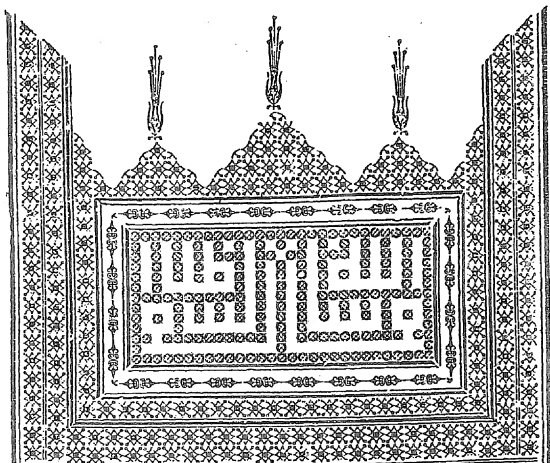


(الجزء التاسع)

من فتح البارى بشرح صحيح الامام أبى
عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى شيخ الاسلام
فاضل النضاة الحافظ أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن
على بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
الشافعى نزيل القاهرة المحروسة
نفسه نا الله
بصلوته
امين

(وبه امته متن الجامع الصحيح للامام البخارى)

• (الطبعة الاولى) •
(بالطبعة الكبرى الميرية بيوتان مصر المنجية)
(سنة ١٣٠٠ هجرية)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

ثبت البسملة وكتاب لا يذروا وقع لغيره فضائل القرآن حسب (قوله) يا سبب كيف
نزل الوحي وأول ما نزل) كذا لا يذروا بل نقط الفعل الماضي ولغيره كيف نزل الوحي
بصفة الجمع وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة أن الحرب بن هشام سأل النبي
صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي في أول الصحيح وكذا أول نزوله في حديثها أول ما بدئ
به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة لكن التعبير بأول ما نزل أخص
من التعبير بأول ما بدئ لأن النزول يقتضي وجود من ينزله وأول ذلك يحيى الملائكة عينا
مبلغا عن الله سبحانه من الوحي وإحياء الوحي أعم من أن يكون بانزال أو بالهام سواء وقع ذلك في
الترجم أو في اللحظة وأما التزام ذلك من أحاديث الباب فإذ كرهنا شاء الله تعالى عند شرح كل
حديث منها (قوله) قال ابن عباس المهين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان
هذا الاثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن
وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما نزل قبله لأن الأحكام التي فيه إما
مقررة لما سبق وإما نافذة وذلك يستدعي إثبات التسويع وإما مجرد وكل ذلك دال على تفضيل
المجدد ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث * الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا
(قوله عن شيان) هو ابن عبد الرحمن * ويحيى هو ابن أبي كثير * وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

(باب كيف نزل الوحي
وأول ما نزل) قال ابن
عباس المهين الأمين القرآن
أمين على كل كتاب قبله
* حدثنا عبد الله بن
موسى عن شيان عن يحيى
عن أبي سلمة قال أخبرني
عائشة وابن عباس

٤٩٧٨

٤٩٧٩

س

تحفة

٩٧٧٨٤-٦٥٦٢

(قوله) لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشرين سنة نزل عليه القرآن وبالمدينة عشرين سنة
 كذا الكشي يهوي ويعبر وبالمدينة عشرين ابهام المعداد وهذا ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم عاش
 ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين لكن يمكن أن يكون الراوي ألقى
 الكسرياً بتقديم بيانه في الوفاة النبوية فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين سنة أو أكثر من ثلاث
 وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثاً وستين فالمعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين وما يخالف ذلك إما أن يجعل
 على الغاء الكسري في الستين وإما على جبر الكسري في الشهرين وإما حديث الباب فيمكن أن يجمع
 بينه وبين المشهور بوجه آخر وهو أنه بعث على رأس الأربعين فكانت مدة وحى المنام ستة أشهر
 إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ثم فتر الوحي ثم فترات وتتابع فكانت مدة بقائه
 وتتابعه بمكة عشرين سنة من غير فترة وأنه على رأس الأربعين قرن به مكاتيل أو أسرافيل فكان
 يلقي إليه الكلمة والتي مدة ثلاث سنين كما جاءه وجه مرسل ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه
 بالقرآن مدة عشرين سنة بمكة ويؤخذ من هذا الحديث بما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفرقاً ولم ينزل
 جملة واحدة وله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس
 قال أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة
 وقرأوا ما فرقناه لتقرأه على الناس على مكث الآية وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل
 فرق في السنين وفي أخرى مجمعة لابن أبي شبة والحاكم أيضاً وضع في بيت العزة في السماء الدنيا
 فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده صحيح ووقع في المنهاج للحافظي أن
 جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا فاما ينزل به على النبي
 صلى الله عليه وسلم في تلك السنة إلى ليلة القدر التي تليها إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من
 عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهذا أورده ابن الأباري من طريق ضعيفة
 ومنقطعة أيضاً وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد
 ذلك مفرقاً هو الصحيح المعتمد وحكي المارودي في تفسيره ليلة القدر أنه نزل من اللوح المحفوظ
 جملة واحدة وأن الحفظه فجمعه على جبريل في عشرين ليلة وإن جبريل يجمعه على النبي صلى
 الله عليه وسلم في عشرين سنة وهذا أيضاً غريب والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي صلى
 الله عليه وسلم في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه
 أبو عبيد وابن أبي شبة بإسناد صحيح وسأقي من بذلك بعد ثلاثة أبواب وقد تقدم في بدء الوحي
 أن أول نزل جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان وسأقي في هذا الكتاب أن جبريل كان
 يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في شهر رمضان وفي ذلك حكمتان أحدهما تعاذه
 والآخرى تسقته ما لم ينسخ منه ووقع ما نسخ فكان رمضان ظرفاً لا نزله جملة وتفصيلاً وعرضا
 واحكاماً وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب عن وائله بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أنزل التوراة تسعة مضين من رمضان والآنجيل ثلاث عشرة خلت منه والرازي ولثمان
 عشرة خلت عنه والقرآن أربع وعشرين خلت من شهر رمضان وهذا كله مطابق لقوله تعالى
 شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ولقوله تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر فيصحب أن تكون
 ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فأنزل فيها جملة إلى السماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع

فألا لبث النبي صلى الله
 عليه وسلم بمكة عشرين
 نزل عليه القرآن وبالمدينة
 عشرين * حدثنا
 موسى بن اسمعيل

٤٩٨٠

م

تحفة

١٠٩

والشعر من الى الارض أول اقرأ باسم ربك ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة
والمدنية خاصة وهو كذلك لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم
في سفر فرج وأعره وأغزاه ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي وما نزل بعد
الهجرة فهو مدني سوا نزل في البلدان الاقامة أو في غير حال السفر وسأني من بذلك
في باب تأليف القرآن الحديث الثالث (قوله حديث معتز) هو ابن سليمان التيمي (قوله قال
أثبت أن جبريل) فاعل قال هو أبو عثمان الهندي (قوله أثبت) يضم أوله على البناء للجهول
وقد عينه في آخر الحديث وقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمدا لكونها موقوفة
ولعدم تعلّقها بالباب وهي عن أبي عثمان عن سلمان قال لا تكون إن استطعت أول من يدخل
السوق الحديث موقوف وقد أورد البرقاني في مستخرج جده من طريق عاصم عن أبي عثمان
عن سلمان مرفوعا (قوله فقال لام سلمة من هذا) فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم استقيم
أم سلمة عن الذي كان يحدثه هل فطنت لكونه ملكا أولا (قوله أوكا قال) يريد أن الراوي شك
في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه الكلمة كتر استعمال الحديث فيها في مثل ذلك قال
الداودي هذا السؤال انما وقع بعد هذا جبريل وظهر سياق الحديث بخالفه كذا قال
ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور بل هو محتمل للامرين (قوله قالت هذا دحية) أي ابن خليفة
الكلبي الصحابي المشهور وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول
الكتاب وكان موصوفا بالجمال وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم غلبا على صورته
(قوله فلما قام) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي قام غلبا الى المسجد وهذا يدل على أنه لم
يشكر عليها ما ظنّتم من أنه دحية أكتفاه بما سبق منه في الخطبة بما أوضحها المقصود (قوله
ما حبسته الايام) هذا كلام أم سلمة وعند مسلم فقالت أم سلمة إني والله ما حبسته الايام وإني
من حروف القسم وفيها لغات قد تقدم بيانها (قوله حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه
وسلم يخبر بخبر جبريل أوكا قال) في رواية مسلم يخبرنا خبرنا وهو تخفيف نه عليه عاصم قال
التورى وهو الموجد في نسخ بلادنا (قلت) ولم أر هذا الحديث في شيء من المسند الا من
هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح ولم أقف في شيء من الزايات على بيان هذا الخبر في أي
قصة ويحتمل أن يكون في قصة بني قريظة فقد وقع في دلائل البيهقي وفي الغيلانيات من رواية
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكلم رجلا وهو
راكب فلما دخل قلت من هذا الذي كنت تكلمه قال من تشبهه قلت بدحة بن خليفة قال ذلك
جبريل أمهرني أن أمضي الى حي قريظة (قوله قال أي) يقع الهمزة كسر الموحدة الخفيفة
والقاتل هو معتز بن سليمان وقوله فقلت لأبي عثمان أي الهندي الذي حدثه بالحديث وقوله عن
سمعت هذا قال من أسامة بن زيد في الاستسقاء عن اسم من أبيهم من الرواة ولو كان الذي أجهم
ثقة معتدا وإثابته احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك ففي بيانه رفع لهذا الاحتمال قال
عياض وغيره وفي هذا الحديث ان الملك أن يتصور على صورة الأدمي وأن هو في ذاته صورة
لا يستطيع الا أن يرى أن براه فيها الضعف القوي البشرية الا من يشاء الله أن يقوه على ذلك
ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء

حديثا معتز سمعت أبي عن
أبي عثمان قال أثبت أن
جبريل أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وعنده أم سلمة
فجعل يتحدث فقال لام
سلمة من هذا أوكما
قال قالت هذا دحية فلما
قام قالت والله ما حبسته
الايام حتى سمعت خطبة
النبي صلى الله عليه وسلم يخبر
بخبر جبريل أوكا قال قال
أبي قلت لأبي عثمان ممن
سمعت هذا قال من أسامة
ابن زيد حديثا عينا
يوسف حدثنا الليث حدثنا
سميد المقبري

٤٩٨١

م س

تحفة

٩٤٢١٢

الوحي وأحاطا بتأمل الملك رجلا ولم يرجع بل على صورته التي خلق عليها الأمرين كما ثبت في
الصححين ومن هنا تبين وجه دخول حديث أسامة هذا في الباب قالوا وفيه فضله لامسلة
ولاحقة وفيه نظر لأن أكثر الصحابة رأوا جبريل في صورة الرجل لما جاءه فساله عن الإيمان
والإسلام والاحسان ولأن اتفاق الشبه لا يستلزم إثبات فضيلة معنوية وغايته أن يكون له
مزية في حسن الصورة حسب وقد قال صلى الله عليه وسلم لا بن قطن حين قال إن الدجال أشبه
الناس به فقال يضرني شبهه قال لا الحديث الرابع (قوله عن أبيه) هو أبو سعيد المقبري
كيسان وقد سمع سعيد المقبري الكثير من أبي هريرة وزعم من أبيه عن أبي هريرة ووقع
الأمران في الصححين وهو دال على ثبوت سعيد وتحريره (قوله ما من الأنبياء في الأعلى) هذا
دال على أن النبي لا بد له من محيزة تقتضي إيمان من شاهدها تصدقه ولا يضر من أصر على
العائدة (قوله من الآيات) أي المعجزات الخوارق (قوله ما مثله آمن عليه البشر) مأمولة
وقعت مقعولا ثانيا لا يعطى ومثله مستند وأمن خبره والمثل يطلق ويراد به عن الشيء مما يساويه
والمعنى أن كل شيء أعطى آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لاجلها وعليه
جميع الآلام وألباء الموحدة والنكتة في التعبير بها تعنيها معنى القليلة أي يؤمن بذلك مغاوبا
عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يجد فيما ذكرنا قال الله تعالى وسجدوا لها
واستغنىا أنفسهم علما وقال الطبري الرابع إلى الموصول ضمير المحرور في عليه وهو حال أي
مغاوبا عليه في التعدي والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله قالوا وبصورة مثله
أي على صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة (تنبيه) قوله آمن ووقع في رواية سكاها بن
قرقولا ومن يضم الهمزة ثم واو وساقى في كتاب الاعتصام قال وكتبها بعضهم بالياء الأخيرة بدل
الواو وفي رواية القاسمي آمن بغيره من الأمان والاول هو المعروف (قوله وإنما كان الذي أوتيته
وخيا وأوحاه الله إلي) أي أن معجزتي التي تحدث بها الوحي الذي أنزل علي وهو القرآن لما اشتهر
علم من العجايز الواضح وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أوتى من
تقدمه بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره لأن كل شيء أعطى معجزة خاصة به
لم يعطها بغيرها غيره تخد أي اختص بها دون غيره لأن كل شيء أعطى معجزة خاصة به
فأشبهه فروعون فجاءهم موسى بالعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنهم تلقفت ما صنعوا
ولم يقع ذلك بعينه لقهره وكذلك أجسام عيسى الموفى وإبراهيم والأكه والأرض لكون الأطباء
والحكماء كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور فإياهم من جنس عملهم بما تمصل قدرتهم إليه
ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جاءهم
بالقرآن الذي تخداهم أن يأنوا بسورة مثله فلم يقدروا على ذلك وقيل المراد أن القرآن ليس له
مثل لا صورة ولا حقيقة بخلاف غيره من المعجزات فأنما لا تخلو عن مثل وقيل المراد أن كل شيء
أعطى من المعجزات ما كان مثله لأن قوله صورة وحقيقة والقرآن لم يؤت أحد حقه مثله فلهذا
أردفه بقوله فأرخوا أن يكون أكثرهم تابعا وقيل المراد أن الذي أوتيته لا يتطرق إليه تمثيل
وإما هو كلام معجز لا يقدر أحد أن يأتي بما يتخيل منه التشبيه به بخلاف غيره فإنه قد يقع في
معجزاتهم ما يقدر الساحران على تخيل شبهه فتحتاج من يميز بينهما إلى نظر والنظر عرضة للخطأ فقد

عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
ما من الأنبياء في الأعلى
من الآيات ما مثله آمن عليه
البشر وإنما كان الذي
أوتيته وحيا وأوحاه الله إلى

يخطف الناظر فظن تساويهما وقيل المراد ان معجزات الانبياء انقضت بانقراض اعصارهم فلم يشاهدها الا من حضرها ومعجزة القرآن مستمرة الى يوم القيامة وخارقة للعادة في أساليبها وبلغته واخبارها الغيبات فلا يعصر من الاعصار الا ويظهر فيه شيئا آخر به أنه سيكون يدل على صحة دعواه وهذا أقوى المحتملات وتكميله في الذي بعده وقيل المعنى أن المعجزات الماضية كانت حجة شاهدة بالابصار كقصة صالح وعصا موسى ومعجزة القرآن تشاهد بالبصرة فيكون من يتبعه لاجلها أكثر لان الذي يشاهده عين الرأس ينقرض بانقراض مشاهدته والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الاول مستقرا (قلت) ويمكن قلم هذه الاقوال كما هي في كلام واحد فان حصلها الاثنان في بعضه بعضا (قوله) فارجوان أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة قائه في وعده ونفعه لاشتماله على الدعوة والحق والاطمئنان بما سيكون فم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سجد فدخل من قريب الرجوى المذكورة على ذلك وهذه الرجوى قد تحققت فانه أكثر الانبياء تبعا وسباني بيان ذلك وانجاني كآب الرافق ان شاء الله تعالى ونما في هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن انما نزل بالوحي الذي يأتي به الملك لا بالانعام ولا بالالهام وقد جمع بعضهم احوال القرآن في أربعة أشياء أحدها حسن تاليفه والتأليف كلمة مع الإيجاز والبلاغة ثانيا صورة سقاها وأساليبه الخلق لانساليب كلام أهل البلاغة من العرب فطما فتراسق حارث فيه عقولهم ولم يمدوا الى الايمان بشيئ مثله مع وفردوا عليهم على تحصيل ذلك وتقريره لهم على العجزة * ثالثا ما شغل عليه من الاخبار بعض من أحوال الامم السابقة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه بعضه الا نادرا من أهل الكتاب ورابعها الاخبار بما ساقى من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده ومن غير هذه الاربعة آيات وردت بتجسيم قوم في قضايا أنفسهم لا يفعلونها فيجزوا عنها مع وفردوا عليهم على تكذيبه انتهى اليهود الموت ومنها الروعة التي تحصل لسمعه ومنها أن قارئه لا يمل من تردادها وسماعه لا يجه ولا يزداد بكثرة التكرار الا طراوة ولذا أذنه ومنها أنه آية باقية لا تعدم ما بقيت الدنيا ومنها جمعه للعلوم ومعارف لا تنقضي بحجائنها ولا تنهى فوائدها ام ملخصا من كلام عياض وغيره الحديث الخامس (قوله) حدثنا عمرو بن محمد هو الناقد وبذلك جزم أنو نعسم في المستخرج وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن ابراهيم ووقع في الاطراف خلف حدثنا عمرو بن علي الفلاس ورأيت في نسخة معتدلة من رواية النسخ عن الحضاري حدثنا عمرو بن خالد وأظنه تصحفا والاول هو المعتقد فان الثلاثة وان كانوا معروفين من شيوخ الحضاري لكن الناقد أخص من غيرهم بالرواية عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن ابن كيسان أكبر سن من ابن شهاب وأقدم سماهوا ابراهيم بن سعد قد جمع من ابن شهاب كما ساقى في نصريه يقتضيه في الحديث الا في بعد باب واحد (قوله) ان الله تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته كذا لا كدروا به أي ذر ان الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته أي أكثر انزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم والسرف في ذلك أن الوفاء بعد فتح مكة كثرا وكثر مواليهم عن الاحكام فكثرت النزول بسبب ذلك ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراودى عن الامام عن

فأرجوان أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة * حدثنا عمرو بن محمد حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك رضى الله عنه أن الله تعالى تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته

٤٩٨٢

م س

تحفة

١٥٠٧

٤٩٨٣

م ت س

تحفة

٣٢٤٩

حتى وقاه اكرر
ما كان الوحي ثم نزل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد
حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن الأسود بن قيس
قال سمعت جندباً يقول
اشكى النبي صلى الله عليه
وسلم فلم يقم له ألبتين
فاتته امرأة فقالت يا محمد
ما أرى سلطانك الا قد
تركنا فنزل الله عز وجل
والضحى والليل اذا
ماوى عك ربك وما ظلى
* (باب) نزل القرآن بلسان
قرش والعرب قرأنا عربيا
بلسان عربي مبين * حدثنا
أبو اليكان أخبرنا شبيب
عن الزهري

٤٩٨٤

م ت س

تحفة

٩٧٨٢

الزهري سألت أنس بن مالك هل قرأ الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت قال أكثر
ما كان وأجمل وأورده ابن عباس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم (قوله حتى
وقاه أكثر ما كان الوحي) أي الإيمان الذي وقعت فيه وقاه كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره
من الازمنة (قوله ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه اظهر ما تضمنته النافذة في قوله
حتى وقاه الله وهذا الذي وقع أخبرنا على خلاف ما وقع أولاً فان الوحي في أول العشرة فترقته ثم
كثر وفي أثناء النزول عكس لم ينزل من السور الطوال الا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور
الطوال المستقلة على غالب الاحكام الا أنه كان الزمن الاخير من الحماية النبوية أكثر الازمنة
نزولاً بالسبب المتقدم وهذا يظهر مناسفة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الاشارة الى كسفة
النزول الحديث السادس (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح الحديث قرأني
سورة النجمي ووجه ابراده في هذا الباب الاشارة الى أن تأخير النزول أحياناً انما كان يقع
لحكمة تقتضي ذلك لا لتقصير تركه أو لافكان نزوله على الخاضعة نارية يتابع نارية يتراخي وفي
انزاله مفرقاً وجوه من الحكمة منها سهل حفظه لانه لنزل جله واحدة على أمة لا يقرأ
غالهم ولا يكتب على علمهم حفظه وأشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله رد على الكفار وقالوا
لو انزل عليه القرآن جله واحدة كذلك أي أنزلنا مفرقاً لنتب به قوادك وبقوله تعالى وقرأنا
فرقناه لتقرأ على الناس على مكث ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول
ربه اليه بعله بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يسئل عنه من الاحكام والحوادث ومنها أنه أنزل على
سبعة أعرف فناسب أن ينزل مفرقاً لئلا يزدحم واحدة لشيء ياتى عادة ومنها ان الله قد رآنا
ينسخ من أحكامه ما شاء فكان انزاله مفرقاً لتفصل التامخ من المنسوخ وأولى من انزاله ماعا
وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما ساق في باب تأليف القرآن ولم يضبطوا من ترتيب نزول
الآيات الا قليلاً وقد تقدم في تفسير اقرأ باسم ربك انها أول سورة نزلت ومع ذلك فنزل من أولها
أو لا خمس آيات ثم نزل بها بعد ذلك وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولاً ثم نزل
سائر ما بعد وأوضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن
عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوه هاهنا
السورة التي يذكر فيها كذا الى غير ذلك مما ساق بيانه ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾
باسم نزل القرآن بلسان قرش والعرب قرأنا عربيا بلسان عربي مبين في رواه ابنه
ذريح لم الله تعالى قرأنا الى آخره وأما نزوله بلسة قرش فقد كور في الباب من قول عثمان وقد
أخرج أبو داود ومن طريق كعب الانصاري أن عمر كتب الى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان
قرش فاقروا الناس بلسة قرش لا بلسة هذيل وأما عطف العرب عليه ففي عطف العام على
على الخاص لان قرش من العرب وأما ذكره من الآتين فيه وجدة لذلك وقد أخرج ابن أبي
داود في المصاحف من طريق أخرى عن عمر قال اذا اختلفت في اللغة فاكثروها بلسان مضر ام
ومض هو ابن زنا بن معدن عدنان والسه بنهي أساب قرش وقس وهذيل وغيرهم وقال
الفاضي أبو بكر بن الباقلا في معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قرش أي معظمه وأنه لم يقيم
دلالة قاطعة على أن جميع بلسان قرش فان ظاهر قوله تعالى انا جعلناه قرأنا عربيا انه نزل

(٨) وأخبرني أنس بن مالك قال قال فاضل عثمان (٨) فزيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن

[illegible]

وأخبرني أنس بن مالك قال قال
شمام أن ينخوسا في
المصاحف وقال لهم إذا
اختلفتم أنتم وزين بن ثابت
في شيء من عريسة القرآن
فاكتبوها بلسان قريش
فان القرآن أنزل بلسانهم
فعلوا حديثا أنوزعهم
فحدثاهم حديثا عطاء
فحدثا مسددا حديثا
وعلى أن جريج قال
خبرني عطاء أن أخيرني
فنوان بلسان أمية أن
يلى كان يقول لفتى أرى
مول الله صلى الله عليه
وسلم حين ينزل عليه الوحى
ساكن النبي صلى الله
عليه وسلم بلغه نزل عليه
فقد أطل عليه ومعه
ناس من أصحابه أذناه
دل متعجب طبى فقال
سول الله كيف ترى في
صلى أرحم في كيفية بعد
فعل عليه فظنر النى
أن الله عليه وسلم ساعة
هال الوحى قاشا عرالى
أنى تعال فإيه بعلى
نخل رأسه فاذا هو محم
جهه يغط كذلك ساعة ثم
عنه فقال أؤمن الذى
ألقى عن العمرة أنفا
س الرجل فبنى به إلى
على الله عليه وسلم
أما الطبيب الذى يك
سله ثلاث مرات وأما
فانزعه ثم أضعف
كك أضعفه في محم

قَالَ (بَابُ جَمْعِ الْقُرْآنِ) * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّاقِ أَنَّ

٤٩٨٦ ت س تحفة ٢٧٢٩ - ٦٥٩٤ - ١٠٤٢٩

٢ قوله عن زيد كذاب النسخ
والذي في المتن أن زيد قتل
مافي السارح رواية له اه

زيد بن ثابت رضي الله عنه
قال أرسل إلى أبو بكر الصديق
مقتل أهل البغاة فإذا عر
ابن الخطاب عنده قال أبو
بكر رضي الله عنه ان عمر
أثاني فقال ان القتل قد
استخرج يوم البغاة بقراء
القرآن وإني أخشى ان
استخرج القتل بالقراءة بالموطن
فذهب كثير من القرآن
وإني أرى أن تأمر بجمع
القرآن قلت له سر كيف
تفعل شيأ بمفعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال عر
هذا والله خير فم يزل عر
يراجعني حتى شرح الله
صديري لذلك ورأيت في
ذلك الذي رأى عمر

ثلاث الخفيف في مصحف واحد من باب السور وساقى بعد ثلاثة أبواب باب تألف القرآن والمراد
بهناك تألف الآيات في السورة الواحدة وترتيب السور في المصحف (قوله عن عبيد بن
السباق) بفتح المهملة وتشديد الموحدة مدني بكى أباسعد ذكره مسلم في الطبقة الأولى من
التابعين لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل بن حنيف الذي مات في خلافة علي وحديثه عنه
عند أبي داود وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث لكنه ذكره في التفسير والاحكام
والتوحيد وغيرها مطولا وتختصر (قوله ٢ عن زيد بن ثابت) هذا هو الصحيح عن الزهري ان قصة
زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت وقصة حذيفة مع عثمان عن
أنس بن مالك وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق عن
خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وقدر واه ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن الزهري فادرج قصة آية
سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق وأغرب عبارة بن غفر واه عن الزهري فقال عن
خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وساق القصص الثلاث بطولها قصة زيد مع أبي بكر وعمر ثم قصة
حذيفة مع عثمان أيضاً ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري وبين
الخطيب في المدرج ان ذلك ومنه وأنه أدرج بعض الاسانيد على بعض (قوله أرسل إلى أبو
بكر الصديق) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك وروى باقي الجزء الاول من فوائد الدر عاقولي
قال حدثنا ابراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت قال
قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع في شيء (قوله مقتل أهل البغاة) أي عقب قتل
أهل البغاة والمراد بأهل البغاة من قتلهم من العصابة في الواقعة مع سبيلة الكذاب وكان
من شأنهم ان مسلة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بارئ اذا كثير من
العرب فجهز إليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من العصابة فحاربوه أشد محاربة إلى أن
خذه الله وقتله وقتل في غضون ذلك من العصابة جماعة كثيرة قيل سعمانة وقيل أي كثر (قوله قد
استخرج) بسين مهمله سا كنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة أي أشد
وكرر وهو استعمل من الحزن لان المكروه غالباً يضاق إلى الحزن كان المحبوب يضاق إلى البرد
يقولون نحن الله عبيده وأقر عينيه ووقع من نسمة القراء الذين أراد عر في رواية سفيان بن
عيينة المذكورة قبل سالم مولى أبي حذيفة وانظره فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن
يذهب القرآن لخاء إلى أبي بكر وسأق أن يسأله أحد من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ
القرآن عنه (قوله بالقراءة بالموطن) أي في المواطن أي الاماكن التي تقع فيها القتال مع الكفار
ووقع في رواية شعيب عن الزهري في المواطن وفي رواية سفيان وأنا أخشى أن لا يفي السلون
زخفا آخر الاستخراج القتل بأهل القرآن (قوله فذهب كثير من القرآن) في رواية يعقوب بن
ابراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة الآن يجمعه وفي رواية شعيب قبل أن يقتل الباقر وهذا
يدل على أن كثيراً من قتل في وقعة البغاة كان قد حفظ القرآن لكن يمكن أن يكون المراد أن
مجموعهم جمع لان كل فرد في جمعه وسأق مزيد بيان لذلك في باب من جمع القرآن ان شاء الله
تعالى (قوله قلت لعمر) هو خطاب أبي بكر له مر حكاية ثانياً زيد بن ثابت لما أرسل اليه وهو كلام
من يؤمر بالاتباع وينفرد من الاستداع (قوله لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم من

قال زيد قال أبو بكر إنك
رجل شاب عاقل لا تتمك
وقد كنت تكتب الوحي
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فتبصع القرآن فاجعه

رواية شيبان بن عينة تصريح زيد بن ثابت بذلك وفي رواية عمار بن غزيفة قفر منها أبو بكر وقال
أفضل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه
وسلم أعمال يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ما نسخ لبعض أحكامه أو تلاوته فلما
انقضى نزوله بوقائه صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلق الراشد بن ذلك وقالوا عبد الصادق بضمان
حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفا فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه
بمشورة عمرو بن لؤي ثم ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناد حسن عن عبد خير قال سمعت
علما يقول أعظم الناس في المصاحف أجرة أبو بكر رجة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله
وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكسوا عني
شأني غير القرآن الحديث فلا ينافي ذلك لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة وقد
كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب
السور وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال قال علي ثلثات رسول
الله صلى الله عليه وسلم ألست أن لا أخذ علي ردائي إلا ضلته حتى أجمع القرآن فجمعه
فأسند وضعف لا نقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظا فإنه يجمعه حفظه في صدره قال
والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين وهم من رآه (قلت) وما تقدم من رواية عبد
خير بن علي أصح فهو المعتمد ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب
بذلك فأخرج من طريق الحسن بن عرسال عن أبيه من كتاب الله فقبل كانت مع فلان فقتل يوم
اليامة فقال أنا لله وأمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف وهذا منقطع فان كان
محفوظا لمجل على أن المراد بقوله فكان أول من جمعه أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فاسب
الجمع إليه لذلك وقد تسول بعض الرافض أنه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما جفاه من جمع
القرآن في المصحف فقال كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام
والجواب أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد الساغ للناسي عن النص منه لله ولرسوله ولكتابه
ولا ثمة المسلمين وعاشهم ربه كان النبي صلى الله عليه وسلم آذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه
غيره فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبا وذلك توقف زيد عن كتابه الآية من آخر سورة براءة
حتى ويدها مكتوبة مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه وإذا تأمل المصنف ما نقله أبو بكر
من ذلك جزم بأنه بعد في فضائله وسؤه يعظم منقسته لنبوت قوله صلى الله عليه وسلم من سنة
حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها فاجمع القرآن أحد بعده الأول كان له مثل أجره إلى يوم القيامة
وقد كان لا يكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرده على ابن الدغنة جوار يرضى
بجواراته ورسوله وقد تقدمت القصة مسبوطة في فضائله وقد أعل الله تعالى في القرآن بأنه مجموع
في الصحف في قوله يتلو صحفا مطهرة الآية وكان القرآن مكتوبا في الصحف لكن كانت مفارقة لجمعهما
أو يكر في مكان واحد ثم كانت بعد محفوفة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها فانسج منها عدة
مصحف وأرسل بها إلى الأمصار كما سألني بيان ذلك (قوله قال زيد) أي ابن ثابت (قال أبو بكر)
أي قال (إنك رجل شاب عاقل لا تتمك وقد كنت تكتب الوحي) ذكر له أربع صفات مقتضية
خصوصيته بذلك كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه كونه عاقلا فيكون أوعى له وكونه لا يتم

فترك الناس الهوكوفة كان يكتب الوحي فيكون أكثر عارسة له وهذه الصفات التي اجتمعت
 له تدل على جدي غير له لكن مفرقة وقال ابن بطال عن المهلب هذا يدل على أن العقل أصل للصلح
 المحمودة لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سيد الانبياء ورفع التهمة عنه كذا قال وفيه
 نظر وسأني مزيد البحث فيه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ووقع في رواية شعبان بن عيسى
 فقال أبو بكر أما اذا عرفت على هذا فأرسل الى زيد بن ثابت فادعه فإنه كان شاهداً ثانياً يكتب
 الوحي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه فادعه حتى يجمعه معنا قال زيد بن ثابت
 فأرسل الي فأنتهما فقال لا انأريد أن يجمع القرآن في شيء فاجعه معنا وفي رواية عمارة بن غزيرة
 فقال لي أبو بكر ان هذا دعائي الى أمر وأنت كاتب الوحي فان تلك معه استعجبك وان توافقني
 لا أقبل فأقتضى قول عمر فنقرت من ذلك فقال عمر كله وما عليك إلا فقلنا قال فنظرنا فقلنا لا شيء
 والله ما علينا قال ابن بطال انما عرفت أبو بكر وألا ثم زيد بن ثابت ثانياً لانهم لم يجدوا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فعلموا فكرها أن يجلوا أنفسهم ما يحل من زيد احتياطه للدين على احتياط الرسول
 فلما تبهما عرفت على فائدة ذلك وأنه خشية أن يتغير الحال في المستقبل اذا لم يجمع القرآن فصير الى
 حالة الخفاء بعد الشهرة ترجموا الله قال ودل ذلك على ان فعل الرسول اذا تجرد عن القرآن
 وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول بل هو
 مستعمل في القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الباقلاني كان الذي فعله أبو
 بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن مع قوله
 تعالى ان علياً ساجده وقراءته قوله ان هذا في الصحف الاولى وقوله رسول من الله يتلو صحفاً
 مطهرة قال في كل أمر يرجع لاحكامه وحفظه فهو واجب على الكفاية وكان ذلك من النصيحة
 لله ورسوله وكابه وأئمة المسلمين وعامتهم قال وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه
 لادلائفه على المنع ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجه الاصابة في ذلك والله ليس في المنقول ولا في
 المعقول ما ينافيه وما يترتب من ترك جمعه من ضياع بعضه ثم تابعه ما زيد بن ثابت وسائر
 الصحابة على تصويب ذلك (قوله فوالله لو كافوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما
 أمرني به) كأنه جميع ألابا اعتباراً بي بكر ومن وافقه وأفردياً اعتباراً لانه الآخر وحده بذلك ووقع
 في رواية شعبان بن الزهري لو كلفني بالافراد أيضاً أو قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيت من
 التصرقي احصاء ما أمر بجمعه لكن الله تعالى بسره ذلك كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر
 (قوله فقتبتم القرآن اجع) أي من الاشياء التي عندي وعند غيري (قوله من العيب) يضم
 المهملتين ثم موحدة جمع عيب وهو جرد الفعل كما لا يشكطون الخوص ويكتبون في الطرف
 العريض وقيل السبب طرف الجريدة العريض الذي لم يثبت عليه الخوص والذي ثبت عليه
 الخوص هو السدوف ووقع في رواية ابن عيسى عن ابن شهاب القصب والسبب التكرار في
 وجرد الفعل والخول ووقع في رواية شعبان بن قاع جمع رقيقة وقد يكون من جلد أو ورق أو خند في
 رواية عمارة بن غزيرة وقطع الاديم وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن
 ابراهيم بن سعد والصحف (قوله والخائف) بكسر اللام ثم خامعة مخففة وآخره فاجع مخففة
 بفتح اللام وسكون الميمه ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد والصحف بضم
 وفي آخره قال أبو داود الطيالسي في روايته هي الحجارة الرقاق وقال الخطابي صفائح الحجارة

فوالله لو كافوني نقل جبل
 من الجبال ما كان أثقل عليّ
 مما أمرني به من جمع القرآن
 قلت كيف تسمونه شيألم
 يفعله رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال هو والله
 خير فلم ير أبو بكر يراجعني
 حتى شرح الله صدرى الذي
 شرح له صدر أبي بكر وعمر
 رضى الله عنهما فتثبت
 القرآن أجعه من العيب
 والخائف

كذا أو يقولون آيات السور باجتماعهم وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يشعروا بشي من ذلك
 الا بتوقيفهم ترتيب السور وبعضها اثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سأتى في باب
 تأليف القرآن (قوله لم أجدها مع أحد غيره) أي مكتوبة لما تقدم من انه كان لا يكتب في الحفظ
 دون الكتابة ولا يلزم من عدم وجوده اياها حيث قد أن لا تكون أو أرت عند من لم يتلقها من
 النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان زيد يطلب الثبوت عن تلقاها بغير واسطة ولعلهم لم يوجدوها
 زيد عند أبي خزيمة تذكروها كما ذكرها زيد فائدة التبع المبالغة في الاستظهار والوقوف
 عندما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي هذا ما يخفى معناه وهو انه كان
 يكتب في اثبات الآية بخبر الشخص الواحد وليس كذلك فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت
 وأبو خزيمة وعمر وحكي ابن التين عن الداودي قال لم يتقدمها أبو خزيمة بل شاركه زيد بن ثابت
 فعلى هذا ثبت برجلين اهـ وكأنه ظن ان قوله لم يثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص
 الواحد وليس كالمثل بل المراد بخبر الواحد خلا في الخبر المتواتر فلو بان ثبت رواية الخبر بعدد كثيرا
 وقد شأ من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد والحق ان المراد بالثبوت وجودها
 مكتوبة لا ثبوت كونها محفوظة وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يعقوب بن عبد الرحمن بن
 حاطب بن جهم خزيمة بن ثابت فقال لا رأيكم تركتم آيتين فلم تكتبوهما قالوا وما هما قال
 تلقت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقدياه كم رسول من أنفسكم إلى آخر السورة فقال
 عثمان وأنا أريد فكيف ترى أن تضعها ما قال اخبرهما آخر ما نزل من القرآن ومن طريق
 أبي العباس انه لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي على عليهم أي بن كعب فلما انزلوا
 من رادة إلى قوله لا يفتقروا أن هذا آخر ما نزل منها فقال أبي بن كعب أقرأني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم آيتين بعدهن لقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى آخر السورة (قوله
 فكانت الصحف) أي التي جاءها زيد بن ثابت (قوله عند أبي بكر حتى توفاه الله) في موطن
 وهب من مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال جمع أبو بكر القرآن في قرطاس وكان
 سال زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بهم ففعل وعنده موسى بن عيسى في المغازي
 عن ابن شهاب قال لما أصيب المسلمون بالجماعة فرع أبو بكر ويأبى أن يملك من القراءة طائفة
 فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر وأول من
 جمع القرآن في الصحف وهذا كله أصح مما وقع في رواية عبارة بن غزيرة أن زيد بن ثابت قال فأنرى
 أبو بكر فكتب في قطع الاديوم والسب فلما أهلك أبو بكر وكان عمر كتب ذلك في صحيفة واحدة
 فكانت عنده وإنما كان في الاديوم والسب أو لأقبل أن يجمع في عهد أبي بكر جمع في الصحف
 في عهد أبي بكر كادت عليه الاخبار الصحيحة المتوافقة (قوله ثم عند حفصة بنت عمر) أي بعد عمر
 في خلافة عثمان إلى أن شرع عثمان في كتابة المصحف وإنما كان ذلك عند حفصة لأنها كانت
 وصية عمر فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك (قوله عند ثاموسى) هو
 ابن أبي جهم وإبراهيم هو ابن سعد وهذا الاسناد إلى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه أعاده إشارة إلى
 أنهم ما حدثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وإن انفقتا في كتابة القرآن وجمعه وعن ابن شهاب
 قصة ثالثة كما يشاهد من خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الاحزاب وقد ذكرها في آخر

لم أجدها مع أحد غيره
 لقد جداه كم رسول من
 أنفسكم عزير عليه ما عنت
 حتى خاتمة براءة فكانت
 الصحف عند أبي بكر حتى
 توفاه الله ثم عند عمر حيا نه
 ثم عند حفصة بنت عمر رض
 الله عنه • عند ثاموسى
 حدثنا إبراهيم

٤٩٨٢

ت س

تحفة

٩٧٨٢

هذه القصة الثانية هنا وقد أخرجه المصنف من طريق شعب عن ابن شهاب مرفوعاً فخرج القصة الأولى في تفسير التوبة وأخرج الثانية قبل هذا باباً لكن باختصار وأخرجها الطبراني في مسند الشاميين وابن أبي داود في المصاحف والطبيب في المدرج من طريق أبي اليمان بقباه وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الاحزاب كما تقدم قال الخطيب روى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ثم ساقها من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب مسأوا واحدا مفصلاً للاسناد المذكورة قال وروى القصص الثلاث شعب عن ابن شهاب وروى قصة آخر التوبة مفرداً يونس بن زيد (قلت) وروايته تأتي عقب هذا باختصار وقد أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة وفاته رواية شفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضاً وقد ثبت ذلك قبل قال وروى قصة آية الاحزاب معمر وعشام بن الغزاة ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم (قلت) وفاته رواها ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد (قوله) حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه (قوله) رواية يونس عن ابن شهاب ثم أخبرني أنس بن مالك (قوله) أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغزى أهل الشام أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق في رواية الكشي مبنى في أهل العراق والمراد أن أرمينية فتح في خلافة عثمان وكان أميراً للمسلمين من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وكان عثمان أمير أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك وكان أميراً أهل الشام على ذلك العسكري حبيب ابن مسلمة الفهري وكان حذيفة من جملة من غزاهم وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد وكان يغزى أهل الشام في فوج أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق قال ابن أبي داود الفرج الثغري وفي رواية يعقوب ابن ابراهيم بن سعد عن أبيه أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوهم ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام وفي رواية يونس بن زيد اجتمع لغزو وأذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق وأرمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسر هاء عند غيره وهو بجزم الجوالقي وسعه ابن الصلاح ثم النووي وقال ابن الجوزي من ضيما فقد غلط وسكون الراء وكسر الميم بعدها فتحتا بـ ساكنة ثم زدن مكسورة ثم تحتان فتحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت والنسبة اليها ارضى بفتح الهمزة ضبطها الجوهري وقال ابن قزول بالتخفيف لا غير وحكى ضم الهمزة وغلط وانما المضموم همزة وأرمينية والنسبة اليها أرموى وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان وأما أرمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ومدا الاصلية والمهلب أوله وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقديم الموحدة تشتمل على بلاد كثيرة وهي من ناحية الشمال قال ابن السمعاني هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسبها وطيب هواؤها وكثرة ماؤها وشجرها المشمل وقيل انها من بناء أرمين من ولد باث بن فوح وأذربيجان بفتح الهمزة والذال المججمة وسكون الراء وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها فتحتا بـ ساكنة ثم جيم خفيفة وآخرون وحكى ابن مكى كسر أوله وضبطها صاحب المطالع ونقله عن ابن الاعرابي بسكون الذال وفتح الراء بلدة كبيرة من نواحي جبال العراق غربي وهي الآن تبريز وقصبتها ما هي تلي أرمينية من جهة غربيها وانفق غزوهم في سنة واحدة

حدثنا ابن شهاب أن أنس
ابن مالك حدثه أن حذيفة
ابن اليمان قدم على عثمان
وكان يغزى أهل الشام
في فتح أرمينية وأذربيجان
مع أهل العراق

بياض بالاصل

واجتمع في غزوة كل منهم أهل الشام وأهل العراق والذي ذكرته الأشهر في ضبطها وقد عتد
 الهزيمة وقد تكسر وقد تحذف وقد تفتح الموحدة وقد يزادها ألف مع مد الأولى حكاية
 المجرى وأنكرها لجو البقي ويؤكده أنهم نسبوا إليها آذرى بالمداقصارا على الركن الأول كما
 قالوا في النسبة إلى بعلبك بعل وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو
 الثانية من خلافة عثمان وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي إسحق عن مصعب بن سعد بن
 أبي وقاص قال خطب عثمان فقال يا أيها الناس انما قبض بكم من خمس عشرة سنة وقد
 اختلفتم في القراءة الحديث في جميع القرآن وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر وكان قتل عمر
 أو آخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة
 سنة أو ثلاثة أشهر فان كان قوله خمس عشرة سنة أي كملها فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة
 أشهر من خلافته لكن وقع في رواية أخرى أنه منذ ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما بالغناء الكسر
 في هذمه وجبر في الأولى فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته فيكون ذلك في أو آخر
 سنة أربع وعشرين أو أقل سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن ربيعة
 قُتِلَ فيه وذلك في أول ولادة الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان وعقل
 بعض من أدركه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكرك مستندا **(قوله)** فأنزع
 حذيفة اختلافا في القراءة وفي رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه فيتنازعون في القرآن
 حتى يجمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره وفي رواية يونس قندا كروا القرآن فاختلقوا فيه حتى
 كاد يكون بينهم قتلة وفي رواية عبارة عن غزوة أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى
 عثمان فقال يا أمير المؤمنين أدرك الناس قال وما ذلك قال غزوت فرج أربسة فإذا أهل الشام
 يقرؤون بقراءة أبي بن كعب فأبون عمال يسعم أهل العراق وإذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد
 الله بن مسعود فأبون عمال يسعم أهل الشام فيكفر بعضهم بعضا وأخرج ابن أبي داود أيضا من
 طريق يزيد بن معاوية النخعي قال أتاني المسعود بن الوليد بن عقبة في حلقة فمأخذ حذيفة فسمع
 رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري فغضب ثم قام
 فحمد الله وأثنى عليه ثم قال هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لا ركن إلى أمير المؤمنين ومن
 طريق أخرى عنه أن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأ أحدهما أو أتموا الحج والعمرة لله وقرأ
 هذا أو أتموا الحج والعمرة لله فغضب حذيفة واجتزعت عنائه ومن طريق أبي الشنابلة قال قال
 حذيفة يقول أهل البصرة قرأه ابن مسعود ويقول أهل البصرة قرأه أبي موسى والله لئن
 قدمت على أمير المؤمنين لأمره أن يجعلها قرأة واحدة ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال
 لحذيفة بلغني عنك كذا قال نعم كرهت أن يقال قرأه فلان وقرأه فلان فيختلفون كما اختلف
 أهل الكتاب وهذه القصة لحذيفة يظهر في أنها متقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة
 فكانه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان وصادف
 أن عثمان أيضا كان وقع له نحو ذلك فأنزع ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق أبي قلابة
 قال لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يقرأه الرجل والمعلم يقرأه الرجل فجعل المعلمان
 يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعين حتى كفر بعضهم بعضا فبلغ ذلك عثمان فخطب

فأنزع حذيفة اختلافهم
 في القراءة فقال حذيفة
 لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك
 هذه الأمة قبل أن يتخلفوا
 في الكتاب اختلاف اليهود
 والنصارى

فقال أنتم عندي تحتلون غن فأى عنى من الامصار أشد اختلافا فأكثره والله أعلم لما جاءه
 حديثه وأعلم باختلاف أهل الامصار تحقق عنده ما ظننه من ذلك وفي رواية مصعب بن سعد
 فقال عثمان تبتون في القرآن تقولون قراءتني قراءه عبد الله وبقول الاسر والله ما نقيم قراءتكم
 ومن طريق محمد بن سيرين قال كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كذبت عاتقك فرفع
 ذلك الى عثمان فتعاطف في نفسه وعند ابن أبي داود أيضا من رواية بكر بن الانبياء ان ناسا
 العراق بسال أحدهم عن الآية فاذا قرأها قال ألا أنى أكفرهم هذه فغشا ذلك في الناس فكلم
 عثمان في ذلك **(قوله)** فأرسل عثمان الى حفصة ان أرسلى النسا لصيف تنسخها في المصاحف
 في رواية يونس بن يزيد فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمير زيد يجمعها فتنسخ منها
 مصاحف ففتبها الى الآفاق والفرق بين الصحف والمصحف ان الصحف الاوراق المجردة التي
 جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر وكانت سورا منفردة كل سورة مرتبة ما ياتيها على حدة لكن لم
 يرتب بعضها الاثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها الاثر بعض صارت مصحفا وقد جاء عن عثمان انه
 انما فعل ذلك بعد ان استشار الصحابة فاخرج ابن أبي داود باسناد صحيح من طريق سويد بن
 غنله قال قال علي لا تقولوا في عثمان الا خيرا فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف الا عن
 ملائمة قال ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني ان بعضهم يقول ان قرأني خير من قراءتك وهذا
 بكاد أن يكون ككفرنا فلما تراءى قال أرى ان يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون
 فرقة ولا اختلاف قلنا نعم ما رأيت **(قوله)** فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن
 العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف وعند ابن أبي داود من طريق
 محمد بن سيرين قال جمع عثمان اثني عشر رجلا من قريش والانصار منهم أي بن كعب وأرسل الى
 الرقعة التي في بيت عمر قال خذني كثير من أفلح وكان ممن يكتب قال فكأنوا اذا اختلفوا في
 الشيء آخره قال ابن سيرين أظنه ليكنسوه على العريضة الاخيرة وفي رواية مصعب بن سعد فقال
 عثمان من أكتب الناس قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت قال فأى الناس
 أعرب وفي رواية أفصح قالوا سعيد بن العاص قال عثمان قليل سعيد وليكتب زيد ومن طريق
 سعيد بن عبد العزيز ان عروة القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص
 ابن أمية لأنه كان أشبههم لهجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل أهوه العاصي يوم بدر مشركا
 ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركا **(قلت)** وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة
 النبي صلى الله عليه وسلم تسعين سنة قال ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة وحده عن عثمان
 وعائشة في صحيح مسلم واستعمله عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة وكان من أجواد
 قريش وحلمتها وكان معاوية يقول لكل قوم كسر وكسر عناسه وكان وفاته بالمدينة سنة
 سبع أو ثمان أو تسع وخمسين ووقع في رواية عمارة بن غزية أن ابن سيرين بن العاص بدل سعيد
 قال الخطيب وروى عمارة في ذلك لأن ابن قتيل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة
 والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبيان المذكور ٨١ ووقع من تسمية
 بقبته من كتب أو أملا عند ابن أبي داود مقرر فاجاعة منهم مالك بن أبي عامر جدي مالك بن أنس
 من روايته ومن رواية أبي قلابه عنه ومنهم كثير من أفلح كما تقدم ومنهم أي بن كعب كما ذكرنا

فأرسل عثمان الى حفصة
 أن أرسلى النسا لصيف
 تنسخها في المصاحف ثم
 نزلها اليك فأرسلت بها
 حفصة الى عثمان فأمر زيد
 ابن ثابت وعبد الله بن الزبير
 وسعيد بن العاص وعبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام
 فنسخوها في المصاحف

وممنهم أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وقع ذلك في رواية إبراهيم بن اسمعيل بن جهم عن ابن شهاب في أصل حديث الباب فهو ولا تسعة عرفنا تسعهم من الأثني عشر وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن سمرة قال قال عمر بن الخطاب لأبيلين في مصاحفنا الأعلمان قريش وثقف وليس في الذين سمعناهم أحدا من ثقف بل كلهم ماعزشي أو أنصاري وكان ابتداء الأمر كان زيد وسعد للمعنى المذكور فيهما في رواية مصعب ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الأفاق فاضافوا إلى زيد من ذكرهم استظهروا بابي بن كعب في الاملاء وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه قال قال ابن شهاب فأخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصحف وقال يا معشر المسلمين أعمل عن نسخ كتابة المصاحف وتولوا هارجل والله لقد أسأت وأنه في صلب رجل كافر يزيد بن ثابت وأخرج ابن أبي داود من طريق جبير بن مالك بالخاء مصغر سمعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لصلى من الصبيان ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعا وسبعين سورة ومن طريق زو بن حيش عنه مثله وزاد وإن زيد بن ثابت روايتين والعذر عثمان في ذلك أنه فعله بالبدنة وعبد الله بالكوفة لم يؤخر ما عن علمه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر وأيضا فإن عثمان إنما أراد نسخ المصحف التي كانت جفت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفا واحدا وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي فكانت له في ذلك وليلة ليست لغيره وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال بلغني أنه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة (قوله) وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة يعني سعيدا وعبد الله وعبد الرحمن لأن سعيدا أموي وعبد الله أسدي وعبد الرحمن مخزومي وكلها من بطون قريش (قوله) في شيء من القرآن في رواية شعيب في عريضة عن عروة القرآن وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب فاختلقوا ومثني التابوت والتابوت فقال القرشيون التابوت وقال زيد التابوت فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال اكسبوه التابوت فإنه نزل بلسان قريش وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسمعيل بن جهم في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت قال الخطيب وانما رواها ابن شهاب مرسله (قوله) حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب في حفصة يعني حين كان أمير المدينة من جهة معاوية يسألها المصحف التي كتبت منها القرآن فتأني أن تعطيها قال سالم فما لو فئت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل عمر بالعمرة إلى عبد الله بن عمر ليرسل إليه تلك المصحف فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر فأمر بها عمر وأن فشقت وقال انما فعلت هذا لأنني خشيت أن طال بالناس زمان إن ربنا في شأن هذه المصحف من تاب ووقع في رواية أبي عبيد فرقت قال أبو عبيد لم يسمع أن عمر وان مرق المصحف إلا في هذه الرواية (قلت) قد أخرج ابن أبي داود من طريق نويس

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم فقلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة

ابن زيد عن ابن شهاب نحوه وفيه فلما كل مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألهما الصنف
فتمتعه أباهما قال فزديني سالم بن عبد الله قال لما وقفت حفصة فذكره وقال فيه فتمتعه وأحرقها
ووقعت هذه الزيادة في رواية عبارة بن غزاة أيضا باختصار لكن أدرجها أيضا في حديث زيد
ابن ثابت وقال فيه فغسلها غسلا وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم
أو خارجة أن أبابكر لما جمع القرآن سأله زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصرا إلى أن
قال فأرسل عثمان إلى حفصة فطلبها فأبى حتى عاهدها ليردنها إليها فانسخ منها ثم ردها فلم تزل
عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها وجمع بأنه صنع بالصنف جميع ذلك من تنسيق ثم
غسل ثم تحريق ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة فيكون منزهة ثم غسلها والله أعلم **(قوله)** فأرسل
إلى كل أفق مصحف عمناء نحو في رواية شعيب فأرسل إلى كل جن من أجناد المسلمين بمصحف
واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الاتفاق فالمشهور أنها خمسة وأخرج ابن
أبي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات قال أرسل عثمان أربعة مصاحف بعث منها
إلى الكوفة بمصحف وقم عند رجل من مراد فبقي حتى كتبت مصحفي عليه قال ابن أبي داود
سمعت أبا حاتم السجستاني يقول كتبت سبعة مصاحف إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى
البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة وجلس بالمدينة واحد وأخرج بأسناد صحيح إلى إبراهيم
الختي قال قال لي رجل من أهل الشام مصحفنا ومصحف أهل البصرة أضبط من مصحف أهل
الكوفة قلت لم قال لأن عثمان بعث إلى الكوفة لما بلغه من اختلاف فهم مصحف قبل أن
يعرض وبني مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا **(قوله)** وأمرهم بالسوا من القرآن في كل
صفحة أو مصحف أن يحرق في رواية الأكثر أن يحرق بالخاء المعجمة وللمروزي بالمهملة ورواه
الأصلي بالوجهين والمعجمة أثبت وفي رواية الاسماعيلي أن تسمى أو تحرق وقد وقع في رواية شعيب
عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل
به قال فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سود بن غفلة عن علي قال قالوا
لعثمان في أحراق المصاحف الأخيرة وفي رواية بكير بن الأشج فأمر جميع المصاحف فأحرقها ثم
بعث في الأجناد التي كتب ومن طريق مصعب بن سعد قال أدركت الناس متوافرين حين حرق
عثمان المصاحف فأجمعهم ذلك وقال لم يشكر ذلك منهم أحد وفي رواية أبي قلابة فلما فرغ عثمان
من المصحف كتب إلى أهل الأمصار إلى قد صنعت كذا وكذا وبجوت ما غدي فاجهو ما غديكم
والحواعم أن يكون بالنقل أو التحريق أو كثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع
ويحتمل وقوع كل منهما مجبب ما رأى من كان يبدعه شيء من ذلك وقد جزم عباس بأنهم غسلوها
بالماء ثم أحرقوها صالحة في أذهابها قال ابن بطال في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها
اسم الله بالنار وأن ذلك أكرام لها وصون عن وطئها بالآقدام وقد أخرج عبد الرزاق من طريق
طاوس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسملة إذا اجتمعت وكذا فعل عروة وذكره إبراهيم وقال
ابن عطية الزاوية بالخاء المهملة أصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت وأما الآن فالتفلس
أولى لمادت الحاجة إلى إزالته وقوله وأمرهم بالسوا أي بمساوي المصحف الذي اسمه كتبه
والمصاحف التي نقلت منه وسوى المصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها ولهذا استدركه

فأرسل إلى كل أفق مصحف
عمناء نحو وأمرهم بالسوا
من القرآن في كل صحيفة
أو مصحف أن يحرق

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم محيا بما في عليه الزمان ينزل عليه من السور وذوات السدود فكان اذا نزل عليه الذي يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين الاول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن أو ردمنه طرأ وغرضه منه قول أبي بكر: يدانك كنت تكتب الوحى وقدمضى البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله الثاني حديث البراء وهو ابن عازب لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النسبي صلى الله عليه وسلم ادعى لي زيدا وقد تقدم في تفسير سورة النساء لفظ ادعى فلان من رواية اسراييل أيضا وفي رواية غيره ادعى لي زيدا أيضا وتقدمت القصة هنالك من حديث زيد بن ثابت نفسه ووقع هنا فنزلت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولى الضرر وهكذا وقع تأخير لفظ غير أولى الضرر والذي في التلاوة غير أولى الضرر قبل الجماعة بدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسراييل **قوله** يا سبأ ائزلى القرآن على سبعة أحرف أى على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه بل المراد أن غاية ما انتهى اليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة الى سبعة فان قيل فأنما نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه فالجواب أن غالب ذلك املا ثبت الزيادة وأما أن يكون من قبل الاختلاف في كيفية الاداء كما في المد والامالة ونحوهما وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسميى والتبسيم ولفظ السبعة يطلق على ارادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المهيولى هذا جنح عياض ومن تبعه وذكر القرطبي عن ابن جبان أنه بالغ الاختلاف في معنى الحرف السبعة الى خمسة وثلاثين قولا ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة وقال المنذرى أكثرها غير مختار ولم أقف على كلام ابن جبان في هذا بعد تتبعي لمطالعته من صحيحه وسأذكر ما انتهى الى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود ان شاء الله تعالى في آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس **قوله** حدثنا سعيد بن عفير بالمهمل والفاء مصغر وهو سعيد بن كثير بن عفير ينسب الى جدده وهو من حفاظ المصريين وثقاتهم **قوله** أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا العلم يصرح ابن عباس بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه سمعه من أبي ابن كعب فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي ابن كعب نحوه والحديث مشهور عن أبي آخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره **قوله** أخرأني جبريل على حرف في أول حديث النسائي عن أبي بن كعب أخرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة فنبينا أنا في المسجد إذ سمعت رجلا يقرأها يخالف قراءتي الحديث ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال كنت في المسجد فدخل رجل يصلى فقرأ آراءة أنكرتها عليه ثم دخل آخر فقرأ آراءة سوى قراءة صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان هذا آراءة أنكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه فأمرهما فقرأ أحسن النبي صلى الله عليه وسلم أنهما قال فسقطوا نفسي ولا إذ كنت في الجاهلية

باب أنزل القرآن على سبعة أحرف حديثنا سعيد بن عفير حديثي اللث حديثي عقيل عن ابن شهاب حديثي عبيد الله ابن عبد الله أن ابن عباس رضى الله عنه ما حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخرأني جبريل على حرف

٤٩٩١

م

تحفة
٥٨٤٤

فضرب في صدرى ففشت عرقا وكلمنا أنذر إلى الله فراقا فقال لي يا أبي أرسل إلى أن أقرأ القرآن
على حرف الحديث وعند الطبري في هذا الحديث فوجدت في تفسى وسوسة الشيطان حتى
أخرجني فضرب في صدرى وقال اللهم اخشأ عنه الشيطان وعند الطبري من وجه آخر عن
أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن قال أبي
فقلت ما كانا أحسن ولا أجل قال فضرب في صدرى الحديث وبين مسلم من وجه آخر عن
ابن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولقظه أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان عند اضاعة بنى غفار فأتاه جبريل فقال أن الله بأمرك أن تقرئ أمك القرآن
على حرف الحديث وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة البعل (قوله
فراجعت في رواية مسلم عن أبي فرودت إليه أن حوزن على أمتي وفي رواية له أن أمتي لا تنطق ذلك
ولا يداومن وجه آخر عن أبي قتال إلى الملك الذي معى قل على حرفين حتى بلغت سبعة أحرف
وفي رواية للنسائي من طريق أبي أنس عن أبي بن كعب أن خبريل وسكايل أتيا فقال جبريل
اقرأ القرآن على حرف فقال مسكايل استزده ولا جدم حديث أبي بكر بنحوه (قوله فلما أزل
أستريده ويريدني) في حديث أبي تم أنما الثانية فقال على حرفين ثم أتاه الثالثة فقل على ثلاثة
أحرف ثم جاءه الرابعة فقال أن الله بأمرك أن تقرئ أمك على سبعة أحرف فأجاب حرفا فقرأ
علمه فقد أصابوا وفي رواية للطبري على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة وفي أخرى له
من قرأ حرفا منها فهو كافر وفي رواية في داود ثم قال ليس منها إلا شافى كافي أن قلت سمعا
علما عن ابن حكيم ما لم يختم آية عذاب بوجه أو آية راحة يعذب وللتريد من وجه آخر أنه
صلى الله عليه وسلم قال جبريل أتى بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشجيرة والكبر والغلوم
والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا من الحديث وفي حديث أبي بكر عند أحمد كلها كلف
شافى كقولك هل وتعال ما لم يختم الحديث وهذه الأحاديث تقوى أن المراد بالاحرف اللغات أو
القرأ أنت أي أنزل القرآن على سبعة لغات أو قرأت والاحرف جميع حروف مثل فليس وأفلس
فعلى الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد معاني الحروف في اللغة الوجه
كقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف وعلى الثاني يكون المراد من إطلاق الحرف
على الكلمة بجزائها كونه بعضها الحديث الثاني (قوله أن السور بن مخزومة) أي ابن نوفل
الزهرى كذا رواه عقل ونوس وشعيب وابن أخي الزهرى عن الزهرى واقتصر مالك عنه على
عروة فلما ذكر السور في استنده واقتصر عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى فيما أخرجه النسائي
عن السور بن مخزومة فلما ذكر عبد الرحمن وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي
وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحاله قال كرواية نوس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب
عن نوس فذكرهما وذكره المصنف في الحاشية عن الليث عن نوس تعليقا (قوله) وعبد الرحمن بن
(عبد) هو بالشون بن غير مضاف لشيء (قوله القارى) تشديد الباء التحية نسبة إلى القارى بطن
من خزيم بن مدركة والقارى لقب واسمه أشجع بالمثلثة مصغر من ملج بالصغير وآخره مهمل ابن
الهون بنهم الهام ابن خزيمه وقيل بل القارى هو الديش بكسر الهمزة وسكون التثنية بعدد
مجمعة من خزيمه أشجع المذكور وليس هو منسوب إلى القارة وكانوا قد حالفوا بني زهرة وسكنوا

فراجعت فلما أزل أستريده
ويريدني حتى انتهت إلى سبعة
أحرف حدثنا سعيد بن عفير
حدثني الليث حدثني عقيل
عن ابن شهاب قال حدثني
عروة بن الزبير أن السور بن
مخزومة وعبد الرحمن بن عبد
القارى حدثاه أنهم سمعا
عمر بن الخطاب يقول

٤٩٩٢
م د س
تحفة
١٠٥٩١
١٠٦٤٢

مهمهم بالمدينة بعد الاسلام وكان عبد الرحمن من كبار التابعين وقد ذكر في الصحابة لكونه أقر به
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرج ذلك البخوي في مسند الصحابة باسناد لا بأس به ومات
سنة ثمانين وثمانين في قول الاكثر وقيل سنة ثمانين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد
ذكره في الاشخاص وله عنده حديث آخر عن عوف الصيام **(قوله)** سمعت هشام بن حكيم
أى ابن حزام الاسدي له ولاية محبة وكان اسلامهما يوم الفتح وكان لهشام فضل ومات قبل
آيه وليس له في البخاري رواية أخرى له مسلم حديثا واحدا مروى عنه رواية عرو عنه وهذا
يدل على أنه تأخر الى خلافة عثمان وعليّ ووجه من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر
وأخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهري كان هشام بن حكيم بأمر بالمعروف
فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء أما ما عشت أنا وهشام فلا يصح ذلك **(قوله)** يقرأ سورة
الفرقان كذا في سائر طرق الحديث في المساييد والمواعع وذكر بعض الشراح
أنه وقع عند الخطيب في المهمات سورة الاحزاب بدل الفرقان وهو غلط من النسخة التي وقف
عليها فان الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره **(قوله)** فكذلك أساوره بالعين المهمة
أى اخذ برأسه قاله الجرجاني وقال غيره أو رأسه وهو رأسه قال النابغة

فبت كاتى أساورتى ضئله * من الرقش في أيائها السم نافع

أى وأبنتى وفي ثمانين سعاد * اذا بساور رقرا لا يحل له * أن يترك القرن الا وهو مخدول *
ووقع عند الكشميني والقاسبي في رواية شعبة الثانية بعد أبواب ناورة بالمشقة عوض
المهمة قال عياض والمعروف الاول قلت لكن معناها أيضا صحيح ووقع في رواية مالك أن الجاهل
عليه **(قوله)** تصبرت في رواية مالك ثم أمهله حتى انصرف أى من الصلاة فله في هذه الرواية
حتى سلم **(قوله)** فليته بردانه * بنفع اللام وموحدتين الاولى مشددة والثانية ساكنة أى جمعت
عليه ثيابه عند لبته ثلاثا فقلت معنى وكان عرشه يدانى الاصل بالمعروف وفعيل ذلك عن احمد امته
لفظه أن هشام ما خالف الصواب ولهذا لم يشكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله
(قوله) كذبت فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن أو المراد بقوله كذبت أى أخطأت لأن أهل الحجاز
يطلقون الكذب في موضع الخطأ **(قوله)** فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأها **(قوله)** هذا قاله
عمر استدل لا على ما ذهب اليه من خطبة هشام وانما سأل عن ذلك لسوء قدمه في الاسلام
وسابقته بخلاف هشام فانه كان قريب العهد بالاسلام فخشى عمر من ذلك أن لا يكون أقرأها
القرآن بخلاف نفسه فانه كان قد أقرأها سمع وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه
السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده
ولان هشام من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأها على ما نزل أخيرا فأنشأ
اختلافهما من ذلك ومبادرة عمر لانكار محمدا على أنه لم يكن سمع حديثا نزل القرآن على
سبعة أحراف الا في هذه الواقعة **(قوله)** فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه
لمالبه بردا صارا بحمزه فلهذا صار قائده ولولا ذلك لكان يسوق ولهذا قاله النبي صلى الله
عليه وسلم لما وصل اليه أرسله **(قوله)** ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحراف هذا وأوردته النبي صلى
الله عليه وسلم تطميناً لعمر لئلا يشكركه صوب الشبهتين المختلفين وقد وقع عند الطبري من طريق

سمعت هشام بن حكيم يقرأ
سورة الفرقان في حبة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاستغث لقرائه فاذا هو
يقرأ على حروف كثيرة لم
يقرئها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فكذلك أساوره
في الصلاة قصيرة حتى سلم
فليته بردانه فقلت من
أقرأك هذه السورة التي
سمعت تقرأ قال أقرأنيها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت فكذلك فان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أقرأنيها على
غير ما قرأت فانطلقت به
أقوده الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقلت اني
سمعت هذا يقرأ بسورة
الفرقان على حروف لم
تقرئها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أرسله
أقرأها هشام فقرأ عليه
القرآن التي سمعته يقرأ فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذلك أنزلت ثم قال
أقرأها عقر قرأت القرآن اني
أقرأني فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كذلك أنزلت
ان هذا القرآن أنزل على
سبعة أحراف

ابحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال قرأ رجل فقير عليه عرفاً خضعاً عند النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال الرجل ألم تقربني يا رسول الله قال بلى قال فوقع في صدر عريش عرقه
 النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه قال فضرب في صدره وقال ابعد شيطاناً قالها ثلاثاً قال يا عمر
 القرآن كله صواب ما لم يجعل رجعة عادياً أو عذاباً رجعة ومن طريق ابن عمر مع عمر رجلاً يقرأ فذكر
 نحوه ولم يذكر وقوعه في صدر عمر ليكن قال في آخره أنزل القرآن على سبعة أحرى كلها كاف
 شاف ووقع لماعة من الصحابة نظير ما وقع له مع هاشم منها لابي بن كعب مع ابن مسعود في
 سورة النحل كان قد قدم ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن رجلا
 قرأ آية من القرآن فقال له عمرو انما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
 هذا القرآن أنزل على سبعة أحرى فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تغاروا فيه اسناده حسن ولا جسد
 أيضاً أبو عبيد الطبري من حديث أبي جهم بن الصمة أن رجلاً اختلف في آية من القرآن
 كلاهما يزعم أنه تلقاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه وحديث عمرو بن العاص
 والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقرأني
 ابن مسعود سورة اقرأني ما يزيدوا قرأني أبي بن كعب فاختلقت قراءتهم فقرأت عليهم فآبهم أخذ
 فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أبي جنبه فقال علي ليقرا كل انسان منكم كما علم فانه
 حسن جميل ولا ينحان والحاكم من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سورة من آل حم فرحنا الى المسجد فقلت لرجل اقرأها فاذاهو يقرأ حر فاما اقرأها فقال
 اقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانا نقلنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فقبر
 وجهه وقال انما هؤلاء من كان قلبكم الاختلاف ثم أصر الى على شياً فقال على ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يامركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حر وفا
 لا يقرأها صاحبه وأصل هذا سألني في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن وقد اختلف العلماء
 في المراد بالاحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان الى خمسة وثلاثين قولاً وقال
 المنذرى أكثرها غير مختار (قوله فافروا ما تبسر منه) أي من المنزل وفيه إشارة الى الحكمة في
 التعدد المذكور وأنه للتيسير على القاري وهذا يقوى قول من قال المراد بالاحرف ناديه المعنى
 باللفظ المراد في ولو كان من لفظ واحدة لان لفظة هاشم بلسان قريش وكذلك عمرو مع ذلك فقد
 اختلفت قراءتهم عليه على ذلك ابن عبد البر ونقل عن أكثر أهل العلم ان هذا هو المراد بالاحرف
 السبعة وذهب أبو عبيدواخرون الى أن المراد باختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية وتعب
 بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها لاجتماع أبي صالح عن ابن عباس قال
 نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلسان العجمين هوازن قال والجزيرة سبعين بكر وجشم
 ابن بكر ونصر بن معاوية وثقيف وهولاء كلهم من هوازن ويقال لهم عليها هوازن ولهذا قال
 أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليها هوازن وسفلى قديم يعني بدارم وأخرج أبو عبيد من وجه
 آخر عن ابن عباس قال نزل القرآن بلسان الكعبيين كعب قريش وكعب خزاعة قيل وكيف ذلك
 قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا اجبريان قريش فسهلت عليهم لفتحهم وقال أبو حاتم
 السجستاني نزل بلسان قريش وهذا يدل وتيمم الى باب والازدو بلسان قريش وسعد بن بكر

فافروا ما تبسر منه

واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا فسكون
 اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الاخواني وقال أبو عبيد ليس المراد ان كل
 كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل
 وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم قال وبعض اللغات أسعدهم من بعض وأكثر
 نصيبا وقيل نزل بلغة مضر خاصة لقول عز وجل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاه ابن
 عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكنته وقيس وضبة وتيم الرباب وأسدي بن خزيمه وقريش
 فهذه قبائل مضر تسبوا بسبع لغات ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال أنزل القرآن
 أول بلسان قريش ومن جاوهم من العرب النخعي ثم أتبع للعرب أن يقرؤه بلغاتهم التي جرت
 عندهم باسمه بالله على اختلافهم في الالفاظ والاعراب ولم يكف أحد منهم الانتقال من لغته
 الى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيه من الحجة والاضابط تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق
 المعنى وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة كما تقدمت وصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كلامهم (قلت) وتتم ذلك أن يقال ان الابهة المذكورة تمنع بالتشبيس أي ان كل أحد يغير
 الكلمة بما رآه في لغته بل المرامي في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشترى ذلك
 قول كل من عمر هشام في حديث الباب أقرني النبي صلى الله عليه وسلم لكن ثبت عن غير
 واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولولم يكن مسوعاله ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود
 قراءته عني حين أتى حتى كتب اليه ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرني الناس بلغة قريش
 ولما قرئهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة قال ابن عبد البر بعد
 ان أخرجه من طريق أبي داود بسنده يحتمل أن يكون هذان من عمر على سبيل الاختصار لان
 الذي قرأه ابن مسعود لا يجوز قال واذاً بجعت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جازا الاختصار فما
 أنزل قال أبو شامة يحتمل أن يكون مراد عمر عثمان بقوله ما نزل بلسان قريش ان ذلك
 كان أول نزوله ثم ان الله تعالى تنهه على الناس فجوزاهم أن يقرؤه على لغاتهم على أن لا يخرج
 ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فأما من أراد قراءته من غير العرب فلا خيار له
 أن يقرأ بلسان قريش لانه الأولى وعلى هذا يحتمل ما كتب به عمر الى ابن مسعود لان جميع
 اللغات بالنسبة لغربي مستوية في التعبير فاذا ابدس واحدة فلتسكن بلغة النبي صلى الله
 عليه وسلم وأما الغزي المجبول على لغته فلو كان قراءته بلغة قريش لمسر عليه التحول مع اضافة
 الله له أن يقرأه بلغته ويشير الى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم هو أن أمي وقوله ان أمي
 لا تطيق ذلك وكأنه انتهى عند السبع لعله أنه لا يحتاج لفظه من ألفاظه الى أكثر من ذلك
 العدد غالباً وليس المراد كما تقدم ان كل لفظه منه تقرأ على سبعة أوجه قال ابن عبد البر وهذا يجمع
 عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه الا الشيء القليل مثل عبد
 الطاغوت وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ورد عليه ابن
 الاباري بمثل عبد الطاغوت ولا تغل لهما أف وجب بل وبدل على ما قرره أنه أنزل أول بلسان
 قريش ثم سهل على الأمة أن يقرؤه بغير بلسان قريش وذلك بعد ان كثر دخول العرب في الاسلام
 فقد ثبت ان ورود الخلف بهذا كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب أن جبريل أتى

التي صلى الله عليه وسلم وهو عند آضأة بني غفار فقال ان الله بأمرك أن تقرئ أمك القرآن على
 حرف فقال اسأل الله معاقبه ومغفرته فان أمي لا تطيق ذلك الحدوث أخرجه مسلم وأضأة بني
 غفار هي بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغسرهم وآخره نامة بنت هومت تنقع الماء كأنه يدور وجهه
 أضأ كعصا وقيل بالمد والهمزة مثل النامة وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بني غفار بكسر
 المعجمة ويختصف القاء لانهم نزولوا عنده وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء ان معنى قوله أنزل القرآن على
 سبعة أحرف أي أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه أي يقرأ بأي حرف أراد منها
 على البدل من صاحبه كأنه قال أنزل على هذا الشراط وعلى هذه التوسعة وذلك لتسم بل قراءته
 اذ لو أخذوا بأن يقرؤه على حرف واحد لشن عليهم كما تقدم قال ابن قتيبة في أول تفسير المشكل
 له كان من تفسير الله ان أمر به أن يقرأ كل قوم بلغتهم فالهذلي يقرأ عتي حين يريد حتى حين
 والاسدي يقرأ تعالىون بكسر أوله والتمحي يهز والقريشي لا يهز قال ولوأراد كل فريق منهم أن
 يزل عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكهلا شق عليه غاية المشقة فيسبر عليهم ذلك
 بمنه ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثل أنزل سبعة أحرف وانما
 المراد أن تأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أربعة كما في سبعة وقال ابن عبد البر أنكر
 أن تكرأ أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما
 واحدة فالواو انما المعنى سبعة أو خمس المعاني المتفقة باللفاظ المختلفة نحو أقبل وتعال وعظم ثم
 ساق الاحاديث الماضية الدالة على ذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد
 بالأحرف تعابير اللفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات لكن لاختلاف القولين
 فائدة أخرى وهي ما نبه عليه أبو عمرو والداني أن الأحرف السبعة ليست مستفزة في القرآن كلها
 ولأمو جودة في حقة واحدة فاذقرأ القارئ رواية واحدة فاعلم أن بعض الأحرف السبعة
 لا يكملها وهذا انما يأتي على القول بأن المراد بالأحرف اللغات وأما قول من يقول بالقول
 الآخر فيساق ذلك في حقة واحدة بل لا ريب بل يمكن على ذلك القول ان تحصل الواجهة السبعة
 في بعض القرآن كما تقدم وقد سجل ابن قتيبة وغيره الهدا المذكور على الوجه الذي يقع بها التعابير
 في سبعة أشياء * الأول ما يتغير حكمه ولا يزول معناه ولا صورته مثل ولا يضار كاتب ولا شهيد
 بنسب الراعي ورفعها * الثاني ما يتغير تغير الفعل مثل يهدين اسقارنا وابعدين أسفارنا بنسبة
 الطلب والفعل الماضي * الثالث ما يتغير بقط بعض الحروف المهمة مثل ثم نشرها بالراء والراء
 * الرابع ما يتغير بإبدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل طلع منضود في قراءته على وطلع
 منضود * الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل وجاءت سكرة الموت بالحق في قراءته أي بكر
 الصدوق وطلحة بن مصرف وزين العابدين وجاءت سكرة الموت * السادس ما يتغير بزيادة
 أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي الدرداء والليل اذا يغشي والها راذا اتحلى
 والذكر والاشي هذا في النقصان واما في الزيادة فكما تقدم في تفسير تبت يد أي لهب في حديث
 ابن عباس وأندعش يترك الاقربين ورهطك منهم المخلصين * السابع ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة
 ترادفها مثل العين المتفوش في قراءة ابن مسعود وسعد بن جبر كالصوف المتفوش وهذا
 وجه حسن لكن استبعد فاسم من ثابت في الدلائل لكون الرخصة في القراءات انما وقعت

وأكثرهم ومثلا يكتب ولا يعرف الرسم وانما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها قال واماما وجد
من الحروف المتماثلة المخرج المتفقة الصورة مثل نشرها ونشرها فان السبب في ذلك تقارب
معانيها وانفق تشابه صوتها في الخط (قلت) ولا يلزم من ذلك توهم ما ذهب اليه ابن قتيبة
لا احتمال أن يكون الاختصار المذكور في ذلك وقع انما قالوا انما اطلع عليه بالاستقراء وفي ذلك
من الحكمة البالغة ما لا يخفى وقال أبو الفاضل الرازي الكلام لا يخرج عن سبعة أو جده في
الاختلاف الأول اختلاف الاسماء من افراد وتسمية وجمع أو تذكير وتأنيث الثاني اختلاف
تصرف الافعال من ماض ومضارع وأمر الثالث وجوه الاعراب الرابع النقص والزيادة
الخامس التقديم والتأخير السادس الابدال السابع اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق
والتخفيف والادغام والاضمار ونحو ذلك (قلت) وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقعه وذهب قوم إلى أن
السبعة أحرف سبعة أصناف من الكلام واحتجوا بجده ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على
سبعة أحرف زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحول أحلاله وحرم وأمره
وأفعلوا وأمرهم به وانتهوا عما نهى به عنه واعتبروا بأمثاله وأعملوا بحكمه وأمنوا بعنايته
وقولوا أمناه كل من عند ربنا أخرجه أبو عبيد وغيره قال ابن عبد البر هذا حديث لا يثبت لانه
من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر
منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران (قلت) وأطيب الطبري في مقدمة تفسيره في الردعي من قال به
وحاصله أنه يستحيل أن يجمع في الحرف الواحد هذه الوجة السبعة وقد صح الحديث المذكور
ابن حبان والحاكم وفي ترجمته نظرا لا تقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود وقد أخرجه البيهقي هذا
وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ثم قال ان صح فغني قوله في هذا
الحديث سبعة أحرف أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث وليس المراد الأحرف السبعة التي
تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى لأن سياق تلك الأحاديث يأنى لجلها على هذا بل هي ظاهرة في
أن المراد أن الكلمة الواحدة تقر على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة ثم ينو تسيرا والشي
الواحد لا يكون حراما وحلالا في حالة واحدة قال أبو عبيد الله في قوله لا اله الا هو والاعلاء الله مداني
قوله زاجر وأمر استثناف كلام آخر أي هو زاجر أي القرآن ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة
وانما توهم ذلك من بوجه من جهة الاتفاق في العدد ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجر وأمر
الحال النصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة وقال أبو شامة يستحيل أن يكون التفسير
المذكور للأبواب إلا لأحرف أي هي سبعة أبواب من الأبواب الكلام وأقسامه وأمره الله على
هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب (قلت) وعمما أوضح أن قوله زاجر
وأمر الخ ليس تفسيراً للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق نويس عن ابن شهاب عقب
حديث ابن عباس الأول من حديثي هذا الباب قال ابن شهاب بلغني أن تلك الأحرف السبعة
انما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام قال أبو شامة وقد اختلف
السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المعفف الذي يأبى الناس
اليوم وليس فيه الأحرف واحد منها مال ابن الباقلا في الأول وصرح الطبري وجماعة

بالثاني وهو المعتمد وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال سألت
 ابن عيينة عن اختلاف قراءة المذنبين والعراقيين هل هي الحرف السبعة قال لا وإنما الحرف
 السبعة مثل همزة قال وأقبل إلى ذلك قلت أجزأك قال وقال ابن وهب مثله والحق أن الذي
 جمع في المصحف هو المتفق على إزالته المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه
 بعض ما يختلف فيه الحرف السبعة لاجتماعها كما وقع في المصحف المكي يجري من تحته الأنهار
 في آخر برائة في غيره يحذف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات
 ثابتة في بعضها دون بعض وعدة ما أت وعدة لامات ونحو ذلك وهو محمول على أنه نزل بالامر بن
 معا وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لشخصين أو علم بذلك شخص واحد أو امر به بأشياء على
 الوجهين وما عدا ذلك من القراءات بما لاوافق الرسم فهو مما كانت القراءة حوزت به توسعة
 على الناس وتسهيلاً لآل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكثر بعضهم بعضاً
 اختار الاختصار على اللفظ المأذون في كتابته وترصه والباقي قال الطبري وصار ما اتفق عليه
 الصحابة من الاختصار كن اقتصر عما خبر به على خصلة واحدة لأن أمرهم بالقراءة على الوجه
 المذكور لم يكن على سبيل الإعجاب بل على سبيل الرخصة (قلت) ويدل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث الباب فقرأ ما تسر منه وقدر الطبري ذلك تقريراً لطلب فيه وهي
 من قال بخلافه ووافق على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في شرح الهداية وقال أصح
 ما عليه الخذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها كلها وضابطه
 ماوافق رسم المصحف فاما ما خالفه مثل أن يتفقوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج ومثل الأضحية
 الله والنصر فهم من تلك القراءات التي تركت ان صرح السند بها ولا يكفي صحة سندها في إثبات
 كونها قرأوا ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التزويل فصار
 يظن أنه منه وقال البغوي في شرح السنة المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرضات
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه وأذهب
 ما سوى ذلك قطعاً للمادة الخلاف فصار ما يحتاج خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر
 ما نسخ ورفع فليس لاحد أن يعدد في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم وقال أبو شامة تظن قورم
 أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم
 قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل وقال ابن عمار أيضاً لعل فعل سبع هذه السبعة
 ما لا ينبغي له واشكل الأمر على العامة بأجماعه ككل من قل نظره أن هذه القراءات هي
 المذكورة في الخبر وليست إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد دليل بل الشبهة وقوله أيضاً في
 اقتصار عن كل امام على راو بين أنه صار من سمع قراءة أو ثالث غيرها ما أظلهما وقد تكون هي
 أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من يفهم خطأ أو كثر وقال أبو بكر بن العربي ليست هذه
 السبعة متبعة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم فإن هؤلاء
 مثلهم أو فوقهم وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة
 القراء وقال أبو حيان ليس في كتاب ابن مجاهد من سمع من القراءات المشهورة إلا التزويل ليسير
 فهذا أبو عمرو بن العلاء اشهر عنه سبعة عشر راوياً ثم ساق أسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد

على الزيدى واشتهر عن الزيدى عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسى والدورى وليس
لهم امر به على غيره مما لان الجمع مشتركون فى الضبط والاقتان والاشتراك فى الاختلاف
ولا أعرف لهذا سببا الا ما قضى من نقص العلم فاقتصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم
من السبعة على التزاليبير وقال أبو شامة لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه بل أخطأ من نسب اليه
ذلك وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحب فى الرد على من نسب اليه ان مراده بالقرآن آت السبع
الاحرف السبعة المذكورة فى الحديث قال ابن أبي هاشم ان السبب فى اختلاف القراءات
السبع وغيرها أن الجهات التى وجهت اليها المصاحف كان من المجابة من جعل عنه
أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالصة من النقط والشكل قال فثبت أهل كل ناحية على
ما كانوا عليه ووافقوه مما عاين المجابة بشرط موافقة الخط وتركوا ما يخالف الخط امتثالاً لأمر
عثمان الذى وافقه عليه المجابة لما رأوا فى ذلك من الاحتياط للقرآن فمن نشأ الاختلاف بين
قراء الامصار مع كونهم متساكين يحرف واحد من السبعة وقال مكى بن أبي طالب هذه القراءات
التي يقرأ بها اليوم ويختدروا بها تسعين الأئمة جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ثم
ساق نحو ما تقدم قال وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كلغة وعاصم هي الاحرف السبعة التي
فى الحديث فقد غلط غلطا عظيما قالوا يلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة بمخالفات
عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأنا هؤلاء غلط عظيم فان الذين صنعوا
القرآن من الأئمة المتقدمين كآبى عبد القاسم بن سلام وأبى حاتم السجستاني وأبى جعفر
الطبري واسعد بن إسحق والقاضي قد ذكروا أضعا في هؤلاء (قلت) اقتصر أبو عبيد في كتابه
على خمسة عشر رجلا من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن يحيى بن جندب
الاعرج ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة وناظما ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر
وعبد الله بن أبي إسحق ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والاعشى ومن أهل الشام
عبد الله بن عامر ويحيى بن الحرث قال وذهب عنى اسم الثالث ولم يذكر فى الكوفيين جزء ولا
للكسائي بل قال ان جمهور أهل الكوفة بعد السلافة صاروا الى قراءة جزء ولم يجمع عليه
جماعتهم قال وأما الكسائي فكان يتغير القراءات فأخذ من قراءة الكوفيين بعضها وترك بعضها
وقال بعد ان ساق أسماء من نقلت عنه القراءات من المجابة والتابعين فهو هؤلاء الذين يحكى عنهم
عظم القراء وان كان الغالب عليهم الفقه والحديث قال ثم قام بعدهم بالقرآن قوم ليست لهم
استقامتهم ولا تقدمهم غير انهم يجردوا للقراءة واشتكت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك
أئمة يقتدى الناس بهم فيما ذكروهم وذكرنا أوصافهم زيادة على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن
عامر ولا جزء ولا الكسائي وذكر الطبري فى كتابه اثنين وعشرين رجلا قال مكى وكان الناس
على رأس المائتين بالبصرة على قراءة آتى عمرو ويعقوب والكوفية على قراءة جزء وعاصم
والباقى على قراءة ابن عامر وبمكة على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع واستقر واعلى ذلك
فلما كان على رأس الثلثة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب قال والسبب فى
الاقتصار على السبعة مع أن فى أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومثلهم أكثر من عددهم أن
الرواية عن الأئمة كانوا كثيرا جدا فلما تقاصرت لهم اقتصروا عما وافق خط المصحف على

ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فقطر والى من اشتهر بالثقة والامانة وطول العمر في ملازمة
القراءة والاتفاق على الاخذ عنه فافردوا من كل مصر اماما واحدا ولم يتركوا مع ذلك نقل
ما كان عليه الائمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة بكثرة وبوعاصم الجحدري وأبي
جعفر وشيبة وغيرهم قال وعين اختار من القراءات كما اختار الكسائي أبو عبد الله وأبو حاتم والمفضل
وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك وقد صنف ابن خبير المكي وكان
قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من كل مصر اماما وانما اقتصر
على ذلك لان المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة الى هذه الامصار ويقال انه وجه بسبعة
هذه الخمسة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم نسمع لهذين المصحفين خبرا وأراد ابن
مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل ما بالعدد
فصادف ذلك موافقة العدد الذي وردنا الخبر به هو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فوقع
ذلك لمن لم يعرف أصل المسئلة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الحرف السبعة
والاسماء وقد كثرت اسمعالمهم الحرف في وضع القراءات فقالوا اقرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير
فتأكد الظن بذلك وليس الامر كما ظنه والاصل المعتمد عليه عند الائمة في ذلك أنه الذي يصح
سند في السماع ويستقيم وجهه في العربية يوافق خط المصحف وربما زاد به ضم الاتفاق
عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما إذا
اتفق نافع وعاصم قال وربما زادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين قال وأصح القراءات
سند نافع وعاصم وأصحها أبو عمرو والكسائي وقال ٣ ابن السعائي القراءات في الشافي التمسك
بقراءة سبع من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وانما هو من جمع بعض المتأخرين
فانتشروا بهم أنه لا تجوز الا بادة على ذلك قال وقد صنف غرر في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا
من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل احدا انه لا تجوز القراءة بذلك لنيل ذلك المصحف
عنه وقال أبو الفضل الرازي في اللوائح بعد ان ذكر الشبهة التي من أجلها نزل الانعسان
أحرف الائمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وان الائمة بهذا من مجاهد جعلوا القراءات
ثمانية وأ عشرة لأجل ذلك قال واققت أثرهم لأجل ذلك وأقول لو اختار امام من أئمة القراء
حروفا وجرط بقافي القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الاحرف السبعة وقال
الكواشي كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الامام فهو
من السبعة المنصوصة فعلى هذا الاصل في قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف
ومنى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (قلت) وانما أوسعت القول في هذا المتحد في هذه
الاعصار المتأخرة في فهم القراءات المشهورة مختصرة في مثل التيسر والطبسة
وقد اشد انتكارات الائمة هذا الشأن على من ظن ذلك كائنا شامه وأبي حيان وآخر من صرح بذلك
السبكي فقال في شرح المنهاج عند الكلام على القراءات الشاذ صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا
السبعة شاذ وهو ما منه انحصار المشهور فيها والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين الاول
ما يختار رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقرآن والثاني ما لا يختار رسم المصحف وهو على قسمين
أيضا الاول ما ورد من طريق غريبة فهذا الحق بالاول والثاني ما اشتهر عند الائمة هذا الشأن

٣ قوله قال ابن السعائي
القراءات في الشافي الخ
كذا في نسخة وفي أخرى
قال اسمعيل الخ ونحوه ٨١

مصحفه

القراءة بتقديم واحد يتألف هذا الوجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما ثم نقل كلام
 البغوي وقال هو أولى من يعتمد عليه في ذلك فإنه قد عرفت مقررئ ثم قال وهذا التفصيل بعينه
 وأردف الروايات عن السبعة فإن عنهم شياً كثيراً من الشواهد والى ما بات الامن طريق
 غير عتوان اشهرت القراءة من ذلك المنقرد وكذا قال أبو شامة ونحن وان قلنا ان القراءات
 الصحيحة اليهم نسبت عنهم نقلت فلا يلزم ان جميع ما نقل عنهم هذه الصفة بل فيه الضعف
 لخروجهم عن الاركان الثلاثة ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك فالاعتماد في غير ذلك على
 الضابط المتفق عليه * (فصل) * لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الاخر في التي
 اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين انه ليس في هذه
 السورة عند القراء اختلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله وجعل فيها سراجاً وقرئ
 سراجاً جمع سراج قال وباني ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف (قلت) وقد تتبع أبو عمر
 ابن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة فأوردته
 ملصقا وزدت عليه قد مر ما ذكره وزيادة على ذلك وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة
 مواضع أو أكثر * قوله تبارك الذي نزل الفرقان قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار أنزل بألف
 * قوله على عبده قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجديري على عباده ومعاذ أبو حليم وأبو نبيك
 على عبيده * قوله وقالوا أساطير الاولين كتبها قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن ابراهيم
 التيمي بضم المثناة الاولى وكسر الثانية مبني للمفعول واذا استأنم أتله * قوله ملاك فكون
 قرأ عاصم الجديري وأبو المنكول ويحيى بن مصرف فكون بضم النون * قوله أو تكون له خسة
 قرأ الاعشى وأبو حصين يكون بالتثنية * قوله يأكل منها قرأ الكوفيون سوى عاصم يأكل
 بالتون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم * قوله ويجعل لك قصورا قرأ
 ابن كثير وابن عامر وجيد وثابتهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش
 يجعل برفع اللام والياقوت بالجرم عطفا على محل جعل وقيل لادغامها وهذا يجري على طريقة
 أبي عمرو بن العلاء وقرأت اللام عمر بن ذر وابن أبي عمير وطلمة بن سليمان وعبد الله بن موسى
 وذكرها القراء جوازاً على اضمماران ولم نقلها وضعفها ابن جني * قوله مكابضاً قرأ ابن
 كثير والاعشى وعلى بن نصر ومسلم بن مجارب بالتخفيف ونقلها عتبة بن يسار عن أبي عمرو أيضاً
 * قوله مقرنين قرأ عاصم الجديري ومحمد بن السميع مقرنين * قوله ثبورا قرأ الذكوران
 بفتح المثناة * قوله ويوم نحشهم قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والاعرج
 والحجديري وكذا الحسن وقائدة والاعشى على اختلاف عنهم بالتثنية وقرأ ٣ الاعرج
 بكسر الشين قال ابن جني وهي قوية في القياس متروكة في الاستعمال * قوله وما يعبدون من
 دون الله قرأ ابن مسعود وأبو نبيك وعمر بن ذر وما يعبدون من دوننا * قوله فقول قرأ
 ابن عامر وطلمة بن مصرف وسلام وابن حسان وطلمة بن سليمان ويعيسى بن عمر وكذا الحسن
 وقائدة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو وبالتون * قوله ما كان
 ينبغي قرأ أبو عيسى الاسواري وعاصم الجديري بضم الباء وفتح النين * قوله ان اتخذ قرأ
 أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة

٣ قوله الاعرج في نسخة
 الاعشى فخر من قرأ بكسر
 الشين منهما ٨١

وحفص بن جبر وأبو جعفر القاري وأبو جاتم الجبستاني والزعفراني وروى عن مجاهد وأبو
رجاء والحسن بنهم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول وأنكرها أبو عبيد وزعم القزائي أنها
جسرة فذهبها * قوله فقد كذبكم حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف * قوله بما تقولون
قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبيرة والأعشى وجبريل بن قيس وابن جرير وعمر بن ذر وأبو
حيوة ورويت عن قبل بالتحانية * قوله فاستطيعون قرأ حفص في الأكثر عنه عن
عاصم بالقوافية وكذا الأعشى وطلمة بن مصرف وأبو حيوة * قوله ومن ينظلم منكم يذقه قرئ
بذقه بالتحانية * قوله الا انهم قرئ أنهم بفتح الهمزة والاصل لانهم خذفت اللام نقل هذا
والذي قبله من اعراب السمين * قوله ويحشون قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو
عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيًا للفاعل وللمفعول أيضا * قوله جبر السجورا
قرأ الحسن والخالد وقتادة وأبو رجاء والأعشى جبر انهم أوله وهي لغة وحكى أبو البقاء الفتح
عن بعض المصريين ولم أجد من نقلها قراءة * قوله ويوم تشق قرأ الكوفيون وأبو عمرو
والحسن في المشهور عنهما وعمر بن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف وقرأ الباقر بتشديد
ووافقه عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الحمصي من الشاميين بنقل
الهدلي * قوله ونزل الملائكة قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الراء وفتح اللام الملائكة
بالرفع وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمه بتخفيف الراء وضم
اللام والاصل تنزل الملائكة خذفت تخففا وقرأ أبو رجاء يحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت
عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكي واختارها الهدلي بفتح النون وتشديد الراء وفتح
اللام على البناء للفاعل الملائكة كمال تصب وقرأ جناح بن حبش والخفاف عن أبي عمرو
بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا
وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعب عن أبي عمرو ونزل نونين الثانية خفيفة الملائكة
بالنصب وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا وقرأ عرون عن أبي عمرو ببناء أوله وفتح النون وكسر
الراء النقلة الملائكة بالرفع أي تنزل ما أمرت به وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الراء
وقرأ أبو السمال وأبو الأنهب كلشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله وعن أبي بن كعب نزلت
بفتح وتخفيف وزيادة مناة في آخره وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا وعنه تنزلت جنتا في أوله
وفي آخره بوزن ففعلت * قوله بالتي اتخذت قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من لتي * قوله
يا ويلي قرأ الحسن بكسر المشناة بالاضافة ومنهم من أمال * قوله ان قومي اتخذوا قرأ أبو عمرو
وروح وأهل مكة الارواية ابن مجاهد عن قبل بفتح الياء من قومي * قوله لنبت قرأ ابن
مسعود بالتحانية بدل النون وكذا روى عن جبريل بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني
* قوله قد صرناهم قرأ علي ومسلمة بن محارب قد صرناهم بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون
الثقلية بينهم ألف شنية وعن علي بغبرون والخطاب لم يوسى وهرون * قوله وعادا وغود قرأ
جزوه يعقوب وحفص وغود بغير صرف * قوله أمطرت قرأ معاذ أبو حليمه وزيد بن علي وأبو
نخيل أمطرت بضم أوله وكسر الطاء مبنيًا للمفعول وقرأ ابن مسعود أمطر وأوعته أمطرتناهم
* قوله مطر السوء قرأ أبو السمال وأبو العالية وعاصم الجحدري بضم السين وأبو السمال

أيضا مثله بغيرهمز وقرأ على وحسب هذه زين العابدين وجهه بن محمد بن زين العابدين بن شخ السبي
وتسديد الواو بلا همز وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف * قوله هزوا قرأ جزءا واحدا بن
جهمز والتخفيف باسكان الزاي وحذف الضم بغيرهمز * قوله أخذ الذي بعث الله قرأ ابن
مسعود وأبي بن كعب اختاره الله من بيننا * قوله عن آلهتنا قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة
آلهتنا * قوله أرايت من اتخذ الهه قرأ ابن مسعود بعد الهمة وكسر اللام والتونين بصيغة
الجمع وقرأ الاعرج بكسر أوله وفتح اللام بعد خاء الفوهاء ثابث وهو اسم الشمس وعنه بنهم
أوله أيضا * قوله أم تحب قرأ الشامي بن شخ السبي * قوله أو بهتلون قرأ ابن مسعود
أو يصرون * قوله وهو الذي أرسل قرأ ابن مسعود جعل * قوله الرياح قرأ ابن كثير
وابن محصن والحسن الربيح * قوله نشرا قرأ ابن عامر وقتادة وأبو رجاء وعمر بن ميمون
بسكون الشين وتابعهم هريرون الاعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو وقرأ
الكوفون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم السكون وكذا قرأ الحسن وجهم بن محمد والعلاء
ابن شيبان وقرأ عاصم بوحدة قبل التون وتابعه عيسى الهمداني وأبان بن نعلب وقرأ أبو عبد
الرحمن السلي في رواية وابن السكيت بضم الموحدة مقصور بوزن جلي * قوله لنحي به قرأ
ابن مسعود ولتنشربه * قوله ميتا قرأ أبو جهمر بالتشديد * قوله ونسقيه قرأ أبو عمرو وأبو
حيوة وابن أبي عمير بفتح النون وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والاعشى * قوله وأناشي
قرأ يحيى بن الحرث بن عتبة آخر وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة
المالوذكرها الفراء جواز الانتماء * قوله ولقد صرناه قرأ عكرمة بن عفيف الراي * قوله
لذكروا قرأ الكوفون سوى عاصم بسكون الدال مخففا * قوله وهذا الخ قرأ أبو حصين
وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة وعمر بن ذر وقطاعة الهذلي عن طلحة بن مصرف ورويت
عن الكسائي وقتيبة المال بن شخ الميم وكسر اللام واستنكرها أبو جاتم السهتاني وقال ابن
جني يجوز أن يكون أراد ما الخ تخفيفا قال معان ما الخ ليست فصيحة * قوله ويجرا
تقدم * قوله الرحمن فاسأل به قرأ زيد بن علي بجر النون لقائلين وابن سعدان بالنصب قال
علي المدح * قوله فاسأل به قرأ المكيون والكسائي وخلف وأبان بن زيد وواحه بن جهمر
ورويت عن أبي عمرو وعن نافع فسدل بغيرهمز * قوله لما تأمرنا قرأ الكوفون
بالتخفيف لكن اختلف عن حفص وقرأ ابن مسعود ولما تأمرنا به * قوله سراجا قرأ
الكوفون سوى عاصم سراجا بضمين لكن سكن الراء والاعشى ويحيى بن وثاب وأبان بن نعلب
والشراري * قوله وقرأ قرأ الاعشى وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف
وسكون الميم وعن الاعشى أيضا فتح أوله * قوله إن ذكر قرأ جزءا بالتخفيف وأبي بن كعب
يؤيد كرويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا إبراهيم الخفي ويحيى بن وثاب والاعشى
وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو عبد الله بن إدريس ونعيم بن مسرة * قوله
وعباد الرحمن قرأ أبي بن كعب بضم الهين وتسديد الموحدة والحسن بضمين بغير ألف وأبو المتوكل
وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسرتهم تخانة ساكنة * قوله يمشون قرأ علي ومعاذ القناري
وأبو عبد الرحمن السلي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السكيت بالتشديد مبنيا للفاعل وعاصم

الجدرى وعيسى بن عمر بنبأ الله قول * قوله سجدا قرأ إبراهيم التيمي سجودا * قوله
 ومقاما قرأ أبو زيد شفع الميم * قوله ولم يشعروا قرأ ابن عامر والمحدثون وعيسى بن رواحة أبي
 عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وأبي رجا ونعيم بن ميسرة والمفضل والأزرق والجعفي
 وهي رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرابعي وأنكرها أبو جاتم وقرأ الكوفيون الأيمن تقدم
 منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله ونظم التاء وقرأ عاصم الجدرى وأبو جود وعيسى بن عمرو
 رواية عن أبي عمرو أيضا بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء الماقون بفتح أوله وكسر التاء
 * قوله قواما قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف وأبو حصين وعيسى بن
 عمر وتشديد الواو مع فتح القاف * قوله ياق أئاما قرأ ابن مسعود وأبو رجا ياق يا شيع القاف
 وقرأ ابن عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد القاف بغير إشباع * قوله يضاعف قرأ أبو بكر
 عن عاصم برفع القاف وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وشيبة به قوب بضعف بالتشديد وقرأ
 طلحة بن سليمان بالنون العذاب بالنصب * قوله ويحسد قرأ ابن عامر والأعشى وأبو بكر عن
 عاصم بالرفع وقرأ أبو جود بضم أوله وفتح الخاء وتشديد اللام ورويت عن الجعفي عن شعبة
 ورويت عن أبي عمرو ولكن تخفيف اللام وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القاري وأبو المتوكل
 وأبو نعيم وعاصم الجدرى بالمتناعع الحزم على المطاب * قوله فيه ميانا قرأ ابن كثير
 بإشباع الهاء من فيه حيث جاءوا بلفظه محض عن عاصم هنا فقط * قوله وذرينا قرأ أبو عمرو
 والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالافراد بالاقون بالجمع * قوله قرة أعين قرأ أبو الدرداء
 وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المتوكل وأبو نعيم وجسدين قيس وعمر بن ذر قرات بصيغة الجمع
 * قوله يميزون الفرقه قرأ ابن مسعود ويميزون الجنة * قوله وبلقون فيها قرأ الكوفيون
 سوى حفص وابن مسعودان بفتح أوله وسكون اللام وكذا قرأ النخعي عن المفضل * قوله فقد
 كذبتم قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون وحكى الواقدي عن
 بعضهم بضميف الدال * قوله فسوف يكون قرأ أبو السمال وأبو المتوكل وعيسى بن عمرو
 وأبان بن تغلب بالقوافية * قوله إلاما قرأ أبو السمال بفتح اللام أسنده أبو حاتم السجستاني
 عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض
 ما أورده هذا ما في سورة الفرقان من الحروف التي يأبى أهل العلم بالقرآن والله أعلم بما أنكر
 منها على هشام وما قرأ به عرفه فديمكن أن يكون هنالك حرف آخر لم تصل إلى وليس كل من
 قرأ بشيء قبل ذلك عنه ولكن إن قالت من ذلك شيء فهو الزوال السبيل كذا قال والذي ذكرناه يزيد
 على ما ذكره مثله أو أكثر ولكلا لا تتقلد عهد ذلك ومع ذلك فتقول بحتم أن تكون بقت أشياء
 لم نطلع عليها على أني تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأديان من الهجر والمد والروم والاشتماء ونحو
 ذلك ثم بعد كتابتي هذا وسماعه وفتت على الكذاب الكبير المسمى بالجامع الأكبر والبر الأخر
 نال في شخب شيوخنا أي القاسم عيسى بن عبد العزيز التيمي الذي ذكرناه جميعه سبعة آلاف
 رواية من طريق غير ما لا يلق وهو في نحو ثلاثين مجلدة قال فقلت من ماله يتقدم ذكره من
 الاختلاف فصارب قد رما كنت ذكرته أولا وقد أوردته على ترتيب السورة * قوله لا يكون
 للعالمين نذيرا قرأ آدهم السدوسي بالمتناعع في * قوله واتخذوا من دون آلهم قرأ سعيد بن

يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعد هاء ألف * قوله ويئس قرأ بالعلاء نسبة وموسى بن
أصمق بضم أوله وفتح الهمزة تشديد السين المقفولة * وعن نقل عن الحجاج بضم أوله وسكون
وبالسين المهملة المكسورة وقالوا هو تنصيف * قوله ان تبغون قرأ بأنتم بفتحائية أوله
وكذا محمد بن جعفر بفتح النون الأولى وسكون التثنية * قوله فلا يستطيعون قرأ زهير بن
أحمد بضمناه فوق * قوله حتما كل منها قرأ أسلم بن عامر حنك بصفة الجمع * قوله سكتنا
ضيقا فمرفين قرأ عبد الله بن سلام مقربين بالتخفيف وقرأ سهل مقربون بالتخفيف مع الواو
قوله أم حنسة المخلد قرأ أو همام أم حنات بصفة الجمع * قوله عادى هؤلاء قرأها
الوليد بن مسلم بخيرك الماء * قوله انو الذاكر قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين
قوله خاب يستطيعون صرفا قرأ ابن مسعود فاب يستطيعون لكم وأبى بن كعب ف
يستطيعون الحكي ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هرون الأعور وروى عن
ابن الأصهباني عن أبي بكر بن عباس وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن عجم عن زائدة كلاهما عن
الأعشى بن زبادة لكم أيضا * قوله ومن يظلمكم قرأ يحيى بن واضح ومن يكذب بظلم
ووزنها وقرأها أيضا هارون الأعور يكذب بالتشديد * قوله عذابا كبيرا قرأ عنبع عن أبي
حزرة المثلثة بدل الموحدة * قوله لولا أنزل قرأ جعفر بن محمد بفتح الهمزة وراى وأب
الملائكة * قوله عتزا كبيرا قرأ عتيا بفتحائية بدل الواو وقرأ أبو اسحق الكوفي كثيرا بالمثلثة
بدل الموحدة * قوله ومروهم بالملائكة قرأ عبد الرحمن بن عبد الله بن زون بالناقص فوق
قوله ويقولون قرأ هشيم عن يونس وتقولون بالمتانين فوق أيضا * قوله وقد منا قرأ سعد
ابن أسحق بفتح الدال * قوله الى ما علموا من عمل قرأ الوكي عن عمل صالح بن زبادة صالح
قوله عيا قرأ مخارب بضم الهاء مع المد وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنوين وقرأ
ابن دينار كذلك الشكر بفتح الهاء * قوله مستقرا قرأ طلبة بن موسى بكسر القاف * قوله
ويوم تشقو قرأ أو سعه * يوم بالرفع والتنوين وأبو مرة بالرفع بلا تنوين وقرأ عصمه عن
الأعشى يوم يرون أسهمه تنقضي يوم بالرفع والتنوين * قوله الملك يومئذ قرأ سليمان
ابن ابراهيم الملك بفتح الميم وكسر اللام * قوله قرأ أبو جعفر بن زيد بن نصيب الحق * قوله
بالتنى اتخذت قرأ عامر بن نصر بفتح ت * قوله وقالوا لولا نزل عليه القرآن قرأ المولى عن
الحلدي بفتح النون والراى شخفا قرأ زيد بن علي وعبد الله بن خلد كذلك الملك مقفلا * قوله
وقوم فوح قرأها الحسن بن محمد بن أبي سدة عن أبي يعلى برفع * قوله وسجنا للناس آية
قرأ حامدا الهامزى آيات بالجمع * قوله لقد أتوا على القرية قرأ سورة بن ابراهيم القرأت
بالجمع وقرأ بهرام القرية بالتصغير مقفلا * قوله أقبل يكونون بها قرأ أبو جرة عن شعبة بالناة
من فوق فيها * قوله وسوف يلعون حين يرون قرأ عثمان بن المبارك بالمتانين فوق فيها
قوله أن تحسب قرأ جزي بن حمزة بضم التثنية وفتح السين المهملة * قوله سانا قرأ يوسف
ابن أحمد بكسر المهملة أوله وقال معناه الراحة * قوله جهادا كبيرا قرأ محمد بن الحنفية بالمثلثة
قوله من البحر قرأ ابن عرفة مرج يشدد الراء * قوله هذاعب قرأ الحسن بن محمد
ابن أبي سدة بكسر الدال المجهدة * قوله فجعله نسبا قرأ الحجاج بن يوسف سنا بضمهملة ثم

موحدين * قوله أن تجد قرأ أبو المتوكل التاء المثناة من فوق * قوله وهو الذي جعل الليل
 والنهار خلفه قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه خلفه بفتح الخاء وبالهاء ضمير يعود على
 الليل * قوله على الأرض هونا قرأ ابن السميع بضم الهاء * قوله قالوا سلاما قرأ حمزة بن عروة
 سلميا بكسر السين وسكون اللام * قوله بين ذلك قرأ جعفر بن السلس بضم النون وقال هو
 اسم كان * قوله لا بدعون قرأ جعفر بن محمد شديدا لال * قوله ولا يقتلون قرأ ابن
 جامع بضم أوله وقع الناف وتشد التاء المكسورة وقرأ معاذا كذلك لكن بألف قبل المثناة
 * قوله أناما قرأ عبد الله بن صالح الجلي عن حمزة أنما بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل
 الميم وروى عن ابن مسعود بفتح الجيم أناما * قوله يدل الله قرأ عبد الحميد عن أبي بكر
 وابن أبي عمير وأبان وابن محجل عن عاصم وأبو عمارة والبرهمي عن الاعشى بكون الموحدة
 * قوله لا يشهدون الزور قرأوا المظفر بن زيد الراي * قوله ذكروا بآيات ربهم قرأ غمير
 ز ياد بفتح الذا والكا * قوله آيات ربهم قرأ سليمان بن زياد بآية بالافراد * قوله قرة
 أعين قرأ معروف بن حكيم قرة عن بالافراد وكذا أو صالح من رواية الكلبي عنه لكن قال
 قرأت عين * قوله واجعلنا للمتقين قرأ جعفر بن محمد وأبو جعفر لثامن المتقين اماما * قوله
 يجوزون قرأ أبي قرة رواية يجازون * قوله القرنة قرأ أبو حماد القرقات * قوله تحية قرأ
 ابن عمر بفتح الجيم * قوله وسلاما قرأ الحرث وسلماني الموصفين * قوله مستقر ومقاما
 قرأ عمر بن عمران ومقاما بفتح الميم * قوله فقد كذبتم قرأ عبد ربه بن سعيد بفتح الذا
 فهذه صفة وخسوف موضع ليس فيها من المشهور شي فليصف الى ما ذكره أو لا تكون جلتها
 نحو من مائة وثلاثين موضعا والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فاقروا ما تسمونه
 على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة وهي شروط لا بمن اعتبارها فحق
 اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معقدة وقد ذكر ذلك أبو شامة في الوجيز تقريرا، ايتا وقال
 لا يقطع بالقراءة ثمانية منزلة من عند الله الا اذا اتفقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام بامامة
 المصير بالقراءة أو أجمع أهل عصره ومن بعدهم على امامته في ذلك قال اما اذا اختلفت الطرق عنه
 فلا فلا واشتقت الآية الواحدة على قرأت مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها
 بشرط أن لا يختل المعنى ولا يتغير الاعراب وذكر أبو شامة في الوجيز أن فقيرى وردت من العجم
 لدمت سألوا عن قارئ يقرأ عشر من القرآن فيخطئ القرات فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح
 وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها لكن يقرأ أملا فقلق آدم من ربه
 كلمات فلا يقرأ إلا بـ كـ شـ ير نصب آدم ولا ي عمر ونصب كلمات ولكن يقرأ لتفرلهم بالنون
 خطا باتكم بالرفع قال أبو شامة لا شك في منع مثل هذا وما عداه فما نزل الله أعلم وقد شاع في
 زماننا من طائفة من القراء أنكار ذلك حتى صرح بعضهم بغيره فظن كثير من الفقهاء ان لهم
 في ذلك معقدا فاتباعهم وقالوا أهل كل فن أدري بينهم وهذا ذهل عن قالة فان علم الحلال
 والحرام انما يتلى من الفقهاء والذي منع ذلك من القراء انما هو محمول على ما ذكرنا من رواية
 خاصة قاته متى خاطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في اقراء روايته فنقرأ
 رواية لم يحسن أن ينتقل عنها الى رواية أخرى كما قاله الشيخ محيي الدين وذلك من الاولوية لاي

٤٩٩٣

س

تحفة

١٠٧٦٩١

الحتم أمان المنع على الإطلاق فلا والله أعلم ﴿قوله﴾ ناليف القرآن أي جمع
آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف ﴿قوله﴾ ان ابن جرير أخبرهم قال
وأخبرني يوسف كذا عندهم وماعرف ماذا عطف عليه ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النسفي
وكذا ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث ﴿قوله﴾ ان جماعة عراق أي رجل من أهل العراق
ولم أقف على اسمه ﴿قوله﴾ أي الكفن خير قالت ويحك وما بضر لك لعل هذا العراقي كان مع
حديث مرة المرفوع بالسوان يا بكم البياض وكفنوا أنفسها وما كفنوا أنفسها وهو
عند الترمذي مصححاً وأخرجه أيضاً عن ابن عباس فعل العراقي جمعه فأراد أن يستثبت عائشة
في ذلك وكان أهل العراق اشتهروا بالاعتناء في السؤال فلهذا قالته عائشة وما بضر لك تعني أي
كفن كفت نفسه اجزأه قول ابن عمر الذي سأله عن دم البعوض منه وهو رحيث قال انظر والي
أهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد تقولوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾
لعل أولف عليه القرآن فانه يقرأ غير مؤلف قال ابن كثير كان قصة هذا العراقي كانت قبل أن
يرسل عثمان المصحف إلى الأفاق كذا قال وفيه نظر فان يوسف بن ماهر لم يدر كم زمان أرسل
عثمان المصاحف إلى الأفاق فقد ذكر المزني أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأبي عاصم بعد
إرسال المصاحف على الصحيح وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألهما
هذا العراقي والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود وكان ابن مسعود لما
حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما ساق
سأله بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان ولأنه ان
تأليف المصحف للعثماني أكثر مناسبة من غيره فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف وهذا كله على
أن السؤال انما وقع عن ترتيب السور ويبدل على ذلك قوله الله وما بضر لك أنه قرأت قبل ويحتمل أن
يكون أراد منه قيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث فاملت عليه أي السور أي آيات كل سورة
كان تقول لسورة كذا مثلاً كذا كذا الآية الأولى كذا الثانية الخ وهذا يرجع إلى اختلاف عدد
الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري وقد اعتنى أئمة القراء جميع ذلك وبين
الخلافاً فيه الأول أظهر ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأعراب والله أعلم قال ابن بطال
لأنهم أحداً قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لادخال الصلاة ولا خراجها بل يجوز أن يقرأ
الكهف قبل البقرة والحق قبل الكهف مثلاً وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن
منكسراً فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها أو كل جماعة يصحون ذلك في القصيدة من
الشعر مبالغة في حفظها وتذليل اللسان في سرد هاتين السورتين في القرآن فهو حرام فهو قال
القاضي عاض في شرح حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلواته في الليل
بسورة التيسار قل آل عمران هو كذلك في مصحف أبي بن كعب وفيه بحقه يقول ان ترتيب السور
اجتهاد وليس توقف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي
الباقاني قال ورتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم
فلذلك اختلفت المصاحف فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الآن فلذلك اختلف
ترتيب مصاحف الصحابة ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة على

﴿باب ناليف القرآن﴾
حدثنا إبراهيم بن موسى
أخبرنا هشام بن يوسف أن
ابن جرير أخبرهم قال
وأخبرني يوسف بن ماهر
قال اني عند عائشة أم
المؤمنين رضى الله عنها
جاء عراقي فقال أي
الكفن خير قالت ويحك
وما بضر لك قال يا أم المؤمنين
أرجى مصحفك قالت لم قال
لعل أولف القرآن عليه
فانه يقرأ غير مؤلف قالت
وما بضر لك أية قرأت قبل

ما هي عليه الآن في المحقق فوقف من الله تعالى وعلى ذلك ثقلة الامه عن نبيها صلى الله عليه وسلم (قوله انما نزل أول ما نزل منه سورة من المنفصل فيها ذكر الجنة والنار) هذا ظاهره مع ما تقدم ان أول شيء نزل اقرار باسم ربك وليس فيها ذكر الجنة والنار فاعلم من مقدرة أي من أول ما نزل أو المراسدة المدثر فأنهم أول ما نزل بعد قصة الوحى وفي آخرها ذكر الجنة والنار فاعلم آخرها نزل قبل نزل سورة اقرأ فكان الذي نزل أولاً من اقرأ كما تقدم بحسب آيات فقط (قوله حتى اذا ثاب) بالملئكة ثم الموحدة أي رجع (قوله نزل الحلال والحرام) أشارت الى الحكمة الالهية في ترتيب التنزيل وان أول ما نزل من القرآن الدعاء الى التوحيد والتشريع للعوالم والمطيع بالجنة والكافرو بالعاصي بالنار فالماطصمات النفوس على ذلك أثرت الاحكام ولهذا قالت ولونزل أول شيء لا تنسروا الحجر لقالوا لاندعوا وذلك لما طعت عليه النفوس من الشرة عن ترك المألوف وساقى بيان المراد المنفصل في الحديث الرابع (قوله لعل نزل بحكمة الخ) أشارت بذلك الى تقوية ما ظهر لها من الحكمة المذكورة وقد تقدم نزول سورة القدر وليس فيها شيء من الاحكام على نزول سورة البقرة والناسم كثر ما شغلنا علم من الاحكام وأشار بقوله لعلنا ناعنده أي بالمدينة لان دخولها عليه انما كان بعد الهجرة اتفاقاً وقد تقدم ذلك في مناقبها وفي الحديث روى عن الحسن بن علي بن فضال ان الله تعالى ان الله ما هم ك ان فؤود الامانات الى أهلها نزلت بحكمة اتفاقاً في قصة مفتاح الكعبة لكنها حاجة واهية فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طوبى بحكمة اذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكة بل الأرجح ان جميع ما نزل بعد الهجرة مع عدد من المدني وقد اعنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور والمكة وقد أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن النبي نزل بالمدينة البقرة ثم آل عمران ثم الانفال ثم الاحزاب ثم المائدة ثم النحش والنساء ثم اذا نزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الانسان ثم السجدة ثم اذا جاء نصر الله ثم التور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم القصص ثم الحاشية ثم التغابن ثم الصافات ثم النجم ثم البراءة وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنية فهو المتمد واختلف في القاصحة والرحن والمطففين واذا نزلت والاعاديث والقدر وأرايت والاخلاص والمعوذتين وكذا اختلف مما تقدم في الصافات والجنحة والتغابن وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات بحسب ما في ذلك الاعراف نزل بالمدينة منها وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة الجعراي واذا أخذوك يونس نزل من المدينة فكانت في شكة آيات قبل وضمهم من يؤمن بآية وقيل من رأس أربعين الى آخرها مدني وهو ثلاث آيات فطعنك تاركاً فمن كان على يقين من ربه وأقم الصلاة طرفي النهار الفحل ثم ان ربك الذي هاجر والولاية وان عاقبتهم الى آخر السورة الاسرار وان كلوا لبيستغفرك وقل رب ادخلني واذا قلنا ان ربك اعطى الناس ويسئلك عن الروح قل آمنوا به ولا تؤمنوا الكهف مكة الا أولها التي جرت وآخرها من الذين آمنوا مريم آية السجدة الحميم من أولها الى شديدون كان نظن وان الذين كفروا يصعدون عن سبيل الله وأذن الذين بقا تاون ولولا دفع الله ولو يعلم الذين أنوار العلم والذين هاجروا وما بعد ما هو موضع السجدة تين وهذا من خصمان الثرقان والذين

انما نزل أول ما نزل منه سورة من المنفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى اذا ثاب الناس الى الاسلام نزل الحلال والحرام ولونزل أول شيء لا تنسروا الحجر لقالوا لاندعوا الحجر أبداً ولونزل لاندعوا لقالوا لاندعوا الزنا أبداً لقد نزل بحكمة على محمد صلى الله عليه وسلم وفي الجارية أعجب بل الساعة معوعدهم والساعة آتاهم وأمر وما نزل سورة البقرة والنساء الا وأنا عنده قال فأخرج حله المحقق فأملت عليه آية السور حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي اسحق قال سمعت عبد الرحمن بن يزيد قال سمعت ابن مسعود يقول في في اسرائيل والكهف موصوم وطه والانبيا انهم من العتاق الاول وهن من تلادى «حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة أن أبا اسحق سمع البراء بن رضى الله عنه قال تعلمت سبع اسم ربك الا على قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وسلم «حدثنا عبيدان عن أبي حمزة عن الاعشى

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

لا يدعون مع الله الها آخر الى رحمة الشراء آخرها من والشعراء تبعهم القصص الذين
 آتيناكم الكتاب الى الجاهلين وان الذي فرض عليك القرآن العنكوت من أولها الى وبعد علم
 المنافقين لقمان ولأن ما في الارض من شجرة أقلام لم تنزل أفن كان مؤمنا وقيل من تتجافى
 سبوا يرى الذين أووا العلم الزمر قل يا عبادي الذين آمنوا ان الذين يجادون في آيات
 الله واتى تليها الشورى أم يقولون افتري وهو الذي يقبل التوبة الى شديد الحاشية قل للذين
 آمنوا يفرحوا بالاحقاف قل آياتهم ان كان من عند الله وكفرتم به وقوله فاصبر ق ولقد خلقنا
 السموات الى الغيوب الجسم الذين يجتنبون الى انفي الرحمن يسأله من في السموات والارض
 الواقعة وتجعلون رزقكم من انابنا نعم الى يعلمون ومن فاصبر لحكم ربك الى الصالحين
 المراتل واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون فهذا ما نزل بالمدية من آيات من سورة تقدم نزولها بحكمة
 وقيل بذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل
 عليه الآيات فيقول ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا وما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة
 بحكمة تأخر نزول تلك السورة الى المدية فلما أراه الاندرا فقد اتفقوا على أن الانفال مدية لكن
 قل ان قوله تعالى واذ يكرركم الذين كفروا الآية نزلت بحكمة ثم نزلت سورة الانفال بالمدية وهذا
 غريب جدا ثم نزل من السور المدية التي تقدم ذكرها بحكمة ثم نزلت سورة الانفال بعد الهجرة
 في العمرة والفتح والحج وموضع متعددة في الغزوات كبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى
 المدية اصطلاحا والله أعلم بالحديث الثاني حديث ابن مسعود تقدم شرحه في تفسيره سبحانه
 وفي الآيات والغرض منه هنا أن هذه السور نزلت بحكمة وانها مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي
 في مصحف عثمان ومع تقديمها في النزول فهن مؤخرات في ترتيب المصاحف والمرايا العتاق وهو
 يكسر الملهة أنهن من قديم ما نزل الحديث الثالث حديث البراءة تعلت سورة سيع اسم ربك
 الاعلى قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه وسلم هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث
 الهجرة والغرض منه ان هذه السورة متقدمة النزول وهي في آخر المصحف مع ذلك الحديث
 الرابع حديث ابن مسعود أيضا (قوله عن شقيق) هو ابن سلمة وهو أوائل مشهور بركبته
 أكثر من اسمه وفي رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعمش سمعت أبا وائل أخرجه
 الترمذي (قوله قال عبد الله) سألني في باب الترتيل بلفظ عدونا على عبد الله وهو ابن مسعود
 (قوله لقد تعلت النظائر) تقدم شرحه مستوفى في باب الجمع بين سورتين في الصلاة من أبواب
 صفة الصلاة وفيه أسماء السور المذكورة وان فيه دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود على
 غير تأليف عثمان وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول
 ويقال من مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرا ثم المدثر ثم والقلم ثم المزمل ثم ثبت ثم
 التكويم سبع وهكذا الى آخر المكي ثم المدنى والله أعلم وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه
 الان فقال القاضي أبو بكر الباقلاني يجهل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر
 بترتيبه هكذا ويجهل أن يكون من اجتهاد الصحابة ثم خرج الاول على سبأ في الباب الذي بعد
 هذا انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل في كل سنة قالذي يظهر أنه عارض به
 هكذا على هذا الترتيب به جبريل الانباري وفيه فطر بل الذي يظهر انه كان يعارض به على

عن شقيق قال قال عبد الله
 لقد تعلت النظائر التي
 كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرؤها اثني
 اثنين في كل ركعة فقام عبد
 الله ودخل معه علقمة
 وخرج علقمة فأنشأ فقال
 عشرون سورة من أول
 المفضل على تأليف ابن
 مسعود آخرهن من الحواميم

٧٨٧١٤

ع

تحفة

٩٧٦١٥

٩٨٠٤٠

(باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم) وقال مسروق عن عائشة رضى الله عنها عن فاطمة عليها السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة وأنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا ضراً جلي * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضى الله

٤٩٩٧

م ثم م

تحفة

٥٨٤٠

ترتيب التزول ثم ترتيب بعض السور على بعض أو معظمتها لا يمتنع أن يكون وقفوا وان كان بعضهم من اجتهد ببعض العناية وقد أخرج أحدوا أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قلت لعثمان ما جعلكم على أن تعدتم إلى الانزال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقرتم بها ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتموها في السبع الطوال فقال عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما ينزل عليه السورة ذات العدد فإذا نزل علمه الشيء يعني منها داع بعض من كان يكتب فقول ضعوها أو لا يا بات في السورة التي ذكرتمها كذا وكانت الانشال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شبيهة بما فطنت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها اه فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان وفقها ولم يخصص النبي صلى الله عليه وسلم بأمر براءة أضافها عثمان إلى الانشال اجتهد أمره رضى الله تعالى عنه ونقل صاحب الاقتاع أن السورة لبراءة ثالثة في مصحف ابن مسعود قال ولا يؤخذ بهذا وإن كان من علامة ابتدائه السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم أول ما ينزل شيء منها كما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية فإذا نزل بسم الله الرحمن الرحيم علموا أن السورة قد انقضت وعمل يدل على أن ترتيب المصحف كان وفقها ما أخرجه أحدوا وأبو داود وغيرهما عن أنس بن أبي أنس حذيفة التقي قال كنت في الوفد الذين أسألوهم شئف فذكر الحديث وفيه فقال لارسول الله صلى الله عليه وسلم طراً على حزبي من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه قال فسألنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا كيف تحزبون القرآن قالوا نحن به ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وأحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل من ق حتى تحتم (قلت) فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويجعل أن الذي كان من تباحثه في حزب المفصل خاصة بخلاف ما عداه فيجعل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ويستفاد من هذا الحديث حديثاً أن أسأل في المصحف أنهم من أول سورة إلى آخر القرآن لكنه مبيت على أن الفاتحة لم تعد في الثلث الأول فإنه يلزم من عداه أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من المتقدمين وقد قلنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب من أبواب صفة الصلاة والله أعلم ﴿قوله﴾ كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم بكسر الهمزة من العرض وهو يفتح العين وسكون الراء أى يقرأ والمراد يستعرضه ما قرأه آية ﴿قوله﴾ وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل كان يعارضني بالقرآن هذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب الفواة النبوية من آخر المعازي وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلامهم سما كان نارة يقرأوا الآخر يستمع ﴿قوله﴾ وأنه عارضني في رواية السرخسي وإني عارضني ﴿قوله﴾ إبراهيم بن سعد عن الزهري تقدم في الصيام من وجه آخر عن

ابراهيم بن سعد قال أتانا الزهري وابراهيم بن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيرا وقد تقدمت فوائد جديدة ابن عباس هذا في بدء الوحي فقد كرهنا ذلك كما علم يتقدم (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس) فيه احتراص بلسان لا يتجمل من قوله وأجود ما يكون في رمضان أن الأجود به خاصة منه رمضان فأنبت له الأجود به المطلقة أولا ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان (قوله وأجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان وتقدم أن المشهور في ضبط أجود أنه بالرفع وأن التصحيح وجه هذه الرواية مخالفاً للرفع (قوله لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الأجود به المذكورة وهي آيتين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل (قوله في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ) أي رمضان وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضان الهجرة وإن كان صياحه شهر رمضان اغتاض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يمرض صياحه (قوله يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل وتقدم في بدء الوحي بلفظ وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فبداهة القرآن فيعمل على أن كلامهما كان يعرض على الآخر ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سألناه وفي الحديث إطلاق القرآن على بضعه وعلى معظمه لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن إلا بضعه ثم كذلك كل رمضان بعده إلى رمضان الأخير فكان قد نزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان في ستة عشر إلى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة قوماً نزل في ثلاث المدة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فأنها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاق وقد تقدم في هذا الكتاب وكان الذي نزل في تلك الأيام كان قليلاً بالنسبة لما تقدم اغتفرا من معارضته فاستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازاً ومن ثم لا يحنث من حلفه قرآن القرآن فنقرأ بعضه إلا أن قصد الجميع واختلف في العريضة الأخيرة هل كانت بجميع الحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره وقد روي أجود ابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة ابن عمر السامي أن الذي جمع عليه عثمان الناس وافق العريضة الأخيرة ومن طريق محمد بن سيرين قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حدث ابن عباس وزاد في آخره فيرون أن قراءتنا أحدث القرآن عهد بالعريضة الأخيرة وعندنا لم يفتوا من حديث حمزة وأسناده حسن وقد صححه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضات ويقولون إن قراءتنا هذه هي العريضة الأخيرة ومن طريق مجاهد عن ابن عباس قال أي القراءتين ترون كان آخر القراءة قالوا قراءة زيد بن ثابت فقال لا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما وهذا يباير حديث حمزة ومن وافقه وعند

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخبر وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن

مسند في مسنده من طريق ابراهيم الحنفى أن ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال
ما الحرف الاول قال ان عمر بن الخطاب قال لعبد الله بن عباس ان الله قد بعث فيكم
النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل وأخرج النسائي من طريق أبي طيبان قال قال ابن
عباس أى القراءتين تقرألت القراءة الاولى قراءة ابن أم عبد يعنى عبد الله بن مسعود قال بل
هى الاخيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرضى على جبريل الحديث وفى آخره خضر
ذلك ابن مسعود فعمل ما نسخ من ذلك وما بدل واسناده صحيح ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون
المرضتان الاخيرتان وقتها الحرفين المذكورين فيصير المطلق الآخر شاعلى كل منهما (قوله)
أجود بالخير من الریح المرسلة فيه جواز التثنية وجواز تشبيه المعنوى بالمحسوس
ليقرب لهم سماعه وذلك أنه أثبت أنه أول وصف الأجود ثم أراد أن يصفه بازديده من ذلك فشفه
جوده بالريح المرسلة بل جعله أبلغ في ذلك منه لأن الریح قد تشكك وفيه الاستعارة لأن
الريح من الغيم الصارة ومنه المباشرة بالخبر وصفه بالمرسلة لعين الثانية وأشار الى قوله تعالى
وهو الذى يرسل الرياح مبشرات ٢ الله الذى أرسل الرياح ونحو ذلك فالريح المرسلة تستمر مدة
إرسالها وكذلك كان علمه صلى الله عليه وسلم في رمضان دعة لا تقطع وفيه استعارة ما لأفعل
التفصيل في الاسناد الحقيقى والحجازى لأن الجود من النبى صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن
الريح مجاز فكانه استعار الریح جودا باعتبار مجيها بالخبر فأثرها منزلة من جاد وفى تقديم
معمول أجود على الفضل عليه تكتة لطيفة وهى أنه لو أخرها لظن تعلقه بالمرسلة وهذا وإن كان
لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الأجودية إلا أنه تنويع فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة
الأجودية على الریح المرسلة مطلقا وفى الحديث من القوام غير ما سبق تعظيم شهر رمضان
لاختصاصه بأئمة نزول القرآن فيه ثم معارضته بمنزل منته فيه وهو بلزم من ذلك كثرة نزول
جبريل فيه وفى كثرة نزوله من أواد الخبرات والبركات ما لا يحصى وبسته فادمنه أن فضل الزمان
انما يحصل بزيادة العبادة وفيه أن مداومة التسلاوة فوجب زيادة الخير وفيه استحباب تكثير
العبادة فى آخر العمر وهذا كرامة الفاضل بالخير والعلم وإن كان هو لا يتجنى عليه ذلك زيادة
التذكروا الاتعاظ وفيه أن ليل رمضان أفضل من شهر وأن المقصود من التسلاوة الحضور
والنهم لأن الليل منقطع للسلامة النهار من الشواغل والعواض الديونية والدنيوية ويحتمل
أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم منازل من القرآن فى كل سنة على ليلالى رمضان أجزاء فغير كل
ليلة جزأ فى جزء من الليلة والسبب فى ذلك ما كان ينسب لى به فى كل ليلة من سوى ذلك من
تمجده بالصلوة ومن راحته بن ومن تعاهد أهل ولله كان بعد ذلك الجزأ من أراجيب تعدد
الحروف المأثور فى قراءتها ولتستوب بركة القرآن جميع الشهور ولولا التصريح بأنه كان يعرضه
مرة واحدة وفى السنة الاخيرة عرضه مرة تين لحازته أن كان يعرض جميع منازل عليه كل ليلة ثم
بعده فى بقية السالى وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال قلت للشيخ قوله تعالى
شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن أما كان ينزل عليه فى سائر السنة قال بل ولكن جبريل
كان يعارض مع النبى صلى الله عليه وسلم فى رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء من ما يشاء

قوله مبشرات هكذا بنسخ
التشريح وهو شائق للتلاوة
والتلاوة وبشر أو ومن آيات
أن يرسل الرياح مبشرات
اه

فأذا التمه جبريل كان أجود
بالخير من الریح المرسلة

٤٩٩٨
د س ق
تطفه
٩٢٨٤٤

* حدثنا خالد بن يزيد حدثنا
أبو بكر عن أبي حصين
عن ذكره عن ابن أبي
هريرة قال كان يعرض
على النبي صلى الله عليه
وسلم القرآن كل عام مرة
فعرض عليه من تين في
العام الذي قبض فيه وكان
يعتكف في كل عام عشرة
أعشكف عشرين في العام
الذي قبض فيه (باب القراءة
ن أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم) وحدثنا حفص
ابن عمر حدثنا شعبة عن
عمر عن إبراهيم

٤٩٩٩
م ت س
تطفه
٨٩٢٢

في هذا إشارة إلى الحكمة في القسطة الذي أشرت إليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمنسوخ
ويؤيده أيضا الرواية الماضية في بدء الخلق لفظ فبدارسه القرآن فإن ظاهره أن كلامهما كان
يقرأ على الآخروهي موافقة لقوله بعارضه فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد
ولا يعارض ذلك قوله تعالى ستنقر تلك فلا تنسى إذا قلنا أن لافضة كما هو المشهور وقول الأكثر
لأن المعنى أنه إذا قرأه فلا ينسى ما قرأه من جملة الأقرام مدرسة جبريل والمراد أن المعنى بقوله
فلا تنسى النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكرك في الحال حتى لو قرأه أنه نسي
شيئا فإنه يذكره أيامه في الحال وسأبقي مزيد بيان لذلك في باب نسيان القرآن إن شاء الله تعالى وقد
تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي (قوله) حدثنا خالد بن يزيد (هو السكاهلي وأبو
بكر هو ابن عباس بالتصانيف والمجته وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم وذو كوان هو أبو صالح
السمي) (قوله) كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هو بعضهم أوله على البناء
للمجته ول وفي بعضهم بفتح أوله بمجته في القائل فالمجته هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته
عن أبي حصين أخرجه الإسماعيلي ولفظه كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم
القرآن في كل رمضان وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة (قوله) القرآن كل عام مرة) سقط
لفظ القرآن لغیر الکشمی زاد إسرائيل عند الإسماعيلي فيصيح وهو أوجه بالخبر من الريح
المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة وإنما هي محمولة من حديث ابن عباس
(قوله) يعرض عليه من تين في العام الذي قبض فيه) في رواية إسرائيل عرضين وقد تقدم ذكر
الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ويحتمل أيضا أن يكون السرفي ذلك أن رمضان من
السنة الأولى يقع فيه مدرسة لوقوع ابتداء التزول في رمضان ثم تفرغ الوحي ثم تتابع فوقت
المدرسة في السنة الأخيرة من تين يستوي عدد السنين والعرض (قوله) وكان يعتكف في كل
عام عشرة فأعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوما من
رمضان وغو مناسب الفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ويحتمل أن يكون
السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشر إفسافا عاما فلم
يعتكف فأعتكف من قابل عشرين يوما وهذا العمل الثاني في سفرو وقع في شهر رمضان وكان
رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهذا بخلاف القصة المتقدمة
في كتاب الصيام التي شرع في الاعتكاف في أول الشهر الأخير فلما رأى ما صنع أزواجه من
ضرب الخبيصة تركه ثم اعتكف عشر في شوال ويحتمل اتحاد القصة ويحتمل أيضا أن تكون
القصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور العشر التي في وسط الشهر فإذا استقبل إحدى
وعشرين رجع فأقام في شهر رجا وفيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال اني كنت أجاور
هذه العشر الوسط ثم بدى أن أجاور العشر الاواخر فجاور العشر الاخير الحديث
فيكون المراد بالعشر من العشر الاوسط والعشر الاخير (قوله) ما سب القرامن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي الذين اشهر واحفظ القرآن والصدي لتعلمه
وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا لم تقفه في القرآن وذكر فيه ستة أحاديث * الأول

عن عرو هو ابن عروة وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه وذهل الكرماني فقال هو
عرو بن عبد الله أبو اسحق السبيعي وليس كما قال (قوله عن مسروق) جاء عن ابراهيم وهو
الخنبي فيه شيخ آخر أخرجه الحافظ في طريق أبي سعيد المؤدب عن الاعشى عن ابراهيم عن
علقمة عن عبد الله وهو مقلوب فان المحفوظ في هذا عن الاعشى عن أبي وائل عن مسروق
كانت في المناقب و يحتمل أن يكون ابراهيم جده عن شيخين والاعشى جده عن شيخين (قوله
خذوا القرآن من أربعة) أي تعلموه منهم والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين
وهما المبدأ هما واثنان من الأنصار وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ومعاذ هو ابن جبل
وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله ذكر عبد الله بن
مسعود عند عبد الله بن عرو فقال ذلك رجل لا زال أحبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول خذوا القرآن من أربعة فبدأ به فذكر حديث الباب ويستفاد منه محبة من يكون
ماهر في القرآن وأن البداية من رجل في الذكر على غيره في أمر مشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه
فيه وتقدمه بشيء شرحه هناك وقال الكرماني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد بالاعلام بما
يكون بعده أي أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى يتفردوا بذلك وتقتب بأنهم يتفردوا بل الذين
مهرروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين وقد نقل سالم مولى أبي
حذيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في رقعة العمامة ومات معاذ في خلافة عمر ومات أبي وائل
مسعود في خلافة عثمان وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت إليه الرئاسة في القراءة وعاش بعدهم
زمانا طويلا فظاهر أنه أمر بالاختصاص في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا يلزم من ذلك
أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذين
حفظوه وأزديهم جماعة من الصحابة وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قتلوا هم من الصحابة
كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلا * الحديث الثاني (قوله حدثنا عن حفص حدثنا
أبي) كذا لا ذكره وحكي الحماي أنه وقع في رواية الأصل عن الجرجاني حدثنا حفص بن عرو
حدثنا أبي وهو خطأ مقلوب وليس لحفص بن عرو أب روى عنه في الصحيح والظاهر عمر بن حفص
ابن غياث القتيبي المجتهد والتمتية والملائمة وكان أبوه قاضي الكوفة وقد أخرجه أبو نعيم الحديث
المذكور في المستخرج من طريق سهل بن جبر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال أخرجه
الجباري عن عمر بن حفص (قوله حدثنا شقيق بن سلمة) في روايته وسلم والنسائي جميعا عن اسحق
عن عبد الله عن الاعشى عن أبي وائل وهو شقيق المذكور وجاء عن الاعشى فيه شيخ آخر أخرجه
النسائي عن الحسن بن اسمعيل عن عبد بن سليمان عنه عن أبي اسحق عن هبة بن يرمك عن
ابن مسعود فان كان محفوظا احتل أن يكون للاعشى فيه طريقه وقال الأفاحق وهو ابن
راهوبه أتقن من الحسن بن اسمعيل مع أن المحفوظ عن أبي اسحق فيه ما أخرجه أحمد وأبو أي
داود عن طريق الثوري واسماعيل وغيرهما عن أبي اسحق عن خير الخياط المجتهد مصنف عن ابن
مسعود فحصل التدوين في رواية الحسن بن اسمعيل في موضعين (قوله خطبنا عبد الله بن مسعود
فقال والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة) زادنا عن من بدر
عن عبد الله وأخذت بقية القرآن عن أصحابه وعند اسحق بن راهويه في روايته المذكورة

عن مسروق ذكر
عبد الله بن عرو عبد الله
ابن مسعود فقال لا زال
أحبه سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول خذوا
القرآن من أربعة من عبد
الله بن مسعود وسالم ومعاذ
وأبي بن كعب * حدثنا
ابن حفص حدثنا أبي حدثنا
الاعشى حدثنا شقيق بن
سلمة قال خطبنا عبد الله بن
مسعود فقال والله لقد
أخذت من في رسول الله
صلى الله عليه وسلم بضعا
وسبعين سورة

٢ قوله يرمك بضعا وأوله
وزن عظيم اه تقریب
اه من هاشم الأصل

في أوله ومن يغفل بآب غافل يوم القيامة ثم قال على قراءة من تأمروني أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعشى عن أبي وائل قال خطبنا عبيد الله بن مسعود على المنبر فقال ومن يغفل بآب غافل يوم القيامة غلواصاحبتكم وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفي رواية خبرين مالك المذكرة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولعله لما أصر بالمصاحف أن تقرأ بذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع وقال في آخره فأترك ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية له فقال اني غال معجني فمن استطاع أن يغفل معجفه فليغفل وعند الحاكم من طريق أبي مسرة قال رحت فاذا أنا بالاشعري وحذيفة وابن مسعود فقال ابن مسعود والله لأدفعه بعني معجفه أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره **(قوله والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله)** وفي رواية عبدة وأبي شهاب جميعا عن الأعشى أني أعلمهم بكتاب الله بخلاف من وزادوا على أن أحدا لم يقرأ في رحلت اليه وهذا لا ينبغي اثبات من قاله في الإجملة ولم ينف السواة وسألت عن ذلك في الحديث الرابع **(قوله وما أنا بخبرهم)** يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الأفضلية المطلقة فالأجل على بكتاب الله لا تستلزم الإجمالة المطلقة بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلم آخر فلهذا قال وما أنا بخبرهم وسألت في هذا بحث في باب خبركم من تعلم القرآن وعلمه أن شاء الله تعالى **(قوله قال شقيق)** أي الاستناد المذکور **(بخلاف في الحلق)** يفتح الهمزة واللام **(فما سمعت راداً يقول غير ذلك)** يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك والمراد من يرد قوله ذلك ووقع في رواية مسلم قال شقيق جلست في حلق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فما سمعت أحدا يرد ذلك ولا يعيبه وفي رواية أبي شهاب فلما نزل عن المنبر جلست في الحلق فإحدنيكم قال وهذا يخص عموم قوله أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فذكره فحدث الباب رغبة قال الزهري فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصيغة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ويحتمل اختلاف الجهة فالذي نفى شقيق أن أحدا رده وأعله وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن والذي أنتم الزهري ما يتعلق بأمر يغفل المصاحف وكان مراد ابن مسعود يغفل المصاحف كنهاوا وخافوا هال لا يخرج فمقدم وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاقتصار على قراءة واحد قول الغمامه ذلك وكان لا يشكر الاقتصار لما في عدمه من الاختلاف بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يقول عليها دون غيرها مما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه فلما فاته ذلك ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجع عنده اختار استمرار القراء على ما كانت عليه على أن ابن أبي داود ترجح باب رضى ابن مسعود به وذلك بما صنع عثمان لكن لم يورد ما يصرح بما أتت به من الحديث الثالث قوله كاجتمع فقرا ابن مسعود سورة يوسف هذا ظاهره أن علامة حضر القصة وكذلك أخرجه

والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخبرهم قال شقيق خلست في الحلق أسمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك حدثنا محمد ابن كبير أخبرنا سنان عن الأعشى عن ابراهيم عن علقمة قال كاجتمع فقرا ابن مسعود سورة يوسف

٥٠٠١
م
تحفة
٩٤٢٣

الاسماعيل عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف
 القاضي عن محمد بن كثير قال فيه عن عائمة قال كان عبد الله بمصر وقد أخرجه مسلم
 من طريق أبي هريرة عن الأعمش ولفظه عن عبد الله بن مسعود قال كنت بمصر فقراءت فذكر
 الحديث وهذا يقتضي أن عائمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن مسعود وكذا أخرجه أبو
 عوانة من طريق عن الأعمش ولفظه كنت جالساً بمصر وعندما أجد عن أبي معاوية عن الأعمش
 قال عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ورواية أبي معاوية عن عبد مسلم لكن أحالها (قوله) فقال
 رجل ما هكذا أنزلت لم أقف على اسمه وقد قبل أنه يملك من شأن الذي تقدمت له مع ابن مسعود
 في القرآن قصة غير هذه لكن لم أر ذلك مصر يحاوي رواية مسلم فقال لي بعض القوم اقرأ علينا
 فقرأت عليهم سورة يوسف فقال رجل من القوم ما هكذا أنزلت فإن كان السائل هو القائل والا
 فقه مبهم آخر (قوله) فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم فقلت ويحك
 والله لقد قرأتها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ووجدته ربيع الخمر) هي جملة حالة ووقع
 في رواية مسلم فيبنيهاً ما أكله إذ وجدت منه ربيع الخمر (قوله) ففرض به الحد في رواية مسلم
 فقلت لا تبرح حتى أجلبك قال فجلدته الحد قال التورى هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له
 ولاية فاملاً للحدود نيابة عن الإمام اتاعوه ما واثما خصوصاً على أن الرجل اعترف بشربها
 بلا عذر والا فلا يجب الحد بمجردها وعلى أن التكذيب كان نكارة به بعض جاهل أدلو
 كذب بـ حقيقة لم تكفر قديماً فهو اعلى أن من يحد حراً فاجمع عليه من القرآن كثر ٨١
 والاحتمال الأول جسد ويحتمل أيضاً أن يكون قوله فرض به الحد أي رفعه إلى الأمر فرض به
 فأستد الضرب إلى نفسه مجازاً لكونه كان سباً به وقال القريظي إنما أقام عليه الحد لأنه جعل
 له ذلك من له الولاية وأولاه رأى أنه قام عن الإمام بواجب أولاه كان ذلك في زمان ولاية الكوفة
 فانه وليها في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى والاحتمال الثاني موجه وفي الأخير غفلة
 عما في أول الخبر أن ذلك كان بمصر ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غازياً وكان ذلك في خلافة
 عمر وأما الجواب الثاني عن الرائحة فغيره النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد
 بمجرد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك النعمان في قصة الوليد بن عقبة ووقع عند اسماعيل أثر
 هذا الحديث النقل عن علي أنه أتته على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها إذ لم يشر ولم
 يشهد عليه وقال القريظي في الحديث صححة على من يبيع وجوب الحد بالرائحة كالحنفية وقد قال
 به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز (قلت) والمسئلة خلافة شهيرة ولما منع أن يقول إذا احتل
 أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك والمحكي الموفق في المنفى الخلاف في وجوب الحد بمجرّد
 الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لابد من هاهن قرينة كأن يوجد سكران أو يثقياً
 ومخوفاً أو وجد جماعة منهم وبالاعتق ووجد معهم خمر ويوجد من أحد منهم رائحة الخمر
 وحكي ابن المنذر عن بعض السلف أن الذي يجب عليه الحد بمجرّد الرائحة من يكون مشهوراً
 بآدمان شرب الخمر وقبل بخصه هذا التفصيل فبين شك وهو في الصلاة هل خرج منه ربيع الخمر أو لا كان
 فإن ذلك وجوداً لا يحد ذلك على وجود الحد في وقتها وإن كان في الصلاة فليس صرف
 ويحتمل ما ورد من ترك الوضوء مع الشك على ما إذا تجرد الظن عن القرينة وسكون لتأعده إلى

٢ قوله جرير في نسخة
 جريح ويجرير ٨١

فقال رجل ما هكذا أنزلت
 فقال قرأت على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 أحسنت ووجدته ربيع
 الخمر فقال لا تجتمع أن
 تكذب بكاب الله وتشرب
 الخمر فرض به الحد حدثنا
 عمر بن حفص حدثنا أبي
 حدثنا الأعمش

٥٠٠٢

م

تحفة

٩٥٧٧

هذه المسئلة في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وأما الجواب عن الثالث فخذ أيضاً لكن يحتمل أن يكون ابن مسعود كان لا يرى بغير أخذ السكران بما يحد منه من الكلام في حال سكره وقال القرطبي يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن وهو الذي يظهر من قوله ما هكذا أنزلت فان ظاهره أنه أثبت انزالها في الكيفية التي أوردها ابن مسعود وقال الرجل ذلك اما جهلا منه أو قلة حفظ أو عدم تثبت بعينه عليه السكر وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى الحديث الرابع (قوله حديثنا سلم) هو أبو النضى الكوفي وقع كذلك في رواية أبي حنيفة عن الأعشى عند اسماعيل وفي طبقة مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعور والآخر يقال له الطين فالأول هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران ولم أر لأحد منهما رواية عن مسروق فاذا أطلق مسلم عن مسروق عرف انه هو أبو النضى ولو اشتركا في أن الأعشى روى عن الثلاثة (قوله قال عبد الله) في رواية قطيبة عن الأعشى عند مسلم عن عبد الله بن مسعود (قوله والله) في رواية جري عن الأعشى عند ابن أبي داود قال عبد الله لصانع بالصاحف ما صنع والله إلى آخره (قوله فين أنزلت) في رواية الكشي بن حي فها أنزلت ومنه في رواية قطيبة وجري (قوله ولو أعلم أحد أعلم مني بكتاب الله تبلغه الأبل) في رواية الكشي بن حي تبلغني رواية جري (قوله لم يكت الله) تقدم في الحديث الثاني بلقفل رحلت إليه ولابي عبيد بن طريق ابن سيرين ثبت أن ابن مسعود قال لو أعلم أحد تبلغني الأبل أحدث هذا بالعرضة الاخرى حتى لا يفتيه أو قال لتكلفت ان آتته و كانه احتز بقوله تبلغني الأبل عن لا يصل إليه على الواحد اما لكونه كان لا يركب البحر فقتل بالبر أو لانه كان جازما بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتز عن سكان السماء وفي الحديث جواز ذكر الانسان نفسه بما فيه من الفضلة بقدر الحاجة ويحمل ما ورد من ذم ذلك على من وقع ذلك منه نفرا أو عيالا الحديث الخامس حديث أنس ذكره من وجهين (قوله سألت أنس بن مالك من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من الانصار) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث افتخر الحبان الاوس والخزرج فقال الاوس منا أربعة من اهتزل العرش سبعين معادومن عدلت شهدانه شهدا ثور جليلين خريعتين ثابت ومن غسلته الملائكة حظلة بن أبي عامر ومن جنته الدر عاصم بن ثابت فقال الخزرج منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعهم غيرهم فذكرهم (قوله وأبو زيد) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة قلت لانس من أولئك قال سعد عوفي وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوز هنا أن لا يكون لقول أنس أربعة منه وهو ولكن رواية سعيد التي ذكرت الآن من عند الطبري صريحة في الحصر وسعد ثبت في قتادة ويحتمل مع ذلك ان صرح أنس لم يجمعهم غيرهم أي من الاوس بقرشة المفسرة المذكورة ولم يردني ذلك عن المهاجرين ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ولم يجمعهم باسم فائق ذلك لكن لما ورد أنس ولم يتبعه كان كانه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره عن حديث أنس هذا باجوبة * أحدها أنه لا مفهوم له فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه * ثانيها المراد لم يجمعهم على جميع الوجوه والقرأت التي نزل بها القرآن * ثالثها لم يجمع ما نسخ

حديثنا مسلم عن مسروق قال قال عبد الله رضي الله عنه والله الذي لا اله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله الا أنا أعلم أن أنزلت ولا أنزلت أنه من كتاب الله الا أنا أعلم فين أنزلت ولو أعلم أحد أعلم مني بكتاب الله تبلغه الأبل لم يكت الله * حديثنا حفص بن عسر حديثنا حماد بن قتادة قال سألت أنس بن مالك رضي الله عنه من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من الانصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد ابن ثابت وأبو زيد

٥٠٣

تحفة
١٤٠١

ن
٢٨٢ / ٤
تحفة
٥٠٨

تأليفه الفضل عن حسين
ابن واقد عن غامة عن أنس
حدثننا علي بن أسد حدثننا
عبد الله بن المنثري حدثنني
نائب الباقين عن غامة عن

٥٠٠٤
تحفة
٥٠٨
٤٥٢

منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك وهو قريب من الثاني * رابعها أن المراد بجمعه تلقب نفسه من
في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة بخلاف غيرهم فيجوز أن يكون تلقب بعضه بالواسطة
* خامسها أنهم تصدوا لإقامته وتعاليمه فاشتهروا به وخفي حال غيرهم عن عرف حالهم فحصر ذلك
فيهم بحسب علمه وليس الأمر في نفس الأمر كذلك أو يكون السبب في خفاهم أنهم خافوا غائلة
الربا والمحجب وأمن ذلك من أظهره * سادسها المراد بالجمع الكتابة فلا ينبغي أن يكون غيرهم جمعه
حفظا عن ظهر قلب وأما هؤلاء فحفظوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب * سابعها المراد أن أحدا
لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأولئك بخلاف
غيرهم فلم يفصح بذلك لأن أحدا منهم لم يذكر له الاعتدوا فإشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
نزلت آخر آية منه ففعل هذه الآية الأخيرة وما أسهمها ما حضرها الأولئك الآية عن جمع
جميع القرآن قبلها وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع المين * ثامننا أن المراد بجمعه
السمع والطاعة له والعمل بموجبه وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهد أنه إن جلا في
أب الدرداء فقال إن أجمع القرآن فقال اللهم غفر الفاسخ القرآن من سمع له وأطاع * وفي غالب
هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الآخر وقد أمأت قبل هذا إلى احتمال آخر وهو أن المراد بالآيات
ذلك التزج دون الأوس فقط فلا ينبغي ذلك عن غير القليلين من المهاجرين ومن جاء بعدهم
ويحتمل أن يقال إنما قصر عليهم أنس لتعلق غرضه بهم ولا يحنى بعده والذي يظهر من كثيرين
الاحاديث أن أبابكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في المبحث
أنه في مسجد بقماءه فكان يقرأ فيه القرآن وهو يحول على ما كان نزل منه إذ ذلك وهذا
عما لا ينبغي أن يأتى به مع شدة حرص أبي بكر على تلقى القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وفراغ باله
وهما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما لا يخرج في عائشة كانت تقدم في الهجرة أنه صلى الله
عليه وسلم كان يأتهم بكثرة وعشية وقد صحح مسلم حديث يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله
وتقدمت الإشارة إلى ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم أقرأ أبابكر في يوم في مكانه للمرض فبدل
على أنه كان أقرأهم وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله
عليه وسلم وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال جئت القرآن فقرأت به كل ليلة
فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال أقرأ في شهر الحديث وأصل في الصحيح وتقدم في الحديث الذي
مضى ذكر ابن مسعود وسأله عن أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين وقد ذكر أبو عبيد القراء
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقدم المهاجرين الخلفاء الأربعة وطهفة وسعدا وابن
مسعود وحذيفة والماء وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والهادلة ومن النساء عائشة وحفصة
وأسماء ولكن بعض هؤلاء إنما كان يقرأ من القرآن على الحضر المذكور
في حديث أنس وعدا بن أبي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين بن أضياع بن أوس الداري
وعتبة بن عامر ومن الأنصار عباد بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حذيفة وجمعه من حارة وفضالة
ابن عبيدوسميلة بن مخاض وغيرهم وصرح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن
جمعه أيضا أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمر والداودي وعبد بن عبد الله بن من العاصم وعمر بن
العاص وسعد بن عباد وأم ورقة **(قولها)** تأليفه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن غامة عن

أنس) هذا التعلق وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المنثري ثابته البني وثمالة عن أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة فذكر الحديث بخالفه رواية قتادة من وجهين أحدهما التصريح بصيغة الجهر في الأربعة ثمانية كما رأيت في الرداء بل أبي بن كعب فاما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه وقد استكرو جماعة من الأئمة قال المازري لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الامر كذلك لأن التقدير أنه لا يسلّم أن سواهم جمعه والافتكاف الاطاحة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في السلاسل وهذا لا يتم إلا أن كان في كل واحد منهم على انفراد وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في غاية العبد في العادة وإذا كان المرجح الى ما في عليه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك قال وقد شك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا ممتسك لهم فيه فانا لا نسلّم له على ظاهره سلناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الامر كذلك سلناه لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الفقير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الفسير وليس من شرط الزواجر أن يحفظ كل فرد جميعه بل اذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفي واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم البعثة سبعون من القراء وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم سبعة وعشرون مثل هذا العدد قال وانما خص أنس الأربعة لأنه كراشدة تعلقهم بهم دون غيرهم أو لأنهم كانوا في ذهنة دون غيرهم وأما الوجه الثاني من المخالفة فقال الامام علي هذا الحديثان مختلفان ولا يجوز أن في الصحيح مع تباينهما بل الصحيح أحدهما وحزم البيهقي بان ذكر رأيت الرداء وهم والصواب أبي بن كعب وقال الداودي لا أرى ذكر رأيت الرداء محفوظا (قلت) وقد أشار البخاري الى عدم الترجيح باستواء الطرفين فطريق قتادة على شرطه وقدوافقه عليها ثمانية في إحدى الروايتين عنه وطريق ثابت أيضا على شرطه وقدوافقه عليها أيضا ثمانية في الرواية الأخرى لكن يخرج الرواية عن ثابت وثمالة بموافقة وقد وقع عن عبد الله بن المنثري وفيه مقال وان كان عند البخاري مقبولا لكن لاتعدا لروايته رواية قتاده ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ولعل البخاري أشار بانراجه الى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ويحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكر مره أبي بن كعب ومره ثابته الرداء وقد روى أبي أن داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الانصار ما ذنب جليل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الرداء وأبو الانه اري واستاده حسن مع ارساله وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المنثري في ذكر رأيت الرداء وان خالفه في العدد والمدد دون طريق الشعبي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم أبو الرداء ومعاذ أبو زيد وزيد بن ثابت وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المنثري واستناده صحيح مع ارساله فثبت له البخاري ما أكثر اطلاعه وقد ثبت هذه الرواية المرسله قوت رواية عبد الله بن المنثري وأن روايته أصله والله أعلم وقال الكرماني لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الرداء ممن جمع فقال أنس ذلك رداعليه وأني بصيغة الجهر اعداء ومباينة ولا يلزم منه التي عن غيرهم

أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت

وأبو زيد قال ونحن ورثناه * حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس قال قال عرابي أقرأنا ما نلندع من نحن أبي وأبي يقول أخذته من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تتركه لشيء قال الله تعالى ما ننس من آية أو ننسها أنات بخير منها أه ومنه لها (باب فضل فاتحة الكتاب) * (٤٩) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى ابن سعيد أخبرنا شعبة قال

بطريق الحقيقة والله أعلم (قوله) وأبو زيد قال ونحن ورثناه (الناقل ذلك هو أنس وقد تقدم وفي مناقب يزيد بن ثابت قال قتادة قلت ومن أبو زيد قال أحد عومتي وقد تقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال مات أبو زيد وكان يدربا ولم يترك عقبا وقال أنس نحن ورثناه وقوله أحد عومتي رد قول من سمي بأبازيد المذكور سعد بن عبد الله النعمان أحد عومتي وعروب عوف لأن أنسا خرجي وسعد بن عبد الله أوسى وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبد الله من جمع ولم يبلغ أنس على ذلك وقد قال أبو أحمد العسكري لم يجمعه من الأوس غيره وقال محمد بن حبيب في الخبر سعد بن عبد الله ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية الشيعة التي أشرت إليها المغيرة بن سعد بن عبد الله بن أبي زيد فانه ذكرهما جميعا فدل على انه غير المراد في حديث أنس وقد ذكر ابن أبي داود في جمع القرآن قيس بن أبي صعصعة وهو خر جي وقد تقدم انه يكنى أبازيد وسعد بن النضر بن أوس بن زهير وهو خر جي أيضا لكن لم أر التصریح بأنه يكنى أبازيد ثم وجدت عند ابن أبي داود ما رفع الأشكال من أصله فانه روي بإسناد علي شرط البخاري إلى عامة عن أنس أن أبازيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن قال وكان رجلا مناسن في عدي بن النخار أحد عومتي ومات ولم يدع عقبا ونحن ورثناه قال ابن أبي داود حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال هو قيس بن السكن من زعموا من بني عدي ابن النخار قال ابن أبي داود مات قيس بن وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عنه ولم يؤخذ عنه وكان عقبه سائرنا * الحديث السادس (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله) عن حبيب بن أبي ثابت (عند) الاحمالي حدثنا حبيب (قوله) أي أقرأنا) كذا لا تكرويه جزم المزني في الأطراف فقال ليس في رواية صدقة ذكر علي (قلت) وقد ثبت في رواية الترمذي عن البخاري فأول الحديث عنده على أقصانا وأبي أقرأنا. وقد لحق الديلماني في نسخة في حديث الباب ذكر علي وليس بمجيد لأنه ساقط من رواية الثوري التي علمها مدار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة عن عروب بن علي عن يحيى القطان بسنده هذا وفيه ذكر علي عند الجميع (قوله من نحن أبي) أي من قرأناه ونحن القول فإياه ومنه ما والمراد به هنا القول وكان أبي بن كعب لا يرجع إلّا حفظه من القرآن الذي تلقاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره ان ثلاثه نسخت لأنه إذا جمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده النقطه فلا يزول عنه باخرا غيره ان ثلاثه نسخت وقد استدلل عليه بالآلة الدالة على التسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك وقد تقدم بقية شرحه في التفسير (قوله) باب فضل فاتحة الكتاب ذكر فيه حديثين أحدهما أحد أبي سعيد بن العلى في أنها أعظم سورة في القرآن والمراد بالفضل العظيم القدر بالثواب المرب على قراءتها وان كان غيره أطول منها وذلك لما اختلف عليه من المعاني المناسبة لذلك وقد تقدم شرح ذلك مبسوطا في أول التفسير * ثانيا

حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن العلى قال كنت أصلي فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجبه قلت يا رسول الله اني كنت أصلي قال ألم بقول الله استجبوا لله ولرسوله إذا دعاكم ثم قال ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله انك قلت ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته * حدثنا محمد بن المثنى حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد بن معبد عن أبي سعيد الخدري قال كافي سبيلنا فزلفنا جارية فقالت ان سيدا لحى سلم وان نقرنا غيب فهل منكم راق فقام معهارا رجل ما كنا نأمنه بريقه فقرأه فقرأنا ثم لنا سلاطين شاد وسفانا لبنا فلما رجع قلنا له أراك كنت تحسن رقية أو كنت ترقى قال لا ما رقيت الا بأمر الكتاب قلنا لا نتحدثوا شيئا حتى تأتي أئسنا الذي صلى الله عليه وسلم فلما تقدمنا المديسة ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدبره أيها رقية اقموا واضربوا في بسهم

* وقال أبو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا همام
حدثنا محمد بن سيرين حدثنا
معبد بن سيرين عن أبي
سعيد الخدري هذا (باب
فضل سورة البقرة) *
حدثنا محمد بن كثير
أخبرنا شعب عن سلمان
عن إبراهيم عن عبد الرحمن
عن أبي مسعود رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من قرأ الآيتين
* وحدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن منصور عن
إبراهيم عن عبد الرحمن بن
زيد عن أبي مسعود رضى
الله عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم من قرأ
الآيتين من آخر سورة
البقرة في ليلة

٢ قوله عن أبي زيد الروزي
كذا في نسخة وفي أخرى عن
أبي أجد الجرجاني

حدثني أبي سعيد الخدري في الرقة بفاتحة الكتاب وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجابة
وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة قال القرطبي اختصت الفاتحة باسمها مبدأ القرآن وحاجة
لجميع علومه لا حتماً على التناء على الله ولا لإقرار به بآدنه والاخلاص له وسؤال الهداية منه
والإشارة الى الاعتراف بالجزع من القيام بنعمه والى شأن المداوى بان عاقبة المجاهدين الى غير
ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقبة وذكر الروايات في الجران السجدة أفضل آيات القرآن
وتعقب بحدث آية الكرسي وهو الصحيح (قوله وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) أراد بهذا
التعليق التصريح بتحديث من محمد بن سيرين له همام ومن معبد محمد فإنه في الاسناد الذي ساقه
أولاً بالفتنة في الموضوعين وقد وصله الامعاء على من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن أبي معمر
كذلك وذكر أبو علي الجاني انه وقع عند القاسي عن أبي زيد السند الى محمد بن سيرين وحدثني
معبد بن سيرين واولو العطف قال والصواب حذفها (قوله ما) فضل سورة البقرة
أورد فيه حديثين * الاول (قوله عن سلمان) هو الاعمش ولشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور
أخرجه أبو داود عن حفص بن غمر عن شعبة عنه وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن
شعبة كذلك وجمع غندر عن شعبة فخرجه مسلم عن أبي موسى وسأله وأخرجه النسائي عن
بشر بن خالد لا أنهم عن غندر أما الاولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور وأما بشر فقال عنه
عن شعبة عن الاعمش وكذا أخرجه أجد عن غندر (قوله عن عبد الرحمن) هو ابن زيد الخني
(قوله عن أبي مسعود) في رواية أجد عن غندر عن عبد الرحمن بن زيد عن علقمة عن أبي
مسعود وقال في آخره قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود فحدثني به وسأني نحوه للمصنف من
وجه آخر في باب كم يقرأ من القرآن وأخرجه في باب من لم يقرأ سورة كذا من وجه
آخر عن الاعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن وعلقمة جميعه ما عن أبي مسعود فكأن إبراهيم
أجد عن علقمة أيضاً بعد ان حدثه به عبد الرحمن عنه كالتى عبد الرحمن أبا مسعود فحدثه عنه بعد
ان حدثه به علقمة وأبو مسعود هذا هو عقبة بن عمرو الانصاري البدرى الذى تقدم بيان حاله
في غزوة بدر من المغازي ووقع في رواية عبدوس بن بلال بن مسعود وكذا عند الاصيلي عن أبي زيد
المروزي * وصوبه الاصيلي فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف قال أبو علي الجاني الصواب عن أبي
مسعود وهو عقبة بن عمرو قلت وقد أخرجه أجد عن وجه آخر عن الاعمش فقال فيه عن عقبة
ابن عمرو (قوله من قرأ الآيتين) كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا التقدير وحول السند الى
طريق منصور عن إبراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه
وقد أخرجه أجد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه من سورة البقرة ثم يقل أخرجه فلعله هو
السفر في نحو بل السند لسوقه على لفظ منصور على انه وقع في رواية غندر عند أجد بل لفظ من قرأ
الآيتين الاخيرتين فقل هذا فيكون اللفظ الذى ساقه البخاري لفظ منصور وليس بينه وبين
لفظ الاعمش الذى حوله عنه متغايرة في المعنى والله أعلم (قوله من آخر سورة البقرة) يعنى من
قوله تعالى آمن الرسول الى آخر السورة وآخر الآية الاولى المصير ومن ثم الى آخر السورة آية
واحدة وأما ما كتبت فليست رأس آية باتفاق الهاذين وقد أخرج على بن سعيد العسكري
في ثواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن حملة عن زبدر بن حبش عن علقمة بن قيس عن

٥٠١٠
خت سي
تحفة
١٤٤٨٢

كفتاه وقال عثمان
ابن الهيثم حدثنا عوف
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال وكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يحفظ زكاة
رمضان فأتاني أت فجعل
يخون الطعام فأخذته
فقلت لا رفعتك إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقص
الحديث فقال إذا أويت
إلى فراشك فاقرا آية الكرسي
لم يرزل معك من الله حافظ
ولا يقربك شيطان حتى
تصبح فقال النبي صلى الله
عليه وسلم صدق وهو
كذب ذال الشيطان

عقبه بن عمرو بلفظ من قرأه ما بهد العشاء الأستره أقرأنا آمين الرسول إلى آخر البقرة ومن
حدثنا الثعمان بن بشير رفعه إن الله كتب كتاباً أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في
آخره آمين الرسول وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ولأبي عيسى
فضائل القرآن من مرسل جابر بن شهاب نحوه زادوا قرأوهما وعلمواهما أنه كونهما كفاتهما
قرآن وصلاة ودعاء (قوله كفتاه) أي أقرأنا عنه من قيام الليل بالقرآن وقيل أقرأنا عنه
عن قراءة القرآن مطلقاً سواء كان داخل الصلاة أم خارجها وقيل معناه أقرأنا فيه بما يتعلق
بالاعتقاد لما اشتملتا عليه من الأيمان والأعمال اجبالا وقيل معناه كفتاه كل سوء وقيل كفتاه
شر الشيطان وقيل دفعنا عنه شر الناس والجن وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من
الثواب عن طلب شيء آخر وكانها الاختصاص بالآتين من الشفاء من العاهة فيجمل
اقتضاهم إلى الله وإبائهم ورجوعهم إليه وما حصل لهم من الاجابة إلى مطلوبهم وذكر
الكرمان عن النورى أنه قال كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه جازما
به ولم يقل ذلك النورى وإنما قال ما نصه قبل معناه كفتاه من قيام الليل وقيل من الشيطان
وقيل من الأفاعيل ويحتمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم إن عند النورى عقب
هذا باب ففصل سورة الكهف وآية الكرسي فعمل النسخة التي وقعت للكرمان سقط منها لفظ
باب وصحفت فضل فصارت وقيل واقتصر النورى في الأذكار على الأول والثالث فنقلنا قال
ويجوز أن يراد بالآتين النبي وعلى هذا أقول يجوز أن يراد بجمع ما تقدم والله أعلم والوجه
الأول ورد صريحاً من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه من قرأ آية البقرة
أجزأت عنه قيام ليلة ويؤيد الرابع حديث الثعمان بن بشير رفعه إن الله كتب كتاباً أنزل
منه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا يقرآن في دار فقر بهما الشيطان ثلاث لئلا أخرجه الحاكم
وصححه وفي حديث معاذ لما أسكن الجنى وآية ذلك أنه لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة
فيدخل أحد من بيته تلك الليلة أخرجه الحاكم أيضاً الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم
شرحه في الوكالة وقوله في آخره صدق وهو كذب هو من التميمي البليغ لأنه لما أوهم مدحه
بوصفه الصدق في قوله صدق استدرك في الصدق عنه بصيغة مباهة والمعنى صدق في هذا
القول مع أن عادته الكذب المستمر وهو كقولهم قد صدق الكذب وقوله ذال شيطان كذا
لأن كثر وتقدم في الوكالة أنه وقع هذا ذال الشيطان واللام فيه الجنس والعهد الذهبى من الوارد
أن لكل آدمي شيطاناً وكل بهيمة أقدام يدل من الضمير كأنه قال ذال شيطانك أو المراد الشيطان
المدكوف في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ولا يقربك شيطان وشرحه الطبري على هذا
فقال هو أي قوله فلا يقربك شيطان مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من أفراد ذال الحسن وقد
استشكل الجمع بين هذه القصص وبين حديث أبي هريرة أيضاً الماضي في الصلاة وفي التفسير
وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال إن شيطاناً أتفتل على الباصرة الحديث وفيه ولولا دعواي فأتني
سليمان لأصعب من وطأ بساوية وتقرر الأشكال أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من أسما كمن أجل
دعوى سليمان عليه السلام حيث قال وهبى ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي قال الله تعالى فسخرنا
له الرجيم قال والباطين وفي حديث الباب أن أبا هريرة أسكن الشيطان الذي رأى وأراد حله

«(باب فضل الكهف)»
حدثنا عمرو بن خالد حدثنا
زهير حدثنا أبو إسحق عن
البراء قال كان رجل يقرأ
سورة الكهف والى جانبه
حصان مربوط بشطرين
فتغشيه بحبابة فعملت تدنو
وتدنو وجعل فرسه يتفرق لما
أصبح إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر ذلك له فقال تلك
السكينة تنزلت بالقرآن
«(باب فضل سورة النسخ)»
حدثنا أحمد بن قيس قال حدثني
مالك

الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل أن يكون المراد بالسلطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يوقه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فبعضهم حينئذ
ما حصل سليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد التوفيق منهم والمراد بالسلطان
في حديث نيبان ما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجله لأنه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من
الشياطين في ذلك التمكن أو السلطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه تعالى له في صفته
التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هديهم وأما الذي يبدى لابي
هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الأدميين فذكر يكن في امساكه مضاهاة لما كان سليمان
والعلم عند الله تعالى في «(قوله)» فضل الكهف في رواية أبي الوقت فضل
سورة الكهف وسقط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغري ذكر «(قوله)» حدثنا زهير
هو ابن معوية «(قوله)» عن البراء في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق سمعت البراء
«(قوله)» كن رجل. قيل هو أسيد بن حضير كما ساق في حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب لكن فيه
أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف وهذا ظاهره التعداد وقد وقع
قريب من قصة التي لا سند لها ثبت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضاً وأخرج أبو
داود من طريق مرسله قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألم تر أناب بن قيس لم يزل يداو السارحة
تزعزع عاصب قال قل له لعل سورة البقرة فسئل قال قرأت سورة البقرة ويحتمل أن يكون قرأت سورة
البقرة وسورة الكهف جميعاً وأمن كل منهما «(قوله)» يشطين جمع شطن يقع الجمع وهو الجبل
وقيل بشرط طوله وكان به شديد الصعوبة «(قوله)» وجعل فرسه يتفرق من قدامه ومعه وقد وقع
في رواية مسلم تنقز بقافي وزاى وخطاه عاصب فان كان من حيث الرواية فذلك والاعتقاداتها
هنا واضع «(قوله)» تلك السكينة معمولة وزن عظيمة وحكي ابن قريول والصفا في فيها كسر أولها
والتشديد بل لفظ المراد في الممدية وقد نسبته ابن قريول للعربي وأنه حكاه عن بعض أهل اللغة
وتكرر في نسخة في نسخة في القرآن والحديث فروى الطبري وغيره عن علي قال هي ربح هفافة لها
وجه كوجه الانسان وقل لها رأسان وعن مجاهد لها رأس كراس الهرة وعن الربيع بن أنس
لعينها شعاع وعن السدي السكينة طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الانبياء وعن
أبي مالك قال هي التي ألقى فيها موسى الألواح والتوراة والعصى وعن وهب بن منبه هي روح
من الله وعن الخليل بن حزام قال هي الرحمة وعنه هي سكوت القلب وهذا اختصار الطبري
وقيل هي الطمأنينة وقيل الوفاق وقيل الملازمة ذكره الصفاي والذي ينظر أنهم ما قولوه
بالاشتراك في هذه المعاني فيجعل كل موضع وردت فيه على ما يليق به والذي يليق بجدث
الباب هو الأول وليس قول وهب يبعد وأما قوله فأقر الله سكينة عليه وقوله هو الذي أنزل
السكينة في قلوب المؤمنين فيجعل الأول ويحتمل قول وهب والخليل فقد أخرج المصنف
حديث الباب في تفسير سورة الفتح كذلك وأما التي في قوله تعالى فيه سكينة من ربكم فيجعل
قول السدي وأبي مالك وقال النووي المختار أنها شيء من الخلق أو ما فيه طمأنينة ورحمة ومعه
الملازمة «(قوله)» تنزلت في رواية الكشميهني تنزل بضم اللام بغير تاء والاصل تنزل وفي رواية
الترمذي نزلت مع القرآن وأرى القرآن «(قوله)» فضل سورة النسخ في رواية

تغ

٢٨٥/٤

٥٠١٣٦

تحفة

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

٥٠١٣٦

لخداثا سمعيل بن جعفر بن مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أخبرني أخى قتادة بن النعمان أن رجلا قام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ من السجدة فلهذا أحد لا يزيد عليها فلما أوصى النبي صلى الله عليه وسلم ففحص حديثنا في حديثنا الأعمش حدثنا إبراهيم والخضالك المشرق عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه أيجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة فشق ذلك عليهم وقالوا آينا تطبيق ذلك يا رسول الله فقال الله الواحد الصمد ثلث القرآن قال الفريرى سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم ورائى أبي عبد الله يقول قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورائى أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن إبراهيم مرسى وعن الخضالك المشرق مسند

معمر بن اسمعيل بن إبراهيم الهذلي (قوله حديثنا سمعيل بن جعفر بن مالك) هو من رواية الاقران (قوله أخبرني أخى قتادة بن النعمان) هو أخوه لأمه أهمها نسبة بنت عمرو بن قيس بن مالك بن بنى النجار (قوله فلما أوصى النبي صلى الله عليه وسلم ففحص حديثنا) يعني نحو الحديث الذى قبله وانقله عند الاسماعيلي فقال لرسول الله ان فلانا قام الليلة يقرأ من السجدة قل هو الله أحد ففاق السورة برزدها لا يزيد عليها وكان الرجل يقول يقال فقال الله تعالى صلى الله عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن (قوله إبراهيم) هو الخنزي والخضالك المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة ونفع الراء نسبة الى مشرق بن زيد بن جشم بن حاشد بطن من همدان قبله العسكري وقال من ففتح الميم فقد صحف كانه يشترى قول ابن أبي حاتم مشرق موضع وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء الدارطى وابن ما كولا وتعهما ابن السمعاني في موضع ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال العسكري لكن جعل قافه فاء وتعهما ابن الانبار فاصاب والخضالك المذكور هو ابن شراحيل ويقال شراحيل وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر ما فى كتاب الادب قرنه فيه بابي سبعة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري وحكى الزبيران بعضهم زعم أنه الخضالك بن من أحم وهو غلط (قوله أيجز أحدكم) بكسر الجيم (قوله أن يقرأ ثلث القرآن فى ليلة) لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان وقد أخرج أحمد والنسائي من حديث أبي مسعود الانصاري مثل حديث أبي سعيد بهذا (قوله فقال الله الواحد الصمد ثلث القرآن) عند الاسماعيلي من رواية أبي خالد الجرجسي الأعمش فقال يقرأ قل هو الله أحد فهى ثلث القرآن فكان رواية الباب بالمعنى وقدم فى حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك ويحتمل أن يكون سعى السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين أو يكون بعض رواة كان يقرأها كذلك فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ الله أحد الله الصمد بغير قل وأنها (قوله قال الفريرى سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم ورائى أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن إبراهيم مرسى وعن الخضالك المشرق مسند) بث هذا عند أبي ذر عن شيوخه والمراد أن رواية إبراهيم الخنزي عن أبي سعيد منقطع رواية والخضالك عنه منقطع وأبو عبد الله المذكور هو البخارى المصنف وكان الفريرى سامع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه وأبو جعفر كان يورق البخارى أى ينسخه وكان من اللازمين له والعارفين به والمكتفين عنه وقد ذكر الفريرى عنه فى الحج والخطا والاعتماد وغيره فاذا تدعى البخارى ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان يطلق على المنقطع لفظ المرسى وعلى المتصل لفظ المسند والمنسوق فى الاستعمال أن المرسى ما يضيفه التالى الى التالى صلى الله عليه وسلم والمسند ما يضيفه الحصى الى التالى صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون ظاهرا لاسناده الى الاتصال وهذا الثانى لا ينافى ما أطلقه المصنف (قوله ثلث القرآن) حمله بعض العلماء على ظاهره فقال هو ثلث باعتبار معنى القرآن لانه أحكام وأخبار ونحوه وقد اشتملت هى على القسم الثالث فكانت ثلثا بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو عبد الله من حديث أبي بردة قال جازأ التلى صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء فعمل كل هو الله أحد جزء من أجزاء القرآن وقال القرطبي اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى تضعتان جميع أوصاف الكمال لم يوجد فى غيرها من السور وهما الواحد الصمد لانهما

يدل على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال وبيان ذلك أن الواحد
يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشترك فيه غيره والحمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لأنه
الذي انتهى إليه سودده فكان مرجع الطلب منه وأنه لا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا أن حاز
جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات
المقدسة كانت النسبة إلى علم المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثا **اد** وقال غيره
تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب إثباته لله من الاحدية التامة
لحاق الشريعة والحمدية المنتسبة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ونقي الولد والوالد
المقر بالكمال المعنى ونقي الكف المتضمن لنقي الشبه والتظير وهذه جماع التوحيد الاعتقادي
ولذلك عادت ثلث القرآن لأن القرآن خبر وإنشاء والانشاء أمر ونهي وإباحة والتجرب عن
الخالق وخبر عن خلقه تأخضت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت فارغاً من الشك
الاعتقادي ومنهم من جعل المثلية على تحصيل الثواب فقال معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب
قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله غير تضعيف وهي دعوى بغير
دليل وبغير الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي بردة أن كنفوخو حديث أبي سعيد الاخير
وقال فيه قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم احسدوا فاسأروا عليكم ثلث القرآن تفرح فقرأ قل هو الله أحد من قال
ألا أنا تعدل ثلث القرآن ولا ي عبد من حديث أبي بن كعب من قرأ قل هو الله أحد فكم أعتما
قرأ ثلث القرآن وإذا حل ذلك على ظاهره فهل ذلك ثلث من القرآن معين أو لاى ثلث فرض
منه فيه نظر ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثاً ما كان كمن قرأ خمسة كاملة وقيل المراد من عمل
بما تضمنته من الاخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن وأدعى بعضهم أن قوله تعدل ثلث
القرآن يختص بصاحب الواقعة لأنه لما رآها في ليلة كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير تردد قال
القبيسي ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله فقال له الشارع
ذلك ترغيباً له في عمل الخير وإن قل وقال ابن عبد البر لم يتأول هذا الحديث أخلص من أجاب
فيه بالرأى وفي الحديث اثبات فضل قل هو الله أحد وقد قال بعض العلماء إنه اقتضاه كلمة
التوحيد لما اشتملت عليه من الجلال المثنية والنافعة زيادة تعليل ومعنى التي فيها أنه الخالق
الرازق المعبود لا ليس فوقه من يمنعه كالوالد ولا من يساويه في ذلك كالكف ولا من يعينه
على ذلك كالولد وفيه القاء العالم المسائل على أمهاته واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر لهم لان
انتباد من اطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث جمعه المكتوب مثلاً وقد ظهر أن ذلك غير مراد
«(تعبه)» أخرجه الترمذي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه إذا زلزلت تعدل
نصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن وأخرج الترمذي أيضاً وابن أبي شيبة وأبو الشيخ
من طريق سلمة بن وردان عن أنس أن الكافرون والنصر تعدل كل منهم أربع القرآن وإذا
زلزلت تعدل ربع القرآن زاد ابن أبي شيبة وأبو الشيخ رواية الكريشي تعدل ربع القرآن وهو
حديث ضعيف لضعف سلمة وإن حسنة الترمذي فلهذه تساهل فيه لكونه من فضائل الاعمال
وكذا الصحيح لما كحديث ابن عباس وفي سنده بيان من الغيرة وهو ضعيف عندهم ﴿ قوله ﴾

باب فضل المعوذات أى الإخلاص والخلق والناس وقد كتبت جوزت في باب الوفاة
 التوبة من كتاب المغازي أن الجمع فيه سباعي أن ألقم الجمل اثنان ثم نهر من حديث هذا الباب
 أنه على الظاهر وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أى السور الثلاث وذ **سورة الإخلاص**
 معها ما نقله السالك اشتملت عليه من صفة الرب وإن لم يصرح فيها بالفظ التعويذ وقد أخرج
 أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقبة بن عامر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب المعوذات
 فمن فاته لم يعوذ بها لم يمت حتى يلقى الله في القبر **قوله** كان إذا اشتكى
 يقرأ على نفسه بالمعوذات الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن
 يونس عن ابن شهاب وأحلت بمرجه على كتاب الطب ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا
 الباب وإن أخذ سند هذا الذي قبله من ابن شهاب فصاره الكافي فأنه كان يقرأ بالمعوذات عند
 النوم فهي مغايرة لحديث مالك المذكور والذي يترجم أنهم أحد ثمانية عند ابن شهاب بسند واحد
 عن بعض الرواة عنه مالهس عنده عن فاما مالك ومعه يونس وزيد بن سعد عندهم فلم
 تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ومنهم من قبله عرض الموت ومنهم من زاد فيه فعل
 عائشة لم يفسر أحد منهم بالمعوذات وأما عقيل فتختلف الرواة عنه في ذلك عند الزم ووقع في
 رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم وسأني
 في كتاب الطب وقد جعلها أبو سعيد وحدها واحد وثمعه أبو العباس لطرق وفتق بينهما
 خلف وسعه المزى والله أعلم وسأني شرح في كتاب الطب أن شاء الله تعالى **قوله** ما
 نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يقع في
 حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماشقي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة
 فلعل المصنف كان يرى أنها قصة واحدة ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب
 السكينة لكن ابن بطال يترجم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة قال
 ابن بطال قصة الترجمة أن السكينة تنزل أرباع الملائكة وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة
 ما هي وما قال النووي في ذلك **قوله** وقال الشيخ الخ) واصله أبو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى
 ابن بكير عن الليث بالاسنادين جميعا **قوله** حدثني يزيد بن الهاد) هو ابن أسامة بن عبد الله بن
 شداد بن الهاد **قوله** عن محمد بن إبراهيم) هو التميمي وهو من صفات التابعين ولم يذكر أسد بن
 حضير روايته عنه منقطعة لكن الاعتقاد في وصل الحديث المذكور على الاستناد الثاني قال
 الإجماعي محمد بن إبراهيم عن أسد بن حضير مرسل وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل ثم
 ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعا وقال هذه
 الطريق على شرط البخاري (قلت) وجاء عن الليث في أسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق
 شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن زيد عن سعد بن عبد الله عن أبي
 عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من طريق إبراهيم بن
 سعد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته عن أبي سعيد عن أسد بن حضير
 وفي لفظ عن أبي سعيد أن أسد بن حضير قال لكن في سابقه ما يدل على أن أسد بن حضير أخرجه عن

* (باب فضل المعوذات) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة رضي
 الله عنها أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان إذا
 اشتكى يقرأ على نفسه
 بالمعوذات ويثقب قلبه
 وجعه كنت أقرأ عليه
 وأمسح بيده ما ركبها
 * حدثنا قيس بن سعيد
 حدثنا المفضل بن فضالة عن
 عقيل عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان إذا
 أوى إلى فراشه كل ليلة جمع
 كفيه ثم نثف فيه ما قرأه
 قل هو الله أحد وقل أعوذ
 برب الفلق وقل أعوذ برب
 الناس ثم يمسح بهما
 ما استطاع من جسده يبدأ
 بهما على رأسه ووجهه
 مما قبل من جسده يفعل
 ذلك ثلاث مرات * (باب)
 نزول السكينة والملائكة
 عند قراءة القرآن * وقال
 الليث حدثني يزيد بن الهاد
 عن محمد بن إبراهيم عن
 أسد بن حضير قال

٥٠١٨

خت سن

تحفة

١٤٩

نخ ٧٨٦/٤

بما هو رء من الليل سورة
البقرة وفرسه مر بعنده
اذ جالت الفرس فسكت
فصكت فقرا خالت
الفرس فسكت وسكت
الفرس ثم قرأ خالت الفرس
فانصرف وكان ابنه يحيى
قربا منها فاشفق أن تصيبه
فلما اجتبه رفع رأسه الى
السماء حتى ما يراها فلما
أصبح حدث النبي صلى الله
عليه وسلم فقال له اقرأ يا ابن
خضير اقرأ يا ابن خضير قال
فأشفق أن يقرأ رسول الله أن
تطأ بحصى وكان منها قريبا
فرفعت رأسي فانصرفت اليه
فرفعت رأسي الى السماء
فإذا مثل الظلة في أمثال
المصابيح فخرجت حتى
لا أراها قال وتدرى ما ذاك
قال لا قال تلك الملائكة
دنت لصوتك ولو قرأت
لاصبحت ينظر الناس اليها
لاتوارى منهم قال ابن
الهاو حدثني هذا الحديث
عبد الله بن خباب عن أبي
سعيد الخدري عن أسيد بن
خضير

٢ قوله ما توارى هكذا
بسنخ الشرح والذي في
التي لا يأتى بالاشوارى كآثره
بالمهام ٨١

أسيد فانه قال في ثنائه قال أسيد خشيت أن يطأ بحصى فتدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فالحديث من مسند أسيد بن خضير ويحيى بن بكير فيهم عن الليث استأذ آخر أخرجه أبو عبيد
أيضا من هذا الوجه فقال عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن خضير (قوله) بينما
هو يقرأ من الليل سورة البقرة (قوله) فدروا به أي إلى عن أسيد بن خضير بينما أقرأ سورة فلما
انتهيت إلى آخرها أخرجه أبو عبيد ويستفاد منه أنه ختم السورة التي استأذ بها ووقع في رواية
ابراهيم بن سعد المذكورة بينما هو يقرأ في مرثده أي في المكان الذي فيه التمر وفي رواية أبي بن
كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهره وهو هذا مغاير للقصص التي فيها أنه كان في مرثد وفي
حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مر بوطه فخشي أن تطأ وهذا كله مخالف لكونه
كان خشد على ظهر البيت الآن براد ظهر البيت خارجه لأعلاه فتحد القصصتان (قوله) اذ
جالت الفرس فسكت فصكت (قوله) في رواية ابراهيم بن سعد أن ذلك تكررت ثلاث مرار وهو يقرأ
وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت رجلا من خلفي حتى ظننت أن فرسي تنطلق (قوله) فلما اجتمع بهم
ومثناه وراة تقبله والضمير لولد أبي اجتر ولد من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأ الفرس ووقع في
رواية القاسبي أخرجه بجملة نقله وراة خذفة أي عن الموضع الذي كان به خشية عليه (قوله) رفع
رأسه الى السماء حتى ما يراها (قوله) كاذبة باختصار وقد أورد أبو عبيد كاملا ولفظه رفع رأسه
الى السماء فإذا هو مثل الظلة في أمثال المصابيح عرجت الى السماء حتى ما يراها وفي رواية
ابراهيم بن سعد فمقت الهادئ أمثال الظلة فوق رأسي فيها أمثال السريح فخرجت في الجوز حتى
ما أراها (قوله) اقرأ يا ابن خضير أي كان ينبغي أن نذكر على قرائتك وليس أمره بالقرأة في حالة
التحدث وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لم أرى ما رأى فكأنه يقول
استمر على قرائتك لتسلك البركة بنزل الملائكة واستاعها قرائتك وفهم أسيد ذلك فاجاب
بعدمه في قطع القرأة وقوله خفت أن تطأ بحصى أي خشيت أن استمررت على القرأة أن تطأ
الفرس ولدي ودل سابق الحديث على محافضة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يتكئ أول
ما جالت الفرس أن يرفع رأسه وكأنه كان بلغه حديث النبي عن رفع المصلي رأسه الى السماء فز
برفعها حتى أشد به الخطب ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلهاذا غادى به الحال
ثلاث مرات ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة اقرأ يا عتيك وهي كنية أسيد (قوله) دنت
لصوتك (قوله) ابراهيم بن سعد سمعت لك وفي رواية ابن كعب المذكورة وكان أسيد حين
الصوت وفي رواية يحيى بن أيوب عن زيد بن الهادئ عند اسماعيل بن أبي أقرأ أسيد قد أوتيت
من مزمار داود وفي هذا زيادة إشارة الى الباعث على استماع الملائكة لقرأته (قوله) ولو
قرأت (قوله) رواية ابن أبي ليلى أما ذاك لوضعت (قوله) ما توارى ٢ منهم (قوله) ابراهيم بن سعد
بأنه سمع منهم وفي رواية ابن أبي ليلى رأيت الاعاجيب قال النووي في هذا الحديث جواز رؤية
احاد الامه للملائكة كذا أطلق وهو صحيح لكن الذي يظهر التقيد بالصالحين مثلا والحسن
الصوت قال وفيه فضيلة القرأة وانها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة (قلت) الحكم
المذكور أعين من الدليل قال في الرواية ثمان ثمان عن قراءة خاصة من صورة خاصة بصفة خاصة
ويحتمل من الخصوصية ما يذهب كروا لا وكان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ وقد أشار في

من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من شغلته القرآن عن ذكرى وعن مسئلي أعطيت ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله ثقات الأقطب العوفي فقيه ضعيف وأخرجه ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً بفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه وفي أسناده عمر بن سعيد الأنيق وهو ضعيف وأخرجه ابن الضريس من وحيه آخر عن شهر بن حوشب مرسلاً ورجاله لا بأس بهم وأخرجه يحيى بن عبد الجيد الجاني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب وفي أسناده صفوان بن أبي الصهايم مختلف فيه وأخرجه ابن الضريس أيضاً من طريق الجراح بن الفضل عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفعه خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه وحديث عثمان هذا سابق بعد أبواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي وقال الضنف في خلق أفعال العباد وقال أبو عبد الرحمن السلمي فذكره وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً وأخرجه العسكري أيضاً عن طائوس والحسن من قوله ما تم ذكره المصنف في الباب حديثين «أحداهما حديث أبي موسى (قوله) مثل الذي يقرأ القرآن لا تحزنه» وقال الهزوري «والأخرى ما مناة» كنهة وأخرجه ثعلبة وقد تحققت برأديها لثون كنته وقال بعض الأئمة من ذلك الأربع لغات تبلغ مع التخصيف إلى ثمانية (قوله) طعمها طيب وريحها طيب قبل خص صفة الإيمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لأن الإيمان أزم للسؤوم من القرآن أذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة وكذلك العلم أزم للجور من الريح فقد يذهب ربح الجوهر ويقتطع طعمه ثم قبل الحكمة في تخصص الاتربة بالتمثيل دون غيرها من القاكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كاللقاحاة لأنه يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصة ويستخرج من جهاذهن له منافع وقيل إن الجن لا تقرب البيت الذي فيه الاتربة فتناسب أن يئبل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين وغلافه أبيض فتناسب قلب المؤمن وفيها أيضاً من الزايا كبرجها وحسن منظرها وتفرح لولمها ولين ملمسها وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معسدة وجوده هضم ولها منافع أخرى مذكورة في المقررات ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما ساقى بعد أبواب المؤمنين الذي يقرأ القرآن ويعمل به وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما شغل عليه من أمر ونهي لا مطلق التلاوة فان قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه والأقسام الأربعة ممكنة في غير المناق واما المناق فليس له الأقسام فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاق كفر وكان الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التمثيل قسمان الذي يقرأ ولا يعمل والذي لا يقرأ ولا يعمل وهما شيان بحال المناق فيمكن تشبيه الأول بالرحمة والثاني بالخطيئة فاكنتي في ذكر المناق والقسمان الآخران قد ذكرنا (قوله) ولا يرح فيها في رواية شعبة (قوله) ومثل الناجر الذي يقرأ في رواية شعبة ومثل المناق في الموضعين (قوله) ولا يرح لها في رواية شعبة وريحها راس استشكلت هذه الرواية من جهة أن المرأة من أوصاف الطعم فكيف يوصف بها الريح

مثل الذي يقرأ القرآن كالترجمة طعمها طيب وريحها طيب والذي لا يقرأ القرآن كالترجمة طعمها طيب ولا يرح فيها ومثل الناجر الذي يقرأ القرآن كمثل الرحمة ريحها طيب وطعمها راس ومثل الناجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخطيئة طعمها راس ولا يرح لها * حدثنا سعد بن يحيى عن صفوان حدثني عبد الله ابن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي (قوله) صلى الله عليه وسلم قال إنما أهلككم في أجل من ثلاثين الأثم كابين صلالة العصر ومغرب الشمس ومثلكم ومثل اليهود والنصارى كمثل رجل استعمل عمالا فقال من يعمل لي إلى نصف النهار على قبري أطا فعملت اليهود فقال من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر فعملت النصارى ثم أتتني مملون من العصر إلى المغرب بشرطين قبري أطا فاولون من كبري وأقل عطاء قال هل ظلمكم من حقكم قالوا لا قال فذلك فظني أوتيته من شئت

٥٠٢٢
م تاسع ق
تحفة
٥١٧٠

وأجيب بأن ربحها لما كان كرمها استعبره وصف المرارة وأطاع الزركشي هنا أن هذه الرواية
وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب ولا ربح لها ثم قال في كتاب الأطعمة لما جاء فيه ولا ربح
لهما هذا أصوب من رواية الترمذي طعمهما وربحهما ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استخضر أنها
في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب
المثل للتقريب لآلهم وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بمبادئ عليه الحديث الثاني حديث
ابن عمر أنما أهلككم في أجل من قبلكم الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من
كتاب الصلاة ومطابقة الحديث الأول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره
فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الترجيح على سائر القوافي كما ومناسبة الحديث
الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الامة على غيرها من الامم وثبوت الفضل لهما عاين من فضل
كلمة الذي أمرت بالعمل به ﴿قوله يا﴾ الوصاة بكتاب الله في رواية الكشي
الوصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وقد تقدم فيه حديث الباب مشروحا وقوله فيه
أوصى بكتاب الله بعد قوله لا حين قال له هل أوصى بشي يظهرهما التفاضل وليس كذلك
لان في ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا يطابق الوصية المراد بالوصية بكتاب الله حفظه وحمايته
فيكره ويصان ولا يباشر به الى ارض العدو ويشع ما فيه فيعمل بأوامره ويحجب نواياه
ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليقه ونحو ذلك ﴿قوله يا﴾ من لم يتغن بالقرآن هذه
الترجمة لفظ حديث أورده المصنف في الاحكام من طريق ابن جريح عن ابن شهاب بسند
حديث الباب بلفظ من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص
 وغيره ﴿قوله وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم﴾ أشار به هذه الآية الى
ترجيح تفسير ابن عينة بتغني يستغنى كما ساق في هذا الباب عنه وأخرجه أبو داود عن ابن عينة
ووكيع جميعا وقد بين اسحق بن راويه عن ابن عينة انه استغنى عما ساق وكذا قال أحمد بن
وكيع يستغنى به عن أخبار الامم الماضية وقد أخرجه الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار
عن يحيى بن جعدة قال جاءنا من المسلمين يكسبون وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوا من اليهود فقال
النبي صلى الله عليه وسلم كفى بقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم اليوم الى ما جاء به غيره الى
غيرهم قل أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقد خفي وجهه مناسبة تلاوة هذه الآية
هنا على كثير من الناس كان كثير من أن يكون ذلك رجاؤه عن أن ابن بطال مع تقدمه قد
أشار الى المناسبة فقال قال أهل التأويل في هذه الآية قد كثر يحيى بن جعدة مختصرا قال
قال المراد بالآية الاستغناء عن أخبار الامم الماضية وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر قال
وإتباع البخاري الترجمة الآية يدل على أنه يذهب الى ذلك وقال ابن التين يفهم من الترجمة أن
المراد بالتغني الاستغناء لكونه أسعاه الآية التي تضمن الإنكار على من لم يستغن بالقرآن عن
غيره فله على الاكتفاء به وعدم الانتقار الى غيره وجهه على ضد الفقر من جهة ذلك ﴿قوله﴾
عن أبي هريرة في رواية شبيب عن ابن شهاب حديثي أن أوسلة أنه سمع أبا هريرة أخرجه
الاجماعي ﴿قوله لم يأت الله لنبي﴾ كذا لهم ثبوت وموحدة وعند الاماعلي لشيئين معجزة
وكذا عند مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سيفيان التي تلي هذه في الاصل كالجهور وفي

﴿باب الوصاة بكتاب الله
عز وجل﴾ حدثنا محمد بن
يوسف حدثنا مالك بن
مفلح حدثنا طائفة قال
سألت عبد الله بن أبي أوفى
أوصى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال لا تقاتل كفى
كتب على الناس الوصية
أمرها بها ولم يوص قال
أوصى بكتاب الله ﴿باب من
لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى
أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك
الكتاب يتلى عليهم﴾ حدثنا
يحيى بن بكير قال حدثني
الليث عن عقيل بن ابن
شهاب قال أخبرني أبو سولة
ابن عبد الرحمن عن أبي
هريرة أنه كان يقول قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يأت الله لنبي

٥٠٢٣
تحفة
١٥٢٢٤

٥٠٢٤
م
تحفة
٩٥١٤٤

ماأذن لنسئ أن يتغنى
بالقرآن وقال صاحب له
يريد بجهريه حدثنا علي بن
عبد الله عن سفيان عن
الزهري عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ماأذن الله لنسئ ماأذن
لنسئ أن يتغنى بالقرآن قال
سفيان تفسيره يستغنى به

رواية الكشمي كرواية عقيل (قوله ماأذن لنسئ) كذا لاكثر وعند أبي ذر لنسئ بزيادة اللام
فان كانت محفوفة فهي الجنس ووجه من ظن الله به ووجه أي المراد نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم فقال ماأذن للنسئ صلى الله عليه وسلم وشرحه على ذلك (قوله أن يتغنى) كذا لهم وأخرجه
أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه بدون أن وزعم ابن الجوزي أن الصواب
حذف أن وأن أباهم أوهم من بعض الرواة لانهم كانوا يرون ما يهون في عبادن بعضهم المساواة
فوقع في الخطا لان الحديث لو كان باللفظ أن لكان من الأذن بكسر الهمزة وسكون الذال بمعنى
الاباحة والاطلاق وليس ذلك مرادنا وانما هو من الأذن بفحنتين وهو الاستماع وقوله أذن
أي استمع والحاصل أن اللفظ أذن بفحنة ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مستعمل بين
الاطلاق والاستماع تقول أذنت بالمدفان أردت الاطلاق فالصدر بكسرة ثم سكون وان
أردت الاستماع فالصدر بفحنتين قال عدى بن زيد

أما القلب فعلى بدن * انهم في سماع وأذن

أي في سماع واستماع وقال القرطبي أصل الأذن بفحنتين أن المستمع يذل يذنه الى جهة من يسعه
وهذا المعنى في حق الله لا راد به ظاهره وانما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف الخطاب
والمراد به في حق الله تعالى أكرام القارئ وإبرأه لان ذلك ثمرة الإصغاء ووقع عند مسلم من
طريق يحيى بن أبي بكير عن أبي سلمة في هذا الحديث ماأذن لنسئ كآفته بفحنتين ومثله عند ابن أبي
داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة وعند أحمد وابن ماجه والحاكم
ومصحه من حديث فضالة بن عبيد الله أشد أذنا الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب
القبينة الى خنته (قلت) ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمنكر بل هو موجه وقد وقع
عند مسلم في رواية أخرى كذلك وجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والامر به (قوله وقال
صاحبه بجهريه) الضمير في له لا في سلمة والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن
زيد بن الخطاب بنه الزبيدي عن ابن شهاب في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن
يحيى الذهلي في الزهريات من طريقه باللفظ ماأذن الله لنسئ ماأذن لنسئ يتغنى بالقرآن قال
ابن شهاب وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة يتغنى بالقرآن بجهريه فكان هذا
التفسير لم يسعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسعه وتارة يسمه
وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال الذهلي وهو غير محفوظ في حديث معمر وقدرناه
عبد الأمل عن معمر بدون هذه الزيادة (قلت) وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه
مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي بكير عن أبي سلمة عن أبي هريرة باللفظ ماأذن
الله لنسئ كآفته لنسئ يتغنى بالقرآن بجهريه وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن إبراهيم التيمي
عن أبي سلمة (قوله عن سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن الزهري) هو ابن شهاب المذكور
في الطريق الأولى ونقل ابن أبي داود عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال لم يقل لسفيان قط
في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب (قلت) قدرناه الحديث في مسند عن سفيان قال سمعت
الزهري ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج والحمد لله من أعرف الناس بمحدث سفيان
وأكثرهم شقا عنه للسمع من شيوخهم (قوله قال سفيان تفسيره يتغنى به) كذا أنسره

سفيان ويمكن ان يستأنس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو عوانة عن ابن أبي
 مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك قال لقيت سعد بن أبي وقاص وأتاني أبو الويثق فقال تجار كسبة
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس من آمن لم يتغن بالقرآن وقد ارتضى أبو عبيد
 تفسيره يتغنى يستغنى وقال انه جائز في كلام العرب وأنشد الاعشى

وكنتم امرأتنا بالفراق * خفيف المناخ طويل التغنى

أي كثير الاستغناء وقال المفير بن حنينة

كلانا غنى عن أخيه حبان * ونحن اذا متنا أشد تغنيا

قال فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثار من الدنيا فليس منأى على طريقته
 واحتج أبو عبيد بأدبائه وابن مسعود من قرأ سورة آل عمران فهو غنى وفهو ذلك وقال ابن
 الجوزي اخلفوا في معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال أحدها تحسين الصوت والثاني الاستغناء
 والثالث التحزين قاله الشافعي والراعي التغافل به تقول العرب تغنى بالمكان أقام به (قلت) وفيه
 قول آخر حكاه ابن الأثير في الزاهر قال المراد به التلذذ والاستبجاله كما يستلذ أهل الطرب
 بالغناء فأطلق عليه تغنى من حيث انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو قول النافذة

بكاهجامة تدعو هذيل * مقبحة على فن تغنى

أطلق على صوته اغناء لانه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة وهو كقولهم الغمام
 تبصان العرب لكونها تقوم مقام التيجان وفيه قول آخر حسن وهو أن يجهله هجيراء كما يجعل
 المسافر والقارع هجيراء الغناء قال ابن الأعرابي كانت العرب اذا ركبت الابل تتغنى واذا حطت
 في أفنية أو في أكثر أحوالها فلما نزل القرآن أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون هجيراءهم
 القراء فكان التغنى ويؤيد القول الرابع بيت الاعشى المتقدم فانه أراد بقوله طويل التغنى
 طول الإقامة لا الاستغناء لانه ألين بوصف الطول من الاستغناء يعني انه كان ملازما لوطنه
 بين أهله وكانوا يمدحون بذلك كما قال حسان

أولاد حنيفة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم الفضل

أراد أنهم لا يحتاجون الى الاتباع ولا يرحون من أوطانهم فيكون معنى الحديث الحديث الحث على
 ملازمة القرآن وأن لا يتبعدى الى غيره وهو يؤيد من حيث المعنى الى ما اختاره البخاري من
 تخصيص الاستغناء فانه يستغنى به عن غيره من الكتب وقيل المراد من لم يغتنه القرآن يستغنه
 في إيمانه ويصدق بمقامه من وعد وعيد وقبل معناه من يرتفع لقراءته وسماحه وليس المراد ما
 اختاره أبو عبيد انه يحصل به الغنى دون الفقر تكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع اذا أراده
 النفس المعنوى وهو غنى النفس وهو القناعة لا التقي المحسوس الذي هو ضد الفقر لان ذلك
 لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة الا ان كان ذلك بالخاصة وساق الحديث وأبى الحل على ذلك فان
 فيه إشارة الى الحديث على تكلف ذلك وفي وجهه تكلف كانه قال ليس من آمن لم يطلب الغنى
 بملازمة تلاوته وأما الذي نقله عن الشافعي فلأمر صريح عنه في تفسيره الخبر وانما قال في مختصر
 المزي وأحب أن يقرأ حذرا ويحترنا انتهى قال أهل اللغة حذرت القراءة أدبرتها ولم تعطها وقرأ
 فلان تحضر اذا قرأت فهو صيرته كصوت الحزين وقد روى ابن أبي داود وابساند حسن عن أبي

هريرة قاله قرأ سورة غزنها شبه الرئي وأخرجه أبو عوانة عن الليث بن سعد قال يستغنى به بجزن به
 ويرقى به قلبه وذكر الطبري عن الشافعي أنه سئل عن تأويل ابن عينة التغني بالاستغناء فلم
 يرضه وقال لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن وإنما أراد تحصين الصوت قال ابن بطلان وبذلك
 فسر ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شمير ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر
 عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ ما أذن لبي في القرآن أخرجه الطبري وعنده
 رواية عبد الرزاق عن معمر ما أذن لبي حسن الصوت وهذا اللفظ عنده سلم من رواية محمد بن
 إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وعبد ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن
 أبي هريرة حسن الترمي بالقرآن قال الطبري والترم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ
 وطرب به قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان ذكر الصوت ولأذكر الجهر بمعنى وأخرج ابن
 ماجه والكمي وصحبه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد عن عوف الله أشد أن نأى
 استغناء الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قنينة والقينة المغنية وروى
 ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه فعلموا القرآن وغنوا به وأقشوه كذا وقع عنده
 والمنه ورعند غيره في الحديث وتغنوا به والمعروف في كلام العرب أن التغني الترجيع بالصوت
 كما قال حسان

تغن بالشيء ما أنت قائله * إن الغناء هذا الشعر مضمار

قال ولا تغني في كلام العرب تغني بمعنى استغنى ولا في أشعارهم ويت الأعمى لاحتج فيه لأنه أراد
 طول الإقامة ومنه قوله تعالى كأن لم يغنوا فيها قال بيت المغيرة أيضا لاحتج فيه لأن التغاني
 تفاعل بين اثنين وليس هو معنى تغنى قال وإنما يأتي تغنى من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفعل
 أي يظهر خلاف ما عنده وهذا الفاسد المعنى (قلت) ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أي تطلبه وحل
 نفسه عليه ولوشن عليه كما تقدم قريبا ويؤيده حديث فان لم تكبروا فتبوا كوا هو في حديث
 سعد بن أبي وقاص عن أبي عوانة وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب
 فقد ردوه من حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تقدم في الجهاد في حديث النخيل ورجل ربطه ثغفنا
 وثغفنا وهذا من الاستغناء بالارباب والمراد به يطلب الفنى به عن الناس بقرينة ثغفنا
 ونحن أنكروا تفسير تغنى يستغنى أيضا لا معلى فقال الاستغناء به لا يحتاج إلى استماع لأن
 الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به وأيضا فالإكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع
 ومن لم يفتقد ذلك خرج عن الطاعة ثم ساق من وجه آخر عن ابن عينة قال يقولون إذا رفع
 صوته فقد تغنى (قلت) الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أقن لحديثه وقد نقل أبو داود عنه مثله
 ويمكن الجمع بينهما بأن تغير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره وقال عمر بن شبة ذكرت لابي
 عاصم النبل تفسير ابن عينة فقال لم يصنع شأنا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمر قال
 كان داود عليه السلام يغنى يعني حين يقرأ ويكي ويكي وعن ابن عباس أن داود كان يقرأ
 الزبور بسبعين لحنوا يقرأ قراءة بطرب دم المحموم وكان إذا أراد أن يكي نفسه لم يترك دابة يركب
 ولا يجزأ الا تصنعه واستمعته وبكت وسبأ في حديث أن أبا موسى أعطى من مازان من مازان
 داود في باب حسن الصوت بالقرآن في الجملة ما فسر به ابن عينة ليس يمدح وعوان كانت ظواهر

الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت وبؤيده قوله يجهر به فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة وإن كانت غير مرفوعة فالأولى أن يعرف معنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان فقها وقد حرم الحليمي بأنهم من قول أبي هريرة عن العرب تقول سمعت فلانا يفتي بكذا أي يجهر به وقال أبو عاصم أخذ به دي ابن جريح فأوقفني على أشعب فقال عن ابن أخي ما بلغ من طمعك قد كرر قصه فقله عن أي أخبرني جهر بأصرا صراحه فقله عن ذي الرمة

أحب المكان القفر من أجل أني * به أنفسي بأهها غير مبعج
أي أجهر ولا أكنى والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التاويلات المذكورة وهو أنه يحسن به صوته جازيا به مترعا على طريق التعزيم مستغنيا به عن غيره من الأخبار طالبا له غنى النفس راجيا به غنى اليد وقد نظمت ذلك في بيتين

تغن بالقرآن حسن به الصوت خزنا جاهرا رارم
واستغن عن كتب الأمل طالبا * غنى يد النفس ثم الرم

وسبق ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن في ترجمة مقدمة ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القرآن فاتممت أكثر من قبلها لمن لا يترجم لأن التطريب تأتينا في رقة القلب وإجراء الدمع وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالألحان أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك فحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان وحكاه أبو القريب الطبري والماوردي وابن جعدان الحنبلي عن جماعة من أهل العلم وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردي والبندنجي والغزالي من الشافعية وصاحب الذخيرة من الحنفية الكراهة واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز وهو المصوص للشافعي وثقة الطحاوي عن الحنفية وقال القوراني من الشافعية في الألباء يجوز بل يستحب ويحل هذا الاختلاف إذا لم يحتج بشئ من الحروف عن مخرجه فلو تقرر قال النووي في التبيان أجهر وأعلى تحريجه ولفظه أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم قال وأما القراءة بالألحان فقد نبض الشافعي في موضع على كراهته وقال في موضع آخر لا بأس به فقال أجماعنا ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف طائفتين فان لم يخرج بالألحان عن المنهج القويم جاز ولا حرم وحكى الماوردي عن الشافعي أن القراءة بالألحان إذا انتهت إلى إخراج بعض اللفاظ عن مخارجهم حرم وكذا حكى ابن جعدان الحنبلي في الرعاية وقال الغزالي والبندنجي وصاحب الذخيرة من الحنفية إن لم يفرط في التقطيع الذي يشوش النظم استحبه والأفلا وأغرب الرافعي فحكى عن أمالي السرخسي أنه لا يضر التقطيع مطلقا وحكاه ابن جعدان وأبو عن الحنابلة وهذا أشد ولا يبرح عليه والذي يحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي ماسكة أحد رواة الحديث وقد أخرج ذلك عنه أبو داود وديلمة سناذ صحيح ومن جهة تحسينه أن رافعي فيه واثق الزم فان الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك وان خرج عنها أن ذلك في حسنه وغير الحسن ربما انجهر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الاداء المعتد عند أهل القرآن فان خرج عنها لم يف تحسين الصوت

٥٠٢٥

تحفة

٦٨٥٢

* (باب اغتباط صاحب القرآن) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأحد الأعلئتين رجل أتاه الله الكتاب وقام به آناه الليل ورجل أعطاه الله مالاً فهو يصدق به آناه الليل وآناه النهار * حدثنا علي بن إبراهيم حدثنا روح حدثنا شعيب عن سليمان قال سمعت ذكوان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأحد الأعلئتين رجل عبد الله القرآن فهو يتلو آناه الليل وآناه النهار فصعبه جارية فقال ابنتي أوتيت مثل ما أوتى فلان ففعلت مثل ما فعل ورجل آناه الله مالا

٥٠٢٦

س

تحفة

٩٢٣٩٧

يقيم الاداء ولعل هذا مستند من كره القراء بالانعام لان الغالب على من راعى الانعام أن لا راعى الاداء فان وجد من يراعيهما معا فلا شك في أنه أرحم من غيره لانه باقى بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب المنوع من حرمة الاداء والله أعلم ﴿قوله﴾ باب اغتباط صاحب القرآن تقدم في أوائل كتاب العدايات في العلم والحكمة وذكر هناك تفسير القعدة والفرق بينهما وبين الحسد وان الحسد في الحديث أطلق عليه بما جازوا ذكر كثير من مباحث المتن هناك وقال الامعاء على هاتر جمة الباب اغتباط صاحب القرآن وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يقتبط وإذا كان يقتبط بفعله فنه كان معناه انه يسر ويرتاح بعمل نفسه وهذا ليس مطابقا (قلت) ويمكن الجواب بان مراد البخاري بأن الحديث لما كان دالا على أن غير صاحب القرآن يقتبط صاحب القرآن بما أعطيه من العمل بالقرآن فاعتباط صاحب القرآن بعمل نفسه أولى إذا مع هذه البشارة الواردة في حديث الصادق (قوله لاحد) أى لارخصة في الحسد الا في خصلتين أو لا يحسن الحسدان حين أو أطلق الحسد بالمعنى في الحث على تحصيل الخصلة كما أنه قبل لو لم يحصل الا بالطريق المذموم لكان ما فيه مامن الفضل حاملا على الاقدام على تحصيلها به فكيف والطريق المحمود يمكن تحصيلها به وهو من جنس قوله تعالى فاستبغوا الخيرات فان حقيقة السابق أن تقدم على غيره في المطالب (قوله الاعلى اثنين) في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذكور قالوا هذا الا في اثنين تقول حسدته على كذا على وجود ذلك وأما حسدته في كذا فنعناه حسدته في شأن كذا وكما سببه (قوله وقام به آناه الليل) كذا في التسخ التي وقفت عليها من البخاري وفي مستخرج أبي نعيم من طريق أبي بكر بن زنجويه عن أبي اليمان شيخ البخاري فنه آناه الليل وآناه النهار وكذا أخرجه الامعاء على من طريق اسحق بن يسار عن أبي اليمان وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزهري وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به لاوة وطاعة (قوله حدثنا علي بن إبراهيم) هو الواسطي في قول الأكثر واسم جده عبد المجيد الشكري وهو ثقة متقن عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة وقيل ان اشكاب وهو علي بن الحسين بن ابراهيم بن اشكاب نسب الى جده وبهذا جزم ابن عدى وقيل على بن عبد الله بن ابراهيم نسب الى جده وهو قول الدارقطني وأبي عبد الله بن منده وسبق في النكاح رواية القريري عن علي بن عبد الله بن ابراهيم عن جده بن محمد وقال الحاكم كقول هو علي بن ابراهيم المروزي وهو مجهول وقيل الواسطي (قوله روح) هو ابن عباد وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدى والنضر بن شميل كلهم من شعبة قال الامعاء على رفعه حوله ووقفه غنسد عن شعبة (قوله عن سليمان) هو الأعمش (قال سمعت ذكوان) هو أبو صالح السمان (قلت) وإن شعبة عن الأعمش فنه شيخ آخر أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر عن زر عن شعبة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كثة الانعماري (قلت) وقد اشترت الى متن أبي كثة في كتاب العلم وسبقا أنه من سابق أبي هريرة وأخرجه أبو عوانة في صحيحه أيضا من طريق أبي زيد الهروي عن شعبة وأخرجه أيضا من طريق جرير عن الأعمش بالاسنادين معارفه ونظيره في أنه واحد شأن متقاربان سنداً ومتنهما جعقلا لشعبة وجرير معان الأعمش وأشار أبو عوانة الى أن مسلم لم يخرج حديث أبي هريرة لهذه اللة وليس ذلك

٥٠٢٧
د ت س ق
تحفة
٩٨١٣

واضح لانها ليست عليه قاذحة (قوله) فهو يهلك في الحق) فيه احتباس بالسخ كانه لما اوهم
 الانفاق في التذمين جهة عموم الاحلال لم يقدسه بالحق والله اعلم (قوله) ما
 خبركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بالنظر المتن وكانه اشار الى ترجيح الرواية الاولى (قوله) عن
 سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبة يدخل بين علقمة بن مرثد وابي عبد الرحمن سعد بن عبيدة
 وخالفه سفيان الثوري فقال عن علقمة عن ابي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد اطلب
 الحافظ ابو العزلاء العطار في كتابه الهادي في القرآن في تخريج طريقه فذكر عن تابع شعبة ومن
 تابع سفيان جميعا كثيرا واخرجهم ابو بكر بن ابي داود في اول الشريعة له واكثر من تخريج
 طريقه ايضا ورجح الحافظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيدي متصل الاسانيد وقال
 الترمذي كان رواية سفيان اصح من رواية شعبة واما البخاري فاخرج الطريقين فكانه
 ترجح عنده انهما جميعا صحيحان فعمل على ان علقمة معهما اولان سعد ثم ابي عبد الرحمن
 فخرجه به او معهما مع سعد بن ابي عبد الرحمن فثبت فيه سعد بن ابي عبد الرحمن
 عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول ابي عبد الرحمن فذلك الذي اقدم في هذا المتن ذكره
 الجشي فيه وقد شدت رواية عن الثوري بك سعد بن عبيدة فيه قال الترمذي حدثنا محمد بن
 بشر حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة وقال النسائي
 ان ابا عبيدة بن سعد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان ان علقمة حدثهما عن سعد قال
 الترمذي قال محمد بن بشر ارجح سفيان لانه كرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ وهكذا
 حكمه عن ابن المديني على يحيى القطان فسمي بالوهم وقال ابن عدى جميع يحيى القطان بين شعبة
 وسفيان فالثوري لانه كرون اسناد سعد بن عبيدة وهذا مما عرفت في خطا يحيى القطان على الثوري
 وقال في موضع آخر جعل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فمات الحديث عنهما
 وجعل احسن الروايتين على الاخرى فمات على اللفظ شعبة والى ذلك اشار الدارقطني وتعب بانه
 فصل بين اللفظين ما في رواية النسائي فقال قال شعبة خبركم قال سفيان افضلكم (قلت) وهو
 تعقب واذا لا يترجم من تنص له للفظه ما في المتن يكون فصل للفظه ما في الاسناد قال ابن عدى
 يقال ان يحيى القطان لم يخطئ قط الا في هذا الحديث وذكر الدارقطني ان خلافا بين يحيى تابع
 يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة واخرج ابن عدى من طريق
 يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع
 جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعد بن سالم الشاذلي عن الثوري ومحمد بن
 ابيان كلاهما عن علقمة بن ابي علقمة عن زاذي اسناد بر جلا آخر كما سميته وكل هذه الروايات وهم
 والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد بن عبيدة بانه (قوله) عن عثمان في رواية شريك عن
 عاصم بن مهله عن ابي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود اخرجهم عن ابي داود بلفظ خبركم من
 قرأ القرآن واقرأه وذكره الدارقطني وقال الصحيح عن ابي عبد الرحمن عن عثمان في رواية
 خلافا بين يحيى عن الثوري بسنده قال عن ابي عبد الرحمن عن ابيان بن عثمان عن عثمان قال
 الدارقطني هذا وهم فان كان محفوظا احتل ان يكون السلي اخذه عن ابيان بن عثمان عن عثمان
 ثم لم يخطئ عثمان فاخذه عنه وتعقب بان ابا عبد الرحمن اكثر من ابيان واما اختلاف سماعه من

فهو يهلك في الحق فقال
 رجس ليسى اوتت مثل
 ما اوتي فلان فعملت
 مثل ما يعمل (باب)
 خبركم من تعلم القرآن
 وعلمه) حديثنا يحيى بن
 منال حدثنا شعبة قال
 اخبرني علقمة بن مرثد
 سمعت سعد بن عبيدة عن
 ابي عبد الرحمن السلمي عن
 عثمان رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال

أما أسدما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال وجاء من وجه آخر
كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام عن محمد بن أبيان سمعت علقمة يحدث عن
أبي عبد الرحمن عن أبيان بن عثمان عن عثمان قال ذكره وقال نفرد به سعيد بن سلام يعني عن محمد
بن أبيان (قلت) وسعيد ضعف وقد قال أحمد حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو
عبد الرحمن السلمي من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال اختلف أهل
التفسير في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال
شعبة وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلما سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه (قلت) قد
وقع في بعض الطرق التصريح بحدوث عثمان لأبي عبد الرحمن وذلك فيما أخرجه ابن عدي في
ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن
حدثني عثمان وفي استناده مقال لكن ظهري أن البخاري أعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي
عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي أن أبا عبد
الرحمن أقر من زمن عثمان الزمن الجاهل وأن الذي جله على ذلك هو الحديث المذكور فدل
على أنه سمعه في ذلك الزمان وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه
من عنفنه عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان
واسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره فكان هذا أولى من قول من قال أنه
لم يسمع منه (قوله خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا لا أكثر والسر خشي أو علمه وهي التوسيع
والإشراك وكذا لا جد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله أن وأكثر الروايات عن شعبة بقوله بالواو
وكذا وقع عند أحمد عن بهز وعنه في داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه
الترمذي من حديث عليّ وهو أظهر من حيث المعنى لأن الذي يارقتضي إثبات الخبرية
المذكورة قلن فعل أحد الأمرين فليزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلمه غيره أن يكون خيرا من عمل
عالمه مثلا وان لم يتعلمه ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضا أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون
أفضل من عمل عالمه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره لأننا نقول يحتمل أن يكون المراد بالخبرية من
جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط بل
من أشرف العمل تعليم الغير فعمل غيره يستلزم أن يكون تعلمه وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد
ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدى لاشتراك كل من علم غيره علما ما في ذلك لأننا نقول
القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف من تعلم غير القرآن وإن علمه فثبت
المدعى ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر
والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل وهو من جملة من عني سبحانه وتعالى بقوله ومن أحسن قولا
من دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إن من السبلن والدعاء إلى الله يقع بأمر رضى من جعله لتعليم
القرآن وهو أشرف الجيع وعكسه الكفار المانع لنفسه من الإسلام كما قال تعالى فمن أظلم من
كذب بآيات الله وصدى عنها فان قل فليزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من النقص قلنا
لأن الخطيئتين بذلك كأوقفهما النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يدرسون معاني القرآن
بالسليقة أكثر مما يدر بها من يدهم إلا لكساب فكان الفقهاء لهم حصية فمن كان في مثل شأنهم

خيركم من تعلم القرآن وعلمه

شاركهم في ذلك لادن كان قارئاً ومقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرأه أو يشرته فان قيل
 فيلزم أن يكون المقرئ أفضل من هو أعظم غنائق الاسلام بالجهادة والباط والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر مثلاً قلنا خرف المسئلة بدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عنده أكثر
 كان أفضل فعمل من مضرة في الخير ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم
 ويحتمل أن تكون الخيرية وان أطلقت لكتنها مقيدة بنسب مخصوصين خوطبوا بذلك كان
 اللائق بحالهم ذلك والمراد خبر المعلمين من يعلم غيره لامن يقتصر على نفسه والمراد امر اعاة
 الحنية لان القرآن خير الكلام ففعله خير من متعلم غيره بالنسبة الى خبره القرآن وكيفما كان
 فهو مختصر من علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا (قوله) قال وأقرأ أبو عبد الرحمن
 في امره عثمان حتى كان الحجاج أي حتى ولي الحجاج على العراق (قلت) بين أول خلافة عثمان
 وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة الاثلاثة أشهر وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج
 العراق ثمان وثلاثون سنة ولم أفس على تعيين استدا اقرأه أبي عبد الرحمن وآخره فالفه أعلم بقدر
 ذلك ويعرف من الذي ذكرته أقصى المدد وأدناها والقصائل وأقرأ أبو عبد الرحمن سعد بن عبيدة
 فأنتم لم أره هذه الزيادة الامن رواية شعبة عن علقمة وقائل ذلك الذي أفعدي مقعدي هذا
 هو أبو عبد الرحمن وحكي الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخاري قال سعد بن عبيدة وأقرأني
 أبو عبد الرحمن قال وهي أنسب لقوله وذلك الذي أفعدي الخ أي أن أقرأه إياي هو الذي
 جئني على أن قد عدت هذا المقعد الجليل اه والذي في معظم النسخ وأقرأني يحذف المفعول وهو
 الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل ذلك الذي أفعدي هو سعد بن عبيدة وليس كذلك بل
 قائله أبو عبد الرحمن ولو كان كما ظن للزم أن تكون المدة الطويلة نسقت لبیان زمان اقرأه أبي
 عبد الرحمن لسعد بن عبيدة وليس كذلك بل انما نسقت لبیان طول مدته لاقرأه الناس القرآن
 وأيضا فكأن يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان وسعد لم يدرك
 زمان عثمان فان أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة وكان يلزم أيضا
 أن تكون الإشارة بقوله وذلك الى صنع أبي عبد الرحمن وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك الى
 الحديث المرفوع أي أن الحديث الذي حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه جل أبا عبد
 الرحمن أن مقعدي يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة وقد وقع الذي جئنا كلامه عليه مصرحا
 في رواية أجدع بن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعا عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن
 عبيدة قال قال أبو عبد الرحمن فذلك الذي أفعدي هذا المقعد وكذا أخرجه الترمذي من رواية
 أبي داود الطيالسي عن شعبة وقال فيه مقعدي هذا قال وأقرأني أبو عبد الرحمن القرآن في زمن
 عثمان حتى بلغ الحجاج وعبد أبي عوانة ثم طريق بشر بن أبي عمرو وأبي غياث وأبي الوليد ثلاثتهم
 عن شعبة بلفظ قال أبو عبد الرحمن فذلك الذي أفعدي مقعدي هذا وكان يعلم القرآن والأشارة
 بذلك الى الحديث كإقراره وابتناءه اليه اسناد مجازي ويحتمل أن تكون الإشارة به الى عثمان
 وقد وقع في رواية أبي عوانة أيضا عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ قال أبو عبد الرحمن
 وهو الذي أجلسني هذا المجلس وهو محتمل أيضا (قوله) حدثنا سفيان (هو الثوري وعلقمة بن
 مرثد) ثمانية بوزن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر المثلثة وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة

قال وأقرأني أبو عبد الرحمن
 في امره عثمان حتى كان
 الحجاج قال وذلك الذي
 أفعدي مقعدي هذا
 حدثنا أبو نعيم حدثنا
 سفيان عن علقمة بن مرثد
 عن أبي عبد الرحمن السلي
 عن عثمان بن عفان رضى
 الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم

٥٠٢٨
 د تس ق
 تحفة
 ٩٨١٢

ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه * حدثنا عمرو بن عون حدثنا جاد عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت انهم قد هتفت بفساد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فقال مالي (٦٩) في الناس من حاجة فقال رجل زوجنيها

قال أعطها أو أبا قال لا أجده قال أعطها ولو خاتما من حديد فاعمل له فقال مامعك من القرآن قال كذا وكذا قال فقد زوجتكها بماعك من القرآن * (باب القراءة عن ظهر القلب) *

حدثنا ثقيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأته أجابت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت

يا رسول الله جئت لأهبط لك نفسي فظفرها بالرسول الله صلى الله عليه وسلم فضعد النظر إليها وصوبه ثم طأطأ رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فقامت فجلست فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال له هل عندك من شيء فقال لا والله يا رسول الله قال

اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئا قال انظر ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد

ولكن هذا أراي قال سهل ماله رداءها فاضفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنعت بأزارك ان لست ثم يكن عليها منه شيء وان ابسته لم يكن عليك شيء فجلس الرجل حتى طال مجلسه ثم قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فذبح فاجابه قال ما مذعك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا فأتها قال أقرؤي عن ظهر قلب قال نعم قال اذهب فقد ملكتها كما ملكها بماعك من القرآن

الاعشى وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخره الجنائز من روايته عن سهل بن سعد بن عبد الله أيضا وثالث في مناقب الصحابة - تتعدا (قوله ان افضلكم من تعلم القرآن أو علمه) كذا ثبت عندهم بالنظر أو وفي رواية الترمذي من طريق بشر بن السري عن شعبان بن خزيمة أو افضلكم من تعلم القرآن وعلمه فاختلف في رواية سفيان أيضا في أن الرواية بأبو أو بالواو وقد تقدم توجيهه وفي الحديث الحديث على تعلم القرآن وقدمت في الثوري عن الجهاد وافر: القرآن فرج الثاني واحتج به هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات وأستدمن وجه آخر عن أبي العباس مثل ذلك وذكر أن جبريل كان ينزل به كذا وكذا وهو مرسل جيد وشاهد من فادته في تفسير المذثر في تفسير سورة اقرأ ثم ذكر المصنف طرفا من حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها قال ابن بطال وجه ادخله في هذا الباب أنه صلى الله عليه وسلم زوجه المرأة طرفة القرآن وتلقاه ابن التين بان السبا قبل علي أنه زوجه له على أن يعلمها وسبأ في البحث فيه مع استفهامه في كتاب النكاح وقال غيره وجه ادخله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام المال الذي وصل به إلى بلوغ الغرض وأما نفعه في الآجل فظاهر لا خفاء به (قوله وهبت نفسها لله ورسوله) في رواية الجوى للرسول (قوله مامعك من القرآن قال كذا وكذا) ووقع في الباب الذي يلي هذا سورة كذا وسورة كذا وسبأ في بيان ذلك عند شرحه ان شاء الله تعالى

(قوله مامعك من القرآن عن ظهر القلب) ذكره في حديث سهل في الواهب مطولا وهو ظاهر فغير ترجم له في التولية فيه أقرؤي عن ظهر قلب قال نعم فدل على فضل القراءة عن ظهر القلب لأنها أمكن في التوصل إلى التعليم وقال ابن كثير ان كان البخاري أراد به هذا الحديث الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته نظرا من المصحف ففيه نظر لأنها قضية عين فيجتم على أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن وأضاف ان سباق هذا الحديث انما هو لاستنبات أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتمكن من تعلمها ورجته وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة نظرا ولا عذمه (قلت) ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر لان المراد بقوله باب القراءة عن ظهر قلب مشروعية أو استحبابها والحديث مطابق لما ترجمه ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظرا وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظرا أفضل من القراءة عن ظهر قلب وأخرج أبو عبيد فضائل القرآن من طريق عبد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رفعه قال فضل قراءة القرآن نظرا على من يقرؤه نظرا كفضل التربة على الناقة واستأنده ضعف ومن طريق ابن مسعود وموقفا أدعوا إلى النظر في المصحف واستأنده صحيح ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط لكن القراءة عن ظهر قلب أبهى من القراءة والشيء الذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف

١٠
١٠
٥
٩
٣
تحفة
٧
٧٧٣

٥٠٢٦

م ت م

تحفة

٨٢٦٨

(باب استذكار القرآن
وتعاهده) «حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مال الله عن
نافع عن ابن عمر رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إنما مثل
صاحب القرآن كشمل
صاحب الأبل المعلقة أن
عاهد عليها أسكتها وإن
أطلقها ذهبت «حدثنا محمد
ابن عروة حدثنا شعبه عن
منصور عن أبي وائل عن
عبد الله قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم ينس
مالا حدهم أن يقول نسي
آية كيت وكيت بل نسي

٥٠٢٢

م ت م

تحفة

٩٢٩٥

الأحوال والانتفاص وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة أقرأ القرآن ولا تنزع نكح
هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلبا وعى القرآن وزعم ابن بطال أن في قوله أنه يقرأهن عن
ظهر قلبه المأثولة الشافعي في انكاح الرجل على أن صدقها أجرة تعلمها كذا قال ولادلالة
فيه لما ذكر بل ظاهر سياقه أنه استنبه كما تقدم والله أعلم ﴿قوله﴾ ما استذكار
القرآن أي طلب ذكره بضم الذال (وتعاهده) أي تجديده المهدية بملازمة تلاوته وذكر في الباب
ثلاثة أحاديث ١ الأول (قوله) إنما مثل صاحب القرآن أي مع القرآن والمراد بالصاحب الذي
ألفه قال عباس المؤلفة المصاحبة وهو كقوله أصحاب الحنية وقوله لأنه أي ألف تلاوته وهو
أعم من أن يألها نظرا من المصحف أو عن ظهر قلب فإن الذي يداوم على ذلك يذله لسانه ويسهل
عليه قراءته فاذا هجره نقلت عليه القراءة وسقت عليه وقوله إنما يقتضي الحصر على الأربع
لكنه حصر بخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان والتلاوة وترك (قوله) كشمل صاحب الأبل
المعلقة (أي) مع الأبل المعلقة والمعلقة بضم الميم وفتح العين المهلة وتشديد القاف أي المشدودة
بالهال وهو الحبل الذي يشد في ركة البعير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط العير الذي
يخشي منه الشراذم قال التعاهد موجودا لحفظ موجود كأن العير مدام مشدودا بالهال
فهو محفوظ وخص الأبل بالذكر لأنها أشد الحيوان الانسيان فقرا في توصيلها بعد استمكن
فقروها صوبه (قوله) إن عاهد عليها أسكتها أي استمرسا كلها وفي رواية أيوب عن نافع
عند مسلم فإن عاها حفظها (قوله) وإن أطلقها ذهبت أي انقلت وفي رواية عبد الله بن عمر
عن نافع عند مسلم إن تعاهد صاحبها ففعلها أسكتها وإن أطلق عقلها ذهبت وفي رواية
موسى بن عقبة عن نافع إذا قام صاحب القرآن فقرأ بالليل والنهار ذكره وإذا لم يقيم به نسيه
الحديث الثاني (قوله) حدثنا محمد بن عروة «يعني مهلة مفتوحة ورأسا كنه مكرتين
ومنصور هو ابن المعتز وأبو وائل هو شقيق ابن سلة وعبد الله هو ابن مسعود وسأقي في الرواية
المعلقة التصريح بسماع شقيق له من ابن مسعود (قوله) ينس مالا حدهم أن يقول قال القرطبي
ينس هي أخت نم فالأولى للذم والآخرى للمدح وهما فعلا ن غير متصرفين رفعا للقائل
ظاهرا ومضمر الأنا إذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام إلا الألف واللام للبئس أو مضاف
إلى ما مضى به حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما والابن ذكره تعيينا كقوله ثم الرجل زيد
وبئس الرجل عروفاً كان القائل مضمر أقلا بد من ذكر اسم نكرة شعب التفسير للتعبير
كقوله ثم رجلا زيد وقد يكون هذا التفسير ماعلى ما نض عليه سيويه كافي هذا الحديث وكافي
قوله تعالى فنعماعى وقال الطبري وماتكره موصوفه وأن يقول بخصوص بالذم أي ينس شيئا
كان الرجل يقول (قوله) نسي يتبع التون ويخفف السين اتفاقا (قوله) آية كيت وكيت
قال القرطبي كيت وكيت تعبر بهما عن الجمل الكثير والحديث الطويل ومثلهما ذيت وذيت
وقال تغلب كيت للأفعال وذيت للاسماء وحكي ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل
كذا أنها خاصة بالذات وهذا من مفردات الداودي (قوله) بل هو نسي بضم النون وتشديد
المهلة المكسورة قال القرطبي رواه بعض رواة مسلم مختلفا (قلت) وكذا هو في مسند أبي يعلى
وكذا أخرجه ابن أبي هاشم في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بفظ موقوفه على كل

سين علامة التخفيف وقال عباس كان الكافي يعني أبا الوليد الوثني لا يجيز في هذا غير التخفيف
 (قلت) والتشكيل هو الذي وقع في جميع الروايات في الجارية وكذا في أكثر الروايات في غيره
 ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله كتب وكبت ليس جونسى ولكنه نسى
 الأول بنسخ النون وتخفيف السين والثاني بضم النون وتشكيل السين قال القرطبي التشكيل
 معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدكاره قال ومعنى التخفيف
 أن الرجل ترك غير ملتفت اليه وهو كقوله تعالى نسوا الله فانساهم أي تركهم في العذاب أو
 تركهم من الرحمة واختلف في متعلق الهم من قوله يس على وجهه * الأول قبل هو على نسبة
 الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا يصنع له فيه فإذا نسى إلى نفسه أو هم أنه انشرد بنفسه فكأن
 نسي أن يقول أنسى أو نسيت بالتشكيل على البناء العجول فيه ما أي أن الله هو الذي أنسى
 كما قال وما رميت أذريت ولكن الله يرمي وقال أنتم تزعمونه أم نحن الزارعون وبهم هذا الوجه
 جزم ابن بطال فقال أراد أن يحيرى على ألسن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من
 الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكنتها مع أن نسبتها
 إلى مكنتها جائز بديل الكتاب والسنة ثم ذكر الحديث الآتي في باب نسيان القرآن قال وقد
 أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال أنى نسيت الحوت
 وما نسيته إلا الشيطان ولكل إضافة منهما معنى صحيح فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال
 كلها وإلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة له ووقع له ذمول
 فمات به لموسى وأما هو كلام قتادة وقال القرطبي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان
 إلى نفسه يعني كما سيأتي في باب نسيان القرآن وكذا نسبه يوشع إلى نفسه حيث قال نسب
 الحوت وموسى إلى نفسه حيث قال لا تؤاخذني بما نسيت وقد سبق قول الصحابة ربنا لا تؤاخذنا
 إن نسينا ما قال المدح قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم نسيت فلا تنسى إلا ما شاء الله فالذي
 يظهر أن ذلك ليس متعلق الهم ووجه إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالأول لكن سبب الهم
 ما فيه من الاشتداد بعدم الاعتناء بالقرآن إذا لم يقع النسيان لا بترك التعاهد وكثرة الغفلة فلو
 تعاهده تلاوته والتمام به في الصلاة لم يحفظه وتذكره فإذا قال الإنسان نسيت الآية الفلانية
 فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الهم ترك الاستدكار والتعاهد لانه الذي يورث
 النسيان * الوجه الثالث قال الاسماعيلي يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسيت بمعنى ترك
 لا بمعنى البهو واله ارض كما قال تعالى نسوا الله فانساهم وهذا اختيار أبي عبيد وطائفة * الوجه
 الرابع قال الاسماعيلي أيضا يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي صلى الله عليه وسلم كانه قال
 لا يقل أحد عني أنى نسيت آية كذا فإن الله هو الذي نسى ذلك الحكمة ونسخه ورفع تلاوته
 وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسخ ما ينسخ وتلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته الوجه
 نسى الأماشة الله فأن المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته الوجه
 الخامس قال الخطابي يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمان النبي صلى الله عليه وسلم وكان من
 ضروب النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته
 ويسقط حفظه عن جلته فيقول القائل نسيت آية كذا فهو أعز ذلك فلا يترحمهم على محكم

القرآن الضياع وأشار لهم إلى أن الذي يقع من ذلك انما هو باذن الله لما رآه من الحكمة
والصلحة الوجه السادس قال الاسماعيلي وفيه وجه آخر وهو أن التسميان الذي هو خلاف
الذكر اضافة الى صاحبه مجاز لانه عارض له لاعتن قصدمنه لانه لو قصد تسميان الشيء لكان ذا كرا
به في حال قصده فهو كما قال مامات فلان ولكن أمت (قلت) وهو قريب من الوجه الاول وأرجح
الاول وجه الثاني ويؤيده عطف الامر باستدكار القرآن عليه وقال عباس أولى ما يتأول
عليه ذم الحال لان ذم القول أي بس الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسبه وقال النووي
الكرامه فيه للترتيب (قوله واستدكر) والقرآن أي واظربوا على تلاوته واظربوا من أنفسكم
الذاكرته قال الطبري وهو عطف من حيث المعنى على قوله بس الماحد كم أي لا تقصروا في
معاهده واستدكره وزاد ابن أبي داود من طريق عاصم عن أبي واثر في هذا الموضع فان هذا
القرآن وحديثي وكذا أخرجهما من طريق الميبين رافع عن ابن مسعود (قوله) فانه أشد تقصيا
بفتح القاء وكسر الصاد الملهو له الثقيلة بعدها تحتائب تخفيفه أي ثقلتا وتخلصا تقول تقصيت
كذا أي أحطت بتفاصيله والاسم النصبة وقوع في حديث عقبة بن عامر بلنظ فثقلوا وكذا
وقعت عنده سلم في حديث أبي موسى ثالث أحاديث الباب ونسب على التمييز وفي هذا الحديث
زاد على حديث ابن عمر لان في حديث ابن عمر تنبيه أحد الامرين بالآخر وفي هذا أن هذا أبلغ
في الثغور من الابل ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال هو أشد تنصيبا من الابل في
عقله لان من شأن الابل تطلب الثقات ما أمكن حتى لم يتعاهد هابر باطها فقلت فكذلك حافظ
القرآن ان لم يتعاهده ثقلت بل هو أشد في ذلك وقال ابن بطلان هذا الحديث يوافق الاثنين قوله
تعالى انما نسئ عداك فلا تقبل وقوله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر نزلنا عليك آياتنا
والتعاهد يسره ومن أعرض عنه نفقت منه (قوله) حديث عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير
ابن عبد الحميد ومنصور وهو المذكور في الاسناد الذي قبله وهذه الطريق ثبتت عند الكشميني
وحده وثبت أيضا في رواية النسفي وقوله مثله الضمير للحديث الذي قبله وهو يشعر بأن ساق
جرير سأل سأل شيعة وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقرؤا باسم حتى نراه هو به
وغيره بن حرب ثلاثتهم عن جرير لفظه مسا واللفظ شيعة المذكور لانه قال استذكر وابتدع
واو وقال فلهو وأشد بدل قوله فانه وزاد بعد قوله من التعميقا وقد أخرجه الاسماعيلي عن
الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة ثبات الواو وقال في آخره من عقله وهذه الزيادة نامة
عنده في حديث شيعة أيضا من رواية غندر عنه بلفظ: سمعا لاحدكم أو لاحدهم أن يقول في
نيت آية كتب وكيت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو نسي ويقول استذكر والقرآن
الخبر كذا ثبت عنه في رواية الاعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود (قوله) تابعه بشر
عن ابن المبارك عن شيعة) يريدان عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرعرة في رواية هذا الحديث
عن شيعة وبشر هو ابن محمد الروزي شيخ البخاري قد أخرج عنه في بدء الوجي وغيره ونسبة
المتابعة اليه مجازية وقد يوهم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك فان الاسماعيلي أخرج
الحديث عن طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ويوهم أيضا أن ابن عرعرة وابن المبارك تفردا
بذلك عن شيعة وليس كذلك لانه في رواية غندر وقد أخرجها أجدد أيضا عنه وأخرجه

واستدكر والقرآن فانه
أشد تنصيبا من صدور
الرجال من التعميد وحديثنا
عثمان حديثنا جرير عن
منصور مثله * تابعه بشر
عن ابن المبارك عن شيعة

تق

٢٨٨ / ٤

خت م سي

تخلة

٩٢٨٥

٥٠٢٢

٢

تحفة

٩٠٦٢

وتابعه ابن جرير عن عبدة
عن شقيق سمعت عبد الله
سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم «حدثنا محمد بن العلاء
حدثنا أبو أسامة عن يزيد
عن أبي ردة عن أبي موسى
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال تعاهدوا القرآن
فوالذي نفسي بيده لهو أشد
تفصيا من الإبل في عقائها
«(باب القراءة على الدابة)»
حدثنا حجاج بن منهال
حدثنا شعبة قال أخبرني
أبو إياس قال سمعت عبد
الله بن مغفل قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة وهو يقرأ
على راحلته سورة الفتح

٥٠٢٤

٢٢ تمس

تحفة

٩٦٦٦

عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من رواية
الطيالسي (قوله) وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله «أما عبدة فهو يسكون
الموحدة وهو ابن أبي لبابة بنضم اللام ومحدثين تحفقا وشقيق هو أبو وائل وعبد الله هو ابن
مسعود وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جرير قال حدثني عبدة
ابن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود قال حدثني أبي قال حدثني بل هو نسي ولم
يذكر ما بعده وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وكذا أخرجه أبو عروبة عن طريق محمد بن حمادة
عن عبدة وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعاميل من أعل الخليلي رواية جاذب زبد
وأبي الأحوص له عن منصور موقوف على ابن مسعود قال الإسماعيلي روى جاذب زبد عن
منصور وعاصم الحديثين معا موقوفين وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور وأما ابن عينة
فأسند الأول ووقف الثاني قال ورفعها مجيعا إبراهيم بن طهمان وعبيدة بن جعد عن منصور
وهو ظاهر سابق لسبقان الثوري (قلت) ورواه عبدة أخرجه ابن أبي داود ورواه شعبة
سنان في عند الصنف بربما مرة ولكن اقتصر على الحديث الأول وأخرج ابن أبي داود من
طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعا الحديثين معا وفي رواية
عبدة بن أبي لبابة تصريح ابن مسعود بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوى
رواية من رفعه عن منصور والله أعلم بالحديث الثالث (قوله عن يزيد) بالموحدة هو ابن
عبد الله بن أبي ردة وشعبة أبو ردة هو وحده المذكور وأبو موسى هو الأشعري (قوله في عقائها)
بضعين ويجوز سكون الفاء جمع عقال بكسر أوله وهو الحبل ووقع في رواية الكشمي من
عقلها وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ عن علقها بلامين ولم أفت على هذه الرواية بل هي
تصحف ووقع في رواية الإسماعيلي بعقلها قال القرطبي من روا من عقلها فهو على الأصل
الذي يقتضيه التمدى من لفظ التفتل وأما من رواها بالباء وبالفاء فيصم أن يكون بمعنى من
أولاء صاحبها أو الظرفية والحاصل تشبيه من يتفلسف منه القرآن بالناقاة التي تفلت من عقائها
وبقيت متعلقة به كذا قال والتجرب أن التشبيه وقع بين ثلاثة ثلاثة فخال القرآن شبه بصاحب
الناقاة والقرآن بالناقاة والخطيب يابط قال الطبري ليس بين القرآن والناقاة مناسبة لأنه قديم
وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى وفي هذه الأحاديث الحظ على محافظة القرآن بدوام
دراسه وتكرار تلاوته وضرب الأمثال لإيضاح المقاصد وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع
بصدقه مبالغة في تثبيته في صدور سامعيه وحكي ابن التين عن الداودي أن في حديث ابن
مسعود جملة قال فمن ادعى عليه بما لا تذكر وحلف ثم قامت عليه السنة فقال كنت نيت
أدعى بينة وأبرأ الناس عني المدعى أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك كذا قال (قوله)
باب القراءة على الدابة) أي راكبها وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك فتنقله
أن أبي داود عن بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها
وقال ابن بطلان إنما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة وأصل هذه السنة
قوله تعالى لتستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمته بكم إذا ستروتم عليه الآية ثم ذكر الصنف
حديث عبد الله بن مسعود نقل مختصرا وقد تقدم بهما في تفسير سورة الفتح يأتي بعد أبواب

٥٠٢٥

تحفة

٥٤٦٠

(باب تعليم الصبيان
القرآن) حديثي موسى
ابن اسمعيل حدثنا أبو
عوانة عن أبي بشر عن سعد
ابن جبير قال أن الذي
تدعونه المفضل هو أخكم
قال وقال ابن عباس في
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأنا ابن عشرين
وقد قرأت الخكم * حدثنا
يعقوب بن إبراهيم حدثنا
شبيب أخبرنا أبو بشر عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس
وروى الله عنهم ما جعلت
المحكم في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقتله
وما الحكم قال المفضل

٥٠٢٦

تحفة

٥٤٦٠

(قوله باب تعليم الصبيان القرآن) كأنه أشار إلى الدعي من كره ذلك وقد جازمت
كراهية ذلك عن سعيد بن جبير وأبراهيم النخعي وأسنده ابن أبي داود وعنه ما لفظ إبراهيم كانوا
يكرهون أن يعلموا القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهية ذلك من
جهة حصول اللال له ولفظه عند ابن أبي داود أيضا كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد
حين وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا فعاينوا عاياه فقال ما قدمته
ولكن قدمة القرآن وحجة من أجاز ذلك أنه أدعى إلى شوته وروسته عنده كما يقال الله في
الصغر كالنقش في الحجر وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أو لا يمر بها ثم
يؤخذ بالحق في التدريج والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم (قوله عن سعيد بن جبير
قال أن الذي تدعونه المفضل هو الحكم قال وقال ابن عباس في رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأنا ابن عشرين وقد قرأت المحكم) كذا فيه تفسير المفضل بالحكم من كلام سعيد بن جبير
وخود على أن الظاهر في قوله في الرواية الأخرى فقلت له وما الحكم لسعيد بن جبير وفاعل
قلت هو أبو بشر بخلاف ما ينادران الظاهر لابن عباس وفاعل قلت سعيد بن جبير ويحتمل أن
يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك والمراد بالحكم الذي ليس فيه منسوخ ويطلق الحكم على
ضد التشابه وغواص طراح أهل الأصول والمراد بالمفضل السور التي كثرت فصولها وهي من
الطجرات إلى آخر القرآن على الصحيح ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس سلوني عن
التفسير فأنى حفظ القرآن وأما صغره أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه وقد استشكل
عباس قول ابن عباس في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين بما تقدم في الصلاة
من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهرا للاحتلام وسأني في الاستئذان من وجه
آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا خنثي وكانوا لا يجتنبون الرجل حتى يدرك وعنه أيضا أنه
كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة وسبق إلى استكمال ذلك الاسماعيلي
قال حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة بخلاف هذا
وبالغ الداء فيقال حديث أبي بشر يعني الذي في هذا الباب وعم وأجاب عباس بأنه يحتمل أن
يكون قوله وأنا ابن عشرين واجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون
تقدير الكلام توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقد جعلت المحكم وأنا ابن عشرين ففيه تقدم
وتأخير وقد قال عمرو بن علي الفلاس الصحيح عندنا ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله
عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها ونحوه لا يعبى وأسنده البيهقي عن مصعب الزبيري
أنه كان ابن أربع عشرة سنة هجره من السافعي في الام ثم حكى أنه قبل ست عشرة وحكي قول ثلاث
عشرة وهو المشهور وأورد البيهقي عن أبي العباس عن ابن عباس قرأت المحكم على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثني عشرة ففيه سنة أقوال ولو ورد إحدى عشرة لكانت تسعة
لأنها من عشر إلى ست عشرة (قلت) والأصل فيه قول الزبيري بكار وغيره من أهل النسب أن
ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة ثلاث سنين ونحوها ثم في التعبد وذلك قبل وفاة أبي طالب
ونحوه لا يعبى ويمكن الجمع بين مختلف الروايات الاست عشرة وثني عشرة فإن كانا تسعة
لم يثبت سنده والاشهر بأن يكون ناهرا للاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها

ودخل في التي بعدهها فاطلاق خمس عشرة بالنظر الى جبر الكسرين واطلاق العشر والثلاث
عشر بالنظر الى الفه الكسور واطلاق أربع عشرة بحجراً أحدهما وسبأقي من بدلها في باب
الختان بعد الكبير من كتاب الاستئذان أن شاء الله تعالى واختلف في أول المفصل مع الانفاق
على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتم في باب الجهر بالقراءة في المغرب وذكر
قولاً شاذاً أنه جميع القرآن ﴿قوله﴾ **باب** نسيان القرآن وهل يقول نسيب آية
كذا وكذا) كأنه يريد أن النسي عن قول نسيب آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ بل
للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المقضية لقول هذا اللفظ ويحتمل أن ينزل المنع والاباحة على
حالتين فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر ديني كالجهد لم يتسع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينشأ
عن إهمال ديني وعلى ذلك يحتمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان
إلى نفسه ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر دنيوي ولا سيما إن كان يحظوروا المتسع عليه لم تعاطيه
أسباب النسيان **(قوله)** وقول الله تعالى سترتك فلا تنسى الاما شاء الله) وهو صريحه إلى اختيار
معاملة لا كثرة لأن في قوله فلا تنسى نسيانه وأن الله أخبره أنه لا ينسى ما قرأه أباه وقد قل أن لا
ناهية وانما وقع الاشباع في السنين لتناسب رؤس الآي والأول أكثر واختلاف في الاستثناء
فقال الفراء هو التبرك وليس هنالك شيء استثنى وعن الحسن وقادة الاما شاء الله أي قضى أن
ترفع تلاوته وعن ابن عباس الاما أراد الله أن ينسكه لتدس وقيل لما حبلت عليه من الطباع
البشرية لكن سذك بعدد وقيل المعنى فلا تنسى أي لا تترك العمل به الاما أراد الله أن ينسخه
فتترك العمل به **(قوله)** سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً (رجلاً) أي صوت رجل وقد تقدم بيان
اسمه في كتاب الشهادات **(قوله)** لقد أدركني كذا وكذا آية من سورة كذا) لم أقف على تعيين
الآيات المذكورة وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال
فحين أقرآن عليه كذا وكذا درهماً أنه يلزمه أحد وعشرون درهماً وقال الداودي يكون مقرا
بدرهمين لأنه أقل ما يقع عليه ذلك قال فان قال له على كذا درهماً كان مقرا بدرهم واحد **(قوله)**
في الطريق الثانية حدثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي اسحق **(قوله)** عن هشام وقال أسقطين
يعني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت المذكور زادته هذه اللفظة وهي أسقطين
وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ فقال رحمه الله لقد أدركني كذا وكذا آية أسقطين
من سورة كذا وكذا **(قوله)** تابعه على بن مسهر وعبد عن هشام) كذا لاكثر ولاي ذرع
الكهيمين تابعه على بن مسهر عن عبد وهو غلط فان عبدة رفيق على بن مسهر لا يشيخه وقد
أخرج المصنف طريقين على بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلفظ أسقطها وأخرج طريق
عبد وهو ابن سليمان في الدعوات ولفظه مثل لفظ على بن مسهر سواء **(قوله)** في الرواية الثالثة
كنت أنسيتها) هي مفسرة لقوله أسقطها فكأنه قال أسقطها نسياناً لا عدا وفي رواية تعم
عن هشام عند الاما على كنت نسيتهما بنسخ التوثيق ليس قبلها هزيمة قال الاما على النسيان
من النبي صلى الله عليه وسلم أي من القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن
قرب وذلك قائم بالطباع البشرية وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسهر وفي
السهماء أنا بشر مثلكم أنسى كائنسون والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته

٥٠٢٧

نقطة

٥٦٨٩٢

* (باب نسيان القرآن وهل
يقول نسيب آية كذا وكذا
وقول الله تعالى سترتك فلا
تنسى الاما شاء الله) * حدثنا

ربيع بن يحيى حدثنا زائدة

حدثنا هشام عن عروة عن

عائشة رضي الله عنها قالت

سمع النبي صلى الله عليه وسلم

رجلاً يقرأ في المسجد فقال

رحمه الله لقد أدركني كذا

وكذا آية من سورة كذا

حدثنا محمد بن عبد بن

ميمون حدثنا عيسى عن

هشام وقال أسقطين من

سورة كذا تابعه على بن

مسهر وعبد عن هشام

* حدثنا أحمد بن أبي

رجاء حدثنا أبو أسامة عن

هشام بن عروة عن أبيه

عن عائشة قالت سمع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم رجلاً يقرأ في سورة

بالبال فقال رحمه الله لقد

أدركني آية كذا وكذا

كنت أنسيتها من سورة

كذا وكذا * حدثنا أبو نعيم

حدثنا سفيان عن منصور

عن أبي وائل عن عبد الله

قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم بئس ما لأحدكم

يقول نسيب آية كيت

وكيت بل هو نسي

﴿باب من لم يأسأ أن

يقول سورة البقرة

وسورة كذا وكذا﴾

حدثنا ابن حفص حدثنا

تحفة أنى حدثنا الاعشى حدثني

ابراهيم عن علقمة وعبد

الرحمن بن يزيد عن أبي

سهود الانصاري قال قال

النبي صلى الله عليه وسلم

الايتان من آخر سورة

البقرة من قرأهما في ليلة

كفتاه حدثنا أبو اليمان

أخبرنا شعيب عن الزهري

قال أخبرني عمرو بن الزبير

عن حديث المسور بن

مخرمة وعبد الرحمن بن عبد

القاري أنهم سمعوا عبد

الخطاب رضى الله عنه

يقول سمعت هشام بن

حكيم بن حزام يقرأ سورة

الفرقان في حياة رسول الله

صلى الله عليه وسلم تسمع

لقراءه فاذا هو يقرؤها على

حروف كثيرة لم يقرئها

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فكذلك أسأورة في

الصلاة فاظنره حتى سلم

فليته فقلت من أقرأك

هذه السورة التي سمعتك

تقرأ قال أقرأني الرسول

الله صلى الله عليه وسلم

فقلت له كذبت فوالله ان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لهوا أقرأني هذه

السورة التي سمعتك

فانطلقت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقوده

وهو المشار اليه بالاستثناء في قوله تعالى سنفركك فلا تنسى الاما شاء الله قال فاما القسم الاول
فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى انما نحن نزلنا الذكروا الله لحافظون واما الثاني فادخل
في قوله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها على قراءة من قرأ بضم أوله من غير همز (قلت) وقد تقدم
توجيه هذه القراءة وتبين من قرأها في تفسير البقرة وفي الحديث جعلنا أجازا للناس على النبي
صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ مطلقا وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين
أحدهما أنه بعد ما يقع منه تسليغه والاخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكرة ما نسيه
واما غيره وهل يشترط في هذا القول ان يقرأ ما قبل تسليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا
وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وانما يقع منه صورته ليس
كالعاشق لم يقبل به من الأصوليين أحد الا بالانظر للاسفاخي وهو قول ضعيف وفي
الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعا لمن جعل له من جهته خير
وان لم يقصد الحصول منه ذلك واختلف السلف في نسيان القرآن فنه من جعل ذلك من الركعات
وأخرج أبو عبيد بن طريق البخاري من من احم موقوفا قال ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه
الاذب أحدثه الله الله يقول وما أصابكم من مصيبة فبما كبت أيديكم ونسيان القرآن من
أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا عرضت
على ذنوب أمي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو ما راجل ثم نسيها في اسناده ضعف وقد
أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل بخود لفظه أعظم من جعل القرآن وتاركه ومن طريق
أبي الهيثم موقوفا كأنه قد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينسا عنه حتى ينساه
واسناده جيد ومن طريق ابن سيرين اسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كأنه يكرهونه
ويقولون فيه قول شديدا ولا يداود عن سعد بن عبد الله مرفوعا من قرأ القرآن ثم نسيه في الله
وهو أجزم وفي اسناده أيضا مقال وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والرواني واحتج بأن
الاعراض عن التلاوة بسبب نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتيان به والتأون
بأمره وقال القرطبي من حفظ القرآن أو بعضه فقد علمت رتبته بالنسبة الى من لم يحفظه فاذا
أخل به هذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها ناسب أن يعاقب على ذلك فان ترك معاهدة القرآن
يفضي الى الرجوع الى الجهل والرجوع الى الجهل بعد العلم شديد وقال الحق بن راهب بيكره
للرجل ان يقرأ القرآن ثم لا يقرأها القرآن ثم كرهت عبد الله وهو ابن مسعود بنس ما
لا حدهم ان يقول نسي آية كبت وكبت وقد تقدم شرحه قريبا وسبق ان السند هو
النوري واختلف في معنى أجزم فقبل مقطوع اليد وقبل مقطوع الجفة وقبل مقطوع السبب
من المخرو قبل خالي البدن الخبر وفي متقاربة وقيل يحشر مجذوما حقة وقوله أن في
رواية زائدة من قدما عند عبد بن حميد في الله يوم القامة وهو مجذوم وفيه جواز قول المرء
أسقطت آية كذا من سورة كذا اذا وقع ذلك منه وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي
عبد الرحمن السلمي قال لا تسفل أسقطت كذا بل قل أغفلت وهو أدب حسن وليس واجبا
﴿قوله﴾ من لم يأسأ أن يقول سورة البقرة سورة كذا وكذا أشار بذلك
الى الرذيلة من كره ذلك وقال لا يقال الا بالسورة التي يذكر فيها كذا وقد تقدم في الحج من طريق

الاعشى انه سمع الخياط بن يوسف على المنبر يقول السورة التي يذكر فيها كذا وأنه رد عليه بحدوث
 أي مسعود قال عياض حديث أبي مسعود في جواز قول سورة البقرة ونحوها وقد اختلف
 في هذا فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقال تقول السورة التي تذكر فيها البقرة (قلت) وقد تقدم
 في أبواب الرمي من كتاب الحج أن أبا راهيم الغنوي أنكروا قول الخياط لا تقولوا سورة البقرة وفي
 رواية مسلم أنها أسنة وأورد حديث أبي مسعود أقوى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
 قال النور في الأذكار يجوز أن يقول سورة البقرة إلى أن قال وسورة العنكبوت وكذلك
 السابق ولا كراهة في ذلك وقال بعض السلف بكون ذلك والصواب الأول وهو قول الجماعة
 والأحاديث في عين رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر وكذلك عن الصحابة فمن
 بعدهم (قلت) وقد جاء في ما وافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس
 رفعه لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله أخرجه
 أبو الحسن بن قانع في فوائده والطبراني في الأوسط وفي مسند عبيس بن ميمون العطار وهو
 ضعيف وأورد ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر (قلت)
 وقد تقدم في باب تألف القرآن حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقول ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شك أن ذلك أحوط
 ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير (قلت) وقد غلب الاحتياط
 المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبي وعبد الرزاق
 ونقله القرطبي في تفسيره عن التميمي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا
 كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا وتعبه
 القرطبي بأن حديث أبي مسعود يارضيه ويمكن أن يقال للمعارضة مع إمكان الجمع فيكون
 حديث أبي مسعود ومن وافقه دالا على الجواز وحديث أنس أن ثبت محمول على أنه خلاف
 الأول والله أعلم ثمز كالمصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشبه لما ترجم له * أحدها حديث أبي
 مسعود في الآتين من آخر سورة البقرة وقد تقدم شرحه قريبا * الثاني حديث عمر عنت هشام
 ابن حكيم من حرمان سورة الفرقان وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
 * الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله وقد تقدم التنبيه عليه **قوله** ما
 الترتيل في القراءة أي تدوين حروفها والتأني في أداها المكون أدعى إلى فهم معانيها **قوله** وقوله
 تعالى ورتل القرآن ترتيلا كأنه يشير إلى ما ورد عن السلف في تفسيره ما عند الطبري بسند
 صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ورتل القرآن قال بعض أثره على فؤده وعن قتادة قال بينه
 بينا والآخر بذلك أن لم يكن للوجوب يكون مستحبيا **قوله** وقوله تعالى وقرأ فاترنا لتقرأ على
 الناس على مكث سبأ في توجيه **قوله** وما يكره أن يهذ كذا الشعر كأنه يشير إلى أن استحباب
 الترتيل لا يستلزم كراهة الأسراع وإنما الذي يكره الهذو هو الأسراع المفرط بحيث يفتي كثير
 من الحروف ولا يخرج من مخارجها وقد ذكر في الباب أنكار ابن مسعود على من يهذ القراءة
 كهذا الشعر ودليل جواز الأسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء من حديث أبي هريرة رفعه خفف

فقلت يا رسول الله اني
 سمعت هذا بقرا سورة
 الفرقان على حرف ولم
 تقرئها والنا أقرأ سورة
 الفرقان فقال يا هاشم
 اقرأها فقرأها القراءة التي
 سمعت فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت
 ثم قال اقرأها عرفت أنما التي
 أقرأها فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت
 ثم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إن القرآن أنزل
 على سبعة أحرف فأقرأوا

ما تسمعونه * حدثنا بشر
 ابن آدم أخبرنا علي بن مسهر

أخبرنا هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها قالت

سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم قارئا يقرأ من الليل في

المسجد فقال بوجه الله لقد

أد كرتي كذا وكذا آية

أسقطها من سورة كذا وكذا

* (باب الترتيل في القراءة

وقوله تعالى ورتل القرآن

ترتلا وقوله تعالى وقرأ فاترنا

لتقرأ على المكث

وما يكره أن يهذ كذا الشعر

نخبة

فما يفرق يوصل قال ابن

عباس فرقناه فصلناه

حدثنا أبو النعمان حدثنا

مهدي بن مبرن حدثنا

واصل عن أبي وائل عن

عبد الله قال غدتونا على

عبد الله فقال رجل قرأت

المفصل البارحة فقال هذا

كذلك الشعر انما قد سمعنا

القرآن وانى لا حفظ القرآء

التي كان يقرأ بها النبي صلى

الله عليه وسلم ثمان عشرة

سورة من المفصل وسورة

من آل حم

حدثنا حماد بن

ابن سعد حدثنا جرير عن

موسى بن أبي عائشة عن

سعيد بن جبير عن ابن

عباس رضي الله عنهما في

قوله لا تحرك به لسانك

لتجليه قال كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم اذا

نزل عليه جبريل بالوحى

وكان مما يصرك به لسانه

وشفته فيشكك عليه وكان

يعرف منه فأنزل الله الآية

التي في آتس يوم القيامة

لا تحرك به لسانك لتجليه

انا علمنا جميعه وقرأته فان

علمنا أن نجمعه في صدره

وقرأه فاذا قرأناه فاتبع

قراءته فاذا أنزلناه فاستمع ثم

ان علمنا بانه قال ان علمنا

أن ننبه لسانك قال ولكن

اذا أناد بجبريل أطرق فاذا

ذهب قسره كما وعد الله

على داود القرآن فكان يأمر بدوايه فتسرح فيفسر عن القرآن قبل أن تسرح (قوله فيما يفرق
يفصل) هو تفسير أبي عبدة (قوله قال ابن عباس فرقناه فصلناه) وصله ابن جرير عن طريق علي
ابن أبي طلحة عنه وعند أبي عبدة من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران
ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحد وركوعهما واحد وسجودهما واحد فقال الذي قرأ
البقرة فقط أفضل ثم نلى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ومن طريق أبي جزة قالت
لابن عباس اني سريع القراءة واني لا قرأ القرآن في ثلاث فقال لأن أقرأ البقرة أنزلها فأندبرها
خير من أن أقرأ سكتا تقول وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي جزة قلت لابن عباس
انني رجل سريع القراءة اني لا قرأ القرآن في ليلة فقال ابن عباس لأن أقرأ سورة أحب إلى أن
كنت لا بد فاعلا فأقرأ تسعها أذنيك وبوعها قلبك والتحقيق أن لكل من الأسراع والترتيل
جهة ففضل بشرط أن يكون المسرع لا يتخلل بشئ من الحروف والحركات والسكون الواجبات
فلا يمنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويان من رتل وتأمل كن تصدق بجموه وواحدة
متممة ومن أسرع كن تصدق بعدة جواهر لكن قيمته الواحدة وقد تكون قيمة الواحدة
أكبر من قيمة الأخرى وقد يكون بالعكس ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث
ابن مسعود (قوله حدثنا واصل) هو ابن حبان بهمه له وتحتانية نقله الأحمد الكوفي ووقع
صرحاً عند الإسماعيلي وزعم خلف في الأطراف أنه واصل مولى أبي عبيدة بن المطلب وغلطوه
في ذلك فان مولى أبي عبيدة بصري وروايته عن البصريين وليست له رواية عن الكوفيين وأبو
وايل شيخ واصل هذا كوفي (قوله عن أبي وائل عن عبد الله قال غدتونا على عبد الله أني ابن
مسعود) فقال رجل قرأت المفصل كذا وأورده مختصراً وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه
منه البخاري فزاد في أوله غدتونا على عبد الله بن مسعود يوم أبعد ما يصلنا القعدة فلما بالباب
فأذن لنا فكشنا بالباب هنه نخرجت الجارية فقالت ألا تدخلون فدخلنا فاذا هو جالس يسبح
فقال ما منكم أن تدخلوا وقد أذن لكم فلما ظننا أن بعض أهل البيت ناظم قال فظنننا كأم عبد
غذله فقال رجل من القوم قرأت المفصل البارحة كله فقال عبد الله هذا كهذا الشعر ولا جد
من طريق الاسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود أن رجلاً أتاه فقال قرأت المفصل في ركعة
فقال بل هذنت كهذا الشعر ركعتي هذا وهذا الرجل هو نهم بن سنان كما أخرجه مسلم من
طريقه منصور عن أبي وائل في هذا الحديث وقوله هذا يفتح الهاء وبالذال المعجمة المنونة قال
الخطابي معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما يشد الشعر وأصل الهمزة سرعة الدفع وعند سعد بن
منصور عن طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصص انما فصل لتفصاه (قوله
ثمان عشرة) تقدم في باب تأليف القرآن من طريق الأعمش عن شقيق فقال فيه عشرين سورة
من أول المفصل والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها والاطلاق المفصل
على الجميع فليسوا إلا الدخان ليست من المفصل على المرجح لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن
مسعود على خلاف تأليف غيره فان في آخر رواية الأعمش عن تأليف ابن مسعود آخره ثم
الدخان وتم تعلى هذا التقلب (قوله من آل حم) أي السورة التي أولها حم وقيل يريد حم
تسها كما في حديث أبي موسى أنها أوتيت من أمراء من داود يهتني داود نفسه قال

٥٠٢٥

د ث م ن

تحفة

١١٤٥

* (باب مد القراءات) * حدثنا

مسلم بن إبراهيم حدثنا جري

ابن حازم الأزدي حدثنا

قنادة قال سألت أنس بن

مالك عن قراءة النبي صلى

الله عليه وسلم فقال كان يقرأ

مدا * حدثنا عمرو بن عاصم

حدثنا همام عن قنادة قال

سئل أنس كيف كانت

قراءة النبي صلى الله عليه

وسلم فقال كانت مذاماً قرأ

بسم الله الرحمن الرحيم

يبدأ بسم الله ويبدأ بالرحم

ويبدأ بالرحم

٥٠٢٦

تحفة

١٤٥٩

٢ قوله في الرواية الأولى

كانت مداه ~~ك~~ كنذا نسخ

الشرح التي يابى ش وهو

سبق لم أو يحذف من التسا

والصواب في الرواية الثانية

كما هو ظاهر اه معجبه

الخطأ قوله لا داود ربه داود نفسه وهو قوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب
 وثمة بين الذين يأن ذلك له بخلاف تأويله قال وانما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب
 فرعون وحده وقال الكرماني لو أن هذا الحرف ورد في السكابة منصرفاً يعني آل وحدها وحرم
 وحدها لما زان تكون الالف واللام التي لتعريف الجنس والتقدير وسورتين من الخواميم
 (قلت) لكن الرواية أيضاً ليست فيها وأو نعم رواية الأعشى المذكورة آخرهن من الخواميم
 وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم وأغرب الداودي فقال قوله من آل حاسم من كلام أبي
 وائل والأقان أول المفصل عند ابن مسعود من أول الحائصة اه وهذا غريب ولو كان ترتيب
 مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني والأمر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصحف
 ابن مسعود يغير الترتيب في المصحف العثماني فلعلم هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول
 الحائصة والله الخ من آخره في ترتيبه بين الحائصة لما منع من ذلك وقد أجاب النووي على طريق
 التنزيل بأن المراد بقوله عشرين من أول المفصل أي معظم العشرين الحديث الثاني حديث ابن
 عباس في نزول قوله تعالى لا تحزك به لسانك لتعجل به وقد تقدم شرحه مس وفيه نفس التسمية
 وجري المذكور في أسناده هو ابن عبد الجيد بـ ١٠٠ ألف الذي في الباب بعده وقوله فيه وكان مما
 يحزك به لسانه وشفتيه كذا لا كثر وقد تقدم توجيهه في بدء الوحي ووقع عند المسئلة هنا وكان من
 يحزك ويعين أن يكون من فيه لعل بعض ومن موصولة والله أعلم وشاهد الترجمة منه التمس
 عن تعجبه بالثلاث وقائه بقضي استحباب الثاني فيه وهو المناسب للتعجيل وفي الباب حديث
 حنيفة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يربل السورة
 حتى تكون أطول من أطول منها وقد تقدم في وأخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن
 مسعود فقال رتل فذلك أي وأى فانه زينة القرآن وان هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في
 المستخرج وأخرجها ابن أبي داود أيضاً والله أعلم (قوله ما) مدا القراءات المتعددة
 التي إجماعاً على ضربين أصلي وهو اشباع الحرف الذي بعده أنفاً وأوياً وغير أصلي وهو ما إذا
 أعقب الحرف الذي بعده صفة حمزة وهو متصل ومنفصل فالمتصل ما كان من نفس الكلمة
 والمنفصل ما كان بكلمة أخرى فالأول يؤتى فيه بالانفصال والواو والياء ممكنتان من غير زيادة والثاني
 يربا في تمكن الالف والواو والياء زيادة على المذ الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إرفاق
 والمذهب الأدل أنه يمد كل حرف منها ضعي ما كان بعده أولاً وقدير ادعى ذلك قلبه إلا ما أفرط
 فهو غير محمود والمراد من الترجمة الضرب الأول (قوله في الرواية الثانية حدثنا عمرو بن عاصم)
 ووقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر (قوله سئل أنس) ظهر من الرواية الأولى أن
 قنادة الراوي هو السائل وقوله في الرواية الأولى كان يمد ما بين في الرواية الثانية المراد بقوله
 يمد بسم الله إلى آخره في اللام التي قبل الهاء من الخلاصة والميم التي قبل النون من الرحمن والهاء
 من الرحيم وقوله ٢ في الرواية الأولى كانت مد ما بين ذات ذات المد ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي
 النعمان عن جري بن حازم في هذه الرواية كان يمد صوته مداً وكذا أخرجه الأسماعيلي من ثلاثة
 طرق أخرى عن جري بن حازم وكذا أخرجه ما بين أبي داود من وجه آخر عن جري وفي رواية له
 كان يمد قراءته وأقاربه لم يرو هذا الحديث عن قنادة إلا جري بن حازم وهما من يحيى وقوله

٥٠٤٧
م د تمس

كحفة

٩٦٦٦

«(باب الترجيع)» حديثنا
آدم بن أبي إلياس حدثنا
حديثنا أبو إلياس قال سمعت
عبد الله بن مغفل قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقرا وهو على ناقته أو جمل
وهي تسير به وهو يقرأ سورة
الفتح أو من سورة الفتح قراءة
ليئة يقرأ وهو يرجع «(باب
حسن الصوت للقراءة
للقرآن)» حديثنا محمد بن
خلف أبو بكر حديثنا أبو
يحيى الجاني

٥٠٤٨

ت

كحفة

٩٠٦٨

في النائية عديسهم الله كذا وقع عو حدة قبل الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى لفظ بسم الله كما
حكى لفظ الرحمن في قوله وعبد الرحمن أو جعله كالكلمة الواحدة علم ذلك وقوع عند أبي نعيم
من طريق الحسن الخوالي عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه عديسهم الله وعبد الرحمن وعبد الرحمن
من غير موحدة في الثلاثة وآخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن إسحق عن عمرو بن عاصم عن
همام وجريج عان قتادة باللفظ عديسهم الله الرحمن الرحمن بأثبات الموحدة في أوله أيضا وزاد
في الاستناد جريامع همام في رواية عمرو بن عاصم وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في القبر ف تخرج هذا الحرف لها الطلع فزيد فزيد فزيد وهو
شاهد جديد حديث أنس وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه «(تيسره)»
استدل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحمن في
الصلاة ورأى بذلك ما روضة حديث أنس أيضا المخرج في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان
لا يقرأها في الصلاة وفي الاستدلال بذلك حديث الباب فلو قد أوجعته فما كتبه من النكث
على علوم الحديث لابن الصلاح وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة بتدويره أن
يكون قرأ البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة ولأنه انحاز ودوره المثال فلا تنع من البسملة
والعلم عند الله تعالى ﴿(قوله ما الترجيع)﴾ هو تقارب ضرب الحركات في القراءة
وأصله التردد وترجيع الصوت تردده في الحلق وقد فسره بكسائي في حديث عبد الله بن مغفل
المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بشو له أنهم مرة فتقنوه بعدها ألفا كنه ثم همزة
أخرى ثم قالوا يحتمل أمرين أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقه والاخر أنه أشبع المذني
موضعه فحدث ذلك وهذا الثاني أشبه بالسباق فإن بعض طرقه لولا أن يجتمع الناس لقرأت
لكم بذلك الحسن أي النعم وقد ثبت الترجيع في غيره هذا الموضع فأخرج الترمذي في الشمال
والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ لمن حديث أم هانئ كنت أسمع صوت النبي صلى
الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن والذي يظهر أن في الترجيع قدرا
زائدا على الترتيل فنهتد ابن أبي داود من طريق أبي إسحق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن
مسعود في داره فنام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويستمع من حوله
ويرتل ولا يرجع وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة معنى الترجيع تحسين التلاوة لترجيع الغناء
لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع التي هو مقصود التلاوة قال وفي الحديث ملازمته
صلى الله عليه وسلم للعبادة لأنه حاله تركوه الناقه وهو يسبح يترك العبادة التلاوة وفي جمهوره
بذلك أو شاد إلى أن الجهر للعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الأسرار وهو عند
التعليم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك ﴿(قوله ما حسن الصوت بالقراءة للقرآن)﴾
كذا لا يذرو سقا قوله للقرآن لغيره وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن تفصيل الإجماع على
استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسعدة
قال كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم ﴿(قوله حديثنا محمد بن
خلف أبو بكر)﴾ هو المحدث بالهمسات وفتح أوله والتثنية بفداي مقرر في صفات شيوخ
البخاري وعاش بسم البخاري خمس سنين وأبو يحيى الجاني بكسر الهملة وتشديد اللام إجماع

أطلق فصدق بالبعث قال ابن بطال يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة ويحتمل أن يكون لئلا يتدبره ويثبته وذلك أن المسمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ لاستغفاله بالقراءة واحكامها وهذا بخلاف قرائته هو صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيره فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ويأتي شرح الحديث بعد أبواب في باب البكاء عند قراءة القرآن ﴿قوله﴾ ما في كيمقرأ القرآن وقول الله تعالى فافروا ما تسر منه ﴿كأنه﴾ أشار إلى الرعدة على من قال أقل ما يجزئ من القراءة في كل يوم وليلة جر من أربعين جزءا من القرآن وهو منقول عن إسحق ابن راخويه والحنابلة لأن عموم قوله فافروا ما تسر منه يشمل أقل من ذلك فمن ادعى التعبد بقليله البسيان وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كيمقرأ القرآن قال في أربعين يوما ثم قال في شهر الحديث ولا دلالة له على المدعي ﴿قوله﴾ حدثنا علي ﴿هو﴾ ابن المدني وسفيان ﴿هو﴾ ابن عيينة وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهد وأخرج من كلامه غيره ذلك ﴿قوله﴾ لم يكن في الرجل من القرآن ﴿أي﴾ في الصلاة ﴿قوله﴾ قال علي ﴿هو﴾ ابن المدني وهو موصول من تمة الخبر المذكور ومنه وهو ابن المعتمر وأبراهيم هو البخاري وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن ابن يزيد وعن عاقمة في باب فصل سورة البقرة وتقدم بيان المراد بشوله كفتنا وما استدلل به ابن عيينة أعني على أحد ما قيل في تأويل كفتاه أي في القيام في الصلاة بالليل وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير والذي يظهر أنهما من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلا من الآية والحديث يدل على أن كفتاه بخلاف ما قال ابن شبرمة ﴿قوله﴾ حدثنا موسى ﴿هو﴾ ابن اسمعيل التبريزي ومغيرة ﴿هو﴾ ابن مقسم ﴿قوله﴾ أنكحني أبي أي زوجني وهو محمول على أنه كان المشرك به بذلك والأبعد الله بن عمرو حيث ذكر أن رجلا كاملا ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدق ونحو ذلك ﴿قوله﴾ امرأه ذات حسب في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحصين عن مجاهد في هذا الحديث امرأه من قريش وأخرج النسائي من هذا الوجه وهي أم محمد بنت سمجة بن مخاض أم مكرن المهمله وكسر الميم بعدها فتحائية مفتوحة مخففة ابن جرير يردى حليف قريش ذكرها ابن جرير وغيره ﴿قوله﴾ كنه ﴿بفتح الكاف وتشديد النون﴾ هي زوج الولد ﴿قوله﴾ ثم الرجل من رجل لم يطلنا فراشا قال ابن مالك يستفاد منه وقوع التميز بعد فعل ثم الظاهر وقدمته سيده وأجازه المبرد وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير ثم الرجل من الرجال قال وقد تقدم عند الكوفي في الألفاظ التصميم كافي قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت قال ويحتمل أن يكون من التجريد كأنه جر من رجل موصوف بكذا وكذا رجلا فقال ثم الرجل المجرى من كذا رجل صفته كذا ﴿قوله﴾ لم يطلنا فراشا أي لم يضا جفنا حتى يطلأ فراشنا ﴿قوله﴾ ولم يفتش لنا كفتا كذا إلا كثيرا فغاشنا ثقله وشين مخففة وفي رواية أحمد والنسائي والكشتمني ولم يفتش يعني مجعسا كنه بعد هاشم مخففة وكفتا بفتح الكاف والنون بعدها فافروا استروا الجانب وأراد بذلك الكفاية عن عدم جماعه للأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أمره قال الكرماني يحتمل أن يكون

﴿باب في كيمقرأ القرآن﴾ وقول الله تعالى فافروا ما تسر منه ﴿حدثنا علي﴾ حدثنا سفيان قال لي ابن شبرمة تنسرت كم يكن الرجل من القرآن فلم أجده سورة أقل من ثلاث آيات فقلت لا يفتي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات قال علي حدثنا سفيان أخبرنا منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أخبره علقمة عن أبي مسعود ولقمة وهو بطوق باليت فذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ﴿حدثنا موسى﴾ حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنكحني أبي امرأ ذات حسب فكان يتعاهد كنه فبسا الهامع بعلمها فتقول ثم الرجل من رجل لم يطلنا فراشا ولم يفتش لنا كفتا منذ أتينا

٥٥٥٢

س

قصة

٨٩١٦

من أبان أو كان عند يحيى عنهما أو يؤيده اختلاف ساقهما وقد تقدم في الصيام من طريق
 الأو راخي عن يحيى عن أبي سلفة مصرحاً بالسماع بغير توقف لكن لم يثن الحديث في قصة الصيام
 حسب قال الإمام علي قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته إلا ما عان أبي سلمة عن عبد الله
 ابن عمرو بغير واسطة * (تنبيه) المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرعى هذا أن
 القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم عدة وذلك قبل أن ينزل بهض القرآن الذي تأخر
 نزوله لأننا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بمعدل عليه الإطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول
 ليتني لو قبلت الرخصة ولا شك أنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أضاف الذي نزل آخر إلى
 ما نزل أولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل أذذاك وهو معظمه ووقعت الإشارة إلى أن ما نزل
 بعد ذلك يوزع بقسطه والله أعلم * (قوله) باب البكاء عند قراءة القرآن قال
 النووي البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين قال الله تعالى ويحزون
 للأذقان يكون خروا واحداً ويكأوا الأحاديث فيه كثرة قال الغزالي يستحب البكاء مع القراءة
 وعندها وطريق تحصيله أن يحضر قلبه الحزن والخوف تأمل ما فيه من التبدد والوعد الشديد
 والوفاة والهود ثم ينظر قصيره في ذلك فإن لم يحضره حزن فليكن على فقد ذلك وأنه من أعظم
 المصائب ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذكور في تفسير سورة النساء وساق المتن
 هنالك على لفظه صدقة من الفضل المروى وساقه هنا على لفظ شعبة مسند كالأعمش
 يحيى القطان وعرف من هذا المارديقه بعض الحديث عن عمرو بن مرة وحاصل أن الأعمش سمع
 الحديث المذكور من إبراهيم النخعي وسع بعضه من عمرو بن مرة عن إبراهيم وقد أضاف ذلك في
 تفسير سورة النساء بضاً يظهر أن القدر الذي عند الأعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث
 من قوله فقرأت النساء إلى آخر الحديث وأما ما قبله إلى قوله أن أسمع من غيره فهو عند الأعمش
 عن إبراهيم كاهو في الطريق الثانية في هذا الباب وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن
 الأعمش قبل سابعين وقد تقدم قبل باب واحد عن محمد بن يوسف القرياني عن سفيان الثوري
 مقتصر على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تبين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن
 الثوري وهو يقتضي أن في رواية القرياني إدراجاً وقوله في هذا المار ورواه عن أبيه هو معطوف
 على قوله عن سليمان وهو الأعمش وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش
 ورواه أيضاً عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي النخعي ورواية إبراهيم عن عبيدة بن
 عمر عن ابن مسعود مسوولة ورواية أبي النخعي عن عبد الله بن مسعود منقطعة ووقع في رواية
 أبي الحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي النخعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد
 الله بن مسعود قد كرموهذا أشد انقطاعاً أخرجه سعيد بن منصور وقوله أقرأ على وقع في رواية
 علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر أقرأ على ووقع
 في رواية محمد بن فضالة الثوري أن ذلك كان وهو صلى الله عليه وسلم في ظفر أخرجه ابن أبي حاتم
 والطبراني وغيرهما من طريق بوسن بن محمد بن فضالة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم
 في ظفر ومعهم ابن مسعود وراس من أصحابه فأمره فأقرأ فأقرأني على هذه الآية فكف إذا
 جئنا من كل أمم نبشهم وسجدوا بك على هولاء أشهد أنك على حتى ضرب سحياه وجئناه فقال يارب

* (باب البكاء عند قراءة القرآن) * حديثنا صدقة
 أخرنا يحيى عن سفيان عن
 سليمان عن إبراهيم عن عبيدة
 عن عبد الله قال يحيى بعض
 الحديث عن عمرو بن
 مرة قال لي النبي صلى الله
 عليه وسلم حدثنا سعد عن
 يحيى عن سفيان عن الأعمش
 عن إبراهيم عن عبيدة عن
 عبد الله قال الأعمش
 وبعض الحديث حدثني
 عمرو بن مرة عن إبراهيم
 وعن أبيه عن أبي النخعي عن
 عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أقرأ على
 قال قلت أقرأ عليك وعليك
 أنزل قال إني أشتهي أن
 أسمع من غيري قال فقرأت
 النساء حتى إذا بلغت فكف
 إذا جئنا من كل أمم نبشهم
 وسجدوا بك على هولاء أشهد
 قال لي كفف أو أمسك
 فقرأت عينه تذر فإن
 * حديثنا قبس من حفص
 حديثنا عبد الواحد حدثنا
 الأعمش عن إبراهيم عن
 عبيدة السلمي عن عبد الله
 ابن مسعود رضى الله عنه
 قال قال لي النبي صلى الله
 عليه وسلم أقرأ على قلت أقرأ
 عليك وعليك أنزل قال إني
 أحب أن أسمع من غيري

* (باب اثم من رآه بقراءة

القرآن أو تأكل به أو يجزبه)

حدثنا محمد بن كثير أخبرنا

سفيان حدثنا الأعمش عن

خزيمة عن سويد بن غفلة

قال قال علي سمعت النبي

صلى الله عليه وسلم يقول

يأتني في آخر الزمان قوم

حدثناه الاسنان سفهاء

الاحلام يقولون من خير

قول البرية يمرقون من

الاسلام كما يمرق السهم من

الرمية لا يجاوزا عيانيهم

حتى يخرجهم فأبينا التنبؤهم

فأتواهم فان قلوبهم أجمرت

فقال لهم يوم القيامة وحدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن ابراهيم بن الحرث

التميمي عن أبي سلمة بن عبد

الرحمن عن أبي سعيد

الخدري رضى الله عنه أنه

قال سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول يخرج

فيكم قوم يتحسرون

صلاتكم مع صلاتهم

وصيامكم مع صيامهم

وعملكم مع عملهم ويرثون

القرآن لا يجاوزوا حناجرهم

يمرقون من الدين كما يمرق

السهم من الرمية ينظروني

النصل فلا يرى شأني ينظرون

في القدر فلا يرى شيئاً

وينظرون في الرث فلا يرى

شيئاً ويرثون في الفسوق

حدثنا محمد بن يحيى عن

شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن أبي موسى عن

هذا علي من اثنين ظهر به فكيف عين له أراه وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد
ابن السبب قال ليس من يوم ابصر على النبي صلى الله عليه وسلم أمته عند وقعة عسبة فعرّفهم
بسماءهم وأعمالهم فلذلك بشمّ عليهم في هذا المرسل ما رفع الاشكال الذي تضمنه حديث
ابن فضالة والله أعلم قال ابن بطال إنما بكى صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل
لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له إلى شهادته لامتة بالتصديق وسؤاله الشفاعة
لاهل الموقف وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى والذي يظهر أنه بكى رحمة لامتة لأنه علم أنه لا بد
أن يشمّ عليهم بعلمهم وعلمهم قد لا يكون مستقما فقد يقضي إلى تعذيبهم والله أعلم
﴿ قوله ما ﴾ اثم من رآه بقراءة القرآن أو تأكل به ﴾ كذا لا ذكر وفي رواية رايان
بتجانية بدل الهمزة وتأكل أي طلب الاكل وقوله أو يجزبه لا كثر بالجزم وحكى ابن التين ان
في رواية البخاري المجلية ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث واحدا حديث علي في ذكر الخوارج وقد
تقدم في علامات النبوة وأغرب الداودي فزعم انه وقع هاتين سويدين غفلة قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم قال واختلف في صحة سويد الصريح ما هنا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم
كذا قال معتدا على الغلط الذي نشأ له عن السقط والذي في جميع نسخ صحيح البخاري عن سويد
ابن غفلة عن علي رضى الله عنه قال سمعت وكذا في جميع المسانيد وهو حديث مشهور لسويد
ابن غفلة عن علي ولم يسمع سويد بن النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين نفث الابدن في دفن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصحح ما سمع من الخلفاء الراشدين بذكر ابراهيم وصح انه أدى صدقة ماله في
حجاة النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو نعيم مات سنة ثمانين وقال أبو عبيد سنة احدى وقال عمرو
ابن علي سنة اثنتين وبلغ ماؤه ثلثين سنة وهو جعفي يكنى أبا أمية نزل الكوفة ومات بها
وسباني البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين وقوله الاحلام أي العقول وقوله يقولون
من قول خبر البرية هو من المقلوب والمراد من قول خبر البرية أي من قول الله وهو المناسب
لترجمة وقوله لا يجاوز حناجرهم قال الداودي يريد أنهم تعلقوا بشيئ منه (قلت) ان كان
مراده التعلق الحفظ فقط دون العلم بدلوله ففسى أن يتم له مراده والا فلا بد في فهمه الاثمة من
السائق ان المراد ان الايمان لم يرسخ في قلوبهم لان ما وقف عنده الحلقوم فلم يجاوز به لا يصل
الى القلب وقد وقع في حديث حديثه نحو حديث أبي سعيد من الزيادة لا يجاوز حناجرهم
ولا تسمع قلوبهم * الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا
وسباني شرحه أيضا في استقامة المتردين وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة ومناسبة
هذين الحديثين لترجمة ان القراءة اذا كانت لغرض الله فهي لا تأكل ولا تلتهم ولا تجوز ذلك
فالا بدت الثلاثة لا لكان الترجمة لان منهم من رآه وبه الإشارة في حديث أبي موسى
ومنه من تأكل وهو يخرج من حديثه أيضا ومنهم من جازبه وهو يخرج من حديث علي
وأبي سعيد وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم
ورفعه فاعلموا القرآن واسألوا الله به قبل أن يتخله قوم يسألون به الدنيا فان القرآن يتعلمه ثلاثة
نفر رجل يسألهي وهو رجل يستأكل وهو رجل يفقره وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن

٥٠٦٢

ص

كلمة

٩٥٩١

ابن ميسرة عن التزالي بن سيرة
عن عبد الله أنه سمع رجلاً
يقول آية سمع النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ خلفاً فأخذت
بيده فأنظفت به إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فلم يقل
كلاً كما يحسن فافراً؟ كبر
على قال فان من كان قبلكم
اختلفوا فاهلككم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب السكاح)

وأنما أواداروا ذاعلى طريق جندب لعلها أو التصريح برفعها وقد أخرج مسلم من وجه آخر
عن أبي عمران هذا حديثاً آخر في المعنى أن طريق جندب عن أبي عمران الجوني عن
عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع رجلاً يخطب
في آية فخرج يعرف الغضب في وجهه فقال أنما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب وهذا
مما يقوى أن يكون لطريق ابن عون أصل والله أعلم (قوله التزالي) بشع النون وتشديد الزاي
وأخوه لأم (ابن سيرة) بشع الممهلة وسكون الموحدة الهلالي تاني كبير قد قل انه له حجة وذهل
المزى لجزء في الاطراف بأن له حجة وجزم في التذهب بأن له رواية عن أبي بكر الصديق من سلة
(قوله انه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ خلفاً) هذا الرجل يحتمل أن يكون
هو أبي بن كعب فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب انه سمع ابن مسعود يقرأ آية يقرأ
خلفاً وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلاً كما يحسن الحديث وقد تقدم في باب أنزل
القرآن على سبعة أخرى بيان عدة ألفاظ لهذا الحديث (قوله فافراً) بصيغة الأمر لاثني
(قوله كبر على) هذا السلك من شعبة وقد أخرجه أبو يعيد عن جابر بن محمد عن شعبة قال
أ كبر على أبي سمعة وحديثي عنه مسعود وقد كره (قوله فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلككم)
في رواية المتولى فأهلكوا انضم أوله وعند ابن جبان والحاكم من طريق زر بن حبيش عن ابن
مسعود في هذه القصة قائماً هلك من كان قبلكم الاختلاف وقد تقدم القول في معنى الاختلاف
في حديث جندب الذي قبله وفي رواية زر المذكورة من القائدة ان السورة التي اختلف فيها أبي
وابن مسعود كانت من آل حم وفي المهمات القطب انما الاحقاق ووقع عند عبد الله بن أحمد
في زيارات المسند في هذا الحديث ان اختلافهم كان في عدد هاهل هي خمس وثلاثون آية وأوست
وثلاثون الحديث وفي هذا الحديث والذي قبله الحضرة على الجماعة والألفه والتعذر من
الفرقة والاختلاف والنهي عن المراءى في القرآن بغير حق ومن شرد لك ان تظهر دلالة الآية على
شيء يخالف الرأي فيسوسل بالنظر وتدققه إلى تأويلها وجملة ما على ذلك الرأي وبقع المجاح في
ذلك والمناضلة عليه (خاتمة) اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة
وتسعين حديثاً منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثاً والباقي موصولة المكرر
منها فبعضها مضمي ثلاثة وتسبعون حديثاً والباقي خالص وافقه مسلم على تخريجها سوى
حديث أنس فيمن جمع القرآن وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد وحديث أبي
سعيد في ذلك وحديثه أيضاً في أحد كُنْ يقرأ ثلث القرآن وحديث عائشة في قراءة العوذات
عند النوم وحديث ابن عباس في قراءة المفضل وحديثه بترك الاماين الدقتين وحديث
أبي هريرة لا حسد الا في اثنين وحديث عثمان ان خيركم من تعلم القرآن وحديث أنس كانت
قراءته مداً وحديث عبد الله بن مسعود انه سمع رجلاً يقرأ آية وفيه من الاماين العجائب فمن
بعدهم سبعة آثار والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب السكاح)

كذلك الشئ وعن رواية الفريرى تأخير البسه والنكاح فى اللغة الضم والتداخل وتجوز من
قال انه الضم وقال الفراء النكح يضم شكون اسم الفرج ويجوز كسر أوله وكثر استعماله فى
الوطء يسمى به العقد لكونه سببه قال أبو القاسم الزجاجى هو حقيقة فيهما وقال الفاريسى اذا
قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد واذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء وقال آخرون
أصله لاومئى الشئ مستعلما عليه ويكون فى المحسوسات وفى المعانى قالوا نكح المطر الأرض
ونكح النعاس عينه ونكحت القمع فى الأرض اذا حرنها وبذرت فيها ونكحت الحفاة أخفاف
الأبل وفى الشرع حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء على الصحيح والحجة فى ذلك كبرية وروده
فى الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد فى القرآن الا للعقد ولا يرد من قول حتى نكح زوجا
غيره لان شرط الوطء فى التحليل انما ثبت بالسنة والا فالعقد لا بد منه لان قوله حتى نكح معناه
حتى تزوج أى بعقد عليها ومقوله انه ذلك كافى بغيره لكن ثبت السنة أن لا عبرة بمهرهم
الغاية بل لا بد بعد العقد من ذوق العسل كما انه لا بد بعد ذلك من التطبيق ثم العدة نعم فأقاد أبو
الحسن بن فارس ان النكاح لم يرد فى القرآن الا للتزويج الا فى قوله تعالى واستلوا النساى حتى اذا
بلغوا النكاح فان المراد بها الحلم والله أعلم وفى وجهه للشافعية كقول الحنفية انه حقيقة فى الوطء
مجاز فى العقد قول قول الاشتراك على كل منهما وما به جزم الرابحى وهذا الذى يترجح نظرى
وان كان أكثر ما يستعمل فى العقد ورجح بعضهم الاول بأن اسم الجماع كلها كليات لا يستباح
ذكر فيه عدان يتبعهم من لا يقصد خشا اسم ما يستقطع لما لا يستقطع فدل على انه فى الاصل
للعقد وهذا يتوقف على تسليم المدعى انها كلها كليات وقد جمع اسم النكاح ابن الطاع فزاد
على الاثني **قوله ما** الترتيب فى النكاح قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم
من النساء زاد الاصلين وأما الوقت الآية ووجه الاستدلال انما صيغة أمر تقتضى الطلب
وأقل درجاته التدب فثبت الترتيب وقال القرطبى لادلالة فيه لان الآية سقت لبيان ما يجوز
الجمع ينسب منه من اعداد النساء ويجعل أن يكون الجازى انتزع ذلك من الامر شكاح الطبيب مع
ورود النهى عن تركه الطبيب ونسبة فاعله الى الاعتداء فى قوله تعالى لا تحرموا طيبات ما أحل
الله لكم ولا تعتدوا وقد اختلف فى النكاح فقال الشافعية ليس عبادة وهذا الوجه لم ينفذ
وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التى يستحب فيها النكاح كإساقى بيانه تستلزم أن
يكون حشنة عبادة فمن نظر الله فى حشدانه ومن أثبت نظرا الى الصورة المخصوصة فذكر
المنصف فى الباب حديثين **الاول** حديث أنس وهو من المتفق عليه لكن من طر يقين الى أنس
قوله (انه ثلاثة رهط) كذا فى رواية جدد وفى رواية ثابت عند مسلم ان نفران من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم لهما فتاة بينهما فالرهم من ثلاثة إلى عشرة والنفر من ثلاثة إلى تسعة وكل
منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع فى مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة
المذكورين هم على بن أبى طالب وعبد الله بن عمر وابن العاص وعثمان بن مظعون وعبد بن
مردويه من طر يقى الحسن البغدى كان على بن أناس عن أرواد أن يحرموا والنهوات فنزلت
الآية فى المائدة ووقع فى أسباب الواحدى بغراسه اذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر
الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلى وابن مسعود وأبو ذر وسالم

باب الترتيب فى النكاح
لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب
لكم من النساء **حديث** سعيد
ابن أبى مسريم أخبرنا محمد بن
جعفر أخبرنا جهم بن أبى
حجيد الطويل أنه سمع أنس
ابن مالك رضى الله عنه يقول
جاء ثلاثة رهط الى بيوت
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم

٥٠٦٣

نقطة

٧٤٥

مولي أبي حنيفة والمقدادوسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعه قنبر بن مقرن في بيت عثمان
ابن مظعون فأتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا ياكلوا
اللحم ولا يلبسوا النساء ويجوزوا ما إذا كبرهم فإن كان هذا محققا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة
هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك إليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لاشتراكهم في
طلبه وبزادتهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه قدم
المدينة فأراد أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله ويحججه لروم حتى يموت فأتى ناسا بالمدينة
فنهوه عن ذلك وأخبروه أن رجلا سئما أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم
فلم يحدثوا ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عهد عبد الله بن عمرو معهم
نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيها حسب (قوله) يسألون عن عبادة
النبي صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم عن علقمة في السر (قوله) كأنهم يقولوا) بتشديد اللام
المخفومة أي استقلوا وأصل نقولوا تالوها أي رأى كل منهم أنها قللة (قوله) فقالوا وأين
نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له في رواية الجوزي والكثير من غيره لم ينضم قوله
والعاني من لم يعلم يحصل ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل بخلاف من
حصل له لكن قديين النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك ليس بالزمن فأشار إلى هذا بأنه أشدهم
خشية وذلك بالنسبة لتمام العبودية في جانب الروية وأشار في حديث عائشة والمنيرة كما تقدم
في صلاة الليل إلى معنى آخر بقوله أفدأ كون عبدك شورا (قوله) فقال أحدهم أمأنا فأتى أصلي
الليل (أي) هو قيد الليل لا لأصلي وقوله فلا تزوج أبدا كذلك أصلي ومعتزل النساء بالليل بدول
يو كذا الصيام لأنه لا بد له من فطر الليلي وكذا أيام العبد ووقع في رواية مسلم فقال بعضهم
لا تزوج النساء قال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنا مع الفرائض وظاهره مما يؤيد
زيادة عدد الفرائض لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام واستغراق الليل بالصلاة
أخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق بضر وبمن التجوز (قوله) فجاء إليهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم في رواية مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد
الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا أو يجمع بالله من ذلك عموما جوهرا مع عدم تعيينهم
وخصوصا بما منه وبينهم رفقا بهم وستر لهم (قوله) أمأوا الله) بخفض الميم حرف تنبيه
بخلاف قوله في أول الخبر أمأنا فافهم بتشديد الميم للتقسيم (قوله) أي لا خشا كنه الله وأتقوا كنه
فيه إشارة إلى رد ما يشاؤه الله أمرهم من أن المنقوله لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره
فأعلمهم أن مع كونه يبالغ في التشديد في العبادة أخشى لله وأتق من الذين يشددون وإنما كان
كذلك لأن الشدد لا يأم من الملل بخلاف المتقصدة لا يمكن لاستمراره وخبر العمل مادام
عليه صاحبه وقد أوردنا في ذلك في قوله في الحديث الأسر النبي لا رضا قطع ولا ظهر أبقي
وسياق مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى وتقدم في كتاب العلم مني (قوله) لكن أنا أعلم
استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا وأنتم بالنسبة إلى العبودية سواء لكن أنا أعلم
كذا (قوله) فمن رغب عن سنتي فليس مني المراد بالسنة الطريقة التي تقابل الفرض والرغبة
عن الشيء لا اعراض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقتي وأخذ طريقته غيري فليس مني ولم

يسألون عن عبادة النبي
صلى الله عليه وسلم فلما
أخبروا كأنهم تقبلوها
فقالوا وأين نحن من النبي
صلى الله عليه وسلم قد غفر الله
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
فقال أحدهم أمأنا فأتى
أصل الليل أبدا وقال آخر
أنا صوم الدهر ولا أفطر
وقال آخر أنا اعتزل النساء
فلا تزوج أبدا فجاء إليهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا
أما والله إنني لخشيا كنهه
وأتقأ كنهه لكنني أصوم
وأفطر وأصلي وأرقع
وأزوجه النساء فمن رغب
عن سنتي فليس مني

٥٠٦٤
م
ن
ن
٩٦٦٩٢

* حدثنا على بن سمعان بن
ابراهيم بن يونس بن يزيد عن
الزهري قال اخبرني عروة
أنه سأل عائشة عن قوله تعالى
وان خفتم أن لا تقسطوا
في اليتامى فانكم ماطاب
لكم من التمام يعني وثلاث
ورباع فان خفستم أن
لا تعدلوا فواحدة أو
ما ملكت أيمانكم ذلك
أدنى أن لا تؤاخذوا بالبين
ولها فرغ من مالها وجاهها
يريد أن يتزوجها بأدنى من
سنة صداقها فتم وأن
ينكحهن إلا أن يقطوا
لهن فكمالوا الصداق
وأخروا نكاح من سواهن
من النساء (باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم من
استطاع البائة فليزوج
فانه أغض للبصر وأحصن
للفرج

ذلك إلى طريق الرهبانية فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد علمهم بانهم
ما وجدوا التزود وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الخفيفة السهلة فقط لم يبقوا على الصوم
ونشأوا لم يتقوا على القيام ويتزوج لكسر النومة واعفاف النفس وتكثر النسل وقوله فليس
معي ان كانت الرغبة تضرب من التأويل بعد صاحبه فبعضه فليس معي أي على طريقتي ولا
يلزم أن يخرج عن الملة وان كان اعراضا وتعلما بقضي إلى اعتقاد أو حجة فله بعض فليس معي
ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب
فيه وفسه تنوع أحوال الاكابر للتأسي بافعالهم وانه اذا عذرت معرفته من الرجال جاز
استكنافه من النساء وان من عزم على عمل بر واحتياج إلى اظهار حجب بأمن الرأيا لم يكن
ذلك جموعا وفيه تقديم الحدو والنساء على الله عند القام مسائل العلم وبيان الاحكام للكافرين
وازالة الشبهة عن المجتهدين وان المجاهد قد تنقلب بالقصد إلى الكراهة والاستحباب وقال
الطبري فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الاطعمة والملابس وأثر غليظ الشياطين وخشن
المأكل قال بعض هذا مما اختلف فيه السلف منهم من نحا إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس
واحتج بقوله تعالى اذهب طيبا نكح في حياتكم الدنيا قال والحق ان هذه الآية في الكفار وقد
أخذته صلى الله عليه وسلم بالامرين (قلت) لا يدل ذلك لاحد الفريقين ان كان المراد
المداومة على أحد الصفتين والحق ان ملازمة استعمال الطيبات تفضي إلى التزود والطهر
ولا يأمن من الوقوع في الشهوات لان من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع الاتقال
عنه يقع في المحذور وكان منغ تناول ذلك أحيانا يفضي إلى التطلع المنهي عنه ويرد عليه صريح
قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كانت الاخذ بالتشديد في
العبادة بفضي إلى الملل القاطع لاصلاحها ولازمة الاقتصار على القرائن مثلا وترك التفتل
يفضي إلى اتيار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخبر الامور الوسط وفي قوله اني لا خشاكم
لهم مع ما انضم إليه إشارة إلى ذلك وفيه أيضا إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم
قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم * الحديث الثاني (قوله حدثنا على بن سمعان بن
ابراهيم) لم أر عليه هذا منسوبا في شيء من الروايات ولا به عليه أو على القسائي ولا به أبو نعيم
كعادته لكن يزم الزهري على ما سيروا به على بن المديني وكان الحامل على ذلك شهره على بن
المديني في شيوخ البخاري فإذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره ولا بد من خبر عن
حسان بن يسرى على بن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضا وكان حسان المذكور قاضي
كرمان وروى عنه ابن معين وغيره ولكن له أفراد قال ابن عدي هو من أهل الصدق الأثر بما غلط
(قلت) ولم أره في البخاري شيئا انه روى وقد أدركه بالنسب إلا أنه لم يلقه لانه مات سنة ست ومائتين
قبل أن يدخل البخاري وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء
في (قوله) يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (قوله) يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
للصبر وأحسن للفرج) وقعي رواية السرخسي لانه والاول أولى لانه بقبلة لفظ الحديث
وان كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ منكم وكانه أشار إلى ان الشافعي لا يخص وهو كذلك
اتقوا وانما الخلاف هل يتم نصا واستنباطا ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الاعمش

شباباً لا يحدش بافاته بدل على أن المراد بالباء الجماع ولا مانع من الجمل على المعنى الاعم بان يراد
 بالباء القدرة على الوطء وكون التزويج والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز ان يرشد
 من لا يستطيع الجماع من الشباب لقرط حياء وأعدم شهوة وأعنته منلا الى ما يهي له استقرار
 تلك الحالة لان الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان
 يستتر كسرها فلذلك أرشد الى ما يستقر به الكسر المذكور فيكون قسم الشباب الى قسمين قسم
 يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فنذهبهم الى التزويج ودفعوا للحدود بخلاف الآخرين فنذهبهم
 الى الأمر تستقر به حالهم لان ذلك أرفق بهم للعلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي
 أنهم كانوا لا يجدون شيأ ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة السكاح وهو تائق اليه يشد به
 التزويج ودفعوا للحدود (قوله فليتزويج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي جزة عن الأعمش
 هناك أنه أغض البصر وأحصن للفرج وكذا ثبت في الزيادة عند جميع من أخرج الحديث
 المذكور من طريق الأعمش بهذا الاسناد وكذا ثبت باسناده الآخر في الباب الذي يليه ويطلب
 على ظني أن حذفه من قبل حفص بن غياث شيخ البخاري وأما أثر البخاري روايته على
 رواية غيره لوقوع النصريح فيها من الأعمش بالحديث فاعتقوله اختصاراً لما فيه هذه المصلحة
 وقوله أغض أي أشد غصاً وأحصن أي أشد احصاناً له ومعناه من الوقوع في الفاحشة وما ألفت
 ما وقع له من حديث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رفته إذا أحدكم بحمته
 المرأة فوقع في قلبه فله عمد الى امرأته فليواقها فان ذلك مرد ما في نفسه فان فيه إشارة الى
 المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن تكون أقول على بابها فان التقوى سبب
 لفض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة بالداعية وبعد حصول التزويج يضعف
 هذا العارض فيكون أغض وأحصن محال لكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي أنذر من
 وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون أقول فيه لغیر المبالغة بل اخبار عن الواقع فقط (قوله
 ومن لم يستطع فعله بالصوم) في رواية مغيرة عن ابراهيم عند الطبراني ومن لم يبعد عن ذلك
 فعله بالصوم قال المازري فيه اغرام الغائب ومن أصل النجاشي أن لا يفري الغائب وقد جاء
 شاذ أقول بعضهم عليه رجلاً لسي على جهة الاغراء وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود
 لان نسبة والزاجي ولكن فيه غلط من أوجه أما أولاً لان التفسير بقوله لا اغرام الغائب
 والصواب فيه اغراء الغائب فأما لا اغرام الغائب فيأثر ونص سيبويه أنه لا يجوز ذنبه زيدا
 ولا يجوز عليه زيد عند ارادة غير الخطيب وانما جاز للناظر لما فيه من دلالة الحال بخلاف
 الغائب فلا يجوز له عدم حضوره ومعرفته بالمحالة الدالة على المراد أو ما نأينا فان المثال ما فيه
 حقيقة الاغراء وان كانت صورته فلم يرد القائل ببلغ الغائب وانما أراد الاخبار عن نفسه
 بأنه قليل المبالاة بالغائب ومثله قولهم الذئبي أي اجعل شغلك بنفسك ولم يرد أن يفري به
 وانما اراده دعني وكن شغل عني أو ما نأينا فليس في الحديث اغراء الغائب بل الخطيب
 الحاضر من الذين خاطبهم أو لا يقول من استطاع منكهم قالها في قوله فعله ليست لغائب وانما
 هي للحاضر المهم الذي لا يصح خطابه بالكاف ونظير هذا قوله كتب عليكم انصاف في القتل الى
 أن قال عن عني له من أخيه شيء ومثله لوقت لاشين من قام منكك فله دوحهم قالها للمهم من

فليتزويج ومن لم يستطع
 فعله بالصوم

فانه له وجاه

الخاطئين لا لغائب اه ملخصا وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد تنظن له الطبري فقال
 قال أبو عبيد قوله فعليه بالصوم اغراء غائب ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد تقول عدل كذا زيدا
 ولا تقول عليه زيدا الا في هذا الحديث قال وجوابه انه لما كان الضمير الغائب راجعا الى لفظة
 من وهي عبارة عن الخاطئين في قوله يا معشر الشباب وبيان لقوله منكم جاز قوله عليه لانه بمنزلة
 الخطاب وقد أجاب بعضهم بأن اراد هذا اللفظ في مثال اغراء الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب
 عياض باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ كذا قال والحق مع عياض فان اللفاظ
 توابع للمعاني ولا معنى لاعتبار اللفظ بغير معناها (قوله بالصوم) عدل عن قوله فعليه بالجموع
 وقوله يا معشر الشباب ويستدعي طغيان الماس من الطعام والشراب الى ذكر الصوم اذا ما جاء
 لتحصيل عبادة هي برأسها طوبى وفيه اشارة الى أن المطلوب من الصوم في الاصل كسر الشهوة
 (قوله فانه) أي الصوم (قوله له وجاه) بكسر الواو والمد أصله الغمز ومنه وجى في عنقه اذا غمره
 دافعه له وجاء بالسيف اذا طعنه به وجاء أنشبه غمزهما حتى رضما ووقع في رواية ابن حبان
 المذكور فانه له وجاه وهو الاختصاص وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع الا في طريق زيد بن أبي
 أنيسة هذه وتفسير الوجاه بالاختصاص فيه نظر فان الوجاه مرض الاثنين والاختصاص سلما واطلاق
 الوجاه على الصيام من مجاز المشابهة وقال أبو عبيد قال بعضهم وجاه بفتح الواو مقصور والاول
 أكثر وقال أبو زيد لا يقال بالافعال بيرا أو كان قريب العهد بذلك واستدل بهذا الحديث
 على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه أرشده الى ما ينافيه ويضعف دواعيه
 وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى أقسام الاول التائق اليه
 القادر على مؤنه الخفاف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجماع وزاد الحنابلة في رواية
 أنه يجب وبذلك قال أبو عروبة الاسدي عن من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصنف في
 شرح مختصر الجويني وجها وهو قول داود وسأعه ورد عليهم عياض ومنعه وجهين
 * أحد هما أن الآية التي احتجوا بها خير بين النكاح والتسرى يعني قوله تعالى فواحدة أو
 ما ملكت أيمانكم قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذا لم يقع
 التحريم بين واجب وندوب وهذا الرتبة تعقب فان الذين قالوا بوجوبه قبله بما اذا لم يندفع
 التوقف بالتسرى فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وفرض على كل
 قادر على الوطء وجده ما يتزوج به أو يسرى أن يفعل أحدهما فان عجز عن ذلك فليكتن من
 الصوم وهو قول جماعة من السلف * الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطء والعقد
 بمجرد لا بدفع مشقة التزويج قال فاذ هو اليه لم يتناول الحديث وما تناوله الحديث لم يذهبوا
 اليه كذا قال وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الإراد وقال ابن بطال احتج من لم
 يوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله
 ليس بواجب قبله مثله وتعقب بأن الامر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استعماله أن
 يقول القائل وجبت عليك كذا فان لم تستطع فأنك الى كذا والمنشور عن أحمد أنه لا يجب
 للقادر الثاني الا اذا خشي العنت وعلى هذه الرواية أقصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به
 مذهب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا يشك عن الزنا الآية وقال القرطبي

المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودنسه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج
لا يحتج في وجوب التزويج عليه ونه ابن الرفعة على صورته يجب فيها وهي ما أئذره حيث
كان مسجبا وقال ابن دقيق العيد قسم بعض الفقهاء النكاح إلى الاحكام الخمسة وجعل
الوجوب فيما إذا خاف العنت وقدر على النكاح وتعدنا التسري وكذا حكمه القرطبي عن بعض
علمائهم وهو المازري قال فالوجوب في حق من لا يشك عن الزنا إلا به كإتة قدم قال والعهر في
حق من يحل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه ووقاؤه البه والكراهة في حق
مثل هذا حيث لا اضرابا لوجهة فان افطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو
اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة وقيل الكراهة فيما إذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منته في
حال التزويج والاستحباب فيما إذا حصل به معنى مقصودا من كسر شهوة واعان في نفس
وتحصين فرج ونحو ذلك والآباحة فيما انتفت الدواعي والموانع ومنهم من استسرى بدعوى
الاستحباب فمن هذه صفته للظواهر الواردة في الترغيب فيه قال عباس هو مندوب في حق كل
من يرجى منه النسل ولولم يكن في الوطء شهوة لقوله صلى الله عليه وسلم فاني مكاثركم
وظواهر الحاض على النكاح والامره وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير
الوطء فأما من لا ينيل ولا يرغب في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة
بذلك ورضيت وقد قال انه مندوب أيضا له يوم قوله لا رهبانية في الاسلام وقال الغزالي في
الاحياء من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته فالمستحب في حقه التزويج ومن لا
فالتزويج له أفضل ومن تعارض الامر في حقه فليجتمدو بعمل بالراجح (قلت) الاحاديث
الواردة في ذلك كثيرة فأما حديث فاني مكاثركم فصيح من حديث أنس بلنظ تزوجوا الورود
الولود فاني مكاثركم بكم يوم القامة أخرجه ابن حبان وذكره الشافعي بلاغ عن ابن عمر بلنظ
تساكوا تمكاثروا فاني أباهي بكم الامم واليه في من حديث أنس أمامة تزوجوا فاني مكاثركم
بكم الامم ولا تمكثوا كرهانية التصاري وورد فاني مكاثركم أيضا من حديث الصنابحي
ابن الاعسر ومفضل بن يسار وسهل بن حنيفة وجراد بن النعمان وعائشة وعبد الله بن
غنم ومعاوية بن حنيفة وغيرهم وأما حديث لا رهبانية في الاسلام فلم أره بهذا اللفظ لكن في
حديث سعد بن أبي وقاص عنده الطبراني ان الله أبدانا بالرهانية الخفيفة السخعة وعن ابن
عباس رفعه لاضرر ورثة في الامم الام أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم وفي الباب حديث
الهي عن التبتل وسأني في باب مفرد وحديث من كان موسرا فلم يسكن فليس منا أخرجه
الدراوي والبيهقي من حديث ابن أبي شيبة وجزء منه ما مرسل وقد أوردته البغوي في معجم الصحابة
وحديث طاوس قال عمر بن الخطاب لأبي الزوائد ائمتنا من التزويج عجز أو فحور أخرجه
ابن أبي شيبة وغيره وقد تقدم في الباب الاول الإشارة إلى حديث عائشة النكاح سني في رغب
عن سني فليس مني وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه من رزقه الله امرأه صالحا فقد أعانه
على شطريه فليس في الله في الشطر الثاني وهذه الاحاديث وإن كان في الكثير منها ضعف
فيجموعها يدل على أن ما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا لكن في حق من يتأق
منه النسل كما تقدم والله أعلم وفي الحديث أيضا ارشاد العاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم لأن

*(باب من لم يستطع الباءة

فلم يصح)* حديثنا عن

خلف بن غياث حدثنا أني

حدثنا الأعشى حدثني

عمارة عن عبد الرحمن بن

زيد قال دخلت مع عقمة

والأسود على عبد الله فقال

عبد الله كأمع النبي صلى

الله عليه وسلم شابا لا ينجذ

شاف قال لارسول الله صلى

الله عليه وسلم يا معشر

الشباب من استطاع الباءة

فلتزوج فإنه أغض للبصر

وأحصن للفرج ومن لم

يستطع فعليه بالصوم فإنه

وحيه)* (باب كبره النساء)*

حدثنا إبراهيم بن موسى

أخبرنا هشام بن يوسف أن

ابن جريج أخبرهم قال

أخبرني عطاء قال حضرنا

مع ابن عباس جنازة ميمونة

بسر فقال ابن عباس هذه

زوجة النبي صلى الله عليه

وسلم فإذا رفعت نعشهم انثالا

ترزعوها ولا تزلزلوها

وارفقا فإنه عند النبي

صلى الله عليه وسلم تسع

٢ قوله تسع نسوة هكذا

بشرح الشرح بإيد شاول الذي

في المتن بإيدنا حذف نسوة

كإزاده بالهشام فعل ما في

الشارح رواية له اه

شهوة السكاح باعثة للشهوة الاكل تقوى بقوة وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز
المعالجة لقطع شهوة السكاح بالادوية وحكاية الغوى في شرح السنة وينبغي أن يحمل على دواء
يسكن الشهوة ودون ما يقطعها اصاله لانه قد يقدر بعد فسد اندوات ذلك في حقه وقد صرح
الشافعية بأنه لا يكسر داء الكافور ونحوه والخيفة أنفسهم انفقوا على منع الحب والنساء
فيلحق بذلك ما في معناه من التداءى بالقطع أصلا واستدل به الخطابي أيضا على أن المقصود من
السكاح الوطء وانذاشرع الخدياري الغنة وفيه الحث على غرض البصر وتحصين الشرج بكل
يمكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تقدم على
أحكام الشرع بل هي دائرته معها واستبط القرافي من قوله فإنه له وجاء ان التبريك في العبادة
لا يقدر فيها بخلاف الرأى لانه أمر بالصوم الذي هو قرينة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه
ومع ذلك فأرشد إليه لتحصين غرض البصر وكشف الفرج عن الوقوع في المحرم اه فان أراد
تبريك عبادة عبادة أخرى فهو كذلك وليس يحمل النزاع وان أراد تبريك العبادة بالصباح
فليس في الحديث ما يبايعه واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستنابة لانه أرشد عند الجز
عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة ولو كان الاستنابة مباحا لكان الارشاد إليه أسهل
وتعقب دعوى كونه أسهل لان التزويج أسهل من الفعل وقد أباح الاستنابة لثقة من العلماء وهو
عندنا حلال وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لا يمسعود لأن زوجك
شابة استحباب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكر أو سبأ في بطن القول فيه بعد أبواب
(قوله باب من لم يستطع الباءة فلم يصح) وأورد فيه حديث ابن مسعود المذكور
في الباب قبله وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعشى في حديث الباب فعند الترمذي
عنه بلفظ من لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وغند النسائي عنه باللفظ ومن لا فليصم وقد تقدمت
مباحته في الباب الذي قبله *(قوله باب كبره النساء)* يعني لمن قدر على العدل بينهما
ذكر فيه ثلاثة أحاديث في الحديث الأول حديث عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة
زادهم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج زوج النبي صلى الله عليه وسلم *(قوله بسر)* بفتح
المهمل وكسر الراء بعد خافا مكان معروف بظاهر مكة تقدم سيانه في الحج وأخرج ابن مسعود
بإسناد صحيح عن يزيد بن الاصم قال دفننا ميمونة بسر في القلعة التي فيها مرسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال صلى عليها ابن عباس ونزل في قبرها عبد الرحمن
ابن خالد الوليد (قلت) وهي خالة أبيه وعبد الله الخولاني (قلت) وكان في حجرها يزيد بن
الاصم (قلت) وهي خالته كما هي خالة ابن عباس *(قوله فإذا رفعت نعشهم)* يعني مهمله وشين مخمة
السر الذي يوضع عليه الميت *(قوله فلا تزعزعوها)* بزايين مجعنين وعينين مهملتين والزعزعة
تحريل الشيء الذي يرفع وقوله ولا تزلزلوها الزلزلة الاضطراب *(قوله وارفقوا)* إشارة إلى أن
مراده السر الوسط المعتدل وبغنداسه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته
وفيه حديث كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان
(قوله فإنه عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع نسوة) أي عند موته وهن نسوة وعائشة
وخصه وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وحويصة وصفية وميمونة هذ ترتيب تزويجه

يا عن رضى الله عنهم ومات وهن في عصمته واختلف في رجحانه هل كانت زوجة أو سرة وهل
 مات قبله أولا (قوله) كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة زاد مسلم في روايته قال عطاء التي
 لا يقسم لواصفية بن يحيى بن أخطب قال عياض قال الطحاوى هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم
 أنها وهبت وبها العائشة وانما غلط فيه ابن جرير عطاء كذا قال قال عياض قد
 ذكروا في قوله تعالى ترجى من تشاءنهن أنه أوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان
 يستوفى لهن القسم وأرجأ سودة وجوهرية وأم حبيبة وميمونة وصفة فكان يقسم لهن ماشاء
 قال فيجزم أن تكون رواية ابن جرير صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث أوى الجميع
 فكان يقسم لجمعتهن الاصفية (قلت) قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يقسم لصفية كما يقسم لسانئه لكن في الاسانيد الثلاثة الواقدى وليس بصحجة وقد
 نصب مغلطى للواقدى فنقل كلام من قواه وثقه وسكت عن ذكر من وهاده واتهمه وهم
 أكثر عدد أو أشد اتقانا وأقوى معرفة به من الأولين ومن جملة ما قواه أن الشافعى روى عنه
 وقد أسند اليه عن الشافعى أنه كذب ولا يقال فكيف روى عنه لأنه يقول رواية العدل
 ليست بمجردة ما توهمنا فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال ما رأيت أ كذب
 منه فخرج أن مراد ابن عباس بالتي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوى الحديث عائشة أن سودة
 وهبت يومها بالعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة وبها يوم سودة وسباني في
 باب مفرد وهو قبل كتاب الخلائق بأربعة وعشرين بابا وبأن يسط النصة هناك إنشاء الله تعالى
 لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يثبت عند سودة أن لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن
 يثبت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة ثم يجوز في القسم عنها بجزا والراجح عندي ما ثبت في
 الصحيح ولعل البخارى حذف هذه الزيادة عدا وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من
 رواية عبد الرزاق عن ابن جرير قال عطاء كانت آخرهن موتا ماتت بالدينونة كذا قال فاما
 كونها آخرهن وثنا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا كانت وفاتها سنة احدى وستين
 وخلفهم آخرون فقالوا ماتت سنة ست وخسين ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت الى قتل الحسين
 ابن على وكان قتله يوم عاشوراء سنة احدى وستين وقبل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخسين
 والاول أربع ويحتمل أن تكون ماتت في سنة واحدة لكن تأخرت بميمونة وقد قبل أيضا انها ماتت
 سنة ثلاث وستين وقبل سنة ست وستين وعلى هذا لا ترد في آخر يتهاى ذلك وأما قوله ومات
 بالدينونة فقد تكلم عليه عياض فقال ظاهره أنه أراد ميمونة وكيف ياتهم مع قوله في أول الحديث
 انها ماتت بسرف وسرف من مكة بالاختلاف فكيف قوله بالدينونة ومما (قلت) يحتمل أن يريد
 بالدينونة البلد وهي مكة والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف ولا يلزم من ذلك
 أنهم ماتت بسرف فيجزم أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذى دخل
 بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فتدفن ابن عباس وصبتها وبؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر
 حديث ابن جرير بهذا قال بعده وقال غير ابن جرير في هذا الحديث توفيت بمكة فخجلها ابن
 عباس حتى دفنها بسرف الحديث الثانى حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف
 على نساءه في ليلة واحدة فيسأل واحدة وتسأل تسعة وتسعون فقد تقدم شرحه في كتاب الغسل وهو ظاهر فبقيا

كان يقسم لثمان ولا يقسم
 لواحدة حديثنا مسدد
 حديثنا بن زريع حديثنا
 سعد عن قتادة عن أنس
 رضى الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يطوف
 على نساءه في ليلة واحدة وله
 تسعة وتسعون وقال خليفة
 حديثنا بن زريع حديثنا
 سعد عن قتادة أن أنسا
 حديثهم عن النبي صلى الله
 عليه وسلم

٥٠٦٨

س

تحفة

١١٨٦

ترجم له وقد اتفق العلماء على أن من خالصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجتمع
 بينهم واختلافوا هل الزيادة اثنتان أو لا وفيه دلالة على أن التسم لم يكن واجبا عليه وسابق
 البحث فيه في بابيه وقوله وقال في خليفته إلى آخره قصده بيان تصريح قتادة بتحديث أنس له بذلك
 * الحديث الثالث (قوله) حدثنا علي بن الحكم الأنصاري (هو) المروزي مات سنة ست وعشرين
 (قوله) عن رقبته (فتح القاف) والموحدة هو ابن مصقلة يصاد به له ساكنة ثم قاف ويقال
 بالسین المهملة بدل الصاد وطلحة هو ابن مصرف البائي بختانية مخففا (قوله) قال لي ابن عباس
 هل تزوجت قلت لا زاد فيه أحمد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعد بن جبيرة قال
 لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي أي قبل أن يلتقي هل تزوجت قلت لا وما أريد ذلك بوي
 هذا وفي رواية سعد بن منصور بن طريق أبي بشر عن سعد بن جبيرة قال لي ابن عباس هل
 تزوجت قلت ما ذلك في الحديث (قوله) فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء فقدم هذه الأمة ليخرج
 مثل سليمان عليه السلام فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته وكذلك أبو داود ووقع عند
 الطبراني من طريق أبي يونس عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس تزوجوا فان خيرنا كان أكثر نساء
 قبل المعنى خيرا أمة محمد من كل أن أكثرنا من غيره يتساوى معه فيما عدا ذلك من الفضائل
 والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير الذي صلى الله عليه وسلم وبالأمة أخصاؤه وأصحابه وكأنه أشار
 إلى أن ترك التزوج صريح أو أن زلوا كان راجعا ما أثار النبي صلى الله عليه وسلم غيره وكان مع كونه
 أخشى الناس لله وأعلمهم به أكثر التزوج به صلحته تبلغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال
 ولاظهار المحرمات البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من التوفيق غالبا وإن وجد
 كان يؤثر بأكثره ويصوم كثيرا واصل ومع ذلك فكان بطوف على نساء في الله الواحدة
 ولا يطاق ذلك إلا مع قوة البدن وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تابعة لما يقوم به
 من استعمال المقويات من مأكول ومشروب وهي عنده نادرة أو معدومة ووقع في الشفاء
 أن العرب كانت تمدح بكثرة النكاح لدلالتهم على الرجولية إلى أن قال ولم تشغله كثرته عن عادة
 ربه بل زاده ذلك عبادة لتحصينهم وقيامه بحقوقهن واكتسابهن لهن وهديته إياهن وكأنه أراد
 بالتحصين قصر طرفهن عليه فلا يتطلعن إلى غيره بخلاف العزبة فإن العفصة تطلع بالطبع
 الشرى إلى التزوج وذلك هو الوصف اللائق بهن والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة
 في استئثارهن من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة إلى بعضها * أحدها أن يكن من يشاهد
 أحواله الباطنة فتنتي عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك * ثانيها التشريف به
 قبائل العرب بمصاهرته فيهم * ثالثها الزيادة في تألفهم لذلك * رابعها الزيادة في التكليف حيث
 كأن لا يشغله ما حجب إليه منهن عن المبالغة في التبليغ * خامسها التكرير به من جهة
 نساءه فتزاد عواطفه على من يحاربه * سادسها نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال
 لأن أكثر ما يشع مع الزوجة عما شأنه أن يحتج مثله * سابعها الإطلاع على محاسن أخلاقه
 الباطنة فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إذ ذاك بعدة وصفة بهم فقل إليها وهاو زوجها فلو لم
 يكن أكل الخلق في خلقه لقرن سنه بل الذي وقع أنه كان أحب إليهن من جميع أهلهن * ثامنها
 ما تقدم مبسوطا من خرق العادة في كثرة الجماع مع التقليل من المأكول والمشروب وكثرة

* حدثنا علي بن الحكم
 الأنصاري حدثنا أبو
 عروانة عن رقبته عن طلحة
 البائي عن سعد بن جبيرة قال
 قال لي ابن عباس هل
 تزوجت قلت لا قال فتزوج
 فإن خير هذه الأمة أكثرها
 نساء

٥٠٦٩

تحفة

٥٥٢٥

رواه عبد الرحمن بن عوف

حدثنا محمد بن كثير عن

سفيان عن حماد الطويل

قال سمعت أنس بن مالك

قال قدم عبد الرحمن بن

عوف فأتى النبي صلى الله

عليه وسلم بينه وبين سعد بن

الربيع الأنصاري وعند

الأنصاري امرأتان فعرض

عليه أن يخاصمه أهل وماله

فقال بارك الله لك في أهلك

ومالك دولتي على السوق

فأتى السوق فرمى شأنا

أطو وشأنا من بين فراء النبي

صلى الله عليه وسلم بعد أيام

وعليه وضرم صخرة فقال

مهمم عبد الرحمن فقال

تزوجت أنصارا قال فإنا

سقت قال ووزن فأنس

ذهب قال أولم ولو بشاة

باب ما يكره من التبتل

والخصاء وحدثنا محمد بن

نوفس حدثنا إبراهيم بن

سعد أخبرنا بن شهاب سمع

سعيد بن المسيب يقول

سمعت سعد بن أبي وقاص

يقول ردد رسول الله صلى الله

عليه وسلم على عثمان بن

مظعون التبتل ولو أذن له

لاختصنا * حدثنا أبو

اليمان أخبرنا شعيب عن

الزهري قال أخبرني سعيد

ابن المسيب أنه سمع سعد بن

أبي وقاص يقول أنس دثر

ذلك يعني النبي صلى الله

عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولو أجاز له التبتل لاختصنا * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

حدثنا عبد الرحمن بن عوف في السبع (قوله) رواه عبد الرحمن بن عوف) واصله في السبع عن
عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أبي إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن
جده قال قال عبد الرحمن بن عوف وأورده في فضائل الأنصار عن اسمعيل بن أبي أيوب عن
إبراهيم وقال في روايته أنظر أجمع سما لك فسمه إلى أطلقها فإذا انتقضت عدتها فترجها وهو
معنى ما سافه موصولا في الباب عن أنس بلقط فعرض عليه أن يخاصمه أهل وماله وبأني في
الوليعة من حديث أنس بلقط فأجابه مالي وأزل لك عن إحدى امرأتين وسماني بقية شرح
الحديث المذكور في أبواب الوليعة وما كانوا عليه من الأنيار حتى بالنفس والأهل وفيه جواز
نظر الرجل إلى المرأة عند إرادته تزويجها وجواز المودة بطلاق المرأة وسقوط الغيرة في مثل ذلك
وتنزه الرجل عما يدل له من مثل ذلك وترجيح الاكتساب بنفسه بخجارة وصناعة وفيه ممانعة
الكرا التجارة بأنفسهم مع وجودهم بكنهم ذلك من وكبل وغيره وقد أخرج الزبير بن بكارة في
الموفيات من حديث أم سلمة قالت خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجرا إلى بصرى في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما منع أبابكر جملة اللازمة التي صلى الله عليه وسلم ولا منع النبي صلى
الله عليه وسلم جبهه فلبس أبي بكر عن ذلك ليجتمع في التجارة هذا وأومئنا بقية الحديث في قصة
سويط بن حملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكتب
بما يفني عن عادته والله أعلم (قوله) باب ما يكره من التبتل المراد بالتبتل هنا
الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذني العبادية وأما الأمر به في قوله تعالى وتبتل إليه
تبتلا فقد سدره مجاهد فقال أصله إخلاصه وهو نفس يعرني والأفصل التبتل الانقطاع
والمعنى انقطع إليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى الله انقطاعا بإخلاص العباد
له فسر هذا بك ومنه صدقة بته أي منقطعة عن الملك ومريم البتول لانقطاعها عن التزويج
إلى العباد وقيل انقطاع البتول إلى الله لانقطاعها عن الأزواج غير على أو لانقطاعها عن نظرائها
في الحسن والشرف (قوله) والخصاء هو الشق على الاثنين واتزاعهما وانما قال ما يكره من
التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى الشقيع ويحرم ما أحل
الله وليس التبتل من أصله مكروها وعطف الخصاء عليه لأن فيه مجوز في الحيوان الماء كول
ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث * أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون
أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري وقد أورده مسلم من طريق عن ابن شهاب بلقط أراد
عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهام رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرغ أن معنى قوله ردد على
عثمان أي لم ياذن له بل نهاه وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال
يا رسول الله أتني رجل يشق عليّ المزوجة فأذن لي في الخصاء قال لا ولكن عليك بالصام الحديث
ومن طريق سعد بن العاص أن عثمان قال يا رسول الله أذن لي في الاختصاء فقال لا والله قد
أبذلنا الرهاينة الحنيفة السحرة فيجعل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاء حقيقة فغير
عنه الراوي بالتبتل لأنه يشاعره فلذلك قال ولو أذن له لاختصنا ويحتمل عكسه وهو أن المراد
بقول سعد ولو أذن له لاختصنا فعلنا فعل من يخصى وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري
التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يلبس فيه فهاهنا نزل في حقيقة أنها

عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولو أجاز له التبتل لاختصنا * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

الذين آمنوا بالحق وما أطاعت ما أحل الله لكم وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح تسعة
من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه وكان عثمان من السابقين إلى الإسلام وقد
تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث وتقدمت قصة وفاته في كتاب الحنازير وكانت في
ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع وقال الطبري قوله ولوأذن له لاختصنا
كان الظاهر أن يقول ولوأذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله لاختصنا لإرادة
المباينة أي لما التفتا في التبتل حتى يقضى بنا الأمر إلى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه
حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص يؤيده نوارداستئذان جماعة
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كأي هريرة وابن مسعود وغيرهما وانما كان التعبير
بالخصاء المبلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الالة يقتضي استقرار وجود النشوة ووجود النشوة
نافي المراد من التبتل فيمنع من الخصاء طريقال يحصل المطاوب وغايته أن فيه ألباط في
العاجل يقتضي جنبا ما يدفع به في الأجل فهو كقطع الأصبع اذا وقعت في اليد الالة صيانة
للبقية السد وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو نادر ويشهد كثرة وجوده في البهائم مع شأنها
وعلى هذا فاعل الراوي عبر بالخصاء عن الحب لانه هو الذي يحصل المقصود بالحكمة في معهم
من الاختصاص إرادة تكثير النسل ليعتبر جهاد الكفار والاراد أن في ذلك لا وشك وأوردتهم عليه
فمنقطع التسلسل فنقل المسجون باقتطاعه وتكرار الكفار وخلاف المقصود من البهائم المحمودة
الحديث الثاني (قوله جرير) هو ابن عبد الجيد واسم جليل هو ابن أبي خالد وقيل هو ابن أبي حازم
وعبد الله هو ابن مسعود وقد تقدم قبل يساب من وجه آخر عن اسمعيل بن عمار عن ابن مسعود
ووقع عند الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ سمعت عبد الله وكذا المسلم
من وجه آخر عن اسمعيل (قوله الانتحصى) أي أن استندى من شغل بالخصاء أو تعالج ذلك
بأنفسنا وقوله فنها عن ذلك هو نهي تحريم ولا خلاف في بني آدم لما تقدم وفيه أيضا من المقام
تعذيب النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد ينشأ إلى الهلاك ونفسه ابطال المعنى
الرجولية وتفسير خلق الله وكفر النعمة لان خلق الشخص رجلا من الذم العظيمة فإذا زال ذلك
فقد تشبه بالمرأة وأختار النقص على الكمال قال القرطبي الخصاء في غير بني آدم ممنوع في الحيوان
المنفعة حاصلة في ذلك كطبيب اللحم أو قطع ضرر عنه وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير
المأ كولد مطلقا وأما الكول فيجوز في صغيره دون كبيره وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من
إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر (قوله ثم رخص لنا) في الرواية السابقة في تفسير
المائدة ثم رخص لنا بعد ذلك (قوله أن نتكلم المرأة النوب) أي إلى أجل في نكاح النعمة (قوله
ثم قرأ) في رواية مسلم ثم قرأ علينا عبد الله وكذا وقع عند الاسماعيلي في تفسير المائدة (قوله
يا أيها الذين آمنوا بالحق وما أطاعت ما أحل الله لكم الآية) ساق الاسماعيلي إلى قوله المعتدين
وظاهر استشهدان مسعود بهذه الآية هنا يشهد بأنه كان يرى بجواز النعمة فقال القرطبي لعله
لم يكن حينئذ بلغه التاسع ثم بلغه فرحم بعد (قلت) يؤيده ما ذكره الاسماعيلي أنه وقع في رواية
أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد فقه له ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن عينة عن اسمعيل ثم جاء
تفسيرهما بعد وفي رواية معمر عن اسمعيل ثم نسخ وساق من زيد البحث في حكم النعمة بعد أربعة

جرير عن اسمعيل عن قيس
قال قال عبد الله كأنه زومع
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس لنا شيء فقلنا ألا انتحصى
فثم اناعن ذلك ثم رخص لنا
أن نتكلم المرأة النوب ثم قرأ
علينا يا أيها الذين آمنوا
لا تحرموا طباط ما أحل
الله لكم الآية

* (باب نكاح الابكار) وقال ابن أبي مليكة (١٠٤) قال ابن عباس لما نكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرة غيرة

* حدثنا محمد بن عبد الله

قال حدثني أخي عن سليمان

عن هشام بن عروة عن أبيه

عن عائشة رضى الله عنها

قالت قلت يا رسول الله أرب

لوزنات وادأ فيه شجرة قد

أكل منها ووجدت شجر الم

يؤكل منها في أيها كنت ترفع

بغيرك قال في التي لم ترفع

منها يعني أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم لم يتزوج بكرة

غيرها * حدثنا سعد بن

إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن

هشام عن أبيه عن عائشة

قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم أريتك في

المنام من أين أذرجل يحملك

في سفر فحرف يقول هذه

أمر أنك لا تشفع فأذاخني

أنت فأقول إن يكن هذان

عند الله بضمه * (باب تزويج

التيات) وقالت أم حبيبة

فأرى النبي صلى الله عليه

وسلم لا تعرض على بنتا تكتن

ولأخوانك * حدثنا أبو

الهيثم حدثنا هشام بن

سبار عن الشعبي عن جابر

ابن عبد الله قال فلتنا مع

النبي صلى الله عليه وسلم من

غزوة فتجلى على يعزى

قطوف فلفقني راكب من

خلفي ففطن يعزى بعزرة

كانت معه فأنطقني يعزى

كأجود ما أنت را من الأبل

فأذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما يجلك قلت كنت حديث عهد بعمرس قال أبكر أم ثيبا قالت ثيبا

الحديث لكنه انما سأل عن ذلك في حال الغزو وسلك ما كان في حال الغزو
يزرون القطر على الصليم للتقوى على القتال فاداهما حتمه إلى حسم مادة الشهوة الاختصاء
كأظفر لعثمان فضعه صلى الله عليه وسلم من ذلك وانما لم يرشه إلى المتعة التي رخص فيها
لغيره لانه ذكر أنه لا يجدي شيئا ومن لم يجدي شيئا أصلا لا يوافق ولا غيره فكيف يمتنع والتي يستمتع
بها الأبد لهما من شيء * (قوله باب نكاح الابكار) جمع بكرة وهي التي لم يوطأ
واستقرت على حالتها الأولى (قوله وقال ابن أبي مليكة قال ابن عباس لما نكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرة غيرة
النبي صلى الله عليه وسلم بكرة غيرة) هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة
النور وقد تقدم الكلام عليه هناك (قوله حدثني أخي) هو عبد الحميد وسليمان هو ابن
بلال (قوله فيه شجرة قدأكل منها ووجدت شجر الم يؤكل منها) كذا في ذر ولغيره
ووجدت شجرة وذكره الحدي بللفظ فيه شجرة قدأكل منها وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج
بصفة الجمع وهو أصوب وأقوله بصدق أي في أي الشجر ولوأراد الموضعين إقبال في أي ما
(قوله تزويج) بضم أوله أرفع بعزرة إذا تركه يعزى ماشاء وزعم العزير في المرقى إذا أكل
ماشاء وزعمه الله أي أثبت له ما راعى على سعة (قوله قال في التي لم ترفع منها) في رواية أبي
نعيم قال في الشجرة التي وهو أوضح وقوله يعني إلى آخره زاد أبو نعيم قبل هذا خات فانها به
بكر الهام وفيه التخيانية وسكون الهام وهي السكت وفي هذا الحديث مشرعية ضرب
المثل وتشيده في موصوف بصفة تملسه لسلوب الصفة وفيه بلاغة عائشة وحسن تأنيها في
الأمور ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في التي لم ترفع منها أي أو في ذلك في الاختيار على غيره فلا
يرد على ذلك كون الواقع منه أن الذي تزويج من النبيات أكثر ويحتمل أن تكون عائشة كانت
بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضا تزويجك في المنام وسألت
شرحه بعد ستة وعشرين بابا ووقع في رواية الترمذي أن الملك الذي جاءه النبي صلى الله عليه
وسلم بصورته جبريل * (قوله باب تزويج النبيات) جمع ثيبه ثيبات ثم تخنسية
ثقله نكدة ثم غم وحده ضد البكر (قوله وقالت أم حبيبة قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تعرض على بنتا تكتن ولأخوانك) هذا طرف من حديث سأل في موضوع لا بعد عشرة أبواب
واستندط المصنف الترجمة من قوله لا تكتن لأنه خاطب بذلك نسائه فاقضى أن لهن ثبات من
غيره فيستلزم أنهن ثيبات كما عو لا كثيرا غالب ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعزرة وقد
تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك (قوله ما يجلك) بضم أوله أي ما يبس اسراع (قوله
كنت حديث عهد بعزيرس) أي قريب عهد بالدخول على الزوجة وفي رواية عطية عن جابر في
الوكالة قالت نونا من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتجدة والأكرام أخذت
أرتحل قال ابن زيد قلت تزويجت وفرواية أبي عيسى عن أبي التوكل عن جابر من أحب
أن يتجلى إلى أهله فلتجلى أخرجه مسلم (قوله قال أبكر أم ثيبا قالت ثيبا) وهو مصوب بغير
محذوف تقديره ما تزويجت وتزويجت وكذا وقع في ثاني حديثي الباب فقلت تزويجت ثيبا في
رواية الكشي يعني في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال تزويجت ثم قال بكرة
أم ثيبا قالت ثيبا وفي المغازي عن قتبية عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر باللفظ هل نكحت
فأذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما يجلك قلت كنت حديث عهد بعزيرس قال أبكر أم ثيبا قالت ثيبا

جابر قلت نعم قال ماذا أباكراً أم شياً قلت لا بل ثيباً ووقع عنداً جدد عن سفيان في هذا الحديث
 قلت ثيب وهو خير مبتدأ المحذوف تقديره التي تزوجته ثيب وكذا وقع للمسلم من طريق عطاء عن
 جابر (قوله فهو لا جارية) في رواية وهب بن كيسان أفلا جارية وهم ما بالنصب أي فهو لا
 تزوجت وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بن سعيد حديث الباب هلا بكراً وسبأ قبيل
 أبواب الطلاق وكذا المسلم من طريق عطاء عن جابر وهو معنى رواية بحار المذكر في الباب
 بلنظ العذاري وهو جمع عذرا بالمد (قوله تلاعبها وتلاعبك) زاد في رواية التفقات وتضاحكها
 وتضاحكك وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر نحو حديث جابر وقال فيه وتعضها وتعضك ووقع في رواية
 لابي عبيدة تلاعبها وتلاعبك بالمد (قوله تلاعبها وتلاعبك) زاد في رواية التفقات وتضاحكها
 جابر ثاني حديثي الباب بلنظ مالك والعذاري ولعابها فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر
 من الملاعبة أيضاً قال لعب لعاباً وملاعبة مثل قال لولا ومقاتلة ووقع في رواية السخلى
 بضم اللام والمراد به الرين وفيه إشارة إلى مص السنام أو رشف شفتيها وذلك يقع عند الملاعبة
 والتقبيل وليس هو بعيد كما قال القرطبي ويؤيدانه معنى آخر غير المعنى الأول قول شعبه في
 الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح
 بأنكار عمرو رواية بحار بهذا اللفظ ولفظه إنما قال جابر تلاعبها وتلاعبك فلو كانت
 الروايتان متعدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك لأنه كان يميز الرواية بالمعنى ووقع في رواية
 وهب بن كيسان من الزيادة قلت كن لي اخوات فأجبت أن أتزوج امرأته فجمعهن وتضاطنهن
 وتقوم عليهن أي في غير ذلك من مصالحهن وهومن العام بعد الخالص وفي رواية عمرو عن جابر
 الأسنة في التفقات هلك أي وترك سبع ثبات وتسع ثبات فتزوجت ثيباً كرهت أن أجيبهن
 بثلثهن فقال ما ريك الله لك أو قال خيراً وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي وترك تسع ثبات كن
 لي تسع اخوات فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرافة فثلثهن ولكن امرأته تقوم عليهن وتضاطنهن
 قال أصبت وفي رواية ابن جرير يجمع عطاء وغيره عن جابر فأردف أن أنكح امرأته قد جرت
 خلاصتها قال فذلك وقد قدم النوفلي بن مختار الروايات في عدد اخوات جابر في المغازي ولم
 أنصف على تسعين وأما امرأته جابر المذكور فظاهرها سبعة بنت مسعود بن أوس بن مالك
 الأنصاري الأوسية ذكر ابن سعد (قوله فلهذه النخل قال امهوا حتى تدخلوا ليلاً أي
 عشاء) كذا هاتوا بعارضه الحديث الآخر الأسنى قبل أبواب الطلاق لا يطرُق أحدكم أهله ليلاً
 وهومن طريق الشعبي عن جابر أيضاً وجميعهم ما من الذي في الباب بل عن خير مجتبه والعالم
 بوضوئه والافتقار لقم بفتة ويؤيده قوله في الطريق الأخرى يتزوجهم بذلك وسبأ قبيل
 فيه هنالك وفي الحديث الحديث على نكاح البكر وقد ورد بأسر من ذلك عند ابن ماجه من طريق
 عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلنظ عليكم بالاكمل فانهن
 أعجب أفواها واتقأ أحاماً أي أكثر حركة والنقشون ومناعة الحركة ويقال أيضاً لري فعله
 يريد أنها كثيرة الاولاد وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد أرضني بالبشير
 ولا يارضه الحديث السابق عليكم بالاولاد من جهة ان كونهن ابكر الا يعرف به كونها كثيرة

قال فهو لا جارية تلاعبها
 وتلاعبك قال فلهذه
 لندخل قال أمهوا حتى
 تدخلوا ليلاً أي عشاء

٢٥٨٠-٢٥٥٠

لكي تمتشط الشعبة
ونسجد المغيبة * حدثنا
آدم. حدثنا شعبة حدثنا
مخابر قال سمعت جابر بن
عبد الله رضى الله عنه
يقول تزوجت فقال لي
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما تزوجت فقلت
تزوجت ثيبا فقال مالك
ولله داري ولها ما فذرت
ذلك اعدو بن دينار فقال
عروه سمعت جابر بن عبد الله
يقول قال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم هلا جارية
تلاها وتلاها ع (باب
تزوج الصغار من الكبار) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
حدثنا الليث عن يزيد بن
عمران عن عروة أن النبي
صلى الله عليه وسلم خطب
عائشة الى أبي بكر فقال له
أبو بكر انما أنا خولك فقال
أتيتني في دين الله وكابه
وهي على حلال

٥٠٨١

م
تحفة

٩٦٢٧٢

٩٩٠١١

الولادة فان الجواب عن ذلك ان الكبر مظنة فكيف يكون المراد بالولد من هي كثيرة الولادة بالتجربة
أو بالظن وأما من جرت فظهرت عقما وكذا الآية فالحبران متفقان على امر جوحيم ما وفيه
فضله لخبر الشفقة على أخوانه وإثارة مصلحتهم على حفظ نفسه ويؤخذ منه أنه اذا تزاجت
مصلحتان قدم أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعاه لا جل ذلك ويؤخذ
منه الدعاء لمن فعل خيرا وان لم يمتاع بالداخي وفيه سؤال الامام أصحابه عن أمرهم وقت قد
أحوالهم وارشادهم الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب الشكاح وفيما يجيبا
من ذكره وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسيد من ولد وأخ وعائلة وأنه
لا يرجع الى الرجل في قصده ذلك من أمر أنه وان كان ذلك لا يجيب عليها لكن يؤخذ منه ان
العادة جارية بذلك فلذلك لم يشكره النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في الرواية المتقدمة فافترج
اناء المجهية وسكون الرأب بعدها فاف هي التي لا تعمل بعدها شيئا وهي ثابت الاخر وهو
الحايل بمصلحة نفسه وغيره (قوله تمتشط الشعبة) شفع المجهية وكسر الهاء المهملة ثمثلة أطاق
عليها ذلك لان التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزويج (قوله نسجد) بجاء مهملة أي نسجد
الحديد وعى الموسى والغيبية بضم الميم وكسر المجهية بعدها حثانية ساكنة ثم وحيدة مفتوحة
أي التي غاب عنها زوجها والمراد ازالة الشعر عنها وعبر بالاحتداد لانه الغالب استعماله في ازالة
الشعر وليس في ذلك منع ازالته بغير الموسى والله أعلم (قوله في الرواية الثانية تزوجت فقال لي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تزوجت) هذا ظاهره ان السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك
لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله وقد تقدم في الكلام عن حديث جل جابر في كتاب الشر وط
آخره أن ابن تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مدطولة
﴿قوله باب تزويج الصغار من الكبار﴾ أي في السن (قوله عن يزيد) هو ابن أبي
حبيب. وعمره بكسر المهملة وتخفيف الراء ثم كافى هو ابن مالك تابعي شهير وعروة هو ابن الزبير
(قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة) قال الامام سماعيل ليس في الرواية ما ترجم به
الباب وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر ثم الخبر الذي
أوردته مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسل قلت الجواب عن
الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر انما أنا خولك فان انساب في بنت الاخوان تكون أصغر
من غيرها أيضا فيكنى ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما خارجا عن السياق الثاني
وان كان صورة ساقه الاسال فهو من رواية عروة في قصة وقت خالته عائشة وجدته أمه أي
بكره فالتظاهر انه جل ذلك عن خالته عائشة وعن أمه أمه بنت أبي بكر وقد قال ابن عبد البر اذا
علم القاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا جل ذلك على سماعه من أن أخبر عنه ولم يأت بصيغة
تدل على ذلك ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة
قال ابن عبد البر هذا يدخل في المنسل للقائه عروة عائشة وغيرهما من نسائه النبي صلى الله عليه وسلم
وللقائه مهملة تزويج أي حذيفة أيضا وأما الاثرام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تنسحل
على حكم متأصل فوقع فيها التساعل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك ايراد جميع المراسل
في الكتاب الصحيح نعم الجمهور على ان السابق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو

مسموداً ونعيم المجدي وقال ابن بطال يجوز تزويج الصغيرة بالكبر اجمالاً ولو كانت في المهد
 لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء فرض هذا إلى أن لا فائدة للترجمة لأنه أمر مجع عليه قال
 ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها (قلت) كأنه أخذ ذلك من عدم
 ذكره وليس بواضح الدلالة بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر
 فإن القصة وقعت بمكة قبل الهجرة وقول أبي بكر إنما أنا أخوك حصر مخصوص بالنسبة إلى
 تحريم نكاح بنت الأخ وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أنت أخي في دين الله وكأنه إشارة إلى
 قوله تعالى إنما المؤمنون أخوة وتحذير ذلك وقوله وهي لي حلال معناه وهي مع كونها بنت أخي
 يحل لي نكاحها لأن الأخوة الماتمة من ذلك أخوة التلب والرضاع لا أخوة الدين وقال مغلطى
 في صحة هذا الحديث نظر لأن الخلة لا يبرأ منها كانت بالبدنة وخطة عائشة كانت بمكة
 فكيف يلتم قولها إنما أنا أخوك وأيضاً قال صلى الله عليه وسلم ما بشر الخطبة بنفسه كما أخرجه
 ابن أبي عاصم عن طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر بخطبة عائشة فقال لها أبو بكر وهل تصلح له انما هي بنت
 أخيه فرجعت فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فقولي له أنت أخي في
 الإسلام وابتك تصلح لي فانت يا بكر فذكر ذلك له فقال له فقال ادعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لحا فأتى فخطبته قلت اعترضه الثاني برأ الاعتراض الأول من وجهين اذ المذكور في الحديث
 الأخوة وهي أخوة الدين والذي اعترض به الخلة وهي أخص من الأخوة ثم الذي وقع بالبدنة
 انما هو قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت ختماً لخللنا الحديث الماضي في المناقب من رواية أبي
 سعيد قلنس فيه اثبات الخلة لا بالقوة لا بالفعل الوجه الثاني أن في الثاني اثبات ما نهى في
 الأول والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله (قوله
 يا أي من ينكح وأي النساء خير وما يحب أن يتخير لطفه من غير إيجاب)
 اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام وتناول الأول والثاني من حديث الباب ووضح أن الذي يريد
 التزويج ينبغي أن ينكح إلى قريش لأن نساءهن خير النساء وهو الحكم الثاني وأما الثالث
 فيؤخذ منه بطريق الزوم لأن من ثبت أنهن خير من غيرهن استحب تخيرهن للأولاد وقد ورد
 في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعاً
 تخيروا النطفكم وأنكحوا الأكره وأخرجه أبو نعيم من حديث عائشة مرفوعاً وفيه إسناد مقلد
 ويقوى أحد الاستدلالين الآخر (قوله خير نساء من الأهل) تقدم في آخر أحاديث الأنبياء في
 ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة في آخره ولم تترك مريم بنت عمران بعيراً فكمأة أراد
 إخراج مريم من هذا التفضيل لأن لم تترك بعيراً فكمأة لا يكون فيه تفضيل لنساء قريش عليها
 ولا يترك أن لم تترك بعيراً فكمأة أفضل من جميع نساء قريش إن ثبت أنها بانية أو أين أكثرهن إن لم
 تكن بنية وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث خير نساء مريم وخير نساءها خديجة وان
 معناه أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها ويحتمل أن لا يحتاج في إخراج مريم من
 هذا التفضيل إلى الاستنباط من قوله ركن الأهل لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد
 منها فإن قوله ركن الأهل إشارة إلى العرب لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الأهل وقد عرف أن

(باب إلى من ينكح وأي
 النساء خير وما يحب
 أن يتخير لطفه من غير
 إيجاب) حديث أبو الهيثم
 أخبرنا شعيب حدثنا
 أبو الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال خير نساء من الأهل

٥٠٨٢

تحفة

٩٢٧٥٢

العرب خرم غريم مطلقا في الجلالة فيستفاد منه تفضيلهم مطلقا على نساء غيرهن مطلقا
ويكن أن يقال أيضا ان الظاهر ان الحديث سبق في معرض الترغيب في تكاح القرشيات فليس
فيه التعرض لمريم ولا غيرها ممن انقضت زمنهن (قوله صالح نساء قريش) كذا الاكثر بالافراد
وفي رواية غير الكشميني صلح بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع وسأني في أواخر النفقات
من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ نساء قريش والمطلق يجوز على المقيد فالحكموم بالخبر به
الصالحات من نساء قريش لا على العموم والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين وحسن الخاططة مع
الزوج ونحو ذلك (قوله أحناء) يسكون المهمل بعد هانوت كنز مشقة والحانية على ولدها
هي التي تقوم عليهم في حال تمهم فلا تزوج فان تزوجت فليست بحانية قاله الهروي وجاء
الضمير مذكرا وكان القياس احناهن وكأنه ذكر باعتبار اللفظ أو الجنس أو الشخص
أو الانسان وجاء نحو ذلك في حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها
وأحسنه خلفا بالافراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب
وأجله أم حبيبة بالافراد في الثاني أيضا قال أبو حاتم السجستاني لا يكادون يتكلمون به الا مفردا
(قوله على ولده) في رواية الكشميني على ولده بلا ضمير وهو أوجه ووقع في رواية لمسلم في ثيم
وفي أخرى على مغل والتقدير باليتم والصغر يحتمل أن يكون معتبرا ويحتمل أن يكون من ذكر
بعض افراد العموم لان عفة الخنوع على الولد ثمة له لكن ذكرت الحالتان لكونهما ظاهر في
ذلك (قوله وأرعاة على زوج) أي أحفظ وأصون له بالامانة فيه والصيانة وترك التبذير
في الانفاق (قوله في ذات يده) أي في ماله المضاف اليه ومنه قولهم فلان قبلت ذات البدأ
قليل المال وفي الحديث الحث على تكاح الاشراف خصوصا القرشيات ومقتضاه انه كلما كان
نسبها أعلى ناكدا الاستحباب ويؤخذ منه اعتبار الكفاية في النسب وان غير القرشيات ليس
كفأهن وفضل الحنوء والنفقة وحسن التربية والقيام على الاولاد وحفظ مال الزوج
وحسن التدبير فيه ويؤخذ منه مشروعية اتفاق الزوج في زوجته وسأني في أواخر النفقات
بيان سبب هذا الحديث (قوله ما) اتخذ السراي جمع مربة بضم
السين وكسر الراء الثقيلة ثم تحتانية ثقيلة وقد كسر السين أيضا سميت بذلك لانها
مشتقة من التسر وأصله من السرو هو من أشجار الجماع ويقال له الاستسار أيضا وأطلق
علم ذلك لانها في الغالب يكتنأ امرها عن الزوجة والمراد بالاختاذ الاقتناء وقد وردا لغير ذلك
صريحاً في حديث أبي الدرداء مر فوعا عليكم بالسراي فان من مباركات الارحام آخر حجه
الطبراني واسنادوه ولا حجة من حديث عبد الله بن عربون العاص مر فوعا لتكوا
أمهات الاولاد فاني أباهي بكم يوم القيامة واسناده أصح من الاول لكنه ليس بصريح في
التسري (قوله ومن أعتق جارية ثم تزوجها) عطف هذا الحكم على الاقتناء لانه قد يقع
بعد التسري وقيل هو أول أحاديث الباب منطبق على هذا الحق الثاني ثم ذكر في الباب ثلاثة
أحاديث الأول حديث أبي موسى وقد تقدم شرحه في كتاب العلم وقوله في هذه الطريق أي بما
رجل كانت عنده وليلة أي أمة وأصلها ما ولد من الاما في ملك الرجل ثم أطلق ذلك على كل
أمة (قوله فله أجران) ذكر من يحصل لهم فتعريف الاجر من ثلثة أصناف متزوج

صالح نساء قريش أحناء
على ولده في صغره وأرعاة على
زوج في ذات يده * (باب
اتخاذ السراي ومن أعتق
جارية ثم تزوجها) وحديثنا
موسى بن أحمد جعل حديثنا
عبد الواحد حديثنا صالح بن
صالح الحمدي حديثنا
الشعبي حديثنا أبو بردة عن
أبيه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أيما رجل
كانت عنده وليلة فلها
فاحسن ثعلبها وأدها
فأحسن ثاديتها ثم أعتقها
وتزوجها فله أجران وأيما
رجل من أهل الكتاب آمن
بنيته وآمن بعني في فله
أجران وأيما مملوك أذى حق
مواله وحق ربه فله أجران
قال الشعبي خذها بغير ثمن
قد كان الرجل يرسل
فيادونها الى المدينة

٥٠٨٢
م تسقي
لحقة
٩١٠٧

الامة بعد عتقها ومومن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم والماء والكل الذي
يؤدي حتى الله وحق مواليه وقد تقدم في العلق ووقع في حديث أبي امامة رفعه عند الطبراني
اربعة يؤتون اجرهم مرتين فذكر الثلاثة كالذي هنا واداروا حتى النبي صلى الله عليه
وسلم وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن والذي يقرأ وهو عليه شافى وحديث زبيب
امرأته من مسعود في التي تصدق على قريتها المأجران اجر الصدقة واجر الصلاة وقد
تقدم في الزكاة وحديث عرو بن العاص في الحاكم اذا اصاب له اجران وسبأ في الاحكام
وحديث جرير بن سنان سنة حسنة وحديث أبي هريرة عن دعالي هدي وحديث أبي مسعود
من دل على خبره الثلاثة يعني وعن في الصحيحين ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي تميم ثم
وجد الماه فاعاد الصلاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك الاجر مرتين أخرجه أبو داود وقد
يحصل بمنزلة التسعة أكثر من ذلك وكل هذا دل على أن لأمته ولم لا مدد المذكور في حديث أبي
موسى ووجه دليل على من يدفع من أعتق أمته ثم تزوجها أو أعتقها ابتداء الله أو لسبب وقد
بالغ قوم في فكره وفكره فكانهم لم يبلغه من النظر في ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح
الراوى المذكور وفيه قال رأيت رجلا من أهل خراسان سأل النبي فقال له من قبلنا من أهل
خراسان يقولون في الرجل اذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالأكب بدته فقال النبي قد ذكر
هذا الحديث وأخرج الطبراني بإسناده عنه ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك وأخرج
سعيد بن منصور عن ابن عوف أنه وعنده ابن أبي شيبة بإسناده صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال اذا
أعتق أمته لله فلا بعد فيها ومن طريق سفيان بن عيينة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها ثم
وأخرج أيضا من طريق عطاء بن الحسن انهما كانا لا يريان ذلك بأسا (قوله وقال أبو بكر) هو
ابن عباس بعتائنه وأخره معجمه وأبو حصين هو عثمان بن عاصم (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى
وهذا الاسناد مسلسل بالكوفيين وبالكوفي (قوله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها ثم
أصدقها) كأنه أشار بهذه الرواية إلى أن المراد بالتزويج في الرواية الأخرى أن يقع بهر جديد
سوى العلق كما وقع في قصة صفية كاسأى في الباب الذي بعده فافادت هذه الطريق بوث
الصدائق فانه لم يقع التصريح به في الطريق الأولى بل طاهرها أن يكون العلق نفس الماهر وقد
وصل طريق أبي بكر بن عباس هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال حدثنا أبو بكر الخياط
فذكره بإسناده بلفظ اذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها مرة واحدة كان له أجران وكان أبو بكر كان
يتعاني الخبطة في وقت وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث والقراء المذكورين في القراءة
وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار وقد احتج به البخاري ورواه من طريقه أيضا الحسن بن سفيان
وأبو بكر الزبار في مسندهما عنه وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن ولفظه عنده ثم تزوجها بمهر
جديد وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ولم يقع لابن حزم
الامن رواية الجاني فضعف هذه الزيادة ولم يصبود كراونهم أن أبو بكر تكرر بها عن أبي حصين
وذكر الاسماعيلي أن فيه اضطرابا إلى أبي بكر بن عباس كأنه عني في سياق المتن لافي الاسناد
وليس ذلك الاختلاف اضطرابا إلى الله يرجع إلى معنى واحد وهو ذكر المهر واستدله على أن
عتق الامة لا يكون نفس الصداق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران

وقال أبو بكر عن أبي حصين
عن أبي بردة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أعتقها ثم أصدقها

نق

٢٩٧/٤

نق

نق

٩١١٤

*حدثنا سعد بن تلدد قال
 أخبرنا ابن وهب قال أخبرني
 جبرين حازم عن أبيه عن
 محمد بن أبي هريرة قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حدثنا سليمان بن جاد بن زيد
 عن أبيه عن محمد بن أبي
 هريرة لم يكذب إبراهيم إلا
 ثلاث كذبات فيما إبراهيم
 من جبار ومعه سارية فذكر
 الحديث فاعطاه هاجر
 قالت كف الله بذلك كفر
 وأخذ مني أجر قال أبو
 هريرة فقلت أمك يا أمي
 السماء * حدثنا عيسى
 حدثنا اسمعيل بن جعفر عن
 جبريد عن أنس رضي الله
 عنه قال أقام النبي صلى
 الله عليه وسلم بين خير
 والمدينة ثلاثين ليلة
 بصفية بنت حنظلة فدعوت
 السبايا إلى ولعته فما كان
 فيها خبز ولا لحم أمر
 بالانطاع فأتى فيها من التمر
 والاقط والسمن فكانت
 ولعته فقال المسلون إحدى
 أمهات المؤمنين أو ما
 ملكت عينه فقالوا إن
 حبسها فهي من أمهات
 المؤمنين وإن لم يحبسها فهي
 مما ملكك عينه فلما رجع
 وطأها خلقه ومدا لجاب
 بينها وبين الناس

وليس قد أتى الجواز * (تنبيه) * وقع في رواية أبي زيد المرزوق عن أبي بردة عن أبيه عن أبي
 موسى والصواب ما عند الجماعة عن أبيه عن أبي موسى يحذف عن النبي قبل أبي موسى * الحديث
 الثاني (قوله حدثنا سعد بن تلدد) بفتح التاء وكسر اللام الخفيفة وسكون التختانية بعدها
 مهملة مصرية مشهور وكذا شجوه وشبه الاسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة ومحمد بن
 سيرين وقوله في الرواية الثانية عن أبيه عن محمد كذا لا كثر وقع لا في زبدته عن مجاهد وهو
 خطأ وقد تقدم في أحاديث الانبياء عن محمد بن محبوب عن جاد بن زيد عن الصواب لكنه ساقه
 هناك موقوفا واختلف هنا الروايات في رواية كريمة والنسب موقوفا أيضا ولغيرهما موقوفا
 وقد أخرجه الاسماعيل عن طريق سليمان بن جبرين عن أبيه عن محمد بن جبرين موقوفا وكذا ذكرنا
 أنه وقع هنا البخاري وموقوفا وبذلك جزم الحديث وأظنه الصواب في رواية جاد عن أبيه وأن
 ذلك هو السرفي أراد رواية جبرين حازم مع كونه نازلة ولكن الحديث في الأصل ثابت بالرفع
 لكن ابن سيرين كان ينفك كثيرا من حديثه فها هو أعرب المزني فزار رواية جاد هذه هاتالي
 رواية ابن ربيع عن القريبي وغفل عن يوت في رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما من الروايات
 طريق القريبي حتى في رواية أبي الوقت وهي ثالثة أيضا وفي رواية النسفي فها أدري ما وجه
 تخصص ذلك برواية ابن ربيع (قوله لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث) ساقه مختصرا
 هنا وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء قال ابن المنير مطابقة حديث
 جابر للترجمة أنها كانت مملوكة وقد صنع أن إبراهيم أولادها بعد أن ملكها فهي سيرة (قلت) إن
 أراد أن ذلك وقع مصر محيا الصحيح فليس بصحيح وإنما الذي في الصحيح أن سارة مملوكة وأن
 إبراهيم أولادها اسمعيل وكونه ما كان بالذي يسند لأمة أمر أنه الإجماع مأخوذ من خارج
 الحديث غير الذي في الصحيح وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد
 ابن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره فاستوبها إبراهيم من سارة فوهمها
 ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي بن عبد الله الكوفي أن إبراهيم استوبها جبر من سارة
 فوهمها وشرط عليه أن لا يسرها فالتزم ذلك ثم غارت منها فكان ذلك الباب في نحو بابها
 مع ابنها إلى مكة وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء الحديث الثالث حديث أنس قال
 أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خير والمدينة ثلاثين ليلة وفيه فقال المسلون إحدى
 أمهات المؤمنين أو ما ملكك عينه ووقع في رواية جاد بن سليمان عن أنس عن جبريد عن أنس
 الناس لا تدري أن زوجها أم اتخذها أم ولد وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفته هل هي
 زوجة أو سيرة فطابق إحدى ركني الترجمة قال بعض الشراح دل تردد الصحابة في صفته هل
 هي زوجة أو سيرة على أن عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قال وهو متعقبان التردد إنما كان
 في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكرنا استدلاله على صحة النكاح
 بغير شو دلالة لوجوده في تزويج صفة شهو دلالتنا عن الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه أيضا
 لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا على تسليم أن يكون الجمع ترددوا بذلك
 مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يتزوج بلا ولي ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت
 جحش وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي وباقي ما يتعلق بالعتق في الذي

وبعد **قوله** ما من جعل عتق الأمة صداقها كذا وأورد غير جازم بالحكم وقد أخذ ظاهرهم من القدماء سبعين المذهب وإبراهيم الخفي وطاوس والزهري ومن فقهاء الامصار الثوري وأبو يوسف وأحمد وأحق قالوا اذا عتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صدق العتق والعتق والمهر على ظاهر الحديث وأجاب الباقون عن ظاهر الحديث بأجوبة أخرى ما صعب القصد انتهى وأعتقه بالشرط أن يتزوجها فوجبت له عليها فعتقها وكانت معه مملوكة فزوجها إلى لفظ الحديث أنه عتقها بالشرط أن يتزوجها فقتل لانس ما أصدقها قال ننسها فأعتقها هكذا أخرجه أبو داود بوقوله في رواية عبد العزيز بن صبيح سمعت أنسا قال سبي النبي صلى الله عليه وسلم صدقة فاعتقها وتزوجها فقتل لانس ما أصدقها قال ننسها فأعتقها هكذا أخرجه المصنف في المغازي وفي رواية جاذع بن ثابت وعبد العزيز بن أنس في حديث قال وصارت نصبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها فقتل عبد العزيز الثالث بأحمد أثبت سالت أنسا أمهرها قال أمهرها نفسها فقبضتم فظهر خداف أن المجهول هو رافع بن العتق فالتاويل الاول لانس فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القصة صحيحة وله فإن في صحة العقد بالشرط المذكور وجه عند الشافعية وقال آخرون بل جعل نفس العتق المهر ولكنه من خصائصه ومن حزم ذلك الماردي وقال آخرون بوقله أعتقها وتزوجها ماتهنا أعتقها ثم تزوجها فالإمهر مأتسا قال لها صداقها قال أصدقها نفسها أي لم يصدقها شيئا فبا عمل لم يفسد الصداق ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المبراهيم المالكية ومن تبعهم ما نهى عن قول أنس فإنه ظان من قبل نفسه ولم يرفعوه رعايا بذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أممة ويقال أممة الله بنت رزينة بن شمعن أمهات النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وتخطبها وتزوجها وأمهرها رزية وكان أنس من قريظ وهو الضير وحذا الأيقوم بحجة أضعف استناده وبما رضعه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداق هذا وهذا ما وافق الحديث أنس وفيه رد على من قال أن أنسا قال ذلك لانس على ما ظننه وقد نفا هذا الحديث أيضا ما عليه كأنه أدخل السر أن صفية من سبي خيبر ويحتمل أن يكون أعتقها بالشرط أن ينكحها فغير مهر فإنها الوفا بذلك وهذا الخاص بل هو صلى الله عليه وسلم ودون غيره وقيل يحتمل أنه أعتقها بغير مهر وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه أن العتق محل محل الصدق وان لم يكن صداقا قال وهذا كقولهم الجوع زاد من لازاله قال وهذا الوجه أصح الاحوال وأقربها إلى لفظ الحديث وتسمه الثوري في الروضة ومن المستغربات قول الترمذي بعده أن أخرجه الحديث وهو قول الشافعي بأجدوا حتى قال وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقا حتى يجعل لها مهر راسوي العتق والقول الاول أصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمروفي عند الشافعية أن ذلك لا يصح لكن أهل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الاول ولا سيما الشافعي على أن من عتق أمته على أن يتزوجها فقتل عتق ولم يلزمه أن يتزوج به لكن يلزمه إعتقها لأنه لم يرض بعقها بما نازا كسائر الشروط القاسدة فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفق عليه كان لها ذلك المسمى وعليها إعتقها فإن اتحد اتصافا ومن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه قال ابن رزق العبد الظاهر مخرج أحمد

• (باب من جعل عتق الامة
صدقاها) * حدثنا قتيبة بن
سعيد حدثنا حماد عن ثابت
وشعيب بن الحجاج عن
أنس بن مالك أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أعتق
صفية وجعل عتقها
صدقاها

مسیحی

Y 9 9

ومن وافقه والقاس مع الآخرين فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قاس وبين ظن نشأ عن
 ظاهر الخبر مع ما تحمله الواقعة من الخصوصية وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى
 ذلك بكثرة خصال النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبه
 من قوله تعالى وأمرأته وممنه أن وهبت نفسها للنبي الآية وعن جزم بأن ذلك كان من الخصائص
 يحى بن أكرم فيما أخرجه البيهقي قال وكذا نقله المزي عن الشافعي قال وموضع الخصوصية
 أنه أعقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وقد أخرج عبد الرزاق
 جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين ومن طريق إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يعتق
 أمتهم ثم يتزوجها ولا يرأسها أن يجعل عتقها صداقها وقال القرطبي منع من ذلك مالك وأبو
 حنيفة لاستحالة وقتن راسه لانه وجه من أحدهما أن عقد ما على نفسها ما أن يقع قبل
 عتقها وهو محال لتناقض الحكيمين الحرة والرق فإن الحرة بحكمها الاستقلال والرق ضده
 وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق فيجوز أن لا ترضى حينئذ لا تنكح إلا برضا الوجه
 الثاني أن أجازها لعل العتق صدقاً فأما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما وأما حالة
 الحرية فتدبر سبقيته على العقد فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لأن الصداق
 لا بد أن يتقدم فتقرر على الزوج أما نكاحا أو ما حكا حتى تلك الزوجة طلعه فان اعتدوا بشكاح
 التفويض فقد تحزنا عنه بقولنا حكما فأنه وإن لم يمتنع لها حالة العقد شي لكن بها تلك الحالة
 ثبت أنه ثبت لها حالة العقد شي فطالب بالزوج ولا يأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون
 صداقا وتقف ما ادعاه من الاستحالة فيجوز أن تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة
 كأن يقول تزوجتك على ما سبقت لي عند فلان وهو كذا فإذا حل المال الذي وقع العقد
 عليه استحقته وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقا وهو عما يتأيد به حديث أنس لكن أخرجه
 أبو داود من طريق عمرو عن عائشة في قصة جويرية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها المأجرات
 تستعين به في كتابها هل لك أن أقضي عنك كتابك وأتزوجك قالت قد فعلت وقد استكاه
 ابن حزم بأنه يلزم منه أن كان أذى عنها كتابتها أن يصبر ولاؤها المكاتبه وأوجب بأنه ليس في
 الحديث التصريح بذلك لأن معنى قولها قد فعلت رضيت فحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم
 عوض ثابت بن قيس عنها فصار له فاعقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية أو يكون ثابت
 المأجرات رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وهما وفي الحديث أن للسيد تزويج أمته إذا عتقها من
 نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم وفيه اختلاف يأتي في باب إذا كان الولي هو المأجرات بعد تنق
 وعشرين بابا قال ابن الجوزي فإن قيل نواب العتق عظم فكيف قوته حيث جده لمهر أو كان
 يمكن جعل المهر غيره فالجواب أن صفية بنت ملك ومثلها لا يقع إلا بالمهر الكثير ولم يكن عنده
 صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ما يرضيها به ولم ير أن يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عند ما
 أشرف من المال الكثير ﴿قوله﴾ **باب تزويج المعسر** تقدم في أوائل كتاب
 النكاح **باب تزويج المعسر** الذي معه القرآن والاسلام وهذه الترجمة أخص من تلك
 وعلق هناك حديث سهل الذي أورده في هذا الباب مبسوطا وسأني شرحه بعد ثلاثين بابا

(باب تزويج المعسر)

زيداً) أي ابن حارثة وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب (قوله من لم يعمل له أب) بضم أوله لم يفتح اللام على البناء للجهول (قوله كان مولى وأخاف الدين) لعل في هذا الإشارة إلى قواهم مولى أي حذيفة وإن سالما لمزلت ادعوهم لأبائهم كان عن لا دله أب ففعل له مولى أي حذيفة (قوله أنا كاتري) بفتح التاء أي تعقد (قوله سالما ولدا) زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري فكان أبوى معي ومع أي حذيفة في بيت واحد فإني فضلا وفصلا بضم الفاء والمجبة أي متبذلة في شأب المهنة يقال تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك هذا قول الخطابي وبعه ابن الاثير وزادو كانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل رجل فضل متوشع في ثوب واحد يخالف بين طرفيه قال فعلى هذا فعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها وعن ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والصدر وقبل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا زارتحمته وقال صاحب الصحاح تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقصة من لا كمنه (قوله وقد أنزل الله فيه ما قد علمت) أي الآية التي ساقها قبل وهي ادعوهم لأبائهم وقوله وما جعل أدعيهكم أبائكم (قوله قد ذكر الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعهم فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة قاضية بنات أخوتها وبنات أخواتهم لأن يرضعن من أحب عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبنت أسلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بذلك الرضاعة أحداسن الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة ولاة ما تدرى لعلها أرضعته رسول الله صلى الله عليه وسلم السلم دون الناس ووقع عند الاسماعيلي من طريق فاضل بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة وأبو عائد الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره لم يذكروهما البخاري في استناده (قلت) وقد أخرجه النسائي عن عرار بن بكراع عن أبي اليمان مختصراً ورواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدرين طريق عقيل عن الزهري كذلك واخترع المتن أيضاً وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال عن عروة وابن عبد الله بن ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة وأخرجه أبو داود من طريق يونس كاتري وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كله عن الزهري كما قال عقيل وكذا أخرجه مالك وابن اسحق عن الزهري لكنه عندهما كذا في الرواية عن مالك مرسل وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال عن عروة وعمر كلاهما عن عائشة أخرجه الطبراني قال الذهلي في الزهريات هذه الروايات كلها عندنا بحفظ ولة لا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة أي ذكر عروة في استناده قال والرجل المذكور مع عروة ولا يعرفه إلا أن أتوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة فان أمه أم كلثوم بنت أبي بكر فهو ابن أخت عائشة كما أن عروة ابن أختها وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال وهو رواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة نفسه لحدته وأما قول شعب أبو عائد الله فهو مجهول (قلت) لعلها كسبة إبراهيم المذكور وقد نقل المزي في التهذيب قول الذهلي هذا وأقره وخالف في الاطراف فقال أنه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة يعني عم إبراهيم المذكور

زيداً وكان من بني رجسلاف الجاهلية دعاه الناس اليه وورث من مبرائه حتى أنزل الله ادعوهم لأبائهم إلى قوله ومواليكم فردوا إلى آبائهم في ليرة له أب كان مولى وأخاف الدين فقامت بهلة بنت سبيل بن عمرو القرشي ثم العاصري وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة التي صلى الله عليه وسلم ففقات يارسول الله أنا كاتري سالما ولدا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فذكر الحديث وحديثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها لعلك أردت الحج قالت والله لأجسدي الواجعة فقال لها يحيى واشترطي فولي اللهم محلي حيث حبستني

٥٠٨٩

م

حكمة

٩٦٨٩٩

والذي أظن ان قول الذهلي أشبه بالصواب ثم ظهر لي انه أبو عبيدة بن عبد الله بن زعفة فان هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر فهذا هو المعتمد وكان ماعداه يتخفف والله أعلم وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ومن طريق زر بن نبث أم سلمة عن أم سلمة فله أصل من حديثهما في رواية للقاسم عنده جاءت سلمة بنت سهيل بن عمرو فقالت يا رسول الله ان في وجهي أي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال أرضعته فقالت وكف أرضعته وهو رجل كبير فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي لفظ فقالت ان سالم قد بلغ ما يبلغ الرجال وأنه يدخل علينا واني أظن ان في نفسي أي حذيفة شيئا من ذلك فقال أرضعته بحري عليه فخرجت اليه فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفسي أي حذيفة وفي بعض طرق حديث زر بن نبث قالت أم سلمة لها أئمة انه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت أأما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ان امرأته أي حذيفة فذكرت الحديث مختصرا وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيها فقال أرضعته قالت انه ذو طعة فقال أرضعته بذهب ما في وجهي أي حذيفة قالت فوالله ما عرفته في وجهه أي حذيفة وفي لفظ عن أم سلمة أي سألت أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا تلك الرضاعة ولن لعائشة والله ما ترى هذا إلا رخصة لسالم فها هو يدخل علينا حبيب هذه الرضاعة ولا راتينا (قلت) وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتي في أبواب الرضاع ويذكر هناك حكم هذه المسئلة أي الرضاع الكبير ان شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث ما حدثني أي ما وجدته نفسي واتحاد الفاعل والمفعول مع كونها ضميرين لشئ واحد من خصائص أفعال الأقول وفي الحديث جواز العي في درج الكلام بغير قصد وفيه ان المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض كذا قيل ولا ينهم من كونه لا يجوز له منعها أن يسقط عنها استئذانه (قوله في آخره وكانت تحت المقداد بن الاسود) ظاهر ساقته انه من كلام عائشة ويحتمل انه من كلام عروة وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب فان المقداد هو ابن عمرو الكندي نسب الى الاسود بن عبيد يغوث الزهري لكونه تبناه فكان من حلفاء قريش وتزوج ضباعة وهي هاشمية فولد ان الكفاة لا تغني بالنسب لما جازله أن يتزوجها لانها فوقه في النسب والذي يعتبر الكفاة في النسب أن يجب بانها رضيت هي وأولياؤها فقط حقهم من الكفاة وهو جواب صحيح ان بنت أصل اعتبار الكفاة في النسب * الحديث الثالث حديث أبي هريرة (قوله تسكن المرأة أربع أي لأجل أربع (قوله لما لها ونسبها) يقع المملتين ثم موحدة أي شرفها والحسب في الأصل الشرف بالآباء والأقارب مأخوذ من الحساب لانهم كانوا اذا تفاخر واعتدوا منافعهم وما تراءت بهم وقوفهم وحسبوا فاجتمع لمن زاده عدده على غيره وقبل المراد بالحسب هنا الفعل الحسنه وقيل المال وهو مراد ذلك المال قبله وذكره يعطو فاعلمه وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعد بن منصور على دينه او مالها وعلى حسبها ونسبها وذكر النسب على هذا أنما كبد ويؤخذ منه أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسية الا ان تعارض نسية غيره نسية

وكانت تحت المقداد بن
الاسود * حديثنا سعد
حديثنا يحيى عن عبيد الله
قال حديثنا سعد بن
أبي سعيد عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال تسكن المرأة لأربع
لما لها ونسبها

٥٠٩٠
مدس في
كفاة
١٤٢٠٥

وغير نسبة ذنية فقد قدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن المغابان الولدين القريين يكون أحق فهو تبعه وأما ما أخرجه أحدوا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث يزيد رفعه أن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال فيحتمل أن يمسكون المراد أنه حسب من لا حسب له فقهوم النسب الشر يفصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ومنه حديث معمر رفعه الحب المال والكرم التقوى آخر حجه أحدوا الترمذي وصححه هو والحاكم وهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاة بالمال وسأقي في الباب الذي بعده أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعوا وضعت من كان مقلدا ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاة بالمال كأساس في البحث فاعلى الثاني لكونه سقي في الانكحار على من يفعل ذلك وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحب اقتصر على الدين والمال والجمل (قوله وجالها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجملة إلا أن تعارض الجملة الغير ذينة والغير جملة الذينة ثم لو تساواني الدين فالجملة الأولى وبلحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات ومن ذلك أن تكون حقة الصدق (قوله فاطمة بذات الدين) في حديث جابر فعلى بذات الدين والمعنى أن اللائق بذي الدين والمروءة أن يكون الدين مطمع نظره في كل شيء لا سيما فيما نطول حبته فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بحصول صاحبة الدين الذي هو غاية البغية وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عن أبيه حاجه رفعه لا تزوجوا النساء الحسن من فحسى حسنهن أن يردهن أي لم يكن ولا تزوجهن لأنموالهن فعسى أموالهن أن تطغين ولكن تزوجوهن على الدين ولا ممة سودا فمات دين أفضل (قوله تربت يدك) أي لصفتنا بالتراب وهي كناية عن الفقر وخبر يعنى الدعاء لكن لا يراد به حقيقة وهذا جزم صاحب العمد زاده غير أن صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب بشرط ذلك على ربه وحكي ابن العربي أن معناه استغنت وريضان المعروف أثر إذا استغنى وترب إذا افتقر ووجهان الغنى الثاني عن المال تراب لان جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده وقيل معناه ضعف عقلك وقيل افتقرت من العلم وقيل فيه تقدير شرط أي وقع لك ذلك أن لم تفعل وترب من وجه ابن العربي وقيل معنى افتقرت خابت وصحفه بعضهم فقال له بالباء المثناة وجهه بأن معنى تربت فقرت وهو مثل حديث نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالانارب وهو جمع تراب وأثر مثل فلوس وأقلص وهو جمع ترب يفتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذي يفضى الكرش وسبأني من بذلك في كتاب الادب قال القرطبي معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي يرغب في نكاح المرأة لاجلها فهو خير عاى الوجود من ذلك لأنه وقع الامر بذلك بل ظاهره اما حجة النكاح لقصه كل من ذلك لكن قصد الدين أولى قال ولا ينظر من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاة أى تنصرفه فان ذلك لم يقبل بأحد فيه اعلمت وإن كافوا اختلافه في الكفاة ما هي وقال المهلب في هذا الحديث دليل على أن للزوج الاستمتاع بحال الزوجة فان طابت نفسها ذلك حل والا فله من ذلك قدر ما بذل لها من الصداق وتعب بان هذا التفصيل

وجالها ولد ينسبها فاطمة
بذات الدين تربت يدك

* حدثنا ابراهيم بن جزة حدثنا ابن حازم عن أبيه عن سهل قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تقولون في هذا قالوا حري ان خطب أن يسبحك وان شفع أن يشفع وان قال (١١٧) أن يسبق قال ثم سكت فمر رجل من فقهاء المسلمين فقال ما تقولون في هذا قالوا حري ان خطب أن

لا يسبحك وان شفع أن

لا يشفع وان قال أن لا يسبق

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم هذا خير من ملء

الارض مثل هذا (باب

الاكفاء في المال وتزوج

المقل المترية) * حدثني يحيى

ابن بكير حدثنا الله عن

عقيل بن ابراهيم قال

أخبرني عن رثاء سأل عائشة

رضي الله عنها وان خدتم

أن لا تقسطوا في السامي

قالت يا ابن أخي هذه التهمة

تكون في حجر وليها فترغب

في جمالها وما لها ويريد أن

ينقص صداقها فهو واعن

نكاحهن الآن يقسطوا

في كمال الصداق وأمرها

شكاح من سواهن قالت

واستفتي الناس رسول الله

صلى الله عليه وسلم بعد ذلك

فأذن الله تعالى ويستفتونك

في النساء التي وترغبون أن

تنكحوهن فأذن الله لهن

أن التهمة اذا كانت ذات

جمال ومال رغبوا في نكاحها

ونسبوا في كمال الصداق

واذا كانت مرغومة عنها في

قله المال والجمال تركوها

ليس في الحديث ولم ينصهر قصد نكاح المرأة لأجل مالها في استمتاع الزوج بل قد قصد تزويج ذات الغنى لمعاشه يحصل له منها ومنه في دفع عود ذلك المال بطريق الارث ان وقع أو لكونها تستغنى بماله عن كثرة مطالبته بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على ان للرجل أن يجبر على امرأته في مالها قال لانه انما تزوج لأجل المال فليس لها تقوية عليه ولا يجزى وجه الرد عليه والله أعلم * الحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد (قوله ابن أبي حازم) هو عبد العزيز (قوله مر رجل) لم أقف على اسمه (قوله حري) يشفع للمهله وكسر الراء وتشديد التختة أى حقيق وجدير (قوله يشفع) بضم أوله وتشديد الشاء المقطوعة أى قبل شفاعته (قوله فر رجل من فقهاء المسلمين) لم أقف على اسمه وفي مسند الرويانى وفنوح مصر لابن عبد الحكم ومسند العجامة الذين دخلوا مصر من طريق أى سالم الجيثاقى عن أبى ذر انه جعل من سراقه (قوله فر رجل) في رواية الرافى قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل (قوله فقال) وفيه طريق آخرى تأتى في الرافى بلفظ فقال لرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وكان به جمع هنا باعتبار ان الجالس عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد وقد سمى من الجيسن أو ذرفه أى أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن أبيه عنه (قوله أن لا يسبحك) زاد في رواية الرافى أن لا يسبحك قوله (قوله هذا) أى الفقير (خير من ملء الارض مثل هذا) أى الغنى وملء بالهمز ويجوز فى مثل النصب والجرح قال الكرماني ان كان الاول كافرا فوجهه ظاهر والا فيكون ذلك معلوما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي (قلت) يعرف المراد من الطريق الأخرى التي سأتأني في كتاب الرافى بلغة قال رجل من أشراف الناس هذا والله خير الخ فحاصل الجواب انه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرافى فضل الفقير وبأن البحث في هذه المسئلة هناك ان شاء الله تعالى

(قوله ما) الاكفاء في المال وتزوج المقل المترية) أما اعتبار الكفاة بما المال فمختلف فيه عند من يشترط الكفاة والاشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر وتقل صاحب الأنصاف عن الشافعي انه قال الكفاة في الدين والمال والتب وجزم باعتبارها أبو الطيب والصيرى وسجاعة واعتبره الماوردى في اهل الامصار وخص الخلفاء باهل البوادرى والقرى المتفخرين بالنسب دون المال وأما المترية فبضم الميم وسكون اللام وكسر الراء وفتح التختة هي التي لها ثراه بغير أوله والمد هو الغنى ويؤخذ ذلك من حديث عائشة التي في الباب من عموم التقسيم فيه لاشاعرة على المترى والمقل من الرجال والمترية والمقل من النساء فدل على جواز ذلك ولكنه لا بد من يشترطه لا احتمال اضرار رضا المرأة ورضا الاولياء وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح واستدل به على ان الاولى أن تزوج محجوزة من نفسه وسيأتى البحث فيه قريبا وفيه ان الاولى حقاقى التزوج لانه لا خاطب

وأخذوا غيرها من النساء قالت فكأبر كونهن حين يرغبون عنها فليس لهن أن يسبحوهن اذا رغبوا فيها الا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الا وفي من الصداق

«(باب ما يتن من شؤم المرأة وتعالى ان من ازواجكم وأولادكم عددوا لكم) * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن جزيه وسالم بن عبد الله بن عمر بن عبد الله (١١٨) بن عمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم

في المرأة والدار والفرس
 الاول ما يذلل والله أعلم ﴿ قوله ما يتن من شؤم المرأة ﴾ الشؤم يضم المجهة
 بعدها واوسا كنة وقد تمز وهو ضد البن يقال نشامت بكذا وتمنت بكذا ﴿ قوله وتعالى
 ان من ازواجكم وأولادكم عددوا لكم ﴾ كأنه يشير الى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون
 بعض معادلات عليه الا يقمن التبعض وذكر في الباب حديث ابن عمر بن وهب بن حذيث
 سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما بمسوط في كتاب الجهاد وقد جاء في بعض
 الاحاديث ما له بعد بفسر ذلك وهو ما أخرجه أحد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد
 مرفوعاً عن مسعدة بن آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة
 ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمركب السوء ورواية لابن حبان المركب الهوى
 والمسكن الواسع وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء المرأة تراها فتسوءك وتحمل لسانها عليك
 والدار لا تكون قطوفاً فان ضربتها تعبتك وان تركتها لم تلحق بها بل والدار تكون ضيقة قليلة
 المرافق والطارى من حديث أسماء من شقاء المرفق النساء والدار والمرأة والدار وفيه سوء
 الدار ضربت ساحتها وخبث جيرانها وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء مطيعها وسوء المرأة تعقر مجها
 وسوء خلقها ﴿ قوله عن أسامة بن زيد ﴾ زاد مسلم بن طريق مقبر بن سليمان عن أبيه مع أسامة
 بن سعيد بن زيد وقد قال الترمذي لا نعلم أحدًا قال فيه عن سعيد بن زيد غير مقبر بن سليمان
 ﴿ قوله ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء ﴾ قال الشيخ في الدين السبكي في ايراد
 الجواز في هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة اشارة الى تخصيص
 الشؤم بمن تحصل منها العداوة والفتنة لا كما يفهمه بعض الناس من التنازع بينهما أو أن لها
 تأثيراً في ذلك وهو شئ لا يقول به أحد من العلماء ومن قال انما سبب في ذلك فهو جاهل وقد اطلق
 الشارع على من نسب الما طرائق النوء الكفر فكيف يجب من ينسب ما يقع من الشر الى المرأة بما ليس
 لها فيه مدخل وانما يتفق موافقة قضاء وقد فتقر النفس من ذلك فن وقع له ذلك فلا يضره
 أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل اليها ﴿ قلت ﴾ وقد تقدم نقر بذلك في كتاب الجهاد وفي
 الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ويشهد له قوله تعالى زين للناس حب
 الشهوات من النساء فجعلن من عين الشؤم ويدأبن قبل بقية الانواع اشارة الى انهن
 الاصل في ذلك ويقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده
 من غيرها ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة وقد قال بعض الحكماء النساء شر كاهن
 وأشر مناهن عدم الاستغناء عنهن ومع أنها نافعة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه
 نقص العقل والدين كشيء عن طلب أمور الدين وجعله على التملك على طلب الدنيا وذلك أشد
 الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في انما حديث واقوا النساء قال أول فتنة بني
 اسرائيل كانت في النساء ﴿ قوله ما يتن من شؤم المرأة ﴾ أي جواز تزويج
 العبد الحرة ان رضيت به وأورد فيه طرقات من قصة برة حيث خربت حين عقت وسأني فشرحه
 مستوفى في كتاب الطلاق وهو مصير من المصنف الى أن تزوج برة حين عقت كان عبداً

٥٠٩٥
 ٥٠٩٤
 ٥٠٩٣
 ٥٠٩٢
 ٥٠٩١
 ٥٠٩٠
 ٥٠٨٩
 ٥٠٨٨
 ٥٠٨٧
 ٥٠٨٦
 ٥٠٨٥
 ٥٠٨٤
 ٥٠٨٣
 ٥٠٨٢
 ٥٠٨١
 ٥٠٨٠
 ٥٠٧٩
 ٥٠٧٨
 ٥٠٧٧
 ٥٠٧٦
 ٥٠٧٥
 ٥٠٧٤
 ٥٠٧٣
 ٥٠٧٢
 ٥٠٧١
 ٥٠٧٠
 ٥٠٦٩
 ٥٠٦٨
 ٥٠٦٧
 ٥٠٦٦
 ٥٠٦٥
 ٥٠٦٤
 ٥٠٦٣
 ٥٠٦٢
 ٥٠٦١
 ٥٠٦٠
 ٥٠٥٩
 ٥٠٥٨
 ٥٠٥٧
 ٥٠٥٦
 ٥٠٥٥
 ٥٠٥٤
 ٥٠٥٣
 ٥٠٥٢
 ٥٠٥١
 ٥٠٥٠
 ٥٠٤٩
 ٥٠٤٨
 ٥٠٤٧
 ٥٠٤٦
 ٥٠٤٥
 ٥٠٤٤
 ٥٠٤٣
 ٥٠٤٢
 ٥٠٤١
 ٥٠٤٠
 ٥٠٣٩
 ٥٠٣٨
 ٥٠٣٧
 ٥٠٣٦
 ٥٠٣٥
 ٥٠٣٤
 ٥٠٣٣
 ٥٠٣٢
 ٥٠٣١
 ٥٠٣٠
 ٥٠٢٩
 ٥٠٢٨
 ٥٠٢٧
 ٥٠٢٦
 ٥٠٢٥
 ٥٠٢٤
 ٥٠٢٣
 ٥٠٢٢
 ٥٠٢١
 ٥٠٢٠
 ٥٠١٩
 ٥٠١٨
 ٥٠١٧
 ٥٠١٦
 ٥٠١٥
 ٥٠١٤
 ٥٠١٣
 ٥٠١٢
 ٥٠١١
 ٥٠١٠
 ٥٠٠٩
 ٥٠٠٨
 ٥٠٠٧
 ٥٠٠٦
 ٥٠٠٥
 ٥٠٠٤
 ٥٠٠٣
 ٥٠٠٢
 ٥٠٠١
 ٥٠٠٠
 ٤٩٩٩
 ٤٩٩٨
 ٤٩٩٧
 ٤٩٩٦
 ٤٩٩٥
 ٤٩٩٤
 ٤٩٩٣
 ٤٩٩٢
 ٤٩٩١
 ٤٩٩٠
 ٤٩٨٩
 ٤٩٨٨
 ٤٩٨٧
 ٤٩٨٦
 ٤٩٨٥
 ٤٩٨٤
 ٤٩٨٣
 ٤٩٨٢
 ٤٩٨١
 ٤٩٨٠
 ٤٩٧٩
 ٤٩٧٨
 ٤٩٧٧
 ٤٩٧٦
 ٤٩٧٥
 ٤٩٧٤
 ٤٩٧٣
 ٤٩٧٢
 ٤٩٧١
 ٤٩٧٠
 ٤٩٦٩
 ٤٩٦٨
 ٤٩٦٧
 ٤٩٦٦
 ٤٩٦٥
 ٤٩٦٤
 ٤٩٦٣
 ٤٩٦٢
 ٤٩٦١
 ٤٩٦٠
 ٤٩٥٩
 ٤٩٥٨
 ٤٩٥٧
 ٤٩٥٦
 ٤٩٥٥
 ٤٩٥٤
 ٤٩٥٣
 ٤٩٥٢
 ٤٩٥١
 ٤٩٥٠
 ٤٩٤٩
 ٤٩٤٨
 ٤٩٤٧
 ٤٩٤٦
 ٤٩٤٥
 ٤٩٤٤
 ٤٩٤٣
 ٤٩٤٢
 ٤٩٤١
 ٤٩٤٠
 ٤٩٣٩
 ٤٩٣٨
 ٤٩٣٧
 ٤٩٣٦
 ٤٩٣٥
 ٤٩٣٤
 ٤٩٣٣
 ٤٩٣٢
 ٤٩٣١
 ٤٩٣٠
 ٤٩٢٩
 ٤٩٢٨
 ٤٩٢٧
 ٤٩٢٦
 ٤٩٢٥
 ٤٩٢٤
 ٤٩٢٣
 ٤٩٢٢
 ٤٩٢١
 ٤٩٢٠
 ٤٩١٩
 ٤٩١٨
 ٤٩١٧
 ٤٩١٦
 ٤٩١٥
 ٤٩١٤
 ٤٩١٣
 ٤٩١٢
 ٤٩١١
 ٤٩١٠
 ٤٩٠٩
 ٤٩٠٨
 ٤٩٠٧
 ٤٩٠٦
 ٤٩٠٥
 ٤٩٠٤
 ٤٩٠٣
 ٤٩٠٢
 ٤٩٠١
 ٤٩٠٠
 ٤٨٩٩
 ٤٨٩٨
 ٤٨٩٧
 ٤٨٩٦
 ٤٨٩٥
 ٤٨٩٤
 ٤٨٩٣
 ٤٨٩٢
 ٤٨٩١
 ٤٨٩٠
 ٤٨٨٩
 ٤٨٨٨
 ٤٨٨٧
 ٤٨٨٦
 ٤٨٨٥
 ٤٨٨٤
 ٤٨٨٣
 ٤٨٨٢
 ٤٨٨١
 ٤٨٨٠
 ٤٨٧٩
 ٤٨٧٨
 ٤٨٧٧
 ٤٨٧٦
 ٤٨٧٥
 ٤٨٧٤
 ٤٨٧٣
 ٤٨٧٢
 ٤٨٧١
 ٤٨٧٠
 ٤٨٦٩
 ٤٨٦٨
 ٤٨٦٧
 ٤٨٦٦
 ٤٨٦٥
 ٤٨٦٤
 ٤٨٦٣
 ٤٨٦٢
 ٤٨٦١
 ٤٨٦٠
 ٤٨٥٩
 ٤٨٥٨
 ٤٨٥٧
 ٤٨٥٦
 ٤٨٥٥
 ٤٨٥٤
 ٤٨٥٣
 ٤٨٥٢
 ٤٨٥١
 ٤٨٥٠
 ٤٨٤٩
 ٤٨٤٨
 ٤٨٤٧
 ٤٨٤٦
 ٤٨٤٥
 ٤٨٤٤
 ٤٨٤٣
 ٤٨٤٢
 ٤٨٤١
 ٤٨٤٠
 ٤٨٣٩
 ٤٨٣٨
 ٤٨٣٧
 ٤٨٣٦
 ٤٨٣٥
 ٤٨٣٤
 ٤٨٣٣
 ٤٨٣٢
 ٤٨٣١
 ٤٨٣٠
 ٤٨٢٩
 ٤٨٢٨
 ٤٨٢٧
 ٤٨٢٦
 ٤٨٢٥
 ٤٨٢٤
 ٤٨٢٣
 ٤٨٢٢
 ٤٨٢١
 ٤٨٢٠
 ٤٨١٩
 ٤٨١٨
 ٤٨١٧
 ٤٨١٦
 ٤٨١٥
 ٤٨١٤
 ٤٨١٣
 ٤٨١٢
 ٤٨١١
 ٤٨١٠
 ٤٨٠٩
 ٤٨٠٨
 ٤٨٠٧
 ٤٨٠٦
 ٤٨٠٥
 ٤٨٠٤
 ٤٨٠٣
 ٤٨٠٢
 ٤٨٠١
 ٤٨٠٠
 ٤٧٩٩
 ٤٧٩٨
 ٤٧٩٧
 ٤٧٩٦
 ٤٧٩٥
 ٤٧٩٤
 ٤٧٩٣
 ٤٧٩٢
 ٤٧٩١
 ٤٧٩٠
 ٤٧٨٩
 ٤٧٨٨
 ٤٧٨٧
 ٤٧٨٦
 ٤٧٨٥
 ٤٧٨٤
 ٤٧٨٣
 ٤٧٨٢
 ٤٧٨١
 ٤٧٨٠
 ٤٧٧٩
 ٤٧٧٨
 ٤٧٧٧
 ٤٧٧٦
 ٤٧٧٥
 ٤٧٧٤
 ٤٧٧٣
 ٤٧٧٢
 ٤٧٧١
 ٤٧٧٠
 ٤٧٦٩
 ٤٧٦٨
 ٤٧٦٧
 ٤٧٦٦
 ٤٧٦٥
 ٤٧٦٤
 ٤٧٦٣
 ٤٧٦٢
 ٤٧٦١
 ٤٧٦٠
 ٤٧٥٩
 ٤٧٥٨
 ٤٧٥٧
 ٤٧٥٦
 ٤٧٥٥
 ٤٧٥٤
 ٤٧٥٣
 ٤٧٥٢
 ٤٧٥١
 ٤٧٥٠
 ٤٧٤٩
 ٤٧٤٨
 ٤٧٤٧
 ٤٧٤٦
 ٤٧٤٥
 ٤٧٤٤
 ٤٧٤٣
 ٤٧٤٢
 ٤٧٤١
 ٤٧٤٠
 ٤٧٣٩
 ٤٧٣٨
 ٤٧٣٧
 ٤٧٣٦
 ٤٧٣٥
 ٤٧٣٤
 ٤٧٣٣
 ٤٧٣٢
 ٤٧٣١
 ٤٧٣٠
 ٤٧٢٩
 ٤٧٢٨
 ٤٧٢٧
 ٤٧٢٦
 ٤٧٢٥
 ٤٧٢٤
 ٤٧٢٣
 ٤٧٢٢
 ٤٧٢١
 ٤٧٢٠
 ٤٧١٩
 ٤٧١٨
 ٤٧١٧
 ٤٧١٦
 ٤٧١٥
 ٤٧١٤
 ٤٧١٣
 ٤٧١٢
 ٤٧١١
 ٤٧١٠
 ٤٧٠٩
 ٤٧٠٨
 ٤٧٠٧
 ٤٧٠٦
 ٤٧٠٥
 ٤٧٠٤
 ٤٧٠٣
 ٤٧٠٢
 ٤٧٠١
 ٤٧٠٠
 ٤٦٩٩
 ٤٦٩٨
 ٤٦٩٧
 ٤٦٩٦
 ٤٦٩٥
 ٤٦٩٤
 ٤٦٩٣
 ٤٦٩٢
 ٤٦٩١
 ٤٦٩٠
 ٤٦٨٩
 ٤٦٨٨
 ٤٦٨٧
 ٤٦٨٦
 ٤٦٨٥
 ٤٦٨٤
 ٤٦٨٣
 ٤٦٨٢
 ٤٦٨١
 ٤٦٨٠
 ٤٦٧٩
 ٤٦٧٨
 ٤٦٧٧
 ٤٦٧٦
 ٤٦٧٥
 ٤٦٧٤
 ٤٦٧٣
 ٤٦٧٢
 ٤٦٧١
 ٤٦٧٠
 ٤٦٦٩
 ٤٦٦٨
 ٤٦٦٧
 ٤٦٦٦
 ٤٦٦٥
 ٤٦٦٤
 ٤٦٦٣
 ٤٦٦٢
 ٤٦٦١
 ٤٦٦٠
 ٤٦٥٩
 ٤٦٥٨
 ٤٦٥٧
 ٤٦٥٦
 ٤٦٥٥
 ٤٦٥٤
 ٤٦٥٣
 ٤٦٥٢
 ٤٦٥١
 ٤٦٥٠
 ٤٦٤٩
 ٤٦٤٨
 ٤٦٤٧
 ٤٦٤٦
 ٤٦٤٥
 ٤٦٤٤
 ٤٦٤٣
 ٤٦٤٢
 ٤٦٤١
 ٤٦٤٠
 ٤٦٣٩
 ٤٦٣٨
 ٤٦٣٧
 ٤٦٣٦
 ٤٦٣٥
 ٤٦٣٤
 ٤٦٣٣
 ٤٦٣٢
 ٤٦٣١
 ٤٦٣٠
 ٤٦٢٩
 ٤٦٢٨
 ٤٦٢٧
 ٤٦٢٦
 ٤٦٢٥
 ٤٦٢٤
 ٤٦٢٣
 ٤٦٢٢
 ٤٦٢١
 ٤٦٢٠
 ٤٦١٩
 ٤٦١٨
 ٤٦١٧
 ٤٦١٦
 ٤٦١٥
 ٤٦١٤
 ٤٦١٣
 ٤٦١٢
 ٤٦١١
 ٤٦١٠
 ٤٦٠٩
 ٤٦٠٨
 ٤٦٠٧
 ٤٦٠٦
 ٤٦٠٥
 ٤٦٠٤
 ٤٦٠٣
 ٤٦٠٢
 ٤٦٠١
 ٤٦٠٠
 ٤٥٩٩
 ٤٥٩٨
 ٤٥٩٧
 ٤٥٩٦
 ٤٥٩٥
 ٤٥٩٤
 ٤٥٩٣
 ٤٥٩٢
 ٤٥٩١
 ٤٥٩٠
 ٤٥٨٩
 ٤٥٨٨
 ٤٥٨٧
 ٤٥٨٦
 ٤٥٨٥
 ٤٥٨٤
 ٤٥٨٣
 ٤٥٨٢
 ٤٥٨١
 ٤٥٨٠
 ٤٥٧٩
 ٤٥٧٨
 ٤٥٧٧
 ٤٥٧٦
 ٤٥٧٥
 ٤٥٧٤
 ٤٥٧٣
 ٤٥٧٢
 ٤٥٧١
 ٤٥٧٠
 ٤٥٦٩
 ٤٥٦٨
 ٤٥٦٧
 ٤٥٦٦
 ٤٥٦٥
 ٤٥٦٤
 ٤٥٦٣
 ٤٥٦٢
 ٤٥٦١
 ٤٥٦٠
 ٤٥٥٩
 ٤٥٥٨
 ٤٥٥٧
 ٤٥٥٦
 ٤٥٥٥
 ٤٥٥٤
 ٤٥٥٣
 ٤٥٥٢
 ٤٥٥١
 ٤٥٥٠
 ٤٥٤٩
 ٤٥٤٨
 ٤٥٤٧
 ٤٥٤٦
 ٤٥٤٥
 ٤٥٤٤
 ٤٥٤٣
 ٤٥٤٢
 ٤٥٤١
 ٤٥٤٠
 ٤٥٣٩
 ٤٥٣٨
 ٤٥٣٧
 ٤٥٣٦
 ٤٥٣٥
 ٤٥٣٤
 ٤٥٣٣
 ٤٥٣٢
 ٤٥٣١
 ٤٥٣٠
 ٤٥٢٩
 ٤٥٢٨
 ٤٥٢٧
 ٤٥٢٦
 ٤٥٢٥
 ٤٥٢٤
 ٤٥٢٣
 ٤٥٢٢
 ٤٥٢١
 ٤٥٢٠
 ٤٥١٩
 ٤٥١٨
 ٤٥١٧
 ٤٥١٦
 ٤٥١٥
 ٤٥١٤
 ٤٥١٣
 ٤٥١٢
 ٤٥١١
 ٤٥١٠
 ٤٥٠٩
 ٤٥٠٨
 ٤٥٠٧
 ٤٥٠٦
 ٤٥٠٥
 ٤٥٠٤
 ٤٥٠٣
 ٤٥٠٢
 ٤٥٠١
 ٤٥٠٠
 ٤٤٩٩
 ٤٤٩٨
 ٤٤٩٧
 ٤٤٩٦
 ٤٤٩٥
 ٤٤٩٤
 ٤٤٩٣
 ٤٤٩٢
 ٤٤٩١
 ٤٤٩٠
 ٤٤٨٩
 ٤٤٨٨
 ٤٤٨٧
 ٤٤٨٦
 ٤٤٨٥
 ٤٤٨٤
 ٤٤٨٣
 ٤٤٨٢
 ٤٤٨١
 ٤٤٨٠
 ٤٤٧٩
 ٤٤٧٨
 ٤٤٧٧
 ٤٤٧٦
 ٤٤٧٥
 ٤٤٧٤
 ٤٤٧٣
 ٤٤٧٢
 ٤٤٧١
 ٤٤٧٠
 ٤٤٦٩
 ٤٤٦٨
 ٤٤٦٧
 ٤٤٦٦
 ٤٤٦٥
 ٤٤٦٤
 ٤٤٦٣
 ٤٤٦٢
 ٤٤٦١
 ٤٤٦٠
 ٤٤٥٩
 ٤٤٥٨
 ٤٤٥٧
 ٤٤٥٦
 ٤٤٥٥
 ٤٤٥٤
 ٤٤٥٣
 ٤٤٥٢
 ٤٤٥١
 ٤٤٥٠
 ٤٤٤٩
 ٤٤٤٨
 ٤٤٤٧
 ٤٤٤٦
 ٤٤٤٥
 ٤٤٤٤
 ٤٤٤٣
 ٤٤٤٢
 ٤٤٤١
 ٤٤٤٠
 ٤٤٣٩
 ٤٤٣٨
 ٤٤٣٧
 ٤٤٣٦
 ٤٤٣٥
 ٤٤٣٤
 ٤٤٣٣
 ٤٤٣٢
 ٤٤٣١
 ٤٤٣٠
 ٤٤٢٩
 ٤٤٢٨
 ٤٤٢٧
 ٤٤٢٦
 ٤٤٢٥
 ٤٤٢٤
 ٤٤٢٣
 ٤٤٢٢
 ٤٤٢١
 ٤٤٢٠
 ٤٤١٩
 ٤٤١٨
 ٤٤١٧
 ٤٤١٦
 ٤٤١٥
 ٤٤١٤
 ٤٤١٣
 ٤٤١٢
 ٤٤١١
 ٤٤١٠
 ٤٤٠٩
 ٤٤٠٨
 ٤٤٠٧
 ٤٤٠٦
 ٤٤٠٥
 ٤٤٠٤
 ٤٤٠٣
 ٤٤٠٢
 ٤٤٠١
 ٤٤٠٠
 ٤٣٩٩
 ٤٣٩٨
 ٤٣٩٧
 ٤٣٩٦
 ٤٣٩٥
 ٤٣٩٤
 ٤٣٩٣
 ٤٣٩٢
 ٤٣٩١
 ٤٣٩٠
 ٤٣٨٩
 ٤٣٨٨
 ٤٣٨٧
 ٤٣٨٦
 ٤٣٨٥
 ٤٣٨٤
 ٤٣٨٣
 ٤٣٨٢
 ٤٣٨١
 ٤٣٨٠
 ٤٣٧٩
 ٤٣٧٨
 ٤٣٧٧
 ٤٣٧٦
 ٤٣٧٥
 ٤٣٧٤
 ٤٣٧٣
 ٤٣٧٢
 ٤٣٧١
 ٤٣٧٠
 ٤٣٦٩
 ٤٣٦٨
 ٤٣٦٧
 ٤٣٦٦
 ٤٣٦٥
 ٤٣٦٤
 ٤٣٦٣
 ٤٣٦٢
 ٤٣٦١
 ٤٣٦٠
 ٤٣٥٩
 ٤٣٥٨
 ٤٣٥٧
 ٤٣٥٦
 ٤٣٥٥
 ٤٣٥٤
 ٤٣٥٣
 ٤٣٥٢
 ٤٣٥١
 ٤٣٥٠
 ٤٣٤٩
 ٤٣٤٨
 ٤٣٤٧
 ٤٣٤٦
 ٤٣٤٥
 ٤٣٤٤
 ٤٣٤٣
 ٤٣٤٢
 ٤٣٤١
 ٤٣٤٠
 ٤٣٣٩
 ٤٣٣٨
 ٤٣٣٧
 ٤٣٣٦
 ٤٣٣٥
 ٤٣٣٤
 ٤٣٣٣
 ٤٣٣٢
 ٤٣٣١
 ٤٣٣٠
 ٤٣٢٩
 ٤٣٢٨
 ٤٣٢٧
 ٤٣٢٦
 ٤٣٢٥
 ٤٣٢٤
 ٤٣٢٣
 ٤٣٢٢
 ٤٣٢١
 ٤٣٢٠
 ٤٣١٩
 ٤٣١٨
 ٤٣١٧
 ٤٣١٦
 ٤٣١٥
 ٤٣١٤
 ٤٣١٣
 ٤٣١٢
 ٤٣١١
 ٤٣١٠
 ٤٣٠٩
 ٤٣٠٨
 ٤٣٠٧
 ٤٣٠٦
 ٤٣٠٥
 ٤٣٠٤
 ٤٣٠٣
 ٤٣٠٢
 ٤٣٠١
 ٤٣٠٠
 ٤٢٩٩
 ٤٢٩٨
 ٤٢٩٧
 ٤٢٩٦
 ٤٢٩٥
 ٤٢٩٤
 ٤٢٩٣
 ٤٢٩٢
 ٤٢٩١
 ٤٢٩٠
 ٤٢٨٩
 ٤٢٨٨
 ٤٢٨٧
 ٤٢٨٦
 ٤٢٨٥
 ٤٢٨٤
 ٤٢٨٣
 ٤٢٨٢
 ٤٢٨١
 ٤٢٨٠
 ٤٢٧٩
 ٤٢٧٨
 ٤٢٧٧
 ٤٢٧٦
 ٤٢٧٥
 ٤٢٧٤
 ٤٢٧٣
 ٤٢٧٢
 ٤٢٧١
 ٤٢٧٠
 ٤٢٦٩
 ٤٢٦٨
 ٤٢٦٧
 ٤٢٦٦
 ٤٢٦٥
 ٤٢٦٤
 ٤٢٦٣
 ٤٢٦٢
 ٤٢٦١
 ٤٢٦٠
 ٤٢٥٩
 ٤٢٥٨
 ٤٢٥٧
 ٤٢٥٦
 ٤٢٥٥
 ٤٢٥٤
 ٤٢٥٣
 ٤٢٥٢
 ٤٢٥١
 ٤٢٥٠
 ٤٢٤٩
 ٤٢٤٨
 ٤٢٤٧
 ٤٢٤٦
 ٤٢٤٥
 ٤٢٤٤
 ٤٢٤٣
 ٤٢٤٢
 ٤٢٤١
 ٤٢٤٠
 ٤٢٣٩
 ٤٢٣٨
 ٤٢٣٧
 ٤٢٣٦
 ٤

وساق البحث فلهذا ان شاء الله تعالى **(قوله ما لا يتزوج أكثر من أربع قوله**
 تعالى منى وثلاث ورباع) أما حكم التبرج فبالاجماع الأول من لا يعتد بخلافه من رافضى
 ونحوه وأما انتزاعه من الآية فلان الظاهر منه التغيير بين الاعداد المذكورة بدليل قوله تعالى
 في الآية نفسها فان ختم أن لا تعدلوا فاحدة ولأن من قال جاء التوم منى وثلاث ورباع
 أراد أنهم جاءوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد اثنين حقيقة مجموعهم وانهم لم يجزوا
 جله ولا فرادى وعلى هذا فحصى الآية انكحوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد
 الجميع لا المجموع ولو اريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسعاً وأربعاً وأيضاً فان لفظ
 منى معدول عن اثنين اثنين كما تقدم فقرر في نفسه سورة النساء فدل ابراه أن المراد التغيير
 بين الاعداد المذكورة واحتجاجهم بأن الواو والجمع لا يشهد وجود القرينة الله على عدم
 الجمع وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على
 أكثر من أربع غفارة من زاد على الأربع وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب
 السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك وقوله أولى أجنبية منى وثلاث ورباع تقدم
 الكلام عليه في تفسيره فاطر وهو ظاهر فإن المراد به توبيع الاعداد لا لكل واحد من
 الملائكة مجموع العدد المذكور **(قوله وقال على بن الحسين) أي ابن علي بن أبي طالب (يعنى**
 منى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو فهي للتبويب أو هي عاطفة على العامل والتقدير
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وانكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ وهذا من
 أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أعظم الذين يرجعون
 إلى قوله وهم يعتقدون عصمتهم ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان
 ختمت أن لا تعدلوا في السباي وقد سبق قبل هذا سباباً ثم سبها فامن الذي هنا والله التوفيق
(قوله ما) وأما هاتك الم لا في أرضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 هذه الترجمة وثلاث تراجم بعد اتفاق بأحكام الرضاية ووقع هنا في بعض الشروح كلب
 الرضاع ولم أره في شيء من الاصول وأشار بقوله ويحرم الخ أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم
 بالرضاعة وقد سبقت ذلك السنة ووقع في رواية الكشي معنى ويحرم من الرضاية ثم ذكر
 في الباب ثلاثة أحاديث الأولى حديث عائشة **(قوله) عن عبد الله بن أبي بكر (أي ابن محمد بن**
 عروب بن حزم الانصاري وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه لكنه اختصره فاقصر على
 المتن دون القصة آخر جمعه مسلم **(قوله) وانما سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة (أي بنت**
 عمر أم المؤمنين ولم أقف على اسم هذا الرجل **(قوله) أراه) أي أظنه (قوله) فلا نالم (حفصة) اللام**
 بمعنى عن أي قال ذلك عن عم حفصة ولم أقف على اسمه أيضاً **(قوله) قالت عائشة (فيها التفات**
 وكان الساق يقتضى أن يقول قالت **(قوله) لو كان فلان حياً) لم أقف على اسمه أيضاً ووقع من**
 فسر به أفنى أي القعس لأن أبا القعس والد عائشة من الرضاة وأما أفنى فهو أخوه وهو
 عهمان الرضاة كما سبقت أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه
 وسلم أن تاذن له بعد أن استغف وقولها هنا لو كان حياً يدل على أنه كان مات فعينه لأن يكون
 أخاه ما آخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعده عنها ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

(باب لا يتزوج أكثر من أربع قوله تعالى منى

وثلاث ورباع) وقال على

ابن الحسين عليهم السلام

يعنى منى أو ثلاث أو رباع

وقوله جلد كره أولى أجنبية

منى وثلاث ورباع يعنى

منى أو ثلاث أو رباع

حدثنا محمد بن أحمد بن عبيدة عن

هشام عن أبيه عن عائشة

وان ختمت أن لا تعدلوا في

السباي قالت هي البتة

تكون عند الرجل وهو عليها

فيتزوجها على ما لها وبسبب

صحبتها ولا يعتد في مالها

فلذلك ما طاب له من

النساء وما هاتى وثلاث

ورباع **(باب) وأما هاتك**

اللا في أرضعنكم ويحرم

من الرضاع ما يحرم من

النسب **وحدثنا محمد بن**

حدثني مالك عن عبد الله

ابن أبي بكر عن عروة بنت

عبد الرحمن أن عائشة تزوج

النبي صلى الله عليه وسلم

أخبرهم أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كان عندها

وأنها سمعت صوت رجل

يستأذن في بيت حفصة

قالت فقالت يا رسول الله

هذا رجل يستأذن في بيتك

فقال النبي صلى الله عليه

وسلم أراه فلا نالم حفصة

من الرضاة قالت عائشة

لو كان فلان حياً لعهدا

الرضاة دخل على فقال نعم

قوله ما لا يتزوج أكثر من أربع قوله تعالى منى وثلاث ورباع

الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة

ابن التين سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة لو كان فلان حنأً من هومن الحديث الآخر الذي فيه قايمة أن أذن له فالأول ذكر أنه ميت والثاني ذكر أنه حي فقال هما عمن من الرضاعة أحدهما راضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حنأً والاخر أخو أبيهما من الرضاعة (قلت) الثاني ظاهر من الحديث والاول حسن محتمل وقد ارتضاه عاض الأئمة يحتاج الى تفصيل لكونه بمنزلة قال وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأته أختي الذي استأذن عليها (قلت) وهذا بمنزلة الحديث الثاني لا يحتاج الى ظن ولا هو مشكل انما المشكل كونه أساساً عن الاول ثم وقفت في الثاني وقد أجاب عنه القرطبي قال هـ ماسوا الان وقعا مرتين في زمنين عن رجلين وتكررونها ذلك اما لان نسب القصة الاولى وأما لانها جاوزت تغير الحكم فأعادت السؤال اهـ ونسأله أن يقال السؤال الاول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع فلا يستبعد في تجوز ما ذكر من نسبان أو تجوز النسب ويؤخذ من كلام عاض جنواب آخر وهو أن أحد العامين كان أعلى والاخر أدنى أو أحدهما كان شقة والآخر لا بل فقط أو لا ثم فقط أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والاخر في حياته وقال ابن المرباط حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى لان عم حفصة أرضعته المرأة مع عمر فالرضاعة فيه مامن قبل المرأة وعم عائشة انما هو من قبل الفعل كانت امرأته القيس أرضعتها خفاءً أخويستأذن عليها فابت فاخبرها الشارع أن لبن الفعل يحرم كما يحرم من قبل المرأة اهـ فيكونه جوازاً أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك فلذلك سألت ثانياً قصة أبي القيس وهذا كان وجهه منقولاً فلا يبعد عنه والا فغير محل حسن والله أعلم (قوله الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) أي وينبغي ما ينبع وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح ووابعوه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد الرضاعة وتزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والمخاطبة والمسافة ولا يمكن لا يترتب عليه باقي أحكام الامومة من التوارث وجوب الاتفاق والعق بالمالك والشهادة والعقل واسقاط القصاص قال القرطبي ووقع في رواية ما تحرم الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب وهو دال على جواز نفل الرواية بالمعنى قال ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال اللقظين في وقتين قلت الثاني هو المعتمد فان أحد شئ مختلفان في القصة والسبب والرواية وانما يأتي ما قال اذا اتحد ذلك وقد وقع عند أحد من وجه آخر عن عائشة يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخت قال القرطبي في الحديث دلالة على أن الرضاعة ينشر الحرمة بين الرضيع والرضعة وزوجها يعني الذي وقع الرضاعة بلبين ولدهمها أو السيد فتحرم على الصبي لانها تصير أمه وأمهالانها جدته فصاعداً وأختها لانها خالته وبنتها لانها أخته وبنت بنتها لانها بنت أخته وبنت صاحب اللبن لانها أخته وبنت بنته فبذلك لانها بنت أخته وأمه فصاعداً لانها جدته وأختها لانها عمته ولا يتعدى التحريم الى أحد من قرابة الرضيع فليست أخته من الرضاعة اختاً لأخيه ولا بنتاً لايه إلا لرضاع بينهم والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما يتقصد من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اعتدى به الرضيع صار جزءاً من أجزاء ما فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لانه ليس بينهم وبين الرضعة ولزوجها نسب ولا سبب والله أعلم * الحديث الثاني

* حدثنا مسدد حدثنا

يعني عن شعبة عن قتادة

عن جابر بن زيد عن ابن

عباس قال قيل للنبي

صلى الله عليه وسلم ألا

تزوج ابنة جرة قال أنها

ابنة أخي من الرضاة * وقال

بشر بن عرعلة حدثنا شعبة

سمعت قتادة جمع جابر بن

زيد مثله * حدثنا الحكم بن

نافع أخبرنا شعب عن

الزهري قال أخبرني عروة

ابن الزبير أن زينا بنت أبي

سليمة أخبرته أن أم حبيبة

بنت أبي سفيان أخبرتها أنها

قالت يا رسول الله انكح

أختي بنت أبي سفيان فقال

حديث ابن عباس (قوله عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنيته وأما جابر بن زيد الكوفي فأول اسم أبيه ثمانية وليس له في الصحيح شيء (قوله قيل للنبي صلى الله عليه وسلم) القائل بذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في قرش وتدنعا قال وعندكم شيء قلت نعم ابنة جرة الحديث وقوله تنوق ضبط بفتح المنة والتون وتسد ابدا الواو بعدها فاء أي تحتار مشتق من التفة بكسر التون وسكون الحنة بعدها كاف وهي الخمار من الشيء تنوق تنوق أي بالغ في اختار الشيء واتقاه وعند بعض رواة مسلم تنوق بمناء مخمومة بدل التون وسكون الواو من التوق أي تقل وتشتهي ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب قال علي بن عباس قال الله لا تتزوج بنت عمك جرة فانها من أحسن فتاة في قرش وكان عليا لم يعلم بان جرة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم وأجوز الخصوصية وكان ذلك قبل تقرير الحكم قال القرطبي ويعبد أن يقال عن علي لم يعلم بحرم ذلك (قوله أنها ابنة أخي من الرضاة) زادها من عن قتادة ويحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذا عند مسلم من طريق سعيد بن قتادة وهو المطابق للفظ الترجمة قال العلماء يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب أربع نساء يحرم من النسب مطلقا وفي الرضاة قد لا يحرم الأولى أم الإخ في النسب حرام لانها أم الأم واما زوج أب وفي الرضاة قد تكون أجنبية فترضع الإخ فلا تحرم على أخيه الثانية أم الحفيدة حرام في النسب لانها أم بنت وزوج ابن وفي الرضاة قد تكون أجنبية فترضع الحفيدة فلا تحرم على جده الثالثة جدة الولد في النسب حرام لانها أم الأم أو أم زوجة وفي الرضاة قد تكون أجنبية أرضعت الولد في النسب حرام لانها أم بنت زوجها الرابعة أخت الولد حرام في النسب لانها بنت أورية وفي الرضاة قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الولد وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ولم يستثن الجاهلون شيئا من ذلك وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وانما يحرم من جهة المصاهرة واستدلوا ببعض المتأخرين أم الأم وأم الأمة وأم الخالة فانهم يحرمون في النسب لا في الرضاة وليس ذلك على عموم والله أعلم قال مصعب الزبيري كانت نوبة يعني الأ في ذكرها في الحديث الذي بعده أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت جرة ثم أرضعت أباسلمة (قالت) وبنت جرة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله فتعتمهم بنت جرة تنادي بأعم الحديث وجله ما تحصل لثامن الخلاف في اسمها سبعة أقوال امامة وعامة وسلي وقائصة واطمة وأمة الله ويعلي وحكي المزني في اسمائها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله انكح أختي) أي تزوج (قوله بنت أبي سفيان) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عنده مسلم والنسائي في هذا الحديث انكح أختي عزة بنت أبي سفيان ولان ما جده من هذا الوجه انكح أختي عزة وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت يا رسول الله هل لك في حنة بنت أبي سفيان قال أصنع ما أقال تسكحها وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ولفظه فقال فأقبل ماذا وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل

على ما الاستفهامية خلافاً لمن أنكره من النحاة وعند أبي موسى في الذيل درة بنت أبي سفيان
وهذا وقع في رواية الحمدي في مسنده عن سفيان عن هشام وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق
الحمدي وقالوا أخرجه البخاري عن الحمدي وهو كذا قالوا قد أخرجه عنه لكن حذفوا هذا الاسم
وكانه عمداً وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذفوا البخاري أيضاً منها ثم على أن
الصواب درة وسبأني بعد أربعة أبواب ويزعم المنذري بأن اسمها حنسة كما في الطبراني وقال
عباس لأنه لم يذكر في شات أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب وقال أبو موسى الأشعري
في معارضة (قوله) أو تحيين ذلك هو استفهام تعجب من كونهما تطلب أن يتزوج غيرهما مع ما طبع
عليه التماس من الغيرة (قوله) لست لك بخجلة) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم فاعل
من أدخل بجعل أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة وقال بعضهم هو بوزن فاعل الاختلاء
منتهدياً ولا زماناً أن خلبت بمعنى خلوت من الضرة أي لست بمنفردة ولا خالية من ضرة وفي
بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول كحكاها الكرمانى وقال عباس مثله أي منفردة يقال
أدخل امرئاً وأدخل به أي انفرد به وقال صاحب النهاية معناه أجدك خالداً من الزوجات وليس
هو من قولهم امرأته مخجلة إذا دخلت من الأزواج (قوله) وأحب من شاركني) مرفوع بالانته
أي إلى وفي رواية هشام الأسيمة قريباً من شركني بغير ألف وكذا في الباب الذي بعده وكذا عند
سلم (قوله في خبر) كذا إلا كثيراً التكرير أي أي خبر كان وفي رواية هشام في الخبر قيل المراد
به حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقدمة لسعادة الدارين السابقة له لعله يعرض من الغيرة
التي جرت بها العادة بين الزوجات لكن في رواية هشام المذكورة وأحب من شركني فكأنني أختي
فعرف أن المراد بالخبر ذاته صلى الله عليه وسلم (قوله) فأنما يحدث) بضم أوله وفتح الحاء على التثنية
للمجهول وفي رواية هشام المذكورة قلت بلغني وفي رواية عقيل في الباب الذي بعده قالت
يا رسول الله فوالله أنا التي تحدث وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود والله قد أخبرت (قوله)
أنك تريد أن تنكح) في رواية هشام الأسيمة بلغني أنك تخطبني ولم أقف على اسم من أخبر بذلك
وله كان من المتألفين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل
(قوله) بنت أبي سلمة) في رواية عقيل الأسيمة وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أبي الزهرى
عن الزهرى ومن طريق مصمر عن هشام بن عمرو عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم
سلمة درة بنت أبي سلمة وهي بضم المهملة وتشديد الراء وفي رواية كحكاها عباس وخطأها بفتح
المهملة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة درة أو ذرة على الشك
زهير رواه عن هشام ووقع عند البيهقي من رواية الحمدي عن سفيان عن هشام بلغني أنك
تخطب زينب بنت أبي سلمة وقد تقدم التنبيه على خطئه ووقع عند أبي موسى في ذيل المعرفة حمنة
بنت أبي سلمة وهو خطأ وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استنطاق لرفع الإشكال أو استفهام إنكار
والمنع أي أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريراً من وجهين كما سألني يابن وآن
كانت من غيرهما من وجه واحد وكان أم حنيفة لم تطلع على تحرير ذلك أمالاً أن ذلك كان قيل
نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال
لكرمانى والاحتمال الثاني هو المعتمد والأول يدفعه سياق الحديث وكان أم حنيفة استندت

أو تحيين ذلك فقلت نعم لست
لك بخجلة وأحب من شاركني
في خبر آخر حتى فقال النبي صلى
الله عليه وسلم إن ذلك
لا يحل لي قلت فأنما يحدث
أنك تريد أن تنكح بنت أبي
سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم

على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وأبنتها بطريق الأولى لان الزينة حرمت على التأييد والاخت حرمت في صورة الجمع فقط فأجابنا صلى الله عليه وسلم بان ذلك لا يحل والذى أنى بهما من ذلك ليس بحق وانما تحرم عليهما من جهتين **(قوله لو أم لم تكن ربيتي)** في جري ما حلت لى قال القرطبي فيه تعليل الحكم بعلمين فانه علم على تحريمها بكونها ربيته وبكونها بنت أخ من الرضاة كذا قال والذى يظهر أنه على أن لو كان بها مانع واحد اكتفى في التحريم فكف وجب ما مانع فليس من التعليل بعلمين في شيء لان كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم الى كل منهما وانقرد فأما أن يعاينها في الحكم الى الإلزام فاما كافي البين اذا اجتماع ومثاله لو أواحد حدث ثم أحدث بغير تخلط طهاره فالحادث الثاني لم يعمل شيئاً أو يضاف الحكم الى الثاني كما في اجتماع البب والبائنة وقد يضاف الى أشبههما وأنسهما سواء كان الأول أم الثاني فعلى كل تقدير يضاف إليهما جميعاً وان قدر أنه يوجد فالاضافة الى المجموع ويكون كل منهما جزءاً على لأعله مسئلة فلا يتجمع علمان على معاول واحد هذا الذى يظهر والمثله مشهوره في الأصول وفيها خلاف قال القرطبي والصحيح جواز هذه الحديث وغيره وفي الحديث اشارة الى أن التحريم بالرؤية أشد من التحريم بالرضاة وقوله ربيتي أى بنت زوجتي مشتق من الرب وهو الاصلاح لانه يقوم بأمرها وقيل من التربة وهو غلط من جهة الاشتقاق وقوله في جري اراعى فله لفظ الآية والأفلامه قوله كذا عند الجمهور وأخرج مخرج القالب وساقى الحديث فعبه فيأب مفرد وفي رواية عراقى بن زبى بنت أم سلمة عند الجمهور لو أنى لم تكن أم سلمة ما حلت لى ان أباهما أخى من الرضاة ووقع في رواية ابن عينة عن هشام والله لو تكن ربيتي ما حلت لى فذكر ابن حرم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أو لا وهو ضعيف لان القصة واحدة والذين زادوا فيه المظ في جري حنظا أثبات **(قوله أرأيتنى وأما سلمة)** أى وأرأيت أباً سلمة وهو من تقديم الفعل على الفاعل **(قوله بؤنة)** بمنعته وموحدة مصغر كانت مولة لى لب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما ساقى في الحديث **(قوله فلا تعرفن)** بفتح أوله وسكون الدين وكسر الهمزة معجسة كما تنون على الخطاب للجماعة السابو بكر السديد الذين خطبوا له حبيبه وحدها والاول أوجه وقال ابن الأثير ضبط بن الخطاب في بعض الأفعال ومسئل من على أمره لو أدخلت عليه التاكيد فقد شدت النون لكان تعريضاً لانه يجمع ثلاث نوناً فيفريق بينهن بألف وان كان الخطاب لأم حبيبه خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة وقال القرطبي جاب لم يظ الجمع وان كانت القصة لاثنين وهما أم حبيبه وأم سلمة ودعا وزير أن تعود واحدة منهما وأغرها الى مثل ذلك وهذا كما الاخوات قرية تزوج زعمة بن الاسود وقرية الصغرى تزوج عرمعا وبوعزة بنت أى أمة زوج منبه بن الحجاج ولها من البنات بنو راية الخلدوية التي قيل انها مخلوبة وكان لام حبيبه من الاخوات هند زوج الحارث بن نوفل وجوزية زوج السائب بن أى حبيش وأمية زوج صفوان بن أمية وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان وخضرة زوج سميد بن الاخساس

فقال لو أنكم لم تكن ربيتي
في حجرى ما حلت لي أنما
لأنه أخى من الرضاعة
أرضعتني وأباً له ثوبية فلا
تعرضن عليّ نأتكن

ومعونه زوج عروة بن مسعود ولها من البنات حبيبة وقد روت عن الحديث ولها حبيبة وكان
 لغيرها من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثوم وأم حبيبة بنتا زينة أختا مسودة وأسماء
 أخت عائشة وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن والله أعلم **(قوله قال عروة)** هو الاسناد
 المذكور وقد علق المصنف طرفه في آخر النشقات فقال قال شعيب عن الزهري قال عروة
 فذكره وأخرجه الاسماعيلى من طريق الذهلى عن أبي اليان بن أسد **(قوله)** وثوبية مولاة لابي
 لهب **(قوله)** قلت ذكرها ابن منذه في الحجابة وقال اختلف في اسلامها وقال أبو نعيم لا نعلم أحدًا ذكر
 اسلامها غيره والذي في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرها وكانت تدخل عليه بعد
 ما تزوج خديجة وكان يرسل اليها الصلة من المدينة إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها
 مسروح **(قوله)** وكان أبو لهب أعتقه ما راضعت النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره أن عتقه إياها
 كان قبل إرضاعها والذي في السير بخلافه وهو أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة وذلك بعد
 الإرضاع بدهر طويل وحكى السهيلي أيضًا أن عتقه ما كان قبل الإرضاع وسأذكر كلامه **(قوله)**
 أنه بضم الهمزة وكسر الراء وقع التختانية على البناء الصحيح **(قوله)** بعض أهلنا بالرفع على
 أنه النائب عن الفاعل وذكر السهيلي أن العباس قال إمامات أبو لهب رأته في منابى بعد دخول
 في شحال فقال ما لقت بعدكم راحة الآن العذاب يخفف عنى كل يوم اثنين قال وذلك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين وكانت ثوبية نذرت أبا لهب بولده فآتتهها **(قوله)** بشرح حبيبة
 بكسر الهمزة وسكون التختانية بعد ما موحدة أى سوحال وقال ابن فارس أصلها الحورية
 وهى المسكة والحاجة فالبا فى حبيبة منقلة عن والاولان كسار ما قبلها ووقع في شرح السنة
 للبخارى بفتح الحاء ووقع عند المسكت بفتح الحاء المجهدة أى في حالة خائبة من كل خير وقال ابن
 الجوزى هو تصيف وقال القرطبي روى بالهمزة ووجدته في نسخة معتمدة بكسر الهمزة وهو
 المعروف وحكى في المشارق عن رواية المسكتى بالحيم ولا ظنه الانحفا وهو تصفيف كما قال
(قوله) ماذا لقيت أى بعد الموت **(قوله)** لم ألق بعدكم غيرانى كذا في الأصول بحدف المقعول
 وفى رواية الاسماعيلى لم ألق بعدكم رضاء وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لم آله بعدكم
 راحة قال ابن بطال سقط المقعول من رواية البخارى ولا يستقيم الكلام إله **(قوله)** غيرانى
 سقت في هذه كذا في الأصول بالحدف أيضا ووقع فى رواية عبد الرزاق المذكورة وأشار إلى
 التمرة التى تحت إبهامه وفى رواية الاسماعيلى المذكورة وأشار إلى التمرة التى بين الإبهام
 والى تليها من الأصابع وللبهيق في الدلائل من طريق ٣ كذا مشله بلفظ يهين التمرة الخ
 وفى ذلك إشارة إلى حقارة ما سقى من الماء **(قوله)** لهب تافقى بفتح العين وفى رواية عبد الرزاق
 بفتحى وهو وأوجه الوجه الاول أن يقول بعتاقى لأن المراد التخلص من الرق وفى الحديث
 دلالة على أن الكافر قد شفعه العمل الصالح فى الآخرة لكنه يخاف لظاهر القرآن قال الله
 تعالى وقد منالى ما علوا من عمل بعتاقى هاهنا مشورا وأجيب أولا بأن الخبر من سأل أسره
 عرو ولم يذكر من حديثه به وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذى في الخبر رؤى بامام فلا يخفى فيه
 ولعل الذى رآه لم يكن اذئذ أسلم بعد فلا يصح به وثانيا على تقدير القبول فيجوز أن يكون
 ما تعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا من ذلك بدليل قصة أبى طالب كما تقدم أنه خفف عنه

ولا اخوانك قال عروة
 وثوبية مولاة لابي لهب وكان
 أبو لهب أعتقها فأرضعت
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما
 مات أبو لهب أثر به بعض
 أهله بشرح حبيبة قال له ماذا
 لقيت قال أبو لهب لم ألق
 بعدكم غيرانى سقت فى هذه
 بفتاوى ثوبية

٣ قوله من طريق كذا هكذا
 فى نسخ النسخ التى بأيدينا
 وسرر اه معججه

فقل من الغمرات الى الشخصاح وقال البيهقي ما ورد من بطلان الخبر للكفر بغيره ما أنهم لا يكون لهم القصاص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما تركبوه من الجرائم سوى الكفر بما علموا من النذر وأما عياض فقال انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا ثابوت عليها منهم ولا تخفيف عذاب وإن كان بعضهم أشد عذابا من بعض (قلت) وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي فإن جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بنزب الكفر وأما ذنب غير الكفر في المنافع من تخفيفه وقال القرطبي هذا التخفيف خاص بهم إذ ورن ورد النص فيه وقال ابن المنبر في الحاشية هنا قضيتان أحدهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح وهذا مفقود من الكافر الثانية إثابة الكافر على بعض الأعمال تفضلا من الله تعالى وهذا لا يحمله العقل فإذا تردد ذلك لم يكن عتق أي لهب ثوابه مقربة معتبرة ويجوز أن تفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أي طالب والتسبغ في ذلك التوقف نفسا وإنشأنا (قلت) وثمة هذا أن يقع التفضل المذكور كما ملن وقع من الكافر البرة ونحو ذلك والله أعلم **(قوله ما)** من قال لا رضاع بعد حولن لقوله عز وجل حولن كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة أو قال لا رضاع بعد حولن لقوله عز وجل حولن كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة أشار بهذا إلى قول الحنفية أن أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهرا ويحتمل قوله تعالى وحده وفصله ثلاثون شهرا أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال وهذا أول غريب والمنهور عند الجمهور وأنها تقدر بمدة أقل الجمل وأكثرمدة الرضاع وإلى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن ويؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول أن أقصى الحمل سنتان ونصف وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن مترجمهم في ذلك أنه يغتفر بعد الحولن مدة يدم الطفل فيها على الطعام لأن العادة أن الصبي لا يقطم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلة فلا أيام التي يحاول فيها نظامه حكم الحولن ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قبل يغتفر نصف سنة وقبل شهران وقبل شهر ونحوه وقبل أيام بصره وقبل شهر وقبل الأرباد على الحولن وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن يحتمل حديث ابن عباس رفعه لا رضاع إلا ما كان في الحولن أخرجه الدارقطني وقال بسنده عن ابن عينة غير الهيم ثم رجع إلى وهو ثقة حافظ وأخرجه ابن عدي وقال غير الهيم بوقته على ابن عباس وهو محفوظ وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولن ولو لم يظف لم يرتب عليه حكم وعند الشافعية لو ابتدأ الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهرا آخر ثلاثين يوما وقال زفر يستمر إلى ثلاث سنين إذا كان يجتزئ باللبن ولا يجتزئ الطعام وحكي ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجتزئ باللبن وحكي عن الأوزاعي مثله لكن قال بشرط أن لا يقطم حتى فطم ولو قبل الحولن لم يرضع بعده لا يكون رضاعا **(قوله وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره)** هذا ما صيرمته إلى التسك بالعموم الواردة الاختيار مثل حديث الباب وغيره وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعية وهو المشهور وعند أحمد ذهب آخرون إلى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطأ وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة أيضا سبع رضعات أخرجه ابن أبي خزيمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق من طريق حمزة كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات وجاء عن عائشة

• (باب من قال لا رضاع بعد حولن لقوله عز وجل حولن كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) •

أيضا خمس رضعات فعمد مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسخت
بجمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ وعند عبد الرزاق
بإسناد صحيح عنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات وإلى هذا ذهب الشافعي وهي رواية
عن أحمد وقال ابن حزم وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود
وأُساعة الابن حزم إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحرم الرضعة
والرضعتان فإن مفهومه أن الثلاث تحرم وأغرب القرطبي فقال لم يقل به إلا داود ويخرج
بما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا يحرم الرضعة والرضعتان والثلاث
وأن الأربعة هي التي تحرم والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الجنس وأما حديث لا يحرم
الرضعة والرضعتان فلهما مثال لما دون الجنس والافتحيم بالثلاث خافوهما انما يؤخذ من
الحديث المفهوم وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الجنس فهو
لا يحرم الصغرى ولا المصنان أن الثلاث تحرم ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم
فتعاضا فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الجنس بائن طرق صحيحة وحديث
المصنان جاء أيضا من طرق صحيحة لكن قد قال بعضهم أنه مضطرب لانه اختلف فيه هل هو
عائشة أو عن ابن أبي ربيعة أو عن أم الفضل ^{لكن} لم يقدح الاضطراب عند مسلم
فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس أن رجلا من بني عامر قال يا رسول الله هل تحرم
الرضعة الواحدة قال لا وفي رواية لها عنها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصانة والمصان قال
القرطبي هو أنص ما في الباب إلا أنه يمكن جعله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع
وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها
فما يميز من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطبق عليه الاسم ويضعه من حيث النظر أنه
معنى طارئ يقتضي تأخير التحريم فلا يشترط فيه العدد كالمصر أو يقال مانع بل الباطن فيصير
فلا يشترط فيه العدد كالمنى والله أعلم وأيضا قول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخت
بجمس معلومات خلت التي صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ لا ينهض للاحتجاج على الأصح
من قول الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والرواية يرى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم
يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الرواية أنه خبر لم يقل قوله فيه والله أعلم ^(قوله عن الأشعث) عوان
أي الشفاء واسمه سليمان الأسود المخاري الكوفي ^(قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها)
وعند دارجل لم ألق على اسمه وأظنه إسماعيلي القميص وعطل من قال هو عبد الله بن زيد رضيع
عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى
الله عليه وسلم فولدته فلها أقل له رضيع عائشة ^(قوله فكأنه تغير وجهه كانه كره ذلك) كذا فيه
ووقف رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندي رجل قاعدة فاشتد ذلك عليه
ورأت النصب في وجهه وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة فتش ذلك عليه وتغير
وجهه وتقدم من رواية سفيان المصمفي في الشهادات فقال بعائشة من هذا ^(قوله فقالت الله)
أخى في رواية عند شعبة الله أخى من الرضاة أخرجه الأماجلي وقد أخرجه أحمد عن
عند يرونها وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها كذا ذكرها أبو
داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث ^(قوله أنظرن ما أخواتك) في رواية

حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن الأشعث عن
أبيه عن مسروق عن
عائشة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم
دخل عليها وعند دارجل
فكأنه تغير وجهه كانه كره
ذلك فقالت انه أخى فقال
انظرن ما أخواتك

٥١٠٢
٤٠٥٣
٦٤
٩٧٦٥٨

فأما الرضاعة من الجماعة

الكشمي من أخوانك وهي أوجه والمعنى تأمل ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المسترط قال المهلب معناه انظر من اسبب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة الجماعة وقال أبو عبيد معناه ان الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع (فأما الرضاعة من الجماعة) فيه تعليل الباعث على امعان النظر والفكر لان الرضاعة ثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرما وقوله من الجماعة أي الرضاعة التي ثبت بها الحرمة وتعمل بها الخلقة هي حيث يكون الرضيع طفلا لسد اللبن جوعته لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينت بذلك لجمه فصيرون من المرضعة فسترك في الحرمة مع أولادها فكأنه قال لارضاعة معتبرة الا المنفية عن الجماعة والمطعمة من الجماعة كقوله تعالى أطعمهم من جوع ومن شواهد حديث ابن مسعود ولا رضاع الا ماشد العظم وأثبت اللحم أخرجه أبو داود مرفوعا وموقوفا وحديث أم سلمة لا يجرم من الرضاع الا ما تقي الامعاء أخرجه الترمذي وصححه ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تجرم لانها لا تقي من جوع واذا كان يحتاج الى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو جنس رضعات واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب أم أكل بأي صفة كان حتى الوجور والسعوط والتردو الطبخ وغير ذلك اذا وقع ذلك بالشروط المذكورة من العدد لان ذلك بطر الجوع وهو موجود في جميع ما ذكره فوافق الخبر والمعنى وهذا قال الجمهور ولكن استثنى الخنفية الحنفية وخالف ذلك اللث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة انما تكون بالاتقام التدي ومص اللبن منه وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قوله هم اشكال في الاتقام سالم بندي سلمه وهي اجنبية منه فان عابضاً أجاب عن الاشكال باحتمال أنها حليته ثم شره من غير أن يمس ثديها قال النووي وهو احتمال حسن لكنه لا يفيدها ابن حزم لانه لا يكتفي في الرضاع بالاتقام التدي لكن أجاب النووي بأنه عني عن ذلك الحاجة واما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الاجنبى ثدي الاجنبية والاتقام ثديها اذا أراد أن يرضع منها مطلقا واستدل به على أن الرضاعة انما تعتبر في حال الصغر لانها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجة وعليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة لارضاع الاماقي الامعاء وكان قبل القطام وصححه الترمذي وابن حبان قال القرطبي في قوله فأما الرضاعة من الجماعة فثبت قاعدة كلمة مصرحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام اللبن ويعتضد بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فانه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج اليه عادة الاعتبار شرعا فمأزاد عليه الاحتياج اليه عادة فلا يعتبر شرعا الا ذلك كما للناذر وفي اعتبار ارضاع الكبير انما له حرمة المرأيات رضاع الاجنبى منها لا اطلاع على عورتهم ولو بالاتقامه ثديها (قلت) وهذا الاخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط الاتقام التدي وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغر والكبر وقد اشتمل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتج به بقصة سالم مولى أبي حنيفة فلهذا فهمت من قوله انما

الرضاعة من الجماعة اعتبارا دقة دار ما بد الجوعة من لبن المرضعة ابن يرتفع منها وذلك أهم من أن يكون الرضيع صغيرا وكثيرا فلا يكون الحديث ناصيا منع اعتبار رضاع الكبير وحديث ابن عباس مع تقدري شوته ليس ناصيا ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد القطام عنوع ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم فبافي الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال فلهذا دعائم عائشة بذلك وحكماء النورى سما ابن الصباغ وغيره عن داود وفيه نظر وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يشترط في الاحتجاب منه مال إلى هذا القول ابن المرازم المالكية وفي نسبة ذلك لداود ونظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخبر بذهب صاحبهم وإنما الذى نصر مذهب عائشة هذا وبالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي وهو من رواية الحرث الأعور عنه وذلك ضعفه ابن عبد البر وقال عبد الرزاق عن ابن جرير قال رجل لعطاء إن امرأ سقتني من لبنها بعدما كبرت أفأستحبها قال لا قال ابن جرير فقلت له هذا رأيك قال نعم كانت عائشة تأمر بذلك سنوات أخيرا وهو قول الليث بن سعد وقال ابن عبد البر لم يختلف عنه في ذلك (قلت) وذكر الطبري في مذهب الآثاري مسند علي هذه المسئلة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة وهو عما يخص به عموم قول أم سلمة أي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أي يدخلن عليهن تلك الرضاعة أحدا آخره مسلم وغيره ونقله الطبري أيضا عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخره وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعائشة بدادود وذهب الجمهور إلى اعتبار الصغرى في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة منها أنه حكم منسوخ وبه جزم المحب الطبري في أحكامه وقتره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحداث الدالة على اعتبار الجواين من رواية أحداث الصحابة قدل على تأخرها وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر اسلام الراوى ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدما أو إضافي سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الجواين لقول امرأه أي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه قالت وكف أرضعه وهو رجل كبير فنقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي رواية لمسلم قالت أنه ذو لحية قال أرضعه وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغرى معتبر في الرضاع المحرم ومنها دعوى الخصوصية بالم و امرأه أي حذيفة والاصل فيه قول أم سلمة رآه زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى هذا الارخصة أرخصه رسول الله صلى الله عليه وسلم لسانه خاصة وقتره ابن الصباغ وغيره بأن اصل قصة سالم ما كان وقع من النبي الذي أتى إلى الخسلاط سالم بسمه فليزال الاحتجاب ومنه ومن التبيين شق ذلك على سلمه فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة وهذا فيه نظر لانه يقتضى إلحاق من يساوى سلمه في المشقة والاحتجاج بها فتنفى الخصوصية وبث مذهب المخالف لكن يشيد الاحتجاج وقتره آخرون بأن الاصل أن الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغرى خولف الاصل له روى ما عده على الاصل وقصة سالم واقعة عن طريقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف محمد بن خليل الأندلسي في هذه المسئلة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها القبول بذلك لكن لم يقع منها إدخال أحد من

الاجانب تلك الرضاة قال تاج الدين ظاهر الاحاديث ترد عليه وليس عندى فيه قول
 جازم لا من قطع ولا من ظن غالب كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عندى داود في هذه القصة
 فكانت عائشة تأمر بنات أخوتها بنات اخواتها أن يرضن من أحب أن يدخل عليها وأمرها
 وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها واستاده صحيح وهو صريح فأى ظن غالب وراء هذا
 والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الحديث أيضا جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاة معه عليها
 وأنه يصير أختها وقبول قولها فحين اعترفت به وإن الزوج يسأل زوجته عن سبب ادخال الرجل
 شبهه والاحتياط في ذلك والتفريع في قصة سالم جواز الارشاد الى الحيل وقال ابن الرفعة يؤخذ
 منه جواز تعاطي ما يحصل الحيل في المستقبل وإن كان ليس حلالا في الحال **قوله**
باب ان الفعل يفتح الفاء وسكون المهمله أى الرجل ونسبة اللبن اليه مجازية لكنه
 السبب فيه **قوله** عن ابن شهاب **المالك** فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة وسبب اقله
 عن عروة وأم وسبب اقل قبيل كتاب الطلاق **قوله** ان أفلح أخا أبي القعيس **بنا** وفي
 مهملتين مصغر وتقدم في الشهادتين من طريق الحكم عن عروة استأذن على أفلح فلم أذن له وفي
 رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس واخوه أفلح بن قعيس ويحتمل أن يكون اسم
 أبيه قعيسا واسم جده قعيس باله فتكون كنية أبي القعيس واقفت اسم أبيه أو واسم جده
 ويؤيده ما وقع في الادب من طريق عقيل عن الزهري بالفظ فان أخا أبي القعيس وكذا وقع عند
 النسائي من طريق وهبن كسان عن عروة وقد مضى في نفسه للاحزاب من طريق شعيب
 عن ابن شهاب بالفظ ان أفلح أخا أبي القعيس وكذا المسلم من طريق يونس ومعه عن الزهري
 وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عينة عن الزهري عن أفلح بن
 أبي القعيس وكذا لاى داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه واسم من طريق ابن
 جريج عن عطاء أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن على عبي من الرضاة أبو الجعد قال
 فقال لي هشام انما هو أبو القعيس وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام استأذن
 عليها أبو القعيس وسائر الروايات عن هشام قالوا أفلح أخو أبي القعيس كما هو المشهور وكذا قال
 سائر أصحاب عروة ووقع عند سعيد بن مسروق من طريق القاسم بن محمد أن أبا قعيس أتى عائشة
 يستأذن عليها وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق القاسم عن أبي قعيس والمحفوظ أن الذي
 استأذن هو أفلح وأبو القعيس هو أخوه قال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الامن قال أفلح
 أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لانها كنية أفلح **قلت** وإذا تدبرت ما حوت عرفت ان كثيرا
 من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فانه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح
 وأما اسم أبي القعيس فلم أقف عليه الا في كلام الدارقطني فقال هو وائل بن أفلح الاشجري وسكن
 هذا ابن عبد البر ثم سكن أيضا ان اسمه الجعد فعلى هذا يكون أخوه وافق اسمه أبيه ويحتمل
 أن يكون أبو القعيس نسب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلح بن القعيس وأخوه أفلح
 ابن قعيس بن أفلح أبو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب لا أعلم لابي القعيس ذكرا الا في هذا
 الحديث **قوله** وهو عهدها من الرضاة **فه** التثنية وكان السبب يقتضي أن يقول وهو عي
 وكذا وقع عند النسائي من طريق يونس عن مالك وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان
 أبو القعيس أخا عائشة من الرضاة **قوله** فأيت ان أذن له **في** رواية عن مالك المنسية في

* **باب لبن الفعل** - حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن
 عروة بن الزبير عن عائشة
 أن أفلح أخا أبي القعيس جاء
 يستأذن عليها وهو عهدها من
 الرضاة بعد أن نزل الحجاب
 فأيت أن أذن له فلما جاءه
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخبرته بالذي صنعت

٥١٠٢

٢ سن
خطه

١٦٥٩٧

فامرني أن آذن له

الشهادات فقال أتحبني مني وأنا علم وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة
الاحزاب فقلت لا آذن له حتى استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أخاه أبا القعيس ليس هو
أرضعني ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس وفي رواية معمر عن الزهري عندهم سلم وكان
أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة (قوله فأمرني أن آذن له) في رواية شعيب أئذني
له فإنه عك تربيتك وفي رواية سفيان بن داود أئذنيك وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب
الاكفاه في الدين وفي رواية مالك عن هشام بن عروة أنه عك فليج عليك وفي رواية الحكم
صدوق أئذني له ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام بن عروة أنه عك فليج عليك وفي رواية الحكم
فاستتر منه فقال أئذني مني وأنا علم قلت من أين قال أرضعتك امرأة أئذني قلت نعم
أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث ويجمع بانه دخل عليها أولا فاستترت ودار بينهما
الكلام ثم جاء يستأذن نظامته أنها قبلت قوله فلم تأذن له حتى نسب أذن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة قال عروة فذلك كانت عائشة تقول حرما
من الرضاع ما يحرم من النسب ووقع في رواية سفيان بن عيينة ما يحرم من النسب وهذا
ظاهره الوقت وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عروة في هذه
القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبني منه فإنه يحرم من الرضا ما يحرم من النسب وقد
تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا فوقع من وجه آخر في أول أبواب الرضا وفي الحديث
ان ابن الفضل يحرم فتشترط الحرة لمن أرضع الصغير بلبنه فلا تحصل له بنت زوج المرأة التي
أرضعته من غير هاتئلا وفيه خلاف قد سمع عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج بن زب
بنت أم سلمة وغيرهم ونقله ابن بطال عن عائشة وفيه نظرون التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة واللقام وسالم وصليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم التيمي وأبي قلابة وأبي
ابن معاوية آخر جهابذة ابن شبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر وعن ابن سيرين
ينبت أن ناسا من أهل المدينة اختلفوا فيه وعن زب بنت أبي سلمة أنها سألت والحقابة
متوافرون وأمها المتوفين فقالوا الرضا عمن قبل الرجل لا تحرم شيئا وقال بهن الفقهاء
ريسة الرأي وإبراهيم بن عيسى وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه وأغرب عياض ومن تبعه في
تخصصهم ذلك داود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذكر نأ ذلك ويحتمل في ذلك قوله تعالى
وأما أنكم الذي أرضعكم ولم يذكر العمدة واللبث كذا كرهما في النسب وأجيبوا بان تخصص
الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما قد جاءت الأحاديث الصحيحة واحتج بعضهم
من حيث التنزيل بان اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تستنبر الحرة إلى
الرجل والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتزم به وأيضا فان سب اللبن هو ما للرجل
والمرأة معا فوجب أن يكون الرضا عنهما كالجدل كان سب الولد أو سب تحريم ولد الولد
لتعلقه بولده وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة الاقحاح واحد أخرجه ابن أبي شبة
وأبى فان الوطيد من اللبن فلا ينفصل فيه نصيب وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء
الامصار كالزاعم في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبه في أهل الكوفة وابن جريج
في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وأحق وأبي ثور وأبى باهم إلى أن لبن الفحل

بحرم ويحتم هذا الحديث الصحيح وأزم الشافعي المالكية في هذه المسئلة تردأصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الأحاديث الواردة عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة عن ابن لن النعل لا يحرم قال عبد العزيز بن محمد وهذا رأى فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي لا تعلم شيئاً من علم الخاصة وأولى بأن يكون عاماً فظاهر من هذا وقد تركه الخبر الوارد فيلزمهم على هذا أماناً أن يردوا هذا الخبر وهم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر وعلى كل حال هو المطلوب قال القاضي عبد الوهاب يصح ويحرم يدل النعل برجل له امرأتان ترضع أحدهما صديداً الأخرى صبية فالجهور والوايحرم على الصبي تزويج الصبية وقال من خالفهم يجوز واستدل على أن من ادعى الرضاع صدقه الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بينة لأن أفلح ادعى صدقته عائشة وأذن الشارع بمحرم ذلك وتعقب باحتمال أن يكون الشارع اطاع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسلم عائشة واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثره لعدم الاستقصال فيه ولا حاجة فيه لعدم الذكر لا يدل على العدم المحض وفيه من شك في حكم توقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه وإن من أشبهه عليه الشيء طالب المدي بيباه يرجع إليه أحدهما وإن العالم إذا سئل بصدق من قال الصواب فيها وفيه وجوب احتياط المرأة من الرجال الأجانب ومشرعية استئذان المحرم على محرمه وإن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بإذنه وفيه جواز السعة وأفلح يؤخذ منه أن المستفتى إذا بدر بالتمهل قبل سماع الفتوى أشكر عليه لقوله لها تزيتي منكم فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا تطل وأزيم به بعضهم من أطاع من الخنفية القائلة أن العجائز إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً وضع عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلين الفعل ذكره مالك في الموطأ وسعد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كآب التكايح بإسناد حسن وأخذ الجمهور ومنهم الخنفية بخلاف ذلك وعلموا برواية أبيه قصة أبي القيس وحرموه بلين الفعل فكان يلزمهم على قاعدة أنهم أن يقبلوا عمل عائشة وبموضوع روايتها ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها وهو الزام قوي **قوله** باب شهادة المرضة أي وحدها وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات وأغرب ابن طلال هنا فنقل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع ونسبه وهو محبب منه فانه قول جماعة من السلف حتى أن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فثبت ذلك في الجران **قوله** على من عبد الله هو ابن المدي واسم جميل ابن إبراهيم المعروف بابن علية وعبد بن أبي مريم ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ولأعرف من حاله شيئاً إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين وقد وضعت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة وإن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبه بن الحارث نفسه وقد سلمت نسمة المرأة المبرع عنها بثلاثة بنت فلان ونسمة أبيها وأما المرضة السوداء فاعترضت اسمها بعد **قوله** فاعترض عني في رواية المستفي فاعترض عنه وفيه الثقات **قوله** دعها عنك وأشار بأصبعه السبابة والوسطى يحكى أبو ب يعنى يحكى إشارة أبو ب والقائل على والحاكى اسم جميل والمراد كتابة فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار

﴿باب شهادة المرضة﴾

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا

اسماعيل بن إبراهيم أخبرنا

أبو ب عن عبد الله بن أبي

مليكة قال حدثني عبيد بن

أبي مريم عن عقبه بن الحارث

قال وقد سمعته من عقبه

لكي الحديث عبد الله حفظ

قال تزوجت امرأة فلانة

امرأة سوداء فقالت أرضعها

فأبى النبي صلى الله عليه

وسلم فقالت تزوجت فلانة بنت

فلان فلانة امرأة سوداء

فقال لي أيتها قد أرضعتها

وهي كاذبة فاعترض عني

فأبىته من قبل وجهه قلت

إنها كاذبة قال كف بها

وقد زعت أنها قد أرضعتها

دعها عنك وأشار اسمي

بأصبعه السبابة والوسطى

يحكى أبو ب

نقطة

ف

79918

3. 1

يحميهم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية (العلما حكمها) وقال أنس والمحضات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام إلا ما ملكت يانك لا يري بأشأن يتزع الرجل زانية من عبده قال ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام فأما وابنه وأخته وقال لنا جند بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن جبيب بن سعيد عن أبي عبيد بن حرم عن القتب سبع وثمانين بيع فقرأ حوت عليكم مهاكم الآية

نقطة

بيده وقال بلسنة دعهما عنك فحك ذلك كل راولن دونه واستبدل به ان الرضاة ثلاث
فهما عدد الرضاة وقبسه نظرا لانه لا يلزم من عدمه حرهما من الاستراة لاحتمال أن يكون ذلك
قبل تقر بحكم اشتراط العددا وبعد اشتراطه فربما يحتمل ذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان
الاختلاف في ذلك وبؤخذ من الحديث عند من يقول ان الاصر بقرأها يمكن التجرع بها عليه
بقول المرضعة بل للاحتياط أن يحاط من برءان يتزوج أو يزوج ثم اطاع على أمره خلاف
بين العلماء كن زنى بها وباشرها به أو زنى بها أصله أو فروعها أو خلفت من زناها بها أو أشك في
تحررها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم **(قوله ما)** ما يحل من النساء
وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية (عليها حكمها) كذا لا يذ
وساق في رواية كريمة إلى قوله وبنات الاخت ثم قال في قوله عليها حكمها وذلك يشمل الاثنين
فإن الأولى إلى قوله غنور رحيم **(قوله وقال أنس)** والمحصنات من النساء ذوات الأزواج
الطرائر حرام الامام ملكنا على أنكم لا يرى بأس أن يزعم الرجل جارية وفي رواية الكشي
جارية (من عبده) وصله اسمعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن بإسناد صحيح من طريق سليمان
التميمي عن أبي جازن عن أنس بن مالك أنه قال في قوله تعالى والمحصنات ذوات الأزواج الطرائر
الامام ملكنا على أنكم فإذا هو لا يرى بأس على الاثنين بإسناد أن يزعم الرجل الجارية من عبده
فيطأها وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التميمي بلفظ ذوات العول وكان يقول
ببعض إطلاقها ولا أكثر على أن المراد بالمحصنات ذوات الأزواج يعني أن حرما وان المراد
بالاستثناء في قوله الامام ملكنا على أنكم المبيات إذا كن متزوجات فأنهن حلال لمن سباهن
(قوله وقال) أي قال الله عز وجل **(ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمنن)** أشار بهذا إلى التنبية
على من حرم نكاحها إذا نأد على ما في الاثنين فذكر المشركه وقد استنتجت الكتابة والزائدة على
الرابعة فنزل ذلك على أن العدد الذي في قول ابن عباس الذي بعده لا منهو له وانما أراد حصر ما
في الاثنين **(قوله وقال ابن عباس)** ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته وصله
لغير أبي وعبد بن جعد بإسناد صحيح عنه ونظفه في قوله تعالى والمحصنات من النساء الامام ملكنا
على أنكم لا يحل له أن يتزوج فوق أربع نسوة فإذا ضمن فهن عليه حرام والباقي مثله
أخرجه البيهقي **(قوله وقال لأبنا جعد بن حنبل)** هذه أسافل أخذها المصنف في الامام جعد
الذي ذكرناه أو الأجازة ظهر لها بالاستسقره أو أنها استسقره في المصنف في الموقوفات
ربما استعملها فيه فافهم ضرورة أن شرطه في هذا النكاح الشرط الأول وليس المصنف في هذا
لكتاب عن أحد رواة في هذا الموضوع وأخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة وكأتم
كثر عنه لانه في رحلته القديمة على كثير من مشايخ أحد قباة عفى بهم وفي رحلته الأخيرة كان
جدد قطع الحديث فكان لا يحدث الاندرا في ثم ذكر البصري عن علي بن المديني دون أحد
سفيان المذكور في هذا الاستداهو الثوري وحبيب هو ابن أبي ثابت **(قوله حرم من)**
لنسب سبع ومن الصهر سبع) في رواية أبي مهدي عن سفيان عند الاسماعيلي حرم عليكم
في لفظ حرم عليكم **(قوله ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية)** في رواية يزيد بن هرون
عن سفيان عند الاسماعيلي قرأ الاثنين وإلى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في الترجة إلى عليا

حكيم فانها آخر الاثنين ووقع عند الطيراني من طريق عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس في
 آخر الحديث ثم قرأ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم حتى بلغوا سنات الاخوان سنات الاخت ثم قال هذا
 النسب ثم قرأ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم حتى بلغوا سنات تجمعوا بين الاثنين وقرأوا لتسبحوا
 ما تسبحون أبائكم من النساء فقال هذا المصير انتهى فإذا جمع بين الروايتين كانت الجملة خمس عشرة
 امرأة وفي تسمية ما هو بالرضاع صهرات يجوز وكذلك امرأة الغير وجميعهن على التأنيد لا الجمع
 بين الاثنين وامرأة الغير يلحق بهن ذكر موطنه والحدوان علاؤم الام ولوعلت وكذا أم الاب
 وبنت الابن ولوسقلت وكذا بنت البنت وبنت بنت الاخت ولوسقلت وكذا بنت بنت الاخوان وبنت
 ابن الاخوان والاخت وعمه الاب ولوعلت وكذا عمة الام وخالة الام ولوعلت وكذا خالة الاب وخالة
 الزوجة ولوعلت وبنت الزوجة ولوسقلت وكذا بنت الابن وبنت زوجة ابن الابن وابن البنت والجمع
 بين المرأة وعمتها وخالتها وسواء في باب مفرد ويجوز من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدم في
 باب مفرد بيان ما قبل انه يستثنى من ذلك (قوله وجمع عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب
 (بين بنت علي وامرأة علي) كأنه أشار بذلك الى دفع من يتخيل ان الله في منع الجمع بين الاثنين
 ما يقع بينهما من القطعة فظهر الى كل قريتين ولو بالصاهرة فن ذلك الجمع بين المرأة وبنت
 زوجها والاثر المذكور وصله البغوي في الجهاديات من طريق عبد الرحمن بن مهزيان أنه قال
 جمع عبد الله بن جعفر بين بنت علي وامرأة علي الى بنت مسعود وأخرج مسعود بن منصور
 من وجه آخر فقال الى بنت مسعود التثنية وأم كانوا بنت علي لفاطمة فكانت أمه أمه وقوله
 لفاطمة أمي من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تعارض بين الروايتين في بنت أم
 كانوا له تزوجها واحدة بعد أخرى مع بقاء أبي في عصمته وقد وقع ذلك مسيئاً عند ابن سعد
 (قوله وقال ابن سيرين لا بأس به) وصله مسعود بن منصور عنه بسند صحيح وأخرج ابن أبي
 شيبة مطولاً من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد أن عبد الله بن سفيان تزوج امرأة رجل من
 ثقف وابنته أي من غيرها قال أيوب فمثل عن ذلك ابن سيرين فلم يره بأساً وقال بنت أن رجلاً
 كان بمصر اسمه جلبة جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها وأخرج الدارقطني من طريق أيوب
 أيضاً عن ابن سيرين أن رجلاً من أهل مصر كانت له حبيبة يقال له جلبة فذكره (قوله وكرهه
 الحسن مرة ثم قال لا بأس به) وصله الدارقطني في آخر الاثر الذي قبله باللفظ وكان الحسن يكرهه
 وأخرجه أبو عبيد في كتاب التكاثر من طريق سلمة بن علقمة قال اني جالس عند الحسن إذا سأله
 رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فكرهه فقال له بعضهم يا أبا سعيد هل ترى به بأساً فنظر
 ساعة ثم قال ما أرى به بأساً وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه كرهه وعن سليمان بن يسار ومجاهد
 والشي أنهم قالوا لا بأس به (قوله وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنتي عمي ليله) وصله
 عبد الرزاق وأبو عبيد من طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد ليله واحدة بنت محمد بن علي وبنت
 عمر بن علي فقال محمد بن علي هو أحب إليهما وأخرج عبد الرزاق أيضاً الشافعي من وجه
 آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد
 فأصبح النساء لا يدرين أين يذهب (قوله وكرهه جابر بن زيد للقطعة) وصله أبو عبيد من
 طريقه وأخرج عبد الرزاق نحوه عن قتادة وزاد وليس بحرام (قوله وليس فيه تحريم لقوله

وجمع عبد الله بن جعفر
 بين ابنته علي وامرأة علي
 وقال ابن سيرين لا بأس به
 وكرهه الحسن مرة ثم
 قال لا بأس به وجمع الحسن
 ابن الحسن بن علي بين ابنتي
 عمي ليله وكرهه جابر بن زيد
 للقطعة وليس فيه تحريم
 لقوله

تبع

٢٠٠١٤

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم) هذا من تشقه المصنف وقد صرح به قتادة قبله بكثري وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح قال وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله للقطعة أي لاجل وقوع القطعة بينهما حالما يوجبه التنافس بين الضرتين في المادة وسبب أني التصرح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها بل جازئ ذلك منصوص في جميع القسريات فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة عن مرسل عيسى بن طلحة بن نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قربتها مخافة القطعة وأخرج الخلال من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضا ولكن انعقد الإجماع على خلافه قال ابن عبد البر إن حرم وغيرهما (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأتك لم تحرم عليه امرأتك (قوله) هذا مضمين ابن عباس إلى ابن المراءد بالنهي عن الجمع بين الاختين إذا كان الجمع بعد التزوج وهو هذا الأثر واصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زني بأخت امرأته قال تحظى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال جاوز حرمين إلى حرمة لم تحرم عليه امرأته وهذا قول الجمهور وخالف فيه طائفة كاسيبي (قوله) وروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فحين بلغني الشعبي أن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه) في رواية أبي ذر عن المسئل وابن جعفر بل قوله وأبي جعفر والأول هو المعتمد وكذا وقع في رواية أبي نصر بن مهدي عن المسئل كالجامة وهكذا واصله وكيع في مصنفه عن سفیان الثوري عن يحيى (قوله) ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه) انتهى وهو ابن قيس روى بضائع شريفة روى عنه الثوري وأبو عوانة وشريك يقول المصنف غير معروف أي غير معروف والعدالة والافاسم الجهالة ان تقع عنه بزواجه هو لا موقد كره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكره غيره جرحا وذكره ابن حبان في الثقات كما دونه فحين لم يجرح والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفیان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد كذا في التلويح بأن امرأته أو بأختها أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فان كلاً منهن تحرم على الواطئ لكونها بنتاً وأخت من نكحه وخالف ذلك الجمهور وفصوص المرأة المعقود عليها وهو ظاهر القرآن لقوله وأما نساءكم وان تجمعوا بين الاختين والذكر ليس من النساء ولا أختاً وعند الشافعية فحين تزوج امرأة فلا يطأها هل تحرم عليه بنتها أم لا وجهاً والله أعلم (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليه امرأته) وصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ في رجل غشي أم امرأته قال تحظى حرمين ولا تحرم عليه امرأته واسناده صحيح وفي الباب حديث مر فوقع أخرجه الدارقطني والطبراني من حديث عائشة التي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يتبع المرأة ثم ياتى بنكحها أو البنت ثم ينكح أمها قال لا يحرم الحرام الحلال انما يجزئها ما كان نكاح حلال وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن الوفاصي وهو مروءة وقد أخرج ابن ماجه طرقاته من حديث ابن جبر لا يحرم الحرام الحلال واسناده أصح من الأول (قوله) وبذكر عن

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته وروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فحين بلغني الشعبي أن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليه امرأته وبذكر عن

تغ

٤٠٢/٤

تخت

نحلة

٧٨٨٧٧

أي نصر عن ابن عباس أنه حرمه (وصلة الثوري في جامعهم طريقه واقتضاه ان رجلا قال انه
 أصاب أم امرأته فقال له ابن عباس حرمت عليك امرأته ذلك بعد ان ولدت منه سمعته أولاد
 كاهم بلغ مبلغ الرجال (قوله) وأونصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس) كذا لا أكثر وفي
 رواية ابن المهدى عن المستخلى لا يعرف سماعه وهي أوجه وأونصر هذا بصري أسدي وثقه
 أبو زرعة وفي الباب حديث ضعف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ أم هانئ أم هانئ نظر إلى
 فرج امرأته لم تحل له أمها ولا بنتها راسداه مجهول قاله البيهقي (قوله) وروى عن عمران بن حصين
 والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق
 من طريق الحسن البصري عنه قال فبين خبر بأم امرأته حرمتا عليه جميعا ولا بأس باستناده
 وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع وأما قول جابر بن زيد والحسن
 فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال حرمت عليه امرأته قال قتادة لا تحرم غيرها
 لا يغني امرأته حتى تنقضي عده التي زنى بها وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بذلك
 إذا خبر بأم امرأته أو أخته امرأته حرمت عليه امرأته وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة
 قال قال يحيى بن بهيم الشعبي والله ما حرم حرام قط حلالا قط فقال الشعبي بلى لو صبت خرا
 على ما حرم شر بهذا الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي وأما قوله وقال بعض
 أهل العراق فلعله غنى به الثوري فإنه من قال بذلك من أهل العراق وقد أخرج ابن أبي شيبة
 من طريق جلد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج
 امرأته أو بنتها ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعاصم هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال
 حرمتا عليه كلتاها وهو قول أبي حنيفة وأصحابه قالوا إذا زنى بأمة حرمت عليه أمها وبنتها
 وبه قال من غير أهل العراق عطاء والاوزاعي وأحمد واسحق وهي رواية عن مالك وأي ذلك
 الجوهري ووجههم ان النكاح في الشرع انما يطلن على المسفة ودعليها لا على مجرد الوطء وأيضا
 فان لا المصادق فيه ولا عدة ولا ميراث قال ابن عبد البر وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على
 انه لا يحرم على الزاني زوج من زنى بها فكناح أمها وبنتها أجوز (قوله) وقال أبو هريرة لا تحرم
 عليه حتى يلزقها بالارض يعني حتى يجامع) قال ابن التين يلزق يفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو
 أوجه والفتح لا يزم وبالضم متعد يقال لزنه لزنه لزنه وهو وكاية عن الجماعة كما قال المصنف
 وكأنه أشار إلى خلاف المنهضة فانهم قالوا تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها
 فالخاسل أن ظاهر كلام أبي هريرة وانهم لا يحرم إلا ان وقع الجماع فيكون في المسئلة ثلاثة آراء
 فذهب الجمهور لا يحرم إلا الجماع مع العقد والمنهضة وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة
 بشبهة الجماع لكونه استمتاعا ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كلان
 والمذهب الثالث اذا وقع الجماع فلا أوزان أثر بخلاف مقدماته (قوله) وجوزة سعيد بن
 المسيب وعروة والزهرى) أى أجازوا للرسل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بأمتها أو أختها سواء
 فعل مقدمات الجماع أو جامع ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أواهم من فعل هذا ذلك وقدرى
 عبد الرزاق من طريق الحرث بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن
 الرجل يزنى بالمرأة لم تحل له أمها فتلا لا يحرم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهرى مثله وعند

أي نصر أن ابن عباس حرمه
 وأونصر هذا لم يعرف بسماعه
 من ابن عباس وروى عن
 عمران بن حصين وجابر بن
 زيد والحسن وبعض أهل
 العراق قال يحرم عليه وقال
 أبو هريرة لا يحرم عليه حتى
 يلزق بالارض يعني حتى
 يجامع وجوزة ابن المسيب
 وعروة والزهرى

البيق من طريق بزييد عن الزهري أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة أيتها زوج ابنتها فقال بعض العلماء لا يشهد الله حلالا لحرام (قوله وقال الزهري فأجاب له ليحرم وهذا سؤال) أما قول الزهري فوصله البيق من طريق يحيى بن أبي عن عقيب عنه أنه سئل عن رجل وطئ أمرا أنه فقال قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال وأما قوله وهذا أمر سهل ففي رواية الكشي عن وهو مرسل أي منقطع فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن المخطب فيه سلم والله أعلم (قوله باب) وبابكم اللاتي في حرمكم من نسايتكم (اللاتي دخلتمهن) هذه الترجمة معقودة لتفسير الريبة وتفسير المراد بالدخول فالمرأة الريبة فهي بنت امرأة الرجل قبل إهادلك لانها صريرة ووطئ من قال عمن التريبة وأما الدخول ففهمه قولان أحدهما من المراد بالجماع وهو أصح وقول الثاني والقول الآخر وهو قول الأئمة الثلاثة المراد بالخلوة (قوله) وقال ابن عباس الدخول والمسيب واللماس والجماع تقدم كمن وصله عن أبي تغلب المائدة وفيه زيادة وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال قال ابن عباس الدخول والتغشى والافصاء والمباشرة والرف والممس الجماع إلا أن الله حرم فيكم بكنى بكنى عشاءا (قوله ومن قال نكح ولداها من نكاحها في التحريم) سقط من هنا إلى آخر الترجمة من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله (قوله) وأقول التي صلى الله عليه وسلم لا حصة الخ (قوله في الباب) ووجه الدلالة من عموم قوله بناتكم لأن بنت الابن بنت (قوله) وكذلك حلال ولدا الابن من حلال الابناء أي يثلون في التحريم وهذا بالاتفاق فكذلك بنات الأشاء وبنات البنات (قوله) وهل تسمى عربية وإن تكن في حرم (أشار بهذا إلى أن التقيد بقوله في حرمكم هو للغالب وبغيره فهو المخالفة وقد ذهب الجمهور إلى الأول وفيه خلاف) تقدم آخره عبد الرزاق وابن المنذر وهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أنس قال كانت عندي امرأة قد ولدت في غائت فخرجت عليها فاطقت علي بن أبي طالب فقال في مالك فأخبرته فقال أهاأنة يعني من غيرك قلت قال نعم قال حرك قلت لأبي في الظاهر قال فأنكها فانتدأ بن قوله تعالى ورباكم قال لم تكن في حرم وقد ذهب بعض المتأخرين في هذا الأمر وإدعى عن ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد يعرف وهو عيب فان الفرق أو وجدته بصحبايان والأصح عن علي وكذا صرح عمر بن الخطاب وأبراهيم نفعنا بغيرهم قال المرفوع عن عثمان بن حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد أن أمتي من سألته أن تزوج بنت رجل كانت تحت جدته لم تكن البتة في حرمه أو عبيد هذا وإن كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم فلا يرض عن بناتكم قال نعم ولم يقيد بالحرم وهذا نص فلان المطلق محمول على المقتصد ولو اجتمع الحاد في المسئلة ونكرة الخائف لكان الأخذ به أولى لأن التحريم جاء مشروطا بأمرين فمكون في الخبر وإن يكون الذي يريد التزوج قد قبل بالأم فلا تحريم بوجوه أحد الشرطين فحجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم لولا أن تكون ربيتي لمحت لي وهذا وقع في بعض طرق السديد كما تقدم وفي أكثر طرقه لولا أن تكون ربيتي في حرمي فتدبر بالحرم كما قد به القرآن فقوى تساهله والله أعلم (قوله) ودفع التي صلى الله عليه وسلم ربيته إلى من يكفلها هذا طرف

وقال الزهري قال علي
 لا يحرم وهذا من رسول (باب
 ورايتكم اللان في مجوزكم
 من نائكم اللان دخلتم
 بهن) وقال ابن عباس
 الدخول والمسير واللباس
 هو الجائع وعن قال ثبات
 لدهان من ستهما في التعريم
 لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم لا حبيبة لا تعرض
 على تانك ولا اخوانك
 وكذلك حائل ولدا لئاء
 هن حائل الا ناهي
 تسمى الى ية وان لم تكن
 في مجوز دفع النصى الى الله
 عليه وسلم رية الى من
 مكلفا



3. 7. 3

وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابينا * حدثنا الجيديد (١٢٧) حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن

من حديث وصلة الزوار والحاج من طريق أبي إسحق عن فروة بن نوفل الأسجعي عن أبيه وكان
التي صلى الله عليه وسلم دفع الهزب بنت أم سلمة وقال اغتات نظمة قال فذهب بها ثم جاء
فقال ما فعلت الجوير قال فأتى عندها يعني من الرضاة وبحثت لتعلمي فذكر حديثا يقرأ
عند الزور وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة يدور القصص وأمر قصته بنت أم سلمة عند أحمد
صححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن أبي حمزة بن أبي سفيان قال فلما وضعت زينب جاني رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكرت القصص في حجرته ثم أتى بها من طريق أبي سفيان قال فلما وضعت زينب جاني رسول الله صلى
الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفضيه فجعل يثأرني فقالوا يا ابن زنا بن سفيان جاء عمار هو ابن ياسر
فاختلجها وقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وكانت ترضعها فلما أتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا ابن زنا بن سفيان فقلت فريضة بنت أم سلمة وأخت أم سلمة وانفتحتا عندما أخذها
عمار بن ياسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أني أتيكم الدله وفي رواية لا جد فاعدا عمار وكان أخاها
لامها يعني أم سلمة فدخل عليها فانتظها من حجرها وقال دعي هذه المفقوحة الحديث (قوله)
وسمي النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنتها) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في المناقب من
حديث أبي بكر فرفعه ابن أبي هذا سيد يعني الحسن بن علي وأشار المصنف بهذا إلى القوة
ما تقدم ذكره في الترجمة أن ابن الزوجه في حكم بنت الزوجه ثم قال حديث أم حبيبة قلت
يا رسول الله قل لي في شيء أني سئلت وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا (قوله وأرضعتني وأياها
أرضعتني فوبخه وأرضعت والدود) بنت أبي سلمة وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال
أرضعتني وأيا سلمة وانما نهيت علي ذلك لأن صاحب الماشرق قال في بعض الروايع أن أبي ذر
رواها بكسر الهمزة وتشديد التثنية ضعفه يكتفي في رد قوله في الرواية الاخرى انها
البناء من الرضاة وفي رواية أم سلمة أرضعتني وأياها بأسملة (قوله وقال البت حديثنا
هشام مرة بنت أم سلمة) يعني أن اللبث رواه عن هشام بن عروة عن الاسناد المذكور فحسب بنت
أم سلمة درة كانه رمز ذلك إلى الغلظ من سماها زينب وقد قدمت أنها في رواية الجديدي عن
سفيان وأن المصنف أخرجه عن الجديدي فلم يسجها وقد ذكر المصنف الحديث أيضا في
الباب الذي يسده من طريق اللبث أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسمها أبا زيادة (قوله)
يا (قوله) وأن تتجوهوا بين الاختين) وأردفه حديث أم حبيبة المذكور لقوله فلا تعرضن
على تناهن ولا أخواتهن والجمع بين الاختين في التزوج أم إجماع سواء كانتا شقيقتين
أم من أم من أم سواء التلب والرضاع واختلف فاذا كانتا بآل العيين فاجاز بعض السلف
وهو رواية عن أحمد والجمهور وفقها الامصار على المنع ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها وأختها
وحكاها النوري عن الشعة (قوله) يا (قوله) لا تتكزرا على عمتها) أي ولا على
خالها وهذا اللفظ رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك بإسناد حديث الباب وكذا
هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن طريق هشام بن حسان
عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة (قوله عاصم) هو ابن سليمان البصري الاحول (قوله الشعي)

(۱۸ - فُتْحُ الْبَارِی سَع)

أَرْضَعْنِي وَأَبْأَسِلْهُ تَوْبَةً فَلَا تَرْضِضْنِي عَلَى بَنَاتِكُن وَلَا حَوَائِكُن* (المرأة على عمتها)* وَنَحْنُ عَابِدُونَ إِنْ أَخْبَرَ نَاعِبُ اللَّهِ أَخْبَرَ نَاعِصَمُ عَنِ الشَّعْبِ

المرأة على عنها) * حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى عن فضالة عن
عبد الله بن المبارك عن ابن جابر عن أبيه عن حماد بن عمار عن

نسخ

٤٠٩/٤

مخطوطات

نسخة

٩٣٥٢٩

سمع جابر رضي الله عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها ولا الكبرى على الصغرى لفظ الدارمي والترمذي نحوه وللفظ أبي داود لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وأخرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند قال عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ووقع لثاني فوائده أبي محمد بن أبي شريح من وجه آخر عن ابن عوف بلقبه نهي أن تنكح المرأة على أخته أو أخته أو بنت أخيها والذي يظهر أن الطريقين محفوظان وقد رواه جابر سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر وأبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يروى من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة وروى من وجوه لا يثبت أهل العلم بالحديث قال البيهقي هو كما قال قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة وليس فيهما شيء على شرط الصحيح وإنما اتفاق على الثابت حديث أبي هريرة وأخرج البخاري رواية عاصم خطأ والرواية ابن عوف وداود بن أبي هند اهـ وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر والحديث محفوظ أيضا من وجه عن أبي هريرة فلكل من الطريقين ما يعضده وقول من نقل البيهقي عنهم تضعف حديث جابر معارض بتعجيل الترمذي وابن حبان وغيرهم اهـ وكفي بتعجيل البخاري له موصولا قوة قال ابن عبد البر كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة يعني من وجه يصح وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة والحديثان جميعا صحيحان وأما من نقل البيهقي أنهم يرووه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بشوكة في الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنس أو زاذب لهم بأبامري وأبا أمامة ومرة ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء من حديث عتاب بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زبيب أمر أبا من مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفسا أو أديتهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبرز والظهير وابن حبان وغيرهم ولولا خشية الطويل لاوردتهم مقصلا لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجتمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخاليتين وفي روايته عند ابن حبان نهي أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال أنكن إذا فعلن ذلك قلعتن أرساكن قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيناه من المفتين الاختلاف بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد تحريم الجمع العمل على هذا عند عامة أهل العلم لأنهم اختلفوا أنه لا يحل للرجل أن يجعل بين المرأة وعمتها أو خالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها وقال

٥١٠٩

سم

نسخة

٩٢٨١٢

٥٩١٠
٥٩١١
٥٩١٢
٥٩١٣
٥٩١٤

ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلاف اليوم وإنما قال بالجواز فزعم من الخوارج واذا ثبت الحكم بالنسبة وانفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء المتقدمين من أهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعتمها وخالفها لا بعد بخلافهم لأنهم مرقومان الدين ١٥ وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فإن عدتهم التمسك بأدلة القرآن لا بخلافونهما البتة وانما يردون الأحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بقلتها وتحريم الجمع بين الاختين بخصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعتمها عن جمهور العلماء ولم يعبه المخالف (قوله لا يجمع ولا ينكح) كله في الروايات بالرفع على أن النسخ من الشرعية وهو يتضمن النهي فآله القرطبي (قوله على عتمها) ظاهره تخصيص المنع بما إذا تزوج أحدهما على الأخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا فإن جمع بينهما بعد بطلان الأمر متباين الثاني (قوله في الرواية الأخيرة فترى) بضم النون أى نظن ونفهم أى نفقد (قوله خالة أبيها تلك التزلة) أى من التحريم (قوله لا لعروة حدثني الخ) في أخذ هذه الحكيم من هذا الحديث فظروا كأنه أراد إلحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم بالزواج كما يحرم بالنسب ولما كانت خالة الأب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة الأب لا يجمع بينها وبين بنت أبيها وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور قال النووي احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوا بها عموم القرآن بخبر الأحاد وانفصل صاحب الهداية من وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الأحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي يجوز الزيادة على الكتاب بعلمها والله أعلم

❦ (قوله باب الشغار) ❦ مجتمعتين مكسورا لا قول (قوله نهى عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك نهى عن نكاح الشغار ذكره ابن عبد البر وهو ما رآه من حديثه (قوله والشغار أن تزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه (قلت) ولا يرد على إطلاقه أن أبدا وأخرجه عن افغصني فلم يذكر التفسير وكذا أخرجه الترمذي من طريق معين بن عيسى لأنهما اختصرا ذلك في صنفيهما والافتقار أخرجه التتائي من طريق معين بالتفسير وكذا أخرجه الخطيب في المدرج من طريق القسبي ثم اختلف الرواة عن مالك فمن نسب إليه تفسير الشغار فلا كثر لم ينسبه لاحد ولهذا قال الشافعي فما حكمه البهي في المعرفة لأدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعن ابن عمر وأعن نافع وأعن مالك ونسبه مجمر بن عوف وغيره لمالك قال الخطيب تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدي والتهني ومجمر بن عوف ثم ساقه كذلك عنهم ورواية مجمر بن عوف عند الإسماعيلي والدارقطني في الموطآت وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت أن الشغار أن تزوج الرجل إلى آخره وهذا دل على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله ووقع عند المصنف كاسياني في كتاب ترك الجليل من طريق عبد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير

لا يجمع بين المرأة وعتمها ولا بين المرأة وخالتها حديثنا عبدان أخبرنا عبد الله قال أخبرني يونس عن الزهري قال حدثني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عتمها والمرأة وخالتها فترى خالة أبيها تلك التزلة لأن عروة حدثني عن عائشة قالت حرمان الرضاة ما يحرم من النسب ❦ (باب الشغار) ❦ حديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن تزوج الرجل ابنته على أن يترجعه لا أن يترجعه إلى أبيه

٥٩١٢
٥٩١٣
٥٩١٤
٥٩١٥
٥٩١٦

الشغار من قول نافع ولفظه قال عبد الله بن عمر قالت النافع ما الشغار فذكره فلهل مالكا أيضا
تقلع نافع وقال أبو الوليد الباجي الظاهر أنه من جلة الحديث وعلمه يجعل حتى يبين أنه من
قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفع أنه لا يكون في نفس الأمر
مرفوعا فقد ثبت ذلك من غير روايته فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن عمر بن عبد الله بن
عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال وزاد ابن عمر والشغار أن يقول
الرجل للرجل زوجي ابتلك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي وهذا يجعل أن يكون
من كلام عبد الله بن عمر فيرجع إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد وبوئد الإحتمال
الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا فخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وأبان
عن أنس مرفوعا لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته وروى
البيهقي من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا نهى عن الشغار
والشغار أن يشك هذه بهذه بغير صدق يضع هذه صدق هذه يضع هذه صدق هذه وأخرج
أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاعة
والمشاعة أن يقول زوج هذه من هذه وهذه من هذا بلامه قال القرطبي تفسير الشغار صحيح
موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود وإن كان من قول الجعالي فقبول أيضا
لأنه أصل بالمقال وأفيد بالحال اهـ وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار الممنوع ظاهر
الحديث في نفسه أم لا فإنه وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وليته لا بشرط أن
يتزوج وليته والثاني خلافه كل منهما من الصدقات فنهى من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا
زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصدق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر
الصدق وذهب أكثر الشافعية إلى أن عليه النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما باصير
مورد العقد وجعل البضع صدقا مخالفا لإيراد عقد النكاح وليس المقتضى للبطان ترك ذكر
الصدق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصدق واختلافهما إذا لم يصح باصير المقتضى
فلا يصح عندهم الصحة ولكن وجب النص الشافعي على خلافه ولفظه إذا زوج الرجل ابنته أو
المرأة بولي أمرها من كانت لا خير على أن صدق كل واحد بضع الأخرى أو على أن يشك
الأخرى ولم يسم أحدهما أو واحدة منهما صدقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو منسوخ هكذا أساقفة البيهقي بإسناده الصحيح عن الشافعي قال وهو الموافق
للتفسير المتقول في الحديث واختلاف نص الشافعي فيما إذا سمى مع ذلك مهورا فنقص في الأملاء
على البطان وظاهر نصه في المختصر الصحة وعلى ذلك أقصر في النقل عن الشافعي من ينقل
الاختلاف من أهل المذاهب وقال الفقهاء العلم في البطان التعليق والتوقيف فكانه يقول
لا يتعدى ذلك نكاح بنتي حتى يتعدى نكاح بنتك وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة يشبهه بـ رجل
تزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو على خلاف في فساد وتقرير ذلك أنه تزوج
وابنه ويستثنى بضعها حيث يجده صدقا لا لاخرى وقال الغزالي في الوسيط صورته الكاملة أن
يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابتلك على أن يكون بضع كل واحد منهما ما صدقا
لا لاخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك قال شيخنا في شرح الترمذي ينبغي أن

برادوا ليكون مع البضع شيء آخر ليكون متقاعا على تحريمه في المذهب ونقل الخرق أن أجد
 نص على أن علة البطالان ترك ذكر المهر ورجح ابن تيمية في الحرمان العلة التشريك في البضع
 وقال ابن دقيق العيد مانص عليه أجد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه
 ولا صدق بينهما فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر الملازمة
 لجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففسه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ويؤيده
 حديث أبي ربحانة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز
 ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطالان وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده
 وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي وذهب الحنفية إلى صحته ووجب به المثل وهو قول الزهري
 وسكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور وهو قول على مذهب الشافعي
 لاختلاف الجهة لكن قال الشافعي إن النساء يحرمات إلا ما أحل الله أو لك عين فإذا ورد النهي
 عن نكاح تأكد التحريم (تنبيه) ذكر البنت في تفسير الشغار مثال وقد تقدم في رواية
 أخرى ذكر الاخت قال النووي أجه وأعلى أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن
 كالبنات في ذلك والله أعلم (قوله) **باب** هل المرأة أن تهب نفسها لحد واحد * حدثنا أحمد
 حدثنا هشام عن أبيه قال كانت خولة بنت حكيم من
 اللاتي وهبن أنفسهن
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت عائشة أمانستي
 المرأة أن تهب نفسها للرجل
 فلما نزلت تريخي من نشاء
 منهن قلت يا رسول الله

٥١١٢

نطفة

٥٧٢٢٩

تغ

٤١٠/٤

حت م ق

تحفة

٩٧٢٤٢

٩٧١٨٦

٩٧٠٤٩

الله تبارك وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السب قال القرطبي حلت عائشة على هذا التقيع
 الغيرة التي طبعت عليها النساء والافقهت أن الله أباح نسيه ذلك وأن جميع النساء لو لم يكن له
 رفقن لكان قليلا **(قوله ما أرى ربك إلا يسارع في هوائك)** قد رواه محمد بن بشراني لا يرى ربك
 يسارع لك في هوائك أي في رضاك قال القرطبي هذا قول أبرزه الدلال والغيرة وهو من نوع قولها
 ما أجد كما ولا أجد إلا الله والافاضة الهوى إلى التي صلى الله عليه وسلم لا تحمل على ظاهره لانه
 لا ينطق عن الهوى ولا يشغل بالهوى ولو قالت إلى مرضائك لكان أليق ولكن الغيرة بغتفر
 لأجلها الملاق مثل ذلك **(قوله رواه أبو سعيد الموقب ومحمد بن بشر وعبد عن هشام عن أبيه)**
 عن عائشة يزيد بعضهم على بعض) **(قوله رواه أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها)**
 ابن مردويه في التفسير والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كأنه ثبت عليه
 قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم حسب وأما رواه محمد بن بشر
 فوصلها الإمام أحمد عنه بنجام الحديث وقديمت ما فيه من زيادة وفائدة وأما رواه عبد الله وهو
 ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي بخروا به محمد بن بشر **(قوله)**
باب نكاح المحرم كأنه يخرج إلى الجواز لانه لا يرد في الباب شيئا غير حديث ابن عباس
 في ذلك ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنه على شرطه **(قوله أخرنا عن)** هو ابن دينار وجابر
 ابن زيد وأبو العشاء **(قوله تزوج النبي صلى الله عليه وسلم)** وهو محرم) تقدم في أواخر الحج من
 طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس يلفظ تزوج - مونة وهو محرم وفي رواية عطاء المذكورة
 عن ابن عباس عند التناقي تزوج النبي صلى الله عليه وسلم مونة وهو محرم جعلت أمرها
 إلى العباس فأنكحها إياه وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة يلفظ حديث الأوزاعي وزاد
 وشاها وهي حلال وماتت بسرق قال الأثرم قلت لأجدان أنا أبو يقول بأي شيء يدفع حديث
 ابن عباس أي مع حجة قال فقال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وممونة تقول
 تزوجني وهو حلال اه وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح
 آخرجه مسلم ويجمع منه وبين حديث ابن عباس بحديث ابن عباس على أن من خصائص
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عسك البراءة خلفت إلا - فاني هذا الحكم لكن الرواية أنه
 تزوجها وهو حلال جاءت من طريق شتي وحديث ابن عباس صحيح الإسناد لكن الوهم إلى
 الواحد أقرب إلى الوهم من الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فطلب الحق من غيرهما
 وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المفضل اه وقد تقدم في أواخر كتاب الحج
 البحث في ذلك المخلص وأن منهم من جعل حديث عثمان على الوطء وتعب بأنه ثبت فيه لا ينكح
 بفتح أوله ولا ينكح بضم أوله ولا يخطب ووقع في صحيح ابن حبان زيادة ولا يخطب عليه ويرج
 حديث عثمان بأنه تقيد قاعدة وحديث ابن عباس واقعة عين تحتمل أنواعا من الاحتمالات
 فمنها أن ابن عباس كان يرى أن من قلدا الهدى يصير محرما كأنه تقدم فقر ذلك عنه في كتاب الحج
 والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلدا الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها مونة فيكون الملاقاة له
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أي عقد عليها بعد أن قلدا الهدى وإن لم يكن تلبس بالاحرام
 وذلك أنه كان أرسل إليها بأمر فخطبها فجعلت أمرها إلى العباس فزوجها من النبي صلى الله

ما أرى ربك إلا يسارع في
 هو الزوراء أبو سعيد
 المؤدب ومحمد بن بشر وعبد
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة يزيد بعضهم على
 بعض (باب نكاح المحرم)
 حدثنا مالك بن اسمعيل
 أخبرنا ابن عينة أخبرنا عن
 حدثنا جابر بن زيد قال أنبأنا
 ابن عباس رضي الله عنهما
 تزوج النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو محرم

٥١١٤

م ت س ق

تحفة

٥٢٧٦

عليه وسلم وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم من طريق مطر الوراق عن
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سلمان بن يسارع عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج
 ميمونة وهو حلال ونحوها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا تهم أحد أسنده
 غير جادين زيد بن مطر ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل ومنها أن قول ابن عباس تزوج
 ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام قال الأعشى * قتلوا كسرى بلبيل محرماً *
 أي في الشهر الحرام وقال آخر * قتلوا ابن عفان النخلة محرماً * أي في البلاد الحرام وإلى هذا
 التأويل جرح ابن حبان فخرهم به في صحيحه وعارض حديث ابن عباس أيضاً حديث يزيد بن الأصم
 أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخرجه مسلم من طريق الزهري قال وكانت
 خالته كما كانت خالة ابن عباس وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وأما ابن
 المسيب الذي أشار إليه أحد فخره أبو داود وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطائه عن
 ابن عباس الحديث قال وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته مات زوجها إلا
 بعد ما أهل قال الطبري الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان
 وأما قصة ميمونة فقارعت الاختلاف فيهم اتفاق من طريق أبي يونس قال أنبت أن الاختلاف في
 زواج ميمونة اتفاق وقع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه
 فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بعد ما أحرم وقد ثبت أن
 عمرو علياً وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم ونكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت
 * (تنبيه) * قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جازمه لجميعاً عن عائشة وأبي هريرة فأما
 حديث عائشة فأنكره النسائي من طريق أبي سلمة عنه وأخرجه الطحاوي والبراء بن
 مسروق عنها وصححه ابن حبان وأكره ما على بالارسال وليس ذلك بقادر فيه وقال النسائي
 أشبهنا عمرو بن علي أنبأنا أبو عاصم عن عثمان بن الاسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله قال
 عمرو بن علي قلت لأبي عاصم أنت أعلمت علي بنان الرقة ليس فيه عائشة فقال دع عائشة حتى
 أنظر فيه وهذا السناد صحيح لولا هذه القصة لكن هو شاهد قوي أيضاً وأما حديث أبي هريرة
 أخرجه الدارقطني وفي أسنده كامل أو الملاءم نفسه ضعف لكنه بعضه حديث ابن عباس
 وعائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه
 وسلم تزوج وهو محرم وجامع النسخ ومجاهد مرسل مثله أخرجهما ابن أبي شيبة وأخرج
 الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أبا سعيد عن نكاح المحرم فقال لا بأس به
 وهل هو كالبيع وأسانيد قوي لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به وكان أنا لم يلغ حديث
 عثمان **قوله ما** منى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة (أخيراً) يعني
 تزوج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت التفرقة وقوله في الترجمة أخيراً يفهم منه أنه كان ساجداً
 وأن النبي عنه وقع في آخر الأمر وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك لكن
 قال في آخر الباب أن علياً بين أنه منسوخ وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بأن النبي عنها
 بعد الأذن فيها أو أقرب ما فيها عهد بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود ومن طريق الزهري قال كما

«باب منى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن نكاح المتعة
 (أخيراً)» حديثنا مالك بن
 اسمعيل حديثنا ابن عيينة
 أنه سمع الزهري يقول

٥١١٥
 م ت س ق
 تحفة
 ١٠٢٦٢

عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبي
أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع وسأذكر الاختلاف في
حديث سبرة وهذا هو ابن سبرة بعد هذا الحديث الأول (قوله أخبرني الحسن بن محمد بن علي)
أي ابن أبي طالب وأوله محمد وهو الذي يعرف بابن الحنفية وأخوه عبد الله بن محمد أما الحسن
فأخرج له البخاري غيره هذا ما تقدم في الفصل من روايته عن جابر وبأنه في هذا الباب آخر
عن جابر وسلمة بن الأكوع وأما أخوه عبد الله بن محمد فكنيته أبو هاشم وليس له في البخاري
سوى هذا الحديث وثقة ابن سعد والنسائي واليعلى وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة
خيبر من كتاب المغازي وتأتي أخرى في كتاب النبايع وأخرى في ترك الحبل وقرنه في المواضع
الثلاثة بأشبه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عينة عن الزهري أخيراً الحسن وعبد الله ابنا
محمد بن علي وكان الحسن أو ثقهما ولا جد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا وكان
عبد الله يبيع السبعة اهـ والسبعة بهملة ثم موحدة بنسبون إلى عبد الله بن سواهم ومن
رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رآه ولما غلب على الكوفة وتبع قتله الحسين
فقتلهم أحبته السبعة ثم فارقهم أكثرهم لما ظهر منهم من الكذب وكان من رأى السبعة موالاة
محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم
من أقروا به وزعم أن الأمر بعدهم صار إلى أشبه أبي هاشم هذا وما من أبو هاشم في آخر رواية
سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين (قوله ابن عباس) في رواية الدارقطني في
الموطأ بن طريق يحيى بن سعيد عن أنس عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني
محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما (قوله أن علياً قال لابن عباس) سابق
بأن يتحدث به في هذا الحديث في ترك الحبل بلقتان علياً قبل له أن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء
بأساً وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني أن علياً سمع ابن عباس
وهو يفتي في متعة النساء فقال أما علمت وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد
عن الزهري بدون ذكر مالك وألفظه أن علياً سمع ابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس
بها ولمسلم بن طريق جويرية عن مالك بسنده أنه سمع علي بن أبي طالب يقول أفلا نترك رجل
تأثم وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضاً تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له
علي أنك امرؤ تأثم ولمسلم بن جهم آخر أنه سمع ابن عباس يفتي في متعة النساء فقال له مهلاً يا ابن
عباس ولا جد من طريق معمر بن رزح في متعة النساء (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن المتعة) في رواية أحمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة (قوله وعن لحوم الجوارح الأهلية زمن
خبيبر) هكذا الجميع الرواة عن الزهري خبير بالمعجزة وأوله والراء آخره الامارواه عبد الوهاب
اللقني عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حينئذ بهملة أوله ونونين أخرجه
النسائي والدارقطني ونها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق
أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب وأغرب من ذلك رواية إسحق بن راشد عن
الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضاً (قوله زمن خبيبر) الظاهر
أنه ظرف للامرين وحكي البيهقي عن الجيسري أن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خبيبر

أخبرني الحسن بن محمد بن
علي وأخوه عبد الله عن
أبيهما أن علياً رضى الله عنه
قال لابن عباس إن النبي
صلى الله عليه وسلم نهى
عن المتعة وعن لحوم الجوارح
الأهلية زمن خبيبر حدثنا
محمد بن بشر حدثنا غندر

٥١١٦

نظرة

٦٥٢٢

يتعلق بالجر الاهلية بالمتعة قال الباقي وماتاله محتمل يعني في روايته هذه وأما غيره فصريح أن
الطرف يتعلق بالمتعة وقدم في غزوة وخير من كتاب المغازي وبأني في الدباغ من طريق مالك
بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير عن متعة النساء وعن لحوم الجر الاهلية
وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عينة أيضا وبأني في ترك الحبل في رواية عبد الله بن عمر عن
الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خير وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه
فقال مهلا يا ابن عباس ولا جدم طريق معمر يستنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة
النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خير وعن لحوم الجر الاهلية
وأخرجه مسلم من رواية توفس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن
وهب عن مالك وتوفس وأسامة بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك وذكر السهلي أن ابن عينة
رواه عن الزهري بلفظ نهى عن أكل الجر الاهلية عام خير وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك
الدم اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عينة فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمير
والجدي والصحق في مسانيدهم عن ابن عينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه لكن منهم
من زاد لفظ تكاح كما يشتهر وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابراهيم بن
موسى والعباس بن الوليد وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير وزيهر
ابن حرب جعاع بن ابن عينة بمثل لفظ مالك وكذا أخرجه سعد بن منصور عن ابن عينة لكن
قال زمن يدل يوم قال السهلي ويصل بهذا الحديث تنبيه على اشكال لان فيه النهي عن تكاح
المتعة يوم خير وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير وروا الاثر قال فالذي يظهر أنه وقع
تقديم وتأخير في لفظ الزهري وهذا الذي قاله سبعة اليه غيره في النقل عن ابن عينة فقد كان
عبد البر بن طريق قاسم بن أصبغ أن الجدي ذكر عن ابن عينة أن النهي زمن خير عن لحوم
الجر الاهلية وأما المتعة فكان في خير يوم خير ثم راجعت مسند الجدي من طريق قاسم بن
أصبغ عن أبي اسحق السلي عنه فقال بعد ساق الحديث قال ابن عينة يعني أنه نهى عن
لحوم الجر الاهلية زمن خير ولا يتنى تكاح المتعة قال ابن عبد البر وعلى هذا كثرة الناس وقال
البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى
عنها فلا يتم احتجاج على الاذا وقع النهي أخيرا لقرينة ما على ابن عباس وقال أبو عوانة
في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خير عن لحوم الجر وأما المتعة
فكفت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح اه والحامل لهذا على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد
زمن خير كما أشار اليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علماء تبلغه الرخصة فيها يوم
الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب كما سأتي بيانه ويؤيد ظاهر حديث علي ما أخرجه أبو عوانة
وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال أن فلانا
يقول فيها فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خير وما كما مسأخف
قال السهلي وقد اختلف في وقت تحريم تكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال
في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن ذلك كان في غرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان
في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وفي رواية عن الربيع

أخرجها أو دأبته كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أو طاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اه فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن خبير ثم عروة القضاء ثم الفتح ثم أو طاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبني عليه حين لانها وقعت في رواية قد نهت عليها قبل فأما أن يكون دخل عنها أو تركها بعد الحطارواتها أو لكون غزوة أو طاس وحين واحدة فأما رواية تبوك فأخرجها الصحيح بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بشية الوداع رأى مصابيح ومع نسائكين فقال ما هذا فقالوا يا رسول الله نسائك فوافقتهن وامنهن فقال هدم المتعة النكاح والطلاق والمراث وأخرج الحنابلة من حديث جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كانت هنابهن بطون برسانا فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك قال فغضب وقام خطيبا حمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فقرأ دعائهم فهدمت نية الوداع وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه زاد ما كانت قبلها ولا بعدها وهذه الرواية مذكورة من رواها عمر بن عبد الوهيد وساقط الحديث وقد أخرجه سعد بن منصور من طريق صحيحه عن الحسن بن يونس هذه الرواية وأما غزوة الفتح فثبت في صحيح مسلم كالأول وأما أو طاس فثبت في مسلم أيضا من حديث سلمة بن الأكوع وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وأما قوله بالحنابلة بين أو طاس والفتح ففهو نظر لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أو طاس في شوال وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرم ولفظه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأذن لنا في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي فذكر قصة المرأة التي أن قال ثم استعنت منها فلم أخرج حتى حرمها وفي لفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والباب وهو يقول بعث حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث ابن عمر أنه قال يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة وفي رواية له أمر نال متعة عام الفتح حين دخلنا مكة فلم يخرج حتى نهاها عنها وفي رواية له أمر أصحابه بالمتعة من النساء فذكر القصة قال فكنت معنثا لأنهم نار رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأهن وفي لفظ فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة فأما أو طاس فلفظ مسلم رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها وظاهر الحديثين المغيرة لكن يجعل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أو طاس لتقاربهما ولو وقع في سابقه أنهم يتعوا من النساء في غزوة أو طاس أحسن هذا الجمع ثم ويعد أن يقع الاذن في غزوة أو طاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شي بغيره إلا الغزوة الفتح وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم وأما عبارة القضاة فلا يصح الاثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسله ضعيفة لانه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير بثونه فلهذا أراد أيام خيبر لانهم كانوا في سنة واحدة كافي الفتح وأو طاس سواء وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استعصوا منهن في تلك الحالة فيجعل أن يكون ذلك وقع قديما ثم وقع التوديع متين حينئذ والنهي أو كان النهي وقع قديما

فربما بلغ بعضهم فاستمر على الرخصة فلذلك قرن النبي بالقضب لتقدم النبي في ذلك على أن في
 حديث أبي هريرة قال فإنه من رواية مؤيد بن عيسى عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال
 وأما حديث جابر فلا يصح فإنه من طريق عباد بن منصور وهو متروك وأما جة الوداع فهو
 اختلاف على اليمين بن سيرة والرواية عنه بالنهي في الفتح أصح وأشهر فإن كان حفظه فليس في
 سياق أبي داود وسوى مجرد النهي فلهذا جلي الله عليه وسلم أراد إعادة النهي لبشيع ويسمعه من
 لم يسمعه قبل ذلك فلم يبق من المواطن كالأحزاب محاصر بحاسوي غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي
 غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم وزاد ابن القيم في الهدي أن الصحابة لم يكونوا يستمعون
 باليهوديات يعني فيبقى أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح ستعة لكن يمكن أن
 يجاب بأن يوم وخيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من
 نكحهم من وقع الفتح من فلا يعض الاستدلال بما قال قال الماوردي في الحاوي في قسمين
 موضع تحريم المنة وجهان أحدهما أن التحريم نكحاً يكون أو ظهر أو أشر حتى يعلم من لم يكن
 علمه لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها والثاني أنها أصبحت محرراً ولهذا قال
 في المرة الأخيرة إلى يوم القامة إشارة إلى أن التحريم المباح في كان مؤذناً بالاناباحة تنقبه
 بخلاف هذا فإنه تحريم مؤبد لا تنقبه اباحة أصلاً وهذا الثاني هو المعتبر ويرد الأول التحريم
 بالاذن فيها في الوطن المتأخر عن الوطن الذي وقع التحريم فيه بنصرهما كافي غزوة خيبر ثم
 الفتح وقال النووي الصواب أن تحريمها وابطاحتها قعاً من ففكانت مباحة قبل خيبر ثم
 حرمت فيها ثم أبيحت عام الفتح وهو عام وأطاس ثم حرمت عام مؤبداً قال ولا مانع من تكرار
 الاباحة ونقل غيره عن الشافعي أن المنة نسخت مرتين وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن
 مسعود في سبب الاذن في نكاح المنة وأنهم كانوا إذا غزوا واشتدت عليهم العزبة فأنزلهم في
 الاستمتاع فلهذا النهي كان يكررى في كل موطن بعد الاذن فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حرمت
 إلى يوم القامة لم يقع بعد ذلك اذن والله أعلم والحكمة في جمع علي بن النبي عن الحزو المنة أن
 ابن عباس كان يخصص في الأمر بينهما وسبب النقل عنه في الرخصة في الحزب الإلهية في أوائل
 كتاب الطعمة فردعه على علي في الأمرين معا وأن ذلك وقع يوم خيبر فاما أن يكون على ظاهره
 وأن النبي عنهما وقع في زمن واحد وأما أن يكون الاذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغه علما قصر
 مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم والحديث في قصة تبول على نسخ الجواز في السفر لأنه نهى
 عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفراً بعدد أو المشقة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في
 قوة كعب بن مالك الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم
 والجواب عن قول السهلي أنه لم يكن في خير نساء يستقيم من ظاهر بما ينسبه من الجواب عن
 قول ابن القيم لم تكن الصحابة يتمتعن باليهوديات وأضاف قال كاتبة عدم يقع في الحديث
 التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وانما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان
 حلالاً لا وسبب تحمله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كان نكحاً وأوليس لنا شيء ثم قال
 فرخص لنا أن نكح المرأة النوب فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في
 حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في

المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما تفتت خبير وسع عليهم من المال ومن السبي
 فغاب النبي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة
 بعد الضيق وكانت الإباحة انما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بعدو شقة وخير
 بخلاف ذلك لأنها بقرب المدونة فوقع النبي عن المتعة فيها الإشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها
 ثم لما عادوا إلى السفر بعد المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن
 مقيداً بثلاثة أيام فقط دفعاً للجماعة ثم نهى عنهم بعد انقضائها عنها كإسأى من رواية سلمة وهكذا
 يجانب عن كل سفرة ثبت فيها النبي بعد الأذن وأما حجة الرداع فالذي يظهر أنه وقع فيه النبي
 مجرد أن ثبت الخبر في ذلك لأن العجاجة بجوارفها ينسا ثم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة
 ولا طول عزبة ولا يخرج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه
 في تعيينها والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجهما مسلم مصرحة
 بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها والله أعلم بالحديث الثاني (قوله عن أبي جرة) هو
 الضبي بالجيم والراء أو رأته بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمجمل والراء وهو تخفيف (قوله
 سمعت ابن عباس يسئل) بضم أوله (قوله فرخص) أي نهى أو ثبت في رواية الإسماعيلي (قوله
 فقال له مولاه) لم أقف على اسمه مصرحاً وأظنه عكرمة (قوله انما ذلك في الحال الشديدة وفي
 النساء قوله أو نحو) في رواية الإسماعيلي انما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل (قوله فقال ابن
 عباس نم) في رواية الإسماعيلي صدق وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر وأبو
 أي عمرة الأنصاري قال رجل يعني لابن عباس وصرح به البيهقي في روايته انما كانت يعني
 المتعة رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالمتة والمسلم والخزرج ويؤيده ما أخرجه
 الخطابي والفاكهى من طريق سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عباس لقد سارت بقسك الركان
 وقال فيها الشراء يعني في المتعة فقال والله ما هذا أفنت وما هي الا كلمته لأتحل الا لا اضطر
 وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره الا انما هي كلمته والمسلم
 والخزرج وأخرجه محمد بن خنف المروفي بفتح السين في كتاب القبر من الاخبار باسناد احسن منه
 عن سعيد بن جبيرة بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وفي حديث سهل بن مسدد
 الذي أشرت إليه فرسأه فلهذا أخبار تقوى بعضها بعض وحاصلها أن المتعة انما رخص
 فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل السكاح وأخرج
 البيهقي من حديث أبي ذر باسناد حسن انما كانت المتعة لعزبة بناوخونا وأما ما أخرجه
 الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال انما كانت المتعة في أول الإسلام كان
 الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة فتزوج المرأة بقدر ما يقيم فيتحقق له مناعه فاسأده ضيف
 وهو شاذ يخالفنا تقدم من عليه انما كانت المتعة لعزبة بناوخونا وأما ما أخرجه
 رواية الإسماعيلي من طريق ابن أبي الزبير عن سفيان عن عمرو بن دينار وهو غريب من حديث
 ابن عينة قل من رواه من أصحابه عنه وانما أخرجه البخاري مع كونه معنعنا لوروده عن عمرو
 ابن دينار من غير طريق سفيان نبيه على ذلك الإسماعيلي وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق
 شعبه وروى عن القاسم وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح كلهم عن عمرو (قوله عن الحسن

حدثنا شعبه عن أبي جرة
 قال سمعت ابن عباس يسئل
 عن متعة النساء فرخص
 فقال له مولاه انما ذلك
 في الحال الشديدة وفي
 النساء قوله أو نحو وقال ابن
 عباس نم * حدثنا علي
 حدثنا سفيان قال عمرو عن
 الحسن

٥١١٧

٥١١٨

م

نسخة

٢٢٢٠

٤٥٢٩

ابن محمد (أي ابن علي بن أبي طالب) وقع في رواية ابن جريج الحسن بن محمد بن علي وهو الماضي ذكره في الحديث الأول وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو سمعت الحسن بن محمد (قوله عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع) في رواية روح بن القاسم تقدم سلمة على جابر وقد أدرجهما الحسن بن محمد في الكون وروايته عن جابر أشهر (قوله كافي جيش) لم أقف على تعيينه لكن عند مسلم من طريق أبي العباس عن ابن عباس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثاً ثم نهي عنها * (تنبه) ضبط جيش في جمع الروايات يفتح الحميم وسكون التثنية بعد هاء مجمة وحكي الكرمانى أن في بعض الروايات حين بالهله وتوثن باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أقف عليه (قوله فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسمه لكن في رواية شعبة خرج علينا من أدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيته أن يكون هو بلال (قوله أنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا) زاد شعبة في روايته يعني متعة النساء وضبط فاستمتعوا بفتح المنة وكسر هاء اللفظ الأمر باللفظ الماضى وقد أخرج مسلم حديث جابر بن طريق أخرى منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال فلهذا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طريق عطاء عن جابر استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزرعة سمعت جابراً بن عمرو وزاد حتى نهي عنها عمر في شأن عمرو بن حريث وقصة عمرو بن حريث أخرجهما عبد الرزاق في صفته بهذا الاستناد عن جابر قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاه فأتى بها عمر وجعل فيساء فاعترق قال فذلك حين نهي عنها عمر قال البيهقي في رواية سلمة ابن الأكوع التي حكناها عن تخريج مسلم ثم نهي عنها اضطناه نهي بفتح النون وروايته في رواية معتمدة ما لا ألف قال فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاي في حديث سلمة عمر كافي حديث جابر قلناه ومحمد بن الحسن بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع ابن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الأذن فيه ولم يجده عنه إلا ذن فيه بعد النهي عنه فنهي عمر ووافق لنيه صلى الله عليه وسلم (قلت) وعلمه أن يقال لعل جابراً ومن نقل عنه استمرادهم على ذلك بعد صلى الله عليه وسلم إلى أن نهي عنها عمر ليلافهم النهي وبما يستفاد أيضاً عن عمر ليه عنها اجتداً أو انما نهي عنها مستنداً إلى نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما ولي عمر خطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لثاني المتعة ثلاثاً ثم حرّمها وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمع عمر بن الخطاب يقول والله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال يشكون هذه المتعة بعد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم المتعة النكاح والمطلاق والصدقة المبرات وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي «الحديث الرابع تقدمت له طريق في الذي قبله (قوله وقال ابن أبي ذئب الخ) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طريق ابن أبي ذئب (قوله لما عارجل وامرأة واقفا فغشها ما بين ثلاث لبال) وقع في رواية المسكتي بضمير تالو حصة المكسورة قبل الفاء المفتوحة وبالفاء أصح وهي رواية

ابن محمد عن جابر بن عبد الله
وسلمة بن الأكوع قال كافي
جيش فأتانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقال انه قد أذن لكم أن
تستمتعوا فاستمتعوا
ابن أبي ذئب حدثني
ابن سلمة بن الأكوع عن
أبيه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أياما رجل
وامرأة واقفا فغشها
ما بين ثلاث لبال

٥١١٩

حد

نطة

٤٥١٩

نغ

٤١٢١٤

الاسماء على وغيره والمعنى أن الإطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن (قوله فان أحبا) أى بعد انتهاء الثلاث (أن يتزايد) أى في المدة بمعنى تزايداً ووقع في رواية الاسماء على التصريح بذلك وكذا في قوله أن يتنار كأى يتقارفاً تناراً وفي رواية أخرى نعم أن يتناقضا تنافاً والمراد به التفارق (قوله فأدري أى شئ) كان لنا خاصة أم للناس عامة ووقع في حديث أبي ذر التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال انما أحلت لنساء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقديته على عن النبي صلى الله عليه وسلم) يريد بذلك قصر مريح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عنها بعد الأذن فيها وقد بسطنا في الحديث الأول وآخر عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال نسخ رمضان كل صوم ونسخ المتعة الإطلاق والعدة والمهرات وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الأوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحد يجيزها إلا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وقال عباس ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة أصح وهو مذهب الشيعة قال وأجمعوا على أنه متى وقع إلا أن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده الأول زفرانه جعلها كالشرط الفاسدة وبردة قوله صلى الله عليه وسلم فإن كان عند منتهن شئ يفضل سبيلها (قلت) وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم وقال الخطابي تحريم المتعة كالاجماع إلا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعدة تحريم الرجوع في المختلقات إلى علي وآل بيته فقد صرح عن علي أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكي عن ابن جريج جوازها اه وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحة ثمانية عشر حديثاً وقال ابن دقيق العيد ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا وقت الحل بيه فقالوا وعلق علي وقت لابد من تحريمه وقع الإطلاق إلا أن لأنه وقت الحل فيكون في معنى نكاح المتعة قال عباس وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط فالوفاؤى عند العقد أن يفارق بعد مدة صحت نكاحه إلا الروافض فأبطله واختلفوا هل يحدناكم المتعة أو يعزري على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف حل برفع الخلاف المتقدم وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليهم من الروافض وجزء جماعة من الأئمة تفتردان بعباس بإباحة نهى من المسئلة المشهورة وهي بغير المخالف ولكن قال ابن عبد البر أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على إباحتها ثم اتفق فقهاء الامصار على تحريمها وقال ابن حزم ثبت على إباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسليمة ومعبداً ثمانية بن خلف وجابر وعمرو بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طاووس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة (قلت) وفي جميع ما أطلقه نظر أمّا ابن

فان أحبا أن يتزايد أو يتنار
تناراً فأدري أى شئ كان
لنا خاصة أم للناس عامة
قال أبو عبد الله وقديته
على عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه منسوخ

حدثني سهل بن سعد في قصة الواهبة مطولا وسأقي شرحه بعد ستة عشر بابا وفي الحديث جواز
 عرض المرأة لنفسها على الرجل وتعرض بغير عتباته وأن لا غداضة عليها في ذلك وأن الذي تعرض
 المرأة نفسها عليه لا اختيار لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد بل يكفي السكوت وقال المهلب فيه
 أن على الرجل أن لا ينكحها الا اذا وجد في نفسه رغبة فيها ولذلك شهد النظر فيها وصوبه انتهى
 وليس في القصة دلالة لما ذكره قال وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة اذا لم ير الا ساعاف
 وأن ذلك ألين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول ﴿قوله﴾ **باس** عرض
 الانسان ابنته وأخته على أهل الخبر أو رد عرض البنت في الحديث الأول وعرض الاخت
 في الحديث الثاني ﴿قوله﴾ حين تأتت بهمزة مفتوحة وتحتانية ثقيلة أي صارت أيمال وهي التي
 يموت زوجها أو تين منه وتقبض عليها وأكثر ما نطق على من مات زوجها وقال ابن بطال
 العرب نطق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأة له أيمال زاد في المشارق وإن كان بكرا
 وسباي مزيدا لهذا في باب لا ينكح الأب وغيره البكر ولا النبي البزها ﴿قوله﴾ بن خنيس
 بجاء معجزة ولون وسين مهله مصغر ﴿قوله﴾ ابن حذافة عند جدي عن عبد الرزاق عن معمر
 عن ابن شهاب وهي رواية يونس عن الزهري ابن حذافة وأحذيفه والصاب حذافة وهو
 أخو عبد الله بن حذافة الذي تقدم ذكره في المفازي ومن الرواة من فتح أول خنيس وكسر ثانيه
 والاول هو المشهور بالتحغير وعند معمر كالاول لكن بجاء مهله وهو حذوف وشين معجزة وقال
 الدارقطني اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالثالث ﴿قوله﴾ وكان
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية معمر كسائي بعد أبواب من أهل بدر ﴿قوله﴾
 فتوفي بالمدينة قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابته بها وقيل بل بعد بدر وله أوى
 فاتهم قالوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة وفي رواية
 بعد ثلاثين شهرا وفي رواية بعد عشرين شهرا وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا
 ولكنه يصح على قول من قال بعد ثلاثين على القاء الكسر وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم
 النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وبه جزم ابن سعد الناس وهو قول ابن سعد البراءة شهيدا أحدا
 ومات من جراحته وكانت حفصة أسن من أخها عبد الله فأنه ولد قبل البعثة بخمس سنين
 وعبد الله ولد بعد البعثة ثلاثا وأربع ﴿قوله﴾ فقال عمر بن الخطاب أعاد ذلك وقوع النصل
 والأقوله ألا أن عمر بن الخطاب لا بد من تقدير قال ووقع في رواية معمر عند النساء وأجد عن
 ابن عمر عن عرق قال تأمت حفصة ﴿قوله﴾ أنت عثمان فمرضت عليه حفصة فقال سافر في أمرى
 الى ان قال قد بدى أن لا تزوج هذا هو الصحيح ووقع في رواية يربعي بن سراح عن عثمان عند
 الطبري وصححه هو الحاكم أن عثمان خطب الى عريته فردة فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 فلما راح اليه عمر قال يا أبا عبد الله على ختن خنوس عثمان وأدل عثمان على ختن خنوسك قال
 نعم يا بني الله قال تزوجيني بنتك وأزوج عثمان بنتي قال الحافظ الضياء اسناده لا بأس به لكن في
 الصحيح أن عمر عرض على عثمان فردة عليه فقبله أن لا تزوج (قلت) أخرج ابن سعد
 من مراسل الحسن بن محبوب حديث يربعي ومن مراسل سعيد بن المسيب أنه تمته وزاد في آخره فخار الله
 لهم اجيعا ويحمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطبا أولا الى عمر فردة كما في رواية يربعي

وان لبسته لم يكن عليك منه
 شيء فجلس الرجل حتى اذا
 طال مجلسه قام فراه النبي
 صلى الله عليه وسلم فدعاه
 وأدعى له فقال له ما ذامعك
 من القرآن فقال له معي
 سورة كذا وسورة كذا
 لسور يعددها فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أملكها كلها جماعتك من
 القرآن ﴿باب عرض
 الانسان ابنته وأخته على
 أهل الخبر﴾ حدثنا
 العز بن عبد الله حدثنا
 ابراهيم بن سعد عن صالح
 ابن كيسان عن ابن شهاب
 قال أخبرني سالم بن عبد الله
 أنه سمع عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما يحدث أن عمر بن
 الخطاب حين تأمت حفصة
 بنت عمر بن خنيس بن حذافة
 السهمي وكان من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فتوفي بالمدينة فقال عمر بن
 الخطاب أنت عثمان
 فمرضت عليه حفصة
 فقال سافر في أمرى
 فلبت ليالي ثم لقيت فقال
 قد بدى أن لا تزوج بوي
 هذا

تفصيل
 ١٥٥١

وسب رده بحال أن يكون من جهة ما هو إلهي إن لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها
ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غشاضة فيها على عثمان في رده عنه ثم لما ارتفع السب باذر
عرفه ردها على عثمان رعاة لحاظ روكافي حديث الباب ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر
التي صلى الله عليه وسلم لها فضعف كاستع من ترك إفساء ذلك ورد على عريجهيل ووقع في
رواية ابن سعد فقال عثمان مالي في النساء من حاجة وذكر ابن سعد عن الواقدى بسنده أن عمر
عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يريد
أم كلثوم بنت النسي صلى الله عليه وسلم (فات) وهذا مما يؤيد أن روت خنيس كان بعد برفان رقية
ماتت إلى يد ويختلف عثمان عن بدر بن ربيعة وقد أخرج الصحيح في مسنده وابن سعد من
مسند سعد بن المسيب قال تأمت حفصة من زوجها وتأم عثمان من رقية فمر عثمان وهو
حزين فقال هل لك في حفصة فقد أفضت عداها من فلان واستشكل أيضا بأنه لو كان مات بعد
أحد لازم أن لا تنقضي عداها إلا سنة أربع وأجيب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته
ولو سطر طالت (قوله) سأنظر في أمري أي أشكر ويستعمل النظر أيضا بمعنى الرأفة لكن
تعبه باللام بمعنى الرؤية وهو الأصل ويعدى إلى وقد يأتي بغير صلة وهو بمعنى الانتظار
(قوله) قال عرفلقت أبا بكر هذا بشعره عقب ردة عثمان له بعرضها على أي بكر (قوله)
فصمت أبو بكر أي سكوتنا ومعنى وقوله بعد ذلك فلم يرجع إلى شأنا كيدل رفع الجحد
لاحتمال أن يظن أنه حمت زمانا ثم تكلم وهو يشغ اليأس من يرجع (قوله) وكنت أودع له
أي أشد موجد إحدى غضبا على أبي بكر من غضي على عثمان وذلك لأميرين أحدهما كان
بينهما من كيد المودة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخى بينهما وأما عثمان فله كان تقدم
من عمر رده فزعمت عليه حدث لم يجبه لمسيب منه في حقه والناسي ليكون عثمان أحياه أولام
اعذله نائيا ولكون أبي بكر لم يعد عليه جوابا ووقع في رواية ابن سعد فغضب على أبي بكر
وقال فيها كنت أشد غضبا حين سكنت على عثمان (قوله) لته وجدت على في رواية
الكتبة يعني لعل وجدت وهي أوجه (قوله) فلم أرجع بكسر الجيم أي أعد عليك الجواب
(قوله) إلا في كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد كرها في رواية ابن سعد فقال أبو
بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكر منها شياؤا وكان سرا (قوله) فلم أكن لافشي سر
رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابن سعد وكهت أن أفشي سر رسول الله صلى الله
عليه وسلم (قوله) ولو تركي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها في رواية معمر المذكرة
نكتها وقبه أنه لو لا هذا الهدر لقلما أقبته فنادمته عذره في كونه لم يقبل كما قال عثمان قد
بدل أن لا تزوج وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهر صاحبه ارتفع الحرج عن جمعهم وفيه
عتاب الرجل لآخره وعقبه عليه واعتذاره إليه وقد جلبت انطباع البشرية على ذلك ويحتمل
أن يكون سبب كتمان أبي بكر ذلك أنه خشي أن يدور رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
لا يزوجها فوقع في قلبه عرائسكارو لعل اطلاع أبي بكر على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد
خطبة حفصة كان ما خبره له صلى الله عليه وسلم ماعلى سبيل الاستشارة والامانة كان لا يكتم
عنه شيئا مما يريده حتى ولما في العادة عليه غشاضة وهو كون ابنته عائشة عنده ولم يجمع ذلك من

قال عرفلقت أبا بكر الصديق
فقلت ان شئت زوجتك
حفصة بنت عمر فصمت أبو
بكر فلم يرجع إلى شياؤا كنت
أوجد عليه منى على عثمان
فلنت ليالي ثم خطبها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأنكحها أباه فلقه سى أبو
بكر فقال لقد وجدت على
حين عرضت على حفصة فلم
أرجع اليك شأنا قال عرفلقت
ثم قال أبو بكر فانه لم يعنى
أن أرجع اليك فيما عرضت
على إلا في كنت علمت أن
رسول الله صلى الله عليه
لا فشي سر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولو تركها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبلتها * حدثنا قتيبة
حدثنا الليث عن يزيد بن أبي
حبيب عن عراك بن مالك
أن زب بنت أبي سلة
أخبرته أن أم حبيبة قالت
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم أنا قد صدقنا أنك ناكح
درة بنت أبي سلة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم على
م حلة ولم أنكح أم سلة
ما حدثت أن أباها أخى من
الرضا

اطلا على ما يريد لوقه ما يشاءه اياه على نفسه ولهذا الظلم أو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي
يقع الكلام معه في الخطبة ووخذه منه ان الصغير لا ينبغي له أن يخاطب امرأه أراد الكبير أن
يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي صلى الله
عليه وسلم يخاطبها أو أراد أن يتزوجها لقول الصديق لو تركها القبلتها وفيه عرض الانسان بنته
وغيرها من مولايه على من يعتقد خبره وصلا حله ما فيه من النفع العائد على المعروضة
عليه وان لا يتخاف في ذلك وفيه انه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجا لان أب بكر كان حينئذ
متزوجا وفيه ان من حلف لا ينشئ سر فلان فاقضى فلان سر نفسه ثم يتحدث به الخائف لا يحدث
لان صاحب السر هو الذي أقساه فلم يكن الا شامس قبل الخائف وهذا بخلاف ما لو حدث
واحد آخر بنى واستخلفه ليكنه فلقمه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه عن ما حدث به
فأظهر التحجب وقال ما ظننت انه حدث بذلك غيري فان هذا يحدث لان تخلفه وقع على انه يكتم
انه حدثه وقد أنشأ وفيه ان الاب يخاطب اليه بنته التي يكتمها بخاطب اليه البكر ولا يخاطب اليه
نفسها كذا قال ابن بطال وقوله لا يخاطب اليه نفسه البكر في الخبر ما يدل عليه قال وفيه انه
يزوج بنته التي يكتم من غير أن يستأمرها اذ اعلم أنها لا تكتم ذلك وكان الخاطب كذا قالها وليس
في الحديث قصر بما بقي المذكور الا أنه يؤخذ من غيره وقد ترجم له التائي انكاح الرجل بنته
الكبرى فان أراد بالرضاء الخائف التواعد أو أراد بالاجابة قد صح وأعلم انه مذكور المصنف
طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة وقد تقدم خبره مقرر بما لم يذكره ههنا مقصود
الترجمة انما هي بالاشارة اليه وهو قولها انك انكيت بنت أبي سفيان والله أعلم **(قوله)**
ما قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم
عليكم علم الله الآية الى قوله غفروا حلهم كذا لا أكثر وحذو بعد ما كنتم من رواية أبي ذر
ورفع في شرح ابن بطال باق الآية والتي بعدها الى قوله أجله الآية قال ابن التين تضعف الآية
أربعة أحكام اثنان سبحانه التعريض والا كان واثنان ممنوعان انكاح في العدة والمواعدة فهما
(قوله) أضرتم في أنفسكم وكل شيء صفة وأضرتمه فهو مكرون كذا الجمع وعند أبي ذر بعده الى
آخر الآية والتفسير المذكور لا في عبيدة **(قوله)** وقال لي (طلي) هو ابن غنم يشغ المجهة ويشد
الدون **(قوله)** عن ابن عباس فيما عرضتم أي انه قال في تفسير هذه الآية **(قوله)** يقول أبي
أريد التزوج الخ وهو تفسير لا تعرض المذكور في الآية قال (يخشي التعريض أن
يذكر المتكلم شيئا يدل به على شيء لم يذكره وقد قب بأن هذا التعريف لا يخرج الجواز وأجاب عنه
الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود لفظه حق في أو مجازي
أو كما لا يدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام من مثل أن يذكر الجحى والتسليم ومراعاة التقاضي
قال سلام مقصوده والتقاضى عرض أي أميل اليه الكلام عن مرض أي جانب وامتناع
الكلمة فلم يشغل على جميع أقسامها والمماثل انهما يجتمعان ويترقان فقل جئت لاسلم عذرت
كأية وتعريض يدل طول الله اذ كآ به لا تعرض ودل أن يقضى فتعرف خطابا لغير المؤذى
تعرض به بدد المؤذى لا كآية انتهى لمخصر وهو تحقيق بالغ **(قوله)** ولوددت انه يسر
التصانيف وقع أخرى مثلها بعد ما وقع الموهمة وفي رواية الكشي هي يسر تحتانية واحدة

«باب قول الله عز وجل
ولا جناح عليكم فيما
عرضتم من خطبة النساء
أو كنتم في أنفسكم علم الله
الآية الى قوله غفروا حلهم»
أ كنتم أضرتم في أنفسكم
وكل شيء صفة وأضرتمه
فهو مكرون وقال لي طلي
حدثنا زائدة عن منصور
عن مجاهد عن ابن عباس
فيما عرضتم من خطبة
النساء يقول اني أريد
التزوج ولوددت أنه يسر
لي امرأة صالحة

٥١٢٤

خت

نحلة

٦٤٢٦

تغ

٤١٢/٤

وقال القاسم يقول انك على
كربة واني فيك لراغب وان
انك لاثني اليك خيرا ووضو
هذا وقال عطاء بهرض ولا
يروح يقول اني لاجبة
وأبشري وأنت محمد الله
نافقة وتقول هي قد اسمع
مائة رسول ولا تعد شيئا
ولا واعد ولها بغرها وان
واعدت رجلا في عدتها ثم
تكبحها بعد لم يفرق بينهما

وكسر الهاء وكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف وفي الباب
حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لقاطمة بنت قيس اذا حلت فاذا نبتى وهو عند
مسار وفي لفظ لا تقوى بنا نفسك أخرجه أبو داود واثنى العلماء على ان المراد به ذا الحكم من مات
عنها زوجها واختلوا في المدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها أو أمالها الرجعية فقال
الشافعي لا يجوز لاحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع
المعتدات والتعريض مباح للأولى حرام في الاخرى يختلف فيه في البائن (قوله وقال القاسم)
يعني ابن محمد (انك على كربة) أي نول ذلك وهو تفسير آخر للتعريض وكلها أمثلة ولهذا
قال في آخره ونحو هذا وهذا الاثر وصله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول
في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ان يقول الرجل للمرأة وهي
في عدتها من وفاة زوجها انك الى آخره وقوله في الامثلة اني فيك لراغب يدل على ان تصريحه
بالرجعية في الاغتصاب لا يكون سريحا في خطبة حتى يصرح بمعاين الرغبة كان يقول اني في
نكاحك لراغب وقد نص الشافعي على ان ذلك من صور التعريض أعني ما ذكره القاسم وأما
ما مثلت به عذكي الروائي فيه وجها وعبر التوروى في الروضة بقوله وب راغب فيك فأفهم انه لا
يصرح بالرغبة مطلقا وليس كذلك وأخرج البيهقي من طريق مجاهد من صور التصريح
لا تسبقني بنفسك فاني ناكث ولولم يقل فاني ناكث فهو من صور التعريض لحديث قاطمة
بنت قيس كما بينته قريبا وقد ذكر الراعي من صور التصريح لا تقوى على نفسك وتعقبوه
وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن القليل عن عمة سكتة قالت استأذن
على أوجهه فوجد محمد بن علي بن الحسين ولم تقص عدتي من مهلك زوجي فقال قد عرفت قرأت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي ودوسني في العرب فقلت غفر الله لابن أبي جعفر أنت رجل
بؤخذ عن الخطابي في عدتي قال انما أخبرتك بقرأت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي
(قوله وقال عطاء بهرض ولا يروح) أي لا يصرح (يقول اني لاجبة وأبشري) (قوله نافقة)
بنون وفامو قاف أي رائجة بالتحانية والجيم (قوله ولا تعد شيئا) بكسر الهاء وتخفيف الدال
وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مرفقا وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك
عن ابن جريج قال قلت لعطاء كف يقول الخاطب قال يعرض تعريضاً ولا يروح بشئ فذكر
مثله اني قوله ولا تعد شيئا (قوله وانواعدت رجلا في عدتها ثم تكبحها) أي تزوجها بعد أي
عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما) أي لم يفسخ ذلك في صحة النكاح وان وقع الاثم وذكر
عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أتر عطاء قال وبلغني عن ابن عباس قال خبرك أن تنافرها
واختلفا فبين صرح بالخطبة في العدة لكن لم يمتد الا بعد انقضاء ما لكان بفارقها دخل
بها أو لم يدخل وقال الشافعي صح العقد وان ارتكب النهي بالتصريح المذكور لا خلاف
الجهة وقال الهلب علة المنع من التصريح في العدة أن ذلك ذريعة الى الواقعة في العدة التي
هي محمودة فيها على ما الملت والمطلق انتهى وتعب بان هذه العلة تصلح أن تكون لتنع العقد
اليجز التصريح الآن يقال التصريح ذريعة الى العقد والعقد ذريعة الى الواقع وقد
اختلفوا في الواقع في العدة وقد دخل فافقوا على انه يشترى بينهما مال واليه والى الأوزاعي

لا يحل له تكاها بعد وقال الباقر بن محمد له اذا انقضت العدة أن يتزوجها اذا شاء **(قوله)** وقال الحسن لا تزوا بعدوهن سر الزنا وصله عبد بن حميد بن طريق عمران بن حدير عنه باللفظ وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال هو الناحشة قال قتادة قوله سر أي لا تأخذ عهداً في عدتها أن لا تتزوج غيره وأخرجه ابن ماجه في القاضى في الاحكام وقال هذا أحسن من قول من فسر بالزنا لان ما قبل الكلام وما بعد لا يدل عليه ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرا فذلك يجوز اطلاقه على العقد ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه واستدل بالاية على أن التعريض في القذف لا يوجب الحد لان خطبة المعتدة حرام وقرئ فيها بين التصريح والتعريض فتمنع التصريح وأجيز التعريض مع ان المقصود منه هو منعه ما فكذلك يفرض في ايجاب الحد القذف بين التصريح والتعريض واعتبر ابن بطال فقال يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا بباحة التعريض بالقذف وهذا ليس يلزم لان المراد ان التعريض دون التصريح في الاقدام فلا يلحق به في ايجاب الحد لان الذي يبرهن أن يقول لم أورد القذف بخلاف المصريح **(قوله)** ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة وصله الطبري من طريق عطاء انظر اساني عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تزوا مرة بعد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله بقوله حتى تنقضي العدة **(قوله)** بالنظر الى المرأة قبل التزوج استنبط البخاري جواز ذلك من حديث الباب لكن كون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه وقد ورد ذلك في أحاديث أخرجهما حديث أبي هريرة قال رجل انه تزوج امرأة من الانصار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظرت إليها قال لا قال فأنظر إليها فان في أعين الانصار شياً أخرجه مسلم والنسائي وفي لفظ له صحيح أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة فذكره قال الفزاري في الاحياء اختلف في المارد بقوله شيئاً فقل عش وقبل صغر (قلت) الثاني وقع في رواية أبي عوانة في صحيحه فهو المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة فقد أخرج الترمذي والنسائي من حديثه انه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر إليها فانها أخرى أن يدوم ينكح وصححه ابن حبان وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مر فوعا اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعه الى نكاحها فليفعل وسنده حسن وشاهد من حديث محمد بن مسلمة وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أحمد وابن ماجه ومن حديث أبي جهم أخرجه أحمد والبرزالي ثم ذكر المصنف فيه حديثين الاول حديث عائشة **(قوله)** أريد أن يضم اليه من في النام زاد في رواية أبي أسامة في أوائل النكاح مرتين **(قوله)** يحيى بن مالك (قلت) وفي رواية أبي أسامة اذا برئ من حملت فكانت المالك تغفل له حينئذ رجلاً ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة جابى جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** في سرقة من حرير السرقة بفتح المهمل والراء والفاء هي القطعة ووقع في رواية ابن حبان في سرقة من حرير وقال الداودي السرقة الثوب فان أراد نفسه ههنا فصحح والا فالسرقة أعم وأغرب المذهب فقال السرقة كالكلية أو كالبرقع وعند الأئمة من وجه آخر عن عائشة لقد نزل جبريل بصورتي في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجني ويجمع بين هذا وبين ما قبله بان المراد أن صورته كانت في المنرفة والمنرفة في راحته ويحتمل أن يكون نزل بالكيفيتين لفوقها في نفس

نق

٤١٢/٤

وقال الحسن لا تزوا بعدوهن سر الزنا ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة **(باب النظر الى المرأة قبل التزوج)** ه حدثنا مسدد حدثنا جابر بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أريدك في المنام يحيى بن الملقأ في سرقة من حرير فقال لي هذه امرأتك

٥١٢٥

م

تحة

٩٦٨٥٩

فكشفت عن وجهك الثوب فإذا أتت حتى قتلت ابنك هذان عند الله (١٥٧) بيضة

حديثاً قديمة حدثنا به قوب عن

أبي حاتم عن سهل بن سعد

أن أمة أتيته إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقالت

يا رسول الله حئت لأهلك

نفسى فظفر اليها رسول الله

صلى الله عليه وسلم فصعد

النظر اليها وصوبه ثم

طأ طأ رأسه فلما رأت

المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً

جلست فقام رجل من

أصحابه فقال أي رسول الله

ان لم تكن لك بها حاجة

فرضخنا بها وهل عندك

من شيء قال لا والله يا رسول

الله قال اذهب إلى أهلك

فاظهر به جسدك فأذهب ثم

رجع فقال لا والله يا رسول

الله ما وجدته شيئاً قال انظر

ولربك خائفاً من حديثه فذهب

ثم رجع فقال لا والله يا رسول

الله ولا خائفاً من حديثه

ولكن هذا أزارى قال

سهل ماله رد فلما انصفه

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ما تصنع بأزارك

ان لبسته لم يكن عليها منه

شيء وان لبسته لم يكن عليك

شيء فجلس الرجل حتى طال

مجلسه ثم قام فؤاد رسول الله

صلى الله عليه وسلم مولياً

فأمر به فديعى فلما جاء قال

ماذا معك من القرآن قال

معي سورة كذا وسورة كذا

وسورة كذا عاذها قال

أنت قرأت عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد مككها بما معك من التراث (باب من قال الانكاح الابولى)

الخير نزل مرتين **قوله** فكشفت عن وجهك الثوب في رواية أخرى أسامة فأكشفها فغير
بلفظ المضارع استحضار الصورة الحال قال ابن المنير يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز الخطاب
أن مراد يكون الضمير في أكشفها للسرقة أى أكشفها عن الوجه وكشفه على ذلك أن رؤيا
الابن موسى وان عصمته في المنام كالقطة وساقى في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما
يتبعه في شيء من هذا وقال أيضاً في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة نظر لان عائشة كانت اذا ذك
في سن الطفولية قلاعورة فيها البتة ولكن يستأنس به في الجملة في ان النظر الى المرأة قبل العقد
فيه مصلحة ترجع الى العقد **قوله** فاذا أنت هي في رواية الكشميني فاذا أنت وكذا
تقدم من رواية أخرى أسامة **قوله** (يضم) أوله قال عياض يحتمل أن يكون ذلك قبل البتة فلا
اشكال فيه وان كان به دها فافقه ثلاث احتمالات أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا ولا في الآخرة
أو في الآخرة فقط ثانياً انه لا يرد به ظاهر وهو ما بلغني التحقق وبسمى في الب لا لغة
مزج الشك باليقين * ثالثاً توجه التردد هل هي رؤيا أو على ظاهرها وحقيقة أم هي رؤيا
وحى لها تعبيري وكذا الأمرين في غير حق الانبياء (قلت) الآخر هو المعتمد وبه جزم السهلي عن
ابن العربي ثم قال وتفسيره ما يحتمل غيرها الارضاء والاول برّد لأن السابق يقتضى أنها كانت
قد وجدت فان ظاهر قوله فاذا أنت متعبر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك والواقع أنها
ولدت بعد البعثة ويرد أول الاحتجاجات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي
زوجه في الدنيا والآخرة والثاني بعيد والله أعلم * الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواقعة
والشاهد منه الترجمة قوله فغيره هذا النظر الى امرأته وبه وسألت سهل في باب التزويج على
القرآن وبغيره من **قوله** ثم طأ طأ رأسه وذكر الحديث كله كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي
وساقى الباقون الحديث بطوله قال الجمهور ولا بأس أن ينظر الخطاب الى المخطوبة قالوا ولا ينظر
الى غيرها هو أكفها وقال الاوزاعي يجتهدون نظر الى ما يريد منها الا العورة وقال ابن حزم
ينظر الى ما قبل منها وما أدبر منها وعن أحمد ثلاث روايات * الاولى كالجمهور * والثانية ينظر
الى ما ينظر وغالبها والثالثة ينظر اليها مجتردة وقال الجمهور أيضاً يجوز أن ينظر اليها اذا أراد ذلك
بغير إذنها وعن مالك الرواية يشترط إذنها ونقل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر الى المخطوبة
قبل العقد فيجوز لانها حينئذ أجنبية ورد عليهم بالأحاديث المذكورة **قوله** (قوله) **باب**
من قال الانكاح الابولى استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والأحاديث التي ساقها
ليكون الحديث الزائد بلفظ الترجمة على غير شرطه والمشمور فيه حديث أبي موسى مر فورا
بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم لكن قال الترمذي بعد
ان ذكر الاختلاف فيه وأن من جملة من وصله اسرائيل عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه
ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية
ومن رواه موصلاً أصح لانهم معه في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانوا أحفظوا بآب
من جميع من رواه عن أبي اسحق لكنهم سمعوا في وقت واحد ثم ساق من طريق أبي داود
الطحاوي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا اسحق آسمت أباردة يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الانكاح الابولى قال نعم قاله واسرائيل ثبت في أبي اسحق ثم ساق من

أشرف من عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد مككها بما معك من التراث (باب من قال الانكاح الابولى)

طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي اسحق المما تكلت به على اسرائيل لانه كان يأتي به أتم وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في أبي اسحق أثبت من شعبة وسفيان وأسدنا الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق الجاري والذهلي وغيرهم أنهم جميعاً أحدث اسرائيل ومن تأمل ما ذكره عرف أن الذين يجمعوا وصله لم يندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية اسرائيل الذي وصله على غيره وسأشعر إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلثة أبواب على أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي فطر لانها تحتاج إلى تقدير فن قدره في الصحة استقامه ومن قدره في الكمال عكس عليه فيحتاج إلى تأييد الاعمال الأولى بالادلة المذكورة في الباب وبإبعده (قوله لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فليغنن أجلهن فلتعصروا) أي لا تعصروا وسبب في حديث معقل آخر أحدث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ووجه الاحتجاج منها الترجمة (قوله فدخل فيه الثيب وكذلك الكبر) ثبت هذا في رواية الكشي عن وعليه شرح ابن بطل وهو ظاهر لعدم لفظ النساء (قوله وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعد ها أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء فكانه قال لا تنكحوا أيهم الأولى ومولياتكم للمشركين (قوله وقال وأنكحوا الأباي مسكم) والأباي جمع أيم وسبب في القول فيه بعد ثلثة أبواب ثم ذكرنا الصنف في الباب أربعة أحداث * الأول حديث عائشة عن طريق ابن وهب ومن طريق عنبسة بن خالد جاع عن نوس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري وقوله وقال يحيى بن سالم هو الجعفي من شيوخ البخاري وقد ساقه المصنف على لفظ عنبسة وأما لفظ ابن وهب فلأمره من رواية يحيى بن سليمان إلى الان لكن أخرجه الدارقطني من طريق أصبغ وأبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن رهب والاسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثم انتم عن ابن وهب (قوله على أربعة اشخاص) جمع نحو أي ضرب وزناومعنى ويطلق النكاح على ما سأل في الجبهة والنوع وعلى العلم المعروف اصطلاحاً (قوله أربعة) قال الداودي وغيره في عليها انها لم تذكرها الأول نكاح الخلد وهو في قوله تعالى ولا تتخذوا آخذان كانوا يقولون ما استقر فلا بأس به وباطل فله ولوم * الثاني نكاح المتعة وقد تقدم بيانه * الثالث نكاح البذل وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل انزل لي عن امرأتك وانزلك عن امرأتك وأزيدك ولكن اسناده ضعيف جداً (قلت) والاول لا يرد لانها أريدت ذكر ان نكاح من لا تزوج لها أو من أذن لها وزوجها في ذلك والثاني يحتمل أن لا يرد لان المنوع منه كونه مقدراً بوقت لأن عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع (قوله وليته أوأنته) هو للتوزيع لا للشك (قوله فيصدقها) بضم أوله (ثم ينكحها) أي يعين صداقها ويسمى مقداره ثم يعقد عليها (قوله ونكاح الآخر) كذا في زيادة الاضافة أي ونكاح الصنف الآخر وهو من اضافة الشيء لنفسه على رأى الكوفيين ووقع في رواية الباقر ونكاح آخر بالتونين بغير لام وهو والاشهر في الاستعمال (قوله اذا طهرت من طمئنه) بفتح الميم وسكون الميم بعد ها مثلثة أي حضيضها وكان السري ذلك أن يسرع علوقها منه (قوله فاستبضى منه) بوجهة بعده

لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فليغنن أجلهن فلا تطلعن فدخل فيه الثيب وكذلك الكبر وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقال وأنكحوا الأباي مسكم * حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن رهب عن نوس وحدثنا أحمد بن صالح حدثنا عنبسة حدثنا نوس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة اشخاص فنكاح من طهرت من طمئنه من الناس اليوم ينكح الرجل إلى الرجل وليته أوأنته فصدقها ثم ينكحها ونكاح الآخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمئنه أرسلني إلى فلان فاستبضى منه وبعت لها زوجها ولا يصحها ابداً حتى تبين جليها من ذلك الرجل الذي استبضع منه فاذن جليها أصابها زوجها اذا أحب

ضاد مبيعة أى اطلى منه المباحة وهو الجامع ووقع في رواية أصبغ عند الدار قطنى استرضى
براميد الموحدة قال زو به مجدون اسحق الصفاني الاول هو الصواب يعنى بالموحدة والمعنى
اطلى منه الجامع لتعلى منه والمباحة الجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج **(قوله)** وانما يفعل
ذلك رغبة في نجابة الولد أى استسايا من ماء النعل لانهم كانوا يطلبون ذلك من أى كبرهم
ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك **(قوله)** فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع
بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أى هو **(قوله)** ونكاح آخر يجتمع الرط مادون العشرة تقدم
تفسير الرط في أوائل الكتاب والمكان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لابد من
ضبط العدد لذلك لا يستشر **(قوله)** كلهم بصيها أى يعاوها والظاهر أن ذلك انما يكون عن
رضائهم أو موافقهم وبينها **(قوله)** ومريال كذا لا في ذرو في رواية غيره ومريال مبال
(قوله) قد عرفتم كذا الاكثر صفة الجمع في رواية الكشغري عرفت في خطاب الواحد **(قوله)**
وقد ولدت بالضم لانه كلامها **(قوله)** فهو بائنه أى أن كان ذكرها لو كانت أى انقالت هي ابتداء
الكن يحتمل أن يكون لا تفعل ذلك الا اذا كان ذكر الماعرف من كراهتهم في البت وقد كان
منهم من يقتله انق يتحقق ثمانية فضلا عن تحريم هذه الصفة **(قوله)** فلحق به ولدها
كذا لا في ذرو لغيره التحق بزاد منساة **(قوله)** لا يستطيع أن يتنعم به في رواية الكشغري منه
(قوله) ونكاح الرابع تدم ترجمه **(قوله)** لا تنعم من جاءها رلا كثر لا تنعم عن جامعا **(قوله)**
وعن البغيا كن نصين في أوامهن رايان يكون علما بنتم اللام أى علامة وأخرج الفاكهي
من طريق ابن أبي مليكة قال تبرزع بأجساد فدعا به فأتته أم مهزول وهي من البغيا التسع
اللائي كن في الجاهلية فقالت هذما واكنه في اناميدع فقال هل فان الله جعل المأطورا
ومن طريق القاسم بن محمد عن عبيد الله بن عمر أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في
الجاهلية فأراد بعض الصحابة أن يزوجها فقالت الزاني لا يسكن الزانية أو مسكرة ومن طريق
جاء في هذه الآية قال هرثيا كن في الجاهلية مع لومات لهن رايان يعرفن بها ومن طريق
عاصم بن المنذر عن مروان بن الزبير أنه وزاد رايان البيطار وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب
النساب أسامي صحابة رايان في الجاهلية فسقى منها أكثر من عشرين نسوة مشهورات
ترك ذكرهن اختيارا **(قوله)** لمن أرادهن في رواية الكشغري فمن أرادهن **(قوله)** القافة جمع
قافة وبان فقاموه الذي يعرف شبه الولد بالوالدالة تارة تخفية **(قوله)** فالتاتنه في رواية
الكشغري قاتاط ويزمنة أى استلحقته به وأعمل اللوط يفض اللام اللصوق **(قوله)** هدم نكاح
الجاهلية في رواية الدار قطنى نكاح أهل الجاهلية **(قوله)** كله دخل فيه ما ذكر
وما استدرك عليها **(قوله)** الانكاح الناس الروم أى الذي بدأت بذكره وهو أن يخطف الرجل
الى رجل فيزوجه احتج بما على اشتراط الولي وتعب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث
كانت تخبر النكاح بغير ولي كما روى مالك أنه تزوجت بنت عمه الرجن أخيهما وهو غائب فلما
قدم قال بنتي فبانت عليه في ثوبه وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التمسح بأن عائشة روت هذا فقد
يحتمل أن تكون البنت المدكورة ثيبا ودعت الى كفها أو هو غائب فقالت الولاية الى الولي
الابعد والى السلطان وقد صرح عن عائشة أنها انكحت رجلا من بني أخيهما فصرحت بينهم بسترهم

وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة
الولد فكان هذا النكاح
نكاح الاستبضاع ونكاح
آخر يجتمع الرط مادون
العشرة تقدم
تفسير الرط في أوائل الكتاب
والمكان هذا النكاح
يجتمع عليه أكثر من واحد
كان لابد من
ضبط العدد لذلك لا
يستشر **(قوله)** كلهم
بصيها أى يعاوها
والظاهر أن ذلك انما
يكون عن رضائهم أو
موافقهم وبينها
(قوله) ومريال كذا لا
في ذرو في رواية غيره
ومريال مبال **(قوله)**
قد عرفتم كذا الاكثر
صفة الجمع في رواية
الكشغري عرفت في
خطاب الواحد **(قوله)**
وقد ولدت بالضم لانه
كلامها **(قوله)** فهو
بائنه أى أن كان ذكرها
لو كانت أى انقالت هي
ابتداء الكن يحتمل أن
يكون لا تفعل ذلك الا
اذا كان ذكر الماعرف من
كراهتهم في البت وقد
كان منهم من يقتله
انق يتحقق ثمانية
فضلا عن تحريم هذه
الصفة **(قوله)** فلحق
به ولدها كذا لا في
ذرو لغيره التحق
بزاد منساة **(قوله)**
لا يستطيع أن يتنعم
به في رواية الكشغري
منه **(قوله)** ونكاح
الرابع تدم ترجمه
(قوله) لا تنعم من
جاءها رلا كثر لا
تنعم عن جامعا
(قوله) وعن البغيا
كن نصين في أوامهن
رايان يكون علما
بنتم اللام أى علامة
وأخرج الفاكهي من
طريق ابن أبي
مليكة قال تبرزع
بأجساد فدعا به
فأتته أم مهزول
وهي من البغيا
التسع اللائي كن في
الجاهلية فقالت
هذما واكنه في
اناميدع فقال هل
فان الله جعل
المأطورا ومن طريق
القاسم بن محمد
عن عبيد الله بن
عمر أن امرأة
كانت يقال لها
أم مهزول تسافح
في الجاهلية
فأراد بعض
الصحابة أن
يزوجها فقالت
الزاني لا يسكن
الزانية أو
مسكرة ومن
طريق جاء في
هذه الآية
قال هرثيا كن
في الجاهلية
مع لومات لهن
رايان يعرفن
بها ومن طريق
عاصم بن
المنذر عن
مروان بن
الزبير أنه
وزاد رايان
البيطار وقد
ساق هشام
بن الكلبي في
كتاب النساب
أسامي
صحابه رايان
في الجاهلية
فسقى منها
أكثر من
عشرين
نسوة مشهورات
ترك ذكرهن
اختيارا **(قوله)**
لمن أرادهن
في رواية
الكشغري
فمن أرادهن
(قوله) القافة
جمع قافة
وبان فقاموه
الذي يعرف
شبه الولد
بالوالدالة
تارة تخفية
(قوله) فالتاتنه
في رواية
الكشغري
قاتاط ويزمنة
أى استلحقته
به وأعمل
اللط يفض
اللام اللصوق
(قوله) هدم
نكاح الجاهلية
في رواية
الدار قطنى
نكاح أهل
الجاهلية
(قوله) كله
دخل فيه ما
ذكر وما
استدرك
عليها **(قوله)**
الانكاح
الناس الروم
أى الذي
بدأت بذكره
وهو أن
يخطف الرجل
الى رجل
فيزوجه
احتج بما
على اشتراط
الولي
وتعب بأن
عائشة
وهي التي
روت هذا
الحديث كانت
تخبر النكاح
بغير ولي
كما روى
مالك أنه
تزوجت بنت
عمه الرجن
أخيهما
وهو غائب
فلما
قدم قال
بنتي فبانت
عليه في
ثوبه وأجيب
بأنه لم
يرد في
الخبر التمسح
بأن عائشة
روت هذا
فقد يحتمل
أن تكون
البنت
المدكورة
ثيبا ودعت
الى كفها
أو هو غائب
فقالت
الولاية
الى الولي
الابعد
والى
السلطان
وقد صرح
عن عائشة
أنها
انكحت
رجلا من
بني أخيهما
فصرحت
بينهم
بسترهم

* حدثنا يحيى حدثنا وكيع عن هشام ١٦٠ بن عروة عن أبيه عن عائشة وما يلي عليكم في الكتاب في تأييد النساء اللاتي لا تؤمنن

تم كتابتهن وتزوجون أن
تسكنوهن قالت هذا في
البينة التي تكون عند
الرجل لهما أن تكون
شريكته في ماله وهو أولى
بما يفرغ عنها أن يسكنها
ففيها المأهل لا يسكنها
غيره كراهية أن يشركه
أحد في ماله أ حدثنا عبد
الله بن محمد حدثنا هشام
أخبرنا معمر حدثنا الزجزي
قال أخبرني سالم أن ابن عمر
أخبره أن عمر بن ثابت حصة
بنت عمر بن حذافة
السهمي وكان من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم من
أهل يثرب في المدينة فقال
عزلقيت عثمان بن عفان
فعرضت عليه فقلت ان
شئت استكثرت حصة
فقال سأنتظر في امرى
فلمست إلى ثم لم يزل فقال
يداني أن لا تزوج بوى هذا
قال عمر فقلت يا بكر فقلت
أن شئت استكثرت حصة
حدثنا جدين أي عمر قال
حدثني أبي قال حدثني
إبراهيم بن عوف بن عوف عن
الحسن قال فلهذه صلوهن
قال حدثني معقل بن يسار
أنها تزفت في قال تزوجت
أختي من رجل فقلت
حتى إذا انقضت عتدها
بخطها فقلت له تزوجت
وأفرشتك وأكرمتك فقلت
ثم حشيت عتظها لوالله لا تدوا لي أداو وكان رجلا بأسن به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليها فنزل الله هذه الآية فلا

ثم جئت تحطمها والاول الله لا تعود الملك ابد او كان رجلا لا بأس به وكانت المواتر يدان ترجع اليه فانزل الله هذه الآية فلا

(هو الخاطب) أي هل يزوج نفسه أو يختلج إلى آخر قال ابن المنذر كفي الترجمة ما يدل على
الجواز والمنع مع الكل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد كذا قال وكانه أخذ من تركه الجزم بالحكم
الكن الذي يظهر من منعه أنه يرى الجواز فإن الأسانيد التي فيها أمر الولي غير أن زوجها ليس
فيها التصريح بالمتبع من تزويجه نفسه وقد ورد في الترجمة عطاء الدال على الجواز وإن كان
الأولى عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد وقد اختلف السلف في ذلك فقال الأوزاعي وربيعة
والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث يزوج الولي نفسه ووافقه أبو ثور وروعن
مالك لوفات النيب لولها زوجي عن رأي تزويجها من نفسه أو من اختيارها من ذلك ولو لم تعلم
عن الزوج وقال الشافعي يزويجها ما لم يسلطان أو ولي آخر مثله وأقعد منه ووافقه زفر وداود
ويجوز أن الولاية بشرط في العقد فلا يكون النكاح منكها كالأيسع من نفسه (قوله) وخطب
المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلا فزوجها هذا الأمر وصله وكسح في منصفه
والبيه من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عيسى عن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة
وهو وليها فجعل أمرها إلى رجل المغيرة أولى منه فزوجها وأخرج عبد الرزاق عن الثوري وقال
فيه فأمر بأعده من فزوجها وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الشعبي ولفظه أن المغيرة خطب
بنت عمه روتين مسعود فأسر إلى عبد الله بن أبي عقیل فقال زوجها فقال ما كنت لأقبل
أنت أمرا للولد وابن عمها فأسرل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه انتهى والمغيرة هو
ابن شعبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقف فبني بنت عمه لحوا عبد الله بن أبي عقیل هو
ابن عمهما معا وبضالان جده هو مسعود المذكور وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان قريبا
أيضا لكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم إلا أنه ثقف لانه من ولد جشم بن ثقف فوضي عن المراد
بقوله هو ولي الناس وعرف اسم الرجل المهم في الآثار المعلق (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف
لام حكيم بنت قارظ أن تجعل أمرك إلى قاتلهم فقال قد تزوجتكم وصله ابن سعد من طريق
ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف أنه قد خطبني
غير واحد فزوجني أهم رأي قال ويجعل ذلك إلى قاتلهم فقال قد تزوجتكم قال ابن أبي ذئب
فجاءت نسكاحه وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء الأولى لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروي عن أن زوجها ولم يرد في التعريف بها على ما في هذا الخبر ذكرها في نسمة أزواج عبد الرحمن
ابن عوف في ترجمته فنفسمها فقال أم حكيم بنت قارظ من نكحتني من عبيد حلف بني زهر (قوله) وقال
عطاء النبي هادي قد نكحتك أولاً أمر رجلا من عبيدها وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال
قلت لعطاء امرأة خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره قال فلتشدها فلا نكحها وإني أشهدكم
أنني قد نكحتكم أولاً أمر رجلا من عبيدها (قوله) وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أهبل لك نفسي فقال رجل بارسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنها هذا طرف من
حديث الوأبة وقد تقدم موصول في باب تزويج العسر وفي باب النظر إلى المرأة قبل التزويج
وغيرهما ووصل في الباب بلنظ آخر وأقر بها إلى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن
عن أبي حازم يلفظ أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت بارسول الله جئت
لأهبل لك نفسي وفيه فقام رجل من أصحابه فقال أي رسول الله مثله ثم ذكر المصنف حديث

عائشة قوله تعالى ويستفتونك في السأأأأوردته مختصرا وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير
 ووجه الدلالة منه ان قوله فرغب عنها أن يتزوجها أعلم من أن يتولى ذلك نفسه أو بأمر غيره
 فتزوجوه وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز لأن الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت
 من أهل المال والجمال بدون سنتهما من الصداق وعاتبهم على ترك تزويج من كانت قليلة
 المال والجمال دل على ان الولي يصح منه تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب أحد على ترك
 ما عورض له عليه ودل ذلك أيضا على انه يتزوجها ولو كانت صغيرة لانه أمر أن يقسط لها في
 الصداق ولو كانت بالغاً لم يمنع أن يتزوجها باعتراضها عليه فعمل أن المراد من لأمرها في نفسها
 وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك النفقة فلا أثر لها بدون مهرها كالبكر ثم ذكر
 المصنف حديث سهل بن سعد في الواجبة وسأني شرحه قريبا ووجه الأخذ منه الاطلاق أيضا
 لكن انفصل من منع ذلك بأمره ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أن زوج نفسه وبغير
 ولي ولا مهر ولا استدان وبلغت النسبة كإياي بقدره وقوله فيه فإبرد هاب كون الدال من
 الأداة وحكي بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل **(قوله باب)**
 انكاح الرجل ولده الصغار ضبط ولد بهضم الزاو وسكون اللام على الجمع وهو واضح وبفتحهما
 على أنه اسم جنس وهو أعلم من الذكور والانات **(قوله لاقول الله تعالى واللائي لم يحضن حمل**
عدهن ثلاثة أشهر قبل البلوغ) أي دل على ان نكاحها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن
 لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالزوال بالبكر ويمكن أن يقال الاصل في الايضاع الحریم
 الاصل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فيق ماعداه
 على الاصل ولهذا السرأورد حديث عائشة قال المهلب أجمع والله يجوز للاب تزويج ابنته
 الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ منها الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فممن لا يوطأ وحكى
 ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوجه ابنته البكر الصغيرة حتى يبلغ وتأذن وزعم أن
 تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابلة تجوز
 الحسن والنخعي للاب اجبار بنته بكراً كانت أو صغيرة وبكراً كان أو ثيباً **(تنبيه)** وقع في
 حديث عائشة من هذا الوجه ادراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده **(قوله**
باب تزويج الاب ابنته من الامام) في هذه الترجمة إشارة الى ان الولي الخاص يقدم
 على الولي العام وقد اختلف فيه عن المالكية **(قوله وقال عراخ)** هو طرف من حديثه الذي
 تقدم موصولاً قريبا ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه قال هشام يعني ابن عروة وهو موصول
 بالاسناد المذکور وقوله وأثبتت الى آخره لم يسم من أبيه بذلك وبشبهه أن يكون حمله عن
 أمر أمه فاطمة بنت المنذر عن جدتها أمه قال ابن بطال دل حديث الباب على ان الاب أولى في
 تزويج ابنته من الامام وان السلطان أولى من اوليها وان الولي من شرط النكاح **(قلت)** ولا
 دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك وانما فهم ما وقع ع ذلك ولا يلزم منه منع ماعدا وانما
 يؤخذ من أدلة أخرى وقالو فبعث الله في سائر انكاح البكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ
 حتى يصور منها الاذن وأما الصغيرة فلا اذن لها وسأني الكلام على ذلك في باب مفرد **(قوله**
باب السلطان ولي لقتول النبي صلى الله عليه وسلم زوجها كما يعلمك من القرآن)

قال ولا خاتم من حديد قال
 ولا خاتم ولا كن أسبق يرد في
 هذه فأعطيها النصف وأخذ
 النصف قال لاهل معك من
 القسر أن شئ قال نعم قال
 اذهب فتدز وجهك كما عا

معك من القرآن **(باب انكاح**

الرجل ولده الصغار لقول

الله تعالى واللائي لم يحضن

حمل عدهن ثلاثة أشهر قبل

البلوغ **(حديث محمد بن**

يوسف حدثنا صفيان عن

هشام عن أبيه عن عائشة

رضي الله عنها أن النبي صلى

الله عليه وسلم تزوجها وهي

بنت ست سنين وأدخلت

عليه وهي بنت تسع ومكنت

عندهن بها **(باب تزويج**

الاب ابنته من الاسلام وقال

عمر خطب النبي صلى الله

عليه وسلم الى حفصة

فانكحته **(حديثنا على بن**

أسد حدثنا وهب عن هشام

ابن عروة عن أبيه عن عائشة

أن النبي صلى الله عليه وسلم

تزوجها وهي بنت ست

سنين ونجى بها وهي بنت تسع

سنين فقال هشام وأثبتت انها

كانت عنده تسع سنين

(باب الماطن ولي لقول

النبي صلى الله عليه وسلم

زوجنا كما يعلمك من

القرآن **(فتح**

حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن أبي حازم
عن سهل بن سعد قال
جاءت امرأة إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال اني زوجت من نفسي
فقامت طوبى لافعال رجل
زوجها ان تبكى لثيبها
حاجة فقال عليه الصلاة
والسلام حل عندك من
نبي تصدقها قال ما عندي
الا زاري فقال ان اعطيتها
اباد جلت لان زارك فالتفت
شيئا فقال ما جديا فقال
التفت ولو كان خاتما من حديد
فلم يجد فقال امعك من
القرآن حتى تاتي سورة
كذا وسورة كذا السور
سماها فقال قد زوجنا كلها
بما معك من القرآن (باب
لا ينكح الاب وغيره البكر
والثيب الا برضاهما) وحدثنا
معاذ بن فضال حدثنا هشام
عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا
هريرة حدثهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا تنكح
الاب حتى تستأمر ولا تنكح
البكر حتى تستأذن

ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهية من طريق مالك بالنظر ووجهها بالافراد وقد وقع في
رواية أبي ذر بن هذا الوجه بلفظ زوجنا كلها ايثون التعظيم وقد ورد التصريح بأن السلطان
ولي في حديث عائشة المرفوع أعيا امرأه أن تكلمت بغير إذن ولها فذكرها باطل الحديث وفيه
والسلطان ولي من لاري لها أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة
وابن حبان والحاكم إسنادهما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهية وعند الطبراني من
حديث ابن عباس رفعه لا نكاح الا ولي والسلطان ولي من لاوله وفي استناده الخياط بن
أرضاه وفيه مقبل وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد أخرجه
عن ابن عباس بلفظ لا نكاح الا بولي مرشد أو سلطان (قوله ما لا ينكح
الاب وغيره البكر والثيب الا برضاهما) في هذه الترجمة أربع صور تزويج الاب البكر وتزويج
الاب الثيب وتزويج غير الاب البكر وتزويج غير الاب الثيب وإذا اعتبرت الكبير والصغير
زادت الصور فالثيب البالغ لا تزوجها الاب ولا غيره الا برضاها اتفاقا لا من شذ كما تقدم
والبكر الصغيرة تزوجها ابوها اتفاقا لا من شذ كما تقدم والثيب غير البالغ اختلف فيها افعال
مالك وأبو حنيفة يزوجه ابوها كما تزوج البكر وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يزوجه ابوها اذا
زال النكاح قالوط لا غيره والعلية عندهم ان ازاله النكاح تزول ائتماء الذي في البكر والبكر
البالغ يزوجه ابوها وكذا غيره من الاولياء واختلف في استئمرها والحديث دال على انه
لا يجازي الاب عليها اذا استنعت وحكام الترمذي عن أكثر أهل العلم وساذ كرمز بدخث فيه وقد
أشقى الشافعي الجد بالاب وقال أبو حنيفة والشافعي في الثيب الصغيرة تزوجه كل ولي فاذا
بالغت ثبت لها الخيار وقال أحمد اذا بالغت تسعها زلا وليا غير الاب نكحها وكأنه أقام المظنة
مقام المثنية وعن مالك بالتحقق بالاب في ذلك وصي الاب دون ثيبه الاولياء لأنه أقامه مقامه كما
تقدمت الإشارة اليه ثم ان الترجمة معقودة لا شترط رضا المراجعة بكرة كانت أو ثيبا صغيرة
كانت أو كبيرة وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث لكن تنفي الصغيرة من حيث المعنى لانها
لا عبارة لها (قوله حدثنا هشام) هو الدستاوي ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة في رواية
سلم من طريق خلد بن الحارث عن هشام عن يحيى حديثاً أو سلمة (قوله لا تنكح) بكسر الحاء
الهمي ورفعهما الخبر وهو بالغ في المنع وتقدم تفسيره في باب عرض الانسان ابنته وظاهر هذا
الحديث ان الام هي الثيب التي فارقت زوجها بموت أو طلاق لتمامها بالبكر وهذا هو الاصل في
الام ومنه قوله الغزو وأمة أي بقتل الرجال فتصير النساء أئمة وقد تطلق على من لا زوج لها
أصلاً وقوله عاص عن ابراهيم الخزازي وامعيل القاضى وغيرهما ان يطلق على كل من لا زوج
لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيبا وحكي الماوردي القولين لاهل اللغة وقد وقع في
رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارمي والدارقطني لا تنكح الثيب
ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشاور (قوله
حتى تستأمر) أصل الاستمرار طلب الامر فالعني لا يقد عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ
من قوله تستأمر انه لا يبعد الا بعد ان تاحر بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في
حقها بل فيه اشعار باشتراطه (قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن) كذا وقع في هذه الرواية

الفرقة بين الثيب والكبر فغير الثيب بالاستثمار والكبر بالاستئذان فهو خدمته فرق بينهما من جهة أن الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمر وله ما يحتاج إلى صريح القول والكبر في القول فإذ صرح بتمتع اتفاقا والكبر بخلاف ذلك والأذن دائر بين القول والكبر بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وإنما جعل الكبر أذنا في حق الكبر لأنه قد نسخ أن تنصح (قوله قالوا يا رسول الله) في رواية عمر بن أبي سلمة قلنا وحدثنا عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك (قوله وكيف أذننا) في حديث عائشة قلت إن الكبر نسخي وستأتي ألفاظه الحديث الثاني (قوله حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق) أي ابن قرظ الهلالي أبو حفص المصري أصله كوفي جمع من مالئ واللاث ويحيى بن أيوب وغيرهم روى عنه القديماء مثل يحيى بن معين وإسحاق الكوسج وأبي عبد الوارث إبراهيم بن هاني وهومن قدم مشيوخ البخاري ولم أله عنه في الجامع إلا حديث واحد وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين (قوله حدثنا اللث) في رواية الكشي عن أبيان (أي عن أبي عمرو مولى عائشة) في رواية ابن جريج عن أبي ابن ملكة عن ذكوان وسبأ في ترك الحبل ويأتي في الأكرام من هذا الوجه بلطف عن أبي عمرو وذكوان (قوله أذننا) قالت يا رسول الله إن الكبر نسخي فكذلك أوردته من طريق اللث مختصرا وقع في رواية ابن جريج في ترك الحبل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبر نسخي أذن قلت فذكره وفي الأكرام بلطف قلت يا رسول الله تستأمر النساء في أضعن قال نعم قلت فإن الكبر نسخي فمتى تسكت وفي رواية مسلم من هذا الوجه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البخارية يسكنها أهلها أتستأمر أم لا قال نعم تستأمر قلت فإنها نسخي (قوله قال رضاهما) في رواية ابن جريج قال سكنتها أذننا وفي النسخة قال أذننا صحتها وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا قال ذلك أذننا إذا هي سكنت ودلت رواية البخاري على أن المراد بالجارحة في رواية مسلم الكبر دون الثيب وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والكبر نسخي تاذن في نفسها وأذننا صحتها وفي النسخة والكبر نسخي أذننا إذا هي سكنتها قال ابن المنذر يوجب إعلام الكبر أن سكنتها لأن لو قالت بعد العدة ما علمت أن صحت أذن لم يطل له بذلك عند الجمهور وأما بطله بعض المالكية وقال ابن شبيب منهم يقال لها ذلك ثلاثا إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فأنظري وقال بعضهم بطل المقام عدها لا لتخيل فمعهما ذلك من السارعة واختلفوا فيما إذا لم تسكن بل ظهرت منقرا في السخط أو الرضا التسم مثلا واليكاء عند المالكية انقرفت أو بك وأقامت وأظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزج وعند الشافعية لا أثر لشي من ذلك في المتم إلا أن قرنت مع الكراهة الصياح ونحوه ووثق بعضهم بين الدمع فإن كان حاردا على المتم وإن كان باردا دل على الرضا قال وفي هذا الحديث إشارة إلى أن الكبر التي أمر بالاستئذان هي البالغ الأذلاء لا من لا تدرى ما الأذن ومن يستأمر سكوتها وسخطها ونقل ابن عميد البزعي عن مالك أن سكوت الكبر النية قبل أذنهم وتوقفها لا يكون رضاهما بخلاف ما إذا كان بعد تقوفهم بها وليا وخص بعض الشافعية إلا كتمانهم سكوت الكبر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها إلا أن نسخي منها أكثر من غيرها والعصم الذي عليه الوجه ورأسته مال الحديث في جميع الإكابر بالنسبة

قالوا يا رسول الله وكيف
أذننا قال أن تسكت

حدثنا عمرو بن الربيع
ابن طارق حدثنا اللث
عن ابن أبي ملكة عن أبي
عمرو مولى عائشة عن
قالت يا رسول الله إن الكبر
نسخي قال رضاهما

٥١٢٧

م

نسخة

٩٦٠٧٥

لجميع الاولياء واختلاف في الابزواج البكر البالغين فبغير اذنهم فقال الارزاعي والثوري
 والخنفي ووافقه هم أبو ثور يستتر استئذانهم اذ لو عده عليهم بغير استئذان لم يصح وقال
 الآخرون يجوز للاب أن يزوجه ولو كانت النكاح بغير استئذان وهو قول ابن أبي لسل وملك
 واليثة والشافعي وأجدوا صحق ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لانه جعل النيب أحق بنفسها
 من وليها فدل على أن ولي البكر أحق بهم منها وأصح بعضهم بحديث بن أبي اسحق عن أبي
 بردة عن أبي موسى مرفوعا تستأمر البتية في نفسها فإن سكنت فهو اذنهم قال فقد ذلك بالبتية
 فيجعل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ يستأذنهم أبوها فنص على
 ذكر الاب وأجاب الشافعي بان المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر
 رفعه وأمر والناس في شأتهن أخرجه أبو داود وقال الشافعي لأخلاقه أنه ليس للام أمر لكنه
 على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال
 الشافعي زادها ابن عينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم والميزونيون لا يكرهون الاستأمر ومن
 قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان باللفظ والبتية
 تستأمر وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سالم عن أبي هريرة فدل على
 أن المراد بالبكر البتية (قلت) وهذا لا يدفع زيادة الثقة المحفوظ باللفظ الاب ولو قال قائل بل المراد
 بالبتية البكر لا يدفع وتأخر يضم وله يدخل فيه الابو غيره فلا تعارض بين الارباء وبين
 الظن في أن الاستأمر هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال
 الشافعي كل من الامرين محتمل وسياق من يبحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى
 واستدل به على أن الصغرة النيب لا اجبار عليها العموم كونها أحق بنفسها من وليها وعلى أن
 من زالت بكارتها ولو كان زالا اجبار عليها الاب ولا غيره لعدم قوله النيب أحق بنفسها
 وقال أبو حنيفة هي كالبكر وخالفه حتى صاحباه وأحج له بان علة الاكتفاء بسكون البكر هو
 الحياء وهو باق في هذه لان المسئلة مفرضة فحين زالت بكارتها ولو لا فحين اتخذت الزنا دبنا
 وعادة وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء متعلق بالبكر وقابلها بالنيب فدل على أن
 حكمهما مختلف وهذه نيب لغة وشرعا ليل أنه لو أوصى بعقوب كل نيب في ملكه دخلت اجماعا
 وأما بقا احكامها كالبكر فممنوع لانها تبيح من ذكر وقوع التبعير ومنها وأما ثبوت الحيامن
 أصل النكاح فليست فيه كالبركاتي لم يخرجه قط والله أعلم واستدل به ان للنيب أن
 تتزوج بغير ولي ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها الى رجل فيزوجها حكاه ابن حزم عن
 داود ورفقه بحدوث عائشة أم المؤمنين فكيف بغير اذن وليها نكاحها باطل وهو حديث صحيح
 كما تقدم وعوضين أن معنى قوله أحق بنفسها من وليها أنه لا يتدخلها أمر بغير اذن ولا يجبرها
 فإذا أرادت أن تتزوج لم يجز لها الا باذن وليها واستدل به على أن البكر اذا أعلنت بالنكاح لم يجز
 النكاح والى هذا أشار المصنف في الترجمة وان أعلنت بالرضا فمجرد بطريق الارلى وشذبه بعض
 أهل الظاهر فقال لا يجوز أيضا وقواعد مظهر قوله واذنها أن نكحت ^(في قوله) ما إذا
 تزوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود هكذا أطلق في البكر والنيب لكن حديث الباب
 مصرح فيه بالنيابة فكأنه أشار الى ما ورد في بعض طرقه كإسائه ورد النكاح اذا كانت فيا

«باب اذا زوج الرجل ابنته
 وهي كارهة فنكاحه
 مردود» حدثنا سعيد
 قال حدثني مالك عن عبد
 الرحمن بن القاسم عن أبيه
 عن عبد الرحمن

٥١٣٨
 دس ق

تحفة
 ٥٥٨٢٤

فترجت بغير رضا اجماع الاما نقل عن الحسن أنه جازا جبارا لال للنب ولو كرت كما تدم
وعن النخعي أن كانت في عاله جاز والارء واختلسوا اذا وقع العقد بغير رضا فقتال الحنفية
ان اجازته جاز وعن المالكية ان اجازته عن قرب جاز والا فلا ورده الباكون مطلقا (قوله وجميع)
بضم الميم وقمع الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين هـ حملة (قوله ابن يزيد بن جارية) الجيم أى ابن
عاصر بن العطاء الانصاري الأوسي بن عمرو بن عوف وهو ابن أخى جحس بن جارية العجاني
الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن وقدوه من زعم
أنهم ما واحد ومنه قيل ان لجميع بن يزيد حملة وليس كذلك وإنما الحملة له مع جميع بن جارية وليس
لجميع بن يزيد الجارية سوى هذا الحديث وقد قرئ فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعبد الرحمن
ولد علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما ترجم به العسكري وغيره وهو أخو عاصم بن عمرو بن
الخطاب لأمه قال ابن سعد في القضاة لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ومات سنة
ثلاث وثبعين وقيل سنة ثمان وثمينة جماعة وماله في البخاري أيضا سوى هذا الحديث وقد وافق
مالك على استناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وان اختلف الرواة
عن حماني وصل هذا الحديث عن خنساء وفي إرساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن وجميع
أن خنساء تزوجت وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن وجميع فذهبهم أن سقط بن زيد وقال
ابن جارية والضوا وبصله وإثبات بن زيد نسب ما وقد أخرج طريق بن عينة المصنف في ترك
الحبل بصرة الاسال كما سأتى وأخرجها أجدعته كذلك وأوردها الطبراني من طريقه
موصولة وأخرجها الدارقطني في الموطأ من طريق يعلى بن منصور عن مالك بصرة الاسال
أيضا واكثر وصاؤه عنه وخالفهما معا سفيان الثوري في راو من البصرة فقال عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن دبيعة عن خنساء أخرجها النسائي في الكبرى والطبراني من
طريق ابن الماركا عنه وهي رواية شاذة لكن بعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان
وعبد الله بن يزيد بن دبيعة هذا المأمر من ترجم له ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان
الاعبد الله بن دبيعة بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وعنه المقبري وهو
تابعي غير مشهور والاف في هذا الحديث وثقة الدارقطني وابن حبان وقد ذكره ابن مندة في الصحابة
وظناً أو توهم في ذلك وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه وعبد الله بن يزيد بن دبيعة
هذا من أعفله المزى ومن تبعه فزيد كره وفي رجال الكتب الستة (قوله عن خنساء بنت خدام)
بجملة ثم نون ثم حملة وزن جراء وألوهاب كسر المجمة وتخفيف المسهله قيل اسم أي دبيعة
والصحيح أن اسم أيه خالد ودبيعة اسم جد دفعا حسب وقوع ذلك في رواية لا جد من طريق محمد بن
اسحق عن الخليل بن السائب مرسل في هذه القصة ولكن قال في تسميتها خنساء تخفيف النون
وزن قلان ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء وصل الحديث عنهم فقال
عن حجاج بن السائب بن أبي بلابة عن أبيه عن جدته خنساء وخناس مشتق من خنساء كما يقال
في زنب زنا ب وكنة خدام والد خنساء أو دبيعة كذا أو توهم وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق
من حديث ابن عباس أن خداماً بأرودة أنكح أمته رجلاً الحديث ووقع عند السهتقري من
طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن دبيعة بن خدام زوج ابنته وهو وهم في اسمه

وجميع ابن يزيد بن جارية
عن خنساء بنت خدام
الانصارية

قوله بنت خدام ضبطها
التسطلاني بكسر الخاء
وتخفيف الذا المجمعين
وقال وفي النسخ وبالذال
المهمله

ولعله كان أن خداما أباً وبعده فانتقل وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على أن لودبعه ابن
 خدام أيضاً صحبة وله قصة مع عمر في ميراث سالم رلى أي حذيفة ذ كرنا الحضاري في تاريخه وقد
 أطلت في هذا الموضوع لكن من الكلام بهضه بعضاً ولا يتخلو من فائدة (قوله ان أباهاز زوجها
 وهي نيب فمكرهت ذلك) ووقع في رواية الثوري المذكورة قالت أنكبحي أبي وأنا كارهة وأنا
 بكر وأنا قول أرجح فتدذ كر الحديث الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم
 فقال في روايته وأنا أريد أن تزوج عم ولدي وكذا أخرج عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن
 عبد الرحمن الجثنى عن أبي بكر بن محمد أن رجلاً من الانصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها
 يوم أحد أنكحها أبوهارجلاً فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أي أنكبحي وان عم
 ولدي أحب اليّ فهذا يدل على انها كانت ولدت من زوجها الاول واسمها تقدنا من هذه الرواية
 نسبة زوجها الاول واسمها أنيس بن قاذن سمعناه الواقدي في روايته من وجه آخر عن خنساء
 ووقع في المهرمان للقطب القسطلاني اسمها الان الواقدي ذكر باسمه نادله أنه من بني مزينة ووقع في
 التلاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه الا ان الواقدي ذكر باسمه نادله أنه من بني مزينة ووقع في
 رواية ابن اسحق عن الجليج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن أبيه من بني مزينة ووقع في
 وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ان خداماً أباً وبعده أنكح
 البكر رجلاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تكرهوهن فنكحت بعد ذلك ألبابة وكانت ثيباً
 وروى الطبراني بإسناد آخر عن ابن عباس فذكر في النصه وقال فيه فزعهما من زوجها وكانت
 ثيباً فنكحت بعده ألبابة وروى عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن أبي الخوثر بن نافع بن
 جبير قال تأتت خنساء من زوجها أبوهارجلاً فحدثت في نفسها فزعهما من زوجها وكانت ثيباً
 أسند تقوى بعض ما يعضر وكاهاد الله على أنها كانت ثيباً ثم أخرج النسائي من طريق الأوزاعي
 عن عطاء عن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير ثمزها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم
 ففرق بينهما وهذا سند ظاهر الصحة ولكن له على أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي
 فأدخل بينهما وبين عطاء ابراهيم بن حمزة وفيه مقال وأرسيد فلم يذكر في اسناده جابر وأخرج
 النسائي أيضاً ابن ماجه من طريق جري بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية
 بكر أئت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهاز زوجها وهي كارهة فغيرها ورجاله ثقات
 لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة انه خطأ وأن الصواب إرساله وقد أخرجه الطبراني والدارقطني
 من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلقت أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ردت كاح بكر ونيب أنكحها ما أوه ماوه ما كرهنا قال الدارقطني فزعهما بعد الملاء
 الدماري وفيه ضعف والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل وقال البيهقي
 ان ثبت الحديث في البكر جل على أنها تزوجت بغير كف والله أعلم (قلت) وهذا الجواب هو
 المعتمد فانه واقع عن فلا ثبت الحكم فيها نعمهما وأما الطعن في الحديث فلا معنى له لأن طرقة
 تقوى بعضها ببعض والقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجه الدارقطني والطبراني من
 طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن خنساء بنت خدام زوجها أبوهارج
 كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فزعهما من زوجها ولم يقل فيه بكر ولا ثيباً قال الدارقطني رواه

أن أباهاز زوجها وهي ثيب
 فمكرهت ذلك فأتت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فرد
 نكاحه

٥١٢٩
نسخ
نقطة

٦٥٨٢٤

• حدثنا إسحق أخبرنا يزيد
أخبرنا يحيى أن القاسم بن
محمد حدثه أن عبد الرحمن
ابن يزيد وجميع ابن يزيد حدثناه
أن رجلا يدعى خداما أنكح
امته له نحوه (باب تزويج
التيمة لقول الله تعالى
وان خفتم أن لا تقسطوا في
اليتامى فانكحوا واذا قال
للولى زوجتي فلا نكح
ساعة وقال مامعك فقال
معي كذا وكذا أوليتا ثم قال
زوجتكها فهو جائز) فيه
سهل عن النبي صلى الله عليه
وسلم • حدثنا أبو اليان
أخبرنا شعب عن الزهري
وقال الليث حدثني

٥١٤٠

نقطة

٦٦٤٧٤

٦٦٥٥٧

أبو عوانة عن عمر بن سلام بن إبراهيم (قوله حدثنا إسحق) هو ابن راهويه ويزيد هو ابن
هرون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري (قوله أن رجلا يدعى خداما أنكح امته له نحوه) سابق أحد
لفظه عن يزيد بن هرون بهذا الاسناد أن رجلا منهم يدعى خداما أنكح امته فكرهت نكاح
أبيها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها فترجعت أبا البابية بن
عبد المنذر فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا وهذا يوافق ما تقدم وكذا أخرجه ابن
ماجة عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هرون وأخرجه الأصباعي عن طريق عن يزيد كذلك
وأخرجه الطبراني والأصباعي عن طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه وأخرجه
الطبراني عن طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى
كذلك لكن اقتصر على ذكر جميع يزيد والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن
القاسم فساقى في ترك الحل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأته
ولدها بنحو فت أتت زوجها وألما وهي كارهة فأرسلت إلى شيخين من الأنصار عبد الرحمن
ومجمع ابني جارية فالاختصن فان خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك فالشيخان وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن أبيه أن خنساء
انتهى وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن شعبان بن عيينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن
خنساء موصولا والمراد أني من ولدها وهو أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر
ابن أبي طالب ولها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر أخرجه المستغفري عن طريق يزيد
ابن الهادي عن ربيعة بن أسد أنها أتت من زوجها جعفر بن عبد الله بن الزبير فأرسلت إلى القاسم
ابن محمد والى عبد الرحمن بن يزيد فقالت اني لا من معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني فقال لها
عبد الرحمن ليس لك ذلك ولو صرح ذلك لم يجز فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والده خنساء ولا سمى
بنته كما قدمته وكنت ذكرت في المقدمة في نسمة المرأة من ولدها جعفر ومن ذكر معاوية الذي عناه
والله كونه هو المعنى وقد حصل من تحري ذلك ما لا أظن أنه زاد عليه فقلته الحمد على جميع مننه
(قوله باب تزويج التيمة لقول الله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى
فانكحوا) ذكر فيه حديث عائشة في نفسها الآية المذكورة وقد تقدم شرحه في التفسير وفيه
دلالة على تزويج الولي غير الأب في دون البلوغ بكرا كانت أو ثيبا لأن حقيقة التيممة من كانت
دون البلوغ ولأبها ولقد أدنى تزويجها بشرط أن يرض من صداقها فاحتاج من منع
ذلك إلى دليل قوي وقد اجتمع بعض الشافعية بمحدث لا تنكح التيمة حتى تستأمر قال فان قيل
الصغيرة لا تستأمر قلنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فتصير أهلا للاستئثار فان قيل
لا تنكح بعد البلوغ قلنا قلنا لا تنكح التيمة حتى تبلغ فتستأمر جميعا بين الأدلة (قوله)
واذا قال للولى زوجتي فلا نكحك ساعة أو قال مامعك فقال معي كذا وكذا أوليتا ثم قال
زوجتكها فهو جائز فيه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث الواهية وقد تقدم مرارا
وبأني شرحه قريبا ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر
ولو تخلف بينهما كلام آخر وفي أخذ من هذا الحديث نظر لأن ما وقع من بطرقه احتمال أن
يكون قبل عقب الإيجاب (قوله حدثنا أبو اليان أخبرنا شعب عن الزهري وقال الليث حدثني

عقل عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها قال لها ما أمتد وان ختمت أن لا تقسطوا في النساء إلى ما ملكت أيمانكم قالت عائشة ما أن ختمت هذه الآية تكون في جروها فغيرت في جبالها وما هو يدان تنقص من صداقها فهو وان نكحهن الآن يقسطوا الهن في كمال الصداق وأمروا بشكاح من سواهن من النساء قالت عائشة استفتي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) بعد ذلك فأنزل الله وبسنتك في النساء التي وترغبون أن

تكنوهن فأنزل الله لهم في هذه الآية أن النية إذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها ونسبها والصداق وإذا كانت مرغوا باعنا في فله المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء قالت فكما يتركوهن حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكوهن إذا رغبوا فيها الآن يقسطوا لها ويعطوها حقها الآن في

عقل عن ابن شهاب تقدم طريق اللب موصولا في باب الا كفافي في المال وساق المتن هناك على لفظه وهناك على لفظ شعب وقد أوردنا ذلك في كتاب الوصايا كما تقدم والله أعلم ﴿قوله﴾ إذا قال الخاطب زوجتي فلانة فقال قد زوجتك بكذا أو أجازا النكاح وان لم يقل للزوج أرضيت وقيل في رواية الكشي في إذا قال الخاطب للولي وبهيم الكلام وهو القاعل في قوله وان لم يقل وأورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة أيضا وهذه الترجمة معروفة قسمة هل يقوم الاتمس مقام القبول فصرح كالقوله تقدم القبول على الإيجاب كان يقول تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي زوجتكها بذلك أو لا بد من إعادة القبول فاستنبط المصنف من قصة الواهبة أنه لم يقل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم تزوجتكها بما معك من القرآن ان الرجل قال قد قبلت لكن اعترضه المذهب فقال بساط الكلام في هذه القصة أعنى عن توقيف الخاطب على القبول لما تقدم من المرافضة والطلب والمعاودة في ذلك فن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يتجمل أن يصريح منه بالقول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره ممن تقدم التراض عن رضاه انتهى وغاية الله بلم الاستدلال لكن يخصه بخاطب دون خاطب وقد قدمت في الذي قبله وجه الخدش في أصل الاستدلال ﴿قوله﴾ في هذه الرواية فقال مالي اليوم في النساء من حاجة فنه اشكال من جهة أن في حديث قصده النظر الها هو صوبه فهاذا دال على أن كان يراد التزويج ولو أن يجيبه فكان معنى الحديث مالي في النساء إذا كن بهذه الصفة من حاجة ويحتمل أن يكون جواز النظر مطبقا من خصائصه وان لم يراد التزويج وتكون فائدة احتمال أنها يجيبه في تزويجها مع استغنائه حديثه عن زيادة على من عنده من النساء صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾ لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع كذا وأوردته بلفظ أو يدع وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ أو يترك وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ حتى يذر وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ حتى ينكح أو يدع وأسانده جميع ﴿قوله﴾ النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض (بعض) تقدم شرحه في البيوع والعش في اختصاص ذلك بالمال وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن الخاطبين هم المساوون ﴿قوله﴾ لا يخاطب بالجزم على النبي أي وقال لا يخاطب ويجوز الرفع على أنه نهي وساق ذلك بصفة الخبر بلفظ المنع ويجوز أن نصب عطفًا على قوله يبيع على أن لا في قوله ولا يخاطب زائدة ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عنده سلم ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخاطب برفع العين

نظرة
٥١١
٦٧٠/٥١٤
٧٧٨

شي قال أعطوا ولوا تخام من حديث قال ما عندى شيء قال فاعندك من القرآن قال كذا وكذا قال فقد ملكتكم بما معكم من القرآن ﴿باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح﴾ (أودع) حديث شامي بن إبراهيم حديث ابن جريج قال سمعت نافعًا يحدث أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح الخاطب قبله

من يسمع والباقين بخطب واثبات الثمانية في بيع (قوله أو بأذن له الخاطب) أي حتى يأذن
 الاول الثاني (قوله في حديث أبي هريرة) البت عن جعفر بن ربيعة) البت فيه اسناد آخر أخرجه
 مسلم من طريق غيره عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن ربيعة عن عتبة بن عامر في قصة
 الخطبة فقط وسأذكر لفظه (قوله) قال أبو هريرة يائس بنخس أوله وضم المثلثة تقول أثرت
 الحديث آخره بالمدائثر بفتح أوله ثم سكون اذا ذكرته عن غيرك ووقع عند الثاني من طريق
 محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره
 مختصراً (قوله) أياكم والظن الخ) بأذن من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الادب مع شرحه وقد
 أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن سليمان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فزاد في
 المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه قال الجوهري هذا النهي للتعزيم
 وقال الخطابي هذا النهي للتأديب وليس بنهي تعزيم يطل العتد عند أكثر الفقهاء كذا قال
 ولا ملازمة بين كونه للتعزيم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتعزيم ولا يطل العقد
 بل حكم التورين ان النهي فيه للتعزيم بالاجماع ولكن اختلافه في شروطه فقال الشافعية
 والحنابلة يحمل التعزيم ما اذا صرحت المخطوبة أو وليها الذي أذنت له حث يكون اذنها معتبرا
 بالاجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تعزيم فلو لم يعلم الثاني الحال فجوزوا الهجوم على الخطبة
 لان الاصل الاباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالنهي بضم كقولها
 لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الاصح وهو قول المالكية والحنابلة لا يحرم أيضا واذا لم يرد
 ولم تقبل فيجوز والجهة فيه قول فاطمة خطبتي معاوية وأوجه فلم يشكر النبي صلى الله عليه
 وسلم ذلك علم ما بل خطبها الاسامة وأشار الزوري وغيره الى أنه لا جهة فيه لاحتمال أن يكون
 خطباً معاً ولم يعلم الثاني بخطبة الاول والتي صلى الله عليه وسلم أشار باسماته ولم بخطب وعلى
 تقدير أن يكون خطب فكذا ثم لما ذكرها في معاوية وأبي جهنم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها
 لاسامة وحكي الترمذي عن الشافعي ان معنى حديث أنس اذا خطب الرجل المرأة فرفضت به
 وركبت اليه فليس لاحدا أن يخطب على خطبته فاذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها
 والجهة فيه قصة فاطمة بنت قيس قائم المختبر برضاها وبأحدمتها ولو أخبر به بذلك لم يشتر عليها
 بفرض آخرت فلو لم توجد منها اجابة ولارذ فقطع بعض الشافعية بالحوار ومنهم من أجرى
 القولين ونص الشافعي في البكر على أن سكوتها رضاً بالخطاب وعن بعض المالكية لا تمنع
 الخطبة الا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجد شرط التعزيم ووقع
 العقد الثاني فقال الجمهور ربيع مع ارتكاب التعزيم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول
 وبعده وعند المالكية خلاف كقولين وقال بعضهم يفسخ قوله لابعده وخجلا الجمهور
 ان المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح وقوعها
 غير صحيحة وحكي الطبري ان بعض العلماء قال ان هذا النهي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس
 ثم رده وغلطه بانها كانت مستسرة فأشهر عليها معاها الاولى ولم يكن هنالك خطبة على خطبة
 كما تقدم ثم ان دعوى التسخير مشكل هذا غلط لان الشارع أشار الى علة النهي في حديث
 عتبة بن عامر بالاخوة وهي صفة لازمة وعلة مطاوعة للدوام فلا يصح أن يلحقها التسخير والله

٥١٤٢
 نسخة
 ٥٦٦٢٦

أو بأذن له الخاطب حديثنا
 يحيى بن بكير حديثنا البت
 عن جعفر بن ربيعة
 عن الأعرج قال قال أبو
 هريرة بائس بنخس أوله وضم
 المثلثة قال أياكم والظن
 عليه وسلم قال أياكم والظن
 فان الظن أكذب الحديث
 ولا تجسوا ولا تفتسوا
 ولا تباغضوا وكونوا
 أخوانا ولا يخطب الرجل
 على خطبة أخيه

نسخة
 ٥٦٦٢٦

قوله ابن حبان في نسخة
 بده ابن حسان

أعلم واستدل به على أن الخطاب الأول إذا أذن للخطاب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالماذون له أو يعمد لغيره لأن مجرد الإذن الصادر من الخطاب الأول دال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعراضه بجواز لغيره أن يحظرها الظاهر الثاني فكأن الجواز له أذن له بالتخصيص ولغيره المأذون له بالاحراق ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب أو يترك وصرح الرواي من الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يحظرها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له ذلك حتى واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التحريم إذا كان الخطاب مسلماً فلو خطب الذي ذمته فأراد المسلم أن يحظرها جازله ذلك مطلقاً وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية وانطوى ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتابع على بيع أخيه ولا يحط على خطبته حتى يذو وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فخصص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع عند المسلم فبقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه مخرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقبلوا أولادكم وكقوله ورباكم للاتي في حوزكم ونحو ذلك وبناه بعضهم على أن هذا النهي عنه هل هو من حقوق العدة واعتراعه أو من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقرب من هذا البناء الاختلاف في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك أنتماله ومن جعلها من حقوق المالك منع وقرب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخطاب الأول إذا كان ساقياً جازلاً لعنف أن يحظر على خطبته ورجح ابن العربي من منعه فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفء اهـ فتكون خطبته كلا خطبة ولم يعتبر الجهر وذلك إذا صدرت منها علامة القبول وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول وبلحق به إذا ما حكاها بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخطاب أقول أهل خلاف في العادة لخطبة تلك المرأة كالمخطوب سوفي بنت مالك وهذا يرجع إلى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى المأفاه الحكم النساء يحكم الرجال وصورته أنه ترغ امرأة في رجل وتدعو إلى تزويجها فيجبها كما تقدم قضى أمرأة أخرى فتدعو وترغبه في نفسه أو تزفده في التي قبلها وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا ينبغي أن يحل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج الواحدة فاما إذا جع بينهم فلا تحرم وسأني بعد ستة أبواب في باب الشروط التي لا تحل في النكاح من يذبح في هذا (قوله حتى يتكلم) أي حتى يتزوج الخطاب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطاب الأول التزويج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة فالفايتان مختلفتان الأولى ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء وتفسير الأولى قوله تعالى حتى يلج الجمل في سم الخياط (قوله ما) تفسير ترك الخطبة ذكره بطرفا من حديث عمر بن الخطاب في قصة وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولوتر كهما قبلتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب قال ابن بطال ما لم يمتعه تقدم

حتى يتكلم أو يترك (باب) تفسير ترك الخطبة * حدثنا أبو العيان أخيراً شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهم يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأممت حفصة قال عمر قلت يا أبا بكر فقلت ان شئت أنكحك حفصة بنت عمر فقلت لبياب ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيني أبو بكر فقال انه لم يمنعني أن أراجع اليك فمأعرضت الأني قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها فلم أكن لأدفعي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولوتر كهما قبلتها

٥١٤٥

س

قصة

٩٠٥٢٢

في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوله حتى ينكح أو يترك وحديث عرق قصة
 حصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب
 حصة قال ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على تقرب ذهنه ورسوخه في الاستنباط وذلك أن أبا
 بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يرد به بل يرغب فيه ويشكر الله على
 ما أنعم الله عليه به من ذلك فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والتراني فكانه يقول كل
 من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخطف على خطبته وقال ابن المنبر الذي يظهر لي
 أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً لأن أبا بكر امتنع ولم يكن انبرم
 الأمر بين الخطاب والولي فكيف لو انبرم وتركا فكأنه استدلال منه بالولي (قلت) وما ألباه
 ابن بطال أدق وأولى والله أعلم (قوله) تابعه يونس ووسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري
 أي بامتداده أمانة يونس وهو ابن يزيد فوصله الدارقطني في العلل من طريق أصبغ عن ابن
 وهب عنه وأمانة تابعه الآخر من فوصلها الذهلي في الزهرات من طريق سليمان بن بلال عنهما
 وقد تقدم للصف هذا الحديث من روايته من رواية صالح بن كيسان أيضاً عن الزهري
 أيضا **(قوله) باب الخطبة** يضم أوله أي عند الهذذ كرفه حديث ابن عمر
 رجلا من المشرق فخطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا وفي رواية
 الكشي عن جعفر بن الزبير وهو طرف من حديث سبأ بن قيس في قوله في الطبع مع شرحه قال ابن التين
 أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه قال والبيان نوعان الأول ما بينه
 المراد والثاني تخصيص اللفظ حتى يستعمل قلوب السامعين والثاني هو الذي يشبه البحر
 والمذموم منه ما يقصده الباطل وشبهه بالبحر لأن البحر صرف الشيء عن حقيقته (قلت) فمن
 هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت شروعة
 في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتجسين
 الكلام والعرب تطلق لفظ البحر على الصرف تقول ما حرك عن كذا أي ما صرفك عنه
 وأخرجه أبو داود من حديث جعفر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفعه ان من البيان
 سحرا قال فقال صفة من صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يكون عليه
 الحق وهو ألحن بالحق من صاحب الحق فيسخر الناس ببيانه فيذهب بالحق وقال المهلب وجه
 ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للغائب ليسل أمره
 فشيء حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيما يستتال المرغوب إليه بالبيان بالبحر وإنما
 كان كذلك لأن النفوس طبعته على الانقياس من ذكر المولى في أمر النكاح فكان حسن
 التوصل رفيع تلك الانفة وجهان وجوه البحر الذي يصرف الشيء إلى غيره وورد في تفسير
 خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وابن حبان عن ابن
 مسعود في رواية ان الله خلقه فسمعه ونسنته ونسنته الحديث قال الترمذي حسن رواه
 الاعمش عن أبي إسحق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود وقال شعبة عن أبي إسحق عن أبي
 عميرة عن أبيه قال فكلوا الحديثين صحيحين لأن إسرائيل رآه عن أبي إسحق فحفظهما قال وقد
 قال أهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اهـ وقد

نسخ

٤٩٨/٤

تابعه يونس ووسى بن
 عقبة وابن أبي عتيق عن
 الزهري * (باب الخطبة)
 حديث حصة حديث سفيان
 عن زيد بن أسلم قال سمعت
 ابن عمر يقول جابر جلال من
 المشرق فخطب فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ان من
 البيان لسحرا

٥١٤٦

نسخة

٦٧٢٧

شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ ﴿قوله يا﴾ ضرب الدف في النكاح والولية) يجوز في الدف ضم الدال وقعها وقوله والولية معطوف على النكاح أي ضرب الدف في الولية وهو من العام بعد الخاص ويحتمل أن يريد الولية النكاح خاصة وإن ضرب الدف يشترع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلاً وعند الولية كذلك والاول أشبه وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سأبينه ﴿قوله حدثنا خالد بن ذكوان﴾ هو المديني يكنى أبا الحسن وهو من صفار التابعين ﴿قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على﴾ في رواية الكشي عن فدخل على ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسن واسمه خالد المديني قال كان المديني يوم عاشوراء والجارى يضرب بالدف ويتغن فدخل على الربيع بنت معوذ فذكرنا ذلك لها فقالت دخل على حماد بن سلمة فقال عن أبي جعفر انخطى بدل أبي الحسين ﴿قوله حين بنى على﴾ في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى والبناء الدخول بالزوجة وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ إياس بن البكير الذي وإنما ولدته حماد بن إياس قبل له صبيحة ﴿قوله كجسك﴾ بكسر اللام أي مكانك قال الكرمانى هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب أو كان قبل نزول آية الحجاب أو جازاً للنظر للعاجلة وعند الامن من الفتنة اهـ والاخر هو العقد والذي وضع لئلا يادله القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلو بالجنبته والنظر إليها وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وقتلها رأسه ولم يكن بينهم ما محرمة ولا زوجية وجوز الكرمانى أن تكون الرواية بكسك بفتح الهمزة أي جالسك ولا إشكال فيها ﴿قوله فجعلت جويريات لنا﴾ لم أقف على اسمهن ووقع في رواية حماد بن سلمة بلطف جاريتان تغنيان فيجمل ان تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من تبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسأقي في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجهما زيادة في هذا ﴿قوله ويندين﴾ من الندية بضم النون وهي ذكر أو صافى الميت بالنساء عليه وتعددها بحسبه الكرم والنجاعة ونحوها ﴿قوله من قتل من أتى يوم بدر﴾ تقدم بيان ذلك في المغازى وإن الذى قتل من أتاهم انما قتل باحدوا بأوها الذين شهدوا بدرامعوز وما ذوعرف وأحدهم أوها ولا خزان عماها أطلقت الآية عليهم ما قبلها ﴿قوله فقال دعى هذه﴾ أى اترك ما يتعلق عدى الذى فيه الاطراء المنهى عنه زاد في رواية حماد بن سلمة لايعلم ما في غذا الا انه أشار الى علل المنع ﴿قوله وقول بالذى كنت تقولين﴾ فيه إشارة الى جواز سماع المدح والمرثية عما ليس فيه مبالغة تنفضى الى القلو وأخرج الطبراني في الاوسط بإسناد حسن من حديث شعاعة أنه أتى صلى الله عليه وسلم مرئياً من الأنصار في عرس لهن وهن يغنيان

وأهدى لها كبشاً فتغن في المريد * وزوجك في البادية وتعلم ما في غد

فقال لايعلم ما في غد الا الله قال المهلب في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف والقضاء المباح وفيه اقبال الامام الى العرس وإن كان فيه لهو ما لم يخرج عن حد المباح وفيه جواز مدح الرجل في وجهه ما لم يخرج الى ما ليس فيه وأعرب ابن التين فقال انما نهاها لان مدحهم حق والمطوب في النكاح الله وقلنا أدخلت الحديث في الله ومعها كذا قال وتعام اخبر الذي أشرت اليه يريد عليه

﴿باب ضرب الدف في النكاح والولية﴾ حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال قال الربيع بنت معوذ بن عقراء جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حين بنى على خمس على فرأى كجسك منى فجعلت جويريات لنا يضرب بالدف ويندين من قتل من أتى يوم بدر إذ قالت احداهن * وفيما بنى يعلم ما في غد * فقال دعى هذه وقول بالذى كنت تقولين

٥١٤٧
١٢٥٨٢٢
تحت
١٢٥٨٢٢

وساق القصة يشعر بانهم ما لو استعاضوا عن المرائي لم ينه ما وغالب حسن المرائي جدلا لهو وانما
 أنكر عليها ما ذكر من الاطراءح أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى
 قل لا يعلم في السموات والارض الغيب سواي سكتت من الخبر وسأتر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 الا ماشاء الله ولو كنت أعلم الغيب سكتت من ان رضى من رسول وسأني من يد بحث في مسئلة الغناء في العرس بعد اني
 عشر بابا **(قوله ما)** قول الله تعالى وأتوا النساء صدقاتهن نحلة وكثرة المهر وأدنى
 ما يجوز من الصدقات وقوله تعالى وأتيت احداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا وقوله جل ذكره أو
 تفرضوا لهن فريضة هذه الترجمة معقودة لان المهر لا يتقدر أقله والمخالف في ذلك المالكة
 والحنفية ووجه الاستدلال بما ذكره الاطلاق من قوله صدقاتهن ومن قوله فريضة وقوله في
 حديث سهل ولو خاف من حديد وأما قوله وكثرة المهر فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي
 تلاها وهو قوله وأتيت احداهن قطارا فافه اشارة الى جواز كثرة المهر وقد استدل بذلك المرأة
 التي نازعت عمر بن الخطاب في ذلك وهو ما أخرجه عبد الرزاق عن طريق عبد الرحمن
 السلمي قال قال عمر لا تغتالوا في مهر النساء فقات امرأة ليس ذلك لابي عمران الله يقول وأتيت
 احداهن قطارا من ذهب قال وكذلك هي في قرأتين مسعود فقال عمر امرأة خاصمت عمر
 فخصمته وأخرجها الزبير بن بكار بن وجه آخر منقطع فقال عمر امرأة أصابت ورجل أخطأ
 وأخرجها أبو يعنى من وجه آخر عن مسروق عن عروة بن كريمة صلا مطولا وأصل قول عمر
 لا تغتالوا في صدقات النساء عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم ليس فيه قصة المرأة
 ويحصل الاختلاف أنه أقل ما يتوكل وقيل أقله ما يجب فيه القطع وقيل أربعون وقيل خسون
 وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقيل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة **(قوله وقال سهل)**
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو خاف من حديد هذا طرف من حديث الواهبة وسأني شرحه
 مستوفى بعد هذا وياتي مزيد في هذه المسئلة بعد قليل أيضا ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج
 عبد الرحمن بن عوف وقوله تزوجت امرأة علي وزن نواة وسأني شرحه مستوفى في باب
 الواهبة ولو بشاة بعد بضعة عشر بابا **(قوله وعن قتادة عن أنس)** هو معطوف على قوله عن عبد
 العزيز بن صهيب وهو من رواية شعبة عن عبد ماقين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس
 الزواجر فتأذت أذنتها من ذهب ويحتمل أن يكون قوله وعن قتادة مع لقا وقد أخرج الامام علي
 الحديث عن يوسف القاني عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز بن فقط وأخرج طريق قتادة
 من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة وكذا صنع أبو نعيم أخرجه من رواية
 سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز بن وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة
 والله أعلم **(قوله ما)** التزويج على القرآن وبغير صدق أي على تعليم القرآن
 وبغير صدق مالي عني ويحتمل غير ذلك كما سأني البعث فيه **(قوله حديثان)** هذان عينة
 وقد ذكره المصنف من رواية شعبة النوري بعد هذا لكن باختصار وأخرج ابن ماجه من
 رواية أنس عنه والامام علي أن من ابن ماجه والطبراني ومروان بن ميمون وأخرج رواية ابن

* باب قول الله تعالى
 وأتوا النساء صدقاتهن
 نحله وكثرة المهر وأدنى
 ما يجوز من الصدقات وقوله
 تعالى وأتيت احداهن
 قطارا فلا تأخذوا منه شيئا
 وقوله جل ذكره أو تفرضوا
 لهن فريضة وقال سهل قال
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو
 خاف من حديد حديثا سليمان
 ابن حرب حديثا شعبة عن
 عبد العزيز بن صهيب عن
 أنس أن عبد الرحمن بن
 عوف تزوج امرأة علي
 وزن نواة فرأى النبي صلى
 الله عليه وسلم بشاة العرس
 فسأله فقال اني تزوجت
 امرأة علي وزن نواة وعن
 قتادة عن أنس أن عبد
 الرحمن بن عوف تزوج
 امرأة علي وزن نواة من
 ذهب (باب التزويج على
 القرآن وبغير صدق)
 حديثا علي بن عبد الله
 حديثا شعبة عن أبي
 حازم وقول

١٢٦٥٤٥٩٤٨/٩٨٠٢٤٤
 ٥١٤٩
 م
 ن
 ٤٦٨٩

(قوله فلم يجيبها شيئا) في رواية معمر والنوري وزائدة قصصت وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم
وهشام بن سعد فظنوا انهم اقصوا النظر اليها وصوبه وهو يشدد العين من سعد والواو من صوب
والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والثبديد مالم يلباة في التأمل واما التكرير وبالنشأ جزم
القرطبي في المفهم قال أي نظرا أعلاها وأسفلها مرارا ووقع في رواية فضيل بن سليمان نخفص
فيها البصر ورفعه وهما بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه النظر يدل
البصر وقال في هذه الرواية ثم طأ رأسه وهو يعني قوله قصصت وقال في رواية فضيل بن سليمان
فليردوا وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في باب اذا كان الولي هو الخاطب (قوله ثم قامت فقالت)
وقع هذا في رواية المستنبي والكشميني وسياق لفظها كالأول وعند معمر أيضا ثم قامت الثالثة
وسياقها كذلك وفي رواية معمر والنوري مع عند الطبراني قصصت ثم عرضت نفسها عليه قصصت
فلقد صدأتم فاقعة ملأ تعرضت نفسها عليه وهو صامت وفي رواية مالك فقامت طولا ولا والله
للنوري عنه وهو نعت مصدر مخذوف أي قاما طولا وانظر في مخذوف أي زانما طولا وفي
رواية مبسر فقامت حتى رثينا لها من طول القيام زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم فلما رأته
المراة انه لم يقصر فيها شيا جلست ووقع في رواية جادين زيد انها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال
مالئ في النساء حاجته ويجمع بينهما وبين ما تقدم انه قال ذلك في آخر الحال فكأنه قصصت أو لا تفهم
انه لم يرد هاهنا أعادت الطلب أفصح لما بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي جاءت
امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم
قامت فقال اجلسي بارك الله فقلت أمان نحن فلا حاجة لتناكثي فوثق خنثيه وفور أدب المرأة مع
شدته رغم انهم لم يتابع في إلحاح في الطلب وفهم من السكون عدم الرغبة لكنهم لم يتأس
من الرد جلست تنظر الفرج وسكونه صلى الله عليه وسلم ما حبا من مواجعتها بالرد وكان صلى
الله عليه وسلم شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته انه كان أشد حياء من العذراء في خدرها واما
انتظار اللوحى واما تفكر في جواب يناسب المقام (قوله فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان
من أصحابه ولم أقف على اسمه لكن وقع في رواية معمر والنوري عند الطبراني فقام رجل أحسبه
من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال الرجل من الانصار ووقع في حديث ابن مسعود فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من يسبح هذه فقام رجل (قوله فقال يا رسول الله أشكيتني) في
رواية مالك وزوجينها لم يكن لها حاجة ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والنوري
وزائدة ولا يعارض هذا قوله في حديث جادين زيد لا حاجة لي لجواز أن تتجبد الرغبة فيها بعد أن
لتهكن (قوله قال هل عندك من شيء) زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود أنك
مال (قوله قال لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم قال لا والله يا رسول الله زاد في رواية هشام
ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية النوري عند الاسماعيلي عندك شيء قال لا قال انه لا يصلح
ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي فقامت فقامت ولكن غلبتني امرأتك قالت ثم
فظهر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال اني أريد أن أزوجه هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي
فقد رضيت وهذا ان كانت القصة متحدة بحتم أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل
الرجل أن يزوجه فأسست ضاها ولا ثم تكلم معه في الصدقات وان كانت القصة متعددة فلا

فلم يجيبها شيئا ثم قامت فقالت
يا رسول الله انها قد وهبت
نفسها لك فزفها اراك فلم
يجيبها شيئا ثم قامت الثالثة
فقالت انها قد وهبت
نفسها لك فزفها اراك
فقام رجل فقال يا رسول الله
أنك خبيثا قال هل عندك من
شيء قال لا

قوله على المفعولة لا تسمى
كذا في نسخ الشارح وتأمل
اش صححه

اشكال ووقع في حديث ابن عباس في فوائده اني عربت حيوة ان رجلا قال ان هذه امرأة
رضيت في تزوجها مني قال تلهيها قال ما عندني شيء قال امهرها ما مل أو كثر قال والذي بعثك
بالحق ما أمالك شيئا وهذه لظاهر فيها التعمد (قوله) قال اذهب فاطلب ولو خاتم من حديد في
رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جريح اذهب الى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال
لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئا قال انظر ولو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله
يا رسول الله ولو خاتم من حديد وكذا وقع في رواية مالك ثم ذهب يطلب مرتين لكن باختصار
وفي رواية هشام بن سعد فذهب فالتس فلم يجد شيئا فرجع فقال لم أجده شيئا فقال له اذهب فالتس
وقال فيه فقال ولو خاتم من حديد لم أجده ثم جاس ووقع في خاتم النصب على المفعولة لا تسمى
والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولوفي قوله ولو خاتمنا ثمانية قال عباس ووهبهم زعم
خلاف ذلك ووقع في حديث أبي هريرة قال قم الى النساء فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئا والمراد
بالنساء أهل الرجل كادلت عليه رواية يعقوب (قوله) قال هل عملت من القرآن شيء كذا وقع
في رواية سنن ابن عينة فاختصار ذكر الازار وبنت ذكره رواية مالك وجاعة منهم من قدم
ذكره على الأمر بالناس الشيء أو الخاتم ومنهم من أخره في رواية مالك قال هل عندك من شيء
فصدقه اباه قال ما عندى الا ازاري هذا فقال ازاري ان أعطيتمنا الخبر والمفعول الثاني لم يجد شيئا
ويجوز في قوله ازاريك الرفع على الأشداء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الثاني لم يجد شيئا
تقديره ما به وبنت كذلك في رواية يعقوب والنصب على أنه مفعول ثان لا طعنه في الازار بذكر
وبنت وشوقه ما ذكره ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله اذهب الى أهلك الى أن
قال ولو خاتم من حديد ولكن هذا الزاري قال سهل أي ابن سعد الراوي ماله رداءها انصفه قال
ما تصنع بازاريك ان لبسته الحديث ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهل فاته ظن ان قوله فلها
انصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما صرحه وقول سهل ماله رداءها انصفه ظاهر ولو كان له رداء
لم يتركه النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهذا بعد ان لبس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء
من ذلك قال ويمكن أن يقال ان مراد سهل انه لو كان عامرا مضاف الى الازار لكان للمرأة
انصف ماله الذي هو مال الرداء واما الازار لتعلمه المنع بقوله ان لبسته لم يكن عليها من شيء وان
لبسته لم يكن عليك من شيء فكأنه قال لو كان عندك ثوب تنفرد أنت بلبسه وثوب تأخذه
هي تنفرد بلبسه لكان لها أخذه فاما اذا لم يكن ذلك فلا انتهى وقد أخذ كلامه هذا بعض
المؤخرين فذكره لمخصا وهو كلام صحيح لكنه مبني على الفهم الذي دخله الوهم والذي قال فلها
انصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل ظاهر وقوله ماله رداء فقط وهي جملة معترضة وتقدير
الكلام ولكن هذا الزاري فلها انصفه وقد جاء ذلك صريحا في رواية أبي غسان محمد بن مطرف
ولفظة ولكن هذا الزاري ولها انصفه قال سهل وماله رداء ووقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي
فقام رجل على ازار وليس عليه رداء ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان لبسته الى آخره أي
ان لبسته كلبا ولا الاخرين المعالوم من ضيق حالهم وقوله الثياب عندهم انهم الوابسة بعد أن تشقه لم
يسترها ويحتمل أن يكون المراد بالنبي في الكلام لان العرب قد تشق ثيابهم لئلا يفتقروا
والمعنى وشقته بينك انصفه لم يحصل كمال سترتك بالنصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند

قال اذهب فاطلب ولو خاتم
من حديد فذهب وطلب ثم
جاء فقال ما وجدت شيئا ولا
خاتم من حديد قال هل
معه من القرآن شيء قال
معي

الطبراني والله ما وجدت شيا غير في هذا أشد منه يعني وبنم قال ما في ثوبك فضل عنك وفي رواية فضيل بن سليمان ولكني أشد بردي عندنا عظماء التفسير وأخذوا في رواية الدراوردي قال ما ملك إلا أزارى هذا قال أربابنا لست فأي شيء تلبس وفي رواية مبشر هذه المشقة التي على لبس عندي غيرها وفي رواية هشام بن سعد ما عليه الأنوب واحد عاقد طرفيه على عنقه وفي حديث ابن عباس وجابر والله ما في ثوب الأهد الذي على وكل هذا ما يرجح الاحتمال الأول والله أعلم ووقع في رواية حسان بن زيد فقال أعطها ثوبا قال لا أجدها قال أعطها ولو خاتما من حديد فاعتل له ومعنى قوله فاعتل له أي اعتذر بعدم وجوده كادلت عليه رواية غيره ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله هل معك من القرآن شيء جلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فقرأه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه وأدعى له وفي رواية الثوري عند الإمام علي فقام طويلا ثم ولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي الرجل وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم يعقوب بن لهيعة لكن قال فقرأه النبي صلى الله عليه وسلم ولما فأنسبه فدعى له فلما جاء قال ماذا معك من القرآن ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستفهمه حينئذ عن كنهه ووقع الأمر أن في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ماذا قال سورة كذا وعرف بهذا المراد بالمعنى وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وسبيلان من زائدة في تفرؤهن عن ظهر قلبك وكذا وقع في رواية الثوري عند الإمام علي قال معي سورة كذا ومعنى سورة كذا قال عن ظهر قلبك قال نعم (قوله سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها وفي رواية يعقوب بن أبي حازم عدهن وفي رواية أبي غسان لسور بعددها وفي رواية سعد بن المسيب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجل امرأة على سورتين من القرآن يعلمها ما أحبا ووقع في حديث أبي هريرة قال ما حفظ من القرآن قال سورة البقرة وأول التي تليها كذا في كتابي أي داود والناسي بلفظ أو وزعم بعض من اقتنائه أنه عند أبي داود الراوي وعنده الناسي بلفظ أو ووقع في حديث ابن مسعود قال نعم سورة البقرة وسورة المفضل وفي حديث ضمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجل على سورة البقرة لم يكن عنده شيء وفي حديث أبي أمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأة على سورتين المفضل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال عليها وفي حديث أبي هريرة المذكر فعلها عشرين آية وهي امرأتك وفي حديث ابن عباس أزوجهما منك على أن تعلمها أربع أربع وخمس سور من كتاب الله وفي مرسل أبي التهمان الأزدي عن سعد بن مسعود زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورتين القرآن وفي حديث ابن عباس وجابر هل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم أنا أعطيناك الكوثر قال أصدقها ما أباها ويجمع بين هذه الالتفات بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (قوله أذهب فقد أنكحتمكها بما معك من القرآن) في رواية زائدة مثله لكن قال في آخره فعلها من القرآن وفي رواية مالك قال له قد زوجتكمها بما معك من القرآن ومثله في رواية الدراوردي عندهما حتى بن راهبوه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر وفي رواية الثوري عند ابن ماجه قد زوجتكمها على ما معك من القرآن ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الإمام علي أنكحتمكها بما معك من القرآن وفي رواية

سورة كذا وسورة كذا قال
أذهب فقد أنكحتمكها بما
معك من القرآن

الثوري ومعمر عند الطبراني قدم ملكتهما بامامك القرآن وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم
 وابن جرير وجاد بن زيد في إحدى الروايتين عنه وفي رواية معمر عند أحمد قد أملى كتابهما
 والباقي مثله وقال في أخرى فرأيت به ضئى وهى تتبعه وفي رواية أنى غسان أملاكها والباقي مثله
 وفي حديث ابن مسعود قد أنكحتمكها على أن تقرها وتعلمها وإذا رزق الله عوضها فترزوها
 الرجل على ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وفضائل
 القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح وقد بسنت في كل واحد ترجمته الترجمة ومطابقتها للعديد
 ووجه الاستنباط منها وترجم علمه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سأني تقر به وفيه أيضا أن
 لا حد لأقل المهر قال ابن المنذر فنه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع
 دينار قال لا نشافنا من حديث لا يساوى ذلك وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع
 دينار لا يخرج مخرج التحليل ولكن ماله فاسده على القطع في السرقه قال عياض فنرددها
 مالك عن الحجازيين لكن مستنده الالتفات الى قوله تعالى ان تبغوا بأموالكم وبقوله ومن لم
 يستطع منكم طولا فانه يدل على أن اراد مال من المال وأقله ما استطيع به قطع العضو المحترق
 قال وأجازة الكفاية بما تراضى عليه الزوجان ومن العقد اليه عاينه منفعة كالوسط والتعل
 وان كانت قيمته أقل من درهم وبه قال يحيى بن سعيد الانصاري وأبو الزناد وربعة وابن أبي ذئب
 وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة
 والاوراق في أهل الشام والسير في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين
 غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي ودأود وفقها أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية
 وقال أبو حنيفة أقله عشرة وابن شبرمة أقله خمسة ومالك أقله ثلاثة وأربع دينار سواء على
 اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراودي مالك لما سمع به كره هذه المسئلة
 تعرقني بأباعد الله أي سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب
 السرقه وقال القرطبي استدلل من قاسه بنصاب السرقه بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل
 من كذا اقتباسا على يد السارق وقصه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن البدن قطع
 وسين ولا كذلك الفرج وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك
 الصداق وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس فقال أبو الحسن اللغمي قياس قدر
 الصداق بنصاب السرقه ليس بالبين لأن البدن ما قطع في ربع دينار كالألمعة والنكاح
 مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبعد الله بن الفقهاء منهم نعم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا
 يدل على أن صداق الحرة لا بد وأن يكون ما ينطبق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين
 مهر الامة وأما قوله تعالى ان تبغوا بأموالكم فانه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجلة أقل
 أو أكثر وقد حده بعض المالكية بما يجب فيه الزكاة وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقه
 وأقوى من ذلك رده الى المعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديث لا يساوى ربع دينار
 وهو محال لأجواب عنه ولا عذر فيه لكن المحققين من أصحابنا انطروا الى قوله تعالى ومن لم يستطع
 منكم طولا فاقم الله القادر على الطول من نكاح الامة فالوكان الطول درهما ما قدر على
 أحد ثم تقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد

بالقول وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجته لم يقل
 هباً لي وأقول لها هي وهبت نفسها لنفسك صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على جواز هبة خاصة
 مع قوله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ
 الهبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين لكشافه ولا يختر لا بد من لفظ النكاح أو التزويج
 وسأني البحث فيه وفيه أن الامام تزوج من ليس لها ولي خاص بل من براه كفراً الهاولكن لا بد من
 رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه أسألتها ولا أنها وكلته وانما هو من قوله تعالى النبي
 أولي بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصه صلى الله عليه وسلم أنه تزوج من شاه من النساء
 بغير استئذانهم لمن شاع وبخوه قال ابن أبي زيد وأجاب ابن بطال بأنها ما قالت وهبت نفسها
 لك كان كذا الاذن منها في تزويجها لمن أراد لانها لا تلك حقيقة قصه المعنى جعلت لك أن
 تصرف في تزويجي اه ولوراجع الحديث أتى هر مرة لما احتاج إلى هذا التكليف فان نفسه كما
 قدمته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأمرأة أي أراد أن تزوجها هذا ان رضى فقات
 ما رضى لي فقد رضى وفيه جواز تأمل بحسن المرأة لارادة تزويجها وان لم تقدم الرغبة في
 تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصفة ما يدل
 على المبالغة في ذلك ولم يقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة في النساء ولو لم يقدمه
 اذا رأى من ما يهجه أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن الانفصال عن ذلك
 بدعوى الخصوصية لمحل العصمة والذي يجوز عندنا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه
 النظر إلى المؤمنات الاجنبات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلماً آخر فقال
 يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعده لكنها كانت متلفنة وسياق الحديث يبعد ما قال وفيه أن
 الهبة لا تتم الا بالقول لانها ما قالت وهبت نفسها لولم يقل قبالت لم يتم مقصودها ولوقبلها
 لصارت زوجها ولذلك لم ينكر على القائل زوجته وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب اذا لم
 يقع بينهما ركوع ولا سماع اذا لاحت محال الرقالة أبو الوليد الباجي وتعقبه عياض وغيره بأنه لم
 يتقدم على الخطبة لاحد ولا ميل بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت
 نفسها لهما بما لا ينافي في تحصيل مقصودها فلم يقبل ولما قال ليس لي حاجة في النساء عرف
 الرجل أنه لم يقبلها فقال زوجته ما بالغ في الاحترار فقال ان لم يكن لك بها حاجة وانما قال ذلك
 بعد قصر محبة في الحاجة لاحتمال أن يبدله بعد ذلك ما بدعه الى اجابته فكان ذلك ذلك الاعلى
 وفور فطنة العجائب المذكور وحسن أدبه (قلت) ويحتمل أن يكون الباجي أشار الى أن الحكم
 الذي ذكره يستنبط من هذه القصة لان العجائب لو فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة
 لم يظلموا فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأته لا يصلح لغرضه أن يراجعها حتى يظهر عدم
 رغبته فيها ما لا يصحح أو ما في حكمه وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من
 شيء تصدقها وقد اجعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فراجه دون الرقبة بغير صداق وفيه
 أن الأولى أن يذكر الصداق في العقد لانه أقطع للزواج وأنفع للمرأة فلو عده بغير ذكر صداق صح
 ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل بالعقد ووجه كونه أنفع لها أنه يشت لها نصف
 المسمى أن لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر وفيه جواز الحلف بغير

استحلاف للثأ كيد لكنه يكره لغرض ضرورة وفي قوله أعذلك شئ فقال لا دليل على تخصيص العموم
بالقرينة لان افظ شئ يستعمل الخطير والتافه وهو كان لا يعدم شيئاً فانها كالنواة ونحوها لكنه
فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة فذلك نفى أن يكون عنده ونقل عماض الاجماع على أن مثل
الشئ الذي لا يتحول ولا له قيمة لا يكون صدقاً ولا يحل به النكاح فان ثبت نقله فقد خرق هذا
الاجماع أو محمد بن حزم فقال يجوز بكل ما يسمى شيأ ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب اليه
الكافة قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد لانه أو رده مورد التقليل بالنسبة لما فوقه
ولاشك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطراً من النواة وحبة الشعير وساق الخبز يدل على
أنه لا شئ دون به يستحل به البضع وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا ثبت منها شئ منها عند
ابن أبي شيبة من طريق أبي ليبة رفعه من استحبل بدينار في النكاح فقد استحل ومنها عند أبي
داود عن جابر رفعه من أعطى في صداق امرأة أسوقاً أو ثوباً فقد استحل وعند الترمذي من
حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على ثعلب وعند الدارقطني
من حديث أبي سعيد في ثأ ما حدث المهر ولو على سواك من أراك وأقوى شئ ورد في ذلك
حديث جابر عند مسلم كأنه تمتع بالقبضة من الفرو الدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى نسي عنها فقال النبي اغتاسمى عرس النكاح الى أجل لاعتقد الصداق وهو كما
قال وفيه دليل للجمهور وجواز النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظيره فقيته قال ابن العربي من
المالكية كما تقدم لاشك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار وهذا الجواب عنه لا أحد
ولا عند رفته وانفصل بعض المالكية عن هذا الايراد مع قوله بأجوبة منها أن قوله ولو
خاتماً من حديد يخرج مخرج المبالغ في طلب التيسير عليه ولم يرد عن الخاتم الحديد ولا قدر قيمته
حقيقة لانه قال لا أحد شئ أعرف أنه فهم أن المراد بالشئ ماله قيمة فقل له ولو أقل ماله قيمة
كخاتم الحديد ومثله تصدقوا ولو نطف محرق ولو بقر سن شاة مع أن الطائف والفرس لا ينفع
به ولا تصدق به ومنها احتمال أنه طلب منه ما يجعل نقده قبل الدخول لأن ذلك جميع
الصداق وهذا جواب ابن القصار وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار
أو قيمته قبل الدخول لأقل ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور به هذا القدر دون غيره
وهذا جواب الأبهري وتعب بأن الخصوصية تحتاج الى دليل خاص ومنها احتمال أن تكون
قيمه انذاك ثلاثة دراهم أو ربع دينار وقد وقع عند الحائكم والطبراني من طريق الثوري عن
أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج رجلاً بخاتم من حديد فسه فسه
واسئد له على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد وسأني الصنف في كتاب اللباس ان شاء الله
فقال وعلى وجوب تحصيل الصداق قبل الدخول اذ لو ساع تأخير له لكان بقدر على تحصيل
ما هو أبعد أن يدخل عليها ويقرر ذلك في ذمته ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه
وسلم أشاء بالاولى والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المقوضة وثبوت جواز النكاح
على ممسى في الذمة والله أعلم وفيه أن صداق ما يتحول يخبر عنه بدمالك حتى ان من أصدق
جارية مثلاً حرم عليه وطوها وكذا استخداً ما يفرأذن من أصدقها وأن صحة المبيع تتوقف على
صحة تسليمه فلا يصح ما يهذر أماساً كالطير في الهواء وأما شرعاً كالرهون وكذا اللوز وال

ازاره لانكشفت عورته كذا قال عياض وفيه نظر واستدل به على جواز جعل المنفعة
 صداقا ولو كان تعليم القرآن قال المالزي هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك عتقت ثوبي
 بدنار وهذا هو الظاهر والاولى كانت بمعنى اللام على معنى نكحته لكونه حاملا للقرآن لصارت
 المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالتي صلى الله عليه وسلم ٥١ وانفصل الاجرى وقيله
 الطحاوي ومن تبعهما كافي محمد بن أبي زيد عن ذلك بأن هذا الخاص بذلك الرجل لكون النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير صداق
 ونحوه للادوى وقال أنكحها الباء بغير صداق لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقواه بعضهم بأنه
 لما قال له ملككها لم يشاورها ولا استأذنها وهذا ضعف لأنها هي أو لا فوضت أمرها إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب ففي رأيك وغير ذلك من ألفاظ الخبر التي
 ذكرناها فذلك لم يمتنع إلى مراجعتها في تقدير المهر وصارت كمن قالت أوليس زوجي بغير من
 قبل الصداق وكثيره واحتج بهذا القول بما أخرجه سعد بن منصور من مرسل أبي التعمان
 الأزدي قال زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون
 لاحد بعدك مهرا وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس
 هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه وقال
 عياض يحتل بقوله فجاء معك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعالها مائة من القرآن أو مقدار
 مائة مناه من ويكون ذلك صداقا وقديما ٥٢ هذا التفسير من مالكو يؤيده قوله في بعض طرقه
 الصريحة فعلمها من القرآن كما تقدم وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعالها وهو عشرين ناية
 ويحتل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لاجل ما دخل من القرآن فأكرم به أن زوجته المرأة بلا
 مهر لاجل كونه حافظا للقرآن أو لبعضه ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم وذلك فيما أخرجه
 النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم
 ففانث والله ما مثلك يرذلكنك كافر وأما سلمة ولا يميل إلى أن تزوجت فان تسلم فذاك مهري
 ولا يسالك غيره فأسلم فكان ذلك مهرا وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي
 طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام فذكر القصة وقال في
 آخره فكان ذلك صداق ما بينهما ترجم عليه النسائي التزوج على الاسلام ثم ترجم على حديث
 سهل التزويج على سورة من القرآن فكانه مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني ويؤيد أن الباء
 للتعويض اللبسية ما أخرجه ابن أبي شبة والترمذي من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم سأل رجلا من أصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وليس عندي ما تزوجه قال أليس معك
 قل هو الله أحد الحديث واستدل الطحاوي بالقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع
 على مجهول كان كالم بسم فتحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم قال والاصل المجمع عليه لو أن رجلا
 استأجر رجلا على أن يعال سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الإجارة لا تنصح الأعلى عمل معين
 كمثل الثوب أو وقت معين والتعلم قد لا يعلم قد لا يعلم قد لا يعلم في زمان يسير وقد يحتاج
 إلى زمان طويل ولهذا الوعاء داره على أن يعلم سورة من القرآن لم يصح قال فإذا كان التعليم
 لا تلزمه الاعيان لانك لا تعلمه إلا بالمتاع والجواب عما ذكرناه أن المشروط تعلم معين كما تقدم في بعض

قوله في رأيك هي روايته
 والاقل في رواية الباب
 فرفها رأيك ٥١

طرقه وأما الاحتجاج بالجهل بعدة التعليم فيجتمل أن يقال اعترف ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عشرتهم ما ولا من مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالباً لخاصة وصامع كونها عرسية من أجل لسان الذي يتزوجها كما تقدم وأن فصل بعضهم بأنه زوجها اباه لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ناساً لها في ذمته إذا أسير كسكاح التقويض وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فاذا رزقك الله فاعوضها كان فيه تقوية لهذا القول ولكنه غير ثابت وقال بعضهم يجتمل أن يكون زوجها لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كثر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بتفضل أهلها قالوا وعما يدل على أنه لم يجعل التعليم صدقاً فإنه لم يقع معرفة الزوج بهم المرأة وحل فيها فالبينة التعليم بسرعة أو ببطء ونحو ذلك مما تفاوتت فيه الأغراض والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطجاري ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً هل معك شيء تصدقها ولو صدقها استكشاف فضله لاله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك فإن قيل كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهرًا وقد لا تعلم أحجب كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهرًا وقد لا تعلم وأنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهرًا هل يشترط أن يعلم حذق المتعلم أولاً كما تقدم وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الخبر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فهو مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الاجارة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجته على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت اجارة وهذا ككرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم ينسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جوازه بالتعليم وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجارة على تعليم القرآن وبالوجهين قال الشافعي وإسحق وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجازوه مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيز من الجهة الأخرى وقال القرطبي قوله علمها من في الأمر بالتعليم والسباق يشهد بأن ذلك لأجل التكاح فلا يلتزم القول من فإن ان ذلك كان اكراً للرجل فإن الحديث يصرح بخلافه وقولهم إن الباء بمعنى اللاديس يصح لغة ولا مساقاً واستدل به على أن من قال زوجته فيلزم أن يقول تزوجتكم بها بكذا كنى ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستنجاب والنجاب وفراق الرجل المجلس لانتباس ما يصدقها اباه وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك وكذا كل راغب في التزوج إذا استوجب فاجب بشئ معين وسكت كنى إذا ظهرت قرينة القبول والاقبساط معرفة رضاه بالقدر المذكور واستدل به على جواز ثبوت التمتع بدون لفظ التكاح والتزوج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره والمنهم وعن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد التكاح كالتعليك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عندهم بلفظ

الاجازة ولا الداربية ولا الوصية واختلاف عندهم في الاحلال والاباحه واجازة الحنفية بكل لفظ يقتضى التأديع القصد ووضع الدليل من هذا الحديث وروقه له صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورداً بلفظ زوجتها قال ابن دقيق العمدة لفظة واحدة في قصة واحدة واختلاف في اجمع اتحاد يخرج الحديث فالظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد الالفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى زوجتها وانهم أكثر وأحفظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أو لا ثم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العمدة وهذا بعد لان سابق الحديث يقتضى تعيين لفظة قبلت لاتعدد ما وانها هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقد به النكاح والذي قاله بعضه جدياً وأيضاً فلخصه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتها بالملك السابق قال ثم انه لم يتيسر لرواية أمكا كهامع بورتها وكل هذا يقتضى تعيين المصير الى الترجيح اه وأشار بالمتأخر الى الثوري قاله كذلك قال في شرح مسلم وقد قال ابن التين لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التملك والتزويج معاً في وقت واحد فليس أحد القطين بأولى من الآخر فسطح الاحتجاج به هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح قال ومن زعم أن معمر اوهم ورد عليه أن البخاري أخرجه في غير موضع من رواية غيره مع مثل معمر اه وزعم ابن الجوزي في التحقيق أن رواية أبي غسان أنكحتموها ورواية الباقرين زوجتموها الاثلاثة أنفس وهم معمر ويعقوب وابن أبي حازم قال ومعمر كثير اللفاظ والاخران لم يكونا حافظين اه وقد غلط في رواية أبي غسان فأنما بلفظ أمكا كهافي جميع نسخ البخاري اجم وقعت بلفظ زوجتموها عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان والبخاري أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان بلفظ أمكا كهافي وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد بن البخاري فيه بلفظ أنكحتموها فهذه ثلاثة ألقاظ عن أبي غسان ورواية أنكحتموها في البخاري لابن عينة كما حرمه وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فأن روايته ترجيح يكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيره نعم الذي تخرجهما عنه أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عدد من روادغير لفظ لتزويج ولا سيما وفهم من الحفاظ مثل مالك ورواية سفيان بن عينة أنكحتموها ساوية لروايتهم ومنها رواية زائدة وعبد ابن الجوزي فمن رواد بلفظ التزويج جاد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن وأما في النكاح فلفظ ملكتها وقد تسع الحفاظ صلاح الدين الهلالي ابن الجوزي فقال في ترجيح رواية التزويج ولا سيما وفهم مالك وجاد بن زيد اه وقد تخرجه أنكحتموها على جاد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وجاد بن زيد وفي رواية معمر وملكتموها وهي عنهما وانقر أبو غسان برواية أمكا كهافي وأخبر بها أن تكون تعقبان ملكاً كما فافرواية التزويج أو النكاح أرجح وعلى تقدير أن تساوى الروايات يفتى الاستدلال به الكل من الفريقين وقد قال الثوري في شرح السنة لاجبة في هذا

الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح باللفظ التملك لأن العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الواحد
واختلاف الروايات في اللفظ الواقع والذي يظهر أنه صكان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب
زوجينها ذهو الغالب في أمر العقود إذ قلنا يختلف فيه لفظ المتعاقدين ومن روى بلفظ غير
لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقده العقد وإنما أراد الخبير عن جريان العقد على
تعليم القرآن وقيل إن بعضهم رواه بلفظ الإسكان وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ
لا يصح كذا قال وما ذكر كافي في دفع احتجاج المخالف بانه انعقاد النكاح بالتملك ونحوه وقال
العلاني من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يكن إلا أن
يكون قال لفظ منها وعبر عنه بقية الروايات المعنى فمن قال بان النكاح يتعقد بلفظ التملك ثم
احتج بحديث في هذا الحديث إذا عورض بقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه فان جزم بأنه هو الذي
تملفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكر ما لم يثبت قلبه عليه مخالفته وادعى ضد دعواه
فلم يكن إلا الترجيح بأمر خارج ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أسهل لك ونحو رواية
الاكثرين ولقرينة قول الرجل مخاطب زوجها يا رسول الله (قلت) وقد تقدم النقل عن
الدارقطني أنه روى رواية من قال زوجها أو بالثان التين فقال أجمع أهل الحديث على أن
الصحيح رواية تزوجتكها وإن رواية ملكتكها وهم يتعلق بعض المتأخرين بان الذين اختلفوا
في هذه اللفظة أئمة فلو أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عيروا بها فدل على أن كل لفظ منها
يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام وهذا لا يكتفي في الاحتجاج بجزالة انعقاد النكاح بكل لفظ
منها إلا أن ذلك لا بدع مطالبته بدليل الحصر في اللفظ مع الاتفاق على إيقاع الطلاق
بالكلمات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن النكاح يتعقد بكل
لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية وإحدى الروايتين عن أحمد واختلف الترجيح في
مذهبه فأكثروا صوره تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الأخرى
الموافقة للأئمة واستدل ابن عقيل منهم بصحة الرواية الأولى بحديث أعتق صفيعة وجعل
عتقها صداقها فان أجدنص على أن بن قال عتقت أمي وجعلت عتقها صداقها أنه يتفق
نكاحها بذلك واشترط من ذهب إلى الرواية الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة
تزوجت ما هو زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بان العود تنة قد عايد على
مقصودهما من قول أو فعل وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدر منه لا لوم عليه لأنه بعد
أن يجاب إلا أن كان مما قطع العادة برده كالمروفي يخطب من السلطان بنته أو أخته وإن من
رغب في تزويج من هو أعلى منها إلا عار عليها أصلا ولا سيما إن كان هناك غرض صحيح أو قصد
صالح ما فضل ديني في الخطوب وألهوى فيه يعني من السكوت عنه الوقوع في محذور واستدل
به على صحة قول من جعل عتق الأمة عوضا عن بعضها كذا ذكره الخطاطي ولفظه ان من أعتق
أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عوضا عن بعضها وفي أخذ من هذا الحديث بعد وقد تقدم
البحث فيه مفصلا قبل هذا وفيه أن سكوت من عقد عليها هو سأكنة لازم إذ لم يمنع من كلامها
خوف أو حياء أو غيرهما وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا دون أن
تسأل هل هي في عصمة رجل أو في عدته قال الخطاطي ذهب إلى ذلك جماعة جملة على ظاهر الحال

ولكن الحكماء يتناطون في ذلك وبأولهم (قلت) وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر
 لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على جليلة أمرها وأخبرها بذلك من حضر
 مجلسه من يعرفها ومع هذا الاحتمال لا ينتقض الاستدلال به وقد نص الشافعي على أنه ليس
 للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنهم ليس لها ولي خاص ولا أنهم في عصمة رجل ولا في
 عذبه لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط والثاني المصحح عندهم
 وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة أو لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوعه
 ولا تشهد ولا غيره مما من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة وافتهم من
 الشافعية أو عوانة فترجم في صحيحه بأب وجوب الخطبة عند العقد وفيه أن الكفاءة في الحرية
 وفي الدين وفي النسب لا في المال لان الرجل كان لائمه وقد رضى به كذا قال ابن بطال
 وما أدري من أين له ان المرأة كانت ذات مال وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلج في طلبها بل
 يطلبها برق وتأن ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائله وياحث عن عمل وفيه
 أن التقرير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضت به إذا كان واجدا للمهر وكان عاجزا عن غيره
 الحديث ولان المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقدته لا في قدر زائد قاله الباقى وتعب باحتمال
 أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع من حال الرجل على أنه قد رضى على اكتساب قوته وقوت
 امرأته ولا يسامع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة النسي والقناعة باليسير واستدل به على
 صحة النكاح بغير شهود ورد بأن ذلك وقع بحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهره في أول
 الحديث وقال ابن حبيب هو منسوخ بمحدث النكاح الأولي وشاهد على عدل وتعقب واستدل
 به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامام ولي من الأولي له
 واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشهوة امرأته وما يشترى بصدقتها قوله ان لست مع أن
 النصف لها ولم يتعهه مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله وانما وقع
 المنع ليكون له لم يكن له نوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد وتوقفه عياض وغيره بأن السياق يرشد
 الى أن المراد عذرا لا كنفه نصف الا زارا لا في اباحة لبسه كله وما المنع أن يكون المراد ان كلا
 منهما ما لبسه مهما تلبس حقه فيه لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا عاتق نوبته في لبسه
 قال له ان لست جلت ولا زاراك وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وارشاده الى ما يصلحهم وفي
 الحديث أيضا المروضة في الصداق وخطبة المرأة وأنه لا يجب اعفاف المساءل بالنكاح
 كوجوب اطعامه الطعام والشراب قال ابن التين به دان ذكره فأنشد الحديث فهذه إحدى
 وعشرون فائدة توب البخارى على أكثرها (قلت) وقد فصلت ما ترجم به البخارى من غيره ومن
 تأمل ما جمعه هنا علم أنه ين يدعى ما ذكره مقدار ما ذكره أو أكثر ووقع التخصص على أن النبي
 صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأة بختام من حديث وهذا هو التكتة في ذكر الخاتم دون غيره
 من العروض أخرجه الخوى في معجم الصحابة من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن ضمرة
 عن أبيه عن جده أن رجلا قال يا رسول الله أنكمنى فلا تة قال ما تصدقها قال ما مئى شئ قال
 لمن هذا النكاح قال لي قال فاعطها المائة فانكحه وهذا وان كان ضعيف السند لكنه يدخل في
 مثل هذه الامهات ﴿قوله﴾ باب المهر بالعروض وخاتم من حديث العروض

* (باب المهر بالعروض
 وخاتم من حديث)

٥١٥٠

ل

نحلة

٤٦٨٤

حدثنا يحيى حدثنا وكيع
عن سفيان عن أبي حاتم
عن سهل بن سعد أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لرجل تزوج ولويجاته من
حديثه * (باب الشروط في
النكاح) هو قال عرف مقاطع
الحقوق عند الشروط
وقال المسور بن مخرمة
سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم ذكر صهره فأتى عليه
في مصاهرته فاحسن قال
حدثني فصدقني ووعدني
فوفى لي * حدثنا أبو الوليد
هشام بن عبد الملك حدثنا
الليث عن يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الخير عن عقبة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
أحق ما أوفيتهم من الشروط
أن توفوا به ما استحلتم
به الفروج

٥١٥١

ع

نحلة

٩٩٥٣

بضم العين والراء المهملة من جمع عرض بفتح آو له وسكون ثائيه والصاد موحدة ما يقابل النقصد
وقوله بعده وخاتم من حديث هو من الخاص بعد العام فإن الخاتم من حديث من جملة العروض
والترجمة مأخوذة من حديث الباب للفتاوى بالتحصيص والعروض بالالحاق وتقدم في أوائل
النكاح حديث ابن مسعود فأرخص لنا أن ننسخ المرأة بالثوب وتقدم في الباب قبله عدة
أحاديث في ذلك (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان والنوري
(قوله قال لرجل تزوج ولويجاته من حديثه) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله وقد
ذكرت من ساقه عن النوري مطولاً وهو عبد الرزاق لكنه قرنه في روايته بمعمر وأخرجه ابن
ماجه من رواية سفيان النوري أنهم هما هنا وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث
الذي قبله وتقدم من الكلام فيه ما ينبغي عن اعادته والله أعلم * (قوله باب
الشروط في النكاح) أي التي تحمل وتعتبر وقد ترجم في كتاب الشروط الشروط في المهر عند عدة
النكاح وأوردنا للمعلق والحديث الموصول المذكور هنا (قوله وقال عرف مقاطع الحقوق
عند الشروط) واصله سعيد بن منصور من طريق اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد
الرحمن بن غنم قال كنت مع عرجة بن عيسى ركبته خلفه رجل فقال ما أمراؤكم تترجعت
هذه شروط لها دارها وأني أجمع لأمرى أولئها أن أتقبل إلى أرض كذا وكذا فقال لها
شروطها فقال الرجل هلك الرجال أذلنا أمراً أن تطلق زوجها الاطلقت فقال عمر المؤمنين
على شروطهم عند مقاطع حقوقهم وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه
وقال في آخره فقال عمران مقاطع الحقوق عند الشروط وله ما اشتريت (قوله وقال المسور
ابن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهره فأتى عليه) تقدم موصولاً في المناقب في
ذكر رأي العاصم بن الربيع وهو الصهر المذكور وينت هناك نسبة والمراد بقوله حدثني
فصدقني وسأني شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في آخر كتاب النكاح والغرض منه هنا إنشاء
النبي صلى الله عليه وسلم عليه لاجل وفائه بمشروطه (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي
(قوله عن يزيد بن أبي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني يزيد بن
أبي حبيب (قوله عن أبي الخير) هو يزيد بن عبد الله البرقي وعقبه هو ابن عامر الجهمي (قوله
أحق ما أوفيتهم من الشروط أن توفوا به) في رواية عبد الله بن يوسف أحق الشروط أن توفوا به
وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه أحق الشروط أن
يوفى به (قوله ما استحلتم به الفروج) أي أحق الشروط بالوفاء مشروطاً بالنكاح لأن أمره مأخوذ
وبابه أضيق وقال الخطابي الشروط في النكاح مختلفة فيها ما يجب الوفاة بما اتفقا عليه وأمر
الله به من أمساك بعروف أو تسريح بإحسان وعليه جل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به
اتفاقاً كسؤال طلاق أو ختم أو سبأ في حكمه في الباب الذي يليه ومنها ما اختلف فيه كاشتراط
أن لا تزوج عليها أو لا ينسرى أو لا يتفلسا من منزلها إلى منزله وعند الشافعية الشروط في
النكاح على ضربين منها ما يرجع إلى المصداق فيجب الوفاة به وما يكون خارجاً عنه فيختلف
الحكم فيه منه ما يتعلق بحق الزوج وسأني بانه ومنه ما يشترطه العقد لنفسه خارجاً عن
المصداق وبعضهم يسميه الحلوان فقيل هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه

قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو ابن شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين وقيل يخص ذلك بالابن دون غيره من الأولياء وقال الشافعي ان وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهرها وان وقع خارجا عنه لم يجب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملته المهر وأخرج عنه فهو ابن وجهه ووجه ذلك في حديث مرفوع أخرجه الترمذي عن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيعلم أحدكم نكحت على صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ما كان بعد عصمة النكاح فهو ابن أعطيه وأحق ما أكرم به الرجل ابنته وأخته وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخريج وجهه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي وأجدوا حتى كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم يحتمل على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضاها وبما قصد كشرط العشرة بالمعروف والاشفاق والصبر ولا تنعنه نفسها ولا تنصرف في مناعة الارضاء ونحو ذلك وكشرطه عليها أن لا تخرج الا بانه ولا تنعنه نفسها ولا تنصرف في مناعة الارضاء ونحو ذلك ولا مأمور بشرط شافعي مقتضى النكاح كأن لا ينقسم لها ولا ينسرى عليها أو لا ينطق ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد كفي وصح النكاح به المثل وفي وجهه يجب المسمى ولا أثر للشرط وفي قول الشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط ما لم يوافقوا استشكل ابن دقيق العيد دل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إبطالها فلا تستند الحاجة إلى تعليق الحكم بالشرط ما وسبق الحديث يقتضي خلاف ذلك لأن لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء به بعضها أشد اقضاء والشرط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها قال الترمذي وقال على سبيل شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشرط الحائز لا المنهي عنها اهـ وقد اختلف عن عمرو بن دينار وأبو عبيد بن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تستدت الديات عن عمرو بن دينار وقد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ومن التابعين طاوس وأبو السعدي وهو قول الأوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور يقول على حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضت بخمسين على أن لا يخرجها فله أخرجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الخنفة لها أن ترجع عليه بما تقصه من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزم مهر المثل وعنه يصح ويستحق الكل وقال أبو عبيد والذي تأخذ به أنا أنه بالشرط عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا وما يقوى جل حديث عتبة على النكاح ما ساق في حديث عائشة في قصة بركة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طأها الا سكاها وغيره ما من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط شيء منها كل شرط ليس في كتاب الله فيبطل وقد تقدم في البيوع الاشارة إلى حديث المساون

عند شر وطهم والشرط لأجل حراماً وحرم خلا لا وحديث المسلمون عندهم وطهم ما وافق الحق
وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر
بنت البراء من معروف فقالت أني شرطت لزوجي أن لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان هذا لا يصلح وقد ترجم الحب الطبري على هذا الحديث استحباب تقديمه في من المهر قبل
الدخول وفي انتزاعه من الحديث المذكور غرض والله أعلم ﴿قوله﴾
الشرط التي لا تحل في النكاح في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم
الحث على الوفا بالشرط بما يباح لا بما يحرم عنه لأن الشرط والفاسد لا يحل الوفا بهما فلا
يتأبى الحث عليهما ﴿قوله﴾ وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاقاً أختها كذا أو ردهم لقا
عن ابن مسعود وسأين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن
أبي هريرة ولعله لما لم يقع له اللفظ مرفوعاً أشار إليه في المعلق إذا نابان المعنى واحد ﴿قوله﴾
لا يحل لامرأة أن تطلق أختها المتسفرغ بحففتها فأنما لها ما قدر لها هكذا أورده البخاري
في هذا اللفظ وقد أخرجه أبو ذؤيب في المتسفرغ من طريق ابن الجندب عن عبد الله بن موسى شيخ
البخاري فيه بلطف لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها التكفي أناها وكذلك أخرجه البيهقي
من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى لكن قال لا ينبغي بدل لا يصلح وقال التكفي
وأخرجه الأسماعيلي من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه بلطف أن الجندب لكن قال
التكفي فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرج البيهقي من
طريق أبي جندب إبراهيم بن لمعان عن الليث عن جعفر بن زبعة عن الأعرابي عن أبي هريرة في
حديث طويل أوله أنا كم والظن وفيه ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها المتسفرغ أنا صاحبها
ولتنكح فأنما لها ما قدر لها وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا وقد أخرج البخاري
من أول الحديث إلى قوله حتى تنكح أو تبرك ونهت عن ذلك فيما تقدم فربما ياب لا يخطب
على خطبة أخيه فأمّا أن يكون عبد الله بن موسى حدثه على اللفظين أو أنقل الدهن من متن
المتن وسأقي في كتاب المتقدمين رواية أبي الزناد عن الأعرابي عن أبي هريرة لا تسأل المرأة
طلاقاً أختها المتسفرغ بحففتها ولتنكح فأنما لها ما قدر لها وتقدم في البيوع من رواية الزعري
عن ابن السبب عن أبي هريرة في حديث أوله نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر
لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها التكفي ما أناها ﴿قوله﴾ لا يحل ظاهر في تحریم ذلك
وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كربة في المرأة لا ينبغي معها أن تستفرغ عصمة
الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج ولا زوج منها
أو يكون سؤاها ذلك بوضو والزواج رغبة في ذلك فيكون كالخبر مع الأجنبية إلى غير ذلك
من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب جل العلماء هذا النهي على التغيب فلو فعل ذلك لم يفسخ
النكاح وتعبه ابن بطالان في الحل صرح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وإنما
فيه التفريط على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى ولترض بما قسم الله لها ﴿قوله﴾ أختها قال
الترمذي معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته وأن يتزوجها
هي نصير لها من نكحته ومعرفته ومعاشرته ما كان للمطالبة فغير من ذلك بقوله تكفي ما في

تع

٤٢٠/٤

باب الشرط التي لا تحل في
النكاح وقال ابن مسعود
لا تشترط المرأة طلاقاً
أختها حدثنا عبد الله
ابن موسى عن زكريا هو ابن
أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم
عن أبي سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا يحل
لامرأة أن تسأل طلاقاً أختها

٥١٥٢

تحفة

٩٤٩٥٥

صحفتها قال والمراد بأختها غير جاسواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختها في الدين أمالان المراد الله تعالى وأنها أختها في الجنس الأدنى وحين ابن عبد البر الاخت هنا على الضمة فقال فيه من الفتنة أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق فتره التسفد به وهذا يكن في الرواية التي وقعت بلفظ لانزال المرأة طلاقاً أختها وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية ويؤيده قوله فيها ولتزوج الزوج المذکور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت الاخت في الدين ويؤيده زيادة حبان في آخره من طريق أي كثير عن أي هريرة بلفظ لانزال المرأة طلاقاً أختها لتستفرغ صحفتها فإن المسئلة أخت المسئلة وقد تقدم في باب لا يجنب الرجل على خطبة أخيه نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك محذور والمسئلة به جزم أو الشيخ في كتاب النكاح وبأن مله هنا يعني على رأي ابن التماس أن يستثنى ما إذا كان المنيول طلاقاً فاسقة وعند الجاهل ولا فرق (قوله لتستفرغ صحفتها) بغير المراد بقوله تنكثني وهو بالهمز افتعال من كذبت الأنا إذا قلبته وأفرغت مائه وكذا يكذأ وهو يشغ أو له وسكون الكاف وبالهمزة جاء كذبت الأنا إذا أملت له وهو في رواية ابن المسيب لتكثني بضم أوله من كذبت وهي بمعنى أملت له وقال يعني أكبته أيضاً والمراد بالاخت هنا ما يحصل من الزوج كأن تقدم من كلام النووي وقال صاحب النهاية الاخت هنا كالتصعة المبسوطة قال وهذا مثل يريد الاستئثار عليها بجعلها فيكون كمن قلباً أناءه في أنائه وقال الطبري هذه استعارة مستعملة في تشبيهه التصيب والجنب بالاخت وتحتفظ وظواهرها موضع في الاخت من الأطمعة اللذيذة وشبه الافتقار للمسيب عن الطلاق باستنراخ الغشقة عن تلك الأطمعة ثم أدخل المنسبه في جنس المشبه واستعمل في المشبه ما كان مستعملاً في المشبه به (قوله ولتزوج) بكسر اللام وباسكانها وبسكون الحاء على الأمر ويحتمل التصب عفا على قوله لتكثني فيكون تعديلاً لسؤال طلاقها ويعني على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد لتتزوج ذلك الرجل من غير أن تعرض لأخراج الضر من عهته بل تكمل الأمر في ذلك إلى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله قائمها لها مقدرها إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وألح فيه واشترطت فانه لا يقع من ذلك إلا ما تدره الله فينبغي أن لا تعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بعد إرادتها وهذا مما يوحدان الاخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد لتتزوج غيره وتعرض عن هذا الرجل أو المراد ما يشبه الأمرين والمعنى ولتتزوج من يسرها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتتزوج الرجل المذکور وإن كانت أختها فلتتزوج غيره والله أعلم **(قوله باب الصفة)** لا تزوج كذا أقدمه ما تزوج إشارة إلى الجمع بين حديث الباب وحديث النبي عن التزويج للرجل وسأني البحث فيه بعد أبواب **(قوله)** رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) بشرى حديثه الذي تقدم موصولاً أول البيوع قال لما قدمنا المدينة فذكر الحديث بطوله وفيه جامع عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفة فقال تزوجت قال نعم وأورد المصنف هذه القصص في هذا الباب من طريق مالك عن جده مختصرة وسيأتي شرحها في باب أنوالة ولو بشاة مستوفى إن شاء الله تعالى **(قوله باب)** كذا لهم بغير ترجمه وسط لفظ باب من

٧٢٨٦٥١٥٤
٧٢٨٦٥١٥٤
٧٢٨٦٥١٥٤

٧٢٨٦٥١٥٤
٧٢٨٦٥١٥٤
٧٢٨٦٥١٥٤

لستفرغ صحفتها قائمها لها مقدرها **(باب الصفة)** للمتزوج **(رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم)** حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن جده الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفة قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبره أنه تزوج امرأة من الأنصار قال كم سقت إليها قال زنة نواقم ذهب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ولم وبشاة **(باب)** حدثنا سعد بن سعد بن يحيى عن جده أنس قال وألم النبي صلى الله عليه وسلم بن زب فأسرع المسلمين خيراً فخرج كما يصنع إذا تزوج فاني جبر أمهات المؤمنين يدعو ويدعون لهم أنصرف فرأى رجلين فرجع لأدري أخبرته وأخبرني وجهها

٢ قوله ولتتزوج المذموم الملقط وكذا لفظ تنكثني ليس في متن الصحيح الذي يندنافه لهار واية للشارح وحرر نظمها اه معجبه

رواية النسفي وكذا من شرح ابن بطلان ثم استشكله بيان الحديث المذكور ولا يعلق بترجمة الصفة للمتزوج وأجيب بما عثرت في أكثر الروايات من لفظ باب والسؤال الباقي فإن الاتيان باللفظ باب وإن كان بغير ترجمة ولكنه كالصفة من الباب الذي قبله كما تقرر غرضه والحديث المذكور هنا حديث أنس أول النبي صلى الله عليه وسلم بن ببعث بن ببعث أو رده مختصراً وقد تقدم طويلاً في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ومناقبه للترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج بن ببعث بن ببعث ذكر الصفة فكأنه يقول الصفة للمتزوج من الجانبين لا من المشروط لكل متزوج ﴿قوله باب﴾ كيف يدعى للمتزوج ذكر نفسه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه قال بارك الله لك قال ابن بطلان انما أرادهم هذا الباب والله أعلم رد قول العلامة عند العرس بالرفاء البنين فكانه أشار إلى تضعيفه ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل انه شهد املاك زجل من الانصار فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتخب الانصارى وقال على الا لله والخير والبركة والطير المومن والسعة في الرزق الحديث أخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف وأخرجه في الاسط بسند أضعف منه وأخرجه أبو عمرو البرقي في كتاب مشاة الايمان من حديث أنس وزاد فيه والرفاء والبنين وفي سنده أن العبدى وهو ضعيف وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفاً أناساً قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينك في خير وقوله رفاً بفتح الراء متعدي الفاء مهموز عندنا مدعاه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فوردته النبي عنها كما روى بن مخرمة عن طريق غالب عن الحسن بن رجل بن عتيق قال كان يقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فلما جاء الاسلام علمنا نبياً قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن بن عتيق بن أبي طالب انه قدم البصرة فتزوج امرأة فقَالَ بالرفاء والبنين فقال لا تـدأركذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقات الا ان الحسن لم يسمع من عتيل فبما قال ودل حديث أبي هريرة على ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علمه النبي عن ذلك فيقبل لانه لا بد فيه ولائاً ولا ذكراً ولذ كنهه وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر وأما الرفاء فمعناه الاتسام من رفات الثوب ورفوته رفوا ورفاء وهو دعاء للتزوج بالاتسام والاستسلام في فلا كراهة فيه وقال ابن المنبر الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه فتأولوا الادعاء فيظهر انه لو قبل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكرهه كما أن يقول اللهم أنت بيتهم وأورقهم ما بيننا وبينهم مثلنا أو ألقى الله سبحانه ورزقك ولدان ذكرنا ونحو ذلك وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماشي قال شهدت شريحا وأما رجل من أهل الشام فقال اني تزوجت امرأة فقال بالرفاء والبنين الحديث وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدي بن أرطاة قال حدثت شريحا اني تزوجت امرأة فقَالَ بالرفاء والبنين فهو قول على أن شريحا لم يبلغه النبي عن ذلك ودل صنيع المؤلف على ان الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشهور

﴿باب كيف يدعى للمتزوج﴾
حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا جاد هو ابن زيد عن
ثابت عن أنس رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم
رأى على عبد الرحمن بن
عوف أثر صفة قال ما هذا
قال اني تزوجت امرأة
على وزن نواتين ذهب قال
بارك الله لك أولم ولو بشاة

٥٩٥٥
٤٢٣
تحفة
٢٨٨

٥١٥٦

تحفة

٥٧١٩٣

«باب الدعاء للنسوة اللاتي
يهدن العروس والعروس»
حدثنا فروق بن أبي المغراء
حدثنا علي بن مسهر عن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها تزوجني
النبي صلى الله عليه وسلم
فاتتني أمي فدخلتني الدار
فأذا نسوة من الانصار في
البيت فقلن على الخير
والبركة وعلى خسر طائر
«باب من أحب البناء قبل
الغزو» «حدثنا محمد بن
العلاء حدثنا عبد الله بن
المبارك عن معمر بن همام
عن أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال غزائي
من الانبياء فقال قوموا
لا يبعثني رجل ملك يضع
امراؤه ويريد أن ينيها
ولم ينيها

٥١٥٧

م

تحفة

٥٤٦٦٧

ولاشك أنم الفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولدوغيره ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث
جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قاله تزوجت بكرا أو ثيبا قال له بارك الله لك والحاديتي
ذلك معروفه **بقوله** **باب** الدعاء للنسوة اللاتي يهدن العروس والعروس في رواية
الكشيحي للنسابة للنسوة وأورد فيه حديث عائشة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم
فاتتني أمي فدخلتني الدار فإذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وهو مختصر من حديث
مطول تقدم بقلمه بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة قبل أبواب الهجرة الى المدينة
وظاهر هذا الحديث مخالفة الترجمة فان فيه دعاء النسوة قلن أخذى العروس لا الدعاء لهن وقد
استشكله ابن التين فقال لم يذكروا في الباب الدعاء للنسوة ولعله أراد كرف صفة دعائهن للعروس
لكن اللفظ لا يبا على ذلك وقال الكرماني الام هي الهداية للعروس بالمجزة فحين دعون لها
ولم معها والعروس حدث قلن على الخير جنتين وقدمتن على الخير قال ويحتمل أن تكون اللام
في النسوة للاختصاص أي الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدن ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام
التي للعروس لانها بمعنى المدعولة والتي في النسوة لانها الداعية وفي جواز امثله خلاف انتهى
والجواب الاول أحسن ما توجه به الترجمة وحاصله أن مراد البخاري بالنسوة من يهدن العروس
سواء سكن قسلا أو كثيرا وأن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ولم يرد الدعاء للنسوة
الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ويحتمل أن تكون اللام هي الباعية حذف أي
المختص بالنسوة ويحتمل أن الاقوال اللام يدل من المضاف اليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات
لنسوة المهديات ويحتمل أن تكون بمعنى من أي الدعاء الصادر من النسوة وعند أبي الشيخ في
كتاب النكاح من طريق يزيد بن حصينة عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بمجوار
بشاحبة بن جندة وهن يشلن فخون فأنشدهم فقال قلن حيا نا الله وحيا كم فهذا دعاء للنسوة
اللاتي يهدن العروس وقوله يهدن ينفع أوله من الهداية وبضمه من الهدية ولما كانت العروس
تجهز من عند أهلها الى الزوج احتاجت الى من يهدن الطريق اليه أو أطلقت عليها انها هدية
فأضبط لوجهين على هذين المعنيين وأما قوله والعروس فهو واسم للزوجين عند أول
اجتماعهما بهما شغل الرجل والمرأة وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فان ذلك يدل
المرأة تزوجها رله أشار الى ما ردد في بعض طرق حديث عائشة كأنه يهدن عليه هناك وفيه أن
أمها لما أحسنتها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء أهلنا يا رسول الله بارك الله
لكن نسبه وقوله في حديث الباب فإذا نسوة من الانصار هي منهن أسماء بنت يزيد بن السكن
الانصاري فقد أخرج جعفر المستغفر من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاذ عن تلال
عن أسماء بنت عائشة قالت لما أقدمنا عائشة لتجهلها على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم جانا
فقترب البناظر وألبنا الحديث وأخرج أحد الطبراني هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن
السكن وقسم في رواية للطبراني أسماء بنت عيسى ولا يصح لانها حينئذ كانت مع زوجها جعفر
ابن أبي طالب بالمشقة والمنية بقاف وون التي زين العروس عند دخولها على زوجها **بقوله**
باب من أحب البناء أي زوجته التي لم يدخل بها (قبل الغزو) أي اذا حضر الجهاد
ليكون تفكره بجمعها ذكر فيه حديث أبي هريرة المانح في كتاب الجهاد ثم في فرض الجنس وقد

(باب من ينام أهوى بنت تسع سنين) حدثنا قيس بن عتبة حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة بن رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت تسع سنين وبيها وهي بنت تسع ومكثت عندها (باب البناء في السفر) * حدثنا محمد بن سلام أخبرنا اسمعيل بن جعفر عن محمد بن جعفر عن أنس (١٩٤) قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خير والمدينة ثلاثا بين عليه

شرحته فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو بوشع أو دود قال ابن المنير يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواح ظنا منهم أن التعفف انما يتأكد بعد الحج بل الأولى أن يتعفف ثم يحج ﴿قوله باب من ينام أهوى بنت تسع سنين﴾ ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في مناقبها ﴿قوله باب البناء في السفر﴾ ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حيي وقد تقدم في أول السكاح وقوله ثلاثا بين عليه بصفة أي تجلي عليه وفيه إشارة إلى أن سنة الإقامة عند النبي لا تقتصر بالحضر ولا بتدبيره له أمر أم غيرة أو يؤخذ منه جواز تأخير الأشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يشوبه غرض والاغتمام بولية العرس وإقامة سنة السكاح بأعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتي إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب البناء بالنهار بغير مك وبولانيران﴾ ذكر فيه طرفا من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يخص بالليل ويقولوه بغير مك وبولانيران إلى ما أخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب السكاح من طريق عروة بن رباح عن عبد الله بن قنطال قال كان عامل عمر على حصص مرسى بعروس وهم يوقدون النيران بين يديهم فاضربهم بدنه حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خطب فقال ان عروسكم أوقدوا النيران ونشروا بالأكفرة والله مطفي نورهم ﴿قوله باب الانعاط ونحوه ٢ للنساء﴾ أي من الكلال والاستار والفرش وما في معناه والانعاط جمع غط بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات البتة وقوله ونحوه أعاد الضمير مفردا على مفرد الانعاط وقد علم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث وأهل المصنف أشاروا إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاه فأخذت غطاء فتشتره على الباب فلما قدم فرأى القطع عرفت الذكراه في وجهه فخبه حجبها هناك فقال إن الله لم يأمرنا أن نكسو الجفارة والطين قال ففعلت منه وسادتين فإني أعجب ذلك على فيؤخذ منه أن الانعاط لا يكره اتخذها الذكراه بل لما يصح بها وسألت البحت في ستر الحديث باب هل يرجع إذا رأى منكرا من أبواب الولاية قال ابن بطال يؤخذ من الحديث أن المشورة للأمراء دون الرجال ولول جابر لأمره أخرى عني انعاط كذا قال وللدلالة في ذلك لأنها كانت لأمر أجاب حقيقة فلذلك أضافها إليها والافتقار نفس الحديث أنه ستكون لكم انعاط فاضافها إلى أع من ذلك وهو الذي استدلت به أمر جابر على الجواز قال وفيه انشودة النساء للبيوت من الأمر القديم المتعارف كذا قال ويعكر عليه حديث عائشة وسألت البحت فيه ﴿قوله باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها﴾ في رواية الكشي هي التي لا يصبغها لجمع وهو أولى ﴿قوله ودعاهم بالبركة﴾ ثبت هذه الرواية في رواية أبي ذر وحدها وسقطت لغیره ولم يذكرها إلا على ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق

٥٨ تحفة ١٠٦٩٩/٩ ٥٩ ٥١ سن ٧٧٧

جها

ستكون (باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها ودعاهن بالبركة) * حدثنا الفضل بن يعقوب حدثنا محمد بن سابق حدثنا سمرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

قوله ونحوه بالافراد هي له فقط ولغيره ونحوها كآثارها بالهاتش اه مصححه

بها لكن ان كانت محفوظة فلهذا أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة وذلك فيما أخرجه
أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بهية عن عائشة أنها زوجت بنية كانت في حجرها رجلا من
الانصار قالت وكنت حين أهداها الى زوجها فلما رجعا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قلتم يا عائشة قالت قلت سلنا ودعونا بالله بالبركة ثم انصرفنا (قوله) أنها زوجت امرأته الى رجل من
الانصار) لم أقف على اسمها صريحا وقد تقدم أن المرأة كانت بنية في حجر عائشة وكذلك الطبراني
في الاوسط من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ووقع عند ابن ماجه من
حديث ابن عباس أن كعب بن عتبة قرأ بها ولابي الشيخ من حديث جابر أن عائشة زوجت بنت
أخيها أروذات قرابة منها وفي أمالي الحامل من وجه آخر عن جابر نكح بعض أهل الانصار بعض
أهل عائشة فاهدتهم الى قبائمه وكنت ذكرت في المقدمة تعالان الاثير في أسد الغابة فانه قال ان اسم
هذه البنية المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسد بن زرارة وان اسم زوجها نبط بن
جابر الانصاري وقال في ترجمة الفارعة ان أباه أسد بن زرارة أوصى بها الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نبط بن جابر ثم ساق من طريق المعافي بن عمران
الموصلي حديث عائشة الذي ذكره أولا من طريق بهية عنها ثم قال هذه البنية هي الفارعة
المذكورة كذا قال وهو محتمل لكن يمنع من تقسيمها بما وقع من الزيادة أنها كانت قرابة
عائشة فيجوز التردد ولا يعتد بتفسير المصنف في حديث الباب بالفارعة اذ ليس فيه تشديد بكونها
قرابة عائشة (قوله) ما كان معكم لهو في رواية شريك فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب
بالدف وتغني قلت تقول ماذا قال تقول

أتناكم أم أناكم * فحانا وحياكم

وقولا الذهب الأجر * ما ملئت بوابكم

ولولا الحنطة السمرا * مما حنت عذار بكم

وفي حديث جابر بهيئة وفي حديث ابن عباس أنه الى قوله وحياكم (قوله) فان الانصار يهيم
اللهو في حديث ابن عباس وجابر قوم فهم غزل وفي حديث جابر عند الحامل أدركها بآزيب
امرأة كانت تغني بالمدسة ويستفاد منه نسبة المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث
عائشة الماضي في العديدين حيث جازته دخل عليها وعند جارية ثمان تغنيان وكنت ذكرت هناك
ان اسم احدهما حنطة كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العديدين له بإسناد حسن وانني لم أقف على
اسم الاخرى وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه وأخرج النسائي من طريق عامر بن
سعد عن قزعة بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال انه رخص نسائي اللهو عند العرس
الحديث وصححه الحاكم ولا يطرياني من حديث السائب بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقبل له أن ترخص في هذا قال نعم انه نكح لاسفاح أشيدوا النكاح وفي حديث عبد الله بن أبي
عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم وأعلوا النكاح زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة
واضر بوا عليه بالدف وسنده ضعيف ولا جدوا الترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب
فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف واستدل بقوله واضربوا على أن ذلك لا يتخص
بالنساء لكنه ضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلحق بهن الرجال

أنها زوجت امرأته الى رجل
من الانصار فقال لي الله
صلى الله عليه وسلم يا عائشة
ما كان معكم لهو فان
الانصار يهيم اللهو

«باب الهدية للعروس» وقال ابراهيم عن ابي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مررت في مسجد بني رفاعه فسمعتهم يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا امر بجنبات أم سلمة دخل عليها فسلم عليها ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت فقالت لي أم سلمة لو أهد بنا الرسول الله (١٩٦) صلى الله عليه وسلم هدية فقلت لها افعلي فعدت إلى تروسمين وأقط فأتخذت

حسبة في برمة فأرسلت بها معي إلى فأنطلقت مع الله فقال لي وضعها ثم أمرني فقال ادعي لرجالنا معاهم فإدع لي من لقيت قال ففعلت الذي أمرني فخرجت فإذا البيت غاص بأهله فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على تلك الحسبة وتكلم بها ماشا الله ثم جعل يدعو عشرة عشرة يا كرون منه ويقول لهم اذكروا الله ولما أكل كل رجل مما عليه قال حتى تصدعوا كلهم عنها فخرج منهم من خرج وبقي نفر يتحدثون قال وجعلت أغتم ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم نحو الخيرات وخرجت في أثره فقلت انهم قد ذهبوا فرجع قد دخل البيت وأبغى السرواني في الحجرة وهو يقول يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ولكن إذا دعستم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيسحقكم منه والله

لا يحبني من الحق قال أبو عثمان قال أنس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين «باب قلادة

لعموم النعمي عن التشبيه بن (قوله ما الهدية للعروس) أي صبيحة شابهه بأهله (قوله وقال ابراهيم) بن طهمان (عن أبي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مررت في مسجد بني رفاعه) قال (فسمعتهم يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا امر بجنبات أم سلمة) كذا فيه والجنبات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جنبه وهي الناحية (قوله دخل عليها فسلم عليها) هذا القدر من هذا الحديث مما رواه ابراهيم ابن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث وشاكره في بقية جعفر بن سليمان ومعه من راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثهما ولم يقع لي موصولان حديث ابراهيم بن طهمان إلا أن بعض من لقيناه من الشراح زعم أن الثاني أخرجه عن أحد ابن حفص بن عبد الله بن راشد عن أبيه عنه ولم أقتع لي ذلك بعد (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت) يعني بنت جحش وقد تقدم بأن أم سلمة صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وإخفاها علامات الدولة وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الولعة بنيت بنت جحش كانت من الحبس الذي أهدته أم سلمة وإن المشهور من الروايات أنها وألم عليها بنيت والعم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه أشيع المسلمين خبرا ولما ذكر في حديث الباب أن أنسا قال فقال لي ادع رجلا منكم وأدع من لقيت وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على ذلك الحسبة وتكلم بها ماشا الله ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهم من رواه وتركيب قصة على أخرى وقعبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين والاولى أن يقال أن نفر من ذلك فعل الذي دعوا إلى الخبر والجمع فأكلوا حتى شعروا ذهبوا لم يرجعوا والمبايني نفر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحسبة فأمر بأن يدعو ناسا آخرين ومن لم يفتد خلوا فأكلوا أيضا حتى شعروا واستقر أولئك نفر يتحدثون وهو جمع لأناس به وأولى منه أن يقال إن حضور الحسبة صادف حضور الخبر والجمع فأكلوا كلهم من كل ذلك وعجت من إنكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبر والجمع مع أن أنسا يقول أنه وألم عليها ماشا كاسيا في قريسا ويقول أنه أشيع المسلمين خبرا ولما والذي يكون قد را الشاة حتى يشيع المسلمين جميعا وهم يمشون في الأفلوالا البركة التي حصلت من جلالة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وقوله فيه وبقي نفر يتحدثون تقدم بأن عدمهم في تنسيق سورة الاحزاب وقوله وجعلت أغتم هو من الغ وسببه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من جاءته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتحدث عن العمل بما يلحق من التقصير حدث وقوله في آخره قال أبو عثمان قال أنس انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين تقدم سانه قيل قليل وسألت الإمام ما أضاف في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله ما استعارة الثياب للعروس وغيرها) أي وغير الثياب ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أمساء

لا يتخفى من الحق قال أبو عثمان قال أنس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين «باب قلادة

فلا دة وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين
 القلادة وغيرها من أنواع الملبوس الذي يتزين به للزج أعظم من أن يكون عند العرس أو بعده
 وقد تقدم في كتاب التيمم لعاشة حديثاً خاص من هذا وهو قولها كان لي منهن أى من الدروع
 القطنية درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت امرأته تزين بالمدينة أى تزين
 الأراست إلى تسعة و ترجمه عليه الاستدلال للعرس عند البناء وينبغي استحضار هذه الترجمة
 وحديثنا **ب** (قوله) ما يقول الرجل إذا أتى أهله أى جامع (قوله) عن
 شيبان) هو ابن عبد الرحمن النخعي ومنصور هو ابن المعمر وفي الاستدلال لمن التابعين في نسخ
 هو وأولهم (قوله) ما لأن أحدهم) كذا الكشيتهى هنا وله فيه حذف أن وتقدم في بدء الخلق
 من رواية همام عن منصور يحذف في أوله فلهذا ما أن أحدكم إذا أتى أهله وفي رواية جرير
 منصور عن أبي داود وغيره لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله وهى مفسرة لتفسيرها من الروايات
 دالة على أن القول قبل الشروع (قوله) حين يأتي أهله في رواية إسرائيل عن منصور بن
 الاعماسي ما أن أحدكم يقول حين يجامع أهله وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل
 لكن يمكن جله على إجمار وعندى رواية روح بن القاسم عن منصور لو أن أحدكم إذا جامع
 امرأته ذكر الله (قوله) بسم الله الرحمن الرحيم في رواية روح ذكر الله ثم قال اللهم جنبني وفي
 رواية شعبة عن منصور وفيه الخلق جنبني بالافراء أيضاً وفي رواية همام جنبنا (قوله)
 الشيطان) في حديث أبي أمامة عند الطبراني جنبني وجنب ما رزقتي من الشيطان الرجيم
 (قوله) ثم قدر بينهما ولد أو قضى ولد) كذا ما في رواية الكشيتهى ثم قدر بينهما في ذلك
 أى الحال ولد وفي رواية سفيان بن عيينة عن منصور قال قضى الله بينهما ولد أو مثله في رواية
 إسرائيل وفي رواية شعبة قال كان بينهما ولد ولم ين طريقه فأنه أن يتقدر بينهما ولد في ذلك
 وفي رواية جرير ثم قدر أن يكون والباقي مثله ونحوه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام
 فترقا ولدا (قوله) لم يضره شيطان أبداً) كذا ما في رواية الكشيتهى وفي رواية شعبة عند
 مسلم وأحمد لم يضره الشيطان أو لم يضره الشيطان وتقدم في بدء الخلق من رواية همام
 وكذا في رواية سفيان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان واللام لله
 المذكور في لفظ الدعاء لأحد عن عبد العزيز العلى عن منصور لم يضر ذلك الولد الشيطان أبداً
 وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيمارزقتنا
 ولا تجعل للشيطان نصيباً من رزقتنا فكان نرجى أن جاءت أن يكون ولداً صالحاً واختفى
 انضروا للزج بعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم في أنواع الضروريات كان
 ظاهره أن الحمل على عدم الأحوال من صيغة التي مع التأيد وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء
 الخلق أن كل من يأثم بظن الشيطان في بطنه حين يولد الأمن استغنى فان في هذا الطعن نوع
 ضرر في الجمله مع أن ذلك السبب صراخه ثم اختلفوا في قيل للمفسر عليه من أجل ركة
 التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم أن عبادي ليس لأعليهم سلطان ويؤيده
 مرسل الحسن المذكور وقيل المراد لم يضره وهو بدليلنا أنه ظاهر الحديث المتقدم
 وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره في بدنه وقال ابن

فلما أتى النبي صلى الله عليه
 وسلم شكوا ذلك إليه فترأت
 آية التيمم فقال أسعد بن
 حضير جزاك الله خيراً فواته
 ما نزل بك أمر قط إلا جعل
 الله لك منه خيراً وجعل
 للمسلمين فيه بركة (باب
 ما يقول الرجل إذا أتى
 أهله) حديث أسعد بن
 حفص حديث شيبان عن
 منصور عن سالم بن أبي
 الجعد عن كريب عن ابن
 عباس قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم أمالوا
 أنفسكم يقول حين يأتي أهله
 بسم الله اللهم جنبني
 الشيطان وجنب الشيطان
 ما رزقتنا ثم قدر بينهما في
 ذلك أو قضى ولد لم يضره
 شيطان أبداً

لعل زيادة ولد الأول في
 الحديث رواية لفظ الذي
 بالهامش رواية أخرى
 صحيحه

سورة
 النجدة
 سورة
 النجدة

تع
٤٢١/٤

(باب الوليمة حتى) وقال
عبد الرحمن بن عوف قال
لى النبي صلى الله عليه وسلم
أولم ولو بشاة * حديث يحيى
ابن بكير حدثنى المثنى عن
عقيل عن ابن شهاب

٥١٦٦

نظرة

١٥١٩

دقيق العبد يحتمل أن لا يضره في دشه أيضا ولكن بعده اتفاق العصمة وقعب بان اختصاص
من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع أن يوجد من لا يصد منه عصمة
عدها وإن لم يكن ذلك واجبا له وقال الداودى معنى لم يضره أى لم يفتنه عن دشه الى الكفر
وليس المراد عصمته منه عن العصمة وقيل لم يضره بمشركة أى في جاع أمه كما جاء عن مجاهد ان
الذى يجامع ولا يسمى بلف الشيطان على احليله فيجامع معه ولعل هذا أقرب الاجوبة ويتأيد
الجل على الاول بأن الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم بذل عنه عند ارادة الموافقة والقبول
الذى قد يتحضره وبقوله لا يقع معه الجل فاذا كان ذلك نادرا لم يعد وفي الحديث من الفوائد
أيضا استحباب التسمية والدعاء والحفاظ على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقوع وقد ترجم عليه
المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك
باجه والاستعاذة به من جميع الاسواء وفيه الاستعانة بالله ليسر ذلك العمل والتمسك به
وفيها إشارة الى أن الشيطان ملازم لا ينزل آدم لا ينظر دعه الا اذا ذكر الله وفيه رد على منع المحدث
أن يدكر الله ويتحدث فيه الرواية المتقدمة اذا أراد أن يأتي وهو نظير ما وقع من القول عند
الخلا وقد ذكر المصنف ذلك وأشار الى الرواية التي فيها اذا أراد أن يدخل وتقدم البحث في
كتاب الطهارة بما يغني عن اعادته ﴿قوله﴾ **باب** (الوليمة حتى) هذه الترجمة لفظ
حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشى بن حرب رفعه الوليمة حتى والثالث مع روف
والثالث غر وسلم من طريق الزهري عن الاعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال
شر الطعام طعام الوليمة يدعى الفتي ويتبرك المسكين وهي حق الحديث ولا يلى الشيخ والطبراني
في الأوسط من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه الوليمة حتى وسنة حتى فلم يجب وقد عصى
الحديث وسأد كحديث زهير بن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب وروى أحمد من
حديث بريدة قال لما خطب على قاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا بد للعروس من
وليمة وسنده لا بأس به قال ابن بطال قوله الوليمة حتى أى ليست يسطل بل يتدب اليها وهي سنة
فضيلة وليس المراد بالحق الوجوب ثم قال ولا أعلم أحدا أوجبها كذا قال وغفل عن رواية في
مذهبه وجوبها اتفاقا للترطى وقال ان مشهم والمذهب أنهم امتدوبة وابن التين عن أحمد
لكن الذى فى المغنى أنها سنة بل وافق ابن بطال فى نفي الخلاف بين أهل العلم فى ذلك قال وقال
بعض الشافعية هي واجبة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عند الرحمن بن عوف ولان
الاجابة اليها واجبة فكانت واجبة وأجاب بأنه طعام لسر وحدث فأنشبه سائر الاطعمة والامر
بحول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولكن به أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا فأما البناء
فلا أصل له (قلت) وسأد كمرى في باب اجابة الداعي قريبا والبعض الذى أشار اليه من
الشافعية هو وجه معروف عندهم وقد ترجم به سلم الرازى وقال انه ظاهر نص الام ونقله عن
النص أيضا الشيخ أبو اسحق فى المذهب وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم وماسائر
الدعوات غيرها فسنأى البحث فيه بعد ثلاثة أبواب (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف قال لى
النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف فى أول
البسوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ومن حديث أنس أيضا وسأد كمره مستوفى

قال أخبرني أنس بن مالك أنه

كان ابن عشر سنين مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان أمهاتى بواطنى على خدمة النبي صلى الله عليه وسلم فخدمته عشر سنين وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين فكنت أعلم الناس بشان الحجاب حتى أنزل وكان أول ما أنزل في بيتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنائب بنت جحش أضحى التي صلى الله عليه وسلم بها عروسا فدعا القوم فأجابوا من الطعام ثم خرجوا وبني رط منهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فأطأوا المكث فقام النبي صلى الله عليه وسلم فخرج معه لكي يخرجوا فغشى النسبي صلى الله عليه وسلم وميث حتى جاء عتبة جرة عائشة ثم ظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه حتى إذا دخل على زينب فأذا هم جلوس لي يقوموا فرجع النبي صلى الله عليه وسلم ورجعت معه حتى إذا بلغ عتبة جرة عائشة وظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه فأذا هم قد خرجوا فغضب النبي صلى الله عليه وسلم ويئى به بالسيرة وأنزل الحجاب * (باب الوليمة ولو بشاة) * حدثنا علي

أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه والمراد منه وروضة الامر بالولاية وأنه لو رخص في تركها لما وقع الامر باستدرا كها بعد انشاء الدخول وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عند الدخول أو عقبه أو موسع من ابتداء العقد الى انتهاء الدخول على أقوال قال النووي اختلفوا في حكم عياض أن الاصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول وعن جماعة منهم أنه عند العقد وعند ابن حبيب عند العقد بعد الدخول وقال في موضع آخر يجوز قبل الدخول وبعده وذكر ابن السبكي أن أباه قال لم أرى كلام الاصحاب تعين وقتها وأنه استنبط من قول البغوي ضرب الدف في السكاح جائز في العقد والرافى قبل وبعد فريامته أن وقتها موسع من حين العقد قال والمتقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنهم بعد الدخول كأنه يشير الى قصة زينب بنت جحش وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الوليمة اهـ وما انفاه من تصرف الاصحاب منه عقب بان الماء ردى سرح بانم اعند الدخول وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنهم بعد الدخول لقوله فيه أصبح عروسا بن بنت فدعا القوم واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها وعليه عمل الناس اليوم ويؤيد كونه للدخول لا للملا أن العجائب بعد الوليمة ترددوا هل هي زوجة أو سرة فلو كانت الوليمة عند الاملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا ولاية لها فدل على أنهم بعد الدخول أو بعده (قوله في حديث أنس مقدم النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على الظرف أى زمان قدومه وسبأ في الاشارة من طريق شعب عن الزمري عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين ومات وأنا ابن عشر سنين وقد قدم قبل يابن في الحديث الملقى عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ويأتى في كتاب الادب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين والله ما قال لي أف قط الحديث ولمسلم من رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره قال أنس والله لقد خدمته تسع سنين ولا منافاة بين الرايتين فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهره أفى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى (قوله فمكن أمهاتى) يعنى أمه وخالته ومن معناه ما وان ثبت كون ملكة جدته فهي مرادة خلتا بخاتمة (قوله بواطنى) كذا لا كترفضا مثاله وموحدة ثم نونين من المواظبة والمكثمين بطامه له بعدهما محتاجة تهمة وموقبل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة وفي رواية الامعاء بى بوطني يشدد الطاء المهملة ونونين الاولى مشددة بغير الف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من التوطين وفي لفظ له مشددة لكن حمزة ساكنة بعد النونين من التوطئة تقول طام على كذا أى حرّضته عليه (قوله وكنت أعلم الناس بشان الحجاب) تقدم البحث فيه وى بسط شرحه في تفسير سورة الاحزاب (قوله باس) الولاية ولو بشاة أى لمن كان وسرا كاساتى البحث فيه وذكر الصنف في الباب ختمة أحاديث كلها عن أنس الاول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف قطعها قطعين (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقد سرح بتحديث جملة وعلم جدي عن أنس فأمن تدليها لهما لكنه فرقه حديثه فذكر في الاول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصادق وفي الثاني أول القصة قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار وعبرني هذا بقوله

٥٩٦٧
تحفة

٦٧٨

حدثنا سفيان قال حدثني
جده أنه سمع أنس بن مالك
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم عبد الرحمن بن
عوف وتزوج امرأة من
الانصار كم أصدقها قال
وزن نواة من ذهب وعن
جده قال سمعت أنس قال
لما قدموا المدينة نزل
المهاجرون على الانصار
فقال عبد الرحمن بن عوف
على سعد بن الربيع فقال
أفاسمك مالي وأنزل لك عن
أحد امرأتى

وعن جده قال سمعت أنس
معه طوف فيما جازمه بالمزى وغيره على الأول
أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خلاد عن سفيان
أنس وساق الحديثين معا وأخرجه الجدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج عن
سفيان بالحديث كله مرفوعا وقال في كل منه ما حدثنا جده أنه سمع أنس
عمر في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيلي فقال عن جده عن أنس وساق الجميع حديثا
واحدا وقدم القصة الثانية على الأولى كما في رواية غير سفيان فقد تقدم في أوائل السكاح من
طريق النوري وفي باب الصفة للمتزوج من رواية مالك وفي فضل الانصار من طريق اسمعيل
ابن جعفر وفي أول السورع من رواية زهير بن معاوية وبأني في الادب من رواية يحيى
القطان قالهم عن جده وأخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الانصاري عن
جده وتقدم في باب ما يدعى للمتزوج من رواية ثابت وفي باب وآثار الله اصبحت من رواية
عبد العزيز بن صبيح وقناة قالهم عن أنس وأورده في أول كتاب السورع من حديث عبد الرحمن
ابن عوف نفسه وسأد كرماني روايتهم من فائدة زائدة وتقدم في السورع في الكلام على حديث
أنس بيان من زاد في روايته فله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف وأكثرت الطرق
تجهل من مسند أنس والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر الصفة وانما نقل عن عبد الرحمن
منها ما لم يقع له عند النبي صلى الله عليه وسلم (قولنا لما قدموا المدينة) أي التي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه وفي رواية ابن سعد لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة (قوله نزل المهاجرون
على الانصار) تقدم بيان ذلك في أول الهجرة (قوله فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن
الربيع) في رواية زهير لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه
وبين سعد بن الربيع الانصاري وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى ونحوه
في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن جده عند
النسائي والطبراني آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والانصار فأتى بين سعد وعبد
الرحمن وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى زاده زهير في روايته
وكان سعدا غنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر لقد علمت الانصار أني منكم كثرها مالا وكان
كثير المال وفي حديث عبد الرحمن أني أكثر الانصار مالا وقد تقدمت ترجمة سعد بن الربيع
في فضائل الانصار وقصة موته في غزوة أحد ووقع عند عبد بن جده من طريق ثابت عن أنس
أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد
الرحمن أني حاطب بن الحديث وهو وهم من رواية عمارة بن زاذان (قوله قال أفاسمك مالي
وأنزل لك عن أحد امرأتى) في رواية ابن سعد فانطلق به سعد إلى منزله فعدا بطعاما كالا
وقال لي امرأتان وأنت آخى لامرأتك فأتيت عن أحداهما فتزوجها قال لا والله قال له لم إلى
حديثي أشاطركها قال فقال لا وفي رواية النوري فعرض عليه أن يتاسمه أخاه وماله وفي
رواية اسمعيل بن جعفر وفي امرأتان فانظر إليهما مالك فأطلقها فإذا كانت تزوجها وفي
حديث عبد الرحمن بن عوف فأقسم لك نصف مالي وانظر لزوجتي هويت فانزل لك عنها

فأذا حلت تزوجتها ونحوه في رواية يحيى بن سعيد وفي لفظ فانظر أعجبهما ذلك فسهلها
 فأطلقها فإذا انقضت عدتها فترزحها وفي رواية جادين سلمة عن ثابت عند أحمد فقال له سعد
 أي أحي أنا أكثر أهل المدينة مالا فانظر شرط مالي فخذته ويحيى امرأتان فانظر أيهما أعجب
 اليك حتى أطلقها ولم أقف على اسم امرأتين من الربيع إلا أن ابن سعيد ذكر أنه كان له من
 الولد أم سعد واسمها جملته واسمها مرة بنت حزم وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنه
 خارجة فبوئ سعد من هذا النسبة إحدى امرأتين سعد وأخري الطبراني في التفسير قصة
 يحيى امرأتين سعد بن الربيع بائني سعد لما استشهد فقالت إن عهدا أخذت مني مما فترت آية
 الموارث وسماها اسمي القاضى في أحكام القرآن بسند له مرسل عمرة بنت حزم (قوله بارك
 الله لك في أهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه عجرة قال
 سوق بني قتيقاع وقد تقدم ضبط قتيقاع في أول السورع وكذا في رواية زهير دلوي في السوق زاد
 في رواية جاد فدلوه (قوله) فخرج إلى السوق فباع واشترى فاصاب شيئا من أقط ومن في رواية
 جاد فاشترى وباع فربح فجاء بشئ من من وأقط وفي رواية الثوري دلوي في السوق فربح
 شيئا من أقط ومن وفيه حذف بيته الرواية الأخرى وفي رواية زهير فباع حتى استقبل
 أقطا ومنا فاق به أهل منزله ونحوه يحيى بن سعيد وكذا لا جد عن ابن عليه بن حمد (قوله)
 فتزوج) زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف ثم تابع القدر يعني إلى السوق في رواية زهير
 فحسنا ما شاء الله ثم جاءه وعليه وضرة ونحوه ولا ينسب في رواية الثوري والانصاري فليسته
 الذي صلى الله عليه وسلم زاد ابن سعد في سكة من سكن المدينة وعليه وضرة من صفرة وفي رواية
 جادين سلمة وثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة وفي
 رواية جادين سلمة وعليه ردة زعفران وفي رواية معمر عن ثابت عند أحمد وعليه وضرة من
 خلوق وأول حديث مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر
 صفرة ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية عبد الله بن مسعود فرأى النبي صلى
 الله عليه وسلم بشاة الغرس والوزير بشع الوافر والضاد المجهمة وآخره عوف في الأصل الآخر
 والردة معمرات مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران والمراد الصفرة صفرة الخلوق
 وانخلوق طيب يصنع من زعفران وغيره (قوله في أول الرواية الأولى) قال النبي صلى الله عليه
 وسلم عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأتين من الانصار هذه الجملة سالمة أي ساله حين تزوج
 وعنده المرأة حزم الزبير بن بكركي في كتاب النسب أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ
 القيس بن زيد بن عبد الاشم وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد أنها بنت
 أبي الحشاش وساق نسبه وأظنهما اثنين فان في رواية الزبير قال ويثرت له عبد الرحمن التماس
 وعبد الله وفي رواية ابن سعد فولدت له اسمعيل وعبد الله وزكران القساح في نسب الاوس
 أنها أم الجاس بنت أبي الحيسر بشع المهملة بينهما تحتانية ساكنة آخره را واسمه أنس بن
 رافع الاوسي وفي رواية مالك فسأله فأخبره أنه تزوج امرأتين من الانصار وفي رواية زهير
 وابن عليه وابن سعد وغيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بهم ومنا ما شئتكم أو ما بدا
 وهي كلمة استفهام مبنية على السكون وهل هي بسيطة أو مركبة قولان لاهل اللغة وقال

قال بارك الله لك في أهلك
 ومالك فخرج إلى السوق
 فباع واشترى فاصاب
 شيئا من أقط ومن فتزوج فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم

ابن مالك هي اسم فعل بمعنى أخبر ووقع في رواية الطبراني في الاوسط فقال له منهم وكانت كلمته
 اذا اراد ان يسأل عن الشيء ووقع في رواية ابن السكن مهين بنون آخره بدل الميم والاول
 هو المعروف ووقع في رواية جاذ بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز
 ابن مذهب عن أبي عوانة قال ما هذا او قال في جوابه تزوجت امرأة من الانصار والطبراني في
 الاوسط من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف أن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقد غضب بالصفرة فقال ما هذا الخضاب أعربت قال نعم الحديث (قوله كم
 أصدقتم) كذا في رواية جاذ بن سلمة ومعمر بن ثابت وفي رواية الطبراني على كم وفي رواية
 الثوري وزهير مسقت اليها وكذا في رواية عبد الرحمن بن شماس وفي رواية مالك كم سقت اليها
 (قوله وزن نواة) نصب النون على تقدير فعل أي أصدقتم ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي
 الذي أصدقتموه (قوله من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عينة والثوري وكذا
 في رواية جاذ بن سلمة عن ثابت وجديد وفي رواية زهير وابن علية نواة من ذهب أو وزن نواة
 من ذهب وكذا في رواية عبد الرحمن بن شماس مالك وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن
 صهيب على وزن نواة وعن قتادة على وزن نواة من ذهب ومثل الاخير في رواية جاذ بن زيد
 عن ثابت وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة وسلم من رواية شعبة عن
 أبي حنيفة عن أنس على وزن نواة قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن من ذهب ورجح الداردي
 رواية من قال على نواة من ذهب واستنكر رواية من روى وزن نواة واستنكره هو المنكر لان
 الذين جزموا بذلك حفظوا قال عباس لا وقع في الرواية لانهم ان كانت نواة قرأ وغيره أو كان
 للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة واختلف في المراد به نواة فقه قبل المراد
 واحدة نوى التمر كما وزن نوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم وقيل كان
 قدرها يومئذ ربع دينار وذهب نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن
 به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختاره
 الأزهري ونقله عباس عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية الليثي من طريق سعد بن بشر
 عن قتادة وزن نواة من ذهب قومت خمس دراهم وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه
 ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله اليساوي الظاهر واستبعد لانه يستلزم أن يكون ثلاثة
 مثاقيل ونصفا ووقع في رواية جاذ بن أرمطة عن قتادة عند الليثي قومت ثلاثة دراهم وثلاثا
 واستناده ضعف ولكن جزم به أحمد وقيل ثلاثة ونصف وقيل ثلاثة وربع وعن بعض
 المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ويؤيده ما وقع عند الطبراني في الاوسط في
 آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار وقد قال الشافعي النواة ربع النش والنش نصف أوقية
 والواقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم وكذا قال أبو عبيد أن عبد الرحمن بن عوف
 دفع خمسة دراهم وهي تسع نواة كما تسمى الاربعون أوقية وبه جزم أبو عوانة وآخرون
 (قوله في آخر الرواية الثانية فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولو لبشة) ليست لبشة
 الامتناعية وانما هي التي للقبيل وزاد في رواية جاذ بن زيد فقال بارك الله لك قبل قوله أولم
 وكذا في رواية جاذ بن سلمة عن ثابت وجديد وزاد في آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيته

أولم ولو لبشة

ولودعت حجر الجحوت أن أصب ذهباً وفضة فكانت ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية
بأن يبارك الله له ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعربت قال نعم قال وأنت قال لا فرجى
إله رسول الله صلى الله عليه وسلم نواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة وهذا الوجه كان فيه أن
الشاة من إمامة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع
للموسر ولكن الاستناد ضعيف كما تقدم وفي رواية معمر عن ثابت قال أنس فقد رأيته
قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف (قلت) مات عن أربع نساء فيكون
جميع تركته ثلاثمائة ألف ومائتي ألف وهذا بالنسبة لتركة الزبير التي تقدم شرحها في فرض
الحبس قليل جداً فيحتمل أن تكون هذه نائبر وتلك دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة
جدوا استدل به على تركه أمر الولاية وقد تقدم البحث فيه وعلى أنها تكون بعد الدخول
ولا دلالة فيه وانما فيه أنها تستدرك إذا قامت بعد الدخول وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن
الموسر ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أول على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان
يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الولاية ومع ذلك فلا بد من تنقيدها بالقادر عليها
وأيضا فيعكر على الاستدلال أنه خطاب واحد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولا وقد
أشار إلى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه أنه
صلى الله عليه وسلم ترك الولاية فجعل ذلك مستنداً في كون الولاية ليست بيمين ويستقدم
الساق طبع تكبير الولاية من بقدر قال عياض وأجبه على أن لا حد لا كثرة وأما نقلها
فكذلك ومهما تيسر أجزأ والمحجب أنهم على قدر حال الزوج وقد تسرع على الموسر الشاة
فما فوقها وسيأتي البحث في تكرارها في الأيام بعد قليل وفي الحديث أيضاً تنقية لسعد بن
الريبع في إشارته على نفسه بما ذكر وله بعد الرحمن بن عوف في تزوجه عن شيء يستلزم الحياء
والمرأة اجتنابه ولو كان محتاجاً إليه وفيه استحباب المؤاخاة وحسن الأيتام من الفتى للفقير
حتى بأحد زوجته واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يغلب في العادة من تكلم بمثل
ذلك فالوجه أن لا يشك في كفاها وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيراته وفيه
استحباب التكسب وإن لا نقص على من يتعاطى من ذلك ما يلبق بجمرواته مثله وكرهه قبول ما يتوقع
منه الذل من هبة وغيرها وإن العيش من عمل المرء بجمارة أو حرفة أولى لتزاهة الأخلاق من
العيش بالهبة ونحوها وفيه استحباب الدعاء للمترقب وسؤال الإمام والكبير أصحابه وأتباعه
عن أحوالهم ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يهدو وجواز خروج العروس وعليه أثر العرس من
خلق وغيره واستدل به على جواز التزجر للعروس وخص به عوم النهي عن التزجر للرجال
كما سيأتي بيانه في كلب اللباس ونعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة كانت في شبهة دون
جسده وهذا الجواب للمالكية على طريقهم في جواز في الثوب دون البدن وقد نقل ذلك
مالك عن علماء المدينة وفيه حديث أبي موسى رفعه لا يشل الله صلاة رجل في جسده شيء من
خلق أخرجه أبو داود فان مفهومه أن ما عدا الجسد لا يتأوله الوعد ومنع من ذلك أبو حنيفة
والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضاً وتسكروا بالأحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها
ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجوبة ما أحدها

أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج إلى تاريخ ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنها كانت في أوائل الهجرة وأكثر من روى النهي عن تأخرت هجرته * ثانيها أن أثر الصفرة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير موصوله ورجحه النووي وعزاه للصحفين وجهه البضاوى أصلاً وداله أحد الاحتمالين أي أدهما في قوله مهيمن فقال معناه ما السبب في الذي أراه عليك فلذلك أجاب بأنه تزوج قال ويحتمل أن يكون استقاهم انكار لما تقدم من النهي عن التعضي بالخلاق فأجاب بقوله تزوجت أي فتهلق في منها ولم أقصد له * ثالثها أنه كان قد احتاج إلى التطيب للدخول على أهله فلم يجد من طبيب الرجال حينئذ شيئاً فطيب من طبيب المرأة وصادف أنه كان فيه صفة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جميعاً من الدليلين وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو من طبيب المرأة ففي أثر ذلك عليه * رابعها كان يسيراً ولم يبق إلا أثره فلذلك لم يشكر * خامسها وبهزم الباجي أن الذي بكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطب وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز سادسها أن النهي عن التزعر للرجال ليس على التعريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث * سابعها أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شامداً كذا في أثر عيسى قال وكانوا يرخصون للشباب في ذلك أيام عرسه قال وقيل كان في أول الإسلام من تزوج ليس ثوباً مصبوغاً علامتاً زواجه ليعان على ولية عرسه قال وهذا غير معروف (قلت) وفي استقاهم النبي صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج لكن وقع في بعض طرقه عند أبي عوانة من طريقين شعبة عن جندب بن شعبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فرأى على بكاشة العرس فقال أتزوجت قلت تزوجت امرأة من الأنصار فقصدت بهذا السياق للعدوى ولكن القصة واحدة وفي أكثرها وإيات أنه قال لمهيم أو ما هذا فهو المعتمد بكاشة العرس أثره وحسنه أو فرجه وسره يقال بش فلان فلان أي أقبل عليه فرجه ملطفاً به واستدل به على أن النكاح لا يدفعه من صدق لاستفهامة على تنكحه ولم يقل هل أصدقته أم لا ويشعر بظاهره بأنه يحتاج إلى تقدير لاطلاق لفظ كالموضوعة للتقدير كذا قال بعض المالكية وقوله نظر لاحتقال أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله قال قاله التقدير لم شكر عليه بل أقره واستدل به على استحباب تقبل الصدق لأن عبد الرحمن ابن عوف كان من مياسر الحصابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن فوائمه ذهب وقعب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل له السار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الفروقات ما أشعر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له كما تقدم واستدل به على جواز ما وعدت من يرد أن يتزوج بها إذا طلقها نوجهاً وأوقت الندة لقول سعد بن الربيع انظرأي زوجتي أعجب إليك حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجها ووقع تفر ذلك وبكره على هذا أنه لم يقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما نزول الآية الخليل فكانوا يجتمعون ولولا وقوع سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا اجزم بذلك وقال ابن المنذر لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الاجنبي والمرأة لانها اذا منع

على بعض بل باعتبار ما اتفقوا له لو وجد الشاذ في كل منهن لأولمها لانه كان أجود الناس
ولكن كان لا يبلغ في ما يتعلق بأمور الدنيا في التأني وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لسان الجواز
وقال الكرماني لمسل السب في تفضيل زينب في الولعة على غيرها كان للشيء كبر الله على ما أنعم به
عليه من تزويجه إياها بالوحي (قلت) وثني أنس أن يكون لم يولم على غيره زينب بأكثر مما أولم عليها
مجموع على ما انتهى إليه علمه وأما وقع من البركة في ولعها حبش أشد سبع المسلمين خير والجمال من
الشاة الواحدة والأفأذي يظهر أنه لما أولم على معونة بنت الحارث لما تزوجها في عمر القنصة
بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا ولعها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة
لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين منذ
فتحها عليهم وقال ابن المنبر يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الولعة جواز تخصص
بعضهن دون بعض بالتحاف والالطاف والهدايا (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب
الهيئة **(قوله ما)** من أولم بأقل من شاة هذه الترجمة وإن كان حكمها مستندا
من التي قبلها لكن الذي وقع في هذه التخصص **(قوله)** حديثنا محمد بن يوسف هو الثريابي
كأجره به الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما وسفيان وهو الثوري لم يأسس بأني
من كلام أهل التقدي وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو
البيكندي وأيد ذلك بأن السفيانيين روي عن منصور بن عبد الرحمن والمجزم به عندنا أنه
الثريابي عن الثوري قال البرقاني روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي وكيع والقرابي
وروي عن عباد عن الثوري فجعلوه من رواية صفة بنت شيبه ورواه أبو أحمد الزبيري
ومؤيد بن اسمعيل ويحيى بن الليث عن الثوري فقالوا فيه عن صفة بنت شيبه عن عائشة قال
والأول أصح وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل قال وقد نصرت النسائي قول من لم يقبل
عن عائشة وأوردته عن بندار عن ابن مهدي وقال أنه مرسل ٥١ ورواية وكيع أخرجه
ابن أبي شيبة في مصنفه عنه وأصل في بعض النسخ بن كرعائشة وهو وهم من فاعله وأخرجه
الإسماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم المدني وأخرجه اسمعيل القاضي في كتاب أخلاق
التي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن كثير العددي كلاهما عن الثوري كما قال الثريابي وأخرجه
الإسماعيلي أنما من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بن كرعائشة نفسه وزعم
ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال ليس هو بدون الثريابي
كذا قال ولم يخرجه النسائي إلا من رواية يحيى بن الليث وهو ضعف وكذلك مؤيد بن اسمعيل
في حديثه عن الثوري ضعفه وأقوى من زائدة عائشة أو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في
مسند عنه ويحيى بن أبي زائدة والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف
بحديث الثوري من زائدة الذي يظهر على قواعد الحديث أنه من المزيد في متصل الأسانيد ذكر
عن اسمعيل أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه عن منصور
ابن صفة عن صفة بنت يحيى قال وهو غلط لا شك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من
أطلق أنه مرسل يعني من مرسل الجماعة لأن صفة بنت شيبه ما حضرت قصة زواج المرأة
المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أولم ولدها بعد تزويج المرأة كان بالمدينة كسائقي

* (باب من أولم بأقل من شاة) * حديثنا محمد بن يوسف حديثنا سفيان

٥١٧٢

من

كحلة

٧٥٩٠٧

بانه وأما جزم الرقائي بانه اذا كان بدون ذكر عائشة يكون مراسله سبقه الى ذلك التساق
ثم الدارقطني فقال هذا من الاحاديث التي تعدفها أخرج البخاري من المراسيل وكذا جزم
ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبة تابعة لـ الحسن ذكر المزي في الاطراف أن البخاري
أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال وقال أبيان بن
صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله قال
ووصله ابن ماجه من هذا الوجه (قلت) وكذا وصله البخاري في التاريخ ثم قال المزي لوضع هذا
لكن صريحاً في صحيحها لكن أبيان بن صالح ضعيف كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبيان بن
صالح في التذييل تصديقه عن أحد بل ينقل بوشيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم
وقال الذهبي في مختصر التذييل ما رأيت أحد أضعف أبيان بن صالح وكأني لم يقف على قول ابن
عبد البر في التذييل ما ذكر حديث جابر في استقبال فاضل الحاجة القليل من رواية أبيان بن صالح
المذكور هذا ليس صحيحاً لأن أبيان بن صالح ضعيف كذا قال وكأني لم يقف على قول ابن
عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف بائناً وهو أشهر وأكثر حديثاً ورواه عن أبيان بن صالح
ولهذا المذاكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال أبيان بن صالح ليس بالمشهور (قلت) ولكن
يكنى بوشيق بن معين ومن ذكره وقدرى عنه أيضاً ابن جرير وأسماعيل بن زيد الليثي وغيرهما
وأشهر من روى عنه محمد بن الحنفية وقد ذكر المزي أيضاً حديث صفية بنت شيبة قالت طاق النبي
صلى الله عليه وسلم على بعض رسل الجرح ٢ بمعنى وأنا أنظر إليه أخرجه أبو داود وابن ماجه قال
المزي هذا ضعيف قول من أنكر أن يكون له أروية فإن أسنده حسن (قلت) وإذا ثبت رؤيته لله
صلى الله عليه وسلم وضبط ذلك فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة (قوله) عن منصور بن
صفية هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدري
الحجبي قتل جده الأعلى الحرث يوم أحد كافر وكذا أبو طلحة بن أبي طلحة ولجده الأدنى طلحة بن
الحرث روثية وقد أغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وارد عليهم موقع في رجال البخاري
للكلاباذي أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التميمي وهو في ذلك كناية عليه
الزبي الشاطبي فها قرأت بخطه (قوله) أول النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نساءه لم أقف على
تعيين اسمها صريحاً وأقرب ما يفسره أم سلمة فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده الى
أم سلمة قالت لما خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة تزويجه بها فادخلني بيتاً زينا
بنت خزاعة فذا جرحه فهاشني من شعر فاخذته فطعنته ثم عصده في البرمة وأخذت شيا من اذنه
فأدست فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج ابن سعد أيضاً وأجدنا ساند صحيح
الى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخرته فذكر قصة خطبته وتزويجها وفيه قالت
فاخذت ثغالي ٣ وأخرجت حبات من شعر كانت في جرحي وأخرجت شعها فعصده له ثياب ثم
أصم الحديث وأخرجه النسائي أيضاً لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه
وأما ما أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق شريك عن جندب عن أنس قال أول رسول الله صلى
الله عليه وسلم على أم سلمة بقر ومن فهوهم من شريك لأنه كان سبي الخلفاء أو من الراوي عنه
وهو جندب بن والي قال مسلم والبراء ضعفاء وقواه أبو حاتم الرازي والباقون المعقوفون من

عن منصور بن صفية عن
أمه صفية بنت شيبة قالت
أول النبي صلى الله عليه وسلم
على بعض نساءه

٢ قوله يستلم الجرح في نسخة
يستلم الركن

٣ النزال بالكسر جملدة
نسط تحت رجلي البدليق
عليها الدقيق اه خباية

بمدين من شعير * (باب حق
اجابة الوليمة والدعوة

حديث جدي عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن جدي عن أنس مختصراً وقد تقدم مطولاً في أوائل النكاح البخاري من وجه آخر عن جدي عن أنس وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو وأعم من أزواجه أي من ينسب اليه من النساء في الجله فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت لقد أولم علي بقاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه عندهم ودي بشر شعير ولا شك أن المدين نصف الصاع فكانت قال شرط صاع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية لما لكونه الذي وفي اليه ودي عن شعيرة أو لغير ذلك (قوله جدي عن شعير) كذا وقع في رواية كل من رواده عن الثوري فيما وقفت عليه عن قدمت ذكره الاعمدة والرجل بن مهدي في وقع في روايته بصاعين من شعير أخرجه النسائي والاسماعيلي من روايته وهو وان كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير وأولى الضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا والله أعلم ﴿قوله﴾ حتى اجابة الوليمة والدعوة كذا عطف الدعوة على الوليمة فإشارته الى أن الوليمة مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته وأما اختصاص اسم الوليمة به فهو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر وهو المنقول عن الخليل بن أحمد وتعلب وغيرهما وخرج به الجوهري وابن الأثير وقال صاحب المحكم الوليمة طعام العرس والاملاك وقيل لكل طعام صنع لعرس وغيره وقال عياض في المشارق الوليمة طعام النكاح وقيل الاملاك وقيل طعام العرس خاصة وقال الشافعي وأصحابه تقع الدعوة على كل دعوة تتخذ لسرور واحد من نكاح أو حنث وغيره لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهري الوليمة اخوذة من الزم وهو الجمع وزناو معنى لان الزوجين يجتمعان وقال ابن الأعرابي أصلها من تتيم الشيء واجتماعه وخرج الماوردي ثم الترطي بأنهم الانطلاق في غير طعام العرس الا بقرينة وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي شئ الدال على المنم وروضهما فطرب في مثلثته وغلطوه في ذلك على ما قال الثوري قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك صوتيم الرب فقبحوا دال دعوة النسب وكسر وادال دعوة الطعام انتهى وبنايه لبني تيم الربان بنه صاحب العجاج والمحكم لبني عدى الربان فآله أعلم وذكر الثوري في العايع أن الولائم ثمانية الاغذار بعين مهملة وذلك مهملة للختان والعقيقة للولادة والخرس يضم المهملة وسكون الراء ثم ينهملة للسلامة للمرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة والعقيقة تختص بيوم السابع والنعقة تقدم المسافر مستفحة من النعم وهو الفيار والوكبة لكن التجدد ماخوذة من الكوكب وهو الماوى والمستقر والوضعية بضاد مهملة ما يتخذ عند المصيبة والمأذبة لما يتخذ بلا سبب ودالها مضومة ويحور فصحها انتهى والاعذار يقال فيها أيضاً العذرة يضم ثم سكون والخرس يقال فيه أيضاً الصاد المهملة بدل السين وقد زاد في آخرها ما عفا قال خرسه وخرسه وقيل انه لامة المرأة من الطلق وأما التي للولادة فهي الفرح بالمولود فهي العقيقة واختاف في النعقة هل التي يصنعها القادم من الشر أو تصنع له قولان وقيل النعقة التي يصنعها

ومن أول سبعة أيام ونحوه)

القادم والتي تصنع له تسمى التحفة . وقبل ان الولاية خاص بعلوم الدخول وأما طعام الاملاك
فيسمى الشدخ بنصم المعبية وسكون النون ونفع الدال المهمله وقد ضم وأخره ما معجبه مأخوذ
من قولهم فرس شدخ أى يتقدم غيره وسعى طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول وأغرب
شجنا في التدريب قتال الولا ثم سجع وهو ولية الاملاك وهو التزويج ويقال لها التقبعة شون
وقاف وولاية الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما انتهى وموضع اغراب تسمية ولاية الاملاك
نقبعة ثم رأيت سجع في ذلك المتدري في حواشيه وقد شذبت ذلك وقد فاتهم ذكر الحذاق بكسر المهمله
وتخفيف الدال المجهية وآخره قاف الطعام الذي يتخذ عند حذق الصي ذكره ابن الصباغ في
الشامل وقال ابن الرفعة هو الذي يصنع عند الختم أى ختم القرآن كذا قيده ويحتمل ختم قدر
مقصود منه ويحتمل أن يطر ذلك في حذقه لكل صناعة وذكر الحاملي في الروث في الولا ثم العبرة
بفتح المهمله ثم من ثمة كسور وهى شاة تذب في أول رجب وتقبع بنها في معنى الاضحية فلا
دعى إذ كرامع الولا ثم وسأني حكمة ها في أواخر كتاب العقيدة والافتقار في الاضحية وأما
المأذبة فقها تنصبل لانها ان كانت تقوم بخصوصين فهى النقرى بشخ التون والقافى مقصور
وان كانت عامة فهى الحقلى بحميم وفاموزن الاول قال الشاعر
نحن في المسألة ندعو الجفلى * لا ترى إلا دب منيا يتفر
وصف قومه بالوجود وأنهم اذا صنعوا مادبة دعوا اليها ع وما الاضحية صا وخص الشتاء لانها منمطة
قوله الشى وكثرة احتياجه من يدعى والادب وزن اسم التاعل من المأذبة وقفر مشتق من النقرى
وقد وقع في آخر حديث آخر هو رة الذي أوله الولاية حق وسنة كأثرت الله في باب الولاية حق
قال والخرس والاعذار والتوكير أنت فيه بالخمار وقبه تنفس ذلك وظاهر سباقه الرفع ويحتمل
الوقف وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص في ولاية الختان لم يكن يدعى لها واما قول
المصنف حق اجابة فيشير الى وجوب الاجابة وقد نقل ابن عبد البر ثم عباس ثم النورى الاتفاق
على القول بوجوب الاجابة تولية نمرس وقبه نظر ثم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وسرح
جهور الشافعية والحنابلة بانهم افرض عن ولص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة
أنها مستحبة وذكر اللغوى من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب
مع قصر محبة بانها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضا كما عرفت من قاعدتهم وعن
بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية وحكى ابن دقيق العيد فى شرح الامام ان محل
ذلك اذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فان الاجابة تتعين بشرط وجوبه بأن يكون
الداى مكلفا حار ارشدا وأن لا يخفى الاعتناء دون الفقراء وسأني البحث فيه في الباب الذى
يليه وأن لا يظهر قصد التردد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رغبة منه وأن يكون الداى سالما على
الاصح وأن يختص اليوم الاول على المشهور وسأني البحث فيه وأن لا يسبق فى سبق تعينت
الاجابة له دون الثانى وان جا أمتعاهم الاقرب رجاء على الاقرب جوارا على الاصح فان استسويا
اقرع وأن لا يكون ذلك من يتأذى بحضوره من منكره وغيره كما سأني البحث فيه بعد أربعة
أجواب وأن لا يكون له عذرو ضبطه المارورى بغير خص به فى ترك الجماعة هذا كله فى ولاية
العرس فاما الدعوة فى غير العرس فسأني البحث فيها بعد باين (قوله ومن أول سبعة أيام ونحوه)

ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يؤمن بحديثنا عبد الله بن يوسف أخيه بن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها * حدثنا سعد بن عدي بن يحيى عن سيف بن خالد عن منصور بن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكموا العاني وأجيبوا الداعي ووردوا المريض * حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن معاوية بن سويد قال البراء بن عازب رضي الله عنهما ما أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بعبادة المريض واتباع الخفارة وتشميت العاطس وإبرار المقسم ونصر المظلوم وإفشاء السلام واجابة الداعي ونهاهنا عن خرايم الذهب وعن آية النضة وعن المبائر والقصة والاستبرق والدياح * تابعه أبو عوانة والشيخاني عن أشعث وإفشاء السلام * حدثنا قتيبة بن سعيد

يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعيا الحجابة سبعة أيام فلما كان يوم الانصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكلان أبي صائغا فلما طعموا دعا أبي وأثنى وأخرجهم إليهم من وجه آخر أنهم سبوا فأنه وأخرجهم عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه غناية أيام والله أشار المصنف بقوله ونحوه لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكر المصنف لكنه خفي أن ترجمه لاطلاق الأمر باجابة الدعوة بغير تقيد كما سطره من كلامه الذي سأذكره وقد ثبت على ذلك ابن المنبر (قوله) ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يؤمن أي لم يجعل للوليمة وقتا معينا يختص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من الإطلاق وقد أفصح عمراده في تاريخه فانه في تاريخه زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقف كان يثني عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه بقوله قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة أول يوم حق * والثاني معروف * والثالث رابو سمعة قال البخاري لا يصح استناده ولا يصح له حجة يعني زهير قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فاجيب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيره وهذا أضح قال وقال ابن سيرين عن أبيه انه لما نبأ بأخيه أنه لم يسبعة أيام فدعا في ذلك أبي بن كعب فاجابه اه وقد خالف يونس بن عبيد قتادة في استاده فرواه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أو مع ضلاله كعبد الله بن عثمان ولا زهيراً أخرجه النسائي ورجعه إلى الموصول وأشار أبو حاتم إلى ترجمه ثم أخرج النسائي عقبه حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام على صفة ثلاثة أيام حتى أعرض بها فأشار إلى تضعفها وإلى تخصيصه وأسرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عقبه صاها فاجعل الوليمة ثلاثة أيام الحديث وقد وجدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا وله طريق أخرى عن أبي هريرة أشرت إليها باب الوليمة حق وعن أنس مثله أخرجه ابن عدى والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال انما هو عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به وقال لا نعرفه الا من حديث زياد بن عبد الله النكاشي وهو كثير الغرائب والمناكير (قلت) وشيخه فيه عطائين السائب وجماع زياد منه بعد اختلاطه فبهذه علمته وعن ابن عباس رفعه طعام في العرس يوم سبعة وطعام يومين فضل وطعام ثلاثة أيام رابو سمعة أخرجه الطبراني بسند ضعيف وهذه الاحاديث وإن كان كل منها لا يتخلو عن مقال فجمعهم هاهنا على أن الحديث أصلا وقد وقع في رواية أبي داود والدارقطني أخرجه زهير بن عثمان قال قتادة بلغني عن سعيد بن المسيب أنه دعي أول يوم وأجاب ودعي ثاني يوم فاجاب ودعي ثالث يوم فلم يجيب وقال أهل رابو سمعة فكانه بلغه الحديث فعمل بظاهره ان ثبت ذلك عنه وقد علم به الشافعية والحنابلة قال النووي اذا لم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني

٥١٧٦

٢٢

نحلة

٤٧٠٩

حدثنا عبد العزيز بن أبي
حازم عن أبيه عن سهل
ابن سعد قال دعا أبو أسيد
الساعدي رسول الله صلى
الله عليه وسلم في عرسه
وكانت امرأته يومئذ
خادمهم وهي العروس قال
سهل تدرون ما سقت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنتفتحت له ترات من الليل
فلما أكل سقته إياه (باب
من ترك الدعوة فقد عصى
الله ورسوله) حدثنا عبد
الله بن يوسف أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أنه كان يقول

٥١٧٧

٢٢

نحلة

٩٢٩٥٥

لا يحب قطعاً ولا يكون استعجاباً فيه كاستعجابهم في اليوم الأول وقد حكى صاحب التيجاني
وجوبه في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه أصحهما الوجوب به قطع الجرجاني لوصفه بأنه
معروف وأوسنة واعتبر الحنابلة الوجوب في اليوم الأول وأما الثاني فتناواسة تمكنا بظاهر لفظ
حديث ابن مسعود وفيه بحث وأما الكراعي في اليوم الثالث فاطلقه بعضهم لظاهر الخبر
وقال العمري إن استكره ما إذا كنن المدعى في الثالث هو المدعى في الأول وكذا صورته الروابي
واسعده بعض المتأخرين وبأسه بعدلان إطلاق كونه رياءً ومعتبه بشهر بان ذلك صنع
للمباداة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرفة ليكن في ذلك مباداة غالباً وإلى ما خج السه
الجاري ذهب المالكية قال عباس استحب أصحابنا لادل السعة كونهم أسبوعاً قال وقال
بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكره عليهم وهذا شديد بما تقدم عن الروابي وإذا
جلد الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان ذلك رياءً ومعتبه وسأله كان أربع ومابعده
كذلك فيمكن جعل ما وقع من السنن من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وأما إطلاق
ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحداث * أحدها
حديث ابن عمر أورد من طريق مائة عن نافع بن علقمة إذا دعا أحدكم إلى الوليمة فليأتها وسأق
البحث فيه بعد ما بين وقوله فليأتها أي فليأت مكانها والتقدم إذا دعا إلى المكان وليمة فليأتها
لا يضرب أعاده الضعيف مؤثراً * ثانیها حديث أبي موسى أوردته لقوله فيه وأجيبوا الداعي وقد
تقدم في الجهاد قال ابن التين قوله وأجيبوا الداعي يريد إلى وليمة العرس كادل عليه حديث ابن
عمر الذي يعني في تخصيص الأمر بالتيان بالدعاء إلى الوليمة وقال الكرماني قوله الداعي عام
وقد قال الجمهور وجب في وليمة النكاح ونسحب غيره فإنه لم يستعمل اللفظ في الإيجاب
والندب وهو منسحب قال والجواب أن الشافعي أجزه وجعله غيره على عموم الجواز اهـ وبمقتل أن
يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص وأما استحباب إجابة طعام غير العرس فمن دليل
آخر * ثالثها حديث البراء بن عازب أن عمر نا النبي صلى الله عليه وسلم سبع ونها نافي آخره وإجابة
الداعي أورد من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء مسلم الحارثي ثم قال
بعده تابعه أبو عوانة والشياني عن أشعث في إفاء السلام فامتنابهة أبي عوانة فوصلها
المؤلف في الأشربة عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سليمان وأما منابهة
الشياني وهو أبو إسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جبر عن الشياني
عن أشعث بن أبي الشعثاء وهو سابق في شرحه مستوفى في أواخر كتاب الأدب إن شاء الله تعالى
وقد أخرج في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكره بنظر رد السلام بل إفاء
السلام في هذه نسخة لا قصاره رايه حديث سهل بن سعد (قوله) حدثنا عبد العزيز بن أبي
حازم عن أبيه (في رواية المختل عن أبي حازم وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز
ابن أبي حازم عن سهل وهو سهو أو لادن من واسطة بينهما أما أبو أسيد وغيره) قلت لعل الرواية عن
عبد العزيز عن أبي حازم فتجعدت عن فصار ابن وسبأ في شرح الحديث بعد خمسة أبواب
❦ (قوله) بأس من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (أورد فيه حديث ابن شهاب
عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغتداء وترك التقراء

ومن ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق معن بن عيسى
عن مالك المساكين بدل الفقراء وأول هذا الحديث موقوف ولكن آخره يقتضي رفعه كذلك
ابن بطال قال ومثله حديث أبي الشعثاء أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان
فقال أما هذا فقد عصي أبا القاسم قال ومثل هذا لا يكون رأياً ولهذا أدخله الأئمة في مساندهم
انتهى وذكر ابن عبد البر أن جل رواية مالك لم يصرحوا برفعها وقال فيه روح بن القاسم عن مالك
يسنده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وكذا أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق
إسماعيل بن مسلم بن قنبل عن مالك وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن
الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك والأعرج شيخ الزهري فيه
هو عبد الرحمن كما رُفِعَ في رواية سفيان قال سألت الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع
أبا هريرة ذكره ولفظان فيه شيخ آخر باسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعه إلى النبي صلى
الله عليه وسلم أخرجه مسلم أيضاً من طريق سفيان سمعت زيار بن سعد يقول سمعت ثابلاً الأعرج
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه وكذا أخرجه أبو الشيخ من
طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فروعاً صريحاً وأخرجه شاهدان حديث ابن عمر كذلك
والذي يظهر أن اللام في الدعوة لاهمهم الوليمة المذكورة أولاً وقد تقدم أن الوليمة إذا أطلقت
جئت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فأنها تقيد وقوله يدعى لها الأغنياً أي أنها تكون
شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود إذا خص الغني وترك الفقير أمر نان
لا يجيب قال ابن بطال وإذا مازى الداعي بين الأغنياء والفقراء فاطم كلاً على حدة لم يكن به بأس
وقد فقه ابن عمر وقال البيضاوي من مقدرة كما يقال شر الناس من أكل وحده أي من شرهم
وإنما شر الناس المذاكر عقبه فكأنه قال شر الطعام الذي شأنه كذا وقال الطبري اللام في الوليمة
للهدايا الخارجة إذ كان من عادة الجاهلية أن يدعو الأغنياء وتركوا الفقراء وقوله يدعى إلى آخره
استثنافاً وبياناً لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك إلى آخره حال والعامل يدعى أي يدعى
الأغنياء والحال أن الإجابة واجبة فيكون دعاء سبباً لا كل المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره
ابن بطال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول أنتم المعاصون في الدعوة تدعون من لا
يأتى وتدعون من يأتي يعني بالاول الأغنياء والثاني الفقراء (قوله شر الطعام) في رواية مسلم عن
يحيى بن يحيى عن مالك بن بسطام والأول رواية الأكثر وكذا في بقية الطرق (قوله يدعى
لها الأغنياء) في رواية ثابت الأعرج يجمعها من يأتيها ويدعى إليها من بابها وبالجملة في موضع
الحال طعام الوليمة فلو دعا عاماً لم يكن طعاماً شر الطعام ووقع في رواية للطحبراني من
حديث ابن عباس بنس الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الشيعان ويحبس عنه الجيعان (قوله
ومن ترك الدعوة) أي ترك إجابة الدعوة وفي رواية ابن عمر المذكورة من دعى فلم يجبه وهو
نفسه وللرواية الأخرى (قوله فقد عصي الله ورسوله) هذا دليل وجوب الإجابة لأن العصيان
لا يطلق إلا على ترك الواجب ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة من دعى إلى وليمة فلم يأتها
فقد عصي الله ورسوله (قوله بأس) من أجاب إلى كراع) بضم الكاف ويخفيف الراء
وأخره عين مهملة هو مستدق السابق من الرجل ومن حد الرسخ من اليد وهو من البقر والغنم

شر الطعام طعام الوليمة يدعى
لها الأغنياء ويترك الفقراء
ومن ترك الدعوة فقد عصي
الله ورسوله صلى الله عليه
وسلم (باب من أجاب إلى
كراع)

٥١٧٨

س

تحفة

٩٢٤٠٥

* حدثنا عبدان عن أبي
حزرة عن الأعشى عن أبي
حازم عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لو
دعيت إلى كراع لأجبت
ولو أهدى إلى كراع لقبلت
(باب اجابة الداعي في العرس
وغیره) * حدثنا علي بن عبد
الله بن ابراهيم حدثنا الحجاج
ابن محمد قال قال ابن جريج
أخبرني موسى بن عقبة عن
نافع قال سمعت عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة
إذا دعيتن لها قال كان عبد
الله يأتي الدعوة

٥١٧٩

م

تحفة

٨٤٦٦

بقرعة الوليفة من القرس والبعر وقيل الكراع مادون الكب من الدواب وقال ابن فارس
كراع كل شيء طرفه (قوله) حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان وأبو حنيفة الميموني وهو
اليسكري (قوله) عن أبي حازم تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعشى وهو لا يروى عن
شاذله الماطهر لم يسمعهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان يسكون اللازم وعلى عز بن عتيق المهمة
وتشديد الزاوي ورواهم من زعم أنه سلم بن دينار لا يروى عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا فانهما
وان كانا مسلمين لكن راوى حديث الباب أكرم من ابن دينار (قوله) ولو أهدى إلى كراع لقبلت
كذا لا كتر من أصحاب الأعشى وقد قدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعشى باقظ ذراع وكراع
بالنغير والذراع أفضل من الكراع وفي المثل أنه نقى الهدى كراع أو طلب ذراعا وقد زعم بعض
الشراح وكذا وقع للفرزاني أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغمض شيخ
المجبة وهو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المفازي وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة
في الاجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الاجابة مع حقارة الشيء أو خفي في المراد ولهذه
الجهة ورأى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث
بناء المسلمات لا تحترق جارة لحارثها ولو فرس شاة وأعرب الفرزاني في الاجابة فذكر الحديث بلفظ
ولودعيت إلى كراع الغمض ولا أصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذي من حديث أنس وصححه
مروفا وأهدى إلى كراع لقبلت ولودعيت له لأجبت وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم
بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أنكرت الهدية فقال ما أفصح رد الهدية فذكر الحديث وبسناد
سببه من هذه الرواية وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وأما وضعه وجيره
لقاوب الناس وعلى قول الهدية واجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعو إليه شيء
قليل قال المذهب لا يمتنع على الدعوة إلى الطعام الاصدق المحبة وسرور الداعي باكل المدعو من
طعامه والتعجب اليه بالموافاة وكذا في الامام معه ما فذلك حض صلى الله عليه وسلم على
الاجابة ولو زل المدعو اليه وفيه الحض على المواصله والتحاب والتألف واجابة الدعوة لما قل
أو كثر وقبول الهدية كذلك (قوله) باب اجابة الداعي في العرس وغیره) ذكر
فيه حديث ابن عمر أجيبوا هذه الدعوة وهذه اللام يحتمل أن تكون للعهد والمراد وليمة العرس
وبؤيده رواية ابن عمر الأخرى إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وقد قرأنا الحديث الواحد
إذا دعيت إلى الفاطه وأمكن جل بعضنا على بعض تعين ذلك ويحتمل أن تكون اللام للعموم وهو
الذي فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس ولغيره (قوله) حدثنا علي بن عبد الله بن
ابراهيم هو البغدادي أخرج عنه البخاري حافظ وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي
ابن ابراهيم عن روح بن عبادة تفصيل هذا النسب إلى جده وقيل غيره كما تقدم سيانه وذكر أبو عمرو
والذي أن البخاري لما حدثت عن علي بن عبد الله بن ابراهيم هذا سئل عنه فقال متفق (قوله)
عن نافع في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة حدثني نافع أخرجه الاسماعيلي (قوله)
قال كان عبد الله القتال هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن عبد الله بن
عمر العمري عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب وأخرجه مسلم وأبو داود ومن
طريق أبي بوبن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم فليجب عرسا كان أو نحوه ومسلم من طريق

الزبدى عن نافع بلفظ من دعى الى عرس أو نحوه فليجب وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الامر
بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال وجوب الاجابة
الى الدعوة مطلقا عرسا كان أو غيره بشرطه وقوله ابن عبد البر عن عبد الله بن الحسن الضميرى
فاضى البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان
ابن أبى العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال فى رواية الخثان لم يكن يدعى لها لكن يمكن
الاتصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب ودعوا وعند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر
أنه دعا لطعام فقال رجل من القوم اعنى فقال ابن عمر أنه لا عاقبة لك من هذا فقم وأخرج
الشافعى وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن مسعود وإن دعاه فقال انى مشغول وان لم
تعنى بيته وجرم بدمم الوجوب فى غير ولية النكاح المالكية والخمسة والخمسة والحنابلة وجهور
الشافعية وبالحج السرخسى منهم فقل فيه الاجماع واللفظ الشافعى ايتان دعوة الولى الحق والولى
التي تعرف ولية العرس وكل دعوة دعى اليها رجل ولية فلا أرخص لاحد فى تركها ولو تركها لم
يضمن أن أنه عاص فى تركها كاتين فى ولية العرس (قوله فى العرس وغير العرس وهو صائم)
فى رواية مسلم عن هرون بن عبد الله عن بحاج بن محمد ياتنها وهو صائم ولا يبي عوانة من وجه
آخر عن نافع وكان ابن عمر يجيب صائما منطرا ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن
عبد الله بن عمر عن نافع فى الحديث المرفوع فان كان مقطرا فليطعم وان كان صائما فليدع
ولمسلم من حديث أبي هريرة فان كان صائما فليصل ووقع فى رواية هشام بن حسان فى آخره
والصلوات الدعاء وهو من تقصيرها ما رواه ويؤيده الزاوية الاخرى وجهه بعض التراجع على
ظاهره قال ان كان صائما فليستقبل بالاصلاة ليصل له فضله ولا لاهل المنزل والخاصين
بركته وانه نظر لهم موم قوله لاصلاة بخسرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم فى باب
حق اجابة الولى أن فى ترك كسبها حضر الولى وهو صائم اثنى ودعا وعند أبي عوانة من طريق
عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعى أجاب فان كان منطرا كل وان كان صائما دعاهم
وبزكتم انصرف وفى الحضور فواثداً اخرى كالتبرك بالمدعو والتجمل به والانتفاع باشارته
والصيانة عمالا ليحصل له الصيانة لو لم يحضر وفى الاخلال بالاجابة تنوي بذلك ولا يخفى ما يقع
للداعى من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليدع لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وان
المدعو لا يجب عليه الاكل وهل يستحب له أن يفتقر ان كان صومه تطوعا قال أكثر الشافعية
وبعض الحنابلة ان كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالافضل النظر والاقاصم واطلق
الروايات وان اقررا استحباب الفطر وهذا على رأى من يجوز تأخير وج من صوم التفل وأما من
وجهه فلا يجوز فعنده الفطر كفى صوم القرض وبعد ما طلاق استحباب الفطر مع وجود
اختلاف ولا سيما ان كان وقت الافطار قد قرب ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عدرا فى
ترك الاجابة ولا سيما ورد الامر بالصائم بالحضور والدعاء ثم لو اعتذره المدعو ففعل الداعى عذره
لكونه يشق عليه أن لا يأكل اذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك عذرا له فى التأخر ووقع فى حديث
جابر عند مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شام ترك فؤخذ منه أن الافطر
ولو حضر لا يجب عليه الاكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وقال ابن الحاجب فى مختصره

فى العرس وغير العرس وهو
صائم

٥١٨٥

تحفة

١٠٥٢

* (باب ذهاب النساء
والصبيان الى العرس)
حدثنا عبد الرحمن بن المبارك
حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد
العزیز بن صبيب عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه قال
أبصر النبي صلى الله عليه
وسلم نساء ومبىا لمقبلين
من عرس فقام مثنى فقال
اللهم أنتم من أحب الناس
إلي * (باب هل يرجع إذا
رأى منكرا في الدعوة)
ورأى ابن مسعود صورة في
البيت فرجع

تغ

٤٢٢/٤

ورجوب أكل المنظر محتمل وصرح الحنابلة بعدم الوجوب واختار التوروي الوجوب وبه قال
أهل الظاهر والحنابلة قولهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم فإن كان منظرًا فليطعم قال
التوروي ويحتمل روايه جابر على من كان صائمًا ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بالنظر من دعى إلى
طعام وهو صائم فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك ويتعين جله على من كان صائمًا تفلا ويكون
فيه جمل استحب له أن يخرج من صيامه لذلك ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في
الاوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل إلى طعام فقال رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه
وسلم دعاكم أنماكم وتكافلكم أفطوروه وما مكانه إن شئت في اسناده وأضعف لكنه نوع
والله أعلم ﴿ قوله ما ذهاب النساء والصبيان الى العرس ﴾ كذا ترجم بهذا
لثلاثين في أحد كراهة ذلك فأراد أنه مشروع بفكر كراهة ﴿ قوله حدثنا عبد الرحمن بن المبارك ﴾
هو العنبري بالتحاشية والشين وليس هو أنس عبد الله بن المبارك المشهور وعبد الوارث هو ابن
سعد والاسناد كاه بصرون ﴿ قوله فقام مثنى ﴾ يضم الميم بعد هاء ميم ساكنة ومثناة فتفتوحه
ونون ثقيلة بعد دعاء التأي قام فقام أو بادأ خوض من المنسة يضم الميم وهي الفتحة أي قام الميم
مسرعة مستندة في ذلك فرجاهم وقال أبو مروان بن سراج ورجحه القرطبي أنه من الاستئذان
لأن من قام له النبي صلى الله عليه وسلم وأكرمه بذلك فقامت عن عليه بشئ لا أعظم منه قال
ويؤيده قوله بعد ذلك أنتم أحب الناس إلى وتقبل ابن بطلان عن القابسي قال قوله مثنى يعني
متنصلا عنهم بذلك فكأنه قال عني عليهم بجمته ووقع في رواية أخرى مثنى بوزن عظيم أي
قام قياما مستورا مستصفا ولا ووقع في رواية ابن السكن فقام عشي قال عباس وهو تصحيف
(قلت) ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في فضائل الانصار عن أبي معمر عن عبد الوارث بسند حديث
الباب بالنظر فقام مثنى بضم أوله وسكون الميم الثانية بعد هاء مثناة مكسورة وقد تنفتح وضبط
أيضا بفتح الميم الثانية وقد سبب ذلك المثلثة والمعنى متنصبا قائما قال ابن التين كذا وقع في البخاري
والذي في اللغة مثل بفتح أوله وضم المثلثة وبفتحها قائما مثنى بضم المثلثة معنوا ذكروا ماثل إذا
انصب قائما قال عباس وبه عن جماعة لا يعني باتشديد أي مكلفا نفسه ذلك اه ووقع في رواية
الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن إبراهيم بن الجراح عن عبد الوارث فقام النبي صلى الله
عليه وسلم مثل بوزن عظيم وهو فعل من مائل وعن إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن الجراح
مثله وزاد يعني ماثل ﴿ قوله اللهم أنتم من أحب الناس إلى ﴾ زاد في رواية أبي معمر قالها ثلاث
مرات وقد قدم لفظ اللهم بفتح التبرك أو لا استسبحم بالله في صدقه ووقع في رواية مسلم من
طريق ابن علية عن عبد العزيز اللهم أنتم من أحب الناس إلى وأعادها ثلاث مرات وقد انفقا كما
تقدم في فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس جاءت امرأته من الانصار إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومعها صبي لها فكامها وقال والذي نفسي بيده أنكم لأحب الناس إلى
مرتين وفي رواية ثالثة في كماله الذنور ثلاث مرات ومن في هذه الرواية مقدرة بدل رواية
حديث الباب ﴿ قوله ما ذهاب النساء والصبيان الى العرس ﴾ هكذا ورد الترجمة
بغير الاستفهام ولم يثبت الحكم لمبايعة من الاحتمال كما سأفنيه إن شاء الله تعالى ﴿ قوله
ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع ﴾ كذا في رواية السخلي والاصلي والقابسي وعبدوس

٤٢٢/٤

وعدا بن عمر أبابوب فرأى في البيت سترأعلى الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لأطعمنكم طعاما فرجع • حدثنا جميل قال حدثني مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها اشترت عرقها ناصورا فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية فقلت يا رسول الله أبوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه العرقية قالت فقلت اشتريتها لك لتعدي عليها ونسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحبب هذه الصورة بعد يوم القياسه ويقال لهم أحبوا ما خستهم وقال إن البيت الذي فيه الصور لاتدخله الملائكة

٥١٨١

م
تخة

٩٧٥٥٩

وفي رواية الباقر أبو مسعود والاول تعقيب فيما أظن فاقبل ثم أزال الرامق الاعن ابى مسعود عقبه بن عمرو وأخرجه البيهقي من طريق عدى بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن رجلا صنع طعاما فدعاه فقال في البيت صورة قال ثم فاني أن يدخل حتى تكسر الصورة وسنده صحيح وخالد بن سعد ومولى أبي مسعود عقبه بن عمرو الانصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ويحتمل أن يكون ذلك رقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أفت عليه (قوله ودعا بن عمر أبابوب فرأى في البيت سترأعلى الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لأطعمنكم طعاما فرجع) وصله أجد في كتاب الورع ومسدد بن مسعود عن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال أعرضت في عهد أبي فاذن أبي الناس فكان أبو أيوب فحين أذنا وقد استروا يدعي بجاء أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرأه فقال لعبد الله أنسترون الجدر فقال أبي واستجبا غلبنا عليه النساء أبابوب فقال من خشيت أن تغلبه النساء فذكره • ووقع لنا من وجه آخر من طريق الثبت عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن عطاء ربه فاقبل أعجاب انني صلى الله عليه وسلم يدخلون الاول فالاول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال لعبد الله أقمت عدلت لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل بومي هذا ثم انصرف وقد وقع بخود ذلك لابن عمر فبعث بعد فذكره وأما ما ذكره أبو أيوب فرجع كالمصنع أبو أيوب فروى في كتابنا ما وجدنا لاجد من طريق عبد الله بن عتبة قال دخل ابن عمر بيت رجل دعاه إلى عرس فاذا فيه قد ستر بالكرور فدخل ابن عمر فبأن فلان مني تحوات الكعبة في بيتك ثم قال للفرع معن أعجاب بن محمد صلى الله عليه وسلم لم يترك كل رجل ما يملكه وأخرج ابن وهب عن طريقه البيهقي أن عبد الله بن عمر صلى الله عليه وسلم نرى فرأى البيت قد ستر فرجع فسل فذكره فأتى أيوب ثم ذكر المائت حدثت ثالثة في الصور وسبقنا في شرحه وسين حكم الصور وتوفي في كتاب اللباس ووضع الترجمته قولها تمام في الباب فلم يدخل قال ابن بطال أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من اظهار الرضا بها ونقل مذهب التمدد في ذلك وحاصله أن كان هناك محرم وقد رعى إزالته فأزاله فلا باس وان لم يتدفعه فرجع وإن كان مما يحكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف العجوبة في دخول البيت الذي ستر جدره ولو كان حراما ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر في فعله في أيوب على كراهة التنزيه جماعة بين الفقهاء ويحتمل أن يكون أبو أيوب مكان يرى التحريم والذين لم يشكروا كانوا يرون الإباحة وقد فصل العلماء في ذلك ما أثبت به قالوا إن كان له ولعما اختلف فيه فيجوز الحضور والاولى الترك وإن كان حراما كشراب الخمر فنظر إن كان المدعو بمن إذا حضر رفق لاجله فليحضر وإن لم يكن كذلك فنية للشافعية وجهان أحدهما يحضرون وشكر بحسب قدرته وإن كان الاول أن لا يحضر قال البيهقي وهو ظاهر فرض الشافعي وعليه جرى العراقيون من أصحابه وقال صاحب الهداية من الخشية لا باس أن يشهد وبأكل إذا لم يكن يقتدى به فإن كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لهما من حين الدين وتفتح باب المصحة وسكنى عن أبي حنيفة أنه قد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به قال وهذا كله بعد

الحضور فان علم قبله تلازمه الاجابة والوجه الثاني لاشافعة تحريم الخنزور لانه كل شئ ما لم ينكر
 وصحبه الماروة فان لم يعلم حتى حضر فليتهم فان لم ينكر واقل يخرج الان خاف على نفسه من
 ذلك وعلى ذلك جرى المناهضة وكذا اعتبر المالكة في وجوب الاجابة ان لا يكون هناك منكر
 واذا كان من اهل الهيئة لا ينبغي له ان يحضر موعضا فيه له واصل حكاه ابن بطال وغيره عن
 مالك ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة
 طعام القاصفين اخرجهم الطبراني في الاوسط ويؤيده مع وجود الامر المحرم ما اخرج الترمذي
 من حديث جابر مرفوعا عن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر
 واسناده جيد واخرجه الترمذي من وجه اخر فيه ضعف عن جابر وابوداود من حديث ابن عمر
 بسنده انقطاع واحمد من حديث عمر واما حكم ستر البيوت والحدان في جوازها اختلاف
 قديم وجزمه ورواها في الكراهة وصرح الشيخ ابو نصر المقدسي منهم بالتحريم واحتج
 بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يأمر بانكسوا الحجارة والطين
 وجذب السرحى هكاهذا واخرجه مسلم قال البيهقي هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الحداد
 وان كان في بعض ألفاظ الحديث ان المنع كان بسبب الصورة وقال غيره ليس في السابق ما يدل
 على التحريم وانما فيه في الامر بذلك وفي الامر لا يستلزم ثبوت النهي لكن يمكن ان يخرج
 بفعله صلى الله عليه وسلم في هكاهذا وبما انتهى عن ستر الحداد مرفوعا في حديث ابن عباس
 عند أبي داود وغيره ولاستروا الحداد بالبيات وفي اسناده ضعف وله شاهد مرفوع عن علي بن
 الحسين اخرجهم ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان
 موقوفاته انكسرت البيات وقال المحموم يتكلموا وتحولت الكعبة عنكم قال لا أدخله حتى
 يهلك وتقدم قريبا خبرا في أبواب ابن عمر في ذلك واخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن
 كعب عن عبد الله بن زيد الخطمي انه رأى بيتا مستورا فقع دويكى وذكر حديثا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فيه كيف يكتم اذا سترتم بيوتكم الحديث وأصله في التماسي (قوله)
 بآب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس أي بنسبتهم ذكرته حديث
 سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد وترجم عليه في الذي بعده التقيع والشراب الذي لا يسكر
 في العرس وتقدم قبل أبواب في اجابة الدعوة (قوله عن سهل) في الرواية التي بعدها سمعت
 سهل بن سعد (قوله للمعترض) كذا وقع بتسديد الراوند أكره الجوهري فقال اعرض ولا تقل
 عرس (قوله أبو أسيد) في الرواية الماضية دعا أبو أسيد النبي صلى الله عليه وسلم في عرسه
 وزاد في هذه الرواية وأصحابه ولم يقع ذلك في الروايتين الاخرين (قوله فاصنع لهم طعاما
 ولاقرهم اليهم الامر أنه أم أسيد) بضم الهمزة وهي عن وافقت كتبنا كنية زوجها واسمها
 سلامة بنت وهيب (قوله بلات غرات) عريضة ثم لا تم قبله أي أتعت بكافي الرواية التي بعدها
 وانما ضبطه لاني رأيت في شرح ابن التين ثلاث بالفظ العدد وهو تصحيح وزاد في الرواية
 التي بعدها فاقالت أو قال كذا ما لا شك لغیر الشبهة في له فقالت أو مات دون الجزم وتقدم
 في الرواية الماضية قال سهل وهي المعتمدة فالحديث من رواية سهل وليس لأم أسيد فيه رواية
 وعلى هذا قوله لا تدرون ما أتعت يكون ينفع العين وسكون التام في الموضوعين وعلى رواية

هـ (باب قيام المرأة على
 الرجال في العرس وخدمتهم
 بالنفس) هـ حديثا سعيد بن
 أبي هريرة حديثا أبو غسان
 قال حديثا أبو حازم عن
 سهل قال المعترض أبو أسيد
 الساعدي دعا النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه فما
 صنع لهم طعاما ولاقر به
 اليوم الامر أنه أم أسيد
 بلات غرات

٥١٨٢
 م
 تحفة
 ٤٧٥٢

فرغ النبي صلى الله عليه وسلم
من الطعام أمأته له فقتله
تحفة بذلك * (باب التمتع
والشراب الذي لا يسكر في
العرس) * حدثنا يحيى بن
بكر حدثنا به قوب بن عبد
الرحمن القاري عن أبي
حاتم قال سمعت سهل بن
سعدان أباً أسد الساعدي
دعا النبي صلى الله عليه وسلم
لعرسه فكانت امرأة له
خادمهم يومئذ وهي العروس
فذاقت أو قال أذرت
ما أنفقت (رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنفقت له
غرات من الليل في نور
(باب المداواة مع النساء)
وقول النبي صلى الله عليه
وسلم اغتسل المرأة كالضلع *
حدثنا عبد العزيز بن عبد
الله قال حدثني مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال المرأة
كالضلع أنفثا كسرهما
وان استقت بها استقت
بها وفيها عوج * (باب
الوصاة بالنساء) * حدثنا
اسحق بن نصر حدثنا حسين
الجعفي عن زائدة عن ميسرة
عن أبي حاتم عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يؤذي
جاره واستوصوا بالنساء خيراً

الكهني يكون يسكون العين وضمت التاء
وقد بينا أنه كان من حجارة (قوله أمأته)
بمثلة ثم مثناة قال ابن التين كذا وقع بأعيا
وأهل اللغة يقولونه ثلاثاً حائته بغير ألف أي مرسته
يدها يقال مأته عوته وبمثلة الواو وبالهاء
وقال الخليل مثل الملح في الماء مثناً ذبته وقد انما هو أ
وأما أنه ثلاثاً وباعياً (قوله تحفة بذلك) كذا المسمي
والسرخسي تحفة بوزن لمة ولا يصل
مثله وعنه وزن تحفه وهو كذلك لابن السكن بالخاء والصاد
الثقلية وكذا هو اسم وفي رواية
الكهني أن تحفه بذلك وفي رواية النسفي تحفه بذلك
وفي الحديث جواز خدمة المرأة
زوجها ومن يدعو ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة
ومراعاة ما يجب عليها من الستر وجواز استعمال الرجل
امرأته في مثل ذلك وشرب المايسكر في الولية وفيه جواز
الركبة القوم في الولية بنى دون من معه (قوله باب التمتع
والشراب الذي لا يسكر في العرس) تقدم في الذي قبله
وقوله الذي لا يسكر استنبطه من قرب الله به التمتع لقوله
أنفقت من الليل لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل
إلى أثناء النهار لا يتجزأ من ذلك ولا يسكر (قوله باب
المدارة) هو يفره من معنى المحاملة والملائمة وأما ما
هو فنعناه المدافعة وليس مرادها ما وقوله مع النساء
وقول النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل المرأة كالضلع
أوردته في الباب عن أبي هريرة بلفظ المرأة كالضلع
وقد أخرجه الاسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري
بلفظ اغتسل أوله وذلك البخاري قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو
الابوسي قال حدثني مالك وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن
مخلد عن طريق اسحق بن ابراهيم بن سويد عن الابوسي كلاهما عن مالك وأوله انما وكذا
أخرجه الدارقطني من طريق أبي اسمعيل الترمذي عن الابوسي وأخرجه من طريق خالد بن مخلد
وأوله ان المرأة وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ ان المرأة خلفت من
ضلع لن تستقيم لك على طريقه (قوله عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سهيد بن داود عند
الدارقطني في الفرائض عن مالك أخرجه أبو الزناد عن عبد الرحمن بن هرم وهو الآخر ج أخرجه
أنه سمع أبا هريرة وساق المتن يقول لفظ سفيان لكن قال على خلقه فواحدة اغتسلها كالضلع
الحديث ووقع لنا بلفظ المدارة من حديث حمزة رفعه خلفت المرأة من ضلع من تقدمها
تسكره فادارها تنمشها أخرجه ابن خبان والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله وفيها عوج
بسكر العين وقع الواو بعدها جيم لا تكرر والتعجب لمعهم وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل
منتصب كظناط والعود وشبهه بالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين وقتل ابن
قرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرق والكسر فعالين عرجي وقال القرطبي بالفتح
في الأجسام وبالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله وانفرد أو غير الشياخ فقال كلاهما
بالكسر ومصدرهما بالفتح (قوله باب الوصاة بالنساء) بفتح الواو والصاد المهملة
مقصود وهي لغة في الوصية كما تقدم وفي بعض الروايات الوصاية (قوله عن ميسرة) هو ابن عمار
الاشجعي وقد تقدم ذكره في بدء الخلق وأبو حاتم هو الاشجعي سلمان مولى عزة بمهله متعة حمة زاي
نضله (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيراً) الحديث

٥١٨٦

٣٣

تحفة

٩٢٤٢٤

فانهم خلقن من ضلع
وان أعوج شيء في الضلع
أعلاه فان ذهبت تقميه
كسرتة وان تركته لم يزل
أعوج فاستوصوا بالنساء
خيرا **قوله** حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن عبد الله بن
ديار عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال كانت في الكلام
والإسقاط إلى أن ساءت على
عبد النبي صلى الله عليه
وسلم هبة أن ينزل فسأته
فما توفي النبي صلى الله عليه
وسلم تكلمنا وأنت سطنا

٥١٨٧

٣٣

تحفة

٧١٥٦

هكذا يباين باصله

هما حديثان يأتي شرح الاول منهما في كتاب الادب وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة
عن حسين بن علي **قوله** في البخاري فيه قوله ذكر الحديث الاول وذكر بدله من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فاعلم انكم تجدون في الحديث الثاني والذي يظهر أنه أحاديث كانت عند
حسين بن الجعفي عن زائدة بهذا الاسناد فرجعوا جميعا فوردوا الاستوعب وربما اقتصر وقد
تقدم في هذه المعلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني وكذا أخرجه الترمذي عن
القاسم بن زكريا عن حسين بن علي وأخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن اسحق بن أبي
اسرائيل عن حسين بن علي **قوله** بالاحاديث الثلاثة وزاد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلحسن قرى ضيقه الحديث **قوله** فانهم خلقن من ضلع بكسر الصاد المجهمة وفتح اللام وقد
تسكن وكان فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن اسحق في المشداع ابن عباس أن حواء خلقت من
ضلع آدم الا قصر الايسر وهو قائم **قوله** أخرجه ابن حازم وغيره من حديث مجاهد
وأغرب الثوري فعزاه للفقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء
معوج وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبه المرأة بالضلع بل يستفاد من هذا أن تشبه
التشبه وانما عوجها مثله لكون أصلها منه وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق **قوله**
وان أعوج شيء في الضلع أعلاه ذكر ذلك تأكيذا للمعنى الكسر لان الأقامة أحرفها الظهور في
الجهة العليا وإشارة إلى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في أشد هذه الصفة لهن
ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلا لعل المرأة أن أعلاها رأسها ونفسها لها وهو الذي يحصل
منه الذي واستعمل أعوج وان كان من العيوب لانه أفعل للصفة وأنه شاذ وانما يمتنع عند
الالتباس بالصفة فإذا غلب عنه القبح جاز البناء **قوله** فان ذهبت تقميه كسرتة الضمير للضلع
لأنه على الضلع وفي الرواية التي قلنا أن أفعها كسرتة والضمير أيضا للضلع وهو بد كروية
ويحتمل أن يكون للمرأة يؤيده قوله بعده وان استعنت بها ويحتمل أن يكون المراد بكسره
الطلاق وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سفيان عن أبي الزناد عن مسلم وان ذهبت تقمها
كسرتها وكسر هاتلقتها **قوله** وان تركته لم يزل أعوج أي وان لم تقمها وقوله فاستوصوا
أي وصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فبهن واعملوا بها فانه المصاوى والمحال على هذا التقدير
أن الاستعانة استفعال وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد وقد تقدم له توجيهات أخرى في
الكتاب **قوله** بالنساء خبراً كان فيه رمز إلى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فكسر ولا يتركه
فيستعمل عوجه وإلى هذا أشار المؤلف بتابعه بالترجمة التي بعده باب قوا أنفسكم وأهلكم باراً
فؤخذ منه أن لا يتركها على الأعوج جاح إذا تمسدت مطبعت عليه من النقص إلى تعاطي
المعصية بمباشرة وترك الواجب وانما المراد أن يتركها على أعوج جاح في الأمور المباحة وفي
الحديث التدب إلى المداراة لاستمالة النفوس وتأنف القلوب وفيه سياسة النساء بأخذ العقور
منهن والصبر على عوجهن وان من رام تقويمهن فانه الاتعاج بهن من الله لاغنى للإنسان عن امرأة
يسكن إليها ويستعين بها على معاشه فكانت له قال الاستماع بها لا يتم الا بالصبر عليها **قوله** حدثنا
سفيان هو الثوري **قوله** عن عبد الله بن دينار **قوله** كاتفي أي تعجب وقد بين سبب ذلك
بقوله هبة أن ينزل فيلشي أي من القرآن ووقع صريحاً في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن

٥١٨٨

م

تحفة

٧٥٢٨

• (باب قوا أنفسكم وأهلكم ناراً) • حدثنا أبو النعمان حدثنا جلد بن زيد عن أبيوب عن نافع عن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤول فاعلم راع وهو مؤول والرجل راع على أهله وهو مسؤول والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسؤوله والعدو راع على مال سيده وهو مسؤول ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول • (باب حسن المعاشرة مع الأهل) • حدثنا سلمان بن عبد الرحمن وعلى بن حجر قال أخبرنا عيسى بن نونس حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة

٥١٨٩

م تم سن

تحفة

٩٦٢٥٤

ما حقه وقوله فلما توفي يشعر بأن الذي كانوا يتركونه كان من المباح لكن الذي يدخل تحت البراءة الأصلية فكانوا يخافون أن يتركوا في ذلك منع أو تحريم وبعد الوفاة النبوية أمساؤا ذلك فمما حله تمسكاً بالبراءة الأصلية • (قوله يا) • قوا أنفسكم وأهلكم ناراً) • تقدم تفسيرها في تفسير سورة التحريم وأورد فيه حديث ابن عمر كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ومما يقتضيه ظاهره لأن أهل المرونة من جملة رعيته وهو مسؤول عنهم لأنه أحرار يحرس على قلوبهم من النار وامتنال أو أحرار الله واجتناب مناهيه وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الأحكام مستوفى إن شاء الله تعالى • (قوله يا) • حسن المعاشرة مع الأهل) • قال ابن المنبر به هذه الترجمة على أن أراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحكمة يعني حديث أم زرع ليس خداماً فائدة شرعية وهي الاحسان في معاشرة الأهل (قلت) وليس فيما ساقه البخاري التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم أورد الحكمة وسيأتي بيان الاختلاف في رفعه ووقفه وليست الفائدة من الحديث بصورة فيما ذكر بل سيأتي له فوائد أخرى منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي وقد شرح حديث أم زرع اسمعيل بن أبي أويس شيخ البخاري وروى بذلك في جزأه إبراهيم ابن دينار في الحفاظ من روايته عنه وأبو عبد القاسم بن سلام في غريب الحديث وذكر أنه نقله عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم وتعب عليه فيه واضح أبو عبد الله الضرير النسائي وأبو يحيى بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد والخطابي في شرح البخاري وثابت بن فاسم وشرحه أيضاً الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبد بن ناصح ثم أبو بكر بن الأنباري ثم إسحق الكاذبي في جزأ مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكت وعن أبي عبد الله وعن غيره ما ثم أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الرخشي في الفائق ثم القاضي عياض وهو أجمع أو أوسعها وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد تلخصت جميع ما ذكره • (قوله حدثنا سلمان بن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر حدثني وهو المعروف بابن بنت شرجيل الدمشقي (وعلى بن حجر) انضم المهمة وسكون الجيم وعيسى بن نونس أي ابن أبي إسحق السديي ووقع منسوبه كذلك عن الأصمعي • (قوله حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة) في رواية مسلم وأبي بلي عن أحمد ابن حنبل جيم وثوب خفيفة عن عيسى بن نونس عن هشام أخبرني أخي عبد الله بن عروة وهذا من نوادر ما وقع له هشام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أخاه واسطة ومثله ما ساق في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن عروة ومثله في الهدية رواية بواسطة اثنين منه وبين أبيه ولم يختلف على عيسى بن نونس في إسناده وسياقه لكن حكى عياض عن أحمد بن داود الحراني أنه رواه عن عيسى فقال في أوله عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وساق بطوله مرفوعاً كله وكذا أحكامه أبو عبيد الله بلفظه عن عيسى بن نونس وتابع عيسى بن نونس على روايته مفصلاً فيما حكاه الخطيب بسو يد بن عبد العزيز وكذا أسعد ابن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام وسأني روايته تليقاً وأذكر من وصلها عند الفراغ من شرح الحديث وخالفهم المهتم بن عدى فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من الأفراد فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه وخالفه الدارقطني في العاقل وصوب أنه عبد الله بن عروة وقال عقبه بن خالد وعباد بن منصور وروايت ما عند النسائي والدارقطني

وعبد الله بن مصعب ورواهما عند الزبير بن بكار وأبو أيوب فيما أخرجه عنه وعبد
الرحمن بن أبي الزناد ورواه عند الطبراني وأبو معاوية ورواه عند أبي عوانة في صحيحه كله
عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة وأدخل بينهما واسطة أيضا عتبة بن خالد أيضا فرواه عن
هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع وبين ذلك الزبير قال الدارقطني
وليس ذلك بخدوع فقد رواه أبو أيوب أيضا وراهم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان ٨١ ورواه
عن عروة أيضا حقه عن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل
الأنه كان يقتصر على المرفوع منه وشكر على هشام بن عروة سماعه بطوله ويقول إنما كان
عروة يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه ذكره أبو عبد الله الأجرى في أسئلته عن أبي داود (قلت) ولعل
هذا هو السبب في ترك أحد تحريجه في مسنده مع كبره وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد
لكن عن غير أبيه وقال العجلي قال أبو الأسود لم يرفعه إلا هشام بن عروة (قلت) المرفوع منه في
الصحيحين كنت لك كافي بزرع لأم زرع وباقه من قول عائشة وجاء خارج الصحيحين مرفوعا كله من
رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه بساق لا يقبل التأويل ولقطه قال في رسول الله صلى
الله عليه وسلم كنت لك كافي بزرع لأم زرع قالت عائشة بآبي وأبي بارسول الله ومن كان أبو زرع
قال اجتمع تسعة أقال الحديث كله وبما مرفوعا أيضا من رواية عبد الله بن مصعب والدروري
عند الزبير بن بكار وكذا رواه أبو معاوية عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة وهي رواية
اليسم بن علي أيضا وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن
عروة وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن بونس كذلك حال عباس وكذا ظاهر
رواية خنبل بن اسحق عن موسى بن اسمعيل عن سعيد بن سلمة بسنده المتقدم فإن أوله عنده قال
في رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كافي بزرع لأم زرع ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع
قال عباس يحدث أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعا وأخذ القرطبي هذا الاحتمال
فخرجه وزعم أن ما عاده هوهم وسببه إلى ذلك ابن الجوزي لكن يعكس عليه أن في بعض طرقه
الصحيفة ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي
أشرت إليها ولقطه كنت لك كافي بزرع لأم زرع ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث
فالتى الاحتمال ويقوى رفع جمعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي صلى الله
عليه وسلم سمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعا من هذه الحجة ويكون المراد بقول
الدارقطني والتخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ثابت في الصحيحين والباقي موقوف
من قول عائشة هو أن الذي تلفظه النبي صلى الله عليه وسلم لسمع القصة من عائشة هو التشبيه
فقط ولم يردوا أنه ليس يعرف حكايا يكون من عكس ذلك فتسبب قص القصص استدام إلى
انتمائها إلى النبي صلى الله عليه وسلم واهما كما سأتى بيانه (قوله جلس إحدى عشرة) قال ابن
الدين المقدري جلس جماعة إحدى عشرة وهو شبل وقال نسوة في المدينة وفي رواية أبي عوانة
جلس وفي رواية أبي علي الطبري في مسلم جلس بالنون وفي رواية للنسائي اجتمع وفي رواية
أبي عبد الله اجتمع وفي رواية أبي بصير اجتمع قال القرطبي زيادة التور على لغة كأولها ابراغث
وقد أثبتنا جماعة من أئمة العربية واستشهدوا بها بقوله تعالى وأسروا النوى الذين ظلموا وقوله

قالت جلس إحدى عشرة
امرأة

تعالى فعموا ووهوا كثير منهم وحديث يعاقبون فيكم ملائكة وقول الشاعر
* بجوران بعصرن السلطان فاره * وقوله

يلومني في اشتراء النخيل * بل قومي فكلهم يعذل

وقد تكلف بعض النجاة هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية
والآتي في الفعل اذا تقدم على الاسماء خرج لها وجوها وتقديرات في غالها نظر ولا يحتاج
الى ذلك بعد شواهد لا يحتمل الاستعمال والله أعلم. وقال عباس الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو
توحيد الفعل مع الجمع قال سيده حذف اكتفاء بما ظهر بقول مثلاً قام قومك فلو تقدم الاسم لم
يحذف فتقول قومك قام بل قاموا وما يوجب ما وقع هنا أن يكون احدى عشر قبل من الضمير
في اجتماع والنون على هذا ضمير لا حرف علامة أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قبل من هن
فقل احدى عشرة أو يا ضمير أعني وذكر عباس أن في بعض الروايات احدى عشرة نسوة قال
فان كان بالنصب احتاج الى اضممار أعني أو بالرفع هو بدل من احدى عشرة ومنه قوله تعالى
وقطعتاهم اثني عشرة أسباطاً قال الفارسي هو بدل من قطعناهم وليس بتمييز اهـ وقد جوز غيره
أن يكون غيراً بأو بل بطول شرحه ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن
عبد الله بن عمرو عن عمرو بن عروة عن عائشة قالت خربت بال أي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية وفيه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكتي يا عائشة فاني كنت لك كأي زرع لا مزرع ووقع له سبب آخر
فما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسنده مرسل من طريق سعد بن عفير عن القاسم بن
الحسن عن عمرو بن الحرث عن الأسود بن جبر المغافري قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال ما أنت غنمية يا جبراء عن ابني ان مثلي ومثلك
كأي زرع مع أم زرع فقالت يا رسول الله حدثنا عن ما فقال كانت قرية فيها احدى عشرة امرأة
وكان الرجال خلوا فافقن تعالين تذاكر أزواجهن بما فيهم ولا تكذب ووقع في رواية أبي معاوية عن
هشام بن عروة عند أبي عوانة في صحيحه بلفظ كان رجل يكنى أبا زرع وامرأته أم زرع فتقول
أحسن لي أبو زرع وأعطاني أبو زرع وأكرمني أبو زرع وفعل بي أبو زرع ووقع في رواية الزبير بن
بكار دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال يحضني بذلك يا عائشة أنا
لث كأي زرع لا مزرع قلت يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع قال ان قرية من قري البين كان
بها بطن من بطون البين وكان منهن احدى عشرة امرأة وانهم خرجن الى مجلس فقلن تعالين
فلنذكر بعضنا لبعض ولا تكذب فاستقدمن هذه الرواية معرفة جهة قبيلتهن وبلادهن
لكن وقع في رواية الهيثم بن كعب عن كعب بن جندب عن حماد بن عيسى عن ابن كعب بن
خشم وهو بوافر رواية إبراهيم بن من أهل البين ووقع في رواية ابن أبي أوس عن أبيه انهم
كن في الجاهلية وكذا عند النسائي في رواية عتبة بن خالد عن هشام بن عيسى عن النور
قول الخطيب في المهمات لا أعلم أحد اسمي النسوة المذكورات في حديث أم زرع الامن
الطريق الذي أذكره وهو غير ببخدا ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار (قلت) وقد ساقه أيضاً
أبو القاسم عبد الحكيم المذکور من الطريق المرسل التي قدمت ذكرها فانه ساقه من طريق
الزبير بن بكار بسنده ثم ساقه من الطريق المرسل وقال في الحديث ثمخوه وسمى ابن دريد في
الوشاح أم زرع عائكة ثم قال النور وفيه يعني سبب الزبير بن بكار أن الثانية اسمها مرة بنت

عرو واسم الثالثة حتى يضم المهمة وتشديد الموحدة مقصودت كعب والرابعة مهديت
 أبي هزيمة والخامسة كسنة والسادسة هند والسابعة حتى بنت علقمة والثامنة بنت أوس
 ابن عبد ٢ والعاشر كسنة بنت الارقم ٥ ولم يسم الاولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا بنت
 أبي ذرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو ذرع ولا الرجل الذي تزوجته أم ذرع
 وقد سمعنا جاعفة من الشراحيه وكلامهم بوجههم أن ترتبين في رواية الزبير كترتيب رواية
 العجيين وليس كذلك فإن الاولى عند الزبير هي التي لم يسمها في الرابعة والثانية في رواية
 الزبير هي الثامنة هنا والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا والرابعة عند الزبير هي الاولى هنا
 وال خامسة عنده هي التاسعة هنا والسادسة عنده هي السابعة هنا والسابعة عنده هي الخامسة
 هنا والثامنة عنده هي السادسة هنا والتاسعة عنده هي الثانية هنا والعاشر عنده هي الثالثة
 هنا وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتبين ولا ضير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه
 اذ لم يقع تسميتهم نعم في رواية سعد بن سلمة مناسبة وهي سابقا الخمسة الا ان ذمنا أزواجهن على
 حدة والخمسة الا ان ذمنا أزواجهن على حدة وسأشير الى ترتبين في الكلام على قول
 السادسة هنا وقد أشار الى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة فهو لا يحسن بشكون وانما
 ثبت على رواية الزبير بخصوصها لما فهمنا من التسمية مع المخالفة في سابق الاعداد فظن من
 لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عروة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لأبث خبره
 وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس من أربن وهكذا الخ فلو نسب عليه فائد من هذه
 الخمسة **(قوله فتعاهدن وتعاهدن)** أي أئمن من أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من
 ضمانهن عهدا **(قوله أن لا يكتن)** في رواية أبي أويس وعقبه أن تصادقن ينهن ولا
 يكتن وفي رواية سعد بن سلمة عند الطبراني أن ينهن أزواجهن ويصدقن وفي رواية الزبير
 فتبايعن على ذلك **(قوله قالت الاولى زوجي لحم جل غث)** بفتح الميم وتشديد اللام تنويع
 بجر صفة اللحم ورفع صفة اللحم قال ابن الجوزي المشهور في الرواية الخفض وقال ابن ناصر
 الحيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله أي يستترك
 ويستكر ما خوذ من قولهم غث الجرح غثا وغثنا اذا سال منه القيم واستغثه صاحبه ومنه
 أغث الحديث ومنه غث فلان في خلقه وكثر استغماله في مقابلة السمين فيقال الحديث المختلط
 فيه الغث والسمين **(قوله على رأس جبل)** في رواية أبي عبيدو الترمذي وعرو وفي رواية الزبير
 بكاروعت وهي أوفق للصحح والاول ظاهر أي كسر الضجر تشديد النطق يصعب الرقي اليه
 والوعت بالثلاثة الصعب المرتفع بحيث توحل فيه الاقدام فلا يتخلص منه ويشت في فيه المني ومنه
 وعثا السر **(قوله لا سهل)** بالفتح بلا تنوين وكذا ولا يمين ويجوز فيها الرفع على خبر مبتدا
 مضمر أي لا هو سهل ولا يمين ويجوز الجرح على أنهم ماصفة جبل وجبل ووقع في رواية عقبه بن
 خالد عن هشام عند النساء في النصب منوفا بهما لا سهلا ولا يمينا وفي رواية عمر بن عبد الله
 ابن عروة عنده لا يال يمين ولا يال سهل قال عياض أحسن الاوجه عندى الرفع في الكلمتين من
 جهة سابق الكلام فتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شيئين
 يشبهن زوجيها بالعم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ثم فسرت ما أجلت فكأنها

٢ قوله ابن عبد في نسخة
 أخرى عبيدو

فتعاهدن وتعاهدن أن لا
 يكتن من أخبار
 أزواجهن شيئا قالت
 الاولى زوجي لحم جل غث
 على رأس جبل لا سهل

قالت لا لاجل سهل فلا يشق ارتقاؤه لا خذا للعم ولو كان هن بلالان الشيء المزهود فيه قد يؤخذ
إذا وجد بغير نصب ثم قالت ولا للجمعين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله (قوله
فيريقي) أي فصعده وهو وصف الجبل وفي رواية للطبراني لاسهل فيريقي اليه (قوله ولا حين
فنتقل) في رواية أبي عبيد فنتقي وهذا وصف الجسم والارتق من الانتقال أي أنه اهزله
لا يرغب أحد فيه فنتقل اليه يقال انتقل الشيء نقلته ومعنى يتقي له نفي يستخرج
والنقي الخ يقال تقوت العظام وتقيته واتقته إذا استخرجت عنه وقد كثر استعماله في اختصار
الجمدين الرديء قال عياض أراد أن لا يكون له نفي فطلب لاجل ما فيه من النقي وليس المراد أنه
فيه نقي فطلب استخراجه قالوا آخر ما بقي في الجبل من عظام المفاصل وبخ العين وإذا انفد الميرق
فيه خبر قالوا وصفته بقوله الخبر وبه مع القلة فسميته بالجسم الذي صغر عظامه عن النقي
وخبث طعمه وورجحه كونه في مرتقى يشق الوصول اليه فلا يرغب أحد في طلبه لبنته اليه
مع توفره وروى أكثر الناس على تناول الشيء المبذول مجازاً وقال النووي فسره بالجهو وبأنه
قليل الخبز من أوجه منها كونه كليم الجبل لا كلهم الضأن مثلاً ومنها أنه مع ذلك مهزول رديء
ويؤيده قول أبي سعد الضرير ليس في الجيوم أشد غناثة من لحم الجبل لأنه يجمع خبث الطعم
وخبث الريح ومنها أنه صعب التناول لا يوصل اليه إلا بمشقة شديدة وذهب الخطابي إلى
أن تشبيهه بالجبل الوعر إشارة إلى سوء خلقه وأنه يترفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعه
فيجمع الجبل وسوء الخلق وقال عياض شبيهت وعره خلقه بالجبل وبعده خبره بعد اللحم
على رأس الجبل والزهو فيمأ برحى من معقلته وتغذره بالزهد في لحم الجبل الهزل فاعطت
التشبيه حقه ووقته قسطه (قوله قالت الثانية زوجي لا أث خبره) بالموحدة ثم المثلثة وفي
رواية حكاه عياض أن النون بدل الموحدة أي لا أظهر حديثه وعلى رواية النون فرادها
حديثه الذي لا خبر فيه لأن التثنية النون أكثر ما يستعمل في النمر ووقع في رواية للطبراني
لأنهم نون وميم من النعمة (قوله إني أخاف أن لا أدركه) أي أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً
فالضمير للخبر أي أنه أطول وكثرته ان بدأه لم أقدر على تكمله إلا فاكفت بالإشارة إلى معايه
خشية أن يطول الخطب بازاد جمعها ووقع في رواية عياض بن منصور عند النسائي أخشى
أن لا أدركه من سوء هذا لنفسه ابن السكيت ويؤيده أن في رواية عبيدة بن خالد إني أخاف
أن لا أدركه أذكره وأذكر خبره ويجزه وقال غيره الضمير لزوجها وعليه بهود ضمير غيره ويجزه
بلاشك كأنها خشيت إذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فقارقتها فكأنها قالت أخاف أن لا أقدر على
تركه لسلامتي به وأولادى منه وأدركه بمعنى أقارقه فاكفت بالإشارة إلى أن له معاتب وفأجابها
الترتميم من الصدق وسكنت عن تفسيره بالله الذي اعتذرت به ووقع في رواية الزبير
زويج من لا أدركه ولا أث خبره الأول ألق بالجمع (قوله بحره وبحيره) بضم أ وفتح الجيم
فيهما الأول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع بحره وبحيره بضم ح تكون فالبحر تصدق
العصب والورق في الجسد حتى تصير نائسة والبحره ملها الأثنا مختصة بالتى تكون في
البطن قاله الاسمي وغيره وقال ابن الأعرابي البحرة نفقة في الظهر والبحيرة نفقة في السرة
وقال ابن أبي أويس البحر الصق الذي تكون في البطن واللسان والبحر العيوب وقيل البحر

فيريقي ولا حين فنتقل
قالت الثانية زوجي لا أث
خبره إني أخاف أن لا أدركه
ان أذكره أذكر خبره وبحيره

في الجنب والطن والجبر في السرة هذا أصلهما ثم استعمال في الهوم والاحزان ومنه قول علي يوم الجبل أشكو إلى الله عجزى ويجزى وقال الأصمعي استعمال في المعايير وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد الهروي وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت استعمال فيما كتبه المرء ويحققه عن غيره وبه جزم المبرد قال الخطابي أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكائنة قال ولعله كان مستورا فظاهر ردى الباطن وقال أبو سعيد الضرير عنت أن تزوجها كثير المعايير متعقد النفس عن المكالم وقال الأخفش العجرا لعله قد تكون في سائر البلدان والجبر تكون في القلب وقال ابن فارس يقال في المثل أفضت إليه بعجري ويجزى أى يامرى كانه **(قوله)** قالت الثالثة زوى العشتق بفتح المهملة ثم المجهمة وتشديد النون المفتوحة وآخره فاف قال أبو عبيد وجماعة هو الطويل بل زاد الثعالبي المذموم الطويل وقال الخليل هو الطويل العتيق وقال ابن أبي أويس الصقر من الزبال المقدم الجري وخي ابن الأثيرى عن ابن قتيبة أنه قال هو القصير قال كانه عنده من الاضداد قال ولم أره لغيره انتهى والذي يظهر أنه تعضف عنه بما قال ابن أبي أويس قاله عباس وقد قال ابن حبيب هو المقدم على ما يريد النرس في أموره وقيل السبي الخلق وقال الأصمعي أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع وقال غيره هو المستكرم الطويل وقيل ذمته بالطول لان الطويل في الغالب دليل السفه وعلى سبيل المبالغ عن القلب وأعرب من قال مدحته بالطول لان العرب تمدح بذلك وتعقب بان سابقها يقتضى أنها ذمته وأجاب عنها ابن الأثيرى باحتمال أن تكون أرادت مدح خلقه ودم خلقه فكأنها قالت له منظر بلا تخبر وهو محتمل وقال أبو سعيد الضرير العشتق أن العشتق الطويل الخيب الذي يلبأ امرئ نفسه ولا يحكم الناس فيه بل يحكم فيه بما شاء وزوجه تهايه أن تنطق بمحضرة فهي تسكت على مضض قال الزنجشیری وهي من الشكاية اللبسة انتهى ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره وهو على حد السنان المذلق بفتح المجهمة وتشديد اللام أى المجرب دونه ومعناه تشبه إلى أنها منه على جذر ويحتمل أن تكون أرادت بهذا أنه أخرج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة **(قوله)** ان أنطق أطلق وان أسكت أعلق أى ان ذكرت عيوبه فيسلفه طلقى وان سكت عنها فاعنده معلقة لا ذات زوج ولا أم كما وقع في تفسير قوله تعالى فتدروها كالمعلقة فكأنها قالت أنا عنده لا ذات بل فاتقم به ولا مطلقه فافترغ لغيره فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر بأحدهما هكذا فوارد عليه أكثر الشراح تعالى ابن عبيد وفي الشق الثاني عندي نظرا أنه لو كان ذلك مرادها لا نطقت ليطقه اقتصر نحو الذي يظهر لي أيضا أنها أرادت وصف سوء حالها عنده فاشارت إلى سوء خلقه وعدم احتمال الكلامها ان شكت له حالها وأنها تعلم أنها تمى ذكرت له شيئا من ذلك يادى إلى طلاقها وهي لا تؤثر فطلقه لمحبتها ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة إلى أنها ان سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التي لا ذات زوج ولا أم ويحتمل أن يكون قولها أعلق مستقامن علاقة الحب أو من علاقة الوصلة أى ان نطقت طلقنى وان سكنت استمر في زوجة والآن لا أثر فطلقة في ذلك أسكت قال عباس وأضحت بقولها على حد السنان المذلق مرادها بقولها قبل ان أسكت أعلق وان أنطق أطلق أى أنها ان عادت عن السنان سقطت فهلكت وان استمرت عليه

قالت الثالثة زوى العشتق
ان أنطق أطلق وان أسكت
أعلق

أهلكها **(قوله)** قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لآخر ولاقر ولاخفافة ولاسامة بالفتح بغير تنوين مبنية مع أعلى الفتح وجاء الرفع مع التنوين فنهاوهي رواية أبي عبيد قال أبو القاسم وكأنه أشبع بالمعنى أي ليس فيه حرف واسم ليس وخبرها محذوف قال أبو يعقوب ما وقع من التكرير كذا قال وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح والجيع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى لا يسع فيه ولاخاف ولاشفاعة ومثل فلا رفرت ولا فسوق ولا جبال في الحج ووقع في رواية عمر بن عبد الله عنده عند التناهي ولا يرد بدل ولاقر زادي رواية الهيثم ولاخامة بالحاء المحجمة أي لا تغفل عنه تصغر زوجها بذلك وأنه لين الحجاب خفيف الوطاء على صاحب ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل وفي رواية الزبير بن بكار والغث غث غامة قال أبو عبد أدأدت أنه لا شرف فيه يخاف وقال ابن الأنباري أأدت بقولها ولاخافة أي أن أهل تهامة لا يخافون لتخصهم بمجالها أو أأدت وصف زوجها بأنه حامى الزمار مانع لداره وجاره ولاخفافة عندهم بأوى الله ثم وصفته بالحدود وقال غيره قد نشر بالمثل دليل تهامة في الطب لانهم بالدار حار في غالب الزمان وليس فيها رياح باردة فإذا كان الليل كان وهج الحرسا كما فطبت الليل لاهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار فوصفت زوجها بمحمل العشرة واعتدال الحال وسلامة اللابطن فكانت أأدت لاأدى عنده ولا مكروه وأأأأته منه فلا أعاف من شره ولا ملل عنده فبأسأمن عشرى وأليس ربي الخالق فأسأمن عشرته فأأأأأأأ العيش عنده كذا أهل تهامة بليلهم المعتدل **(قوله)** قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج أسد ولايسأل عما عهد قال أبو عبد فهد يشق الناء وكسر الهاء مشتق من الفهد وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له وقال ابن حبيب شبهته في لونه وغفلته بالفهد لانه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم وقوله أسد يفتح الألف وكسر الهمزة مشتق من الاسد أي يصير بين الناس مثل الاسد وقال ابن السكيت تصفه بالشطاط في الغزو وقال ابن أبي أويس معناه ان دخل البيت وثب على قلوب الفهد وان خرج كان في الاقدام مثل الاسد فعلى هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم فالاول تشري الى كثرة جماعها اذا دخل فينطوى تحت ذلك تمدحها بانهم محبوبون لديه بحيث لا يصبر عنها اذا رآها والذم اما من جهة أنه غلظ الطبع ليست عند مداعبة ولا ملاعبة قبل الموافقة بل يثب وثوبا كالحوش أو من جهة أنه كان سبي الخلق يبطش بها ويضربها وانما خرج على الناس كان أمره أشد في الجراة أو الاقدام والمهابة كالاسد قال عباس فيه مطابقة بين خرج ودخل لفظه بين فهد وأسد معنوية وبسمى أيضا المقابلة وقولها ولايسأل عما عهد يحتمل المدح والذم أيضا فالمدح بمعنى انه شديد الكرم كثيرا لغاضى لا يتقصد ما ذهب من ماله واذا جاء بشئ ليتمه لايسأل عنه بعد ذلك أولا يلتفت الى ما رى في البيت من العايب بل يسامح ويغضى ويحتمل الذم بمعنى انه غير مدبال بحالها حتى لو عرف أنها مريضة أو موزونة وغاب ثم جاء لايسأل عن شئ من ذلك ولا يتفقد حال أهل ولا يهتم بل ان عرضت له بشئ من ذلك وثب على ما باطن والضرب وأكثر التراح شر حوجه على المدح فالتعليل بالفهد من جهة كثرة التكرم أو الوثوب بالاسد من جهة الشهامة وعدم السؤال من جهة المسامحة وقال عباس جملة الاكثر على الاشتقاق من خلق الفهد اما من جهة قوته وبه واما من كثرة

قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لآخر ولاقر ولاخفافة ولاسامة قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج أسد ولايسأل عما عهد

فومولهذا خبروا المثل به فقالوا أنوم من فهد قال ويحتمل أن يكون من جهة كسبه لانهم
قالوا في المثل أيضاً كسب من فهد وأصله ان الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فتي فيصيد
عليها كل يوم حتى يشبعها فكانها قالت اذا دخل المنزل دخل معي بالكسب لانه كما يجي الفهد
لن يلذبه من الفهود الهرمة نهلاً كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الدم من جهة كثرة
النوم رفعت اللبس بوصفها له بخلق الاسد فأفصحت ان الاول مصيبة كرم وزناه شمائل وماسحة
في العشرة لاصحبه حين وجور في الطبع قال عياض وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع
في رواية الزبير بن بكار فقال اذا دخل اسد واذا خرج فهد فان كان محفوظاً فنعناه انه اذا خرج الى
مجلسه كان على غابة الزانة والوقار وحسن السمات أو على الغاية من تحصل الكسب واذا
دخل منزله كان متقصلاً وماسياً لان الاسد بوصف به اذا اقترب من كل من فرسته ببعضه وترك
الباقى من حوله من الوحوش ولم يهاوهم عليها وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره ولا يرفع
اليوم لقد يعني لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الغد فكتبت بذلك عن غايته جوده ويحتمل
أن يكون المراد به بأخذنا الحزن في جميع أموره فلا يؤثر ما يجب عليه اليوم الى غده (قوله)
قالت السادسة زوجي ان كل لبوان شرب اشفت وان اضطجع التف ولا يوج الكف ليعلم
(الب) في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي اذا كل اقطف وفيه واذا نام بدل اضطجع وزاد اذ
في م اغتسل أي تحرق التف وهو الهزل بكاءة ثم في شرح كلام الاولى وفي رواية للطبراني ولا
يدخل بدل يوج واذا قد بدل اضطجع وفي رواية الترمذي والطبراني فعمل بالقاف بدل اللام في
رواية غيره والمراد بالق الاكثر منه واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيئاً وقال أبو عبيد الاكثر
الخطيط يقال لف الكتيبة بالآخرى اذا خلطها في الحرب ومنه القيقم الناس فأرادت أنه
يخلط صنوف الطعام من نهمته وشربه ثم لا يقي منه شيئاً وحكى عياض رواية من رواه ورف
بال ابدال اللام قال وهي بمعناها ورواية من رواه اقطف بالقاف قال ومعناه الجميع قال الخطيب
قفاف كل شيء يجامعه واستعباه ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها والاشتقاق في الشرب
استقصاؤه ما خوذ من الشفاقة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الالة فاذا شربها الذي شرب
الالة قبل استعفا ومنهم من رواها بالهاء وهي بمعناها ورف له التف أي رده ناحية وتلف
بكسائه وحده وانقبض عن أهله اعراضاً فهي كسبه من ثمة لذلك قالت ولا يوج الكف
لعم البت أي لا يجده ليعلم ما هي عليه من الحزن فزيده ويحتمل أن تكون أرادت أنه نام نوم
الاجر القشل الكسل والمراد بالب الحزن ويقال شدة الحزن ويطبق البت الباضاعلى
الشكوى وعلى المرض وعلى الامر الذي لا يصبر عليه فأرادت أنه لا يسأل عن الامر الذي يقع
اهتمامه به فوصفته بقلة الشفقة عليها وانه أن لو رآها عليه لم يدخل يده في وجهه لتفقد خبرها
كعادة الاجانب فضلاً عن الأزواج وهو كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما ساقى وقد
اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في وجهه ليس ذلك
العيب ثلاثي على ما قد خدته بذلك وقد تعقبه كل من جاء بعده الا التادرو قالوا انما شك منه
وذمته واستقصرت حظها منه ودل على ذلك قوله اقبل واذا اضطجع التف كما هي قالت انه
يتجنبها ولا يدخلها منه ولا يدخل يده في جنبها لئلا يراها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من

قالت السادسة زوجي ان
كل لبوان شرب اشفت
وان اضطجع التف ولا يوج
الكف ليعلم البت

الرجال فعمل بذلك بحجة الله وحرثها الفلح حفظها منه وقد جعت في وصفها له بين اللوم والجلل
والنهيمة والمهانة وسوء العشرة مع أهله فإن العرب تذب بكثرة الأكل والشرب وتندح بقلتهما
وبكثرة الجماع لدلائلها على صحة الذكورية والفعولية واتصرا بن الاستارى لابي عبد فقال
لما منع من أن يجمع المرأة بين منال وزوجها ومنال به لانهن كن تعاهدن أن لا يكون من صفاتهن
شيئا فنهن من وصفت زوجها بالخير في جميع أموره ومنهن من وصفته بضد ذلك ومنهن من
جعت وارضى القرطبي هذا التصار واستدل عباس الجهمور بما وقع في رواية سعد بن سلمة
عن أبي الحسام أن عروة ذكر هذه في الجنس اللاتي يسكنون أزواجهن فإنه ذكر في روايته الثلاث
المذكورات هنا وأعلى الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة
عنده والسابعة رابعة قال ويبدأ بقول الجهمور كلمة استعمل العرب لهذه الكلمة عن
ترك الجماع والملاعبة وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عرو بن العاص مع زوج ابنته عبد الله
ابن عمرو حيث سألتها عن حالها مع زوجها فقالت هو كغير الرجال من رجل لم يفتش لنا كفتا
وسبق أضافي حديث الألفك قول صفوان بن العطل ما كشفت كفتي قط فعبر عن الاشتغال
بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ويحتمل أن يكون معنى قولها ولا يوجب الكشف كتابة عن ترك
تفقد أمورها وماتهم بهن مصالحها وهو كة ولهم لم يدخل بدفي الأمر أي لم يشتغل به ولم
يتفقد به وهذا الذي ذكرنا حقا لا يجرم عنه أي أبس فإنه قال معناه لا ينظر في أمر أهله ولا
يأبى أن يبيعوا وقال أحد بن سعد بن ناصر معناه لا يتفقد أموري لعل ما كرهه فنبذ به قال
ما أدخل بدفي الأمر أي لم يتفقد به (قوله) قالت السابعة زوجي غيباء أو غيباء كذا في الأصح
يقع المجبة بعد احتجانية خفيفة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعدها هملة وهو شأن من
راوى الخبر عيسى بن يونس وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحد بن خباب عنه موقع
في رواية عمار بن عبد الله عند النسائي غيباء بمجمة بغير شك والغيباء الطباقه الألف الذي يطبق
عليه أمره وقال أبو عيسى الغيباء بالمهملة الذي لا يضرب ولا يقع من الألف وبالهمزة ليس بشئ
والطباقه الألف القدم وقال ابن فارس الطباقه الذي لا يحسن الضراب فعل هذا يكون تأكيذا
لاختلاف اللفظ كقولهم بعدد أو بحقا وقال الداودي قوله غيباء بالمهملة ما خوذ من التي يفتح
المجمة وبالهملة ما خوذ من التي بكسر المهملة وقال أبو عبد الغيباء بالمهملة التي التي يعينه
بماضعة النساء وأراد ما لفقتن التي في ذلك وقال ابن السكيت هو التي الذي لا يتدى وقال
عباس وغيره الغيباء بالمهملة يحتمل أن يكون مشتقا من الغيباء وهو كل شئ أطل الشخص فوق
رأسه فكانت مغلى عليه من جهله وهذا الذي ذكرنا حقا لا يجرم به الزمخشري في الفائق قال
الثوري قال عباس وغيره غيباء بالمهملة صحيح وهو ما خوذ من الغيباء وهي الظلمة وكلما أظلم
الشخص ومعناه لا يتدى إلى مسائل وأنها وصفته ثقل الروح وأنه كالظلم المسكف الظلمة
التي لا تشرق فيه وأنها أرادت أنه غطيت عليه أموره أو يكون غيباء من التي وهو الانهمال
في الشرا ومن التي الذي هو الخبيسة قال تعالى فسوف يلقون غيا وقال ابن الاعرابي الطباقه
الطبق عليه حقا وقال ابن دريد الذي تنطبق عليه أموره وعن الجاحظ النقل الصدد عند
الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرفع سقله عنها وقد ذمت امرأة أقر القيس فقالت

قالت السابعة زوجي
غيباء أو غيباء طباقه كل
دائه داء شجرك أو فوك أو
جمع كلالك

له ثقل الصدر خفيف العجز سريع الازدحام بطيء الافاقة قال عياض ولا منافاة بين وصفها
 بالعجز عند الجماع وبين وصفها بقل الصدر فيه لاحتمال تنزيهه على حالتي كل منهما مذموم
 أو يكون اطباق صدره من جلته عيبه وعجزه وتعاطيه ما لا قدر له عليه لكن كل ذلك مرد على
 من فسر عياضاً بأنه الغنمين وقولها أكل داءه أي كل شيء تفرق في الناس من المعاييب موجود
 فيه وقال الزمخشري يحتمل أن يكون قوله داءه داء خبر لكل أي كل داء غنمه في غاية التناهي كما يقال ان زيد الزبد
 فيه ويحتمل أن يكون له صفة لداءه داء خبر لكل أي كل داء غنمه في غاية التناهي كما يقال ان زيد الزبد
 وان هذا القرس لقرس قال عياض وفيه من لطيف الوحي والاشارة الفاضلة لانه انطوى تحت
 هذه الكلمة كلام كثير وقولها شجك بجمجمة أوله وجم بجمجمة أي جرحك في رأسك وبراحت
 الرأس تسمى شجاجاً وقولها أوفك بقاء ثم لا تمثله أي جرح جسمك ومنه قول الشاعر
 بهن فلول * أي اترجم ثمة ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسر بسلاطة
 لسانه وشدة خصومه زاد ان السكت في رواية أو بجم بجمجمة ثم جيم أي طعنك في جراحك
 فشقها والجم شق القرحة وقيل هو الطعنة وقولها أوجع كلالك وقع في رواية الزبير ان
 حدثته سببك وان ما زحخته فلك والاجع كلالك وهي توضع أن أوفي رواية الاصل للتقسيم
 للتخفيف وقال الزمخشري يحتمل أن تكون أرادت أنه ضرب للنساء فاذا ضرب ما أن تكسر
 عظمتاً ويشجع رأساً أو يجمعهما قال ويحتمل أن يريد بالقل الطرد والابعاد وبالشيخ الكسر
 عند الضرب وان كان الشيخ اعماسه تعمل في جراحة الرأس قال عياض وصفته بالحق
 والتناهي في سوء العشرة وجمع النقائص بأن يجزعن قضاء وطرها مع الأذى فاذا حدثته بها
 واذا ما زحخته شجها واذا أغضبه كسر عضو من أعضائها وشق جلدها وأغار على مالها أوجع
 كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال **(قوله)** قالت الثامنة
 زوجي المس من أرنب والريح ريح زرب) زاد الزبير في روايته وأنا أغلبه والناس يغلب وكذا
 في رواية عقبة عند الساق وفي رواية عمر عنده وكذا الطبراني لكن بلفظ ونفله بنون
 الجمع والارنب دوية لينة المس ناعمة الورد والارنب يوزن الارنب لكن أوله زاي وهو ثبت
 طب الريح وقيل هو شجرة عظيمة بالشام يجبل لبنان لا تنزلها ورقين الخضرة والصقرة
 كذا ذكره عياض واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات وقيل هو خشية
 دقيقة طيبة الرائحة وليست يلد العرب وان كانوا ذكروها قال الشاعر

يا باني أنت وفولك الاشب * كاتماذر عليه الزرب

وقيل هو الزعفران وليس بشيء واللام في المس والريح نافية عن الضمير أي مسه وريحه أو نفيها
 حذف تقديره الريح منه والمس منه كقولهم السمن منوان يدرهم وصفته بأنه لين الجسد ناعمة
 ويحتمل أن تكون كتبت بذلك عن حسن خلقه ولين عريكته بأنه طيب العرق لكثرة نظافته
 واستعماله الطيب نظراً فاحتمل أن تكون كتبت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الثناء عليه
 بليل معاشرته وأما قولها وأنا أغلبه والناس يغلب فوصفته مع جميل عشرة لها وصبره عليها
 بالشجاعة وهو كما قال معاوية يغلبن الكرام ويغلبن اللثام قال عياض هذا من التشبيه بغير
 أداة وفيه حسن المناسبة والموازنة والتشجيع وأما قولها والناس يغلب فقيس نوع من

قالت الثامنة زوجي المس
 من أرنب والريح ريح
 زرب

البديع يسمى التسميم لانهم اقتصرت على قولها أو أنا أغلبه لظن أنه حيان ضعيف فلما قالت والناس يقلد على أن غلبها اياه انما هو من كرم حياياه فتمت به هذه الكلمة المبالغه في حسن أوصافه (قوله) قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طول بل اتحاد عظيم الرمد قريب البيت من الناد (قوله) زاد الزبير بن بكار في روايته لا يشبع له بضاف ولا ينال له بخاف وصفته بطول البيت وعلوه فان بيوت الاشراف كذلك بعواونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والوافدون فطول بيوتهم امان بادنة شرفهم وأطول قاعاتهم وبيوت غيرهم قصار وقدهم الشعر امدح الاول وذم الثاني كقوله * قصار البيوت لا ترى صوماتها * وقال آخر

اذا دخلوا بيوتهم أكبروا * على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعاً فبدل على كثرة الحاشية والغاشية وقيل كتب ذلك عن شرفة وروضة قدره واتحاد بكسر التون وبجيم خفيفة بحالة السيف تريد أنه طويل القامة يحتاج الى طول شجاده وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فاشارت الى شجاعته وكانت العرب تتحدح بالطول وتذم بالقصر وقولها عظيم الرمد تعني أن نار قراد الاضاف لا تطفى ثم تدي الضيقان اليها فيصير ماد النار كثير لذلك وقولها قريب البيت من الناد وقعت عليها بالسكون لمؤاناة السجع والنادى والنسب يجلس القوم وصفته بالشرف في قومهم فهم اذا تفاوضوا واشتوروا في أمر أو اجلسوا قريسا من بيته فاعتمدوا على رأيه واستلوا أمره وأنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقائهم ويكون أقرب الى الوارد وطاب القرى قال زهير

يسط البيوت لكي يكون مظنة * من حيث توضع حشفة المسترفد

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى اذا أوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا ينجح عنهم ولا يتباعده منهم بل يقرب ويلقاهم ويادى لا كرامهم وضد من يتوارى باطراف الخلال واغوار المنازل ويبعد عن حش الضيف لئلا يندو الى مكانه فاذا استبعدوا من وضعه صدوا عنه ومالوا الى غيره ومحصل كلامها أنها روضة واسعة زيادة الكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة (قوله) قالت العاشرة زوجي مالك وما مالك مالك خير من ذلك له ابل كثرات المبارك قليلات المسارح واذا سمع صوت المزهري أيقن أنهن هوالك) وقع في رواية عن ابن عبد الله عند النسائي والزبير البارح بدل المبارك وفي رواية أخرى يعلى المزارع بصيغة الجمع وعند الزبير الضيف بدل المزهري والمبارك به تخبين جمع مبرك وهو موضع نزول الابل والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترقى فيه والمزهري بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آله من آلات اللهو وقيل هي العود وقيل دف مريض وأنكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهري بالعود فقال ما كانت العرب تعرف العود الا من خالط الحضرة منهم وانما هو يضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فيزهرها الضيف فاذا سمعت الابل صوته ومعهم النار عرف أن ضيفا طرق فشققت الهلاك وتعبه عياض بأن الناس كلهم يرووه بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال ومن الذي أخبره أن مالك الكلد كور لم يخاطب الحضرة ولا سيما مع ما جاءه في بعض طرق هذا الحديث انهن كن من قرية من قرى الين وفي الاخرى انهن من أهل مكة وقد تكرر المزهري في أشعار العرب باعلايتها واسلامها فيها وحضرها اه ويرد عليه أيضا ورود بصيغة الجمع فانه يمينه للالة ووقع في رواية يعقوب

قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل اتحاد عظيم الرمد قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوجي مالك وما مالك مالك خير من ذلك له ابل كثرات المبارك قليلات المسارح واذا سمع صوت المزهري أيقن انهن هوالك

ابن السكيت وابن الانباري من الزيادة وهو امام القوم في الممالك فجمعت في وصفها له بين
الثروة والكرم ونعمة القرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته ووصفته بأضام ذلك بالجماعة
لان المراد بالممالك الحروب وهو لنتفه بشجاعته يتقدم رفقته وقبل أرادت أنه هاد في السبل
المنفعة عالم بالطرق في السبيل فالمراد على هذا بالممالك المناويز والاول البق والله أعلم وما في قولها
وما مالك استنهاية يقال للتعظيم والتعجب والمعنى وأي شيء هو مالك ما أعظمه وأكرمه وتكرير
الاسم أدخل في باب التعظيم وقولها مالك خير من ذلك زيادة في الاعظام وتبديل بعض الابهام
وأنه خير مما أشير اليه من ثناء وطب ذكره وفوق ما اعتقد فيه من سودود وغروره وأجل عن وصفه
الشهرة فضله وهذا على أن الإشارة بقولها ذلك إلى ما تعتقده فيه من صفات المدح ويحتمل
أن يكون المراد مالك خير من كل مالك والتعظيم يستفاد من المقام كاقبل غرة خير من جرادة أي
كل غرة خير من كل جرادة وهذا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب أي مالك خير مما في ذهنك من
مالك الاموال وهو خير مما أسفصه به ويحتمل أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من التناهي
الذين قبله وأن مالكاً أجمع من الذين قبله لحال السيادة والفضل ومعنى قولها أقبيلات المسارح
أنه لاستعداده للضيقة بها لا يوجه منهن إلى المسارح الاقليات وترك سائرهن بشأنه فان
فاجاه ضيق وجد عنده ما يقربه من لحوها وأبانه وامنه قول الشاعر

حبست ولم تنسح لكي لا يلومنا * على حكمه صبر معونة الحبس

ويحتمل أن تريد قولها قليات المسارح الإشارة إلى كثرة طرق الضيقان فالיום الذي يطرقة
الضيق فيه لا تنسح حتى يأخذ منها حاجته للضيقة واليوم الذي لا يطرقة فيه أحد أو يكون
هو قبة غائباً تنسح كلها فأنام الطروق أكثر من أيام عده فهي لذلك قليات المسارح وهذا
يندفع اعتراض من قال لو كانت قليات المسارح لكنت في غاية الهزال وقيل المراد بكثرة
المبارك أنها أكثر مما تارفتجلم ترك فتكثر مباركها لذلك وقال ابن السكيت ان المراد
أن مباركها على العطاء والجلالات وأداء الحقوق وقرى الاضاف كثيرة وإنما يسرح منها ما فضل
عن ذلك فالخاصل أنها في الاصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ثم إذا سرحت صارت
قليلة لأجل ما ذهب منها وأما رواية من روى عظمت المبارك فيحتمل أن يكون المعنى أنها
من ههنا وعظم جنتها تعظم مباركها وقيل المراد أنها إذا بركت كانت كثيرة لكثرة من ينظم
اليها يملق القرى وإذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك ويحتمل أن
يكون المراد بقلة مسارحها قلة الامكنة التي ترى فيها من الأرض وأنهم لا تمكن من الرعي
الا قرب المنازل للتلابيق طلبها إذا احتيج اليها ويكون ما قرب من المنزل كثيراً لنصبه للتلابيق
ووقع رواية سمعان سلمة عند الطبراني أو مالك ومأ مالك ذوابل كثيرة المسالك قليلة المبارك
قال عياض ان لم تكن هذه الرواية وهذا المعنى أنها كثيرة في حال رعيها إذا ذهبت قليلة
في حال مباركها إذا قامت لكثرة ما يضر منها وما يسلك منها فيمن مسالك الجود من وفود معونة
رجل وحالة ونحو ذلك وأما قولها أيقن انهن هو الله فالله أيقن الله ما كثر عاده بغير الابل لقرى
الضيقان ومن عاده أن يسقيهم ويلهمهم أو يفهمهم انشاءً مباينة في الفرح بهم صارت الابل إذا
سمعت صوت الضاء عرفت أنها تنصر ويحتمل أنهم لم تردفهم الابل لهلاكها ولكن لما كان ذلك

بغيره من يعقل أضيف الى الابل والاولى (قوله قالت الحادية عشرة) قال النووي وفي بعض النسخ الحادى عشرة وفي بعضها الحادية عشر والصحيح الاول وفي رواية الزبير هو أم زرع بنت أكل بن ساعدة (قوله زوجي أبوزرع) في رواية النسائي تكعت أبازرع (قوله فلما أبوزرع) في رواية أبي ذر ومأبوزرع وهو المحفوظ لالاكثر زاد الطبراني في رواية صاحب نم وزرع (قوله أناس) بفتح الهمزة وتخفيف النون وبعد الالف مهملة أي حرك (قوله من حلى) بضم المهملة وكسر اللام (أذى) بالثنية والمراد أنه ملاأذنها بما جرت عادة النساء من التحلي بهن من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك وقال ابن السكيت أناس أي أنقل حتى تدلى واضطرب والنوس حركة كل شيء متدل وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوستها تنطفع شرح المراد به في المفازي ووقع في رواية ابن السكيت أذى وفي رواية بالثنية قال عياض يحتمل أن تدلها بعين اليدين لانهما كلت عن من الحب تدعى إلى أنه حلى أذنها ومعصمها أو أرادت العنق واليدن وأقامت البدن مقام فرع واحد أو أرادت البدن والرجلين كذلك أو الغديرتين وقرنى الرأس فقد جرت عادة المترفات بتنظيم عذارهن وتحليتهن فواصين وقروهن ووقع في رواية ابن أبي أويس فرعى بالفرادى حلى رأى فصارت تدلى من كثرة وثقله والعرب تسمى شعر الرأس فرعا قال امرؤ القيس * وفرع يغشى المتن أسود فاحم * (قوله وملا من خعم عضدى) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله لان العضد اذا خمت من سائر الجسد وخست العضد لانه أقرب ما يلي بصر الانسان من جسده (قوله ويجعني) بوحدة ثم جمع خففة وفي رواية للنسائي ثقله ثم مهملة (قوله فصيحت) بكون المثناة وفي رواية لمسلم فصيحت الى بالتشديد تنقسي هذا هو المشهور وفي الروايات وفي رواية للنسائي ويجع نفسي فصيحت الى وفي أخرى له ولا يعبى فصيحت بضم التاء الى بالتخفيف والمعنى أنه فرحها ففرحت وقال ابن الاسباري المعنى عظمي فقطعت الى نفسي وقال ابن السكيت المعنى تخفرت بغيرت وقال ابن أبي أويس معناه وسع على وتزقت (قوله وجدني في أهل غنمة) بالمهجمة والنون مصغر (قوله بشق) بكسر المعجمة قال الخطابي هكذا الرواية والصواب بفتح الشين وهو موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد وصوبه الهروي وقال ابن الاسباري هو الفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو الكسر والمراد شق جبل كافيه اقلتهم وسعهم سكتي شق الجبل أي ناحيته وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه وقال ابن قتيلة وصوبه بفتح المعنى بالشق بالكسر أنهم لم كانوا في شطف من العيش يقال هو شق من القش أي يثطف وجهه ومنه لم تكونوا بالغنمة الا شق الاتس وبهذا جزم الزنجشري وضعف غيره (قوله فجعلني في أهل صهيل) أي خيل (وأطيط) أي ابل زائد في رواية للنسائي وجامل وهو جمع جمل والمراد اسم فاعل لملك الجمل كقوله لابن وتامر وأصل الأطيط صوت أعواد الجمال والرجال على الجمال فأرادت أنهم أصحاب جمال تشير بذلك الى رفاهتهم ويطلق الأطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كمن حديث باب الحنة لما بين عليه زمان وله أطيط ويقال المراد بالطيط صوت الجوف من الجوع (قوله ودائس) اسم فاعل من الدوس وفي رواية للنسائي وداس قال ابن السكيت الدائس الذي يدوس الطعام

قالت الحادية عشرة
زوجي أبوزرع فلما أبوزرع
أناس من حلى أذى وملا
من خعم عضدى ويجعني
فصيحت الى نفسي وجدني
في أهل غنمة بشق فجعلني
في أهل صهيل وأطيط
ردائس

وقال أبو عبيد تأوله بعضهم من دباس الطعام وهو دراسه وأهل العراق يقولون الدباس وأهل الشام الدراس فكانوا أرادتهم أصحاب زرع وقال أبو سعيد المراد أن عندهم طعاما منتمى وهو في دباس شيء آخر فهوهم متصل (قوله وسق) بكسر النون وتشديد القاف قال أبو عبيد لا أدري معناه وأظنه ما افتخ من تنقي الطعام وقال ابن أبي أويس المنقي بالكسر تنقي أصوات المواشي تصف كثرة ماله وقال أبو سعيد الضرب هو بالكسر من تنقية الدجاج يقال أتني الرجل إذا كان له دجاج قال القرطبي لا يقال شيء من أصوات المواشي في وإنما يقال تنقي الضفدع والعقرب والدجاج ويقال في الهر بقله وأما قول أبي سعيد فيعدلان العرب لا تمدح بالدجاج ولا تدكرها في الاموال وهذا الذي أنكره القرطبي لم يردأ أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الرخشي قال كانها أرادت من بطرد الدجاج عن الحب فينق وحكي الهروي أن المنقي الفتح الغريال وعن بعض المغاربة يجوز أن يكون بسكون النون وتخفيف القاف أي له انعام ذات في أي حمان والحاصل أنهم إذا ذكرت أنه تغلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والابل والزرع وغير ذلك من أمثالهم ان كنت كذا فحيت قاعدة أي صار مالك غنما يحلبها القاعد والصدأ هل الابل والخل (قوله فعنده أقول) في رواية للناسي أنطق وفي رواية الزبير أنكم (قوله) فلا أقبح أي فلا يقال لي فعل الله ولا يفتخ قولي ولا يرد علي أي لكثرة إكرامه لها وتدلها عليه لا رذلها ولا يفتخ عليها ما تأتي به ووقع في رواية الزبير فينا ناعنده أنهم إلى آخره (قوله) وأوقدنا نصبح أي نام الصحة وهي نوم أول النهار فلا وقدا إشارة إلى أن لها من يكفي مؤنة فيها وهنة أهلها (قوله وأشرب فأنتقم) كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة قال عاض لم يقع في الصحيحين إلا بالنون ورواه إلا كثري غيرهما بالميم (قلت) وسباني بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حدث نقل البخاري أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد أنتقم أي أروي حتى لأحب الشرب ما خوذ من الناقة القناع وهي التي تزد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها ربا وأما بالنون فلا عرفه انتهى وأثبت بعضهم أن معنى أنتقم عني أنتقم لان النون والميم تعاقبان مثل امتنع لونه وانتقم وحكي شعر عن أبي زيد التقنع الشرب بعد الري وقال ابن حبيب الري بعد الري وقال أبو سعيد هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تدار إليه مخافة عجزه وقال أبو حنيفة الدسوري فتحت من الشرب تكرهت عليه بعد الري وحكي القالي فتحت الابل لتقنع بفتح النون في الماضي والمستقبل فتجانب سكون النون ويصحها أيضا إذا تكرهت الشرب بعد الري وقال أبو زيد وابن السكيت كثر كلامهم فتحت تقضا للتشديد وقال ابن السكيت معنى قولها فأنتقم أي لا يقطع على شربي فتوارده هؤلاء كلهم على أن المعنى أنها تشرب حتى لا تجهد مساعا وأنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تنبت ثم وهما منه وأغرب أبو عبيد فقال لا أراها قالت ذلك الالفة الماء عندهم أي فلذلك خرت بالري من الماء وذهبوه بأن السابق ليس فيه التشديد الماء فيحمل أن ترد أنواع الاشربة من لبن وغيره وينبذ وسوق وغير ذلك ووقع في رواية الاستماع على عن البغوي فأنتقم بالقاف والميم المشنة قال عياض أن لم يكن وهما خضاه التكبر والزهو يقال في فلان فتحة إذا تاه وتكبر ويكون ذلك فتحة لها من نشأة الشرب أو يكون راجعا إلى جميع ما تقدم أشارت به إلى عزها عنده وكثرة الخيل يذهبها

ومنقعه أقول فلا أقبح
وأرفد فانصبح وأشرب
فانتقم

تره وذلك أو معنى أفتخ كناية عن جسمها ووقع في رواية الهنم وأكل فافتخ أي أطمع غمري
 يقال منحه عنحه إذا أعطاه وأنت بالانقضاء كلها وزن أفتخ إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته
 ومطالبة نفسها وأغبرها بذلك فإن شئت هذه الرواية والافني الاقتصار على ذكر الشرب إشارة
 إلى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشرب والطعام **(قوله أم أي زرع فأم أي زرع**
عكوهار داح ويهافساح) في رواية أي عبيد فباح بفتح باء تخفيفه من فاح يفتح إذا اتسع
 ووقع في رواية أي العباس العذري فيمحاكاه عباض أم زرع وما أم زرع يحذف أداة الكنية قال
 عباض وعلى هذا فتكون كنى بذلك عن نفسها (قلت) والاول هو الذي تظافرت به الروايات
 وهو العمد وأما قوله فأم أي زرع فتقدم بيانه في قول العاشر والعكوم يضم المجهلة جمع عكم
 بكسر هاء سكون الكاف هي الاعمال والاحمال التي تجتمع فيها الامتعة وقيل هي غط تجعل
 المرأفةا ذخيرتها يحكاها الزبخسرى ورداح بكسر الراء ويفتحها وأخره مهلة أي عظام كثيرة
 المشو قاله أبو عبيد وقال الهرمزي معناه ثقيلة يقال للكنيسة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة
 السير لكثرة من فيها ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكتل ثقيلة الرورداح وقال ابن حبيب
 انما ورداح أي ملأى قال عباض رأيت مضبوطا ذكرته معهم من ابن أبي أوس كذلك قال
 وليس كما قاله شارح الرازيين قال عباض وما أدري ما أنكره ابن حبيب مع أنه فسره عفا فسره به
 أبو عبيد مع مساعدة سائر الروايات قال ويحتمل أن يكون مراداً بضبطها بكسر الراء لا بفتحها
 جمع رادح كقائم وقائم ويصح أن يكون رداح خبر عكم فيضم عن الجمع بالجمع ويصح أن يكون
 خبر المبتدأ المحذوف أي عكوهما كلها رداح على أن رداح واحد جمع رادح بضمين وقدمت الخبر
 عن الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه أولها وهم الطاعون أشار
 إلى ذلك عباض قال ويحتمل أن يكون مصدر مثل طلاق وكال أو على حذف المضاف أي
 عكوهما ذات رداح قال الزبخسرى لوجاهت الرواية في عكوهم يفتح العين لكان الوجه على أن
 يكون المراد به الخفنة التي لا تزول عن مكانها أما لفظها وأمالان القرى متصل دائم من
 قولهم ورد ولم يعكم أي لم يقف والتي كثر طعنها وراكم كما يقال اعتكم الشيء وارتكم قال
 والرداح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الخفنة موصوفة بها وفصاح يفتح الفاء
 والمهمل أي واسع يقال يتفسيح وفصاح يفتح عناه ومنهم من شدد الباء مبالغة والمعنى أنها
 وصفت بالذرة وجها بأنها كثيرة الآلات والأشياء والقماش واسعة المال كبيرة البيت أما
 حقيقة فبذل ذلك على عظم الثروة وأما كناية عن كثرة الخير وغد العيش والبر بن يزل بهم
 لانهم يقولون فلان رحب المنزل أي يكرم من يزل عليه وأشار إليه ووصف بالذرة وجها إلى أن
 زوجها كثير البر لانه وأنه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب بمن يكون له والدة ووصف
 بمن ذلك **(قوله ابن أبي زرع فأم أي زرع عكوهما)** زرع عكوهما أي زرع عكوهما
 زاد في رواية لابن الأنباري وترويه فيفة الهرة وعيس في خلق النشرة فأمهات الشطبة
 فقال أبو عبيد أصل الشطبة ماشط من البرير وهو سقفة فيش منه قضبان رفاق تنسج منه
 الحصر وقال ابن السكيت الشطبة من سدى الحصر وقال ابن حبيب هي العود المجدد كالملة
 وقال ابن الاعرابي أراد بمسل الشطبة سيقا من غدة فيجعه الذي ينام فيه في الصغر

أم أي زرع فأم أي
 زرع عكوهما رداح
 ويهافساح ابن أبي زرع فأم
 ابن أبي زرع منجعه كسل
 شطبة ونبهه ذراع الحفرة

كقدر مسل شطبة واحدة أما على ما قال الأولون فعلى قدر ما يسلم من الحصر فيبقى مكانه
 فارغا وأما على قول ابن الاعراب فيكون كعقد السيف وقال أبو سعيد الضرري يشبهه سيف
 مسلول ذي شطب وسوى العين فكأنها ذات شطب وقد شبهت العرب الرجال بالسوف أما
 لشبهة الجانب وشدة المهابة وأما الجبال الروفق وكلال اللاء وأما الكلال صورته في اعتدالها
 واستوائها وقال الزنجشري المسل مصدر يعنى السل يقام مقام السلول والمعنى كسلول
 الشطبة وأما الجفرة بشخ الجيم وسكون الفاء فهي الأثمن ولدا المازدا كان أربعة أشهر وفضل
 عن أمه وأخذ في الرعي فآله أبو سعيد وغيره وقال ابن الأباري وابن دريد يقال لولد الأنثى أيضا
 إذا كان ثلثا وقال النخيل الجسر من أولاد النساء ما استخف رأي صار له بطن والنفقة بكسر الفاء
 وسكون التختانية بعدها فافى ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين والقوقا يضم الفاء الزمان الذي
 بين الحلبتين والبعرة يفتح التختانية وسكون المهمله بعده هاء العلقا ويسمى بالمهمله أى يتعبر
 والمراد بخلق التمرة وهي بالثوب المفتوحة ثم المشاة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة وقيل
 اللينة الملس وقيل الواسعة والحاصل أنها وصفته بحف القذو أنه ليس يطن ولا جاف قليل
 الاكل والشرب ملازم لآلة الحرب يتحائل في موضع القتال وكل ذلك مما تتحد به العرب
 و يظهر على أنها وصفته بأنه خفيف الوطأة عليها لان زوج الاب غالبيا يستقل ولده من غيرها
 فكان هذا الخفيف عنها فإذا دخل بيتها فاتفق أنه قال فيه مثلا لم يضطجع الا قدر ما يسلم السيف
 من غمده ثم يستقظ مقلعة في التخفيف عنها وكذا أقولها بثبته ذراع الجفرة أنه لا يحتاج
 ماعنه بالاكل فضلا عن الاخذ بل لو طمعه لاقنعه بالسيف الذي يسد الرق من الماكول
 والمشروب **قوله** بنت أى زرع غنابت أى زرع فى رواية مسلم وما بالواوبدل الفاء **قوله**
 طوع أى باطوع أى بها أى أنها باردة مما زاد فى رواية الزبير وزين أهلها ونسائها أى يجملون
 بها وفى رواية للنساقى زين أمها وزين أى يبادل طوع فى الموضعين وفى رواية للطبرانى وقرعة عين
 لامها وأبى وزين لاهلها وزاد الكاذبى فى روايته عن ابن السكيت وصغر ردائها وزاد فى رواية قباه
 هضمة الحشا جائلة الوشاح عكاه فمعا فلهاء دجها رجا عتوا مؤنقة مقلعة **قوله** ويل كسائها
 كتابة عن كمال شخصها ونعمة جسمها **قوله** و غناب جارتها فى رواية سعيد بن سلمة عند مسلم
 وعبر جارتها بفتح المهمله وسكون الناقى أى دهشها أو قتلها وفى رواية للنساقى والطبرانى وخبر
 جارتها بالمهمله ثم التختانية من الحيرة وفى آخره وحين جارتها بفتح المهمله وسكون التختانية
 بعدها ون أى هلا كها وفى رواية الهيم بن عدى وعبر جارتها بضم المهمله وسكون الموحدة وهو
 من العربيات لفتح أى تسكى حسد الماترا منها أو بالكسر أى تعتبر بذلك وفى رواية سعيد بن سلمة
 وخبر نسائها واختفى فى ضبطه فقبل بالمهمله والموحدة من الخبر وقيل بالمهجمة والتختانية من
 من الخيرية والمراد بجارتها ضربها أو هو على حقيقته لان الجارات من شأنهن ذلك ويؤيد الاول
 ان فى رواية حنبل وغير جارتها بالفتن المهجمة وسكون التختانية من الغيرة وسباقى قريسا قول عمر
 لخصه لا يفرنك أن كانت جارتك أضوا أمثك بنى عائشة وقولها صفر بكسر الصاد المهمله
 وسكون الفاء أى خال فارغ والمعنى أن ردها كالنارغ الخالى لانه لا يس من جسمها شاة لان
 ردها وقتها يمنع مسه من خلقها شاة من جسمها ثم ردها يمنع مسه شاة من مقدمه وفى كلام

بنت أى زرع غنابت أى
 زرع طوع أى باطوع أى بها
 ويل كسائها و غناب جارتها

ابن أبي أويس وغيره معنى قولها صفر دأها تصفها بانها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنها
ومعنى قوله ملء كسائها أى مملئة موضع الأزرة وهو أسفل بدنها والصفرة الشئ القفارغ قال
عياض والاولى أنه أراد أن امتلا منسكبها وقلم بدنها برقعان الردام عن أعلى جسدها فهو
لايمه فيصير كالقارغ منها بخلاف أسفلها ومنه قول الشاعر

أبت الروادف والنهود قلمصها * من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها اقبه بفتح القاف وبتشديد الموحدة أى ضامرة البطن وهضبة الحشا هو معنى الذى قبله
وجائله الوشاح أى يدور وساحه الضعور بطنها وكذا أى ذات أعكان وقعه المالملة أى مملئة
الجسم وبجلاء بنون وجيم أى واسعة العين ودعما أى شديدة سواد العين ورجاء بتشديد الجيم أى
كثير الكتل ترجع من عظمه ان كانت الرواية بالراء فان كانت بالزاي فالمراد فى حاجبها تقويس ٣
ومؤقعة بنون ثقلة وفاف ومفقه مؤقعة أى مغذية بالعيش الناعم وكلها أوصاف حسن وفى رواية
ابن الاسارى رود الظل أى أنها حسنة العشرة كرمة الجوارى وفى الالى بتشديد التحتية والالى
بكسر الهمزة أى العهد أو القرابة كريم الخلى بكسر الميم أى صاحب زوجا يكن وغيره وانما
ذكرت هذه الاوصاف مع ان الموصوف مؤنث لانها ذهبت به مذهب التشبيه هى كرجل فى
هذه الاوصاف وأجلته على المعنى كشخص أو شئ ومنه قول عروة بن حزام

* وعرفا معنى المرض المتوانى * قال الزمخشري ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة
من الابن الى البنت وفى ذكر هذه الاوصاف رد على الزجاجى فى انكاره مثل قولهم صرت برجل
حسن وجهه وزعم أن سبويه انفر ديا جازة مثل ذلك وهو بمنزلة أن أضاف الشئ الى نفسه قال

القرطبى أخطأ الزجاجى فى مواضع فى منعه وتعلله وتخطئه ودعواه الشذوذ وقد نقل ابن
خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم وكيف يخطئ من عكس السماع الصحيح كما جاء فى هذا
الحديث الصحيح المتفق على صحته وكما جاء فى صفة النبى صلى الله عليه وسلم شئ أصابعه (تنبيه)
سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبى زرع ووصف بنت أبى زرع فجعل وصف ابن أبى زرع لبنت أبى
زرع ورواية الجماعة أولى وأتم (قوله جارية أبى زرع جارية أبى زرع) فى رواية الطبرانى خادم
أبى زرع وفى رواية الزبير ولد أبى زرع والولد الخادم يطلق على الذكر والانتى (قوله لا تبت
حديثنا بئشنا) بالموحدة ثم المثلثة وفى رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى بث الحديث وث
الحديث أظهره وقال بالنون فى الشر خاصة كما تقدم فى كلام الاول ٤ وقال ابن الاعرابى اللثا
الغتاب ووقع فى رواية الزبير ولا يخرج (قوله ولا تنقث) بتشديد القاف بعدها مثلثة أى تسرع
فيه بانها تذهب بالسرقة كذا فى البخارى وضبطه عياض فى مسلم بفتح أوله وسكون النون
وضم القاف قال وجاءت نقشا مصدرا على غير الأصل وهو جاز كما فى قوله تعالى فتقللها ربهما بقول

حسن وأبهما سائسا حسنا ووقع عند مسلم فى الطريق التى بعدها وهى رواية سبعين سلمة ولا تنقث
بالتشديد كما فى رواية البخارى انتهى وضبطه الزمخشري بالقاف الثقلة بدل القاف وقال فى شرحه
النفث والتقليل بمعنى وأرادت المبالغة فى براثنهن الخيانة فيحتمل أن كان محفوظا أن تكون
احدى الروايتين فى مسلم بالقاف كما فى رواية البخارى والآخرى بالقاف والمرة بكسر الميم وسكون
الختانية بعدها راء الزاد أصله ما يحصله البدوى من الحضر ويحمله الى منزله ليتفقه به أهله

جارية أبى زرع فاجارية
أبى زرع لا تبت حديثنا
بئشنا ولا تنقث ميرتنا تنقثنا

٣ قوله ومؤقعة الخنزرك
الشارح الكلام على قنوا
وعبارة القسط لاقى وقنوا
بفتح القاف وسكون النون
والمد من القنوطول فى
الاتق ودقة الاربعة مع
حذب فى وسطه اه

٤ قوله فى كلام الاول كذا
بالنسخ التى بايدينا والصواب
فى كلام الشائبة كما هو
واضح اه

وقال أبو سعيد التقيت أخرج ما في منزل أهلها إلى غيرهم وقال ابن حبيب معناه لا تفسده
ويؤيده أن رواية الأزهر لا تفسد وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلفة بالقاهرة في الموضوعين
وفي رواية أبي عبيد ولا تنقل وكذا اللزير عن عمة مصعب ولا في عوانة ولا تنقل وفي رواية عن
ابن أبي السري ولا تفصح عمة ومثلثة أي تفسد وأصله من الغشع بالضم وهي الوسوسة وفي رواية
للسائي ولا تنفس ميرتنا تفسد شيا فاقه ومجهتين من الإفشاش بالمب الأكل من هنا وهنا ويقال
فش ما على الخوان إذا أكله أجمع ووقع عند الخطابي ولا تفسد ميرتنا تفسد شيا فاجتات وقال
ما خوذ من غشيش الخبر إذا فسدت ريداً أنها تحسن مراعاة الطعام وتعاوده بأن تطعم منه أولاً
طربا ولا تنقله ففسده وقال القرطبي فسره الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تفسده
بأن تطعمهم منه أولاً ولا تأكلوا ريعه المازري وهذا التماسي على الرواية التي وقعت الخطابي وأما
على رواية الصحيح ولا تغلا فلا يستقيم وإنما معناه أنها تفسد بالتحطيف والجاصل أن الرواية
في الأولى كافي الأصل ولا تفسد ميرتنا تفسد وعنده الخطابي ولا تفسد ميرتنا تفسد شيا فالتين
المجهدة والتفتان في الثانية على ولا تغلا شيا تفسد وهي العين المهملة وعلى رواية الخطابي هي
أفعد بالسجيع أعني تفسد شيا تفسد والله أعلم (قوله ولا تغلا شيا تفسد) بالمهملة تم مجهتين
أي أنها مصلحة لليت مهملة تنطقه والفاء كاسته وأبعادها منه وأنها لا تكتفي بفتح كاسته
وتركها في جوانبه كأنها الأعشاش وفي رواية الطبراني ولا تنفس بدل ولا تغلا ووقع في
رواية سعيد بن سلفة التي علقها البخاري بعد الفين المجهدة بدل المهملة وهو من الغش ضد
الخاص أي لا تغلا بالمخالفة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه وقال بعضهم هو كتابة عن عفة
فرجها والمراد أنها لا تغلا البيت وسنابا أطفا لها من الزنا وقال بعضهم كتابته عن وصفها بأنها
لا تأثمهم بشر ولا تهمه وقال الزنجشري في تفسد شيا العين المهملة يحتمل أن يكون من عشت
الخله إذا قل سمنها أي لا تغلوه اخترا لا وتقلد الماتية ووقع في رواية الهيثم ولا تفت
أخبارنا تفتنا خون وجيم ومثلثة أي تستخرجها وأصل التفتنة ما يخرج من البئر من تراب
ويقال أيضاً بالوحدة بدل الجيم زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى
ابن وثن قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرغ وكذا ذكره اسماعيل عن الغوي عن
الوركاني وزاد الهيثم بن عدي في روايته ضيف أي زرغ فاضيف أي زرغ في شبع وروى
ورنغ طهارة أي زرغ فطاهة أي زرغ لا تفسد ولا تغل ولا تغل تفسد قدرا وتصب أخرى فتغل
الاخرة لا وفي مال أي زرغ فمال أي زرغ على الجمع معكوس وعلى العفاة محبوس وقوله روى
ورنغ بفتح الراءو بالثناة أي يتم ومصرة والطهارة تضم المهملة الطباخون وقوله لا تغل بالقاهرة
الساكنة ثم المثناة المضمومة أي لا تكن ولا تضع وقوله ولا تغل تفسد بهملة أي تصرف وتقدح
بالقاء والخاء المهملة أي تفرق وتصب أي ترفع على النار والجم بالجمع جمع جهة هم القوم
يأولون في الدية ومعكوس أي مردود والعفاة السائلون ومحبوس أي موقوف عليهم (قوله
قالت خرج أبو زرغ) في رواية السائي خرج من عندي وفي رواية الحارث بن أبي أسامة ثم خرج
من عندي (قوله والاطواب تمحض) الاطواب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن وذكر أبو
سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس الهرسية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال

ولا تغلا شيا تفسد قالت
خرج أبو زرغ والاطواب
تمحض

وقعب بانه قال الخليل جمع الوطب وطباب وأطاب وقد جمع فرد على أفراد فبطل الحصر الذي
 ادعاهم القياس في فعل أنه سفل في القسلة وفعاله وأفعول في الكترة قال عياض ورأيت في
 رواية جزة عن النسائي والاطاب بغير واو فان كان مضبوطا فهو على ابدال الواو همزة كما قالوا
 اكفى وكفى قال يعقوب بن السكت أرادته أنه يكثر بجزوجه من منزله اغدوة وقت قيام
 الخدم والعبيد لاشغالهم وانطوى في خبرها كثرة خبر داره وغزلبته وأن عندهم ما يكفيهم
 وبفضل حتى يخضوه ويستخرجوا زبده ويحتمل أن يكون أنها أرادته أن الوقت الذي خرج فيه
 كان في زمن النصب وطيب الربيع (قلت) وكان سبب ذلك توطئة للباعث على رؤية أبي
 زرع للمرأة على الحالة التي رآها عليها أي أنها من مخض اللبنة فاستقلت تستريح ففراها أبو
 زرع على ذلك (قوله) فأتى امرأته معها ولدان لها كالفهدين (في رواية الطبراني فابصر امرأته لها
 انسان كالفهدين وفي رواية ابن الاثيري كالصقرين وفي رواية الكناز كالشبلين) ووقع في
 رواية اسمعيل بن أبي أويس سار بن حنين فبين فبين وفائدة وصفهما التنبية على أسباب
 تزويج أبي زرع لهما لانهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء المنجيات فلذلك
 حرص أبو زرع عليهما بالمأزاة وفي رواية للنسائي فاذا هو بأمر غلامين ووصفهما لهما بذلك
 للإشارة الى فقر سنهما واشتداد خلقهما وواردت الروايات على أنها ابناهما الامار وأبو
 معاوية بن هشام فانه قال فرعى جارية معها أخوها قال عياض تناول بان المراد أنهما
 ولداها ولكنهما جعلا أخويهما في حسن الصورة كالخلقة فان جعل على ظاهره كان أدل على
 صغر سنهما ويؤيده قوله في رواية عند فرج جارية شابة كذا قال وليس تغد في هذا الحديث
 رواية وأما هذه رواية الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحرث
 محمد بن جعفر عندرا ويؤيد أنه الوركاني أن عندرا ماله رواية عن عيسى بن يونس وقد أخرجه
 الاسماعيلي عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يسنق لفظه ثم ان كونهما أخويهما
 يدل على صغر سنهما فانه نظر لاحتمال أن يكونا من أبيها وولد له بعد أن طعن في السن وهي بكر
 أولاده فلا تكون شابة ويكن الجمع بين كونهما أخويهما ولديها بان تكون لما وضعت ولديها
 كانت أمها ترضع فأرضعتهما (قوله) بلعبان من تحت خصر هارماتين في رواية الحرث بن
 تحت درعها وفي رواية الهيثم بن تحت صدرها قال أبو عبيد ريد أنها ذات كفل عظيم فإذا
 استلقت ارتفع كفلها بهما من الأرض حتى يصير تحتها فجوة تغري فيها الرمانة قال وذهب بعض
 الناس الى التثنية وليس هذا موضعه اه وأشار بذلك الى ما جزم به اسمعيل بن أبي أويس
 ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية وهي مستقلة على قفاؤه ومعهارمانة يرميان
 بهما من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم ألتنيا سكن رجع عياض تناول الرمانتين
 بالتهدين من جهة أن سباق أبي معاوية هذا لا ينسبه كلام أم زرع قال فلهذا من كلام بعض
 رواة أنه ورد على سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر والالم تجر العادة بلعب الصبيان
 ورميم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم وما بال حامل لها على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك ورى
 الرجال منها ذلك بل الاشبه أن يكون قولها بلعبان من تحت خصرها وأصدرها أي أن ذلك
 مكان الولدين منها وأنهما كانا في حضنها أو جنبها وفي تشبيه التهدين بالرمانتين إشارة الى صغر

فأتى امرأته معها ولدان لها
 كالفهدين بلعبان من
 تحت خصر هارماتين

سماواتهم انهم تهرل حتى تنكسر ثدياها وتندلى ٥١ ومارده ليس بعيداً ما في العادة قسم لكن
من أن له أن ذلك لم يبق اتفاقاً بأن تكون لما استلقت وولدها معهما شغلن معاً من بالامانة
يلعبان بهما لتركها تستريح فاتفق أنهما العبا الهيئة التي حكيت وأما الحامل لها على الاستلقاء
فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخوض وقد يقع ذلك الشخص
فستلني في غير موضع الاستلقاء والاصل عدم الادراج الذي تضمنه وان كان ما اختاره من أن
المراد بالامانة نديم أو لانه أدخل في وصف المرأة بصغر سنها والله أعلم (قوله فطلقة ونكحها)
في رواية الحرث فأعجبه فطلقة وفي رواية أبي معاوية فخطبها أبو زرعة فترجها فلم تزل به
حتى طلق أم زرعة فأفاد السبب في رغبة أبي زرعة فيها ثم تطلق أم زرعة (قوله فنكحت بعده
رجلاً) في رواية النسائي فاستبدلت وكل بدل أعور وهو مثل معناه أن البدل من التي غالباً
لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأزل منه والمراد بالاعور العيب قال ثعلب الاعور الردي
من كل شيء كما يقال كلمة عوراء أي قبيحة وهذا انما هو على الغالب وبالنسبة فأخبرت أم زرعة
أن الزوج الثاني ليس مسدداً في زرعة (قوله سرياً) بهمله ثم راء ثم تحانية ثقيلة أي من سرارة
الناس وهم كبراً وهم في حسن الصورة والهيئة والسري من كل شيء خياره وفسه الحرث باليخصي
ووقع في رواية الزبير بن سرياً (قوله ركب سرياً) بهجمة ثم راء ثم تحانية ثقيلة قال ابن السكيت
تعني فرساً خيراً فاتفقا وفي رواية الحرث ركب فرساً سرياً وفي رواية الزبير أعوجاً وهو
منسوب إلى أعوج فرس مشهور ينسب إليه العرب جيداً الخيل كان لي كندة ثم لبني سليم ثم
لبني هلال وقيل لبني غنم وقيل لبني كلاب وكل هذه القبائل بعد كندة من قيس قال ابن خالويه
كان لبعض ملوك كندة قفر أقوام من قيس فقتلوه وأخذوا فرسه وقيل انه ركب صغيراً رطباً
قبل أن يستد قلعوج وكبر على ذلك والشري الذي يشتري في سيرة أي عضي فيه بلا قنور
وشري الرجل في الامر اذا لم يقبه وتعادى وشري البرق اذا كثر لمعانه (قوله وأخذ خطيباً) شق
الخاء الموحدة وكسر الطاء المهملة نسبة الى الخط صفة موصوف وهو الرمح ووقع في رواية
الحرث وأخذ رجلاً خطيباً والخوض موضع نواح البحر ينحلب منه الرماح ويقال أصلها من
الهند فتحمل في البحر الى الخط المكان المذكور وقيل ان سفينة في أول الزمان كانت ملوثة برماح
قد فيها البحر الى الخط فخرجت رماحها فيها فاقبست اليها وقيل ان الرماح اذا كانت على جانب
البحر تصير كالخط بين البر والبحر فقبل لها الخط لذلك وقيل الخط منبت الرماح قال عباس
ولأصبح وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط (قوله وأراح) بهملتين من الرواح ومعناه أتى بها
الى المراح وهو موضع مبيت المشاة قال ابن أبي أيس معناه أنه غزا فغنم فأتى بالتم الكثرة
(قوله على) بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على بني (قوله نعماً) بفتحين وهو جمع
لا واحد من لفظه وهو الابل خاصة ويطلق على جميع المواشي اذا كان فيها الابل وفي رواية
حكاهم أعاص نعماً بكسر أوله جمع نعمه والاشهر الاول (قوله ثراً) بهملته أي كثره والثرى
المال الكثير من الابل وغيره يقال أثرى فلان فلا تاذنا كثره فكان في شيء من الاشياء كثرته
وذكره ثراً وان كان وصف مؤنث امرأته السجع ولان كل ما ليس ثأنته حقاً يشبهه
الذكور والتأنيث (قوله وأعطاني من كل راححة) براء وتحنانية ومهملة في رواية سلم ذاتجة

فطلقة ونكحها فنكحت
بعده رجلاً سرياً ركب سرياً
وأخذ خطيباً وأراح على
نعماً ثراً وأعطاني من كل
راححة

بجملة ثم موحدة ثم ممله أى مذ بوحدة مثل عيشة قراصة أى مرضية فالمعنى أعطاني من كل شيء
 يذبح زوجا وفي رواية الطبراني من كل سائمة والائمة الراعية والراثة الابنية وقت الرواح
 وهو آخر النهار (قوله زوجا) أى اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرى والزواج يطلق على
 الاثنين وعلى الواحد أيضا وأرادت بذلك كثرة ما أعطاها وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك (قوله)
 وقال كلئ أم زرع وميرى أهلك) أى صليهم وأوسى عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام
 والحاصل أنها وصفتها بالسود في ذاته والشجاعة والنضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل
 ماشاءت من ماله وتمهدى منه ماشاءت لاهلها ماله في أكرامها ومع ذلك فسكتت أحواله عندها
 محتجرة بالنسبة لآي زرع وكان سبب ذلك أن أبزرع كان أول أزواجها فسكتت بحبته في قلبها
 كما قيل * الحالب اللبيب الأول * زادا ومعاوية في روايته فتزوجها رجل آخر فأكرماها
 أيضا فسكتت تقول أكرمتي وفعل بي وتقول في آخر ذلك لو جمع ذلك كله (قوله) قالت فلو
 جمعت في رواية الهيثم جمعت ذلك كله وفي رواية الطبراني فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر
 (قوله كل شيء) في رواية للنسائي كل الذي (قوله أعطانيه) في رواية مسلم أعطاني بلاها (قوله)
 ما بلغ أصغرا نسبة أي زرع في رواية ابن أبي أويس ماملا أنا من آتية أي زرع وفي رواية
 للنسائي ما بلغت أنا وفي رواية الطبراني فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر عا من
 أوعية أي زرع ماملا لأن الأنا والوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاهما من أصناف النعم ويظهر
 لى حله على معنى غير مستحل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما له أراد أن يزرع على المدة إلى
 أن يجي أو أن الغزو فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلا بلاء أصغرا نسبة أي زرع التي كان يطبخ
 فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع (قوله) قالت عائشة قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في رواية الترمذي فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الكاذب في روايته
 يا عائش وفي رواية ابن أبي أويس يا عائشة (قوله كنت لك) في رواية للنسائي فسكتت لك وفي
 رواية الزبير أنك وهي تفسير المراد برواية كنت كجاء في نفسه قوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم
 ومنه من كان في المهدى من هو في المهد ويحتمل أن يكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال
 كما في قوله تعالى وكان الله غفورا رحيمًا والمراد بيان زمان ماض في الجملة أي كنت لك في سابق
 علم الله (قوله) كأي زرع لأم زرع زاد في رواية الهيثم بن عدي في الألفه والوفاء في الفرقة
 والجلاء وزاد ابن جرير آخر ما لا أنه طلقها وأنى لا أطلقك ومثله في رواية للطبراني وزاد
 النسائي في رواية له والطبراني قالت عائشة يا رسول الله بل أنت خير من أي زرع وفي أول رواية
 الزبيراني وأنى لا أنت خير من أي زرع لأم زرع وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك نطه لها
 وطأ آتية لقلها ودفع الإلهام عموم التشبيه بجملة أحوال أي زرع إذ لم يكن فيه ما نداه النساء
 سوى ذلك وقد وقع الإقصاء بذلك وأجابت هي عن ذلك جواب مثلها في فضلها وعلمها
 * (تنبيه) وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن داود بن شاور عن عمار بن
 عبد الله بن عمرو عن جده عروة عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 أي زرع وأم زرع وذكرت شعرا أي زرع في أم زرع كذا فيه ولم يسن لفظه ولم أقف في شيء من
 طرقه على هذا الشعر وأخرجه أبو عروبة من طريق عبد الله بن عمار والطبراني من طريق ابن

زوجا وقال كلئ أم
 زرع وميرى أهلك قالت
 فلو جمعت كل شيء أعطانيه
 ما بلغ أصغرا نسبة أي زرع
 قالت عائشة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كنت لك كأي زرع لأم
 زرع

تغ

٤٢٥/٤

قال سعيد بن سلمة قال هشام
ولا تعشش بيننا تعششا
قال أبو عبد الله وقال
بعضهم فاقع بالميم وهذا
أصح * حدثنا عبد الله بن
محمد

٥١٩٠

تحفة

١٦٦٥١

أى عمر كلاهما عن ابن عينة بإسناده ولم يسبق لفظه أيضا **(قوله قال سعيد بن سلمة)** هو ابن أئ
الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري الأ هذا الموضع **(قوله قال هشام)** هو ابن عروة يعني
بهذا الأستاذ وقد وصله سلم بن الحسن بن علي عن موسى بن اسمعيل عنه ولم يسبق لفظه بتمامه
بل ذكر أن عنده عانا ولم يشك وأنه قال وصفر دأها وخير نساها وعقر جارتها وقال ولا تنقش
ميرتنا نقشا وقال وأعطاني من كل راحة وقد بدت ذلك كله وهذا الذي شبه عليه البخاري من
قوله ولا تعشش بيننا تعششا الخلف في ضبطه قليل الغين المحبة وقيل بالمهمل وقد تقدم سانه
وقد وصله أبو عوانة في صحيحه والطبراني بطوله وأسناده موافق لعيسى بن يونس وأثبت إلى
ما في روايته من المخالفة فيما تقدم مفصلا وذكر الجاني أنه وقع عند أبي زيد المرزوق بالفظ قال
سعيد بن سلمة عن أبي سلمة وعشش بيننا تعششا وهو خطا في السند والمعن والرواب ولا تعشش
وقال موسى حدثنا سعيد بن هشام **(قوله قال أبو عبد الله وقال بعضهم فاقع بالميم وهذا أصح)**
أبو عبد الله المحدث هو البخاري المعنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته اتفق بالتون
وقد رواه اتفق بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضا التناقض وأبو يعلى وابن حبان والجزوقى
وغيرهم وكذا وقع في رواية سعيد بن سلمة المذكرة وفي رواية أبي سعيد أيضا وقد تقدم
بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم حسن عشرة
المرأة له بالناس والمحادثة الأمور بالمباحة مالم يفض ذلك إلى ما يمنع وفيه المرح أحيا نابط
النفس به ومداعبة الرجل أهله وأعلامه محبتهم لها لم يوثق ذلك إلى مسافة تترقب على ذلك من
تجنبها عليه وأعراضها عنه وفيه منع الفجر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بأمور الدين وأخبار
الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسماعيل وجود ما طبع عليه من كفر
الاحسان وفيه ذكر المرأة أحسان زوجها وفيه أكرام الرجل بعض نساها بمحض ورضائها
بما يخصها به من قول أو فعل ومجمله عند السلامة من الميل المفضى إلى الجور وقد تقدم في
أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجيات بالتحف واللفظ إذا استوفى للآخرى حقها وفيه
جواز تحدث الرجل مع زوجته في غيرونها وفيه الحديث عن الامم الخالية وضرب الأمثال
بهم باعتبارها وجواز الإبطاء بذكر طرف الأخبار ومستطابات التوادرت نسب طاللقوس
وفيه حض النساء على الوقايع ولعن وقصر الطرف عليهن والشكر لجليلهم ووصف المرأة
زوجها بما تفرقه من حسن وسوء وجواز المبالغة في الأوصاف ومجمله إذا لم يصر ذلك ديننا لانه
يفضى إلى خرم المروءة وفيه تفسير ما يجمله المخبر من الخبر ما بالأسوال عنه وأما البعد من تلقاء
نفسه وفيه أن ذكر الميم بغيره من العيب جائز إذا قصر التقريع ذلك الفعل ولا يكون ذلك
غيبا أشار إلى ذلك الخطابي وتعبه أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك
اغتيال أن لو كان النبي صلى الله عليه وسلم رجع المرأة فتتاب زوجها فافرقها وأما الحكاية عن
ليس بمحاضر فليس كذلك وانما هو تظهير من قال في الناس شخص بشئ وأمل هذا هو الذي أرادته
الخطابي فلا تعقب عليه وقال المازري قال بعضهم ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن
بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبا لكونهم لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري وانما
يحتاج إلى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنه بهذا الحديث سمع كلامه في احتياط

أزواجهن فافرحن على ذلك فأما الواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكيت قصة عن نساء
 مجبوريات غائبات فلاولأن امرأه وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبه محرمه على من يقوله
 ويسمعه إلا أن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم وهذا في حق المعين فأما المجهول الذي
 لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا إذا عرف أن من ذكر عنه يعرفه ثم إن
 هؤلاء الرجال مجبورون لا تعرف أسماءهم ولا أعينهم فضلا عن أسمائهم ولم يثبت النسوة
 إسلام حتى يجري عليهن حكم الغيبة فظل الاستدلال به لما ذكر وفيه تقوى بمان كره نكاح من
 كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع بآرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ومع ذلك
 لحقرته وصغرته بالنسبة إلى الزوج الأول وفيه الحب يستبرأ الاسماء لأن أم زرع مع اسماء ته
 لها بتلقفها لم ينعهها ذلك من المبالغة في وصفه إلى أن بلغت حد الإفراط والغلو وقد وقع في
 بعض طرقه إشارة إلى أن أم زرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا ففي رواية عمر بن عبد الله
 ابن عروة عن جده عن عائشة أنهم أحدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع
 وذكرت شعرا أبي زرع على أم زرع وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل لكن محله إذا
 كن مجبوريات والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعيبة بحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها
 مالا يجوز للرجال التعمد النظر إليه وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة التشبيه بالمشبه به من كل
 جهة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كابي زرع والمراد ما بينه بقوله في رواية الهيثم
 في الألفاظ آخره لا في جميع ما وصف به أم زرع من الثروة الزائدة والابن والخالد وغير ذلك
 وما لم يذكر من أمور الدين كلها وفيه أن كناية الطلاق لا توقعه إلا مع مصاحبة النية فإنه صلى الله
 عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأم زرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد إليه
 وفيه جواز التماس أهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بمجمل عشرة
 فامتثلته النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال المهلب واعترضه عباس فأجابوه بأنه ليس في السابق
 ما يقتضي أنه تناسى به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع نعم ما استنبطه صحيح باعتبار
 أن الخبر إذا سبق وظاهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التماس به ونحوهما قاله المهلب
 قول آخر أن فيه قبول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فامتثلته النبي صلى الله
 عليه وسلم وقبضه عباس أيضا فأجابه ثم أخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أقروه ولم يشكروه وفيه جواز قول بآبي وأمي ومعناه فداك أبي وأمي وسما في تقريره في كتاب
 الأدب إن شاء الله تعالى وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده وفيه جواز القول
 للمترقب بالواقع البين أن ثبتت اللفظة الزائدة أخبرا وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب وفيه أن
 من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالبا في الرجال وهذا بخلاف الرجال فإن غالب
 حديثهم أعماهو فمات على بأمر المعاش وفيه جواز الكلام بالانفاظ الغربية واستعمال الصحيح
 في الكلام إذا لم يكن مكافأ قال عباس ما ملخصه في كلام هؤلاء النبوة من فصاحة الانفاظ
 وبلاغة العبارة والبدع ما لا من بعده ولا سيما كلام أم زرع فإنه مع كثرة فضوله وقلة فضوله
 يجتاز الكلمات واضع السمات تير السمات قد قدرت ألفاظه قدره ما به وقررت قواعد
 وشيدت مبانيه وفي كلامهن ولا سيما الأولى والعاشرة أيضا من فنون التشبيه والاستعارة

والكفاية والاشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتسجيع والتوليد
 وضرب المثل وأقوال المجانسة والزام المالا يلزم والايقال والمقابلة والمطابقة والاحتباس
 وحسن التفسير والترديد وغلبة التفسير وغير ذلك أشياء ظاهرة تلين تأملها وقد أثرنا إلى بعضها
 فيما تقدم وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام وأتى به الخاطر بغير تكلف وجاء
 اللفظه تابعاً لاعتناء منقادها غير مستكره ولا منافراً لله من على من يشاء بمشأه لا اله الا هو **(قوله)**
 حدثنا هشام هو ابن يوسف الصنعاني **(قوله)** قد راجع الجارية الحديثة السن أي القرينة العهد
 بالصغر وقد بينت في شرح المتن في العبد من أيها كانت به مثبته خمس عشرة سنة أو أزيد
 ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري الجارية العربية وهي بفتح الهمزة وكسر
 الراء بعد عام واحدة وتقدم تفسيره في صفة الخفنة من بدء الخلق **(قوله)** ما
 موعظة الرجل ابنته لحال زوجها أي لاجل زوجها **(قوله)** عن ابن عباس قال لم أزل حريصاً
 على أن أسأل عمر في رواية عبيد بن خنيس الماضية تفسير التعريم عن ابن عباس مكنت
 سنة أريد أن أسأل عمر **(قوله)** عن المرأتين في رواية عبيد بن أبيه **(قوله)** اللتين كذا في جميع
 النسخ ووقع عند ابن التين التي بالافراد خطأ فقال الصواب اللتين بالتثنية **(قلت)** ولو
 كانت محفوظة لا يمكن فوجيها **(قوله)** حتى حج وحدث معه في رواية عبيد فها استطاع
 أن أسأله هيبه له حتى خرج حيا وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس
 أردت أن أسأل عرفكنت أمهاته حتى يجتمع معه فلما قضينا حنا قال مرحبا يا بن عم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما حاجتك **(قوله)** وعدل أي عن الطريق الجادة المسلوكة إلى الطريق
 لا بذلك غالباً بقضي حاجته ووقع في رواية عبيد فخرجت معه فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق
 عدل إلى الراكب الحاجة له وبين مسلم في رواية عبيد بن خنيس من طريق جادين سلة وابن عينة
 أن المكان المذكور هو من الظهران وقد تقدم ضبطه في المغازي **(قوله)** وعدلت معه بأداة
 فبرز أي قضى حاجته وتقدم ضبط الأداة وتفسيرها في كتاب الطهارة وأصل تبرهن
 البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ثم أطلق على نفس الفعل وفي رواية جادين سلة
 المذكورة عند الطالبي فدخل عمر الراكب ففتني حاجته وقعدت له حتى خرج فيؤخذ منه
 أن المسافر إذا أيجد القضاء حاجته استتر بما يمكنه السر به من شجر البادية **(قوله)**
 فسكت على يديه منه فقتوا في رواية عبيد عن الزهري الماضية في الظالم فسكت من
 الادارة **(قوله)** فقلت له يا أمير المؤمنين بن المرأتين في رواية الطالبي فقلت يا أمير المؤمنين
 أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة ففتني هيتك أن أسألك وتقدم في التفسير من رواية
 عبيد بن خنيس فوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت يا أمير المؤمنين اللتان تظاهرا ناعا التي
 صلى الله عليه وسلم من أزواجه قال تلك حفصة وعائشة فقلت والله أن كنت لا أريد أن أسألك
 عن هذا منذ سنة فما استطاع هيبه لك قال فلا تفعل ما ظننت أن عندي من علم فأسألك فإن كان
 لي علم خبرتك به وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال ما سألت عنه أحداً أعلم بذلك مني
(قوله) اللتان كذا في الأصول وحكي ابن التين أنه وقع عنده التي بالافراد قال والصواب اللتان
 بالتثنية وقوله قال الله تعالى إن تنوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما أي قال الله تعالى له ما إن تنوبا

حدثنا هشام أخبرنا معمر
 عن الزهري عن عروة عن
 عائشة قالت كان الحبش
 يلعبون بجرابهم فيسترني
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأنا أنظر فخازلت أنظر
 حتى كنت أنا أنصرف فاقدروا

قد راجع الجارية الحديثة السن
 تسمع الله هو باب موعظة
 الرجل ابنته لحال زوجها
 حدثنا أبو الهيثم أخبرنا
 شعب عن الزهري قال
 أخبرني عبد الله بن عبد
 الله بن أبي ثور عن ابن
 عباس رضي الله عنه ما

قال لم أزل حريصاً على أن
 أسأل عمر بن الخطاب عن
 المرأتين من أزواج النبي
 صلى الله عليه وآله اللتين قال
 الله تعالى إن تنوبا إلى الله
 فقد صغت قلوبكما حتى حج
 معهما معه وعدلت
 معه بأداة فتبرهن به
 فسكت على يديه منه فقتوا
 فقلت له يا أمير المؤمنين
 المرأتان من أزواج النبي
 صلى الله عليه وسلم اللتان
 قال الله تعالى إن تنوبا إلى
 الله فقد صغت قلوبكما قال

نسخة

من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدل عليه قوله بعد وان تظاهرا عليه أى تعاونا
 كما تقدم تفسيره في تفسر السورة ومعنى تظاهرا هما أنهما اتفقا وتباحثا حرم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على نفسه ما حرم كما سأل بيانه وقوله فلو بكرا كتر استعما لهما في موضع التثنية بلفظ
 الجمع كقولهم وضعا رما لهما أى رحلى را حلتبهما (قوله) واجبالك ابن عباس تقدم شرحه في
 العلم وأن عرقب من ابن عباس مع شهرته بعد التفسير كيف خفي عليه هذا التفسير مع شهرته
 وعظمته في نفس عمر وقد عده في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واخفى في تفسير سورة النصر
 ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمتهات
 المؤمنين فيه أو لتعجب من حرصه على طاب فنون التفسير حتى معرفة المبهم ووقع في الكشف
 كانه كما سأل عنه (قلت) وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بهيها فمأخوذ أخرجه مسلم من
 طريق معمر عنه قال بعد قوله قال عمر واجبالك ابن عباس قال الزهري كره والله ما سأل عنه ولم
 يكفه واستبعد القرطبي ما فهمه الزهري ولا بعده (قلت) ويجوز في عجا التنوين وعدمه قال
 ابن مالك وفي قوله واجبالك ان كان منوناً فهو واسم فعل بمعنى أعجب وشبهه وهاووى وقوله بعده عجا
 جى بها العجاى نو كيدوا ان كان بغير تنوين فالاصل فيه واجبى فأبدلت الكسرة فتجوز فصارت
 السبعة ألفا كقولهم يا أسفاويا حسرتنا وفيه شاهد لجواز استعماله وفي منادى غير مندوب وهو
 مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اهـ ووقع في رواية معمر واجبى الك (قوله) عائشة وحفصة
 كذا في كثر الروايات ووقع في رواية جابر بن سلمة وحفصة وأم سلمة كذا أحكامه
 عنه مسلم وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال عائشة وحفصة مثل الجماعة * (تبيينه)
 هذا هو المعتقد أن ابن عباس هو المتكبد بسؤال عمر عن ذلك ووقع عند ابن مردويه من وجه
 آخر ضعيف عن عمران بن الحكم السلمي حدثني ابن عباس قال كانا بفلحقنا عمر ونحن نتحدث
 في شأن حفصة وعائشة فذكرنا حين لحقنا فعزم علينا أن نخبره فقلنا تذاكرنا شأن عائشة
 وحفصة وسودة فذكر طر فامن هذا الحديث وليس يقامه ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت
 سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الخيال الثاني
 (قوله) ثم استقبل عمر الحديث بسوقه أى القصة التي كانت سبب نزول الآية المسؤول عنها
 (قوله) كنت أنا وجاري من الانصار تقدم بيانه في العلم ومضى في المظالم بالغة اني كنت وجاري
 بالرفع ويجوز فيه النصب عطفا على الضمير المنصوب في قوله اني (قوله) في بن أمية بن زيد) أى
 ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس (قوله) وهم من عوالي المدينة) أى السكان
 ووقع في رواية عقيل وهي أى القرية والعوالي جمع غالبية وهي قرى يقرب المدينة عما يلي
 المشرق وكانت منازل الأوس واسم الجار المذكو وأوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث
 الانصاري حماد ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه وكان
 عمروا خنا أوس بن خولى لا يسمع شأنا أحده ولا يسمع عمر شأنا أحده فهذا هو المعتقد وأما
 ما تقدم في العلم عن قال انه عتيان بن مالك فهو من تركب ابن بشكوال فانه جواز أن يكون
 الجار المذكو عتيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بينه وبين عمر لكان لا يلزم من الأخاء أن
 يتجاروا والاخذ بالظاهر مقدم على الاخذ بالاستنباط وقد صرح الرواية المذكو روى ابن

واجبالك ابن عباس هما
 عائشة وحفصة ثم استقبل
 عمر الحديث بسوقه قال
 كنت أنا وجاري من
 الانصار في بن أمية بن زيد
 وهم من عوالي المدينة وكنا
 تناوبنا نزول على النبي
 صلى الله عليه وسلم فينزل
 يوما أو نزل يوما

سعدان عمر كان مؤاخبا لوس فهذا يعني الصداقة لابعني الاخاه الذي كانوا روثون به ثم نفع
وقد صرح به ابن سعد بان النبي صلى الله عليه وسلم آتى بين أوس بن خولى وشجاع بن وهب كما
صرح به آخى بين عمر وعثمان بن مالك فتبين ان معنى قوله كان مؤاخبا أى معادقا ويؤيد ذلك
ان في رواية عبيد بن حنن وكان لى صاحب من الانصار (قوله فاذا نزلت) الظاهر ان اذا شرطية
ويجوز ان تكون ظرفية (قوله جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوصى وأخبره) أى من
الحوادث الكثيرة عند النبي صلى الله عليه وسلم وفى رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شيئا الا
حده به ولا يجمع عرشا الا حده به وسأنى في خبر الواحد في رواية عبيد بن حنن بلفظ اذا نئاب
وشهدت أشته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الطالبي يحضر رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا غبت وأحضره اذا غاب ويجزى وأخبره (قوله وكلمه عشر قرش فغلب
النساء) أى تخدكم عليهن ولا يحكمن علينا بخلاف الانصار فكانوا بالهكس من ذلك وفى رواية
يزيد بن رومان كانوا يحسن عكلا لا يكلم أحد امرأته الا اذا كانت له حاجة قضى منها حاجته وفى
رواية عبيد بن حنن ما عند النساء أمرا وفى رواية الطالبي كالانصاريات النساء ولا يدخلهن في
أمرنا (قوله فلفظن) بكسر الفاء وقد تفتح أى جعل أو أخذ والمعنى انهن أخذن في تم ذلك
(قوله من أدب نساء الانصار) أى من سترعن وطريقتهن وفى الرواية التي في المظالم من أدب بالراه
وهو العقل وفى رواية ممر عند سلم تعال من نسايتهم وفى رواية يزيد بن رومان فلما قدمت المدية
ترتجما من نساء الانصار فجعلن يكلمنا وبرا جعنا (قوله فمضت) بسين مهمله ثم ثمة مبهمة
ثم موحدة وفى رواية ٢ الكشمي بالصاد المهمله بدل السين وخما معنى والصعب والسحب
الزجر من الغضب ووقع فى رواية عتقل عن الزهرى الماضية في المظالم فمضت بجاء مهمله من
الصباح وهو رفع الصوت ووقع فى رواية عبيد بن حنن فيفأ أنانى امرأنا مراً أى أنككر
فبه وأقده فقالت امرأى فوضعت كذا وكذا (قوله فأنكرت أن تراجعنى) أى تزدادنى
فى القول وتناظر فى فسه ووقع فى رواية عبيد بن حنن فقلت لها وما تكلف فى أمر أبده
فقلت لى عيال الله ابن الخطاب ما تريد أن تراجع وسأنى فى اللباس من هذا الوجه بلفظ فلما جاء
الاسلام وذكرهن الله رأيناهن بذلك فحعلن من غير أن يدخلهن فى شئ من أمورنا وكان يبنى
وبين امرأتى كلام فاعلظت لى وفى رواية يزيد بن رومان فمضت اليها فغضب فصر بته فمضت
بجاء الله ابان الخطاب (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله تشكر أن أراجعك فوالله ان
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن لتهمره اليوم حتى الليل) فى رواية عبيد
ابن حنن وان استك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظلم يومه غضبان ووقع فى
المظالم بلفظ غضبان فظهر وفى روايته التي فى اللباس قالت تقول لى هذا ابنتك فوثق رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الطالبي فقلت متى كنت تدخلين فى أمورنا فقالت يا ابن
الخطاب ما استطع أحد أن يكلمك أو ابنتك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظلم
غضبان (قوله لتهمره اليوم حتى الليل) بالنصب فهما بالمر فى الليل أيضا أى من أول الليل الى
أن يدخل الليل ويحتمل أن يكون المراد حتى انهم التهمروا لليل مضافا الى اليوم (قوله فقلت لها
قد خاب) كذا الا كذا خاب بخا مبهمة ثم موحدة وفى رواية عتقل فقلت قد خاب من فقلت ذلك

فاذا نزلت جئته بما حدث
من خبر ذلك اليوم من
الوصى أو غيره واذا نزل
فعل مثل ذلك وكلمه عشر
قرش بش نواب النساء فلما
قدم على الانصار اذا قوم
تقبلهم نساؤهم فطافق
نساؤنا ما أخذن من أدب
نساء الانصار فصعبت على
امرأتى فراجعته فأنكرت
أن تراجعنى قالت ولم تشكر
أن أراجعك فوالله ان
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم ليراجعنه وان احداهن
لتهمره اليوم حتى الليل
فاذعننى ذلك فقلت لها قد
خاب

٢ قوله رواية الكشمي
هى ماقى الهامشي

منهم يعظم بالجيم ثم مشاة فعل ماض من الجي * وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها يعظم
 وأما سائر الروايات فمما خابت وخسرت نجاتها لعلها المعجمة للعطف وخسرت عليها وقد أغفل
 من جزم أن الصواب بالجيم والمثناة مطلقا (قوله من فعل ذلك) وفي رواية أخرى من فعلت
 فالتدكير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى (قوله ثم جئت على شياي) أي بسببها جئتها
 فيه أي إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض شياها فإذا خرج إلى الناس لبسها (قوله
 فدخلت على حفصة) يعني ابنته وبدأ بهم المنزلة ثم منه (قوله قالت لهم) في رواية عبيد بن خنيس أنا
 لتراجعه وفي رواية جادين سلمة فقلت ألا تفتن الله (قوله أنتم أنتم) أن يغضب الله لغضب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فتملكي كذا هو بالنصب لا لاكثر وقوع في رواية عقيل فتملكين وهو على تقدير
 محذوف وقد قدم في باب المعرفة ٣ من كتاب المظالم افتقار أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أو على الصدق في الصواب أنتم أنتم وفي آخره فتملكي كذا قال وليس بخطا لا كمن وجبه وفي رواية
 عبيد بن خنيس فتملكين يكون الكاف على خطاب جماعة السامع عند فعلت فتملكين وهو تقدير
 اللام في أحذرنا عقوبة الله وغضبه رسوله (قوله لا تستكثري التي صلى الله عليه وسلم) أي
 لا تقبلي منه الكثير وفي رواية يزيد بن رومان لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول
 الله ليس عنده ذنوب ولا دواهم فإياك من حاجة حتى دهقه فقلبي (قوله ولا تراجعي في شيء)
 أي لا تزاودي به في الكلام ولا تردى عليه قوله (قوله ولا تجريه) أي ولو جريه (قوله ما دلك) أي
 ظهر لك (قوله ولا يفرئك) أي يفرقك وألف بكسر هاء أيضا (قوله جارتك) أي ضرتك وهو على
 حقيقته لأنها كانت مجاورة لها والأولى أن يجعل اللفظة هنا على معنييه لصاحبه لعل منها
 والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورهما المعنوي لكونهما عند شخص واحد وإن يكن حسبا
 وقد تقدم شيء من هذا في آخر شرح حديث أم زرع ووقع في حديث جل بن مالك كنت بين
 جارتين يعني ضرتين فإنه فسر في الرواية الأخرى فقال امرأتين وكان ابن سيرين يكره تسميتها
 ضرة ويقول إنما لا تقصر ولا تنفع ولا تذهب من رزقي الأخرى بشي وإنما هي جارة والعرب تسمى
 صاحب الرجل وخطبته جارا وتسمى الزوجة أيضا جارة لخطم الرجل وقال القرطبي اختراع
 تسميتها جارة أدنا منه أن يضاق لفظ الضرة إلى أحد من أمهات المؤمنين (قوله أيضا)
 من الوضاعة ووقع في رواية معمر أوسم بالمهمل من الوضاعة وهي العلامة والمراد أن كل الجال
 وسمه أي أعلمه بالامة (قوله وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) المعنى لا تغتري بكون عائشة
 تفعل ما ينبتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فأنه تبادل بجمالها وبمحبة النبي صلى الله عليه وسلم فأنه لا
 تغتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الدلائل مثل الذي لها
 ووقع في رواية عبيد بن خنيس أين من هذا ولفظه ولا يفرئك هذه التي أعجبها حسنها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أيها ووقع في رواية سليمان بن بلال عند مسلم أعجبها حسنها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أو أواله الطوف وهي أين وفي رواية الطيالسي لا تغتري بحسن عائشة وحب
 رسول الله أيها وعند ابن سعد في رواية أخرى أنه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب يعني
 بنت جحش والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد أحكامه السهيلي عن بعض
 المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف المطفف واستحسنه من جمعه وكتبوه حاشية قال السهيلي

من فعل ذلك منهم ثم
 جئت على شياي فنزلت
 فدخلت على حفصة فقلت
 لها أي حفصة أغضاب
 احدا كن النبي صلى الله
 عليه وسلم الموم حتى الليل
 قالت نعم فقلت قد خبت
 وخسرت أفتامين أن
 يغضب الله لغضب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فتملكي لا تستكثري
 التي صلى الله عليه وسلم ولا
 تراجعي في شيء ولا تجريه
 وسلي ما دلك ولا يفرئك
 ان كانت جارتك أو ضامتك
 وأحب إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم يريد عائشة

٣ قوله في باب المعرفة من
 كتاب المظالم هكذا في الاصول
 ولم يزل باب المعرفة في كتاب
 المظالم في نسخ الصحيح فقرر
 اه صححه

وليس كما قال بل هو صرّح على البديل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله لا يترك هذه فهذه فاعل والتي فت وجب بديل اشتمال كما تقول لا يحسن يوم الجمعة صوم فيه ويرى زيد حب الناس له ١٥ وثبت الواو رد على رده وقد قال عباس يجوز في حب الرفع على أنه عطف بيان أو بديل اشتمال أو على حذف حرف العطف قال وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض وقال ابن التين حب فاعل وحسن بالنصب مفعول من أجله والتقدير أعجبهم حب رسول الله إياهم من أجل حسنها قال والضمير الذي يلي أعجبهم منصوب فلا يصح بديل الحسن منه ولا الحب وزاد عيسى في هذه الرواية ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرايتي منها يعني لأن أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة والدة عمر ختمت هاشم بن المغيرة فهي بنت عمه وفي رواية يزيد بن رومان ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي وكأنه أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها ويحتمل أن تكون ارتفعت معها أو أختها من أمها (قوله دخلت في كل شيء) يعني من أمور الناس وأرادت الغالب بديل قولها حتى يتبين أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه فان ذلك قد دخل في عموم قولها ما كل شيء لكنهم لم يزدوه (قوله فأخذتني والله أخذها) أي منعتني من الذي كنت أريده تقول أخذ فلان على بديلان أي منعه عما يريد أن يفعله (قوله كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أي أخذتني باسمها أخذاد فعتني عن مقصدي وكلامي وفي رواية لابن سعد قالت أم سلمة أي والله اننا لك ما كنا نتحمل ذلك فهو أولى به وإنها ناعنه كان أطوع عندنا منك قال عمر قد مدت على كلامي هن وفي رواية يزيد بن رومان ما عني أن تغار على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجكم بفقرن عليكم وكان الحامد لعمر على ما وقع منه شدة شقيقته وعظم نصيحته فكان يسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له انفل كذا ولا تفعل كذا كقوله احجب نساءك وقوله لاتصل على عبد الله بن أبي وغير ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك لعلمه ببعده نصيحته وقوته في الاسلام وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال وافقت الله في ثلاث الحديث وفيه وبلغني معاتبه النبي صلى الله عليه وسلم بعض نساءه فدخلت عليهن فقلت لئن اتيتن أولي بديلن الله رسولهن خير امنكن حتى آيت احدي نساءه فقال يا عمر أمان رسول الله ما يغني نساءه حتى تعظهن أنت وعنده المرأة هي زين بنت جحش كما أخرج الخطيب في المهمات وجوز بعضهم أنها أم سلمة للكلام المذكور وفي رواية ابن عباس عن عمر هناك كن التعبد أولى فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه وبلغني من كل من أمهات المؤمنين فاستقر بيني أن قول لتكن الحديث ويؤيد التعدد اختلاف الالفاظ في جوابي أم سلمة وزين والله أعلم (قوله وكذا قد تحدثنا أن غسان تنعل الخليل في المنظار باقظ تنعل النعال أي تستعمل النعال وهي نعال الخيل ويحتمل أن يكون بالوحدة ثم المعجمة ويؤيد لفظ الخيل في هذه الرواية وتنعل في الموضعين يفتح أوله وأنكر الجوهري ذلك في الدابة فقال لا تنعل الدابة ولا تقل نعلت فيكون على هذا ضم أوله وحكي عباس في تنعل الخيل الوجهين وغفل بعض المتأخرين فردع له وقال الموجود في البخاري تنعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المنظار ولم يستحضر التي هنا وهي التي تكلم عليها عباس (قوله لتغزونا) وقع في رواية عبيد بن

قال عمر وكذا قد تحدثنا أن
غسان تنعل الخليل لتغزونا

٢ قوله دخلت في كل شيء وقوله
فأخذتني والله أخذها وقوله
كسرتني عن بعض ما كنت
أجد هذه الكلمات لم توجد
في نسخ الصحيح التي بأيدينا
فأعلمها رواية للشارح وحرر
نظمها ١٥

حينئذ ونحن نتخوف ملكا من ملوك غسان ذكرنا أنه يريد أن يسير بنا فقد امتلأت صدورنا منه وفي روايته التي في اللباس وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فيبقى الاملاك غسان بالشام كل تخاف أن يأتينا وفي رواية الطيالسي ولم يكن أحدا خوف عندنا من أن يفروا بالملك من ملوك غسان (قوله) فنزل صاحبنا الانصاري يوم نوبته فخرج البنا عشاء فضرب بابي ضربا شديدا وقال أم هو) أي في البيت وذلك لبطاء اجابتهم له فظن أنه خرج من البيت وفي رواية عقيل أنا أم هو وهي أولى (تجول ففرغت) أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة (تجول ففرغت البسه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أجبنا غسان) في رواية معمر أجات وفي رواية عبيد بن حنين أجبنا الغساني وقد قدمت تسميته في كتاب العلم (قوله) لا بل أعظم من ذلك وأقول هو بالنسبة إلى عمر لكون حفصة بنته منهن (قوله) طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي نوري طلق بالحزم روى في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد فقال الانصاري أمر عظيم فقال لعجل الحزم بن أبي شعسار البنا فقال الانصاري أعظم من ذلك قال ما هو قال ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قد طلق نسائه وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عمر عن عائشة ومسمى الانصاري أوس بن خولى كما تقدم ووقع قوله طلق مقرونا بالظن (قوله) وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر (يعني بهذا الحديث) فقال يعني الانصاري) اعترل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه) لم يذكر البخاري هنا من رواية عبيد بن حنين الا هذا القدر وما ما بعده وهو قوله فقالت خابت حفصة وتوخرت فهو بقية رواية ابن أبي نوري لا هذا التعلق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التجرىم بل فقط فقلت جاء الفسائي فقال بل أشد من ذلك اعترل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقالت رغم أنف حفصة وعائشة وظن بعض الناس أن من قوله اعترل إلى آخر الحديث من سياق الطريق المعلق وليس كذلك لما بينته والموقع في ذلك إيراد البخاري بهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي نوري فصار الظاهر أنه تحول إلى سستان عبيد بن حنين وقد سلم من هذا الاشكال النسبي فلم يستقم المتن ولا اتقدرا الملق بل قال فذكر الحديث وأجترأ بما وقع من طريق ابن أبي نوري المطام ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التجرىم ووقع في مستخرج أبي نعيم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا اشكال فيه وكان البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو طلق نسائه يتفق الروايات عليه فعمل بعضهم رواها بالمعنى ثم وقع عند مسلم من طريق سمك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال قد دخلت المسجد فإذا الناس يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال لعنني عبد الله بن عمر بعض طرق المدنية فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق نسائه وهذا ان كان محضو ظاهرا على أن ابن عمر لا فيناه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره الانصاري واهل الحزم ووقع من اشاعة بعض أهل التفاف فتأمله الناس وأصله ما وقع من اعترال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الانصاري على ما جرمله به من وقوع ذلك وقد وقع في حديث سمك بن الوليد عند مسلم في آخره ونزات هذه الآية واذا جاءه سمع من الامن

فنزله صاحبنا الانصاري يوم نوبته فخرج البنا عشاء فضرب بابي ضربا شديدا وقال أم هو ففرغت فخرجت البسه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أجبنا غسان قال لا بل أعظم من ذلك وأقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر فقال اعترل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقالت

تج
٤٢٧/٤

أوالخوف إذا عاوه إلى قوله يستطونه منهم قال فكنت أنا أستبط ذلك الأمر والمعنى لوردوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو المخير به أو إلى أولى الأمر كما كبار الصحابة له لوجه فهم المراد منه باستخراجهما إليهم والتلف ما يجني عن غيرهم وعلى هذا فالمراد بالأدعاء قوله سلم وأشاعهم أنه طلق نساءه بغير تحقق ولا ثبت حتى شئني عرفي الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمذاع وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها (قوله خابت حفصة وخبرته) إنما خصهم بالذكر لأنهم لم يكونوا بآبائه ولكونه كان قريب العهد بتجديدهما من وقوع ذلك ووقع في رواية عبيد بن حنن فقالت رغم أنف حفصة وعائشة وكانه خصهما بذلك كركبناهما كآلة السب في ذلك كما سأتى بيانه (قوله قد كنت أظن هذا ويشك أن يكون) بكسر الشين من يوشك أي برب ذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد تقضى إلى الغضب انقضى إلى الفرقة (قوله فصلت صلاة القبر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مكره لا دخلت المسجد فإذا الناس يشفكون الحصى ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء وذلك قبل أن يؤمرن بالجاب كذا في هذه الرواية وهو غلط بين فان نزول الجاب كان في أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم زينا بنت جحش كما تقدم بيانه وانحطاف تفسير سورة الاحزاب وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينا بنت جحش فحين خبر وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله ولا حسن زينا بنت جحش وسبأت بعد ثمانية أبواب من طريق أبي النخعي عن ابن عباس قال قال عبيد بن جحش ما رأيت نساء النبي صلى الله عليه وسلم يكنن فخرجت إلى المسجد فجاءه عرفه هذا الذي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفة له فذكر هذه القصة مختصرا لحضور ابن عباس ومشاهده ذلك فيقضى تأخر هذه القصة عن الجاب فان بين الجاب واتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبيه نحو أربع سنين لأنهم قدموا بعد فتح مكة فآية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والجاب كان سنة أربع أو خمس وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذي خرج به مسلم أيضا قول أبي سفيان عن أبي جهم أم حبيبة أزوجكمها قال نعم وأنكره الاعمش بالغ ابن حزم في انكاره وأجابوا بما ويلات بيعة ولم يرض لهذا الموضوع وهو نظير ذلك الموضوع والله الموفق وأحسن محامله عندي أن يكون الراوي لما رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الجاب فخرجه لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الجاب فقد يدخل من الباب ويتخاطبه من وراء الجاب كالأبنة من وهم الراوي في لقطة من الحديث أن بطرح حديثه كله وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكوك وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله فضحك النبي صلى الله عليه وسلم فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزلت أنشبت بالجدع ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما يمشي على الأرض مع أبيه يده فقلت يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسعاً وعشرين فأن ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عرفه بانه أنه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعاً وعشرين يوماً وساق غيره ظاهره في أنه تكلم معه في ذلك اليوم وكف به لغير عمر تسعاً وعشرين يوماً لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأذن ولكن تأويل هذا سهل وهو أن يحمل قوله فنزل أي بعد أن مضت المدة ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى

خابت حفصة وخبرته
قد كنت أظن هذا ويشك
أن يكون جهم عتلى
ماني فصلت صلاة القبر
مع النبي صلى الله عليه وسلم
فدخل النبي صلى الله عليه
وسلم مشرباً له فاعتزل فيها

الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلفت عليها فاتفق أنه كان عنده عند إرادته التزول ففزل معه ثم خشي أن يكون نسي فذكره بكاء كره عائشة كإسائي وما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عوفي في رواية عبيد بن حنبل التي قدمت الإشارة إليها في المظالم وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قدامه تمام له الأملك غسان بالشام فإن الاستقامة التي أشار إليها انما وقعت بعد فتح مكة. وقدمني في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الحارثي وكتاب العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون أتر كوه وقومه فإن ظهر عليهم فهو نبي فلما كانت وقعة الفتح يادرك كل قوم بإسلامهم اه والفتح كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة في أوخر ذي القعدة منها فلما هذا كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب فظهر أن استقامته من جوله صلى الله عليه وسلم انما كانت بعد الفتح فاقضى ذلك أن التخيير كان في أول سنة تسع كما قبلته وعن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدساطي وأتباعه وهو المعتمد (قوله) ودخل على حفصة فاذا هي تبكي في رواية مالك أنه دخل وألا على عائشة فقال يا بنت أبي بكر أقتلني من سائل أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت مالى ولك يا ابن الخطاب عليك بهينك وهي بعين مهمله مفتوحة وتحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مناة أى عليك بخاصة وموضع شرك وأصل القصة الوعاء الذي يجعل فيه الشاي ونقبس المتاع فاطلقت عائشة على حفصة أنما عسبة عمر بطريق التشبيه ومرادها عليك بوعظ ابنتك (قوله) ألم أكن حذرنا زاذ في رواية مالك لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب ولولا أنا لطلقك فكبت أشد البكاء لما اجتمع عندها من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما تنووع من شدة غضب أبنائها عليها وقد قال لها فمما أخرجه ابن مردويه والله أن كان طلقك لأ لك أبدا وأخرج ابن سعد الدارمي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمرو أسنده حسن ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فقال لي راجع حفصة فانها صوامدة قوامدة وهي زوجتك في الجنة وقس مختلف في محبته ونحوه عند من مرسل محمد بن سيرين (قوله) هاهو ذا معترل في المشربة في رواية مالك فقالت لها ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانة في المشربة وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المظالم وانما يضم الرامى بفحها وجميعها مشارب ومشربات (قوله) خرجت فثقت إلى المنبر فاذا حوله رطابكي بعضهم لم تأفع على تسبيحهم وفي رواية سمك بن الوليد دخلت المسجد فاذا الناس يتكلمون بالحصى أى بضربون به الأرض كقول المعجم الفسخر (قوله) ثم غلظي ما أجد أى من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه وذلك لا يكون إلا عن غضب منه ولا حقال صحة ما أتت من تطلق نسائه ومن جلت من حفصة بنت عمر فتقطع الوصل بينهما وفي ذلك من المشقة عليه ما لا يخفى (قوله) فقلت لفلان له أسود في رواية عبيد بن حنبل فاذا رسول الله في مشربة ترى عليها بجملة وغلار لم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس الجملة واسم هذا الغلام رباح يفتح الرامى تخفيف الموحدة سماه مالك في روايته ولفظه فدخلت فاذا أناب رباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعل على أسكفة المشربة مدلى رجله على نقر من خشب

ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي فقلت ما يبكيك ألم أكمن حذرنا هذا أطلقككن النبي صلى الله عليه وسلم قالت لا أدري هاهو ذا معترل في المشربة فخرجت فثقت إلى المنبر فاذا حوله رطابكي بعضهم لم تأفع على تسبيحهم فوجدت معهم قديلا ثم غلظي ما أجد فخرجت المشربة التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لفلان له أسود

استاذن لعمر فدخل الغلام فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال قلت النبي صلى الله عليه وسلم وذكر لك له فصمت فانصرفت

حتى جلست مع الرجل الذي
عند المنبر ثم علمني ما أجد
فجئت فقلت للغلام استاذن
لعمر فدخل ثم رجع فقال
قد ذكر لك له فصمت
فرجعت فجلست مع الرجل
الذي عند المنبر ثم علمني
ما أجد فجئت فقلت
استاذن لعمر فدخل ثم
رجع إلى فقال قد ذكر لك له
فصمت فلما وليت منصرفا
قال إذا السلام يدعوني
فقال قد أذن لك النبي صلى
الله عليه وسلم فدخلت على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإذا هو مضطجع على
رمال حصير ليس يشبهه وبينه
فراش قد أفرأه رمال بحببه
متكنا على وسادة من آدم
حشوها ليف فسلمت عليه
ثم قلت وأنا قائم يا رسول
الله أطلعت نسائك فرفع
إلى بصره فقال لا تفتل
الله أكبر ثم قلت وأنا قائم
أستأنس يا رسول الله ولو
رأيتني وكأعشر قريش
تقبل النساء فلما قد منا
المدنية إذا قوم نعلمهم
نساؤهم تقسم النبي صلى
الله عليه وسلم

٢ قوله فكنت منصرفا

فإذا الغلام هكذا بنسخ
النسخ التي بأيدينا الذي
في المتن بأيدينا لما رأيت
منصرفا قال إذا الغلام

وهو جذع يرق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخدر وعرف به ذاتسرا للجملة المذكورة
في روايته غيره وسألت في حديث أبي النخعي الذي أشرت إليه بحث في ذلك والأسكنة في روايته
بضم الهاء زوال الكافي بينهما مائة ثم فاء مشددة هي عتبة الباب السفلى وقوله على نقير بنون
ثم قاف ووزن عظيم أي منقور ووقع في بعض روايات مسلم بفاء بدل النون وهو الذي جعلت
فيه فقه الدراج (قوله استاذن لعمر) في رواية عبيد بن جني فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب
(قوله فصمت) بنسخ الملم أي سكنت وفي رواية سمالك فظن رباح إلى القرقة ثم نظرت إلى فلم يقل
شيئا وانفتحت الروايات على أنه أعاد الذهب وانجي ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحا في
رواية سمالك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن
جني ومن حفظ حجة من لم يحفظ ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في الرقبتين
الاولتين كان ناعما أو ظنا أن عمر جاسسته عطفه على أزواجه لكونه حصة بنته منهن (قوله
فكنت منصرفا) أي رجعت إلى ورائي فإذا الغلام يدعوني وفي رواية معمر فوليت مدبرا
وفي رواية سمالك ثم رفعت صوفي فقلت يا رباح استاذن لي قافى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ظن أني جئت من أجل حصة والله لئن أمرني بضرب عنقه لها لضررت عنقه وهذا يقوى
الاحتمال الثاني لأنه لما صرح في حق ابنته بما قال كان أبعدا أن يستعطفه لضرائرها (قوله فإذا
هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وقد تضمن وفي رواية معمر على رمل يسكون الميم والمراد به
النسيج تقول رملت الحصير وأرملته إذا نسجته وحصير مرمول أي منسوج والمراد هنا أن سريره
كان مرمولا بحصير ممل بالحصير ووقع في رواية أخرى على رمال سرير ووقع في رواية سمالك
على حصير وقد أفرأه رمال حصير في جنبه وكأنه أطلق عليه حصيرا نقلنا وقال الخطابي رمال الحصير
ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيط في الثوب نكاته عنده اسم جمع وقوله ليس يشبهه فراش قد
أفرأه الرمال بحببه يريد ما قدمته أنه أطلق على نسيج السرير حصيرا (قوله فقلت وأنا قائم أطلعت
نسائك فرفع إلى بصره فقال لا تفتل الله أكبر) قال الكرماني لما ظن الانصاري أن الاعتزال
طلاق أو ناسي عن طلاق فأخبر عمر وقوع الطلاق بإزماءه فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجده
حقيقة كبره فبهم من ذلك اه ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما ألم به عليه من عدم وقوع
الطلاق وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد فذكر عركية سمعنا هاو نحن في بيوتنا فقلنا أن عمر
سأله أطلعت نسائك فقال لا تفكر حتى جانا المنبر بعد ووقع في رواية سمالك فقلت يا رسول
الله أطلعتني قال لا قلت اني دخلت المسجد والمسلمون يسكتون الحسا يقولون طلق رسول
الله صلى الله عليه وسلم نسائك أنا نزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن قال نعم إن شئت وفيه نصحت
على باب المسجد فنادت بأعلى صوفي بل طلق نسائك (قوله ثم قلت وأنا قائم أستأنس يا رسول الله
لورايتني) يحتمل أن يكون قوله استأذنها ما ينطبق الاستئذان ويحتمل أن يكون حال من القول
المذكور بعده وهو ظاهر سسنا هذه الرواية وجزم القرطبي بأنه لا لاستعطفهم فيكون أصله
بهم من نزل نسلهم أجداهما وقد تحذف في تحقيقا ومعناه أتبسط في الحديث واستأذن في ذلك
لقرينة الحال التي كان فيها لعله بأن بنه فكانت السبب في ذلك نخشى أن يلجقه هو شيء من
الاعتية فبقي كالمقبض عن الابتداء بالمدح حتى استأذن فيه قوله يا رسول الله لورايتني وكذا

وكذا قوله لا تفتل وأنا قائم أطلعتني والذي في المتن بأيدينا ثم قلت وأنا قائم يا رسول الله أطلعت ففعل ما في الشارح رواية له

مشرقرش قلب النساء فساقتهم وكذا في رواية عقيل ووقع في رواية معمر أن قوله
 أسألتهم عن القصة ولفظه فقلت الله أكبر لو رأيتنا يا رسول الله وكما مشرقرش فساق
 القصة فقلت أسألتهم يا رسول الله قال نعم وهذا بين الاحتفال الأول وهو أنه أسأله في
 الاستئناس فلما أذن له فيه جلس (قوله) ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني ودخلت على حفصة إلى قوله
 فتبسم تبسمة أخرى (الجملة) حالة أي حال دخولي عليها وفي رواية عبد بن حنبل فذكر له الذي
 قلت لحفصة وأما سلمة والذي ردت على أم سلمة فضحك وفي رواية سمك أزل أحده حتى تحسر
 الغضب عن وجهه وحتى كثر فضحك وكان من أحسن الناس نغراسي إلى أبي أسامة وسلم وقوله
 تحسره بهلتهن أي تكشف وزنا ومعنى وقوله كثر بفتح الكاف والمجبة أي أبدى أسنانه ضاحكا
 قال ابن السكيت كثر وتبسم وايتسم واقترعني فإذا زاد قيل قهقهه وكثر وكثر وقدا جافى صفته
 صلى الله عليه وسلم كان ضحكة تبسما (قوله) فتبسم التي صلى الله عليه وسلم تبسمة) بتشديد
 السين والكتبة تبسمة (قوله) فرفعت بصري في بيته أي نظرت فيه (قوله) غير أهبة ثلاثة
 في رواية الكشي هي ثلاث الإهبة بفتح الهاء وبضمة الألف بضاعتها الإهبة والهاء فيه
 للالهة ووجه جمع أهبة على غير قياس وهو الجدل قبل الدباغ وقيل هو الجدل مطلقا دباغ أو لم يدبغ
 والذي يظهر أن المراد به الجدل شمرع في دباغه ولم يكمل قوله في رواية سمك أن الولد إذا
 أتى معلق والاقني وزن عظيم الجلد الذي لم يتم دباغه بقال آدم وأبو أيوب وأبو قيس وأهلب
 وأبو عباد وعود وعود على محي فعمل وفعل على فعل فتحت في الجمع الأهدة الأخرى
 والاكثر أن محي فعل بضمين وزاد في رواية عبد بن حنبل وإن عند جلس له قريبا بقا وظاه
 محبة مصب ويا محبتين وفي رواية أبي ذر مصورا براء قال النووي ووقع في بعض الأصول
 مصورا بضاد معجمة وهي لغة والمراد بالمصو بالهالة والمعجمة المجموع ولا ينافي كونه مصورا بل
 المراد أنه غير متروك أن كان في غير وعاء بل هو مصوب مجتمع وفي رواية سمك فظنرت في خزانة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أباضة من شعر نحو الصاع ومنها قرظا في ناحية العرفة
 (قوله) ادع الله فلدوس على أمك في رواية عبد بن حنبل فيكبت فقال وما بك فيك فقلت
 يا رسول الله إن كسرى وقصر فيهما هامة وأنت رسول الله وفي رواية سمك فأنشردت
 عنائي فقال ما بك يا ابن الخطاب فقلت وما لي لا أبكي وهذا الحصر قد أثر في جنك وهذه
 خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى في ذلك قصر وكسرى في النهار والجمار وأنت رسول الله
 وصفونه (قوله) جلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال أوفى هذا أنت يا ابن
 الخطاب (قوله) في رواية معمر عند مسلم أوفى شك أنت يا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل الماضية
 في كتاب المطالب والمعنى أنت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا وهذا بشر
 بأنه صلى الله عليه وسلم ظن أنه يبي من جهة الأمر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه
 وسلم على نفسه حتى اعتزل عن كراهة أمر الدنيا بأجابه بما أتاه (قوله) إن أولئك قوم قد عجلوا
 طبائهم في الحياة الدنيا وفي رواية عبد بن حنبل لا ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة
 وفي رواية له لما بالثنية على أرادة كسرى وقصر لخصصهم بما نالهم والآخرة أرادتهم ما ومن
 تبسما أو كان عن مثل حالهما زاد في رواية سمك فقلت بل (قوله) فقلت يا رسول الله استعفري

ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني
 ودخلت على حفصة فقلت
 لها لا يغرنك أن كانت جارتك
 أو ضامتك وأحب إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يريد
 عائشة فتبسم النبي صلى الله
 عليه وسلم تبسمة أخرى
 فقلت حين رأته تبسم
 فرفعت بصري في بيته
 فوالله ما رأيت في بيته شأ
 رة البصر غير أهبة ثلاثة
 فقلت يا رسول الله ادع الله
 فلدوس على أمك قال
 فارس والروم قدوس عليهم
 وأعطوا الدنيا وهم
 لا يعبدون الله فجلس النبي
 صلى الله عليه وسلم وكان
 متكئا فقال أوفى هذا أنت
 يا ابن الخطاب إن أولئك قوم
 قد عجلوا طبائهم في الحياة
 الدنيا فقلت يا رسول الله
 استعفري

أني عن جرائق بهذا القول يحضرتك أو عن اعتقادي أن التجمعات الدينية من غوب أو
عن ارادتي ما فيه مشايخ الكفار في ملابهم ومعابشهم (قوله) فاعتزل التي صلى الله عليه
وسلم نسائه من أجل ذلك الحديث الذي أفشته ٢ حفصة الى عائشة كذا في هذه الطريق لم يفسر
الحديث المذكور الذي أفشته حفصة وفيه أيضا وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهر من شدة
موجده عليهن حين عاتبه الله وهذا أيضا منهم ولم أره مفسرا وكان اعتزاله في المنسوبة كافي
حديث ابن عباس عن عرقا فاد محمد بن الحسن الخزرجي في كتابه أخبار المدينة بسن له مرسل
أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت في المشربة يقبل عند اراكه على خلوة بهر كانت هناك وليس
في شيء من الطريق عن الزهري بسندنا حديث الباب الاماروا ابن اسحق كما أشرت اليه في تفسير
سورة التحريم والمراد بالمعاقبة قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الايات وقد اختلف في
الذي حرم على نفسه وعوت على تحريمه كما اختلف في سبب حله على أن لا يدخل على نسائه على
أقوال فالذي في الصحيحين أنه لم يدخل كالمضي في سورة التحريم مختصرا من طريق عبد بن عمر
عن عائشة وسأني بالبط منته في كتاب الطلاق وذكر في التفسير قول آخر أنه في تحريم
جارية مارية وذكرت هناك كثيرا من طرقه ووقع في رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن
مردويه ما يجمع القولين وفيه أن حفصة أهدت لها عكة فباعها لكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا دخل عليها حصة حتى تلعقه أو ترققه منها فقالت عائشة لما ربه عندها حصة
يقال لها خضرا اذا دخل على حفصة فانظري ما يصنع فأخبرت بها الجارية بشأن العسل فارسلت
الى صواحبها فقالت اذا دخل عليكن فقلن انا نتجيد منك ريح مغافير فقال هو عسل والله
لا طعمه ابدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي بأها فأذن لها فذهبت فارسل الى جاريته
مارية فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرجت ووجهة بقطر
وحفصة تسكي فعاتبته فقال أنشدك أنها على حرام انظري لا تخبري بهذا امرأة وهي عندك
أمانة فلما خرجت فرغت حفصة المداير الذي بينها وبين عائشة فقالت ألا تبشرك ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فزلت وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه
خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة قد دخل رسول الله بجارية له القبطية بيت حفصة فجاءت
فرقبته حتى خرجت الجارية فقالت له أمانتي قد رأيت ما صنعت قال فاكثري على وحى حرام
فانظرت حفصة الى عائشة فأخبرت ما فقالت له عائشة أما يومى فتعمرس في القبطية وبسلم
لنساءك سائرأيا منهن فزلت الآية وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق
الضحالك عن ابن عباس قال دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم فمما فوجدهت معه
مارية فقال لا تخبري عائشة حتى أبشرك بشارة أن أباك بلى هذا الامر بعد أن بكر اذا أنامت
فذهبت الى عائشة فأخبرت ما فقالت له عائشة ذلك والله قالت منه أن يحرم مارية فحرمها جاء
الى حفصة فقال أمرت أن لا تخبري عائشة فأخبرت ما فعاتبها ولم يعاتبها على أمر الخلافة فلهاذا
قال الله تعالى عرى بعضه وأعرض عن بعض وأخرج الطبراني في الاوسط وفي عشرة النساء عن
أي هريرة نحوه نسائه وفي كل منهم ما ضعف وجاء في سبب غضبه منهن وحلقه أن لا يدخل عليهن
شهر اقصا أخرى فأخرج ابن سعد من طريق عروة عن عائشة قالت أهديت رسول الله صلى الله

فاعتزل النبي صلى الله
عليه وسلم نسائه من
أجل ذلك الحديث حين
أفشته حفصة الى عائشة
تسعا وعشرين ليلة

٢ قوله الذي أفشته هكذا
بالنسخ بأيدينا والذي في
المتن بأيدينا حين أفشته
فعل ما في الشارح رواية
له اه

عليه وسلم هدية فارسل الى كل امرأة من نساءه فصيها له ثم رتب بنت جحش بصيها فزادها
مرة أخرى فلم ترض فقال عائشة لقد آفأت وجهك ترد عليك الهدية فقال لا تنأى هون على الله
من أن تقم غنى لا أدخل عليك شهر الحديث ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه
وفيها من زوجها فقسمة بين أزواجه فارسل الى زينب بصيها فزادها زيدا وهانئا كل ذلك
تردد فذكر نحوه وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال جاء أبو بكر والناس جلوس
يبال النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لاحد منهم فاذن لابي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستاذن فاذن
له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسوا وحوله نساءه وقد كرا الحديث وفيه من حوله كما تراه
بأن النبي التفتة فقام أبو بكر الى عائشة وقام عمر الى حفصة ثم اعتزلهن شهرا فاذن كزول آية
التخيير ويحتمل أن يكون مجموع هذه الاشياء كان سببا لاعتزالهن وهذا هو اللائق بحكاهم اخلاقه
صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة صفه وأن ذلك لم يقع حتى فكر روجه منهن صلى
الله عليه وسلم ورضي عنهن وقصر ابن الجوزي فتنسب قصة الفج لان حبيب بن عفر اسنادوه
مسندة عند ابن سعد وأهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم والرايع من الاقوال كلها قصة مبارية
لاختصاص عائشة وحفصة بما بخلاف العسل فانه اجتمع فيه جماعة ممن كاسأني ويحتمل
أن تكون الاسباب جميعها اجتمعت فاشترى الى أهلهما ويؤيده شمول الخلف للجمع ولو كان
مثلا في قصة مبارية فقط لاخص بحفصة وعائشة ومن اللطائف أن الحكمة في التبرع أن
مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عدتهن كانت تسعة فاذا ضربت في ثلاثة كانت تسعة
وعشر ينو اليومان المبارية لتكونا كانت أربعة فنقصت عن الحرام والله أعلم **(قوله)** فاعتزل
النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفشته حفصة الى عائشة تسعة وعشرين ليلة) العدد
متعلق بقوله فاعتزل نساءه **(قوله)** وكان قال ما بداخل عليهن شهرا) في رواية جابر بن سلمة
عند مسلم في طريق عبيد بن حنن وكان آلى منهن شهرا آلى حلف أو أقسم وليس المزابي بالابلاء
الذي في عرف الفقهاء اتفاقا وصحابي في بعد تسعة أبواب من حديث أنس قال آلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من نساءه شهرا وهذا موافق للفظ رواية جابر بن سلمة هنا وان كان أكثر
الرواية في حديث عمر لم يصر باللفظ الابلاء **(قوله)** من شدة موجدته عليهن) أي غضبه **(قوله)**
دخل على عائشة) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر سيدا عن شاء منهن ولا يلزمه أن يدا من
حيث بلغ ولا أن يفرع كذا قيل ويحتمل أن تكون البداية مع عائشة لتكونا اتفق أنه كان ومها
(قوله) فقاتلها عائشة بارسول الله أنك كنت قد آفأت وجهك فاذن لا تدخل عليهن شهرا) تقدم أن في
رواية مالك بن الوليد أن عمر رضي الله عنه وسلم بذلك ولا منافاة بينهما لان في سياق حديث عمر
أنه ذكره بذلك عند زوله من الغرفة وعائشة ذكره بذلك حين دخل عليها فكأنهما ما أرادوا على
ذلك وقد أخرجه مسلم من حديث جابر في هذا القصة قال فقلنا فظاهر هذا السباق وبهم أنه من تمة
حديث عمر فيكون ذلك من عائشة وهو محتمل عندى لكن بهوى أن يكون هذا من
تعالق الزهري في هذه الطريق فان هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية
معمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نساءه شهرا قال الزهري فاجترى عروة
عن عائشة قالت فذكره **(قوله)** وانما أسبجت من تسع وعشرين ليلة) في روايته عقيب

وكان قال ما بداخل
عليهن شهرا من شدة
موجدته عليهن حين
عائشة الله عز وجل فلما
مضت تسع وعشرون ليلة
دخل على عائشة فبدا بها
فقاتلها عائشة بارسول الله
انك كنت قد آفأت وجهك
لا تدخل عليهن شهرا وانما
أصبحت من تسع وعشرين
ليلة أعد لها دعا

لتسعة باللام وفي رواية السرخسي فيها تسعة بالواحدة وهي متقاربة قال الاسماعيلي من
هنا إلى آخر الحديث وقع مدبر جاف رواية شعيب عن الزهري ووقع مفصلا في رواية معمر
قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضت تسعة وعشرون ليلة دخل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (قلت) ونسبة الأدرج إلى شعيب نفسه نظر فقد
تقدم في المطالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك وأخرج مسلم طريق معمر كما قال
الاسماعيلي منسلة والله أعلم وقد تقدم في تفسير الاحزاب أن البخاري حكى الاختلاف
على الزهري في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة (قوله)
فقال الشهر تسعة وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعة وعشرون ليلة في هذا الإشارة إلى
تاويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر وأن اللام في قوله الشهر لاهم من الشهر المحلوف
عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهر وكلها كذلك وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته
المطرفة أن الشهر تسعة وعشرون فأخرج أحمد بن حنبل عن أبي عبد الرحمن عن ابن عمر
رفعه الشهر تسعة وعشرون قال فذكروا ذلك لما أنشئت فقالت يرحم الله أبا عبد الرحمن إنما
قال الشهر قد يكون تسعة وعشرون وقد أخرجهم مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير
الذي جرت به عائشة وينتفع بهذا عند الكلام على ما وقع في رواية سمك بن الوبيد من
الاشكال (قوله) قالت عائشة ثم أنزل الله آية التخيير في رواية عقيل فأزلت وسألت الكلام
عليه مستوفي في كتاب الطلاق أن شاء الله تعالى وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور
أهله وإن كان عليه فيه غضاظة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسئله تحفظ قاله المذهب قال
وفيه توفير العالم ومهاجته عن استفسار ما يخشى من تغيره عند ذكره وتزويج خلوته العالم
لبال عامله لئلا يسئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة
وفيه إن شدة الوطأة على النساء مذموم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بغيره الانصاري
نسأهم وترك سيرة قومه وفيه تاديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لأجل اصلاح حالها وجهها
وفيه سياق القصة على وجهها وإن لم يسأل السائل عن ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة
شرح ويبيان وخصوصا إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك وفيه مهابة الطالب للعالم
وواضع العالم وصبره على مسائلته وإن كان عليه في شيء من ذلك غضاظة وفيه جواز ضرب
الداب ودفعه إلى السبع الداخل بغير ذلك ودخول الأتباع على النساء ولو كان بغير إذن الزوج
والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالترقيات وفيه حسن تظف ابن عباس وشدة حرمة
على الإطلاع على فنون التفسير وفيه طلب علو الاسناد لأن ابن عباس أقام مدة طويلا ينتظر
خلفه عمر ليأخذ عنه وكان يمكنه يأخذ ذلك بواسطة عنه من لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر وفيه
حرص الصابغة على طلب العلم والنبط بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه أن طالب العلم
يجعل لنفسه وقتا يفرغ فيه لأمر معاشه وحال أهله وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات
وفي حال القعود والمشي وفيه إشار الاستجمار في الاسفار وابقاء الماء للوضوء وفيه ذكر العالم
ما يقرب من نفسه وأهله بما يترب عليه فائدة فيه وإن كان في ذلك حكاية ما يستهين وجواز
ذكر العمل الصالح السابق الحديث على وجهه ويبيان في وقت العمل وفيه الصبر على الزوجيات

فقال الشهر تسعة وعشرون
ليلة وكان ذلك الشهر تسعة
وعشرون ليلة قالت
عائشة ثم أنزل الله تعالى
آية التخيير فبدأت أول
أمرها من نسائه فأخبرته
ثم خبرته عن كل من فقلن
مثل ما قالت عائشة

والاغضاء عن خطايهم والصفح عما يقع منهم من زلل في حق المردون ما يكون من حق الله تعالى وفيه جواز اتخاذا الحاكم عند الخلوة أو اجتماع من يدخل اليه بغير اذنه ويكون قول أنس المأخوذ في كتاب الحنا في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه ثم جاءت اليه فلم تجده رواه ابن حجر ولا على الاوقات التي يجلس فيها للناس قال المهاب وفيه ان اللام أن يحجب عن بطائه وخاصة عند الامر بطريقه من جهة أهله حتى يذهب غظه ويخرج الى الناس وهو منبسط اليهم فان الكبير اذا احتجب لم يحسن الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده وفيه الفرق بالاصهار والحياء منهم اذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبتهم وفيه أن السكوت قد يكون بأبلغ من الكلام وأفضل في بعض الاحيان لانه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برده لم يجز لعمره ودالي الاستئذان مرة بعد أخرى فلما سكنت فهم عمر من ذلك انه لم يؤثر رده مطلقا أشار الى ذلك المهاب وفيه أن الحاجب اذا علم منع الاذن بسكوت المحبوب لم ياذن وفيه مشروعية الاستئذان على الانسان وان كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له اذا وجب حصول الاذن وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سياتي في توضيح كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ولا استدراك على عمر من هذا القصة لان الذي وقع من الاذن في المرة الثالثة وقع اتفاقا ولم يؤذن له فالتذييل يظهر أنه كان يعود الى الاستئذان لانه صرح كما سياتي بأنه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه أن كل لغة أو شوهة فضاها المرعى الدنيا فهو مستحجال لمن نعيم الآخر أو لورث ذلك الاذخر في الآخرة أشار الى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إشارات على الفتي وخضه الطبري عن لم يصرفه في وجوهه وبفرقه في سبله التي أمر الله بوضعه فيها قال وأما من فصل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على المحن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى قال عاصم هذه القصة مما يتحجب به من يفضل الفقير على الغني لما في خجوع قوله ان من تشم في الدنيا يقوته في الآخرة بمقداره قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما تلوهم من نعيم الدنيا اذا حظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظر وهي مسألة اختلف فيها السلف والخلف وهي طوييلة الذيل سيكون لنا من المصالح ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه ان المراد ان رأى صاحبه مدهم ما استحب له أن يحدته بما يزيل همهم ويطيب نفسه لقول عمر لا قول شيأ يرضك النبي صلى الله عليه وسلم ويحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصبي على المتوضئ وخدمة الصغار الكبير وان كان الصغير أشرف نسباً من الكبير وفيه التجميل بالثوب والعمامة عند العلاء الأكبر وفيه تذكرة الحالف بيمينه اذا وقع منه ما ظاهره نسباً من الاسماء من له تعلق بذلك لان عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فلما نزل في تسعة وعشرين ظننت انه ذهل عن القدر وأن الشهر لم يل فأعلمه أن الشهر اسهل فان الذي كان الحلف وقع فيه جاء تسعة وعشرين يوماً وفيه تقوية لقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقصر على تسعة وعشرين والاف لو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجهر ورعى أنه لا يفسح البر الاثلاثين وذهبت طائفة

في اكتفاء تسعة وعشرين بأخذ اقل ما يطلق عليه الاسم قال ابن بطال يؤخذ من أنه من
حاشى على قول شيء بغير فعل أقل ما يطلق عليه الاسم والقصة مجعولة عند الشافعي ومالاً على
أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر الاثلاثين وفيه سكنى القرفة ذات
الدرج واتخذوا لغيره اثبات البيت والاستسعة وفيه التساوي في مجلس العالم اذ لم تيسر
المواظبة على حضوره لاشغال شرعى من أمر دنى أو دنى وفيه قبول خبر الواحد ولو كان
الاخذ فاضلاً والمأخوذ عنه ففضلاً ورواية الكبير عن الصغير وان الاخبار اثنى تساع ولو كثر
ناقلوها لم يكن مرجعها إلى امر حسى من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق فان جزم
الانصارى في رواية يوقوع التطبيق وكذا جزم الناس الذين رأهم عر عند المنبر بذلك محمول على
أنهم سماع بينهم ذلك من شخص بناء على التوهم الذى توهمه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم
نساء فظن لكونه لم يجز عذبه بذلك أن طائفة من فاشاع أنه طلقهن فاشاع ذلك فجدد الناس به
وأخلى بهذا الذى ابتدأ شاع ذلك أن يكون من المناقضين كانه قد دم وفيه الاكتفاء بمعرفة
الحكم بأخذه عن القرنين مع امكان أخذه عن سماع أخذه عنه القرنين وأن الرغبة في الدواحيث
لا يوقوع عنه عائى شرعى ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستدمنه أصول ما يقع في غيبته ثم
يسأل عنه بعد ذلك شافه وهذا أحد قولائى كآية أطراف الحديث وفيه ما كان الحجاب
عليه من محبة الاطلاع على احوال النبي صلى الله عليه وسلم جلبت وأقلت وافهمهم بمجامعهم
لاطلاق الانصارى اعتزاله نساء الذى أشعر عنده بأنه طلقهن مقتضى وقوع غيبته صلى الله عليه
وسلم بذلك أعظم من طروق ملك الشام الفسائى بجيشه المدينة لفز ومن بها وكان ذلك بالنظر إلى
أن الانصارى كان يتحقق أن عددهم ولو طرقتهم فلو لم يوزم واحتمال خلاف ذلك ضعيف
بخلاف الذى وقع ما توهمه من التطلق الذى يتحقق معه حصول النكاح وكافوا في الطرف الاقصى
من رعاية خاطر صلى الله عليه وسلم أن يحصل له تنويع ولو قل والافاق لما يلقاه والغضب لما
يقضيه والهم لما يهوى الله عنهم وفيه ان الغضب والحزن يحول الرجل الوقور على ترك
التأني المألوف منه اقول عرتم غلبى ما جدد ثلاث مرات وفيه شدة الفزع والخزع للامور
المهمة وجواز نظر الانسان إلى شواحيب صاحبه وما فيه اذ اعلم أنه لا يكره ذلك وهذا يجمع
بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهى عن فضول النظر أشار إلى ذلك النووي ويحتمل أن يكون
نظر عر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع أولاً اتفاقاً فأمر أى الشعر والقرظ مثلاً فاستقله فرفع
رأسه استنظر هل هناك شيء أنفست منه فلما زال الابه فقل الا لهب فقال ما قال ويكون النهى محمولاً على من
تعمد النظر في ذلك والتفتيش استداه وفيه كراهة حفظ التهمة واحتمالاً ما أتم الله به ولو كان قليلاً
والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أجل الفضل وشار القناعة وعدم الالتفات
إلى ما خص به الغير من أمور الدنيا الفانية وفيه المعاقبة على اثناء السر عما يليق عن اثناء
§ (قوله ما) صوم المرأة بغير زوجها طوعاً هذا الاصل لم يذكره البخارى في كتاب
الصيام ذكره أبو داود وسهوى في أفراد البخارى من حديث أبي هريرة وليس كذلك فان سلماً ذكره في
أثناء حديث في كتاب الزكاة وقيل للفرزى في الاطراف فيه وهو يفسه فيما كتبه عليه (تجلىه
لاصوم) كذا الاكثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهى وأغرب ابائنا والقرطبي فخطأ رواية

* (باب صوم المرأة بغير زوجها طوعاً) حديثنا
محدثنا مقاتل حدثنا عبد
الله أخبرنا معمر عن همام
ابن منبه عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تصوم المرأة وبهلهما
شاهد الامانة

٥١٩٢
تحفة
٩٤٦٨٨

* (باب اذ ابانت المرأة مهاجرة فرأى زوجها) * حدثنا محمد ابن بشار حدثنا ابن ابي عدى عن شعبة عن سليمان عن ابي حازم عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت أن تجي له بنتها الملائكة حتى تصبح * حدثنا محمد بن عروة حدثنا شعبة عن قتادة عن زرارة عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ ابانت المرأة مهاجرة فرأى زوجها زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع

الرفع ووقع في رواية المصنف لاقصوم من زيادة ثبوت التوكيد والمسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بن باقظ لاقصم وسأني شرحه مستوفى بحداب واحد ﴿ قوله ما ﴾ اذ ابانت المرأة مهاجرة فرأى زوجها) أى بغيب سبب لم يميز لها ذلك ﴿ قوله حدثنا محمد بن بشار ﴾ هو بشار دارود كراوى على الجبلى أنه وقع في بعض النسخ عن ابي زيد المروزي بن سنان بمهملة ثم نون وهو غلط ﴿ قوله عن سليمان ﴾ هو الاعشى وأبو حازم هو سلمان الاشجعي وقوله في الرواية الثانية عن زرارة هو ابن ابي أوفى فاضى البصرة يكنى أبا حاسب له عن ابي هريرة في الصحيحين حديثان فقط هذا وآخر مضى في العتيق وله في البخارى عن عمران بن حصين حديث آخر يأتي في الدييات وقد علم في تفسير عيسى حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة وهذا جميع له في الصحيح وكأهم رواية قتادة عنه ﴿ قوله اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه ﴾ قال ابن ابي جرة الظاهر ان الفراش كناية عن الجماع ويقوه قوله الولد للفراش أى لمن يطأ في الفراش والكتابة عن الاشياء التي يسبحي بها كثيرة في القرآن والسنة قال وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما اذا وقع منها ذلك لئلا لقوله حتى تصبح وكان السرنا كذلك الشأن في الدل وقوة الباعث عليه ولا يلزم من ذلك أنه يجوز زناه الاستماع في النهار وانما يخص اللسل بالذكر لانه الخطة لذلك اه ووقع في رواية يزيد بن كيسان عن ابي حازم عن مسلم بن باقظ والذي نفسى بيده ما من رجل يدعوا امرأته الى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساطعا عليها حتى يرضى عنها ولا ينز:ة وتاب حبان من حديث جابر رفعه ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة المبدأ الا يتبع حتى يرضع والسكران حتى يصبغ والمرأة الساطعة عليها زوجها حتى يرضى فهذه الاطلاقات تتناول الليل والنهار ﴿ قوله فابت أن تجي ﴾ زاد أبو عوانة عن الاعشى كما تقدم في بدو الخلق فابت غضبان عليها وهذه الزيادة نتجه وقوع اللعن لانها حينئذ يتحقق ثبوت مهم صبتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانه يكون امالانه عذرها وامالانه ترك حق من ذلك وأما قوله في روايه زرارة اذ ابانت المرأة مهاجرة فرأى زوجها فليس هو على ظاهره وفي لفظ المفاعلة بل المراد أنها هي التي هيرت وقد تاتي لفظ المفاعلة وبرايد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اليوم الا اذا بدأت هي بالهجر فغضب هو لذلك وهجرها وهي ظالمة فلم تستصل من ذنبها وهجره أما لو بدأ هو بهجرها ظالمها فلا ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة اذ ابانت المرأة مهاجرة باقظ اسم التاعل ﴿ قوله لعنتها الملائكة حتى تصبح ﴾ في رواية زرارة حتى ترجع وهي أكثر فائدة والاولى محمولة على الغالب كما تقدم للطبراني من حديث ابن عمر رفعه اثنان لا تجبا وزلاهما رؤسهما عبد ابي وامرأة غضب زوجها حتى ترجع وصححه الحاكم قال المهلب هذا الحديث يوجب أن منع الحقوق في الابدان كانت أوفى الاموال مما يجب سقط الله الآن يتعمدها بعبقروه وبسبه جوارض العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه ثلاثا واقع الفعل فاذا واقعها قائما بدى بالتوبة والهداية (قلت) ليس هذا التقيد مستغدا من هذا الحديث بل من أدلة أخرى وقد ارضى به بعض شيوخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وبسبه ونظر والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغو وهو الا بد من الرحمة وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن العصية والذي

أجازاً وأدبه معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يحق أن يحمله إذا كان بحيث يرتد العادي به
وينزجر وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تنهه ذلك ولا يأن منه جزاءه على
الاطلاق وفيه أن الملائكة تدعو أهل المعصية ماداموا فيها وذلك يدل على أنهم يدعون
لأهل الطاعة ماداموا فيها كذا قال المهاب وفيه نظراً بضاخا لئن أبي جرة وهبل الملائكة التي
تلهيهم الحنظلة وغيرهم يحتمل الأمرين (قلت) يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك
ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم الذي في السماء أن كل المراد به سكانها قال وفيه دليل على
قبول دعاء الملائكة من خير أو شر لكونه صلى الله عليه وسلم خوف بذلك وفيه الإرشاد إلى
مساعدة الزوج وطلب مرضاه وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة قال
وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل دعاية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة
الرجال في ذلك اهـ أو السبب فيه الحضي على التماسل ويرشد إليه الأحاديث الواردة في الترغيب
في ذلك كانه قدم في أوائل النكاح قال وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادة جزاء
على مراعاة بعده حيث لم يرتك شيئاً من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكة تاعن
من أغضب عده فيعصيه ومن شوهه فعل العبدان في حقوقه التي طلبها منه والافاء أفع
الحفا من النقص المحتاج إلى التقى الكبر الاحسان اهـ ملخصاً كلام ابن أبي جريرة رحمه الله
(قوله) **باب** لا تأذن المرأة في نكاح زوجها إلا بإذنه المراد بيت زوجها
سكنه سواء كان ملكه أو لا (قوله) **عن** الأعرج كذا يقول شعيب عن أبي الزناد وقال ابن
عينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة وقد بينه المصنف بعد (قوله)
لايجل للمرأة أن تصوم وزوجها) بالفتح به السيد بالنسبة لأمته التي يحمل له وطوها ووقع في رواية
همام ويعلمها وهي أفيد لان ابن حزم يقتل عن أهل اللغة أن أهل البيت اسم الزوج والسيد فان ثبت
والألف السيد بالزوج لا شتر إلى المعنى (قوله) شاهد أي حاضر (قوله) إلا بإذنه) بمعنى في
غير صيام أيام رمضان وكذا في غير رمضان من الواجب إذا قضى الوقت وقد خصه المصنف في
الترجمة الماضية قبل باب بالطوق وعو كانه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق فان فيها
لا تصوم المرأة غير رمضان وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في أثناء حديث
ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم بطوعاً إلا بإذنه فان فعلت لا يقبل منها وقد قدمت
اختلاف الروايات في لفظ لا تصوم ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول
الجمهور قال النووي في شرح المذهب وقال بعض أصحابنا بكره والصحيح الأول قال في الوصايت
بغير إذنه صحيح وأعت لا خلاف في جهة وأمر قوله إلى الله قاله الله راني قال النووي ومقتضى
المذهب عدم الثواب ويؤ كذا التصريح شئت الخبر بلفظ النهي ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك
بل هو أبلغ لانه يدل على تأكد الأمر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم قال النووي في
شرح مسلم وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع به في كل وقت وحقه واجب على الفور
فلا يقوته بالتطوع ولا يوجب على التراضي وانما يجوز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع
بها جازو يفسد صومها لأن العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالافساد ولا شأن أن الأولى
خلاف ذلك ان لم يثبت دليل كراهته فم لو كان مسافراً ففهم الحديث في تقيده بالشاهد يقتضي

● (باب) لا تأذن المرأة في بيت
زوجها لأحد إلا بإذنه ●
حدثنا أبو الهيثم حدثنا
شعب حدثنا أبو الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
لايجل للمرأة أن تصوم
وزوجها أشاهد إلا بإذنه

٥١٩٥
س
تحفة
١٢٧٢٩

جواز النطق بها اذا كان زوجها مافرا فلو صامت وقدم في أثناء الصيام فله افساد صومها
 ذلك من غير كراهة وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع وحمل المهلب
 النهي المذكور على التنزيه فقال هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير القرائض بغير
 اذنه مالا يضره ولا يمتعه من واجباته وليس له أن يطالب شأماً من طاعة الله اذا دخلت فيه بغير اذنه
 اهـ وهو خلاف الظاهر وفي الحديث أن حق الزوج آكد على المرأة من التطوع بالغير لان
 واجب حقه والقيام بالواجب مقدم على القيام بالنطوق (قوله ولا تأذن في بيته) زاد مسلم
 من طريق حماد بن عمار عن أبي هريرة وهو شاهد الاباذنه وهذا القيد لا منهوم له بل خرج مخرج الغالب
 والافقيصة الزوج لا تقتضي الاباحه لأمراً أن تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع
 اثبت أن يكون له مفهوم وذلك أنه اذا حضر تيسر استئذانه واذا غاب تعذر فلو عدت الضرورة الى
 الدخول عليها لم تقتض إلى استئذانه لانه لم يضره ثم كذا في ما يتعلق بالدخول عليها أما مطلق دخول
 البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو الى دار منفردة عن
 سكنها فلا يذنب بطله وأنه ملحق بالاول وقال النووي في هذا الحديث إشارة الى أنه لا يقتات على
 الزوج بالاذن في بيته الاباذنه وهو محمول على ما لا تعارض له من وجوبها ما لو علمت رضا الزوج بذلك
 فلا حرج عليها لكن جرت عادته بادخال الضيفان موضعاً من الدار لم يضره سواء كان حاضر أم غائب فلا
 يفتقر ادخالهم الى اذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعترافه تفصيلاً واجمالاً (قوله الا
 باذنه) أي الصريح وهل يقوم ما يقتضيه به علامة رضاه مقام التصريح بالرضاه فظهر (قوله وما
 أنفق من نفقة عن غيرها) فانه يؤدى اليه شرطه) أي نصفه والمراد نصف الاجر كما جاءوا
 في رواية حماد عن أبي هريرة في البسوع وبأقوى في النفقات بلفظ اذا أنفقت المرأة من كسب
 زوجها عن غيرها فله نصف أجره في رواية أبي داود فله نصف أجره وأغرب الخطابي حمل
 قوله يؤدى المشطوره على المال المنفق وأنه يلزم المرأة اذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على
 الواجب لها أن تغرم القدر الزائد وأن هذا هو المراد بالطرف الخبر لان الشرط يطلق على النصف
 وعلى الجزء قال وثقة بمعاوضة تقدر بما يؤجرها من القرض وترد الفضل عن مقدار الواجب
 وانما يوازها في قدر الواجب لقصة هند خديجة من ماله المعروف اهـ وما ذكرناه من لزوم
 الاخرى يرد عليه وقد استشعر الاراد حمل الحديث الاخر على معنى آخر وجهه لما حديث
 محتلي الدلالة والحق أنهم ما حديث واحد وبالنسبة لمختلفة وأما تنقيده بقوله عن غيرها
 فقال النووي عن غيرها الصريح في ذلك القدر المعين ولا يفتي ذلك وجوداً من سابق عام
 يتناول هذا القدر وغيره اما بالصريح واما بالعرف قال ويثبت هذا التأويل لحمل الاجر بينهما
 نصفين ومعلوم أنها اذا أنفقت من ماله بغير اذنه لا الصريح ولا التأويل من العرف لا يكون لها
 أجر بل عليها ورقتين تأويله قال واعلم أن هذا كله مقروض في قدر يسير يعلم رضا المالك
 به عرفاً فان زاد على ذلك لم يجز ويؤيده قوله يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبسوع
 اذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فاشارة الى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة قال
 ونسب الطعام أيضاً على ذلك لانه مما يسهل به عادة بخلاف النقد في حق كثير من الناس وكثير

ولا تأذن في بيته الاباذنه
 وما أنفق من نفقة عن
 غيرها فانه يؤدى اليه
 شرطه

وزواه أو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم * (باب) *

[illegible]

٢ قوله والعشر هو الخلط

كذا في تفسير الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا وهو الخلط بدون لفظ المشرف فعلى ما في الشرح رواية ٥١

خفة

۱۹۹۱

۱۰۰

٥١٨٨
٩٠٨٧٢/٢
٤٢٩١٤-٤٢٠١٤/٥١٩٩
٩٩٩٠٠/٥٢٠٠٠
٩٤٧٨

ورفع فقام فقاموا ولا وهودون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهودون الركوع الاول ثم رفع ثم جثا ثم انصرف وقد تحببت الشمس فقال ان الشمس والقمر ايتان من آيات الله لا تخفنان لموت احد ولا حياة فاذاراً ثم ذلك فاذكر الله قالوا يا رسول الله رأينا شاة تناولت مقامك هذا ثم رأيناك تنكحت فقال اني رأيت الجنة أو رأيت الجنة فتناولت منها بقعة وقد اولو أخذته لا تأكل منه ما بقيت الدنيا (٢٦٢) ورأيت النار فلم أركل اليوم منظرها ورايت أكثر أهلها النساء قالوا لم

ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف وقوله فلو أحسنت الى احداهن الدهر فيه اشارة الى وجود سبب التعذيب لانهن بذلك كالمصرعة على كفر النعمة والامرار على المعصية من أسباب العذاب اشارة الى ذلك المهاب وذكر بعده حديث عمران بن حصين يعني حديث أسامة الماضي في الباب قبله وقوله تابعه أي يوب وسلم بن زريق يعني أنهما تابعه ساعوا فاعني أي رجاء وهو العطاردي في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين وسأني في باب فضل الفقر من الرقاق أن جاد بن شبيب وخضر بن جويرية خالفا في ذلك عن أبي رجاء فقالا عنه عن ابن عباس ومتابعه أي يوب وصالحا للنسائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا وقال النقي وابن علية وغيرهما عن أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس وما تابعه سلم بن زريق وصالحا المصنف في صفة الجنة من بدء التلويح في باب فضل الفقر من الرقاق ويأتي شرح الحديث مع حديث أسامة في باب صفة الجنة والار من كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ باب لزوجهك عليك حتى قاله أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء وقد ضي موصولا ومشروحا في كتاب الصيام ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضا قال ابن بطال الماذكر في الباب قبله حتى في الزوجه حتى في الزوجه ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي أن يجهد نفسه في العبادة حتى يضعف عن القيام بحقوقه من جوع وكنس واختلاف العلماء في كف عن جماع زوجته فقال مالك ان كان بغير ضرورة ألزمه أو يفرق بينهما ويخونه عن أحدوا المشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض السلف في كل أربع ليلة وعن بعضهم في كل مائة مرة ﴿قوله﴾ باب المرأة رابعة في بيت زوجها ذكر فيه حديث ابن عمرو وسأني شرحه مستوفى في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء الى هنا عند أبي ذر زاد غيره بما فضل الله بعضهم على بعض الى قوله على كبروا بساق الآية تطهر مطابقة الترجمة لان المراد من قوله تعالى فاعظوهن واعبروهن في المضاجع فهو الذي يطابق قوله الى النبي صلى الله عليه وسلم من نساء شهر الان مقصود أنه ما يجهرن وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال لم ينضج في دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور في باب آخر حديث عمر الطويل وقوله نفسه المذكور في رواية الحسن بن علي والكشيحي في آلت على شهر وقوله فقيل يا رسول الله قال ذلك عائشة كما تقدم وانحاف آخر حديث عمر المذكور وقد تقدم فيه أن عمر

يا رسول الله قال بكفرهن قبل يكنون بالله قال يكنون الله شيرو يكنون الاحسان لو احسنت الى احداهن الدهر ثم رأيت ذلك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط * حدثنا عثمان بن الهيثم حدثنا عوف عن أبي رجاء عن عمران بن النضر صلى الله عليه وسلم قال اطلمت في الجنة فرأيت أكثر أهلها النصارى واطلمت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء تابعه أي يوب وسلم بن زريق (باب) لزوجهك عليك حتى قاله أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم محمد بن مقاتل أخضر ناعبد الله أخضر بنا الاوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عروبن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قالت بلى يا رسول الله قال

فلا تفعل حسرا وأطرو قومهم فان جسدك عليك - قاتوا لعنك عليك حقوا وان لزوجهك حقا ﴿باب﴾ وغيره المرأة رابعة في بيت زوجها ﴿حديثنا عبد ان أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكم راع وكلكم رسول عن رعيته والامير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راع على بيت زوجها وولده فكلكم راع وكلكم رسول عن رعيته ﴿باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء﴾ حدثنا خالد بن محمد حدثنا سليمان قال حدثني جندب عن أنس رضي الله عنه قال آلي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساء شهر أو مقعد في مشربة به

وغيره أيضا سألوه عن ذلك **قوله** ما **هجرة** النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في
غير بيوتهن) كأنه يشير إلى أن قوله وأخبروهن في المضاجع لا مفهوم له وأنه يجوز أن الهجرة فيها
زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجرة لزوجاته في المشربة واللعلاء في ذلك اختلاف
أذكره بعد **قوله** ويذكر عن معاوية بن حدة) بفتح الحاء الموحدة وسكون الحنة صحابي
مشهور وهو جديهم زين حكيم بن معاوية **قوله** رفعه ولاته هجر الألف البيت) في رواية الكشي
غير أن لاته هجر الألف البيت وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود وانظر انطلي
في مكارم الأخلاق وابن منسدة في غرائب شعبة كلهم من رواية أبي قزعة سويد بن حكيم
معاوية عن أبيه وفسه ما حقه المراءى على الزوج قال يطعمها إذا طعم وبكها إذا اكتسى
ولا يضرب بالوجه ولا يفتح ولا ينفخ ولا يمسح بها رأسه **قوله** والاول أصح) يعني حديث أنس أصح من
حديث معاوية بن حدة وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره واقتضى صنعها أن
هذه الطريق تصح لا تحتاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة وانما صدرها بصيغة التريض
إشارة إلى الخطأ طريقتها ووقع في شرح الكرماني قوله ويذكر عن معاوية بن حدة رفعه
ولا تهجر الألف البيت أي ويذكر عن معاوية ولا تهجر الألف البيت مرفوعا إلى النبي صلى الله
عليه وسلم والاول أي الهجرة في غير البيوت أصح إسنادا وفي بعضها أي بعض النسخ من
الخيار غير أن لاته هجر الألف البيت قال خنيزق فاعل يذكره النبي صلى الله عليه وسلم نسائه
في غير بيوتهن أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لاته هجر الألف البيت قصة الهجرة عنه مرفوعة
إلا أنه قال لاته هجر الألف البيت وهذا الذي تلحقه غلط تخض فان معاوية بن حدة مروي قصة
هجر النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه ولا يحد هذا في شيء من المسانيد ولا الأجزاء وليس مراد
الخيار ما ذكره وانما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حدة فان في بعض طرقه
ولا يفتح ولا يضرب بالوجه غير أن لاته هجر الألف البيت فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف
الخيار وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث والله أعلم قال المذهب هذا
الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن تختار الناس بما فيه الله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجرة
في غير البيوت رفقا بالنساء لان هجرتهن مع الإقامة معهن في البيوت أتم لأنفسهن وأوجع
لغيرهن عما يقع من الأعراض في تلك الحال ولما في القسبة عن العين من التلبس على الرجال
قال وليس ذلك بواجب لان الله قد أمر بهجرتهن في المضاجع فضلا عن البيوت وتعبه ابن
المنبر أن البخاري لم يرد ما فهمه وانما أراد أن الهجرة يجوز أن يكون في البيوت وفي غير
البيوت وأن الحضر المذكور في حديث معاوية بن حدة غير مفهوما له بل يجوز الهجرة في غير
البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اه والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فرعا
كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها وبالكس بل الغالب أن الهجران في غير
البيوت أتم للنفس وخصوصا النساء ضعف نفوسهن واختلاف أهل التفسير في المراد بالهجران
فالجهر على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران وهو
البعد وظاهره أنه لا يضاجعهما وقل المعنى رضاجعهما وبوليها يظهره وقل تمتع من جماعها وقل
بجماعها ولا يكها وقل أخبروهن مشتق من الهجر يضم الهاء وعو الكلام التمتع أي أغلظوا

فزل التسع وعشرين فتدبر
بارسول الله ألك ألبت شهر
قال ان الشهر نسمع
وعشرون * (باب هجر
النبي صلى الله عليه وسلم
نساءه في غير بيوتهن)

ويذكر عن معاوية بن
حدة رفعه ولا تهجر
الألف البيت والاول أصح
* حدثنا أبو عاصم عن ابن
جريح وحدثني محمد بن
مقاتل أخبرنا عبد الله
أخبرنا ابن جريح قال
أخبرني يحيى بن عبد الله بن
صفي

٥٢٠٢

مسق

تحفة

٩٨٢٠١

الرجل من الحرب أخرجه أن
أم حنبل أخرته أن التي صلى
الله عليه وسلم حلفت
لا يدخل على بعض نسائه
شهرًا فلما مضى تسعة
وعشرون يوما غدا عليهن
أوراح فقبل له يحيى الله
حلفت أن لا تدخل عليهن
شهرًا قال إن الشهر يكون

تسعة وعشرين يوما حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
مروان بن معاوية حدثنا
أبو يعقوب قال تذاكرنا عند

أبي الضحى فقال حدثنا
أبو عباس قال أم حنبل يوما
ونسأه النبي صلى الله عليه
وسلم بكنين عند كل امرأة

منهن ادخلها فخرست إلى
المجد فاذا هو ملآن من
الناس فإمر من الخطاب
فهدد إلى النبي صلى الله

عليه وسلم وهو في غرفة له
فلم يلبس به أحد ثم لم
يجبه أحد ثم لم يجبه

أحد فتأدها فدخل على
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أطاقن نسائي فقال
لا ولكن كنت من شهر

فكنت تساءوا وعشرين ثم
دخل على نسائه **(باب ما يكره من ضرب النساء)**

٢ قوله فدخلت المسجد هكذا
في نسخ الشرح التي أبدت

والذي في المتن أبدت
فخرجت إلى المسجد فقل

مافي الشارح رواية له اه

لهن في القول وقبل مشتق من الهجار وهو الجبل الذي يشده البعير قال هجر البعير أي ربطه
فألفني أو فقهني في البيوت وأضر بوهن قاله الهجري وقوله واستدل له وهما من الهرب في فاجاد
ثم ذكر في الباب حديثين الأول حديث أم سلمة **(قوله عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث)** أي ابن
هشام بن المغيرة وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد النقباء السبعة وليس له في البخاري سوى
هذا الحديث وقد أخرجه في الصيام عن أبي عاصم وحده وقوله في هذه الرواية لا يدخل على
بعض نسائه كذا في هذه الرواية وهو يشعر بأن اللاتي أقسم أن لا يدخل عليهن من وقع منهن
ما وقع من سبب القسم لا جميع النسوة لكن اتفق في أنه في تلك الحالة انشكركم رجله كذا في حديث
أنس المتقدم في أوائل الصيام فاستقر مقامي في المشر بذلك الشهر كله وهو يؤيد أن سبب القسم
ما تقدم في قصة مارية فأنها تقتضي اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة العسل
فأنه اشتركت فيها الأصاحبة العسل وإن كانت إحداهن بدأت بذلك وكذلك قصة طلب النقة
والغيرة فأنه اجتمع فيها الحديث الثاني **(قوله أبو يعقوب)** بفتح التثنية وسكون المهملة
وضم الفاء وكون الواو آخره أو هو الأصغر وأمه عبد الرحمن بن عبيد كوفي ثقة ليس له في
البخاري إلا هذا الحديث وأخر تقدم في آخر ليله التذرع حديثه بوضع أبي الضحى **(قوله)**
تذاكرنا عند أبي الضحى فقال حدثنا ابن عباس لم يذكروا ما تذاكرناه وقد أخرجه الناس في
أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالاسناد الذي أخرجه البخاري فأوضحه وأفظمه
تذاكرنا ثم فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا تسعاً وعشرين فقال أبو الضحى حدثنا ابن
عباس وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه تذاكرنا الشهر عند
أبي الضحى **(قوله)** فدخلت المسجد ٢ فاذا هو ملآن من الناس هذا ظاهره في حضور ابن عباس
هذه القصة وحديثه الطويل بل الذي مضى قريباً من رواية ما عرف القصة إلا من عرف كسبب
أن يكون عرفها بمجمل ففصلها عن المسألة عن المتظاهرين **(قوله)** في غرفة في رواية النسائي
في غلظة عهده لم تضغوة وقد تكسرو بلام ثم تحتانسة ثقلتين هي المكان العالي وهي الغرفة
وقدمت أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى وزاد الامعاء من طريق عبد الرحمن بن سليمان
عن أبي يعقوب في غرفة ليس عنده فيها إلا بال **(قوله)** فتأدها فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم
كذا في جميع الأصول التي وقعت عليها من البخاري بحذف فإذن فتأدها فان الصبر به من وهو
الذي دخل وقد وقع ذلك مبدئي في رواية أبي نعيم ولقظه به بدوله فلم يفرج به أحد فأنصرف
فتأدها بال فدخل وسأله للنسائي لكن قال فتأدها بال بحذف الفعول وهو الضعيف في رواية
غيره وعند الامعاء لم يفرج به أحد فأنصرف فدخل وقد تقدم في الحديث
الطويل أن في رواية سمائل بن الوليد عن ابن عباس عن عمر بن عبد الله أن اسم الغلام الذي أذن
له رباح فلو لا قوله في هذه الرواية ليس عنده فيها إلا بال ليوث أن يكون رباحاً كانا عنده لكن
يجوز أن يكون الحضر للعندة بالخاله و يكون رباح كان على أسكنة الباب كما تقدم من ذلك لأن
ناداه بال فاحمه رباح فيجتمع الخبران **(قوله)** فقال لا ولكن آيت منهن شهرًا أي حلفت أن
لا أدخل عليهن شهرًا كما تقدم بيانه وأصح في شرح حديث عمر الطويل **(قوله ماس)**

ما يكره من ضرب النساء فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقاً بل فيه ما يكره كراهة تنزيه أو

تحريم

تحريم

تحريم

يحرم على ماسنقه (قوله) وقول الله تعالى واضربوهن أى ضربا غير مبرح هذا التفسير منترع
 من المفهوم من حديث الباب من قوله ضرب العبد كما سألوه وقد جاء ذلك صريحاً بحديث
 عرو بن الاحوص أنه شهدجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً طويلاً
 وفيه فان فعلان فأعجزوهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح الحديث أخرجه أصحاب
 السنن وصححه الترمذى واللفظ له وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فان فعلان فاضربوهن
 ضرباً غير مبرح (قالت) وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهى عن ضرب
 الوجه (قوله سفیان) هو الثوري وهشام هو ابن عروة وعبد الله بن زبعة تقدم بيان نسبه
 في تفسير سورة الشمس (قوله لا يجلد أحدكم) كذا في نسخ البخارى بصيغة النهى وقد أخرجه
 الاسماعيلى من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن القرباني وهو محمد بن يوسف شيخ البخارى فيه
 بصيغة المخرو ليس في أوله بصيغة النهى وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن القرباني وكذا
 توارده عليه أصحاب هشام بن عروة وتقدم في التفسير من رواية وهيب بن ابي معاوية وعن ابن عمر وأخرجه
 ابن عينة وكذا أخرجه أحمد عن ابن عينة وكيع عن أبي معاوية وعن ابن عمر وأخرجه
 مسلم وابن ماجه من رواية ابن عمر والثوري والنسائي من رواية عبد بن سليمان في رواية أبي
 معاوية وعبد الله بن محمد وفي رواية وكيع وابن عمر عن أحمد بن محمد بن عيسى بن عينة
 وعنه في النسائي فقال يضرب أحدكم امرأته وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان وليس عند
 واحد منهم صيغة النهى (قوله جلد العبد) بالنصب أى مثل جلد العبد وفي إحدى روايات
 ابن عمر عند مسلم ضرب الامة والنسائي من طريق ابن عينة كما يضرب العبد والامة ورواية
 أحمد بن سفيان جلد البعراً والعبد وسأني في الأدب من رواية ابن عينة ضرب الفحل أو العبد
 والمراد بالفحل البعير وفي حديث يلقط بن صبرة عند أبي داود لا تضرب طعنتك ضربك
 أمتك (قوله ثم يجمعهما) في رواية أبي معاوية ولعله أن يضاجعهما وهي رواية الأكثر وفي
 رواية ابن عينة في الأدب ثم لعله يعاقبها وقوله في آخر اليوم في رواية ابن عينة عند أحمد من
 آخر الليل ولعله عند النسائي آخر النهار وفي رواية ابن عمر ولا أكثر في آخر يومه وفي رواية وكيع
 آخر الليل أو من آخر الليل وكلاهما متقاربة وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد
 والامتناع إلى جواز ضرب النساء وذلك والله أشار المصنف بقوله غير مبرح وفي سياقه استبعاد
 وقوع الأمرين من المأفل أن يبالغ في ضرب أمرأته ثم يجمعهما من بقية يومه وأليلته والجماعة
 أو المضاجعة إنما تحسن مع ممل النفس والرغبة في الشهوة والجلود غالباً في زمن جلده
 فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل
 منه التلف والتم فلا يقرط في الضرب ولا يقرط في التأديب قال المهلب بن صلى الله عليه وسلم
 بقوله جلد العبدان ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهما ولا أن يضرب المرأة إنما أيج من
 أحبل عصبانها زوجها فيما يجب من حقه عليها اه وقد جاء النهى عن ضرب النساء مطلقاً
 فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبياس بن عبد الله بن أبي
 ذاب بنضم المجعوم حديثين الأولي خفيفة رفقه لا تضربوا ماء الله جعفر فقال قد ذكر النساء
 على أزواجهن فاذن لهم فضرروهن فاطفاً بالرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثيرة فقال

وقول الله تعالى واضربوهن
 أى ضرباً غير مبرح حدثنا محمد
 ابن يوسف حدثنا سفيان عن
 هشام عن أبيه عن عبد الله
 ابن زبعة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يجلد
 أحدكم امرأته جلد العبد
 ثم يجمعهما في آخر اليوم

٥٢٠٤
 م ت سن ي
 تحفة
 ٥٢٩٤

٥٢٠٨ (باب لا تطع المرأة زوجها في معصية) (٢٦٦) حدثنا خلا بن يحيى حدثنا ابراهيم بن نافع عن الحسن هو ابن مسلم

عن صفية عن عائشة
 أن امرأته من الانصار
 تزوجت ابنتها ففقط شعر
 رأسها فأتت الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فذكر ذلك
 له فقالت ان زوجها أمرني
 أن أصل في شعرها فقال
 لا تفعلين الموصلات
 (باب وان امرأة خافت
 من بعلها ننسوزا أو
 اعراضا) حدثنا ابن سلام
 أخبرنا أبو معاوية عن هشام
 عن أبيه عن عائشة رضي
 الله عنها وان امرأة خافت
 من بعلها ننسوزا أو اعراضا
 قالت هي المرأة تكون عند
 الرجل لا يستكثر منها
 فريد طلاقها يتزوج
 غيرها فتقول له أكني ولا
 تطلقني ثم تزوج غيرها
 فأتت في حل من النقة على
 والقسمتي فذلك قوله
 تعالى فلا جناح عليكم أن
 بصلحا بينهم صلحا والصلح
 خير (باب العزل) حدثنا
 مسدد حدثنا يحيى بن سعيد
 عن ابن جريج عن عطاء عن
 جابر كان لعزل على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 حدثنا علي بن سعيد الله
 حدثنا سفيان قال قال عمرو
 أخبرني عطاء أنه سمع جابرا
 رضي الله عنه يقول كان لعزل
 والقرآن ينزل عن عمرو بن

ألفاظا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون امرأة كلهن يشكن أزواجهن ولا يجدون
 أولئك خباركم وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث
 أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي وقوله ذكر بفتح الميم وكسر الهمزة بعدهاء راء أي تنسرين
 ومهمته وزاى وقبل معناه غضب واستب قال الشافعي يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم على الاختيار
 والاذن فيه على الإباحة ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية ينسرين ثم أذن بعد نزولها فيه وفي
 قوله لن يضرب خبركم دلالة على أن ضربهم مباح في الجملة ويحتمل ذلك أن يضربها قديما إذا
 رأى منها ما يكره فيما يجب عليها طاعته فان أكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن
 الوصول الى الغرض بالإنعام لا يعدل الى الفعل لما في وقوع ذلك من التفرقة المضادة للحسن
 المعاشرة المطلوبة في الزوجة الا اذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله وقد أخرج الشافعي في
 الباب حديث عائشة ماضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرته ألا تخرجن من البيت ولا تضرب يده
 شاقط الا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنتكح حرمان الله فينتقم الله وسيأتي مزيد في ذلك
 في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله باب لا تطع المرأة زوجها) ٢ في معصية
 الله لما كان الذي قبله بشعر شذب المرأة الى طاعة زوجها في كل ما ربه وخصص ذلك بما
 لا يكون فيه معصية الله فلو دعاها الزوج الى معصية فعلها ان تنسج فان أدبها على ذلك كان الاثم
 عليه ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تقل شعرها بينها وسأني شرحه في كتاب اللباس
 ان شاء الله تعالى (قوله انه قد لعن الموصلات) كذا الباء للجهول والموصلات يتشديد
 الصاد المكسورة ويجوز فتحها وفي رواية الكشي عن الموصولات وهو يؤيد رواية الفتح
 (قوله باب وان امرأة خافت من بعلها ننسوزا أو اعراضا) ليس في رواية أبي ذر
 أو اعراضا وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة التماسا فلهذا أتى ذكر ذلك هنا سبب
 نزولها وفيه نزلت واختلف السلف فيما إذا ترأضا على أن لا قسمة لهما لهما ان ترجع في ذلك فقال
 الثوري والشافعي وأحمد وأبو حنيفة والبيهقي عن علي وسكان ابن المذخر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم
 ومجاهد وغيرهم ان رجعت فعلته أن يقسم لهما وان شافارقها وعن الحسن ليس لهما أن تنقض
 وهو قياس قول مالك في الاظهار والعارية والله أعلم (قوله باب العزل) أي
 التزبع بعد الايلاج لينزل خارج القرح والمراد غنايان حكمه وذكر فيه حديثين الاول حديث
 جابر (قوله يحيى بن سعيد) هو القطن (قوله عن ابن جريج عن عطاء عن جابر كان لعزل
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الاموي عن ابن جريج
 عن عطاء أنه سمع جابرا سئل عن العزل فقال كان نضعه (قوله حدثنا علي بن عبد الله حدثنا
 سفيان) هو ابن عيينة (قال قال عمرو) هو ابن دينار (أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول) هذا ما
 نزل فيه عمرو بن دينار فأنه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينا واسطة وقد وردت
 الروايات من أصحاب سفيان على ذلك الاما وقع في مسند أحمد في النسخ المتأخرة فانه ليس في
 الاسناد عطاء لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المسند بآبائه وهو المحدث (قوله كان لعزل
 والقرآن ينزل) وعن عمرو بن عطاء عن جابر كان لعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والقرآن ينزل) وفي رواية الكشي عن جابر كان لعزل بضم أوله وفتح الزاى على الباء للجهول وكان

ابن
 عطاء عن جابر كان لعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل
 قوله في معصية الله هكذا بالنسخ التي يابى شيا والذي في المتن يابى شيا في معصية يحذف لفظ الجلالة فقل ما في الشارح رواية له ٥٢٠٩
 ٢٤٦٨

ابن عيينة حدث به صريين فردد كرهه الاخبار والسماع فلم يقل فيما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرة ذكره بالنعنة فذكرها وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عن سفبان صرح فيها بالتعبث قال حدثنا شعير بن دينار وزاد ابن أبي عمري روايته عن سفبان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابراهيم بن موسى في روايته عن سفبان أنه قال حين روى هذا الحديث أي لو كان حراما لنزل فيه وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن اسحق بن راوية عن سفبان فسأقه بالنظر كأنه نزل القرآن ينزل قال سفبان لو كان شيئا ينهى عنه لها ناعنه القرآن فهذا ظاهر في أن سفبان قاله استنباطا وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من تنس الحديث فأدرجها وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواه عن سفبان لا يذكر هذا الحديث يادوشره ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالقبر من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بقبر الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى ويكتفي في علمه بقول الصحابي أنه فعلم في عهده والمسلم مثله منه وروى في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا ضاعفه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثر لان الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره لتوفر دعاهم على سؤالهم إياه عن الأحكام وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابر صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح باطلا على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان جابرا أو سفبان أراد ينزل القرآن ما يقره أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما حوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم يقر عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كاتبي الكلام والابطاط إلى ناسا ناعية أن ينزل فيناشي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وانبطنا أخرجه البخاري وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال كأنه نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمّل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حملت قال قد أخبرتك ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفبان بن عيينة بإسناد له آخر إلى جابري آخر فقال أنا عبد الله ورسوله وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة بإسناد آخر على شرط الشيخين بمعناه ففي هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط فان في احداها التصريح باطلا على صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى أنه في ذلك وإن كان السباقي بشهر بانه خلاف الأولى كما ساد كرا البحث فيه الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله جويرية) هو ابن أسماء الضبي يشترك ملكا في الرواية عن نافع وقد رددته بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الأشباه قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه صحيح غريب بقدره جويرية عن مالك (قلت) ولم أره الا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه (قوله عن الزهري) للمالك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في الغنق وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز وكذا اهرو في الموطأ (قوله عن ابن محيريز) بحججه مله ثم راء ثم زاي مصفر اسمه

حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن محيريز

٥٢١٠
م
دس
تحفة
٤١١١

عبد الله ووقع كذلك في رواية يونس كاسيان في القدر عن الزهري أخبرني عبد الله بن محير بن
الجبلي وهو مدني سكن الشام ومخير بن أبوه ابن جنادة بن وهب وهو من ربط أبي محذورة
المؤذن وكان يتبع في حجره ووافق مالك على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ويونس
كاسيان في القدر وعقيل والزبيدي كلاهما عند النسائي وخالفه معمر فقال عن الزهري عن
عطاء بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي وخالف الجميع إبراهيم بن سعيد فقال عن الزهري
عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه النسائي أيضا قال النسائي رواية مالك
ومن وافقه أولى بالصواب (قوله عن أبي سعيد) في رواية يونس أن أبا سعيد أخبرني أخيه وفي
رواية يونس في المغازي عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محير بن أنه قال دخلت المسجد فرأيت
أبا سعيد الخدري جلست إليه فسألته عن العزل كذا عند البخاري ووقع عنده مسلم من هذا
الوجه دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فآله أبو صرمة فقال أبا سعيد هل سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل وأبو صرمة بكسر اللهملة وسكون الراء اسمها مالك وقيل
قيس صحابي مشهورين الانصار وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن عثمان عن
محمد بن يحيى عن ابن محير بن عن أبي سعيد وأبي صرمة قال أبا سعيد سألت أبا المخنف الأول (قوله
أبا سعيد) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه يخبرنا هو بالس عندنا صلى
الله عليه وسلم زاد يونس جاء رجل من الانصار وفي رواية يونس المذكورة خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فسينا كراهم العرب وطالت علينا الغزوة وغبنا في
الغداة فاردنا أن نستحم ونعزل فقلنا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا
لأنبائه فالتأه (قوله فكانت) في رواية يونس وشعيب فقال أنابص سببا ونحب المال
فكيف ترى في العزل ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال ذكر
العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما ذلككم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع له
فصب منها ويكره أن تحمله منه وترجل تكون له الامة فصب منها ويكره أن تتحمل منه ففي
هذه الرواية إشارة إلى أن سبب العزل شأن أحدهما كراهة يحيى الولد من الامة وهو أمانة
من ذلك وأما التلا تعذر بيع الامة إذا صارت أم ولد أو ما انفرد بكاسا ذكره بعد الثاني كراهة
أن تتحمل الموطوءة وهي ترضع فيرضع ذلك بالولد المرضع (قوله أبا سعيد) في البيوع وهذا الاستفهام
يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان أطلع على فعلهم ذلك فقمه تعقب على من قال أن قول
أصحائي كان فعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقع معتلا بان الظاهر اطلاع
النبي صلى الله عليه وسلم كاتقدم في هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه ثم
للقائل أن يقول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فإذا انفصلوا الشيء وعلموا أنهم
يطلع عليه يادروا إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحادثة ووقع في رواية
ريسة لأعليكم أن لا تفعلوا ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن
عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد لأعليكم أن لا تفعلوا ذلك قال ابن سيرين قوله لأعليكم أقرب
إلى النهي وله من طريق ابن عوف عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال ابن عوف حدثت به
الحسن فقال والله لكان هذا زجر قال القرطبي كأن هؤلاء هم من لا النهي عما سألوه عنه

عن أبي سعيد الخدري قال
أصنا سببا فكانت نسا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال أبا سعيد
قالها سببا لأنما من نسمة
كأنسة إلى يوم القيامة
الاهي كاتنة

فكان عندهم بعد لاحذقاته قد يرد لاتعزواو عليكم أن لاتفعلاو ويكون قوله وعليكم الخ
 تأكيد للنهي وتعب بأن الأصل عدم هذا التقدير وانما دعاه ليس عليكم أن تتركوا وهو
 الذي يساوى أن لاتفعلاو وقال غيره قوله لا عليكم أن لاتفعلاو أي لا حرج عليكم أن لاتفعلاو
 ففهم في الحرج عن عدم الفعل فافهم بثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد في الحرج عن
 الفعل لقال لا عليكم أن تفعلوا الا ان ادعى أن لازائدة فيقال الأصل عدم ذلك ووقع في رواية
 مجاهد الآية في التوحيد فعلقا وصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فأشار الى أنه لم يصرح اليهم بالنهي وانما
 أشار أن الأولى ترك ذلك لأن العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان
 كان قد خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل الملقى ويلحقه الولد
 ولا اذا لم يلقى الله والفرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق الزوجة الامة لئلا
 يصير الولد رقبا أو خشية دخول الضرر على الولد الممرض اذا كانت الموطوءة ترضعه أو قرا من
 كثرة العمال اذا كان الرجل مقللا فيرب عن قلة الولد لئلا تضرب بحصيل الكسب وكل ذلك
 لا يفي شيئا وقد أخرج أحمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث أنس أن رجلا سال عن
 العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على حجره لأخرج الله
 منه الولد لو شاهدت في الكعبة للطيراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود
 وسباني من بذلك في كتاب التقدير ان شاء الله تعالى وليس في جميع الصور التي يقع العزل
 بسببها يكون العزل فيه رجسا سوى الصورة المتقدمة عن مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر
 عن أبي سعيد وهي خشية أن يضرب الرجل بالولد الممرض لانه مما حرج فضرر غالبا لكن وقع بقية
 الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يبعد لانه لا يقع الرجل بغير الاختيار ووقع عند
 مسلم في حديث أسامة بن زيد جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن
 امرأتى شفقة على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان كذلك فلا بأس بذلك فأس
 ولا روم وفي العزل أيضا ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تقويت لذتها وقد اختلف السلف في
 حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذن الان الجماع
 من حقه او له المطالبة به وليس الجماع المعروف بالجماع المعروف بالجماع في نفسه
 ابن هبيرة وتعب بان المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلا ثم في خصوص
 هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير انها قال الفراء وغيره
 يجوز وهو المصحيح عند المتأخرين واحتج الجمهور بذلك بحديث عن عرأخرجه أحمد وابن
 ماجه بل يظن نهي عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي استناده ابن لهيعة والوجه الآخر للشافعية
 الحرج بالمنع اذا امتنع وفيما اذا رضيت وجهان أحدهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الامة
 فان كانت زوجة فهي حرة على الحرة ان جازتها في الامة أولى وان امتنع فوجهان أحدهما
 الجواز فخرنا من اوراق الولدان كانت سرية جاز بالاخلاق عندهم الا في وجه حكاها الروايات
 في المنع مطلقا كذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقا لانها
 ليست راسخة في الفرائس وقيل حكمها حكم الامة المروجة هذا وانفتحت المذاهب الثلاثة على

أن الحرة لا يعزل عنها إلا بذنبها وأن الأمة يعزل عنها بغير ذنبها واختلَفوا في المروضة فعنفد
 المالكية يحتاج إلى إذن سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح عن أحمد وقال أبو يوسف ومحمد
 الإذن لها وهي رواية عن أحمد وعنه بإذنها وعنه بإباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي
 احتج به من جنح إلى التفصيل لا يصح إلا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال
 تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة السرية فإن كانت أمة تحت حرف فعله أن يستأمرها
 وهذا نص في المسئلة فالوكان مرفوعا لم يميز العزل عنه وقد استنكر ابن العربي القول بمنع
 العزل عن يقول بأن المرأة لاحق لها في الوطء وتقل عن مالك أن لها حق المطالبة به إذا قصد
 بتركها ضررها وعن الشافعي وأبي حنيفة لاحق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقر بها المهر
 قال فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لاحق في العزل فإن خصوصية الوطئة الأولى فهن
 والأفلاويوغ فعليه بذلك الأعلى مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ وما نقله عن الشافعي
 غريب والمعروف عند أصحابه أنه لاحق لها أصلا ثم حرم ابن حزم وجوب الوطء بتحريم العزل
 واستند إلى حديث جذامة بنت وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال ذلك
 الرأد الخفي أخرجه مسلم وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه
 من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال كانت لنا
 جوارى وكانن يعزل فقالن اليهود أن تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك فقال كذب اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رذته وأخرجه النسائي من طريق هشام
 وعلي بن المبارك وغيرهما عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعه عن أبي سعيد
 نحوه ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ومن طريق
 سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أباسلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال زعم أبو سعيد
 فذكر نحوه قال فسألت أباسلمة أسمعته من أبي سعيد قال لا ولكن أخبرتني رجل عنه والحديث
 الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه هذه طرق يقوى
 بعضها بعض وجع بينها وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة
 البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرافته وكيف يصرح
 بكذب اليهود في ذلك ثم يثبتوه وهذا دفع للاحاديد الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ياب
 فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بهدم معرفة التاريخ وقال الطحاوي يمكن أن
 يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولا ومن موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله
 عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما
 كانوا يقولونه وتعبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز بثني اليهود ثم يصرح بكذبهم فيه
 ومنهم من رجع حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في
 استاده فاضرب ورد بأن الاختلاف إنما قدح حيث لا يقوى بعض الوجوه في قوى بعضها على
 به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيره ما وافق
 أصل الإباحة وحديثه لا يدل على المنع قال فن ادعى أنه أصح بعد أن منعه فعله البسان وتعب
 بأن حديثه ليس صريحا في المنع ألا يلزم من تسميته وأدخاها على طريق التشبيه أن يكون

حراما ونخصه بعضهم بالعزل عن الحامل لزال المعنى الذي كان يحذره الذي يهزل من حصول
 الحمل لكن فيه تضديد الحمل لان المعنى يفدوه فقد يورث العزل الى موته أو الى ضعفه المتفضى الى
 موته فكيف يكون وإذا خففوا وجعلوا أيضا بين تكذيب اليهود في قولهم الموءدة الصغرى وبين إثبات
 كونه وإذا خففوا في حديث جذامة بان قولهم الموءدة الصغرى يقتضى أنه وأدناها لكنه
 صغرى بالانسية الى دفن المولود بعد وضعه حيا فلا يعارض قوله ان العزل وأدخني فإنه يدل على أنه
 ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله وأدامن جهة اشتراكهما في قطع
 الولادة وقال بعضهم قوله الوأد الخلق ورد على طريق التشبيه لانه قطع طريق الولادة قبل مجيئه
 فاشبهه قتل الولد به مجيئه قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود وذكروا أن العزل لا يتصور معه
 الحمل أصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسب بالوأد كما كذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه
 واذا لم يخلق له لم يكن وإذا حقه وانما سماه وأدخفا في حديث جذامة لان الرجل اعلم بالعزل
 هو راسم الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الوأد لكن الفرق بينهما أن الوأد ظاهر بالمباشرة واجتمع
 فيه القصد والقول والعزل يتعلق بالقصد صر فاذن ذلك وصفه بكونه خفيا فهذه عدة أجوبة
 يقسمها الاستدلال بحديث جذامة على المنع وقد جنى الى المنع من الشافعية ابن حبان فقال
 في صحيحه ذكر الخبر الدال على أن هذا القول من جور عنه لا باح استماله ثم ساق حديث أبي ذر
 رفعه ضعه في حلاله وخبره حرامه وأقره فان شاء الله أحياه وان شاء أماته ولأن الخبر اه
 والدلالة فيما ساقه على ما ذكرناه من التصريح بل هو أمر ارشاد لما دلل عليه بقية الاخبار والله
 أعلم ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد وقال المعنى
 يكون نطفة ثم علقه ثم مضى ثم عظماء بكى الحمال قال والعزل قبل ذلك كله وأخرج الطحاوى
 من طريق عبد الله بن عدي بن الخبار عن علي بن خنوة في قصة حرب عند عمر وسنده جيد واختلفوا
 في عمله انتهى عن العزل فقبيل ثم يوت حق المرأة وقيل لمعاداة القدر وهذا الثاني هو الذى
 يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفوع بين الحر والامة وقال
 امام الحرم من موضع المنع أنه يتزوج بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلوق ومنه بذلك
 لم يمنع وكان راي سب المنع فإذا ذبح في أصل الاباحة فلان يتزوج متى شاء حتى لو تزوج فأنزل
 خارج الفرج اتقا فلم يعلق به انتهى والله أعلم ويستخرج من حكم العزل حكم معالجة المرأة
 اسقاط النطفة قبل شغل الروح فمن قال بالمنع هناك في هذه أولى ومن قال بالجواز يمكن أن
 يلتحق بهذا ويمكن أن يفرق بأنه أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطى السب ومعالجة السقط تقع
 بعد تعاطى السب ويتحقق منه المسئلة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله وقد أتى ببعض
 متأخرى الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بالاباحة العزبة وأردنا أن نسبتهم وأحبنا القداء لمن
 أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بأنه في باب من حلائه من العرب رقيقا في كتاب المتق ولما أجاز
 وطأ المشركين تلك العيز وان لم يكن من أهل الكتاب لان بنى الصطاق كانوا أهل أولاد وقد
 انفصل عنه من منع باحتفال أن يكونوا من أهل الكتاب وهو باطل واحتمال أن
 يكون ذلك في أول الامر ثم نزع وفيه نظر اذ النسخ لا يثبت بالاحتمال واحتمال أن تكون

المسبات أسكن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحبنا الله فأن المسألة لا تعاد
للمشرك نعم يمكن حمل الفساد على معنى أخص وهو أن من يفسد من أنفسهم فيعقون من الرق
ولا يلزم منه أعادتهم للمشركين وحمله بعضهم على إرادة الثمن لأن القداء المتخوف من فوته هو
الثمن ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الأخرى فقال بارسول الله أنا أصبنا سبنا ونحب الأيمان
فكيف ترى في العزل وهذا أقوى من جميع ما تقدم والله أعلم **(قوله ما)**
الفرقة بين النساء إذا أراد سفرها تقدم في حديث الأفك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة
أيضا وساق المصنف في الباب قصة أخرى وإعلاها كانت أيضا في تلك السفرة ولكن ينت في
شرح حديث الأفك في التفسير أنه لم يكن معه في عزوة المر يسبح الاعائشة وقد تقدم في الهبة
والشهادت مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا **(قوله ابن أبي مليكة عن القاسم)**
هو ابن محمد بن أبي بكر وابن أبي مليكة يروى عن عائشة تارة بالواسطة وتارة بغيرها **(قوله إذا أراد)**
سفرها) ومفهومه اختصاص الفرقة بحالة السفر وليس على عرومه بل لتعين الفرقة من يسافر
به لا يتجوز الفرقة أيضا فما إذا أراد أن يقسم بين زوجته فلا بد أن يأمين شاء بل يقرع بينهما
فيبدأ بأبي يخرج لها الفرقة الآن يرضى بشئ فيجوز بلا فرقة **(قوله أفرع بن نساء)** زاد ابن
سهد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان إذا خرج منهم غيبر عرفه الكراهية
واستدل به على مشروعة الفرقة في القصة بين النضر وكذا غيره ذلك فأنفقت في أواخر الشهادات
والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار الفرقة قال عياض هو مشهور وعن مالك وأصحابه
لأنه من باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية ما جازها اه وقد قالوا به في مسألة الباب واحتج
من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرهن فلو خرجت الفرقة
التي لا تنفع بها في السفر لأضر بحال الرجل وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم بيت
الرجل من الأخرى وقال القرطبي ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء ويختص
مشروعه بالفرقة بما إذا انفقت أحوالهن لتلاخروج واحدة معه فكون ترجيحاً بغير مرجح
اه وفيه مراعاة للمذهب مع الأمن من رد الحديث أصلاً لجله على التخصيص فكانه تخصص
العموم بالمعنى **(قوله فطارت الفرقة لعائشة وحفصة)** أي في سفرة من السفرات والمراد بقولها
طارت أي حصلت وطول كل إنسان نصيبه وقد تقدم في الحناظر قول أم العلاء لما قسم الانصار
المهاجرين قالت وطارت لنا عثمان بن مظعون أي حصل في نصيبنا من المهاجرين **(قوله وكان)**
التي صلى الله عليه وسلم إذا كان بالليل سارعة عائشة يتحدث استدلل به الهلب على أن القسم
لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه لأن عماد القسم الليل في الحضر وأما في
السفر فعماد القسم فيه التزول وأما حالة السفر فليست منه لاليل ولا لانهارا وقد أخرج أبو داود
والبيهقي واللفظ لمن طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قل يوم لا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فمقل وبأس مادون الواقع فإذا جاء إلى التي
هو يومها بات عندها **(قوله فقالت حفصة)** أي لعائشة **(قوله ألا تركين اللبلة بغيري الخ)**
كان عائشة أجابت إلى ذلك لما شوقته إليه من النظر إلى ما لم تكن هي تنظر وهذا مشعر بانهم عالم
بكون ناحل السهم متقاربين بل كانت كل واحدة منهم من جهة كاجرت العادة من السير

(باب الفرقة بين النساء إذا)
أراد سفرها **(حدثنا أبو نعيم)**
حدثنا عبد الواحد بن أبي
قال حدثني ابن أبي مليكة
عن القاسم عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا أراد سفره رآ أفرع
بين نسائه فطارت الفرقة
لعائشة وحفصة وكان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا كان
بالليل سارعة عائشة
تحدثت فقالت حفصة
ألا تركين اللبلة بغيري
وأركب بغيرك تنظرين
وأظرف قالت بلى فركبت

٥٢١١

م

س

تحفة

٩٧٤٦٢

قطارين والافلو كاتماهما لم يختص احدهما بنظره الاخرى ويحتمل أن تريد بالنظر وطأة البهر وجوده سريه (قوله خا) النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه) في رواية حكاهما الكرمانى وعليهما وكأنه على ارادة الناقية (قوله فلم عليها) لم يد كفى الخبر أنه تحدث معها فيحتمل أن يكون أنهم ما وقع ويحتمل أن يكون وقع ذلك اتفاقا ويحتمل أن يكون تحدث ولم يتدل (قوله) وافقدته عائشة أى حالة المسيرة لان قطع المأوى صعب (قوله فلما نزلوا) جعلت رجلها بين الاذخر) كأنهم الماعز فأنما الحاشية فيما أجابت له حفصة عائشة نفسها على تلك الحيازة والاذخر بنت ميمون وقد فسده الهوام غالباً في البرية (قوله وتقول رب سلط في رواية المسند الى باب سابط ثابت حرف النداء وهي رواية مسلم (قوله تلدغني) بالفتن المحجة (قوله) ولا أستطيع أن أقول له شيئاً قال الكرمانى الظاهر أنه كلام حفصة ويحتمل أن يكون كلام عائشة ولم يظهر في هذا الظاهر بل هو كلام عائشة وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما رقت عليه من طرق الا ماسأذ كره بعد قوله تلدغني رسولاً لا أستطيع أن أقول له شيئاً ورسولك ياترفع على أنه خير مني لا يحذرق فقد ربه ورسولك ويجوز ان نصب على تقدير فعل وانما لم تعرض لحفصة لانها هي التي أجابها طاعة فهدت على نفسها بالوم ووقع عند الاسماء على ما وجهين عن أى قسم شيخ البخارى فيه بعد قوله تلدغني ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ولا أستطيع أن أقول له شيئاً على هذا فيجوز أن يكون المراد بالقول في قوله أنها أن أقول أى أكله الواقعة لانها ما تكن يصدر في ذلك وظاهر روايات غيره ففهم أن مرادها بالقول أنها لا تستطيع أن تقول في حقه شيئاً كما تقدم قال الداودي يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة ولذلك غلب عليها النسبة فدعت على نفسها بالاموت وتعقب بأنه يلزم منه أنه وجب القسم في المسيرة وليس كذلك اذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى تحتاج حفصة تمثيل على عائشة ولا يتجه القسم في حالة السر إلا اذا كانت الخلوة لا تحصل الا فيه بان ركب معها في الهودج وعند النزول يجمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عدل التسم السر أم المسيرة فلا وهذا كله مبنى على أن القسم كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يدل عليه معظم الاخبار ويؤيد القول باقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها القيمة بل يتدنى اذ يرجع بالقسم فيما يتقبل فلو سافر عن شاة بفرقة فقدم به ضمن في القسم الزم منه اذا رجع أن يوفى من تخلف عنها وقد نقل ابن المنذر الا لاجاع على أن ذلك لا يجب فظهر أن القرعة جائزة وهي أن لا يؤثر به ضمن بالتشبه لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهما وقد قال الشافعي في القديم لو كان المسافر يقسم من خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصير هذه الايام من خرج سهمها خاصة انتهى ولا يخفى أن محل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام اسم السفر موجودا فلو سافر الى بلدة فأقام بها نازلاً ثم سافر راجعاً فعليه قضاء مدة الاقامة وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية والمعنى في سقوط القضاء أن التي سافرت وفازت بالعصبة خلفها من تعب السفر ومشتته ما يبقا بل ذلك القيمة عكسها في الامر من معا (قوله)

خا) النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه حفصة فلم عليها ثم سار حتى نزلوا وافقدته عائشة فلما نزلوا جعلت رجلها بين الاذخر وتقول رب سلط على عقرى بأروضة تلدغني ولا أستطيع أن أقول له شيئاً (باب المرأة تهب يومها من زوجها الضربها وكيف يقسم ذلك)»

باب المرأة تهب يومها من زوجها الضربها (قوله) من يمتلئ يومها لا يمتلئ أي يومها الذي يختص بها (قوله وكيف يقسم ذلك) قال العلماء اذا وهبت يومها لضربها قسم الزوج ليوام

٥٢١٢
م
تحفة
٩٦٨٩٧

ضرتها فان كان ثاليسا اليومها فذال ذلك والام يسقدمه عن رتبته في القسم الارض من بقى وقالوا اذا
وهبت المرأة يومها الضرتها فان قسلا الزوج لم يكن للموهوبة أن تمنع وان لم يقبل لم يكره على
ذلك واذا وهبت يومها لزوجها ولم تعرض للضرة فهل له أن يخص واحدة ان كان عنده أكثر
من اثنين أو يوزعه بين من يقي وللاوهبة في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى أحبت لكن
فيما قبل لا فيعاضى وأطاع ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبته
لعائشة (قوله حديث مالك بن اسمعيل) هو أبو عسان التهمدي وزهير بن معاوية (قوله أن
سودة بنت زمعة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة
ودخل عليها بها وهاجرت معه ووقع مسلم من طريق شريك بن حنبل في آخر حديث الباب قالت
عائشة وكانت أول امرأة تزوجها بعدى ومعه عقد عليها بعد أن عقد على عائشة وأما دخوله
عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق وقد نبه على ذلك ابن الجوزي (قوله وهبت يومها
لعائشة) تقدم في المهبة من طريق الزهري عن عروة بن الخطاب وهو الحديث وزاد في آخره تنقي بذلك
رضار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية مسلم من طريق عتبة بن خالد عن هشام لما أن
كبرت سودة وهبت له نحو من رواية يبر عن هشام وأخرج أبو داود وهذا الحديث وزاد فيه
بيان سببه وأوضح من رواية مسلم فروى عن أحد بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام
ابن عروة بالسند المذكور وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم
الحديث وقبه ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا رسول الله بوي لعائشة فقبل ذلك منها فقيا وأشباهها زلات وان امرأة أضافت من
بعضها نشر الآية وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصلة ورواه سعيد بن
منصور عن ابن أبي الزناد عن سلام بن كرفيه عن عائشة وعنده الترمذي من حديث ابن عباس
موصولا نحوه وكذا قال عبد الرزاق عن معمر يعني ذلك فتواردت هذه الروايات على أنها
خشيت الطلاق فوهبت وأخرج ابن سعد بسند جالاهة أن من رواية القاسم بن أبي بزة عن سلا
ان النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فعدت له على طريقه فقالت والذي بعثك بالحق ما لي في
الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنت ذلك بالذي أنزل عليك الكتاب
هل طلقني أو جسدته فعدت لها على قال قالت فأنت ذلك لما راجعتني فراجعها فانت فاني قد
جعلت بوي ووليتي لعائشة حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يقسم لعائشة بيومها يوم سودة) في رواية يبر عن هشام عنده مسلم فكان يقسم
لعائشة بويومين ويومها يوم سودة وقد نبهت كلامهم في كسبة هذا القسم أول الباب (قوله
باب العدل بين النساء ولن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء) أشار بذلك الآية إلى أن
المنى فيما العدل بينهم من كل جهة وبالحدوث إلى أن المراد بالعدل التوبة بينهم بما يليق بكل
منهم فإذا ولى لكل واحدة منهم كسوتها ونفقتا والاولاء الهام بضرة ما زاد على ذلك من ميل
قلب أو تبرع بحقة وقد روى الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن
أبو عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين
نساءه فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تاني فيما تملك ولا أملك قال الترمذي يعني به

سدت مالك بن اسمعيل
حديثنا زهير عن هشام
عن أبيه عن عائشة أن
سودة بنت زمعة وهبت
يومها لعائشة وكان النبي
صلى الله عليه وسلم يقسم
لعائشة بيومها يوم سودة
(باب العدل بين النساء
ولن تستطعوا أن تعدلوا
بين النساء في قومه واسما
حكما) (باب اذا تزوج
الذكر على النيب)

الحب والمودة كذلك قسره أهل العلم قال الترمذي رواه غير واحد عن جاذب بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه عن سيار وهو أصحهم رواية بمجانيد سلسلة وتبعها أخرجه البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ولن تستعبدوا الآية قال في الحب والجماع وعن عبيدة بن عمرو السلمي مثله **(قوله بشر)** هو ابن الفضل وخالد هو ابن مهران الخذا **(قوله ولو شئت أن أقول)** قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث قال خالد لو شئت أن أقول رفعة لقد فعلت ولكنه قال السنة فين أقول خالد وهو ابن مهران الخذا مروى عن أبي قلابه وقد اختلف على سفيان الثوري في تعين فائل ذلك هل هو خالد أو شعبة أو قلابه وبأن بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث ﴿ **(قوله)** يا أيها الذين آمنوا إذا تزوج النيب على البكر) أي أو عكس كيف يصنع **(قوله)** حدثنا أيوسف ابن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب جده **(قوله)** حدثنا أيوسف بن أسامة عن سفيان) في رواية أبي يعين من طريق جرير بن عون عن أبي أسامة حدثنا سفيان **(قوله)** حدثنا أيوب) هو الضحائي وخالد هو الخذا **(قوله)** عن أبي قلابه) أي أنه ما جمعا رواه عن أبي قلابه يمكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد **(قوله)** قال ابن السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي يتبادر لاهم من قول الصحابي وقد ضاع في المجمع قول سلام بن عبد الله بن عمرو المسألة الزهري عن قول ابن عمر للجراحان كنت تر يد السنة هل تر يد سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال سلام وهل يعنون بذلك السنة **(قوله)** إذا تزوج الرجل البكر على النيب) أي يكون عنده امرأ قد تزوج معها بكرا كساقى الحشنة **(قوله)** أقام عندها سبعا وقسم ثم قال أقام عندها ثلاثا ثم قسم كذا في البصائر بالواو في الأولى وبلغ في الثانية وقع عند الأسماعيلي وأبي يعين من طريق جرير بن عون عن أبي أسامة بلغ في الموضوعين **(قوله)** قال أو قلابه ولو شئت لقلت أن أنسأ رفعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لمكان صادقا وكون روى بالمعنى وهو جازع لندعه لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى وقال ابن دقيق العيد قول أبي قلابه يتحمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعا لفظا ففصر عنه وتروعا الثاني أن يكون رأى أن قول نُس من السنة في حكم المرفوع فلو عرّفه بأنه مرفوع عن عبد الله لكان له في حكم المرفوع قال أبو الفوارق لا قبل له من الرواية يقتضي أن يكون مرفوعا بطريق غير محتمل وقوله أنه لا يورث برفعة وليس الرواية أن يقتضيه ما هو ظاهر الحديث في ما هو واضح جهاد يتحمل انتهى وهو بحث يتجوه لم يصيب مردد بان الأكرع أن قول الصحابي من السنة **(كذا في حكم المرفوع)** لا تجاه الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع ولكن باب الرواية بالمعنى متنع وقد وافق هذا الرواية بأن عليه عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابه أخرجه الأسماعيلي ونسبه بشر بن الفضل وهشيم إلى خالد لا منقاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك **(قوله)** وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد) يعني هذا الأسناد والمتم **(قوله)** قال خالد ولو شئت لقلت رفعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كأن البصائر أراد أن بين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول لعل هو قول أبي قلابه أو قول خالد و يظهر أن هذه الزيادة رواه خالد عن أبي قلابه

م و ت ق

تحفة

933

حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا

خالد بن أبي قلابه عن أنس

وَلَمْ شَيْءٌ أَنْ أَقُولَ قَالَ النِّمَى،

صلى الله عليه وسلم ولكن

قال، السبعة اذا تزوجوا المكم

آدام عندها سواها اذا تزوج

الذين أقاموا عندها زلاتا

وإذا كان ذلك في حاله

۱۱۰۰) * حدیث نامہ صفحہ ۲۰

أشدد حذراً له أسامة بن

سنة اربع مائة و ثمان و ثمانين

ع. اَب. قَلَابَةُ عَنْ اَب. قَالَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكامل في الشريعة بأقامتها

وإذا كان

النسب إلى الكائنات

التيب على النبي صلى الله عليه وسلم

أَنْتَ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى الْأُفُوفَ كِبَارًا

أَنْتُمْ خُصَمَاءُ الْبَغَاةِ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ
بِالْأَسْوَاقِ

السلامة الى النبي صلى الله

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
أَنْتَ يَا خَلِيفَةُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ

أَحْبَبُ مَا سَلَّمَ عَنْ أَبِي يُونُسَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:

وَحَالِدٌ قَالَ حَالِدٌ وَلَوْ سَلَبْتُ الْقَلْبَ

رواه الى النبي صلى الله عليه وسلم

مفہم

دون رواية أيوب ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد بن كرز الزبادة في
 صدر الحديث وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكور من قول قتال حدثني محمد بن رافع حدثنا
 عبد الرزاق ولتظن من السنة أن يقيم عند البكر سبعا قال خالد إلى آخره وقد رواه أبو داود
 الحفري والقاسم بن يزيد الحري عن الزوري عنهما أخرجه الاسماعيلي ورواه عبد الله بن الوليد
 العدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي وسنن أبو قلابه الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان
 عن نبال وأيوب جميعا وقال فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه
 وقال حدثنا الصنعاني عن أبي قلابه وقال هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابه انتهى وقد
 أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابه عن أنس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صرح برفعه وهو يؤيده ما ذكره أن السابق في رواية سفيان
 لخالد ورواية أيوب هذه أن كانت محفوظة لا أحتمل أن يكون أبو قلابه لم يحدث به أيوب جزم برفعه
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان بإضاعته عن
 عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه وأخرجه الدارقي والدارقطني
 من طريق محمد بن اسحق عن أيوب مثله ثبتت أن رواية خالده التي قال فيها السنة
 وأن رواية أيوب قال فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به على أن هذا العدل يخص
 بين له زوجة قبل الحديدة وقال ابن عبد البر جهوا العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف
 وسواء كان عنده زوجة أم لا وحكي النووي أنه يحب إذا لم يكن عنده غيرها أو الأفيح وهذا
 يوافق كلام أكثر الأصحاب واختار النووي أن لا فرق وأطلق الشافعي به خنده ولكن يشهد
 للأول قوله في حديث الباب إذا تزوج البكر على الثيب يمكن أن يمسك للآخر يساق بدمر عن
 خالد الذي في الباب قبله فإنه قال إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا الحديث ولم يتقدم بما إذا تزوجها
 على غيرها لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد بل ثبت في رواية خالد التقييد فعند مسلم من
 طريق هشيم عن خالد إذا تزوج البكر على الثيب الحديث ويؤيده أيضا قوله في حديث التميمي
 قسم لأن القسم إنما يكون بان عنده زوجة أخرى وفيه جمعة على اليكوفيين في قواهم أن البكر
 والثيب سواء في الثلاث وعلى الأوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان وفيه حديث
 مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من عموم حديث الباب قالوا
 أرادت للثيب أن يكمل لها السبع فإنه إذا جاءها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع غيرها
 لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها
 ثلاثا وقال إنه ليس بك علي أهالك هو أن اشتت سبع لك وإن سبع لك سبع لتسائي وفي
 رواية أنه اشتت ثمان ثم درت قالت ثلث وحكي الشيخ أبو اسحق في المهذب وجهين في أنه بقضى
 السبع والأربع المزدية والذي قطع به الأكثر أن اختارت السبع قضاها كلها وإن أقامها
 بغير اختيارها قضى الأربع المزدية (تنبيه) بكرة أن يتأخر في السبع والثلاث عن صلاة
 الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعله لها نص عليه الشافعي وقال الرافعي هذا في النهار وأما
 في الليل فلا لأن المندوب لا يترك له الواجب وقد قال الأصحاب يسوي بين الزوجات في الخروج
 إلى الجماعة وفي سائر أعمال البر فيخرج في ليالي الكل أولا يخرج أصلا فإن خصص حرم عليه



فهرز بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن يحيى عن عبيد بن حنبل عن معمر بن عباس عن عروضي الله عنهم دخل على حفصة فقَالَ يَا نَبْتَ
 أَتَعْجَبُ مِنْ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبُهَا نَحْنُ أَحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا هَيْبَةُ دَعَاكَ فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَبِلَ
 قَوْلَهُ وَأَنَّهُ تَرَكَ إِيَّانَ نِسَاءِ كُلِّهِنَّ فِي سَاعَةٍ وَأَحْدَثَ عَلَى ثَلَاثِ السَّاعَةِ كَذَا فِي نَسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِي نَوَاحِلِهِ فِيهِ سَقَطَ وَتَحَرَّى بِهَا
 الْأَصْلَ وَإِنْ تَرَكَ نِسَاءَهُ كُلِّهِنَّ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ صَحَّ عَلَى ثَلَاثِ السَّاعَةِ أَوْ يَشُقُّ ذَلِكَ وَحَرَّاهُ فِي مَجْمَعِهِ

قوله وأنه تركنا نساءه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا أول فيه سقطا وتحريفا
الاصل وان تركنا نساءه كلهن في ساعة واحدة فمحل معنى تلك الساعة وأنشؤ ذلك وحرفه اه معجمه

الرجل اشته وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه هناك ﴿قوله﴾ **باب المتشيع**
 بما يل وما ينهى من افتخار الضرة) أشار بهذا الى ما ذكره أبو عبيد في تشييعه بالرجل قال قوله
 المتشيع أى المتزين بما ليس عنده مكبر بذلك ويتزين بالباطل كلما أتتكون عند الرجل ولما
 ضرة قد تدعى من الخطوة عند زوجها كما عرفت من ذلك غلط شترتها وكذلك هذا في الرجل
 قال وأما قوله كلابس ثوبى زور فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة بالثياب الزهاد يوم أنهم
 ويظهر من التفتيح والتشفي كثر ما في قلبه منه قال وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب
 النفس كقولهم فلان في الثوب اذا كان بر شامئ النفس وفلان دنس الثوب اذا كان مقهوصا
 عليه في دينه وقال الخطابي الثوب مثل ومعناه أنه صاحب زور وكذب كما يقال لمن وصف بالبراة
 من الأندلس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل وقال أبو سعيد الضرير المراد به أن شاهد الزور
 قديم يعرفون بين يجعلهم مالم يوهبهم أنه قبول الشهادة اه وهذا نقله الخطابي عن نعم بن
 حنبل قال كان يكون في الرجل هيئة وشارة فاذا احتجج الى شهادة زور لبس ثوبه وأقبل
 فشهد فقل لنيل هيبته وحسن ثوبه فيقال أمضاها بنو سبه يعني الشهادة فاضيف الزور اليها
 فقبل كلابس ثوبى زور وأما حكم التنية في قوله ثوبى زور فلا إشارة الى أن كذب المتحلى بشئ
 لانه كذب على نفسه عام يأخذ على غيره بما لم يعط وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود
 عليه وقال الداودي في التنية إشارة الى أنه كاذب قال الزهرى من مبالغته في التعذر من ذلك
 وقبل ان يهضمهم كل يجعل في الحكم كما آخر يوهبهم أن الثوب ثوبان قاله ابن المنذر (قلت) ونحو
 ذلك ما في زماننا هذا فمما يعمل في الاطواق والمعنى الاول ألق وقال ابن التين هو أن يلبس ثوبى
 ودبعة وأعرافه يظن الناس أنهم الهولاء بها لا يدومون يقتضيه بكذبه وأراد بذلك تبهير المرأة
 ذكرت خوف من الفساد بيز زوجها وضربها وورثت منهم ما الغضا فيصير كالسحر الذي يفرق
 بين المروءة ووجه وقال الزنجشري في الفائق المتشيع أى المتشبه بالثياب وان يلبس به واستعبر
 للتحلى بفضله لم يرتزقا وشبهه بلباس ثوبى زور ورأى ذى زور وهو الذى يتزين بأهل الصلاح
 ربا أو ضاف الثوب بين الله لانهم كاللصوصين وأراد بالتنية أن المتحلى بما ليس فيه كن لبس
 ثوبى الزور ارتدى بأحد هما ارتدى بالآخر كما قيل إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا * فالأشارة بالأزار
 والرداء الى أنه متصف بالزور ومن رأسه الى قدمه ويحتمل أن تكون التنية إشارة الى أنه حصل
 بالتشيع حالتان مذمومتان فقدان ما يتشيع به واطهار الباطل وقال المطري هو الذى يرى أنه
 شعبان وليس كذلك (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ويحيى في الرواية الثانية هو ابن
 سعيد القطان وأما حديث جمع هشام بتحديث فاطمة وهى بنت المنذر بن الزبير وهى بنت عمه
 وزوجته وأسما وهى بنت أبي بكر الصديق جدتهم معا وقد اتفق الاكثر من أصحاب هشام على
 هذا الاسناد وانفرد بهم والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقال لا عن أبيه عن عائشة
 وأخرجه النسائي من طريق مصمرو قال انه خطأ والصواب حديث أسما وذكر الداودي في
 التبع أن مسلما أخرجه من رواية عبيدة بن سليمان وكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل
 رواية مصمرو قال وهذا لا يصح وأحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فاني وجدته في رقعة والصواب عن
 عبيد وكيع عن فاطمة عن أسما لا عن عروة عن عائشة وكذا قال سائر أصحاب هشام (قلت)

«باب المتشيع بما يل وما ينهى من افتخار الضرة»
 حدثنا سليمان بن حرب
 حدثنا حماد بن زيد عن
 هشام عن فاطمة عن أسما
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وحديثي محمد بن النخعي حدثنا
 يحيى عن هشام

٥٢١٩

م دس

تحلة

١٥٧٤٥

هو ثابت في التسخ الصحيحة عن مسلم في كتاب اللباس أو رده عن ابن عمر عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أو رده عن ابن عمر عن عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين وعند وكيع طريق عائشة فقط ثم أو رده مسلم من طريق أبي معاوية عن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أو رده النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا روى مسند ابن أبي شبة وأخرجه أبو عوانة أو أضاف من طريق أبي خزيمة عن طريق علي بن مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطناوذي وأبوهم في المختار عن طريق مربي عن رجل كلهم عن هشام عن فاطمة فالظاهر أن الحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكيع فقد أخرج روايته الحوزي من طريق ابن عبد الله بن حاتم الطوسي عنه مسئل ما وقع عندهم للضم إلى معمر ومبارك في فضله وسند ذلك في الدارقطني **(قوله)** ان امرأه قالت لم أفر على نفسي هذه المرأة ولا على تعيين زوجها **(قوله)** اني أضره في درواة الا ما عاين اني جارة وهي الضرة كما تقدم **(قوله)** ان تشبهت من زوجي غير الذي يعطيني في رواية مسلم من حديث عائشة ان امرأه قالت يا رسول الله أقول ان زوجي أعطاني ما يعطيني **(قوله)** المتشيع عام يبط في رواية معمر عام يبطه **(قوله)** باب النفرة في دفع المحبة وسكون الختانة بعد هاراء قال عاص وغيره هي شقة من تغير القاب وهي جان الغضب بسبب المشاركة في خياله الاختصاص وأشدها يكون ذلك بين الزوجين هذا في حق الادعي وأما في حق الله فقال الخطائي أحسن ما ينسب به ما ينسب به في حديث أبي هريرة عن النبي في هذا الباب وهو قوله وغيره الله ان يأتي المؤمن من امر الله عليه قال عباس ويحتمل أن تكون النفرة في حق الله الإشارة إلى تغير حال فاعل ذلك وقيل النفرة في الأصل الجسة والافتة وهو تغير بالزمن التغير فيرجع إلى الغضب وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا وقال ابن العربي التغير بحال في الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بالزمن كقوله عليه السلام وأما في حق الله فقد تقدم في كتاب الكسوف في من هذا ينبغي استحضاره ثم قال ومن أشرف وجوده غيره تعالى اختصاصه قوامه بصفته يعني في حق ادعي شام ذلك لنفسه عاقبه قال وأشد الاذين قد فرسول الله صلى الله عليه وسلم له ان كان يغار لله ولينه ولهذا كان لا ينقم لنفسه اه الا قد نص في الباب تسعة أعاديته والحدث الاول **(قوله)** وقال وراد في دفع الواو وتشديد الراء هو كاتب الغزيين شعبة ومولاه وحديثه الملقن عن القائل في موسى في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمر عنه بلطفه لكن فيه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم واختصر هاهنا وبقي أضافي كتاب التوحيد من هذا الوجه ثم ساقا في أغفل المزي التبعة عن هذا التعليق في النكاح **(قوله)** قال سعد بن عبادة هو سيد الخزرج أو أحد بقائهم **(قوله)** لوراء رجل مع امرأته في الضربة عند مسلم من حديث أبي هريرة ولطفه قال سعد بن رسول الله ولو وجدت مع أهلي رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء قال فيم وزاد في رواية من هذا الوجه قال كلا والذي يعمل ما لاقى ان كنت لأعاجله لا يفت قبل ذلك في حديث ابن عباس عند أحمد والفظه وأبي داود والحاكم لم يثبت هذه الآية والتي يرمون

حدثني فاطمة عن أمهات
امرأة قالت يا رسول الله
لما ضرة فهل علي جناح ان
تسببت من زوجي غير
الذي يعطيني فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
المتبوع عالم يعط كل ايس
نوبى زور * (باب الغيرة) *
وقال وردا عن الغيرة قال
سعد بن عباد لو رأيت رجلا
مع امرأتى لفضرت به بالسيف



٥٢٢٠

س

تحفة ٩٢٥٦

غير مصنف فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتبعون من غيرة سعد لا أنا غيرة والله أغربني • حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من أحد أغربني الله من أجل ذلك حرم الفواحش وما أحدا أحب إليه الملح من الله • حدثنا عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أمة محمد ما أحد أغربني الله أن يرى عبده أو أمته ترى يا أمة محمد لعلوا ما أعلم لمحكمتم قليلا ولكنكم كثيرا • حدثنا موسى بن أمية عن حماد بن عمار عن يحيى عن أبي سلمة أن عروة ابن الزبير حدثه عن أمه أنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

٥٢٢٢

م

تحفة

٩٥٧٢٦

المحسنان الآية قال سعد بن عبادة أهكذا أنزلت فلو وجدت لك مع هذا رجل لم يكن لي أن أكره ولا أن أعجبه حتى أتى بأربعة شهداء فوالله لا أتى بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الأنصار لا تستمعون ما يقول سعدكم قالوا يا رسول الله لانه فانه رجل غيور والله ما تزوج امرأته قط إلا عذرا ولا يطلق امرأته فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرة • فقال سعد والله اني لاعلم يا رسول الله أنهم الحق وأنهم من عند الله ولكني عجت (قوله غير مصنف) قال عياض هو بكسر الهمزة وسكون الصاد المهملة قال وروى أبا بصير عن الأدهم بن قيس عن حماد بن عيسى عن السيف وحالائه من كسر جده وصفا للضارب وحالائه هـ وزعم ابن النجاشي أنه وقع في سائر الأمهات في شدة الداء وهو من صنع السيف أي عرضه وحده ويقال له غرار بالعين المجرمة والسيف صفيان وحده أو أراد أنه يضرب بحده لا بعرضه والذي يضرب بالحده يقصد إلى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفيق فإنه يقصد التأديب ووقع عند مسلم من رواية أبي عروبة غير مصنف عنه وهذا يترجح فيها كسر الداء ويجوز أنفتح أيضا على البناء للمجهول وقد أنكره ابن الجوزي وقال ظن الراوي أنه من الصفيق الذي هو عصى العفو وليس كذلك إنما هو من صفيق السيف (قلت) ويمكن توجيهها على المعنى الأول والصفيق والصفيقة بمعنى وقد أورده مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمرو بن أبي لاس في روايته لفظه عنه وكذا سائر من رواه عن أبي عروبة في البخاري وغيره لم يذكرها (قوله أتبعون من غيرة سعد) تمسك بهذا التقرير من أجازة فصل ما قال سعد وقال ابن وقيل ذلك ذهبدم المقتول هدرنا نقل ذلك عن ابن الموارث المالكية وسأقي بسط ذلك ويأني في كتاب الحديث ودان شاء الله تعالى • الحديث الثاني (قوله شقيق) هو أبو وائل الأسدي وعبد الله هو ابن مسعود وغيره ما من أحد أغربني الله • من زائدة بدل الحديث الذي بعده ويجوز في غير الرفع والنصب على اللغتين المجازية والتمعية في ما ويجوز في النصب أن يكون أغربني موضع خفض على النعت لا حذف في الرفع أن يكون مفعلة لا • دوا لغير محذوف في الجاهل تقديره موجود ونحوه والكلام على غير الله ذكر في الذي قبله وشيعة شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى • (تبيينه) • وقع عند الأمام علي قبل حدث ابن مسعود ترجمة صورته في البقرة والمدح وما رأيت ذلك في نسخ البخاري • الحديث الثالث حديث عائشة (قوله يا أمة محمد ما أحد أغربني الله أن يرى عبده أو أمته ترى) كذا وقع عنده هـ عن عبد الله بن سلمة وهو القيني عن أبي مالك ووقع في سائر الروايات عن مالك أو ترى أمته على وزن الذي قبله وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله ابن مسعود هذا في الاستاد كجامعة قطعه من من سبق القلم هنا وأمل لفظه ترى سقط غلطا من الأصل ثم ألحق فأنزهها النسخ عن فتحها وهذا القدر الذي أورده المصنف من هذا الحديث هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف وقد تقدم شرحه مسطور في هناك بمحمد الله تعالى • الحديث الرابع (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن (قوله أن عروة) فدروا به حجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عن مسلم حدثني عروة ورواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرنين عن القرنين لأنهما متقاربان في السن واللقاء وإن كان عروة أقسن من أبي سلمة قليلا (قوله عن أمه أسامة) هي بنت أبي بكر ووقع في رواية مسلم

٥٢٢٢

تحفة

١٥٢٧٧

لاشيء أغبر من الله وعن
يحيى ان أبائنا حدثنا
أباهر مرة حدثنا سمع
النبي صلى الله عليه وسلم
«حدثنا أنعم حدثنا
شيبان عن يحيى عن أبي
سلفة أن سمع أباهر يرضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال ان الله
يفار وغيره الله ان ياتي
المؤمن ما حرم الله «حدثني
محمود حدثنا أبو أسامة
حدثنا هشام قال أخبرني أبي
عن أسماء بنت أبي بكر رضي
الله عنهما قالت تزوجني
الزبير وماله في الارض من
مال ولا مملوك ولا شيء غير
ناضع وغيره

٥٢٢٤

م سن

تحفة

١٥٢٢٥

المذكورة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته (قوله لاشيء أغبر من الله) في رواية حجاج
المذكورة ليس شيء أغبر من الله وهما يعني «الحديث الخامس» (قوله يحيى أن أبائنا حدثنا
أن أباهر مرة حدثنا) هكذا أورده وهو موقوف على السند الذي قبله فهو موصول ولم يسبق
الحضاري الثمن من رواية هـ مامل بل يحول الى رواية شيبان فساقه على روايته والذي يظهر أن
لنفسه ما واحد وقوة في رواية حجاج بن أبي عثمان عنده لم تقدم حديثاً في سلامة عن
عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية هـ مامل عند الحضاري وأوردته لم يضاف
رواية حرب بن شداد عن يحيى بحديث أبي هريرة فقط مثل ما أورده الحضاري من رواية شيبان
عن يحيى ثم أوردته لم ينزل رواية هشام الدسوقي عن يحيى بحديث أسماء فقط فكان يحيى
كان يحجمهما تارة وبز أخرى وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية الأوزاعي عن يحيى بحديث
اسماء فقط وزاد في أوله على المبر (قوله ان الله يغار) زاد في رواية حجاج عنده لم وان المؤمن
يغار (قوله وغيره الله ان ياتي المؤمن ما حرم الله) كذلك ذكر وكذا هو عنده لم لكن باللفظ
ما حرم عليه الله النساء لا يدخل وزاد عليه والضمير للمؤمن ووقع في رواية أبي ذر وغيره الله
أن لا يأتي برأيه لا ذكرها رأياً ثمانية في رواية النسي وأطرف الصفة التي فقال كذلك الجميع
والصواب حذف لا كذلك قال وما أدرى ما أراد بالجميع بل أكثر رواية الحضاري على حذفها ووافقا
لمن رواه عن الحضاري كسالم والفرزدق وغيرهما وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصداً غير
الله يعني الاتيان ولا عده فلا بد من تقديره مثل لان لا يأتي أي غير الله على النبي عن
الاتيان أو نحو ذلك وقال الطبري التقدير غير الله ثمانية لاجل أن لا يأتي قال الكرماني على
تقدير أن لا يستقيم المعنى إثبات لا لذلك دليل على زيادتها وقد عدهت زيادتها في الكلام كثيراً
مثل قوله ما منعك أن لا تسجد لك لا يعلم أهل الكتاب وغير ذلك «الحديث السادس» (قوله حدثني
محمود) هو ابن غيلان المروزي (قوله أخبرني أبي عن أسماء) هي أمه المقدم ذكرها قبل
(قوله تزوجني الزبير) أي: بانثوا ما زواجه في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضح وغير
فرسيه) أسماء طاف المملوك على المال فعلى أن المراد بالمال الابل أو الاراضي التي تزوج وهو
استهـ مال معروف للعرب يطبقون المال على كل من ذلك والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من
العبيد والاماء وقوله بعد ذلك ولا شيء من عطف العام على الخاص بشئ كل ما يتلك أو يقول
لكن الظاهر أنهم لم يزدوا مالاً له منه من مسكن ومطعم ورأس مال تجارة ودل
سببها على أن الارض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكه للزبير وإنما كانت أقطاعاتاً وملك
منفعة الارض قبل ذلك لم تستهـ كما استنتت الفرس والناضح وفي استنتها الناضح والفرس
نظر استهـ تلكه الداودي لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن
الزبير كما تقدم ذلك من صحابي كتاب الهجرة والناضح والجل الذي سبق عليه الماء انما حصل له
بسبب الارض التي أقطعه قال الداودي ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح والجواب منع هذا النبي
وأما ما منع أن يكون للفرس والجل كانه بمكة قبل أن يهاجر فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على
فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنمة والجل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولم تقدم به
المدينة وأقطع الارض المذكورة أعده اسما قبوا وكلا يتنفع به قبل ذلك في غير السبق فلا إشكال

فكنت أعلف فرسه وأسقى
الماء وأخر زغبه وأعين ولم
أكن أحسن أخيراً فكان يميز
جاراتي من الأنصار وكن
نذوة صدق وكنت أنقل
النوى من أرض الزبير إلى
أقطعه رسول الله صلى الله
عليه وسلم على رأسي وهي
حتى على ثائي فرغ خبثي وما
والنوى على رأسي فقلت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومعه نفر من الأنصار
فدعاني ثم قال اخ اخرج لي حلي
خلفه فاستحييت أن أسير
مع الرجال وذكر أن الزبير
وغيره وكان أغبر الناس
عرف رسول الله صلى الله
عليه وسلم أني قد استحييت
فخشي فبنت الزبير فقلت
لقيني رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعلى رأسي النوى
ومعه نفر من أصحابه فأناخ
لأركب فاستحييت منه
وعرفت غرتك فقال والله
لحلك النوى كان أشد على
من دكوك نفعه قالت

٢ قوله النوى على رأسي
كان هكذا بنسخ الشرح التي
بايد بنار النوى في الثوب بايد بنا
النوى فكان فعله مافي
الشارح رواية له اه

(قوله فكنت أعلف فرسه) زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأكشبه مؤثته وأسوسه
وأدق النوى لناضحه وألقفه ولملأ أيضاً من طريق أبي أنى ملكية عن أسماء كنت أخدم الزبير
خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد علي من سياسة الفرس
كنت أحشله وأقوم عليه (قوله وأسقى الماء) كذلك كثير والسرخسي وأسقى بغير مشاة
وهو على حذف المنفعل أي وأسقى الفرس أو الناضح الماء أو الأول أشعل معني وأكثرت فائدة (قوله
وأخر زغبه) بخاء بحجة ثم راء ثم زاي (غربه) بفتح الميم وسكون الراء بعده هامو وحده هو الدلو (قوله
وأعين) أي الدقيق وهو يؤيد ما حملنا عليه المال أدلو كان المراد في أنواع المال لا تنفي الدقيق
الذي يعجن لكن ليس ذلك مرادها وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله
عليه وسلم وأبا بكر راجعين الشام بخبرة وأنه كساهما ثيابا (قوله ولم أكن أحسن أخيراً)
فكان يميز جاراتي في رواية مسلم فكان يميزني وهذا يجوز على أن في كلامه ما شأنا بخودها
تقديره تزوجني الزبير بحكمة وهو بالصفة المذكورة واستقر على ذلك حتى حملنا المدة وكنت
أصنع كذا إلى آخره لأن التسوية من الأنصار إنما جاورها بعد قدومها المدة قطعاً وكذلك
مباينة في قلسمن به في حسن العشرة والوفاء بالعهود (قوله وكنت أنقل النوى من أرض
الزبير إلى أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الخس بيان حال الأرض
المذكورة وأنها كانت عماء فأما الله على رسوله من أموال بني النضير وكان ذلك في أوائل قدومه
المدة كما تقدم بيان ذلك هناك (قوله وهي معي) أي من مكان سكناها (قوله فدعاني ثم قال
اخرج) بكسر الهمزة وسكون اللام كلمة فقال للبعيرين أراد أن يبعثه (قوله ليحملني خلفه)
كما أنها فهمت ذلك من قرينة الحال والافتحتم أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما
معها وبركب هوشياً آخر غير ذلك (قوله فاستحييت أن أسير مع الرجال) هذا بانه على ما فهمته
من الارتداف والافعل الاحتمال الآخر ما تعين المرافقة (قوله وذكر أن الزبير وغيره وكان
أغبر الناس) هو بالنسبة إلى من علمه أي أرادت تفضله على أن يابسه جنسه في ذلك أو من مرادة
ثم رأيتنا بنسبة في رواية الاسماعيلي ونقلته وكان من أغبر الناس (قوله والله لحلك ٢ النوى على
رأسك) كان أشد علي من دكوك نفعه (كذلك كثير وفي رواية السرخسي كان أشد عليك
وسقط هذه اللفظة من رواية مسلم ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير أن دكوك بهامع النبي
صلى الله عليه وسلم لا ينامنه كبيراً من الغيرة لأنها أخت امرأته فهي في تلك الحالة لا يحل له
تزوجها إن لو كانت خلية من الزوج وحواراً أن يقع لها ما وقع من فبنت خش بعيد جدا
لأنه من يدعاه له يوم فراقه لا يختارها في الاحتمال أن يقع لها من بعض الرجال من جهة بغير
قصد وأن يتكشف منها حالة السر ما لا تريد انكشافه ونحو ذلك وهذا كله أخف مما تتحقق من
تدلها لجعل النوى على رأسها من مكان بعد لأنه قد يهجم خسة النفس ودناءة الهمه وقلة الغيرة
ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأنها بالجهاد وغيرها ما يهرهه
النبي صلى الله عليه وسلم ويقعهم فيه وكانوا لا يتقربون للقيام بأمور البت بأن يتعاطوا ذلك
بأنفسهم ولتضييق ما يابدهم عن استخدام من يشوم بذلك عنهم فانحصر الأمر في نسايتهم فكان

يكفئهم مائة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الاسلام مع ما ينضم اليه ذلك
من العادة المتبعة من تسمية ذلك العارحنا **(قوله حتى أرسل الى (٢) أبو بكر بخادم تكفني**
سياسة الفرس فكأنما عتقني) في روايه مسلم وقد وقع عنده في روايه أبي مليكة جاء النبي صلى الله
عليه وسلم لي فاعطاهما خادما قالت **كفنتني** سياسة الفرس قالت عني مؤثته ويجمع بين
الروايتين بان النبي صلى الله عليه وسلم الملقب بالهبطي ولكن وصل ذلك اليها بواسطة ووقع عنده
أسماء فصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الملقب ولكن وصل ذلك اليها بواسطة ووقع عنده
في هذه الرواية أنهما باعتهما بذلك ونصدهت بينهما وهو محمول على أنها استغثت عنها بنفسها
واستبدل بهذه القصة على أن علي المرءة القيام بجميع ما يحتاج اليه زوجها من الخدمة واليه
ذهب أبو بكر وجهه الباقيون على أنهم انطوعت بذلك ولم يكن لازما أشار اليه المهلب وغيره والذي
يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرأ الحكم في غيرها من
لم يكن في مثل حالهم وقد تقدم أن فاطمة سدة نساء العالمين سكنت ما تاتي بها من الرخي
وسات أباها خادما فدلها على خير من ذلك وهو ذلك كراهة تعالى والذي يترجح على ذلك على
عوائد البلاد فإنها تختلف في هذا الباب قال المهلب وفيه أن المرءة الشريفة اذا طوعت بخدمة
زوجها ينبغي ألا يزينه الم شكر عليها ذلك أب ولا سلطان وتعقب بأنه على ما صلح من أن ذلك
كان تطوعا ونحصة أن به كس فيقول الولم يكن لازما ما سكت أو ما تلا على ذلك مع ما فيه من
المشقة عليه وعليها ولا أثر للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظمة الصديق عنده قال وفيه
جواز ارتداف المرءة خلف الرجل في موكب الرجال قال وليس في الحديث أنها استترت ولأن
النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فيؤخذ منه أن الحجاب انما هو في حق أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم خاصة اه والذي يظهر أن القصة كانت قبل زول الحجاب ومشر وعنه وقد قالت
عائشة كما تقدم في نفسه سورة التور لما نزلت ولمضربن يحمرهن على حيويهن أخذن أزهرن
من قبل الحواشي فشققهن فاخترن بها ولم تزل عادة النساء قد عاودت شايسترن وجوههن عن
الاجانب والذي ذكر عياض ان الذي اخص به أمهات المؤمنين سترهن خصوص من زيادة على ستر
أجسامهن وقد ذكرت الصحة في ذلك في غير هذا الموضع قال المهلب وفيه غير الرجل عند
انزال أهلها فيايشن من الخدمة وأتفة تنفسه من ذلك لاسيما اذا كانت ذات حسب انتهى
وفيمنه نقية لاجلها ولزيرولي بكر ونساء الانصار * الحديث السابع **(قوله حدثنا علي)**
هو ابن المديني وابن علقمة اسمه اسمهميل وقوله عن أنس تقدم في المطالبين من صرح عن حميد
بسماعه من أنس وكذا تسمية المدين المذكورين وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي
هي أرسلت الطعام زينب بنت جحش وقيل غير ذلك **(قوله غارت أمكم)** الخطاب لمن حضر والمراد
بالأمي التي كسرت الحفصة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم سيانه وأغرب
الداردي فقال المراد بقوله أمكم سارة وكان معنى الكلام عنده لا تعجبوا مما وقع من هذه
من القصة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده اسمعيل وهو طفل مع أمه
الى واد غدير ذرع وهذا وان كان بعضه بوجهه لكن المراد بخلافه وان المراد كسرة

٢ قوله أبو بكر بخادم هكذا
بنسخ الشرح بايد بنا والذي
في المتن بايد بنا أبو بكر بعد
ذلك بخادم فلعل ما في
الشرح روايه له اه

حتى أرسل الى أبو بكر بعد
ذلك بخادم تكفني سياسة
الفرس فكأنما عتقني
* حدثنا علي حدثنا ابن عليه
عن حميد عن أنس قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم عند
بعض نساء فبارت إحدى
أمهات المؤمنين بحفصة فيها
طعام فضربت التي النبي
صلى الله عليه وسلم في بيتها
يد الخادم فقطت الحفصة
فانفلقت فجمع النبي صلى
الله عليه وسلم فلق الحفصة ثم
جعل يجمع فيها الطعام الذي
كان في الحفصة ويقول غارت
أمكم ثم حبس الخادم حتى
أتى بحفصة من عند التي هو
في بيتها فدفن الحفصة الصحفة
الى التي كسرت صحفتها
وأمسك المكسورة في بيت
التي كسرت فيه

٥٢٢٥

نحلة

٥٦٩

(قوله حدثنا عبد) في رواية أبي ذر حدثني بالافراد (قوله اني لاعلم اذا كنت عني راضية الخ) يؤخذ منه استقراء الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيسألني بالليل اليه وعدمه والحكم بما يقتضيه القرائن في ذلك لانه صلى الله عليه وسلم حرم برضا عائشة وغضبها مجرد ذكرها لاسمه وسكوتهما في عسر الحالين من الذكر والسكوت تغير الحالين من الرضا والغضب ويحتمل أن يكون انضم الى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم ينقل وقول عائشة أجل يا رسول الله ما أجهر الامم قال النبي هذا الحصر لطيف جدا لانها أخبرت أنهم اذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لا تتغير عن المحبة المستقرة فهو كما قيل

اني لا تمحك الصدود وانى * قسما بالدمع الصدود لا ميل

وقال ابن المنذر مرادها أنهم كانت تترك التسمية اللفظية ولا تترك قلبها لتعلق بذاته الكريمة مودودة بحبه اه وفي اختيار عائشة ذكر ابراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الانبياء دلالة على حريضة فطمح الان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس به كأنص عليه القرآن فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف ألتفت به هومنه ببديل حتى لا يخرج عن دائرة التعلق في الجملة وقال المهلب يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى اذ لو كان الاسم عين المسمى لكاتب بهجوتهم بهرذاته وليس كذلك ثم اطال في تقرير هذه المسئلة وتخييل البحث فيها كتاب التوحيد حدث ذكرها المصنف أعان الله تعالى على الوصول الى ذلك بحوله وقوته * فانهما (قوله حدثني) أجدني في رجاها هو أبو الوليد الهروي واسم أبي رجاها عبد الله بن أيوب (قوله ما غرت على امرأة) يستتبع ذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها وهي وإن لم تكن موجودة وقد أممت مساركتها لها فسهل لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده فهو الذي هيج الغضب الذي يشير الغيرة بحيث قالت ما تقدم في مناقب خديجة بذلك الله خير امنها فقال ما ابلت الله خير امنها ومع ذلك فلم ينقل أنه واخذ عائشة لتقام معذرتهم بالغيرة التي جبل عليها النساء وقد تقدمت

مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة (قوله ما) ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف) أي دفع الغيرة عنها وطلب الانصاف لها (قوله عن ابن أبي مليكة عن المسور) كذا رواه اللثوي تابعه عرو بن دينار وغير واحد وقاله هم أي يوب فقال عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أخرجه الترمذي وقال حسن وذكر الاختلاف فنه تم قال يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة حمله عنهم مجمعا اه والذي يظهر ترجيح رواية اللثوي لكونه توبع ولكون الحديث قد جاء عن المسورين غير رواية ابن أبي مليكة فقد تقدم في فرض الجنس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وذلك سبب تحديث المسور لمي بن الحسين بهذا الحديث وقد ذكر ما يتعلق بقصة السيف عنه هناك ولا زال أنجب من المسور كيف بالغ في تعصمه لمي بن الحسين حتى قال انه لو أودع عنده السيف لا يمين أخذ منه حتى تزهر روحه راية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور مضاضة على علي بن الحسين لما فيه من إهمام غرض من حقه على أن يطالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الاستكثار موقع بل أنجب

حدثنا عبد بن اسمعيل
حدثنا أبو اسامة عن هشام
عن أبيه عن عائشة رضي
الله عنها قالت قال لي رسول

صلى الله عليه وسلم اني لاعلم
اذا كنت عني راضية واذا
كنت علي غضبي قالت

فقلت من أين تعرف ذلك

فقال اما اذا كنت عني

راضية فالتقوا وبين لا ورب

محمد واذا كنت غضبي

قلت لا ورب ابراهيم

قالت قلت أجل والله

يا رسول الله ما أجهر الامم

* حدثني اجدني في رجاها

حدثنا النضر عن هشام قال

أخبرني أبي عن عائشة أنها

قالت ما غرت على امرأة

لرسول الله صلى الله عليه

وسلم كما غرت على

خديجة لكثرة ذكر رسول

الله صلى الله عليه وسلم لها

وشأنه عليها وقد أوجى الى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن يشهرها بيت لها

في الجنة من قصب * باب

ذب الرجل عن ابنته في

الغيرة والانصاف * حدثنا

قتيبة حدثنا اللثوي عن

ابن أبي مليكة عن المسورين

مخرمة ٥٢٣٠

ع

تحفة

٩١٢٦٧

من المسور نجيها آخر أبلغ من ذلك وهو أن يذل نفسه دون السفرة رعاية لما طرد ولد ابن فاطمة
ومابذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والد علي الذي وقعت له معه القصة حتى قتل
بأيدي ظلة الولاة لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج إلى العراق ما كان المسور
وغيره من أهل الجبال ينظرون أن أمره يقول إلى ما آل إليه والله أعلم وقد تقدم في فرض الخمس
وجه المناسبة بين قصة السفرة والخطبة بما عني عن إعادته (قوله سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في
فرض الخمس بخطب الناس على منبره هذا وأنا لو متدحمت قال ابن سيد الناس هذا غلط
والصواب ما وقع عند الإسماعيلي باللفظ كالحتم أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن
إبراهيم بن سنده المذکور إلى علي بن الحسين قال والمسور لم يحتمل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه لو بعد ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين (قلت) كذا جزم
بدو فيه نظر فإن الصحيح أن ابن الزبير ولد في السنة الأولى فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
سنتين فيجوز أن يكون احتلم في أول سني الامكان أو يحتمل قوله يحتمل على البالغة والمراد التثنية
فقلت الروايتان والأقرب ثمان سنين لا يقال له يحتمل ولا كالحتم لأن الزبير بالتثنية أنه كان
كالحتم في الحذف والفهم والحفظ والله أعلم (قوله ابن هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم
هاشم بن المغيرة والصواب هشام لأنه جسد الخطوبة (قوله استأذوا) في رواية الكشي عن
استاذوني (في أن يتكلموا) عن علي بن أبي طالب هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة
استئذان بني هاشم بن المغيرة وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر ولفظه أن عليا
خطب بنت أبي جهل على فاطمة فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
قومك يتحدثون كذا في رواية شعيب وفي رواية عبيد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان
فبلغ ذلك فاطمة فقالت ان الناس يزعمون أنك لا تغضب لبنا أنك وهذا على ناكح بنت أبي جهل
هكذا أطلق عليه اسم فاعل مجازا لكونه أراد ذلك وصمم عليه فترله منزلة من فعله ووقع في
رواية عبيد الله بن أبي زياد خطب ولا إشكال فيها قال المسور فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
الحديث ووقع عند الحاكم من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة أن عليا خطب بنت
أبي جهل فقال له أهلها لا تزوجك علي فاطمة (قلت) فكان ذلك كان سبب استئذانهم وجاء أيضا
أن عليا استأذن بنفسه فأخرج الحاكم بأسناد صحيح إلى سويد بن غفلة وهو أحد المتضمرين
عن أسير في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبقه قال خطب علي بنت أبي جهل إلى عها الحزن بن
هشام فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعن حسبها أتاني فقال لا ولكن أنا أمرت بها قال
لا فاطمة متضعة مني ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تخرج فقال علي لا أتى شيئا تكرهه ولعل هذا
الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة
فاستشار فلما قال له لا لم تعرض بعد ذلك لطلبها ولهذا جافى آخر حديث شعيب عن الزهري
فترك على الخطبة وهي بكسر الخاء المعجمة ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن
عروة فسكت على عن ذلك النكاح (قوله فلا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن) كروا لنا كيدا وفيه
إشارة إلى تأييده فسمع الأذن وكأنه أراد رفع الجواز لاحتمال أن يحتمل النبي صلى الله عليه وسلم مدتها

قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول وهو
على المنبر ابن هشام بن
المغيرة استأذوا في أن
يتكلموا بينهم على بن أبي
طالب فلا أذن ثم لا أذن
ثم لا أذن

فقال ثم لا أدنأى ولم وضعت المدة المقرضة تقدر الآذن بعد هاتم كذلك أبدا وفيه إشارة إلى ما في حديث الزهري من أن بنى هشام بن المغيرة استأذنا بنو هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخوه الحارث بن هشام وسلمة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما وبو بذلك جواب ما المتقدم له لي وعن يدخل في إطلاق بنى هاشم بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه واسم الخطوبة تقدم بيانه في باب ذكر أضرار النبي صلى الله عليه وسلم من كآب المناقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تزوجها على وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله صلى الله عليه وسلم حدثني فضة بنتي ووعدي ووفى لي وتوجسه ما وقع من على في هذه القصة أغنى عن اعادته (قوله الآن يريد ابن أبي طالب ان يطلق ابنتي ويتكح إبتهم) هذا محمول على أن بعض من يقض عليا وشيء به أنه مصمم على ذلك والافلاظن به أنه يسير على الخطية بعد أن استأذنا النبي صلى الله عليه وسلم فمعه وساق سويد بن غنله يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمة فكانت لما قبل لها ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أعلمه على أنه ترك أنكر عليه ذلك وزاد في رواية الزهري وإن استأجرم حلالا ولا أحل حراما ولكن والله لا تجمع بنت رسول الله و بنت عدو الله عند رجل أبدا وفي رواية مسلم مكانا واحدا أبدا وفي رواية شعيب عند رجل واحد أبدا قال ابن التين أصح ما تحمل عليه هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على على أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه علل بأن ذلك يؤذي به وأبنته حراما بالاتفاق ومعنى قوله لا أحرم حلالا أي هي له حلال لولم تكن عنده فاطمة وأما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي صلى الله عليه وسلم لتأذي فاطمة به فلا وزعم غيره أن السباق يشعر بأن ذلك مباح له لي لكنه منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لحاظ فاطمة وقبل هو ذلك امتثالاً للنهي صلى الله عليه وسلم والنبي يظهر لي أنه لا يعد أن يعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوج ابنته ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بفاطمة عليها السلام (قوله فأنما هي بضعة مني) بفتح الموحدة ويكون الضاد المجهمة أي قطعة ووقع في حديث سويد بن غنله كأن تقدم بضعة مني الميم وبعين مهجة والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أميت بأماهم وأخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من نسأنس به من يخفف عليها الأمر عن تقضي إليه يسرها إذا حصلت لها الفقرة (قوله يريدني ما أراها) كذا هاتمان إربابا رباعا وفي رواية مسلم ما لراها من راب ثلاثا وزاد في رواية الزهري وأنا أخوف أن تقفن في دنياها يعني أنها لا تسير على الفقرة فتقع منافي حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بها الهائي الدين وفي رواية شعيب وأنا كره أن يسواها أي تزويجها عليا وفي رواية مسلم من هذا الوجه أن يقنوها وهي يعني أن تقفن (قوله ويرؤني ما أذاها) في رواية أبي حنظلة نحن إذاها فقد أداني وفي حديث عبد الله بن الزبير ويرؤني ما أذاها يعني ما أنصبا وهو شوق ومهله وتوحيده من الحب بفتحين وهو التعب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن المسور يقضي ما يقضها ويبطن ما يبطنها أخرجهما الحاكم ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة تورضت بذلك لم يمنع على من التزوج بها وبغيرها وفي الحديث تحريم آذي من تأذي النبي صلى الله عليه وسلم

الآن يريد ابن أبي طالب
أن يطلق ابنتي ويتكح
إبتهم فأنما هي بضعة
منني يريدني ما أراها
ويؤني ما أذاها



87718

﴿باب يقل الرجال ويكثر النساء﴾ وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ترى الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة بلذنهن من قلة الرجال وكثرة النساء

• حديثنا يخص بن عمر الخوضي حديثنا شامع عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال لا حديثكم حديثنا معته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحدثكم به أحد غيري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن من أنظر الساعة أن يفتر العلم ويكثر الجهل ويكثر الزنا ويكثر بنو النمرس ويقل الرجال ويكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة

تأذيه لان أدى النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقا قبله وكبره . وقد حرم بانه يؤذيه ما يؤذي
فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شيئا فأنشأ به فهو يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة
هذا الخبر الصحيح . ولا شيء أعظم في ادخال الاذى عليهم من قتل ولدها ولها عرق بالاسترقاء
معادلة من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا والعذاب الآخرة أشد . وفيه جحيم . يقول بسد
الذريعة لان تزويج ما زاد على الواحد حلال للرجال ما لم يجاوز الاربع . ومع ذلك فقد منع
من ذلك في الحال لما ترتب عليه من الضرر المآل . وفيه بقا عار لا ينبغي عقابهم لقوله ثبت
عدو الله فان فاشعا رايا بأن للوصف تأثيرا في المنع مع أنها هي كانت حجة حسنة الاسلام . وقد
اخرج به من منع كفاه من سرأه الرق ثم اعتق بن خمس أباهما الرق ومن منه الرق بن خمس
هي . لم يسألهما فقط . وفيه أن الفراء اذا خشي عليهما أن تقتل في دينها كان لوليها أن يبي
ازالة ذلك كما في حكم التامير كذا قيل . وفيه نظرو يمكن أن يزاد فيه شرط أن لا يكون عندهما من
تتلى به ويحتمل عنها الجلبة . كما تقدم ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة
بذلك مع أن الغيرة على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب إلى خشية الاقتتان في الدين . ومع ذلك
فكان صلى الله عليه وسلم يستكره من الزواني ووجودهم من الغيرة كما في هذه الاحايث ومع ذلك
ما راعى ذلك صلى الله عليه وسلم في تجهيزه كراعي في حق فاطمة . ومحصل الجواب أن فاطمة
كانت اذا ذلك كما تقدم فاقد من ترك اليه من يؤسها وزيل وحشمتان من أم وأخت بخلاف
أعماث المؤمنين فان كل واحد منهما من كانت ترجع الى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو
زوجهن صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاطفة وتطييب القلوب وجبر الخواطر بحيث
أن كل واحد منهما من ترضى منه لحسن خلقه وجعل خلقه مجبوسا ما يصدر منه بحيث لو وجد
ما يحتجى وجوده من الغيرة زال عن قرب . وقيل فيه جحيم . لم يمنع الجمع بين الحرة والامو يؤخذ
من الحديث اكرام من يتسب الى الخمر أو الشرف أو البانة ﴿ قوله با ﴾ . قال
الرجال وبكر النساء . اى في آخر الزمان ﴿ قوله وفان ﴾ موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ورى الرجل الواحد يتبعه اربع بنات . وفي رواية الكشمي امرأة أو اربعة على حذف
الموصوف . وقوله يلذن به قيل لكونهن نساهن وسرايرهن ولو كنهن قربانه اومن الجمع
وروى عن ابن مسعود في كتاب الفاعاة والاهل من حديث حذفه فان اذاعت الفتنة بالله
أولها حتى تسبع الرجل خيرون امرأة تقول يا عبد الله استرني يا عبد الله وني . وقد تقدم
حديث اى موسى موصولا في باب الصدقة قبل الزمن . كتاب الزكاة . في حديث أوله لاتبان على
الناس زمان طوف الرجل في ما بالصدقة الحديث ﴿ قوله حدثنا هشام ﴾ . والاهل السوا في كذا لاكثر
وقع في رواية اى في أجل الجرجاني هشام والاول أولى . وهما وهشام كلاهما من شيوخ خص
ابن عمر المذكور وهو الحنفى . وسيأتى في الاثر به عن مسير ابن ابراهيم عن هشام ﴿ قوله ان ﴾
من اشراط الساعة . الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعب عن قتادة كذلك
﴿ قوله حتى يكون لخمى امرأة ﴾ . هذا لا ينافي الذي قبله لان الاربعين داخله في الخمسين ولعل
التدوينية غرض ادبل بربدالملغة في كثرة النسايب لاتبان الرجال . ويحتمل أن يجمع بينهما بان
الاربعين عددم يلذن به والخمسين عددم يتبعه وهو اعلم من أنهن يلذن به فلا منافاة

تحفة

1 2 3 4

(قوله

(قوله القم الواحد) أي الذي يقوم بأمره من ويحتمل أن يكن به عن اتباعه من له لطلب النكاح
 حلالاً أو حراماً وفي الحديث الأخبار بما سيقع فوقع كما أخبر والعجيب من ذلك ما ورد مطلقاً
 وأما ما ورد مدحاً أو قمعاً من فقال أجد لا يصح منه شيء وقد تقدم كثيراً من مباحث هذا
 الحديث في كتاب العلم (قوله باب) لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو عذر أو الذمير والدخول
 على النسيئة يجوز في لام الدخول الخفض والرفع وأحدركن الترجمة أو رده المصنف صريحاً في
 الباب والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب وقد ورد في حديث مرفوع
 صريحاً أخرجه الترمذي من حديث جابر رفعه لا تدخلوا على النسيات فإن الشيطان يجري
 من ابن آدم مجرى الدم ورواه موقوف لكن بحالدين سعيد مختلف فيه ولم ين حديث عبد
 الله بن عمرو مرفوعاً لا يدخل رجل على نسيئة إلا وقع له رجل أو اثنتان ذكره في أثناء حديث والنسيئة
 بضم الميم ثم غلبت بكسرة مشكورة ثم تحسب ما كتبه من وحده من غلب عازراً بها يقال أغابت
 المرأة إذا غابت زوجها ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما (قوله عن يزيد بن أبي حبيب)
 في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الخطاب والحري وحصة وغيرهم أن يزيد بن أبي حبيب
 حديثهم (قوله عن أبي أنس) هو مرثد بن عبد الله الرزني (قوله عقبة بن عامر) في رواية ابن
 وهب عن أبي نعيم في المستخرج سمعت عقبة بن عامر (قوله أياكم والدخول) بالنصب على
 التصدير وهو تنبيه المخاطب على محذور ليصترع عنه كقائل أياكم والأسد وقوله أياكم مقبول
 بقول مضمون بقدره انقم أو تقدر الكلام انقموا أنفسكم إن تدخلوا على النساء والنساء أن
 يدخلن عليكم وفيه في رواية ابن وهب بالنقل لا تدخلوا على النساء وتقع منع الدخول منع
 الخلوها بطريق الأولى (قوله فقال لرجل من الانصار) لما قف على تسميته (قوله أقرأيت
 الجوز) زاد ابن وهب في روايته عند مسلم سمعت الليث يقول الجوز الخوا زوج وما أشبهه من
 أقارب الزوج ابن العم ونحوه ووقع عند الترمذي به في الحديث قال الترمذي يقال هو
 أخوال الزوج كونه أن يخلوها قال ومعنى الحديث على نحو ما روي لا يخلون رجل بامرأة فإن نالهما
 الشيطان اه وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة وقال
 النوراني اتفق أهل العلم بالغة على أن الأسماء أقارب زوج المرأة كإيمه وعمه وأخيه وابن أخيه
 وابن عمه ونحوهم وإن الاختان أقارب زوجة الرجل وإن الأصهار تقع على الزوجين اه وقد
 اقتصر أبو عبيد وسبعة ابن فارس والداودي على أن الخوا والزوجة زاد ابن فارس وأبو الزوج
 يعني أن والد الزوج جوا المرأة والد الزوجة جوا الرجل وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم
 وقال الأصمعي وسبعة الطبري والمطاني ما نقله النوراني وكذا نقل عن الخليل ويؤيده قول عائشة
 ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأختها وقد قال النوراني المراد في الحديث أقارب
 الزوج غير أبائه وأبائته لأنهم يحرم للزوجة بحوزة لهم الخلوها ولا وصفهم بالموت قال وانما
 المراد الأخ وابن الأخ والعم وابن العم والأخت ونحوهم عما يحل لهم أن يخلوا ولو لم تكن متزوجة
 وحرم الله على النساء أن يخلوا فيمنعوا من الأخاء ما روي أن أخيه فسمي بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبية
 اه وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم ونسبه المازري بأن الخوا والزوجة وأشار المازري إلى أنه
 ذكر للتسمية على منع غيره بطريق ابن الأولى ونسبه ابن الأثير في النهاية ورواه النووي فقال هذا كلام

القم الواحد (باب لا يخلون
 رجل بامرأة إلا ذو عذر
 والدخول على النسيئة)
 حدثنا قتية بن سعيد حدثنا
 لث عن يزيد بن أبي حبيب عن
 أبي الخير عن عقبة بن عامر
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال أياكم والدخول
 على النساء فقال رجل من
 الانصار يا رسول الله أقرأيت
 الجوز

٥٢٢٢

٢٨٩

تحفة

٩٩٥٨

فأسد رمود ولا يجوز جعل الحديث عليه اه وسقطه في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله الجو الموت ما بين منه أن كلام المازري ليس بفاسد واختاف في ضبط الجوف فصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حم بالهمز وأما الخطأ في ضبطه أو بغيره من لانه قال وزن دلو وهو الذي اقصر عليه أبو عبيد الله الهروي وابن الأثير وغيرهما وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري وفيه لغتان أخرى أحدهما حم بوزن أخ والآخر جى بوزن عاص ويخرج من ضبط المهموز بتحريك الميم لغة أخرى خامسة حكها صاحب المحكم (قوله الجو الموت) قيل المراد أن الخلوقة الجو وقد توفى إلى هلاك الدين ان وقعت المعصية أو إلى الموت حقيقة ان وقعت المعصية ووجب الرحم أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها اذا جلسته الغيرة على تطلبعها أشار إلى ذلك كله القرطبي وقال الطبري المعنى أن خلوقة الرجل باهرأة أخيه تنزل منزلة الموت والعرب تصف الشيء المكروه بالموت قال ابن الأعرابي هي كلمة تقولها العرب مثلاً بكاءة قول الأسد الموت أى لقاءه فمعه الموت والمعنى احذروه كما تحذرون الموت وقال صاحب مجمع الفرائد يجهل أن يكون المراد أن المرأة اذا خافت فهي محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فكيف جوه الموت أى لا يجوز لأحد أن يتخولها إلا الموت كما قيل نعم الصهر القبر وهذا لأن بكاءة القبر والجمعة وقال أبو عبيد الله في قوله الجو الموت أى قلت ولا يفعل هذا وتعبه النوري فقال هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلوقة بقرب الزوج أكثر من الخلوقة بغيره والشر يوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتكتمه من الوصول إلى المرأة والخلوقة به من غير تكريم عليه بخلاف الأجنبية وقال معاصر معناه أن الخلوقة بالاجسام مؤدية إلى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التغلظ وقال القرطبي في المفهم المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأته الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة أى فهو محرم معاقب التحريم وانما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتساع الناس به من جهة الزوج والزوجة لانه هم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب الأسد الموت والحرب الموت أى لقاءه يفضى إلى الموت وكذلك دخوله على المرأة فديقضى إلى موت الدين أو إلى موتها باطلاً فاعنه دغرة الزوج أو إلى الرحم ان وقعت الفاحشة وقال ابن الأثير النهاية المعنى أن خلوقة المحرم بها أشد من خلوقة غيره من الأجانب لانه ربما عاين لها أشباهها على أمور تنقل على الزوج من الناس ما ليس في وسعه فنسب العشرة بين الزوجين بذلك ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما شغل عليه اه فكانت قال الجو الموت أى لا بد منه ولا يمكن حجب عنها كما أنه لا بد من الموت وأشار إلى هذا الأخير الشيخ في الدين في شرح العمدة (تنبيه) محرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأيد الآم الموطوءة بغيره والملاعة فانما حرامان على التأيد ولا محرمة هناك وكذا أمهات المؤمنين وأخرجهن بعضهم بقوله في التمرين بسبب مباح لالحرمات وأخرج بقصد التأيد أخت المرأة وعمتها وأختها وبنتها اذا عقدت على الام ولم يدخل بها الحديث الثاني (قوله سفيان) هو ابن عيينة وقوله حدثنا عرو هو ابن دينار وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عرو بن دينار وسفيان المذكور هو النوري لابن عيينة وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في آخر كتاب الحج

قال الجو الموت «حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عرو عن أبي معبد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتخول رجل باهرأة إلا ذى عجزم فقام رجل فقال يا رسول الله امرأتى خرجت حاجة واكتبت في عذرة كذا وكذا قال ارجع فخرج مع امرأتك

٥٢٢٢

م
تحفة

٦٥١٤

«(باب ما يجوز أن يخلو
الرجل بالمرأة عند الناس)»
حدثنا محمد بن يسار حدثنا
عندنا حدثنا شعبه عن هشام
قال سمعت أنس بن مالك
رضي الله عنه قال جاءت
امرأة من الانصار الى النبي
صلى الله عليه وسلم فخلابها
فقال والله انكم لا تحب
الناس الى «(باب ما ينهى
من دخول المتشبهين
بالنساء على المرأة)» حدثنا
عثمان بن أبي شبة حدثنا
عمدة عن هشام بن عروة
عن أبيه عن زينب بنت أم
سلمة عن أم سلمة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان
عندها وفي البيت مخنت

وساقه هناك أمم والله أعلم ﴿قوله باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس﴾
أي لا يخلو بها بحيث تجب استحسانها ما عنهم بل تبحث لابهة كون كلامها إذا كان على مخافت
به كالتي الذي تستحي المأمن ذكره بين الناس وأخذ المصنف قوله في الترجمة عند الناس من
قوله في بعض طرق الحديث فخلابها في بعض الطرق وفي بعض السكت وهي الطرق المسلوكة
التي لا تشك من مرور الناس غالباً ﴿قوله عن هشام﴾ هو ابن زيد بن أنس وقد تقدم في فضائل
الانصار من طريق هجر بن أسد عن شعبه أخبرني هشام بن زيد وكذا وقع في رواية مسلم ﴿قوله﴾
جاءت امرأة من الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية هجر بن أسد ومعهما صبي لهما
فكاهه امرؤ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قوله فخلابها﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في بعض
الطرق قال المهلب لم يرد أنس أنه خلابها بحيث غاب عن أبصار من كان معه وانما خلابها بحيث
لا يسمع من حضرة شكواها ولا مدار بينهما من الكلام ولهذا سمع أنس آخر الكلام فقوله ولم
يقبل ما دار بينهما لانه لم يسمع اه ووقع عند مسلم من طريق جادين سلمة بن ثابت عن أنس
أن امرأته كان في عقلها شيء قالت رسول الله ان لي بك حاجة فقال بأمر فلان انظري أي
السكت شئت حتى أفضي لك حاجتك وأخرج أبو داود ونحوه هذا السباق من طريق جدين عن أنس
لكن ليس فيه أنه كان في عقلها شيء ﴿قوله فقال والله انكم لا تحب الناس الى﴾ زاد في رواية هجر
مرتين وأخرجه في الايمان والنذور من طريق وهب بن جرير عن شعبه بلفظ ثلاث مرات في
الحديث منقبة للانصار وقد تقدم في فضائل الانصار وجبة قوله أنتم أحب الناس الى وقد
تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضاً في حديث آخر وفيه سمة
حاله ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغرى والكبرى وفيه أن معاوية
المرأة الأجنبية سر الايقاد في الدين عندنا من الفتنة ولكن الامر كما قالت عائشة وأياكم علك
اربه كما كان صلى الله عليه وسلم علك اربه ﴿قوله باب ما ينهى من دخول
المتشبهين بالنساء على المرأة﴾ أي يفرض أن زوجها وحيث تكون مسافراً مثلاً ﴿قوله حدثنا عمدة﴾
هو ابن سليمان ﴿عن هشام﴾ هو ابن عروة ﴿عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة﴾ في رواية
سفيان عن هشام في غزوة الطائف عن أمها أم سلمة هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو
المحفوظ وساق في اللسان من طريق زهير بن معاوية عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت
أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرته وأخالفهم جادين سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عرو بن أبي
سلمة وقال معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ورواه معمر أيضاً عن الزهري عن عروة
وأرسله مالك فلم يذكر في عروة أحد أخرجه الترمذي ورواه معمر عن الزهري عند مسلم
وأي داود أيضاً ﴿قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت﴾ أي التي هي فيه ﴿قوله﴾
مخنت تقدم في غزوة الطائف أن اسمه سميت وان ابن عمينة ذكره عن ابن جرير بغير اسناد وذكر
ابن حبيب في الواضع عن حبيب كاتب مالك قال قلت لمالك ان سفيان بن عمينة زاد في حديث
بنت غيلان أن الخنثى سميت وليس في كتابك هي فقال صدق هو كذلك وأخرج الجوزجاني في
تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال كان مخنت يدخل على أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم يقال له هي وأخرج أبو داود في رواية ابن حبان كلهم من طريق بن نونس

عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هبتا كان يدخل الحديث وروى المستنقري من مرسل
 محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي هبتا في كلتيه فكلهم مامن أمر النساء قال
 لعبد الرحمن بن أبي بكر إذا فحس الطائف غدا فليلك بائنة غيلان فذكر نحو حديث الباب
 وزاد أسند غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء وروى ابن أبي شيبة
 والدارقطني وأبو يعلى والبرزاني عن طريق عاصم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن اسم الخنثى هبت
 أيضا لكن ذكر فيه قصة أخرى وذكر ابن أبي عمير في المغازي أن اسم الخنثى في حديث الباب
 مانع وهو بمناء وقيل بنون فروى عن محمد بن إبراهيم التيمي قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم
 في غزوة الطائف مولى لخالته فاخته بنت عمرو بن عائذ بن عتبة بن عبد شمس فقال له مانع يدخل على نساء النبي
 صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقطن لشيء من أمر
 النساء مما يقطن له الرجال ولأنه أرى في ذلك فسمعه يقول لخالته الواسعة يا خالدة ان افحصي
 الطائف فلا تتفاني منك بادية بنت غيلان بن سلة فأنما تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين جمع ذلك منه لا أرى هذا الخنثى يقطن لما سمع ثم قال لنسائه
 لا تدخلن هذا عليكن فخب عن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي أن موسى المديني في
 كون مانع لقب هبتا أو بالعكس أو أنهما اثنان خلافا وجرم الواقدي بالتعدده فانه قال كان
 هبت مولى عبد الله بن أبي أمية وكان مانع مولى فاختة وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفاهما
 مع آل الحكي وذكر الباقين في العصابة من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص أن
 عائشة فانت الخنثى كان بالبدنة يقال له أنه يفتح الهمة وتشديد النون لا تدلنا على امرأه فخطبها
 على عبد الرحمن بن أبي بكر قال بلى فوصف امرأته تقبل بأربع وتدبر بثمان فسمعه النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال يا أمة أخرج من المدينة إلى جراء الاسد ولكن بها منازك والراجح أن اسم
 المذكور في حديث الباب هبت ولا يمتنع أن يترادوا في الوصف المذكور وقد تقدم في غزوة
 الطائف خطب هبت ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عندهم مسلم كان يدخل على
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ويحسب كانوا يفتونه من غير أولي الأربه فدخل النبي صلى الله
 عليه وسلم وما هو عند بعض نسائه وهو يمت امرأته الحديث وعرف من حديث الباب نسمة
 المراءاة أم سلة والخنثى بكسر النون وفتحها من يشبه خلقه النساء حركاته وكلامه وغير
 ذلك فان كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه ان يكلف إزالة ذلك وان كان بعد صمته
 وتكلفه فهو المذموم و يطلق عليه اسم خنثى سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل قال ابن حبيب
 الخنثى هو المولود من الرجال وان لم تعرف منه الفاحشة مما حوذنم التكسيف في المنى وغيره
 وسأني في كتاب الادب لمن فعل ذلك وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى
 الله عليه وسلم أتى يخنثى فدخله بده ورجله فقبل بارسل الله ان هذا يشبه النساء فقفاه
 إلى التبع فقبل لا يقتله فقال اني نهيت عن قتل المصلين **قول** له فقال لاخى أم سلة تقدم شرح
 حاله في غزوة الطائف ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فعمل
 على تعدد القول منه لكل منهما لاخى عائشة ولاخى أم سلة والحنث به لم يقدر أن المرأة الموصوفة
 حصلت لواحد منهما لان الطائف لم يفتح حينئذ وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ولما سلم

فقال الخنثى لاخى أم سلة
 عبد الله بن أبي أمية

غيلان بن سلة وأسالت بنسمة بادية تزوجها عبد الرحمن بن غوف فقدر أنهما استحضضت عنده
وسالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المسحاضة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة
وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر لي بنت الجودي وقصته معها مشهورة وقد وقع في حديث سعد
ابن أبي وقاص أنه خطب امرأته عكة فقال من يحضرني عنها فقال محضت فقال له هبت أنا أصغها
لأنه هذه قصص وقعت لهبت (قوله ان فتح الله لكم الطائف غدا) وقع في رواية أبي أسامة عن
هشام في أوله وهو محاصر الطائف ومثد وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وانحما (قوله ٢ فعلكم)
هو اغرامعنا احرص على تحصيها وارزها (قوله غيلان) في رواية جابر بن سلة لوقد تفتحت
لكم الطائف اقدار تلك بادية بنت غيلان واختلف في ضبط بادية قال أكثر موجوده ثم تحثانية
وقيل ثون بدل التحثانية حكاه أبو نعيم ولبادية ذكر في المغازي ذكر ابن اسحق أن خولة بنت
حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليك الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان
وكانت من أهل نساء ثقف وغيلان هو ابن سلة بن معتب همهله ثم مشاة ثقف له ثم موجودة
ابن مالك الثقفي وهو الذي أسلم وحمته عشرين سنة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربع
وكان من رؤساء ثقف وعاش إلى آخر خلافة عمر رضي الله عنه (قوله تقبل بأربع وتدير
بثمان) قال ابن حبيب عن مالك سمعناه أن أعمكنا بنه طيف بعضه على بعض وهي في بطنها أربع
طرائق وتبلغ أطرافها إلى الخصر تهني كل جانب أربع ولا رادة العنكر ذكر الأربع والثمان
فأول أراد الأطراف لثقال بثمانية ثم رأيت في باب أخراج المشبهين بالنساء من البيوت عقب هذا
الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غيرة رواية أبي ذر قال أتوا عبد الله تقبل بأربع يعني
بأربع عمن بطنها فهي تقبل بين وقوله وتدير بثمان يعني أطراف هذه العنكر الأربع
لأنها محطه الجانب حين تجعد ثم قال وانما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف مذكر
لأنه لم يقل بثمانية أطرافها وحاصله أن له وثمان بدون الهاء توجع من أمان يكون لم يصرح
بلفظ الأطراف وأما لأنه أراد العنكر وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور قال الخطابي
يريد أن لها في بطنها أربع عمن فإذا أقبلت رؤت مواضعها بارزة منه كسر ابهذه على
بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه العنكر الأربع عند منقطع جنبها بثمانية وحاصله أنه
وصفها بأربعة لواء البدن بحيث يكون لبطنها عمن وذلك لا يكون إلا للأنثى من النساء
وجرت عادة الرجال غالبا في الرغبة فحين تكون تلك الصفة وعلى هذا فاقوله في حديث سعد
أن أقبلت قلت تشي يست وإن أدبرت قلت تشي بأربع كأنه يعني يديه وأرجلهما وطرفي
ذلك منها مقبلة ورديعها مدبرة وانما قص إذا أدبرت لأن الشدين يتحيجان حينئذ وذكر
ابن الكلبي في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدير بثمان بشر كالأخوان ان قصدت ثقت
وان تكلمت تفتت وبين أرجلهما شمل الانا المكفوء مع شعرا آخر وزاد المديني من طريق
يزيد بن رومان عن عروة مرة سألني هذه الصفة أسفلها كتيب وأعلىها عيب (قوله)
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل هذا عليكم في رواية الكشي عن علي بن
رواية مسلم وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة فقالت النبي صلى الله عليه وسلم
لا يرى هذا يعرف ما ههنا لا يدخل عليكم قالت فخببوه وزاد أبو يعلى في روايته من طريق

ان فتح الله لكم الطائف
غدا أدلك على ابنة غيلان
فانما تقبل بأربع وتدير
بثمان فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يدخلن هذا
عليكم

٢ قوله فعلكم كذا بالنسخ
التي بأيدينا ولعلها رواية
وقعت له والذى في المتن
بأيدينا أدلك على ابنة كما
تري بالهامش اه مصححه

يونس عن الزهري في آخره وأخرجه فكان بالسيد يدخل كل يوم جمعة يستطعم وزاد ابن الكلابي في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غفلت النظر إليهما عدو الله ثم أحلاه عن المدينة إلى الحبي ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه أنه خطب امرأته بمكة فقال هبت أنا فأنعمت لك إذا قبلت قلت عني يست وإذا أدبرت قلت عني بأربع وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أراه الامتكر الفخمة ولم أقدم المدينة فقاه وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما لك قالت الله ان كنت لا تحسبك من غيري وأولى الاربعة من الرجال وسره إلى خاخ عجمتين وقد ضطت في حديث علي في قصة المرأة التي حملت كاذب حاطب إلى قريش قال المهب انما حجه عن الدخول إلى النساء لما سمعه بصف المرأة بهذه الصفة التي تمنع قلوب الرجال فنعته ثلاثا بصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب اه وفي ساق الحديث ما يشعر بأنه حجه لذاته أيضا قوله لا أرى هذا يعرف ماهنا ولقوله وكانوا يعدونه من غيري وأولى الاربعة فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الاربعة فقاه لذلك يستفاد منه حجب النساء عن نطق المحاسن وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستتاب به في أمور من الأمور قال المهب وفيه جملة من أجاز سيع العن الموصوفة بدون الرؤية لقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث ووقع به ابن التبر بأن من اقتصر في سيع جارية على ما وقع في الحديث من العفة لم يكف في صحة السبع اتفاقا فلا دلالة فيه (قلت) انما أراد المهب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فاذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة اجزأ هذا امره وانتزاعه من الحديث ظاهر وفي الحديث أيضا تعزير من تشبه النساء بالرجال من السيوف والتي اذا عهن ذلك طرأ فقال دعوه يظهر الامر وجوب ذلك وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد محرمات اتفاقا وسأني لعن من فعل ذلك في كتاب اللباس ﴿قوله﴾ **باب** نظر المرأة إلى الأجنبية بخلاف عكسه وهي مسئلة شهيرة واختلف الترجيح فيها عند الشافعية وحديث الباب بسا عمن أجاز وقد تقدم في أبواب العبد بن جواب النوروي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ وكان قبل الحجاب وفقاه بقوله في هذه الرواية فاقدرا واقدرا الجارية الحديثة السن لكن تقدم ما يعكس عليه وان في بعض طرقه ان ذلك كان بعد قدوم وفد الحشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة ومثذبت عشرة سنة فكانت بالفتوة كان ذلك بعد الحجاب وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور وقيام وان أنما وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهان مولى أم سلمة عنها واستاده قوى وأكثر ما عل به انفراد الزهري بالرواية عن نهان وليست بعلة قاذحة فان من يعرف الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يخرج أحد لا تترز وإسته والجبع بن الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلعله كان منه شيء يكشف ولا يشع به ويقوى الجواز استفراد العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأشعار منة فبات للرجال الحجاب ولم يؤمر الرجال قط بالانتقال للرجالهم النساء فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين وهذا الحجة التي على الجواز فقال للسنان قول ان وجه الرجل في حقه عورة كوجه المرأة في حقه بل

﴿باب نظر المرأة إلى الحبس ونحوهم من غير ريشة﴾
حدثنا الحسن بن ابراهيم الحنفلي عن عيسى عن الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستتر في رداءه وأنا أنظر إلى الحشة ليعيون في المسجد حتى أكون أنا الذي أسألم فاقدرا واقدرا الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو

٥٢٢٦

س

تحفة

٩٦٥١٢

«(باب خروج النساء للتحج)» حدثنا زكريا بن أبي المراحدة شاعلي (٢٩٥) بن مهران هشام بن أبيه عن عائشة

هو كوجه الامر في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنه فقط وان لم تكن فتنة فلا ذلالم
زل الرجل الى عمر الزمان مكشوف الوجه والنساء يخرجن منتقيات فلا يستنوا لامر الرجال
بالنقب أو يمنع من الخروج ١٥ وقد قدمت سائر ما سجدت الباب في أبواب العدين
﴿قوله﴾ **باب** خروج النساء للتحج (قال الداودي في صيغة هذا الجمع نظر لان
جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوايج وتعقبه ابن التين فاجاد وقال الحوايج جمع
حاجة أيضا ودعوى ان حاج جمع الجمع ليس بصحيح وذكر المصنف في الباب حديث عائشة خرجت
سودة لحاجة وقد تقدم شرحه ووجه الجمع بينه وبين حديثها الاخر في زول الحجاب في نفسه
سورة الاحزاب ذكرنا تلك التعقب على عياض في زعمه ان امهات المؤمنين كان يحرم عليهن
ايرازا يخصن ولو كن منتقيات متلفعات والحاصل في رد قوله كثره الاخبار الواردة ما هن كن
يحجبن ويطعن ويخرجن الى المباح في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده ﴿قوله﴾ **باب**
استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره (قال ابن التين ترجم
بالخروج الى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد وأجاب الكرماني بانه قاسمه
عليه والجامع بينهما ظاهر ويستلزم في الجميع أمن الفتنة وقد قدمت مباحث حديث ابن عمر في
ذلك في كتاب الصلاة ﴿قوله﴾ **باب** ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في
الرضاع ذكر فيه حديث عائشة قالت جاء عني من الرضاعة فاستأذن علي وقد قدمت مباحثه
مستوفاة في أوائل الكتاب وهو اصل في أن للرضاع حكم النسب من احدة الدخول على النساء
وغير ذلك من الاحكام ﴿قوله﴾ **باب** لا تبشر المرأة المرأة فتشتم الزوجها (كذا
استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة ولا تحريك الحديث من وجهين منصور عن أبي وائل عن
عبد الله بن مسعود والاعش حديثي شقيعت سمعت عبد الله وهو ابن مسعود وشقيعت هو أبو وائل
﴿قوله﴾ لا تبشر المرأة المرأة (زاد النسائي في روايته في الثوب الواحد) ﴿قوله﴾ فتشتم الزوجها كانه
ينظر اليها قال الفاسي هذا اصل للمالك في رد رايه في الذرائع فان الحكمه في هذا النهي خشية أن
يجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك الى تطابق الواصفة أو الافتتنان بالموصوفة
ووقع في رد رايه للنسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ لا تبشر المرأة المرأة ولا الرجل
الرجل وهذه الرواية مثبتة في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث
أبي سعيد باسط من هذا ولفظه لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا ينظر المرأة الى عورة المرأة
ولا يفض الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تقضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد قال
النووي فيه تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة وهذا مما لا خلاف فيه
وكذا الرجل الى عورة المرأة والمرأة الى عورة الرجل حرام الا لاجماع فيه صلى الله عليه وسلم ينظر
الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة على ذلك بطريق الاولى ويستثنى الزوجان
فلكل منهما النظر الى عورة صاحبه الا في السوء اختلافا والاصح الجواز لكن بركه حيث
لا سبب واما الحرام فالصحيح انه يساح نظر بعضهم الى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة قال
وجميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ومن الجواز حيث لا شئ وفي الحديث يحرم بمعاودة
بشرى الرجلين بغير حائل الا عند ضرورة ويستثنى المصاحفة ويحرم لمس عورة غيره بأي موضع

قالا خرجت سودة بنت
زعمه للافراغ فخرجها
فقال الله والنساء
ما تحقن عليهما فخرجت الى
النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له وهو يجرى
يعشى وان في يده امر فافانزل
عليه فرفع عنه وهو يقول
قد آذن الله لكن أن تخرجن
لوا التحج (باب استئذان
المرأة زوجها في الخروج
الى المسجد وغيره) حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
سفيان حدثنا الزهري عن
سالم عن أبيه عن النبي صلى
الله عليه وسلم اذا استأذنت
امراة أحدكم الى المسجد
فلا تبعها (باب ما يحل من
الدخول والنظر الى النساء
في الرضاع) حدثنا عبد الله
ابن يوسف اخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها أنها
قالت جاء عني من الرضاعة
فاستأذن علي فابتأذنت
له حتى أسأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم فجاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأسأله عن ذلك فقال انه
عليك فأذنت له قالت فقلت
يا رسول الله انما أَرْضَعْتِ
المرأة ولم يَرْضَعْني الرجل
قالت فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه عمل فليج
عليك قالت عائشة وذلك

بعد أن ضرب عليا لحجاب قالت عائشة يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ﴿(باب لا تبشر المرأة المرأة فتشتم الزوجها)﴾

عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٢٩٦) حديثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان

قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبشرا المرأة المرأة فتبشرا زوجها كأنه ينظر إليها حديثنا عن حصن بن غياث حديثنا أبي حديثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبشرا المرأة المرأة فتبشرا زوجها كأنه ينظر إليها (باب قول الرجل لأخوفاً الليلة على نسائي) حديثنا محمود حديثنا عبد الرزاق حديثنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال سليمان بن داود عليه السلام لأخوفاً الليلة بمائة امرأة قلت كل امرأة غلاماً يقال في سبيل الله فقال له الملائكة أن شاء الله فم بـ قال ونسب فأطاف بهن ولم تلد بهن إلا امرأة نصف إنسان قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال إن شاء الله لم يبحث وكان أربى لحاجته (باب لا يطرق أهل ليلة إذا أطال الغيبة محادثة أن يتخوهم أو يلغس عنهم) حديثنا آدم حديثنا شعبه حديثنا محارب ابن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن يأتى الرجل أهله

تحفة طرقا

من يده كان بالاتفاق قال الثوري ومات به البلوى ويساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيره ما عن عورة غيره وأن يصون عورته عن بصريه ويحب الانكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسطع الانكار بظن عدم القبول الا ان خاف على نفسه أو غيره فقتله وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة (قوله) **باب قول الرجل لأخوفاً الليلة على نسائي** تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه في غسل واحد وهو قريب من معنى هذه الترجمة والحكم في الشريعة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات الا ان بدأ الرجل القسم بان تزوجه دفعة واحدة أو يقدم من سفر وكذا يجوز اذا أذن له ورضي بذلك (قوله) حديثنا محمود هو ابن غيلان وقدره ابن عبد الرزاق شيخه عبد ابن جعد عنده مسلم وعاصم بن المنزلي عند النسائي فقالا ليعين امرأة وقد تقدم في ترجمة سليمان بن داود وعليهما السلام من أحدث الانبياء بيان الاختلاف في ذلك المستوفى وكشفه الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث قال ابن التين قوله في هذه الرواية لم يبحث أي لم يتخلف مراده لان الحديث لا يكون الا عن عين قال ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك (قلت) أو نزل التاكيد المستفاد من قوله لأخوفاً الليلة من منزلة المين واستدله على جواز الاستثناء بعد تحليل الكلام اليسر وقوله نظرسائي اوضحه في كتاب الايمان والتزود ان شاء الله تعالى وقال ابن الرفعة يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالحلف يؤخره وان لم يقصد قبل فراغ العين (قوله) **باب لا يطرق أهل ليلة إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخوهم أو يلغس عنهم** كذا باليم في يتخوهم وعثراتهم وقال ابن التين الصواب باليوم فيما قلت بل ورد في الصحيح باليم فهم ما على ما ساذ كرود توجيهه ظاهر وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي ورد في الباب في بعض طرقه لكن اختلف في ادراجها فاقصر الضاري على التقدير المتفق في رفعه واستعمل بقية في الترجمة فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يتخوهم أو يلغس عنهم ثم أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك وأخرجه أبو عوانة ومنه أخر عن سفيان كذلك وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره قال سفيان لا أدري هذا في الحديث أم لا يعني يتخوهم أو يلغس عنهم ثم أخرجه مسلم من رواية شعبه عن محارب مقتصر على المرفوع كرواية البخاري وقوله عثراتهم بفتح المهملة والمثناة جمع عثرة وهي الزلة وقع عند أحدو التومذ في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر لفظ لا يلغس على الغيبات قال الشيطان يجرى من ابن آدم يجرى الدم (قوله) يكره أن يأتى الرجل أهله طر وقافي حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق أهله ليلاً وكان يأتيهم غدوة وعشاء أخرجه مسلم قال أهل اللغة الطروق بالضم المحي بالليل من سفر ومن غيره على غفلة ويقال لكل أت بالليل طارق ولا يقال بالنا را لا يجازا كما تقدم تقرر في وافي الخ في الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهل ليلة ومنه حديث طرق علما وفاطمة وقال بعض أهل اللغة أصل الطروق الدفع والضرب وبذلك سميت الطريق لان المرأة قد تهابها رجلها وسعى الا بالليل طارقاً لانه يحتاج غالباً الى دق الباب وقيل أصل الطروق السكون ومنه

اطرق

٢٥٧٧

أُطرق رأسه فلما كان الليل سكن فيه سمى الآتي فيه طارقاً وقوله في طريق عاصم عن الشعبي
عن جابر إذا طال أحدكم الفسية فلا يطرق أهله لئلا التقيد فيه بطول الفسية يشبه إلى أن أعله
النهي أمّا ما وجدته فالحكم بدور مع العلم وجوداً وعدمه فالحكم الذي يخرج لحاجته مثلاً
نهراً أو برجع لئلا يأتى له ما يحذر من الذي يطيل الفسية فالحكم كان طول الفسية مظنة الأمان من
الحيوم فيقع للذي يحسم بعد طول الفسية غالباً ما يكره أماناً بخداه على غير أهبة من التنظيف
والترين المألوب من المرأة فيكون ذلك سبب الفقرة بين ما وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب
الذي بعده بقوله كفى تسجد الفسية وتغشط الشعنة ويؤخذ منه كراهته مباشرة المرأة في الحالة
التي تكون فيه غير متظنة لئلا يبلغ منها على ما يكون سبباً لغيره منها وأماناً يجدد على حالة
غير مرضية والشرع يحرض على السر وقد أشار إلى ذلك بقوله أن يغتفرهم ويتطلب عثماتهم
فعل هذا من أجل ما وصله وأنه يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتأوله هذا النهي وقد صرح
بذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم ساق من حديث ابن عمر قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة
فقال لا تملقوا النساء وأرسل من يؤذن للناس أنهم قادمون قال ابن أبي جرة تقع الله به
النهي عن طريق السفر أهله على غرة من غير تقديم إعلانه لهم بشدوده والسبب في ذلك
ما وقع في الصلاة الأشرار في الحديث قال وقد خالف بعضهم فرأى عند أهل جلاءه عقيب ذلك على
مخافته إياه وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تطرق النساء لئلا تطرق رجلاً كالأهمل ما وجد مع امرأته ما يكره وأخرجه
من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه فكلهما وجد مع امرأته رجلاً ووقع في حديث
مخاربه عن جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلته عندها امرأة غشطها فظنها رجلاً فأشار
إليها بالسيف فلذا كرر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله لئلا أخرجه أو عوانة
في صحيحه وفي الحديث الحديث عن التواد والتحاب خصوصاً بين الزوجين لأن الشارع رأى ذلك
بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بسره حتى أن كل واحد منهما لا يخفي عنه
من عيوب الآخر شيء في الغالب ومع ذلك نهى عن الطروق لئلا يبلغ على ما تنفر نفسه عنه
فكر من أن لا يخفي من الزوجين طريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستحداً ونحوه مما تترين
به المرأة ليس داخل في النهي عن تغير الخلقة فيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سره
التمس بالمسلم **(قوله)** طلب الولد أي بالاستكثار من جاع الزوجية والمراد
الحث على قصد الاستبلاء لجامع ألا لا تعارض في مجرد اللذة وليس ذلك في حديث الباب صريحاً
لكن الجارى أشار إلى تفسير الكيس كما ذكره وقد أخرج أبو عمرو التوفاني في كتاب معاشرة
الاهل من وجه آخر عن مخاربه رفعه قال طلبوا الولد والنسوة فانه ثمره القلوب وقرة الاعين
وأيامكم والعاقبة وهو من قوى الاستناد **(قوله)** عن سيار) يقع المهمة وتشديد النصيحة وقد
تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي العثمان عن هشيم قال حدثنا سيار وكذا في الباب الذي
بعد حديثنا يعقوب الدورقي حديثنا هشيم أبناً سيار **(قوله)** عن الشعبي في رواية أبي عوانة
من طريق شريش بن النعمان عن هشيم حدثنا سيار حديثنا الشعبي ولا جد من وجه آخر
صحت الشعبي **(قوله)** ٢ قلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يقع القاف وتخفيف القاء رجبنا

٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

الحديث في الباب الذي قبله ﴿قوله ما﴾ ولا يدين زينة (في رواية
أبي ذر) قوله عورات النساء بهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة (قوله
سفيان) هو ابن عينة (قوله عن أبي حازم) هو سلمة بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله
عن سفيان حديثاً أو حازم تقدم في أوثر الجهاد (قوله اختلف الناس الخ) فيه اشعار بأن
العجاجة والتابعين كانوا يسمعون أو حازم النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا
فان الذي يدأوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه اذا كان طاهراً ومع ذلك فترددوا فيه حتى
سألوا من شاهد ذلك (قوله وكان من آخر ٢ من من العجاجة بالمدينة) فيه احتراز عن بقي
من العجاجة بالمدينة وبغير المدينة فاما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد ومحمد بن
الربيع ومحمد بن يسد وكلاهما روية وعده في العجاجة وأما من العجاجة الذين يفتسماعهم من
النبي صلى الله عليه وسلم فما كان في المدينة حينئذ الا سهل بن سعد علي الصحيح وأما بغير المدينة
ففي أنس بن مالك البصري وغيره فغيرها وقد استوعبت ذلك في الكلام على ذلك في الكلام على علوم
الحديث لابن الصلاح (قوله ما بيني للناس أهدأ علم به) نطاهر أنه في أن يكون في أحد أعلم منه
فلا يخفى أن يكون في مثله ولكن كثر استعمال هذا التركيب في المثل أيضاً وقد تقدم الكلام
على شرح الحديث في باب غزوة أحد والقرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك
من أبيها صلى الله عليه وسلم فطابق الآية وهي جواز ابداء المرأة زينة الا بغيرها من ذكر في
الآية وقد استشكل مغطى الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لانها عذرت قبل الحجاب وأوجب
بان التمسك منها بالاحتجاب ونزول الآية كان متزامناً مع ذلك وقد وقع مطابقتها فان قل لم
يذكر في الآية العلم والخال فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالاشارة اليهما لان الم منزل منزلة
الآب والخال منزلة الام وقيل لانهما يفتانها الولد هما قاله عكرمة والشعبي وكذا ذلك أن
تضع المرأة خمارها عند عواخلها أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما وثقه الجاهور (قوله فاخذ
حصير فخرق) بضم الميم وله تشديد الراء وضبطه بعضهم بالتخفيف ﴿قوله ما﴾
والذين لم يسألوا العلم) كذلك الجمع والمراد بان حكمه بالنسبة الى الدخول على النساء
ورويهم اباهن (قوله حديثاً أو حزين) هو الرزقي وعبد الله هو ابن المبارك وسفيان هو
الزوري (قوله ولولا مكانتي منه أي من زينة من النبي صلى الله عليه وسلم) (قوله يعني من صفته) فيه
التفات ووقع في رواية السرخسي من صفري وهو على الأصل (قوله فرائين بهون) بكسر
الواو وفتح أوله هوى يهوى بالواو ويهوى بكسرهما (قوله الى أذنين وحلقهن) أي يخرجن
الحلي (قوله يدفن) أي ذلك (الى بال) (قوله ثم ارتفع هوو بلال الى بيته) أي رجع وقد تقدم
شرح الحديث مستوفى في كتاب العبدین والجهة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء
حينئذ وكان صغيراً فلم يتحقق منه وأما بلال فكان من ملك الهين كذا أجاب بعض الشراح
وفيه نظر لانه كان حينئذ حراً والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفات
وقد أخذ بهض الظاهرية بظاهره فقال يجوز لا اجنبية رؤية وجهه الاجنبية وكهه بأن
جاء روى الحديث وبلال بسطوا به للاخذ منهن وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك الا بظهور
وجوههن وأكفهن ﴿قوله باسم﴾ طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

﴿باب ولا يدين زينة﴾

﴿لبيدولتين﴾

﴿حديثاً أو حزيناً﴾

﴿عن أبي حازم﴾

﴿قوله ما بيني للناس أهدأ علم به﴾

﴿قوله فرائين بهون﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله فرائين بهون﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

﴿قوله باسم﴾

قوله من بيني من العجاجة التي في نسخ المن يابدين من من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلق في الشارح رواية

٥٢٥٠

م

حقة

٩٧٥١٩

زاد ابن بطال في شرحه هذا وقول الرجل لصاحبه هل أعرضتم الله قال ابن المنذر كرهه حدث
عائشة في قصة أبي بكر معها وهو طابق للركن الأول من الترجمة قال ويستفاد الركن الثاني
منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات فامسك الرجل
خاصة بآية ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة
البساطة أو التسلية أو البشارة (قلت) وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه باب
قول الرجل إلى آخره وبعبده وطلعن الرجل إلى آخره والذي يظهر لي أن المعنف أدخل ياضاً
لكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو هل أعرضتم أو شيئاً غير ذلك عليه وقد وقع ذلك في قصة
أبي طلحة وأم سليم عند موت ولدهما وكتبها ذلك عنه حتى تعشى وابت معها فأنكر بذلك أبو طلحة
التي صلى الله عليه وسلم فقال أعرضتم الله قال نعم وسأقي بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة
وقوله طلعن هو بضم العين وسياق بقية شرحه في كتاب الحدود في باب من أديب أهله لا دون
السلطان (خاتمة) أشكل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على ما تين وعشيرة وعشرين
حديثاً المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة والمكر منه فيه وفيه مائة
واثنا وستون حديثاً والخالص ستة وستون حديثاً وافقه مسلم على تحريجهما سوى اثنين
وعشرين حديثاً وهي حديث ابن عباس خير هذه الأمة ذكرها نساً وحديث أبي هريرة أني
شأب أخاف الغت وحديث عائشة لو زلت واديا وحديث خبيب عائشة فقال أي بكرا تفتاناً
أشوك وحديث أبي هريرة تنكح المرأة لأربع وحديث سهل مر رجل فقالوا هذه حرة أي
خطب أن ينكح وحديث ابن عباس حرم من النكاح سبع وحديث دفع النبي صلى الله عليه وسلم
رشته إلى من يكفلها وهو معلق وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها وحديث ابن عباس في
المتعة وحديث سلمة أعمار رجل وامرأة واقفا الحديث في المتعة معلق وحديث ابن عباس في
تقسيم التعريض بالخطبة وحديث عائشة كان النكاح على أربعة أنحاء وحديث خنساء بنت
خديجة في تزويجها وحديث الربيع موقوف في ذكر الضرب الذي صبيحة العرس وحديث
عائشة فان الانصاف بينهم الله وحديث أنس كان إذا امر بجنابات أم سليم دخل عليها وهو
معلق وبقية متفق عليه وحديث صفية بنت شيبة في الوالدة وحديث لم يوقت النبي صلى الله
عليه وسلم يعني في الوالدة وهو معلق وحديث أبي هريرة في أكرام الحار وحديث مغاوية بن
حيدة لا هجر إلا في البيت وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء وفيه من الآثار عن
الحبابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الطلاق﴾

الطلاق في اللغة حل الرثاق. مستق من الإطلاق وهو الإرسال والترك وقلان طلق البسد
بالحر رأى كثير البذل وفي الشرع حل عقدة التزوج بقط وهو موافق لبعض أقراء مدلوله
الغوي قال امام الحرمين هو لفظ جاعل ورد الشرع بتقريبه وطلعت المرأة بفح الطامض الام
ونفها أيضاً وهو أفصح وطلعت أيضاً ضم أوله وكسر اللام التسلية فان خففت فهو خاص
بالولادة والمضارع فهمما بضم اللام والمصدر في الولادة طلقاً ماساً كذا اللام فهي طالق فيه عام

الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً وإيجازاً أما الأول ففيما إذا كان بصداولة
 صور وأما الثاني ففيما إذا وقع بفترسب مع استئمانه الحلال وأما الثالث ففي صورتهما الشقاق
 إذا رأى ذلك الحكيمن وأما الرابع ففيهما إذا كانت غير عشقة وأما الخامس فنفاها النووى
 وصورة غيره بما إذا كان لا يريد بها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض
 الاستمتاع فقد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره (قوله وقول الله تعالى يا أيها النبي
 إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) أما قوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن
 للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً على إرادة ضم أمته إليه والتقدير يا أيها النبي وأمته
 وقبل هو على اضمحلال أى قل لا تمتك والثاني الذى يخص النبي عليه الصلاة والسلام بالتدء لانه
 إمام أمته اعتباراً بتقديمه مع الخطاب كما يقال لأمر القوم بأفان أفعوا كذا وقوله إذا طلقتم
 أى إذا أردتم الطلاق جزماً ولا يمكن جعله على ظاهره وقوله لعدتهن أى عند ابتداء شر وعهمن في
 العدة واللام للتوقيت كما يقال لقتله لبلدة بقيت من الشهر قال مجاهد في قوله تعالى يا أيها النبي إذا
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس في قبل عدتهن أخرجه الطبري بسند صحيح
 ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك كذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه
 قال ابن عمر وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل
 عدتهن ونقلت هذه القراءة أيضاً عن أبي عثمان وجابر وعلى بن الحسين وغيرهم وسألت في حديث
 ابن عمر في الباب من يديان في ذلك (قوله أخصناه حفظناه) هو تفسير في عبيدة وأخرج
 الطبري عنه عن السدي والمراد بالأمر بحفظ العدة لئلا يتبس الأمر بطول العدة
 فتأذى بذلك المرأة (قوله وطلاق السنة أن يطلقها طاهر من غير جماع) روى الطبري بسند
 صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال في الطهر من غير جماع وأخرج عن
 جميع من الصحابة ومن بعدهم كذلك وهو عند الترمذي أيضاً (قوله ويشهد شاهدان) مأخوذ
 من قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وهو واضح وكأني بما أخرجه ابن مردويه عن ابن
 عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدتهن راجعون بغير شهود فتزلت وقد قسم
 النكاح الطلاق إلى سني وبدعي وإلى قسم ثالث لا وصف له فالأول ما تقدم والثاني أن يطلق في
 الخبز أو في طهر جامعها فيه ولم يبين أمرها أجلت أم لا ومنهم من أضاف له أن يزيد على طقة
 ومنهم من أضاف له الخلع والثالث تطلق الصغيرة والأيسة والحامل التي قربت ولادتها وكذا
 إذا وقع السؤال منها في وجهه بشرط أن تكون عالة لا امر وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلناه
 طلاق ويستثنى من تحرر طلاق الحائض صور منها ما لو كانت حاملاً ورأت الدم وقتلناه الحامل
 تحض فلا يكون طلاقاً بعد عيها ولا سيما ان وقع بقرب الولادة ومنها إذا طلق الحاكم على المولى
 وانفق وقوع ذلك في الخبز وكذا في صورة الحكمين إذا تبين ذلك طر يقارفع الشقاق وكذلك
 الخلع والله أعلم (قوله أنه طلق امرأته) في مسلم من رواية اللث عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته
 وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلق امرأته وكذا في رواية شعبة عن أنس
 ابن سيرين عن ابن عمر قال النووى في تهذيبه اسمها أمينة بنت غنار قاله ابن بابيش ونقله عن
 النووى جماعة ممن بعده منهم الذهبي في تجريد الصحابة لكن قال في منهجها فكأنه أراد منهم مات

وقول الله تعالى يا أيها النبي
 إذا طلقتم النساء فطلقوهن
 لعدتهن وأحصوا العدة
 أخصناه حفظناه وبعدناه
 وطلاق السنة أن يطلقها
 طاهر من غير جماع ويشهد
 شاهدان حدثنا اسمعيل بن
 عبد الله قال حدثني مالك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما أنه طلق
 امرأته

٥٢٥١

م د س

تحفة

٨٢٢٦

التمثيل وأوردنا الذهب في آمنة بالمد وكسر الميم ثم نون وأبوها غفار ضبطه ابن بقطه بكسر الميم
 وتختلف الفاء ولكني رأيت مستند ابن بطش في أحاديث قتيبة جمع سعيد العمار بسند موهب ابن
 لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار كذا رأيت في بعض الأصول بمسند موهب مفتح ثم يم
 ثقبه والاول أولى وأقوى من ذلك ما رأيت في مسند أحمد قال حدثنا يونس حدثنا الليث
 عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض فقال عمر يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته
 الزوارق امرأته أن يراجعها الحديث وهذا الاستناد على شرط الشيخين ويونس شيخ أحمد هو ابن
 محمد المؤدب من رجالهما وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم نسمعه عندهما
 ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار (قوله وهي حائض) في رواية قاسم بن
 أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمه حائض
 وعند البيهقي من طريق مجنون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حبضها (قوله على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن
 عمر أو كذا في رواية لم يذكر وإذا استغنى عما في الخبرين عن إرسال عن ذلك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاستلزم أن ذلك وقع في عهده وزاد الليث عن نافع تطلقه واحدة أخرجه مسلم وقال
 في آخره جزء الليث في قوله تطلقه واحدة اهـ وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين
 قال مكنت عشرين سنة بعدتني من لا أعلم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن
 يراجعها مكنت لا ثم بهم ولا يعرف وجه الحديث حتى لقيت بأغلاب يونس بن جبير وكان
 ذا ثبث فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تطلقه وهي حائض وأخرجه الدارقطني
 والبيهقي من طريق الشعبي قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء
 الخراساني عن الحسن بن ابن عمر أنه طلق امرأته تطلقه وهي حائض (قوله نساء عمر بن
 الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) في رواية أبي ذؤيب عن نافع فأتى عمر النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك أخرجه الدارقطني وكذا سألني للمصنف من رواة قتادة عن
 يونس بن جبير عن ابن عمر وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبد بن محمد بن سيرين عن يونس بن
 جبير وكذا عنده في رواية طاوس عن ابن عمر وكذا في رواية الشعبي المذكورة وزاد فيه الزهري
 في روايته كما تقدم في التفسير عن سالم بن ابن عمر أخبره فتنظف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم أره هذا الزيادة في رواية غير ما هو أجل من روى الحديث عن ابن عمر وفيه إشعار بأن
 الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه والامتناع التقيظ على أمر لم يسبق النهي عنه ولا يعكس
 على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض
 وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك قال ابن القري سؤال عمر محتمل لأن يكون
 أنهم لم يروا قبلها مثلها فاسأل لعلم ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله تطلقوهن لهن من
 وقوله يترصدن أنفسهن ثلاثة قروا أراد أن يعلم أن هذا قرأ أم لا ويحتمل أن يكون سمع من النبي
 صلى الله عليه وسلم النهي فجاء يسأل عن الحكم بعد ذلك وقال ابن دقيق العيد وتفظ النبي صلى
 الله عليه وسلم أملا للمعنى الذي يقتضيه المنع كان ظاهر أن كان مقتضى الحال التثبت في ذلك
 أولا أنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه (قوله امره)

وهي حائض على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نساء
 عمر بن الخطاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم امره

فليراجعها قال ابن دقيق العبد يتعلق بمسئلة أصولية وهي أن الأمر بالامر بالشيء هل هو
أمر بذلك أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمره فآمره بأن يأمره (قلت) هذه المسئلة ذكرها
ابن الحاجب فقال الأمر بالامر بالشيء ليس أمر بذلك الشيء لتألو كان لكان مر عبداً بكذا
تعبداً ولكن تناقض قولك للعبد لا تفعل قالوا فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول المالك لوزيره
قل لفلان افعل قلنا العلم بأنه مبلغ (قلت) والحاصل أن الشيء إنما هو حيث تميز الأمر وأما إذا
وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا ينبغي
أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرتفع الخلاف ومنهم من فرق بين الأمرين فقال إن
كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له والأفلا وهذا أقوى وهو
مستفاد من الدليل الذي استدله ابن الحاجب على الشيء لأنه لا يكون متعبداً إلا إذا أمر من
لأحكم له عليه ثلاثاً يصير متصرفاً في ذلك غيره بغير إذنه والشارع حاكم على الأمر والمأمور وفوجد
فيه سلطان التكليف على الفريقين ومنه قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة فإن كل أحد يقسم منه
أمر الله لا هل يثبت بالصلاة ومثله حديث الباب فإن عمر إنما استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن
ذلك ليمتثل ما يأمر به ويلزم بأنه بمنزلة مثل هذا الحديث لهذه المسئلة فهو غلط فإن القرينة
واخف في أن عمر في هذه الكائنات كان مأموراً بالتبليغ ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع
فأمره أن يراجعها وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية
الزهري عن سالم فليراجعها وفي رواية لسلم فليراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر ليراجعها وفي رواية البث عن نافع عن ابن عمر قال النبي
صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التقريب أنه يجب على الثاني
الفعل جزأ ما لو لم لا الخلاف في تسميته أمر فخرج الخلاف عنده لفظاً وقال الفخر الرازي في
المحصول الحق إن الله تعالى إذا قال زيد أوجب على عمر وكذا وقال لعمر وكما أوجب عليك زيد
فهو واجب عليك كان الأمر بالامر بالشيء أمر بالشيء (قلت) وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة
بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره فهما أمر الرسول أحداً أن يأمر
به غيره واجب لأن الله أوجب طاعته وهو واجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح من أطيعني فقد
أطاع الله ومن أطيع أميري فقد أطيعني وأما غيره من بعده فلا وفيهم تظهر صورة التعدي التي
أشار إليها ابن الحاجب وقال ابن دقيق العبد لا ينبغي أن يرد في اقتضاء ذلك الطلب وإنما ينبغي
أن ينظر في أن لو لم صفة الأمر هل هي لو لم صفة الأمر بالامر ولا بمعنى أنهم ما يستوفون في
الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا (قلت) وهو حسن فإن أصل المسئلة التي انبثت عليها هذا
الخلاف حديث مروا أولادكم بالصلاة لسبع فإن الأولاد ليسوا بعاقلين فلا يتجه عليهم الوجوب
وإنما الطلب متوجه على أولادهم أن يعلموا ذلك فهو مطاوع من الأولاد بهذه الطريق وليس
مساوياً للأمر الأول وهذا الغرض من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف
وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر
مكلفاً آخر بشيء كان المكلف الأول مبلغاً محضاً والثاني مأموراً من قبل الشارع
وهذا كقول المالك بن الحويرث وأصحابه وعمر وهم صلاة كذا في حين كذا وقوله رسول الله صلى

فليراجعها

ثم ليس كما احتج يظهر ثم
تحيض ثم تظهر

الله عليه وسلم من هائله صبره وتصيبه ونظائره كثيرة فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلا يمتثل له كان
عاصيا وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير
الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشيء أمرا
بالشيء فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أو لاء الصبان أن يأمر والصبان
والصورة الثانية هي التي تصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره للأول أن يأمر الثاني فهذا
فصل الخطاب في هذه المسئلة والله المستعان واختلف في وجوب المراجعة فذهب العامة
وأحمد في رواية والمنهورة عنه وهو قول الجمهور بأنها مستحبة وأحمد وإسحاق استدلوا بالكساح
لأوجب فاستدأته كذلك لكن صحيح صاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة والخليفة قال
بالوجوب ورود الأمر بها ولان الطلاق لما كان محررا في الحديث كانت استدامة الكساح فيه
واجبة فلو تعادى الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه يجيز على الرجعة
أيضا وقال أصحاب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة وانفقوا على أنها إذا انتقضت عدتها أن
لا رجعة وأنه لو طلق في طهر قدمه سابقه لا يؤمر بمراجعته كذا نقله ابن بطال وغيره لكن
الاختلاف فيه ثابت قد حكاه الحنابلة من الشافعية وجها وانفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول
وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة الأمانة عن زفر طرد الباب (قوله ثم ليس كما) أي يستمر بها في
عصمته (قوله حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر) في رواية عبد الله بن عمر عن نافع ثم لدها حتى
تظهر ثم تحيض حصة أخرى فاذا طهرت فطلقة واحدة ونحوه في رواية الليث وأيوب عن نافع وكذا
عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم وعند مسلم من
رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم يلقط صرة فليراجعها ثم يطلقة طاهرا وأحاما قال الشافعي
غير نافع أخباري حتى يظهر من الحصة التي طلقها فيها ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق رواه
يونس بن جبيرة وأسن بن سيرين وسالم قلت وهو كما قال لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية
نافع وقد نسي على ذلك أبو داود والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا وقد اختلف في
الحكمة في ذلك فقال الشافعي يحتل أن يكون أراد بذلك أي بما في رواية نافع أن يستبرأ به بد
الحصة التي طلقها فيها يظهر تام ثم حيض تام ليسكون نطفة ها وهي تعلم عدتها أما يحمل
أو يحيض أو يكون نطفة ها بعد علمها بالحل وهو غير جليل عما صنع إذ يرغب فمسل للعمل
أو يكون أن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه وقل الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة
لفرض الطلاق فاذا أمسكها زما يحمل فيه طلقها ظهرت فائدة الرجعة لانه بطول مقامه
معها فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلقها فمكسها وقيل إن الطهر الذي يلي
الحيض الذي طلقها فيه كقر واحد فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض وهو متع من
الطلاق في الحيض فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني واختلف في جواز نطفة ها في الطهر الذي يلي
الحصة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان أحدهما المتع وبه قطع المتولي
وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث وبما في النزاع في الوسط وبه يجزى هل يجوز
أن يطلق في هذا الطهر وجهان وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب وقال ابن تيمية
في المحرر ولا يطلقة ها في الطهر المتعقب له فانه بدعة وعنه أي عن أحمد جواز ذلك وفي كتب

ثم ان شاء أمسك بعدوان
شاة طلق قبل أن يمس

المخفية عن أبي حنيفة الجواز وعن أبي يوسف ومحمد المنع ووجه الجواز أن التعريم إنما كان
لأجل الحيض فإذا ظهرت زال موجب التعريم فإزطلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي
يعدو كما يجوز زطلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض وقد ذكرنا جميع المسائل ومنها أنه
لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها بالطلاق وهذا عكس مقصود الرجعة فانما شرعت
لأبواب المرأة ولهذا مما عدا المسألة كما مره أن يسكنها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى يتحصن
حيضة أخرى ثم تذهب لتكون الرجعة للأساس لا لالطلاق ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا
المعنى حيث أمر بأن يسكنها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لقوله في رواية عبد الجيد
ابن جعفر مره أن راجعها فإذا ظهرت مسماحتى إذا ظهرت أخرى فان شاء طلقها وان شاء
أمسكها فإذا كان قد أمهره بان يسكنها في ذلك الطهر فكيف يبيع له أن يطلقها فيه وقد ثبت
التمسك عن الطلاق في طهر جامعها فيه **(قوله ثم ان شاء أمسك بعدوان شاة طلق قبل أن يمس)**
في رواية أن يوب ثم يطلقها قبل أن يسكنها وفي رواية عبد الله بن عمر فإذا ظهرت فليطلقها قبل أن
يجامعها أو يسكنها ونحوه في رواية اللث وفي رواية الزهري عن سالم فان بدله أن يطلقها
فليطلقها طاهر أو قبل أن يسكنها وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ثم يطلقها طاهرا أو حاملا
وتسكن به هذا الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل فانه لا يحرم
والمحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يشترط على الطلاق وأيضاً فان
زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقدامه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ومحل ذلك أن
يكون الحمل من المطلق فلو كان من غيره بأن تكس حاملا من زنى ووطئها ثم طلقها أو وطئت
منكوبة بشبهة ثم جاءت منه فطلقها زوجها فان الطلاق يكون بدعيان عدة الطلاق تقع بعد
وضع الحمل والنقاء من النفاس فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه قال الخطابي
في قوله ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق دليل على أن من قال إن زوجته وهي حائض إذا ظهرت قامت
طالق لا يكون مطلقة للسنن لان المطلق للسنن هو الذي يكون مخبراً عنه سدوق طلاقه بين ايقاع
الطلاق وتركه واستبدل بقوله قبل أن يمس على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام وهو به صرح
الجمهور وذا طلق رجل يسكنها على الرجعة كما يجوز عليها إذا طلقها وهي حائض طرده بعض المالكية
فهي ما المشهور وعندهم إيجابه في الحائض دون الطاهر وقالوا فيها إذا طلقها وهي حائض يجزى على
الرجعة فان استنعى أدبه الحاكم فان أصرار تخرج الحاكم عليه وهل يجوز له وطؤها بذلك روايتان
لهم أحدهما الجواز وعن داود يجزى على الرجعة إذا طلقها حائضاً ولا يجزى إذا طلقها أنثى وهو
جود ووقع في رواية مسلم بن طر بن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ثم
ليطلقها طاهرا أو حاملا وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري فان بدله أن يطلقها
فليطلقها طاهرا من حاضها واختلف الفتية في المارد بقوله طاهر أهمل المراد به انقطاع الدم
أو الطهر بالغسل على قولين وهذا ما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي من
طريق معتز بن سليمان عن عبد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال مر عبد الله فليراجعها فإذا
اعتسلت من حاضها الأخرى فلا يسكنها حتى يطلقها وان شاء أن يسكنها فليسكنها وهذا مفسر
لقوله فإذا ظهرت فليحمل عليه ويشرع من هذا أن العدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترفع الرجعة

أولاً بدمن الاعتساف فيه خلاف أيضاً والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحضي ونوع الأول يزول بانقطاع الدم كحكة النفس والصوم وترتيب الصلاة في الذمة والثاني لا يزول إلا بفعل كحكة الصلاة والطواف وجواز البس في المسجد فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني وتمسك بقوله ثم لطلقها طاهرراً وحاملاً من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني وهو قول الجمهور وعن أحمد رواية أنه ليس بسني ولا بدعي (قوله فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) أي أذن وهذا بيان لمواد الآية وهي قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وصبر مع معرفته وروايته عن أيوب عن نافع عن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي الزبير عندهم مسلم قال ابن عمرو قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الآية واستدل به من ذهب إلى أن الأقراء لا طهار لالامر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن لعدتهن أي وقتاً ابتداء عدتهن وقد جعل للمطلقة ترض ثلاثة قروء فلما تنهى عن الطلاق في الحضي وقال إن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الأقراء لا طهار لاله ابن عبد البر وسأذكر بشيء فوائده حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** إذا طلقتم الحائض تعتد بذلك الطلاق كذا ثبت بالحكم بالمسئلة وفيه خلاف قديم عن طاووس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع ومن ثم سألوا من سأل ابن عمر عن ذلك (قوله) شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليراجعها قلت تحتجب قال نعم القائل قلت هو أنس بن سيرين والمقوله ابن عمر بن ذلك أحاديث في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة وكذا أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً كما سأذكر بعد ذلك (قوله) وعن قتادة عن نوس بن جبير (هو معطوف على قوله عن أنس بن سيرين فهو موصول وهو من رواية شعبة عن قتادة ولقد أخرجه مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة سمعت نوس بن جبير (قوله) عن ابن عمر قال مره فليراجعها) هكذا اختصره وصرح أنه نوس بن جبير حكى القصة مخوماً كرها أنس بن سيرين سوى ما بين من ساقه (قوله) قلت تحتجب (هو بضم أوله والقائل هو نوس بن جبير (قوله) قال رأيته) في رواية الكشي عن أبي أيوب عن أنس بن جابر واستحقق وقد اختصره البخاري اكتفاءً بسباق أنس بن سيرين وقد ساقه مسلم حيث أخرجه ولفظه سمعت ابن عمر يقول طلق امرأتي وهي حائض فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال ليراجعها فإذا ظهرت فإن شاء فليطلقها قال قلت لابن عمر أنجب بها قال ما يمنعك أرايت ابن عمر واستحقق وقال أحمد حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قال حدثنا شعبة فذكر أنه سمعته في أوله أنه سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض وفيه فقال مره فليراجعها ثم إن بدله طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها قال قلت لابن عمر أن تحتجب طلاقها ذلك طلاقاً قال نعم أرايت ابن عمر واستحقق وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعده هذا نحو هذا السباق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه قلت فهل عد ذلك طلاقاً قال أرايت ابن عمر واستحقق وسأفي أبواب العدد في باب راجعة الحائض من طريق محمد بن سيرين عن نوس بن جبير مختصراً وفيه قلت فتعتد بتلك التعلية قال أرايت ابن عمر واستحقق وأخرجه مسلم من

فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (باب إذا طلق الحائض تعتد بذلك الطلاق) حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليراجعها قلت تحتجب قال نعم وعن قتادة عن نوس بن جبير عن ابن عمر قال مره فليراجعها قلت تحتجب قال أرايت ابن عمر واستحقق

٥٢٥٣

حت

تحفة

٧٠٦٤

نغ

٤٣٤١٤

حدثنا أبو معمر حدثنا عبد
الوارث حدثنا أبو ب عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عمر
قال حبت على سطلقة

وجه آخر عن محمد بن سيرين مطلقا ولا لفظه فقلت له إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أبعثت
تلك التلقية قال نعم أو أن عجز واستحقم وفي رواية له فقلت أفتحتب عليه والباقي منه وقوله
فما أصله فما هو واستفهام فيه كفاء أي فما يكون أن لم تحتب ويحتمل أن تكون الهمزة أصلية
وهي كلمة فقال للزجر أي كفف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر
قول ابن عمر فمعهناه فأي شيء يكون إذا لم يعتد بها النكاح قالوا السائل أيعتد بها فكأنه قال
هل من ذلك بعد وقوله أ رأيت أن عجز واستحقم أي أن يعجز عن فرض فلم يقمه أو استحقم فلم يأت
به أي يكون ذلك عدلا له وقال الخطابي في الكلام حذف أي أ رأيت أن عجز واستحقم أيسقط عنه
الطلاق حقه أو يسقط عجزه وحذف الجواب دلالة الكلام عليه وقال الكرماني يحتمل أن يكون
أن نافية بمعنى ما لم يعجز ابن عمر ولا استحقم لأنه ليس بطفل ولا يحنون قال وإن كانت الرواية
يفتح ألفا فغناء ما ظهر والتام من استحقم مفتوحة قاله ابن الخطيب وقال المعنى فصل فعلا
بصورة أحي عجزا فانسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حقه والسين والتانيه إشارة إلى أنه تكلف
الحق بما فعله من فطلي امرأته وهي حائض وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنيا للمجهول
أي أن الناس استحقموا بما فعل وهو موجه وقال المهلب معنى قوله أن عجز واستحقم يعني عجز
في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم يمكن منه الرجعة أنسي المراجعة لمعلقة
لأذات بل ولا مطلق وقد نهى الله عن ذلك فلا بد أن تحتب تلك التلقية التي أوقعها على غير
وجهها كما أنه يعجز عن فرض آخره فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان بعد ذلك وبسقط
عنه (قوله حدثنا أبو معمر) كذا في رواية أبي ذر وهو ظاهر كلام أبي نعيم في المنخرج
والباقي وقال أبو معمر وبه جزم الاسماعيلي وسقط هذا الحديث من رواية النسخ أصلا (قوله)
عن ابن عمر قال حبت على سطلقة هو بضم أوله من الحساب وقد أخرجه أبو نعيم من طريق
عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه الضاري مختصرا وزاد يعني حين طلق امرأته
فقال عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال النوري شذبه بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق
الماتص لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فاشبه طلاق الأجنبية وحكمه الخطابي عن الخوارج
والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعني لأن قال وروى
مثل عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكمه ابن العربي وغيره عن ابن عليه يعني إبراهيم بن عبد
ابن عليه الذي قال الشافعي في حقه إبراهيم ضال جلس في باب الضوال بفصل الناس وكان بمصر
وله مسائل يفرق بها وكان من فقهاء المعتزلة وقد غلطه من ظن أن المقول عنه المسائل الناذرة
أوه وحاشا فإنه من كبار أهل السنة وكان النوري أرا ديعض الظاهرية ابن حزم فإنه من جرد
القول بذلك واتصله وبالغ وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبها فامرأته
بعدها السبع على ما كانت عليه من المعاشرة جعل المراجعة على معناها اللغوي وتوقف بان
الجل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقا وأجاب عن قول ابن عمر حبت على
سطلقة فإنه لم يصرح عن حبها عليه ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوقف
بأنه مثل قول الصحابي أمر نافي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فإنه ينصرف إلى من له
الأمر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال بعض الشراح وعندي أنه لا ينبغي أن يجي

فيه اختلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فإن ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحا وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالرجعة وهو المرسلდან عمر فبما فعل إذا أراد إطلاقها بعد ذلك وأذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بطلقة كان احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم بعد اجتماع اختلاف القرائن في هذه القصة بذلك وكيف يتصل أن ابن عمر يقول في القصة شيئا برأيه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغفط من صنعه كيف لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعا أخبره أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فابراجعها ثم يسكتها حتى تظهر قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة قال ابن أبي ذئب وحديثي حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سأل يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأخرجه البارقي من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب وابن إسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في موضع اختلاف فيجب المنصير إليه وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجاب به بقوله هي واحدة لأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فالزمه بأنه تغض أصلا لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال وعند البارقي في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أفتمسك بذلك التولية قال نعم ورجاله إلى شعبة ثقافت وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلا قال اني طلق امرأتني البتة وهي حائض فقال عصبت ربك وفارقت امرأتك قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته قال أنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقوله وأنت لم تبق ما تبعه به أمر أنك وفي هذا السياق رد على من حل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية وله كلام طويل في تنوير ذلك والاتصالة وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نبراجعها فرددوا وقال إذا طهرت فطلق أو يسكت لفظ مسلم والنسائي وأبي داود ودهال على زاد أوداود ولم يبرأها وأستاده على شرط الصحيح فان مسلما أخرجه من رواية بخارج بن محمد عن ابن جريج وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث بخارج وفيه بعض الزيادة فأشار إلى هذه الزيادة وله طوي ذكرها عدا وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عبادة عن ابن جريج فذكرها فلا يتصل انفراد عبد الرزاق بها قال أبو داود وروى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر قوله ولم يبرأها شيئا منك لم يقله غير أبي الزبير وليس بجيدة فيما خالفه فيه مثله فكيف عن هو أثبت منه ولو صح فعنه عندى والله أعلم ولم يبرأها شيئا مستقيما لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي قال أهل الحديث أبو الزبير واحد يأتونكم من هذا وقد يحتل أن يكون معناه ولم يبرأها شيئا تحرم مع المعراجة أو لم يبرأها شيئا جازيا في السنة ماضيا في الاختيار وإن كان لازما مع الكراة

ونقل السبق في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من أبي الزبير
والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا اختلفا وقد وافق نافعنا غيره من أهل الثبت قال
وسبط الشافعي القول في ذلك رجل قوله لم يرها شيئا على أنه لم يرها شيئا صوابا غير خطأ بل يؤمر
صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال
للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئا أي لم يصنع شيئا صوابا قال ابن عبد البر
واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع عاروي عن الشعبي قال إذا طلق الرجل امرأته
وهي حائض لم يعتد به في قول ابن عز قال ابن عبد البر وليس معناه مذهب السه وائتماعه أنه لم
تعتد المرأة تلك الحصة في العدة كما روي ذلك عنه منصوصا أنه قال يقع علم الطلاق ولا تعتد
تلك الحصة اه وقد روي عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عنهما
نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح والجواب عنه مثله وروي سفيان
منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء هذه متابيات لابي الزبير إلا أنها كلها قابلة للتأويل وهو أولى من
الغناء الصريح في قول ابن عمر أنها حبت عليه طليقة وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره
يتبين وهو أولى من تعلق بعض الثقات وأما قول ابن عمر أنها حبت عليه طليقة فإنه وإن لم
يصح يرجع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حبت عليه
فكيف يجمع مع هذا قوله أنه لم يعتد بها أولم يرها شيئا على المعنى الذي ذهب إليه المخالف لأنه أن
جعل التهمة بالنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكى به النبي صلى الله عليه وسلم
في هذه التهمة خصوصا لأنه قال أنها حبت عليه طليقة فيكون من حبتها عليه خالف كونه
لم يرها شيئا وكيف يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بنسب آل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
للفعل ما يأمر به وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أولم يرها لابن عمر لزم منه التناقض في القصة
الواحدة فنفق رآي الترجيح ولا شك أن الإتيان بغير الواو أكثر والاحتفاظ أولى من مقابلة عند
تعدد الجمع عند الجمهور والله أعلم واحتج ابن القيم لترجيح مذهب اليد شعبة بأقضية ترجع إلى
مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال الطلاق يتقسم إلى حلال وحرام فالقباس أحرامه
باطل كالنكاح وسائر العقود وأيضاً فإن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد
وأيضاً فوطلاق منع من الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه والا
لم يكن للمنع فائدة لأن الزوج لو كثر رجلاً أن يطلق امرأته على وجه قطعه على غيره الوجه
المأذون فيه لم ينقد فكذلك لم يأذن الشارع للمكثف في الطلاق إلا إذا كان مباحاً فإذا طلق
طليقا فحرم ما لم يصح وأيضاً فكما حرمه الله من العفة ومطلوب الإعدام فالحكم بطلان
حارمه أقرب إلى المحصل وهذا المطلوب من تعهده ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس
كالحرام المنوع منه ثم أطال من هذا الجنس معارضات كثيرة لا تنهض مع التخصيص على
صريح الأمر بالرجعة قائم أفرع وقوع الطلاق على قصر مع صاحب القصة بأنها حبت عليه
طليقة والقباس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم وقد عارض بقباس أحسن من
قياسه فقال ابن عبد البر ليس الطلاق من أعمال البراءة يتقرب بها وانما هو إزالة عصمة فيها حق

• (باب من طلق وهل يواجه
الرجل امرأته بالطلاق) •

أدنى فكفياً وقصه وقع سواه أجز في ذلك أم أم ولولزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي
أخف حالاً من المطيع ثم قال ابن القيم لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب تلك التطلقة إلا في
رواية سعد بن جبير عنه عند الضاري وليس فيه نص صريح بالرفع قال فانفراد سعد بن جبير بذلك
كأنفراد أبي الزبير بقوله لم يرهما شافاً ما ان يتساقطا وما أن ترجع رواية أبي الزبير لتصريحها
بالرفع وتحمل رواية سعد بن جبير على أن أباه هو الذي حسمها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم في الوقت الذي أكرم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
لا يحتسب عليهم به ثلاً ما إذا كان بلافظ واحد (قلت) وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من
رواية أبي أسير بن سيرين على وفاق ما روى سعد بن جبير وفي ساقه ما يشعر بأنه انما راجعها في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقته وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فلما رجعها فإذا طهرت فلتطلقها الطهرها قال
فراجعها ثم طلقته الطهرها قالت فاعتدت تلك التطلقة وهي حائض فقال مالي لأعتد بها وإن
كنت عجزت واستعقت وعند مسلم أيضاً من طريق ابن أبي شهاب عن عمه عن سالم في
حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها فطلقة فحبست من طلاقها فراجعها كما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولهم من رواية أبي أسير عن ابن شهاب قال ابن عمر فراجعته واحتسبت لها
التطلقة التي طلقها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه
هل حبست فطلقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وفي حديث ابن عمر من
المفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة لانه جعل ذلك اليه
دون غيره وهو كقوله تعالى ويعولن أحق برذهن في ذلك وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ
الرشيد في الأمور التي تقع له بما يحشم الابن من ذكره ويتلقى عنه ماله له يلحقه من العتاب على فعله
شقة منه وبرأوفه أن طلاق الطاهرة لا يكره لانه أنكر إيقاعه في الحيض لافي غيره وقوله في
آخر الحديث فإن شاء أسك وإن شاء طلق وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدم
ثم ليطلقها طاهرأً وسالم أقدم صلى الله عليه وسلم الطلاق في زمن الحيض وأباح في زمن الحمل
فدل على أنهم سموا لا يجتمعان وأجيب بأن حيض الحامل لما يمكن له تأثر في تطويل العدة وتلا
تحققها لانهما وضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حالاً مطلقاً وأما غير الحامل ففرق بين
الحائض والطاهر لان الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها انما هو بسبب الحمل
لا بسبب الحيض ولا الطهر وفيه أن أذقرا في العدة حتى الاطهار وسألت في تقرير ذلك في كتاب
العدة وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها نسيه وبه قال الجمهور وقال المالكية لا يحرم وفي
رواية كالبجور ورجحها الفقهائي لكونه شرط في الاذن في الطلاق عدم المسيس والمعلق
بالشرط معدوم عند عدمه ﴿قوله﴾ من طلق وهل يواجه الرجل امرأته
بالطلاق كذا اليمسح وحذف ابن بطال من الترجمة قوله من طلق فكأنه لم يظهر له وجهه وأظن
المصنف قصد اثبات مشروعية جواز الطلاق وحل حديث أبي نفص الحلال الى الله الطلاق على
ما اذا وقع من غير نسي وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره وأعل بالارسال وأما المراجعة
فأشار الى أنها خلاف الأولى لأن ترك المراجعة أرفق وألطف الا ان احتج الى ذكر ذلك ثم ذكر

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث وأحداهما حديث عائشة (قوله أن أسد الجون) زاد في نسخة الصغاني الكسبية وهو بعد عدل مأسأبته ووقع في كتاب الصحابة لأبي نعيم من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرة بنت الجون تهوذين من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه قال قد عدت بها إذ الحديث وعبيد متروك والصحيح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى وروى ابن سعد بلدها وقيل اسمها أمعاء كما في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت تزوج النبي صلى الله عليه وسلم الكلابية فقد كره مثل حديث الباب وقوله الكلابية غلط وانما هي الكندية فكأنما الكلمة تصحفت فم الكلابية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضاً بهذا السند إلى الزهري وقال اسمها فاطمة بنت الخليل بن سفيان فاستعادت منه فطلعتها فكانت تلفظ البعر وتقول أنا الشقة قال ولوقعت سنة ستين ومن طريق عروة بن شعيب عن أبيه عن جدته أن الكندية لما وقع التضرع اختارت قومها فزارها فكانت تقول أنا الشقة ومن طريق سعد بن أبي هند أنها استعادت منه فمأذاه من طريق الكلي اسمها العالسية بنت طيسان بن عروة وحكي ابن سعد أيضاً أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل بنت يزيد بن الجون وأشار ابن سعد إلى أنها واحدة اختلف في اسمها والصحيح أن التي استعادت منه هي الجوسية وروى ابن سعد من طريق سعد بن عبد الرحمن بن بزي قال قال أنيسة ذهنته امرأ تغريها (قلت) وهو الذي يغلب على اللسان لأن ذلك المثل وقع للمستعديت باليد بعد المذكرة فيعد أن يتخذ أعزى بعد لها بل ما خدعت به بعد شيوخ الخبر بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجوسية واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة لما دخل عليها دعاها فقالت تعال أنت فطلعتها وقيل كان بها وضح كالعامرية قال وزعم بعضهم أنهم قالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت به أذرق قد أعاذك الله مني فطلعتها قال وأما باطل إنما قال له هذا امرأ من بني العنبر وكانت جله تغاف نساؤه أن تغلبن عليه فقلن إياه الله فيجبه أن يقال له فهو بالله منك ففعلت فطلعتها كذا قال وما أدري لم حكى بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وشوته في حديث عائشة في صحيح البخاري وسبأني من بدله في الحديث الذي بعده وأقول الذي نسب لقتادة كذا في رواية أبو سعيد التيسابوري عن شريك بن قنطاطي (قوله) رواه صحيح بن أبي مسعود عن جدته هو صحيح بن يوسف بن أبي مسعود وأبو مسعود وعبيد الله بن أبي زاد الوصافي يفتح الواو وتشد الميم له وبالفاء وكان تكون جلب وجلب ولم يخرج له البخاري إلا لمقلتا وكذا الجدة وهذه الطريق وصاحبها الذهلي في الزهرات ورواها ابن أبي ذئب أيضاً عن الزهري ثم هو وزاد في آخره قال الزهري جعلها تطلقه أخرجه البيهقي وقوله الحق بأهلك بكسر الهمزة من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني ألقها فانه يفتح الهمزة وكسر الحاء * فانها (قوله) حديثه ابن سعد (قوله) كذا في رواية الأصبهاني عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أوجه ولعلها كانت ابن عبد المطلب فلفظ الملائكة والاف واللام بدل الاضافة وعبيد الرحمن نسب إلى جد أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري وحنظلة هو غسيل

حدثنا الحمادي حدثنا الولد حدثنا الأوزاعي قال سألت الزهري أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم استعادت منه قال أخبرني عروة عن عائشة رضى الله عنها أن أسد الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودناها قالت أعوذ بالله منك فقال لها لقد عدت بعظيم الحق

بأهلك قال أبو عبد الله رواه صحيح بن أبي مسعود عن جدته عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت * حدثنا أبو نعيم حدثنا سعد بن عبد الرحمن بن غسيل عن جدته عن أبي أسيد عن أبي أسد رضى الله عنه قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

قوله وكان تكون هكذا في نسخة وفي أخرى وكان يكون وفي أخرى وكان سكنه وحرره

تحفة

٥٢٥٤

الملائكة استشهدوا بحدوثه وجنب فقسلته الملائكة وقصته مشهورة ووقع في رواية الخرجاني
 عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كانه عليه الجباة (قوله) الى حائط يقال له الشوط) بفتح المجهمة
 وسكون الواو بعدها همزة وقيل مجة هو بستان في المدينة معروف (قوله) حتى انتهى الى
 حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل) أى الى الحائط في رواية
 ابن سعد عن أنى أسد قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى النضير فاعترف
 أن أتت بهما فأتتهما فأتزلت بالمشوط من وراء عذاب في أطعم ثم أتت النبي صلى الله عليه وسلم
 فأخبرته فخرج عشي ونحن معه وذباب بضم المجهمة وموحدتين تحتها جمل معروفة بالمدنية
 والاطعم الحصون وهو الاجم أيضا والجمع أطام وأجام كعق وأعناق وفي رواية لابن سعد أن
 النعمان بن الحارث الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما فقال ألا أتزوجك لأجل أم في
 العرب فتزوجها وبغضه أبا أسد الساعدي قال أو أسد فأتزلت أم في ساعدة فدخل عليها
 فساد الحلي فخرج منها وخرج من جبالها (قوله) فأتزلت في بيت في نخيل في بيت أمية بنت
 النعمان بن شراحيل) هو النضير في الكيل وأميرة لرفع أم لادن الجونية وأما عطف بيان
 وطن بعض الفساح أيضا فقه في الكلام على الرواية التي بعدها تزوج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل ولعل التي تزلت في بيتها بنت أخيها وهو مرمود فان خرج
 الطرسين واحدوا فاعلموا أنهم من إعادة لفظ في بيت وقدر واما بكر بن أبي شبة في مسنده
 عن أبي نعشم شيخ البصري فيه فقال في بيت في النخل أمية الخ وجرم هشام بن الكلبي بأنها
 أمية بنت النعمان بن شراحيل بن الاسود بن الحارث الكندي وكذا جزم بتسجيها أسماء محمد
 بن يحيى وحميد بن حبيب وغيرهما فاعلم اسمها أمية ولقبها أمية ووقع في البخاري رواية
 يونس بن بكير عن ابن أبي عمير أسماء بنت كعب الجونية فعمل في نسبها من اسم كعب نسبها اليه
 وقيل هي أسماء بنت الاسود بن الحارث بن النعمان (قوله) ومعها دايتها حاضنة لها) الداية الحاضنة
 التي ترضع وهي معربة ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة (قوله) هي نفسك الى الخ) السوق بضم
 السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع قبل لهم ذلك لأن الملك يسوقهم فساقون اليه
 ويصرفهم على مراده واما أهل السوق قالوا أحد منهم ليس بمالك كائن من كان فسكانها استعنت أن
 يتزوج الملكة من ليس بمالك وكان صلى الله عليه وسلم قد خير أن يكون ملكا فاختار أن يكون
 عبدا بنواؤه عامته صلى الله عليه وسلم لربه يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكتابها
 مغذرة لها اقرب عهدا بجاهلها وقال غيره يحفل أم الم تعرفه الى الله عليه وسلم فخطبته بذلك
 وسبقا القصة من مجموع طرقه ابان هذا الاحتمال ثم سيأتي في أوخر الاشارة من طريق أبي
 حازم عن سهل بن سعد قال ذكر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فامر أبا أسد
 الساعدي أن يرسل اليها فقدمت فأتزلت في أجبر بن ساعدة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 جاءهم فدخل عليها فاذا امرأة منكبة رأسها فلما كلمها قالت أعوذ بالله منك قال لقد أعذتك
 متى فقالوا لها تدرين من هذا فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا فخطب فأتت كذا أنا فسمي
 من ذلك فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديثنا الساب أخفها بأهلها ولا قوله

حتى انطلقنا الى حائط يقال
 له الشوط حتى انتهى الى
 حائطين جلسنا بينهما فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 اجلسوا ههنا ودخل وقد
 أتى الجونية فأتزلت في بيت
 في نخيل في بيت أمية بنت
 النعمان بن شراحيل ومعها
 دايتها حاضنة لها فدخل
 عليها النبي صلى الله عليه
 وسلم فألم هي نفسك الى
 قالت وهل تمب الملكة
 نفسها للسوق قال

في حديث عائشة الحنفى بأهلك تطلقا وتعين أنها لم تعرفه وان كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فلهذا هذه المرأة في الكلاسية التي وقع فيها الاضطراب وقد ذكر ابن سعد بن مسعود في هذه العزى الضعيف عن ابن عمر قال كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم سنان بن سفيان بن عوف بن كعب ابن أبي بكر بن كلاب قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا أسيد الساعدي بخطب عليه امرأته بن عاصم يقال لها عمرو بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر قال ابن سعد اختلف علينا اسم الكلاسية فقيل فاطمة بنت النخعا بن سفيان وقيل عمروة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنان بن سفيان بن عوف وقيل العالية بنت طيسان بن عمرو بن عوف فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها وقال بعضهم بل كن جعسا ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبها ثم ترجم الحنوية فقال اسمها بنت النعمان ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن أبي الحنون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما فقال يا رسول الله ألا أزوجك أمجل أم في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك قال نعم قال فابعت من يملها البليغ فبعث معها أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأتت ثلاثة أيام ثم تحملت سمى في محبة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأرسلتها في نساء ساعدة ووجهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في عرو بن عوف فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الأول سنة تسع ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحنوية فذهلتها حتى نزل بها في أطعم ثم ساعدة ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج عني على رجله حتى جاءها الحديث ومن طريق سعد بن عبد الرحمن بن أبرى قال اسم الحنوية أسماء بنت النعمان بن أبي الحنون قيل لها استعدي منته فانه أخفى لك عنده وخذعت لما روى من جمالها وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمالها على ما قالت فقال انهن صواحب يوسف وكبدن فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فبكر أن تنزل على هذه أيضا فانه ليس فيها الاستعاذة والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أسماء مغيرة لهذه القصة فيقوى التعدد ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أسماء والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم وأما ما كان قد عقد عليها من فارقها وهذه لم يقد عليها بل جاء الخطيب انقط **(قوله فأهوى بيده)** أي أمالها اليها ووقع في رواية ابن سعد فأهوى اليها قبلها وكان اذا اختلى النساء أقبى وقبل وفي رواية لابن سعد فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت انك من الملوأ فان كنت تريدن أن تحظي ندر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا جاءك فاستعدي منه ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الفضل بن أسناد حديث الباب أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فحشطنها وخضبناها وقالت لها احداهما ان النبي صلى الله عليه وسلم يعجب من المرأة اذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك **(قوله فقال قد عذت بمعاذ)** هو يفتح الميم ما يستعذ به أو اسم مكان العوذ والتوسل فيه للتعظيم وفي رواية ابن سعد فقال بكه على وجهه وقال عذت بمعاذ ثلاث مرات وفي أخرى له فقال آمن عائدا لله **(قوله ثم خرج علينا فقال أبا أسيد)** اكسها رازقين برأه ثم رأى ثم قاب بالثنية صفة موصوف بمحذوف للمعلم به والرازية ثياب من كان

فأهوى بيده يضع يده عليها
لتسكن فقالت أعوذ بالله
منك فقال قد عذت بمعاذ ثم
خرج علينا فقال أبا أسيد
اكسها رازقين

يض طول قالة أبو عبيدة قال غيره يكون في داخل ساخر زرقه والرائق الصفيق قال ابن
 التين متعبه بذلك ما وجوا وما امتفضلا (قلت) وسباني حكم المتعة في كتاب النكاحات (قوله)
 وأما قولها (أهلها) قال ابن بطال ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق وتعبه ابن المنبر بأن ذلك ثبت
 في حديث عائشة أول أحاديث الباب فيصل على أنه قال لها الحق بأهلك ثم لما خرج إلى أبي
 أسيد قال له ألقها بأهلك فلا منافاة فالأول قصده الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللعن وهو
 أن يعيدها إلى أهلها لأن أبي أسيد هو الذي كان أحضرها كما ذكرناه ووقع في رواية لابن سعد
 عن أبي أسيد قال فامرني فردتها إلى قومها وفي أخرى له لما وصلت بهم أتيا صبيحا ووافقوا قال
 لغيره باركة فادهاك قالت خدعت قال فتوفيت في خلافة عثمان قال وحدثني هشام بن محمد عن
 أبي خزيمة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ثم روى بسند فيه الكلي أن المهاجر بن أبي أمية
 تزوجها فأراد عمر معاقبتها فمضرب على الجواب ولا حيت أم المؤمنين فكف عنها وعن
 الواقدي سمعت من يقول إن كرمه من أبي جهل حلف عليها قال وليس ذلك ثبت وله ابن
 بطال أراد أنه لم يواجهها بالطلاق وقد أخرج ابن سعد عن طريق هشام بن عروة عن أبيه
 أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله فكتب إليه ما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كندية
 الأخت بنى الجون فلكها فإلما قدمت المدينة نظر إليها فلقها ولم يبق بها فقوله فلقها يحتمل أن
 يكون اللفظ المذكور قبل ويجعل أن يكون واجهها بالطلاق ولول هذا هو السبق إيراد
 الترجمة بلفظ الاستهانة دون بيت الحكم وعرض بعضهم بأنه لم يزوجها هذا لمجرد ضرورة
 العقول واستهتت أن تنبه له نفسها فكيف بطلاتها والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن
 يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها فكان مجرد إرساله إليها واختارها وزيفه فيها
 كما في ذلك ويكون قوله هي إلى نفسك تطييبا ل خاطرها واستمالا لقلها ويؤيده قوله في رواية
 لابن سعد أنه اتفق مع أبيها على مقدار صدقها وان أباها قال له انما رغبت فبك وخطبت اليك
 (قوله وقال الحسين بن الوليد التياور عن عبد الرحمن) هو ابن النسبيل (عن عباس بن
 سهل عن أبيه وأبي أسيد) هذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي أحمد الفراء عن
 الحسين بن النضر الصاري أنه أن الحسين بن الوليد شاركه في روايته لهذا الحديث عن
 عبد الرحمن بن النسبيل لكن اختلغا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم جزء وقال الحسين بن عباس
 ابن سهل ثم ساق من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فين أنه عنده عبد الرحمن بالاسنادين لكن
 طريق أبي أسيد عن جزء به عنه وطريق سهل بن سعد عن ابن عباس أنه عنه وكان جزء حذف
 في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك
 والتجريح ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير عمر بن
 مطرف وهو مجازي تزل البصرة وقد أدركه البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة ذكره في تاريخه
 فقال مات بعد أبي عاصم سنة ثمان مائة عشرة وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقدوافقه على
 إقامة اسناده أبو أحمد الزبيرى أخرجه أحمد في مسنده عنه «(تبيين)» الأول قال القاضي
 عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم قال البخاري في تاريخه الحسين بن الوليد بن علي
 التياور في القريش مات سنة ثلاث ومائتين ولم يذكر في باب الحسن مكبرا من اسمه الحسن بن

وألقها بأهلك وقال الحسين
 ابن الوليد التياور عن
 عبد الرحمن عن عباس بن
 سهل عن أبيه وأبي أسيد قال
 تزوج النبي صلى الله عليه
 وسلم أمية بنت شراحيل فلما
 أدخلت عليه بطنه إليها
 فكانت ما كرهت ذلك فأمر
 أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها
 فوبن رازقين حدثنا عبد
 الله بن محمد حدثنا إبراهيم
 ابن أبي الوزير حدثنا عبد
 الرحمن عن جزء عن أبيه
 وعن عباس بن سهل بن سعد
 عن أبيه بهذا

٥٢٥٨
ع
تحفة
٨٥٧٣

* حدثنا جراح بن منهال
حدثنا همام بن يحيى
عن قتادة عن أنس بن غلاب
يونس بن جبير قال قلت لابن
عمر رجل طلق امرأته وهى
حائض فقال أتعرف ابن عمر
ان ابن عمر طلق امرأته وهى
حائض فأنى عمر التى صلى
الله عليه وسلم قد كذلك له
فأمره أن يرجعها فاذا
طهرت فأراد أن يطلقها
فلاطلقها قلت فهل عد ذلك
طلاقا قال أ رأيت ان عجز
واستحق * (باب من جوز
الطلاق الثلاث) *

الوليد وذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد السباوري عن عبد الرحمن بن عباس
ابن سهل عن أبيه وأبي أسيد بن جريح رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمة بنت شراحيل كذا ذكره
مكبرا (قلت) لأراه في شيء من النسخ المتقدمة من البخاري المصغرا ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه
والله أعلم * الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول عن حمزة بن أبي أسيد عن
عباس بن سهل عن أبيه وهو خطأ سقطت الواو من قوله وعن عباس وقد شئت عند جميع الرواة
وفي الحديث أن من قال لامرأته الخي بأهلك وأراد الطلاق طلقت فان لم يرد الطلاق لم يطلاق
على ما وقع في حديث كعب بن مالك الذي يدل في قصة تيمته أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل
السبه أن يعتزل امرأته قال لها الخي بأهلك فكوني فيهم حتى يقضى الله هذا الأمر وقدمضى
الكلام عليه مستوفى في شرحه * الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وقدمضى
شرح مستوفى قبل قوله في هذا ما لا يعرف ابن عمر إنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه
وهو الذي يحتاط له لقرره على أسبوع السنة وعلى التبول من ناقها وأنه يلزم العامة للاقتداء
بما أمر الله به من أمره وما نهى عنه من نهيها فمن ذلك لأنه ظن أنه لا يعرفه قال ابن المنبر ليس فيه مواجهة
ابن عمر المرأة فطلاق وانما فيه طلق ابن عمر أمره أنه لكن الظاهر من حاله المواجهة لاندما
طلقها عن شقاق اه وليد كرم مستند في الشقاق المذكور فقد يحتل أن لا يكون عن شقاق
بل عن سبب آخر وقد روى أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والمحاكم من طريق حمزة
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كنت في امرأة أحبها وكان يكرهها فقال يطلقها قالت التى
صلى الله عليه وسلم فقال أطلع أبالك فيحتمل أن تكون هي هذه ولعل عمر لما أمر بطلاقها وشاور
النبي صلى الله عليه وسلم فقال أمراة انتق أن الطلاق وقع وهى في الحضي فعلم عمر بذلك فكان
ذلك هو السر في قوله السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله ﴿ قوله يا من جوز الطلاق الثلاث ﴾ كذا لا بد من ذلك كثر من أجاز وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من
لم يجوز وقوع الطلاق الثلاث فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كراهة البيوتة الكبرى وهى بائناق
الثلاث أعظم من أن تكون مجموعة أو منفردة ويمكن أن يتسلسل له حديث يقضى الحلال إلى الله
الطلاق وقد تقدم في أوائل الطلاق وأخرج سديد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل
طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره وسدده وصحج ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع
الطلاق إذا وقعها مجموعة للنهي عنه وهو قول للشيعة وبعض أهل الظاهر وطرد بعضهم ذلك
في كل طلاق منهى كطلاق الحائض وهو شاذ وذو ذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه
واحتج به بعضهم بحديث محمود بن يسد قال أخبر التى صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته
ثلاث تطلقات جمعا فقام مفضا فقال يا دعب بكباب الله وأنا بين أظهركم الحديث أخرجه
النسائي ورجاله ثقات لكن محمود بن يسد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه
سماع وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج
له عدة أحاديث ليس فيها شيء من شرح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تحريجه لأعلم
أحد رواه غير مخترع من بذكره يعني ابن الأثير عن أبيه اه ورواية مخترعة عن أبيه
عند مسلم في عدة أحاديث وقد قيل أنه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود

أمّا كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثمائة
 امرأة عرف ابن عباس ثم من طريق جابر بن زيد عن أبيه عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس
 أن أبا الصهباء قال لأبي عباس ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأجازهم عليه وهذه الطريق
 الأخيرة أخرجه أبو داود ولكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله عن غير واحد ولفظ المتن أما
 علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها أجابها واحدة الحديث فتمسك
 بهذا الساق من أجل الحديث وقال إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها وهذا أحد
 الأجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو جواب الحق بن راهوبه وجماعة وبه جزم ذكرنا
 الساجي من الشافعية ووجهه بأن غير المدخول بها حين إذا قال لها زوجها أنت طالق فإذا قال
 ثلاثاً فالمدخول وقع بعد المنيونة ونقصه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير
 منفصل فكيف يصح جعله ككلمتين وتعطى كل كلمة حكمها وقال النووي أنت طالق معناه أنت ذات
 الطلاق وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلاث وغير ذلك الجواب الثاني دعوى شذوذ
 رواية طاوس وهي طريقة البيهقي فإنه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن
 ابن المنذر أنه لا يظن بأن ابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً وينقح خلافه فيفتن
 المسبب إلى الترجيح والاختيار لا أكثر وأولى من الاختيار قول الواحد إذا خالفهم وقال ابن
 العربي هذا حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الإجماع قال ويعارضه حديث مجاهد بن
 يسير يعني الذي تقدم أن النسائي أخرجه فإنه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثاً بجمعة ولم يرد
 النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه كذا قال الرايس في سياق الخبر تعرض لأمضائه ذلك ولأرو
 الجواب الثالث دعوى النسخ فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يشبهه أن يكون ابن عباس
 عن شيئاً نسخ ذلك قال البيهقي ويقوه ما أخرجه أبو داود من طريق يزيد الحموي عن عكرمة عن
 ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً فتمسك ذلك وقد
 أنكر المازري ادعاء النسخ فقال زعم بعضهم أن هذا الحكم منه شيء وهو غلط فإن عمر لا ينسخ
 ولو نسخ وسألاه لبادر العصاة إلى إنكاره وإن أنكره أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم فلا تمتع لكن يخرج عن ظواهر الحديث لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوي أن يخبر بقاء الحكم
 في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر فان قيل فقد يجمع العصاة وقبل منهم ذلك قلنا إنما يقبل
 ذلك لأنه يستدل بأجماعهم على ناسخه وأما أنهم نسخون من تلقائهم فمعاذ الله لأنه إجماع
 على الخطأ وهم معصومون عن ذلك فان قيل فلعن النسخ إنما ظهر في زمن عمر قلنا هذا أيضاً غلط
 لأنه لا يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر وليس انقراض العصر شرطاً في صحة
 الإجماع على الرابع قلت فنقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو متعقب في مواضع
 أحدها أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل أن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكره وإنما قال
 ما تقدم يشبه أن يكون علم شيا من ذلك نسخ أي اطلاع على ناسخ الحكم الذي رواه من فوجاً ولذلك
 أفني بخلافه وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخه وهذا من أدمى ادعى
 النسخ الثاني أنكره الخروج عن الظاهر بحسب ما في الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب

خلاف الظاهر حتما * الثالث أن تقلده من قال المراد ظهور النسخ بحسب أيضا لأن المراد
 ظهوره انتشاره وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله
 من إيلافه النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطا وما أشار إليه من مسئلة انقراض
 العصر لا يجي هنا لأن عصر الصحابة لم يقرض في زمن أبي بكر بل ولا عرفان المراد بالعصر
 الطبقة من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة * الجواب الرابع دعوى
 الاضطراب قال القرطبي في المنهم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في اللفظه
 وظاهر رساقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك العادة في مثل هذا أن
 يفتشوا الحكم ويتشرك في كيف يتفرده واحد عن واحد قال فهذا الوجه يقتضي التوقف عن
 العمل بظاهره أن لم يقتض القطع بطلانه * الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة
 فقال ابن سيرين وغيره يشبهه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق
 أنت طالق وكانوا أو لا على سلامة صدورهم بقبول منهم أنهم أرادوا التاكيد فلما كثر الناس
 في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما منع قبول من ادعى التاكيد جعل عمر اللفظ على ظاهر
 التكرار فأضاه عليهم وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه يقول عمر إن الناس استعملوا في
 أمر كانت لهم فيه أمانة وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجوبة * الجواب السادس تأويل
 قوله واحدة وهو أن معنى قوله كان الثلاث واحدة أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومجمله أن المعنى أن الإطلاق الواقع
 في عهد عمر ثلاثا كان وقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا أو كانوا
 يستعملونها نادرا وأما في عصر عمر فكثرت استعمالهم لها ومعنى قوله فامضاه عليهم وأجازوه وغير
 ذلك أنه صنع فيه من الحكم ما يقع الإطلاق ما كان يصنع قبله ورجح هذا التأويل ابن العربي
 ونسبه إلى أبي زرعة الرازي وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال معنى هذا
 الحديث عندى أن ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قال النووي وعلى هذا فيكون
 الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لاعتبار تفسير الحكم في الواحدة فالحق أعلم * الجواب
 السابع دعوى وقفه فقال بعضهم ليس في هذا السباق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم
 فقهه وحجة انما هي في تقريره وقتب بأن قول الصحابي كأنه فعل كذا في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في حكم الرفع على الرابع جعل على أنه أطلع على ذلك فأنكره تترنر من م
 السؤال عن جليل الاحكام وحققها * الجواب الثامن جعل قوله ثلاثا على أن المراد بها
 لفظ البتة كما تقدم في حديث تركته سوا وهو من رواية ابن عباس أيضا وهو قوي وبؤيده
 ادخال البخاري في هذا الباب الامار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه
 يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة اذا أطلقت جعل على الثلاث الا ان أراد ان يطلق واحدة
 فيقبل فكان بعض رواه جعل لفظ البتة على الثلاث لاشتراك التسوية بينهم مافر واما بالفظ
 الثلاث وانما المراد لفظ البتة وكانوا في العصر الاول يقولون عن قال أردت بالبتة الواحدة فلما
 كان عهد عمر مضى الثلاث في ظاهر الحكم قال القرطبي وحجة الجمهور في لزوم من حيث
 النظر ظاهرة جدا وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحمل للمطلق حتى تنسخ زوايا غيره ولا فرق بين مجموعها

ومعرفة الفة وشرا وما يتحصل من الفرق صوري الغام الشرع اتفاقا في البصا كح والعتق
والاقرار فلو قال الولي أنك متك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كالو قال أنك متك هذه
وهذه وهذه وكذا في العتق والاقرار وغير ذلك من الاحكام واحتج من قال ان الثلاث اذا
وقعت بمجموعة جلت على الواحدة بأن من قال أحلف بالله ثلاثا لا يبعد حلفه الا بعين واحدة
فلنكن المطلق مثله وتوقف باختلاف الصغتين فان المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل
أمد طلاقها ثلاثا قال أنت طاتي ثلاثا فكأنه قال أنت طاتي جميع الطلاق وأما الخالف
فلا أمد لعدداً بعينه فافتقر في الجمله فالذي وقع في هذه المسئلة نظير ما وقع في مسئلة المتعة
سواء أعني قول جابر أنها كانت تنقل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو أي بكر وصدر من خلافة
عمر قال ثمها ناعمر عنها فانهمنا قال اجمع في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للاجماع الذي
انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحتفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما وقد دلل اجماعهم
على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر فالتخالف بعد هذا
الاجماع متنازله والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم وقد
أطلقت في هذا الموضع لافقاس من اتقى ذلك معنى والله المستعان (قوله) لقول الله تعالى الطلاق
مرتان فامسك بمعروف أو تسريحاً بحسن قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية
على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث والذي يظهر لي أنه إن كان أراد الترجمة مطلق وجود
الثلاث مفردة كانت مجموعة فالآية الواردة على المانع لانعكاسات على مشروعة ذلك من غير
نكير وإن كان أراد تجوز الثلاث مجموعة وهو الظاهر فأشار بالآية إلى أنها عموماً احتج به المخالف
للمنع من الوقوع لان ظاهر ما أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب
الذكور فأشار إلى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه اذ ليس في الساق المنع
من غير الكيفية المذكورة بل انعقد الاجماع على أن ايقاع المراتين ليس شرطاً ولا راجحاً بل
اتفاقاً على أن ايقاع الواحدة أربع من ايقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث
ابن عمر فالواصل أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لأنه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز
جمع الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا قال وهو قياس مع وضوح
القارن لاجتماع الثنتين لا يستلزم اليقونة الكبرى بل تبقى له الرجعة ان كانت رجعية وتجبoid
العقدية لا يتعارضان كانتا يتباخا في جمع الثلاث ثم قال الكرماني أو التسريح بحسن
عام يتناول ايقاع الثنتين فلا يتناول ايقاع الطلقات الثلاث فان معنى قوله تعالى الطلاق مرتان
فيما بعد ايقاع الثنتين فلا يتناول ايقاع الطلقات الثلاث فان معنى قوله تعالى الطلاق مرتان
فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أي أكثر الطلاق الذي يكون بعده الامسك أو التسريح مرتان ثم
حينئذ ما أن يختار استمرارية العصمة فيك الزوجة أو المفارقة فيفسر حها بالطلقة الثالثة وهذا
التأويل قبله الطبري وغيره عن الجمهور وتناول عن السدي والخالف أن المراد بالتسريح في
الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل اليقونة ويرجح الاول ما أخرجه الطبري وغيره
من طريق اسمعيل بن جميع عن أبي رزين قال قال رجل يا رسول الله الطلاق مرتان فإن

لقول الله تعالى الطلاق
مرتان فامسك بمعروف
أو تسريحاً بحسن

نغ

٤٢٦/٤

وقال ابن الزبير في مريض
طلق لأرى أن ترث مبيتة
وقال الشعبي ترثه وقال ابن
شبرمة تزوج إذا انقضت
العدة قال نعم قال أرباب
ان مات الزوج الآخر
فرجع عن ذلك

الثالثة قال المسالك يعرف أو تسرى بها حسان وسنده حسن لكنه مرسل لأن أبا رزين
لا صحبه وقدمه الدارقطني من وجه آخر عن اسمعيل فقال عن أنس لكنه شاذو الأول
هو المحفوظ وقد رجع النكاح الهراشي من الشافعية في كتاب أحكام القرآن له قول السدي
ودفع الخبر لكونه مرسلًا وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة وهي بيان حال
المطلقة وانها حين إذا انقضت عدتها قال وتؤخذ المطلقة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها
ولا تأخذ بالحدث أو لى فانه مرسل حسن بعضه بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس
بسنده صحيح قال اذا طلق الرجل امرأته تطلقتهن فليقلق الله في الثالثة فأما أن يحكمها فيحسن
صحتها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئاً وقال القرطبي في تفسيره ترجم البخاري على هذه
الآيتين أن جازا الطلاق الثلاث لقوله تعالى الطلاق من تان وهذا أشار منه إلى أن هذا العدد إنما
هو بطريق المسحقة لهن من ضيق على نفسه لزمه كذا قال ولم يظهر لوجه الزوم المذكور والله
المستعان **(قوله)** وقال ابن الزبير لا أرى أن ترث مبيتة كذا لا بد من مبيتة بن زيادة ضمير
للرجل وكأنه حذف للعلم وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وماله الشافعي وعبد الرزاق من
طريق ابن أبي مليكة قال سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبته ثم يموت وهي في
عدتها قال أما عمتان فموتها وأما أفلا أرى أن ورثها اليشوتة ابها **(قوله)** وقال الشعبي ترثه
وماله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشافعي في رجل طلق ثلاثاً
مرضه قال تعد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة **(قوله)** وقال ابن شبرمة هو
عبد الله قاضي الكوفة **(قوله)** تزوج شفع أوله وضم آخره وواسه فام محذوف الأداة **(قوله)**
إذا انقضت العدة قال نعم هذا ظاهر أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة لكن الذي رأيت
في سنن سعيد بن منصور أنه كان مع غيره فقال سعيد بن شجاع بن زيد عن أبي هاشم في الرجل
يطلق امرأته وهو مريض ان مات في مرضه ذلك ورثته فقال له ابن شبرمة رأيت ان انقضت
العدة **(قوله)** قال رأيت ان مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك هكذا وقع عند البخاري مختصراً
والذي فروا به سعيد بن منصور والمذكورة فقال ابن شبرمة أنت تزوج قال نعم قال فان مات هذا ومات
الأول أثرت زوجين قال لا فرجع إلى العدة فقال ترثه ما كانت في العدة ولعله سقط ذكر الشعبي من
الرواية أو هاشم المذكور هو الزماني يضم الزماني وتشديد الميم اسم يحيى وهو واسطى كان يتردد إلى
الكوفة وهو ثقة ومحل المسئلة المذكورة كتاب القرائن وانما ذكرت هنا استطراداً والمبيتة
بوجهة ومشتاتين من قبل لها أثبت طالق البتة وتطلق على من أتيث بالثلاث ثم أورد المصنف
في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الأول حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين وسأقي شرحه
مستوفى في كتاب اللعان والفرض منه هنا قوله في آخر الحديث فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمه رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد تعقب بأن المفارقة في الملاعنة وقعت بنفس اللعان فلم
يصادف فطلقها أياها ثلاثاً لموقعاً وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم
يشكر عليه إيقاع الثلاث مجموعة فالوصكان ممنوعاً لا يشكره ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان
الحديث الثاني حديث عائشة في قصة فاعلة القرنلى وامرأته وسأقي شرحه مستوفى في باب
إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بسند التبعة وجا غيرهم فمسموا وهذا الترجمة منه قوله فبطلان

٥٢٦٣
م ت س
تحفة
٩٧٦١٤

* حدثنا محمد بن حاتم عن
عن اسمعيل حدثنا عامر عن
مسروق قال سألت عائشة
عن الخيرة فقالت خبرنا ما
صلى الله عليه وسلم أفكان
طلاقا قال مسروق لا بألى
أخبرتها واحدة أو مائة بعد
ان تحثاري

بعد ذلك علينا شأني رواية مسلم فلم بعده طلاقا **(قوله اسمعيل)** هو ابن أبي خالد **(قوله اسمعيل)** سألت
عائشة عن الخيرة بكسر الميم وفتح الخاء بمعنى الخبار **(قوله أفكان طلاقا)** هو اسماهم
انكار ولا جدع وكيع عن اسمعيل فهل كان طلاقا وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن
اسمعيل **(قوله قال مسروق لا بألى أخبرتها واحدة أو مائة بعد ان تحثاري)** هو موصول بالاسناد
المذكور وقد أخرجه مسلم من روايته على بن مسهر عن اسمعيل فقدم كلام مسروق المذكور
ولفظه عن مسروق قال ما بألى فذكر مثله وزاد وألقاها لقد سألت عائشة فذكر حديثها ويقول
عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار وهو أن من خير زوج وخبرته
فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق لكن اختلفوا فيما اذا اختارت نفسها هل يقع طلاقه واحدة
رجعية أو بأكثر أو يقع ثلاثا وحكي الترمذي عن علي بن الحارث أنها اختارت نفسها فواحدة بأكثر وان
اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت ان اختارت نفسها فثلاث وان اختارت
زوجها فواحدة بأكثر وعن عمرو بن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة بأكثر وعنهما رجعية
وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير يزيد بين شيئين فلو
كان اختيارها الزوج طلاقا لا تجد اقل على أن اختيارها لنفسها يعني الفراق واختيارها
زوجها يعني البقاء في العصمة وقد أخرج ابن أبي شيبة عن طريق زاذان قال كنا جلوسا عند علي
فدسئل عن الخبار فقال سألتني عنه عرفت ان اختارت نفسها فواحدة بغير ان اختارت
زوجها فواحدة رجعية قال ليس كما قلت ان اختارت زوجها فلا شيء قال فلما جددت من متابعتها
فلا وليت رجعت الى ما كنت أعرف قال علي وأرسل عمر الى زيد بن ثابت فقال فذكر مثله
ما حكمه عنه الترمذي وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق علي بن فضال ما حكمه عنه زاذان من اختارته
وأخذ ما لا يقول زيد بن ثابت وأحجج بعض أتباعه لكونه اذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بأن
معنى الخبارت أحد الأمرين اما الأخذ واما الترك فلو قلنا اذا اختارت نفسها تكون طلاقه
رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لانها تكون بعد في أسرار الزوج وتكون بين شيئين فاختار
غيرهما وأخذ أو خفية يقول عمرو بن مسعود فيما اذا اختارت نفسها فواحدة بأكثر ولا رد
عليه الايراد السابق وقال الشافعي التخيير كناية فاذا أخبر الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين
أن تطلق منه وبين أن تستقر في عصمته فاختارت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقت فلو قالت
لم أرد باختيار نفسي الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطابق
أن الطلاق يقع جزما تبعه في ذلك شيئا حافظ الوقت أو الفضل المراق في شرح الترمذي وبه
صاحب الهداية من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير فلو قال مثلا اختاري فقال
اخترت لا يمكن تخيير بين الطلاق وعديمه وهو ظاهر لكن محله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ
ساغ وقال صاحب الهداية أيضا ان قال اختاري شئ به الطلاق فله أن تطلق نفسها ويقع
بأنها فلو لم يتوهم هو باطل وكذلك قال اختاري فقال اخترت فلو شئ فقال اخترت نفسها
وقعت طلاقه رجعية وقال الخطابي يؤخذ من قول عائشة فاختارته فلم يكن ذلك طلاقا لأنها
لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقا وافقه القرطبي في المذهب فقال في الحديث ان الخيرة اذا
اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقا من غير احتساب الى انطق بلفظ يدل على

الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور (قلت) لكن ظاهر الآية أن ذلك
بمجرد لا يكون طلاقاً بل لا بد من إنشاء الزوج الطلاق لأن فيها مقتضاً لمن أمكن وأسرحك أى
بعد الاختار ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم واختلافوا في التخيير هل هو بمعنى التملك
أو بمعنى التوكيل ولا شافعي فيه قولان الصحيح عند أصحابه أنه تملك وهو قول المالكية بشرط
مبادرتهم إليه حتى لو أخرجت بقدر ما يقطع القبول عن الإيجاب في العقد ثم طلق لم يقع وفي وجه
لا يضر التأخير ما دام في المجلس وبه جزم ابن القاص وهو الذي رجحه المالكية والخنفية وهو
قول النووي واللبث والوازمى وقال ابن المنذر لا يرجح أنه لا يمتد ولا يشترط فيه الفور بل متى
طلقت نفذ وهو قول الحسن والزهري وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحافى
من الخنفية وتمكوا بجديد الباب حيث وقع فيه أني إذا كررت أمر فلا تعجل حتى تستأمرى
أو بك الحديث فإنه ظاهر في أنه فسخ أياها إذا أخرها أن لا تختار شيئاً حتى تستأذن أبوهم ثم تفعل
ما يبرأ به عليهما وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور في جواب التخيير (قلت) ويمكن أن يقال
بشترط الفور أو مادام في المجلس عند الإطلاق فأما لو سرح الزوج بالنسبة في تأخيرها بسبب
يقتضى ذلك فبما روي هذا الذي وقع في قصة عائشة ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خیار كذلك
والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** إذا قال فارقتك أو سرحك أو الخلفة أو البرية أو ماعني به
الطلاق فهو على يثبه هكذا ثبت المصنف الحكم في هذه المثلة فاقضى أن لا سرح عنده إلا
لفظ الطلاق أو ما تصرف منه وهو قول الشافعي في القديم ونص في الجديد على أن السرح لفظ
الطلاق والفرق والسراح ولورود ذلك في القرآن بمعنى الطلاق وحجة التقديم أنه ورد في القرآن
لفظ الفرق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فإنه لم يرد إلا لطلاق وقد رجح جماعة التقديم
كطبري في الأندة والحمالي وغيرهما وهو قول الخنفية واختاره القاسمي عبد الوهاب من
المالكية وحكي الدارمي عن ابن خيران أن من لم يعرف إلا الطلاق فهو صريح في حقه فقط وهو
تفصيل قوى ونحوه للرواية فإنه قال لو قال عرى فارقتك ولم يعرف أنها سرح محضة لا يكون
صريحاً في حقه وانفقوا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح لكن أنخرج أبو عبيد في
غريب الحديث من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه رفع إليه رجل قال له أمر أنه
شبهني فقال كأنك ظليمة قالت لا قال كأنك حامية قالت لا أرضي حتى تقول أنت خلسة طالق
فقالها فقال له عرى خذ سيدها فهي امرأتك قال أبو عبيد قوله خلسة طالق أى ناقة كانت معقولة
أما طالت من عقالها وخطي عنها فتسمى خلسة لأنها خلت عن العقال وطالق لأنها طلقت منه
فأراد الرجل أنها تشبه الناقه ولم يقصد الطلاق بمعنى الفرق أصلاً فأسقط عنه عمر الطلاق قال
أبو عبيد وهذا أصل لكل من تكلم بشئ من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفرق بل أراد غيره فاقول
قوله فيه فيأينه وبين الله تعالى اه والى هذا ذهب الجمهور لكن المشكل من قصة عمر كونه
رفع إليه وهو ما لم كان أجراً مجرى الفسأ ولم يكن هناك حكم فوافقوا لافهم من النوادر
وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه لكن أنبت غير الخلاف وعزاه لمدوني البويطى
ما يقتضيه وحكاها الرزائي ولكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق لا يخرج
الجبهي مثلاً إذا قلن كلمة الطلاق فقالها أو عرى فارقتك أو العكس وشرطوا مع الطق

* (باب إذا قال فارقتك
أو سرحك أو الخلفة أو
البرية أو ماعني به الطلاق
فهو على يثبه)*

بلفظ الطلاق نعمه ذلك احترازاً عما يسبق به المان والاختيار ليخرج المكره لكن إن أكره
 فقهاه امع قصد الى الطلاق وقع في الاصح **(قوله)** وقول الله تعالى وسرحن سراحبجلا
 كما به يشير الى أن في هذه الآية لفظ التيسر بمعنى الارسال لا بمعنى الطلاق لانه امر من طلق
 قبل الفخول أن يتبع ثم يسرح وليس المراد من الآية تطلقها بعد التطلق قطعاً **(قوله)** وقال
 وأسرحنك بمعنى قوله تعالى يا أيها النبي قل لازوجك ان كنن ترؤن الحياة الدنيا وزينتها فتهن
 أسعكن وأسرحنك سراحبجلا والتيسر بمعنى هذه الآية محتمل للتطلق والارسال وإذا كانت
 سالمة لا امرين اتفق أن تكون صريحة في الطلاق وذلك راجع الى الاختلاف في فيما خبر به النبي
 صلى الله عليه وسلم ولم نسمه هل كان في الطلاق والاقامة فاذا اختارت نفسها طلقت وان اختارت
 الاقامة لم تطاق كما تقدم تقرر في الباب قبله أو كان في التخيير بين الدنيا والآخرة فمن اختارت
 الدنيا طلقها ثم متها ثم سرحها ومن اختارت الآخرة فراقها في عصمة **(قوله)** وقال تعالى فاسألن
 جهنم وأتسرحن بها إحسان **تقدم في الباب قبله** بيان الاختلاف في المراد بالتيسر بمعنى هنا وأن
 الراجح أن المراد به التطلق **(قوله)** وقال أوفارقرعن بمعنى عرف يريد أن هذه الآية وردت بلفظ
 الفراق في موضع ورودها في بقية لفظ السراح والحكم فيها ما واحد لانه وروى في الموضوعين
 به وقوع الطلاق فليس المراد به الطلاق بل الارسال وقد اختلف السلف قديماً وحديثاً في
 هذه المسئلة فإمعن على أساسيد بعض بعضهم بعضاً وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما
 قال البرية والخلعة والبائن والحرام والب ثلاث ثلاث وفيه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي
 لكن قال في الخلعة انها واحدة ترجعة وتنفذ عن الزمري وعن زيد بن ثابت في البرية والبنة
 والحرام ثلاث ثلاث وعن ابن عمر في الخلعة والبرية ثلاث وفيه قال قتادة ومنه عن الزمري
 في البرية فقط واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائنة وشقوتك وخيلتي
 وبرية ينقض ايقاع الطلاق لان معناه أنت طالق متى طلاقا متينين به متى أوتيت أي يقطع
 عصمتك متى والبتة بمعناه وتخليين بمن زوجتي أو تبرين منها قال وهب هذا لا يكون في المدخول
 بها الا ثلاثاً إذا لم يكن هناك خلع وتعب بأن الحمل على ذلك ليس صريحاً بالعصمة النباشة
 لا ترفع بالا حتمال وبأن من يقول ان من قال لزوجته أنت طالق بلفظة بائنة إذا لم يكن هناك
 خلع انها تقع رجعية مع التصريح كيف لا يقول بالغومع التشديد وبأن كل لغة من
 المذكورات اذا قصد بها الطلاق وقع وانقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور فلم ينحصر الامر
 فيما ذكر وإنما النظر عند الاطلاق فالذي يترجح أن اللفاظ المذكورة وما في معناها كذايات
 لا يقع الطلاق بها الامع قصد اليه وضابط ذلك ان كل كلام أفهم الفرق ولومع دقته يقع به
 الطلاق مع القصد فأما إذا لم يفهم الفرق من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد اليه كما قال كلى
 أو اشري أو نحو ذلك وهذا خبر برمذهب الشافعي في ذلك وقاله قبله الشعبي وعطاء وعمر بن
 دينار وغيرهم وهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي هريرة
 الا في رواية أخرى عن أمي عاصم حدثت به أقسم ما لم تعمل بدأ وتكلم فانه يدل على
 أن النية وحدها لا تؤثر اذا تجردت عن الكلام أو الفعل وقال مالك اذا خاطبها بأى لفظ كان
 وقصد الطلاق طلق حتى لو قال يا فلانة يدي به الطلاق فهو طلاق وفيه قال الحسن بن صالح

وقول الله عز وجل وسرحنك
 سراحبجلا وقال وأسرحنك
 سراحبجلا وقال تعالى
 فاسألن جهنم أو تسرحن
 بإحسان وقال أوفارقرعن
 بمعنى عرف

ن

٤٢٧/٤

* وقالت عائشة قد علم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن أنبى لم يكونا بأمراني
 بفرقه * (باب من قال
 لا مرأته أنت على حرام) *
 وقال الحسن بن نه وقال
 أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد
 حرمت عليه فسموه حراما
 بالطلاق والنراق وليس
 هذا كاذب يجرم الطعام
 لانه لا يشال للطعام الحل
 حرام وبقال للمطقة حرام
 وقال في انطلاق ثلاثا لا تحل
 له من بعد حتى تنكح زوجا غيره

٢ قوله اذا عكذ في النسخ
 التي بأنا ولعلها كما
 معججه

البحر حى (قوله) وقالت عائشة قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أنبى لم يكونا بأمراني بفرقه
 هذا التعليق طرف من حديث التميمي وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عرفت باب
 موعظة الرجل ابنته من كآب النكاح وبيان الاختلاف على الزهري في اسناده وأرادت
 عائشة بالنراق هنا الطلاق جزوا لا نزاع في الحل عليه إذا قصد البواغما النزاع في الإطلاق إذا
 تقدم (قوله) ما من قال لا مرأته أنت على حرام وقال الحسن بن نه (أى يجعل على
 نيته وهذا التعليل وصله البيهقي ووقع لنا عال في جزء محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري
 قال حدثنا الأشعث عن الحسن بن أبي نؤى بن سفيان قال إن طلاقا فطلاق وأخرجه
 عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن بن أبي نؤى بن سفيان قال إن طلاقا فطلاق وأخرجه
 مسعود بن عمرو وطاوس وبه قال النوى ولكن قال أنبى واحدة فهي بائن وقال الحنفية
 مثله لكن قالوا أنبى ثنتين فهي واحدة ثناء وان لم يوطأ فافق بينهما ويصير مردا ولو هو
 عجب والأول أعجب وقال الأوزاعي وأبو نؤى بن سفيان الحرام بكثرة وروى نحوه عن أبي بكر وعمر
 وعائشة وسعد بن المسيب وعطاء وطاوس واحتج أبو نؤى بن سفيان بقوله تعالى لم يحرم ما أحل الله لك
 وسائر بيانه في الباب الذي بعده وقال أبو قتادة وسعد بن جبير من قال لا مرأته أنت على حرام
 لزمته كثرة الطهار ومثله عن أحمد وقال الطحاوي يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد به أن من أراد به الطهار
 كان مظاهرا وان لم يكن كان عليه كثرة كفارة وهي كثرة الطهار لانه يصير مظاهرا طاهرا
 حقيقة وفيه بعد وقال أبو حنيفة وصاحبا لا يكون مظاهرا ولو أراد به وروى عن علي وزيد
 ابن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى في الحرام ثلاث فليقات ولا يثقل عن نيته وبه قال
 مالك وعن مسروق والشعبي وربيعة لا يثقل به وبه قال أصبح من المالكية وفي المسئلة
 اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي انفسرا في ثمانية عشر قولاً وزاد غيره عليها وفي مذهب
 مالك في انقاصه أيضا بطول استيعابها قال القرطبي قال بعض علماء تناسيب الاختلاف
 أنه لم يقع في التران سر محمول في السنة نص ظاهر صحيح بعينه على حكم هذه المسئلة
 فتجاذب العلماء فمن تمكن بالبرائة الأصلية قال لا يلزمه شيء ومن قال انها عين أخذ بظاهر قوله
 تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم بعد قوله تعالى أيمانكم النبي لم تنكح ما أحل الله لك ومن قال
 تنكح الكفارة وليس بيمين شاه على أن معنى اليمين التحريم فوقع الكفارة على المعنى ومن
 قال تقع به طلبة جمعية حل اللفظ على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحريم به المرأة طلبة تحريم
 الوطء لم يرتجعها ومن قال بالثبوت فلا يستمرار التحريم ما لم يجد العقد ومن قال ثلاثا حل
 اللفظ على منتهى وجوهه ومن قال طهار نظر الى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق
 فانحصر الامر عنده في الطهار والله أعلم (قوله) وقال أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه
 فسموه حراما بالطلاق والنراق أى فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو بقصد البواغما النزاع في الإطلاق إذا
 أنبى غير الطلاق فهو محل النظر (قوله) وليس هذا كاذب يجرم الطعام لانه لا يقال للطعام
 الحل حرام وبقال للمطقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
 غيره (قال المهلب من نعم الله على هذه الامة فمما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرموا على
 أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع لعقوب عليه السلام تخفف الله ذلك عن هذه الامة ونعمهم أن

نغ وقال الليث عن نافع قال
 كان ابن عمر اذا سئل عن
 طلاق ثلاثا قال لو طلقت
 مرة أو مرتين فإن النبي
 صلى الله عليه وسلم لم أمرني
 بهذا فإن طلقت ثلاثا
 حرمت عليك حتى تنكح زوجا
 غيره * حدثنا محمد بن
 آدم معاوية حدثنا هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة
 قالت طلق رجل امرأته
 تحفة فترجعت زوجها فطلقها
 وكانت معه مثل الهدي فلم
 تصل منه إلى شيء فترده فلم
 يأت أن طلقها فأبنت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان زوجي طلقني
 وأني تزوجت زوجا غيره
 فدخل بي ولم يكن معه
 الامن الهدي فلم يقربني
 الاخرة واحدة لم يصل مني
 إلى شيء أنا قبل زوجي الاول
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تحلين زوجك
 الا قبل حتى يذوق الاخر
 عسيتك وتذوق عسيتك

يجرموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تخرجوا طيبات ما أحل
 الله لكم اه وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم من أن يصنع وغيره من سوى بين الزوجة وبين
 الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم في أن الشبهين وإن استويا من جهة فقد يفتقران من
 جهة أخرى فالزوجة إذا حرمتها الرجل على نفسه وأراد بذلك تطليقها حرمت والطعام
 والشراب إذا حرمتها على نفسه لم يحرم ولهذا احتج بانفاقهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرم
 على الزوج لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وورد عن ابن عباس ما يؤيد
 ذلك فأخرج يزيد بن هرون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي يستدعي حرم يوسف بن ماله
 أن اعرايا ساق ابن عباس فقال اني جعلت امرأتي حراما قال قلت عليك بجرام قال أرايت
 قول الله تعالى كل الطعام كان حلالا لي إسرائيل الامام إسرائيل على نفسه الآية فقال ابن
 عباس ان إسرائيل كان به عرق النسا فجعل على نفسه ان يشاء الله ان لا يأكل العروق من كل
 شيء ولو استجرم بهي على هذه الامة وقد اختلف العلماء في حرم على نفسه شيئا فقال الشافعي
 ان حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة عيّن وان حرم طعاما
 أو شرا باقتضاه وقال أجد عليه في الجميع كفارة عيّن وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي
 قبله قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من
 طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت آتني النبي صلى الله عليه وسلم
 من نسائه وحرم فعل الحرام خلا لوجهه في اليمين كفارة قال فان في هذا الخبر تقوية لقول من
 قال ان نكاح الحرام لا يكون باطلا قط فلا وظهار ولا ولا عينا (قوله) وقال الليث عن نافع قال
 كان ابن عمر اذا سئل عن طلاق ثلاثا قال لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمرني بهذا فان طلقت ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره كذا لاكثر وفي رواية
 الكشي عن ابن طلقها وحرمت عليه بغير الغائب في الموضوعين وهذا الحديث مختصر من قصة
 تطلق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول الطلاق وظن ابن السبكي أن هذا جله الخبر
 فاستشكل على مذهب مالك قولهم ان الجمع بين تطليقتين بدعة قال والنبي صلى الله عليه وسلم
 لا يأمر بالبدعة وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك إلى
 ما أمره من ارتجاع امرأته في آخر الحديث ولم يرد ابن عمر أنه أمر أن يطلق امرأته مرة أو
 مرتين وإنما هو كلام ابن عمر فنصّل أسأله حال المطلق وقد ردّ وشا الحديث المذكور من
 طريق الليث التي علقها البخاري مطولا موصولا بالساق جزأين إليهم العلمان موسى الباطلي
 رواية أبي القاسم البغوي عنه عن الليث وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته وبعدها قال نافع
 وكان ابن عمر الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بشامله وقال الكرماني
 قوله لو طلقت جزأين أو محذوف تقديره لكان خيرا أو هو لثني فلا يحتاج إلى جواب وليس كما قال
 بل الجواب لكان لك الرحمة لقوله فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا والتقدير فإن كان
 في طهر أو بجماعه فإنه كان طلاق سنة وإن وقع في الحيض كان طلاق بدعة وطلاق البدعة
 يثبت أن يبادر إلى الرجعة ولهذا قال فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا أي بالمرجعة لما
 طلقت الحائض وقسم ذلك قوله وإن طلقت ثلاثا وكان ابن عمر الخ بالجمع بين المرتين بالواحدة

*(باب لم تحرم ما أحل الله
الله) * حديث الحسن بن
الصباح

٥٢٦٦
م
تحفة
٥٦٤٨

فروى بينهما ولا فاذى وقع منهما ما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحاً هنا لا وأراد البخاري
بإيراد هذا هنا الاستسناد بقوله ابن عمر حرمت عليك شهماهرا ما بالطلاق ثلاثاً كما تهرى
أنهم اتصروا بما يجوز قوله أنت على حرام حتى يريده بالطلاق أو بطلانها ما روي حتى هذا على
الشيخ مغطاي ومن تبعه فتقوا ما نسبوا هذا الحديث للترجمة ولكن عرج شيخنا ابن الملقن
تأويله على شيء مما أشرت إليه ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأته فاعلم قوله فيه
لا تخلفن الزوجك الا قول حتى يذوق الاخر عيبك وسيأتي شرحه قريباً وقوله في هذه الرواية
فلم يقرئ الا هذه واحدة هو بلفظ حرف الاستثناء والتي بعده يفتح الهاء ويخفف النون وحكى
الهروري تشديداً وقد أنكره الأزهري قبله وقال الخليل هي كلمة يكتفي بها عن الشيء يستعجم
من ذكر ما يحرم قال ابن التين معناه لم يطلق الا مرة واحدة يقال من امرأته اذا غشها ونفل
الكراماني أنه في ذكر النسخ نحو حدة ثقله أى مرة والذي ذكر صاحب الماشرق أن الذي رواه
بالموحدة هو ابن السكن قال وعنه الكافة بالنون وحكى في معنى هذه بالموحدة ما تقدم وهو
أن المراد بها مرة واحدة قال وقيل المراد بالهبة الوقعة يقال حدة هبة السيف أى وقته وقيل
هي من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيسر هباً (تنبيه) * زعم ابن بطلان أن
البخاري يرى أن التحريم يتم منزلة الطلاق الثلاث وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق
الاختلاف في المسئلة وفي قول مسروق ما إلى حرم امرأتى أو جفنة تزيد وقول الشعبي
أنت على حرام أهون من فعل هذا القول شدو عليه رد البخاري قال واحتج من ذهب أن
من حرم زوجته أنها ثلاث تطلق بالاجاع على أن من طلق امرأته ثلاثاً أنها تحرم عليه قال
فما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثاً قال والى هذه الحجة أشار البخاري بإيراد حديث
رفاعة لأنه طلق امرأته ثلاثاً فلم تحل له مراجهتها الا بعد زوج فكذلك من حرم على نفسه
امراً فهو مكن طلقها اه وفيما قاله نظروا الذي يظهر من مذهب البخاري أن الحرام ينصرف
الى نسبة القائل ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصري وهذه عادته في موضع الاختلاف
مهما صدره من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره وحاشا البخاري أن يستدل بكون
الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منع المحصر لان الشك في الواحدة تحرم غير
المدخول بها مطلقاً والباقى تحرم المدخول بها الا بعد عقد جديد وكذلك الرجعة اذا انقضت
عدها فلم ينحصر التحريم في الثلاث وأيضاً التحريم اعمن التطبيق ثلاثاً فكيف يستدل
بالاعمل الى الاخص وما يؤيدهما اخترناه أو لا تعقب البخاري الباب بترجمة لم تحرم ما أحل
الله لك وساق فيه قول ابن عباس اذا حرم امرأته فليس بشئ كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى
في قوله ما لم تحرم ما أحل الله لك كذا لاكثر ومقط من رواية النسفي لفظ
باب ووقع بدله قوله تعالى (قوله حديث الحسن بن الصباح) هو البراءة آخره والله أعلم وهو
واسطى زل بعد ادواته الجمهور وليته النسائي قلبه وأخرج عنه البخاري في الايمان
والصلاة وغيرهما فلم يكثر وأخرج البخاري عن الحسن بن الصباح الزعفراني لكن اذا وقع
هكذا يكون نسب لحدوده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروي عنه في الحديث الثاني من هذا
الباب وفي الروايتين شيوخ البخاري ومن في طبقهم محمد بن الصباح الدوالي أخرجه عنه

البخاري في الصلاة والبيع وغيرهما وليس هو أخا الحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح
 الجرجاني أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه وهو غير الدوالي وعبد الله بن الصباح الطائفي أخرجه
 عنه البخاري في البيع وغيره وليس أحد من هؤلاء أخا لآخر (قوله مع الربيع بن نافع) أي
 أنه مع ولده أنه يحذف خطأ شطو به وقل من به عليه كل وقع التمس على لفظ قال والربيع
 ابن نافع هو أبو نوبة يفتح المثناة وسكون الواو بعدها هو وحده مشهور بكنيته أكثر من اسمه حلي
 نزل طرسوس أخرجه عنه السفة الا الترمذي بواسطة الأناداود فأخرج عنه الكشي بغير
 واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا وأدركه البخاري ولكن لم أره عنه في هذا الكتاب شيئا بغير
 واسطة وأخرج عنه بواسطة الا الموضع المتقدم له عنده الأذهان الموضعان (قوله حدثنا معاوية)
 ولم يقل حدثنا ادرى لقيه ولم يلقه وليس له عنده الأذهان الموضعان (قوله حدثنا معاوية)
 هو ابن سلام يشهد باللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله اذا حرم
 امرأته ليس بشئ) كذا الكشي يعني وللا كثر لبيت أي الكلمة وهي قوله أنت على حرام
 أو محرمة أو ذلك (قوله وقال) أي ابن عباس مستدل على ما ذهب اليه بقوله تعالى (لقد كان
 لك في رسول الله اسوة حسنة) ويشير بذلك الى قصة التحريم وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة
 التحريم وذكر في باب موغظة الرجل ابنته في كتاب السكاك في شرح الحديث المطول في ذلك
 من رواية ابن عباس عن عريسان الاختلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل
 في السب غير ذلك واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الاقوال بحمد الله تعالى وقد أخرج
 النسائي بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطاها فزله حفصة
 وعائشة حتى حرماها فنزل الله تعالى هذه الآية أي النبي التي لم تحرم ما أحل الله لك وهذا أصح
 طرق هذا الباب وله شاهد من سأل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهر قال
 أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ابراهيم ولده في بيت بعض نسائه فقالت يا رسول الله في
 بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراما فقالت يا رسول الله كذبتم عليكم الحلال خففها يا الله
 لا يصيبها فزالت أي النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال زيد بن أسلم في قول الرجل لا حرة أنت
 على حرام لقول وانما تلزمه كفارة عين ان حلف وقوله ليس بشئ محتمل أن يريد بالنبي التطلق
 ويشمل أن يريد به ما هو أعظم من ذلك والاول أقرب ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام
 الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد وموضعها الحرام بكفر وأخرجه الاسماعيلي
 من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام باسناد حديث الباب بلده اذا حرم
 الرجل امرأته فاعماهى عين يكفرها فعرف أن المراد بقوله ليس بشئ أي ليس بطلاق وأخرج
 النسائي وابن مردويه من طريق سالم الاطفي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلا جاءه
 فقال اني جعلت امرأتي على حراما قال كذبت يا بني عليك جبرام ثم تلاها أي النبي لم تحرم
 ما أحل الله لك ثم قال له عليك رقبة اه وكأنه أشار عليه بالرقبة لانه عرف أنه موثر فاراد أن
 يكفر بالاغلاظ من كفارة العين لأنه تعين عليه عتق الرقبة ويدل عليه ما تقدم عنده من التصريح
 بكفارة العين ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند
 بعض نسائه فأوردته من وجهين أحدهما من طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه أن شرب

سمع الربيع بن نافع
 حدثنا معاوية عن يحيى بن
 أبي كثير عن يعلى بن حكيم
 عن سعيد بن جبير أنه أخبره
 أنه سمع ابن عباس يقول اذا
 حرم امرأته ليس بشئ وقال
 لقد كن لكم في رسول الله
 اسوة حسنة * حدثني
 الحسن بن محمد بن الصباح

العسل كان عند زنب بنت جحش والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه
 أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عوف هذا ما في الصحيحين وأخرج ابن مردويه عن طريق
 ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان
 نواطتا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير وأن اختلافهما في صاحبة العسل وطريق الجمع بين هذا
 الاختلاف الجدل على التمسد فلا يمنع تعدد السبب للأمر الواحد فإن جنى إلى الترجيح فرواية
 عبيد بن عمير أثبت موافقة ابن عباس لها على أن المظاهرين حفصة وعائشة على ما تقدم في
 التفسير وفي الطلاق من جزم بذلك فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرن في المظاهر
 لعائشة لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتخرجه واختصاص النزول بالقصة التي فيها
 أن عائشة وحفصة هما المظهرتان ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند
 حفصة كانت سابقة ويؤيد هذا الجدل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب
 العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولأنه كسب النزول والراجح أيضاً أن صاحبة العسل
 زنب لاسودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثرة ولا جاز أن تعدد
 بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت عن وافي عائشة على قولها أحد رخص مغاير
 ويرجحاً أيضاً ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن زيناً
 وسودة وحفصة وصفية في حرب وزنب بنت جحش وأمسلة والباقيات في حرب فهذا رخص أن
 زنب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير خزها والله أعلم وهذا أولى
 من جزم الداودي بأن تسمية التي شرب العسل حفصة غلط وانما هي صفية بنت أبي زنب
 بنت جحش وعن جنى إلى الترجيح عياض ومنه تلفظ القرطبي وكذا نقله النووي عن عياض
 وأقره فقال عياض رواية عبيد بن عمير أولى وأوافقها ظاهر كتاب الله لأنه وإن ظاهره عليه
 فهم اثنتان لأكثر ولحديث ابن عباس عن عوف فكان الأسماء انقلبت على راوي الرواية
 الأخرى وتعب الكرماني مقالته عياض بن جندب فقال متى جوزنا هذا ارتفع الوقوف بأكثر
 الروايات وقال القرطبي الآية التي فيها أن المظهرات عائشة وسودة وصفية ليست بصحبة
 لأنهما خالفتا للتلاوة فجعلهما بالنظر خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لكانت بخطاب جماعة المؤنث ثم
 نقل عن الأصلي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة
 فلما نقل له ما قبل ترك الشرب من غير تصريح به لم يتزل في ذلك شيء ثم لما شرب في بيت زنب
 فظاهره عائشة وحفصة على ذلك القول فخرج حديثه لعل في ذلك الآية قال وأما ذكر سودة مع
 الجزم بالثنتين فينظر ظاهره من قبل اعتبار أن ما كانت كالناجبة لعائشة ولهذا ذهب يومها لها فإن
 كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها وإن كان بعده فلا يمنع هبته يومها لعائشة أن
 يتعدى لسودة (قلت) لا حاجة إلى الاعتراض بذلك فإن ذكر سودة إنما جنى في قصة شرب
 العسل عند حفصة ولا تسمية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره وأما قصة العسل عند
 زنب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت نواطتا أنا وحفصة فهو مطابق لما جزم به
 عمر من أن المظهرتين عائشة وحفصة وموافق لظاهر الآية والله أعلم ووجدت لقصة شرب
 العسل عند حفصة شاهداً في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواه

حدثنا جرج عن ابن جرج
قال زعم عطاء أنه سمع عبيد
ابن عمير يقول سمعت عائشة
رضي الله عنها أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يمكث
عند زيب ابنة جحش
ويشرب عندها عسلا
فتواصبت أنا وحفصة أن
أيتنا دخل عليها النبي صلى
الله عليه وسلم فلتقلنا
لأجده منك ربح مغافير
أكلت مغافير دخل على
أحدهما فقالت له ذلك
فقال لأباس شربت عسلا
عند زيب بنت جحش

لأباس بهم وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند
أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مر جوح لرماله وشذوه والله أعلم (قوله حدثنا جرج)
هو ابن محمد المصمعي (قوله زعم عطاء) هو ابن أبي رباح وأهل الحجاز يطلقون الزعم على مطاق
القول ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جرج عن عطاء وقد مضى في التفسير (قوله أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زيب بنت جحش ويشرب عندها عسلا) في رواية هشام
بشرب عسلا عند زيب ثم يمكث عندها ولا مغافير بينهما إلا أن الواو لا ترتب (قوله فتواصبت)
كذا هنا بالصاد من المواصلة وفي رواية هشام فتواصبت بالطاء من المواطة وأصله فتواطأت
بالهمزة فسبغت الهمزة فتصارف ياء ثم ياءت كذلك في رواية أبي ذر (قوله أن أيتنا دخل) في
رواية أحمد عن جرج بن محمد أن أيتنا ما دخل بن يادة ما وهي زائدة (قوله لا أجد منك ربح) في
مغافير كنت مغافير في رواية هشام بتقديم كـت مغافير وتأخيرها في أجدوا كـت استقام
محذوف الاداء والمغافير بالعين المعجمة والفاء ياءات التثنية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري
ووقع في بعض النسخ عن مسـ في بعض المواضع من الحديث بهذا قال عياض والصواب
الشاء لا تاء عوض من الواو التي في المفرد وانما محذوف في ضرورة الشعر اهـ ومراده بالمفرد
أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال ينامثلثة بدل الفاعل كما أوله وحذفت اللام في
التبنيات قال ابن قتيبة ليس في الكلام مفعول بضم أوله إلا مغفور ومغزول بالعين المعجمة من
أسماء الكثرة مخو بزيادة المعجمة من أسماء الألف ومغزول بالعين المعجمة وأحد المغالين قال
والمغفور صغ حمله راحة كريمة وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصغ فيكون في الرمث
بـ كسر الراء وسكون الميم بعدها مثله وهو من الشجر التي ترعاها الإبل وهو من الحصى وفي
الصمغ المذكور حلاوة يقال أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه وذكر أبو زيد أن الصغاري
المغفور يكون أيضا في العشر بضم المهملة وفتح المعجمة وفي النعام والسلم والطخ واختلاف في ميم
مغفور فقبل زائدة وهو قول الثراء وعند الجمهور أنهم أصل الكلمة ويقال أيضا اغفر
بكسر أوله ومغفور بضم أوله وبفتحهم وبكسره عن الكسائي والقامع فتوحة في الجميع وقال
عياض زعم المهلب أن راحة المذافر والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف
ما قاله أهل اللغة اهـ ولعل المهلب قال خبيثة بجمجمة ثم هو حذفت ثم مثلية فتصحفت
أو استندت إلى ما نقل عن الخليل وقد نسب ابن بطلان إلى العين أن العرفط شجر الغشاء والعشاء
كل شجرة شوك وإذا استدل به كانت له راحة حسنة تشبه راحة طوب النيد اهـ وعلى هذا
فنكون ربح عبيد أن العرفط طيبا وريح الصمغ الذي يسيل منه غريبة ولا منافاة في ذلك
ولا تنجيف وقدس القري في المفهوم أن راحة ورق العرفط طيبة فأدغمه الإبل خبيث
راحته وهذا طريق آخر في الجمع حسن جدا (قوله فدخل على أحدهما) لم أقنع على تعيينها
وأظنها حفصة (قوله فقال لأباس شربت عسلا) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شبيب عنه
ووقع للواقين لأباس شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الإيمان والتذوق للجميع حيث ساقه
المصنف من هذا الوجه استنادا ومثنا وكذا أخرجه أحمد عن جرج ومسلم وأصحاب السنن
والمتخرجين من طريق جرج فظهر أن لفظة لأباس هنا مغفيرة من لفظة بل وفي رواية هشام فقال

٥٢٦٨
م
تحفة
١٧١٠٤

ولن أعوده فنزلت بأهـ
النبي لم يحرم مأحل الله لك
الى ان تنوب الى الله لعائشة
وحفصة وأُسر النبي الى
بعض أزواجه حديثا لقوله
بل شربت عسلا * حدثنا
قروية بن أبي المقرئ حدثنا
عن علي بن مسهر عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحب العسل والحلوى
وكان اذا انصرف من العصر

لاوليكني كنت أشرب عسلا عند زينة بنت جش (قوله) وان أعوده (قوله) زاد في رواية هشام وقد
حلفت لا تخبري بذلك أحدا ومنه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية ججاج بن محمد فنزلت بأهـ
النبي لم يحرم مأحل الله لك قال عياض حذف هذه الزيادة من رواية ججاج بن محمد فصار النظم
مشكلا فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف واستدل القرطبي وغيره بقوله حلفت على أن
الكفارة التي أشر إليها في قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم هي عن الذين التي أشار إليها
بقوله حلفت فتكون الكفارة لاجل الذين لا يجردوا التحريم وهو استدلال قوي لمن يقول ان
التحريم لقوله لا كفارة فيه بمجرد وجوب بعضهم قوله حلفت على التحريم ولا يخفى بعده والله أعلم
(قوله) ان تنوب الى الله أي تلامن أول السورة الى هذا الموضع (قوله) لعائشة وحفصة أي
الخطاب لهما ووقع في رواية غيري في ذكر فنزلت بأهـ النبي لم يحرم مأحل الله لك الى قوله ان
تنوب الى الله وهذا وضع من رواية أبي ذر (قوله) وأُسر النبي الى بعض أزواجه حديثا لقوله
بل شربت عسلا هذا القدر بقية الحديث وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأله ذكره
عن رواية النبي حتى وجدته مذكورا في آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى وأما المراد به قوله
تعالى وأُسر النبي الى بعض أزواجه حديثا فهو لاجل قوله بل شربت عسلا والتسكة فيه أي
هذه الآية داخله في الآيات الماضية لانها قبل قوله ان تنوب الى الله واقترنت الروايات عن
البخاري على هذا الالف في وقوع عنده بعد قوله فنزلت بأهـ النبي لم يحرم مأحل الله لك
ما صورته قوله تعالى ان تنوب الى الله لعائشة وحفصة وأُسر النبي الى بعض أزواجه حديثا
لقوله بل شربت عسلا فجعل بقية الحديث ترجمة للحدث الذي يليه والصواب ما وقع عند
الجامع لموافقة مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر (قوله) كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحب العسل والحلوى قد أفرد هذا القدر من هذا الحديث كما سأبني في الطعنة
وفي الاثرية وفي غيرهما من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة وهو عنده بتقديم الحلو
على العسل ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم فتقديم العسل لشرقه ولانه
أصل من أصول الحلو ولانه مفرد والحلو مركب وتقديم الحلو لشمه ولها وتنوع الانتماء اتخذ
من العسل ومن غيره وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم وانما العام الذي
يدخل الجميع فيه الحلو بضم أوله وليس بعد الواو شيء ووقفت الحلو في أكثر الروايات عن أبي
أسامة بالمد في بعض بالقصر وهي رواية علي بن مسهر ذكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث
تيميدا للمسلمين من قصة العسل وما ذكر ما يتعلق بالحلو والعسل مسدودا في كتاب الطعنة
ان شاء الله تعالى (قوله) وكان اذا انصرف من العصر كذا اللات كبر وخالفهم جادين سلمة عن
هشام بن عروة فقال القبر أخرجه عبيد بن جدي في تفسيره عن أبي النعمان عن جلدو يساعده
رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فقيل أو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح
جلس في صلاه وجلس الناس حوله حتى قطع الشمس ثم يدخل على نسائه امرأه امرأه يسلم
عليهن ويدعو لهن فاذا كان يوم احداهن كان عندها الحديث أخرجه ابن مردويه ويمكن
الجمع بأن الذي كان يقضي في أول النهار سلاما ودعا ومحضوا الذي في آخره مع جالس واستثناس
ومحاده لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية جادين سلمة شاذة (قوله)

دخُلَ عَلٰی نِسَاءِ قَدِیْمٍ

أحداهن فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس أكل ما كان يحبس ففرت فسألت عن ذلك فقيل لي أعتد لها امرأة من قومها عكة من عمل فسكت النبي صلى الله عليه وسلم منه ثم يذقت أمأواله للتحالان له فقلت - وذهبت زمة انه سيدنومك فاذا دنا منك فقولى - كل من مغاير فانه سيقول لك انفقولى له ما هذه الرح التي أجعدك فانه سيقول لا سقتى حفصة شربة عمل فقوى له جرس ثم جعل العرظ وسأول ذلك وقولى أنت باعضة ذلك قالت تقول سودة والله ما هو الا أن قام على الباب فأردت أن تأكله بما أمرنى به فزمتك فلما دنا منها قالت له سودة يا رسول الله كل مغاير قال لا لا تأكل فاهذه الرح التي أجعدتكم قال سقتى حفصة شربة عمل فقالت جرس ثم جعل العرظ فلما دار الى قلت له ثم خذنى فلما دار الى صفته قالت له هذا الذي

قول الشارح فيدو منهن
كذا بأصول الشراح
والذي بالمستن فيدو من
أحداهن وحرر الرواية اهـ

4-75224

دخل على نسائه) في رواية أبي أسامة أجاز أن نسائه أي مشي وحي بمعنى قطع المسافة ومنه
فأكون أنا وأمتي أول من يجزئ أي أول من يقطع مسافة الصراط (قوله قد دون من) أي
في قبل وياشمن غير جامع كالرواية الأخرى (قوله فاحتبس) أي أقام زاد أو أسامة عندها
(قوله فالت عن ذلك) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه فأنكرت عائشة احتباسه
عند حفصة فقالت لجويرية حبشية عندها يقول لها اخضراء أذا دخل على حفصة فادخل عليها
فاظري ما يصنع (قوله أهدت لها امرأة من قومها عكة عمل) لم أقف في اسم هذه المرأة ووقع في
حديث ابن عباس أنها أهدت لحفصة عكة فاعمل من الطائر (قوله ففقت أسودة بنت زعبة
الله سيدي منكم) في رواية أبي أسامة فقد كثر ذلك أسودة وقالت لها أنه أذا دخل عليك سيدي
منك وفي رواية جادين سادة أذا دخل على أحدا كن فلنأخذبنها فإذا خال ما شئت فقولي
رجع المغافر وقد تقدم شرح المغافر قبل (قوله فاستقنتي حفصة مشربة عمل) في رواية جادين سادة
أنما هي عملت سقنتها حفصة (قوله جرس) ففتح الجيم والراء بعده ما هملة أي رعت نخل
هذا النخل الذي شربه الشجر المعروف بالعرفط وأصل الجرس الصوت الخفيف ومنه في حديث
صفينة الجنية يسمع جرس الطير ولا يزال جرس بمعنى رعى إلى النخل وقال الخليل جرس النخل
العمل الجرس بهما إذا لحسته وفي رواية جادين سلمة جرس نخلها العرفط أدا والضم
العمل به على ما وقع في روايته (قوله العرفط) يضم المهملة والقائه ينهما ماسا كثة وأخره طاء
المهملة هو الشجر الذي صنعته المغافر قال ابن قتيبة عيونيات مرلو رقة عريضة تفرش بالأرض
له شوكة وغرة يضاء كالقطن منسلزل الرقص وهو حيث الراحة (قلت) وقد تقدم في حكاية
البيان عن المذهب ما يتعلق برائحة العرفط والحث به فقه قبل (قوله وقولي أنت باصيفة)
أي بنت حسي أم المؤمنين وفي رواية أبي أسامة وقوله أنت باصيفة أي قولي الكلام الذي علمته
أسودة زاد أو أسامة في روايته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت عليه أن يوجد منه الریح
الغیر الطيب وفي رواية يزيد بن زومان عن ابن عباس وكان أشد شيء عليه أن يوجد منه ريح
وفي رواية جادين سلمة كان يكره أن يوجد منه ريح كره لانه يأتية الملك وفي رواية ابن
عليه عن ابن عباس وكان يبعه أن يوجد منه الریح الطيب (قوله قالت تقول أسودة وتوالله
هو إلا أن قام لي الباب فأرادت أن تأتيه بالذي أمرت به فقامت) أي خوفًا وفي رواية أبي
أسامة فلما دخل على أسودة قالت تقول أسودة والله لقد كدت أن أأدر بالذي قلت لي وضبط أأدته
أكثر أو ألبت بالموحدة من المباد أو تهي بالمهز وفي بعضها بالنون بغير هزة من المناد أو ما
وفي رواية أبي أسامة من المبادرة ووقع فيها عنده الكسبهين والأصل في أبي الوقت كاللؤلؤ
من زيد الراء وفي رواية ابن عسار بالنون (قوله فلما داراني قلت نخوذك فلما داراني
سبية قالت مثل ذلك) كذا في هذه الرواية بلانض نحو عند استاد القول لعائشة وبلفظ مثل
استاداه لصفية وأهل السريرة أن عائشة لما كانت المبتكرة لذلك عبرت عنه بألفظ حسن
أما إذا احتشد فلما داراني قلت نخوذك مثل وأما صفية فانما أمورة يقول في فليس لها فيه
رف أو توفرت فيه نلت من غضب الأمر فلما داراني قلت نخوذك مثل هذا الذي
رف في الفرق الآخر ما رجعت سياق أبي أسامة فوجدته غير بالنون في الموضعين فقلب على

الطن أن تغبر ذلك من تصرف الرواة والله أعلم (قوله فلما دارى حفصة) أى فى اليوم الثانى
 (قوله لا حاجة لى فيه) كأنه اجتنب لما وقع عنده من وارد النسوة الثلاث على أنه نكح من
 شره له ربح منكرة فتركه حسا للهاده (قوله تقول سودة) زاد ابن أبى أسامة فى روايته سهان
 الله (قوله والله لقد حرمناه) بخفيف الرأى معناه (قوله قلت لها اسكنى) كأنها خشيت أن
 يشتر ذلك لظهور ما دبرته من كيدها للحفصة وفى الحديث من القوائد ما جبل عليه الناس من
 الغيرة وإن الغيرة قد يفتري ما يقع منها من الاستيصال فيمليدفع عنها ترفع ضرتها عليها بآى وجه كان
 وترجم عليه المصنف فى كتاب ترك الخليل ما بكره من احتمال المرأة من الزوج والضرار وفيه
 الاخذ بالحزم فى الامور وترك ما يشبهه الامر فيه من المباح خشية من الوقوع فى المحذور وفيه
 ما يذهب لموضوعة عائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى كانت ضرتها ابها وتطعمها فى كل
 شئ تأمرها به حتى في مثل هذا الامر مع الزوج الذى هو ارفع الناس قدرا وفيه اشارة الى وقوع
 سودة لما ظهر منها من التمدد على ما فعلت لانها وافقت أولا على دفع ترفع حفصة عليهن بمزيد
 الجلوس عندها بسبب العسل ورأت أن التوصل الى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب
 العسل الذى هو سبب الافامة لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي صلى الله عليه وسلم
 من أمر كان يشتهره وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الا حرمه لها بذلك فى صدر
 الحديث فاخذت سودة تنجيب عما وقع منهن فى ذلك ولم تجسر على التصريح بالانكار
 ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها اسكنى بل اطاعتها وسكت لما تقدم من اعتذارها
 أنها كانت تهاجها وانما كانت تهاجها لما تعلم من مزيد حب النبي صلى الله عليه وسلم لها أكثر
 منهن فخشيت اذا خالفها أن تغضبها واذا أغضبها لا تأمن أن تغبر عليها خاطر النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا تحتمل ذلك فهذا معنى خوفها منها وفيه أن عماد القسم الليل وأن النهار يجوز والاجتماع
 فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع الجماعة الا مع التى هو فى نوبتها كما تقدم تقريره وفيه استعمال
 الكتابات فى ما يستحي من ذكره لقوله فى الحديث قد نومنك فى الليل وفى قوله انى أجد كذا وهذا المعنى يتحقق
 بقرب القم من الانف ولا سيما اذا تمكنت المرأة طائفة بل المقام يقتضى أن المرأة تحب أن تكون
 طائفة لانها لو كانت طائفة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا تنكر عليها عدم
 وجودها منه فلما قرع لى ذلك دل على ما قرأناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية واذا كانت
 خفية لم تدرك بمجرى الجمالسة والمحادثة من غير قرب القم من الانف والله أعلم (قوله)
 ما س لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم
 طلقنوهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فعلقوهن وسرحوهن سرا
 حيا) سقط من رواية أبى ذر لا طلاق قبل نكاح وثبت عنده ما باب أيها الذين آمنوا اذا كنتم
 المؤمنات فساكن من الآية الى قوله من عدة وحذف الباقي وقال الآية واقصر النسق على
 قوله يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات الآية قال ابن التين احتجاج البخارى بهذه الآية
 على عدم الوقوع لادلالة فيه وقال ابن المنبر ليس فيه ادليل لانها اخبار عن صورة وقوع فيها الطلاق
 بعد النكاح ولا حصر هنالك وليس فى السياق ما يقتضيه (قلت) المحجج بالآية لذلك قبل البخارى

فلما دارى حفصة قالت
 يا رسول الله ألا أسقيك منه
 قال لا حاجة لى فيه قالت
 تقول سودة والله لقد
 حرمناه قلت لها اسكنى
 * (باب لا طلاق قبل
 نكاح وقول الله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا اذا
 كنتم المؤمنات ثم
 طلقنوهن من قبل أن
 تمسوهن فما لكم عليهن
 من عدة تعتدونها فعلقوهن
 وسرحوهن سرا حيا) *

نخ

٤٢٩/٤

وقال ابن عباس جعل الله
الطلاق بعد النكاح
ويروى في ذلك عن علي
وسعيد بن المسيب وعروة بن
الزبير وأبي بكر بن عبيد
الرحمن وعبيد الله بن عبد
الله بن عتبة وأبان بن عثمان
وعلي بن حسين وشريح
وسعيد بن جبير والقاسم
وسالم وطاوس والحسن
وعكرمة وعطاء وعامر بن
سعد وجابر بن زيد ونافع بن
جبير ومحمد بن كعب
وسليمان بن يسار ومجاهد
والقاسم بن عبد الرحمن
وعروة بن هرم والشعبي أنها
لا تطلق

ترج
النك

عن

عباس

طالق

المؤ

جبر

الحمد

انقال

عن

فقال

مولي

من أ

هذا

سليما

أمر

ابن

وعبد

عمر

عند

وعامر

الرج

ساقها

عن

ترج

وأخر

مرفو

عبد

وسلم

مختص

وفي

الحزن

فكاه

منص

أيضا وبأنى له طريق أخرى مع مجاهد وقال سعد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال جاء رجل الى سعد بن المسيب فقال ما تقول في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال له سعد كم أصدقها قال له الرجل لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها فقال له سعد فكيف بطالق من لم يتزوج وأما عروة ابن الزبير فقال سعد بن منصور حدثنا جاذ بن زيد عن هشام بن عروة أن أباہ كان يقول كل طلاق أو عتق قبل الملاء فهو باطل وهذا سند صحيح وأما أبو بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله خفاف في أثر واحد مجروح عن سعد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده وزيادة أبي سالم بن عبد الرحمن فرواده يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن الهذيل عن المذمرين على بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب أبا عبد الله فقتلوا بعض الأمر فقال الفتى هي طالق ان تكتمت حتى أكل الغضض قال والغضض طلع الخيل المذكور ثم دعوا على ما كان من الأمر فقال المذمر أنا أحكم بالبيان من ذلك فأنشأ إلى سعد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب ليس عليه شيء طالق ما لم يملك قال ثم أنى سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك ثم سألت أبا سالم بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام فقال مثل ذلك ثم سألت عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك ثم سألت عمر بن عبد العزيز فقال هل سألت أحدًا قالت نعم فسميهم قال ثم رجعت الى القوم فأخبرتهم وقد روي عن عروة مرفوعا أنه قال الترمذي في العلل أنه سأل البخاري أي حديث في الباب أصح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قالت البشير بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرفوعا قال فان جاذ بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله (قلت) أخرجه ابن أبي شيبة عن جاذ بن خالد كذلك وخالفه عن علي بن الحسين بن واقد رواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخزوم مرفوعا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه لكن هشام بن سعد أخرجه في المتابعات فنه ضعف وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناقبه وله طريق أخرى عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السدي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا سفيان على يجران فذكر قصة وفي آخره فكان فسميهم على أبي سفيان وأوصاه بقوى الله وقال لا يطلع من رجل مالم ينكح ولا يعق مالم يملك ولا تدرى معصية الله ومعمر ليس بالمحافظ وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلمة الأزدني عن يونس عن الزهري والوليد رواه ولما ورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال ليس بصحيح وفي الباب عن علي بن زينة وأبو جابر وابن عباس وعائشة وقد ذكرت في أثناء الكلام على بعض آقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات طويلة المرفوعة وقالت الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن مخزوم وعائشة كما تقدم ومن حديث عبد الله بن عمرو من حديث أبي ثعلبة الخشني حديث ابن عمر بأن ذكره في أثر سعد بن جابر وحديث أبي ثعلبة أخرجه الدارقطني بسند شاي فيه بقية بن الوليد وقد عنونه وأظن فيه إرسالا أيضا وأما بيان ابن عثمان فله آقوال في الآتي على الإسناد به بذلك وأما علي بن الحسين فرواه في الفلانيات من طريق شعبة عن الحكم هوان بن عتبة سمعت علي بن الحسين بن علي يقول لا طلاق إلا بعد

نكاح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة وروى في فوائد عبد الله بن أيوب
 الحميري عن طريق أبي اسحق السدوسي عن علي بن الحسين مثله وكذا السندين صحيح وله طريق
 أخرى عنه ياتي مع سعيد بن جبير ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي
 ثابت قال جاء رجل الى علي بن الحسين فقال اني قلت يوم أتزوج فلانة فهي طلاق فقرا أهله
 الآية يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال علي بن
 الحسين لا أرى الطلاق الا بعد نكاح وأما شرح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن
 طريق سعيد بن جبير عنه قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح ولقظ ابن أبي شيبة في رجل قال يوم
 أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر
 عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فهي طلاق قال
 ليس بشيء إنما الطلاق بعد النكاح وسنده صحيح وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد وقال سعيد بن
 منصور حديث شافعي عن سليمان بن أبي المقرة سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق
 قبل النكاح فلم يراه شيئا وقدرى مرفوعا أخرجه الدارقطني عن طريق أبي هاشم الرماني
 عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة
 فهي طالق فقال طلاق ما لا يملك وفي مسنده أبو خالد الواسطي وهو واحد لحديث ابن عمر طريق
 أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق
 الا بعد نكاح قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به لا أعلم له عليه (قلت) استكرهه على ابن
 صاعد لا ذنب له فيه وانما علمه ضعف حفظ عاصم وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق
 وسالم وهو ابن عبد الله بن عمرو فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم بن زيد بن هرون كلاهما
 عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز يراون الطلاق
 قبل النكاح وهذا السناد صحيح أيضا وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقوعه
 في المعصية وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص هو ابن غياث عن حنظلة قال سئل القاسم وسالم عن
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قالوا هي طالق وعن أبي أسامة عن عمر بن جزء أنه سأل سالما
 والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق البتة فقال كلهم لا يتزوجها وهو محمول على الكراهة
 دون التحريم أخرجه اسمعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق جرير بن رزير عن حازم عن يحيى بن
 سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك وأما طائوس
 فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كتب الوليد بن يزيد الى أمراء الانصار أن يكتبوا اليه
 بالطلاق قبل النكاح وكان قد أتى بذلك فكتب الى عامله باليمن فدعا ابن طائوس واسمعيل بن
 شروس وعمل بن الفضل فأخبرهم ابن طائوس عن أبيه واسمعيل بن شروس عن عمه رسالة
 ابن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا لا طلاق قبل النكاح قال سمعته من عنده إنما النكاح
 عقدة ثم قدوا الطلاق يحل فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد وأخرجه سعيد بن منصور عن
 طريق خصيف وابن أبي شيبة عن طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطائوس جميعا
 وقدرى مرفوعا قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكدر عن جمع طائوس يحدث عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طلاق لمن لم يشكح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن
 الثوري وهذا مرسل وقيل رآه لم يسم وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني
 وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريح عن
 عرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا
 بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ وقد اختلف فيه
 على عرو بن شعيب فرواه عامر الاحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحرث وحسن المعلم كلهم
 عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده والاربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ومن ثم صححه
 بقوى حديث عرو بن شعيب وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف وقد اختلف عليه فيه
 اختلافًا آخر فأخرج سعد بن منصور من وجه آخر عن عرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال
 كان أبي عرض على امرأتين فوجها فأتى أن تزوجها وقت هي طالق البتة يوم أتت تزوجها
 ثم زمت فقدمت المدينت فأتت سعد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح وهذا يشترط أن من قال فيه عن أبيه عن جده ذلك الحادثة والا
 فلا تكن عذره عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرسل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل
 وقد تقدم أن الترمذي عن أبي بصير عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه سئل
 في الباب وكذلك نقل ما هنا عن الإمام أحمد فإنه أعلم وأما الحسن فقال عبد الرزاق عن معمر عن
 الحسن وقادة قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وعن هشام عن الحسن مثله وأخرج
 ابن منصور عن هشيم عن منصور ورويس عن الحسن أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد الملك وقال
 ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة سألت منصوراً عن قال يوم أتت زوجها فهي طالق فقال كان
 الحسن لا يراه طلاقاً وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن ذكوان عن سويد بن نجيح قال
 سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت رجلاً قال تزوج فلانة قال هي يوم أتت زوجها طالق كذا
 وكذا قال إنما الطلاق بهذا النكاح وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد
 من طريقه مر فأن أخرجه الطبراني في الأوسط عن موسى بن هرون حدثنا محمد بن المنهال
 حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا طلاق إلا بعد النكاح ولا عتق إلا بعد ملك قال الطبراني لم يرو عنه ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي
 وكيع ولأرواه عن أبي بكر الحنفي إلا محمد بن المنهال اه وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال
 أيضاً وصرح فيه بحدوث عطاء من ابن أبي ذئب وذلك قال أبو ذئب سويدي عن ابن أبي ذئب
 حدثنا عطاء لكن أبو ذئب سويدي ضعيف وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن
 سنان التزاز عن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بحدوث عطاء لابن أبي ذئب وتحدث جابر عطاء
 وفي كل من ذلك تطور الحفظ فيه العتمة فقد أخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن أبي ذئب
 عن معطاء وكذلك روي في الغلانيات من طريق حسين بن عمرو عن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب
 وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبي ذئب ورواه وكيع إلى أشار إليها الطبراني
 أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن محمد بن المنهال عن جابر قال لا طلاق
 قبل نكاح ولرواه محمد بن المنهال عن جابر بن جابر أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن

عبد الله ذل بخت محمد بن المنكدر وأما غضب فقلت أنت أكلت الوليد بن زيد أم سلة فاما
 أنا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا طلاق لمن لا ينسك ولا عتق لمن لا يملك وأما عامر بن سعد فهو البجلي الكوفي من كبار
 التابعين وجزء الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر وأما جابر بن زيد وهو
 أبو الشفاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور بن طريقه وفي سنده رجل لم يسم وأما نافع بن
 جبيرة أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون عن
 أسامة بن زيد عنهما قال لا طلاق إلا بعد نكاح وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن
 عتاب بن شريح عن خفيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأته أن تزوجها فبقي طالق فتزوجها
 فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة فأرسل إليه يلقي أنك حلفت في كذا قال نعم
 قال أفلا تخلى سبيلها قال لا فتركه عمر ولم يفرق بينهما وأما مجاهد بن رواحة ابن أبي شيبة بن طريق
 الحسن بن الملاح سألت سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء عن رجل قال يوم تزوج فلانة فبقي
 طالق فكلم قال ليس بشئ زاد سعيدا يكون سبيل قبل مطر وقدرى عن مجاهد دخلاه
 أخرجه أبو عيسى بن طريق خفيف أن أمير مكة قال لا امرأته كل امرأته تزوجها فهي طالق
 قال خفيف فذكر ذلك لمجاهد وعطاء عن رجل قال ليس بشئ طالق ما لم ياك
 قال فذكر ذلك لمجاهد وعطاء وأما تقاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن معوف وهو ابن أبي
 شيبة عن وكيع عن عرووف بن واصل قال سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال لا طلاق إلا بعد
 نكاح وأما عرووف بن هرم وهو الأزدي من اتباع التابعين فلم أقف على مقالته موصولة إلا أن في كلام
 بعض النحاح أن أبا عبد الله أخرجه من طريقه وأما الشعبي فهو راهب وكيع في مصنفه عن سعيد
 ابن أبي خالد عن الشعبي قال إن قال كل امرأته تزوجها فهي طالق فليس بشئ وإذا وقت لزمه
 وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة واسمعيلى بن أبي خالد عن الشعبي
 قال إذا دعى فليس بشئ ومن رأى وقوعه في المعينة دون التعميم غير من تقدم إبراهيم النخعي
 أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال إذا وقت وقع وبأسنا إذا قال
 كل فليس بشئ ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثله قول إبراهيم وأخرجه من طريق الأسود
 ابن يزيد عن ابن مسعود وإلى ذلك أشار ابن عباس كأنه قد قدم فابن مسعود أقدم من أفى بالوقوع
 وتبعه من أخذ بهذه الخبيثة حماد وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق
 واحتج بأن عمر سئل عن قال يوم تزوج فبقي على كظهر أي قال لا تزوجها حتى يكفر فلا يصح
 عنه فانه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمرى ضعيف والقاسم لم يدرك عمر
 وكان البخاري يسمي أجدني تكثير النقل عن التابعين فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في
 العلل أن سفيان بن وكيع حدثه قال أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل
 النكاح قال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن
 المسيب بن يوسف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأسا قال عبد الله فبالتأي عن ذلك قال أنا
 قلته (قلت) وقد تجاوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم وقوع مطلقا مع أن
 معظمهم يفضل وبعضهم يختلف عليه ولعل ذلك هو النكته في قصده إبطال النقل عنهم بصيغة الترمذي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الموت ولو علق الحلى الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ واحتج بعضهم بجملة تعليق الطلاق وأن من قال لا امرأته ان دخلت الدار فانت طالق قد خلت طالق والمجواب أن الطلاق حق ملك الزوج فله أن يهبه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله سديغره كما يتصرف المالك في ملكه فاذا لم يكن زوجاً فأي شيء ملك حتى يتصرف وقال ابن العربي من المالكية الأصل في الطلاق أن يكون في المتكسوة المقدسة بشد النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كان الأصل تجوز به والغناء التعاقب قال ونظر مالك ومن قال بقوله في مسألة الفرق بين المعينة وغيره أنه إذا دعاه على نفسه باب النكاح الذي ندب الله اليه فعارض عنده المشروع فسقط قال وهذا على أصل يختلف فيه وهو تخصص الأدلة بالمصالح والأفول كان هذا لازماً في الخصوص لا في العموم والله أعلم **بقوله** **باب** إذا قال لا امرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله قال ابن بطال أراد بذلك رد من كره أن يقول لا امرأته أختي وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي ثمة التميمي عن النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لا امرأته يا أختي فزجره قال ابن بطال ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك مظاهراً إذا قصد ذلك فأردنه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب اللفظ المشكل قال وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضته لأن إبراهيم إنما أراد بها أختها في الدين فن قال ذلك ونوى اخوة الدين لم يضره (قلت) حديث أبي ثمة مرسى وقد أخرجه أبو داود عن طريق مرسى وفي بعضها عن أبي ثمة عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متصل وذكر أبو داود قوله حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وسارة فكانت وافق البخاري وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك إذا كان مكرهاً لم يضره وتعبه بعض السراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم إكراه وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذلك قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياساً على ما وقع في قصة إبراهيم لأنه إنما قال ذلك خوفاً من المالك أن يغلبه على سارة وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلعة إلا بخطبة ورضا بخلاف المتزوجة فكانوا يفتضون بها من زوجة إذا أحبوا وذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب فلخوف إبراهيم على سارة قال انهم أخته وتأول اخوة الدين والله أعلم **بقوله** **باب** إذا قال لا امرأته فجمع ما في الترجمة التي بعده وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج والله أعلم **بقوله** **باب** الطلاق في الأغلاق والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره نقول النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى

نغ

٤٠١/٤

هـ إذا قال لا امرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله عز وجل * **باب** * الطلاق في الأغلاق والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره نقول النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى

نغ

٤٠٢/٤

فانه أخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق قال أبو داود والقلاق أظنه الغضب
وترجم على الحديث الطلاق على غبط ووقع عنده بغير أنف في أوله وسكى البيهقي أنه روى
على الوجهين ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالالف وترجم عليه طلاق المكره
فان كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق قال المطرزي قولهم إنك والغلق أى
الضجر والغضب وروى الفارسي في مجمع الغرائب على من قال الاغلاق الغضب وغلطه في ذلك وقال
ان طلاق الناس غالباً الغما هو في حال الغضب وقال ابن المرباط الاغلاق خرج النفس وليس
كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما اخناه
كنت غضباناً ١٥ وأراد بذلك الرد على من ذهب إلى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو مروي
عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من المتقدمين إلا ما أشار إليه أبو داود وأما قوله في
المطلع الاغلاق إلا كراهه من أغلقت الباب وقيل الغضب واله ذهب أهل العراق فليس
يعرف عن الحنفية وعرف بعلة الاختلاف المطلق اطلاق أهل العراق على الحنفية وإذا أطلقه
الفقيه الشافعي فماده مقابل المراءاة منهم ثم قال وقيل بمعناه انتهى عن إيقاظ الطلاق البدعي
مطلبا والمراد الذي عن فعله لا النفي لحكمه كأنه يقول بل يطلق للسنه كما أمر الله وقول
البخاري والمكره هو في النسخ يضم الكاف وسكون الزاوى عطفه على الاغلاق نظرا لان كان
ذهب إلى أن الاغلاق الغضب ويحتمل أن يكون قبل الكاف سيم لانه عطف عليه السكران
فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المكره والسكران والمجنون الخ وقد
اختلف السلف في طلاق المكره فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم الغنوي أنه يقع قال لانه
شيء اقتدى به نفسه وبه قال أهل الرأي وعن ابراهيم الغنوي تفصيل آخر ان روى المكرم لم
يقع والواقع وقال الشعبي ان أكرهه للصوم وقع وإن أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي
شيبه ووجه بأن للصوم من شأنهم أن يقتلوا من يخالفهم غالباً بخلاف السلطان
الجيوراني عدم اعتبار ما يقع فيه واحتج عطاء بآية النحل الامن أكرهه مطعون بالامعان
قال عطاء الشريك أعظم من الطلاق أخرجه سعيد بن منصور وبسنده صحيح وقرره الشافعي بأن
الله ما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يقطع عن
المكره ما دون الكفر لان الأعظم إذا سقط سقط ما دونه بطريق الأولى وهذه التسمية أشار
البخاري بعطف الشريك على الطلاق في الترجمة وأما قوله والسكران فمسأى ذكر حكمه في
الكتاب على أثر عثمان في هذا الباب وقد يأتي السكران في كلامه وقوله بما يأتي به وهو صاحب
لدولة تعالى حتى تعملوا مائة ولو لم تكن فمادة لالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً وأما
المجنون فبأن في أثر على مع عمر وقوله وأمرهما فمادة هل حكمهما أو احداً ويتنصف وقوله
والغلق والنسب ان في الشلاق والشرك وغيره أى اذا وقع من المكلف ما يقتضى الشرك غلطاً أو
نسباً ما هل يحكم عليه به واذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك وقوله وغيره أى وغير
الشرك مما هو دونه وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ والشك بدل الشرك قال وهو
الصواب وشبهه الزركشي لكن قال وهو أبين وكأن مناسبة لفظ الشرك خفيت عليه ما ولم أره
في شيء من النسخ التي وقعت علم باللفظ الشك فان ثبت فتكون معطوفة على التسيان لا على

الطلاق ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطال وقع في كثير من التسميع والتسبيح في الطلاق
والشرك وله هو خطأ والصواب والشك مكان الشك لانه فهم شيخنا من قوله في كثير من التسميع أن
في بعضها باللفظ الشك فجزم بذلك واختاف السلف في طلاق النامى فكان الحسن براه بالحمد الا ان
اشترط فقال الا ان أنسى أخرجه ابن أبي شبة وأخرج ابن أبي شبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه
شداً ويحج بالحدث المرفوع الا في كماله أقرره بعد وهو قول الجمهور وكذلك اختاف في طلاق
الخطي فذهب الجمهور الى أنه لا يقع وعن الخنفة ممن أراد أن يقول لا مراً أنه شأ فسبقه لسانه
فقال أنت طالق يلزمه الطلاق وأشار البخاري بشو له القتل والتسبيح الى الحديث الوارد عن ابن
عباس مرفوعاً ان الله تجاوز عن أمي الخطأ والتسبيح وما استسكروا عليه فانه سوى بين
الثلاثة في التجاوز عن حمل التجاوز على رفع الائم خاصة دون الوقوع في الاكرام ثم ان يقول مثل
ذلك في التسبيح والحدث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان واختاف أيضاً في طلاق
المشرك فافهم الحسن وقادة وربيعة أنه لا يقع ونسب الى مالك وداود وذهب الجمهور الى أنه
يقع كما يصح نكاحه وعقده وغير ذلك من أحكامه (قوله) وتلا النبي لا تؤخذ ان نسباً أو
أخطأنا) رويناه موصولاً في فوائد هناد بن السري الصغيرين رويته سليم مولى النبي عنه
بعنه (قوله) وما لا يجوز من اقرار الموسوس) يهملون والروا الى موقوفه والناية مكورة
ذكره المصنف في هذا الباب بالفظل بن جنون وأوردته في الحدود وبأني شرحه هناك مستوفى
ان شاء الله تعالى ووقع في بعض طرقه ذكر الكرك (قوله) وقال علي (بترجزة خواصر شارفي)
الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفي وقد تقدم شرحه مستوفى في غزوة بدر
من كتاب الغامزي و يرفخ الموحدة ويخفف القاف أي شق والخواصر بمعجمة ثم يهمله جمع
خاصرة وقوله في آخره انه غل بفتح المثلثة وكسر الميم بعدها لام أي سكران وهو من أقوى أدلة
من لم يؤخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعترض المهلب بأن الخبر حديث
كانت بحاجة قال فبذلك سقط عنه حكمه ما ينطبق به في تلك الحال قال وبسبب هذه القصة كان
تحرير الخبر امره وفيما قاله نظراً لما أولاه ان الاحتجاج من هذه القصة انما هو بصدوم مؤاخذه
السكران بما صدر منه ولا يفتقر الحال بين أن يكون الشرب مباهلاً وأما ما ينافد عواه أن
تحرير الخبر كان بسبب قصة الشارفي ليس بصحيح فان قصة الشارفي كانت قبل أحد اتفاقا لالان
جزم استشهد بأحد وكان ذلك بين يدروا جدد ترويح على بغاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة
اصطحبوا الخبر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم فكان تحرير الخبر بعداً لهذا الحديث الصحيح
(قوله) وقال عثمان ليس لجنون ولا لسكران طلاق) وصله ابن أبي شبة عن شبابة ورويناه في
الجزء الرابع من تاريخي في زعرة الدمشقي عن آدم بن أبي إياس كلاًهما عن ابن أبي ذئب عن
الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد العزيز طلقك امرأتك في وأنا سكران فكان رأي عمر بن عبد
العزيز معراً بشأن مجله هو يفرق بينه وبين امرأته حتى حدثه أبان بن عثمان عن عفان عن أبيه
أنه قال ليس على الجنون ولا على السكران طلاق فقال عمر تأخر وتني وهذا يحدثن عن عثمان
يقلده ويرد إليه امرأته وهذا كذا البخاري ثم ان عباس استظها المادل عليه حديث علي

وتلا الشعبي لا تؤخذ ان نسباً
نسباً أو أخطأنا وما لا يجوز
من اقرار الموسوس وقال
النبي صلى الله عليه وسلم للذي
أفرغ على نفسه أبل جنون
وقال علي بترجزة خواصر
شارفي فطقن النبي لله صلى
الله عليه وسلم ياوم حجة
فأجازة قد غل بحجرة عينه
ثم قال جزء وهل أنتم الاعبيد
لا في فعرى النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قد غل فخرج
وتخرجنا معه وقال عثمان
ليس لجنون ولا لسكران
طلاق

تاريخ
٣٤٣

تغ
٤٥٢/٤

وقال ابن عباس طلاق
السكران والمسكره
ليس بجائز وقال عقبه بن
عاصم لا يجوز طلاق
الموسوس وقال عطاء اذا
بدأ بالطلاق فله شرطه
وقال نافع طلق رجل
امراً أنه البتة ان خرجت
فقال ابن عمر ان خرجت فقد
ثبت منه وان لم يخرج فليس
بشيء وقال الزهري فبين
قال ان لم يفعل كذا وكذا
فامر أن يطلق فلا تبطل
عما قال وعقد عليه قلبه
حين حلف تلك البين فان
سمى أجلاً أراد وعقد عليه
قلبه حين حلف جعل ذلك
في دينه وأما ته

في قصة حجة وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران أيضاً أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة
والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه قال أربعة والثلاث
واصحق والمزني واختاره الطحاوي واحتج بهم أنهم أجعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال
والسكران معتوه بكره وقال أبو قرة طاقعتهم التابعين كسعد بن المسيب والحسن وبرايم
والزهري والشعبي وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وعن الشافعي قولان
المصحح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس وقال ابن المراهب اذا
تبعنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق والا زعمه وقد جعل الله حد السكران الذي تبطل به
الصلاة أن لا يعلم ما يقول وهذا التفصيل لا يأباه من يقول به ولم وقوع طلاقه وانما استدلل
من قال بوقوعه مطلقاً بأنه عاص بشيء لم يزل عنه الخطأ بذلك ولا لأنه يؤمر بقضاء
الصلوات وغيرها مما يجب عليه قبل وقوعه في السكر وفيه وأجاب الطحاوي بأنه لا يختلف
أحكام فاقداً للعقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره إذا فرق بين من
عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نعله فأنه يقطع عنه
فرض القيام وتعقب بأن القيام لا يتقبل إلا بالبدن وهو القعود فاقرقا وأجاب ابن المنذر عن
الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن التام يجب عليه قضاء الصلاة لا بوقوع طلاقه فاقرقا وقال ابن
بطال الأصل في السكران العقل والكرشي طراً على قتله فهما وقع منه من كلام مفهوم فهو
محمول على الأصل حتى ثبت ذهاب عقله (قوله) وقال ابن عباس طلاق السكران والمسكره
ليس بجائز وصله ابن أبي شيبة وسعد بن منصور جمعاً عن هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي
عن أبي زيد المزني عن عكرمة عن ابن عباس قال ليس لسكران ولا مضطهد طلاق المضطهد
بضامه سماً كنه طامه لمهمل مفتوحة ثم هاء ثم معدلة هو المغلوب المقهور وقوله ليس بجائز
أي واقع إذا عقل لسكران المغلوب على عقله ولا اختياراً لمسكره (قوله) وقال عقبه بن عاصم
لا يجوز طلاق الموسوس أي لا يقع لأن الموسوسة حديث النفس ولا مؤاخذه بما يقع في
النفس كالبساق (قوله) وقال عطاء اذا بدأ بالطلاق فله شرطه تقدم مشروعي باب الشرط
في الطلاق وتقدم عن عطاء وسعد بن المسيب والحسن وبينت من وصله عنهم ومن خالف
في ذلك (قوله) وقال نافع طلق رجل امراً أنه البتة ان خرجت فقال ابن عمر ان خرجت فقد ثبت
منه وان لم يخرج فليس بشيء أماقوله البتة فإنه بالنصب على المصدر قال الكرماني هنا قال
الحاكم قطع هزة البتة بعزل عن القياس اه وفي دعوى أنها قال بالقطع نظر فان ألف البتة
أن وصل قطعاً والذي قاله أهل اللغة البتة النطق وهو تفريقها عن المراد منها أن يقال
بالقطع وأماقوله ثبت فيضم الموحدة وتشديد المنة المتوحدة على البناء المعجول ومناسبة
ذكر هذا هنا وان كانت المسائل المتقدمة بالبتة تقدمت موافقة ابن عمر للجمهور وورق أن لا فرق في
الشرط بين أن يقدم أو يتأخر بهذا نظراً لمناسبة أثر عطاء وكذا ما بعد هذا وقد أخرج سعيد
ابن منصور ومن وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال في النطلة والبتة ثلاث (قوله) وقال الزهري
فبين قال ان لم يفعل كذا وكذا فامر أن يطلق ثلاثاً تبطل عما قال وعقد عليه حين حلف تلك
البين فان سمي أجلاً أراد وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأما ته

تغ

٤٥٣/٤

وقال ابراهيم ان قال
لا حاجة لي فيك نبتة
وطلاق كل قوم بلسانهم
وقال قتادة اذا قال اذا
جاءت فانت طالق ثلاثا
يفشاه عند كل طهر مرة
فان استبان جهلها فندبت
منه وقال الحسن اذا قال
الحق بأهلك نبتة وقال ابن
عباس الطلاق عن وطى
والعتاق مأرب وبوجه الله
وقال الزهري ان قال ما أنت
بامرأى نبتة وان نوى طلاقا
فهو مانوى وقال على ألم تعلم
أن القلم رفع عن ثلاثة عن
المجنون حتى يفيق وعن
الصبي حتى يدرك وعن
النائم حتى يستيقظ

بنه وبين الله تعالى أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مختصرا ولنظنه في الرجلين
يخلفان بالطلاق والعقاقة على أمر يختلطان فيه ولم يسم على واحد منهما مائة على قوله قال
بدنان وبمجلان من ذلك ما جملا وعن معمر عن مع الحسن مثله (قوله وقال ابراهيم
ان قال لا حاجة لي فيك نبتة) أى ان قصد طلاقا طلقت والا فلا قال ابن أبى شيبة حدثنا
حنص هو ابن غياث عن ابي عبد الله عن ابراهيم في رجل قال لامرأته لا حاجة لي فيك قال نبتة وعن
وكيع عن شعبة سألت الحكم وجادا قالان نوى طلاقا فواحدة وهو أحق بها (قوله وطلاق
كل قوم بلسانهم) واصله ابن أبى شيبة قال حدثنا دريس قال حدثنا ابن أبى دريس وجابر
قالا لول عن مطرف والثالثى عن المغيرة كلاهما عن ابراهيم قال طلاق العجبي بلسان جائز
ومن طريق سعد بن جابر قال اذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه (قوله وقال قتادة اذا قال اذا
جاءت فانت طالق ثلاثا فافشاه عند كل طهر مرة فان استبان جهلها فندبت منه) واصله ابن
أبى شيبة عن عبد الأعلى عن سعد بن أبي عروة عن قتادة مثله لكن قال عند كل طهر مرة ثم
عبد الله حتى تطهر وذكر بقية نحوه ومن طريق أشعث عن الحسن يفشاه اذا طهرت من
الحيض ثم يمسك عنها إلى مثل ذلك وقال ابن سيرين يفشاه حتى تحمد وبه قال الجمهور
واختلفت الرواية عن مالك في رواية ابن السليم ان وطئها مرة بعد التعلق طلقت سواء
استبان بها جهلها أم لا وان وطئها في الطهر الذي قال اها ذلك بعد الطهارة طلقت كما هنا وتعبه
المطحاوي بالاشتاق على أن مثل ذلك اذا وقع في تعلق العتيق لا يقع الا اذا وجد الشرط قال
فكذلك الطلاق فذلك (قوله وقال الحسن اذا قال الحق بأهلك نبتة) واصله عبد الرزاق بن علقم
هو مانوى وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن الحسن في رجل قال لامرأته أخرجني استبرئي
اذ هي لا حاجة لي فيك هي فطلقة ان نوى الطلاق (قوله وقال ابن عباس الطلاق عن وطى
والعتاق مأرب وبوجه الله) أى أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته الا عند الحاجة كاللوز
بجلاف العتيق فانه مطاوعد غما والوطى فتحتين الحاجة قال أهل اللغة ولا يبنى منها فعل (قوله
وقال الزهري ان قال ما أنت بامرأى نبتة وان نوى طلاقا فهو مانوى) واصله ابن أبى شيبة عن
عبد الأعلى عن معمر عن الزهري في رجل قال لامرأته لست لي بامرأة قال فهو مانوى ومن
طريق قتادة اذا واجهها به وأراد الطلاق فهي واحدة وعن ابراهيم ان كرر ذلك مرارا ما أراد
أراد الاطلاق وعن قتادة ان أراد طلاقا طلقت ونوف سعد بن المسيب وقال الميثقي
كذبه وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع بذلك طلاق (قوله وقال على ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن
المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) واصله المغيرة في الجعديات
عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعشى عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عراقي بمجنونة قد زنت
وحي حبل فأراد أن يرجمها فقال له على أما لمالك أن القلم قد وضع عن ثلاثة قد ذكره وتابعه ابن
نعمر ووكيع وغير واحد عن الأعشى ورواه جرير بن حازم عن الأعشى فصريحه فبما رفع
أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه وأخرجه الترمذي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان
مر فورا وموقفا لكن لم يذكر فيه ما بن عباس جعله عن أبي ظبيان عن علي وروح الموقوف
على المرفوع وأخذت من هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي فمن

تغ

٤٥٤١٤

وقال على وكل طلاق جائز الا
طلاق المعتوه * حدثنا
مسلم حدثنا هشام
حدثنا قتادة عن زرار بن
أوفى عن أبي هريرة رضى
الله عنه عن النبي صلى الله
الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز
عن أمتي ما حدثت به
أنفسها ما لم تعمل أو تسمك

٥٢٦٩

ع

تحفة

٩٢٨٩٦

ابن السبب والحسن يلزمه اذا عقل ومنز وحده عند أحد ان يطبق الصام ويحصى الصلاة وعند
عطاء اذا بلغ اثني عشر سنة وعن مالك رواية اذا ناهى الاحتلام (قوله وقال على وكل طلاق
جائز الاطلاق المعتوه) وصله البغوي في المعديدات عن علي بن الحفيد عن شعبة عن الأعشى عن
ابراهيم التميمي عن عابس بن ربيعة أن علياً قال كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وهكذا أخرجه
سعيد بن منصور وعن جماعة من أصحاب الأعشى عنه شرح في بعضها به مع عابس بن ربيعة من
علي وقد ورد فيه حديث مر فروع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مثله قول علي وزاد
في آخره الخلفي على عقله وهو من رواية عطاء بن يعلان وهو ضعيف جدا والمراد بالمعتوه وهو
بفتح الميم وسكون المهملة وضم المثناة وسكون الواو بعدها هاء الناقص العقل فدخل فيه
الطفل والمجنون والسكران والجور على عدم اعتبار ما يصد منه وقبه خلاف قديم ذكر ابن أبي
شيبعة من طريق نافع أن المحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معها فامرهما ابن عمر بالعدّة
فقبل له بالمعتوه فقال ألم أسمع الله استغنى بالمعتوه طلاقا ولا غيره وذكر ابن أبي شيبعة عن
الشعبي وابراهيم وغير واحد مثل قول علي (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وهشام
عواله ستواي (قوله عن زرار بن أوفى) تقدم القول فيه في أوائل العتق وذكر فيه بعض فوائد وبأني
بفتح التاء كتاب الايمان والذود وقوله ما حدثت به أنفسها بالفتح على المعهولة وذكر المطرزي
عن أهل اللغة أنهم يقولون بالضم يريدون بغير اختيارها وقد أسد الامام علي بن عبد الرحمن
ابن مهدي قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا وهذا الحديث حجة في أن الموسوس
لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك واحتج الطحاوي بهذا الحديث للجهه وروى في
لامرأته أن طلاق ونوى في نفسه ثلاثا أنه لا يقع الا واحدة خلافا لما في ومن واقفه قال
لان الحسد يل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها وقعب بأنه لفظ بالطلاق ونوى
الفرقة التامة فهي سنة عجم اللفظ واحتج به أيضا من قال فمن قال لامرأته افلانة ونوى بذلك
طلاقها انما لا تطلق خلافا لما لا وغيره لان الطلاق لا يقع بالنسبة دون اللفظ ولم يأت بصيغة
لامرأة بجم ولا كتابة واستدل به على أن من كذب الطلاق طاعت امرأته لانه عزم قبله وعلى
بكتابه وهو قول الجمهور بشرط مالك فيه الشهادة على ذلك واحتج من قال اذا طلق في نفسه
طلقت وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن
العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه كثر ومن أسرى على المعصية أثم وكذلك من رأى به عليه
واجب وكذا من قذف مسلما بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان وأوجب بأن
الغو عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة والمصر على الكفر ليس منهم وبأن المصر على
المعصية الا ثم من تقدم له عمل المعصية لا من لم يعمل معصية قط وأما الراء والمحب وغير ذلك
فكله متعلق بالأعمال واحتج الخطابي بالاجماع على أن من عزم على الظاهر لا يصير مظاهرا قال
وكذلك الطلاق وكذلك حدث نفسه بالذوق لم يكن فاذا فاولو كان حديث النفس يؤثر لا بطل
الصلاة وقدر الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم يطل وتقدم البحث في
الصلاة في ذلك في قول عراقي لاجهز جيشي وأباني الصلاة الحديث الثاني حديث جابر في قصة
الذي أمر بالانفراجم ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر وسبأ في شرحه

تغ وقال قتادة اذ طاق في نفسه فليس بشئ (٢٤٦) حديثنا صبيح اخبرني ابن وهب عن نوس عن ابن شهاب قال اخبرني أبو سارة بن

عبد الرحمن عن جابر بن رجل
من أسلم أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو في المسجد
فقال أتتني فاعرض
عنه فقبني لشفقة الذي
أعرض فهدى علي نفسه
أربع شهادات فمعاها قتال
هل بك جنون هل أصحفت
قال نعم فأمر بأن يرجع
بالمصلى فلما أدلته الحجرة
جز حتى أدرك بالحجرة فقتل
حديثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني أبو سارة بن عبد
الرحمن وسعد بن المذنب
أن أبا هريرة قال أخبرنا
من أسلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو في المسجد
فناداه فقال يا رسول الله ان
الآخر قد رزقني بشئ نفسه
فأعرض عنه فقبني لشفقة
وجهه الذي أعرض قبلي
فقال يا رسول الله ان الآخر
قد رزقني فاعرض عنه فقبني
لشفقة وجهه الذي أعرض قبلي
فقال له ذلك فاعرض عنه
فقبني له الزاوية فلما هد
علي نفسه أربع شهادات
دعاه فقال هل بك جنون
قال لا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أذهبوا به فارجوه
وكان قد أصحفت وعن
الزهري قال اخبرني من سمى
جابر بن عبد الله الانصاري
قال كنت في برجة فمر جناه
بالمصلى فبلىه فقال له فاحرقه

مستوفى في كتاب الحدود والمراد منه ما أشار اليه في الترجمة من قوله هل بك جنون فان مقتضاه
قوله لو كان مجنوناً لم يعمل بالفرار به وسمى الاستهزام هل بك جنون وهل تحين تارة وتفتي تارة
وذلك لأنه كان حين الخطابة قد قاضى بمحل أن يكون وجهه الخطاب والمراد استهزام من حضر
عن يعرف حاله وسأني بذلك ان شاء الله تعالى الحديث الثالث حديث أبي هريرة في قصة
المذكورة ووردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعد بن المذنب جعاً عن أبي هريرة
وسأني شرحها أيضاً في الحدود وقوله في هذه الرواية ان الآخر قد رزقني بشئ الله وقدر كسر الخاء المجع
أي المتأخر عن السعادة قبل معناه الارذل (قوله) وقال قتادة اذ طاق في نفسه فليس بشئ وصله
عبد الرزق عن معمر بن قنادة قال من تلقى سراقاً في نفسه فليس طلاقاً لك بشئ وهذا
قول الجعور ورواه عنهم ابن سيرين وابن شهاب فقال انطلق وهي رواية عن مالك (تسمية) وقع
هذا الاثر عن قتادة في رواية السني عقب حديث قتادة المرفوع المذكور وهذا فلما ساقه من
طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة نذكر الحديث المرفوع قال بعد هل قال قتادة فذكره ثم ذكر
الصنف في الباب ثلثة أحاديث الحديث الاول قوله وعن الزهري قال اخبرني من سمى جابر
ابن عبد الله وهو بطوف على قوله شعيب عن الزهري الخ وقد تقدم من رواية نوس عن الزهري
من أبي سلمة فجهل أن يكون أهم من الحديث به شعيباً ومجهلاً أن يكون هذا القدر عند سعد
غير أبي سلمة فادرج في رواية نوس عنه وقوله في هذه الزيادة أدلته بمثل معجزة وفاف أي أصابه
بجدها وقوله جز بفتح الجيم والميم وزي أي أسرع عابداً (قوله) بياض الخلع
بعض المعجزة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوج على ما سأل من خلع الثوب لان المرأة
لباس الرجل بمعنى وضرم صدره بشفقة بين الحسي والمعنوي وذكر أبو بكر بن زيد في ماله أنه
أول خلع كان في الدنيا عامر بن الظرب بفتح المعجزة وكسر الراء ثم موحد زوج ابنته من ابن
أخيه عامر بن الحرث بن الظرب فلما دخلت عليه ففرت منه فشد كالإيها فقال لا أجمع عليك
فراقاً ففدت ومالك وقد خلعتم منك عما عطيتم فما خال فزع العلماء أن هذا كان أول خلع في الحرب
اه واما أول خلع في الاسلام فسأني ذكر بعد قليل ويهي أيضاً أذنية واقته وأجمع العلماء
على شروعيته لا بكون بن عبد الله المزي التابي المشهور فانه قال لا يحل للرجل أن يأخذ من
أمرأة في مقابل فراقها ثم أقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً فأوردوا عليه فلا جناح عليهم ما فيها
فقد بدت به فادعى تسخيرها بية النساء أخرجهما من بني شيبه وغيره عنه وقد تبع شذرو
بقوله تعالى في النساء أيضاً فان طين لكم عن شيء من نفسائكم ووه بشو له فلا جناح عليهما
أن يصلحا الآية بالحديث وكانهم ثبت عندنا ولم يلغوا فلهذا لا جناح بعده عن اعتبارها وأن
آية النساء مخصوصة بية البقرة وبآية النساء الاخرتين وضابطهما فراق الرجل زوجته
يذل فأبى لا عوض يحصل لزوج وهو مكره الا في حال تخافة أن لا يشبها أو أحدهما
ما أمر به وقد فسأنا ذلك عن كرامة العشرة ما ليسوا خلقاً وكذا ترفع الكراهة اذا احتاجا
المهخصة حيث يقول آل البقرة الكبرى (قوله) وكيف الطلاق فيه أي هل يقع الطلاق
بغير دعاء أو لا يقع حتى يذكر الطلاق اما باللفظ واما بالنية وللعالمين ان اذا وقع الخلع مجردا عن
الطلاق لفظاً ونية ثلاثة آراء وهي أقول لا لا فهي أحاديثها مناص عليه في أكثر كتب الجديدة

بالمصلى بلىه فقال له فاحرقه جرحاً أدركها بالغيرة فحرقناه حتى مات (باب الطلاق) وكيف الطلاق فيه ان

٥٥٩٤

٥٢١١٤

٥٢١٤٨

١٥١٥٨

٥٢١٢٢

٥٢١٦٩

أن الطلع مطلق وهو قول الجوهري وقاد وقع بالنطق بالطلع وما تصرف منه نفس العدد وكذا أن وقع
 بغير لفظه مقروبان بآيته وقد نص الشافعي في الاملاء على أنه من سر الخ طلاق وحيثما جهر وآيته
 لفظ لا يلحقه الا الزوج فيكون طلاقا ولو كان فضلا لم يلحقه على ما يراعى صدق كالألفه لكن
 الجوهري على جوازها مائل وكثر قول على أنه طلاق والثاني وهو قول الشافعي في التدمير وكذا
 أحكام التران من الجديد أنه نسخ وليس بطلاق ومنع ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وعن
 ابن الزبير روى عن عثمان بن عفان وعلى وعكرمة وطاوس وهو مشهور بذهب أجدوسا ذكر في الكلام
 على شرح حديث الباب ما يقويه وقد استشكله بعض أهل الثاني بأنه متناقض على أن من جعل
 أمرا زائدا يدونه أو ينوي الطلاق فطلعت نفسه ما طلعت وقتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع له طلاق
 طلاق ولا ينفردا وقع لفظ الطلع صريحا أو ما قام مقامه من الالفاظ مع التيقن أنه لا يكون صفحا
 تقع به الشريعة ولا يقع به طلاق واختلف الثاقبة فيما إذا نوى الطلاق فوقعنا على أنه نسخ
 هل يقع الطلاق أولا ورجح الامام عدم الوقوع وأصح أنه صريح في بابه وبعد فذا في محله فلا
 ينصرف اليه تالي غيره وصريح أبو حامد والاكثر وقوع الطلاق وتقبله المنواري عن نص
 المتقدم قال في نسخ لا ينقص عدد الطلاق إلا أن شو بابه الطلاق ويخفى فيما اختاره الامام
 أن الطعاري نقل الاجماع على أنه إذا نوى بالطلع الطلاق وقع الطلاق وإن محل الخلاف فيما إذا
 لم يصرح بالطلاق ولم يشو به الثالث إذا لم يشو الطلاق لا يقع به فذا أصلا ونص عليه في الام وقوله
 السبكي من المتأخرين وذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعي
 في تحله وقوله عز وجل ولا يحمل لكم أن تأخذوا بما آتيتوهن شيئا إلا أن يخاف أن لا يعقبا لود الله
 زاد غيري في ذرائع قوله الظالمون وعند التسبي بعد قوله يخافا الآية وبذلك ذلك يبين تمام المراد
 وهو بقوله فلا جناح عليكم فيما التفتت به عتقتكم بشرط من قوله فان خفتهم من منع الطلع الا
 إذا حصل التوافق من الزوجين معا وسأذكر في الكلام على أثر طاوس في ذلك (قوله) وأجاز عمر
 الطلع دون السلطان أي بغير إذنه وصله ابن أبي شيبة من طريق خيفة بن عبد الجار قال أي بشر
 ابن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يميزه فقال له عبد الله بن شهاب المنولاني قد أتاني عمر في
 خلع أجازوه وأشار المصنف الى خلاف في ذلك أخرجه سعيد بن جابر بن زيد عن يحيى بن عتيق عن
 عن الحسن البصري قال لا يجوز الخلع دون السلطان وقال حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن
 محمد بن سيرين كانوا يقولون فذكر مثله وأخبره أبو عبيد واستدل بقوله تعالى فان خفتهم أن
 لا يسيحوا حدود الله وبشوله تعالى وان خفتهم شقاق بينهم فافعلوا ما يحكم من أهل وحكمين أهلها
 قال فجعل الخلع بغير الزوجين ولم يقل فان خافا ونوى ذلك بقرعة من ذى آية الباب إلا أن يخافا
 ضم أوله على البناء للمجهول قال والمراد الولاية ورده الفقهاء بأنه قول لا يساعد الاعراب ولا
 اللغاة ولا المعنى والطعاري قال في شأنه الخلع لمعالم الغني ومن حيث النظران الطلاق
 جائز دون الحاكم فكذلك الطلع ثم الذي ذهب اليه يعني على أن وجود التوافق شرط في الخلع
 وأجوز على خلافه وأجابوا على الآية بأنها جرت على حكم الغالب وقد أكره قيادة هذا على
 الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح عن قيادة عن الحسن فذكر قال قيادة ما أخذ
 الحسن هذا الا عن زبدي عن حماد بن عمار عن العرقابي عن معاوية (قلت) يروى ليس أهلا بن يقدي به

وقوله عز وجل ولا يحمل
 لكم أن تأخذوا بما
 آتيتوهن شيئا إلا أن يخاف
 أن لا يعقبا لود الله
 عز وجل أن لا يعقبا
 نفع

٤٥٩/٤

(قوله) وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) العقاص بكسر الميم له وتخصيف القاف وآخره صادمه لجمع عقصة وخومار ببط به شعر الرأس بعد جمعه وأثر عثمان هذا رواه موصولاً في أمالي أبي القاسم بن بشران من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت اختاه من زوجتي بمادون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان وأخرجه البيهقي من طريق روح بن القاسم عن ابن عقيل طولا وقال في آخره قد فعلت اليه كل شيء حتى أجنبت الباب بيني وبينه وهذا يدل على أن معنى دون سوى أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ماسوى عقاص رأسها وقال سعد بن مسعود وحذنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم كان يقول الخلع مادون عقاص رأسها وعن سعد بن مسعود عن أبي ثعلبة عن مجاهد بن عبد الله عن عاصم بن مهران عن طريق أبي بصير عن ثوبان إذا خلعهما جاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما ثم تلا في جناح عليهما فيها افتدت به وسنده صحيح ووجدت أثر عثمان باللفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع بنت معوذ من طبقات النساء قال أنا يحيى بن عبد الله بن عيسى بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت كان بيني وبين أبي كلام وكان زوجيها قالت ففعلت لك كل شيء وفارقني قال قد فعلت فأخذوا الله كل شيء حتى فرأيتي فبنت عثمان وهو محصور فقال انشروط أمالك خذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه وقال مالك لم يأخذ من يفسد به يمنع ذلك لكنه ليس من مكاهم الاختلاق وسبق في ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام على حديث الباب (قوله) وقال طاوس الآن يخافنا لا يشعأ أحد والله فيما افترض لكل واحد منهم ما على صاحبه في العشرة والعجبة ولم يقل قول السفهاء لا يحمل حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً هذا التعليق اختصره البخاري من أثر وصلة عبد الرزاق قال أنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس وقلت له ما كان أولك يقول في التدهاء قال كان يقول ما قال الله تعالى الآن يخافنا أن لا يشعأ أحد والله لم يكن يقول قول السفهاء لا يحمل حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً ولكنه يقول الآن يخافنا أن لا يشعأ أحد والله فيما افترض لكل واحد منهم ما على صاحبه في العشرة والعجبة قال ابن تين فظاهر سياق البخاري أن قوله ولم يقل الخمن كلامه ولكن قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج قال ولا يعد أن يكون ظهري ما ظهر لابن جريج (قلت) وكأنه لم يفت على الأمر موصولاً فتكف ما قال والذي قال ولم يقل هو ابن طاوس وأخبرني عبد الله بن وهب أنه قال أو هو طاوس وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس أن التدهاء لا يجوز حتى تعصي المرأة الرجل فصار ومنه ما حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً وهو منقول عن الشعبي وغيره أخرج سعد بن منصور عن هشيم أنا ابنه هبل بن أبي خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها لا أطيع لك أمراً ولا أبرأ قسم ولا أغتسل للثمن جنباً قال إذا كرهنه فلما أخذتموها وأبخل عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن بن علي عن عمار بن عبد الله قال ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل للثمن جنباً ومن طريق محمد بن عبد الرحمن قال بطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل للثمن جنباً فهو ومن طريق علي بن محمّد ولكن بسند واه والظاهر أن المنقول في ذلك عن الحسن وغيره ما هو الأعلى سبيل المثال ولا يشعأ من شرطا في جواز الخلع والله أعلم

وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها وقال طاوس الآن يخافنا أن لا يشعأ أحد والله فيما افترض لكل واحد منهم ما على صاحبه في العشرة والعجبة ولم يقل قول السفهاء لا يحمل حتى تقول لا أغتسل للثمن جنباً

زوجي فذكرت قصة فيها اتفهم عفان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في صريح المغالبة
 وكانت تحت ثابت بن قيس فالتفت منه واسناده جيد قال البيهقي اضطرب الحديث في تسمية
 امرأة ثابت وعيكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى وتسميها صريح يمكن ردده الاول لان
 المغالبة وعي يفتح الميم ويختف الف العين المجهمة نسبة الى مغالبة وعي امرأة من الخزرج ولدت
 لعمرو بن مالك بن النخار ولده عبد القيس وعدي بن النخار يعرفون كلهم بنى مغالبة ومنهم عبد الله
 ابن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بنى مغالبة فيكون
 الوهم وقع في اسمها أو يكون صريح اسمائنا أو بعضها لقب لها والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة
 بنت سهل آخر جه مال في الموطن يعني بن سبه بالانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن
 حبيبة بنت سهل أم كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خرج الى الصنع فوجد حبيبة عند باب في الغلس من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل قال ما شأنك
 قالت لا تأثره ثابت ابن قيس لزوجها الحديث وآخر جه أصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان من هذا الوجه وآخر جه أبو داود بن طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن
 عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن
 قيس فذكر البصريون أنها حبيبة بنت أبي ذر المديوني أنها حبيبة بنت سهل (قلت) والذي
 يظهر أنهم ما قصنا وقتنا لأمر اثنين أشهر بالخبرين صحة الطريقين واختلف السابقين
 بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية حبيبة وتسميها فان سابقا فافان سابقا قصة تامة تقارب فامسك
 الاختلاف فيه الى الوفاق وسأين اختلاف القصتين عند سابقا فافان سابقا قصة تامة تقارب فامسك
 البراز من حديث عمر قال أول مختلعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس
 الحديث وهذا على قدر التعدد يقتضي ان ما سائر زوج حبيبة قبل حبيبة ولو لم يكن في ثبوت
 ما ذكره البصريون الا كون محمد بن ثابت بن قيس من حبيبة لا يمكن دليل على صحة تزوج ثابت
 بحبيبة * (تنبيه) وقع لابن الجوزي في تنقيحها أنها سهيلة بنت حبيب فأنه الامم لوبا
 والصواب حبيبة بنت سهل وقد ترجم لها ابن سبه في الطبقات فقال بنت سهل بن نعام بن
 الحرث وسأين تسميها الى مالك بن النخار وأخرج حديثها عن محمد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال
 كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس وكان في خلقه شدة فذكره حديث مالك وزاد في
 آخره وقد كن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتر وجهها ثم كره ذلك لغيره الا انصار وكره أن
 يسوهم في نسائهم (قوله) أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس في
 رواية ابراهيم بن طهمان عن أبي بصير التي عاقت عنها ووصلها الاسماعيلي جاءت امرأة ثابت
 ابن قيس بن شماس الانصاري وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة فقالت يا بني
 وأنت آخر جه البيهقي (قوله) ما عتب عليه بضم المثناة فوق ويجوز كسر هاء من العتاب يقال
 عتب على فلان عتب عساو الاسم المعتبة والعتاب هو الخطأ بالان دلال وفي رواية بكسر العين
 بعد احتجانية ساكنة من العيب وهي التي بالمراد (قوله) في خلق ولادين بضم الطاء المجهمة واللام
 ويجوز انما كان أي لا أراد مفارقة له وخلفه ولا نقصان دينه زاد في رواية أبو المذكرة
 ولكن لا أطعمه كذا فيه لم يذكرهم عدم الطاعة وبه الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلاط

أنت النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت يا رسول الله
 ثابت بن قيس ما عتب عليه
 في خلق ولادين

لأطيقه بضاً وهذا ظاهر وإن لم يصنع بها شيئاً يقتضي الشكوى منه به، ولكن تقدم من رواية
 التناهي أن كسر يدها فيجرح على أنها أرادت أن تسيء الخالق ليحكم ما تعيبه بذلك بل بقي آخر
 وكذا رقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تنسكه واحدة
 منها بسبب ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلقة في حديث عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده عند ابن ماجه كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلاً دميماً
 فقالت والله لو لا محبة الله لآذا دخل علي لتبصقت في وجهه وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال
 بلغني أنها قالت يا رسول الله إن من الجبال من ترى وثابت رجل دميم وفي رواية معمر بن سليمان عن
 فضيل عن أبي جبر عن عكرمة عن ابن عباس أن أول خلق كان في الإسلام امرأة ثابت بن قيس
 أمّ التيمي صلي الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأيي ورأس ثابت أبداً إلى زعمت
 جانب الخاء فزأته أقول في عدة قاذوا أشدهم سواداً وقصرهم قامته وأقبحهم وجهاً فقال
 أتردين عليه حديثه قالت نعم وإن شأني ففرق بينهما (قوله لا لكني أكره الكفر في الإسلام)
 أي أكره أن أقت عند من أضع فيما يقتضي الكفر واتني أنها أرادت أن يحمله على الكفر
 وبأمرها به اتفاقاً بقوله لا لا عتب عليه في دين فتمت الجدل على ما قلناه ورواية جبر بن حازم في
 أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جافها إلا أني أخاف الكفر وكانها أشارت إلى أنها قد تحمها لاشدة
 كراهتها على اظهار الكفر لمنه من تكا جهنمه وهي كانت تعرف أن ذلك حرام لكن
 خشيت أن يجعلها أشدة الغضب على الوقوع عليه ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشر فإذا هو
 تصبراً رأت في حق الزوج وقال الطبيب المعنى أن ينفى عن نفسه في الإسلام ما ينافي حكمه من
 تشوؤ فرك وغيره مما يتوهم من اشابة الجيلة المبعوضة لوجهها إذا كان بالفساد منها فأطاعت
 على ما ينافي مقتضى الإسلام الكفر ويحتمل أن يكون في كلامها انشازاً أي أكره لو أزم الكفر
 من المعاداة والشقاق والخصومة ووقع في رواية إبراهيم بن طهمان ولكني لأطيقه في رواية
 المسلي ولكن قد تقدم ما فيه (قوله أتردين) في رواية إبراهيم بن طهمان فتدبرين والقائه عاطفة
 على مقدره تدبر في رواية جبر بن حازم تردين وهي استفهام مخدوف الإداة كدلت عليه
 الرواية الأخرى (قوله حديثه) أي بتمامه ووقع في حديث عمره كان أصدقها الحديث
 المذكور ولو لم يظن وكان تزوجها على حديثه فخل (قوله قالت نعم) زاد في حديث عمر فقال
 ثابت أطيع بذلك يا رسول الله قال نعم (قوله أقبيل الحديث وطاعة طائفة) هو أمر ارشاد
 واصلاح لا إيجاب ووقع في رواية جبر بن حازم فردت عليه وأمره بشرفها واستدله بها
 السائق على أن النطق ليس بطلاق وفيه نظرية في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما يقتضيه فان قوله
 طلقها الخ يحتمل أن يراد طلقها على ذلك يكون طلاقاً نصريحاً على عوض وليس البحث فيها
 الاختلاف فيها إذ وقع النطق الخلع أمّا كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية
 هل يكون النطق طلاقاً أو خفاً كذا قال ليس فيه التصريح بان الخلع وقع قبل الملاقى وبها عكس
 في رواية خالد المرسل الثانية أحاديث الباب تردتها وأمره فطلقها وليس صريحاً في تقدم
 العطيصة على الأمر بالطلاق بل يحتمل أيضاً أن يكون المراد أن أعطت طلقها وليس فيه أيضاً

ولكني أكره الكفر في الإسلام
 فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أتردين عليه حديثه
 قالت نعم قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أقبيل
 الحديث وطاعة طائفة

التصريح بوقوع صبغة الخلع ووقع في حرس أبي البر عن عبد الدار رضي فآخذها وخلي
سبلها وفي حديث حبيبة بنت سهل فآخذها منها وجلست في أعلاها لكن معظم الروايات في
الباب تسمة خاله في رواية عمر بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أنهم اختلفت من زوجها
آخرجه أبو داود والترمذي (قوله قال أبو عبد الله) هو البخاري (قوله لا يتابع فيه عن ابن
عباس) أي لا يتابع أزهري بن جيل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ومرا ذلك
خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ولهذا عكرمة برواية خالد وهو ابن عبد الله الطعان عن خالد
وهو الحذاء عن عكرمة من سلا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء من سلا وعن أيوب
موصولا برواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الاسماعيلي (قوله حدثنا قراة)
بضم القاف وتخفيف الراء وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح الميم
وسكون الزاي وأبو نوح كنيته وهو من كبار الحفاظ وتقوه ولكن خطؤه في حديث واحد حدث
به عن الشيوخ خلفه وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ووقع عنده في آخره فرت عليه
وأمره ففارقها كذا فيه فرت عليه بخفي المفعول والمراد الحديث التي وقع ذكرها ووقع عند
الاسماعيلي من هذا الوجه فأمره أن يأخذها ويحكي سبلها (قوله في هذه الرواية
لأطيعه) تقدم يائه وهو في جميع النسخ بالقاف وذكر الكرماني أن بعضه أطيعه بالعين
المهملة وهو تصحيف ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضا في وصل الخبر وإرساله فاتفق
إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله وخالفه ماجا بن زيد فقال عن أيوب عن عكرمة
مرسلا ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد منها أن لا كثيرا وصلوا
وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أن حفظ ولا يلزم منه أنه قد قدم رواية الواصل على
المرسلا دائما ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العلماء من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد
وقامت الروايات رواية الضابط المتقن ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المراتبة إلى صحيح
وأصح وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشافعي إذا حصل من قبل المرأة فقط جازا الحلع
والفدية ولا يتقدم ذلك وجوده منها مجعما وأن ذلك يسرع إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولو لم
يكرها ولم يرم منها ما يقتضي فراقها وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين لا يجوز له أخذ الفدية منها إلا
أن يرى على طهرها رجلا آخر جه ابن أبي شيبة وكانهم لم يبلغه ما الحديث واستدل ابن سيرين
بإظهار قوله تعالى الآن يأتيان بشاة مينة وتعقب بأن الآية القرية فسرت المراد بذلك مع ما دل
عليه الحديث ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه وهو يخصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل
بأن يكرها وهي لا تكرهه فبما جاز الفدية منه فوقع النهي عن ذلك الآن برا على فاشحة
ولا يجوز مينة ولا يجب أن يفضحه فيجوز حينئذ أن ينفذ منها وأخذ منها ما تراض به عليه
وبطلانها فليس في ذلك مخالفة للحديث لأن الحديث ورد فيها إذا كانت الزكراهة من قبلها
واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما وما عاوان وقع من أحدهما لا يدفع الاثم
وهو قوي موافق لنظامه لا يتبين ولا يخالف ما ورد فيه به قال طائوس والشعبي وجماعة من
التابعين وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تنه بحجة الزوج التي أمرت بها

قال أبو عبد الله لا يتابع فيه
عن ابن عباس عكرمة بن
نفع الأسطي حدثنا خالد
عن خالد الحذاء عن عكرمة
أن أخذت عبد الله بن أبي
بهذا وقال تدين حديثه
قالت نعم فرت بها وأمره

تحتة
يطلقها وقال إبراهيم بن
طهمان عن خالد عن عكرمة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وطلقها وعن أيوب بن أبي شيبة
عن عكرمة عن ابن عباس
أنه قال جاءت امرأة ثابت
ابن قيس إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالت يا رسول
الله في لا أعتب على ثابت
في دين ولا خلق ولا مكنتي
لأطيعه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتردين
عليه حديثه قالت نعم

قول الشارح قوله حدثنا
قراة هو مذكور في السند
بعد اه

كان ذلك من غير الزوج عتقا لهما او مقصدا للنفقة لهما ذلك وعن الحديث
 بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثائلا هل أنت كرهتها كما كرهت أم لا وقوله أن المرأة إذا سأت
 زوجها الطلاق على مال فطلقة ما وقع الطلاق فإن لم يقع الطلاق صريحاً ولا نواه فيه الخلاف
 المتقدم من قبل واستدل ابن قال بأنه فسخ عما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ففي
 رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن
 قيس فأمروها أن تعبد بحضرة وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت موهذ
 أن عثمان أمرها أن تعبد بحضرة قال وسع عثمان في ذلك فصار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في امرأة ثابت بن قيس وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت موهذ
 أن ثابت بن قيس ضرب امرأته فذكره نحو حديث الباب وقال في آخره خذ الذي لها واخل
 سيها قال نعم فأمروها أن تبرص حضرة وتلقى بأهلها قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن
 قال أن الخلع فسخ وليس بطلاق إذ لو كان طلاقاً لم تكن بحضرة للعدة اهـ وقد قال الإمام
 أحمد أن الخلع فسخ وقال في رواية وأنها لا تحمل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أشهر لم يكن عنده
 بين كونه نكحاً وبين النقص من العدة تلازم واستدل به على أن القعدة لا تكون إلا
 بما أعطى الرجل المرأة عندها أو قد رها لتوله صلى الله عليه وسلم أتدري عليه حديثه وقد وقع
 في رواية سمعته عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي
 فأمروها أن يأخذ منها ولا يزداد وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سميد قال أبو يونس أخذ
 ولا تزود ورواه ابن جريج عن عطاء بن سلاف في رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه أن الزيادة
 فلا زائد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري ذكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ذكر ذلك
 كاه البيهقي قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج ذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو الشيخ
 قال وهو غير محفوظ يعني الصواب إرساله وفي مرسل أبي الزبير عن الدارقطني والبيهقي
 أتدري عليه حديثه التي أعطاك قالت نعم وزيادة قال النبي صلى الله عليه وسلم أمال الزيادة فلا
 ولكن حديثه قالت نعم فأخذ ما له وخلي سيها ورجل أسناده ثقات وقد وقع في بعض
 طرقه معهما أبو الزبير عن واحد فان كان بينهم محابى فهو صحيح والافيعضد بهما في لكن
 ليس فيه دلالة على الشرط فبذلك يكون ذلك وقع على جيل الإشارة وفقاً وأخرج عبد الرزاق
 عن علي أن يأخذ منها فوق ما أعطاهما وعن طاووس وعطاء بن الزهري مشدوداً على حديثه
 وأحمد وأحق وأخرج إسماعيل بن إسحاق عن عيون بن مهران من أخذ أكثر مما أعطى لم
 يسب بها حسن ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سعد بن المسيب قال
 ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهما ليدع لها شياً وقال مالك لم أسمع أن القعدة يجوز بالصدق
 وبأكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ولحديث حذيفة بن أسلم قال كان
 التورين قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها وإن كان من قبله ليحل له ويرد عليها أن أخذ
 وتقضى القرعة وقال الشافعي إذا كانت غير مؤدية لحقه كإرضاءه حل له أن يأخذ فانه يجوز أن
 يأخذ منها ما طابت به نفسه بالنسب في الباء أولى وقال إسماعيل القاضي ادعى بعضهم أن المراد
 بقوله تعالى فيما اقتدت به أي بالصدق وهو مردود لأنه لم يقيد في الآية بذلك وفيه أن الخلع

حدثنا محمد بن عبد الله بن
المبارك الخرمي حدثنا فراد
أبو نوح حدثنا جبريل بن حازم
عن أبيه عن عكرمة عن
ابن عباس رضي الله عنهما
قال جاءت امرأة ثابت بن
قيس بن شماس إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ما أتيتك على
ثابت في دين ولا خلق إلا
أني أخاف الكفر فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتردي عليه حديثه
قالت نعم فتردي عليه وأمره
فقارعهما حدثنا سليمان
حدثنا جلد عن أبيه عن
عكرمة أن رجلاً قد ذكر
الحديث * (باب الشقاق
تحفة وهل يشير بالخلع عند
الضرر وقوله تعالى وإن
خفتم شقاق بينهما الآية)

جائز في الخلع لا فصل الله عليه وسلم لم يستعملها أحداً حتى أم لا لكن يجوز أن يكون ترك
ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تشريره فلا دلالة فيه لمن يخصه من منع طلاق الخائن وهذا كله
تفريع على أن الخلع طلاق وفيه أن الأخبار الواردة في ترهب المرأة من طلب طلاق زوجها
محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يشتمى ذلك الحديث ثوبان أي امرأة أو سالت زوجها الطلاق
فكرام عليها راحة المنة رواد أصحاب السنن وصحهم ابن خزيمة وابن حبان ويدل على تخصيصه
قوله في بعض طرقه من غير ما بأس والحديث أي هريرة المتزعات والمختلعات هن المناقات أخرجه
أحمد وأبو داود وفي نسخة نظر لأن الحسن عندنا لا كثر لم يسمع من أي هريرة لكن وقع في رواية
التسائي قال الحسن لم أسمع من أي هريرة غير هذا الحديث وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع
هذا إلا من حديث أي هريرة وهو تكلف ومما يمنع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل
عنه غيره ذلك فتكون قصة في ذلك كقصته مع مرق في حديث العقيقة كما يأتي في باب إن شاء
الله تعالى وقد أخرجه سعد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسل لم يذكر فيه أنه هريرة
وفيه أن العجاني إذا فتي بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا مارة لأن ابن عباس روى قصة
امرأة ثابت بن قيس الدالية على أن الخلع طلاق وكان ينبغي أن الخلع ليس بطلاق لكن ادعى ابن
عبد البر في رد ذلك عن ابن عباس أنه لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسخ وليس بطلاق إلا طاموس
وفي نظر لأن طاموسا فسخه حافظ فسخه فلا يضره تفريده وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول ولأعلم من
ذكر الاختلاف في المسئلة الأوجز من ابن عباس كان يرافقه فسخاً ثم أخرجه إسماعيل القاضي
بسنده صحيح عن ابن أبي نجيح أن طاموساً قال إن الخلع ليس بطلاق أنكر عليه أهل مكة
فأعذروا وقال إنما قال ابن عباس قال إسماعيل لا نعلم أحداً قاله غيره اهـ ولكن الشأن في كون
قصة ثابت مرصحة في كون الخلع طلاقاً * (تكميل) نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختامة
هي التي اختلفت من جميع مالها وإن المقتسبة التي اقتدت ببعض مالها وإن المارئة التي بارأت
زوجها قبل الدخول قال ابن عبد البر وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض * (قوله)
باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرر وقوله تعالى وإن خفتم شقاق
بينهما الآية كذا في ذروا النسبي ولكن وقع عنده الضرر وزاد غيره ما قاله أصحاب الحكمين أهله
وشككوا أهلها إلى قوله شقيراً قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الخناطب وقوله تعالى وإن
خفتم شقاق بينهما الحكم وإن المراد بقوله أن يريد اتصال الحكمين وإن الحكمين يكون
أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة لأن لا يوجد من أهلها من يصح فليجوز أن
يكون من الجانبين يصلح لذلك وأنها إذا اختلفا لم يتفقوا له ما وإن اتفقا فقد في الجمع بينهما
من غير فرق كبل واختلفوا أم إذا اتفقا على الفرقة فقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة ينفذون
في كل واحد من الزوجين وقال الكوفيون والشافعي وأحمد يجتازان إلى الأذن فأمّا مالك
ومن تابعه فالحقوب والعين والمولى فإن الحكم يطلق عليهم ما قد ذلك هذا وأيضاً إنما كان الخطاب
بذلك الحكم وإن الأرسال إليهم يدل على أن يسلخ القاذبة من الجمع أو التفرق إليهم وجري
المباقون على الأصل وهو أن الطلاق بيد الزوج فإن أدن في ذلك والاطلاق عليه الحكم ثم ذكر
طرقاً من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة إليه في الكتاب

٥٢٧٨

ع

تحفة

١١٢٦٧

حدثنا أبو الوليد حدثنا
الليث عن ابن أبي مليكة
عن المسور بن مخرمة الزهري
قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول إن في المغيرة
استاذنوا في أن ينكح علي
ابنهم فلا آذن * (باب
لا يكون بيع الأمة طلاقاً) *

واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ونقل ابن بطل قبله عن المهلب قال إنما
حاول البخاري ما يراه أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا آذن خلعاً ولا بقوى ذلك لأنه
قال في الغلبه الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي فعدل على الطلاق فإن أراد أن يستدل
بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الزرائع وقال ابن المنبر في الحاشية
يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله فلا آذن إلى أن علياً يترك الخطبة فإذا ساء
جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح وقال الكرماني تؤخذ
مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينهما وبين علي متوقفاً
فأراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الإيماء والإشارة وهي مناسبة
جيدة يؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الزرائع لأن الله تعالى أمر ببيعة الحكمين
عند خول الشقاق قبل وقوعه كذا قال المهلب ويحتمل أن يكون المراد بالخول وجود علامات
الشقاق المقضى لاستمرار النكاح سوء المعاشرة ﴿قوله﴾ ما لا يكون بيع
الأمة طلاقاً في رواية المصنفين بل هو كذا قال المهلب ثم أورد فيه قصة بريرة قال ابن التين لم تأت في الباب
بشيء يميل عليه التأييد لكن لو كانت عصمتها عليه ما بقيت بعد عقدها إلا أن شاءت
كان العتق بآثاره وهذا الذي قاله عجب أما أولاً فإن الترجمة مطابقة فإن العتق إذا لم يستلزم
الطلاق فالبيع بطريق الأولى وأيضاً فإن التخصيص الذي جرى إلى الفرق يقع لا بسبب العتق
لا بسبب البيع وأما ثانياً فإنهم لو طلقتم بغير البيع لم يكن للتخصيص فائدة وأما ثالثاً فإنهم
يرون أنه فاته ثبت ما نأنا من المطابقة قال ابن بطل اختلف السلف هل يكون بيع الأمة طلاقاً
فقال الجمهور لا يكون بيعه طلاقاً وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين
عن سعد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا لا يكون طلاقاً وتكذبوا ظاهر قوله تعالى والمحصات
من النساء إلا ما ملكت أيما كنكم بحجة الجمهور حيث الدباب وهو أن بريرة عتقت فغيرت في
زوجها قالوا كان طلاقها بغير بيعها لم يكن للتخصيص معنى ومن حيث النظر أنه عقد على
منفعة فلا يطله بيع الرقبة كافي العين المؤجرة والآية تنزلت في المبيعات فمن المراد بذلك العين
على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها أنه ملخصاً وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شبة
بأسانيد في النقطاع وفيه عن جابر وأُس أيضاً وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة وفيه
أيضاً عن عكرمة والشعبي نحوه وأخرجه سعد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح وروى
جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا تزوج عبيده فأمته فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى
أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري وأخرج سعد بن منصور عن طريق الحسن قال إياك العبد
طلاقه وحدثت عائشة في قصة بريرة وأورده المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولاً
ومختصراً وطريق أربعة إلى أوردها عما أوردها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم
عن عائشة وأوردها في الأربعة من طريق اسمعيل بن جعفر عنه عن القاسم عن مسروق عن
إسراء عن مالك أنها حفظت من اسمعيل وأتقن وقدوافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم
وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة لكن صدره بقصة اشتراط الذين يباعونها
على عائشة أن يكون لهم الولاء وقد تقدم مستوفى في كتاب العتق وكذا رواه عروة وعمره

٥٢٧٩

م

تحفة

١٧٤٤٩

والاسود وأمين المكي عن عائشة وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ومنهم من قال عن ابن
 عمر عن عائشة وروى قصة البرمة والجهم أنس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي عن ابن عباس
 قصة تضرع الماعقة كما يأتي بعد مطرقة كلها صحيحة (تجزيه كان في بريرة) تقدم ذكرها
 وضبط اسمها في آخر المتن وقيل إنها بطيئة بفتح التون والموحدة وقيل إنها بطيئة بكسر
 القاف وسكون الموحدة وقيل إن اسم أبيها صفوان وأن له صحبة واختلف في موالها في رواية
 أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الانصار
 وكذا عند الناس من رواية سمك عن عبد الرحمن ووقع في بعض الشروح لآل أبي
 وهو وهم من قالوا اتقل وهم من أين أحد رواة قصة بريرة عن عائشة إلى بريرة وقيل لآل بني
 هلال أخرجه الترمذي من رواية جرير عن هشام بن عروة (تجزيه ثلاث سنين) وفي رواية هشام
 ابن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضبات وفي حديث ابن عباس عنه أجابوا
 داود قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضبات فذكر نحو حديث عائشة وزاد أمرها
 أن تعد عدة أخرى أخرجه الدارقطني وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فذلك اقتصر
 على ثلاث أنكر أن يخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الاسود عن
 عائشة قالت أمرت بريرة أن تعد ثلاث حضض وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله تعد عدة
 الحرة ويحتمل ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعد بحضة وقد تقدم البحث في عدة المختلة
 وأن من قال الخلع فسبح قال تعد بحضة وهذا ليس اختيارا للثقة بنسبها إطلاقا فكان القياس
 أن تعد بحضة لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات
 الصحة وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوي لأن أبيه وعشره وان كان
 فيه ضعف لكن يصلح في المناصب وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر
 وزيد بن ثابت وآخرين أن الامة اذا عقت تحت السيد فطلاقها طلاق عيس وعتها عدة حرة
 وقد قدمت في العتق أن العلماء اختلفوا في قصة بريرة فصايف وأن بعضهم وصلها إلى أربع مائة
 فأدوا ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سنين لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيما تصودا
 خاصة لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعدد قاعدة يستنبط العالم الفطن منها فوائد أخرجة
 وقع التكرار من هذه الحسية وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غيره قصود فان في ذلك أيضا
 فوائد أخرجة بغير تنقيص أو الاستنباط أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكنونها أظهر
 منها وما عداها عما يؤخذ بطريق الاستنباط ولأنها أهم والحاجة إليها أكثر قال القاضي
 عياض معنى ثلاث أو أربع أن شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد عزم من
 غيره قصتها وهذا أولى من قول من قال ليس في كلام عائشة حصر ومفهوم المحدثين بحجة
 وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال الحاكم على الاقتصار على ذلك (تجزيه لأنها
 عقت فغيرت) زد في رواية اسمعيل بن جعفر أن تقرحت زوجها أو تفارقته وتفرق القاف
 وتشديد الراء أي تدوم وتقدم في المتن من طريق الاسود عن عائشة فدهاها التي صلى الله
 عليه وسلم فغيرها من زوجها فاختارت نفسها وفي رواية الدارقطني من طريق أبيان بن صالح عن

حدثنا اسمعيل بن عبد الله
 حدثني مالك عن ربيعة بن
 أبي عبد الرحمن عن القاسم
 ابن محمد عن عائشة رضي الله
 عنها زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم قالت كانت في
 بريرة ثلاث سنين احدى
 السن أنهما عقت فغيرت
 في زوجها

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة أذهبي فقد عتقتك معك
 بضئك زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلاً فاخترى وأبقى عام ذلك في شرح الباب الذي
 بعده هذاباين (قوله) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الولاء لمن أعتق) هذه السنة الثانية
 وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط وفي رواية نافع عن ابن عمر الماضي وكذا
 في عدة طرق عن عائشة انما الولاء لمن أعتق ويستفاد منه أن كل ما عتق من المحصر والالزام
 من أسبات الولاء للمعتق نفسه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ويؤيد منه أنه لا ولاية للإنسان
 على أحد بغير العتق فينتفى من أسلم على يده أحد وسما في البعث فيه في الفرائض وأنه لا ولاية
 للسقط خلافاً لما عتق ولان حالف انما أخا لا فالطائفة من السلف وبه قال أبو حنيفة
 ويؤيد من جموعه أن الحربي لو أعتق عبداً مسلماً أنه يمتز ولاؤه وبه قال الشافعي وقال ابن
 عبد البر أنه قياس قول مالك ووافى على ذلك أبو يوسف وخالف أصحابه فأنهم قالوا العتق في
 هذه الصورة أن يتولى من يشاء (قوله) ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية أبي حميل
 ابن جعفر بيت عائشة (قوله) والبرمة تنفرد بغيره بغيره وأدم في رواية أبي حميل بن
 جعفر فاعلها أعتق بغيره (قوله) ألم أرا البرمة فبالحلم قالوا بلى ولكن ذلك لم تصدقه على
 بريرة وأنت لا تأكل الصدقة) وقع في رواية الاسود عن عائشة في الزكاة وفي النبي صلى الله
 عليه وسلم بغيره فقالوا هذا ما تصدقه على بريرة وكذا في حديث أنس في الهبة ويجمع بينهما
 بأنه أسأل عنه أنه يقول ذلك ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في
 كتاب الهبة فأنه لم يصدق بغيره فأن كان الصدقة بغيره فكأنه أطلق على
 الصدقة عليها واحدة لها ان كان لعائشة فذئ بريرة لم تصدقوا عليها بالبرمة أهدت سنة لعائشة
 وبغيره ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عن جد وابن ماجه ودخل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والرجل يشوب بغيره فقال من أين لك هذا قلت أهدته لتأبير بريرة تصدقه
 عليها وعند جدوسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن
 أبيه عن عائشة وكان الناس يصدقون عليها فتمد لنا وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى
 والبرمة المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لم يشر فيه نذر بل جاء عن عائشة تصدق على
 مولاني بشاة من الصدقة فهو أولى أن يؤخذ به ووقع بعد قوله هو عليها صدقة ولنا واحدة من رواية
 أبي معاوية المذكورة فكاهه وسأد كرفاً أنه بعد باين أن شاء الله تعالى (قوله) **باب**
 خيار الامة تحت العبد يعني اذا عتقت وهذا مصبر من البخاري الى ترجم قول من قال ان
 زوج بريرة كان عبداً وقد ترجم في أوائل النكاح بحديث عائشة في قصة بريرة فاب الحرة تحت
 العبد وهو من جموعه أيضاً بأنه كان عبداً باني بيان ذلك في الباب الذي يليه واعترض عليه هناك
 ابن المنبر بأنه ليس في حديث الباب أن زوجها كان عبداً وأثبت اخبارها لا لئلا يلدن الخلفاء
 يدعي أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة الى
 ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ولا شك أن قصة بريرة لم تعد وقد رجع عنده أن زوجها
 كان عبداً فلذلك ترجمه واقتضت الترجمة بطريق المفهوم ان الامة اذا كانت تحت حرف عتقت
 لم يكن لها خيار وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب إليه ورأى ذلك وذهب الكوفيون الى

وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الولاء لمن أعتق
 ودخل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم والبرمة
 تنفرد بغيره بغيره وأدم
 من أدم البيت فقال
 ألم أرا البرمة فبالحلم قالوا بلى
 ولكن ذلك لم تصدقه
 على بريرة وأنت لا تأكل
 الصدقة قال عليها صدقة
 ولنا واحدة (باب خيار
 الامة تحت العبد)

حدثننا أبو الوالد حدثننا

شعبة وهمام عن قتادة عن

عكرمة عن ابن عباس قال

رأته عند ادخله في ١٣ ١٧

حدیث اعلیٰ

حد ثنا وهب حد ثنا له

عکسہ از انعام

الذالك مغفوت عسى

لان بعضه ذو حرمة كاني

فقد التفتوا في سكر

ازینکه علی بن ابی طالب

دینہ بی بی علیہا رحمہا

هذه هي أسرار الله

سَابَّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَدْرَمِهِ

۱۔ اہل عباس رضی اللہ

۱۵۴ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لما اسود فقال له معيت
الانبياء كائنات

هذا أبي فلان كما في النظر

۴. یطوف و راه شای سنگ

0242

تَحْفَة

0994

البيان الخبارين عتقت سواء كانت تحت حرام عبد متوكلو بحديث الاسود بن يزيد عن عائشة ان زوج بريرة كان حرا وقد اختلف فيه على رايه هل هو من قول الاسود أو رواه عن عائشة أو هو قول غيره كما بينه قال ابراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث هو من أفراء مسلم فمما أخرجه البيهقي عنه خالف الاسود الناس في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما يصح أنه كان حرا عن الاسود وحده وما جاء عن غيره فليس بذلك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدا ورواه علماء المدنفوا ذروى علماء المدنف تشاؤا وعملوا به فهو مشعشع وإذا عتقت الامتعت الحرة فقد هال المدنف على صحة لا يفسخ بامر مختلف فيه اه وسألت من يذلهذا بعدنا وبين وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حرا على رواية من قال كان عبدا فقال الرق تعقبه الحرة لا عكس وهو كما قال لكن محل طريق الجمع اذا تساوت الروايات في القوة أمامع التعديل مقابلة لا اجتماع فتكون الرواية المنفردة تشاؤا والشاذم ودولهذا لم يعتبر بالجمع وطريق الجمع بين الروايتين مع قولهم أنه لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع والذي يتصل من كلام محققهم وقد ذكرته الشافعي ومن تبعه ان محل الجمع اذا ظهر القطع على احدى الروايتين ومنهم من شرط التساوى في القوة قال ابن بطال أجمع العلماء أن الامة اذا عتقت تحت عبد فان لها الخيار والعصية فيه ظاهر لان العبد غير مكاتب للحرة في كثرة الاحكام فاذا عتقت تحت لها الخيارين الباقى عصيته أو المارقة لنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار واحتج قال ان ان لها الخيار ولو كانت تحت حرا بأنواعه التزوج لم يكن لها رأى لا تفاقمهم على أن رايها أن زوجها بغير رضاها فاذا عتقت تحت حرا لم يكن قبل ذلك وعارضهم الآخرون في ذلك لان موثر التت الخيار للبركة اذا زوجها أوهاجم بلغت رشده وليس كذلك فكذلك لامة تحت الحرة فان لم يحدث لها بالعتق حال ترنفسه عن الحرف فكانت كالسكنية تسلمت تحت مسلم واختلف في التي تختار القرآن هل يكون ذلك طلاقا أو فسخا فقال مالك والاوزاعي للثب تكون طلاقا بانه وثبت مشله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة وقال افون يكون فسخا لا طلاقا (قوله عن ابن عباس قال رايته عبد ابني زوج بريرة) هكذا رده مختصرا من هذا الوجه وهو لفظ شعبة وكذا أخرجه الاسماعيلى من طريق مريم عن الوليد شيخ البخارى فنعى شعبة وحده وزاد الاسماعيلى من طريق عبد الصمد بن شعبة وهو في رايته لقد رايته بنيهها وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عقان عنه لما تزوج بريرة كان عبدا أسود يسى مغنا فغيرها التي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعمد فعدا جعن عقان عن همام مطولا وقوله أنهم اعتدوا الحرة ثم أورد البخارى الحديث ويجهن عن اوبى عن بكره معلن ابن عباس قال في أحد هذا ما أغضب عبد بن فلان يعنى زوج بريرة وفى الآخري كان زوج بريرة عبدا أسود فقال له مغيب وهكذا جاء من غيره وجهان مغيب وضبط فى الأخرى بضم الراء وكسر المجهمة ثم تحتها تسما كنهة مثمنة وقع عند بكرى بفتح الممهلة وتشديد التثنية وأمره وحده والاول أثبت وبه جزم ابن ماكولا وهو عند المستشرقى فى الحجة من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن عائشة قصة بريرة أن أسود زوج بريرة مسمى ومأطته الانعصاف اه (قوله عبد الله بن فلان) عند

٥٢٨٣
د س ق
تحفة
٦٠٤٨

* (باب شفاعة النبي صلى
الله عليه وسلم في زوج
بريرة) «حدثني محمد حدثنا
عبد الوهاب حدثنا خالد عن
عكرمة عن ابن عباس أن
زوج بريرة كان عبدا يقال
له بمقت كائي أنظر الله إليه
يطوف خلفها يكي ودموعه
تسيل على لحية فقال النبي
صلى الله عليه وسلم له يا
عباس ألا تعجب من حب
مغتبرة ومن يفض
بريرة مغنيا فقال النبي صلى
الله عليه وسلم

٣ قوله وقول العباس الخ
هكذا في جميع النسخ
ووجهها اه

الترمذي من طريق سعد بن أبي عروبة عن أيوب كان عبدا أسود لبني المغيرة وفي رواية هشيم
عن سعد بن منصور وكان عبدا لآل المغيرة من بني مخزوم ووقع في المعرفة لابن منده مغت
مولد أحد بن جش ثم ساقا الحديث من طريق سعد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي لكن
عند أبي داود بسند فيه ابن إسحق وهي عند مغت عبد لآل أي أحد وقال ابن عبد البر مولد بني
مطيع والاول ثبت لخدمة اسنادوه بعد الجمع لان بني المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني
جش من أسدين خزعة وبني مطيع من آل عدى بن كعب ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركا بينهم
على بعده أو أنقل **قوله** باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة أي
عند بريرة لجمع إلى عصمته قال ابن التميمي وقع هذه الترجمة من الثقة تسويغ الشفاعة للعا
عند الخصم في خصمه أن يحط عنه أو يقط ويخو ذلك وتعب بأن قصة بريرة تقع الشفاعة
فها عند الترافع وفيه نظائر لظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم لكن ليصرح بالترافع أدوية
ابن عباس لزوجها يكي وقول العباس ٣ وبعده لوراجعته فيجعل أن يكون القول عند الترافع
لان الاول لا يقتضي الترتيب **قوله** حدثني محمد هو ابن سلام على ما ثبت في المقدمة وقد أخرجه
التسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المنشي ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا حدثنا عبد
الوهاب الثقفي وابن بشار وابن المنشي شيوخ البخاري فيجعل أن يكون المراد أحد هما **قوله**
حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شيخه هو الخذا وقد سبق في الباب الذي قبله
عن قتيبة عن عبد الوهاب هو الثقفي هذا عن أيوب فكان له فيه شيخين لكن رواية خالد الخذا
أم ساسا كما تكرر وطريق أيوب أخرجهما إلا ساسا على من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد
الوهاب الثقفي وطريق خالد أخرجهما من طريق أحد بن إبراهيم الدورقي عن الثقفي أيضا سابقه
عنه ما نحو ما وقع عند البخاري **قوله** يطوف خلفها يكي في رواية وهيب عن أيوب في الباب
الذي قبله يبعها في سلك المدينة يكي عليها والسك يكسر المهملة وفتح الكاف جمع سكة وهي
الطرق ووقع في رواية سعد بن أبي عروبة في طرق الماشية **قوله** وان دموعه تسيل على
لحيته يترضاها فتناره فلم تفعل وهذا ظاهره أن سؤاله كان قبل القرعة وظاهر قول النبي صلى
الله عليه وسلم في رواية الباب لوراجعته أن ذلك كان بعد القرعة وبه جزم ابن بطال فقال لو كان
قبل القرعة لقال لو أخرته **قلت** ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد وقد عكس رواية
سعيد بن أبي شيراز الدورقي في الخبرين وساقى الحديث بعد **قوله** يا عباس هو ابن عبد المطلب
والدراوي الحديث وتقدم ما فيه وفي رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم العباس
يا عباس وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال أبا نأخا هو الخذا مبنية أن العباس كان كام
النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلب اليها في ذلك وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة
التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في
أواخر سنة ثمان وبو يده أيضا قول ابن عباس أنه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أيوب
ويؤيد تأخر قصته أيضا بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافك أن عائشة في ذلك الزمان
كانت مصفورة فيه فوقع ذلك الامور والراجمة والمسايرة الى الشراء والعق منها او مشد
وأيضا فقال عائشة أن شاء موالين أن أعدها لهم عدة واحدة فيه إشارة الى وقوع ذلك في

آخر الامر لانهم كانوا في اول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك ووجهه على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ في الدين السبكي استشكل القصة ثم جازأنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها وأخرت عتقها الى بعد الفتح وأدام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل للشيخ وطلب أن تردده بعد جديدا وكانت لعائشة ثماعتها ثم استعادتها بعد الكتابة اه وأقوى الاحتمالات الاول كما ترى (قوله لورا جعته) كذا في الاصول بعناذ واحدة ووقع في رواية ابن ماجه لورا جعته بالشت تحثانية ما كنه بعد المشاة وهي لغة ضعيفة وزاد ابن ماجه قاله أبو ذلك ونظا حرماته كنه له منها وله (قوله تأمرني) زاد الاسماعيلي قل لا وفيه اشعار بان الامر لا ينحصر في صيغة أفعله لانه خاطبها بقوله لورا جعته فقالت تأمرني أي تريد من هذا القول الامر فيجب على وعبدان معه ومن مرسل ابن سيرين بسند صحيح فقالت يا رسول الله أني واجب على قال لا (قوله قال انما أنا أشنع) في رواية ابن ماجه انما أنا أشنع أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة لا على سبيل الحتم عليك (قوله فلا حاجة لي فيه) أي فإذا لم تلتزمي بذلك لأختار العود اليه وقد وقع في الباب الذي بعده لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده (قوله باب) كذا للهيم بغير ترجمة وخوم من تعلقات ما قبله وأورد فيه قصة بريدة عن عبد الله بن رجاء عن شعبة عن الحكم ورواه ابن عتبة عنه مرة واحدة مصغر عن ابراهيم وهو الضعيف عن الاسود وهو ابن زيد أن عائشة أرادت أن تشتري بريدة فساقت القصة مختصرة وصورة سابقة الارسل لكن أوردته في كتابات الايمان مختصرا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه عن الاسود عن عائشة وكذا أوردته في التواريخ عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره قال الحكم وكان زوجها ابراهيم ثم أوردته بعده من طريق منه وعن ابراهيم عن الاسود أن عائشة فساق نحو سبيات الباب وزاد فيه وخبرت فاختارت نفسها وقالت لو أعطت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها ابراهيم قال البخاري قول الاسود منقطع يقول ابن عباس رأيت عبيدا أصعب وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاء هذه عن آدم عن شعبة ولم يسق لفظه لكن قال وزاد الخبر من زوجها وقد أوردته في الزكاة عن آدم هذا الاسناد فلم يذكر هذه الزيادة وقد أخرجه السبكي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه جعل الزيادة من قول ابراهيم ولنظفه في آخره قال الحكم قال ابراهيم وكان زوجها ابراهيم من زوجها فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحدها في الزكاة لذلك وانما أوردناها مستورا الى أن أصل القصص في قصة بريدة ثابت من طريق أخرى وقد قول الدارقطني في العمل لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبدا وكذا قال جعفر ابن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبو الاسود وأسامة بن زيد عن القاسم (قلت) وقيل لبعض الرواة فيه غلط فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنا نا أجد بن زيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج بريدة حرا وهذا وهم من موسى أو من أحمد فان الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا كان عبدا منهم اسحق بن راهويه وحده عند النسائي وعثمان بن أبي شيبة وحده عند أبي داود وعلى

لورا جعته قالت يا رسول الله تأمرني قال انما أنا أشنع قالت فلا حاجة لي فيه (باب)

ابن حجر وحديثه عند الترمذي وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه
 كان عبدا قال الدارقطني وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه (قالت) ورواه شعيب عن عبد الرحمن بن قيس قال كان حرا ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري
 وقد تقدم في المتن قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حرا وهو وهم
 (قالت) في شيبين في قوله وفي قوله عن عائشة وإنما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ولم
 يختلف على ابن عباس في أنه كان عبدا وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي
 والدارقطني وغيرهما وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبد قالت كان زوج
 بريرة عبدا وسنده صحيح وقال الترمذي يقول من قال أنه كان عبدا قلت صفية بنت أبي عبد قالت كان زوج
 لم يخرجهما ومثل هذا لا يكاد أحد يثبتوه الاوقفا ونعقب بأن هذه الرواية في رواية أخرى عن
 هشام بن عروة في آخر الحديث وهي مدبرة من قول عروة بين ذلك في رواية مالك وأبي داود
 والنسائي نعم وقع في رواية أبي أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت
 كانت بريرة مكاتبه للناس من الأنصار وكانت تحت عبد الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه
 والبيهقي وأسامه في مقالة وأما دعوى أن ذلك لا ينال الا توقفه فردة فان الاجتهاد فيه مجالا
 وقد تقدم في باب توجيه من حيث النظر أيضا قال الدارقطني وقال ابراهيم عن الاسود عن عائشة
 كان حرا (قالت) وأصر حماد رأيه في ذلك رواية أبي معاوية حديثنا للأعمش عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا لما عرفت خبر الحديث أخرجه أحمد عنه
 وأخرج ابن أبي شيبة عن ادريس عن الأعمش بهذا السند عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا
 ومن وجه آخر عن الخفي عن الاسود أن عائشة حدثته أن زوج بريرة كان حرا حين أعتقت
 ذلك الروايات المتصلة التي قدمتها أنفا على أنه مدرج من قول الاسود ومن دونه فيكون من
 أصله ما ذكر في أول الخبر وهو نادرفان الاكثر أن يكون في آخره دونه أن يقع في وسطه وعلى
 تقدير أن يكون وصولا فخرج رواية من قال كان عبدا بالكثره وأيضا قال المرء أعرف بحديثه
 فان القاسم ابن أبي عائشة وعروة بن أختها وتابعهما غيرهما فروا بينهما أولى من رواية الاسود
 قائما بقصد عائشة وأعلم بحديثها والله أعلم ويترجح أيضا بأن عائشة كانت تذهب الى أن الأمة
 اذا عتقت تحت الحر لا خيار لها وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنها فكان يسأل عن أصل
 مذمهم أن يأخذوا به ويدعوا ما روى عنها لاسيما وقد اختلف عنها فيه وادعى بعضهم
 أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم اعتق
 فذلك قال من قال كان حرا ورده ذلك الجمع ما تقدم من قول عروة كان عبدا ولو كان حرا المختار
 وأخرجه الترمذي بإفظان زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت فهذا يعارض الرواية
 المتقدمة عن الاسود ويعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد
 ما آل اليه أمره وإذا عارض السناد واحتمالا احتج الى الترجيح ورواية الأكثر ترجحها
 وكذلك الاحتفاظ وكذلك الأمر وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا وفي قصة بريرة من
 التواتر وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في المتن جواز المسكبة بالسنة

تقرر الحكم الكتاب وقد روي ابن أبي شيبة في الاوائل بسند صحيح انها أول كتاب كانت في
 في الاسلام ويرد عليه قصة سليمان فيجمع بأن أوليته في الرجال وأوليه بريرة في النساء وقد قبل
 ان أول مكاتب في الاسلام أبو أمية عبيد بن رافع وادعى الر واني أن الكتابة لم تكن تعرف في
 الجاهلية وشوغلوه يؤخذ من مشروعة نجوم الكتاب البيع الى أجل والاستعارة قراض وشوغلوه
 ذلك وفيه الحاق الامام بهيدلان الآية ظاهرة في ذلك ورويه جواز كتابه أحد الزوجين
 الرقيقين ويلحق به جواز بيع أحد مملوكي الآخر وجواز كتابته من لامل له ولا حرفة كذا قيل
 وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الاعانة على حالها أن يكون لامل لها ولا حرفة وفيه جواز
 بيع المكاتب اذ ارضى ولم يغير نفسه اذا وقع التراضي بذلك وجعله من منع على أنها عزت نفسها
 قبل البيع ويحتاج الى دليل وقد انما وقع البيع على نجوم الكتاب وهو بعد جذا ويؤخذ منه
 أن المكاتب عبيد ماني عليه شيء فغير عتقه اجراء أحكام الرقيق كلها في التكاثر والجنائات
 والمحدود وغيرها وقد اكرهه سردها من ذكرنا أنهم جعوا القوائد المستنبطة من حديث بريرة روي
 ذلك أن أن أدى أكثر نجومه لا يعق تغلب الحكم الاكثر من أن أدى من النجوم بقدره وفيه
 لا يعق وأن من أدى بعض نجومه لم يعق منه بقدر ما أدى لان النبي صلى الله عليه وسلم أذن
 في شراء بريرة من غير استفعال وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق وأن يبيع
 الاسمة الزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره في بيان عتقه ليس طلاقا ولا فسخا لثبوت التصير
 فلوطقت بذلك واحدة فكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها أو ثلثا لم يقبل اياها لوراجعته
 لانها ما كانت تحل له الا بعد زوج آخر وان يبعها لا يبيع لشرتها وطأها لان تغييرها يدل على بقاء
 علة العصة وأن سيد المكاتب لا يبعه من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون
 له وجواز سؤال المكاتب من يعينه على بعض نجومه وان لم تحل وان ذلك لا يقتضي تعينه
 وجواز سؤال المالبضطر السائل الى الله في الحال وجواز الاستعانة بالمرأة المزوجة وجواز تصرفها
 في مالها بغير إذن زوجها وبذل المال في طلب الاجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد
 التقرب بالعتق ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلق التصرف السامعة بأكثر من ثمنها لان
 عائشة بذلت ثمنها ما جعوا ونسبة في تسع سنين لحصول الرغبة في النقد أكثر من النسبة وجواز
 السؤال في الجدة ان يتوقع الاحتياج اليه فيحصل الاخبار الواردة في الزجر عن السؤال على
 الاولى وفيه جواز نسي المرقوق في فكالك رقيقته ولو كان يسؤال من يشتري ليعتق وان أنكر
 ذلك بسببه تشوف الشارع الى العتق وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة
 الشروط المشروعة لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد
 تقدم بسطه في الشروط ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرقوق عنده لم يصح شرطه وان
 من شرط شرطه فاسد لم يستحق العتق به الا ان علم بخرمه وأصر عليه وان سيد المكاتب لا يبعه
 من السبي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابسا وان المكاتب اذا أدى نجومه من
 الصدقة لم يردوا السيد اذا أدى نجومه قبل حلها كذلك ويؤخذ منه أنه يعتق أخذ من قول
 موال بريرة ان شامت ان تشتت عليك فان ظاهره في قول التحصيل ما تنفقوا على تأجيله ومن
 لازمه حصول العتق ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق واستبدل به على

عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة أعتدها لهم عدة واحدة ولم يشكر وأوجب جواز
 قسدهم ففهم لها بعد التخص وفيه جواز ابطال الكتابة وفسخ عقدها إذا تراضى السيد والعبد
 وإن كان فيه ابطال النحر لثبوت بريرة على السبي بن عائشة ومواليها في فسخ كتابها
 لتستريح عائشة وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه ويؤخذ من ذلك عدة مسائل
 كحقوق السبية واللقط والحلفت ونحو ذلك كثرها العدد من تكلم على حديث بريرة وفيه
 مشروعية الخطبة في الامر المهمل والقيام فيها وتقدمه الجدة والثناء وقول ابنه بعد عتدها
 الكلام في الحاجة وإن من وقع منه ما يشكر استحباب عدم تعيينه وأن استعمال الجمع في
 الكلام لا يكره إلا إذا قصد إليه وقع مكلفا وفيه جواز الامين فيما لا يجب فيه ولا سيما عند
 المزمع على فعل الشيء وإن لقوا المين لا كفارة فيه لأن عائشة خلفت أن لا تشتري ثم قال لها النبي
 صلى الله عليه وسلم اشتري ولم ينقل كفارة وفيه ما جاز الاثنين بحضرة الثالث في الامر بسبي
 منه المناجي ويعلم أن من نجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه وفيه جواز
 سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تلقاها وجواز اظهار السر في ذلك ولا سيما
 ان كان فيه مصلحة للمناجي وفيه جواز المسامحة في المعاملة والتوكيل فيها ولو للزريق واستقدام
 الرقيق في الامر الذي يتعلق به والله وان لم يأذوا في ذلك بخصوصه وفيه ثبوت الولاء للمرأة الممتعة
 فيستثنى من عموم الولاء لمصلحة كل جمعة النسب فان الولاء لا ينقل الى المرأة بالارث بخلاف النسب
 وفيه أن الكافر يوثق ولا يعتقه المسلم وإن كان لا يرث قريته المسلم وإن الولاء لا يساق ولا يوجب
 وقد تقدم في باب سفرد في العتق ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الاخرى الولاء ان اعطى
 الورق أن المراد اعطى المالك لا من مباشر الاعطاء مطلقا فلا يدخل الوكيل ويؤيده قوله في رواية
 الثوري عند جدلان اعطى الورق وولى النعمة وفيه ثبوت الخيار للإمامة إذا عتقت على الفصل
 المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه أنها عتقت فدعاها فخيرها فاختارت
 نفسها وللعلم في ذلك أقواله أحدها وهو قول الشافعي أنه على الفور وعنه غيره خيارها إلا
 وقيل بتمامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي وقيل بعتدها وأبوها وقول
 مالك والارزاعي وجدوا أحد أقوال الشافعي واتفقوا على أن أدان مكنته من وطئها سقط خيارها
 وغسل من قال به مما جاز في بعض طرقه وهو عند أبي داود ومن طريق ابن اسحق بأسا يندعن
 عائشة أن بريرة عتقت فذكر الحديث وفي آخره أن فرك فلا خيارك وروى مالك بسند
 صحيح عن حفصة أنها أعتت بذلك وأخرج سديد بن منصور عن ابن عمر أنه قال ابن عبد البر
 لا أعلم لها مخرجا من العجوبة وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة واختلف فيما لو
 وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يقط أو لا على قولين للعلماء أحسهما عندنا وله لافرق
 وعندنا شافعية تهذب بالجهل وفي رواية الدارقطني أن وطئها فلا خيارك ويؤخذ من هذه
 الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجه عيبا تمسكت من الوطئ بطل خيارها وفيه أن الخيار
 فحل لا يملك الزوج فيه رجعة وغسل من قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعتي
 ولا رجعة ولا مالاً كان ما اختارتم من حل للمراجعة في الحديث على معناها للفقري والمراد
 رجوعها الى عصمتها ومنه قوله تعالى فلا جناح عليهم أن يتراجعا عما فيها في المطلق ثلاثا وفيه

ابطال قول من زعم استحالة أن يجب أحد الشخصين الآخر والاخر ينفذه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ألا تعجب من حب مفسدت بريرة ومن بغض بريرة مفسداتم يؤخذ منه أن ذلك هو الاكثر الاغلب ومن ثم وقع التعجب لانه على خلاف المعتاد وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي حرة نفع الله به أن يكون ذلك لما هو من كثرة استقال مغتلبها بأناواع من الاستمالات كإظهاره حياء وتردده خلفها وبكائه عليها مع ما انضم الى ذلك من استمالاته إياها بالقول الحسن والود الجليل والعادة في مثل ذلك أن يعمل القلب ولو كان نافرا فلما خالفت العادة وقع التعجب ولا يلزم منه ما قال الاولون وفيه أن المرء اذا خبر بين ما بين فاشترط ما ينفعه لم يلزم ولو أنكر ذلك برفيقه وفيه اعتبار الكفاة في الحرية وفيه سقوط الكفاة بغيرضا المرأة التي لا ولي لها وان من خبر امرأته فاخترت فراقه وقع وانسخ النكاح بينهما وقد تقدم وأنها لو اختارت البقاء به لم ينقص عدد الطلاق وكثير بعض من تكلم على حديث بريرة عنها في سرد تفاريع الصغير وفيه أن المرأة اذا نكحت لها الخبار فتأملت حاجته في به ترتب على ذلك حكم القراق كذا أقبل وهو مبني على أن ذلك وقع قبل اختارها الفراق ولم يقع الا بهذا الكلام وفيه من التزم ما تقدم وفيه جواز دخول النساء الاجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا وفيه أن المكاتب لا يملكها في العتق ولها ولا زوجها وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا وجواز الطوع عنها على ما يطبق في تحريم صدقة الفرض كالأزواج وموالي وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم عليهن الصدقة وان حرمت على الأزواج وجوز أن كل الفتي ما تصدق به على الفقير اذا أخذاهم والبائع أو لو وجوز قبول الفتي هدية الفقير وفيه الفرق بين الصدقة والهبة في الحكم وفيه نص أهل الرجل في الأمور كلها وجوز أن كل الانسان من طعام من يسر باكله منه ولزم بأن له فيه خصوصه وبأن الامة اذا عتقت جاز لها التصرف بشهائها وأمورها ولا يجزئها عنها عليها اذا كانت رشدة وأنها تصرف في كتبها دون اذن زوجها ان كان لها زوج وفيه جواز الصدقة على من عونه غيره لان عائشة كانت تقوم بريرة ولم شكر عليها قبولها الصدقة وأن من أهدى لأهل شيء أن يشرك نفسه معهم في الاخبار عن ذلك أقوله وهو لنا غدية وأن من حرمت عليه الصدقة جازته أكل عنهما اذا تفسر حكمها وأنه يجوز للمرأة أن تدخل الى بيت زوجها مالا عليه بغير علمه وأن تصرف في شئها ما يطبخ وغيره ما لا ينفقه وجوز أن كل المرأة ما يجده في بيته اذا غلب الخلق في العادة وأنه شئ من شئها يتجشئ لوقفه عنه واستحباب السؤال عما ينفقه عليه أو أدب أو يسألهم أو رفع شبهة وقد يجب وسؤال الرجل عما ينفقه في بيته وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلزم الأثابة مطلقا وقبول الهدية وان نذر قد رها جبر للهدي وأن الهدية تقبل موضوعة في بيت المهدى له ولا يحتاج الى التصريح بالقبول وان ان تصدق عليه بصدقة أن تصرف فيها بمشأه ولا ينقص أجر المتصدق وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل اذا لم يكن فيه شبهة ولا عن الذبيحة اذا ذبحت بين المسلمين وأن من تصدق عليه قبل لا يتخطه وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات وسؤال العالم عن الأمور الدينية وأعلام العالم بالحكم لمن رأى يتعاطى أسبابه ولزم يسأل ومشاورة المرأة اذا نكحت لها حكم التفريق فراق زوجها أو الإقامة عنده وأن على الذي يسأور بدل النصيحة وفيه جواز مخالفة المنبر فيما يشتر

بفى غمها الواجب واستجاب شفاعته لما كفى الرق بالخصم حيث لا ضرر ولا إضرار ولا إثم ولا إثم
 من غائب ولا غضب ولو عظم قدر الشافع وتزج له التماسى شفاعته لما كفى بالخصم قول فصل
 الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ويؤخذ منه أن التميم في الشفاعة لا يبرغ فيها
 تشق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب وفيه جواز الشفاعة قبل
 أن يسألها المشفوع له لأنه لم يتقل أن مفسئاً أن الذى صلى الله عليه وسلم أن يشفع له كذا قيل وقد
 قدمت أن فى بعض الطرق أن العباس هو الذى سأل النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك فحتمل أن
 يكون مفسئاً العباس فى ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداءً من قبل نفسه شفعته منه
 على مقبض ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن وقال الشيخ أبو محمد بن أبى
 جرة ففع الله به فيه أن الشافع يؤجر ولو لم يحصل اجابته وأن المشفوع عنده إذا كان دون قدر
 الشافع لم تمنع الشفاعة قال وفيه تنبيه صاحب صاحبه على الاعتبار بآيات الله وأحكامه
 لتجيب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مقبض بريرة قال ويؤخذ منه أن نظره صلى
 الله عليه وسلم كان كله بحضور فكر وان كما خالفه الأداة بتجيب منه وبغيره وفيه حسن
 أدب بريرة لأنهم لم تفصح برد الشفاعة وانما خالفه الأداة بتجيب منه وفيه أن فرط الحب يذهب
 الحياء لما كرم من حال مقبض وغلبة الوجد على حتى لم يستطع كتمان حبهما فى ترك التكبر عليه
 بيان جواز قول عذرين كل فى مثل حاله من يقع منه ما لا يلقى عنده إذا وقع بغير اختياره
 ويستتبط من هذا عذرة أهل المحبة فى الله إذا حصل لهم ما وجد من جماع ما يقبضه من منه
 الاشارة الى أحوالهم حيث حفظ منهم ما لا يسد عن اختيار من الرقص ونحوه وفيه استحباب
 الاصلاح بين المتدفرين سواء كانا زوجين أو لا كما كيد الحرمة بين الزوجين إذا كان بينهما ولد
 لقوله صلى الله عليه وسلم أنه أو ولدك ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على
 قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وأن الولد يثبت
 بالفراس والحكم بظاهر الامر فى ذلك (قلت) لم تقف على تسمية أحد من أولاد بريرة والكلام
 محتمل لأن بريرة أمه أو ولدها بالقول لكنه خلاف الظاهر وفيه جواز نسبة الولد الى أمه وفيه أن
 المرأة التي لا جبار عليها ولو كانت معروفة وجواز خطبة الكبير والشر بفعل هو دون وفيه
 حسن الادب فى الخطبة حتى من الأعلى مع الأدنى وحسن التلطف فى الشفاعة وفيه أن العبد
 أن يحبط مطلقته بغير إذن سيده وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبى إذا خطبها المطلقة أو أن
 فسخ النكاح لا رجعة فيه الاشتراك جديداً والحب والبغض بين الزوجين لا يوجب على واحد
 منهما الا بغير اختيار وجواز نكاح الحب على فراق حبيبه وعلى ما يقوله من الامور الدنيوية
 ومن الدينونة بطريق الاولى وأنه لا غار على الرجل فى اظهار حبه لزوجته وأن المرأة إذا بغضت
 الزوج لم يكن لوليسا كراهها على عشرة وإذا حبته لم يكن لوليسا التفريق بينهما وجواز ميل
 الرجل الى امرأته يخط مع فتر ويحبها أو رجهتها وجواز سلام الرجل المطلقة فى الطرق
 واستعطافها لها واتباعها من سلك كذلك ولا ينجى أن يحل الجواز عند أمن النفس وجواز
 الاخبار بانظره من حل المرأة لم تفصح به لقوله صلى الله عليه وسلم الله اس ما قال وفيه جواز
 رد الشافع المنة على المشفوع اليه بقبول شفاعته لأن قول بريرة للنبي صلى الله عليه وسلم

أما ترى في ظاهر في أنه لو قال نعم لقيت شفاعته فلما قال لا فإنه رد عليها ما فهم من المنية في امتثال
 الأمر كذا قبل وهو متكافئ بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال فلما عرض
 عليها ما عرض استصفت هل هو أمر فيجب عليها أم لا أم لا أم لا وسورة فتخبر فيها وفيه أن كلام
 الحاكم بين الخصوم في مسورة وشفاعته وشهادهما ليس حكما وفيه أنه يجوز أن يسئل قضاء حاجة
 أن يشترط على الدال ما هو دعله دفعه لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن
 دفعة واحدة وفيه جواز أداء الدين على المدين وأنه يبرأ إذا أغرم عنه واقتاء الرجل زوجته نيمالها
 فيه حفظ وغرض إذا كان حقا وجواز حكم الحاكم لزوجه الحق وجواز قول مستترى الرقيق
 اشترته لا عقبة ترغيبا للبايع في تسهيل البيع وجواز الملاءمة بالدراهم والدينار عدد إذا كان
 قدرهما مولا والمقوله أتعدها ولقوله أنبيع أوافق ويستتبط منه جواز بيع المملوطة وفيه جواز
 عقد البيع بالكتابة لقوله خذها ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا يكرى في حديث الهجره قد
 أخذتها ما نحن وفيه أن حق الله مقدم على حق الأدي لقوله شرط الله أحق وأوفق ومثله
 الحديث الآخر دين الله أحق أن يقضى وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لشكر رد كراهل بريرة
 في الحديث وفي رواية كانت لناس من الأنصار مع يمتل مع ذلك الوحدة والطلاق ما في الخبر على
 المحاز وفيه أن الأدي ظاهرة في الملك وأن مستترى السابعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربية
 وفيه استعجاب اظهار أحكام العقول العالم بها إذا كان العاقد يجيئها وفيه أن حكم الحاكم لا يغير
 الحكم الشرعي فلا يجعل حراما أو لا عكسه وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر الامة
 وروايتهما وفيه أن البيان بالقول هو أقوى من القول وجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة
 والمبادرة بالمعنى الحاجة وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام يجب اعلانه أو نوب
 بحسب الحال وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاقصار على بعضه بحسب
 الحاجة فإن الواقعة واحدة وقدر رويت بالفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخرون
 بقدر ذلك في محته عند أحد من العلماء وفيه أن العدة بالنساء ما تقدم من حديث ابن عباس
 أنهم أمرت أن تعتد عدة الحرة ولو كان بالرجال أمرت أن تعتد عدة الاماء وفيه أن عدة الامة
 إذا اعتقت تحت عسفا خارت نفسها ثلاثة قروء وأما ما وقع في بعض طرقه فتعد بحدصة فهو
 مرجوح ويحتمل أن أصله تعد بحدص فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجعا للوحدة وفيه
 تسهية الاحكام ستانواران كان بعضها واجبا وأن تسهية ما دون الواجب سنة اصطلاح
 حادث وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا يختارها ماله ومخلقه أو مخلقه وهي بالصد
 من ذلك فقد قيل إن بريرة كانت حبيبة لغيره سودا بمخلوق زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم
 اختيارها لذلك بعد عقها وفيه أن أحد الزوجين قد يرضى الآخر ولا يظهر له ذلك ويحتمل أن
 تكون بريرة مع بعضهما مغتضا كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعمله بما يقتضيه
 البغض إلى أن فرح الله عنها وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجب له إذا جهل واستقلال
 المكاتب بتجبر نفسه واطلاق الأهل على السادة واطلاق السيد على الأرقاء وجواز تسمية
 العبد غنما وأن مال الكتابة لا حذلا كثره وإن للمعتق أن يقبل الهدية من ماله ولا يقدر ذلك
 في ثواب العتق وجواز الهدية لاهل الرجل بغير استئذنه وقبول المرأة ذلك حيث لا ريبه وفيه

حدثنا عبد الله بن رباح
أخبرنا شعبة عن الحكم عن
ابراهيم عن الاسودان
عائشة أرادت أن تشتري
بررة فاني وسواها الا أن
بشروطوا الولاة فذرت ذلك
لني صلى الله عليه وسلم فقال
اشترى أو أعتقها فاعلم الولاة
لمن أعتق وأنى الذي صلى
الله عليه وسلم بهم فقبل ان
هذا ما تصدق به على بريرة فقالت
هو له صدقة ولنا عبدة
حدثنا آدم حدثنا شعبة
وزاد فخيرت من زوجها
(باب قول الله تعالى
ولا تنكحوا المشركات
حتى يؤمن ولامة مؤمنة
خير من مشرك ولو
أعجبكم) حدثنا قتيبة
حدثنا الليث عن نافع أن ابن
عمر كان إذا سئل عن نكاح
النصرانية والمجوسية قال
ان الله حرم المشركات على
المؤمنين ولا أعلم من
الاشراك شيئا أكبر من أن
تقول المرأة ترهب عيسى
وهو عبد من عباد الله

سأل الرجل عالم يهودي يته ولا يرعد هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في ساق المذبح
ولا يسأل عما عهدت من كآته لا تقدم ولا يسأل عن شيء عهده وفات فلا يقول لادله ان يذهب
وهنا ما هم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رآه وعائنه ثم أحضره غيره فقال عن سبب ذلك لانه
يعلم أنهم لا يتركوا حضارته لشعاعه بل لتوهم فخره فأراد أن يبين أهم الجواز وقال ابن دقيق
الهدية دلالة على تبسط الانسان في الزوال عن أحوال منزله ومأهله فيه قبل والاول أظهر
وعندى أنه ينبغي على خلاف ما ينبغي عليه الاول لان الاول يخي على أنه علم حقيقة الامر في العلم
وأما مما تصدق به على بريرة والثاني يخي على أنه لم يتحقق من أين هو بخلاف أن يكون مما أهدى
لأجل يته من بعض أزمانها كآثارهم بامشلا ولم يته بين الاول وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل
المال الواصل إليه اذ لم ينظر في تخرجه أو نظره فيه شبهة اذ لم يصل صلى الله عليه وسلم عن تصدق
على بريرة ولا عن حاله كذا قبل وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل الى بريرة بالصدقة
فلم يتم هذا **(قوله ما)** قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات كذا لاكثر
وساق في رواية كرماني قوله ولو أعجبكم ولم يمت البخاري حكم المسئلة لتبسيط الاحتمال
عنده في تأويلها فلا كثيرا على انهم وم وأنها خست بآية المائدة وعن بعض السلف ان
المرايا لم تكلت هنا عبدة الاثان والمجوس حكماء من المنذر وغيره ثم أورد المصنف فيه
قول ابن عوف نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الاشراك شيئا كثر من أن تقول المرأة ترهب
عيسى وهذا ما صدقته الى اسرار حكم عموم آية البقرة فكانت يرى أن آية المائدة منسوخة
وبه جزم ابراهيم الحارثي ورده الخاص فحمله على التورع كما ساقى وذهب الجوهري إلى أن عموم
آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم في سائر
المنكرات على أصل التصريم وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة لا يرد به خصوص آية
المائدة وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة وقد قيل ان ابن عمر شذبه ذلك فقال
ابن المنذر لا يحتفظ عن أحد من الاوائل أنه حرم ذلك اه لكن أخرجه ابن أبي شيبة بسند
حسن ان عطاء كرهه في صحيحه ورويات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلم قليل وهذا ظاهر
في أنه خص الاباحة بمجال دون حال وقال أبو عبيد المسالون اليوم على الرخصة وروى عن
عمر أنه كان يأمر بالتزويج من غير أن يبرهنه وزعم ابن المطاوعة أنه قال له وأخبره أن هذا
مراد ابن عمر رضي الله عنه خلاف في ظاهر الساق لكن الذي أحجج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع
بمن يشرك من أهل الكتاب لا ممن يؤحدوه أن يحمل آية الحل على من لم يدل بدينه منهم وقد
فصل كثير من العلماء كالأفريقية من دخل أباه في ذلك الدين قبل التحويل والتسبع وبعد
ذلك وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه وقد بحث في ذلك في الكلام على
حديث هرقل في كتاب الايمان فذهب الجمهور الى تحريم النساء المجوسيات وبما عن حديثه أنه
قصر في مجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضا عن سعد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو
نور وقال ابن بطال هو مجموع بالجماعة والتزويل وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن
بعض الصحابة والتابعين وأما التزويل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب الله تعالى أن تقولوا
انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا لكن لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من

قوله زنا في نسخة أخرى
زنا اه معصية

لجاءه عمار فأخذها فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا بفتحات قرية بنت أبي أمية
صادقها عندها أخذها عمار الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديماً لأن تزويج النبي صلى الله
عليه وسلم بأم سلمة كان بعد أخدوقبل الحديسة ثلاث سنين أو أكثر لكن يحتمل أن تكون جاءت
إلى المدينة بقرارة لا اختيار قبل أن نسلم أو كانت مقبلة عندها عمار على دينها قبل أن تقول الآية
وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون حينئذ مسلمة لكن يرد أن
عبد الرزاق عن معمر بن الزهري لم يزلت ولا تسكو أبصم الكوافر فذكر القصة وفيها انطلق
عمارهم أتين كاتاله بمكة فهذا يرد أنها كانت مقبلة ولا يرد أنها جاءت زائرة ويحتمل أن يكون لام
سامة أختان كل منهما تسمى قرية فتقدم اسلام أحدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج
أم سلمة وتأخر اسلام الأخرى وهي المذكورة هنا ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في الطبقات
قرية المغيرة بنت أبي أمية أخت أم سلمة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له
عبد الله وحفصة وأم حكيم وساق بسند صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة
لقد حذرني منك قال فأمر بك بذلك قالت لا اختار علي ابن الصديق أحد فأقام عليها وتقدم
في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمرو
فذكر الحديث ثم قال وبلغنا عن عمار أتين كاتاله في الشراك قرية وابنت أبي جبرول
فتزوج قرية معاوية وتزوج الأخرى أبو جهنم بن حذيفة وهو مطاوع لما هنا وزاد عليه وتقدم
من وجه آخر مثله لكن قال وتزوج الأخرى صفوان بن أمية فممكن الجمع بأن يكون أحدهما
تزوج قبيل الآخر وأما بنت أبي جبرول فوقع في المغازي الكبرى لابن إسحق حديث الزهري
عن عروة أنها لم تكن بنت عمرو بن جبرول فكان أباهما كني باسم والده وجبرول بنع الجهم وقد
ينبت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل وبلغنا هو الزهري ويست هنا لمن وصله
عنه من الرواة وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية في طلحة مسلسلهم عن موسى
ابن طلحة عن أبيه قال لم يزلت هذه الآية ولا تسكو أبصم الكوافر ثلاثة أشهر أو أروى بنت
ريسة بن الحرث بن عبد المطلب وطلق عرقريسة وأم كلثوم بنت جبرول وقد روى الطبري عن
طريق سلة بن الفضل عن محمد بن إسحق قال قال الزهري لم يزلت هذه الآية بطلاق عرقريسة
وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت ريصة فترق بينهما الاسلام حتى زنات ولا تسكو أبصم
الكوافر ثم تزوجها بعد أن أسألت خاله بن سعيد بن العاصي واختلف في ترك رد النساء إلى أهل
مكة ومع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديسة على أن من جامعهم من المسلمين ردوه ومن
جامع من المسلمين إليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك ففتح المسلمون من ردهن أو لم يدخلن في
أصل الصلح أو هو عام أبديته انحصار وبين ذلك عندنزل الآية وقد عكس من قال بالنائي بما
وقع في بعض طرقه على أن لا يملك تنازج رد الاردة فقهه ومه ان النساء لم يدخلن وقد أخرج
ابن أبي حاتم عن طريق مقاتل بن حيان ان المشركن قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم رد علينا من
هاجر من نساءنا فان شرطنا أن من أنالك متناً نرده علينا فقال كان الشرط في الرجال ولم يكن
في النساء وهذا لو ثبت كان قاطعاً للتراجع لكن يؤيد الأول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم
كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها بيداؤون ردها قبل يردوها لم يزلت اذا جاءكم

تغ
٤٦٢/٤
خت

تحفة ٦٠٦٢

«(باب اذا أسلمت المشرقة
أو النصرانية تحت الذم أو
الحربي)» وقال عبد الوارث
عن خالد بن عكرمة عن ابن
عباس اذا أسلمت النصرانية
قبل زوجها باساعة حرمت
عليه وقال داود عن ابراهيم
الصائغ مثل عطاء عن امرأة
من أهل العهد أسلمت ثم
أسلم زوجها في المدة أي
امرأته قال لا الآن نشأه
هي شكاك جديد وسداق
وقال مجاهد اذا أسلمت العدة
يتزوجها وقال الله تعالى
لاهن حل لهم ولا هم يحلون
لهن

للمؤمنات مهجرات الآية والمراد قوله فيها فلا ترجعهن الى الكفار وذكر ابن الطلاع في
أحكامه أن سبعة الاسماء حاربت فأقبل زوجها في طلبها فزالت الآية وقد عدى زوجها بها
والذي أنفق عليها ولم يرتد عنها واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبعة الاسماء حاربت عنها سبعة
خولة وخو من شهد بنوا في حجة الوديع فانه دال على أنها قد سدت هجرتها وخجرتها وزوجها ويكن
الجمع بان يكون معدن خولة انتمت زوجها بعد ان حاربت ويكون الزوج الذي جهن في طلبها ولم
ترد عليه أحرم لم يسلم لم يشذوق قد كرت في أول الشر وطأها عدة من هاجر من نساء الكفار في
هذه القصة (قوله ما) اذا أسلمت المشرقة أو النصرانية تحت الذم أو الحربي كذا
اقتصر على ذكر النصرانية وهو مثال والافعال ودية كذلك فلو عبر بالكناية لسكان أشبل وكان
راي لقلة الأثر المتقول في ذلك ولم يجوز بالحكم لا شكك بل أورد الترجمة مورد الدال فقط وقد
جرت عادته أن دليل الحكم اذا كان محتملا يجوز بالحكم والى ادب الترجمة بيان حكم اسلام المرأة
قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما ما بعد اسلامها أو ثبت لها الخبار أو يوقف في العدة فان أسلم
استمر النكاح والارقت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتفاضيل بطول شرحها ومسل
الجناري الى أن الفرقة تقع بمجرد الاسلام كما سألته (قوله) وقال عبد الوارث عن خالد «هو الخداء
عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع في موصولة عن عبد الوارث لكن أخرجه ابن أبي شيبة عن عباد بن
العوام عن خالد الخداء نحوه (قوله) اذا أسلمت النصرانية قبل زوجها باساعة حرمت عليه» وهو
عام في المدخول بها وغيره ولكن قوله حرمت عليه لم يصريح في المراد ووقع في رواية ابن أبي
شبة في أمك تنقسم أو أخرجه الطحاوي من طريق أبي عكرمة عن ابن عباس في اليهودية
أو النصرانية تكون تحت المهر ودي والنصراني قد سلم فقال يفرق بينهما الاسلام به ولو لا يعني
عليه وسنعه صحيح (قوله وقال داود) هو ابن أبي الترات واسم أبي الترات عمرو بن الترات
وابراهيم الصائغ هو ابن ميمون (قوله مثل عطاء) هو ابن أبي رباح (عن امرأته من أهل العهد
أسلمت ثم أسلم زوجها في المدة أي امرأته قال لا الآن نشأه هي شكاك جديد وصداق) وصله ابن
أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء بن رباح وهو ظاهر في أن الفرقة تقع باسلام أحد الزوجين ولا تنتظر
انقضاء العدة (قوله وقال مجاهد اذا أسلمت في العدة يتزوجها) وصله الطبري من طريق ابن أبي
شبة عنه (قوله وقال القائل) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام الجناري وهو
استدلال منه لقوة قول عطاء المدكور في هذا الباب وهو معارض في الظاهر لما يتيه عن ابن
عباس في الباب الذي قبله وهو قوله لم تحطط حتى تحيض وتطهر ويكن الجمع بينهما كما
يحمل أن يريد بقوله لم تحطط حتى تحيض وتطهر انتظار اسلام زوجها مادامت في عدها لم يحض
أيضا ن تأخرنا لخطبة انما هو لكون المدة لا تحطط مادامت في العدة فعلى هذا الثاني لا يقي
بين الخبرين تعارض وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طائوس والثوري وبقية
الكوفية وافقههم أبو ثور واختاره ابن المنذر والساجي الكوفي في دار الاسلام وبشروط أهل الكوفة ومن
وافقه أن يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيفتح أن كانا معا في دار الاسلام وبشروط
مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبو عبيدواحي الشافعي بقصة أبي سنان
لما سلم عام الفتح لم يظهر ان في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في الجناري فانه لما دخل

نخ
٤٦٢/٤

وقال الحسن وقصدته في
مجنوسين أسلمها هما على
نكاحهما فاذا سبق أحدهما
صاحبه وأى الاتريانت
لا سبيل له عليها وقال ابن
جرير قلت لعطاء امرأته
المشركين جاءت إلى المسلمين
أيعاوض زوجها أم
لقله تعالى وأتوهم ما أنفقوا
قال لانما كان ذلك بين النبي
صلى الله عليه وسلم وبين
أهل العهد وقال مجاهد هذا
كله في صلح بين النبي صلى الله
عليه وسلم وبين قريش

مكة أخفت امرأته عند نفقة عقبة بن معيط وأتت عليه أسلمها فاشار عليها بالاسلام فأسلمت
بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر جديده عند وكذا وقع جماعة من الصحابة أسلمت نسأوهم قبلهم كحكيم
ابن حزام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما ولم ينقل انه جددت عقوداً فكعبتهم وذلك منهم ورع عند
أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك الا انه محمول عند الاكثر على أن اسلم الرجل وقبض قبل
انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله وأما ما أخرج مالك في الموطأ عن الزهري قال لم ينقلنا ان
امراً هاجرت وزوجها مقسم يد ارا الحرب الا فرقت عيمتها بيتها وبين زوجها فهذا محتمل
لثنتين لان الله رقة يحتمل أن تكون قاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة وأخرج جابر بن سلمة
وعبد الرزاق في مصنفهما ما سناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصراً أسلمت امرأته
فخرجت عن ارض شامت فارتقت وان شامت أقامت عليه **(قوله)** وقال الحسن وقصدته في مجنوسين
أسلمها هما على نكاحهما فاذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام **(لا سبيل له عليها)** أما في الحسن
فوصد ابن أبي شبة بسند صحيح عنه باللفظ فان أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من
النكاح ومن وجه آخر صحيح عنه باللفظ فقد بات منه وأما في قتادة فوصله ابن أبي شبة أيضاً
بسند صحيح عنه باللفظ فاذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليها الا بخطبة وأخرج
أبى نعيم عكرمة وكاتب عن عبد العزيز بنحو ذلك **(قوله)** وقال ابن جرير قلت لعطاء امرأته
من المشركين جاءت إلى المسلمين أيعاوض زوجها أم لا نعم في رواية ابن عسار أيعاوض بغير
أو وقوله **(لقله تعالى وأتوهم ما أنفقوا)** لا نعماً قال لانما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم
وبين أهل العهد وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال قلت لعطاء رأيت اليوم امرأته من أهل
الشرك قد كرهت سواء وعن حماد بن زهير بنحو قول مجاهد الا في رواية وقد انقطع ذلك يوم الفتح
فلا يرد عوض زوجها ما بنى **(قوله)** وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم
وبين قريش وصله ابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي شبة عن مجاهد في قوله تعالى واسألوا ما أنفقتم
وليسألوا ما أنفقوا قال من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فله عطفهم الكفار وصدقاتهم
وليسلوا ما أنفقوا ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك
هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وقد تقدم في آخر الشروط من
وجه آخر عن الزهري قال بلغنا أن الكفار لما أتوا أن يتزوجوا ما أنفق المسلمون على أزواجهم
أي أو أن يسألوا ما أنفقوا المذكور في الآية وعوان المرأة اذا جاءت من المشركين إلى المسلمين
مسلمة لم يردوا ما أنفقوا الزوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صدقات ونحوه وكذا
بعكسها فامتثل المسلمون ذلك وأعطوهم وأبى المشركون أن يعطوا ذلك فقبضوا من جاءت إليهم
مشركاً ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها فلذلك انزلت وان فاتتكم من أي أزواجكم إلى
الكفار فعاقبتهم قال والعقب ما يورث المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار إلى الكفار
وأخرج هذا الأثر الطبري عن طريق يونس عن الزهري وفيه فلو ذهبت امرأته من أزواج
المؤمنين إلى المشركين رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي يابدهم
الذي أمر وأن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم الا في آمن وهاجرت
ثم ردوا إلى المشركين فزالا كان في لهمم ووقع في الاصل فأمر أن يعطى من ذهبه زوج

من المسلمين ما تفق من صدق نساء الكفار اللاتي هاجرن ومعناه أن العقب المذكور في قوله
 فعلقن أي أصبت من صدقات المشركات عوض ما فات من صدقات المسلمات وهذا تفسير
 الزهري ووال مجاهد أي أصبت غنمة فاعطوا منها وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه
 الطبري لكن جل على ما ذكره يحصل من الجهة الأولى شيء وهو جل حسن وقوله في آخر الخبر
 المذكور وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وهذا النبي لا يرده ظاهر ما دل
 عليه الآية والقدسة لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فإني
 أن يعطى زوجها المسلم ما أتفق عليه ما فعل في تقدير أن تكون مسلمة فالتقي بخصوص بالمهاجرات
 فيجتمعون كون من وقع منه ذلك من غير المهاجرات كالأعراس مثلاً والحصر على عموم فكانون
 نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً فظهرت منه إلى الكفار ويؤيده رواية
 يونس الماضية وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى وإن فاتكم شيء
 من أزواجكم قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فزوجها رجل ثقيفي ولم ترد امرأة
 من قريش غيرها ثم سألت مع ثقف حين أسلموا فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في
 حديث البخاري لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في
 حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم وظاهر ساقه أنها كانت عند نزول قوله
 تعالى ولا تنكوا بعضكم الكوافر مشركة وأن عياض بن غنم فارقه لذلك فتزوجها عبد الله بن
 عثمان الثقفي فهذا أصح من رواية الحسن «تنبه» استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب
 إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان فذكر أن عطاء فيما يتعلق بالمفاوضة المشار إليها في الآية
 يشو له تعالى وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبته ثم ذكر أن مجاهد الموقوف لدعوى
 عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انتقطع يوم الفتح
 وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسألة تحت المشرك لا يتأخر إسلامه
 ما دام في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك وإن الحكم
 بعد ذلك فمن أسلم أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلاً ولو أسلم وهي في العدة وقد ورد في أصل
 المسألة حديثان متعارضان أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق قال حدثني داود
 ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي
 العاص وكان أسلاماً قبل إسلامه بستمين على التسكاح الآتيل ولم يحدث شيئاً وأخرجه
 أصحاب السنن الا النسائي وقال الترمذي لا بأس بإسناده وصححه الحاكم ووقع في رواية بعضهم
 بعد مئتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف في جمع بينه على أن المراد بالست ما بين هجرته وزينب
 وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أسير بعد فارسلت زينب من مكة في قدائه فأتى بها بغير فداء
 وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل له زينب فوفى له بذلك واليه الإشارة في الحديث
 الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه حدثني فصدقتني ووعدتني فوفى لي والمراد بالستين أو
 الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لا هن حل لهم وقدومه مسلماناً بين مئتين وأشهر الحديث
 الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية بخارجين أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع عمره حينئذ وبتكاح

جديد قال الترمذي وفي استناده مقال ثم أخرج عن يزيد بن هرون أنه حدث بالحدِيثين عن ابن
 اسحق وعن حجاج بن أرقطاه ثم قال يزيد حديث ابن عباس أقوى اسنادا والعمل على حديث
 عمرو بن شعيب يريد عمل أهل العراق وقال الترمذي في حديث ابن عباس لا يعرف وجهه وأشار
 بذلك إلى أن ردّها إليه بعدت سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكلا لاستبعاد أن يبقى في العدة هذه
 المدة ولم يذهب أحدا إلى جواز تقرير المسألة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى
 انتقضت عدتها ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال يجوز أنه
 ورد به الاجماع المذكور وتعب بشوت الخلاف فيه فدل على موافقه قول علي وعن إبراهيم
 الحنفي أخرج ابن أبي شيبة عنهم ما طرق قويه وثقه في حديث أبي حنيفة وأجاب الخطابي عن
 الاشكال بأن بقاء المسدة في تلك المدة ممكن وإن لم يجر العادة غالبه ولا سيما إذا كانت المدة انما
 هي سنان وأشهر فإن الحضي قد يطل عن ذوات الأقارب العارض عليه أحيانا ما يحصل هذا أجاب
 السبيعي وهو أولى ما يفتقد في ذلك وحكي الترمذي في العلل المنفردة عن البخاري أن حديث ابن عباس
 أنعم من حديث عمرو بن شعيب وعلمته تدليس حجاج بن أرقطاه وله عليه أشد من ذلك وهي مذكرة
 أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجا لم يسمعه من عمرو بن شعيب وإنما جاله عن
 العزري وهو زعم ضعيف جدا وكذا قال أحمد بن حنبل في حديثه قال والعزري لا يسمي حديثه شأ
 قال والصحیح أنهم أقرأ على النكاح الأول وحينئذ ابن عبد البر أن ترجيح حديث مادل عليه حديث
 عمرو بن شعيب وإن حديث ابن عباس لا يحتج به قال والجواب بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما
 فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الأول أي بشرطه وإن معنى قوله لم يحدث شيئا لم يزد
 على ذلك شأ قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول وقد سرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر
 جديد والاختصاص به أولى من الاختصاص بهل وبوجه مذهب ابن عباس المخبري عنه في أول
 الباب فإنه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب فإن كانت الرواية المنخرجة عنه في السنن
 ثابته فله مكان يرى يخصص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أتباعه
 كعطاء ومجاهد وإلهذا في خلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث على أن الخطابي قال في
 استناد حديث ابن عباس هذه نسخة ضعيفة على من المحدث وغيره من علماء الحديث بشرا إلى أنه
 من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن
 عباس والمثبت مقدم على النافي غير أن الأئمة رجحوا استناد حديث ابن عباس اه والمعتمد ترجيح
 استناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ولا مكان حل حديث ابن عباس
 على وجه ممكن وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وإن النبي صلى الله عليه وسلم
 رد ابتاعه على أبي العاص بعد رجوعه من بدر لما أسرف في إثم افتدى وأطلق وأسند ذلك عن الأعرى
 وفيه نظر فإن ثبت عنه فهو مؤول لأنها كانت مسطرة عنده بمكة وهي التي أرسات في افتدائه
 كما هو مشهور في المنازي فيكون معنى قوله ردّها أفرها أو كان ذلك قبل التحريم والثابت أنه لما
 أطلق اشترط عليه أن يرساها ففعل كما تقدم وإنما ردّها عليه حقيقة بعد إسلامه ثم حكى الطحاوي
 عن بعض أصحابهم أنهم جمع بين الحديثين بطريق أخرى وهي أن عبد الله بن عمرو كان قد اطلع
 على نكاح الكفار بعد أن كان جائزا فلذلك قال ردّها عليه بنكاح جديد ولم يطلع ابن

٥٢٨٨
خت م س ق
تحفة
١٦٥٥٨
١٦٦٩٧
تغ
٤٦٥/٤

عباس على ذلك فذلك قال ردها بالكاح الاول وتعقب بأنه لا يظن بالصحاب أن يجوز مزاجهم
بناء على ان البنات مبني فهدى يكون الاخر بخلافه وكيف يظن بان عباس أن يشته عليه نزول آية
المتحفة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار
المسئلة تحت الكافر فلو قد اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز استقرار الاشتباه
عليه بعد ذلك حتى يحدث به بعدد طويل وهو يوم حدث به بكاد أن يكون أعلم أهل عصره
وأحسن المسئلة في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحنا الآية وحله على تطاول
العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن
مطلق الجواز وأغرب ابن حزم فقال ما لم يحصه ان قوله ردها اليه بعد كذا مراده جمع بينهما والا
فإسلام أبي العاص كان قبل الحديبية وذلك قبل أن ينزل تحريم المسئلة على المشرك هكذا زعم
وهو محتمل لعلنا أطبق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم وقد
سأل بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرأت في السيرة النبوية للهادن كثير بعد ذلك بعض
ما تقدم قال وقال آخرون بل الظاهر انقضاء عدتهم أو ضعف رواية من قال جدد عددها وإنما
يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا يفسخ بمجرد ذلك بل بتغير
بين أن تنزوي غيرهما وتربص الى أن يسلم فاستمر عقد عليها وحاصلها أنها زوجها مالم تنزوي
وذلك في ما وقع في حديث الباب في عموم قوله فان هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت اليه والله
أعلم ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيانه لشدة تعلقه بأهل المسئلة (قوله)
وقال ابراهيم بن المنذر حديث ابن وهب ذكر أبو موسى ودأبه وصلة عن ابراهيم بن المنذر وقد
وصله أيضا الذهبي في الزهري عن ابراهيم بن المنذر وسأني القبط في البخاري رواية نونس فان
مسألة أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك وأما القبط رواية عقيل فنقدم
في أول الشروط وأشار الامام علي الى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تخالفها (قوله)
كانت المؤمنين اذا هاجرن) أي من مكة الى المدينة قبل عام الفتح (قوله) تخمهن يقول الله
تعالى أي يختمهن فيما يتعلق بالامان فيما يرجع الى ظاهر الحال دون الاطلاع على مافي
القباب والى ذلك الاشارة بقوله تعالى الله أعلم بما تخمين (قوله) هاجرات) جمع مهاجرة
والمهاجرة فيفتح الجيم المغاضبة قال الازهري أصل الهجرة خروج البدوي من البادية الى
القرية واقامته بها والرايها مهاجرة خروج النسوة من مكة الى المدينة مسلمات (قوله) الى آخر
الآية) يحتمل الآية بعينها وآخرها والله عليم حكيم ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها غفور
رحيم وهذا هو المقيد فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب
حديثه عن عروة عن السوروص وان قال عروة فآخري عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يختمهن بهذه الآية بأهل الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنين مهاجرات الى الغفور رحيم وكذا
وقع في رواية ابن أخي الزهري عن الزهري في تفسير المتحفة (قوله) قالت عائشة) هو موصول
بالاستناد المذكور (قوله) من أقر بهذا الشرط من المؤمنين فقد أقر بالهنة) يشترط الى شرط
الامان وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق الوقي عن ابن عباس قال كان امحانهم
أن يشهدن أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأما ما أخرجه الطبري أيضا والبراء من طريق

حديث يحيى بن بكير حدثنا
اللسن عن عقيل عن ابن
شهاب وقال ابراهيم بن المنذر
حديث ابن وهب حديثي
يونس قال ابن شهاب أخبرني
عروة بن الزبير ان عائشة
رضي الله عنها زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
كانت المؤمنات اذا هاجرن
الى النبي صلى الله عليه وسلم
يختمهن بقول الله تعالى
بأهل الذين آمنوا اذا جاءكم
المؤمنات . مهاجرات
فامتحنوهن الى آخر الآية
قالت عائشة فن أقر بهذا
الشرط من المؤمنات فقد
أقر بالهنة فكأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا
أقرن بذلك من قواهن
قال لهن رسول الله صلى
الله عليه وسلم

أبى نصر عن ابن عباس كان يجتنبن والله ما خرجت من بغض زوج والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض والله ما خرجت القياس ذنباً والله ما خرجت الاحياء ولرسوله ومن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد نحو هذا ولفظه فاسألوه عن عما يمينه فان كان من غضب على أزواجهن أو خطبه أو غيره ولم يؤمن فارجعوهن إلى أزواجهن ومن طريق قتادة صكاً انتجحتن أن يستحلن بالله ما أخرجهن نشوزاً وغماً أخرجهن الاحب الاسلام وأهلها فإذا قلن ذلك قبل منهن فكل ذلك لا يثنى رواية العوفي لاشتهاله على زيادة لم يذكرها (قوله) انطلقن فقد بايعتهن (قوله) ينسب بعد ذلك بقوله في آخر الحديث (فقد بايعتهن كلاماً) أي كلاماً يقوله ووقع في رواية عيسى المذكرة كلاماً يكلمه به ولا يبيع بضرب السيد على البدن كما كان يبيع الرجال وقد أوصحت ذلك بقوله امامت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأته قط زاد في رواية عتيل في المبيعة غير أنه يابى عن بالكلام وقد تقدم في تفسير الممتحنة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أتى النساء فقال يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يابعنك الآية كلها ثم قال حين فرغ أنتن على ذلك فقالت امرأتهن نعم وقد ورد ما قد يخالف ذلك ولمعها أشارت إلى الرد وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة الممتحنة واختلف في استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات فقيل منسوخ بل ادعى بعضهم الاجماع على نسخه والله أعلم (قوله) يا ب فوالله تعالى للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر) كذا لا ذكر وساق في روايته كسرعة إلى مبيع علم ووقع في شرح ابن بطال باب الايلاء وقوله تعالى إلى آخره ووقع في لا يذر والنسبي بعد قوله فان فارجعوه أو هذا تفسير أبي عبيدة قاله في هذه الآية قال فان فارجعوه أي العيين فابني فمأوفوا الله وأخرج الطبري عن ابراهيم الغضائ قال التي الرجوع بالانسان وشمله عن أبي قلابة وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة التي الرجوع بالقلب واللسان ان به مانع عن الجماع وفي غيره بالجماع ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم علقمة مثله ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً ان حلف أن لا يكلم امرأته يوماً وشهر فافهموا ايلاء الا ان كان بجماعها وهو لا يكلمها فليس بمول ومن طريق الحكم بن عيسى عن ابن عباس التي بالجماع وعن مسروق وسعيد بن جبير والشعبي مثله والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية قال الطبري اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الايلاء فمن خصه بترك الجماع قال لا يبي الا بفعل الجماع ومن قال لا يلاء الحلف على ترك كلامها أو على أن يغضبها أو يسوأها ونحو ذلك يثبت طرفي التي بالجماع بل رجوعه بفعل ما حلف أن لا يفعله ونقل عن ابن شهاب لا يكون الايلاء الا أن يحلف المرء بالله فيباعد أن يضار به امرأته من اعتزالها فإذا لم يفقه الا بالانصرار لم يكن الايلاء من طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة لا يلاء الا في غضب فإذا حلف أن لا يضارها بسبب كان في ذلك على الولد الذي يرضع منها من الغلة فلا يلاء ومن طريق الشعبي كل عين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي ايلاء ومن طريق القاسم وسالم فحين قال لا امرأته ان كنتن سنة فانت طالق ان مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلق وان كلمها قبل سنة فهي طالق ومن طريق يزيد بن الاصم أن ابن عباس قال له ما فعلت امرأته له هدى بها سنة الخلق قال لقد خرجت وما كلمها قال أدركها قبل أن يعضى أربعة أشهر فان مضت فهي أطلقة ومن طريق

انطلقن فقد بايعتهن لا والله
ماست يد رسول الله صلى الله
عليه وسلم يد امرأته قط غير أنه
يايعهن بالكلام والله ما أخذ
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على النساء الا بامرهم
الله يقول حسن اذا أخذ
عليهن قد بايعتهن كلاماً
(باب) يقول الله تعالى
للذين يؤولون من نسائهم
تربص أربعة أشهر

٥٢٨٩

تحفة
٦٧٩

أبي بن كعب أنه قرأ للذين يؤلون من نسائهم يقسمون قال القراء التقدير على نسائهم ومن معني
على وقال غيره بل فيه حذف تقديره يقسمون على الاستماع من نسائهم والابلاء مشتق من
الآلية بالتشديد وهي البين والجمع ألاباء التحفيف وزن عظيم قال الشاعر
قليل الألاباء حافظ لحيثه * فان سبقت منه الآية برت

فجمع بين المفرد والجمع ثم ذكر البخاري حديث أنس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
نساءه الحديث وادخله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الابلاء ذكر الجماع ولهذا قال
ابن العربي ليس في هذا الباب يعز من المرفوع سوى هذه الآية وهذا الحديث اه وأنكر
شيخنا في التدريب ادخال هذا الحديث في هذا الباب فقال الابلاء المقولة الباب حرام بأنهم
من علم بحاله فلا يجوز زنته إلى النبي صلى الله عليه وسلم اه وهو جنى على اشتراط ترك الجماع
فيه وقد كنت أظن في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس إلى أي حلف وليس المراد
به الابلاء العرفي في كتب النكاح انما قام ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قد عاينته في ذلك بأنه على
رأى معظم الفقهاء فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الامصار أن الابلاء يعتقد حكمه بعز ذكر
ترك الجماع الا عن جادين أي سليمان شيخ أبي حنيفة وان كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه
كما تقدم وفي كونه حراما أيضا خلاف وقد جزم ابن بطال وجماة بأنه صلى الله عليه وسلم
امتنع من جماع نساءه في ذلك الشهر ولم أقف على نقل صريح في ذلك فإنه لا يمتنع من ترك دخوله
عليهن أن لا تدخل احداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه الا ان كان المذكور من المسجد فتم
استنزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الاباء في المسجد العز على ترك الوطء الاستماع الوطء
في المسجد وقد تقدم في النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه إلى من نساءه شهرا

ومن حديث أم سلمة أيضا إلى من نساءه شهرا ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن
شهرا ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهرا وأخرج الترمذي من طريق الشعبي عن
مسروق عن عائشة قالت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه وحرم فجعل الحرام حلالا
ورجاءه موثوقون لكن رجح الترمذي إرساله على وصلة وقد تمسك بقوله حرم من ادعى أنه
استمع من جماعة لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحریم تحریم شرب العسل أو تحریم
وطء ما روى عنه فلا يمتنع الاستدلال لذلك بحديث عائشة وأقوى ما يستدل به لفظ اعتزل مع
حافيه (قوله حديثنا معمل بن أبي أويس عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الجدين أي أويس
عبد الله بن عبد الله الأصم بن عم مالك وسلمان هو ابن بلال وقد نزل البخاري في هذا الاسناد
بالنسبة لحمد بدر جين لأنه أخرج في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة كحمد بن عبد الله
الأنصاري ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرج عنه الكثير بلا واسطة واحذف وقد
تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك والنسبة في اختيار هذا الاسناد التازل
التصرح فيه عن جريد بعلمه من أنس وقد تقدم بيان قوله إلى من نساءه شهرا وشرحه
في أواخر الكلام على شرح حديث عمر في المتظاهرين في النكاح ووقع في حديث أنس هذا
في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة وطه صلى الله عليه وسلم عن الفرس وصلاة بأصحابه
جالسا وتقدم شرح الزيادة هناك ومن أحكام الابلاء أيضا عند الجمهور أن يحلف على أربعة

* حديثنا معمل بن أبي أويس
عن أخيه عن سليمان عن
جديد الطويل أنه جمع أنس
ابن مالك يقول إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من نساءه وكانت انفكت
رجله فأقام في مشربة له
تسعاً وعشرين ثم نزل فقالوا
يا رسول الله أليست شهرا
فقال الشهر تسع وعشرون

٥٢٩٠

تحفة

٨٢٠٦

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن
نافع أن ابن عمر رضى الله
عنه ما كان يقول في الإبلاء
الذى سمى الله تعالى لا يحل
لاحد بعد الاجل الآن عيسى
المعروف أو بعزم بالطلاق
كأمر الله عز وجل * وقال
إسحاق بن عمار حدثني مالك
عن نافع عن ابن عمر إذا
مضت أربعة أشهر يوقف
حتى يطلق ولا يقع عليه
الطلاق حتى يطلق

٥٢٩١

خت

تحفة

٨٢٩٠

نخ

٤٦٥١

أشهر فصاعدا فإن حلف على أقص منها لم يكن مولى. وقال إسحق إن حلف أن لا يطلق على يوم
فصاعدا لم يبطأ حتى مضت أربعة أشهر كان إبلاء وجهه عن بعض التابعين مثله وأكرهه الأكثر
وصنع البخاري ثم الترمذي في إدخال حديث أنس في باب الإبلاء يقتضى موافقة إسحق في
ذلك وحصل هؤلاء قوله تعالى ترص أربعة أشهر على المذات التي تضرب للمولى فإن فاعدها ولا
ألزم بالطلاق وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء إذا حلف أن لا يقرب امرأته حتى
أجل أو لم يسمه فإن مضت أربعة أشهر يعنى ألزم حكم الإبلاء وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن
البصري إذا قال لامرأته والله لا أقربها الله فتر كها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك فهو إبلاء
وأخرج الطبري عن حديث ابن عباس كان إبلاء الجاهلية السنة والستين فوق الله لهم أربعة
أشهر فإن كان إبلاء أقل من أربعة أشهر فليس بإبلاء (قوله إن ابن عمر رضى الله عنه ما كان
يقول في الإبلاء التى سمى الله تعالى لا يحل لاحد بعد الاجل) الذى يخلف عليه بالامتناع من
زوجته (الآن عيسى المعروف أو بعزم بالطلاق كأمر الله عز وجل) هو قول الجاهلية وفى أن المدة
إذا انقضت خيرا الحالف فاما ابن نبي مومانا يطلق وذبح الكوفون الى أنه ان فاما لجامع ل
انقضاء المدة استقرت عنصمه وان مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة فاسا على المدة
لأنه لا ترص على المرأ بعد انقضائها وان عبط بأن ظاهر القرآن التخصيص في الإبلاء بعد مضى المدة
بخلاف المدة قائمنا شرعت في الاصل للبيان والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمت البراءة الرحم فلم
يبق بعد مضى المدة التخصيص وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود ورسوله لا تأبأس بهن
على أن مضت أربعة أشهر ولم ينفى طلق طائفة ثمانية وسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله وعن
جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كبن الحنفية وقبيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن
وابن سيرين مثله ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وريبعة ومكحول
والزهري والأوزاعي يطلق لكن طلاق رجعة وأخرج سعيد بن منصور عن طريق جابر بن زيد
إذا آلتى فمضت أربعة أشهر طلق ما شاء ولا عدة عليها وأخرج اسمعيل القاضي في أحكام القرآن
بسند صحيح عن ابن عباس مثله وأخرج سعيد بن منصور عن طريق مسروق إذا مضت الأربعة
بانت بطلاقة وتعد ثلاث حضض وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود
مثله وأخرج ابن أبي شبة بسند صحيح عن أبي قلابة أن النعمان بن بشير رأى من امرأته فقال
ابن مسعود إذا مضت أربعة أشهر فتهب أنت منه بطلاقة (تنبيه) سقط ابنان عن عهده وأثره
الذكر بعد ذلك وكذا ما بعده الى آخر الباب من رواية النسفي وثبت للباقرين (قوله وقال
اسمعيل) هو ابن أبي أويس المذكور قبل وفي بعض الروايات قال اسمعيل مجرد أو بعزم بعض
الحفاظ فعل عليه علامة التعليق والاول المقذور هو ثابت في رواية أبي ذر وغيره (قوله إذا مضت
أربعة أشهر يوقف) في رواية الكشميهني يوقفه (حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) كذا
وقع من هذا الوجه مختصرا وهو في الموطأ عن مالك أخضرمه وأخرجه الإجماع من طريقين
ابن عيسى عن مالك بلفظ أنه كان يقول لا يجارجل إلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف
حتى يطلق وأبي نؤيع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف وكذا أخرجه الشافعي عن مالك
وزاد فاما أن يطلق وامان نبي وهو هذا تفسير للآية بل ابن عمر وتفسير الصحابة في مثل هذا حكم

تغ

٤٦٦/٤

ويذكر ذلك عن عثمان وعلى
وأبي الدرداء وعائشة وأبي
عشر رجلا من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم

الرفع عند الشقين البخاري ومسلم كما نقله الحاكم فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف (قوله) ويذكر
ذلك أي الايقاف (عن عثمان وعلى وأبي الدرداء وعائشة وأبي عشر رجلا من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم) أما قول عثمان فوصفه الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس
أن عثمان بن عفان كان يوقف المولى فاما أن ينيء واما أن يطلق وفي سماع طاوس من عثمان نظر
لكن قد أخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه آخر منقطع عن عثمان أنه كان لا يرى الا بلاء
شيئا وان مضت أربعة أشهر حتى يوقف ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب وهذا منقطع
أيضا والطريقان عن عثمان به ضد أحدهما الآخر وجاء عن عثمان خلافه فأخرج عبد
الرزاق والدارقطني من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان بن زيد بن ثابت
إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلتة بائنة وقد سئل أحمد عن ذلك فخرج رواية طاوس وأما
قول علي فوصفه الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة أن عليا وقف المولى
وسنده صحيح وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن خنوف أن عمر إذا مضت
الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف فاما أن يطلق واما أن ينيء وهذا منقطع به ضد
بالنقل وأخرج سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى شهدت عليا أوقف رجلا
عند الأربعة بالرجعة اما أن ينيء واما أن يطلق وسنده صحيح أيضا وأخرج اسمعيل القاضي من
وجه آخر عن علي بن خنوف وزاد في آخره ويجوز على ذلك وأما قول أبي الدرداء فوصفه ابن أبي شيبة
واسمعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب أن أبا الدرداء قال يوقف في الأيلاء عند انقضاء
الأربعة فاما أن يطلق واما أن ينيء وسنده صحيح إن ثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء
وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة أن أبا الدرداء وعائشة قالان ذلك
وهذا منقطع وأخرج سعيد بن منصور بسنده صحيح عن عائشة بلفظ انها كانت لا ترى الا بلاء
شيئا حتى يوقف وللشافعي عنها نحوه وسنده صحيح أيضا وأما الراية بذلك عن اثني عشر رجلا
من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد بن سعيد بن ثابت بن عبيد مولى
زيد بن ثابت عن اثني عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء يكون
طلا فاحق يوقف وأخرج الشافعي من هذا الوجه فقال بضعة عشر وأخرج اسمعيل القاضي
من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلا فاحق يوقف وأخرج الدارقطني
من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سألت اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي
فقالوا ليس عليه شيء حتى تضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء والطلاق وأخرج اسمعيل من وجه
آخر عن يحيى بن سعيد بن سليمان بن يسار قال أدركنا الناس يقولون الايلاء إذا مضت الأربعة
وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وسائر أصحاب الحديث لأن المالكية والشافعية يهد
ذلك فتدبر بيع بطول شرحها منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعا لكن قال
مالك لا يصح رجعه إلا ان جامع في العدة وقال الشافعي ظاهر كتاب الله تعالى على أنه أربعة
أشهر ومن كاتله أربعة أشهر أجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي فإذا انقضت فعليه أحد
أمرين إما أن ينيء وإما أن يطلق فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعا

نخ

٤٦٨/٤

* (باب حكم المفقود في أخيه وماله) وقال ابن المديب إذا فقد في الصف عند القتال تريض امرأته سنة * واشترى ابن مسعود جارية فالتس صاحباً سنة فلم يجدته وقد فاختبى الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فأن فلان فلي وعلى وقال عكدا فأنعوا لانا للقطعة * وقال ابن عباس نحوه

نخ

٤٦٩/٤

أو طلاقاً مرجح قول الوقف بأن أكثر العجابه قال به والترحيم قد يقع بالا كتر مع موافقة ظاهر القرآن ونقل ابن المذخر عن بعض الأئمة قال لم يجز في شيء من الأدلة أن العزبة على الطلاق تكون طلاقاً ولو جاز لكان العزم على التي يكون فأن لا فأن لا وكذلك ليس في شيء من اللغة أن البين التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقاً وقال غيره للعطف على الأربعة أشهر بالتمام على أن التغيير بعد مضي المدة والذي يبادر من لفظ التريض أن المراد به المدة المضروبة لتقع التغيير بعدها وقال غيره جعل الله التي هو الطلاق معلقين بشغل المولى بعد المدة وعن من قوله تعالى فأن فأن وان عزموا فلا يجه قول من قال أن الطلاق يشع بمجرد مضي المدة والله أعلم ﴿قوله ما حكم المفقود في أهله وماله﴾ كذا أطلق ولم يفسح بالحكم ودخول حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال لكن ذكره معه استطراداً ﴿قوله وقال ابن المديب إذا فقد في الصف عند القتال تريض امرأته سنة﴾ وصله عبد الرزاق أتم منه عن الثوري عن داود بن أبي هند عنه قال إذا فقد في الصف تريض امرأته سنة وإذا فقد في غير الصف فأربع سنين وقوله في الأصل تريض شئ أو له على حذف إحدى التامين وانتقلت التسريح والتسريح والمختار جاز على قول سنة الابن التي وقع عنده سنة أشهر ولفظ سنة تصحيف ولفظ أشهر زيادة إلى قول سعد بن المديب في هذا ذهب مالك إلى أن فرق بين ما إذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الإسلام ﴿قوله واشترى ابن مسعود جارية فالتس صاحباً سنة فلم يجدته وقد فاختبى الدرهم والدرهمين﴾ وقع في رواية الأكر في الملتا بمعنى جاء ولكن معني بالموجود من الاستماع وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد وصله سفيان ابن عيينة في جامع رواه سعد بن عبد الرحمن عنه وأخرجه أيضاً سعد بن منصور عنه بسنده جيد أن ابن مسعود اشترى جارية بتسعمائة درهم فلما أعاب صاحبها وأمازكها فاشتد حولا فلم يجده فخرجهم إلى مساكن عند سدته به فجعل يشق ويعطى ويقول اللهم عن صاحبها فأن فأن فلي وعلى * أقرم وأخرجه الطبراني من هذا الوجه أيضاً وفيه أبي بالموجد ﴿قوله وقال عكدا فأنعوا لانا للقطعة﴾ بشر إلى أنه انتزع قوله في ذلك من حكم اللقطعة للأمر بتسريح نفسها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فأن صاحبها غيرها فله قرأ ابن مسعود أن يجعل التصرف صدقة فأن أجازها صاحبها إذا حصل له أجرها وان لم يجزها كان الأجر للصدق وعليه القرم إذا صاحبها إلى ذلك أشار بقوله فلي وعلى أي في الثواب وعلى الغرامة وغنل بعض السراح فقال معنى قوله فلي وعلى في الثواب وعلى العقاب أي انهما مكتسبان له بفعله والذي قلته أولى لأنه ثبت مفسراني رواية ابن عيينة كما ترى وأما قوله في رواية الباب فلي بفعله في ثواب الصدقة وانما حذفه للعلم به ﴿قوله وقال ابن عباس نحوه﴾ ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر فقط عن المستفي والكتشيبي خاصة وقد وصله سعد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه أنه استأجر ثوباً من رجل بمكة ففضل منه في الزحام قال فأتيت ابن عباس فقال إذا كان العام المقبل فأتشد الرحل في المكان الذي اشتريته منه فأقدرت عليه ولا تصدق بها فأن جاء فخره بين الصدقة واعطاء الدراهم وأخرج دجلى في مسند ابن عباس أنه بسند صحيح عن ابن عباس قال انظر هذه الضوال فشد بدلها بها عما كان جاء فادفعها إليهم واجاهد بها وصدق فأن جاء فخره بين الأجر والمال ﴿قوله

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنته سنة
يعلم مكانه لا تتزوج
امراته ولا يقسم ماله فاذا
انقطع خبره فسنته سنة
المفقود حدنا على بن
عبد الله حدثنا سفيان عن
يحيى بن سعيد عن يزيد
بن مولى المنبعت أن النبي
صلى الله عليه وسلم سئل
عن ضالة الغنم فقال خذها
فاعتقها لك أو لا خيـ
أولذب وسئل عن ضالة
الابل فغضب واحمرت
وجنته وقال مالك ولها
معها الحذاء والسقاء تنسرب
الماء وتاكل الشجر حتى
يلتهاها بها وسئل عن
اللفظة فقال اعرف وكاها
وعفاها وعرفها سنة فان
جاء من يعرفها والافا خلطها
بمالك قال سفيان فقلت
ربيعة بن أبي عبد الرحمن
ولم أحفظ عنه شيئا غيرها
فقلت أرايت حديث يزيد
مولى المنبعت في أمر الضالة
هو عن يزيد بن خالد قال نعم
قال يحيى ويقول ربيعة
عن يزيد مولى المنبعت عن
زيد بن خالد قال سفيان
فقلت ربيعة فقلت له

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنته سنة
المفقود) وصلة ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي قال سألت الزهري عن الأسير في أرض العدو
مضى زوج امرأته فقال لا تزوج ما علمت أمشي ومن وجه آخر عن الزهري قال يوقف مال
الاسير وامراته حتى يلبسوا ويؤتمروا وأما قوله فسنته سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة
المفقود أنها ترخص أربع سنين وقد أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد
صحيحة عن عمر بن عبد الله بن الزهري عن طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا
بذلك وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قال لا تنظر امرأة المفقود
أربع سنين وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالخفي
وعطاء الزهري ومكيول والشعبي واتفقوا كثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها
للمالك وعلى أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين واتفقوا أيضا على أنها تزوجت
بخارج الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصدق وقالوا كثرهم إذا اختار الأول الصدق غرمه
له الثاني ولم يفرقا كثرهم بين أحوال اللقد الاما تقدم عن سعيد بن المسيب وفريق مالك بين
من فقد في الحرب فوُجِّلَ الاجل المذكور وبين من فقد في غير الحرب فلا تُوجِّل بل تنظر مضي
العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش كثرهم وقال أحدوا معني من غاب عن أهله فلم يعلم
خبره لا تأجيل فيه وانما يُوجِّل من فقد في الحرب أو في الجرح أو نحو ذلك وجاء عن علي إذا فقدت
المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجها عن عبد في كتاب النكاح وقال عبد الرزاق
يلقى عن ابن مسعود أنه وافق عليا في أمرأة المفقود أنها تنظره أبدا وأخرج أبو عبيد أيضا
بسند حسن عن علي لو تزوجت فهي امرأته الأولى دخل بها الثاني أو لم يدخل وأخرج سعيد
ابن منصور عن الشعبي إذا تزوجت فبلغها أن الأول حتى يفرق بينهما وبين الثاني واعتدت منه فإن
مات الأول اعتدت منه أيضا وورثته ومن طريق الخفي لا تزوج حتى يستبين أمره وهو قول
فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث واختار ابن المنذر التأجيل لاتفق خمسة
من الصحابة عليه والله أعلم (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة
(قوله عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وفي رواية الجدي عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد
(قوله عن يزيد مولى المنبعت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل) في رواية الجدي سمعت يزيد
مولى المنبعت قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث اللفظة وهذا صورته
الارسال ولهذا قال بعد فراغ المتن قال سفيان فقلت ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال سفيان
ولم أحفظ عنه شيئا غيرها فقلت أرايت حديث يزيد مولى المنبعت في أمر الضالة هو عن يزيد بن
خالد قال نعم قال سفيان قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدث به سلاو يقول ربيعة عن يزيد
مولى المنبعت عن يزيد بن خالد قال سفيان فقلت ربيعة فقلت له أي قلت له الكلام الذي تقدم
وهو قوله أرايت حديث يزيد بن خالد آخره وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى
المنبعت سلاو ذكر لسفيان أن ربيعة محدث به عن يزيد مولى المنبعت عن يزيد بن خالد
فيوصله فحمل ذلك لسفيان على أن في ربيعة فساله عن ذلك فاعترف له به وقد أخرج
الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مولى سلاو عن ربيعة موصولا

وساقفة بساقفة واحدة وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أنهن وأضيظ فأنه دل على أن
السابق أي يحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا أسناده فقط وأخرجه الناسي عن حدثي
ابن أبي عمير عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان فأنبت ربيعة فقال حدثني به
يزيد بن زيد وعذا بضافيه إجماعهم ورواية ابن المديني أوضح وقد وافقه الحيدى والظنه قال
سفيان فأنبت ربيعة فقلت له الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المتبعث في اللقطة هو عن يزيد بن
خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قال سفيان وكنت أكرهه للرأي أي لأجل كثرة فتواه
بالرأي قال فلذلك لم أسأله إلا عن أسناده وهذا السبب في قوله رواية سفيان عن ربيعة أولى من
السبب الذي أنباه ابن التين فقال كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه
وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة مع أن الزهري
تقدم وقامه على وفاة ربيعة بنحو عشرين بل أكثر ٨١ واقضى قول سفيان بن عتبة
هذا أن يحيى بن سعيد ما سمع من شخصه يزيد مولى المتبعث موصولا وإنما وصله ربيعة ولكن
تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد بن زيد موصولا
فلهذا يحيى بن سعيد لما حدث ابن عتبة ما كان يذكروا له وأدله سليمان بن بلال حين
حدثه بموصولا وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان
ابن بلال موصولا وإنما سمع رواية جاد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد بن زيد
موصولا وهذا يقتضي أنه جعل إحدى الروايتين على الأخرى وقد تقدم شرح حديث اللقطة
مستوفى في بابها وأراد المصنف ذكره هنا للإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جائز
مالم يكن المال مما لا يحسن ضماؤه كإدله عليه التفصيل بين الأبل والغنم وقال ابن التبري
تعارض الآثار في هذه المسئلة ترجح الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم
يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبه فكان الحاق المال المفقود بهما جميعا وفيه أن ضالة
الأبل لا يتعرض لها إلا بعد قتالها بأمر نفسه فاقضى أن الزوجة كذلك لا يتعرض لها حتى
يصدق خبر وفاته فالضابط أن كل شيء يتخلى ضماؤه يجوز التصرف فيه صوتا له عن الضامع
ومالا فلا وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه
إذا حضر والله أعلم ﴿قوله ما﴾ الظاهر بكسر المجهة هو قول الرجل لامرأته
أنت على كظهر أي وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالبا ولذلك
سمى الركوب ظهرا فشبهت الزوجة بذلك لأنها ركوب الرجل فالمرأة ضالة لغير الظاهر كالظن
مثلا كان ظهرا على الظاهر عند الشافعية واختلف فيما إذا بعين الاتم كأن قال كظهر
أختي مثلا فمن الشافعي في القدم لا يكون ظهرا بل يختص بالاتم كما ورد في القرآن وكذا في
حديث خولة التي ظاهرها أوس وقال في الحديث يكون ظهرا أو هو قول الجمهور لكن اختلفوا
فمن لم يجرم على التأيد فقال الشافعي لا يكون ظهرا وعن مالك هو ظهرا وعن أحمد وإسحاق
كالذهنين فالمرأة كظهر أي مثلا فليس بظاهرها عند الجمهور وعن أحمد رواية أنه ظهرا ورواه
في كل من يجرم عليه وطؤه حتى في البهائم ويقع الظاهر بكل أنظر بدل على تحريم الزوجة لكن
بشرط اقترانه بالنسوة تحب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود عند الجمهور

﴿باب الظهار﴾

وعند الثوري وروى عن مجاهد يحب الكفارة بحجر الظهار (قوله) وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلني زوجها إلى قوله فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا) كذا لا يذروا الاكثر وساقى رواية كريمة الايات إلى الموضوع المذكور وهو قوله فاطعم ستين مسكينا واستدل بقوله تعالى وانهم لم يقولوا منكر من القول وزورا على أن الظهار حرام وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على الآية وعليها كانه أشار به إلى الآية إلى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسأني ذكره وفيه تسمية المظاهر وتسمية المحاللة وهي التي ظاهر منها وأن الرأجح أنها خولة بنت ثعلبة وأنه أول ظهار كان في الاسلام كأخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال كان الظهار في المحاللة يحرم النساء فكان أول من ظاهر من الاسلام أوس بن الصامت وكانت امرأته خولة الحديث وقال الشافعي سمعت من أَرْضِي من أهل العلم بالقرآن يقول كان أهل المحاللة يطلعون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند أبي داود قالت ظاهر مني زوجي أوس ابن الصامت فحقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكوا إليه الحديث وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صحزه أنه ظاهر من امرأته وقد تقدمت الإشارة إلى حديث في كتاب الصام في قمة المجامع في رمضان وأن الاصمغان قصته كانت ثم اراولاني داود الترمذي من حديث ابن عباس أن رجلا ظاهرا من امرأته فوقع عليها قيل أن يكفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاعزلها حتى تكفرك عنك وفي رواية أبي داود فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله وأما هذه الأحاديث حسان ودهكم كفارة الظهار منصوص بالقرآن واختلاف السالف في أحكامه في مواضع ألم البخاري بعضها في الآثار التي أوردناها في الباب واستدل بآية الظهار وآية اللعان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص وانفقوا على دخول السبب وأن أوس بن الصامت شمله حكم الظهار لكن استشكله السكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف تحفظ على تأمضي مع أن الآية لا تشمل الايمن وجعلناه الظهار بعد نزول الآية الفاق في قوله تعالى فخير برقة بدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل وأجاب عنه بأن دخول الفاق في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر وذلك يشمل الحاضر والمستقبل قال وأما دلالة الفاعل الاختصاص بالمستقبل فنه نظر كذا قال ويمكن أن يرجع للأخلاق بالإجماع (قوله وقال لي اسمعيل) هو ابن أبي أوس كذا اللاكثير ووقع في رواية التثني وقال اسمعيل بدون حرف الجر والأول أولى وهو موصول فمن جملة ما أنه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخه مذكروا الذي ظهري بالاستقرار أنه انما يستعمل ذلك فيما يورد معمو صولا من الموقوفات أو عما لا يكون من المرفوعات على شرطه وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق القتيبي عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد هو عليه وأجاب (قوله قال مالك) هو موصول بالاستناد المذكور (قوله وصيام العبد شهران) يحتفل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه ان ظهرا العبد نحو ظهرا الحر كان يعطى المبتدأ ذلك جميع أحكام الحر ويحتفل أن يكون أراد بالتشبيه مطلق بحجة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع

وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلني زوجها إلى قوله فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا) وقال لي اسمعيل حديثي مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر * قال مالك وصيام العبد شهران

تغ

٤٧١/٤

« وقال الحسن بن الحر
 ظهار الحر والقيس بن
 الحر والامة سواء » وقال
 عكرمة ان ظاهرا من امته
 فليس بشئ انما الظهار من
 النساء في العربية لما قالوا
 أي قيا قالوا وفي نقض ما
 قالوا

أحكامه لكن نقل ابن بطال الاجماع على أن العبد اذا اظهر له موافقه بالسياسة شهران
 كلطر ثم اشتافوا في الاطعام والعق فقال الكوفون والشافعي لا يجزئه الا بالسياسة فقط
 وقال ابن القاسم عن مالك ان أظم باذن مولاه أجزأ مومادعاء من الاجماع مردود فقد نقل
 الشيخ الموفق في المغني عن بعضهم أنه لا يصح ظهار العبد لان الله تعالى قال فحرير رقبة والعبد
 لا عملك الرقاب وتعبه بأن تحرير الرقبة انما هو على من يجدها فكان كل عسر فخره الصيام
 وأما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم لوصام
 شهر أجزأ عنه وعن الحسن بصوم شهرين وعن ابن جريج عن عطاء بن رباح عن رجل ظاهرا من زوجة
 أمة قال شطر الصوم (قوله وقال الحسن بن الحر) كذلك كثير وفي رواية أبي ذر عن المسلي
 الحسن بن يحيى وفي رواية وقال الحسن فقط فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهمله وتشديد
 الراء ابن الحكم النخعي الكوفي زيل بدش ثقة عدهم وليس له في البخاري ذكر الا في هذا
 الموضوع ان ثبت ذلك وأما الحسن بن يحيى فيفتح المهمله وتشديد التعنية نسب الجدا يمهو
 الحسن بن صالح بن صالح بن يحيى واسم يحيى حيان كوفي ثقة فقيه عاين من طبقة سفيان الثوري
 وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب وقد أخرج الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء هذا
 الاثر عن الحسن بن يحيى وأخرج سعيد بن منصور بن سعيد عن ابراهيم النخعي قال الظهار من
 الامة كالظهار من الحر وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما
 أخرجه ابن العرابي في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل ظاهرا من سريره فقال
 قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار الحر وهو قول الفقهاء السبعة به
 قال مالك ثورية والنوري والليث واحتجوا بأنه فرج حلال فيجوز بالتصرم وأخرج سعيد بن
 منصور بن سعيد عن الحسن ان وطئها فهو ظهار وان لم يكن وطئها فلا ظهار عليه وهو قول
 الاوزاعي (قوله وفان عكرمة ان ظاهرا من امته فليس بشئ انما الظهار من النساء) وصله
 اسمعيل القاضي بسند لا بأس به وجاء بضاع مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية
 داود بن أبي هند سألت مجاهدا عن الظهار من الامة فكأنه لم يره شافقت أليس الله يقول من
 نسأهم أنقليست من النساء فقال قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأليس
 الصيدين الرجال أفحزون شهادة العبد وقد جاء عن عكرمة خلافة قال عبد الرزاق أنا ابن
 جريج أخبرني الحكم بن أبيان عن عكرمة مولى ابن عباس قال يكفر عن ظهار الامة مثل كدرة
 الحر ويقول عكرمة الاول قال الكوفون والشافعي والجهور واحتجوا بقوله تعالى من
 نسأهم وليست الامة من النساء واحتجوا أيضا بقول ابن عباس ان الظهار كان طلاقا ثم أحل
 بالكفارة فكيف لا يحل للامة في الطلاق لا حظ لها في الظهار ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في
 الامة المروجة فلا يكون بين قوله اختلاف (قوله وفي العربية لما قالوا أي قيا قالوا) أي يستعمل
 في كلام العرب غاد لكذا معني عادقه وأبطله (قوله وفي نقض ما قالوا) كذلك كثير بنون وقاف
 وفي رواية الاصل على والكثيرة معني بعض موحدة ثم مهمله والاول أصح والمعنى انه يأتي بفعل
 ينقض قوله الاول وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطئها الا بعد أن يكفر أو
 يكفر عن طئها والعزم على اسما كها أو ترك فراقها والاول قول الليث والثاني قول

وهذا أولى لان الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور

* (باب الاشارة في الطلاق

والأمور) * وقال ابن عمر

قال النبي صلى الله عليه وسلم

لا يعذب الله بسمع العين ولكن

يعذبهم ذواتنا إلى لسانه

* وقال كعب بن مالك أشار

النبي صلى الله عليه وسلم إلى

أن خذ النصف * وقالت

أم هانئ النبي صلى الله

عليه وسلم في الكسوف

فقلت لعائشة ما شأن الناس

فأماأت برأسها إلى الشمس

فقلت آفة وأماأت برأسها

وحى تصلى أى نعم وقال أنس

أوما النبي صلى الله عليه

وسلم يده إلى أى بكر أن

يتقدم * وقال ابن عباس أوما

النبي صلى الله عليه وسلم

يده لأخرج * وقال أبو قتادة

قال النبي صلى الله عليه وسلم

في الصلوة لعنم أحدكم

أمره أن يجعل عليها وأشار

إليها قالوا قال فكلوا

* حدثنا عبد الله بن محمد

حدثنا أبو عامر عبد الملك

ابن عمرو حدثنا إبراهيم

٥٢٩٢

ت

تحفة

٦٠٥٠

الخسفة ومالك وحكى عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة وحكى عنه العزم

على الأسأله والوطء معا وعلمه أكثر أصحابه والثالث قول الشافعي ومن تبعه ثم قول رابع

سند كرمهنا (قوله وهذا أولى لان الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور) هذا كلام البخاري

ومراده الرّدعي من زعم أن شرط العود عن أن يقع بالنكول وهو إعادة نكول الظاهر فأشار إلى هذا

القول وجرم بأنه مرجوح وان كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر وقد روى ذلك عن

أبي العباس وكثير من الأصحاب من التابعين وبه قال الفراء النخعي ومعنى قوله ثم يعودون لما قالوا

أى إلى قول ما قالوا وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله إلى الجهل لان الله تعالى وصفه بأنه

منكر من القول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم يحل المرأة

أنهى وإلى هذا أشار البخاري بقوله لان الله لم يدل على المنكر والزور وقال اسمعيل القاضي

لما وقع بعد قوله ثم يعودون فحصر برقة قبل أن يفسد دل على أن المراد وقوعه ضد ما وقع منه من المظاهرة

فان رجلا لو قال إذا أردت أن تمس فأعتقر رقية قبل أن تمس لكان كلاما صحيحا بخلاف ما لو

قال اذا لم ترد أن تمس فأعتقر رقية قبل أن تمس وقد جرى بحث فى أبى العباس بن سيرين ومحمد بن

داود الظاهري فاتبع عليه ابن سيرين بالإجماع فأنكره ابن داود وقال خالفه وظاهر القرآن

لأعتق خلاصهم خلافا وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج واختلف المعربون في معنى

اللام في قوله لما قالوا فقل معناها ثم يعودون إلى الجماع فحصر برقة لما قالوا أى فعلهم تحصر بر

رقية من أجل ما قالوا فادعوا أن اللام في قوله لما قالوا متعلق بالمحذوف وهو قوله عليهم فالة

الاختصاص وقيل المعنى الذين كانوا يظهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أى إلى المظاهرة في

الاسلام وقيل اللام معنى عن أى يرجعون عن قولهم وهذا موافق قول من يوجب إنكاره

بمجرد وقوع كلمة الظاهر وقال ابن بطلان يشبهه أن تكون ما معنى من أى اللواتي قالوا هن اثنتان

علينا كطه ورأهما تناسلا ويحوز أن يكون قالوا يتقدر المصدر أى يعودون للقول فسمى

المقول فحين باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب بالامر وهو مضروب الامر والله

أعز بالصواب (قوله باب الاشارة في الطلاق والامور) أى الحكمة وغيرها

وذكره عدة أحاديث معطوفة وموصولة وأما قوله وقال ابن عمر هو طرف من حديث تقدم

موصولا في الجائز وفيه صلة مدبر عبادة وفيها ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه بأنها وقال

كعب بن مالك هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في الملازمة وفيها وأشار إلى أن خذ النصف

* قالها وقالت أسماء بنت أبي بكر (قوله صلى الله صلى الله عليه وسلم في الكسوف) الحديث

تقدم موصولا في كتاب الايمان باللفظ فأشارت إلى أسماء وفيه فأشارت برأسها أى نعم وفي صلاة

الكسوف معناه وفي صلاة السهو بإختصار رابعها وقال أنس أوما النبي صلى الله عليه وسلم إلى

أبي بكر أن يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس خاصة وقال ابن عباس هو طرف من حديث

تقدم موصولا في العلم في باب من أجاب النبي بإشارة اليد والرأس وفيه وأوما بيده وأخرج

سأدهما وقال أبو قتادة هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في باب لا يشر المحرم إلى الصديق

من كتاب الحج وفيه أمره أن يجعل عليها وأشار إليها الحديث السابع (قوله أبو عامر) هو

العقدي وأبراهيم شيخه جزم المزى بأنه ابن طهمان وزعمه بعض الشراح أنه أبو إسحق الفزاري

عن خالد بن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كلباً أتى على الركن أشار إليه وكبر وقالت زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم فقم من ردم بأجوح رما جوح مثل هذه وهذه وعقدت عني * حدثنا سعد بن حذنا بشر بن الفضل حدثنا سلمة بن علفمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلا أعطاه وقال سيده ووضعه أغلته على بطن الوسطى والخنصر فلنار نهدها * قال وقال الأوبى حدثنا إبراهيم بن سعد عن شعبة بن الحجاج عن هشام (٣٨٥) بن زيد عن أنس بن مالك قال قال عدي بن عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم

والاول أروح وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن أبي بكير عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخاء * وتقدم الحديث شروحا في كتاب الحج وفيه كذا أتى على الركن أشار إليه * الثامن (قوله وقالت زينب) عن بنت جحش أم المؤمنين (قوله مثل هذه وهذه وعقدت عني) تقدم في أحاديث الأبيدوم والامات النبوة وصولاً وبأني في الفتن لكن بلفظ وحق بأصبعه الإبهام وألقى عليها وهي مودعة عند التبعين * وسألت في الفتن عن حديث أبي هريرة بلفظ وعقدت عني ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لا رادة عنه مفعول متروكة الإشارة الفصحمة فالذا كفي بها عن النطق مع الله - مدره عليه دل على اعتبار الإشارة عن لا يقدر على النطق بطريق الاولى * (التاسع) (قوله سلمة بن علفمة) بفتح الهمزة واللام شيع شيعه وهو يصري وكذا سائر رواة هذا الاسناد * وقيل ليس بمسلمة بن علفمة شيع يصري أيضاً لكن في أول اسمه زادتم وهو الهمزة الساكنة وهو دون سلمة بن علفمة في الطبقة والسنة (قوله وقال سيده) أي أشار به وهو من الطلاق القول على التعليل (قوله ووضعه أغلته على بطن الوسطى والخنصر فلنار نهدها) أي يقابلها بين يديه * وسأل في روايته عن مدد شيخ البخاري أن الذي فعل ذلك هو بشر بن الفضل رواه عن سلمة بن علفمة فقل هو مدد في سياق البخاري أن الذي فعل ذلك هو بوضع الإغلة في وسط الكعب الإشارة إلى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة بوضعها على الخنصر الإشارة إلى أنها في آخر النهار لأن الخنصر آخر أصابع الكعب وقد تقدم بسط القول في تعيين رفته في كتاب الجمعة الحديث العاشر (قوله وقال الأوبى) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخاري أخرجه عنه الكثير في العلم وفي غيره وقد أورده أبو نعيم في المسخرج من طريق يعقوب بن سفيان عنه * وبأني في الديارات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه وقوله أنه أو ضاحاً جمع وضع بفتح أوله والمجتمعة ثم عمله هو البياض والمراد هنا حل من فضة وقوله وضع خراة مهلة ثم ضاد وخاء معجج أي كسر رأسها وهي في آخر رمق أي نفس وزنا معني وقوله أصحمت بض أوله أي وقع بها العت أي خرس في لسانها مع حضور ذهنها وفيه فأشارت أن لا وفيه فأشارت أن نم * الحديث الحادي عشر حديث ابن عوف في ذكر الفتن يأتي شرحه في الفتن وفيه وأشار إلى المشرق * الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى (قوله فاجد حل) يجيم

عليه وسلم على جارية فآخذ تحفة أو ضاحاً كانت عليها ورشح رأسها فأتى بها أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وقد أصحمت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل فلا تنفس الذي قلها فأشارت برأسها أن لا قال فقال لرجل آخر غير الذي قلها فأشارت أن لا فقال فلان لقلها فأشارت أن نم فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرشح رأسه بين حجرين تحفة * حدثنا قيس بن سعدنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الفتن من هيناً وأشار إلى المشرق * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن أبي إسحق الشيباني عن

(٤٩ - فتح الباري سمع)

فلما غربت الشمس قال لرجل انزل فاجد حل قال يا رسول الله لو أصحبت ثم قال انزل فاجد حل قال يا رسول الله لو أصحبت ان عادته ثم إني أراهم قال انزل فاجد حل فاجد حل في الثالثة فثرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أومأ بيده إلى المشرق فقال اذا رأيتم الليل قد أميل من ههنا فقد أظفر العاصم * حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا زيد بن زريع عن سليمان عن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يضمن أحدكم بداءه بلال أو قال أذنه من مجوره فأما ينادي أو قال يؤذن

ثم هسهله أى حرك السويق يعود لذوب في الماء وقد تقدم شرحه في باب متى يحل فطر الصائم
من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب السيام والمراد منه هنا قوله ثم وأما بدقه للمشرق
* الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود **(قوله ليرجع)** يفتح أوله وكسر
الجيم وقامعكم بالنصب على المععولة وقوله وليس أن يقول هو من إطلاق القول على الفعل
وقوله كأنه يعني الصبح أو انقرب شرك من الراوى وتقدم في باب الأذان قبل الفجر من كتاب
الصلاة بلفظ يقول انقرب بغير شرك **(قوله وأظهر يزيد)** هو ابن زريع راويه **(قوله ثم مد)**
احداهما من الأخرى تقدم في الأذان على كيفية أخرى ووقع عنده مسلم بلفظ ليس الفجر
المعترض ولكن المستطبل وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة الحديث الرابع عشر
(قوله وقال الليث) تقدم التنبه على استاده في أوّل الزكاة شرحه وقوله هنا جبتان جيم
ثم وحده وقوله الأماذت تشديد اللام من المدوالة ماددت فأدغمت زكره ابن بطال بلفظ
مازت برأى تخففة بدل الدال ونقل عن الخليل ما رواه الشئمر ومروا إذا تردد وقوله من لدن
تدبها كذا لا يبين ذرا التثنية وغيره تدبها ما يصغى الجميع قال ابن التين وهو الصواب قال لكل
رجل تدب فيكون له ما أربعة كذا قال وليست الرواية بالتثنية خطأ بل هي موجهة والتقدير
تدب كل منهما وقوله تبحر يفتح أوله وضم الجيم قبله ابن التين قال ويجوز يضم أوله وكسر الجيم
من الرباعي **(قلت)** وهو الثابت في معظم الروايات وموضع الترجمة منه قوله فيه ويشتر باصبعه
الى حلقه قال ابن بطال ذهب الجمهور الى أن الإشارة إذا كانت منهمة شتمت منزلة النطق
وحالفة الحنفية في بعض ذلك ولعل البخارى رد عليهم بهذه الأحاديث التي جعل فيها التنى صلى
الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق وإذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الدنيا فهي
لمن لا يمكنه النطق أجوز وقال ابن المنبر أراد البخارى أن الإشارة الطلاق وغيره من الأخرس
وغيره التي يفهم منها الأصل والعدد نافذ كلفظ اه ويظهر لي أن البخارى أو رده هذه الترجمة
وأحاديثها فوطئة لما يذكره من البحث في الباب الذي يلمع من فرق بين لعن الأخرس وطلاقه
والله أعلم وقد اختلف العلماء في الإشارة المنهمة فأما في حقوق الله فلا يكتفى ولو من القادر
على النطق وأما في حقوق الأدميين كالعهود والافراد والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء فمن
اعتقل لسانه فلعنهم إلى حنيفة أن كان ما يؤسان نطقه وعن بعض الحنابلة إن اتصل بالمرت
ورجحه الطحاوى وعن الأوزاعى إن سبقه كلام ونقل عن مكحول أن قال فلان حرم ثم أصمت فقبل
له فلان فأومأ صم وأما القادر على النطق فلا تنويم اشارته مقام نطقه عند الأكثرين واختلف
هل يقوم منه مقام النمة كما لو طلق امرأته فقبله لم طلقة فأشار باصبعه **(قوله يا)**
العنان هو مأخوذ من اللعن لأن الملاعن يقول لعنة الله عليه إن كان من الكافرين
واختبر لفظ الأمن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل وهو الذي يدعى به في الآية وهو أيضا
يدأ به وله أن يرجع عنه فيبسط عن المرأة بغير عكس وقل سمي إمانا لأن الأمن الطرد والامداد
وهو مشترك بينهما وانما خصت المرأة فانظر الغضب لفظه الذنب بالنسبة الى الهال الرجل إذا
كان كاذبا يصل ذنبه الى أكثر من القذف وإن كانت هي كاذبة فذهبها أعظم لمفسده من تلويث
الفراس والتعرض للحاقق من ليس من الزوج فقتلته المحرمية وتبب الولاية والميراث لمن

ليرجع فائكم وليس أن
يقول كأنه يعني الصبح أو
الفجر وأظهر يزيد ثم
مد احداهما من الأخرى
وقال الليث حديث جعفر
ابن ربيعة عن عبد الرحمن
ابن هرم سمعت أبا هريرة
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم مثل الخيل
والتملق كشل رجلين عليهما
جبتان من حديثي لدن
تدبهما الى تراقيمهما فاما
المنفق فلا يفتق شدا
الاماذت على جلده حتى
تجش شانه وتفقوا ثم وأما
الجدل فلا يريد ينطق الا
لزم كل حلقة موضعها
فهو يؤسعه ولا تسع
ويشتر باصبعه الى حلقة
باب اللعان

لا يستحقهما والعان والاعتان والملاعة بمعنى ويقال تلعنا وتلعنا ولا عن الحاصص ينهما
والرجل ملاعن والمرأ قملأ عنه لقوة غالبا من الجانبين وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى
أنه لا يجوز مع عدم التحقق واختلف في وجوبه على الزوج لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى
الوجوب **قوله** وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن حتى يقرنوا قولهم ان كان من الصادقين كذا
لا كثر وما في رواية كريمة الاتبات كاهها أو كأن الحضاري عتق بعموم قوله تعالى يرمون لأنه
أعم من أن يكون باللفظ أو بالاشارة المفهومة وقد عتق غيره للجهه ويرى في أنه لا يشترط في
اللاعنة أن يقول الرجل رأيت زنتي ولأن حتى جعلها أن كانت حاملا أو ولدها أن كانت
وضعت خلافا لما لك بل يكفي أن يقول انما زانية أو زنت ويؤيده أن الله شرع حد القذف على
الاجنبي برمي المحصنة ثم شرع اللعان برمي الزوجة ولو أن أجنيا قال با زانية وجب عليه حد
القذف فكذلك حكم اللعان وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للداعي
فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجها والله أعلم **قوله** فإذا قذف
الانكرس امرأ أنه بكتابة بمسنة ثم وحدة وعند الكشغري بكتابة بالاهام **قوله** أو اشارة أو ايعاء
معروف فهو كاللتمكم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد أجازا لالاشارة في القرائض أي في الامور
المقرضة **قوله** وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم أي من غيرهم وخالفوا الحنفية
والاوراق وأصح وهي رواية عن أحد اختارها بعض المتأخرين **قوله** وقال الله تعالى
فاشارت اليه قالوا كذب تكلم من كان في المهدصيا) أخرج ابن أبي حاتم عن طريق يعقوب بن
مهران قال قالوا المزمع لندجشت أقربا إلى آخره أشارت إلى عيسى أن كلوه فقالوا فامرأ
أن تكلم من هو في المهد زيادة على ما ثبت من الداهية ووجه الاستدلال به أن مريم كانت
تذرت أن لا تكلم فكانت في حكم الانكرس فإشارت اشارة مفهومة اكتبوا بها عن معاودة
سؤالها وان كانوا أنكرها واعلمها ما أشارت به وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن
معنى قوله تعالى اني تذرت للرجن صوما أي سمعا أخرجه الدارمي وغيره **قوله** وقال الضحاك
أي ابن مراحم (الارض اشارة) وصله عدي بن جندب وأبو حنيفة في تفسيره شيان الثوري
ولفظها معناه في قوله تعالى آية أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الارض اغاستنى الرمز من الكلام
فدل على أنه حكمه وأعزب الكرماني فقال الضحاك هو ابن شرابيل الهمداني فلم يصب فان
المشهور بالتفسير هو ابن مراحم وقد وجدنا في المذ كور عنه مصرحاً أن ابن مراحم وامان
شرابيل ويقال ابن شرابيل فهو من التابعين لكن لم يتفقوا عنه شيأ من التفسير بل عند
الخازني حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استنباط المرتدين وكلاهما من
روايته عن أبي سعيد الخدري قال الرمز اشارة **قوله** وقال بعض الناس لاحدولالعان) أي
بالاشارة من الانكرس وغيره (ثم نزع ابن طلق بكتابة أو اشارة أو ايعاء جاز) كذا لا يدر ولغيره ان
الطلاق بكتابة الخ (تجويد وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون الا بكلام قبل
له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام) أي وأنت وافقت عن وقوعه بغير الكلام فليس له في
اللعان واخذ **قوله** والابطال والطلاق والقذف وكذلك العتق) يعني اما أن يقال باعتبار الاشارة
فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالاشارة والافالفرقة بينهما ما يغير دليل تحكمهم وقد

وقول الله تعالى والذين
يرمون أزواجهن حتى يقرنوا
ان كان من الصادقين) فإذا
قذف الانكرس امرأ أنه
بكتابه أو اشارة أو ايعاء
معروف فهو كاللتمكم لان
النبي صلى الله عليه وسلم قد
أجازا لالاشارة في القرائض
وهو قول بعض أهل الحجاز
وأهل العلم وقال الله تعالى
فاشارت اليه قالوا كذب
تكلم من كان في المهدصيا
وقال الضحاك الارض اشارة
وقال بعض الناس
لاحدولالعان ثم نزع ابن
طلق بكتابة أو اشارة أو
ايعاء جاز وليس بين القذف
والقذف فرق فان قال
القذف لا يكون الا بكلام
فدل له كذلك الطلاق
لا يكون الا بكلام والابطال
الطلاق والقذف وكذلك
العتق

وكذلك الاصم يلاع

وقال الشعبي وقتادة اذا

قال أنت طلق فأشار

بأصابعه ثنتين منه بأشارته

وقال ابراهيم الاخرس اذا

كتب الطلاق بيده لزمه

وقال حماد الاخرس والاصم

ان قال برأسه جاز وحدنا

فتبينه حدثنا ثعلب عن يحيى

ابن سعيد الانصاري أنه سمع

أنس بن مالك يقول قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ألا أخبركم بخبر مردود

الانصار قالوا بلى يا رسول

الله قال بئنا انصار ثم الذين

يلومهم بنو عبد الله ثم الذين

يلومهم بنو الحارث بن

الخزرج ثم الذين يلومهم بنو

ساعة ثم قال بيده فقبض

أصابعه ثم طهّن كل اى

بيده ثم قال وفي كل دور

الانصار خبره حدثنا علي

ابن عبد الله حدثنا سفيان

قال أبو حازم سمعت من سهل

ابن سعد الساعدي صاحب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم بعث أنا

والساعة كهذه من هذه أو

كهاتين وقرن بين السبابة

والوسطى

٢ قوله وقرن وأشار سفيان

بالسبابة هكذا التبع الى

بأيدينا والذي في الصحيح

بأيدنا وقرن بين السبابة

والوسطى اه

واقفه بعض الحنفية على هذا البحث وقال القاسم بطلان الجميع لكن علمناه في غيره اللعان
 والحد استحسانا ومنهم من قال منه انه في اللعان والحد لهما لانه يتعلق بالصرح كالحد فلا
 يكتفى فيه بالاشارة لانها غير مبرجة وهذه عدة من وافق الحنفية من الخنابلة وغيرهم وردة
 ابن النخعي بأن المسئلة مقرضة فيما اذا كانت الاشارة مفهومة أفهاما واضحا لا يبقى معه ريب
 ومن حجتهم أيضا أن الله قد يعلق بصرح الزنادون معنا بدليل أن من قال لا تخرو طئت
 وطأحر امامي يكن قد فالا فقال أن يكون وطئ وطء شبهة فاعتقد القائل أنه حرام والاشارة
 لا يضحى بها التنبيل بين الميتين ولذلك لا يجب الحد في التعريض وأجاب ابن التصار بالقص
 عليهم شذوذ التذوق بغير اللسان العربي وهو ضعيف ونقض غيره بالقول فإنه ينقسم الى عدة
 مرودثة بالاجماع وتقتب بأن الكاذب كقولها فلا اجماع وبأن اللعان عند الاكثرين كما
 ساقى البحث فيه **(قوله)** وكذلك الاصم يلاع أي اذا أشار اليه حتى فهم قال المهلب في امره
 اشكال لكن قد يرتفع بزاد الاشارة الى أن تفهم معرفته فذلك عنه **(قلت)** والاطلاع على معرفته
 بذلك سهل لانه يعرف من نطقه **(قوله)** وقال الشعبي وقتادة اذا قال أنت طلق فأشار بأصابعه
 ثنتين ما تارة واحدة ابن أبي شيبة باللفظ مثل الشعبي فقال سئل رجل مرة فأشار بواحدة
 قال فأمره بيده بأربع أصابع ولم يتكلم فدارق امرأته قال ابن السكيت معناه أنه عبر عماواه
 من العدد بالاشارة فاعتدوا عليه بذلك **(قوله)** وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه
 واصله ابن أبي شيبة باللفظ وأخرجه الاثرم عن ابن أبي شيبة كذلك وأخرجه عبد الرزاق باللفظ
 الرجل يكتب الطلاق ولا يظنه أنه كان راء لا زما ونقل ابن النخعي عن مالك الاخرس اذا
 كتب الطلاق أو فواه لزمه وقال الشافعي لا يكون طلاقه حتى أن كلاً من معاين انفراده لا يكون
 طلاقاً أما لرجعه أو فافان الشافعي يقول بالوقوع سواء كان ناطقاً أم أخرس **(قوله)** وقال حماد
 الاخرس والاصم ان قال برأسه جاز هو حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة فكان البخاري
 أراد الزام الكوفيين بقوله يضحهم ولا يخفى أن محل الجواز تحت يسبق ما يتعلق عليه من
 الاعمال بالأسس الجواب ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالاشارة أيضا بالحديث
 الاول منها حديث أنس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المنائب فإنه أو رده هناك من
 وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي وأورده هاهنا عن أنس بغير واسطة والطريقان
 صحيحان وفي زيادة أنس هذه الاشارة وليست في روايته عن أبي أسيد وفي رواية عن أبي أسيد
 من الزيادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم ونقصه من الحديث هنا قوله ثم قال بيده فقبض
 أصابعه ثم طهّن كل اى بيده فقضى أصابعه عليه ثم رماه فالتفت **(قوله)** الثاني حديث سهل
(قوله) قال أبو حازم كذا وقع عنده وأخرجه الاسماعيلي من وجهين عن سفيان بن عيينة عن
 أبي حازم وصرح الحمدي عن سفيان بالحدّيث فقال في روايته حدثنا أبو حازم أنه سمع من
 أخرجه أبو نعيم **(قوله)** كهذه من هذه أو كهاتين شك من الراوي واقصر الحمدي عن قوله
 كهذه من هذه **(قوله)** ٢ وقرن وأشار سفيان بالسبابة ساقى شرحه مستوفى في كتاب الرقاق

ان شاء الله تعالى قال الكرماني قد انقضى من يوم بعثته الى يومنا هذا يعني سنة سبع وستين
وسبع مائة تسعة مائة وخمسون سنة فكيف تكون انقضية وأجاب الخطابي أن المراد أن
الذي بقي بالنسبة الى ما مضى قد رفض الوسطى الى السابعة (قلت) وسأني البحث في ذلك
حدث أشرف اليه * الثالث حديث ابن عمر الشمر هكذا وهكذا وهكذا تقدم شرحه في
كتاب الصيام * الرابع حديث أبي مسعود وهو عتبة بن عمرو ووقع في رواية المناقب
والكشيحي في ابن مسعود قال عياض وهو وهو وهو كما قال فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب
والمغازي من طرق عن اسمعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن حازم وصرح في بدء الخلق
بأسمه ولفظه حديث قيس عن عتبة بن عمرو في مسعود وقد تقدم شرحه في ذكر الجن في بدء الخلق
وبقية شرحه في أول المناقب والخامس حديث سهل في فضل كافل اليتيم وسأني شرحه في كتاب
الادب ان شاء الله تعالى وقوله فيه بالسابعة في رواية الكشيحي بالنسبة لاجتهادهم اجماعه
في (قوله) باب اذا عرض بني الولد في شدة الراء من التعريض وهو ذكر بني بنهم منه
شي آخر لم يذكر وشارك الكافي بأخذ كرتي بغير لفظه الموضوع بقوم مقامه وترجم البخاري
لهذا الحديث في الحدود ما جاء في التعريض وكأنه أخذ من قوله في بعض طرق يعرض بنه
وقد اعترض ابن المنير فقال ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الاشارة لاشتراكهما في افعالهم
المقصود ولكن كلامه يشعر بالغا حكم التعريض في تناقض مذهبه في الاشارة والجواب أن
الاشارة المعتبرة هي التي لا يفهم منها المعنى المتصور بخلاف التعريض فان الاحتمال فيه اما
راجع وامامسا وافتقر قال الشافعي في الام ظاهر قول الاعرابي أنه اتهم امرأته ولكن لما كان
لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه
لا حاشي التعريض ومبادل على أن التعريض لا يعطى حكم التصريح الاذن بخطمة المعتدة
بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز والله أعلم (قوله) عن ابن شهاب قال الدارقطني أخرجه
أبو صعب في الموطعين مالك وتابعه جماعة من الرواة والشيخ المزني في مسأله من رواية محمد بن
الحسن عن مالك أن الزهري ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ومن طريق ابن وهب
أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب ومن طريق ابن وهب هذا أخرجه أبو داود (قوله)
عن ابن سعيد بن المسيب (أخبره) كذا لا كذا أصحاب الزهري والله أعلم بنسب فقال عنه عن أبي سالم
عن أبي هريرة وسأني في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه وهو مصنف البخاري الى
أنه عند الزهري عن سعيد بن أبي سلمة وهو وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن النعمان
عن الاوزاعي عن الزهري عنه جماعة وقد أطلق الدارقطني أن الحديث رواية مالك ومن تابعه
وهو محمول على العمل بالترجيح وأما طريق الجمع فهو ما منه البخاري ويتأيد أيضا بأن عقيل
رواه عن الزهري قال بلغنا عن أبي هريرة فان ذلك يشعر بأنه عنده عن غيره واحد والاولو كان
عن واحد فقط كعبد مثلا لاقتصر عليه (قوله) أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم في
رواية أبي مصعب جاء عرابي وكذا سأني في الحدود عن اسمعيل بن أبي أيوب عن مالك واللساني
جاء رجل من أهل البادية وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني وفي رواية ابن وهب التي
عند أبي داود أن أعراسا من بني فزارة وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة

* حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جبلة

ابن جهميع سمعت ابن عمر

يقول قال النبي صلى الله

عليه وسلم الشمر هكذا

وهكذا وهكذا يعني ثلاثين

ثم قال وهكذا وهكذا

وهكذا يعني تسعا وعشرين

يقول مرة ثلاثين ومرة

تسعا وعشرين * حدثني

محمد بن المنثري حدثنا يحيى بن

سعد بن اسمعيل عن قيس

عن أبي مسعود قال وأشار

النبي صلى الله عليه وسلم

بشده نحو اليمن الايمان

فهنا مرتين الألوان القسوة

وغلط القلوب في القنادين

حدث بطبع قرنا الشيطان

ويصعد من حديثنا عرو

ابن زرارة أخبرنا عبد العزيز

ابن أبي حازم عن أبيه عن

سهل قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأنا وكافل

اليتيم في الجنة هكذا وأشار

بالسابعة والوسطى ورفج

بينهما شيئا * (باب اذا عرض

بني الولد) * حدثنا يحيى بن

زغبة حدثنا مالك عن ابن

شهاب عن سعد بن المسيب

عن أبي هريرة أن رجلا أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

قوله ان سعد بن المسيب

أخبره هكذا بنسخ الشارح

التي أيد بنا والذي بنسخ

الحجج التي أيد بنا عن

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قلعل مافي الشارح رواية له معصية

تحفة

تحفة

تحفة

فقال يا رسول الله ولدي
غلام أسود فقال هل
لث من ابل قال نعم قال
ما ألوانها قال جرد هل
فيها من أروق قال نعم قال
فأني ذلك قال هل نزع عرق
قل فاعلم ابلك هذا نزع

(٢) قوله ان امرأتي ولدت
غلاما أسود وقوله ما ألوانها
وقوله فهل وقوله ان فيها
لورقا وقوله ولعل الخ وهكذا
وقع للشارح هنا وهو أدينا
في كتاب الاعتصام ما عدا قوله
ولعل الخ والذي في الصحيح
بأيدية ثمانية اياه امش اد
مصححه

عن ابن شهاب واسم هذا الاعرابي نهم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعد في الملهجات
له من طريق قطيبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولاً كاحدتها أن نهم بن قتادة ولد له مولود أسود من
امرأته من بني عجل فشكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل لث من ابل (قوله أي النبي صلى
الله عليه وسلم) في رواية ابن أبي ذئب سخر بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال يا رسول الله ان
امرأتي ولدت غلاماً أسود) لم أقف على اسم المرأة ولا على اسم الغلام وزاد في رواية يونس وإني
أنكرته أي استكرهه بقلبي ولم ير دأته أن يكره كونه ابنه بلسانه والا لكان تصرح بها بالنبي
لا تعريضا وجه التعريض أنه قال غلاماً أسود أي وأنا أيضا فكيف يكون مني وقوع في رواية
معمر عن الزهري عند مسلم وهو حديث يعرض بأن ينسبه ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف
ليس قذافا به قال الجوهري واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك وعن المالكية يجب الحد
إذا كان مشهورا وبأبواب عن الحديث بحسب ما في بيانه في آخر شرحه وقال ابن دقيق العيد في
الاستدلال بالحد في نظر لان المتعني لا يجب عليه حد ولا تعزير (قلت) وفي هذا الاطلاق نظر
لانه قد يستغنى باللفظ لا يستغنى بالتعريف ولا يلفظ بقضيه في الاول ان يقول مثلاً إذا كان زوج
المرأة أيضا فثبت بولد أسود ما الحكم ومن الثاني أن يقول مثلاً ان امرأتي أنثى بولد أسود أنا
أيض فيكون تعريضا أو يزعمه مثلاً زنت فيكون تصرحا والذي ورد في حديث الباب هو
الثاني فيتم الاستدلال بقذفه الخطأ على عكس هذا فقال لا يلزم الزوج ادصراح بان الولد الذي
وضعت امرأته ليس منه قذف لغير أن يثبتها وطئت بشبهة أو وضعت من الزوج الذي
قذفه إذا كان ذلك ممكنا (قوله قال فما ألوانها قال جرد) في رواية ينجيد بن مصعب عن مالك عند
الدارقطني قال رمدك والارمك الأبيض إلى حمرة وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر
في النورط (قوله فعل فيها من أروق) يوزن آخر (قوله ان فيها لورقا) ٢ بضم الواو يوزن جر
والأروق الذي فيه سواد ليس بمالك بل قيل إلى القبرة ومنه قيل للجمامة ورقا (قوله فاني ذلك)
يشترط الزن المقتله أي من أين أناها اللون الذي خلفها هل هو بسبب خل من غير لونها طرأ عليها
أو لا أخر (قوله هل نزع عرق) في رواية كريمة له ولا إشكال فيها بخلاف الاول فزعم
جميع بأن الصواب التصب أي هل نزع عرق نزعهم وقال الثعالب ويحتمل أن يكون في الأصل له
فقطط الهاء ووجه ابن مالك احتمال انه حذف منه زعمه والشان ويؤيد توجيه ما وقع في
رواية كريمة والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها من هو باللون المذكور فاجتذبه إليه بخلاف على
لونه واتقى الداودي أن هل هنا التحقيق (قوله ولعل انك هذا نزعهم) كذا في رواية أبي ذئب وحذف
الفعل ولغیره نزعهم عرق وكذا في سائر الروايات والمراد بالعرق الأصل من النسب شبه به عرق
الشجرة ومنه قولهم فلان عريق في الأصل أي ان أصله متناسب وكذا مرق في الكرم أو اللؤلؤ
وأصل التزع الخذب وقد يطلق على المل ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه
الولد بأبيه أو بأمه نزع إلى أبيه أو إلى أمه وفي الحديث شرب المل وتشبيهه بالجهول بالمل
تقرى بينهم السائل واستدل به لعمري العمل بالقياس قال الخطابي هو أصل في قياس الشبه وقال
ابن العربي فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر ويوقف فيه ابن دقيق العيد فقال هو
تشبيه في أمر وجودي والتزاع انما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية

٥٢٠٦

تحفة

٧٦٢٦

(باب احلاف الملاعن)
 حدثنا موسى بن اسمعيل
 حدثنا جويرية عن نافع
 عن عبد الله رضى الله عنه
 أن رجلا من الانصار قد
 امر أنه فأحلفه ما لا تنبي
 صلى الله عليه وسلم ثم فرق
 بينهم

وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتقام من ولده بمجرد الظن وأن الولد يلحق به ولو خالف لوفيه لو أن أمه قال
 القرطبي تعالى رز شد لا خلاف في أنه لا يحصل ثبوت الالباب اختلاف الألوان المتقاربة كاللادة
 والسمرة ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقرب بالوطء ولم تنقض مدة الاستبراء وكأنه أراد في
 مذهبه والأفان لا خلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا إن لم ينضم اليه قرينة تالم يجوز التي
 فإن اتهمها فانت بولده لو أن الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح وفي حديث ابن
 عباس الآتي في اللعان ما يقويه وعند الحنابلة يجوز انثني مع القرينة مطلقا والخلاف انما هو
 عند عدمها وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية وفيه تقديم حكم الفراش على ما يشغره
 مخالفة الشبهة وفيه الاحتياط للانساب وانما هم مع الامكان والزجر عن تحقيق ظن السوء وقال
 القرطبي يؤخذ منه منع التسلسل وان الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بجاد وفيه
 أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح بخلاف المالكية وأجاب بعض
 المالكية أن التعريض الذي يجب بالقذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من
 التصريح وهذا الحديث لا يوجب فيه دفع ذلك فإن الرجل لم يرد قد قابل جاسئا لاستنساخ
 الحكم لما وقع من الرية فخلص به المثل أذعن وقال المأيا ب التعريض إذا كان على سبيل
 السؤال لا حقيقته وانما يجب الحد في التعريض إذا كان على سبيل المواجهة والمشاقة وقال
 ابن المنذر القرين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي بقصد الاذبة المحضنة والزوج
 قد يعذر بالنسبة إلى صانعة النسب والله أعلم **(قوله باب احلاف الملاعن)** ذكر
 فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصرا بلفظه فأحلفه ما وكذا سألني
 بعد سنة أبو ابن من طريق عبد الله بن عمر عن نافع وتقدم في تفسير التورم وجه آخر عن
 عبد الله بن عمر بلفظه لا عن ابن رجل وامرأة والمراد بالاحلاف هنا اللطيف بكلمات اللعان وقد
 عملت من قال ان اللعان عين وهو قول مالك والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة اللعان شهادة
 وهو وجه للشافعية وقيل شهادة فيها شبهة اليقين وقيل بالعكس ومن ثم قال بعض العلماء ليس
 بين ولا شهادة وانتهى على الخلاف أن اللعان بشرع بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حرين
 أو عبيدين عدلين أو فاقين شاعلي أنه يمين فن صرح عنه مع لعانه وقيل لا يصح اللعان الا لمن
 زوجين حرين مسلمين لان اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف وهذا الحديث حجة للاولين
 لتدوير الراوي بين لاعن وحلف ويؤيده أن العين مادل على حثا ومنع أو تحقيق خبر وهو
 هنا كذا في ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس فقال له احلف بالله
 الذي لا اله الا هو اني لصادق بقول ذلك أربع مرات أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جويرية بن
 حازم عن أبي عبيد عن عكرمة عنه وسألت قريشا لولا الايمان لكان لي ولها شأن واعتل بعض الحنفية
 بأنهم لو كانت عينا لما تكررت وأجب بأنهم أخرجت عن القياس قلنا لم تظلم المرأة القروح كما خرجت
 القسامة طمرة الانتفس وبأنهم لو كانت شهادة لم تكرر أيضا والذي تحرر لي أنهم آمن حبس الجزم
 بثنى الكذب واثبات الصديقين لكن أطلق عليها شهادة لا شترائط أن لا يكتفي في ذلك التالن بل
 لابد من وجود علم كل منهما بالامر من علم ابعص معه أن يشهد به ويؤيد كونه عينا أن الشخص
 لو قال شهد بالله لقد كان كذا لعد حاقفا وقد قال القتال في محاسن الشريعة كرت أيمان

٥٢٠٧
د ت ق
تحفة
٦٢٢٥

«باب يبدأ الرجل بالآلعان» حديثي محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال ابن أمية قذف امرأته فبأه فشهدوا النبي صلى الله عليه وسلم يقولان الله يعلم أن أحدا كما كذب فهل منكنا ثابت ثم قامت فشهدت

(٢) قوله عن عكرمة وقوله الآتي الله يعلم هكذا ينسخ الشرح التي بأيدينا وله رواية للشراح والذي في الصحيح بأيدينا مترابها بالهامش اه

العان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره لتمام علم الحدوم ثم سميت شهادات ﴿قوله﴾ يبدأ الرجل بالآلعان ذكره حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصرا وكما أخذ الترجمة من قوله ثم قامت فشهدت فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاءنة وقدر ذلك صريحان حديث ابن عمر كما ساذكره في باب مردان الملاءنة وبه قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية وروجه ابن العربي وقال ابن القاسم لو أشدأت به المرأة صرع واعتذبه وهو قول أبي حنيفة واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لاتنضم الترتيب واحتج للاولين بأن العان شرع لدفع الحد عن الرجل ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لا لال الينة والاحد في ظهره فلو بدئ بالمرأة لكان دفعا لمرأته وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتمس أن يكتمهم فيندفع عن المرأة بخلاف ما لو بدأته المرأة ﴿قوله﴾ عن عكرمة عن ابن عباس كذا واصله هشام ابن حسان عن عكرمة وثابه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده مطولا واختلف في أي أوب رواه جرير بن حازم عنه وموصولا أخرجه الحاكم والبيهقي في الخلاصات وغيرهما وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية جاد بن ريد عن أيوب موصولا وأخرجه الطبري من طريق جاد مرسلا قال الترمذي سألت محمد بن سعد عن هذا الاختلاف فقال حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا مختلط ﴿قوله﴾ أن هلال بن أمية قذف امرأته فبأه فشهد كذا وأوردناه مختصرا وقد تقدم في تفسير التور مطولا وفيه شرح قوله الينة وحديثي ظهره وفيه قول هلال للنزلان الله ما يرى ظهري من الجلد فنزلت ووقع فيه أنه اتهمه بالزنا بن بك بن محمدا ووقع في رواية مسلم من حديث أنس أن شريك ابن محمدا كان أختا للبراء بن مالك لأمه وهو مشكل فان أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سلم ولم تكن محمدا ولا تسمى محمدا فلهذا شريكا كان أمه من الرضاة وقد وقع عند البيهقي في الخلاصات من مرسل محمد بن سيرين أن شريكا كان أبوي إلى منزل هلال وفي تفسير مقاتل أن والد شريك التي يقال لها محمدا كانت حبشية وقيل كانت يمانية وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين كانت أم مسودة واسم والد شريك عبد بن مغيث بن الحدي بن الجحان وحكي عبد الغني ابن سعيد وأبو نعير في الصحابة أن لفظ شريك صفة له لاسم وأنه كان شريكا لرجل ميموني قاله ابن محمدا وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أن شريك بن محمدا كان ميمونيا وأشار عاصم إلى بطلان هذا القول وجزم بذلك النووي رحمه الله وقال كان محمدا ياء وكذا عدده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك ويعكر على هذا قول ابن الكلبي أنه شهد أحدا وكذا قول غيره أن أم شهد بدرا وأحدا فاته أعلم ﴿قوله﴾ في هذه الرواية فبأه فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم أن أحدا كما كذب ظاهره أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال ملاعنته بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما وزاد في تفسير النور من هذا الوجه بعد قوله فشهدت فلما كان عند الخامسة وقفروا وقالوا إنها موجهة ووقع عند النسائي في هذه القصة فأمر رجلا أن يضع يده عند الخامسة على فيه ثم علي فيها وقال إنها موجهة قال ابن عباس فتلكأت ونكصت حتى قلنا إنها ترجع ثم قالت لا أفزع قومي سائر اليوم فبعت وفيه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم أبصرها فان جاءت إلى آخره وسأذكر شرحه في باب الآلعان

٥٢٠٨
م د س في
تحفة
٤٨٠٥

«(باب اللعان ومن طلق
بعد اللعان) حدثنا اسمعيل
قال حدثني مالك عن ابن
شهاب أن سهل بن سعد
الساعدي أخبره أن عويمرا
الجهلاني

في المسجد ﴿قوله﴾ (باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل وهو ينقسم الى واجب
وسكره وحرام فالاول أن يراه تثنى وأقرت بالزنا فسدها وذلك في طهر لم يجامعها فسم
اعتزلها مدة العدة فأتت بولد زينه فذنها التي الولد لا يلحقه فترتب عليه المفاسد الثاني أن يرى
أجنبيا يدخل عليها بحيث يظن على نفسه أنه زني بها فيجوز له أن يلاعن لكن لو ترك للكان أولى
للستر لانه يمكنه فراقها بالطلاق الثالث ما عدا ذلك لكن لو استفاض فوجهان للاصحاب
الشافعي وأحمد بن حنبل وأجاز غلب مجديا وانظر وأما ما جاء به لجعل الشبهة لا على نفسه منه ولا
حجة فيه لانه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ومن منع غلب مجديا الذي أنكر شبه
ولديه ﴿قوله﴾ ومن طلق أي بعد أن لا عن في هذه الترجمة إشارة الى الخلاف هل تقع الفرقة في
اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج فذهب مالك والشافعي ومن
سهما الى أن الفرقة تنفع شمس اللعان حال مالك وغالب أصحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي
وأبو سعيد وحسن بن المالكية بعد فراغ الزوج واعتل بأن اللعان المرأة انما تنشرع لدفع الخلد
عنها بخلاف الرجل فانه يزعم ذلك في حقته في التسب وحق الولد ووال القرائس وتظهر
فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل وفيما اذا علق طلاق امرأه بطلاق
أخرى ثم لا عن الأخرى وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابهما لا تقع الفرقة حتى يوقعها عليها
الحاكم واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه وعن أحمد روايتان وسيأتي
من يبحث في ذلك بعد خمسة أبواب وذهب عثمان النبي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج
واعل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن ولان ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي يطلق استداء
ويقال ان عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب
ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ومثله قول أبي عبيد أن الفرقة بين الزوجين تقع بنفس
الذنف ولو لم يقع اللعان وكان مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة فإذا اخل
به وقب بالفرقة تغلظا علىه ﴿قوله﴾ عن ابن شهاب في رواية الشافعي عن مالك حدثني ابن
شهاب ﴿قوله﴾ أن عويمرا الجهلاني في رواية القعني عن مالك عويمر بن أشقر وكذا أخرجه
أبو داود وأبو عوامة من طريق عباس بن عبد الله النهري عن الزهري ووقع في الاستعجاب
عويمر بن أبى وعند الخطيب في المهمات عويمر بن الحرث وهذا هو المعتمد فان الطبري نسبته
في تذييل الأثر فقال هو عويمر بن الحرث بن زيد بن الجدين هملان فلعل أمه كان يلقب بأشقر
أو أبى وفي العصابة ابن أشقر آخر وهو يمازني أخرجه ابن ماجه واقفت الروايات عن ابن
شهاب على أنه في مسند سهل الامأخرجه التميمي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وابراهيم بن
سهل كلاهما عن الزهري فقال نفسه عن سهل بن عاصم بن عدى قال كان عويمر رجلا من بني
الجهلان فقال أي عاصم فذكر الحديث والمخووظ الاول وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة
فسيأتي في الحدود من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري قال قال سهل بن سعد شهدت
المتاعين وأما ابن خنيس عشرة سنة ووقع في نسخة أبي اليان عن شعيب عن الزهري عن
سهل بن سعد قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ابن خنيس عشرة سنة فهذا يدل على أن
قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكن يزعم الطبري وأبو

حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع وجرم به غير واحد من المتأخرين ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه لكن في استنباده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين فإن أمكن والافطر يقرب أصح ومما يؤيد رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى تبوك كان في رجب وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تبصروا في قصة تبوك وفي قصته أن امرأته اسمها أدنت له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذه فأنزلها بشرط أن لا يقربها فقالت إنه لا حر له به وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما فكيف تنقح قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبوك ويقع لهلال مع كونه فيماد كرمين الشبل يشبه وهجران الناس له وغير ذلك وقد ثبت في حديث ابن عباس أن أمة اللعان نزلت في حقه وكذلك عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تبصروا فوجد عند أهل رجلا الحديث فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك والتي يظهر أن القصة كانت متأخرة ولعلها كانت في شعبان سنة عشرين لتسع وكانت وفاة النبوة في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة فاتفق فيلزم حينئذ حديث سهل بن سعد ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود كاليابسة في المسجد إذا مر رجل من الأنصار فذكر القصة في اللعان بائنا خصا رغبين اليوم لكن لم يبق في الشهر ولا السنة (قوله جاء إلى عاصم بن عدى) أي ابن الجندب البجليان وهو ابن عم والدعويم وقد رواه الأوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير وكان عاصم سيد بني بجلان والجندب بفتح الجيم وتشديد الدال والبجلان بفتح المهملة وتسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة بن أبي بن عمرو بن الحارث بن قضاة وكان البجلان حالف بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار وقد ذكر ابن الكلب أن امرأة عويمري بنت عاصم المذكورة وأن اسمها خولة وقال ابن مندة في كتاب الصحابة خولة بنت عاصم التي قذفها زوجها فلا عس التي على الله عليه وسلم بينهما لها ذكر ولا تعرف لها رواية وسبعة أبو نعيم لم يذكر اسلفها في ذلك وكان ابن الكلب يروي ذكره مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عاصم بن عدى لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله ما من أحدنا أبى بعثته ما نقابل به في بنت أخيه وفي سنة منغ أساله ضعف وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال لما سأل عاصم عن ذلك البلى به في أهل يشبهه ما ناه ابن عمه تحتها ابنة عمه ماهايا بن عمه المرأة قال وج والليل ثلاثتهم شوعم عاصم وعين ابن مردويه في مرسل ابن أبي ليلى المذكورة أن الرجل الذي روى عويمر امرأته به هو شريك بن حنم وهو يشهد لأخيه هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر كما ثبت نسبة إلى الباب الماضي وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم فقال الزوج للمصاحم يا ابن عم أقسم بالله لقد أدت شريك بن حنم علي بطنها وأنها الحلي وماتت بمشأرا بعة أشهر وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني لآعن بين عويمر البجلي وامرأته فأنكر حملها الذي

جاء إلى عاصم بن عدى
الأنصاري فقال له يا عاصم

في طعنها وقال هولاء بن حصموا ولا يمنع أن يتهم شريك بن حصموا بالمرأتين معاً أو ما قول ابن
 الصباغ في الشامل ان المزي ذكر في المختصر أن الهلالي قد ذف زوجته بشريك بن حصموا وهو
 سهو في النقل وانما القاذف بشريك هلال بن أمية فكأنهم يعرف مستند المزي في ذلك وإذا جاء
 الخبر من طرق متعددة فإن بعضها بعضاً وبعضها البعض يمكن فنعين المصير اليه فهو أولى من
 التغليب **(قوله رأيت رجلاً)** أي أخبرني عن حكم رجل **(قوله وجد مع امرأته رجلاً)** كذا
 اقتصر على قوله مع فاستعمل الكناية فإن مرادهم عبارة خاصة وهو أنه أن يكون وجده عند الروية
(قوله أبقته فتقتلونه) أي قصاصاً تقدم عليه بحكم القصاص لعموم قوله تعالى النفس بالنفس
 لكن طرقه احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالباً من الغيرة
 التي في طبع البشر ولاجل هذا قال أم كيف يقول وقد تقدم في أول باب الغيرة استشكل أسعد
 ابن عباد فمثل ذلك قوله ورأيت به اضربه بالسيف غير مصفح وتقدم في تفسير التور قول النبي
 صلى الله عليه وسلم لاهل بن أمية الماساة عن مثل ذلك الشبهة والاحدف ظهر لك وذلك كله قبل
 أن ينزل العائن وقد اختلف المفسرين وجد مع امرأته رجلاً فتقتل امرأته هل يقتل به
 فتح الجمهور والاقدم وقالوا يقتضيه من الآن يأتي بينه الزنا وعلى المقتول بالاقرار أو يعترف
 بزوجته فلا يقتل القاتل بل بشرط أن يكون المقتول محصناً وقيل بل يقتل به لأنه ليس له أن يقيم
 الحديق يراد أن الامام وقال بعض السلف بل لا يقتل أصله لا يوزر في ما فعله إذ ظهرت أمارات
 صدق وشروط أحدوا وتحقق ومن سبهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك ووافقهم ابن
 القاسم وابن جبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن قال القرطبي ظاهر
 تقرير عويمري على ما قال يؤيد قولهم كذا قال والله أعلم وقوله أم كيف يفعل يحتمل أن تكون أم
 متصلة والتقدير أرم بصبر على ما بهمن الماض ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضرار أي بل
 هناك حكم آخر لا يعرفه ويريد أن يطالع عليه فلذلك قال سل لي يا عاصم وانما يخص عاصم بذلك لما
 تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته وابنة أخيه وإليه كان المطاع على محال لماسأل عنه
 لكن لم يتحققه فلذلك لم يفصح به وأطاع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي
 تضمنها من رعي المحصنة بغير بينة أشار إلى ذلك ابن العربي قال ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من
 ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فابتنى به كما يقال السلا موكل
 بالنطق ومن ثم قال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في
 قصة الهلالي فقال رأيت ابن وجد رجل مع امرأته رجلاً فان تكلم به تكلم بأمر عظيم وان
 سكت سكت على مثل ذلك وفي حديث ابن مسعود وعنده أيضاً ان تكلم جلد عوه أو قتل قتلوه
 وان سكت سكت على غيظ وهذا أم الروايات في هذا المعنى **(قوله فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم)**
 وسلم المسائل وعامها حتى كبر) فتبع الكاف وضم الموحدة أي عظام وزنا ومعنى وسبه أن
 الحامل لعاصم على السؤال غيره فاختص هو بالانكار عليه ولهذا قال لم ير لي راجع فاستهمه
 عن الجواب لم تأني بخير **(تبيين)** الأول تقدم في تفسير التور أن التورى نقل عن الواحدى
 أن عاصم أحد من لادن وتقدم انكار ذلك ثم وقفت على ما تنده وهو مذكور في معاني
 القرآن لا لقرانه لكنه غلط الثاني وقع في السيرة لابن الجبان في حوادث سنة تسع ثم لادن عويمري

أرأيت رجلاً وجد مع امرأته
 رجلاً أبقته فتقتلونه أم
 كيف يفعل سل لي يا عاصم
 عن ذلك رسول الله فسأل
 عاصم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك فذكره
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المسائل وعامها حتى كبر
 على عاصم ما سمع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلما
 رجع عاصم إلى أهله جاءه
 عويمري فقال يا عاصم ماذا
 قال لك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال عاصم
 عويمري لم تأني بخير قد كره
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المسئلة التي سألته عنها

ابن الحارث الجعلافي وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد وقد افكر بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم والذي يظهر لي أنه تغير بف وكأنه كان في الاصل الذي سأل له عاصم والله أعلم وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعي كانت المسائل فيقال ينزل فيه حكم من نزل الوحي متنوعة لتلاي ينزل الوحي بالتعريم فيقال يمكن قبل ذلك محرم فيجزم وبشبهه الحديث المخبر في الصحيح أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مثله وقال الزواري المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج اليها الا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو اشاعة فاحشة أو شناعة عليه وليس المراد المسائل المحتاج اليها اذا وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن التوازل فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة فلما كان في سؤال عاصم شناعة وبترتب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مثله وربما كان في المسئلة تضيق وكان صلى الله عليه وسلم يحب التبسر على أمته وشواهد ذلك في الاحاديث كثيرة وفي حديث جابر مازلت آية الالعان الا لكثرة السؤال أخرجه الخطيب في المبهيات من طريق مجاهد عن عاصم عنه (قوله فقال عويمر والله لا أتتني في رواية الكشمي ما أتتني أي ما أرجع عن السؤال ولو نمت عنه زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سألني في الاعتصام فأئزل الله القرآن خلف عاصم أي بعد أن رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جريح في الباب الذي بعده هذا فأئزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعة وفي رواية ابراهيم بن سعد فأنافوه جده فقد أئزل الله عليه (قوله فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب (وسط الناس) بفتح السين وبكونهم (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أئزل الله فيك وفي صاحبك) ظاهر هذا السباق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته فترجى أخذ الاحتمالات التي أشار اليها ابن العربي لكن يظهر لي من بقية الطريق أن في السباق اختصارا ووضوح ذلك ما وقع في حديث ابن عوف قصة الجعلافي بعد قوله ان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سككت سككت على مثل ذلك فككت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان بعد ذلك أناء فقال ان الذي سألتك عنه قد اتلت به فدل على أنه لم يذكر امرأته الا بعد ان انصرف ثم عاد ووقع في حديث ابن مسعود أن الرجل لما قال وان سككت سككت على غلط قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افق وجعل يدعو فترأت آية الالعان وهذا ظاهره أن الآية نزلت عقب السؤال لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والتزل من جهة يذهب عاصم ويودع عويمر وهذا كله ظاهر جدا في أن القصة نزلت بسبب عويمر وبعارضه ما تقدم في تفسير الزور من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بغيرك بن محمدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم وسلم البينة أو حدى فظهر فقال هلال والذي بعدك بالحق اتخى لصا وقد لبس ثياب الله في ما يرى فظهر من الحديث قتل جبريل فأئزل عليه والذي يروون أزواجهم الحديث وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود فقال هلال وانى لأرجو أن يجعل الله لي فرجا قال فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أنزل عليه الوحي وفي حديث أنس عند مسلم أن هلال بن أمية قذف امرأته بغيرك بن محمدا وكان أخا البراء مالك لأمه وكان أول رجل لاعن في الاسلام فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال وقد قدمت

فقال عويمر والله لا أتتني حتى سأله عنها فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أ رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أ يقتله فقتلوه أم كفى بقول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك

اختلاف أهل العلم في الرابع من ذلك وبينت كفة الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أو لأم سأل وعمر فترأت في شأنهما عا وظهري إلا أن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النزول ثم جاء هلال بعده فترأت عند سؤل اله لفاء وعمر في المرة الثانية التي قال فيها أن الذي سألت عنه قد انتقلت به فوجد الآية تترأت في شأن هلال فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم بأنها تترأت فيه يعني أنهم تترأت في كل من وقع ذلك لأن ذلك لا يختص بهم لال وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود ويحتمل أنه لما شرع يدعو بعد روجه الجلالى جاء هلال فذكر قصته فترأت لفاء وعمر فقال قد نزل فيك وفي صاحبك **(قوله)** فاذهب فأت بها يعني فذهب فأت بها واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وأمره فلوراضيا بمن يلاعن بينهما فلا عن لم يصح لأن في اللعان من التغاضي بما يقتضى أن يختص به الحكم وفي حديث ابن عمر فترأت لفاء على آيات التي في سورة النور وعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعث بالحق ما كذب عليها ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت والذي بعث بالحق أنه الكاذب **(قوله)** قال سهل هو موصول بالأسناد المبداه **(قوله)** فتلاعنا فيه حذف تشديده فذهب فأت بها فساءلها فأثرت فأمر باللعان فتلاعنا **(قوله)** وأما نافع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد ابن جرير في كافي الباب الذي بعده في المسجد وزاد ابن أبي حنيفة في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث بعد العصر أخرجه أحمد وفي حديث عبد الله بن جعفر بعد العصر عند التبر وسنده ضعف واستدل به جعفر ذلك على أن اللعان يكون بحضرة الحكماء ومجمع من الناس وهو أحد أنواع التغلظ ثم أنها الزمان ثم أنها المكان وهذا التغلظ مستحب وقيل واجب (تسمية) لم أرفق شئ من طرق حديث سهل صفة تلاعناهما إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير قال فأمروهما بالملاعنة يسلمى الله في كتابه وظاهرهما ثم الميزان على ما في الآية وحديث ابن عمر عند سهل صريح في ذلك فإن فيه فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة الحديث وحديث ابن مسعود نحوه ولكن زاد فيه فذهبت لتلعن فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأت فالتعن وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأسلم في مسند قدماء النبي صلى الله عليه وسلم فقال تشهد بالله أنك من الصادقين فبأرسمتهم من الزنا تشهد بذلك أرباعهم قال له الخامسة ولعنة الله عليك أن كنت من الكاذبين ففعل ثم دعا فذكر نحوه فلما كان في الخامسة سكنت سكنت حتى ظنوا أنهم أسسته ترف ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فخصت على القول وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن عاصم بن داود وإسائي وابن أبي حاتم فم دعا الرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه من الصادقين فأمروها فأسلمت على فيه فوعظها فقال كل شئ أهرن عليك من لعنة الله ثم أرسله فقال لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين وقال في المرأة فخذ ذلك وعنده النظر لم يسم فيها الروح ولا الزوجة بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية فكانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية الملاعن كما جزمه غير واحد ممن ذكرته في التفسير فلهذه زيادة من ثقة متفقون كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكرته في آخر باب يبدأ الرجل بالتلاعن **(قوله)** فلما فرغ من

فاذهب فأت بها قال سهل
فتلاعنا وأما نافع الناس عند
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما فرغ من

تلاعنها قال عومر كذبت عليها رسول الله أن أمسكتها في رواية الأوزاعي أن حسمت فأقصد ظلمها (قوله فطلقة ثلاثا) في رواية ابن إسحق ظلمها أن أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق فهي الطلاق وقد تقدم بهذه الرواية ولم يتابع عليها كونه رواه البعض لاعتقاده منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق واستدل بقوله طلقة ثلاثا أن الفرق بين المتلاعنين توقف على تطلق الرجل كما تقدم نقله عن عثمان البتي وأجيب بقوله في حديث ابن عمر فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فإن حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة وظاهر حديث ابن عمر أن الفرق وقعت بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع في شرح مسلم للنووي قوله كذبت عليها رسول الله أن أمسكتها هو كلام مستدل وقوله فطلقة أي ثم عقب قوله ذلك بطلقها ذلك لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه فأراد تخريجها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا لاسل لك عليها لا لك لك عليها فلا يقع طلاقك انتهى وهو يرويه ابن عمر في حديث سهل قال صلى الله عليه وسلم عقب قول الملاء هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل ابن سعد الذي شرحه وليس كذلك فإن قوله لا لاسل لك عليها يقع في حديث سهل وانما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله يعلم أن أحدا كاذب لاسل لك عليها وفيه قال بالرسول الله مالى الحديث كذا في الصحيحين وظاهر من ذلك أن قوله لا لاسل لك عليها إنما استدل من استدل بمن أحبا بالوقوع للفرقة بنفس الطلاق من عموم لفظة لامن خصوص السياق والله أعلم (قوله قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين) زاد أبو داود وعن القعني عن مالك فكانت تلك وهي إشارة إلى الفرقة وفي رواية ابن جريج في الباب بعده فطلقة ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من التلاعن ففارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك بتفريق بين كل متلاعنين كذا المستفي والباقي في مكان ذلك نشر بقوله لكسبمهي فصار بدل فكان روي جرحه مسلم من طريق ابن جريج بالنقل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين وهو يؤيد رواية المسنق ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال غسل حديث مالك قال مسلم لكن أدرج قوله وكان فراقها باها بدسنة بين المتلاعنين وكذا ذكر الدارقطني في غرائب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال فكان فراقها سنة هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب رد ذلك الشافعي وأشار إلى أن سنة ابن شهاب لا تنفع نسبة إلى سهل ويؤيده ما وقع عند أبي داود ومن طريق عياض بن عبد الله الهري عن ابن شهاب عن سهل قال فطلقة ثلاثا تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا قوله فضت السنة ظاهر في أنه من تمام قول سهل ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ويؤيده أن ابن جريج في كاف الساب الذي بعده أورد قول ابن شهاب في ذلك بعده كحديث سهل فقال بعده قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ثم وجدت في نسخة الصافي في آخر الحديث قال أبو عبد الله قوله ذلك تفريق بين

تلاعنها قال عومر
كذبت عليها رسول
الله أن أمسكتها فطلقة
ثلاثا قبل أن يأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ابن شهاب فكانت سنة
المتلاعنين

٥٢١٠

م س

تحفة

٩٢٢٨

القصي والسهم ولون قشره أجرة الى الصفرة ﴿ قوله ﴾ **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا لغيري بئنة أي من أنكروا لافانعتني أنضار جهم ﴿ قوله ﴾ عن يحيى بن سعيد هو الانصاري ﴿ قوله ﴾ عن عبد الرحمن بن القاسم في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد أخبرني عبد الرحمن بن القاسم وسأني بعد ستة أبواب ﴿ قوله ﴾ عن القاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن رواية عنه ووقع في رواية النسائي عن أبيه ﴿ قوله ﴾ عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن يعني أنه قال ذكر خذف لفظ قال وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية وقوله ذكر يضم أوله على السواء للجهول وقوله التسلا عن وقع في رواية سليمان التسلا عنات والمراد ذكر حكم الرجل يرى امرأته بالزنا فغير عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الامر بعد نزول الآية ﴿ قوله ﴾ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف قال الكرمانى معنى قوله قولاً أي كلاماً لا يأتى به كجب النفس والغفوة والمبالغة في الغيرة وعدم المبالغة في الغيرة وقدرته (قلت) وكل ذلك يعجز عن الواقع وانما المراد بقوله عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أن قال عن الحكم الذي أمر عوزيراً أن يسأل له عنه وانما جرت بذلك لانه تبين لي أحد بني سهل بن سعد وإن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فأنه في قصة أخرى كأنه تقدم في تفسير التورع عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كلواه سهل بن سعد وغيره في أن الملا عن عوزير ينت هذا قاله وعلى هذا القول الممهم عن عاصم في رواية القاسم هذه هو قوله أو أيت رجلا وجمع امرأته رجلاً أي بقوله فتقتلونه الحديث ولا مانع أن يروى ابن عباس القصصين معا ويؤيد التعدد اختلاف السابقين وخلو أحدهما عن واقع في الآخر وما وقع بين القصصين من المغايرة كما بينه ﴿ قوله ﴾ فأنه رجل من قومه هو عوزير كأنه تقدم ولا يمكن تفسيره به لال بن أمية لانه لا قرابة بينه وبين عاصم لانه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف وهو مالك بن امرئ القيس بن مالك بن الاوس فلا يجمع بين عوزير وعوف الذي ينتهي عاصم الى خلفهم الا في مالك بن الاوس لان عمرو بن عوف هو ابن مالك ﴿ قوله ﴾ فقال عاصم ما سئلت بهذا الا لقولني تقدم بيان المراد من ذلك لان عوزير ابن عمرو كانت تحته بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك الى نفسه بقوله ما سئلت وقوله الا لقولني أي بوالى عالم يقع كانه قال فعوقب بوقع وذلك في آل بني وزعم الداودى ان معناه انه قال مثلاً لو وجدت أحداً يشعل ذلك لقتلته أو غير أحد بذلك فاستلبى به وكلامه أيضاً يعجز عن الواقع فتدقق في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم فقال عاصم والله وانا اليه راجعون وهذا والله بوالى عن هذا الامر بين الناس فاستلبى به والذي كان قال ورايته لظمرته بالسيف هو سعد بن عباد كان تقدم في باب الغيرة وقد أوردنا تطري من طريق أوب عن عكرمة بن مسعود ورواه ابن مردويه ذكر ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال سعد بن عباد ان أنا رأيت لكاع بغيره رجل فذكر القصة وقبه فوالله ما لئنا الا يسرا حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته وهو عند أبي داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فوضع أن قول عاصم كان في قصة عوزير وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال قاله الكلدان مختلفان وهو مما يؤيد تعدد القصة ويؤيد التعدد أيضاً انه وقع في آخر حديث ابن عباس عند

﴿ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا لغيري بئنة ﴾ حدثنا سعد بن عفير حدثني اللث عن يحيى ابن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف قائداً رجل من قومه يتكلم اليه ان قد وجد مع امرأته رجلاً فقال عاصم ما سئلت بهذا الا لقولني فذهب به الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته

٢ فهل منكما من
 ١ (تائب) * حدثنا علي بن عبد
 ٥ الله حدثنا سفيان قال عمرو
 ٤ سمعت سعيد بن جبير قال
 ١ سألت ابن عمر عن التلاعنين
 ٣ فقال قال النبي صلى الله
 ٥ عليه وسلم للتلاعنين
 ١ حديثك على الله أحدكما
 ٥ كاذب لا سبيل لك عليهما قال
 ١ مالي قال لا مال لك أن كنت
 ١ صدقت عليهما فو بما
 ١ استحللت من فرجهما وإن
 ٥ كنت كذبت عليهما فذلك
 ١ أبعدهما قال سفيان حفظته
 ١ من عمرو وقال أبو بصير
 ١ سمعت جبير قال قلت لابن
 ١ عمر رجل لا عن امرأته فقال
 ١ أضعبه السبابة والوسطى
 ١ فرق النبي صلى الله عليه وسلم
 ١ بين أخوي بني الجحلان وقال
 ١ الله يعلم أن أحدكما كاذب
 ١ فهل منكما تائب ثلاث مرات
 ١ قال سفيان حفظته من عمرو
 ١ وأبو بكر أخبرتك * (باب
 ١ التفرق بين التلاعنين)

٢ قوله بين السبابة الذي
 ١ في نسخ الصحيح التي بأبدنا بين
 ١ أصعبه السبابة الخ فقلت
 ١ مالي الشارح رواية له اه

لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعه وقد أجاز المبرجوا في هذا الحديث في غير وصف ولا تقي
 وبغني واحد اه قال الفاكهي هذا من أنجب ما وقع للقاضي مع برأته وحذقه فان الذي
 قاله البخاري انه لا يروى في أحد التي العموم نحو ما في الدار من أحد وما جاني من أحد وأما أحذبه
 واحد فلا خلاف في استعجاله في الإثبات نحو قول هو الله أحد ونحو قسمه مادة أحدهم ونحو
 أحدهما كاذب (قوله فهل منكما تائب) يحتل أن يكون إرشاد الآلة لم يحصل منهم ما ولا من
 أحدهما الاعتراف ولأن الروح لو أ كذب نفسه كانت توبته منه (قوله سفيان قال عمرو) هو ابن
 دينار وفي رواية الجدي عن سفيان أنبا ناعرو قد روى قد بينت ما فيه في الذي قبله (قوله قال
 سفيان حفظته من عمرو) هذا كلام على بن عبد الله بن زيد بن عاصم سفيان له من عمرو (قوله
 وقال أبو بصير) هو موصول بالسند المبداء وليس يتعلق وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن
 عمرو بن دينار وعن أبو بصير عن ابن عمر وقد وقع في رواية الجدي عن سفيان قال حدثنا
 أبو بصير عن عمرو بن دينار حدثني عمرو بن جبير هذا فقال له أبو بصير أنت أحسن حديثي مني وقد
 بينت في الذي قبله سبب ذلك وهو أن فيه عند عمرو وليس عند أبي بصير (قوله فقال باصبعه) هو من
 إطلاق القول على التعليل وقوله وقرئ سفيان بين السبابة والوسطى جملة معترضة أراد بها بيان
 الكيفية والذي يظهر أنه لا يجوز بذلك إلا عن طريق وقف وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم إلى
 آخره جواب السؤال (قوله وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب) قال عباس ظاهره أنه قال هذا
 الكلام بعد فراغه من إيمانهم فوخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الإجمال وأنه
 يلزم من كذبه التوبة من ذلك وقال الداودي قال ذلك قبل إيمانهم تحذيرهم من إيمانهم والاول أظهر
 وأولى بسباق الكلام (قلت) والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية
 المؤعدة قبل الوقوع في المعصية بل هو أخرى مما بعد الوقوع واما سباق الكلام فتحتمل في رواية
 ابن عمر لا من ابن عباس وأما حديث ابن عباس فمما ظاهره أن الداودي في رواية جبر بن حازم
 عن أبي بصير عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والخامس واليه في قصة هلال بن أمية قال
 فدعاها حين زلت أبا الملاعة فقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب فقال هلال
 والله إنني لصادق الحديث وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير
 القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن جريح مع إيمانهم معا اعتبار التعدد (قوله
 التفرق بين التلاعنين) ثبتت هذه الترجمة للمصنف وذكرها الإمام علي بن ثابت
 عند النسفي في باب بلا تراجمة وسط ذلك للباقين والاول أنسب وفيه حديث ابن عمر من طريق
 عبد الله بن عمر العبدي عن أنس بن مالك عن جبير بن نفير عن جبير بن نفير عن جبير بن نفير
 وأفظ الثاني لأن ابن عمر وأمرأته فاحفظهما ويؤخذ منه أن إطلاق يحيى بن معين وغيره تحطته
 الرواية بلطف فرق بين التلاعنين انما الرادية في حديث سهل بن سعد بخصوصه فقد أخرجهما
 داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعد لم يتابع ابن عيينة على
 ذلك أحد ثم أخرجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان قال ابن عبد البر ليل ابن عيينة دخل عليه
 حديث في حديث وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال الله غلط قال ابن

٥٣١٣

تحفة

٧٨٠٦

حدثني ابراهيم بن المنذر
حدثنا أنس بن عمار عن
عبد الله عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهم أنه أخبره أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرق بين رجل وامرأة
فذكرها وأخافها ما حدثني
مسلم حدثني يحيى عن عبد
الله أخبرني نافع عن ابن عمر
قال لآل النبي صلى الله
عليه وسلم بين رجل وامرأة
من الأنصار وقرق بينهما
(باب يلحق الولدان المنة)
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
مالك قال حدثني نافع عن
ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم لآل النبي صلى الله
عليه وسلم بين رجل وامرأة

٥٣١٣
تحفة
٧٨٠٦

٥٣١٥

ع

تحفة

٨٢٢٢

عبد البر أن أرا من حديث سهل وسهيل والآن ومردود (قلت) تقدم أضافي حديث سهل من
طريق ابن جريج فكانت سنة في المتابعين لا يجمعان أبدا ولكن ظاهره سابقه أنه من كلام
الزهري فيكون مرسل أو قد يثبت من وصله وأرسله في باب اللعان ومن طلق وعلى تقدير ذلك فقد
ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فثبت من قال إن الفرق بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان
حتى يوقعها الحاكم ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفرق تقع بنفس اللعان وعلى تقدير
إرسالها فجاء عن ابن عمر باللفظ عند الدارقطني ويتأيد بذلك قول من جعل التفريق في
حديث الباب على أنه إن كان حكم لا يقع بفرقة واحتجوا أيضا بقوله في الرواية الأخرى لا يسيل
لأن عليها وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل عن ما الذي أخذته منه وأجيب بأن
العبرة بعموم اللفظ وهو تركه في سياق التي فيشمل المال والبدن ويقضي في تسليمه عليها
بوجه من الوجوه ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود وقضى أن ليس عليه نفقة
ولا سكنى من أجل أنهم ما يفتقران بغير طلاق ولا موت في عنها وهو ظاهر في أن الفرق وقعت بينهما
بنفس اللعان ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى
الله عليه وسلم بشرافها أن الرجل انحاط لفظها قبل أن يسهل أن الفرق تقع بنفس اللعان فبادر إلى
تطويقها لشدقة فتره منها واستدل بقوله لا يجمعان أبدا على أن فرقة اللعان على التاميد وأن
اللاعنين لو أكتفى بنفسه لم يحل له أن يتزوجها بعد وقال بعضهم بجوازها أن يتزوجها وانما يقع
باللعان طلاقا واحدا حتى لا يقول جادوا في حقيقته ومحمد بن الحسن وضع عن سعيد بن المسيب
قال ولو يكون الملاعن إذا كذب نفسه خاطبا من الخطاب وعن الشعبي والضحاك إذا كذب
نفسه ردت إليه امرأته قال ابن عبد البر هذا عند قول مالك (قلت) ويحتمل أن يكون معنى
قوله ردت إليها بعد العقد الجديد فوافق الذي قبله قال ابن السمعاني لم أقف على دليل لتأيد
الفرقة من حيث النظر وانما المتبع في ذلك النص وقال ابن عبد البر أي بعض أصحابه فائدة
وهو أن لا يجمع ملعون مع غيره ملعون لأن أحدهما ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة
غير الملاعن فإنه لا يفتحق وتعقب بأنه لو كان كذلك فمتنع عليهم معا التزوج ولا يفتحق أن
أحدهما ملعون ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتقر في الجملة قال السمعاني وقد أورد
بعض المحققين أن قوله للمتلاعنين يقتضي أن فرقة التاميد شرط لها أن يقع التلاعن من
الزوجين والشافعية يكتفون في التاميد بلعان الزوج فقط كما تقدم أجاب بأنه لما كان لعانه
بسبب لعانها وصرح بلفظ اللعن يوحى في جانبه دونها معنى الموجود منه ملاعنة ولا لعانه
سبب في إثبات الزنا عليها فيستلزم اتفاقا نسب الولدية فينتفي القرائن فإذا اتبى القرائن انقطع
النكاح فان قيل إذا كذب الملاعن نفسه يلزم ارتضاع الملاعنة حكما وإذا ارتفعت صارت
المرأة محلا لاستتاع قلنا اللعان عندكم شهادة والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم وأما
عندنا فهو بين وبين الذين إذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع فإذا كذب نفسه فقد زعم أنه لم
يوجد منه ما يثبت الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان (قوله) **باب**
يلحق الولدان الملاعنة أي إذا اتبى الزوج منه قبل الوضع أو بعده (قوله) أن النبي صلى الله عليه
وسلم لآل النبي صلى الله عليه وسلم بين رجل وامرأة أنه فاتني من ولدها قال الطيبي القاسم بسبب الملاعنة سبب

٥٢١٦

م

س

تحفة

٩٢٢٨

تفرق بينهما وألحق الولد
بالمرأة * (باب قول الامام
الهميم بن) * حدثنا اسمعيل
قال حدثني سليمان بن بلال
عن يحيى بن سعيد قال
أخبرني عبد الرحمن بن
القاسم عن القاسم بن محمد
عن ابن عباس أنه قال ذكر
الملائكة عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
عاصم بن عدي ذلك قولاً
ثم انصرف فأتاه رجل من
قومه فدركه أنه وجد مع
امراً به رجلاً فقال عاصم
ما أتيت بهذا الأمر الا
لقول فذهب الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأخبره بالذي وجد عليه
امراً به وكان ذلك الرجل
مصحفاً قليل الهميم بسيط الشعر
وكان الذي وجدته عنده
أدوم خدلاً كثيراً الهميم بعداً
قططاً فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اللهم بين

الاستقامة فان أراد أن الاستقامة سبب ثبوت الاستقامة فوجد الاستقامة
فليس كذلك فإنه ان لم يتعرض لنفي الولد في الملاعة لم يثبت الحديث في الموطأ بل يظن واتقى
بالأولاد الفناء وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ وتسل بعني شقاق بدل
الفاء ولا م آخره وكأنه تصحيف وان كان محفوظاً فنعناه قريب من الاول وقد تقدم الحديث
في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ ان رجلاً رعى امرأته واتقى من ولدها فامرهما
النبي صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فوضع أن الاستقامة سبب الملاعة لا العكس واستدل بهذا
الحديث على مشروعية العان لنفي الولد وعن أحمد بن حنبل في الولد بمجرد العان ولو لم يتعرض الرجل
لذكر في العان وفيه نظر لأنه لو استلحقه لحقه وانما يؤثر العان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت
زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحد بالتعان وقال الشافعي ان نفي الولد في الملاعة اتقى وان لم يتعرض له
فله أن يعد العان لاستقامته ولا إعادة على المرأة أن أسكنه الرفع الى الحاكم فخر بغيره عنده حتى
ولدت لم يكن له أن ينقه كافي الشفعة واستدل به على أنه لا يشترط نفي الرجل لتصریح الرجل
بأنها ولدت من زنا ولا أنه استأمرها بحضرة وعن المالكية يشترط ذلك واحتج بعض من خالفهم
بأنه نفي الرجل عنمن غير أن يتعرض لذلك بخلاف العان التام عن قذفها واحتج الشافعي بأن
الحامل قد تحضض فلا معنى لاستمرار الاستبراء قال ابن العربي ليس عن هذا اجواب مقنع (قوله
تفرق) منهما وألحق الولد للمرأة قال الدارقطني فردد مالك بهذه الادة قال ابن عبد البر ذكروا
أن مالكاً كفر بهذه النطفة في حديث ابن عمر وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد
كما تقدم من رواية نونس عن الزهري وكان الولد يدعى الى أمه ومعنى قوله ألحق الولد بأمه أي صهره
ومن رواية الزاوي عن الزهري وكان الولد يدعى الى أمه ومعنى قوله ألحق الولد بأمه أي صهره
لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا وارث بينهما وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كل وقع صريحاً
في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره وكان ابنها يدعى لأمه ثم جرت السنة في
ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله الله وقيل معنى الحاقه بأمه أنه صهرها أبا أو أماً ترث
جميع ماله اذ لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ورواه طائفة ورواية عن
احمد وروى أيضاً عن ابن القاسم وعنه عنه أن عصبه أمه تصير عصبه وهو قول علي وابن
عمر المشهور عن أحمد وقيل ترثه أمه وأخوته منها الفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن
الحسن ورواية عن أحمد قال فان لم يرثه فبالحال فصبيته عصبه أمه واستدل به على أن الولد
المتقي بالعان لو كان يتاحل للملاع نكاحها وهو وجه شاذ لبعض الشافعية والأصح كقول
الجمهور وأنها تحرم لانها يرثه في الجدة (قوله باب) قول الامام اللهم بين
ان العربي ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد تظهر الشبه
ولا يتبين دلالاتها بوث الولد مثلاً فلا يظهر البيان والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس
بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحق (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس
ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله أخبرني عبد الرحمن بن القاسم) ثبتت هذه الرواية وكذا
رواية اللب السابعة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جرير عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي
أخرجها الشافعي وغيره وقعت فيها تنويهاً ويحيى وان كان صحيحاً عن القاسم لكنه ما سمع هذا

الحديث الامن ولده عبد الرحمن عنه **(قوله)** فوضعت شيبا بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) ظاهره أن الملاعة تأخرت الى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد وقد تم قبل من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع فعلى هذا تكون القاء في قوله فلا عن معقبة بقوله فاجبره بالنأي وجد عليه امرأته وأما قوله وكان ذلك الرجل مصغرا الى آخره فهو كلام اعترض بين الجليلين ويحتمل على بعد أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الانتقام والله أعلم **(قوله)** فقال رجل لابن عباس هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الیهاد وهو ابن خالة ابن عباس سماعا أو الزنادع القاصم بن محمد في هذا الحديث كما سيأتي في كتاب الحدود **(قوله)** كانت تظهر في الاسلام السوء أي كانت تعلن بالفاخرة ولكن لم يثبت عليها ذلك بيينة ولا اعتراف قال الداودي فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء وتعقب بأن ابن عباس لم يسمها فان أراد اظهار العيب على الإيهام فمقتضى وقدمه في التفسير في رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن أي لولا ما سبق من حكم الله أي أن اللعان يدفع الحد عن المرأة لاقت عليها الحد من أجل الشبهة الظاهر بالنأي ريب فيه ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتماع فيما ينزل عليه فيمضى خاص فإذا نزل الوحي بالحكم في تلك المسئلة قطع النظر وعمل بما نزل وأجرى الامر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضي خلاف الظاهر وفي أحداث اللعان من القوائد غير ما تقدم أم المقي إذا سئل عن واقعة لم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصا ليسانرا الى الاجتماع فيها وفيه الرحلة في المسئلة النازلة لان سعيد بن جبير رجل من العراق لا يشق عليه وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكنيته وفيه التسليم عند التعجب واشعار بصدقه علم سعيد بن جبير لان ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ويحتمل أن يكون نجهه لعله بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف خفي على بعض الناس وفيه بيان أوليات الأسماء العناية بمرءة القول ابن عمر أول من سأل عن ذلك فلا ن وقول أنس أول لعان كان وفيه أن البلا موكل بالمتفق وأنه ان لم يقع بالناطق وقع من له وصلة وأن الحاص كيم ردع الخصم عن التنادي على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير ويكرر ذلك ليكون أبلغ وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك أثقلهم لان مفسدة الصبر على خلاف ما لو جبه الفترة مع قبحه وشدة أسهل من الاقدام على القتل الذي يؤدي الى الاقتصاد من القاتل وقد نصح له الشارع سبلا الى الراحة من اطلاق واما باللعان وفيه أن الاستفهام بأريأت كان قد عاين أو خبر الواحد يعمل به اذا كان ثقة وأنه يسن الحكم وعظ الملاعة عن داردة التلاعن ويثا كد عند الخامسة ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند ارادة تلفظها بالنقض واستسكلمه في حديث ابن عمر لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا وفيه دليل مع بيان الحكم وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هذه المسألة والتوصل الى أدبته بأي سبب كان وفي كلام الشافعي اشارة الى أن كراهة ذلك كانت خاصة بمنه صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي ثلاثا في المسئلة

فوضعت شيبا بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فقال رجل لابن عباس في انجلس هي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لورجت أحدا بغير بينة قلت هذا فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت تظهر السوء في الاسلام

تظهر في الاسلام السوء هكذا ينسخ الشرح الى ما يدنا والذي في نسخ الصحيح الذي بأيدينا تظهر السوء في الاسلام فاعل في الشارح رواية اه

عن شيء يباح فيقع التعريم بسبب المسئلة وقد ثبت في الصحيح أعظم المسلمين جرمان من سأل عن شيء
لم يحرم حفر من أجل مسئلته وقد استمر جماعة من السابق على كراهة السؤال عما يقع لكن
على الأكثر على خلافه فلا يحصى ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها وفيه أن الجحابة
كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى وفيه أن العالم إذا ذكره السؤال أن يعيبه
ويعجته وأن من أنى شيئاً من المكروه بسبب غيره وبما به عليه وأن المحتاج إلى معرفة الحكم
لا يرد كراهة العالم للمسأل عنه ولا غضبه عليه ولا جفاؤه له بل يعلم دماً طفت به إلى أن يقضى
حاجته وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سراجها وأن لا عيب في ذلك على السائل
ولو كان مما يستقبح وفيه الحرص على التوبة والعمل بالستر والتحصن بالحق في أحد الجانبين
عند تعذر الواسطة لقوله أن أحداً كاذباً أن الخصة من المتكاذبين لا يعاقب واحدهما وإن
أحاط العلم بكذب أحدهما لا يعيبه وفيه أن العلم أن أوقع سقط حد القذف عن الملاعن
للمرأة والذي روي به لأنه نص في بعض طرقه بتسمية المقدوف ومع ذلك لم ينقل أن القاذف
حد قال الله تعالى لم ينقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقاله وأجاب بعض من قال
يحد من المال كية والخفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن
الحد سقط من أصله بالاعان وذكر عياض أن بعض أصحابهم اعتذروا بذلك بأن شر كان
يهودياً وقد ثبت ما فيه في باب يبدأ الرجل بالاعان وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقدوف
بما وقع من قاذفه وفيه أن الحامل تلعن قبل الوضع لقوله في الحديث انظروا فإن جاءت به الخ
كأنتم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس وعنده مسلم من حديث ابن مسعود فخر به
الرجل هو وامرأته فتلاعنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلها أن تجيء أسود جعداً فخامت به
أسود جعداً وبه قال الجمهور وخلافاً لما أنى ذلك من أهل الرأي معتلاً بأن الحمل لا يهمل لأنه قد
يكون نفعه وخجة الجمهور أن اللعان شر لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن
المرأة فلا فرق بين أن تكون حاملاً أو سائلاً ولذلك بشرع اللعان مع الآية وقد اختلف في
الصغير فالجمهور على أن الرجل إذا قذفها قبل أن يبتلع لدفع حد القذف عنه دونها واستدله
على أن لا كفارة في البين الغموس لأنها لو جبت لبنت في هذه القصة وتعقب بأنه لم يثبت
الحائض وأجيب بأنه لو كن واجبا ليهن مجمل بأن يقول من لا فلا ينفك الحائض من كمن عيسته كما
أرشداهما إلى التوبة وفي قوله عليه السلام البينة والاحتق ظهر له دلالة على أن القاذف
لوعر عن البينة فطلب تحليف المقدوف لإيجاب لأن الحصر المذكور لم يغير منه الإضافة
مشروعية اللعان وفيه جواز ذكر الأوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك
ولا يكون ذلك من الغيبة الأخيرة واستدله على أن اللعان لا يشرع إلا لمن لا يستل شهوة وفيه
أنظر لأنه لو استطاع إقامة البينة على زناها لم يشرع إلا لمن لا يفتقر في الزنا وفيه
قال مالك والشافعي ومن تبعهما وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السر أمر موكول إلى الله
فقال لا يتعلق فيه حكم الباطن والزنديق قد علم باطنه بما تقدم في الحديث وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر
كذلك قال وجه الشافعي ظاهره لأنه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادراً

٥٢١٢
تحفة
٩٧٣١٧
٩٧٠٧٢

باب اذا طلقها ثلاثا
ثم تزوجت بعد العدة تزوجا
غيره فلم يمسها * حدثني
عرو بن علي حدثنا يحيى
حدثنا هشام قال حدثني
أبي عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم حدثنا عثمان
ابن أبي شيبة حدثنا عبد بن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها أن رفاعه
القرظي تزوج امرأة

على الاطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضي أنه لا يتقرب عن
البواطن وقد لاحت القرائن بتعيين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فاجبرنا على حكم الظاهر
ولم يهتد المرآة ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفي بالظن والاشارة في الحدود اذا خالف الحكم
الظاهر كمين المدعى عليه اذا أنكر ولا يثبت واستدل به الشافعي على ابطال الاستحسان لقوله
ولا الايمان لكان لي ولها شأن وفيه أن الحاكم اذا بذل وسعه واستوفى الشرائط لا ينقض
حكمه الا ان ظهر عليه اخلال شرط أو تفرط في سبب وفيه أن اللعان يشترع في كل امرأة
دخل بها ولم يدخل ونقل فيه ابن المنذر الاجماع وفي صدق غير المدخول بها خلاف للحنابلة
فقدمت الاشارة اليه في باب فلو تكبر فاسدا أو طلقا بانما قولت فأرادني الولد فله الملائعة وقال
أبو حنيفة بلحقه الولد لائق ولا لعان لانهم أجنبيون وكذا الوقت فهاثم بانما ثلاث فله اللعان وقال
أبو حنيفة لا وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي اذا طلقها ثلاثا لم يضعف
فأنتي منه فلان يلاعن فقال له الحريث ان الله يقول والذين يرمون أزواجهم أقسموا بالله لهن زوجة
فقال الشعبي اني لا أستحي من الله اذا رأيت الحق أن لا أرجع اليه فلو لم تكن ثلاث مرث فقط
فالتعنن المرأتمنله ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجهر ولا نفاذ الظاهر القرآن أن الحدة
وجب عليهم ما وأنه لا يندفع الا بعد كرفية عن الاتيان بجمعه وقال أبو حنيفة أخطأ السنة
وتفصل الفرقة لانه أني لا أكثره فعاين به الحكم واستدل به على أن الاتيان بنتني به الجمل
خلافا لأبي حنيفة ورواية عن أحمد لقوله انظروا فان جاءت به الحان الحديث ظاهري فأنها
كانت حاملا وقد أحق الولد مع ذلك بأمه وفيه جواز الحلف على ما يغفل عن الظن ويكون
المستند التمسك بالاصل أو قوة الرجاء من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هل لال والله
ليجذبك ولقول هل لال والله لا يضرنى وقد علم أني رأيت حتى استفتيت وفيه أن الميئن التي بعد
بها في الحكم ما يقع بعد اذن الحاكم لان هلالا قال والله اني لصادق ثم لم يحسب سببها من كلمات
اللعان المحسوس وتكلم به من قال بالغا حكم القافة ونعقب بأن الغا حكم الشبهة هنا لما وقع
حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع وانما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهري تمسك به ويقع
الاشتباه فيرجع حينئذ الى القافة والله أعلم **(قوله يا)** اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت
بعد العدة تزوجا غيره فلم يمسها أي هل تحل الاول ان طلقها الثاني بغير مسيس * (تنبيه) لم يرد
كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقفت عليه من النسخ ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي
يلي هذا وهو باب واللائي يتسمن من الحيض كتاب العدة وبعضهم أبواب العدة والاولى اثبات
ذلك هنا فان هذا الباب لاتعلق له باللعان لان الملائعة لانه واللائي لاعتن منها ولو تزوجت غيره
سواء جامعها أم لم يجامع **(قوله يحيى)** هو ابن سعيد الطعان وهشام هو ابن عروة وقوله حدثني
عثمان بن أبي شيبة الخ ساقه على لفظ عبد الواعظ احتاج الى الرواية يحيى لتصريح هشام في روايته
بقوله حدثني أي **(قوله أن رفاعه القرظي)** هو رفاعه القرظي ابن هاشم قال في المصنف والميم
وسكون الواو بعدها مزنة ثم لام والقرظي النافق والظالم المجبة وقد قدم ضبط قرظا والضم
في أوائل المغازي **(قوله تزوج امرأة)** في رواية عرو بن علي عند الامام علي امرأة من بني
قرظطة وسماها مال الحمل حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني

ثم طلقها فتزوجت آخر

والدارقطني في الغرائب . وصولا وهو في المطامير سئل فبنت وهب وهي عتاة واختلاف
هل هي بفتحها أو بالتصغير والناس ارجح وقوع مجز وما به في النكاح لسعد بن أبي
عروبة ممن روايته عن قتادة وقيل اسمها سمية بسين مهمله تصغر أخرجه أبو نعيم
وصحاحه تصغير وعند ابن مندة أمية بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس
وسمى أباهما الحارث وهي واحدة اختلف في التاقلظ باسمها والراجح الاول (قوله ثم طلقها فتزوجت
آخر) معاملة لك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبو وهب في الزاى وانفتحت الروايات كلها عن
هشام بن عروة أن الزوج الاول رفاعه والثاني عبد الرحمن وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء
عن سعد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن غيبة بنت أبي عبيد القرظية كانت تحت
رفاعة فطلقها فخلف عليها عبد الرحمن بن الزبير وتسميته لبيها لانتا في رواية مالك فاعل اسمه
وهب وكنيته أبو عبيد الاما وقع عند ابن اسحق في المغازي من روايته سلمة بن الفضل عنه ونقد
به عنه عن هشام بن أبيه قال كانت امرأته من قرظية يقال لها غيبة تحت عبد الرحمن بن الزبير
فطلقها فتزوجها رفاعه ثم فارقتا فأرادت أن ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع ارساله
مقبول والمخفوظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام . وقد وقع لامرأة أخرى قريب من قصتها
فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن العباس أي ابن عبد المطلب أن
الغمصاء والربصاء أمّات النبي صلى الله عليه وسلم تشكروا من زوجها أنه لا يصل اليها فابايت
ان جاء فقال انها كاذبة ولكنهم لم يريد أن ترجع الى زوجها الاول فقال ليس ذلك لها حتى تذوق
عسلته ورجله ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي
عبد الله بن عباس مكبر وتعقب على ابن عساکرو المزي أنهم لم يذكر هذا الحديث في الاطراف
ولا تعقب عليهم ما قلناه من كراهة مسند عبد الله بالتصغير وهو الصواب . وقد اختلف في
سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا أنه ولدي عصره قد ذكر كذلك في الصحابة واسم زوج
الغمصاء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكبي وأبو نعيم في الصحابة من طريق
جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغمصاء فتزوجها رجل
قبل أن يسميها فأرادت أن ترجع الى زوجها الاول الحديث ولم يعرف اسم زوجها الثاني
ووقعت لثالثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الاول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير
أيضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ثم أبو موسى في قوله
تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال زلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيب
النضرب كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا تاما فتزوجت بعده
عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انه طلقني قبل أن يسمي
أفأرجع الى ابن عمي زوجي الاول قال لا الحديث وهذا الحديث ان كان محفوفا فالواضع من
سبأه أنها قصة أخرى وان كان رفاعه القرظي ورفاعة النضري وقع له مع زوجته طلاق
فتزوجت كلاما مع عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يسميها فالحكم في قصته مما يتحدع تغاير
الاشخاص وبهذا اثنين خطأ من واحد منهما فلنا منه أن رفاعه بن سمائل هو رفاعه بن وهب
فقال اختلف في امرأته رفاعه على خمسة أقوال فذكر الاختلاف في النطق بتسميته وشم اليها

عائشة والتحقيق ما تقدم ووقت لا في ركافة قصة أخرى ساذكرها آخر هذا الباب (قوله) فأنت
 النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الاخرى فعندنا من
 طريق أبي معاوية عن هشام فتزوجت زوجها فبصل منها إلى شيء يريد به وعند أبي عوانة
 من طريق الدراوردي عن هشام فنسكها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها وكذا في رواية
 مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع أن يمسها وقوله فاعترض بضم المشنة
 وآخره ضلابة هجة أي حصل له عارض حال يتعويين إياها ما من الجن واما من المرض (قوله)
 فذكرته أنه لا يأتيها) وقع في رواية أبي معاوية عن هشام فلم يقر بخي الأهنة واحدة ولم يصل مني
 إلى شيء والأهنة بفتح الهاء وتخفيف التون المرة الواحدة المحقرة (قوله) والله ليس معه الا مثل
 هدية) بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج معه أخذ
 من هذب العين وهو شعر الحلق وأرادت أن ذكره كبسبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار
 واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلا لانجذاب الزوج الاول للمرأة الا ان كان
 حال وطئه مستترا فلو كان ذكر أمثل أو كان هو غيبنا أو طفلا لم يكف على أصح قول العلماء وهو
 الأصح عند الشافعية أيضا (قوله فقال لا) هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ووقع في رواية
 أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريبا في باب من قال لامرأته أنت على حرام ولم يكن معه
 الا مثل الهدية فلم يقر بخي الأهنة واحدة ولم يصل مني إلى شيء فأحل زوجه الا في قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تحل بين زوجك الا في الحديث وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم
 أيضا في أوائل الطلاق وانما مع مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة تريد
 أن ترجعي إلى رفاعه لا الحديث وسبأ في في اللباس من طريق أبي رويب عن عكرمة أن رفاعه طلق
 امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة فقامت وعليها خمار أخضر فشكت إليها أي
 إلى عائشة من زوجها وأرثها خضرة فبجدها فاجابها رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء
 يصرن بعضهن بعضا قالت عائشة ما رأيت ما يليق المؤمنات للجدد أشد خضرة من ثوبهم أو سمع
 زوجها فامعها من ثوبها قالت والله ما لي من ذنب الا الآن مامعه ليس بأعنى عني
 من هذه وأخذت هدية من ثوبها فقال كذبت والله يا رسول الله اني لا نقضها بنقض الاديم
 ولكم ما نازرة تريد فاعلة قال فان كان ذلك لم تحل له الحديث وكان هذه المراجعة بينهما هي
 التي جمعت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر
 الحديث كسبأ في في كلب اللباس من طريق شعيب عنه قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو
 بالباب فقال يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله ما يزيد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على التسمي ونه ما كان التحباية عليه من سائر الأديب بحضرة
 النبي صلى الله عليه وسلم وانكارهم على من خالف ذلك فلهذا قالوا لعروة خالد بن سعيد لا يكر
 الصدوق وهو جالس ألا تنهى هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارجا في حفرة فاحل عنده أن
 يكون هنالك ما منعهم من مباشرة فيها بنفسه فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله
 عليه وسلم مشاهدا للصورة الحال ولذلك لما رأى أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتسمي عند
 مقاتلهم من جرأوا نفسه صلى الله عليه وسلم كان تعجبا منها ما لتصر بها بما يفتي النساء من

فأنت النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت له أنه لا يأتيها
 وأنه ليس معه الا مثل هدية
 فقال لا

حتى تذوق عسلته ويدوق
عسلتك

النصر بوجهه قالوا ما الضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني وبمجيئها في الرجوع الى الزوج الاول ويستفاد منه جواز وقوع ذلك « تنبيه » وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لابي بكر لا تنهني عنه عما تجهر به أي ترفع به صوتها وذكره الداودي بلفظ تم جبر تقديم التام على الجهم والهجر بضم الهاء القمش من القول والمعنى هنا عليه لكن الثابت في الروايات ما ذكرته وذكر عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح وتقديم البحث في الشهادات مع من استدلل بكلام خالد هذا الجواز الشهادة على الصوت (قوله) حتى تذوق عسلته ويدوق عسلتك كذا في الموضوعين بالصغير واختلف في توجيهه فقيل هي تصغير العسل لأن العسل مؤنث جزم به القزاز ثم قال وأحسب التذكير لغة وقال الأزهري يذكر يؤث وقيل لأن العرب اذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التانيث ومن ذلك قولهم درهم مات فجعلوا الدرهم جمع المؤنث عند اداة التحقير وقالوا أيضا في تصغير هند هندة وقيل التانيث باعتبار الوطأ فإشارة الى أنهم امكن في المقصود من تحليلها للزوج الاول وقيل المراد قطع من العسل والتصغير للقليل إشارة الى أن القدر القليل كاف في تحصيل الحل قال الأزهري الصواب أن معنى العسله حلالة الجماع الذي يحصل تغيب الحشفة في الفرج وأنت تشبه بقطع من عسل وقال الداودي صفت لشدة شهها بالاعمال وقيل معنى العسله العسله الطفة وهذاوافق قول الحسن البصري وقال جهورا العمل تذوق المسيلة كتابة عن الجماعة وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصري حصول الانزال وهذا الشرط تنفرد به عن الجماعة قال ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطلان شذا الحسن في هذا وخالفه سائر النحهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج والصوم قال أبو عبيد العسيلة لهذا الجماع والعرب تسمى كل شيء تسب لئله عسلا وهو في التشديد يقال قول سعيد بن المسيب في الرخصة ويرد قول الحسن ان الانزال لو كان شرط لكان كافيا وليس كذلك لأن كلامهم ما اذا كان بعد العهد بالجماع مثلا أنزل قبل تمام الايلاج وإذا أنزل كل منهم ما قبل تمام الايلاج لم يذوق عسلته صاحبه لان فسرنت العسله بالامتناع ولا بلغة الجماع قال ابن المنذر أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للدول الاسهدين بالمسيب ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال يقول الناس لا تحل للدول حتى يجامعا الثاني وأنا أقول اذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالها للدول فلا بأس أن يتزوجها الاول وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد قال ابن المنذر وهذا القول لا أعلم أحدا واقفه عليه الاطاعة من الخوارج ولعله لم يبلغ الحديث فأخذ بنظره قال ابن (قلت) ساق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن أبيه في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فترجع الى الاول فقال لا حتى تذوق العسله وقد أخرجه النسائي أيضا من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سميان الاجري عن ابن عمر نحوه قال النسائي هذا أولى بالصواب وانما قال ذلك لان الثوري أئقن وأحفظ من شعبة وروايته أولى بالصواب من وجهين

* أحمد عمار شيخ علمته شيخه ماهر وزير بن سليمان كما قال الثوري لاسالم بن رزين كما قال
 شعبة فقد رواه جماعة عن علمته كذلك منهم غلان بن جامع أحد الثقات * ثانيها أن الحديث
 لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر فهو عام ينسب إلى مقالة الناس الذين خالفهم ويؤخذ
 من كلام ابن المنذر أن نقل أبي جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في
 شرح الرسالة القول بذلك عن سعيد بن جبير وهم وأعجب منه أن أباح ابن جزم به عن السعديين
 سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ولا يعرف له سماع عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات وكفى
 قول ابن المنذر حجة في ذلك وحكي ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك
 قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما يطلق عليه
 الاسم خلافاً لما قال لا بد من حصول جميعه وفي قوله حتى تدركه حتى تدركه إلى آخره اشعار
 بما كان ذلك لكن قولها ليس معه الامثال هذه الهدية الظاهر في تعدد الجماع المشروط فأجاب
 الكرماني بأن مرادها الهدية التشبيهية في الدقة والرفعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعد
 ما قال وسياق الخبر يعطى بأنهم اشككت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم حتى تدركه لأنه علمته على الامكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك
 وإن تنافرا فلا بد لها من ارادة الرجوع إلى رفاعه من زوج آخر يحصل لها منه ذلك واستدل
 باطلاق وجود النوق منه ما لا شتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة ومغمى عليها لم يكف ولو
 أنزل هو وبالغ ابن المنذر فقله عن جميع الفقهاء وتعقب وقال القرطبي فيدعي لأحد القولين
 في أنه لو وطئها نائمة ومغمى عليها لم يحل وزعم ابن القاسم بأن وطئها المغمى يحل وخالفه
 أشهب واستدل به على جواز رجوعها الزوج الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن بشرط
 المألكة ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يصحكون في ذلك بخداة من الزوج الثاني
 ولا ارادة تحليلها الاول وقال الأكثر أن شرط ذلك في العتد فسد والافلا وانفقوا على أنه إذا
 كان في نكاح فاسد لم يحل وشذ الحكم فقال يكنى وأن من تزوج أمة ثم ثبت طلاقها ثم ملكها
 لم يحل له أن يطأها حتى تتزوج غيره وقال ابن عباس وبعض أصحابه الحسن البصري لم يحل له
 ملك اليين واختلفوا فيها إذا وطئها حائضاً وبعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائم
 أو عجمي وقال ابن جزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة وهو زائد على
 ظاهر القرآن ولم يأخذوا بمحمد بن أبي اشتراط خمس رضاهات لأنه زائد على ما في القرآن فيلزمهم
 الاختباء أو ترك حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحدث موافق
 لظاهر القرآن واستدل بقولها طلاق على أن السنة ثلاث تطليقات وهو يجب عن استدلال
 به أن البت بمعنى القطع والمراد به قطع العصمة وهو أعم من أن يكون بالثلاث بمجموعة أو وقوع
 الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات وسياق في اللباس صريحاً أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات
 فبطل الاحتجاج به ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم
 من القول به إما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي تتواتر
 أو جمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من الالباس * والجواب عن الأول أن الشرط
 إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافته نسخاً ولا زيادة وعن الثاني أن النكاح في الآية

أضيف إليها وحى لا تنولى العدة بغير هافته من أن المراد به حقها الوطء ومن شرطه اتفاقا فإن
يكون وطءا ما يحتاج الى سبق العدة ويكن أن يقال لما كان اللتظحة لا لعنتين سنت
السنة أنه لا بد من حصولهما فاستدل به على أن المرأة لاحق لها في الجماع لان هذه المرأة شكت
أن زوجها لا يطؤها وان ذكره لا ينشروا نه ليس معه ما يفي عنها ولم ينسخ النبي صلى الله عليه
وسلم نكاحها بذلك ومن ثم قال ابراهيم بن اسمعيل بن عيسى وداد بن علي لا ينسخ بالعنة
ولا يضرب لعنتين أجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر ان
وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يوجب أجل لعنتين وهو قول الاوزاعي والنوري وأبي
حنيفة ومالك والشافعي والحنفي وقال أبو ثور ان ترك جاءها العلة أجل له سنة وان كان لعن علة
فلأن جليل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حد حق في الجماع فثبت الخيارات لها اذا
ترجعت المحبوب والمسوح جاهدتهما وضرب لعنتين أجل سنة لاحتمال زوال ما به وأما
استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا يجبه فيها لان في بعض طرقه أن الزوج
الثاني كان أيضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحا من طريق القاسم عن عائشة قالت طلق رجل
امراة أنه نلا فترجها رجل آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الاول أن يترجها
فمنئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا الحديث وأصله عند البخاري وقد تقدم في
أوائل الطلاق ووقع في حديث الزهري عن عروة بكاسياني في اللباس في آخر الحديث بعد
قوله لا حتى تذوق عيبته ويذوق عيبك قال فقارفته بعد زاده بن جريج عن الزهري في هذا
الحديث أنهم جاحم بعد ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنه يعني زوجها الثاني مسها
فنهها أن ترجع الى زوجها الاول وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسل أنها قالت يا رسول
الله انه كان مسني فقال كذبت بقولك الاول فلن أصدقك في الاخر وأنت أيا بكرتم عمر
فنهها وكذا وقعت هذه الزادة الاخيرة في رواية ابن جريج المذكورة أخرجهما عبد الرزاق
عنه ووقع عند مالك في الموطأ عن المسورين رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير زاد
خارج الموطأ في ما رواه ابن وهب عنه وناحه ابراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني
الغرائب عن أبيه أن رفاعة طلق امرأته ثمة بنت وهب ثلاثا فتركها عبد الرحمن فاعترض عنها
فلم يستطع أن عسها فقارقه فأراد رفاعة أن يترجها الحديث ووقع عند داود من طريق
الاسود عن عائشة مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته فترجعت غيره
فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أمحل الاول قال لا الحديث وأخرج الطبري وابن أبي شيبة
من حديث أبي هريرة نحوه والطبري أيضا البيهقي من حديث أنس كذلك وكذا وقع في رواية
جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمر بن حزم طلق الغمصا فنكحها رجل
فطلقها قبل أن يمسها قالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا حتى يذوق الاخر عسلها ويذوق
عسبائه وأخرجه الطبراني ورواته ثقات فان كان جابر بن سلمة حفظه فهو حديث آخر
لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعة وله شاهد من حديث عبد الله بن التميمي عن عباس
عند التميمي في ذكره الغمصا لكن سداقه يشبهه سابق قصة رفاعة كما تقدم في أول شرح هذا
الحديث وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعة بن سمائل ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وان

كلامهم مات زوجها عبد الرحمن بن الزبير وان كلامهم ما شكك أنه ليس معه الامثال الهديبة
 فاعل احدى المراتين شككته قبل أن يفارقها والاخرى بعد أن يفارقها ويحتمل أن تكون القصة
 واحدة ووقع الوهم من بعض الرواقي المتبعة أو في النسبة وتكون المرات شككت مرتين من
 قبل المفارقة ومن بعدها والله أعلم وأما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال طلق عبد
 يزيد بوركلة أم ركانة ونكح امرأته من سنة فجات الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما بيني
 عني الا كاتفي هذه الثمرة لثمرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه قال فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد زيد طلقها وراجع أم ركانة ففعل فلبيس فيه حجة لك في العتق والله أعلم
 بالصواب **(قوله باب)** واللائي يئن من النجس من نساءكم ان ارتبتم سقط
 انقط باب لابي ذر ذكره في حديث السابقين ووقع عند ابن بطال كتاب العدة باب قول الله ان آخره
 والعدة اسم لمدة تربع بها المرأة عن التزويع بعد وفاة زوجها وأفرقتها ما بالولادة والافرا
 أو الاشهر **(قوله)** قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن أي فسر قوله تعالى ان ارتبتم أي
 لم تعلموا وقوله واللائي فقدن عن الحيض أي حكمهن حكم اللائي يئن وقوله واللائي لم
 يحضن فقدن ثلثة أشهر رأى ان حكم اللائي لم يحضن أو لا ورأس حكمهن في العدة حكم
 اللائي يئن فكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك لانها وقعت بعد قوله فقدن ثلثة
 أشهر وأثر مجاهد اوصاله القرابي وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق وأخرج ابن أبي حاتم
 من طريق يونس عن الزهري قال الارتباب والله أعرفي المرات التي تشك في قعودها عن الولد في
 حضا أو تحيض أو لا وتشك في انقطاع حضا بعد ان كانت تحيض وتشك في صفرها هل بلغت
 الحيض أم لا وتشك في جملها أبلغت أن تحمل أو لا فالارتباب فيه من ذلك فالحديث فيه ثلاثة أشهر
 وهذا الذي جزم به الزهري مختلف فيه فمن انقطع حضا بعد ان كانت تحيض فذهب أكر
 فقهاء الامصار الى أنها تنتظر الحيض الى أن تدخل في السن الذي لا يحض فيه مثلها فتعتد
 حينئذ ثلثة أشهر وعن مالك والاوزاعي تربع ثلثة أشهر فان طاشت والاعتدت ثلثة
 وعن الاوزاعي أن كانت شابة فستة وحمية الشافعي والجمهور ظاهر القرآن فانه صرح في الحكم
 الالسي والصغيرة وما لا التي تحيض ويأخر حضا فذا ثبت آية لكن لما لقي قوله وسلف وهو عمر
 فقد صرح عنه ذلك وذهب الجمهور الى أن المعنى في قوله ان ارتبتم أي في الحكم لاني الياس **(قوله)**
 أن يرب بنت أي سلمة أخرجه أي ابن عبد الاسد المخزومي وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق
 من رواية أي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة وذلك لما وقعت المراجعة منه وبين ابن
 عباس في ذلك وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك وقد رواه مالك عن عبد بن مسعود عن أبي
 سلمة وفيه فدخل أم سلمة على أم سلمة أو رده المصنف هنا مختصرا أو ردا للقصة من وجهين آخرين
 باختصار أيضا الطريق الاولى طريق الاعرج أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زيب بنت أبي
 سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة كذا رواه الاعرج عن أبي سلمة ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي
 سلمة عن كريب عن أم سلمة كأنه قدم في تفسير سورة الطلاق وفيه قصة لاني سلمة مع ابن عباس وأبي
 هريرة وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة
 فبعثوا كريبا الى أم سلمة يسأله عن ذلك فذكرت القصة وهو شاهد لرواية الاعرج وأخرجه

(باب واللائي يئن من
 الحيض من نساءكم ان
 ارتبتم) قال مجاهد ان لم
 تعلموا يحضن أو لا يحضن
 واللائي فقدن عن الحيض
 واللائي لم يحضن فقدن
 ثلثة أشهر **(باب)**
 وأولات الاحال أجلهن
 أن يئن حملهن **(حديثنا)**
 يحيى بن بكير حديثنا للث
 عن جعفر بن زبيرة عن عبد
 الرحمن بن هرم عن الاعرج
 قال أخبرني أبو سلمة بن عبد
 الرحمن أن زيب بنت أبي
 سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة
 زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم أن امرأته أن سلم
 يقال لها سبعة كانت
 تحت زوجها توفي عنها وحى
 حلى خطبها أبو السائب بن
 بكير فأتى أن تنكحه
 فقالت والله ما يصلح أن
 تنكحه حتى تمضي قرىمان
 الاجلين فكشفت قرىمان
 عشر ليال ثم جاءت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 انكحى

٤١٤

٥١٨

٥١٨

٥٣١٩
م د س ي
تحفة
٩٥٨٩٠

* حديث شايحي بن بكير
عن الليث عن يزيد بن
ابن شهاب كتب اليه ان
عبد الله بن عبد الله أخبره
عن أبيه أنه كتب الى ابن
الارقم
قوله يا ابن عباس في نسخة
أخرى يا أبا عباس اه

مالك في الموطاعن عبد ربه بن سمعدن أي سلمة قال دخلت على أم سلمة وأخرجته النساء من
طريق داود بن أبي عاصم أن أبا سلمة أخبره فذكر قصة مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأخبرني
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجته أجدهم طريق ابن الصحن حدثني محمد بن
ابراهيم التيمي عن أبي سلمة قال دخلت على سبيعة وهذا الاختلاف على أي سلمة لا يقدم في جهة
الخبر فان لا سلمة اعتمنا بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها فكأنه لما بلغه الخبر من
كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها
ثم تحمها عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الرجل يحتمل أن يكون
هو السور بن خزيمة كما يأتي في الطريق الثالثة ويحتمل أن يكون أبا هريرة فان في آخر الحديث
عند النسائي فقال أبو هريرة أنهم دعوا ذلك فيجيب أن يكون أبو سلمة أبهمه أو لا المال أخبرني
رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما أخرجه عبد بن جديس رواية صالح
ابن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصة مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأرسلوا الى عائشة
فذكرت حديث سبيعة فوهشاد وصالح بن أبي حسان مختلف فيه ولعل هذا هو سبب الوهم الذي
حكاهما الحديث عن ابن مسعود ذكره في تفسير الطلاق ووقع في رواية أبيان العطار عن يحيى
ابن أبي كثير في هذا الحديث أن ابن عباس احتج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا وأولاداً بأسماء قال لا ابن عباس قال الله آخر الأجلين رأيتموه في أربعة أشهر وعشر
ولم تقع أوترو فقال لفلانم ذهب إلى أم سلمة الطريق الثانية (قوله الليث عن يزيد) قال
الديلمي في حواشيه وابن عبد الله بن الهادي وهم في ذلك واعلموا أن أي حبيب كذا أخرجه
أو تعميم في المسطر من طريق أجدهم ابراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه وكذا
أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث (قوله أن ابن شهاب كتب اليه) هو جهة
في جواز الرواية بالكتابة وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن نونس عن ابن
شهاب أم سياتا فاعلمنا وصله مسلم من طريق ابن وهب عن نونس كذلك وواقعه الزبيدي
عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب نخالف
في بعض روايته (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد سلف في تفسير الطلاق أن
ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة فيجيب أن يكون عبد الله بن عتبة في سبيعة
بعد أن كان بلغه عنها من سيد كرم الوسايط ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين وأخرجه
أجدهم من طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة عن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن
سبيعة بنت الحارث الحديث (قوله أنه كتب الى ابن الارقم) جزم جمع من الشراح أنه عبد الله
ابن الارقم الزهري الصحابي المشهور وهو ما في ذلك وانما هو ولده عن عبد الله كذلك وقع واضحا
مفسرا في رواية نونس وليس له مراد كورفي الصحيح سوى هذا الحديث الواحد ووقع في
رواية عقيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا كتب اليه أن التي سبيعة
فصلها كيف قضى لها قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحارث أن سبيعة أخبرته والقائل أخبرني
زفر وهو عبد الله بن عبد الله بن ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أبي نيسة عن يزيد بن أبي
حبيب عن ابن شهاب وروى ذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين

الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن السور بن محمرة أن سبيعة الاسلمية نفست
 وهذا يحتمل أن يكون السور حمله أو أرسله عن سبيعة وأحضر انقصه فانه حفظ خطبة النبي صلى
 الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة فاعلمه حضر قصة سبيعة أيضا (قوله)
 في الطريق الاولى أن امرأته من أسلم يقال لها سبيعة هي بمحمله وموحدة ثم محمله تصغير سبع
 ووقع في المغازي سبيعة بنت الحرث وذكرها ابن سعد في المهاجرات ووقع في رواية لابن اسحق
 عند أحمد سبيعة بنت أبي برزة الاسلمي فان كان محفوظا فهو أبو برزة آخر غير البخاري المشهور
 وهو اما كنية للحرث والذسيعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جدها (قوله) كانت تحت
 زوجها) تقدم في غزوة بدر أيضا اسميه سعد بن خولة وفيه أنه من بني عامر بن لؤي وثبت فيه
 أنه كان من حلفائهم (قوله) توفي عنها) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ونقل ابن عبد البر
 الاتفاق على ذلك وفي ذلك نظر فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح وذكر الطبري أنه مات سنة
 سبع وقد ذكرت شيامن ذلك في كتاب الوصايا وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ومعظم الروايات
 على أنه مات وهو المعتد ووقع للكرواني لعل سبيعة قاتلت بناء على ظن منها في ذلك فتبين
 أنه لم يقتل وهذا الجمع يحجه السمع وإذا ثبت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجزم بعد
 دهر طبل بأنه قتل فالمتعد أن الرواية التي فيها قتل ان كانت محفوظة ترجح لانها لا تنافي مات
 أو توفي وان لم يكن نفس الامر قتل فهو رواية شاذة (قوله) خطبها أبو السنا بل بمحمله ونون
 ثم موحدة جمع سنبله الاختلاف في اسمه فقبيل عرو وقاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثرب عن
 الزهري وقيل عامر روى عن ابن اسحق وقيل حبة بن محمد بن عبد الله المهله وقيل بنون وقيل
 لبديريه وقيل أصرم وقيل عبد الله ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض (قلت) وهو
 غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال بغيض بسأل عن بغيض فظن الشراح
 أنه اسمه وليس كذلك لان في بقية اندرا اسمه لبديريه وحزم العسكري بأن اسمه كنيته وبعلك
 بموحدة ثم محمله ثم كافين بنون جعفر بن الحرث بن عتبة بن انساق بن عبد الدار وكذا انسمه
 ابن اسحق وقيل هو ابن بعلك بن الجلباس بن الحرث بن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ابن
 عبد البر قال وكان من المؤلفة وسكن الكوفة وكان شاعرا ونقل الترمذي عن البخاري أنه
 قال لا بد لي أن أبا السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال لكن جزم ابن سعد أنه
 يق بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمننا وقال ابن مندة في الصحابة عداه في أهل الكوفة وكذا
 قال أبو نعيم أنه سكن الكوفة وفيه نظر لان حلفه قال أقام بمكة حتى مات وسبعه ابن عبد
 البر ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي أن أبا السنا بل تزوج سبيعة
 بعد ذلك وأولدها سنا بل بن أبي السنا بل ومقتضى ذلك أن يكون أبا السنا بل عاش بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد الله بن سعد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب وكذا
 في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع
 فيحتاج ان كان الشاب دخل عليه اثم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى قطع وتلد
 سنا بل حتى صار أبو بكر به أبا السنا بل وقد أجاب محمد بن وضاح فيها حكاه ابن بشكوال وغيره عنه
 أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو أبو السنا بل فأثره على أبي السنا بل أبو البشر بن الحرث

ان بسال سبيعة الاسلمية
 كيف أفتاها النبي صلى الله
 عليه وسلم فقالت أفأتاني
 اذا وضعت أن أنكح

٥٢٢٠

س في

تحفة

١١٢٧٢

* حديثنا يحيى بن قزعة
 حاشا مالك عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن المسور
 ابن مخزومة أن سبعة الاسمية
 تنسب بعد وفاة زوجها
 لباليات فجاءت النبي صلى الله
 عليه وسلم فاستأذنته أن
 تنكح فآذن لها فنكحت

وضبطه بكسر الموحدة وسكون المجمة. وقد أخرج الترمذى والنسائى قصة سبعة من رواية
 الاسود عند أبي السائل بسند على شرط الشيخين الى الاسود وهو من كبار التابعين من أصحاب
 ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس فالحدث صحيح على شرط مسلم لكن البخارى على قاعده
 في اشتراط ثبوت اللقاء ولم يوافق له هذا قال ما نقله الترمذى (قوله) فأبى أن تنكحه) وقع في رواية
 الموطن الخطيب ارجلان أحدهما شاب وكهل فخطت الى الشاب فقال الكهل لم تحلى وكان
 أهلها غيبا فمر جا أن يؤثر وهما (قوله) فقالت والله ما يصلح أن تنكجه حتى تعصى آخر
 الاجلين فكنت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحى قال
 عاض هكذا وقع عند جمعهم فقالت والله ما يصلح الا لابن السكن فعنده فقال مكان فقالت
 وهو الصواب (قلت) وكذا في الاصل الذى عندنا من رواية أي ذرع من مشايخه بل قال ابن التين
 انه عند جمعهم فقال الاعتد القابسي فقالت بزيادة التاء وهذا أقرب مما قال عياض ثم قال
 عياض والحدث مبني ونقص منه قولها فنفقت بعد ليال فخطب الخ (قلت) قد ثبت المجهول
 في رواية ابن لمعان التي أشرت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه ولفظه فكنت قريبا من
 عشر ليال ثم نفقت ووقع البخارى اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا فإنه اقتصر
 منه على قوله انه كتب الى ابن أرقم أن يسأل سبعة الاسمية كيف أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت أفتاني اذا احللت أن أنكح فأبى ثم قال اسم ابن أرقم ونسبه الى جدته كما ثبت عنه وطوى ذكر
 أكثر القصص وقدره فأنها قالها فأخبرته فكتب اليه الجواب اني سألتها فذكرت القصص وفي
 آخرها فقالت الى آخره وقد وقع يائنه واختفى تفسيره التلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه
 فكتب عمر بن عبد الله بن الارقم الى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبعة بنت الحارث أخبرته أنها
 كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنسب أن وضعت جها فلما
 فعلت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بل بن بعلل رجل من بني عبد الدار
 فقال مالي وأردك تجملت للخطاب تزجين النكاح فأهلك والله ما أت بنا كح حتى يبر عليك أربعة
 أشهر وعشر فالت سبعة فلما قال لي ذلك جفت على ثيابي حين أمسيت فأبى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فسألته عن ذلك فأتاني بأني قد حلت حين وضعت حلي وأمرني بالتزويج ان بدلى
 وقوله في هذه الطريق الثانية فكنت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم قد
 يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة فلما قال لي ذلك جفت على ثيابي حين أمسيت
 فانه ظاهر في أنها توجهت الى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو
 السنا بل ما قال ويمكن الجمع بينهما أن يجعل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجيها ولا يلزم
 منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال (قوله) في الرواية الثالثة ان سبعة نفقت
 بضم النون وكسر الفاء أي ولدت (قوله) بعد وفاة زوجها لباليات) كذا أنهم المدة كذا في رواية
 سليمان بن بيار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري فلم تنسب أن وضعت ووقع في رواية محمد بن
 ابراهيم التي عن أبي سلمة عن سبعة عند أحمد فلم أمكث الا شهرين حتى وضعت وفي رواية
 داود بن أبي عاصم فولدت لادنى من أربعة أشهر وهذا أيضا بهم وفي رواية يحيى بن أبي كثير
 الماضية في تفسيره الطلاق فوضعت بعد موته بأربعين ليلة كذا في رواية شيخان عنه وفي

رواية ججاج الصوافي عند التسائي بعشرين ليلة ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أبوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ووقعت في رواية الأسود وضعت بعد وفاة زوجها ثلاثة وعشرين يوماً أو خمسة وعشرين يوماً كما ذكره الترمذي والتسائي وعند ابن ماجه يضع وعشرين ليلة وكان الراوي ألقى الشك وأنى باللفظ يشعل الأحرار ووقع في رواية عبيد بن سعيد نصف شهر وكذا في رواية شعبة بلفظ خمسة عشر نصف شهر وكذا في حديث ابن مسعود عند جدوا الجمع بين هذه الروايات معتذراً لا لتحديد القصة وإل هذا هو السر في إيهام من إيهام المدة انحل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر وهو هنا كذلك فأقل ما قبل في هذه الروايات نصف شهر وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشرين ليل وفي رواية للطبراني ثمان وأربعين يوماً فقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم في مدة بقية الحمل وأكثر ما قبل فيه بالتصريح شهرين وشهرين دون أربعة أشهر وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار إن الحمل إذا مات عنها زوجها تحل وضع الحمل وتقضي عدة الوفاة وخالف في ذلك على فقال تعذر آخر الأجلين وعنه أنهم إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضاءها ولا تحل بحمد الوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن جدي عن علي بن سعيد صحيحه وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة ويقال أنه رجع عنه ويقوله أن المقول عن أسامة وفاق الجماعة في ذلك وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدته بالوضع وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول من شاء لا عنه على ذلك ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنا بل رجع عن فتواه أولاً أنها لا تحل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أتتها ها أو السنا بل به من أنها لا تحل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنا بل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر ما لا فقه من انقضاء العدداً ولا لكن نقل غير واحد الإجماع على أنها لا تقضي في هذه الحالة الثانية حتى تضع وقد وافق حننون من المالكية علماء قبله المازري وغيره وهو شذوذ مردود لانه أحداث خلاف بعد استقرار الإجماع والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارضاً ومهما فقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً عام في كل من مات عنها زوجها يشعل الحمل وغيره أو قوله تعالى وأولات الأجل إن أجلهن أن يضعن حملهن عام أيضاً يشعل المطلقة والمتوفى عنها أجمعاً وكذلك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقصره ذكر عدة المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلها ثم لم يمهلهما ما أتتا ولته الآية الثانية من العموم لكن قصره على من مضت عليها المدة ولم تضع فكان تخصيص بعض العموم الأولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من الغاء أحدهما في حق بعض من شبهه بالعموم قال القرطبي هذا نظر حسن فإن الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول لكن حديث سبيعة نص بأنما تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان للمراد بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً في حق من لم تضع وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله إني أرى الطلاق نزاع بعد آية

البقرة وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالآخرة وليس ذلك مرادهم إنما يعني أنها مختصة
لها فأنها أخرجت منها بعض متناولاتها وقال ابن عباس البراءة حديث سبعة فكان القول ما قال
على أن ابن عباس لانهما عدتان بمئة عتات بصفتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها
فلا تخزع من عدتها الا يبين واليقين آخر الاجلين وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق
أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها ومات سيدها معه أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء
بأن تبرص أربعة أشهر وعشر فيها حيضة أو بعدها ويرجع قول الجمهور وأيضاً بأن الآيتين وإن
كانتا عامتين من وجه خاصيتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقض العدة إلا بالآخر الاجلين
لكن لما كان المعنى المقصود الأصلي من العدة براءة الرحم ولا سيما فيمن تخضع يحصل المطلوب
بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سبعة ويقوله بن عباس في تأخير نزول آية الطلاق عن
آية البقرة واستدل بقوله فأقتني بآني خلت حين وضعت حلي بأنه يجوز العدة قبلها إذا
وضعت ولو لم تطهر من دم النفاس وبه قال الجمهور وإلى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند
مسلم بقوله ولا يرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يقر بهازوها حتى
تطهر وقال الشعبي والحسن والنخعي وجاد بن سالم لا تنكح حتى تطهر قال القرطبي وحديث
سبعة حجة عليهم ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه فلما تعلت من نفاسها لا لفظ تعلت كما يجوز
أن يكون معناها طهرت جازاً أن يكون استعملت من ألم النفاس وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة
فيه أيضاً لانها حكاية واقعة سبعة واجهة إنما عرفت في قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما حلت حين
وضعت كما في حديث الزهري المتقدم ذكره وفي رواية معمر بن الزهري حلت حين وضعت
حلت وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب أن امرأة أم الطفل قالت لعمر قد أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة أن تنكح إذا وضعت وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى أن
يضعن جلهن فعلق الحل يحين الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا طهرت ولا إذا انقطع دمك فصح
ما قال الجمهور وفي قصة سبعة من الفوائد أن العصاة كانوا يقتلون في حياة النبي صلى الله عليه
وسلم وإن المقتل إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينفى له أن ينفى فيه لئلا يجعله الميل السه على ترجيح ما
هو مرجوح كما وقع لأبي السنابل حيث أفتى سبعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فاعتقه
ورجأها إنما أقبلت ذلك منه وانتظرت مضى المدة فحضر أهلها فرغبوهافي زواجه دون غيره
وفيهما كان في سبعة من الشهامة والبطانة حيث ترددت فيما أنفاهه حتى جعلها ذلك على
استيضاح الحكم من الشارع وهكذا ينبغي أن تباين فتوى المفتي أو حكم الحاكم في
مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسئلة ولعل ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو
السر في إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من
حديث ابن مسعود على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الجواز كثير وحده
بعض العلماء على ظاهره فقال إنما كذبه لانه كان عالماً بالقيمة وأفتى بجهلانه حكاية ابن داود عن
الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد وفيه الرجوع في الوقائع إلى الأعلام ومباشرة المرأة السؤال
عما ينزله ولو كان عما ينبغي للنساء من مثله لكن خروجها من منزلها لا يكون أسرها كما
فعلت سبعة وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضقة أو من علقه

تغ

٤٧٦/٤

* (باب قبول الله تعالى والمطلقات بتريص بأنفسهن ثلاثة قروم) وقال ابراهيم فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بآنت من الاول ولا تحسب به لمن بعده وقال الزهري تحسب وهذا أحب إلى سفيان يعني قول الزهري * وقال معمر يقال أقرأت المرأة إذا دنا حيضها وأقرأت إذا دنا طهرها

سواء استبان خلق الآدمي أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم ربّ الحبل على الوضع من غير تقصيد وتوقيتان دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحبل التام المتخلق وأما خروج المصغرة والعلقة فهو نادر والحبل على الغالب أقوى ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيه صورة بينة ولا خفية وأجيب عن الجمهور بأن المقصود في انقضاء العدة براءة الرحم وهو حاصل بخروج المصغرة والعلقة بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت وفيه جواز تجسّد المرأة بعد انقضاء عدتها لمن يخطبها الآن في رواية الزهري التي في المغازي فقال مالي أراك تجملت الخطاب وفي رواية ابن إسحق في نهيات الشكاح واختصت وفي رواية معمر عن الزهري عند أجد فلقها أبو السنابل وقد اكملت وفي رواية الأسود فطيطت وتصنعت وذكر الكرماني أنه وقع في بعض طرق حديث سبعة أن زوجها مات وهي حامل في معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحبل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيث ووجه الاول أنه أريد بأنهم ذات حبل بالفعل كما قيل في قوله تعالى تذهل كل مرضعة فعلوا برؤد أن الارضاع من شأنه القيل كل مرضع اه والذي وقفنا عليه في جميع الروايات وهي حامل وفي كلام أبي السنابل استباح وكس واستبدل على أن المرأة لا يجب عليها التزويج لقولها في الخبر من طريق الزهري وأمرني بالتزويج إن بد لي وهو مبني للمرأه من قوله في رواية ساسمان بن يسار وأمرها بالتزويج فيكون معناه وأذن لها وكذا ما وقع في الطريق الاول من الباب فقال النكحي وفي رواية ابن إسحق عند أجد قد حلت فتزويج وقع في رواية الأسود عن أبي السنابل عند ابن ماجه في آخره فقال ابن جودت زوجا صالحا فتزويج وفي حديث ابن مسعود عند أجد إذا نالك أحد تزمنه وفيه أن النسيب لا تزوج الارضاها من رضاه ولا اجبار لا حد عليها وقد تقدم بيانه في غيره هذا الحديث (قوله) قول الله تعالى والمطلقات بتريص بأنفسهن ثلاثة قروم سقط لفظ باب لا يدر والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة وقيل والمراد بالتريص الانتظار وهو خبر يعنى الامر وقرأ الجمهور وقروم بالهمز من نافع بتشديد الواو وبغيره (قوله) وقال ابراهيم هو النخعي فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بآنت من الاول ولا تحسب به لمن بعده وقال الزهري تحسب وهذا أحب إلى سفيان) زاد في نسخة الصغاني يعني قول الزهري وصله ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان وهو الثوري عن معمرة عن ابراهيم في رجل طلق فحاضت فزوجه ارجل فحاضت قال بآنت من الاول ولا تحسب بالذي بعده وعن سفيان عن معمر عن الزهري تحسب قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا ممن قال الاقراء الا الطاهر يقول هذا غير الزهري قال ويلزم على قوله ان المعتدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة الرابعة وقد اتفق علماء الدين من الصحابة فمن بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم على أنها اذا طغت في الحيضة الثالثة طهرت بشرط أن يشق طلاقها في الطهر والوقوف في الحيض لا تعتد تلك الحيضة ونهب الجمهور إلى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعتد عدتين وعن الحنفية ورواية عن مالك يكتفى لها عدو واحدة كقول الزهري والله أعلم (قوله) وقال معمر يقال أقرأت المرأة (الخ) معمر هو أبو عبيدة بن النخعي وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور وقوله

ببلى بكسر الموحدة وفتح المهملة والتسوية بغير همز البلى هو غشاء الولد وقال الاخفش أقرأت
 المرأة اذا صارت ذات حيض والقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ويقال هو من
 الاضداد ومرا دأى عبد الله أن القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو
 كذلك وجرم به ابن بطال وقال لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراء بالاقراء فيها ترجح قول
 من قال ان الاقراء الاطهار بجدي بن عمر حيث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق في
 الطهر وقال في حديثه ذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء فدل على أن المراد بالاقراء
 الاطهار والله أعلم **(قوله قصة فاطمة بنت قيس)** كذا لاكثر ولبعضهم باب وبه جزم ابن بطال
 والاسماعيلى وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن عدي بن حارث بن فهر بن مالك وهي أخت التمهال بن
 قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية وقيل عمر بن رهاط وهو من صغار الصحابة وهي أسن منه
 وكانت من المهاجرات الأول وكان لها عقل وجمال وترجمها أبو عمرو بن حفص ويقال أبو حفص
 ابن عمرو بن المغيرة الخزرجي وهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم بن المغيرة بن عمرو بن عبد
 الله عليه وسلم إلى ابن قيس فبعث اليها بطلقة مائة بقيت لها وأمر ابن عمه الحارث بن هشام وعاش
 ابن أبي ربيعة أن يبدعها اليها ثم أوسعها فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 لها لاسكني ولا تنفقه هكذا أخرجه مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ولم أرها في البخاري
 وأما ترجمتها كما ترى وأورد أشبا من قصتها بطريق الاشارة اليها وهو صاحب العدة فأورد
 حديثها بطوله في المتن وافقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها ما ثبت بالطلاق ووقع
 في آخر صحيح مسلم في حديث الحساسة عن فاطمة بنت قيس تكلمت ابن المغيرة وهو من خيار شباب
 قريش يومئذ فأصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تأملت خطبتي أبو جهم
 الحديث وهذه الرواية وهم ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة وأصيب في ماله
 أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره والذي يظهر أن المراد بقولها أصيب أي مات على ظهره وكان
 في بعض على إلى ابن قيس فدل أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في طاعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك أن تكون ميتة ثمانية بالموت بل بالطلاق السابق
 على الموت فقد ذهب جمع جم إلى أنه مات مع علي بن أبي طالب وذلك بعد أن أرسل اليها بالطلاق فإذا
 جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الهم ولكن بعد ذلك قول من قال انه بقي إلى
 خلافة عمر **(قوله وقول الله عز وجل واتقوا ربكم لا تخفوا جوهر من يوتهن الآية)** كذا
 لاكثر وللتنقي بعد قوله يوتهن إلى قوله بعد عشر يسرا وساق الآيات كلها إلى يسرا في
 رواية كريمة **(قوله اسمعيل)** هو ابن أبي أوس **(قوله يحيى بن سعيد بن العاص)** أي ابن سعيد
 ابن العاص بن أمية وكان أبوه أمير المدينة معاوية ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف
 بالاشدق **(قوله طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم)** هي بنت أخي مروان الذي كان أمير المدينة
 أيضا معاوية حينئذ وولي الخلافة بعد ذلك واسمها مرة فيقال وساق في الخبر الثالث أنه طلقها
 البتة **(قوله قال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبي)** وهو موصول بالاستناد المذكور
 إلى يحيى بن سعيد وهو الذي فصل بين حديثي شيخه فحاق ما انفقا عليه حينئذ فقط سليمان وهو
 ابن يسار وحده وللفظ القاسم بن محمد وحده وقيل مروان ابن عبد الرحمن غلبي أي يغلبي

ويقال ما قرأت ببلى قط
 اذا لم يجمع ولداني بطنها
 * قصة فاطمة بنت قيس
 وقول الله عز وجل واتقوا
 الله ربكم لا تخفوا جوهر من
 يوتهن الآية * حدثنا
 اسمعيل حدثني مالك عن يحيى
 ابن سعيد عن القاسم بن محمد
 وسليمان بن يسار أنه سمعهما
 يذكر أن يحيى بن سعيد
 ابن العاص طلق بنت عبد
 الرحمن بن الحكم فأتىها
 عبد الرحمن فأرسلت عائشة
 أم المؤمنين إلى مروان بن
 الحكم وهو أمير المدينة اتق
 الله واردها إلى بيتها قال
 مروان في حديث سليمان بن
 عبد الرحمن بن الحكم غلبي

في ردها اليه بها وقبل مراد علي بالحق لانه اخرج بالشرا الذي كان بينهما **(قوله)** قالت لا يضرك
 أن لا تدرك حديث فاطمة **(قوله)** أي لا تدرك حديث فاطمة لانه لا يجوز انتقال المصلحة من منزلها لغير سبب **(قوله)**
 فقال مروان بن الحكم أن كان بك شر أي أن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها
 وبين أقارب زوجها من الشرف هذا السبب موجود ولذلك قال فليس لك ما بين هذين من الشرف وهذا
 مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان **(قوله)** ذلك على فاطمة بنت قيس كما
 أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري أخبرني عبد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو
 ابن عثمان بن عفان طاق بنت سعد بن زيد البتة وأمه أحرمة بنت قيس فأمرتها خالتها فاطمة بنت
 قيس بالانتقال فسمع بذلك مروان فأذكره فذكرت أن خالتها أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أفضاها بذلك فأرسل مروان قيسة بن ذؤيب الى فاطمة فبأها عن ذلك فذكرت الحديث
 وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث
 الا من امرأته فاستأخذ العصمة التي وجدناها عليها الناس وسأق له طريق أخرى في الباب الذي
 بعده فكان مروان أنكر الخروج مطلقا فخرج الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز
 خروجها من منزل الطلاق كما سيأتي **(قوله)** حدثنا محمد بن بشار كذا في الروايات التي انصت
 لنا من طريق القريري وكذا أخرجه الاسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بندار وهو محمد
 ابن بشار وقال المزي في الأطراف أخرجه البخاري عن محمد بن يسوب وهو محمد بن بشار كذا
 نسبة أبو سعدة **(قلت)** ولم أره غير يسوب الا في رواية الترمذي عن البخاري وكان وقع كذلك في
 أطراف خلف ومنها نقل المزي ولم أبعه على هذا الموضوع في المقدمة اعتمدت على ما نقلت لنا من
 الروايات الى القريري **(قوله)** عن عائشة أمهات ما لفاطمة ألا تأتي الله يعني في قولها لا اسكني
 ولا لافقة **(قوله)** وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ما لفاطمة خير إن تذكرها كأنهم اتشروا إلى أن سبب
 الاذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق ميمون
 ابن مهران قال قدمت المدينة فقلت لسعد بن عبد الله بن فاطمة بنت قيس طالت فخرجت من
 بيتها فقال انها كانت لسنة ولأى داود من طريق سليمان بن يسار انما كان ذلك من سوء الخلق
(قوله) سفنان **(قوله)** والهورى **(قوله)** قال عروة أي ابن الزبير لعائشة ألم ترى الى فلانة بنت
 الحكم نسبا الى جدنا وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كما في الطريق الاولى **(قوله)** فقالت بئس
 ما صنعت في رواية الكشي هي ما صنعت أي زوجها في عكسها من ذلك أو أوافقا موافقا ولهذا
 أرسلت عائشة الى مروان عها وهو الامير أن ردها الى المنزل الطلاق **(قوله)** ألم تسمي قول
 فاطمة بمحفل أن يكون فاعل قال هو عروة **(قوله)** قالت أمهات ليس لها خبر في ذكر هذا الحديث
 في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد
 الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها فأتت عائشة فآخبرتها فقالت ما لفاطمة خبير في أن تذكر
 هذا الحديث كأنهم اتشروا الى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شيئا عدا عنه غضاة
(قوله) وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عابت عائشة أشد العيب وقالت إن فاطمة
 كانت في مكان وحش تخيف على ناحيتها فاذلك أرخص لها النبي صلى الله عليه وسلم
 داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد يلقط لقد عابت وزاد يعني فاطمة بنت

وقال القاسم بن محمد أو
 ما بئس شأن فاطمة بنت
 قيس قالت لا يضرك أن
 لا تدرك حديث فاطمة فقال
 مروان بن الحكم أن كان
 بك شر فليس لك ما بين هذين
 من الشرف حدثنا محمد بن
 بشار حدثنا غندر حدثنا
 شعبه عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن أبيه عن عائشة
 أنها قالت ما لفاطمة ألا تأتي
 الله يعني في قولها لا اسكني
 ولا لافقة حدثنا عروة بن
 عباس حدثنا ابن مهدي
 حدثنا شعبان عن عبد
 الرحمن بن القاسم عن أبيه
 قال قال عروة لعائشة ألم ترى
 الى فلانة بنت الحكم طلقها
 زوجها البتة فخرجت فقالت
 بئس ما صنعت قال ألم تسمي
 قول فاطمة قالت أمهات
 ليس لها خبر في ذكر هذا
 الحديث وزاد ابن أبي الزناد
 عن هشام عن أبيه عابت
 عائشة أشد العيب وقالت
 إن فاطمة كانت في مكان
 وحش تخيف على ناحيتها
 فاذلك أرخص لها النبي
 صلى الله عليه وسلم

تق
 ٤٧٧/٤
 تحت
 خطه
 ٩٢٠١٨

قيس وقوله وحش يقع الوار وسكون المهملة بعدها معجمة أى خال لأنيس به ولرواية ابن أبي
 الزناد همدشاهدين رواية أى أسامة عن هشام بن عروة لكن قال عن أبيه عن فاطمة بنت قيس
 قالت قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثاً فأخاف أن يقتحم علي فأمرها فتجوزت وقد أخذ
 البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة قرب الجواز على أحد الأمرين إما خشية
 الإقحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها خش من القول ولم يربن الأمرين في قصة
 فاطمة معارضة لاحتمال وقوعهما معاً في شأنها وقال ابن المنذر كذا البخاري في الترجمة عشرين
 وذكروا في الباب واحدة فقط وكأنه أو ما إلى الأخرى أمالور ودها على غير شرطه وإمالان الخوف
 عليهما إذا اقتضى خروجها فاشته الخوف منها بل لعله أولى في جواز انزاجها فلما صم عنده معنى
 العلة الأخرى منه الترجمة وتعقب بأن الإقتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول
 بعض آخر إذا صم طريقه فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استقلال الثقة قوله
 اتفق أنه منها بسبب ذلك شر لها واطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي
 عليهم أن استقرت هناك أن يتركوها بغير أنيس فأمرت بالانتقال (قلت) ولعل البخاري أشار
 بالناس إلى ما ذكر في الباب قبله من قول مروان لما أشته أن كان بك شرفاً له بوحي إلى أن السبب
 في ترك أمرها عيلازمة السكن موقوف بينهما وبين فأرب زوجها من الشر وقال ابن دقيق العيد
 سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطها
 وأنها لما قال لها الوكيل لا ثقة لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا ثقة لها
 ولا سكنى فأتتني أن التعليل إنما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الإقحام والبذلة
 فإن فام دليل أقوى من هذا الظاهر على به (قلت) المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان
 في الثقة ثم اختلفت الروايات في بعضها فقال لا ثقة لك ولا سكنى وفي بعضها أنه لما قال لها
 لا ثقة لك سألتني في الانتقال فأذن لها وأكها في صحيح مسلم فإذا جمعت ألفاظ الحديث من
 جميع طرقه خرج منها أن سبب استقلالها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها واستقام
 الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تنقطع لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور ثم كانت فاطمة
 بنت قيس تجوز ما سقط سكنى البائن وتفتقر إلى استدلال كإسباقي ذكره ولهذا كانت عائشة
 تنكرها (تنبه) ه طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال عبد الرحمن بن أبي
 الزناد سيف جنداً وحكم على روايته هذه بالطلان وتعقب بأنه يختلف فيه ومن طعن فيه
 لم يذكر ما يدل على تركه فلا عن بطلان روايته وقد جزم يحيى بن معين بأنه أنب الناس في هشام
 ابن عروة وهذا من روايته عن هشام بن عروة قد تقدم البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن تصرفه في
 الحديث والثقة وقد اختلفت السلف في ثقة المطلقة البائن وسكاهما فقال الجمهور لا ثقة لها
 ولها السكنى واحتجوا بالاثبات السكنى بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
 ولا ساقط الثقة بغيره وقوله تعالى وإن كن أولاً حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن لهن فإن
 مفهمه أن غير الحامل لا ثقة لها ولا يمكن تخصيصها بالذكورة والسياق يفهم أنها في غير
 الرجعية لأن الثقة الرجعية واجبة ولو لم يكن حاملاً ذهب أحمد وأصحابه وأبو ثور إلى أنه
 لا ثقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ونازعوا في تناول الآية الأولى

المطلقة البائن وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها أنكاره
 بقلها يمين ويسكن كتاب الله قال الله تعالى لا تخبروهن من يوتهن إلى قوله يحدث بعد ذلك أمرا
 قالت هذا المني كانت له مراجعة فأمر يحدث بعد الثلاث وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا
 فعلى ما يحبسونها وقد وافق فاطمة على أن المراء بقوله تعالى يحدث بعد ذلك أمرا المراجعة
 فتأدة الحسن والسدي والضحك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافة وحكي
 غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصص أو تحوّل ذلك فلم ينحصر ذلك في
 المراجعة وأما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مروا عنها السكني
 والنفقة لمن تلك الرجعة فهو في أكثر الروايات موقوف عليها وقد بين الخطيب في المدرج أن
 مجاهد بن سعيد تفرّد برفعه وهو ضعيف ومن أدخله في رواية غير مجاهد عن الشعبي فقد أدرجه
 وهو كما قال وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجاهد أنكره أضعف منه وأما قولها إذا
 لم يكن لها نفقة فعلى ما يحبسونها فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكني التي تتبعها النفقة هو حال
 الرجعة الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية وأما السكني بعد البينة فهو حق لله تعالى
 بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تنسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لا لازمة
 بين السكني والنفقة وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وأبو ثور وداود وأما عنهم ذهب
 أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكدوة وأما ما عدا ذلك فإنه تعالى إنما قيد
 النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى لأن مدة الحمل تطول غالبا
 ورد ابن السمعاني بمنع العدة في طول مدة الحمل بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة
 وأطول أخرى فلا أولوية بأن قياس الحائل على الحامل فاسد لا ينفذ إسقاط تقييد ورد
 به النص في القرآن والسنة وأما قول بعضهم أن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كآلة قدم من
 كلام عائشة وكما أخرجه مسلم من طريق أبي إسحق كنت مع الاسود بن زيد في المسجد فحدث
 الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكني ولا نفقة
 فأخذ الأسود كفاه من حصي فخصه به وقال وبالله تحدث بهذا قال ؟ ولأنه كتاب ربنا وسنة
 نبينا لقول امرأة لاندري العلم حقت أو لم يثبت قال الله تعالى لا تخبروهن من يوتهن
 فالجواب عنه أن الدارقطني قال قوله في حديث عروسة تبينا غير محفوظ والمحفوظ لا نذكر
 كتاب ربنا وكان الحمل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة لكن ذلك لا يرد
 رواية النفقة لعل عمرأراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم مادامت عليه أحكامه من اتباع كتاب
 الله لأنه لا أراد سنة مخصوصة في هذا ولقد كان الحق ينطق على لسان عرفان قوله لاندري حفظت
 أو نسيت قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد وعمت في موضع التخصيص كما
 تقدم سيانه وأضاف ليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكني وإدعى
 بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر لطلقة ثلاثا السكني والنفقة ورد ابن السمعاني
 بأنه من قول بعض المجازين فلا تحل روايته وقد أنكر أحمد شيوخ ذلك عن عمر أصلا وله أراد
 ما ورد من طريق إبراهيم التيمي عن عمر لكونه لم يلقه وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال
 خالت فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عمر روى خلاف ما روت فخرج المعنى الذي

أنكر عليها عروها وصحبا وبطل حديث فاطمة في رجب العمل به أم لا وعده على ما ذكر من
 الخلق ما روى عن الخطاب فإنه أوردته من طريق إبراهيم النخعي عن عمر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لها السكينة والشفقة وهذا منقطع لا تقوم به حجة **(قوله باب)**
 المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يتعصب عليها أو يسدو على أهلها بقا حشة في
 رواية الكشميني على أهلها والافتقار الهجوم على الشخص بغير إذن والبداء بالموحدة
 والمجبة القول القاضى **(قوله حبان)** بكسرها وله والموحدة هو ابن موسى وعبد الله هو ابن
 المبارك **(قوله أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة)** كذا أوردته من طريق ابن جريج عن ابن
 شهاب مختصرا وأوردته مسلم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن أناسا من عبد الرحمن
 أخبروه أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستفتي في خروجها
 من بيتها فأمرها أن تتحل إلى ابن أم مكتوم الاعشى فأبى مروان أن يسقط في خروجها الملقية من
 بيتها وقال عروة أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس **(قوله باب)** قول
 الله ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أرحامهن * من الحيض والحمل كذا لا كثر وهو
 تفسير مجاهد وفضل أبو ذر بين أرحامهن وبين يديها إشارة إلى أنه أربابه التي يراد بها المرأة
 وسط حف من النسبي وأخرج الطبري عن طائفة أن المراد به الحيض وعن آخرين الحمل وعن
 مجاهد كلاًهما أو المقتض من الآية أن أمر العدة لم يدر على الحيض والطمهر والاطلاع على
 ذلك يقع من جهة النساء ما جعلت المرأة موعومة على ذلك وقال اسمعيل القاضى ذلك الآية
 المراد تأمله عند موعومة على رجوعها من الحمل والحيض الآن تأتي من ذلك بما يعرف كذب فيه وقد
 أخرج الحاكم في المستدرک من حديث أبي بن كعب أن الامانة أن أنتمت المرأة على فروعها
 هكذا أخرجه موقوفاً في تفسير سورة الأحزاب ورجالها رجال الصحيح وقد تقدم بيان مدة أكثر
 الحيض وأقله في كتاب الحيض والاختلاف في ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قول النبي
 صلى الله عليه وسلم لفظة لما حاضت في أيام منى أمك لما يستأنت وقد تقدم شرحه في كتاب الحج قال
 الموهب فيه شاهد لتصدق التساقف بما دعيه من الحيض لكون النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن
 يؤخر الشريف ويحس من بعده لاجل حيض ممة ولم يضمن في ذلك ولا كذبها وقال ابن المنبر
 رتب النبي صلى الله عليه وسلم على محمد قول صفية أمها حاض وأخبره السفراء أنه قد تعدى
 الحكم إلى الزوج فتصدق المرأة في الحيض والحمل باعتبار رجعة الزوج وسقوطها والحال الجملة
(قوله باب) ويعولن أحق بردهن في العدة وكثير أجمع المرأة إذا طلقها واحدة
 أو اثنين وقوله فلا تغضوبن كذا لا كثر وفضل أبو ذر أيضاً بين قوله بردهن وبين قوله في العدة
 بدلالة إشارة إلى أن المراد بالرجعة من كانت في العدة وهو قول مجاهد وطائفة من أهل
 التفسير وسقط قوله فلا تغضوبن من رواية النسبي ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما
 حديث يعقل بن يسافى تزوج أخته أوردته من طريقين الأولى قوله حديث محمد كذا الجميع
 غير منسوب وهو ابن سلام وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد الحميد الثقفي ويونس هو ابن عبيد
 البصري * الطريق الثانية من طريق ميمون هو ابن أبي عروبة عن قتادة قال في روايته حديثنا
 الحسن أن يعقل بن يسافى كان أخته محمد بن جمل وقال في رواية يونس عن الحسن تزوج يعقل

باب المطلقة إذا خشي
 عليها في مسكن زوجها أن
 يتعصب عليها أو يسدو على
 أهلها شاحشة * حديثي
 حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا
 ابن جريج عن ابن شهاب عن
 عروة أن عائشة أنكرت
 ذلك على فاطمة **(باب تحفة)**
 قول الله تعالى ولا يحل
 لهن أن يكفنن ما خلق الله
 في أرحامهن * من الحيض
 والحمل * حديث سليمان بن
 حرب حدثنا شعبه عن
 الحكم عن إبراهيم عن
 الاسود عن عائشة رضي الله
 عنها قالت لما أراد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن ينفر
 إذا صفة على باب خيام
 كنية فقال لها عقرى أو
 حلقى الخ لما يستأنت كنت
 أنصت يوم الحضر قالت نعم
 قال فأنشأ إذا **(باب)**
 ويعولن أحق بردهن * في
 العدة وكثير أجمع المرأة
 إذا طلقها واحدة أو اثنين
 وقوله فلا تغضوبن *
 * حديثي محمد أخبرنا
 عبد الوهاب حدثنا يونس
 عن الحسن قال تزوج يعقل
 أخته فطلقها فأنشأ
 وحديثي محمد بن المنثري حدثنا
 عبد الله عن قتادة حدثنا الحسن أن
 * معقل بن يسافى كان أخته
 تحت رجل فطلقها ثم خلى
 عنها حتى أنقضت عتقها ثم

(قوله) وقال الزهري لأرى أن تقرب الصبة (الطيب) أي إذا كانت ذات زوج فبات عنها وقوله لأن عليها العدة أغلبه من تصرف الصنف فإن أثر الزهري وصله ابن وهب في موطنه عن نونس عنه بدنها وأصله عند الرزاق عن معمر عنه باختصار وفي التعليل إشارة إلى أن سبب الحاق الصبة بالبالغ في الأحاد وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً وبذلك أحق الشافعي أيضاً واحتج أيضاً به بجمم العقد على بل خطبها في العدة واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب أفنكلمها فانه يشعر بأنها كانت صغيرة إذ لو كانت كبيرة لقات أفنكلمها هي وفي الاستدلال به نظر لا احتمال أن يكون معنى قولها أفنكلمها أي أفنكلمها من الاكتفال (قوله) عن زب بنت أبي سلمة أي ابن عبد الله وهي بنت أم سلمة وزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ربيعة التي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن التين أنها لا رواة لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال وقد أخرج لها مسلم حديثاً كان اسمي ربيعة فتعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم زب الحديث وأخرج لها البخاري حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية (قوله) أنها أخبرت هذه الأحاديث الثلاثة تقدم منها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كثيرين شرعها وأكلام على قوله في الأول حين توفي أبوها وفي الثاني حين توفي أخوها وأنه سمى في بعض الموطآت عبد الله وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي صعب وإن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل باحديداً وزب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيسجل أن تمكث دخلت على زب بنت جحش في تلك الحالة وأنه يجوز أن يكون عند الله الصفران دخول زب بنت أبي سلمة عند بلوغ الخمر إلى المدة بوفاته كان وهي عمرة وإن يكون أباً جحش فإن اسمه عبد الله بزيادة لأنه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زب لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها ولم يزل على الآخرين أن يكون وقع في الاسم تغيراً والمات كان أخاً زب بنت جحش من أمها ومن الرضاة (قوله) لا يحل استدله على تحريم الأحاد على غير الزوج وهو واضح وعلى وجوب الأحاد المدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء موقع بعد الثاني فبدل على الحل فوق الثالث على الزوج لا على الوجوب وأجيب بأن الوجوب استقيد من دليل آخر كما رجح ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الأحاد لا يجب أخرج ابن أبي شيبة ونقل الحلال بصدقه عن جده عن هشيم عن داود عن الحسن والشعبي قال لو خفي ذلك علم ما أه ولا يخالفهما بالمرأ أشد تحراً من هذين الحسن والشعبي وقالوا لا يجوز على من ادعى الإجماع وفي أثر الشعبي تعقب على ابن لا تقصد في الاحتجاج أن كل منهما راى على من ادعى الإجماع وأيضاً حديث التي شكت عنها وهو ثالث المنذر حيث نفي الخلاف في المسئلة إلا عن الحسن وأيضاً حديث التي شكت عنها وهو ثالث أحاديث الباب يدل على الوجوب والإجماع التداوي المباح وأجيب أيضاً بأن السابق يدل على الوجوب فإن كل مانع منه أذا دل دل على جوازه كان ذلك الدليل دالاً ليعني على الوجوب كالختان والزادة على الركون في الكسوف ونحو ذلك (قوله) لا مراهة) تمسك بمفهومه الخفصة فقال لا يجب الأحاد على الصغرة ذهب الجمهور إلى وجوب الأحاد عليها كما تجب العدة أو أجابوا عن التمسك بدلالة أنه أخرج مخرج الثالب عن كونها غير مكفلة بأن الولي هو المخاطب بتعها مما تمتع منه المكفدة ودخل في عموم قوله أمره بالدخول بها وغيره للدخول بها

تغ

34913

وقال الزهري لا أرى أن

تقريب الصيغة الطب

لان عليها العدة * حدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن عبد الله بن أبي بكر

ابن محمد بن عمرو بن حزم

عن حميد بن نافع عن زبيب

اسنة اتي سلمة انها اخبرته

هذه الاحاديث الثلاثة

فَاتَزَيْنِبُ دَخَتْ عَالِي

أم حبيبة زوج النبي صلى

اللہ علیہ وسلم حین یوفی

أبوها أبو سفيان بن حرب

فدعت أم حبيبة بطيب فيه

صفرة خلوق أو غيره فدهنت

وہم ہاں ازیں ہم دست بعارضہ

ثم قالت والله مالي بالطيب

من حاجة غير الى سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم يقول لا يحل له صراة

५२२५

م د ت س

تحفة

10149

حرة كانت أو أمه ولو كانت مبيعة أو موكلة أو أم ولد إذا مات عنها زوجها إلا بعد التقسيمه
 بالزوج في الميراث خلا للنفقة (قوله) تؤمن بالله واليوم الآخر استدل به الحنفية بأن
 لأحاديث على الذمة للتقديس بالاعيان وبه قال بعض المالكية وأبو ثور وترجم عليه النسائي
 بذلك وأجاب الجمهور بأنه ذكرنا كيدا للمبالغة في الزجر فلا فهو ملة كما يقال هذا طريق المسلمين
 وقد بدلك غيرهم وأيضا قال أحاديث من حق الزوج وهو ملحق بالعدة في حفظ النسب فتدخل
 الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافرة في النهي عن السوم على سوم أخيه ولأنه حق للزوجة
 فأشبه النفقة والسكنى ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن الله سبحانه داخل في قوله تؤمن بالله
 واليوم الآخر وردي قائله وبين قد أشبهته فأجاب وقال النووي قد يوصف الأيمان لأن
 المتصف به هو الذي يتقيد بالشرع قال ابن دقيق العيد والاولى وفي رواية عند المالكية أن
 الذمة المتوفى عنها تعتد بالاقراء قال ابن العربي هو قول من قال لأحاديث عليها (قوله) على ميت
 استدله أن قال لأحاديث على امرأه المفقود ولأنه لم يتحقق وقائه خلا لا لما لكية (قوله) الاعلى
 زوج أخذ من هذا المحصر أن لا يراد على الثلاث في غير الزوج أي لا يكون أو غيره وإمامنا أخرجه
 أبو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن
 تتخذ على أيير أسعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا
 العموم لكنه مرسل أو معضل لأن جمل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من
 الصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض صفار الصحابة ووجه بعض الشراح فتمتع بغيره أي داود
 فخرج في المراسيل فقال عمرو بن شعيب ليس تابعيا فلا يخرج حديثه في المراسيل وهذا التعقب
 مردود ولم يقلناه ولا احتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعين كما هو متقول
 عن غيره أيضا واستدل به للأصح عند الشافعية في أن لأحاديث على المطلقة فأما المرحومة فلا
 أحاديث عليها إجماعا وانما الاختلاف في البائن فقال الجمهور ولا أحاديث وقالت الحنفية وأبو عبيد
 وأبو ثور عليها لأحاديث على المتوفى عنها وبه قال بعض الشافعية واليه يرجع واحتج
 الأولون بأن الأحاديث على المتوفى عنها لا تترك من التطيب واللبس والتزين يدعو إلى الجماع فتمت المرأة
 منه زجرا لها عن ذلك فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه يتبعه الموت عن منع المعتدة منه عن
 التزويج ولا تراعى هي ولا تخاف منه بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ومن ثم وجبت العدة على
 كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولا بمختلف المطلقة قبل الدخول فلا أحاديث عليها اتفاقا وبأن
 المطلقة البائن يمكنها العود إلى الزوج بعين العقد جديد وتعتب بأن الماعة لأحاديث عليها
 وأجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الروضة واستدل به على جواز الأحاديث على
 غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث لئلا يفاد منه وتزويجه فزاد عليها وكان هذا القدر أربع لأجل
 حفظ النفس وحرمانها وغلبة الطابع البشرية ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي
 الله عنهما الطبيب فخرجوا عن عهدة الأحاديث وصرحت كل منهما بأنها لم تطيب لحاجة إشارة إلى
 أن آثار الحزن نافية عند هذا لكنها لم يسعه إلا الامتنال الأمر (قوله) أربعة أشهر وعشرا قيل
 الحكمة فيه أن الولد يتكامل خلقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما وهي زيادة على
 أربعة أشهر نقصان الأهلة بغير الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط وذكرنا عشر موثبات لإرادة

تؤمن بالله واليوم الآخر أن
 تتخذ على ميت فوق ثلاث لئلا
 الاعلى زوج أربعة أشهر
 وعشرا قالت زينب فتدخلت
 على زينب أسنة جحش حين
 فوق أخوها فدعت بطيب
 فست منه ثم قالت أما والله
 مالي بالطيب من حاجة غير
 أن سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول على
 المنبر لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر أن تتخذ
 فوق ثلاث لئلا يبال الألى زوج
 أربعة أشهر وعشرا

الثاني والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وعن الأوزاعي
 وبعض السلف تنقضي بعض الساعات العشر بعد مضي الأشهر وتحل في أول اليوم العاشر
 واستثبت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سمعة بنت الحارث وقد ورد
 في حديث قوي إلا أنه نادى أخرجه أجد وصحبه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت دخل على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحكي بعد يومك
 هذا لفظ أجد وفي رواية له ولابن حبان والطحاوي لما أصيب جعفر أنا النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال تسلي ثلاثاً ثم اصنعي ما شئت قال شيخنا في شرح الترمذي ظاهره أنه لا يجب الاضيقاق
 على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عيسى كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق
 وهي والده ولادة عبد الله ومحمد وعون وغيرهم قال بل ظاهر النسي أن الاحداد لا يجوز وأجاب
 بأن هذا الحديث شأنه خلاف الاحاديث الصحيحة وقد أجمعوا على خلافه قال ويحتمل أن يقال
 إن جعفر أفل شهيداً والشهادة أحياه عند ربهم قال وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غيره جعفر بن
 الشهيد ممن قطع بهم أنهم شهيداً كما قطع لجعفر كثر من عياد المطلب عنه ومحمد بن الله بن عرون حرام
 والدا جبراه كلاً شيخنا بخفا وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ وأن الاحداد كان على المعتدة
 في بعض عدها في وقت ثم أمرت بالاحداد أربعة أشهر وعشراً ثم ساقى حديث الباب وليس فيها
 ما يدل على ما دعاه من النسخ لكنه يكفر من ادعاء النسخ بالاحتفال بقوى على عادته ويحتمل وراء
 ذلك أجوبة أخرى أحدها أن يكون المراد بالاحداد المقيد بالثلاث قدر زائد على الاحداد
 المعروف فقلته أسماء بالغة في حزنها على جعفر فنهاه عن ذلك بعد الثلاث * ثانياً أنها كانت
 حاملاً فوضعت بعد ثلاث فانتقض العدة فنهاها بعد ما عان الاحداد ولا يمنع ذلك قوله في الرواية
 الاخرى ثلاثاً لأنه يجعل على أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على أن عدها تنقضي عند الثلاث
 * ثالثاً لعلة كان أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها احداد * رابعها أن البيهقي أعل
 الحديث بالانقطاع فقال لم يثبت صانع عبد الله بن شداد من أسماء وهذا تعليل مدفوع فقد
 صححه أجد لكنه قال أنه يخاف للاحداد الصحيحة في الاحداد (قلت) وهو مضمونه إلى أنه يعله
 بالحدود زود ذكر الانزيم أن أحد شغل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه لاحداد فوق
 ثلاث فقال هذا منكر والمرفوع عن ابن عمر رأيه اه وهذا يحتمل أن يكون لغیر المرأة المعتدة
 فلا تكرار فيه بخلاف حديث أسماء والله أعلم وأغرب ابن حبان فساق الحديث بلفظ تسلي
 بالمحمل الموحدة وفسره بأنها طهرها بالتسليم لأم الله ولا منه فهم لتقيد بها بالثلاث بل الحكمة
 فيه كون القلق يكون في ابتداء الأمر أشد فذلك قد نهاها بالثلاث * هذا معنى كلامه فيصف
 الكلمة وتكفل لنا ويلها وقد وقع في رواية البيهقي وغيره فأمر في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن تسلي ثلاثاً فثبت خطوه (قوله) قالت زينب وسهت أم سلمة) هو موصول بالاسناد
 المذكور وهو الحديث الثالث ووقع في الموطأ جعت أمي أم سلمة زاد عبد الرزاق عن مالك
 بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) جاءت امرأة) زاد النسائي من طريق أبي الليث
 عن جدي بن نافع من قريش وسماها ابن وهب في موطأه وأخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه
 من طريق عائشة بنت تميم بن عبد الله أخرجه ابن وهب عن أبي الأسود التوفلي عن القاسم

قالت زينب وسهت أم سلمة
 تقول جاءت امرأة إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا رسول الله إن ابني
 توفي عننا وزوجها

ابن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عائكة بنت نعيم بن عبد الله أتت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة النخري وهي تحبني وتشتكي عنيتها الحديث وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هر وبن الرمي عن ابن لهيعة لكنه قال بنت نعيم ولم يسمها وأخرجه ابن منده في المعرف من طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن جريد بن نافع عن زينب عن أمها عن عائكة بنت نعيم أخذت عبد الله بن نعيم جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي زوجها الحديث وعبد الله بن عقبة هو ابن لهيعة نسبه لمحمد ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الاسود فان كان محفوظا فلا ين لهيعة فيه طريقتان ولم يسم البنت التي توفي زوجها ولم يسم فيما وقفت عليه وأما المغيرة النخري وهي فلم أقف على اسمها وقد أقبل ابن منده في العناية وكذا أبو موسى في الذيل عليه وكذا ابن عبد البر لكن استدركه ابن تيمون عليه **قوله** وقد اشتكت عنها قال ابن دقني العميد بجوزية وجهان ضم التون على الفاعلية على أن تكون العين هي المتكئة وقبحها على أن تكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المارة ورجع هذا ووقع في بعض الروايات عنها يعني وهو يرجع الضم ومنه الرواية في مسلم وعلى الضم اقتصر الثوري وهو الارجح والذي رجح الاثر هو المنذري **قوله** أنفكها بضم الحاء **قوله** لا مريتين أولًا ثم لا مريتين آخرًا **قوله** لا في رواية المغيرة عن جريد بن نافع فقال لا تفكحل قال الثوري فيه دليل على تحريم الا كفاح على الحادثة واه احتاج اليه أم لا وجاءني حديث أم سلمة في الموطأ وغيره جعله بالل واسمها بانهار ووجه الجمع أنهم اذ لم يتنجس اليه لا يحل وإذا احتاج لم يميز بانهار ويتجوز بالليل مع أن الأولى تركان فعلت مسجته بانهار قال وتأول بعضهم حديث الباب على أنه لم ينجس في الخوف على عنها وتعقب بأن في حديث شعبة المذكور ففشاها على عينها وفي رواية ابن منده المقدم ذكرها ردت رمدا شديدا وقد خشت على بصرها وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية انها تشكي عنها فوق ما ينظر فقال لا وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم إلى أخشى أن تنفق عنها قال لا وان اتفقت وسنده صحيح وبمثل ذلك أقمت أسماء بنت عيسى أخرجه ابن أبي شبة وبهذا قال مالك في رواية عنه بمتهم مطلقا وعنه يجوز اذا خافت على عنها بما لا يطب فيه وبه قال الشافعية بقيد اللاليل وأجابوا عن قصة المرأة بحتمال أنه كان يحصل لها البر بغير الكحل كالتمهيد بالبر ونحوه وقد أخرج ابن أبي شبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخذت على ابن عمر فلم تكفحل حتى كادت عنها هاتر فبان فكانت تقطر فها الصبر ومنهم من تأول النبي على كل خصوص وهو ما يقتضي التزني لان محض التداوي قد يحصل بما لا يرضيه فلم ينحصر فيما يرضيه وقالت طائفة من العلماء يجوز ذلك ولو كان فيه طيب وجهوا النبي على التزني جميعا بين الأدلة **قوله** انما هي أربعة أشهر وعشرا كذا في الأصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن وبعضهم بالرفع وهو واضح قال ابن دقني العميد في الإشارة إلى تقبل المدقة بالنسبة لما كان قبل ذلك وتبين الصبر عليها ولو قال بعده وقد كانت احدا كن في الجاهلية تربي بالبر على رأس الحول وفي التقيد بالجاهلية إشارة إلى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع لكن التقدير بالحول اسقى في الاسلام نص قوله تعالى وصية

وقد اشتكت عنها
أنفكها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا مريتين أولًا ثم لا مريتين
آخرًا ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما هي
أربعة أشهر وعشرا وقد
كانت احدا كن في الجاهلية
تربي بالبر على رأس
الحول

٥٢٢٧
ع
تحفة
١٨٢٥٩

قال حميد قفلت لزيب
وما ترى بالبعرة على
رأس الحول فقالت لزيب
كانت المرأة اذا نوق
عناز وجهاد خلت خفتا
ولست شر ثياب لم تنس
طبا حتى تجربها سنة ثم توقي
بداية جوار أو شاة أو طائر
فتقتضيه فتقتضض بشئ
الامات

لازواهم متاعا الى الحول ثم نسختها الالية التي قبل وهي يترى من بأفسهن أربعة أشهر وعشرا
(قوله قال حميد) هو ابن نافع راوى الحديث وهو موصول بالاستناد للمدو به (قوله قفلت
لزيب) هي بنت أبي سلة (وما ترى بالبعرة) أى بينى للمرا هذا الكلام الذى خوطبت به هذه
المرأة (قوله كانت المرأة اذا نوق) معناز وجهاد خلت خفتا الخ هكذا فى هذه الرواية لم يسنده
زيب ووقع فى رواية شعبة فى الباب الذى يليه مرفوعا كما له باختصار ولقطه فقال
لا تكمل قد كانت احدا كن تمكث فى شر احلاسها أو شريتها فاذا كان حول فركب رمت
سيرة فلا حتى تمضى أربعة أشهر وعشرو وهذا لا يقتضى ادراج رواية الباب لان شعبة من
أحفظ الناس فلا يقتضى على روايته رواية غيره بالاحتمال واعلم الموقوف ما فى رواية الباب
من الزيادة التي ليست فى رواية شعبة والحقش بكسر الهمزة وسكون الفاء بعد هاء معجمة فسر
أبو داود فى روايته من طريق مالك البيت الصغير وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك
الحقش الخضم المعجمة بعد هاء ملة وهو أخص من الذى قبله وقال الشافعي الحقش
البيت الدليل السبع الساء وقبل هو شئ من خصوص يشبه الثقة فتجمع فيه المعتدة متاعها من
غزل أو فحوى وظاهر ساق القصة بآلى هذا خصوص رواية شعبة وكذا وقع فى رواية للنسائي عدت
الى شر بيت لها جلست فوعل أصل الحقش ما ذكرتم استعمل فى البيت الصغير الحقير على
طريق الاستعارة والاحلاس فى رواية متعجة يهملتن جمع حلس بكسر ثم سكون وهو التوب
أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة المراد أن الراوى شك فى أى الفتظن وقع وصف ثيابها
أو وصف مكانها وقد كررنا فى رواية الباب (قوله حتى يترها) فى رواية الكشي على (قوله ثم
توقي بداية) بالنون (جاء بالجور والنون) على البدل وقوله أو شاة أو طائر للتوسيع لئلا شك
واطلاق الدابة على ما ذكره بطريق الحقيقة اللغوية لا العرفية (قوله فتقتضض) بقاءهم
سنة ثم ضاد معجمة فقه فسر مالك فى آخر الحديث فقال تسبع به جلد ها وأصل الفض الكسر
أى تكسر ما كانت فيه وتخرج منه بما تشعل الدابة ووقع فى رواية للنسائي نقض بقاف ثم
موحدة ثم هاء مخففة وهي رواية الشافعي والنقص الاختيار طراف الانامل قال الاصمغاني
وابن الانبار هو كناية عن الاسراع أى تذهب بعدد وسرعة الى منزل أو يوم الكثرة حيا بها التبع
منظرها وأشد تشوقها الى التزويج بعد عدها به والمباقة لها به سبية والوسط الاول أشهر
قال ابن قتيبة سألت الجار بين عن الاقتضاض فذكر وأن المعتدة كانت لا تمس ما ولا تقام ظفرا
ولا تزال شهر ثم تخرج بعد الحول بالتبع منظر ثم تقتض أى تكسر ما هي فيه من العدة بطائر
تسبع به قبلها وتنبذ فلا يكاد يعيش بعد ما تقتض به (قلت) وهذا لا يخالف تفسير مالك لكنه
أخص منه لأنه أطلق الخلدوسين المراد به جلد القبل وقال ابن وهب معناه انها تسبع يدها
على الدابة وعلى ظهره وقيل المراد تسبع به ثم تقتض أى تقتل والاقتضاض الاعتسال بالماء
العذب لازالة الوح واردة التماسحى تصير بيضا نقية كالنضة ومن قال الاخش معناه
تنظف فتتقى من الوح فتسبه النضة فى ثيابها ويسافها والغرض بذلك الإشارة الى اهلاك ما
هى فيه ومن الرى الانفصال شبه بالكسبة (تسبع) جوار الكرم أى أن تكون الباء فى قوله فتقتضض
بالبعدية أو تكون زائدة أى تقتض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى ويريد ما تقدم من

كل رجل وفي التحل الذهب والفضة واللؤلؤ ونحوه وجهان الاصح جوازہ وفيه نظرون جهة
 المعنى في المقصود بلبسه وفي المقصود بالاحداثه عند تأملها يترجى المنع والله اعلم (قوله وقد
 رخص لنا) بضم أوله أيضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده (قوله عند الطهر اذا اغتسل
 احدا مان محضها) في رواية الكشميني حضا وفي الذي بعده ولا تغسل طيبا الا أدنى طهرها
 اذا طهرت (قوله في نذرة) بضم التون وسكون الموحدة بعدها مجة أى قطعة تطلق على الشيء
 اليسير (قوله من كسب أظفار) كذا فيه بالكاف وبالاضافة وفي الذي بعده من قسط
 وأظفار بقاف وواو عاطفة وهو أوجه وخطا عاض الاول وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض
 وقال بعده قال أبو عبد الله وهو البخاري القسط والكسب مثل الكافور والقافور أى يجوز
 في كل منهما الكاف والقاف وزاد القسط أنه يقال بالباء المتأبدل الطاء فاراد المتأبدل في
 الحرف الاول فقط قال النووي القسط والاظفار يؤان مع روفان من التجور ويسان من مقصود
 الطب رخص فيه لا مغلطة من الحيض لانه لا راحة الكربة تتبع به أثر الدم لا للطلب
 (قلت) المقصود من الطلب بسمان أن يخلط في أجزائه من غيرهما ثم تصفى فتصير طيبا
 والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع بهما أثر الدم لانه لا راحة للطلب وزعم الداوي
 أن المراد أنها تصفى القسط وتلقه في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة الحيض ورد عياض بأن
 ظاهر الحديث يأباه وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة الا من التجربه كذا قال وفيه نظر واستدل
 به على جواز استعماله ما من نفسه منفعة لها من جنس ما منعت منه اذا لم يكن للترين أو للطلب
 كاللبن بالريق في شر الرأس وغيره (قوله ما) تلبس الحادة ثياب العصب
 ذكر فيه حديث أم عطية مصر جابره وزاد في أوله لا يخل لامرأة الحديث مثل حديث أم
 حبيبة المأني قبله وزاد بعده قوله الاعلى زوج فانها لا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا
 عصب وقد تقدم شرحه في الذي قبله ووقع فيه فوق ثلاث وقد تقدم حديث أم حبيبة في
 الطريق الاولى ثلاث ليل وفي الطريق الثانية ثلاثة أيام وجعل بارادة الليل بأيامها ويحمل
 المطابق هنا على المقد الاول ولذلك أنشأوه مجموعا في أفعال أن المراد ثلاث ليل بأيامها وذهب
 الاوزاعي الى أنها تحت ثلاث ليل فقط فان مات في أول الليل أفعلت في أول اليوم الثالث وان
 مات في أثناء الليل أو في أول النهار أو في أثناءه لم تقبل الا في صبيحة اليوم الرابع ولا تليق (قوله
 وقال الانصاري) هو محمد بن عبد الله بن الشيخ البخاري وقد أخرج عنه الكثير بواسطة
 وبلا واسطة وشرحها هو الاستوائي المذكور في الذي قبله (قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا تغسل طيبا) كذا ورد مختصرا وهو في الاصل مثل الحديث الذي قبله وقد وصله البيهقي
 من طريق أبي حاتم الرازي عن الانصاري لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تحتد
 المرأة فوق ثلاثة أيام الاعلى زوج فانها تحتد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا
 الا ثوبا عصب ولا تكحل ولا تغسل طيبا (قوله الا أدنى طهرها) أى عند قرب طهرها أو أدنى
 طهرها وقد تقدم شرحه قبل ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري
 عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عروبن حزم شيخ مالئ نفسه وقد مضى شرحه أيضا
 (قوله باب) والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير) كذا البني ذر

وقد رخص لنا عند الطهر
 اذا اغتسل احدا مان
 يحضها في نذرة من كسب
 أظفار وكذا نهى عن اتباع

الجنائز قال أبو عبد الله
 القسط والكسب مثل
 الكافور والقافور نذرة
 قطعة (باب تلبس الحادة

ثياب العصب) حدثنا
 الفضل بن دكين حدثنا عبد
 السلام بن حرب عن هشام
 عن حفصة عن أم عطية
 قالت قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يخل لامرأة
 ثوبا من ثياب اليوم الا آخر
 أن تحتد فوق ثلاث الاعلى
 زوج فانها لا تكحل
 ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا

ثوب عصب وقال الانصاري
 حدثنا هشام حدثتنا حفصة
 حدثتني أم عطية نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا تغسل
 طيبا الا أدنى طهرها اذا
 طهرت نذرة من قسط
 واظفار قال أبو عبد الله
 القسط والكسب مثل
 الكافور والقافور (باب
 والذين يتوفون منكم
 ويذرون أزواجا الى قوله
 خير)

٤٧٩/٤

حدثني اسحق بن منصور اخبرنا روح بن عباد حدثنا شبل عن ابن أبي شيبة عن مجاهد الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا قال كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجاف أهل الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أو زواجهم متاعا إلى الحول غير اخراج فان خرج (٤٤) فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف قال جعل الله لها إتمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة

والأكثر وساق في رواية كريمة الآية بكالها (قوله حدثني اسحق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند ينتهك ما قبل فيه من تعليق وغيره ووقع هناك اسحق غير منسوب وفسر ابن راهويه وقد ظهر من هذا الطريق أنه ابن منصور وله كان عنده عنهما جميعا وقوله كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجاف كذا الذي ذكره الكشي في ذكر وأجافا ما لا نه صفة محذوف أي أمر أو أجافا ومن العدة معنى الاعداد وفي رواية كريمة واجب على أنه خبر مبتدأ محذوف قال ابن بطلال ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى يرتضن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر أزالت قبل الآية التي فيها وصية لازواجهن متاعا إلى الحول غير اخراج كما هي قبلها في التلاوة وكان الحامل له على ذلك استشكل أن يكون التامخ قبل المنسوخ فزأرى أن استعملوا ما يمكن بحكم غير متدافع لجواز أن يوجب الله على المعتدة ترك أربعة أشهر وعشر ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول أن أضافت عندهم اه لمخصا قال وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من المتقدمين أحدهم أطلقوا على أن الآية الحول منسوخة وان السكينة تتبع للعدة فلما نسخ الحول في العدة لا أربعة أشهر وعشر نسخت السكينة أيضا وقال ابن عبد البر لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر وإنما اختلفوا في قوله غير اخراج فالحجج وعلى أنه نسخ أيضا وروى ابن أبي شيبة عن مجاهد في حديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين في مدة العدة بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ما عده الناس فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بعبدة السكينة على أنه أيضا شاذ لا يعزل عنه والله أعلم (قوله يا مهران البغي والنكاح الفاسد) البغي بكسر الميم المجهدة وتشديد التاء ثمانية وزن فعل من البغاء وهو الزنا بتوفى في لفظه المدرك والمؤث قال الكرماني وقل ووزنه فعول لأن أصله بغوى أي بدلت الواو أي ثم كسرت الغين لأجل الباء التي بعد عاو والتقدير ومهران نسخت في النكاح الفاسد أي بشبهة من إخلال شرط ونحو ذلك (قوله وقال الحسن) هو البصري إذا تزوج محرمة بتدبير أو بالعتي بفتح الميم والراء وسكون الحاء أي بمأ وبالصبر وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال أي ذاخرهم (قوله وهو لا يضر) احتراز عما إذا تم مدوم هذا التقديم فهو مطابق الترجمة وقال ابن بطلال اختلف العلماء فيها على قولين فمنهم من قال لها السمي ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر (قوله فرق بينهما) يضم أوله (قوله وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها) هذا لا يروى عنه في شيء عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله وليس لها غيره ومن طريق مطر الزواقي عن الحسن نحوه وقال لها صداقها أي صداق مثلها ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * الأول حديث أبي سعد وهو عقيب بن عمرو الأنصاري في التي عن نفي الكلب وحاولان الكاهن ومهران البغي وقوله

٥٣٤٥ د سن تحفه ٩٩٢٦٦-٥٩٠٠

لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على سبب فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا (باب مهر البغي والنكاح الفاسد) وقال الحسن إذا تزوج محرمة وهو لا يشترط فرق بينهما ما لها أخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها

*حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن (١٣٥) عن أبي مسعود بن أبي الله عنه قال

نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وحلوان الكلبين ومهر البغي

*حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي جعفر عن أبيه قال لعن النبي صلى الله عليه وسلم الواثمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله ونهي عن ثمن

الكلب وكسب البغي ولعن المصورين * حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعب عن محمد بن جعدة عن أبي حازم عن

أبي هريرة نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الامامة (باب المهر المدخول عليها وكيف المدخول أو

المنس) * حدثنا عمرو بن زرارة أخبرنا اسمعيل بن أيوب عن سعيد بن جبير قال قلت لأبي عمر رجل قدف

أمر الله فقال ففرقني أبي الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان وقال الله يعلم أن أحدا كاذب

فهل منك تاب فإنا فقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منك تاب فإنا ففرقني بينهم قال أيوب فقال لي عمرو بن دينار في الحديث شي لألا ألتجده قال قال الرجل مالي قال لا مال لك ان كنت صادقا فقد دخلت بها وان كنت كاذبا فهو أبعد

وقوله عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن هو ابن الحرث بن هشام في رواية الجهمدي عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن * الثاني حدث أبي جعفر في لعن الواثمة الحديث وقوله نهي عن ثمن الكلب وكسب البغي ولعن المصورين * الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الامامة وقد تقدم شرح الاحادith الثلاثة في آخر السورع قال ابن بطال قال الجهمي ومن عقد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد لا جناح على تحريم العقد فلم يكن ذلك شبهة يدور بها الحد وعن أبي حنيفة العقد شبهة واحتج له بمالوطي جارية له فيها شركة فانهم اجمروا عليه بالافتراق لاحد عليه الشبهة وأجيب بأن حصته من المال اقتضت حصول الشبهة بخلاف المحرم له فلا مثالا فيها أصلا فافترقا ومن ثم قال ابن القاسم من المالكة يجب الحد في وطء المحرمة ولا يجب في أملاكه والله أعلم (قوله ما المهر المدخول عليها) أي وجوبه أو استحبابه وكلف المدخول بشرط الخلاق فيه وقد تقدمت بقوله في حديث الباب فقد دخلت بها على أن من أغلق بابا وأرخت سترا على المرأة فقد وجب لها الصدوق وعليها العدة وذلك قال اللب والرافعي وأهل الكوفة وأحمد ومالك ذلك عن عروعي وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر قال الكوفيون الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كما لا سواموطي * ثم لم يطل إلا أن كان أحدكم مريضا أو سائما أو محرما أو كانت حائضا فلها النصف وعليها العدة كاملة واحتجوا أيضا بأن الغالب عند اغلاق الباب وأرخا السترا على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام الثبوت لما جابت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالب الغلبة المشهورة وتوقير الداعة ودفع الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كدلالة الإجماع واحتج بقوله تعالى وان طلقتوهن من قبل أن تسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال ثم طلقتوهن من قبل أن تسوهن فإلكم عليهن من عدة تعتدونها وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب فهو بما استحل من فرجها فلم يكن في قوله دخلت عليها جمعة قال ان مجزأ المدخول يكفي وقال مالك اذا دخل المرأة في بته صدقت عليه وان دخل بها في بيتها صدقت عليها ونقله عن ابن المسيب وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين (قوله) وأطلقها قبل الدخول قال ابن بطال التقدير أو كيف طلاقها فإني بذكر الفعل عن ذكر المصدر دلالة عليه (قلت) وبمجهل أن يكون التقدير أو كيف الحكم اذا أطلقها قبل الدخول (قوله والميسر) ثبت حديثا في رواية الترمذي والتقدير وكيف الميسر وهو معطوف على الدخول أي اذا أطلقها قبل الدخول وقبل الميسر ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مسطور في أبواب اللعان (قوله ما المتعة) التي لم يفرض لها قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تسوهن أو تفرضوهن من فريضة (قوله بصير) كذا لا أكثر وساق ذلك في رواية كريمة وساق ابن بطال في شرحه إلى قوله وعلى الموسع قدره ثم قال إلى قوله تعالى وان لم يزلوا ولم يزلوا غير وهو بعيد أيضا لان المصنف قال بعد ذلك وقوله تعالى والمطلقات متاع ما عرفن وتبيدهن في الترجمة التي لم يفرض لها عقد استدلل بقوله في الآية أنه يفرضوهن من فريضة وهو صريح في أن أو للتوبيخ فنفى الجناح عن طلاق قبل

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

٥٣٤٦

المسيح فلا تمتع لها لانها انقصت عن المسي فكيف ثبت لها قدر زائد عن فرض لها
قد علموا مع وجود المسيح وهذا أحد قولى العلماء وأحد قولى الشافعى أيضاً وعن أبى
حنيفة تختص المتعة من طائفتها قبيل الدخول ولم يسم لها صداقاً وقال اللب لا تجب المتعة
أصلاً وبه قال مالك واحتج به بعض أتباعه بأنها لم يدر ونعقب بأن عدم التقدير لا يمنع
الوجوب كنفقة التزويج واحتج بعضهم بأن شر يحاقول منع أن كنت محسناً تمنع أن كنت
مستوراً لا دلالة فيه على ترك الوجوب وذهب طائفة من السلف إلى أن لكل مطلقة متعة من غير
استثناء وعن الشافعى مثله وهو الراجح وكذا تجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها
(قوله وقوله تعالى ولا مطلقات متاع بالمعروف) عكس به من قال بالعموم وخصه من فصل عما
تقدم في الآية الأولى (قوله ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاءنة متعة حين طلقها
زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان من وفاة الطارق وليس في شيء منها اللمعة وذكر فكانت عكس
في ترك المتعة للملاءنة بالعدم وهو مبنى على أن الفرق لا تقع بنفس اللعان فاما من قال انها تقع
بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث فطلقها بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم وتقريره
وحيث دخل تدخل الملاءنة في عموم المطلقات ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاءنة وقوله فيه
وان كنت كاذباً وقع في رواية الكشي مبنى وان كنت كذبت عليها (خاتمة) أشكل كتاب الطلاق
وتوابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ما في رواية عثمان بن عفان
المعلق منها ستة وعشرون حديثاً والباقي وصول المكر منه فيه وفيما مضى اثنتان وتسعون
حديثاً والخالص ستة وعشرون حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة
وحديث أبى أسيد وحديث سهل بن سعد ثلاثه في قصة الجونية وحديث على أن تعلم أن القلم
رفع عن النائم الحديث وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع وحديثه
في تزويج بريرة وحديثه كان المشركون على منزلتين وحديث ابن عمر في نكاح النسيئة وحديثه
في نفسه الإيلاء وحديث المسروق في شأن سبعة وحديث عائشة كانت فاطمة بنت قيس في
مكان وحش وهو معلق وفيه من الآثار عن الصحابة ثلثون تسعون أثراً والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل)

كذلك البركة وقد تقدم في رواية أبى ذر والنسفي كتاب النفقات ثم البسلة ثم قال بال
فضل النفقة على الأهل وسقط لفظ باب لا يذ (قوله وقول الله عز وجل ويسألونك ماذا
ينفقون قل العفو كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتذكرون) في الدنيا والآخرة كذلك الجمع
ووقع للنسفي عند قوله قل العفو وقد قرأ ألا كثر قل العفو بالنصب أى تتفقون العفو أو أنفقوا
العفو وقرأ أبو عمرو وقوله الحسن وقتاده قل العفو بالرفع أى هو العفو ومثله قولهم ماذا
ركبت أفرس أم بعير يجوز الرفع والنصب (قوله وقال الحسن العفو الفضل) وضله عبد بن
جسد وعبد الله بن أحمد في زيادات الرهد بسند صحيح عن الحسن البصري وزاد لزم على
الكفاي وأخرج محمد بن جبير جيداً أيضاً من وجه آخر عن الحسن قال أن لا يجهد مالك ثم تفقد نال

وقوله وللمطلقات متاع
بالمعروف حقاً على المتقين
كذلك بين الله لكم آياته
لعلكم تهتدون) ولم يذكر
النبي صلى الله عليه وسلم في
الملاءنة متعة حين طلقها
زوجها * حديث ثمة بن
سعيد ثنا شافعي عن ابن عمر
عن سعيد بن جبير عن ابن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال للملاءنة حين حسابك
على الله أحد كما كذب
لأبيلك عليها قال يا رسول
الله مالي قال لا مال لك ان
كنت صدقت عليها فهو ما
استحللت من فرجها وان
كنت كذبتا فذلك أبعد
وأبعد لك منها

(بسم الله الرحمن الرحيم)
*(كتاب النفقات وفضل
النفقة على الأهل)

وقول الله عز وجل
ويسألونك ماذا ينفقون قل
العفو كذلك بين الله لكم
الآيات لعلكم تتذكرون
في الدنيا والآخرة وقال
الحسن العفو الفضل

تبع

٤٨٠ / ٤

٥٢٥١
م ن س
تحفة
٩٩٩٦

حدثنا آدم بن أبي إياس
حدثنا شعبة عن عدي بن
ثابت قال سمعت عبد الله
ابن زيد الأنصاري عن أبي
مسعود الأنصاري قتل
عن النبي صلى الله عليه وسلم
فقال عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا نفق
المسلم نفقة على أهله
وهو يحتسبها كانت له
صدقة حدثنا معمر بن
حدثني مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال

٥٢٥٢
تحفة
٩٢٨٤٦

الناس فعرف بهذا المراد بقوله الفضل أي ما لا يؤثر في المال فيجعله وقد أخرج ابن أبي حاتم
من طريق يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل ونعيلة سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالا لا نلنا رفاة وأعلن فاستفق من أمهاتنا فقلت وهذا شين مراد البخاري
من إيرادها في هذا الباب وقد جاء عن ابن عباس وجماعة أن المراد بالصدقة ما فضل عن الأهل
أخرجه ابن أبي حاتم أيضا ومن طريق جماعة قال العنقا الصدقة المقرضة ومن طريق علي بن
أبي طلحة عن ابن عباس العنقا ما لا يشين في المال وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة فلما اختلفت
هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ولو كان مرسلًا ثم ذكر في الباب
أربعًا حديثًا الأول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عقبه بن عمرو (قوله عن عدي بن
ثابت) تقدم في الأيمان من جهة آخر عن شعبة أخبرني عدي بن ثابت (قوله عن أبي مسعود
الأنصاري قتل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن النبي صلى الله عليه وسلم) القائل قتل
هو شعبة بنه الأصمعي في رواية من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أن قال عن
أبي مسعود فقال قال شعبة قلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم تقدم في كتاب الأيمان
عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مر اجعة وذكر المتن مثله وفي المغازي عن مسلم
ابن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن زيد أنه سمع أبا مسعود البصري عن النبي صلى الله
عليه وسلم وذكر أن مختصر اليس فيه وهو يحتسبها وهذا مطلق ما جاء في أن الانفاق على
الأهل صدقة كحديث سعد بن أبي حاتم حديث الباب حيث قال فيه ومهما نفقت فهو لك صدقة
والمراد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر والمراد بالصدقة التواضع وإطلاقها عليه مجاز وقرينه
الاجتماع على جواز الانفاق على الزوجة الهاشمية مثلاً وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل
النوابل في كونه ولا كنفه ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل الأمقر ونابا للنية ولهذا
أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذکور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة وحذف
المستدر من قوله إذا نفق لإرادة التعميم إشمل الكثير والقليل وقوله على أهل يحتفل أن يشمل
الزوجة والأقارب ويحتمل أن يختص بالزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى لأن التواضع
إذا ثبت فمما هو واجب فتبوه فيما ليس بواجب أولى وقال الطبري ما ملخصه الانفاق على الأهل
واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها
صدقة بل هي أفضل من صدقة التطوع وقال المهلب النفقة على الأهل واجبة بالإجماع وإنما
سمها الشارع صدقة خشية أن ينظروا أن قيامهم بالواجب لأجرهم فيه وقد عرفوا ما في
الصدقة من الأجر ففرغهم أمهاتهم صدقة حتى لا يفرجوا إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفواهم
ترغبنا إليهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من
جنس تسمية الصدقات لعله فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجها إليها في اللذة والتأنيس
والتحصين وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها على شيء إلا أن الله خص الرجل بالفضل على
المرأة بالقيام عليها ورفعها على ذلك درجة فمن جاز إطلاق التحمل على الصدقات والصدقة على
النفقة الحديث الثاني (قوله حدثنا معمر بن جاز) هو ابن أبي بس وهذا الحديث ليس في الموطأ
وهو على شرط شيخنا في تقريب الاستدلال لكنه لم يكن في الموطأ لم يخرج حجه كذا ظاهرا ولكنه

قال الله أنفق يا ابن آدم
أنفق عليك * حدثنا يحيى
ابن قزعة * حدثنا مالك
عن ثور بن زيد عن أبي
الفيث عن أبي هريرة رضى
الله عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم الساعي على
الارملة والمسكين كالمجاهد
في سبيل الله أو القائم الليل
الصائم النهار * حدثنا محمد
ابن كثير * أخبرنا ياقب عن
سعد بن إبراهيم عن عامر
ابن سعد عن سعد رضى الله
عنه قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم يهودى وأنا
مريض بمكة فقلت لى مال
أوصى بمالى كله قال لا قلت
فإنشطر قال لا قلت فالثلث
قال الثلث والثلث كثيران
تدع ورثتك أغنياء خير من
أن تدعهم عالة يتكفون
الناس فى أيديهم * ومهما
أنفقت فهو لك صدقة حتى
اللقمة ترفعها فى امرأتك
ولعل الله يرفعك بتصدقك
ناس ويضربك آخرون

أخرج من رواية عمام عن أبي هريرة * وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق عبد الرحمن بن
القاسم وأبو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك **(قوله)** قال الله أنفق يا ابن آدم
أنفق عليك * أنفق الاولى بفتح أوله وسكون التاني بصفة الامر بالانفاق والثانية بضم أوله
وسكون التاني على الجواب بصفة المضارع وهو عبد الخلف ومنه قوله تعالى وما أنفقتم من
شيء فيوه يخلفه وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث فى تفسير سورة هود من طريق طريق شعب
ابن أبى حمزة عن أبى الزناد فى انشاء حديث ولقظه قال الله أنفق أنفق عليك وقال يدا الله ملائ
الحديث وهذا الحديث الثانى أخرجه الدارقطنى فى غرائب مالك من طريق سعيد بن داود عن
مالك وقال صحيح تفريده سعد بن مالك * وأخرج مسلم الاول من طريق همام عن أبى هريرة
بلفظ أن الله تعالى قال لى أنفق أنفق عليك الحديث وقره البخارى كما ساقى فى كتاب
التوحيد وليس فى روايته قال لى قد لى أن المراد بقوله فى رواية البابا ابن آدم النبي صلى الله
عليه وسلم ويحمل أن يراد جسد بن آدم ويكون تخصصه صلى الله عليه وسلم بألفته الى نفسه
لكونه رأس الناس فوجه الخطاب اليه لعمل به وبلغ أمته وفى تركه تقدير اللفظة بشئ معين
ما يرشد الى أن الحث على الانفاق يشمل جميع أنواع الخير وسيأتى شرح حديث شعب بن وهب
فى التوحيد ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث **(قوله)** عن ثور بن زيد * فى رواية محمد بن الحسن
فى الموطأ عن مالك أخبرنى ثور **(قوله)** الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله كذا
قال جميع أصحاب مالك عنه فى الموطأ وغيره وأكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان
ابن سليم بهر سلام قال وعن ثور بن زيد مثله وسيأتى فى كتاب الادب عن اسحق بن أبى أويس
عن مالك كذلك واقتصر أبو قرة قيس بن طارق عن رواية مالك عن ثور وقال الساعي على
الارملة والمسكين له صدقة بين ذلك الدارقطنى فى الموطأ **(قوله)** أو القائم الليل الصائم النهار
هكذا للجميع عن مالك بالمثل لكن لا أكثرهم مثل من بن عيسى وابن وهب وابن بكير فى آخرين
بلفظ أو كذاذى يوم النهار ويشوم الليل * وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراودى عن ثور
بمثل هذا اللفظ لكن قاله بالواو بلا ياء أو وسيأتى فى الادب من رواية القعنى عن مالك بلفظ
وأحسبه قال كلفائى لا يفتقر والصائم لا يطرشك القعنى وقد كرهه الاكثر بالمثل عن مالك
لكن بمعناه فيجمل اختصاص القعنى باللفظ الذى أورده وعن الساعى الذى ذهب ويحيى
فى تحصيل ما شفع الارملة والمسكين والارملة بالراء المهملة لا لازوج لها والمسكين تقدم بيانه
فى كتاب الزكاة وقوله القائم يجوز فى الليل الحركات الثلاث كفى وقوله الحسن الوجه
ومطابقة الحديث للترجمة من جهة امكان اتصاف الاهل أى الاقارب بالصدقين المذكورين
فاذا ثبت هذا الفضل ان ينفق على من ليس له بقرىب عن انصاف الوصفين فالمنفق على
النصف اولى * الحديث الرابع حديث سعد بن أبى وقاص فى الوصية الثالث وقد تقدم شرحه
فى الوصايا والمراد منه هنا قوله ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها فى امرأتك
وقد أخرجه مسلم من حديث مجاهد عن أبى هريرة فعه دينار أعطيه مسكنا ودينار أعطيه
فرقة ودينار أعطيه فى سبيل الله ودينار أنفقته على أهلك قال الدارقطنى الذى أنفقته على أهلك
أعظم أجرا ومن حديث أبى قلابة عن أبى أجماع عن ثور بن رفعة أو فضل دينار ينقعه الرجل

٥٣٥٥
س
تحفة
١٢٣٦٦

*) (باب وجوب النفقة على
الاهل والعيال) * حدثنا
عمر بن حفص حدثنا أبي
حدثنا الاعشى حدثنا أبو
صالح قال حدثني أبو هريرة
رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم أفضل
الصدقة ما ترك غنى والبد
الطماخير من البدائل
وبداً تجن تعول

دسار نفقه على عياله ويدسار نفقه على داسه في سبيل الله ويدسار نفقه على أصحابه في سبيل
الله قال ابو قتادة بدأ بالعيال وأى رجل أعظم أجراً من رجل يتق على عياله بهنهم ويتقهم
الله قال الطبري البداية في الاتفاق بالعيال يتناول النفس لأن نفس المرء من جله عياله بل
هي أعظم حقاً لمن به عياله إذ ليس لأحد أخص به من غيره بل لا نفقه نفسه ثم الاتفاق على عياله
كذلك (قوله) باب وجوب النفقة على الأهل والعيال الظاهر أن المراد
بالاهل في الترجمة الزوجة وعطف العيال عليهم من العام بعد الخاص أو المراد بالاهل
الزوجة والأقارب والمراد بالعيال الزوجة والخدم فتكون الزوجة ذكراً مرتين تأكيدا
لحقها ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول التفقات ومن السنة حديث جابر عند مسلم
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ومن جهة المعنى أم المجهوسية عن التكسب لحق
الزوج وأنه قد الاجاع على الزوج ولكن اختلنا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها
بالكفاية والشافعي وطائفة كما قال ابن المنذر إلى أم المأدود ووافق الجمهور في الشافعية
أصحاب الحديث كل بن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أنوا الفضل بن عبدان وقال الروابي في
الحلية هو القاسم وقال الثوري في شرح مسلم ما سألني في باب إذا لم يتفق الرجل فقام أمة أن
تأخذ بعدسة أبواب وعك بعض الشافعية بأنها لو قدرت الحاجة لم تقط نفقة المرأة بضة
والفتنة في بعض الأيام فوجب الحاقها بما يشبهه الدوام وهو الكفاية لا اشتراكها في الاستقرار في
الدوام يشبهه قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم فاعتبروا الكفاية بها والامداد معتبرة
في الكفاية ويحذف في هذا الدليل أنهم جمعوا الاعتراض عنه وبأنه لو أكلت معه على العادة
سقط بخلاف الكفاية فجمع ما والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ولا سيما وقد نقل
بعض الأئمة الاجماع الثعلبي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه
(قوله) أفضل الصدقة ما ترك غنى تقدم شرحه في أول الزكاة ويان اختلاف ألفاظه وكذا قوله
والبدال عيال وقوله وابدأ بمن تعول أي بمن يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله إذا ما منهم أي
قام على احتياجاتهم قوت وكسوة وهو أمر يتقدم ما يجب على ما لا يجب وقال ابن المنذر
اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد
أطلقا كانوا أو بالغين أنه لا بد أن يكون لهم أموال يستغنون بها وذهب الجمهور إلى أن
الواجب أن يتفق عليهم حتى يبلغ الذكراً وتزوج الاثني عشر لا نفقة على الأب إلا أن كانوا زنى فإن
كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب والحق الشافعي والدارقطني أن سفلى الولد في ذلك وقوله
تقول المرأة وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح بن عيسى
من أعمل يارسل الله قال امرأته الحديث وهو وهم والصواب ما أخرجه هون وجه آخر عن
ابن عجلان به وفيه فسئل أبو هريرة عن قوله يا أبا هريرة قد عكس هذا بعض الشرع وعقل عن
الرواية الأخرى ورجح ما فهمه مما أخرجه الدارقطني من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لا رجاء أطمعني ولا تجتهدني لا تحفظ
عاصم شيئاً والصواب التفصيل وكذا وقع للاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند
حديث الباب قال أبو هريرة تقول امرأته يا أبا هريرة ومعنى قوله في آخر حديث الباب لا هذا من ليس

أبي هريرة ووقع في رواية الاسماعيلي المذكورة قالوا يا هريرة تنسئ تقول من رأيتك أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا من كبسي وقوله من كبسي هو بكسر الكاف لا كثرأى من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ووقع في رواية الاصطبي بنسخ الكفاي من فطنته (قوله تقول المرأة ما أنت تطلعمني) في رواية النسائي عن محمد بن عبد العزيز عن - فخص بن غياث بسند حديث الباب ما أنت تنفق علي (قوله ويقول العبد أطلعمني واستعملني) في رواية الاسماعيلي ويقول خادمك أطلعمني والافيعني (قوله ويقول الابن أطلعمني إلى من تدعني) في رواية النسائي والاسماعيلي تكفي وهو بمعناه واستدل به على أن من كل من الاولاد مال أو حرفة لا يجب نفقته على الاب لان الذي يقول إلى من تدعني انما هو من لا يرجع إلى شيء سوى نفقة الاب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك واستدل بقوله ما أنت تطلعمني وامان تطلقني من قال يفرق بين الرجل وامرأه إذا عسر بالنفقة واختارت فراقه وغرغ قول جمهور العلماء وقال الكوفيون بلزمتها الصبر وتعلق النفقة بنفسه واستدل الجمهور بقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وأجاب المخالف بأنه لو كان الفرق واجبا لما جاز الانباء اذا رضيت ورده عليه بأن الاجماع دل على جواز الانباء اذا رضت فيق ماعدا على عموم النهي وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجاعة من التابعين قالوا انزلت فيمن كان بطلان فإذا كادت العدة تنقضي راجع والجواب أن - فاعتدتم إلى العدة بعموم اللفظ حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة اسكنوا في الصلاة لتزل رفع البدن عند الركوع مع أهله وانما ورد في الإشارة لا يدل في التمسك بالسلام على فلان وفلان وتمسكوا بالسبب واستدل للجمهور أيضا بالقياس على الرقيق والحيوان فان من أعسر - لاتفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقا والله أعلم (قوله باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال) ذكر فيه حديث عمرو وهو مطابق لركن الترجمة الاول وأما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر في أول ترجمته أخذ من الحديث ولا رأيت من تعرض فيه ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقيد لان مدة دارنة سنة السنة اعرف عرف منه مؤثر به على أيام السنة فيعرف حصته كل يوم من ذلك فكانه قال لكل واحد في كل يوم درهمين من الغل المذكور والاصل في الاطلاق التسوية (قوله حديث محمد بن سلام) كذا في رواية كريمة ولا ذكر حديث محمد بن محمد حسب (قوله قال في معمر قال في النوري) هذا الحديث مخالفاً لابن عديته - جماعة من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر وقدرناه أيضا عن عمرو بن دينار عن الزهري باتم من سياق معمر وتقدم في تفسير سورة الحشر وأخر جمع الحديث وأجحد في مستدرك ما عن سفيان عن - وهو عمرو بن دينار جمعاً عن الزهري وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى ابن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يبق لفظه وقد أخرج ابن يحيى بن راهويه رواية معمر منفردة عن سفيان عن الزهري باللفظ كان يتلق على أهله نفقة سنة من مال بني الضبر ويحمل ما بقي في الكراع والصلاح وقد أخرج مسلم الحديث وهو لامن رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وفي كل من الاسنادين رواية الاقران فان ابن عيينة عن معمر مروي بأن عمرو بن دينار عن الزهري كذلك ويؤخذ منه المذاكره بالعلم واقفاء العالم المسئلة على نظيره

تقول المرأة امان تطلعمني وامان تطلقني ويقول العبد أطلعمني واستعملني ويقول الابن أطلعمني إلى من تدعني فقالوا يا باهريرة جمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كبسي أي هريرة قد حدثنا معبد بن عفير قال حدثني الميثاق قال حدثني عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الصلوة ما كان عن ظهر غنى وإبدأ بغيره (باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال) حديث محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن عيينة قال - لم معمر قال في النوري حل - سبعت في الرجل يجمع لأهله قوت سنتهم أو - السنة قال معمر ولم يحضرني ثم ذكرت حديثاً حديث ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوس عن عمرو بن لحي عن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يبيع نخلي في التصحر ويحس لاهله قوت مستهم * حدثنا سعد بن عفير قال حدثني الآث قال حدثنا عميل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أنس بن الجندب أن وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر في كرام حدينه فأنطقت حتى دخلت على مالك بن أنس فساأته فقال مالك أنطقت حتى أدخل على عذرة أم حبيزة فأنقل فقال له في عثمان وعبد الرحمن والزيبر وسعد بن أنس قال فأنعم قال لهم قال فدخلوا وسلبوا خيلوا ثم أتيت برافقا فقال لعمر له لك في علي وعباس قال نعم فأذن لهما فاجلأ دخلا ساجدا وجلسا فقال عباس يأمر المؤمن اقتضيتي وبني هذا فقال له طعنا وأجاباه بأمر المؤمنين اقتضيتي وما أروح أحدهما من الآخر فقال عاتقوا أنفسكم بالله الذي به تقوم الساعة والارض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما ترك صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال له طعنا قال ذلك فأقل عري علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال قد قال ذلك قال عرافي (٤١) أحدكم عن هذا الامران انه كان خص

لم يتجرب ما عند من الحفظ وثبت بعمر ووصافه لكسبه عنه اعترف ألا به يتحضر انذال في
 السئلة شأنا لم يأت كرها أخبر بالواقعة كما هي ولم يأت بما قد علم (قوله) كان يبيع فخل في
 الضرب ويحس لاهله قوت سنهم) كذا ورد مختصرا ثم انما المصنف الحديث بطوله من طريق
 عقيل عن ابن شهاب الزهري وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الجنس فان ابن دقيق
 العيد في الحديث جواز الاذخار لاهل قوت سنة وفي السابق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث
 كان لا يذخر شيئا لقد فيعمل على الاذخار لنفسه وحديث الباب على الاذخار لغيره ولو كان له في ذلك
 مشاركة لكن المعنى انهم المقصد بالاذخار ودونه حتى لو لم يوجد له يدخر قالوا لم يسلكوه ون على
 لسان الطبري فجعلوا بغيرهم مازاد على السنة خارجا عن طريق التوكيل انتهى وفيه اشارة
 الى الدرر على الطبري حيث استدل بالحديث على جواز الاذخار مطلقا فالمنع ذلك وفي الذي
 نقله الشيخ تعقيد بالسنة استماع الغير الى رد لكن استدلال الطبري قوي بل التعقيد بالسنة انما
 جاز من ضرورة الواقع لأن الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السني الى السنة لأنه كان مائتا
 واما شعيرة الفوقد رتب شأنا مما يدخر كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لضعف الاصل جواز
 الاذخار لاجل ذلك والله اعلم ومع كون معنى الله عليه وسلم كان يتجنس قوت سنة لعله فكان في
 طول السنين ما يستخرج منه من برده على برده وفيه وعونه ثم ذلك مات على الله عليه وسلم ورده
 به روية على شعيرة اقترعه قوت الحاجة واختلف في جواز اذخار القوت بل يتبرهن من الـ وق قال
 عياض اياه قوت روم واحتجوا بالاهل ولا حاجة اليه لانما كان من عقل الارض ومنه قوت روم
 الا ان كان لا يضرب بالبر وهو ممتد ارقا بالاس ثم محمل هذا الاختلاف اذا لم يكن في حال
 الضيق والانلا يجوز الاذخار في تلك الحالة أصلا ﴿ (قوله) ما ﴾ نفقة المرأة اذا
 غاب عنها زوجها ونفقة الولد ذكر فيه حديث عائشة في قصة خديجة امرأة أبي سفيان وسأني

[illegible]

١٠٦٢٤
تحفة
١٥٣٥

* حدَّثَنَا ابْنُ مَقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ (٤٤٢) أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ

جاءت هند بنت عتبة فقالت

بارسول الله ان أبا سفيان

حل مسئلتها

أَنْتَ أَطْمَعُ مِنَ الزَّيْتُونِ وَالزَّيْتُونِ

قال لا اله الا الله

قال له يا معلمون في كل بلد

عن أبي حمزة عن عبد الرزاق عن

مر عن حمام والسمعت

بأمر يرفقني الله عنه عن

انبي صلى الله عليه وسلم

لَا إِذَا نَفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ

سب زوجها من غدا صر

نصف آجره (باب)

المدات مريضاً وأولاده:

لین کاملین لمن أراد ان یت

ضاعة الوقوله بص

قال وجاء في الثلاثين

امقال وازن قضا

سُورَةُ الْاَنْعَامِ

بر صغیر الاخری اسبق دو

من سعه ومن قدر عليه

الى قوله بعد عشر يسرا

وقال يونس عن الزهري

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ تَضَارَ

قوله: "فإنها لو كانت آفة لكانت آفة كل شيء" أي لو كانت آفة لكانت آفة كل شيء.

الذات من ضيعته وهي

لله غداه وأشفق عليه

بق به من غرھا فلدس لھا

ای سداً نعطیم:

ما حيا الله

المواد التي لا تتركب من

البرقعة الأذن

لا

الحق على رها ولا

ح عليهما السلام يسرهما

شرح بعد أربعة أبواب وحدثني أبي مرة إذا أنفتحت المراءى من كسب وجهها وقد مر شرحه في آخر النكاح * (تسبه) وقعت هذه الترجمة وحدثني ماثرة عن الباب الذي بعده عند التفسير (قوله) والوداد برضن أولادهن - وحين كاملين إلى قوله بصبر) كذا الذي ذكره الأكثر وفي رواية كريمة إلى قوله يمتاعون بصبر (وقال وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وقل وان تعاسرت فمتضرع له أخرى لم يقف تسعة من سبعة) قبل ذلك الآية الأولى على إيجاب الاتفاق على المرضعة من أجل إرضاعها الولد سواء كانت في العمه أم لا وفي الثانية لاشارة إلى قدر الدنانير فيجب ذلك فيها وفي الثالثة الإشارة إلى من سدار الاتفاق وأنه بالنظر لحال الملقق وفيها أيضا الإشارة إلى أن الارضاع لا يتعمد على الام وقد تقدم في أوائل النكاح في باب إرضاع بعد دخول الجنين في معنى قوله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين يخص بن وضعت لسته أشهر فما وضعت لا تكمن من سته شهر نقص من مدة الحولين بمساقولته تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا ويعقب بن زاذجلها إلى ثلاثين شهرا فإنه يلزم إسقاط مدة الرضاعة وقال به الصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ الآية الأولى والثانية أن من ولد لسته أشهر فما فوقها بالزوج (قوله وقال بنون) وابن يزيد بهذا الاثر واصله ابن وجب في جامعهم بنون قال قال ابن شهاب ذكره إلى قوله تناور وأخرجه ابن جرير بن طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه وقوله ضراها إليها غيرها هلقي تبعها أي معها ينسب إلى الرضاع غيرها فإذا أرضيت فلا بد لذلك ووقع في رواية عقيل والوداد أحق برضاع أولادهن وليس الولد أن تضار ولها فتأخر رضاعه وهي تعطي عليه يعطي غيرها وليس للمولود أن ينزع ولدهما ضراها إليها وهي تقبل من الآخر ما يعطي غيرها ثم إذا انفصل الولد عن تراض منهما وتساو دون الحولين فلا بأس (قوله في آخر الكلام) فله نظامه هو فمر ابن عباس أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما والفصال مدبر يقال فاصله أو فاضله فاصله وقصلا إذا فارقته من خاطئة كانت بينهما وقصلا الولد مع من شرب اللبن قال ابن بطال قوله تعالى والوداد برضن لفظه لفظ الخير ومعناه الإمرأ من الإزام كقولك حبس درهم أي كسبه درهم قالوا لا يجب على الوالد إرضاع ولدها إذا أبوه حيا ومبرا لبسيل قوله تعالى فإن أرضعن لكم فاعجنن أجورهن قال وتعلسن ثم يسترضع له أخرى فدل على أنه لا يجب عليها الرضاع ولها وادل على أن قوله والوداد برضن دهن سبق لمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعل حدافصلا (ت) وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه وعن عباس أنه يخص بن وضعت لسته أشهر فما تقدم قريبا أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح إلا أنه خلف في رصده أو وقفه على عكرمة وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الارضاع وأن ضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورواه ثقات إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس خرج بإسناد صحيح عن ابن سعد وقال ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ثم أسند عن قتادة قال كان إرضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله بل إن أراد أن يتم الرضاعة والقول الثاني هو الذي على الجبازي ولهذا عطف الآية

٥٦٦٠٣٢
١٤٩٥
خفة

١٠٠

٥٣٦١

د م

تحفة

١٠٢١٠

(باب عمل المرأة في بيت زوجها) حدثنا ما سعد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى حدثنا علي أن فاطمة عليها السلام أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في بدها من الرضى وبلغها أنه جاءه رقيق فلم تصادفه فذكرت ذلك لعائشة فلما جاء أخبرته عائشة قال بخاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا اتقوم فقال علي مكانك بخاء فقعدت يميني وبينها حتى وجدت برد قدميه على بطني فقال ألا أدلك على خير مما سألتها إذا أخذت مضاجعكم أو أتتكم إلى فراشكم فضا ثلاثين وثلاثين واربعا وثلاثين فهو خير لكم من خادم *(باب خادم المرأة)*

الاولى الآية الثانية وهي قوله تعالى وجله ففصله ثلاثون شهرا وما جزم به ابن بطال من ان الخبر بمعنى الامر هو قول الاكثر لكن ذهب جماعة الى أنها خبر عن المشروعة فان بعض الودائع يجب عليهن ذلك وبعض لا يجب كاسياني بيته فليس الامر على عمومهم وهذا هو السرى المدلول عن التصريح بالانزام كأن يقال وعلى الودائع ارضاع اولادهن كما جاء بعده وعلى الواهب مثل ذلك قال ابن بطال وأكبر أهل التفسير على أن المراد بالودائع هنا المبتونات المطافقات وأجمع العلماء على أن أجره الرضاع على الزوج إذا خرجت المطلقة من العدة والام بعد اليونة وأولى بالرعاية الا ان وجد الأب من يرضع له بدون ما سألت الا أن لا يقبل الولد غيرها فقبح بأجر ثلها وهو موافق للمنفق ولخنا عن الزهري واختلفوا في المتزوجة فقال الشافعي وأكثر الكوفيين لا يلزمها الرضاع ولها وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين يجبر على ارضاع ولدها مادامت متزوجة والودائع الفالون بأنها لا تجبر بأن ذلك ان كان لحرمه الولد فلا يجبه لانها لا تجبر عليه اذا كانت مطلقة ثلاثا بالاجماع مع أن حرمه الولدية مع جودته وان كان لحرمه الزوج لم يجبه أيضا لانه لو أراد أن يستجدها في حق نفسه لم يكن له ذلك ففي حق غيره أولى اه ويمكن أن يقال ان ذلك لحرمه من اجماعا وقد تقدم كثيرا من سباحث الرضاع في أوائل التكميل والله أعلم

(قوله ما عمل المرأة في بيت زوجها) أورد فيه حديث علي في طلب فاطمة الخادم والحكمة منه قوله فيه تشكو إليه ما تلقى في بدها من الرضى وقد تقدم الحديث في أوائل فرض الخدم وان شرحه بأقنى في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وسأذكره تأملا بما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه ويستفاد من قوله ألا أدلك على خير مما سألتها الذي يلزمه أن الله يعطى قوة أعظم من القوة التي يعملها الخادم وتسمل الامور عليه بحيث يكون تعاطيه أموره أسهل من تعاطي الخادم لها هكذا استنبطه بعضهم من الحديث والذي يظهر أن المراد ان نفع التسليم مختص بالدار الآخرة ونفع الخدم مختص بالدار الدنيا والآخرة خير وأبقى

(قوله ما خادم المرأة) أي هل شرع ويلزم الزوج اخذها ذلك كرهه حديث علي المذكور في الذي قبله وسأفقه أخص منه قال الطبري يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاعة من النساء على خدمة متى ما خيرا وأطعن وغير ذلك ان ذلك لا يلزم الزوج اذا كان معه وفاء من مشاها بل ذلك بنفسه ووجه الاخذ ان فاطمة لم تسألت أباه صلى الله عليه وسلم الخدم لم يأمر زوجها بأن يكفها بذلك اما اخذها ما أو باستخار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك بنفسه ولو كانت كفها بذلك الى على لا أمره به كما مره أن يسوق لها صداقها قبل الدخول مع أن يسوق الصداق ليس واجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره فكيف بأمره بما ليس بواجب عليه يتزك أن يأمره بالواجب وحكي ابن حبيب عن أبيه عن ابن الماحشون عن مالك أن خدمة البيت تنزيم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسرا قال ولذلك أُرغم النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بالخادمة الباطنة وعليا بالخادمة الظاهرة وحكي ابن بطال أن بعض الشيوخ قال لا نعلم في شيء من الاستبراء أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخادمة الباطنة وانما جرى الامر بينهم على ما تفرقه من حسن العشرة وجبل الاخلاق وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا بأس له بل الاجماع منه فقد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها ونقل

* حدثنا الحميدي حدثنا
سفيان حدثنا عبد الله بن أبي
يزيد مع مجاهد - حدث عبد
الرحمن بن أبي ليلى يحدث
عن علي بن أبي طالب أن
فاطمة عليها السلام أتت
إلى النبي صلى الله عليه وسلم
تسأله خادما فقال ألا أخبرك
ما هو خير لك منه تعجبين
الله عند مناسك ثلاثا
وثلاثين وتحمدن الله
ثلاثا وثلاثين وتكبرن الله
أربعما وثلاثين ثم قال
سفيان أحدها أربع
وثلاثين فخرت كتهما قبل
واللله صدين قال وللا لله
صفين (باب خدمة الرجل
في أهله) * حدثنا محمد بن
عروة حدثنا شعبة عن
الحكمين بن عتبة عن إبراهيم
عن الأسود بن زيد سأل
عائشة رضي الله عنها ما كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يضع في البيت قالت كان
يكون في مهنة أهله فإذا سمع
الأذان خرج * (باب إذا لم
يقف الرجل فلم ير أنه
تأخذه بغير علمه ما يكفها
ولله بالمعروف) * حدثني
محمد بن المنثري - حدثني يحيى
عن هشام قال أخبرني أبي
عن عائشة أن هذا بنت
عتبة قالت يا رسول الله

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

٥٦١٢

الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته فدل على أنه يلزمه نفقة
الخادم على حسب الحاجة إليه وقال الشافعي والكرهون يرض لها ولو نادى بها النفقة إذا
كانت ممن تخدمه وقال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن يرض لها ولو نادى بها إذا كانت خطيرة
وشذ أهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة وحجة الجماعة قوله
تعالى وعاشروهن بالمعروف وإذا احتاجت إلى من يخدمها فاستعجل بعاشرها بالمعروف وقد
تقدم كثير من مباحث هذا الباب في باب الغيرة من وأخر السكاح في شرح حديث أبي هانئ
أبي بكر في ذلك * (قوله ما) خدمة الرجل في أهله أي نفسه (قوله كان
يكون) سقط لفظ يكون من رواية السمعاني والدرسخي وقد تقدم ضبط المهنة وأنه يفتح الميم
ويجوز كسرهما في كتاب الصلاة وقال ابن التين ضبط في الأمهات بكسر الميم وضبطه الهروي
بالفتح وسكني الأزهري عن شمر بن منبج أنه كسرهما خطأ (قوله فإذا سمع الأذان خرج)
تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة
* (تنبيه) * وقع هنا التنبيه وحده ترجمة باب إلى من أخرج في أي سلامة وبعده الحديث
الآخر في باب وعلى الوارث مثل ذلك بسند موثقه والراجح ما عند الجماعة * (قوله
باب) إذ لم يبق الرجل فلم ير أنه تأخذه بغير علمه ما يكفها أو ولدها بالمعروف أخذ
أنصف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى لأنه دل على جواز الأخذ بكلمة النفقة
فكذا يدل على جواز الأخذ بجميع النفقة عند الامتناع (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان وهشام
هو ابن زروة (قوله أن هذا بنت عتبة) كذا في هذه الرواية عندنا العرفي ووقع في رواية
الجزري عن عروة الماضية في المطامير بغير صرف هذا بنت عتبة بن ربيعة أي ابن عبد شمس بن عبد
مناف وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام أن هذا أم معاوية وكانت ههنا تفل
أبوها عتبة وعمرها شبيهة وأخوها الوليد يوم يدرش عليا فلما كان يوم أحد ودخل حجرة فخرجت بذلك
وعندت إلى بطنه فشقته وأخذت كبده فلا كتم أم لفظتها فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان
مكة مسالما بعد أن أسره نخل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فاجاره العباس غضبت هند
لأجل إسلامه وأخذت بقلبه ثم أتته بعد استقرا إلى صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فأسأت
وبابت وقد تقدم في وأخر المناقب أنها قالت يا رسول الله ما كان علي يظهر الأرض من أهل
خبيث أحب إلى أن يذلوا من أهل خيائين وما علي يظهر الأرض اليوم خبيث أحب إلى أن يذلوا
من أهل خيائين فقال أيضا والذي نفسي بيده ثم قالت يا رسول الله أناس يفتان الخ وذكر ابن
عبد البر أنهما مات في الحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو خنيفة والمأثور بكر الصديق وأخرج ابن
سعد في الطبقات ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك فروي عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله
ابن أبي بكر بن حزم أن عمارا عمل معاوية على علم أخيه فزبر إلى الباصم حتى قتل واستخلف
عثمان فأقره على عمله وأقره بولاية الشام جميعا وخص أبو سفيان إلى معاوية وبعثه بأهله عتبة
وعنسة فكنت هند إلى معاوية قد قدم أولك وأخوك فأجل أبلك على فرس وأعطه
أربعة آلاف درهم وأجل عتبة على بعل وأعطه ألفي درهم وأجل عنسة على جبار وأعطه
ألف درهم ففعل ذلك فقال أبو سفيان أشهد بالله أن هذا من رأى هند (قلت) كان عتبة منها

وعنده من غيرها أنه عاتكة بنت أبي أزيهر الأزدي وفي الإسرائيليين الممداني أنهم عاشت بعد وفاة أبي سفيان فإنه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يوجه أمه فقال إنها قتلت عن الولد وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين (قوله إن أبي سفيان) هو مخبر عن حرب بن أمة بن عبد شمس زوجها وكان قد رأس في قريش بعد وفاة رسول الله في أحد وساق الاحزاب يوم الخندق ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطا في المغازي (قوله رجل شحيح) تقدم قبل ثلاثة أبواب رجل مسيك واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وثالثه السين على المبالغة وقيل يوزن شحيح قال النووي هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر متعمل أكثر مثل نرب وسكروان كان الخفيف أيضا فيه نوع مبالغة لكن المشدداً بلغ وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الاختصاص حيث قال المشهور في كتب اللغة الفتح والخفيف وفي كتب المحدثين الكسرة والتشديد والفتح الجمل مع حرص والفتح أعظم من الجمل لأن الجمل يخص غنى المال والفتح بكل شيء وقيل التبع لازم كالطبع والجمع غير لازم قال القرطبي لم ترد هند وصف أبي سفيان بالفتح في جميع أحواله وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يقتصر على ما على أولادها وهذا لا يستلزم الجمل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء جعل ذلك مع أهله ويؤثر الأجانب استئلا فاهم (قات) يروى في بعض الطرق لقول هند هذا سبب بأنني ذكرتم قريبا (قوله الأما) أخذت منه وهو لا يعلم زاد الشافعي في روايته سرافيل على في ذلك من شيء ووقع في رواية الزهري فعمل على حرج أن أطعم من الذي له عائلنا (قوله فقال خذني ما يكفك) وولدك بالمعروف في رواية شعبة عن الزهري التي تقدمت في المطالب لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف قال القرطبي قوله خذني أمر المباحة بدليل قوله لا حرج والمراد بالمعروف التقدير الذي عرفنا بالعادة أنه الكفاية قال وهذا المباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة بمعنى كآته قال ابن خلدون ما ذكرنا وقال غيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكرنا فاستغنى عن التقيد واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يحميه إذا كان على وجه الاستعانة والاشتراك ونحو ذلك وهو أحد المواضع التي يسبح فيها الغيبة ونفسه من القوائد جواز ذكر الإنسان بالثمة نظم كاللقب والكنية كذا قيل ونفسه نظر لأن أبي سفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا بد من قولها إن أبي سفيان على إرادة التعظيم وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر وفيد أن من نسب إلى نفسه أمر اعلم فيه غضاضة فليقر به بما يقيم عذره في ذلك وفيه جواز استماع كلام الأجنبية عند الحكم والافتاء عنه ممن يقولان صوما عورة ويقول جازها بالضرورة وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة لا يملكه كان القول قول الزوج أنه متفق لكفت هذه البيئة على إثبات عدم الكفاية وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق القضايا لا القضاء وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنهم مقدرتها بالكفاية وهو قول أكثر العلماء وهو قول للشافعي حكاه الجويني والمشهور عن الشافعي أنه قد رها بالامد ادفعلي الموسر كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف والمعسر مد وقريرها بالامد ادفعلي ما لا أيضا قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث بحجة على أصحابنا (قلت) وليس صريح في الرد عليهم لكن التقدير بالامد احتجنا إلى دليل فإن ثبت حلت الكفاية في حديث الباب على التقدير

إن أبي سفيان رجل شحيح
وليس يعطيني ما يكفني
وولدي الأما أخذت منه
وهو لا يعلم فقال خذني
ما يكفك وولدك بالمعروف

المقدار الامداد فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها أن أخذت كسرة . وقد
 تقدم الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الأهل وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة
 وهو قول الحنفية . واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معاً قال صاحب الهداية
 وعليه الفتوى والحنفية خيم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية إلى هذا الحديث وذهب
 الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية وهو قول بعض الحنفية . وفيه وجوب نفقة الأولاد
 بشرط الحاجة والأصح عند الشافعية اعتبار الصغر أو الزمانة وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على
 الزوج قال الخطابي لأن أباسنيدان كان رئيس قومه ويعبد أن يتعز زوجته وأولاده النفقة
 فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها ولدهادون من يتعهدهم فأضافت ذلك إلى نفسها لأن خادمها
 داخل في جنسها (قلت) ويحتمل أن يتمسك بذلك بقوله في بعض طرقه أن أطعم من الذي علي عيالنا
 واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً وتعقب بأنهم واقعة عين
 ولا عموم في الأفعال فيجسمل أن يكون المراد بقوله يأتى بعضهم أى من كان صغيراً أو كبيراً زماناً
 لا جمعهم واستدل به على أن من له عذغيره حق وهو عاجز عن استيفائه جازله أن يأخذ من ماله
 قدر حقه بقيرائه وهو قول الشافعية وجاعة وتسمى مسئلة النضر والراجح عندهم ألا يأخذ غير
 جنس حقه إلا إذا تضر جنس حقه وعن أبي حنيفة المتع عنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من
 غير جنس حقه إلا أحد التقدين بدل الآخر وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء وعن أحمد
 المتع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الاستخفاف والملازمة قال الخطابي
 يؤخذ من حديث هناد جواز أخذ الجنس وغير الجنس لأن منزل الشحج لا يجمع كل ما يحتاج إليه
 من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة . وقد أطلق لها الأدنى أخذ الكفاية من ماله
 قال ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى والله لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي (قلت)
 ولادلالة فيه ما ادعاه من أن بيت الشحج لا يحتوى على كل ما يحتاج إليه لأنها تفت الكفاية
 مطلقاً فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ودعواه أن منزل الشحج كذلك مسألة
 لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما
 يحتاج إليه إلا أنه كان لا يملكها إلا من القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك
 بقهره . وقد وجه ابن المنير قوله أن في قصة هند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير
 جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم لانه عليه الصلاة والسلام أذن له أن تفرض لنفسها
 وغناها قدر الواجب وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر واستدل به على أن للمرأة
 مدخل في القسام على أولادها وكذا التهم والاتفاق عليهم وفيه اعتماد العرف في الأمور التي
 لا تحدد فيها من قبل الشارع وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافاً لما أنكر
 ذلك لفظوا على معنى كالشافعية كذا قال والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه
 النص الشرعي وأولم يرشد النص الشرعي إلى العرف واستدل به الخطابي على جواز القضاء على
 الغائب وسأيت في كتاب الاحكام ان البخاري ترجم القضاء على الغائب وأورد هذا الحديث
 من طريق سفيان الثوري عن هشام بلطف ان أباسفان رجل شحج فأجتاح أن يأخذ من ماله قال
 خذ ما يكفيني وولدي المعروف وذكر النووي أن جها من العلماء من أصحاب الشافعية ومن

غيرهم استدلوهم هذا الحديث لذلك حتى قال الرافي في القضاء على الغائب احتج أصحابنا على
 الخفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هندو كان ذلك قضاهم النبي صلى الله عليه وسلم على
 زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان
 حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد واستدلوا بقدر عليه أنه عززا
 ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وقد وقع
 في كلام الرافي في عدة مواضع أنه كان افتاء ١١ واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند
 لا يعطيني أدلو كان حاضرا قالت لا يتفق على أن الزوج هو الذي يباشر الاتفاق وهذا ضعيف
 لجواز أن يكون عادة أن يعطيا جله وأذن لها في الاتفاق مفرقا من قول النووي إن أبي سفيان
 كان حاضرا بمكة حتى وقد سبقه إلى الحزم بذلك السهلي بل أوردنا خص من ذلك وهو أن أبي
 سفيان كان جالسا معهم في المجلس لكن لم يبق أسناده وقد ظفر به في طبقات ابن سعد أخرجه
 بسند رجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل عن الشعبي أن هند لما بايعت وباع قوله ولا يسرقن
 قالت قد كنت أصبت من مالي أبي سفيان فقال أبو سفيان فما أصبت من مالي فهو حلال لك
 (قلت) ويمكن تعدد القصة وأن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم
 وتكون فهمت من الأول لحلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل لكن بشكل على
 ذلك ما أخرجه ابن مسدة في المرفوعة من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن
 أبيه قال قالت هند لأبي سفيان إني أريد أن أبايع قال فإن فعلت فأذهب معك رجل من قومك
 فذهب إلى عثمان فذهب معها فدخلت مستقبلة فقال يا بني أن لا تشركي الحديث وفيه فلما
 فرغت قالت يا رسول الله إن أبي سفيان رجل يتجمل الحديث قال ما تقول يا أبا سفيان قال أما يا
 فلانا ما رطبنا فاحله وذكر أبو نعيم في المرفوعة أن عبد الله تفرد به هذا الساق وهو ضعيف وأول
 حديثه يقضي أن أبي سفيان لم يكن معها وأخره يدل على أنه كان حاضرا لكن يحتمل أن يكون
 كل منهما ما توجه وحده أو أرسل إليه لما اشكت منه ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه
 الحاكم في تفسير المتحفة من المستدرک عن فاطمة بنت عتبة أن أبي سفيان بعث عتبة ذهب بها
 وبأختها هند يبايعان فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند لأبي سفيان على السرقة أن أسرق من
 زوجي فكيف حتى أرسل إلي أبي سفيان يتجمل لها منه فقال أما الرطب نهم وأما الياض فلا
 والذي يظهر لي أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب بل استدلل
 بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه بل لما كان أبو سفيان غير
 حاضرا معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على
 الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا وقد اتفق على هذا خلاف يفرع عنه وهو أن الأب
 إذا غاب واستمتع من الاتفاق على ولده الصغير غير أن القاضي للإمام إذا كانت فيها أهلية ذلك في
 الأخذ من مال الأب إن أسكن أو في الاستعراض عليه والاتفاق على الصغير وهل لها الاستقلال
 بذلك بغير إذن القاضي وجهان يبينان على الخلاف في قصة هند فإن كانت افتاء جازاها الأخذ
 بغير إذن وإن كانت قضاء فلا يجوز إلا بإذن القاضي ومما يحججه أنه كان قضاء لاقتبا التعبير بصيغة
 الأمر حيث قال لها خذ ولو كان قبالة قال مثل لا حرج عليك إذا أخذت ولأن الأغلب من

٥٣٦٥

م

تحفة

٩٣٦٨١

٩٣٥٢٥

«باب حفظ المراءى زوجها في ذات يدهو النقة» حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن طاوس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير نساء ركن الأبل نساء قريش وقال الآخر صالح نساء قريش أحناء على ولدي صغره وأرعاه على زوج في ذات يده ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

تغ

٤٨١/٤

تصرفاته صلى الله عليه وسلم انما هو الحكم ومما رجع به أنه كان أقوى وقوع الاستنهام في القصة في قولها على جناح ولا نه فوض تشدد الاستحقاق اليها لو كان قضاء لم يفوضه الى المدعى ولا نه لم يخلها على ما ادعته ولا كافها البينة وال جواب أن في ترك تحليفها أو تكليفها البينة حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بعليه فكأنه صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما ادعت به وعن الاستنهام أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد الموكول الى العرف كما تقدم وسيأتي بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى «تبس» أشكل على بعضهم استدلال الجارية بهذا الحديث على مسألة الظفر في كتاب الاشخاص حيث ترجم له قصاص المظالم إذا وجد مال ظالم واستدلاله به على جواز القضاء على الغائب لان الاستدلال به على مسألة الظفر لا يكون الاعلى القول بأن مسألة الحديث على طريق التقوى والاستدلال به على مسألة القضاء على الغائب لا يكون الاعلى القول بأنها كانت حكمة والجواب أن يقال كل حكم يصدر من الشارع فإنه ينزل منزلة الافتناء لئلا يحكم في مثل تلك الواقعة فيصير الاستدلال بهذه القصة للمسلمين والله أعلم وقد وقع هذا الباب مقدما على بابين عند أبي نعيم في المسحوق **(قوله)** حفظ المرأة زوجها في ذات يدهو النقة المراد بذات البدن والمال وعطف النقة عليه من عطف الخاص على العام ووقع في شرح ابن بطلان والنقة عليه وزيادة لفظه عليه غير محتاج اليها في هذا الموضع وليس من حديث الباب في شيء **(قوله)** حدثنا ابن طاوس اسمه عبد الله **(قوله)** عن أبيه وأبو الزناد هو عطف على ابن طاوس لا على طاوس وحاصله أن سفيان بن عيينة فيه أسنادين الى أبي هريرة ووقع في سند الحميدي عن سفيان وحدثنا أبو الزناد أخرجه أبو نعيم من طريقه **(قوله)** خير نساء ركن الأبل نساء قريش وقال الآخر صالح نساء قريش في رواية الكشي هي صلح بضم الصاد وتسديد اللام بعدها مهمل وهي صيغة جمع وحاصله أن أحد شيخي سفيان اقتصر على نساء قريش وزاد الآخر صالح ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان قال أحدهما صالح نساء قريش وقال الآخر نساء قريش ولم أره عن سفيان إلا من رواية معاوية لكن يظهر من رواية شبيب عن أبي الزناد الماضية في أول النكاح ومن رواية معاوية عن ابن طاوس عند مسلم أن النبي زاد لفظه صالح هو ابن طاوس ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت يا رسول الله ابني قد كبرت ولبي عيال فذكر الحديث وقوله أحناء على وجهه قوله فمن من الحنوة وهو العطف والشفقة وأرغم من الرعية وهي الإبقاء قال ابن التين الحانية عند أهل اللغة التي تقيم على ولدها فلا تتزوج فان تزوجت فليست بحانية **(قوله)** في ذات يده قال فاسم من ثابت في الدلائل ذات يده وذات يمينها ونحو ذلك صفة لمخدوف مؤثب كأنه يعني الحال التي هي بينهم والمراد بذات يده ماله ومكسبه وأما قولهم اقتبسه ذات يوم قالوا لقاؤه وأمره فلما حذفت الموصوف وبقيت الصفة صارت كالحال **(قوله)** ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم «أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحد الطبراني من طريق زيد بن أبي غيث عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثل رواية ابن طاوس في جلة

«باب كسوة المرأة بالمعروف» * حدثنا حجاج ابن منهل حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زبدين وعبد بن علي رضي الله عنه قال آتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حله سيرة فلبسها فأرأت الغضب في وجهه فشقها بين نسائي «(باب عون المرأة زوجها في ولده)» * حدثنا مسدد حدثنا جابر بن زيد عن عروة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال هلك أوى وترك سبع سنات أتت سبع نقات فتزوجت امرأته ثيبا فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت جابرا فقلت نعم فقال أكره أن تمثيها قلت بل ثيبا قال فهل جارية تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك قال فقلت له ان عبد الله هلك وترك بنات واني كرهت أن أجيئن بثلاثين فتزوجت امرأة تقدم عليهن وتصلهن فقال بارك الله لك واخيرا

أعاديت ورجاله موثقون وفي بعضهم مقال لا يقدح وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحد أيضا من طريقين شهر بن حوشب حدث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأته آمن قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من بعد لها ماتت فقالت ما يمنعني منك الآن لأن تكون أحب البرية إلى إلا أني أكره أن تضغو هذه الصبية عند رأسك فقال لها برجلك الله ان خير نسائك ركن أعجاز الابل صالح نسائك ريش الحديث وسنده حسن وله طريق أخرى أخرجه قاسم بن ثابت في الدلائل من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار القصص وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم حاني المذكورة في حديث أبي هريرة فلهذا كانت تلقب سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقبل غير ذلك ويحتمل أن تكون امرأته أخرى وليست سودة بنت زهدة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها فقدمها على بعد موت خديجة ودخل ثم أقبل أن يدخل بها أنيسة وماتت وهي في عصمته وقد تقدم ذلك وانحاضا وقد قدم شرح الترمذي في أوائل كتاب النكاح ﴿قوله﴾ «باب كسوة المرأة بالمعروف» هذه الترجمة لفظ حديث آخر جهه مسلم من حديث جابر المطول في قصة الحج ومن جلسته في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه أتقوا الله في النساء ولهن عليكم زهفن وكسوتين بالمعروف ولم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الح م من حديث آخر على شرطه فأورد حديث علي في الحلة السراء وقوله فشقته بين نسائي قال ابن المنبر وجه المطابقة أن الذي حصل لزوجه فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فريضة بها اقتصدا بحسب الحال لا سراها وأما حكم المسئلة فقال ابن بطال أجمع العلماء على أن للمرأة مع النفقة على الزوج كسوتها وجواويز ك بعضهم أنه يلزم أن يكسوها من الثياب كذا والصحيح في ذلك أن لا يحمل أهل البلدان على غط واحد وأن على أهل كل بلد ما يجري في عادتهم وقد مرابطته الزوج على قدر الكفاية لها وعلى قدر يسره وعسره اه وأشار بذلك إلى الدرعي الشافعية وقد تقدم البحث في ذلك في الفتنة ثانيا والكسوة في معناها وحديث على سبأ في شرحه متوفى في كتاب الالباس أن شاء الله تعالى وقوله آتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمداي أعطى ثم ضمن أعطى معني أهدى أو أرسل فلذلك دعا بالي وهي بالتشديد وقد وقع في رواية النسائي بعثتوني رواية ابن عبدوس أهدى ولا تضمن فيها ومن قرأ إلى التحقيب بالمقتضى حرف الجر وافي بمعنى جاء زعمه أن يقول حله سيرة ما يقع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبسها إلى آخره قال ابن التين ضبط عند الشيخ أبي الحسن آتى بالقصر أي جافه فيحتمل أن يكون المعنى جافني النبي صلى الله عليه وسلم لحذف ضمير المتكلم وحذف الباء فاصتبت والحلة أزار وردا والسراة بكسر الميم حلة وقع التحصين في البلدان أنواع الحرير وقوله بين نسائي يوهم زوجها وليس كذلك فانه لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة قال ابن ديشانه زوجته معاً فأر به وقد بنا في رواية بين القواطم ﴿قوله﴾ «باب عون المرأة زوجها في ولده» سقط في ولده من رواية النسائي وذكر فيه حديث جابر في تزويجه النبي يقوم على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى قال ابن بطال وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وانما هو من جيل العشرة ومن شعبة صالحات النساء

* (باب نفقة المعسر على أهله) حدثنا أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال هلك قال ولم قال وقعت على أهلي في رمضان قال فأعقرت قال ليس عندي قال فصم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال فاطم ستم سكتها قال لا أجد فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعرف فيه عمر فقال أين السائل قال ها أنا ذا قال تصدق بهذا قال على أخو ح مننا رسول الله فوالذي بعثت بالحق ما بين لا يتها أهل بيت أخو ح منا فضلت النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها قال فأنتم إذا * (باب وعلى الوارث مثل ذلك وهو على المرأة منه شيء وضرب الله مثلا رجلين أحدهما

وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل يجب عليها أم لا قريبا * (قوله ما نفقة المعسر على أهله) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع عليه امرأته في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام قال ابن بطال وجه أخذ الترجمة منه أنه صلى الله عليه وسلم أباح له اطعام أهله أن لم يقل له أن ذلك يجوز لك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض النفقة على أهله بوجود التزويج أو الزم له من الكفارة كذا قال وهو يشبه الدعوى فيحتاج إلى دليل والذي يظهر أن الأخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به فقال على أفقر منا فلو لا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق * (قوله ما) وعلى الوارث مثل ذلك وهل على المرأة شيء وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم كذا لا يذر ولغيره بعد قوله أبكم إلى قوله صراط مستقيم قال ابن بطال ما لم يصبه اختلاف السابق في المراد بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فقال ابن عباس عليه أن لا يضار به قال الشعبي وجهه والوجه هو قالوا لا غرم على أحد من الورثة ولا يلزمه نفقة ولد المورث وقال آخرون على من يرث الأب مثل ما كان على الأب من أجر الرضاع إذا كان الولد لأمه لا له ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء وهو قول أجدوا سمع وقال أبو حنيفة وأصحابه هو من كان ذارحم محرم للمولود دون غيره وقال قيس بن ذؤيب هو المولود نفسه وقال زبد بن ثابت إذا اختلف أم أو عا في كل منهما الرضاع الولد بقدر ما يرث به قال الثوري قال ابن بطال وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى هل على المرأة منه شيء ثم أشار إلى رده بقوله تعالى وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم فنزل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من المكتم اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها وسبب الاختلاف جعل الثلثة في قوله مثل ذلك على جميع ما تقدم وأعلى بعضه والذي تقدم الرضاع والاتفاق والكسوة وعدم الأضرار قال ابن العربي قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير وهذا هو الأصل فن ادعى أن يرجع إلى الجميع فغلبه الدليل لأن الإشارة للأفراد أقرب مذكور هو عدم الأضرار فرجع إلى الجميع عليه ثم أورد حديث أم سلمة في سؤالها هل أجر قبل من في الاتفاق على أولادها من أبي سلمة ولم يكن لهم مال فأخبرها أن لها أجر قبل على أن نفقة بنتها لا تجب عليها أن لو وجبت عليها لئن لم يكن الله عليه وسلم ذلك وكذا قصة بنت عتبة قالت أذن لها في أخذ نفقة بنتها من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها فأراد البخاري أنه لما يلزم الأمهات نفقة الأولاد في حياة الآباء فالمكتم يستقر بعد آباءه وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أي رزق الأمهات وكسوتهن من أجل الرضاع لأنهما فكيف يجب لهن في أول الأية وتجب عليهن نفقة الآباء في آخرها وأما قول قيس بن ذؤيب أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بوجه ولو كان الولد هو المراد لقل على المولود وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لأن أخته ولا تجب على العم لأن أخيه وهو متصل لدلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسمعيل القاضي وأما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى وإن كن أولاد جمل فانفقوا عليهن حتى يرضن جلهن فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن فلما وجب على الأب الاتفاق على من يرضع ولده ليغذي

٥٢٢
١٥٨٧٥
١٩٥٨٧٥١٩٥٨٧٥
١٩٥٨٧٥

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الثبت عن عقبيل عن ابن
شهاب أخبرني عروة أن
زينة بنت أبي سلمة أخبرته
أن أم حبيسة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
قلت يا رسول الله انكح
أختي ابنة أبي سفيان قال
وتحبن ذلك قالت نعم لست
لكن بخلة وأحب من شاركني
في الخير أختي فقال ان ذلك
لا يحل لي فقلت يا رسول الله
فوالله اننا نحدث أنك تريد
أن تنكح ذرية بنت أبي سلمة
فقال ابنة أم سلمة فقلت نعم
قال فوالله لم تكن ربيبي
في جبري ما حلت لي منها
اشنة أختي من الرضاة
أرضعتني وأبأسلة ثوية فلا
تعرضن علي بئانهن
ولا أخواتكن وقال شعب
عن الزهري قال عروة ثوية
أعقها أبو لهب
* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
* (كتاب الاطعمة) *
الذي تعالى كلوا من طبيبات
مارزناكم الآية وقوله
أنفقوا من طبيبات ما كتبتم
وقوله كلوا من الطبيبات
واعلموا حالنا بما تعملون
عليه *

في النفقة وقال ابن بطال كانت العرب تكبر رضاع الاماء وترغب في رضاع العربية لتجاجة الولد
فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد رضع من غير العرب وأن تجرب رضاع الاماء لا يهجن اه
وهو معنى حسن الا أنه لا يفسد الجواب عن السؤال الذي أوردته وكذا قول ابن المنير أشار
المصنف الى أن حرمة الرضاع تنتشر سواء كانت المرصعة حرة أم أمه والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل
كتاب النفقات من الاحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا المعلق منها ثلثة وجميعها
مكرر الا ثلثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة السامي على الادرله وحديث ابن عباس
ومعاوية في نساء قريش وهما معلقان وافقه مسلم على تخريج حديث أبي هريرة وهو ما فيه
من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلثة آثار أثر الحسن في أوله وأثر الزهري في
الوالدات رضعن وأثر أبي هريرة المتصل بحديث أفضل الصدقة ما ترك عن غني الحديث وفيه
تقول المرأة اما أنت تعطيني واما أنت تطلقني الخ وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو
موقوف متصل الاستناد وهو من أفراد من مسلم بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها ملقة
والله أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الاطعمة) *

وقول الله تعالى كلوا من طبيبات مارزناكم الآية وقوله انفقوا من طبيبات ما كتبتم وقوله كلوا
من الطبيبات واعلموا حالنا بما تعملون وكذا في كثير الروايات في الآية الثانية نفقوا على وفق التلاوة
ووقع في رواية النسفي كلوا بديل انفقوا وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من
غيرها وعلمها شرح ابن بطال وأنكرها وسمع من بعده حتى زعم عياض أنها كذلك للجمع ولم
أرها في رواية أبي ذر الا على وفق التلاوة كذا كرت وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة وبوبد
ذلك أن المصنف ترجم هذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب لوقه من طبيبات
ما كتبتم كذا وقع على وفق التلاوة للجمع الا النسفي وعليه شرح ابن بطال أيضا وفي بعض
النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجمع كلوا الا أن ذر عن المستقلى فقال
انفقوا وتقدم هناك التنس على أنه وقع على الصواب في كتاب الر كذا حيث ترجم باب صدقة
الكسب والتجارة لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طبيبات ما كتبتم ولا اختلاف بين
الرواة في ذلك وبحسن التسليم في أن التفسير في عدمه من النسخ والطببات جمع طبيبة وهي
تعلق على المستلذعما لضرهه وعلى التظرف وعلى ما لا أدى فيه وعلى الحلال فمن الاول قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طبيبات ما كتبتم وهذا هو الراجح في تفسيره اذ لو كان المراد
الحلال لم يرد الجواب على السؤال ومن الثاني فتيمموا صعبا طيبا ومن الثالث هذا هو طيب
وهذه لذة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيره في الز كذا أن
المراد بالتجارة الحلال وحياء أيضا ما يدل على أن المراد بها الحسد لا اقتراها بالنبي عن الانفاق من
الطيبات والمراد به الراء كذلك فسر ابن عباس وورد في حديثه صرفه ذكره في باب
تعلقين لفقوا في المجهدين أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك وأوضح منه فيما يتعلق بهذه

٥٢٧٢
دس
تحفة
٩٠٠١

حدثنا محمد بن كسبر
أخبرنا سليمان عن منصور
عن أبي واثل عن أبي موسى
الاشعري رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
أطعموا الجائع وعودوا
المرضى وفكروا العاني
قال سفيان والعاني الأسير
حدثنا يوسف بن عيسى
حدثنا محمد بن فضيل عن
أيمن عن أبي حازم عن أبي
هريرة قال ما شبع آل محمد
صلى الله عليه وسلم من
طعام ثلاثة أيام حتى قبض
وعن أبي حازم عن أبي هريرة
قال أصابني جهد شديد

٥٢٧٥
تحفة
٩٢٤٢٥

الترجمة أخرجه الترمذي من حديث البراء قال كأجحاب فخل فكان الرجل يأتي بالقنور فيعلقه
في المسجد وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنور من الخشب والحصص فيعلقه فنزلت هذه
الآية ولا تموا الحديث منه تنفقون فكأبعد ذاك يعني الرجل يصلح ما عنده ولا يداو ومن
حديث سهل بن حنيف فكان الناس يسمون شرارتهم ثم يخرجون في الصدقة فنزلت هذه
الآية وليس بين تقير الطبيب في هذه الآية بالحلال ومما سئل عن منافاة ونظيره قوله تعالى يجل
لهم الطبيب ويحرم عليهم الخبايا وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تشبهه العرب
عمالهم ردفه نص بشرط مسألتهم عنه وكان المصنف حديثاً ورد هذه الآيات مع الحديث الذي
أخرجه سهل عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيهم الناس أن الله طبيب
لا يقبل الاطباء وان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يا أيها الرسل كلوا من
الطيبات واعملوا الصالحات وقال يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الحديث وهو
من رواية فضيل بن مرزوق وقد قال الترمذي أنه تفرد به وهو عن أنس بن مالك لا يحتاج بهدون
البخاري وقد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم بن مكرم لا يحتج به وضعفه النسائي وقال ابن حبان
كان يخطي على الثقات وقال الحاكم عيب على أخرجه فكان الحديث للمسلمين على شرط
البخاري اقتصر على إيراد في الترجمة قال ابن بطال لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم من أجل الله لكم أم أنزلت فيمن حرم على نفسه لذات الطعام
واللذات المباحة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث متعلقين بالجوع والشبع * الأول حديث
أبي موسى (قوله) أطعموا الجائع وعودوا المرضى الحديث تقدم في التولية من كتاب النكاح
بلفظ أجابوا الداعي بدل أطعموا الجائع ونحوه ما واحد وكان بعض الرواة حفظ ما
يحفظه الآخر قال الكرماني الأمر هنا للشرب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال اه
ويؤخذ من الأمر بالطعام الجائع جواز الشبع لأنه ما دام قبل الشبع فصفة الجوع قائمة به والأمر
باطعامه مستمر (قوله وفكروا العاني) أي خلصوا الأسيرين فككت الشئ فانكك (قوله) قال
سفيان والعاني الأسير) تقدم بيان أخرجه في النكاح وقيل للأسيرين عن عني يعنوا إذا
خضعوا والحديث الثاني حديث أبي هريرة (قوله) ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض
في رواية لمسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام شباعا
متواليا وسبق في بعد هذا من حديث عائشة التقيد أيضا بثلاث لكن فيه من خبر البر عندهم
ثلاث ليال ويؤخذ من أن المراد بالأيام هنا بالليالي كأن المراد بالليالي هناك بأيامها وان الشبع
المتي يقيد التوالى لا مطلقا ولمسلم والترمذي من طريق الاسود عن عائشة ما شبع من خبر غير
يؤمن بها تبين ويؤخذ من قصودهم جواز الشبع في الجله من المفهوم والذي يظهر أن سبب عدم
شبعهم غالبا كان بسبب قلة الشئ عندهم على أنهم كانوا قديما يجدون ولكن يؤثرون على أنفسهم
وسببا في هذا هو في الرأى أيضا من وجه أخر عن أبي هريرة خرج النبي صلى الله عليه وسلم من
الذي لا يؤمن بالشبع من خبر الشعر وبأبي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى
الحديث الثالث (قوله) وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد شديد) هو موصول
بالاسناد الذي قبله وذكر حديث الديار الحلبية برهالة الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين الملقب

٥٢٧٢
نظرة

٥٢٧٥
٩٢٤٢٥

فلقت عمر بن الخطاب
فاستقرأه آية من كتاب الله
فدخل داره وفتحها على
فحدث غير بعيد فمرت
لوجهي من الجهد والجوع
فأذا رسول الله صلى الله عليه
وسلم قائم على راسي فقال
يا أبا هريرة فقلت لرسول
الله وسعدك فأخذ يدي
فأفأسني وعرفني الذي
فانطلقني إلى الرحلة فأمرني
بعض من ابن فشربت منه
ثم قال سعد فأشربنا بأهز
فعدت فشربت ثم قال بعد
فعدت فشربت حتى استوى
بطني فصار كالقندس قال
فلقت عمرو ذكركم الذي
كان من أمري وقلت له تولى
ذلك من كان أحق به منكم
يا عمرو والله لقد استقرأتكم
الآية

استشكل هذا التركيب
وقال قوله وعن أبي حازم
لا يصح عطفه على قوله عن أبيه
لأنه يلزم منه إسقاط فضيل
فيكون منقطعاً للضمير الذي لم
يعن هو محمد بن فضيل فيلزم
الانقطاع أيضاً قال وكان اللائق
أن يقول وبه إلى أبي حازم انتهى
وكأنه تلقفه من شيئاً في مجلس
يسمعه للخضاري والأفلم يسمع
بأن الشيخ نرح هذا الموضوع
والأول مسلم والثاني مردود
لأنه لا مانع من عطف الراوي
لحديثه على الراوي بعينه
لحديث آخر فكان يومئذ قال
حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه
عن أبي حازم يكذبوا والآتي
الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين
بل لو قال وبه إلى أبيه عن أبي
حازم لصح وأحذف قوله عن أبيه
فقال وبه عن أبي حازم لم يصح
وحدثنا يسلم بن عبد الله بن
عمر بن أنان عن محمد بن فضيل
بسند الخضاري فيه فظهر أنه
معطوف على السند المذكور
كقائمه أو لا والله الحد
(قوله أصابني جهد شديد) أي
من الجوع والجهد تقدم أنه الضم
وبالفصح يعني والمراد به المشقة
وهو في كل شيء يحسه (قوله فاستقرأه
آية) أي سأله أن يقرأ آية من
القرآن معينة على طريق الاستفاد
وفي غالب النسخ فاستقرأه بغير
هز وجازع على التسهيل وإن كان
أصله الهززة (قوله فدخل داره
وفتحها على) أي قرأها على وأهمل
فيها ووقع في ترجمتي هزيرة في
الحليسة لا في نعم من وجه آخر
عن أبي هريرة أن الآلة المذكورة
سورة آل عمران وفيه فقلت له
أقرأني وأنا لأأريد القراءة
وإنما أريد الأكل وكان يسأل
الهززة فلم يظن عمر إرادته
(قوله فخررت لوجهي من الجهد)
أي الذي أشار إليه أولاً وهو شد
الجوع ووقع في الرواية التي في
الحليسة أنه كان يومئذ صاعماً
لأنه لم يجد ما يطر عليه (قوله
فأمرني بعض) يضم العين المهملة
بعد ما هملة هو القرح الكبير
(قوله حتى استوى بطني) أي استقام
من امتلائه من اللبن (قوله كالقندس)
بكسر القاف وسكون الدال بعد ما هملة
هو السهم الذي لا يشرب له وسأني
أبي هريرة قصة في شرب اللبن
مظولة في كتاب الرقاق وفيها
أنه قال أشرب فقالوا لا أجده
مساغوا يستفاد منه جواز الشبع
ولو حل المراد بتني السباع على ما
جرت به عادته لأنه أراد أنه زاد
على الشبع واقفه أعلم (تبينه)
ذكرني محمد بن الدار الحليسة
ترهان الدين أن شيخنا سراج
الدين البلقيني قال ليس في هذه
الاحاديث الثلاثة ما يدل على
الاطعمة المترجم عليها المتلوية
الآيات المذكورة (قلت) وهو ظاهر
إذا كان المراد بخروج أنواع
الاطعمة أما إذا كان المراد بذلك
وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها
فالمنااسبة ظاهرة لأن من جله
أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع
ومن جله صفاتها الحل والحرمه
والمستلذ والمستقبح وما ينشأ
عنها الاطعام وتركه وكذلك
ظاهر من الاحاديث الثلاثة وأما
الآيات فأنها انضمت للأذن في
تناول الطبيات فكأنه أشار إلى
الاحاديث إلى أن ذلك لا يخص
شروع من الحل والالم المستلذ ولا
بالجملة الشبع ولا بسد الرمق بل
بتناول ذلك بحسب الوحدان وبحسب
الحاجة وواقفه أعلم (قوله تولى
ذلك) أي باشره من إشباعي ودفع
الجوع عني رسول الله صلى الله
عليه وسلم وحكي الكرماني أن في
رواية تولى الله ذلك قال وعلى
هذا مفعول وعلى الأول فاعل انتهى
يكون

نولى على الثاني يعني ولى **(قوله ولا تأقرأ لها منك)** فيه اشعار بان عمر لما قرأها عليه وقف
 فيها وفي شئ منها حتى ساء لا يهرى مرة ما قال ولذلك أقره عمر على قوله **(قوله أذخلك)** أى الدار
 وأطعمتك **(قوله حرا التم)** أى الابل ولحمها افضل على غيرها من أنواعها وقد تقدم
 في المناقب البحث في تخصيصها بالذكور والمراد به وتقدم من وجه آخر عن أبى هريرة كنت
 استقري الرجل الآية وهو مسمى كى شق لم يصبى قطعتى قال ابن بطال فيه أنه كان من عادتهم
 اذا استقروا أحدهم صاحبه القرآن أن يحمله الى منزله ويقطعه ما ينسب ويحمل ما وقع من عمر
 على أنه كان له شغل عاقله عن ذلك ولم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى وجه الخبر تأسف عمر
 على فوت ذلك وكفى محدث الديار الحليسة أن شجنت اسراج الدين البلقينى استبعد قول أبى
 هريرة لعمر لا تأقرأ لها منك يا عمر من وجهين أحدهما مهابة عمر والثاني عدم اطلاع أبى هريرة
 على أن عمر لم يكن يقرؤها من له (قلت) عبت من هذا الاعتراض فإنه يتضمن الطعن على بعض
 رواية الحديث المذكور وبالغاطض وضوح توجيهه أما لا قول فان أباه هريرة خاطب عمر بذلك في
 حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفي حالة كان عمر فيها صورة لا تخلو منه فحس عليه وأما الثاني
 فيعكس ويقال وما كان أبوه هريرة يقول ذلك الا بعد اطلاع عليه معهما من لفظ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين أنزلت ومعهما عمر مثلنا الا بواسطة **(قوله يا)** التسمية
 على الطعام والاكل البين المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الاكل وأمرح
 ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أودود الترمذى من طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعا اذا
 أكل أحدكم طعاما فليقل بسم الله فان نسي في أوله فليقل بسم الله في أوله وآخره وله شاهد من
 حديث أمية بن مخنف عن أبى داود والنسائي وأما قول النووي في أدب الاكل من الاذكار
 صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته والافضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم
 الله كفاه وحصل السنة فلم أر لها ادعاء من الافضل دليلنا خاصا وأما ما ذكره الفزاري في آداب
 الاكل من الاحكام أنه لو قال في كل نسمة بسم الله كان حسنا وأنه يستحب أن يقول مع الاول
 بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن فلم أر له استحباب ذلك
 دليل ولا تكرار قد بين هو وجهه بقوله حتى لا يشغله الاكل عن ذكر الله وأما قوله والاكل البين
 فيأتى البصق وهو يتناول من يتعاطى ذلك بنفسه وكذا غيره بان يحتاج الى أن يلقمه غيره
 ولكنه يمينه لا يشغله **(قوله أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرني)** كذا وقع هنا وهو من
 تأخير البصقة عن الراوى وهو جائز وقد أخرجه الجيلى في مسنده وأبو نعيم في المستخرج من
 طريقه عن سفيان قال حدثنا الوليد بن كثير وأخرجه الاسماعلى من رواية محمد بن خالد عن
 سفيان عن الوليد بالعبارة ثم قال في آخره فسأوه عن استاده فقال حدثني الوليد بن كثير ولعل هذا
 هو السرى سابق على بن عبد الله له على هذه الكيفية وسفيان بن عيينة في هذا الحديث سند
 آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن
 هشام عن أبى عن عمر بن أبى سلمة وقد اختلف على هشام في سنده فكأن البخارى عرج عن هذه
 الطريق ولذلك **(قوله عرج بن أبى سلمة)** أى ابن عبد الاسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم
 واسم أبى سلمة عبد الله وأمر المذكور هى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جافى آخر

ولا تأقرأ لها منك قال
 عمر والله لا أنكون
 أذخلك أحب الى من أن
 يكون لي مثل حرا التم **(باب**
التسمية على الطعام والاكل
بالبين) حدثنا على بن عبد
 الله أخبرنا سفيان قال الوليد
 بن كثير أخبرني أنه سمع
 وهب بن كيسان أنه سمع عمر
 ابن أبى سلمة يقول

٥٢٧٦
 م س ق
 تحفة
 ٩٠٦٨٨

الباب الذي يليه وصفه بأنه رب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت غلاماً) أي دون البلوغ يقال لصبي من حين ولده إلى أن يبلغ الحلم غلام وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة وتبعه غيره واحداً وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال كنت أمارع من أبي سلمة مع النسوة يوم الخندق وكان أكبر مني بسنتين انتهى ومولداً من الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولده قبل الهجرة بسنتين (قوله في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) يفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي في ترثته ويحت ظره وأنه يرثه في حضنة تربية الولد قال عياض المحرر يطلق على الحضن وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والكسر وإذا أراد به معنى الحضنة في الفتح لا غير فإن أراد به المنع من التصرف في الفتح في المصدور بالكسر في الاسم لا غير (قوله وكانت يدي تطيش في الخففة) أي عند الأكل ومعنى تطيش وهو بالطاء المهملة والشين المجهة يوزن تطير تطير تحرك قبل إلى فواحي القطعة ولا يقتصر على موضع واحد قاله الطيبي قال والاصل أطيش يمدى فاستد الطيش إلى يده مبالغة وقال غيره معنى تطيش تحف وتسرع وسأقي في الباب الذي يليه بلفظاً كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من فواحي الخففة وهو بفسر المرادوا الخففة ما تشعب خسة ونحوها وهي أكبر من القطعة ووقع في رواية الترمذي من طريق عرو عن عكر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام فقال ادن يا بني وياقي في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه أي النبي صلى الله عليه وسلم وعنده طعام واستدريسه والجمع بينهما أن يحكي الطعام وافق دخوله (قوله يا غلام اسم الله) قال النووي أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر إلا أن أريد بالاستحباب أنه راجح الفعل ولا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة (قوله وكل يمينك وحمالك) قال شيخنا في شرح الترمذي حله أكثر الشافعية على التسبب وبهزم القزالي ثم النووي لكن نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأمل على الوجوب (قلت) وكذا ذكره عنه الصغير في شرح الرسالة ونقل البوطي في مختصره أن الأكل من رأس التريدو التعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بفسده حرام ومثل البضاوي في مناجاة للندب بقوله صلى الله عليه وسلم كل حمالك وكل يمينك وتعقبه تابع الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير موضع على أن من أكل حماله عالم بالآثي كان عاصياً إنما قال وقد جمع والذي نظر هذه المسئلة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب (قلت) ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال في صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل شماله فقال كل يمينك قال لا أستطيع قال لا استطعت فخارعهما إلى فيه بعد وأخرج الطبراني من حديث سماعة السلمي من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبعة الأسلية تأكل بشمالها فقال أخذها دأمة فغزها فقال إنهم أفرقة قال وإن فرت بغزة فأصابعها طاعون فانت وأخرج محمد بن الربيع الحبيزي في مسند الحجابة الذين نزلوا مصر وسنده حسن وثبت النبي عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمرو من حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند

كنت غلاماً في حجر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وكانت يدي تطيش
في الخففة فقال لي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يا غلام اسم الله وكل
يمينك وكل حمالك

حسن عن عائشة رفته من أكل بشماله أكل معه الشيطان الحديث ونقل الطيبي ان معنى قوله
 ان الشيطان يأكل بشماله أي يحمل أولياءه من الانس على ذلك لصاحبه عبادته الصالحين قال
 الطيبي ويحبره لا تأكلوا بالشمال فان تعلمت كنتم من أولياء الشيطان فان الشيطان يحمل أولياءه
 على ذلك انتهى وفيه عدول عن الظاهر والاولى حل الخبر على ظاهره وان الشيطان يأكل حقيقة
 لان العقل لا يحيل ذلك وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج الى تأويله وحكي القرطبي ذلك احتما لين
 ثم قال والقدره صالحة ثم ذكر من عند مسلم ان الشيطان يستعمل الطعام اذا لم يذكر اسم الله عليه
 قال وهذا عبارة عن تناوله وقبل معناه استحسانه ورفع البركة من ذلك الطعام اذا لم يذكر اسم الله
 قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم فان الشيطان يأكل بشماله ظاهره أن من فعل ذلك تشبه
 بالشيطان وأبعدو تعسف من أعاد الضمير في شماله على الاسكل قال النووي في هذه الاحاديث
 استحباب الاكل والشرب باليمين وكراهة ذلك الشمال وكذلك كل أخذ وعطاء كمال وقع في بعض
 طرق حديث ابن عمر وهذا اذا لم يكن عذر من مرض أو وجراحة فان كان ذلك كراهة كذا قال
 وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر بقيل عذره بان عباده ادعى
 أنه كان منافقا وتعقبه النووي بأن جماعة ذكره في الصحابة وسماه بسرايضهم الموحدة وسكون
 المسملة واحتج عباس بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبر وردت النووي بأن الكبر
 والمخافة لا يقتضي التفات لكنه معصية ان كان الامر أمر إيجاب (قلت) ولم يتصل عن
 اختياره ان الامر أمر نهي وقد صرح ابن العربي بأن من أكل بشماله واحتج بأن كل فعل
 ينسب الى الشيطان حرام وقال القرطبي هذا الامر على جهة التدب لانه من باب تشريف اليدين
 على الشمال لانها أقوى في الغالب وأسبق للامال وأمكن في الاشغال وهي مشتقة من اليدين
 وقد شرف الله سبحانه الجنة فأنسبهم الى اليدين وعكسه في أصحاب الشمال قال وعلى الجملة فاليمين
 ومناصب اليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعا وديننا والشمال على تقيض ذلك واذا تقرر ذلك فن
 الاداب المناسبة لمكارم الاخلاق والبر والفضيلة عند الفضلاء اختصاص اليدين بالاعمال
 الشريفة والاحوال النظيفة وقال أيضا كل هذه الامور من المحاسن المكملات والمكارم
 المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الباب الترغيب والتدب قال وقوله كل مما يليك
 محله ما اذا كان الطعام ذبعا واحدا لان كل أحد كالحائز لما يمين الطعام فآخذ الفيرله
 تعد عليه مع ما فيه من تقدير النفس مما خاضت فيه الايدي ولما فيه من اظهار الحرص
 والهم وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة اما اذا اختلفت الانواع فقد أصبح ذلك العلماء كذا
 قال (قوله فإزالت ثلاث طعمي بعد) بكسر الطاء أي صفقة كأي لزمت ذلك وصار عاده على
 قال الكرماني وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا أكل والطعمه الاكلة والمراد جميع
 ما تقدم من الاستدعاء التسمية والاكل باليمين والاكل مما يليه وقوله بعد بالضم على البناء أي اسير
 ذلك من صنعي في الأصل وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الاعمال التي تشبه اعمال الشياطين
 والكفار وان للشيطان يدين وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطى وفيه جواز الدعاء على من
 خالف الحكم الشرعي وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الاكل وفيه
 استحباب تعليم أدب الاكل والشرب وفيه منقبه لعمر بن أبي سلة لا مثاله الامر ومواظبته

فإزالت ثلاث طعمي بعد

على مقتضاه ﴿ قوله ﴾ **باب** الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً لكل رجل مما يليه هذا التعليق طرف من حديث الجعدي عن عثمان عن أنس في قصة الولاية على زينب بنت جحش وقد تقدم في باب الهدية للعروس في أوائل السكاح معلقاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعدي وفيه ثم جعل يدعو عشرة عشرية ما كان ويقول لهم اذكروا اسم الله ولياً لكل رجل مما يليه وقد ذكرت هناك من وصله وسأى أصله موصولة بعد ما بين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعاً للغلاة أي أخرجهم ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس وهو ذهل منهما فلم يس في الحديث المذكور مرفوعة والترجمة وهو عند أبي يعلى والبراء أيضاً من الوجه الذي أخرجه ابن أبي عاصم ﴿ قوله ﴾ حديث محمد بن جعفر يعني ابن أبي كثير الذي وحله به جميعاً من مقتضاه بينه ما لا ماسا كنهتم لأم بمقتوحة ﴿ قوله ﴾ عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ عنه وهو في الاسال وقد وصله ثالثة ابن مخلد ويحيى بن صالح الواسطي فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة عن خاتم الجميع اسحق بن إبراهيم الحنظلي أحد الضعفاء فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر وهو منكر وإنما استجاز البخاري أخرجه وان كان المحفوظ فيه عن مالك الاسال لأنه تبيين للطريق التي قبله صحة جماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة وإقضى ذلك أن مالكاً قصر بإسناده حيث لم يصرح بوضعه وهو في الأصل موصول وله له صلة مرفوعة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان أخرج ذلك الدارقطني في الفرائد عنهما واقتصر ابن عبد البر في التهذيب على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده ﴿ قوله ﴾ **باب** من تتبع حوائج القصة مع صاحبه حوائج الله وسكون التختانية أي جواب يقال رأيت الناس حوله وحوايه وحوايه واللام بمقتوحة في الجمع ولا يجوز كسرهما ﴿ قوله ﴾ إذا لم يعرف منه كراهية ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدائم من الضعفة وهذا ظاهره يعارض الذي قبله في الأمر بالاكل مما يليه فجمع البخاري بينهما يجعل الجواز على ما إذا عرف من يأكل معه ورغم بذلك إلى تضعيف حديث عكرش الذي أخرجه الترمذي حيث فاسده التفتيح بين ما إذا كان له واحد فلا يتعدى ما يليه أو أكثر من لو لم يجز وقد جعل بعض الشراح فعله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتهراً لمرق وديار وقد يرد فكان يأكل مما يحببه وهو الدباء ويترك ما لا يحببه وهو القديد وحله الكرم كما تقدم له في باب الحياط من كتاب السبع على أن الطعام كان للنبي صلى الله عليه وسلم وحده قال فلو كان له ولغيره لكان المحجب أن يأكل مما يليه (قلت) ان أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فمردود لأن أنساً كل معه وان أراد به المال أو أن لا يأكل معه فليطهره في كل مال من مضاف وما أظن أحدوا وافقه عليه وقد قيل ابن بطال عن مالك جوا بالجميع الجوابين المذكورين فقال ان المؤمن يأكل لاهله وخدمته يباح له أن يتبع شهوته حيث راها إذا علم أن ذلك لا يكره منه فإذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه وقال أيضاً عما جات يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لانه علم أن أحداً لا يتكره ذلك منه ولا يتقذره بل كانوا يبرقوه ومحاسنة بل كانوا يتبادرون في تخامته

﴿ باب الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً لكل رجل مما يليه ﴾ حديثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حنبل الدبلي عن وهب بن كيسان أبي نعيم عن عمر بن أبي سلمة وهو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالاً كنت يوم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فجاءت اكل من واعي الضعفة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مما يليه * حديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربه عن عمر بن أبي سلمة فقال سم الله وكل مما يليك ﴿ باب من تتبع حوائج القصة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية ﴾

٥٢٧٩
مدت س
تحفة
١٩٨

حدثنا قتيبة عن مالك عن
اصح بن عبد الله بن أبي
طلحة أنه سمع أنس بن مالك
يقول ان خطا اذ عارسل
الله صلى الله عليه وسلم
لطعام صنعه قال أنس
فذهبت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرأته يتبع
الديان من حوالى القصعة
قال فلم أزل أحب الديان
يومئذ

فستكون كما فكذلك لم يتقدم من مؤاكلة يجوز له أن يتحول يده في القصعة وقال ابن التين
إذا أكل المرمع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جاز له أن يتقدمه وقال في موضع آخر انما
فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فبأنى في رواية أن الخطاط أقبل على عمله (قلت هي رواية تمامة
عن أنس كما سألني بعد أبواب لكن لا ثبت المدعى لأن أنسا أكل معه النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله ان خطاطا) لم أقف على اسمه لكن في رواية تمامة عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه
وسلم وفي لفظ ان مولى له خطاط دعاه (قوله الطعام صنعه) كان الطعام المذكور ثريدا كما سألني
(قوله قال أنس) فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأته يتبع الديان هكذا أورده
مختصرا وأخرجه مسلم عن قتيبة شيخ البخاري فيه تمامه وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن
يوسف عن مالك بن باز وأدق لفظه فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزا ورمي فاقبسه فذاه
وقد بدأ فادشخنا ابن الملقن عن مسند جرج الاسماعلي أن الخضر المذكور كان خبز شعير وعقل عا
أو رده البخاري في باب المرق كما سألني عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بلفظ خبز شعير والثاني مثله
وكذا أورده به دباب آخر عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك بتمامه وهو عند مسلم عن قتيبة
أيضا وقد أورد البخاري لكل واحدته ترجمة وهي المرق والديان والتريد والتقييد (قوله الديان) يضم
الدال المهملة وتشديد الهمزة معدود ويجوز القصص حكما القزاز وأنكره القرطبي هو القزع
وقيل خاص بالاستدبر منه ووقع في شرح المهذب للتوري أنه القزع اليابس وما أظنه الاسموا
وهو اليقطين وأيضا واحد ما قد ورد به كلام أبي عبد الهروي يقتضي أن الهمزة زائدة فإنه أخرجه
في ذب وأما الجوهري فأخرجه في القفل على أن همزته منقلبة وهو أشبه بالصواب لكن قال
الزحشري لا تدري هي منقلبة عن واو أو ياء أو باني في رواية تمامة عن أنس فلم أزل ذلك جعلت
أجمع بين يديه وفي رواية جديدة عن أنس جعلت أجمع وأدنيه منه (قوله فلم أزل أحب الديان من
يومئذ) في رواية تمامة قال أنس لأزال أحب الديان بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
صنع ماضع رثيذا يتسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس جعلت ألقبه اليه
ولأطعمه وله من طريق عسمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث قال ثابت فسمعت
أنسا يقول خاصص لي طعام بعد أن قدر على أن يصنع فيه دبا الاصنع وابن ماجه بسند صحيح
عن جدي عن أنس قال بعثت معي أسلم سليم عكل فنه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
أجد مخرج قريبا إلى مولى له دعا فصنع طعاما فأتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه قال
وصنع لثريد بليم وقرع فاذا هو يجمعه القرع فجعلت أجمعه فأتته منه الحديث وأخرجه مسلم
بعضه من هذا الوجه باللفظ كان يجمعه القرع وللأسف كان يحب القرع ويقول انها شجرة أثنى
يونس ويجمع بين قوله في هذه الرواية فلم أجد وبين حديث الباب ذهبت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه أطلق المعبة باعتبار ما آل إليه الحال ويحمل تعدد القصعة على بعد وفي الحديث
جواز كل الشريف طعم من دونه من يتخرف وغيره واجابة دعوته ومؤاكلة الخادم وبيان
ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والالطف بالحقبة وتعاهدهم بالحق إلى منازلهم
وفسه الاجابة إلى الطعام ولو كان قد لا ومثاله الضيقان بعضهم بعضا ماضع بين أيديهم وانما
يتمتع من يأخذ من قدام الآخر شيئا لنفسه أو لغيره وسياق البحث فيه في باب مفرد وفيه جواز

قال عمر بن أبي سلمة قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك * (باب التين في الاكل وغيره) * حدثنا عبدان اخبرنا عبد الله اخبرنا شعبة عن اشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التين ما استطاع في طوبه وورثته له وترجله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله * (باب من أكل حتى شبع) * حدثنا حميل حدثني مالك عن ابي حنيفة عن عبد الله بن أبي طحمة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طحمة لا م سلم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف في الموضع فدخل من شئ فأخرجت أقرصا من شعير ثم أخرجت خمارا لها فالتفت الخبز به بعضه ثم دسته تحت ثوبي وورثته به ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحدث ووجه الناس فقامت عليهم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طحمة فقلت نعم قال بطعام قال فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه قوما (٤٦٠) فأطلقوا وانطلقت بين أيديهم حتى جئت بأوطحة فقال أبو طحمة يا أم سلمة

٥٢٨٠ ع ٩٧٦٥٨

٥٢٨١ ع ٩٧٦٥٩

٥٢٨٢ ع ٩٧٦٦٠

تلا المضيف الاكل مع الضيف لان في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب ان الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله فخرجوا من ذلك من تقرر بالنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلا فأثرهم به ويحتمل أن يكون كان مكتفيا من الطعام أو كان صاعا أو كان شفا قد تحتم عليه تكمله وفيه الحصر على التشبه بأهل الخير والاعتدائهم في المطاعم وغيرها وفيه فضله تظاهرا لانس لاقتفائه أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الاشياء الجلية وكان يأخذ نفسه ما تاعه فيها رضي الله عنه (قوله قال عمر بن أبي سلمة قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الجوى والكشمير في وسط البابين وهو الاشبه وقد مضى موصولا قبل باب والذي يظهر أن محمد بعد التبرجعة التي تليه (قوله باب التين في الاكل وغيره) ذكر فيه حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التين الحديث وهو ظاهر فيما ترجم له وظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكرارا لانه تقدم من قوله باب التسمية على الطعام والاكل باليمن وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعظم من الاولى لان الاولى للقل الاكل فقط وهذه لجميع الانفال فدخل فيه الاكل والشرب بطريق التعميم اه ومن جملة العموم عموم مملقات الاكل كالشاي من جهة اليمن وتقديم على اليمن في الاتحاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك (قوله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله) القائل هو شعبة والمقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء وقد تقدم بيان ذلك مع صاحب الحديث في باب التين من كتاب الوضوء وقال الكرماني قال بعض المشايخ القائل بواسط هو أشعث كذا نقل وليس بصواب عن قال (قوله باب التين في الاكل وغيره) ذكر فيه ثلاثة أحاديث * الاول حديث أنس في تكثر الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه فأكلوا حتى شبعوا * الثاني

قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما يطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فأطلق أبو طحمة حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل أبو طحمة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهي بالأم سلمة ما عندك فأنت بذلك الخبز فأصبره ففت وعصرت عليه أم سلمة عكة لها فأقبسته ثم قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقول ثم قال انذن لمسة فاذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال انذن لمسة فاذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال

انذن لمسة فاذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم انذن لمسة فأكل القوم كلهم وشبعوا والقوم غاثون رجلا * حدثنا موسى حدثنا عبد الله عن أبيه قال وحدثنا عثمان أن أبا عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه لما قال ذكع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهي مع أحدكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام وأخوه فحين ثم جاء رجل مشركا معان طوبى ليعترب وقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أيسع أم عطة أو قال هبة قال لا بل يسع قال فاشترى منه شاة فصنعت فأمر بني النبي صلى الله عليه وسلم ورواد البطن يشوى وأمر الله ما من الثلاثين ومائة الا قد حله حرة من سواد بطنها ان كان شاهدا أعطاها اياه وان كان غائبا شأها له ثم جعل فيها قصتين فأكلنا جفون وشبعنا وفضل في القصتين حمله على الهبر أو كما قال * حدثنا سلم حدثنا شبيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة رضي الله عنها في النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الاسودين والتمر والماء

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في اطعام القوم من سواد بطن الشاة وكانوا ثلاثين ومائة رجل
 وفيه قالنا أجمعون وسعدنا وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة * الثالث حديث عائشة توفى
 النبي صلى الله عليه وسلم حين شبهنا من الاسودين القرم الماء وفيه اشارة الى أن شبه لهم لم يقع
 قبل زمان وفاته قاله الكرماني (قلت) لكن ظاهره غير مراد وقد تقدم في غزوة خيبر من
 طريق عكرمة عن عائشة قالت لما نحت خيبر قلنا الا ننبشع من القرم من حديث ابن عمر قال
 ما شبعنا حتى قمنا خيبر قال مراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شعوا واستقر شعهم وابتدأوه
 من فخذ خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين وصر ادعائهم بما أشارت اليه من
 الشبع هو من القرم خاصة دون الماء لكن قرنته به اشارة الى أن تمام الشبع حصل بجمعهما
 فكان الواو فيه بمعنى مع لأن الماء وحده وجد الشبع منه ولم عبرت عن القرم وصف واحد
 وهو الواو عبرت عن الشبع والرى بفعل واحد وهو الشبع وقوله في حديث أنس عن أبي
 طلحة سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم يضعف أعرافه الجوع كأنه لم يسمع في موته لما
 تكلم اذ ذلك الفخامة المألوفة منه فحمل ذلك على الجوع بقرنة الحال التي كانوا فيها وفيه رد على
 دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع واحتج بحديث أبي بطة عن ربي وبسقي ونقيب الجمل على
 تعدد الحال فكان يجوع أحيانا للناسي به أصحابه ولاسهام لا يجرد مداداً وذكره الم الجوع صبر
 ففزع عليه وقد بسط هذا في مكان آخر ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يصف أن
 يخرج مع الضيف الى باب الدار تكرر منه قال ابن بطال في هذه الاحاديث جواز الشبع وان كان
 تركه أحسن وأفضل وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أكر الناس
 شبعاني الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة قال الطبري غير أن الشبع وان كان مباحا فانه حذا
 ينتهي اليه وما زاد على ذلك فهو سرف والمطلق منه ما أعان الكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله
 عن أداء ما رجب عليه ٥١ وحديث سلمان الذي أشار اليه أخرجه ابن ماجه بسندين
 وأخرجه عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا وأخرج البرزنجي عنه من حديث أبي جحيفة
 بسند ضعيف قال القرطبي في المفهم لماذا كرصة أبي الهيثم اذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم
 ولصاحبيه الشاة فكانوا احتج شعوا وفيه دليل على جواز الشبع وما جاء من النهي عنه محمول
 على الشبع الذي يتقبل المفسدة فيط صاحبه عن القيام للمبادأة بنفضي الى البطر والاشتر
 والنوم والاكل وقد تنمى ركهته الى البحر بحسب ما يترتب عليه من المفسدة وذكر
 الكرماني في بيان المنسب أن الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو أن الثلث
 للطعام والثلث للشرب والثلث للنفس ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم الى النقل خاص وانما
 ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث
 المتقدم من معديكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن
 حسب ابن آدم لثيمات يقمن صلبه فان غلب الآدمي نفسه قتل للطعام وثلث للشرب وثلث
 للنفس قال القرطبي في شرح الاسماء الواسع بقراط هذه القسمة لعجب من هذه الحكمة وقال
 الفزاري قبله في باب كسر الشئ وتين من الاحاديث ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال ما سمعت
 كلاما في قوله الاكل أحكم من هذا ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما

خص الثلاثة بالذكر لأنها أسباب حياة الحيوان ولأنه لا يدخل البطن سواها وهل المراد بالثلاث
 التمساري على ظاهر الخبر والتقسيم إلى ثلاثة أقسام متقاربة محتمل احتمال والاولى أولى
 ويحتمل أن يكون لمجوز ذكر الثلاث إلى قوله في الحديث الآخر الثالث كبير وقال ابن المسيب ذكر
 البخاري في الاشارة في باب شرب اللبن للبركة حديث أنس وفيه قوله فجعلت لا آلو ما جعلت في
 بطن منه فيحصل أن يكون الشبع المشار إليه في أحاديث الباب من ذلك لأنه طعام بركة (قلت)
 وهو محتمل الا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب فان المراد به الشبع المعتاد لهم والله أعلم
 واختلف في جد الجوع على رأيين ذكرهما في الاحياء أحدهما أن يشتهي الخبز وحده متى طلب
 الادم فليس يجائع ثلثهما أنه اذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب وذكر أن
 مراتب الشبع ينحصر في سبعة الاول ما تقوم به الحماة الثاني أن يزدي حتى يصوم ويصل عن
 قيام وهذا واجب الثالث أن يزدي حتى يقوى على أداء التوابع الرابع أن يزدي حتى يقدر على
 التكسب وهذا مستحبان الخامس أن يلا الثلث وهذا جائز السادس أن يزدي ذلك
 وبه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه السابع أن يزدي حتى تضمر روي البطنة المهية
 عنها وهذا حرام اهـ ويمكن دخول الثالث في الرابع والثاني والله أعلم (تنبيهه) *
 وقيل في سابق السند معتر وهما ابن سليمان التيمي عن أبيه قال وحديثي أو عثمان يضاف عزم
 الكرماني أن ظاهره أن أباة حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحديثي أو عثمان أيضا (قلت)
 وليس ذلك المراد وانما أراد أن أبا عثمان حدثه بحديث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فذلك قال
 أيضا أي حدث بحديث بعد حديث ﴿قوله﴾ باب ليس على الاعمى حرج الى
 هنا لا ذكر وساق في رواية أخرى ذرا الصنفين الآخرين ثم قال الآية وأراد بقية الآية التي في
 سورة الزور لا التي في الفتح لأنها المناسبة لآيوبة الاطعمة ويؤيد ذلك وقوعه عند الاسماعلي
 الى قوله لعلمكم تعقلون وكذا البعض رواية الصحيح (قوله) والتهمد والاجتماع على الطعام ثبتت
 هذه الترجمة في رواية المصنف وحده والتهمد بكسر التون وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول
 الشركة حيث قال باب الشركة في الطعام والتهمد وتقدم هناك بيان حكمه وذكر فيه عدة
 احاديث في ذلك ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام
 فلم يؤت الا بسويق الحديث وليس هو ظاهره في المراد من التهمد لاحتمال أن يكون ما جرى
 بالسويق من غير تمييز بين أعى وبسرير وبين صحيح ومرضى وسكى ابن بطال عن المهلب قال
 مناسبة الآية لحديث سويد بما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا اذا اجتمعوا للاكل عزل الاعمى على
 حدة والاعرج على حدة والمرضى على حدة لئلا يضرهم عن كل الاصحاء فكانوا يتصرفون أن
 يتغضوا عليهم وهذا عن ابن الكشي وقال عطائهم يزدي كلان الاعمى يتخرج أن يأكل طعام غيره
 لعله يده في غيره ووضعها والاعرج كذلك لئلا يضره في موضع الاكل والمرضى لئلا يضره في موضع الاكل
 الا بتأجيلهم الاكل مع غيره وفي حديث سويد معني الآية لانهم جعلوا أيديهم فيما حضر
 من الزاد سواهم أنه لا يمكن أن يكون أكاهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك وقد
 سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحا والله أعلم اهـ كلامه

* (باب ليس على الاعمى حرج) والتهمد والاجتماع على الطعام حديثان على بن عبد الله حديثان سابقان قال يحيى ابن سعيد سمعت بشير بن يسار يقول حدثنا سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخيبر فلما كالمناصباء قال يحيى وهي من خيبر على روضة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فما أتى الا بسويق فلما كالمناصباء ثم دعاءه فغضض ومضضنا فصلى بنا المغرب ولم يتوضأ قال سفيان سمعته منه عودا وبدأ

٥٣٨٤

سوق

تحفة

٤٨١٢

٥٢٨٥

ق

تحفة

١٤٠٦

* (باب الخبز المرقق
والاصكل على الخوان
والسفرة) * حدثنا محمد بن
سنان حدثنا همام عن قتادة
قال قال عذراء أنس وعنده
خبازة فقال ما أكل النبي
صلى الله عليه وسلم خبزاً
مرققاً ولا شاة مسموطة
حتى لقي الله

وقد جاء في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح قال عبد الرزاق أن أبا نعيم عن ابن أبي
نجيم عن مجاهد كان الرجل يذهب بالاعى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه
أو قرينه فكان الرمي يصرحون من ذلك ويقولون انما يذهبون بنالي بيوت غيرهم
فتركت الآية خصصه لهم وقال ابن المنير موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله
تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأنتنوا هي أصل في جواز أكل الخارجة ولهذا
ذكر في الترجمة النهي والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** الخبز المرقق والاكل على الخوان
والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرققاً أي مليناً محسناً كخبز الحواري وشبهه
والترقيق التلين ولم يكن عندهم مناخل وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه وهذا هو
المتعارف وبه جزم ابن الأثير قال الرقاق الرقيق مثل طول وطويل وهو الرقيق الواسع
الرقيق وأغرب ابن التين فقال هو السعد وما يصنع منه من كدك وغيره وقال ابن الجوزي هو
الخنثف كأنه مأخوذ من الرقاق وهي الخشبة التي يرقق بها وأما الخوان فالمشهور فيه كسر
المجهدة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة أخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وسئل ثعلب هل يسمى
الخوان لأنه يتقون ماعله أي ينقص فقال ما يعد قال الجوابي واصح أنه أعجمي مررب
ويجمع على اخوة في القلة وخون مشهور الأول في الكثرة وقال غيره الخوان المائدة ما لم يكن
عليها طعام وأما السفرة فاشترت لها موضع عليها الطعام وأصلها الطعام نفسه (قوله) كالعند
أنس وعنده خبازة لم أقص على نسبه ووقع عند الاسم على عن قتادة كأنني أنسا
وخازة قائم زاد ابن ماجه وخوانه موضع فيقول كوا وفي الطبراني من طريق راشد بن أبي
راشد قال كان أنس غلام يعمل له النقائق ويطبخ له لوثن طعاماً ويخبزه الحواري ويخبذه
بالسن اه والحواري بضم الهملة وتشديد الواو وفتح الراء الخالص الذي يخبز مرة دهمرة
(قوله) ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مرققاً ولا شاة مسموطة المسموط الذي أزال شعره
بالماء المسخن وشوى بجلده أو يطبخ وانما يصنع ذلك في الصغار السن الطرى وهم من فعل
الترقيق من وجهين أحدهما المائدة التي ذبح مالوئني لأزد أغننه وثانيهما أن المسلوخ يتقطع
بحمد في اللبس وغيره والمسموط بفسده وقد جرى ابن بطل على أن المسموط المشوي فقال ما ملخصه
يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يخبز من كتف شاة
وحديث أم سلمة الذي أخرجه الترمذي أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم جنباً مشوياً على
منه بأن يقال بحتمل أن يكون لم يبق أن تسقط له شاة بكاملها لانه قد احتزن فيكتف صرفون
الجنب أخرى وذلك لهم مسموط أو يقال إن أنسا قال لا أعلم ولم يقطع به ومن علم حجة على من لم
يدلم ووقعه ابن المنير بأنه ليس في حركته ما يدل على أن الشاة كانت مسموطة بل انما جرها
لأن العرب كانت عاداتها غالباً أن لا تنضج اللحم فأحجب إلى الخبز قال ولعل ابن بطل لما رأى
التجاري ترجم به هذا باب شاة مسموطة والكثير والجنب ظن أن مقصوده اثبات أنه أكل
السميط (قلت) ولا يلزم أيضاً من كونها مشوية واحتزن كتفها أو جنبها أن تكون مسموطة
فان معنى المسلوخ أكثر من معنى المسموط لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا المسموطا
وهذا لا يرد على أنس في نفي رواية الشاة المسموطة وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق

على السفر * حدثنا ابن أبي
مريم * أخبرنا محمد بن جعفر
أخبرنا جده أنه سمع أنسا
يقول قام النبي صلى الله
عليه وسلم بي في بصفية
فدعوت المسلمين إلى ولائته
أمر بالانقطاع فبسطت فاني
عليها القتر والظف والسمن
وقال عرو عن أنس بن مينا
النبي صلى الله عليه وسلم
ثم صنع حساني فطع
* حدثنا محمد بن جعفر نا أبو
معوية * حدثنا هشام عن
أبيه وعن وهب بن كيسان
قال كان أهل الشام يعبرون
ابن الزبير ويقولون يا ابن
ذات النطاقين فقالت له أمها
يا بني انهم يعبرونك بالنطاقين
وهل تدري ما كان النطاقين
انما كان نطاق شقيقته
انصفين فأوكت قربة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأحدهما وجعلت في سقرته
آخر قال فكان أهل الشام
إذا عروه بالنطاقين يقول
إياها وإلله * تلك شكاة ظاهر
فمنك عارها *

أثرو يقتدون بفعله (قوله على السفر) جمع سفره وقد تقدم ياتني الكلام على حديث
عائشة الطويل في الهجرة إلى المدينة وأن أصلها الطعام الذي يتخذ المسافروا كثر ما صنع في
جلد فقل اسم الطعام إلى ما وضع فيه كاجبت الزاد وروية ثم ذكر المصنف حديث أنس في
قصة صفية فساقة مختصر أو قد ساقة في غزو خيبر بالاسنة الذي أورده هنا بعينه أنهم من ساقه
هنا والفظه أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال بيني عليه بصفية وزاد فيه
أضابن قوله إلى وأتبعه وبين قوله أمر بالانقطاع وما كان فيها من خبز ولحم وما كان فيها إلا أن
أمر فذكره وزاد بعد قوله ومن فقال المسلمون إحدى أهات المؤمنين الحديث وقد تقدم
شرح مسة وفي ذلك (قوله) وقد عرو عن أنس بن مينا النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حساني
(نطم) هو يضطرب من حديث وصله المؤلف في المغازي مطولا من طريق عرو عن أبي عرو مولى
الطلب عن أنس بن مالك تمامه (قوله) هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان (هشام هو ابن عروة
جل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان وأخرجه أبو نعيم في المسخرج من طريق
أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه عن هشام عن وهب بن كيسان فقط وقد مر أصل هذا
الحديث في باب الهجرة إلى المدينة من طريق أبي أنس أسامة عن هشام عن أبيه وعن أمراء فاطمة
بنت المسد كذا ما عن أسماء ومحمد بن علي أن هشام جده عن أبيه وعن أمراء أنه وعن وهب
ابن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر فان الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله
يعبرون وهو بالعين الملهمة من العار وان ابن جرير وعبد الله والمراد بأهل الشام عسكرا لحاج
ابن يوسف حيث كانوا يقاتلون من قبل عبد الملك بن مروان أو عسكرا الحصين بن غير الذين قاتلوه
قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية (قوله) يعبرونك بالنطاقين قيل الانفصم أن بعدى التعبير
بنفسه وقول عبرته كذا وقد سمع بكذا مثل ما هنا (قوله) وهل تدري ما كان النطاقين كذا أورده
بعض الشراح وتعبه بأن الصواب النطاقان بالرفع وألم أوقف عليه في النسخ إلا بالرفع فان
يتروا به غير الانفصام فوجبه ويجعل أن يكون كان في الأصل وهل تدري ما كان
شان النطاقين فسقط لفظ شأن ونحوه (قوله) انما كان نطاق شقيقته فصين فأوكت) تقدم في
الهجرة إلى المدينة أن أبابكر الصديق هو الذي أمر بذلك لما هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم
إلى المدينة (قوله) يقول إياها كذا إلا كثر وبعضهم إنهما جودون وهو تصغير جودوه
بأنه مقول الراوي والضمير لهما معا وانها هو ابن الزبير وأغرب ابن التين فقال هو في سائر الروايات
إنها وذكروا ما بلغنا بها اه وقوله وإلله في رواية أحمد بن يونس إياها ورب الكعبة قال
إنها وذكروا ما بلغنا بها اه وقوله وإلله في رواية أحمد بن يونس إياها ورب الكعبة قال
العربي في استدعاء القول من الإنسان إياها أو بغير تنوين وتعقب بأن الذي ذكره ناعب وغيره
إذا استتدعت من الكلام قلت اه وإذا أمرت بقطعه قلت اه اه وليس هذا الاعتراض
بجيد لأن غير ناعب قد جزم بأن إياها كثر استتادة أو رضاه وحرره بعضهم فقال إياها بالتونين
للاستتادة وبغير التنوين لتقاطع الكلام وقد تأتي أيضا بمعنى كيف (قوله) تلك شكاة ظاهر عرك
عارها) شكاة بفتح الشين المجهمة معناه رفع الصوت بالتول القبيح ولعظم بكسر الشين والاول
أولى وهو مصدر شكاة بكسر الشين وشكوى وشكاة وتظهر أي زائل قال الخطابي أي

٥٢٨٩
٥٢٩٠
٥٢٩١
٥٢٩٢
٥٢٩٣
٥٢٩٤
٥٢٩٥
٥٢٩٦
٥٢٩٧
٥٢٩٨
٥٢٩٩
٥٣٠٠

حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن أم حفيد بنت الحارث بن حزن حالة ابن عباس أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنا وناقطاً وأضباناً فنهضت عليهن فاكلن على مائدته وتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كالمعتذر لهن ولو كن حراماً ما أكلن على مائدة (٤٦٦) التي صلى الله عليه وسلم ولا أمر بها كهن* (باب السويق) * حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا حماد بن

ارتفع عنك فلم يعلق بك والظهور يطلق على الصعود والارتفاع ومن هذا قول الله تعالى فما استطاعوا أن يظهر روماً يملوا عليه ومنه ومعارج عليا يظهر ون قال وعقل ابن الزبير بصراع بيت لابي ذؤيب الهذلي وأوله * وعبرها الواشون إلى أحبها * يعني لأبأس بهذا القول ولا عار فيه قال مقلطاي وبعد بيت الهذلي

فإن أعذرت منها فاني مكذب * وإن يعتذر يرد عليك اعتذارها وأقول هذه القصيدة

هل الدهر الاليله وتمهرها * والاطلوع الشمس ثم غابها
أبي القلب الأتم عرفاً أصبحت * تحترق ناراً بالشكاة ونارها
وبعد * وعبرها الواشون إلى أحبها * البيت وهي قصيدة تزيد على ثلاثين بيتاً وترددان بقية هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده معتزلاً به والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتذلان هذا مثل مشهور وكان ابن الزبير يكثر التمثل بالشعر وقال أنشأه ثم ذكر حديث ابن عباس في كل خالد الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأني شرحه بعد في كتاب الصيد والنابخ وقوله على مائدته أي الشيء الذي يوضع على الأرض مسبحة الطعام كالمعدل والطبق وغبر ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم مائلاً على الخوان لأن الخوان أخص من المائدة وفي الأخص لا يستلزم في الأعم وهذا أول من جواب بعض الشراح بأن أنسا الغاني عليه قال ولا يعارضه قول من علم واختلف في المائدة فقال الزباج هي عندى من مادي عبد اذا تحرك وقال غيره من مادي عبد اذا أعطى قال أبو عبيد وهو فاعله بمعنى مفعوله من العطاء قال الشاعر وكنت للمتعين مائداً * (قوله) باب السويق ذكره حديث سويد بن النعمان وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة (قوله)

باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها بالاضافة وشرحه الزركشي على أنه باب بالتسوين فقال قال ابن التين انما كان يسأل لأن العرب كانت لاتعاف شيئاً من المأكلا فلقمها عندهم وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يهاف بعض الشيء فلهذا كان يسأل (قلت) ويجعل أن يكون سبب السؤال أنه صلى الله عليه وسلم لها كان يكثر التمسك في البداية فلم يكن له خبرة بكتمة من الحيوانات ولأن الشرع ورد بتحرير بعض الحيوانات والباحة بعضها أو كذا لا يحرمون منها شيئاً ورباً أو له مشوايا أو مطبخاً فلا يجزع عن غيره إلا بالسؤال عنه ثم أو ردفه حديث ابن عباس في قصة الضب وسأني شرحه في كتاب الصيد والنابخ ووقع فيه فقالت امرأة من النسوة الحضور كذا وقع بلقظ جمع

يحدث به ويسمي له فاهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد إلى الضب فقالت امرأة من النسوة الحضور أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمت له الضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عن الضب فقال خالدين الوليد أحرام الضب يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجبتني أعانه قال خالد فاجترته فاكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم نظراً إلى

المذكر

٥٣٩٢
م ت س
تحفة
١٣٨٠٤

* (باب طعام الواحد يكتفي
الاثنين) * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك وحدثنا
إسماعيل حدثني مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم طعام الاثنين
كافي الثلاثة وطعام الثلاثة

كافي الأربعة

المذكور كما به اعتبار الاختصاص وفيه أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قد من له وهذه
المرأة ورد التصريح بأنهم يؤمنون أم المؤمنين في رواية الطبراني وانظروا فقالت سمعته أخبرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو فليأخذ خبره تركوه عند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس فقالت
سمعته فإرسول الله أنه لحم ضب فكف يده ﴿ قوله يا سب طعام الواحد يكتفي الاثنين ﴾
أورد فيه حديث أبي هريرة طعام الاثنين يكتفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكتفي الأربعة واستشكل
الجميع بين الترجمة والحديث فإن قضية الترجمة صرح بها النصف وقضية الحديث صرح بها الثلث
ثم الرابع وأجيب بأنه أشار الترجمة إلى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه وبأن الجامع بين
الحديثين أن يطلق طعام القليل يكتفي الكثير لكن أقصاه الضعف وكونه يكتفي مثله لا يفي أن
يكتفي دونه نعم كون طعام الواحد يكتفي الاثنين يؤخذ منه أن طعام الاثنين يكتفي الثلاثة بطريق
الأولى بخلاف عكسه ونقل عن إسماعيل بن زاذويه عن جرير قال معنى الحديث أن الطعام الذي
يشبع الواحد يكتفي قوت الاثنين ويشبع الاثنين قوت الأربعة وقال المهلب المراد بهذه
الأحاديث الحضي على المكافاة والتشبع بالكفاية يعني وليس المراد الحضي في مقدار الكفاية
وانما المراد الموازنة وأنه ينبغي للأثنين إدخال ثالث الطعام معهما وإدخال رابع أيضا يجنب من
يحصر وقد وقع في حديث عمر عند ابن ماجه بلفظ طعام الواحد يكتفي الاثنين وان طعام الاثنين
يكتفي الثلاثة والأربعة وان طعام الأربعة يكتفي الخمسة والستة ووقع في حديث عبد الرحمن بن
أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اثنين
فليذهب بالشعور كان عنده طعام أربعة فليذهب بخمسة أو سادس وعند الطبراني من
حديث ابن عمر ما يشد إلى الله في ذلك وأوله كما واجعا ولا تفرقوا فان طعام الواحد يكتفي
الاثنين الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن ركة الاجتماع وأن الجميع كالأفراد
الركبة وقد أشار الترمذي إلى حديث ابن عمر وعند الزبيري حديث شجرة نحو حديث عمرو زاذ
في آخره ويد الله على الجماعة وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع
على الطعام وأن لا يأكل المرء وحده انتهى وفي الحديث أيضا الإشارة إلى أن الموازنة إذا حصلت
حصلت معها البركة فتتم الحاضرين وفيه أنه لا ينبغي للمرء أن يستحق ما عنده فيشبع من تقديمه
فإن القليل قد يحصل به إلا كفافه حتى حصول سد الرمي وقيام البنية لاحقة الشبع وقال
ابن المنذر وحدث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ عنه من حديث
الباب لأن من أمكنه ترك الثالث أمكنه ترك النصف فله قاريه ما انتهى وتعبه مغالطى بأن
الترمذي أخرج الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر وهو على شرط البخاري انتهى وليس كما
زعم فإن البخاري وإن كان أخرج لابي سفيان لكن أخرجه مقروبا إلى صالحين جابر ثلاثة
أحاديث فقط فليس على شرطه ثم لا أدري لم خصه بقصر الترمذي مع أن مسلما أخرجه من
طريق الأعشى عن أبي سفيان أيضا ولعل ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطال أن ابن وهب روى
الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر وابن لهيعة ليس من شرط البخاري
قطعا لكن يرد عليه أن ابن بطال قصر بنسبة الحديث والافتدأ أخرجه مسلم أيضا من طريق ابن
جرير ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جرير

*(باب المؤمن يا كل في حق واحد) وفيه (٤٦٨) أَوْ هَرَمَةٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ

حدثنا شعبة عن يونس بن واقد بن محمد عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى فمكث يأكل معه فأدخلته رجلا لا يأكل معه فأكل كثيرا فقال نافع لا تدخل هذا على - سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في شيء وادخول الكافر يأكل في سبعة أععاء - (باب المؤمن يأكل في شيء وادخول الكافر يأكل في سبعة أععاء) -

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن عبد الله بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال - رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن المؤمن يأكل في شيء وادخول الكافر يأكل في سبعة أععاء - قال عبد الله بن عمر - حدثنا مالك بن أنس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه - حدثنا علي بن عبد الله - حدثنا شافعي عن عمرو بن دينار قال كان ابن عمر لا يأكل فقال له ابن عمر - رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن الكافر يأكل في سبعة أععاء فقال أنا ومن بالله ورسوله - حدثنا محمد بن حذاف عن مالك عن

بسماع إلى الزبير بن جابر قال حدث صحيح لكن لأعلى شرط البخاري والله أعلم وفي الباب عن ابن عمر وسيرة كاتقدم وفيه عن ابن مسعود وأيضاً الطبراني **قوله** ما **س** المؤمن يا كل في هي واحد المني بكسر الميم مقصور وفي لغة حكاها في الحكم بمكون العين بعدها حنثاً وشبهة الجمع أمعاء مقصور وهي الحمارين وقد وقع في شعر النطاشي بالنظ الأفراد في الجمع فقال في أمساته حكاها أو حاتم * حوال غز راومي جابجا * وهو كوة تعالي تخرج حكم طفلنا وانما عادي يا كل بقى لأنه بمعنى بوقع الأكل فيها ويعلمها طرافلاً ما كور ومنه قوله تعالي انما يا كلون يا بطونم أي مل بطونم قال أبو حاتم السجستاني المني مذكور لم أسمع من أتق به يؤننه فيقول معنى واحدة لكن قد رواه من لا يؤننه **قوله** حدثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث ووقع في رواية أبي نعيم في المسخر منسوباً **قوله** عن واقد بن محمد هو ابن يزيد بن عبد الله بن عمر **قوله** فدخلت رجلاً يا كل معفا كل كثيراً لهله أو أنه يك المذكور بعد قليل ووقع في رواية مسلم فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يأكل أكل كثيراً **قوله** لا تدخل هذا على وذكر الحديث هكذا جعل ابن عمر الحديث على ظاهره وأعله كره دخوله عليه الماراة متعافاً بصفة وصفها الكفار **قوله** ما **س** المؤمن يا كل في معنى واحد فيه أبوه ربيعة بن النجاشي الله عليه وسلم) كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن عمر بن الخطاب وحده وليس هو في رواية أبي الوقت عن النادورة عن عمر بن الخطاب وحده في رواية أبي نعيم في الحديث الذي قبله لا ترجع طعام الواحد بكى الاثنين وأراد هذا الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحدث أبي هريرة بطريقه فيقول يا كل كرهنا التعليق وهذا وأوجه فانه ليس لأعادة الترجمة بالنظ ما معني وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم أراد فيه ما هو صولان وجهين **قوله** عدة هو ابن سليمان وعبيد الله هو ابن عمر العبدي **قوله** وان الكفار والمنافق فلا أدري أيهما قال عبد الله هذا الشك من عدة وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبد الله بن عمر بالنظ الكفار بغير شك وكذا رواه عمرو بن دينار كذا في الباب كذا هو في رواية غير ابن عمر عن روى الحديث من الصحابة إلا أنه وروى عبد الطبراني في رواية له من حديث مرة بالنظ المنافق بدل الكفار **قوله** وقال ابن بكير هو يحيى بن عبد الله بن بكير وقد وصله أبو نعيم في المسخر من طريقه ووقع لنا في المطامير روايته عن مالك والنظ المؤمن يا كل في هي واحد الكفار يا كل في سبعة أمعاء وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن وهب أخيراً في مالك وغير واحد أن نافعاً حدثهم فذكره بالنظ المسخر فظروا أن مراد البخاري بقوله مثله أي مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبد الله بن عمر بن نافع **قوله** سفيان هو ابن عيينة **قوله** عن عمرو هو ابن دينار ووقع التصريح بتعدي لسفيان في رواية الحديث في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المسخر **قوله** كان أو أنه يك المذكور بفتح النون وكسر الهمزة رجلاً أو كولا في رواية الحديث قيل لابن عمر أن أو أنه يك رجلاً من أهل مكة يأكل أكل كثيراً **قوله** فقال أنا أو أن مؤمن بالله ورسوله في رواية الحديث فقال الرجل أنا أو أن مؤمن بالله الخ من ثم أطلق العلماء على حل الحديث على غير ظاهره كما سألنا إياضاً **قوله** في حديث أبي هريرة يا كل المسلم في معنى واحد في رواية مسلم من وجه

٥٣٩٧

سقى

تحفة

١٣٤١٣

حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا شاذل بن عدي بن
ثابت عن أبي حازم عن أبي
هريرة أن رجلا كان يأكل
أكلا كثيرا فاسلم فتكأن
بأكل أكلا قليلا لأفد ذكر
ذلك للذي صلى الله عليه
وسلم فقال ان المؤمن يأكل
في سبعة أمعاء

آخر عن أبي هريرة المؤمن يشرب في سعة واحدة الحديث (قوله في الطريق الاخرى عن أبي حازم) هو سائل يسكن اللام الاشجعي وابس هو سلمة بن دينار الزاهد فامة اصغر من الاشجعي ولم يذكر ابا هريرة (قوله ان رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فاسلم) وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فغلب فشرب حلاها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ثم انه أصبح فاسلم فأمر له بشاة فشرب حلاها ثم بأخرى فلم يستقمها الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخاري والطبراني من طريقه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الاسلام فحضر وامع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فاسلم قال ياخذ كل رجل من رجله فلم يبق غيري فكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى منزله فغلب لي عذرا فأتيت عليه ثم حلب لي آخر حتى حلب لي سبعة أعتر فأتيت عليه ثم أتيت بصنيع سبعة فأتيت عليه فأتت أم أيمن أجاج الله من أجاج رسول الله فقال له يا أم أيمن أكل رزقه ورزقنا على الله فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ما صنعت في التي قبلها فغلب لي عنزاوريت وشعبت فأتت أم أيمن أليس هذا صنعنا قال انه أكل في سعة واحدة الليلة وهو مؤمن وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء الكافري بأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في سعة واحدة وفي اسناد الجمع موسى بن عبيد الله وهو ضعيف وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمرو قال جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فأخذ كل رجل من الحماة رجلا وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلا فقال له ما صنعت قال أبوغزوان قال فغلب له سبع شياه فشرب لبها كله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك يا أباغزوان أن تسلم قال نعم فاسلم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره فلما أصبح حلبه شاة واحدة فلم يتم لبها فقال مالك يا أباغزوان قال والذي بعثك نبيا لقد رويت قال انك أمس كان لك سبعة أمعاء وأيس لك اليوم الامية واحد وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه ويحتمل أن تكون تلك كذبة لكن يقوى التمسك بها أن أجد أخر من حديث أبي بصرة الغفاري قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم لما جرت قبل أن أسلم فغلب لي شوية كان يحلبها لاهله فشرب ثم أفلأ أصبحت أسلمت حلب لي فشرب منها فريت فقال أرويت قلت قد رويت ما لا رويت قبل اليوم الحديث وهذا لا يفسر به المبهمة في حديث الباب وان كان المعنى واحد الكنايس في قصته خصوص الرد لاجدا أيضا أو في مسلم الكبير وقاسم بن ثابت في الالا والبقوى في الحماة من طريق محمد بن معين في فضله الغفاري حدثني جدي فاذله بن عمرو قال أقبلت في القناح الى حتى أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت ثم أخذت عسلة فغلبت فيها فشرب ثم أفلتت بارسل الله ان كنت لا شربها ثم ارأ الا أني في النظر ان كنت لا شرب السبعة فما أني فذكر الحديث وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر به مبهم حديث الباب لاختلاف السياق ووقع في كلام النووي تبع العياض أنه نضر بن نضر الغفاري وذكر ابن ابي حنيفة في السيرة من حديث أبي هريرة قصة ثمانية من أنال الله أسلم ثم أسلم وقت له قصة تشبه قصة جهجاه فيجوز أن يفسر به وهو بصدور المازري كلامه واختلاف في معنى الحديث فقيل ليس المراد به ظاهره وانما هو مثل ضرب الامؤمن وهذه في الدنيا والكافر وحرمه عليها

فكان المؤمنون أقله من الدنيا بأكثر من كل في معنى واحد والكافر أقله من الدنيا بأكثر من كل في معنى واحد واستكثره
 منها بأكثر من سبعة أمعاء فليس المراد حقيقة الامعاء ولا خصوص الاكل وانما المراد انتقال
 من الدنيا والاستكثران منها فكأنه عبر عن تناول الدنيا بالاكل وعن أسباب ذلك الامعاء ووجه
 العلاقة ظاهر وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام والحلال أقل من
 الحرام في الوجود نقلاً عن التين ونقل الطعاوى نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال
 جل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يأكل الدنيا كلاً أي يرغب فيها
 ويحرص عليها بمعنى المؤمن يأكل في معنى واحد أي يرغب فيها فلا يتناول منها الاقل ولا والكافر في
 سبعة أي يرغب فيها فيستكثر منها وقيل المراد حصص المؤمن على قلة الاكل اذا علم أن كثرة
 الاكل صفة الكافر فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ويدل على أن كثرة
 الاكل من صفة الكفار قوله تعالى والذين كفروا يمتعون وبأ كآون كما تأكل الاطعام وقيل بل
 هو على ظاهره ثم اختلفوا في ذلك على أقوال أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية
 لا جنسية جزم بذلك ابن عبد البر فقال لا سبيل الى حله على العموم لان المشاهدة تدفعه فكيف
 من كافر يكون أقل أو كلام من مؤمن وعكسه وكمن كافر أسلم فلم يتغير مقداراً كله قال
 وحديث أنس بن مالك أنه ورد في رجل بعينه ولذلك عقبه مالك الحديث المطلق وكذا
 البخاري فكأنه قال اذا كان كافر كان يأكل في سبعة أمعاء قلت أسلم عوفي وبورله في
 نفسه فكأنه جزم من سبعة أجزاء مما كان يكفسه وهو كافر اهـ وقد سبقه الى ذلك البخاري في
 مشكل الآثار فقال قيل ان هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب
 السبع شيء قال وليس الحديث عندنا بحمل غير هذا الوجه والسابق الى ذلك أولاً أبو عبيدة وقد
 تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رأى يأكل كثير من
 الدخول عليه واحتج بالحديث ثم كيف يتأتى حله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد
 الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك القول الثاني
 أن الحديث خرج بخبر الغالب وليس حقيقة الهدم رادة قالوا يخص السبعة للمبالغة
 في التذكير كافي قوله تعالى والجر يمتد من بعده سبعة أبحر والمعنى أن من شأن المؤمن الانتقال
 من الاكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعله بان مقصود الشرع من الاكل ما يبدأ الجوع
 ويمك الرمي ويعين على العبادة ونحوه أيضاً من حساب ما زاد على ذلك والكافر بخلاف
 ذلك كله فإنه لا يقف مع مقصود الشرع بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من
 تبعات الحرام فصار كل المؤمن لما ذكرته اذا نسب الى كل الكافر كأنه بقدر السبع منه
 ولا يلائم من هذا اطرافه في حق كل مؤمن وكافر فقد يكون في المؤمن من يأكل كثيراً
 اما بحسب العادة واما لعرض بعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ويكون في الكافر من
 يأكل قليلاً لمرضه او لغيره على رأي الاطباء واما للرياضة على رأي الرهبان واما لعارض
 كضعف المعدة قال الطبري ويحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزعادة والاعتناع
 باللفظة بخلاف الكافر فاذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا بدح في الحديث
 ومن هذا قوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية أو مشركه الآية وقد وجد من الزاني نكاح

الحقوق من الزانية نكاح الحر * القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام العيمان
 لأن من حسن إسلامه وكل إيمانه استقل فكره فيما يصير إليه من الموت وما بعده فمتعته
 شدة الخوف وكثرة الفكر والاشتغال على نفسه من استغناء شهوده كما ورد في حديث لابي
 أمامة رفعه من كثر تنكره قل طعمه ومن قل تنكره كثر طعمه وقاقله ويشير إلى ذلك
 حديث أبي سعيد الصحيح أن هذا المال حيلة خضرة فمن أخذ به اشرف تنس كان كالذي
 يأكل ولا يشبع فدل على أن المراد بالمؤمن من يقصد في طعمه وأما الكافر فمن شأنه الشره
 فيما كل بالهم كإنا كل الهمة ولا يأكل بالمصلحة لتمام البنية وقد رده هذا الخطأ وقال قد
 ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير فلم يكن ذلك نقصاً في إيمانهم * الرابع
 أن المراد أن المؤمن يهي الله تعالى عند طعمه وشراهة فلا يشترك الشيطان فصفه
 القليل والكافر لا يسعى فيشره الشيطان كما تقدم تقريره قبل وفي صحيح مسلم في حديث
 مرفوع أن الشيطان يستعمل الطعام إن لم يذكر اسم الله تعالى عليه * الخامس أن المؤمن
 يقل حرصه على الطعام فيأكله فيه وفي ما ككاه فيشبع من القليل والكافر طامع
 البصر إلى المال كل لا نعام فلا يشبعه القليل وهذا يمكن شمه إلى الذي قبله ويجعل جواباً
 واحداً مراً * السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في هي
 واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة
 مثل هي المؤمنين ١١ ويدل على تفاوت الأمعاء ذكره عباس عن أهل التبرج أن أمعاء
 الإنسان سبعة المدة ثم ثلاثة أمعاء بعد هذا متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق الثلاثة
 رفاق ثم الأعور والقولون والمستقيم وكها غلاظ فيكون المعنى أن الكافر لا يكون
 يأكل بشره لا يشبعه الأمل أمعاء السبعة والمؤمن يشبعه مل معي واحد ونقل
 الكرماني عن الأطايع في سبعة الأمعاء السبعة منها المدة ثم ثلاثة متصلة بها رفاق وهي
 الانشاء عرى والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهي القانني بنون وفافين أو فافين والمستقيم
 والأعور * السابع قال النووي يحتج أن يزيد بالسبعة في الكثرة صفات هي الحرص والشره
 وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحبالهن وبألو أحد في المؤمن سدخته
 * الثامن قال القرطبي شهوات الطعام سبع شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة
 القم وشهوة الأذن وشهوة الألف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن وأما
 الكافر فيأكل بالجميع ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي لمخفاً وهو أن
 الأمعاء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة قال العلماء يؤخذ من الحديث
 الحظ على انتقال من الدنيا والحث على الزهد فيموا القناعة بما تسر منها وكان العفة لا في
 الجاهلية ولا في الإسلام بتدحرج قوله الأكل ويذمون كثرة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع
 أنها قالت من مرض المدح لا ين أبي زرع ويشبع ذراع الحفرة وقال حاتم الطائي

فانك ان أعطيت بذلك سؤله * وفرحنا بالامتني الذم أجمعاً

وسبأ في مزبده ذاق السباب الذي يلبسه وقال ابن التين قيل إن الناس في الأكل على ثلاث
 طبقات طائفة تأكل كل مطعمهم من حاجة وغير طائفة وهذا أفضل أهل الجهل وطائفة تأكل عند

٥٣٩٨
د ت س ق
تحفة
١١٨٠١

الجوع بقدر ما يبد الجوع حسب وطائفة يجوعون أنفسهم بقصدون بذلك قمع شهوة النفس
وأذا كانوا أكلوا ما يبد الرق اه ملخصا وهو صحيح لكنه لم يتعرض لتزيل الحديث عليه
وهو لائق بالتقول الثاني (قوله باب الأكل متكنا) أي ما حكمه وانما لم
يجز به لأنه لم يأت فيه من صريح (قوله حديثنا) كذا أخرجه البخاري عن أبي نعيم
وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال حديثنا سفيان هو الثوري فكان لا ينعيم فيه شيخين (قوله
عن علي بن الأقر) أي ابن عمرو بن الحرث بن معاوية الهمداني يسكن الميم الوادي الكوفي
فقته عند الجميع وماله في البخاري سوى هذا الحديث (قوله سمعت أبا جحيفة) في رواية
سفيان عن علي بن الأقر عن عون بن أبي جحيفة وهذا أوضح أن رواية رتبة لهذا الحديث
عن علي بن الأقر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيدي متصل الأصيل لتصرح على
ابن الأقر في رواية مسعر بسماعه من أبي جحيفة بدون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من
عون أولا عن أبيه ثم نقل ما أومعه من أبي جحيفة وثبته فيه عون (قوله ما في الأكل متكنا)
ذكر في الطريق التي بعده هاله سفيان مختصرا ولتظه فقال لم يدخل عنده لا أكل وإنما سكتي قال
الكرماني انقظ الثاني المبلغ من الأول في الإثبات واما في الثاني فالأول المبلغ اه وكان سبب هذا
الحديث قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عن ابن ماجه والطبراني بإسناد
حسن قال أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فحفي على ركبتيه يأكل فقال لعربي ما فعله
الجلسة فقال ان الله جعلني عبدا كريما لم يجعلني جبارا عتيذا قال ابن بطال لما نقل النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك فواضعا الله ثم ذكر من طريق أوبن عن الزهري قال في النبي صلى الله
عليه وسلم ما لم يأت به فلهما فقال ان ربك يحرك بينك وبينك عبدان يا أبا عبد الله فقال فطراني
جبريل كلفه تشييره فأومأ إليه أن فاضع فقال بل عبدان يا قال فأتا كل متكنا اه وهذا
مرسل أو معضل وقد وصله التلصافي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن
عباس قال كنت ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود عن حديث عبد الله بن عمرو بن
العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يا كل متكنا قاط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد
قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكنا الا مرة ثم نزع فقال اللهم اني عبدك ورسولك وهذا
مرسل ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما اطلع عليه عبد الله بن عمرو فقد أخرج ابن
شاهين في تاريخه من مرسل عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكنا
فنهاه ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متكنا لم يأكل
متكنا بعد ذلك واختلف في صفة الاتكاه فقول أن يتمكن في الجاهل للاكل على أي صفة
كان وقيل أن قيل على أحد شقه وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الارض قال الخطابي
تحسب العامة أن المتكنا هو الأكل على أحد شقه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذي
تحتة قال ومعنى الحديث اني لا أقدم متكنا على الوطاء عند الاكل فعمل من يستكنا من الطعام
فان لا أكل البالغه من الزاد فذلك أقدم مستوفرا وفي حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
أكل تمرا وهو وقع وفي رواية وهو محتقر والمراد الجاهل على ركبته غير يتمكن وأخرج ابن
عدي بسند ضعيف زهر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل

(باب الأكل متكنا)
حديثنا أبو نعيم حديثنا
عن علي بن الأقر سمعت أبا
جحيفة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اني
لا أكل متكنا حديثني
عمان بن أبي شيبة أخبرنا
جبر عن منصور عن علي بن
الأقر عن أبي جحيفة قال
كنت عند النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لرجل عنده
لا أكل وأنا سكتي

٥٣٩٩
د ت س ق
تحفة
١١٨٠١

٥٤٠٠
م د س ق
تحفة
٢٥٠٤

* (باب الشوا) وقول الله تعالى فجاء بهجلاً حنيداً (مشوى) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا هشام ابن يوسف أخبرنا عمر عن الزهري عن أبي أمامة ابن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم نضاب مشوى فأهوى إليه لأكل فقيل له انه ضب فأمسك به فقال خالد أحرأه هو قال لا والله لا يكون بأرض قومى ناجدى أعافه فأكل خالد رسول الله صلى الله عليه وسلم منظره قال مالك عن ابن شهاب بنسب محمود * (باب الخزيرة) قال النضر * قوله وهو سبق قم والتلاوة ان جاء كذا بالنسخ وايس كذلك بل التلاوة في سورة الزاريات كذلك فعله الشارح بها عنها وقصد ما في سورة عود

قال مالك هو نوع من الانسكا (قلت) وفي هذا الاشارة من المالئى كراهة كل ما يهد الاكل فيه مستكناً ولا يتخص بصفة بعينها وجزم ابن الجوزى في تفسير الانسكا بأنه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لانه كانا غاطي ذلك وحكى ابن الاثير في النهاية أن من فسر الانسكا بالميل على أحد الشقين فأوله على مذهب الطب بأنه لا يتغير في تجارى الطعام سم لا ولا يبع فيه شيئاً وربما تأذى به واختلاف السلف في حكم الأكل مستكناً فزعم ابن الفاض أن ذلك من الخصائص النبوية وتعبه اليه في فقال قد يكون له أيضاً من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ما لو أكل العجم قال فان كان بالمرء مانع لا يمكن معه من الأكل المستكناً لم يكن في ذلك كراهة ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك وأشار إلى جعل ذلك عليهم على الضرورة وفي الحل نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقاً وإذا ثبت كونه مكرهاً وخلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جانياً على ركبتيه وظهور قدسه أو ينصب الرجل العتيق ويجلس على اليسرى واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجاً أكل البقل واختص في كراهة الكراهة وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق ابراهيم التيمي قال كانوا يكرهون أن يأكلوا الانسكا تخافاً أن تظلم بطونهم وإلى ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الاخبار فهو المعتقد ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار إليه ابن الاثير من جهة الطب والله أعلم

قوله باب الشوا بكسر الميم وبالمد مع وقف **قوله** وقول الله تعالى فجاء بهجلاً حنيداً كذا في الأصل وهو سبق قم والتلاوة ان جاء كاسياً **قوله** مشوى كذا ثبت قوله مشوى في رواية السرخسي وأورد الماتني بالنظر أى مشوى وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى فخالب ابن جاء بهجلاً حنيداً أى مجنونا وهو المشوى مثل قنبل في مقبول وروى الطبري عن وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله وعن ابن عباس أخص منه قال حنيد أى نضيج ومن طريق ابن أبي شيبة عن مجاهد الحنيد المشوى النضيج ومن طريق عن قتادة والضحاك وابن اسحق مثله ومن طريق السدي قال الحنيد المشوى في الرضف أى الحجارة المحمأة وعن مجاهد والضحاك نحوه وهذا أخص من جهة أخرى وجزم الخليل صاحب اللغة ومن طريق بشر بن عطية قال الحنيد قال الذي ينظر ماؤه بعد أن يشوى وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم ثم ذكر العصف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب وسأني من جهات في كتاب الصمد ولنا في ان شاء الله تعالى وأشار ابن بطال إلى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه صلى الله عليه وسلم أهوى إليها كل ثم لم يتبع الا لكونه ضباباً لو كان غير ضب لاكل **قوله** في آخره وقال مالك عن ابن شهاب بنسب محمود) بأن موصولاً في النضيج من طريق مالك **قوله** ما الخزيرة) بمجامع مفتوحة ثم زاعى مكسورة وبعد التعانية الساكنة راءى ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخطأ بنسجهم وقال القتيبي ونسب الجوهري الخزيرة أن يؤخذ العجم في قطع صغاراً ويصب عليه ماء كثير فذا النضج در عليه الدقيق فان لم يكن فيه اللحم فهو عصيدة وقيل مرق يصفى من بلالة الخلالة ثم يطبخ وقيل حساء من دقيق وسم **قوله** قال النضر) هو ابن شميل القوي القوي المحدث المشهور **قوله**

انزيرة من الخلالة والحورية بن الن * حشدني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن
الريبع الانصاري أن عتيان بن مالك وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شبيب بن رمان الانصاري أنه أتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني (٤٧٤) أنكرت بصري وأنا أصلي لقوي فإذا كانت الامطار امسال الوادي الذي بيني

ويشتم لم أستطع أن أتى
مسجدهم فأصلي لهم
فوددت يا رسول الله أنك
تأتي فتدلي في بيتي فأخذته
مصلي فقال سافعل إن شاء
الله قال عتيان فقد اعل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر حين ارتفع
النهار فاستأنن النبي صلى
الله عليه وسلم فأذنت فلم
يجلس حتى دخل البيت ثم
قال لي أن عتيان أصلي
من بيتك فأشرت إلى ناحية
من البيت فقام النبي صلى
الله عليه وسلم فكبّر وصفنا
فصلي ركعتين ثم سلم وحسنه
على خريرة عنده فثاب في
البيت رجال من أهل الدار
ذو وعد فاجتمعوا فقال قائل
منهم أين مالك بن النخشن
فقال بعضهم ذلك منافق
لا يحب الله ورسوله قال
النبي صلى الله عليه وسلم
لاتقبل إلا زاه قال لا اله الا
الله يريد بذلك وجهه الله قال
الله ورسوله أعلم قال قلنا
فأنا نرى وجهه ونصيحته

انزيرة) يعني بالاعمام (من الخلالة والحورية) يعني بالاهمال (من اللين) وهذا الذي قاله النضر
واقفه عليه أبو الهيثم لكن قال من الدقي بدل اللين وهذا هو المعروف ويحتمل أن يكون معنى
اللين أنها تشبه اللين في البياض لشدة تصفيمه والله أعلم ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في
أوائل كتاب الصلاة والغرض منه قوله وحسنه على خريرة عنده أي معناه من الرجوع عن
منزلة الاجل خريرة عندها لكل منه (قوله) أخبرني محمود بن الريبع الانصاري أن عتيان بن مالك
وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شبيب بن رمان الانصاري أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم
كدا في الاصول المعتمدة ونقل الكبر ما في أن في بعض النسخ عن عتيان وهو أوضع قال وللادول
وجوه هو أن يكون ان الثانية نو كيدا كقوله تعالى بعدكم انكم اذتم وكتم زابوا عظاما
انكم يخرجون (قلت) فيصير التقدير أن عتيان أتى النبي صلى الله عليه وسلم وما بينهما أشياء
اعتزفت فيصع كما قال لكن في ظاهره أنه من مستند محمود بن الريبع فيكون مرسل لأنه ذكر
قصة ما ذكرها وهذا بخلاف ما قال ان عتيان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه
ينساوي ما قال عن عتيان أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى بيان ذلك بأوضح من هذا في
الباب المذكور (قوله) قال ابن شهاب ثم سألت الحصين) هو موصول بالاسناد المذكور
والحصين بهملتين مصغر وقد قدمت في الصلاة أن القاسبي رواه بضاده مجع ووافق على ذلك
ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال لم يدخل البخاري في جامعه الأخير يعني بالمعجم ثم الضاد
وأخبره وأدخل الحصين بهملتين ويون بشر بذلك إلى أن مسلماً أخرجه لاسيد بن خضير
يخرج له البخاري وهذا قصور عن قوله فان أسيد بن خضير وان لم يخرج له البخاري من روايته
موصولا لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يلحق في ادخاله في كتابه على أنه قلنا
يلبس من أجل تفريق النون وانما اللبس الحصين بهملتين ويون وهم جماعة في الاسماء
والكنى والاباء والخصين مثله لكن بضاده مجع وهو واحد أخرجه مسلم وهو خصين بن منذر
أبو اسنان له صحبة وقد شبه على وهم القاسبي في ذلك عاص وأضاف اليه الاصل في فقال قال
القاسبي ليس في البخاري بالضاد المجع سوى الحصين بن محمد قال عاص وأضاف اليه الاصل في فقال قال
قده في أصل وهو وهم والصواب الجماعة تصادفه له ٥١ ومات به إلى الاصل ليس يمتحن
لان النقط فوق الحرف لا يتعين أن تكون من كاتب الاصل بخلاف القاسبي فإنه أنقصه حتى
قال أبو ليلى الوثقبي كذا قرئ عاه قالوا وهو خطأ والله أعلم (قوله) (الاقط)
بفتح الهمزة وكسر القاف وقد كن بعد ما طامعه له جو حين اللين المستخرج زبده وقد
تقدمت في باب زكاة الفطر وغيره (قوله) وقال جيد الخ) تقدم موصولا في باب الخبر المرفق

الى المناقشين فقال فان الله حرم على الناس قال لا اله
الا الله يعني بذلك وجهه الله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري أحد بني سالم وكان من سرائرهم
عن حديث محمود قد صدقه (باب الاقط) * قال جيد سمعت أنس بن النضر صلى الله عليه وسلم بصفية قالت اني الفز
والاقط والسمن فنع ٤٨٧١

وقال عمرو بن أبي عمرو عن ثعلب

أنس صنع النبي صلى الله عليه

وسلم حبسا * حدثنا سالم

ابن ابراهيم حدثنا شعبة عن

أبي بشر عن سعيد بن ابن

عباس رضى الله عنهم قال

أهدت خاتمي إلى النبي صلى

الله عليه وسلم ضبايا وأطأ

ولينا موضع الضب على

مأذنه فلو كان حراما لم

وضع وشرب اللبن وأكل

الأقط * (باب السلق)

والشعر * حدثنا يحيى بن

يكنى حدثنا يعقوب بن عبد

الرحمن عن أبي حاتم عن

سهل بن سعد قال كان

لنفر يوم الجمعة كانت

لنا عوزة تأخذ أصول السلق

فتعبله في قدر لها فتعمل فيه

حبات من شعر إذا صلدنا

زربناها فترشها لنا وكذا

نفرح يوم الجمعة من أجل

ذلك وما كنا نتغنى ولا نقبل

الابعد الجمعة والله ما فيه

شحم ولا ولة * (باب النش

واتصال اللحم) * حدثنا

عبد الله بن عبد الوهاب

حدثنا جاد حدثنا أيوب بن

محمد عن ابن عباس رضى

الله عنهم

(قوله) وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معلقا وبنت الموضع الذي وصله فسمعه شرحه ثم ذكر طرا من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه أهدت خاتمي ضبايا وأطأ ولنا وسبا في شرحه في الذبايح * (قوله) باب السلق بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف فيه تحليل لسدد الكبد ومنه مصنف أسود يعقل البطن ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الجوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة وأجبل بشي منه على كتاب الاستئذان وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حاتم ووقع ختام من الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شحم ولا ولة * وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أي عوضا عن عرقه فإن العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها فاق العظم عليه بشية اللحم فإن لم يكن عليه لحم فهو عرق وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ولة وهو يفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى وعطفه على الشحم من عطف الأعمى على الأخص والله أعلم وفي الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على الشئ إلى أن يفتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة فخيرهم من يتطوع في المباحات منها ومنهم من أقصر على الدون مع القدرة وهذا دورعا * (قوله) باب النش واتصال اللحم النش شغ التون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة وهما بمعنى عند الإصمى وبه جزم الجوهري وهو القبض على اللحم باللهم وأزالته عن العظم وغيره وقيل بالجمع وهذا بالمهملة تناوله يقدم الفم وقيل النش باللهم لعله القبض على اللحم فيتورع عند الأكل قال شيخنا في شرح الترمذي الأمر فيه مجمل على الإرشاد فإنه عليه بكة وأنه أثار أمر أي أشدها وممراته ويقال هي صار هيا مصرى صار مصرى ما وهو أن لا يتقبل على المصدة فيهم عنها قال ولم يثبت النش عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الخبز من الكتف فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عسر منه بالسن قطع بالسكين وكذا إذا لم تحضر السكين وكذا يختلف بسبب العجالة والتأني والله أعلم والاتصال بالجمعة التناول والقطع والاقتلاع يقال نشلت اللحم من المرق أخرجه منه ونشلت اللحم إذا أخذت بسلك عضوا فتركت ما عليه وأكرما بسك عمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج ويسمى اللحم نشيلا وقال الإسماعيلي ذكر الاتصال مع النش والاتصال التناول والاستقراج ولا يسمى ثم شاحي يتناول من اللحم (قلت) غاصلة أن النش بعد الاتصال ولم يقع في شئ من الطريقتين اللذين ساقهما البخاري بلطف النش وانما ذكره المغلسي حيث قال تعرف كفتا أي تناول اللحم الذي عليه بجمه وهذا هو النش كما تقدم ولعل البخاري أشار به هذه الترجمة إلى تشبيه الحديث الذي ساذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده في النبي عن قطع اللحم بالسكين (قوله) عن محمد هوان سيرين ووقع منسوب أبي رواية الإسماعيلي قال ابن بطال لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر (قلت) سبق إلى ذلك يحيى بن معين وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس يقول بلغنا قال ابن المديني قال شعبة أجادت محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس أنهم سمعوا من عكرمة لقيه أبا المختار (قلت) وكذا قال خالد الخذاء كل شئ يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس سمعهم عكرمة اه واعتماد البخاري في هذا المتن

قال تعز رسول الله صلى الله عليه وسلم كفافاً فلم صلى ولم يتوضأ * وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال اتشلى
النبي صلى الله عليه وسلم عرفان قدره فكل ثم صلى ولم يتوضأ * (باب تعزق العضة) * حدثني محمد بن المنثي قال حدثني عثمان بن
عمر حدثنا فاطم حدثنا أبو حاتم المدني (٤٧٦) حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه

وسلم نحو مكة * وحدثني
عبد العزيز بن عبد الله
حدثنا محمد بن جعفر عن
أبي حاتم عن عبد الله بن أبي
قتادة السلي عن أبيه أنه
قال كنت يوماً جالساً مع
رجال من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم في منزل في
طريق مكة ورسول الله صلى
الله عليه وسلم نازل أمامنا
والقوم يحرمون وأنا غير
محرم فابصر وأجاروا حبساً
وأنا مشغول أخضعت لي
فلم يردوني له وأجباوا لي
أبصره فالتفت فابصره
فمقت إلى القوم فأمرجته
ثم ركبت ونسيت السوط
والريح فنقلت لهم ناولوني
السوط والريح فقالوا لا والله
لا نعبدك عليه شيء ففصت
فنزات فأخذت مما تركت
فشدت على الحمار ففقرته ثم
جثت به وقدمت فوقه فورا
فيه يأكلونه ثم انهم شكوا
في أكلهم إياه وهم محرم فرحنا
وشبأت العذمي فأدركنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأتاه عن ذلك فقال
معكم منه شيء فناولته
العذما كلها حتى تعزقها

هو على السند الثاني وقد ذكرت أن ابن الطباع أدخل في الأول عكرمة بن سيرين وابن عباس
وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما ذكرته من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس
(قلت) وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق محمد
ابن عيسى بن الطباع عن جادين زيداً فدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة وانما صح عنه
لجسه بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعته (قوله) تعرف رسول الله صلى الله عليه
وسلم (كتفا) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كأنه تقدم في الطهارة أكل كتفاً عند مسلم من طريق
محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يده خروفاً لم أكل ثلاث لقم
الحديث فأقادت تعين جهة اللحم ومقداراً أكل منه (قوله) وعن أيوب) هو معطوف على
السند الذي قبله وأخطأ من زعم أنه معلق وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق الفضل
ابن الحباب عن الحبي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه السند المذکور وحاصله أن
الحديث عند جادين زيد عن أيوب بسندين على لفظين أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول
والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحول باللفظ الثاني ومقادير الحديث واحد وهو ترك الأكل
الوضوء بماء التار قال الاسماعيلي رحمه الله بن زياد أبو جدين إبراهيم الموصلي وعاصم
ويحيى بن غيلان والخوفاي كلهم عن جادين زيد وأرسله محمد بن سعيد بن حساب فلهذا ذكره ابن
عباس (قلت) ووصله صحيح اتفاقاً لأنهم أكثر ما حفظ وقد وصلوا وأرسل فاشكهم لهم عليه وقد
وصله آخرون غيرهم سمي عن جادين زيد والله أعلم ﴿قوله﴾ تعرف العضة
مضى تفسير التعرق وأما العضة فهو العظم الذي بين الكف والمرفق وذكر المصنف حديث
أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج وأبو حاتم المدني
في أسناده هو سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد ومرواه منه قوله في آخره فناولته العضة فأكلها
حتى تعزقها أي حتى لم يبق على عظمها اللحم وقوله في آخره قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن اسلم
هو معطوف على السند الذي قبله والحاصل أن لمحمد بن جعفر أي أن كثير شيخ البخاري
فيه أسانيد ووقع للنسب والأكثر قال ابن جعفر غير مسمى وزيداً في ذكر عن الكشي
قال أبو جعفر فإن كان محمد بن جعفر يعني أبا جعفر يحيى بن الكشي والافواه لا أب
والله أعلم ﴿قوله﴾ قطع اللحم بالسكين ذكر فيه حديث عمرو بن أمية أنه رأى
النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كنف شاة الحديث وقد تقدم مشروحا كتاب الطهارة
ومضى بمحترق قطع وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبة عن عبد الله
صلى الله عليه وسلم وكان يحترق من جنب حتى أذن بالذبح فطرح السكين وقال ماله تبت بداه
قال ابن بطلان هذا الحديث برده حديث أبي معشر عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة رضيته
لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجيم وانهم شوه فاه أهنأ وأمرأ قال أبو داود وهو

وهو محرم * قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله (باب قطع اللحم
بالسكين) * حدثنا أبو اليان أخبرنا شعب بن الزهري قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى
النبي صلى الله عليه وسلم يحترق كنف شاة في يده فدعى إلى الصلاة فالتقاها هو والسكين التي يحترق بها ثم قال فصلي ولم يتوضأ

٥٤٠٩
م د ت
تحفة
١٢٤٠٢

حدث بس بالقرى (قلت) له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي باللفظ انهم سوا
البحر نعم شافاه أنا وأمرأ وقال لانعرفنا الامن حديث عبد الكريم اه وعبد الكريم هو أبو
أمية بن أبي الخارق ضعيف لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو
حسن لكن ليس فيه ما زاده أو يوسع من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكين وأكثر ما في
حديث صفوان أن النخس أولى وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير
من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في النبي صلى الله عليه وسلم يلحم الذراع فنهش منها ثم شدة
الحديث ﴿قوله﴾ ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما أي مباحا أما
الحرام فكان يبعسه ويذمه وينهى عنه وذهب بعضهم إلى أن العيب أن كان من جهة الخلقة
كروان كان من جهة الصنع لم يكره قال لان صنعة الله لا تعاب وصنعة الانسان تعاب (قلت)
والتي يظهر التعميم فان فيه كسر قلب الصانع قال النووي من آداب الطعام المأكل كذا أن
لا يهاب لقوله ما لم يحض قليل الملم غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك (قوله) عن أبي حازم هو
الاشجعي وللأعشى فيه شيء آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى
جمعة عن أبي هريرة وأخرجه أيضا من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعشى عن أبي حازم
واقصر الجاني على أبي حازم لكنه لم يذكره على شرطه دون أبي يحيى وأبو يحيى مولى جمعة من هيرة
الخزوي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة في باروداه ابن ماجه
عنه إلى أن أبا معاوية يقره بقوله عن الأعشى عن أبي يحيى فقال لما أوردته من طريقه يخالفه
فيه بقوله عن أبي حازم ذكره الدارقطني فيما انتقد على مسلم وأجاب عياض بأنه من الادب
المجلة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها بين علما كذا قال والتحقيق أن هذا الاعتدال فيه
لرواية أبي معاوية الوجهين جمعا وانما كان بأبي هذا لوافقه على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذاً
أما بعد ان وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب
الأعشى وهو من أحفظهم عنه فيقبل وإنه أعل (قوله) وإن كرهه تركه يعني بمثل ما وقع له في انقب
ووقع في رواية أبي يحيى وإن لم يشبهه غيره وكل ما دون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب
لان المراد لا يشبه الشيء الذي يوشيه غيره وكل ما دون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب
﴿قوله﴾ ما انتخب في الشعر أي بعد طعمه لطيرته وقشوره وكأنه يشبه بهذة الترجمة

٥٤١٠
تحفة
٤٧٦٤

حدث بس بالقرى (قلت) له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي باللفظ انهم سوا
البحر نعم شافاه أنا وأمرأ وقال لانعرفنا الامن حديث عبد الكريم اه وعبد الكريم هو أبو
أمية بن أبي الخارق ضعيف لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو
حسن لكن ليس فيه ما زاده أو يوسع من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكين وأكثر ما في
حديث صفوان أن النخس أولى وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير
من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في النبي صلى الله عليه وسلم يلحم الذراع فنهش منها ثم شدة
الحديث ﴿قوله﴾ ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما أي مباحا أما
الحرام فكان يبعسه ويذمه وينهى عنه وذهب بعضهم إلى أن العيب أن كان من جهة الخلقة
كروان كان من جهة الصنع لم يكره قال لان صنعة الله لا تعاب وصنعة الانسان تعاب (قلت)
والتي يظهر التعميم فان فيه كسر قلب الصانع قال النووي من آداب الطعام المأكل كذا أن
لا يهاب لقوله ما لم يحض قليل الملم غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك (قوله) عن أبي حازم هو
الاشجعي وللأعشى فيه شيء آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى
جمعة عن أبي هريرة وأخرجه أيضا من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعشى عن أبي حازم
واقصر الجاني على أبي حازم لكنه لم يذكره على شرطه دون أبي يحيى وأبو يحيى مولى جمعة من هيرة
الخزوي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة في باروداه ابن ماجه
عنه إلى أن أبا معاوية يقره بقوله عن الأعشى عن أبي يحيى فقال لما أوردته من طريقه يخالفه
فيه بقوله عن أبي حازم ذكره الدارقطني فيما انتقد على مسلم وأجاب عياض بأنه من الادب
المجلة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها بين علما كذا قال والتحقيق أن هذا الاعتدال فيه
لرواية أبي معاوية الوجهين جمعا وانما كان بأبي هذا لوافقه على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذاً
أما بعد ان وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب
الأعشى وهو من أحفظهم عنه فيقبل وإنه أعل (قوله) وإن كرهه تركه يعني بمثل ما وقع له في انقب
ووقع في رواية أبي يحيى وإن لم يشبهه غيره وكل ما دون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب
لان المراد لا يشبه الشيء الذي يوشيه غيره وكل ما دون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب
﴿قوله﴾ ما انتخب في الشعر أي بعد طعمه لطيرته وقشوره وكأنه يشبه بهذة الترجمة
على أن النبي عن النخس في الطعام خاص بالطعام المطبوخ (قوله) أبو غسان هو محمد بن مطرف
وأبو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وإن اشتد كافي كون كل منهما
تابعا (قوله) النقي يفتح الزن أي خبز الدقيق الحواري وهو النظيف الأبيض وفي حديث
البعث يحضر الناس على أرض عقراء كقرصة النقي وذكره في الباب الذي بعده من وجه آخر
عن أبي حازم أمته (قوله) قال لا هو موافق لحديث أنس المتقدم مارأى من قفاط (قوله)
فهل كنتم تخبون الشعر أي بعد طعمه (قوله) ولكن كنتم تخبون (قوله) في الباب الذي بعده باللفظ
هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال مارأى النبي صلى الله عليه وسلم
مناخل من حين ابتعث الله حتى قبضه الله تعالى وأظنه احتز زعاقيل البعثة لكونه صلى الله عليه
وسلم كان سافرا في تلك المدة إلى الشام تاجر أو كانت الشام إذ ذاك مع الروم والخبر الذي عندهم

٥٤١١ ت س ق تحفة ٩٢٦١٧

﴿باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما كانوا﴾: حدثنا أبو العثمان حدثنا جابر بن عبد الله عن عباس بن الحر عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال: قسم الله صلى الله عليه وسلم ما بين أصحابه ثم أفاض على كل إنسان سبع غرات فأعطاني سبع تمرات أحدها عن حشفة فلم يكن ثمرة أعجب إلي منها أشدت في مضاجعي. حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا شاذبة عن اسمعيل بن قيس عن سعد قال: رأتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ناطعهم الا ورق الجبلية أو الجبلية حتى وضع أحدنا موضع الثامنة فمضت (١٧٨) شوأسدت عن زكري عن الاسلام خسرت اذا وصل رهي. حدثنا شاذبة بن سعيد

كبروكذا المناخل وغيرهما من آلات الترفه فلا يربأ له رأى ذلك عندهم فأما بعد العتمة فلم يكن
الاجتماع والطائف والمديتوق وصل إلى سوق وهي من أطراف الشام لكن لم يفتتحها ولا طلائع
أقامته بها وقول الكرماني تخطت الدفوق أغرب لبلته الأولى أن يقول أى أخرجت منه
الخلافة **(قوله ما)** ما كان التى صلى الله عليه وسلم وأصحابها ما يكون أى فى
زمانه صلى الله عليه وسلم أو كقبسة أحداث **(الاول)** حدث أى هر مرقى فسمه القبر وسأنى
شرحه فى باب بعد باب الفناء والطرب وقوله فى هذه الرواية شدت من مضاييقه بفتح الميم وقد
تكسر وتخفف الضاد المعجمة وبعد الالف عن محجة ومما عصف وأوه الخصف نفسه ومراده أنها
كانت فيها قوة عنده ضعفها فطال مضغها لها كالعلك وسأنى بعد أبواب بلطفه أى أشد من
أضربى **(ال الثاني)** حديث اسمعيل وهو ابن خالد بن قيس وهو ابن أبى حازم عن سعد بن وهب بن أبى
وقاص ووقع فى شرح ابن بطال وسبعه ابن الملقن عن قيس بن سعد عن أبيه كانه فوهه مقيس بن
سعد بن عباد فوهه غلط فاش فقد معنى الحديث فى مناقب سعد بن طارق قيس وهو ابن أبى
حازم سمعت سعدا ووقع فى رواية يسلم عن قيس سمعت سعد بن أبى وقاص **(قوله)** رايتى سابع سبعة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذافه إشارة إلى قدم اسلامه وقد تقدم بيان ذلك فى مناقبه
من كتاب المناقب ووقع عند ابن أبى خزيمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعمران وعلى وزيد
ابن حارثة والز بن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وكان اسلام الاربعة دعا إلى بكر
لهم إلى الاسلام فى أوائل البشة وأما على وزيد بن حارثة فاسلمهم إلى صلى الله عليه وسلم أول
ما بعث **(قوله)** الاورق الحيلة أو الحيلة **(الاول)** بفتح الهمزة وسكون الموحدة **(والثاني)** بضمها
وقيل غرذلك والمراد به العضاء غير السمر وهو شبه اللويا وقبل الحارث عروق الشجر وسأنى
يسطه فى كتاب القاذن أن شاء الله تعالى **(الثالث)** حديث سهل فى التقي والمناخل وتقدم فى
الكتاب الذى قبله وقوله فى آخره وما بنى ثريانه عتلة وراثة أى بالتمام له **(قوله)** فاكنام
الجبيل أى يريد أن يكون بغير عن ولا خير ويحتمل أنه أشارب ذلك أى يجته بعد الجبل ويخرجه ثم أنه
المخل من الأدوات التى جاءت بضم أوها **(الرابع)** حديث أبى هريرة أنه من يوم بنى أيديهم
منامةصلة أى شوية والى السلام الكسر والمداشى **(قوله)** فدعوه فأتى أن أبى بكر ليس
بذمان ترك اجابة الدعوة لأنه فى الولية لا فى الطعام وكان أباهم راسة فحضر حثمتا كان
لنسى صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فزهدي فى أكل الشاة ولذلك قال خرج ولبيشع

من

عن من: الخبز الشعير * حدثنا عمدا الله من أئى الاسود

حدثنا عازد بن دهم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أكل من مال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في حجة ولا خبلة لم يرق قلبه لقادة على ما يأكلون قال علي السلف: * حدثنا بقية بن شاذان عن منصور بن عيسى عن إبراهيم الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام إلا ثلاث ليليات بما

تحتة - تي قبض

٥٤١٦ م سبق تحفة ١٥٩٨٦

«باب التليمة» حديث يحيى بن بكير حدثنا الباقع عن عمار بن عثمان عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت إذا ماتت الميت من أهلها فأحجم ذلك النساء ثم تفرقن إلى أهلها وأخضعتهن أمرت بدمعة من تليمة فطخت ثم صنعت ثريد فصبت التليمة عليها ثم قالت كلن منها فأجبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التليمة بمجمة لقواد امر بض تذهب ببعض الحزن «باب الثريد» حديثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة (٤٧٩) عن عمرو بن مرة الجلي عن مرة الهمداني

عن أبي موسى الأشعري

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال كل من الرجل كثير

ولم يكمل من النساء

الامرهم بنت عمران وآسية

امرأة قريظة وفضل عائشة

على النساء كفضل الثريد

عني سائر الطعام «حديثنا

عمرو بن عون حدثنا خالد بن

عبد الله عن أبي طولة عن

أنس عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فضل عائشة

على النساء كفضل الثريد

على سائر الطعام «حديثنا

عبد الله بن منير مع أبي حاتم

الأنهول بن حاتم حدثنا ابن

عوف عن ثعلبة بن أنس عن

أنس رضي الله عنه قال

دخلت مع النبي صلى الله

عليه وسلم على غلام خياط

فقدمت له قصعة فثريد

قال وأقبل على علة قال

فجعل النبي صلى الله عليه

وسلم يتبع الداء قال

فجعلت أتبعه فأضعه بين

يده قال فبازلت بعد أحب

الداء «باب شاة مسهوبة

والكتف والجنب» وحديثنا

محمد بن خالد حدثنا همام بن يحيى عن قتادة قال كان أبي أنس بن مالك رضي الله عنه وخياره قائم قال قالوا أعلم النبي صلى الله

عليه وسلم رأي رغيفاً مر قفا حتى لم يبق له رأي شاة مسهوبة قط «حديثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا همام عن

الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجترن كتف شاة فكل منها فادعى

إلى الصلاة فقام فطرح السكين فقلبي ولم يتوضأ

من خبز الشعير وقد مضت الإشارة إلى ذلك في أول الاطعمة وبأني مزبد في كتاب الرقاق
«الخامس حديث أنس في الخوان والكركجة تقدم شرحه قريبا» السادس حديث عائشة
في طعام البرقة قدمت الإشارة إليه في أول الاطعمة وبأني في الرقاق أيضا ان شاء الله تعالى
«قوله باب التليمة» بفتح التاء وسكون اللام وكسر الموحدة بعده تحتانية
ساكنة ثم ثون طعام يتخذ من دقيق أو نخالة وورعاجعل فيها عسل سميت بذلك لشمها بالابن في
البياض والرقرة والنافع منها ما كان قديما فنجعا لا غلظا «وقوله بمجمة بفتح الجيم والميم النقلة
أي مكان الاستراحة ورويت بضم الميم أي مريحة والجام بكسر الجيم الراحة وجم الثرس إذا
ذهب أعياده ومساكني شرح حديث عائشة في كتاب الطب ان شاء الله تعالى «قوله
باب الثريد» بفتح التاء وكسر الراء معروف وهو أن يترد الخبز بمرق اللحم وقدي يكون
مع اللحم ومن أمثاله ثم الثريد أحد اللحمين وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم الضجج إذا
ترد بقرته وذكر المصنف في ثلثه ما حدث «الاول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل
عائشة وقد تقدم في المناقب وفي أحاديث الانبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر
أمره أقرعون وفي ترجمة مريم والجلي في اسناد حديث أبي موسى بفتح الجيم وتخفيف الميم
نسبة إلى أبي جليل عن ممراد وقد تقدم شرح الحديث هناك وتقرر بفضل الثريد وورديه
أخص من هذا فقد أجدهم حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في
السجور والثريد وفي مسنده ضعف ولا طبراني من حديث سلمان رفعه البركة في ثلاثة الجماعه
والسجور والثريد وأبو طولة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم وزعم عياض
أنه وقع في رواية أنس ثلثه عن ابن أبي طولة وهو خطأ ولم أدر في النسخة التي عندنا من طريق
أي ذرا لعل الصواب وذكر القابسي حديثنا خالد بن عبد الله بن أبي طولة وهو ضعيف وانما هو
عن أبي طولة «ثالثا حديث أنس في الخياط «قوله مع أبي حاتم» هو أنهل بن حاتم البصري
وقع في نسخة الصغاني وتسميه نسخة أبيه في الاصل وفي نسخة حديثنا أنهل بن حاتم وابن عوف
هو عبد الله «قوله على غلام خياط» تقدم أنه لم يسم وتقدم شرح الحديث في باب من يتبع
حوالي القصه «قوله باب شاة مسهوبة والكشف والجنب» ذكر فيه حديث
أنس وقيده وأراه شاة مسهوبة وفي رواية الكشميهني مسهوبة وحديث عمرو بن أمية يجترن
كتف شاة وقد تقدم في باب ما أكل من شاة فأنشأ به الحديث إلى حديث أم سلمة أنها قربت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم جنبات ويا فأكمل منه ثم قام إلى الصلاة أخرجه الترمذي وصححه وتقدم في باب قطع
اللحم بالسكين الإشارة إلى حديث الفقيهين بن شعبة وفيه عند أبي داود والنسائي ضفت النبي صلى

عليه وسلم رأي رغيفاً مر قفا حتى لم يبق له رأي شاة مسهوبة قط «حديثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا همام عن الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجترن كتف شاة فكل منها فادعى إلى الصلاة فقام فطرح السكين فقلبي ولم يتوضأ

الله عليه وسلم فأمر بحجب قسوى فأخذ الشقرة فجعل يحترق بها منه قال ابن بطال يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس أنه صلى الله عليه وسلم أمارى شاة منه وطه فذكر ما تقدم في باب الخبز المرقق وقدم مضى البحث فيه مستوفى **(قوله)** ما كان السلف يدخرون في يومهم واسفارهم من الطعام والجم **(قوله)** ليس في شيء من أحاديث الباب للطعام ذكر أو تأخير أو خذنها بطريق الالتحاق أو من مقتضى قول عائشة ما شبع من خبز البر المادوم ثلاثا فإنه لا يلزم من نفي كونه مأدوما نفي كونه مطلقا وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله وإيقاعه في السيوت ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه دخل فيه كل إدام **(قوله)** وقالت عائشة وأسما صغنا للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر (سفرة) تقدم حديث عائشة موصولا في باب الهجرة إلى المدينة مطولا وحديث أسما تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريبا ثم ذكر فيه حديثين أحدهما عن عائشة **(قوله)** عن عبد الرحمن بن عباس عن أبيه هو عابس فيه قوله ثم موحدة ثم هله ابن زينة الخفي الكوفي تابعي كبير وبتن به عابس بن زينة القطني صحابي ذكره ابن فوس وقال له حصية وشهد دفعه مصر ولم أجدهم عنه رواية **(قوله)** قالت ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه فأراد أن يطعم الغنى الفقير بنت عائشة في هذا الحديث أن النبي عن اذ خارطوم هذا في أو آخر كتاب الأضاحي ان شاء الله تعالى وعرض البخاري منه قوله وإوان كالترفع الكراع الخفان فيه بيان جواز ادخار اللحم أو كل التبدد وبت أن سبب ذلك أنه العلم عندهم بحيث أنهم لم يكونوا يشبعون من خبز البر ثلاثة أيام متوالية **(قوله)** وقال ابن كثير هو محمود ومن مشايخ البخاري وعرضه نصر يحيى سفيان وهو الثوري بأخبار عبد الرحمن بن عباس له به وقد وصله الطبراني في الكبير عن معاذ بن المثني عن محمد بن كثير **(قوله)** في حديث جابر بن محمد سفيان هو ابن عيينة وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته **(قوله)** تابعه محمد بن ابن عيينة قيل ان محمدا هذا هو ابن سلام وقد وقع في الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان واظفه كائنزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل وكان تتردد لحوم الهدى إلى المدينة **(قوله)** وقال ابن جرير الخ) وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من البدن من كتاب الحج واظفه كالأنا كل من لحوم بدنا فوق ثلاث فرخص للناس النبي صلى الله عليه وسلم فقال كواوز ودوا لم يذكر هذه الزيادة وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد السلمي الذي أخرجه البخاري فقال بعد قوله كواوز وتروا فإطاعه أقال جابر حتى جثنا المديته قال نعم كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عنده البخاري قال لا والذي وقع عند البخاري هو المعتمدان أجدا أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد ذلك وكذلك أخرجه الثنائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الحميدة في وجهه وتبعه عياض ولهب ذكر ترا جها وأغفل ذلك شراح البخاري أصلا في ما وقعت عليه لم يس المراد بقوله لا نفي الحكم بل مراده أن جابر الميصرح باستقرار ذلك منهم حتى قدما فكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء كائنزل ولحوم الهدى إلى المدينة أي تو جهنا إلى المدينة ولا يلزم من ذلك بقاؤها معهم حتى يصلوا إلى المدينة والله أعلم لكن قد

باب ما كان السلف يدخرون في يومهم واسفارهم من الطعام والجم وغيره وقالت عائشة وأسما صغنا للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفره حديثنا خلا من يحيى حديثنا عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه قال قالت لعائشة أنتي النبي صلى الله عليه وسلم أن نؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث قالت ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه فأراد أن يطعم الغنى الفقير وكان يطعم الكراع فناكله بعد عشر عشرة قبل ما اضطرهم اليه فحكمت قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم من خبز آدم ثلاثة أيام حتى لحق بالله وقال ابن كثير أخيرنا سفيان حديثا عبد الرحمن بن عابس بهذا حديث عبد الله بن محمد حديثا سفيان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال كائنزل لحوم الهدى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة تابعه محمد بن ابن عيينة وقال ابن جرير قلت له طه أقال حتى جثنا المدينة قال لا

* (باب الحس) * حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنبل أنه سمع أنس ابن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفك القس غلاما من غلامك حتى يخرج إلى أوطانك وقد نفي وراءه فكنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل فكنت أجمعه بكثر أن يقول اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن ومن العجز والكسل والعجز والجبن وضاع الدين وغاية الرجال فلم أزل أخدمه حتى (٤٨١) أقبلنا من خير وأقبل بصفية بنت حنبل قد حازها فكنت أراها يحوى

آخر مسلم بن حديث ثوبان قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم أفعجه ثم قال يا ثوبان أصليح لهم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة قال ابن بطال في الحديث ردعي من زعمهم الصوفية أنه لا يجوز أذكار طعام لغسودان اسم الولاية لا يستحق أن ادخر شيئا ولو قل وان من ادخر أساءه الظن بالله وفي هذه الأحاديث كثرة في الردعي من زعم ذلك * (قوله) يا مسلم الحس) بفتح المهملة وتسكون القنانية بعد ما هم له تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في قصة صفية في غزوة خيبر من كتاب المغازي وأصل الحس ما يتخذ من القروا والقط والسمن وقد يجبل عوض الاقط القيت أو اللقي وقوله فيه وضاع الدين بفتح الصاد المعجمة واللام أي نفقه وحكى ابن التين سكنوا اللام ونسره بالميل وبأن من يدلش شرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وقوله يحوى بجماعه لرواؤه في أي يجعل لها حوى وهو كما يحصى ويدار حول سنام الرحلة يحفظوا كهمان السقوط ويستريح بالاستناد اليه (قوله) ثم أقبل حتى بداهه احد) تقدم الكلام عليه في أو آخر الحج وقوله مثل ما حرم به ابراهيم مكة قال الكرمانى مثل من صوب يترفع الحافظ أى بمثل ما حرم به وليس لفظة هذا زائدة * (قوله) يا مسلم الاكل في انامقضى أى الذي جعل فيه القضة كذا القصر من الاكل في جميع الآتيه بما لا يتبعها الا اناء الذهب واناء القضة واختلاف في الاناء الذي فيه شئ من ذلك اما بالتضييب واما بالتلظظ واما بالطلاء وحديث حذيفة الذي ساقه في الباب فيه النهي عن الشرب في آنية الذهب والقضة ويؤخذ من ذلك بطريقين الاول ان الحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة وقدر في حديث أم سلمة عند مسلم كما ساق في التنبيه عليه في كتاب الاشربة ذكر الأكل فيكون المنع منه بالنص أيضا وهذا في الذي جيعه من ذهب أو فضة اما المختلط أو المصنوع والمدة وهو المطلق فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر عنهم من شرب في آنية الذهب والفضة أو ناهيه شئ من ذلك فاتما يجرى في خوفه نار جهنم قال البيهقي المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حلقة فضة ولا ضعة فضة من طريق أخرى عنه أنه كان يكره ذلك وفي الاوسط لما نرى من حديث أم عطية نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقضض الاقداح ثم رخص فيه للنساء قال مغلطاي لا يطابق الحديث الترجمة الا ان كان الاء الذي سقى فيه حذيفة كان مضيا فان الضمة موضع الشففة عند الشرب وأجاب الكرمانى بأن لفظ مقضض وان كان ظاهرا فمضاه فضة لكنه يشمل ما اذا كان متخذاً كله من فضة والنهي عن الشرب في آنية الفضة يلحق به الاكل للعلل الجامعة فطابق الحديث الترجمة والله أعلم * (قوله) باب ذكر الطعام ذكر فيه

لهما ورأه بهاء أو بكساه ثم ردفها ورأه حتى اذا كان بالصبح اصنع حسبا في اطع ثم أرسلني فعدت رجالا فأكلوا وكان ذلك بنا معهما ثم أقبل حتى اذا بداه احد قال هذا اجل بمحنة ونجبه فلما أشرف على المدينة قال اللهم اني أكرم ما بين جبلها مثل ما حرم به ابراهيم مكة اللهم بارك لهسم في مدهم وصاعهم * (باب الاكل في انامقضى) * حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن أبي سليمان قال سمعت مجاهدا يقول حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى أنهم كانوا عند حذيفة فاستقى فسقاه بجوسى فلما وضع القدح في يده رماه به وقال لولا اني نهيت عن جريرة ولا مريتين كانه يقول أم أفضل هذا ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الدباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في

(٦١ - فتح الباري س)

صحافها فانهم في الدنيا ولنا في الآخرة (باب ذكر الطعام) * حدثنا قتيبة حدثنا أبو بوعلى عن قتادة عن أنس عن أبي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الجوزة يحيط بها طيب وطعمها طيب ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة لا يحيط بها طعمها حلو ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الرميح يحيطها طيب وطعمها هار ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخنظلة ليس لها ريح وطعمها هار

١١١٧ تحفة ٥٤٣٥

١١١٧ تحفة ٥٤٣٥

٥٤٣١

ع

تحفة

٩٦٧٩٦

* (باب الحلوى والعسل) *

حدثني اسحق بن ابراهيم

الخطاطي عن أبي أسامة عن

هشام قال أخبرني أبي عن

عائشة رضى الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يحب الحلوى والعسل

* حدثنا عبد الرحمن بن شعبة

قال أخبرني ابن أبي القديك

عن ابن أبي ذئب عن القبري

عن أبي هريرة رضى الله عنه

قال كنت أكرم النبي صلى

الله عليه وسلم لشبع بطني

حين لا أكمل الخبز ولا ألبس

الحرير

٥٤٣٢

تحفة

٩٣٠٢١

وساق الحديث ليس فيه أنه أسند عن عائشة وتعبه الاسماعيلي فقال هذا الحديث الذي
صححه مرسل وهو كما قال من ظاهره سابقه لكن البخاري اعتمد على اراده موصولاً من طريق
مالا عن ربعه عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ولكنه جرى على عادته من
تجنب اراد الحديث على هيئته كما في باب آخر وقد سفت وصل هذا الحديث في باب لا يكون
يسخ الامة طلاقاً من كتاب الطلاق والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب الحلوى والعسل** كذا
لا في ذمة قصور وغيره محدود وجه الفتان قال ابن ولده في عند الاضمة بالقصر تكتب بالياء وعند
القصر بالياء تكتب بالالف وقبل تعد وتقص وقال اللبث الا تكتب على الموهو كل حلو يؤكل
وقال الخطاطي اسم الحلوى لا يقع الاعلى مادخله الصنعة وفي المخصص لابن سيدة هي ما عولج
من الطعام بخلا وتوقد تطلق على النماكة ﴿قوله﴾ **يجب الحلوى والعسل** كذا في الرواية الجيسع
بالقصر وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير قال
ابن طحال الحلوى والعسل من جلة الطيبات المذكورة في قوله تعالى كلوا من الطيبات وفيه
تقر به لقول من قال المراد به المستلذ من المباحات ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه
الحلوى والعسل من أنواع الماء كل اللذينة كما تقدم تقريره في أول كتاب الاطعمة وقال
الخطاطي وتسعه ابن التين لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة انتمى لها وشدة
نزاع النفس اليها وانما كان نال من هذا ان حضرت السيدة نبالا الحاقية لم يذلل أنها تجمعه ويؤخذ
منه جواز اتخاذ الاطعمة من أنواع شتى وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يرضى أن يأكل
من الحلاوة الا ما كان حلو بطبعه كالقرو والعسل وهذا الحديث رد عليه وانما يؤخذ عن ذلك من
السلف من أثرنا خبر تناول الطيبات الى الاسترخاع القدر على ذلك في الدنيا فواضعا حال اشجا
ووقع في كتاب فقه اللغة للنعالي أن حلوى النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يجها هي الجبس
بالجيم وزن عظيم وهو قمر يمين بلبن وسبأ في باب الجم بين لوين ذكره روى حديث أنه كان
يجب الزبد القرو وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أن صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم
تسعة عسل عجز بالياء أو ما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها وقيل المراد بالحلوى الدالونج
لا المعقودة على النار والله أعلم ﴿قوله﴾ **حدثنا عبد الرحمن بن شعبة** هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن
محمد بن شعبة الحجازي بالمهمله والراي الذي نسبة الى جد أبيه وغلط بعضهم فقال عبد الرحمن
ابن أبي شعبة وتلفظ أي زيادة على سبيل الغلط المحض ومال عبد الرحمن في الضاري سوى موضعين
هذا أحدهما ﴿قوله﴾ **ابن أبي القديك** هو محمد بن اسمعيل وأكثما روى غير ألف ولا م ﴿قوله﴾ **كنت**
أكرم تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله يقول الناس أكثر أبو
هريرة الحديث ﴿قوله﴾ **لشبع بطني** في رواية الكشمي بن شبيب بالموحدة والعنى مختلف فان
الذي بالياء يشعر بالمعوضة لكن رواية اللام لا تنفها ﴿قوله﴾ **ولا ألبس الحرير** كذا هنا الجمع
وقد سفت في المناقب بلفظ الحرير بالموحدة بدل الراء الاولى وتقدم أنه للكشمي بن براءين وقال
عباس هو بالموحدة في رواية القاسمي والاصميلي وعبدوس وكذا لا في ذرع الحرير
وكذا هو للنسفي والمناقب براءين كذا في هنا ورجع عباس الرواية بالموحدة وقال هو الثوب الخمر
وهو الزين المألون مأخوذ من التصير وهو التحسين وقيل الحرير ثوب وشي مخطط وقيل هو الجدي

وانما كانت رواية الحرمر جوهة لان السياق يشعر بأن أباه مرة كان يسهل ذلك بعد أن كان لا يسهل وهو كان لا يلبس الحرمر لأولا ولا آخر بخلاف كله الجمر ولبسه الحبر فانه صار يفعل بعد أن كان لا يجده **(قوله ولا يجدهم فلا ولا فلا)** يستعمل أن يكون أبوه مرة هو الذي كنى وقصد الإيهام لارادة التعظيم والتحويل ويحتمل أن يكون سمي معينا وكفى عنه الراوي وقد أخرج ابن سعد بن طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ولقد رأيته في ليلة من ليالي يوم التردن حافيا ولتركين قائما فزوجهما الله تعالى فقلت لها التردن حافية ولتركين قائمة وسنده صحيح وهو في آخر حديث أخرجه البخاري والترمذي بدون هذه الزائدة وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليمان بن حبان سمعت أبي يقول سمعت أباه مرة يقول نشأت يتيمًا وهاجرت سكنوا كنت أجيرا السرة بنت غزوان الحديث **(قوله وأستقرئ الرجل الآية وهي)** مكي تقدم شرح قصته في ذلك مع عرف أوائل الاطعمة وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب **(قوله وخبر الناس المالكين جعفر)** تقدم شرحه في المناقب ووقع في رواية الامام علي بن الرضا في هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزازي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وكان جعفر يحب المالكين ويحلم اليهم ويحدثهم ويحدثونه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه بأب المالكين **(قلت)** وابراهيم الخزازي هو ابن الفضل ويقال ابن الحنفى الخزازي مدني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب وقد أوردت هذا الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية ابراهيم أيضا وأشار الى ضعف ابراهيم قال ابن المير مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلو ولما كانت العكة يكون فيها غالبا العمل وربما جاء بصريحه في بعض طرقه ناسب التيوب **(قلت)** اذا كان ورد في بعض طرقه العمل طابق الترجمة لانها مشتملة على ذكر الحلوى والعمل معا فيؤخذ من الحديث أحد كنى الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوريع والاطلاق الحلوى على كل شيء حلو بخلاف المعرفة وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو والمعتمد **(قوله فنشئها)** قده عياض بالثين المجبة والفاء ورجح ابن التين أنه بالتقاف لان معنى الذي بالفاء أن يشرب ما في الاناء كما تقدم والمراد هنا أنهم لعقوا ما في العكة بعد أن قطعوه هاليه كما تقدم ذلك **(قوله باب)** ذكر فيه حديث أنس في قصة الخطيبات من طريق غمامة عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه وتقدمت الاشارة الى موضع شرحه قريبا وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الدباء فقلت ما هذا قال القرع وهو الدباء يكثر به طعمنا **(قوله باب)** الرجل يسكر الطعام لآخوانه قال النكراني وجه التكليف من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ولولا تلكه لما حصره وسبق الى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التبعيد ينافي البركة ولذلك لما لم يجد أو طلبة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير **(قوله عن)** أبي وائل عن أبي مسعود في رواية أبي أسامة عن الاعشى حديثا شقيق وهو أوائل حديثا أبو مسعود وسبق في بعد اثنين وعشرين بابا ولا اعش فيه شيخ آخر نهت عليه في أوائل البوع

ولا يجدهم في فلان ولا فلافة وألفسني بطسني بالخصيا واستقرئ الرجل الآية وهي مكي يقلب في قطعته وخبر الناس المالكين جعفر بن أبي طالب يقلب يقطعنا ليخرج البناء العكة ليس فيها شيء نقشتها فتلحق ما فيها **(باب الدباء)** حدثنا عمرو بن أبي حدثنا زاهر بن سعد عن ابن عرون عن غمامة بن أنس عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى مولى له خابطا فأنت بدياه فجعل يأكله فزأل أحبه منذ رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله **(باب)** الرجل يسكر الطعام لآخوانه **(حديثنا جعفر بن يوسف حديثنا جعفر بن الاعشى عن أبي وائل عن)** أبي مسعود الانصاري قال

٥٤٣٤
م ت س
تحفة
٩٩٩٠

أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مرقوناً برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو عقبة بن عمرو ووقع في بعض النسخ المتأخرة عن ابن مسعود وهو تصحيف **(قوله)** كان من الانصار رجل يقال له أوشيب لم أقف على اسمه وقد تقدم في أوائل البوع أن ابن عمر عند أجدوا الحامي رواه عن الأعمش فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شبيب جعله من مسند أبي شبيب **(قوله)** وكان له غلام لحام لم أقف على اسمه وقد تقدم في البوع من طريق حصن بن غياث عن الأعمش بلطف قصاب ومضى تفسيره **(قوله)** فقال اصنع لي طعاماً أَدْعُو رسول الله صلى الله عليه وسلم خامس خمسة زاد في رواية حصن بن غياث لي طعاماً يَكْنِي خمسة فاني أريد أن أَدْعُو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع وفي رواية أبي أسامة لجعل لي طعاماً وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم اصنع لي طعاماً لخمسة نفر **(قوله)** فدعا النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة في الكلام حذف تقدير فصنع فدعاه وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم والترمذي وساق لفظها فدعاه وحياه الذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو خامس يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى قال الله تعالى ثلثي اثنين وقال ثلث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ومعنى خامس أربعة أي زاد على ستم وخامس خمسة أي أأدهم والاحد نصب خامس على الحال ويجوز الرفع على تقدير حذف أي وهو خامس أو أوأنا خامس والجملة جند خالصة **(قوله)** فتبعهم رجل في رواية أبي عوانة عن الأعمش في الظالم فابعهم وهي بالتحديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جرير وأبي معاوية وذكرهما الرازي في مئة من قطع وتكلف ابن التين في توجيهها ووقع في رواية حصن بن غياث فابعهم رجل **(قوله)** وهذا رجل تبعنا في رواية أبي عوانة وجرير استعانة بالتحديد وفي رواية أبي معاوية فلم يكن معنا حين دعوتنا **(قوله)** فان شئت أذنت له وان شئت تركته في رواية أبي عوانة وان شئت أذنت أذنت له في رواية أبي معاوية فدعاه لابل أذنت له وفي رواية جرير لابل أذنت له بارسل الله وفي رواية أبي معاوية فقد أذنت له فليدخل ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الاربعة وفي الحديث من القوائد جواز الاكتساب بصنة الخزارة واستعمال العبد في بطون من الصنائع واتقاعه بكسبه منها وفيه مشروعية النفاقة وتأكداستحبابها لمن غلبت حاجته لذلك وفيه أن من صنع طعاماً لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعوه إلى منزله وأن من دعا أحداً استحب أن يدعو معه من يرى من أخصائه أوائل محالسته وفيه الحكم بالدليل لقوله اني عرفت في وجهه الجوع وأن العصاة كانوا يدعون النظر إلى وجهه تبركاه وكان منهم من لا يظلل النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم وفيه أنه كان صلى الله عليه وسلم يجوع أحياناً وفيه إجابة الامام والتبريف الكبير دعوتهم ودونهم وأكلهم طعام ذي الحرفة وغيره لرفع الكبر والاروا وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضيع قدرهم يتوق فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها منه وأن من صنع طعاماً للجماعة فليكن على قدرهم ان لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستنداً إلى أن طعام الواحد يكتفي الاثني وفيه أن من دعا قوماً

كان من الانصار رجل يقال له
أوشيب وكان له غلام لحام
فقال اصنع لي طعاماً أَدْعُو
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خامس خمسة فدعا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خامس خمسة فتبعهم
رجل فقال النبي صلى الله
عليه وسلم انك دعوتنا خامس
خمس وهذا رجل قد تبعنا
فان شئت أذنت له وان شئت
تركته قال بل أذنت له
فقال محمد بن يوسف سمعت
محمد بن اسمعيل يقول اذا
كان القوم على المائدة ليس
لهم أن يشاروا من مائدة إلى
مائدة أخرى ولكن يشاروا
بعضهم بعضاً تلك المائدة
أو يدعوا

متصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حينئذ أنه لا يدخل في عوم الدعوة وإن قال قوم أنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلسا المرء مشركاؤه فيما يجدى إليه وأن من تظفل في الدعوة كان اصحاب الدعوة الاختيار في حرمانه فإن دخل بغير إذنه فكان له إخراجهم وأن من قصد التطفل لم يمنع إذا كان الرجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالأذن له وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفل لكن يقيد به احتياجا إليه وقد جمع الخطيب في أخبار الطفيلين جزأيه عدة فوائد منها أن الطفيل منسوب إلى رجل كان يقال له طفيل من بني عبد الله بن غطفان كثير منه الأتيان إلى الولائم بغير دعوة فسمى طفيل العرائس فسمى من اتصف به بعد بصفته طفيليا وكانت العرب تسميه الوارث بشين محجمة تقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة ضيف بنون زائدة قال الكرماني في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث أنه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة واستدل به على منع استتباع المدعو غيره إلا إذا علم من الداعي الرضا بذلك وأن الطفيل يأكل حراما ولنصر ابن علي الجهمضي في ذلك قصة حرت لمع طفيلي واحتج نصر بجديد ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة قد دخل سارقا وخرج مغسرا وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود واحتج عليه الطفيلي بأشياء أخرى خذنها تفصيلا المنع من الاحتياج إلى ذلك من يتطفل ويعين يتكبره صاحب الطعام الدخول إليه ما لقيه النبي وأستقال الداخل وهو وافق قول الثاقبة لاجيوز التطفل إلا لمن كان به وبين صاحب الدار نيباط وفيه أن المدعو لا يمنع من الإجابة إذا امتنع الداعي من الأذن لبعض من صحبه وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس أن فارسا كان طبيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعا فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذه لعائشة قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيجاب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة وإنما صنع الثاقبة طعاما بقدر ما يكفي الواحد فحسب أن أذن لعائشة أن لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وأيضا فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل العام بخلاف الثاقبة فلذلك امتنع من الإجابة الآن يدعوها وأعلم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه وأحب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجلود فلم يعلم مثله في قصة العام وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه قوموا فأجاب عنه المنذرى أنه يحتل أن يكون علم رضائي أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضائي شعيب فاستأذنه ولأن الذي أكاه القوم عند أبي طلحة كل من عارق الله فيه العادة لئلا يهمل صلى الله عليه وسلم فكان جل ما كاره من البركة التي لا تصنع لأبي طلحة فلما لم يقرر إلى استئذانه وأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما يشهرون أبي طلحة أو لأن أبي طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فتصرف فيه كغير أراد أو شعيب صنع له ولتفسه ولذلك حدد بعدد معين ليكون ما ينضل عنهم له ولما فيه مثلا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر عما يصل نفسه وعياله وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن الطارئ كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الأخلاق وله سمع الحديث الماضي طعام الواحد يكفي الاثنين وأرجأ أن يعجزا نذر بركة النبي صلى الله

عليه وسلم وانما استأذنه النبي صلى الله عليه وسلم تطيبا لنفسه وله له علم أنه لا يمنع الطارئ وأما وقف القاري في الاذن لما شئت ثلاثا واستماع النبي صلى الله عليه وسلم من ابياته فاجاب عياض بأنه لعله انما صرح قدر ما يكفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فلو تبعه غيره لم يبد حاجته والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمد على ما ألتفت من امداد الله تعالى له بالبركة وما اعتمد من الاشارة على نفسه ومن مكافرم الاخلاق مع أهله وكان من شأنه أن لا يرجع بعد ثلاث فلذلك رجح الناصري عن المنع وفي قوله صلى الله عليه وسلم انه استأذن رجل لم يكن مضاجين دعوتنا اشارة الى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يمتنع الى الاستئذان عليه فهو خذ من ان الداعي لو قال الرسول ادع فلا ناوجلساء به ذلك من كان جلسا له أن يحضر معه وان كان ذلك لا يستحب أو لا يجب حيث قلنا وجوبه الا بالتمتع ونفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه الكراهة لتلاطم ما تكرهه نفسه وتلا جميع الرأه والجل وصفتي الوجهين كذا استدله عياض ونفيه شغنا في شرح الترمذي بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك بل فيه مطلق الاستئذان والاذن ولم يكافئه أن يطلع على رضاه بقوله قال وعلى تقدير ان يكون الداعي يكره ذلك في نفسه فنفى له جماعة تنسبه على دفع تلك الكراهة وما ذكر من أن النفس تكون بذلك طيبة لاشاءة أو لا لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكأنه أخذ من غيره هذا الحديث والتعب عليه واخرج لانه ساقه ما من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه وفي قوله صلى الله عليه وسلم استأذن رجل فأجبه ولم يبعثه أو يبصر ثلاثا يكره خاطر الرجل ولا بد أن ينضم الى هذا ما اضطلع على أن الداعي لا يردو الا فكان يتعين في ثاني الحال فيحصل كسر خاطروا يضاف رواية كسليم ان هذا استأذنوا جميع بين الرايين بأهله جمعه لفظا وعينه اشارة وفيه نوع رفق به بحسب الطائفة (تنبيه) ه وقع هنا عندنا في ذرعن المستقلى وحده قال محمد بن يوسف وهو القرياني سمعت محمد بن اسمعيل هو الجعاري يقول اذا كان القوم على المائدة فليس لهم أن يناولوا من مائدة الى مائدة أخرى ولكن يناول بعضهم بعضا في تلك المائدة أو يدعوا أي يتركوا وكانه استنبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل انطاري ووجه أخذ من أن الذين دعوا اوصوا لهم بدعوة عموم اذن بالصبر وفي الطعام المدعو اليه بخلاف في لم يدع فيترش من وضع بين يديه التي منزلة من دعى له أو ينزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة من يدع اليه أو غفل من وقفت على كلامه من الشراح التنبيه على ذلك (قوله ما

من أضاف رجلا وأقبل هو على عله) أشار بهذه الترجمة الى أنه لا يتصم على الداعي ان يأكل مع المدعو وأورد فيه حديث أنس في قصة الحياط وقد تقدم شرحه مستوفى وقد تعقبه الاسماعيلي بأن قوله وأقبل على عله ليس فيه فائدة قال وانما اراد البخاري ايراد من رواية النضر بن شميل عن ابن عوف (قلت) بل لترجمة فائدة ولا مانع من ارادة الفائدتين الاسنادية والتنبيهية ومع اعتراف الاسماعيلي بزيادة الحديث من حديث النضر فاقم آخرجه من رواية أزهر عن ابن عوف فكأنه لم يعمد من حديث النضر وقال ابن بطال لا أعني في اشتراط أكل الداعي مع الضيف الا أنه أبط لوجهه وأذهب لاحتشامه في فعل فهو لا يطلع في قرى الضيف ومن تركه فافتر وقد تقدم في قصة أضاف أبي بكر انهم استنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك (قوله ما

باب

(المرق) * حدثنا عبد الله بن مسالة عن مالك عن اسحق بن عيسى عن عيسى بن طلحة أنه سمع أنس بن مالك أن خطاطدا النبي صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فذهبت مع النبي صلى الله عليه وسلم ففقر خبز شعير ومر فاقبدها وقد فرأت النبي صلى الله عليه وسلم يتسبع البياض من حوالى القصعة (٤٨٨) فلم أر لأحب البياض بعد يومئذ * (باب القنبد) * حدثنا أبو نعيم حدثنا مالكا

(المرق) * وأورد فيه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له قال ابن التين في قصة الخطاط روايت فيها أحضر في بعضها قارب مرقا وفي بعضها قنبد وفي أخرى خبز شعير وفي أخرى نريد قال والزباد من الثقة مقبولة قال الداودي وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكتبون فرما غفل الراوى عند ما يحدث عن كلمة يعنى ويحفظها غير من التفات في عقد عليها (قلت) أتم الروايات ما وقع في هذا الباب عن مالك فقرب خبز شعير ومر فاقبدها وقد فرأت النبي صلى الله عليه وسلم في الأثر والروايات خصوص التخصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخارى أخرجه التيسافى والترمذى وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفعه وفيه وأذا طحنت قدرا فاكثمر مرقه واغرف لحارلك منه وعند أحمد والبخارى حديث جابر نحوه وفي الباب عن جابر حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن ثم أخذ من كبدته تسعة وجعلت في قدر وطحنت فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكل غيره من أصحابه ما لم يكن يده تسعة وجعلت في قدر (باب القنبد) ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر وفيه حديث عائشة ما فعله في أفق عام جلع الناس أراد أن يطعم الغنى القنبد المذيت (قلت) وهو مختصر من حديثها المأثري في باب ما كان السلف يدخرون وقد تقدم قريبا وأوله سؤال التابعي عن النبي عن الأكل من لحوم الأضاح فوق ثلاث فأجاب بذلك فعرف منه أن من رجع الضيف في قولها ما فعله إلى النبي عن ذلك (قوله) * من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا قال ابن المبارك لأبأس أن ناول بعضهم بعضا ولا ناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى) تقدم هذا المعنى قريبا والأثر عنه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب البر والصلة له ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الخطاط وفيه وقال غلامه عن أنس فجعلت أجمع البياض بين يديه وصله قبل بياض من طرفي غمامة وقد تقدم في باب من يتسبع حوالى القصعة أن في روايته جلد عن أنس فجعلت أجمعه فأدنيه منه وهو المطابق للترجمة لانه لا فرق بين أن ناول من إناه إلى إناه أو يضم ذلك إليه في نفس الإناه الذي يأكل منه قال ابن بطال انما يبار أن ناول بعضهم بعضا في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قد ملأهم بأعينهم فلم يأن يأكلوه وهم في شركاء وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد مما يليه من ناول صاحبه مما بين يديه فكأنه أتره نصيبه مع ما فعله من المشاركة وهذا يختلف من كان على مائدة أخرى فانه وإن كان للمناول حق فيما بين يديه لكن لا يحق للأخرى في تناوله منه إذ لا شرك له فيه وقد أشار الإسماعيلي إلى أن قصة الخطاط لا يجتمع فيها الجواز والمناولة لأنه طعام اتخذ للنبي صلى الله عليه وسلم وقصده والذي جمع له البياض بين يديه فلهذا في ذلك الجواز مناولة الضيفان بعضهم بعضا مطلقا (قوله) * (باب القنبد المارط) أى أكلها معا وقد ترجم له بعد تسعة أبواب الجمع بين اللونين (قوله عن أبيه) * هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صفات التابعين وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صفات الصحابة

ابن أنس عن اسحق بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في غرة فهداها وقد فرأت النبي يتسبع البياض * حديثا فيصنفان عن عبد الرحمن بن عباس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت ما فعله إلا عامي جلع الناس أراد أن يطعم الغنى القنبد وان كالترفع الكراخ بعد خمس عشرة وماشع آل محمد من خبز مراموم ثلاثا * (باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا) قال وقال ابن المبارك لأبأس أن ناول بعضهم بعضا ولا ناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى * حديثنا جعل قال حديثي مالك عن اسحق بن عبد الله عن أبي بن طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول ان خطاطدا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال أنس وسئل عن خطاطدا فذهب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزا من خبز شعير ومر فاقبدها وقد فرأت النبي صلى الله عليه وسلم يتسبع البياض من حوالى القصعة (٤٨٨) فلم أر لأحب البياض بعد يومئذ * (باب القنبد) * حدثنا أبو نعيم حدثنا مالكا

من خبز شعير ومر فاقبدها وقد فرأت النبي صلى الله عليه وسلم يتسبع البياض من حوالى القصعة (٤٨٨) فلم أر لأحب البياض بعد يومئذ * (باب القنبد المارط) * حدثنا أبو نعيم حدثنا مالكا

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب
 الله عليه وسلم يركب
 الربط بالقشاة * (باب) *
 حدثنا مسدد حدثنا
 جاد بن زيد عن عباس
 الجري عن أبي عثمان
 قال نضفت بأهري
 سبعاً وكان هو وأهري
 وشادهم بعقوبن الليل
 أنلاً ناضلي هذا ثم ولفظ
 هذا وسعته يقول قسم
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بين أصحابه غرافاً صبي
 سبع غرات أحدها
 حشفة * حدثنا محمد بن
 الصباح حدثنا إسماعيل بن
 زكريا عن عاصم عن أبي
 عثمان عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قسم النبي صلى الله
 عليه وسلم بين أصحابه غرافاً صبي
 منه خمس أربع غر

(قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يركب الربط بالقشاة) قال الكرماني في الحديث أن كل
 الربط بالقشاة الترجمة بالعكس وأجاب بأن الماء الصاحبة والملاصقة فكل منهما صاحب
 الآخر أو ملاصق (قلت) وقد وقعت الترجمة في رواية التي على وفي لفظ الحديث وهو عند مسلم
 عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جاعل عن إبراهيم بن سعد بسند الجبالي فيه بلفظ باكل
 القشاة بالربط كاللفظ الترجمة وكذلك أخرجه الترمذي وسيأتي الكلام على الحديث في باب
 الجمع بين اللونين * (قوله باب) كذا هو في رواية الجمع بغير ترجمة وسقط عند
 الإسماعيلي فاعترض بأنه ليس فيه للربط والقشاة كوالذي أنشأه أنه أراد أن يترجم به للتر
 وحده أو لنوع منه وذكره حديث أبي هريرة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غرافاً صبي
 سبع غرات أحدها حشفة وهو من رواية عباس الجري عن أبي عثمان الهندي عنه وقد تقدم
 قبل بثمانية أبواب ثم ساقه من رواية عاصم الاحول عن أبي عثمان بلفظ فأصابني خمس غرات
 أربع غر وحشفة قال ابن التين ما أن تكون إحدى الرويتين وهما أو يكون ذلك وقع مرين
 (قلت) الثاني بعد الاتحاد المخرج وأجاب الكرماني بأن لسانه إذا التخصيص بالمدلول لا يبقى الزائد
 وفيه نظر والأول ما كان لا ذكره فائدة وقالوا لا أن يقال إن القسمة أو لا تنفك خسانها ثم فضلت
 فضله فقسمت فبينت في ذلك أحد الرويتين مبتدأ الأمر والآخر منتهاه وقد وقع في الحديث
 اختلاف أشد من هذا فإن الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجري بلفظ أصابهم
 جوع فاعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم غرة غرة وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ قسم
 سبع غرات بين سبعين أنبياء وإن ما جود من هذا الوجه بلفظ أصابهم جوع وهم سبعة
 فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم سبع غرات لكل إنسان غرة وهذه الروايات متقاربة المعنى
 ومختلفة الرواية جاد بن زيد عن ابن عباس وكانهم يرحل تحت عند الجبالي على رواية شعبة فاقصر
 عليها وأبدى رواية عاصم لأنها وافقتهما من حيث زيادة على الواحدة في الجملة (قوله في
 الرواية الأولى تضيفت) بضامحة وفاء أي نزلت به ضيفا وقوله سبعاً أي سبع لال (قوله
 فكان هو وأهري) تقدم أنهم أبصره بعض الموحدة وسكون المهملة بفتح غزان ففتح العين المحبة
 وسكون الزاي وهي صبيحة أخت عتبة الصحابي الجليل أم البصرة (قوله وخادمه) لم أقف على
 اسمها (قوله بعقوبن) بالفاء أي يتناولون قيام الليل وقوله أنلاً أي كل واحد منهم يقوم
 ثلث الليل من بداؤه من ثلثة ألفاظ (قوله وسعته يقول) القائل أبو عثمان الهندي
 والمسموع أبو هريرة ووقع عند الإسماعيلي في هذه الرواية بعد قوله ثم ولفظ هذا قلت
 بأهري كيف تصور قال أما أنا فأصوم من أول الشهر ثلاثاً فإن حدثت كان لي أجر
 شهر قال وسعته يقول قسم وكان البخاري حذف هذه الرواية كونهما موقوفة وقد أخرج هذا
 الاستناد في الصلاة التحريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعاً وأخرجه في الصيام من
 وجه آخر عن أبي عثمان وهو السب في سؤال أبي عثمان بأهري عن كيفية صومه يعني من
 أي الشهر تصوم الثلاث المذكورة وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام (قوله أحدها حشفة) في
 حشفة زاد في الرواية الثانية أربع غر بالرفع والتسوية فيهما وهو واضح وفي رواية أربع غر بزيادة
 (قوله في الرواية الثانية أربع غر بالرفع والتسوية فيهما وهو واضح وفي رواية أربع غر بزيادة

ها في آخره أي كل واحدة من الأربع غرة قال الصكر ماني فان وقع بالاضافة والجرف شاذ على خلاف القياس وانما جاء في مثل ثلثه وأربعه مائة (قوله وحشفة) بمهله ثم جمعة مفتوحين ثم فاء أي رديئة والحشف رديء الترو ذلك أن تيسر الرطبة في الخلعة قبل أن يتنهي طبعها وقيل لها حشفة ليس بها وقبل مراد صلة قال عباس فلي هذا فهو يسكون الشين (قلت) بل الثابت في الروايات بالتحريك ولا منافاة بين كونها رديئة وصلبة (تنبيه) أخرج الاسماعيل طريقتين عن معصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكارة عن اسمعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره قال أبو هريرة أن أبجمل الناس من يجمل بالسلام وأبجمل الناس من يجزع الدعاء وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة وكان البخاري حذفه لكونه موقوفاً ولم يمدح بغيره الباب وقدرى مرفوعاً والله اعلم (قوله) باب الرطب والتمر كذا البيهقي فما وقع عليه الإجماع بطال نفسه باب الرطب بالتمر وقع فيه بوحدة بدل الواو وقع ليعاض في باب ح ل أن في البخاري باب أسكل التمر بالرطب وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلاً (قوله) وقال الله تعالى وهزى البك مجذع الخلعة الآية) وروى عبد بن جسيم عن طريق شقيق بن سلمة قال لو علم الله أن شاة النفس أعجز من الرطب لأمر مريم به ومن طريق عرو بن ميمون قال ليس للتفاسم خير من الرطب والتمر ومن طريق الربيع بن خنيس قال ليس للتفاسم مثل الرطب والتمر يض مثل العسل أسائده بصحة وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث أبي رزمة قال أطلعهم من أنفسهم كوالد الرطب فان لم يكن رطب فتمر وليس من التمر فخره أكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم وفي أسناده ضعف وقد قرأ الجهور رقاسط بشديد السنين وصلته تساقط وقرأه فخره وهي رواية عن أبي عمرو التميمي عن حذف إحدى التاءين وفيها قرأت أخرى في الشواذ ثم ذكره حديثه الأول حديث عائشة (قوله) وقال محمد بن يوسف هو القرابي شيخ البخاري وسفيان هو النوري وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الأطلعه من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طاعة العبدري ثم الشيباني الجلي وأمه هي صفية بنت شيبة من صغار الصحابة وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظ وما شنعنا الصواب رواية الجامعة فقد أخرجهما أحمد ومسلم أيضاً من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ حين شبع الناس واطلاق الاسود على الماء من باب التقلب وكذلك اطلاق الشبع موضع الرى والعرب تفعل ذلك في الشين بصطبان فتشبعهم ما عابهم الاثر منهما وأما التوبة بين الماء والتمر فأن الماء كان عندهم يتسرا الان الرى منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام المضرة شرب الماء صرافياً كل لكنها قرئت بينهما لعدم التمتع بأحدهما اذا فاك ذلك من الآخر ثم عبرت عن الامرين الشبع والرى بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما وقد تقدم شيء من هذا في باب من أكل حتى شبع (قوله) الثاني حديث جابر (قوله) أبو عثمان هو محمد بن مطرف وأبو حازم هو سفيان بن دينار (قوله) عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة هو الخزازي واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذفه وكان يلقب ذا الرحمن وعبد الله بن أبي ربيعة من سلسلة الفخ وولي الخنيس من بلاد اليمن لسمه قلم بل لم يلى ان جاء سنة حصر عثمان لم يصره

وحشفة ثم رأيت الحشفة

هو أشدهن لضرسى (باب الرطب والتمر) وقول الله تعالى وهزى البك مجذع الخلعة تساقط عليك رطباً (جنباً) وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حديثي أي عن عائشة رضي الله عنها قالت نوقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شبعنا من الاسود بن التمر والماء حديثنا سعد بن أبي مريم حديثنا أبو عثمان قال حديثي أبو حازم عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

٥٤٤٣

تحفة

٢٢١٢

فدفع عن راحلته فلت ولا يراهم عنده رواية في النساق قال أبو حاتم انهم اسلمة وليس
 لاراهيم في البخاري سوى هذا الحديث وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وله رواية عن أمه
 وخالته عائشة (قوله كان بالمدنة يودي) لم أقف على اسمه (قوله وكان يسافني في غري الى
 الجذاذ) بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز ادها أي زمن قطع غري النخل وهو
 الصرام وقد استكمل الاسماعيل ذلك وأشار الى شذوذه هذه الرواية فقل هذه القصة
 يعني دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد
 جابر من الدين وكنى قال ابن التين الذي في أكثر الاحاديث ان الدين كان على والد جابر قال
 الاسماعيل والسلف الى الجذاذ مما لا يميزه البخاري وغيره في هذا الاسناد انظر (قلت)
 ليس في الاسناد من ينظر في حاله سوى ابراهيم وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وروى
 عنه أيضا ولده اسمعيل والزهري وأما ابن القطان فقال لا يعرف حاله وأما السلف الى الجذاذ
 فيعارضه الامر بالسلم الى أجل معلوم فيعمل على أنه وقع في الاقتصار على الجذاذ اختصار
 وأن الوقت كان في أصل العقد معينا وأما الشذوذ الذي أشار اليه فنسب دفع بالتعدد كان في
 السابق اختلافا ظاهرا فهو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم ترك في النخل الخلف عن والد جابر
 حتى وقى ما كان على يمينه من التركة تقدم بيان طريقه واختلاف الفاظه في علامات النبوة ثم ترك
 أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم (قوله وكانت لجابر الارض
 التي بطريق رومة) في الثقات أو هو مدرج من كلام الراوي لكن يردو بعضه الاول ان في
 رواية أبي ثعلبة في السخرج من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي هريرة شيخ البخاري فيه وكانت
 في الارض التي بطريق رومة ورومة بنضم الراء وسكون الواو هي البترا التي اشتراها عثمان رضي
 الله عنه وسبيلها هي في نفس المدنة وقد قيل ان رومة رجل من بني غفار كانت له البترا قبل أن
 يشتريها عثمان نسبت اليه ونقل الكرمان في بعض الروايات دومة بدل البترا قال ولعلها
 دومة الجندل (قلت) وهو باطل فان دومة الجندل لم تكن اذ ذاك فتحت حتى يمكن أن يكون
 لجابر فيها أرض وأيضا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى الى أرض جابر وأطعمه من
 رطبها وأنام فيها وقام فترك فيها حتى أوفاه فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السقران
 بين دومة الجندل وبين المدنة عشر مراحل كما بينه أبو عبد البر الكري وقد أشار صاحب المطالع
 الى أن دومة هذه هي ثر رومة التي اشتراها عثمان وسبيلها هي داخل المدنة فكانت أرض جابر
 كانت بين المسجد النبوي ورومة (قوله جلست فخلا عاما) قال عياض كذا اللقائبي وأبي ذر
 وأكثر الرواة الجيم واللام قال وكان أبو عمرو بن سراج يصوب هذه الرواية إلا أنه يضبطها
 جلست أي يسكنون السين وضم التاء على انها مخاطبة جابر وتفسره أي تأخرت عن القضاء فخلا
 بضم واو ضامة وخلة ولم يشدد من الخلة أو تحققت من الخلو أي تأخر الساق عاما قال عياض
 لكن ذكر الارض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الارض لا عن نفسه انتهى فاقضي ذلك أن
 ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء الضمير للارض وبعده فخلا شون ثم
 معجمة ساكنة أي تأخرت الارض عن الانعام من جهة النخل قال ووقع للاصمعي فحسب مجاء
 مهملة ثم موحدة وعند أبي الهيثم فحاست بعد انما المعجمة ألف أي خالفت معهودها وجاها

قال كان بالمدنة يودي
 وكان يسافني في غري الى
 الجذاذ وكانت لجابر الارض
 التي بطريق رومة جلست
 فخلا عاما فجاءني اليهودي
 عند الجذاذ

ولما جدمها شيئا فجعلت أستظرو الى قابل فيأبى فآخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أصحابه امشوا استظنظ لمبار من اليهودي فآؤاني فمضى فجعل النبي (٤٩٢) صلى الله عليه وسلم يكلم اليهودي فيقول يا ناقاسم لا أنظرو فلما رأى النبي صلى الله

عندما قال يابن عتيق عند النبي صلى الله عليه وسلم جالس أداني فجاء رجليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من الشعر ما ركبته كبركة المسلم فظننت أنه يعني الخلعة فأردت أن أقول هي الخلعة يا رسول الله ثم التفت فإذا أنا عاشره عشرة أنا
 أحدتهم فسكت فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي الخلعة

٥٤٤٥

م د س

تحفة

٢٨٩٥

* (باب البعثة) * حدثنا
جمعة بن عبد الله حدثنا
مروان أخبرنا هاشم بن
هاشم أخبرنا عاصم بن سعد
عن أبيه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
تصح كل يوم سبع قرأت
بحرورة لم يضره في ذلك اليوم
سم ولا صبره (باب القرآن
في التمر) * حدثنا أحمد حدثنا
شعبة حدثنا جله بن نعيم
قال أصابعنا عام سنة مع ابن
الزبير فرزنا قرأنا فذكرنا
عبد الله بن عمر بن الخطاب
نا كل ويقول لا تقارنوا فان
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الاقران ثم يقول
الآن يستأذن الرجل أخاه
قال شعبة الاذن من قول

٥٤٤٦

ع

تحفة

٦٦٦٧

حدثنا ابن عمر في التحفة وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى وتقدم الكلام على خصوص
الترجمة بأكل الجارية في كتاب البيوع (قوله باب البعثة) بفتح العين المهملة وتسكون
الجيم نوع من التمير معروف (قوله حدثنا جمعة) بضم الجيم وتسكون الميم (ابن عبد الله) أي ابن
زباد بن شداد السلمي أو بكر الجليي يقال ان اسمه يحيى وجمعة لقبه ويقال له أيضاً أبو خاقان كان من
أئمة الرأي وأولاً ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين
وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث وسأني شرح حديث الجعوتي في كتاب
الطب ان شاء الله تعالى وقوله خنابم تصح كل يوم سبع قرأت وقع في نسخة الصغاني زيادة
الباقي وأوله فقال بسبع (قوله باب القرآن) بكسر القاف وتخفيف الراء أي
ضم نوناً في قرأتين أو كل مع جماعة (قوله جله) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة (قوله ابن نعيم)
بضم نون مع فخر كوفي تايبة ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضي الله عنه مائة (قوله أصابعنا
عام سنة) بالاضافة أي عام فقط ووقع رواية أبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة أصابعنا
محصنة (قوله مع ابن الزبير) يعني عبد الله كان خلفه وتقدم في الظالم من وجه آخر عن شعبة
بالفتح كالمالسة في بعض أهل العراق (قوله فرزنا قرأنا) أي أعطانا في أوزاننا قرأنا وهو القدر الذي
يصرف للجيم في كل سنة من مال الخراج وغيره يدل التدوير القلة النقد اذا ذاك بسبب الجماعة التي
حصلت (قوله وينول لا تقارنوا) في رواية أبي الوليد في الشركة فيقول لا تقارنوا وكذا أبي داود
الطيالسي في مسنده (قوله عن الاقران) كذلك الاكترال وانه قد أوصحت في كتاب الحج إلى اللغة
أنه يحيى بغير ألف وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بالفتح القرآن وكذلك قال أحمد عن ججاج بن
محمد عن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران قال القرطبي وقع عند جعفر واثم سلم
الاقران وفي ترجمة أبي داود باب الاقران في التمر وليست هذه اللفظة معروفة وأقرن من الرباعي
وقرن من الثلاثي وهو الصواب قال الفراء قرن بين الحج والعمرة ولا يقال أقرن وانما يقال أقرن
لما قرى عليه وأطلقه ومنه قوله تعالى وما كاله مقربين قال الحسن جاني اللغة أقرن الدم في
العرق أي كثر فيجعل جل الاقران في الخبر على ذلك فكيف معناه أنه نهى عن الاكتران من كل
المراد اذا كان مع غيره ويرجع معناه إلى الاقران المذكور (قلت) لكن يصير أعظم منه والحق
أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة وقدمت أجديين من رواه بالفتح أقرن ولفظ قرن من أصحاب
شعبة وكذا قال الطيالسي عن شعبة الاقران ووقع في رواية الشيباني الاقران وفي رواية تيسر
القران (قوله ثم يقول الآن يستأذن الرجل أخاه) أي فاذا أذن له في ذلك جاز والمراد بالآخر رفيقه
الذي اشتد معه في ذلك التمر (قوله قال شعبة الاذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي
قله وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا وكذلك تقدم في الشركة عن أبي
الوليد ولا أعلم لمعنى أصله لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ وكذا أخرجه أحمد عن يزيد بن جهمز
وغيرهما عن شعبة وتابع أحمد عن فضل الموقوف من المرفوع شعبة بن سوار عن شعبة أخرجه
الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله الاقران قال ابن عمر الآن يستأذن الرجل منك
أخاه وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة أرى الاذن من قول ابن عمر أخرجه الخطيب وقد فصله
أيضاً عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته قال شعبة الاذن يستأذن أحدكم أخاه هو

من قول ابن عمر أخرجه الخطيب أيضاً الآن سعيداً أخطأ في اسم التابعي فقال عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر والمخوف جليل بن يحيى قال قال الجماعة والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا كثيراً مرواه عنه مدرجاً وطائفة منهم مرواه عنه الترددي كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة وشابهة فصل عنه وأدم جزم عنه بان الزيادة من قول ابن عمر وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في التابعي فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي مرواه عنه الترددي أكثر نظراً فبين مرواه غيره من التابعين فربما قد ورد عن سفيان الثوري وابن أبي عمير الشيباني ومسعود بن زياد بن أبي أنيسة فاما الثوري فتقدمت روايته في الشركة ولفظه نهى أن يقرن الرجل بين الترتين جمعاً حتى يستأذن أصحابه وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الادراج وأما رواية الشيباني فآخرجهما أحد وأود باللفظ نهى عن الاقران الآن تستأذن أصحابك والقول فيها كالة وفي رواية الثوري وأما رواية زياد بن أبي أنيسة فآخرجهما ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه باللفظ من أكل مع قوم من قريظة لا يقرن فان أراد أن يفعل ذلك فليستأذنهم فان أدوا فافعله وهذا ظاهره في الرفع مع احتمال الادراج أيضاً ثم نظرنا في مرواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع وذلك أن ابن أبي عمير في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجهما عن طريق الشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعثه فكبت متنافكاً كل التثنية من الجوع فجعل أصحابنا إذا قرئ أحدهم قال لصاحبه اني قد قرئت فاقروا وهذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والعلو ان الله كان مشروفاً لهم معروفاً وقول الصحابي كأنه فعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذا الحكم الرفع عند الجمهور وأصرح منه ما أخرجه الزبيري من هذا الوجه ولفظه قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بين أصحابه فكان بعضهم يقرن فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن إلا بآذن أصحابه فالذي ترجع عندي أن الادراج فيه وقد اعتمد الجارية هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الاذن مرة غير مرفوعة أن لا يكون مستنده في الرفع وقد ورد أنه استسقى في ذلك فأنتى والمقتضى قد لا ينشط في فتواه الى بيان المستند فأخرج التثنية من طريقه عن عمر بن الخطاب قال لا تقرأ القرآن الا بآذن أصحابك ففعل على أنه لما حدث بالصفة ذكرها كما هو مرفوعة ولما استسقى أنتى بالحكم الذي حفظه على رقبته ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم وقد اختلف في حكم المسئلة قال النووي اختلفوا في هذا التي هل هو على التعريم أو الكراهة والصواب التفصيل فان كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام الارضاهم ويحصل بصر بوجههم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يثلب على الظن ذلك فان كان الطعام لغيرهم حرم وان كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ويحرم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الأكلين معه وحسن المصنف أن لا يقرن ليساوي ضيقه إلا ان كان الشيء أكثر ما يفضل عنهم مع أن الأدب في الأكل مطلقاً ترك ما يقتضي الشره الآن يكون مستهلاً برب الاسراع لـ سهل آخر وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان انما كان في زمة منهم حطب كانوا في قلة من الشيء فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج الى استئذان

٥٤٤٧
م د ق
تحفة
٥٢١٩

ابن عمر * (باب القضاء) *
حدثنا - جعل بن عبد الله
قال حدثني ابراهيم بن سعد
عن أبيه قال سمعت عبد الله
ابن جعفر قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم يأكل
الربط بالقضاء * (باب بركة
الخلعة) * حدثنا أبو نعيم
حدثنا محمد بن طلحة عن
زيد بن عبد بن جاهد قال
سمعت ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من
الشجر شجرة تكون مثل
المسلم وهي الخلعة * (باب
جمع اللونين) وأنظمة من
بكرة) *

٥٤٤٨
م
تحفة
٧٢٨٩

وتعقبه النووي بأن الصواب التخصيص لأن العبارة بعموم النقط لا بخصوص السبب كيف وهو
غير ثابت (قلت) حديث أبي هريرة الذي قدمته برشد الله وهو قورى وقصة ابن الزبير في حديث
الباب كذلك وقال ابن الأثير في النهاية انما وقع النهي عن القرآن لأن فيه شرها وذلك يرى
بصاحبه أولاً لأنه غنبار فيقه وقيل انما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء
وكانوا مع ذلك يواسون من القليل وإذا اجتمعوا رعباً آثر بعضهم بعضاً وقد يكون فهم من اشتد
جوعه حتى يحمله ذلك على القرن بين القرنين أو تعظيم القيمة فأرشدهم إلى الاستئذان في ذلك
تطيباً للنفوس الباقيات وأما قصة جلد بن حميم فظاهرها أنهم من أجل الغنى وليكون ملكهم
فيه - وروى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى وقد أخرج ابن شاهين في السامع
والمسوخ وهو في مسند الزار من طريق ابن بريدة عن أبيه رفعه كنت نسيك من القرآن في
القرآن الله وسع عليكم فأقروا فقل النووي أشار إلى هذا الحديث فإن في أسناده ضعفاً قال
الحافظي حديث انتهى أصح وأشهر الآن أن الخطب فيه يسيراً لأنه ليس من باب العبادات وانما هو
من قبيل المصالح الدنيوية فيمكن فيه بمثل ذلك وبعضه إجماع الأمة على جواز ذلك كذا قال
وسمعه بالحوافز في حال كون الشخص مالكاً لذلك المأكول ولو بطريق الإذن فيه كما مره
النووي والأفراد يترأى أحد من العلماء أن يترأى أحد من غيرهم بغيره حتى لو قامت قرينة تدل
على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضاه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار حرماً
وانما وقع المكارمة في ذلك إذا قامت قرينة الرضا وذكر أبو موسى المديني في ذيل الفريين عن
عائشة وجابر استباح القرآن لما فيه من الشراء والطعم المزرى بصاحبه وقال مالك ليس بجميع
أن يأكل أكثر من رفقته * (تنبيه) * في معنى الترابط وكذا الزبيب والعنب ونحوهما
لوضوح اعلة الجامعة قال القرطبي جل أهل الظاهر هذا النهي على التصرم وهو من من
وجهل بمساق الحديث والمعنى وجهل الجاهل ورعى حال المشاركة في الأكل والاجتماع عليه بدليل
فهم ابن عمر رآه وهو أرفعهم لأقرب الحال وقد اختلف العلماء فنن يوضع الطعام بين يديه
حتى يملكه قليل بالوضع وقيل بالرفع إلى فيه وقيل غير ذلك فعلى الأول فليكنهم فيه وانما يجوز
أن يقرن الأبازن الباقيين وعلى الثاني يجوز أن يقرن لكن التخصيص الذي تقدم هو الذي تقتضيه
القواعد الفقهية فتم ما يوضح بين يدي الضيفان وكذلك الثأري الأعراس سيده في العرف سبيل
المكارة فلا اختلاص لا اختلاف التام في متدار الأكل وفي الاحتياج إلى التناول من الشيء ولو
حمل الأمر على تساوي السهوان بينهم لمناقض الأمر على الواضح والموضوع والمصالح إلى
لا يكتفي بالسيارة يتناول أكثر من نصيب من يشعه السيرة والمال يتشاح الناس في ذلك ويرى
عليهم على المساعدة عنه عرف الأمر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة والله أعلم
﴿قوله﴾ (باب القضاء) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
باب بركة الخلعة ذكر فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم التنبيه عليه قريناً وأنه
مشرحه مستوفى في كتاب العلم ﴿قوله﴾ (باب جمع اللونين) أو الطعام من مرة إلى
في حالة واحدة ورأيت في بعض النسخ مرة ولم أراكم في الأصول ولعل البخاري لم إلى
تضعيف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى في بئانه وبقعه فيه لبن وعسل فقال آدمان

٥٤٤٩
م د ت ق
تحفة
٥٢١٩

في انما لا آكله ولا أحرمه أخرجه الطبراني وفيه راوي مجهول (قوله عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم استخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء ذكرنا أم قبله بأبواب باعلى من هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على ابراهيم بن سعد قال الترمذي صحيح غير لا تعرفه الام حديثه (قوله يا كل الرطب بالقثاء) وقع في رواية الطبراني كقصة! ككله ما فخرج في الاوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت في عيين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء في شماله رطباً هو يأكل من ذامرة ومن ذامرة وفي سنده ضعف وأخرج حقه وهو في الطب لا ينعيم من حديث أنس كان يأخذ الرطب بيمينه والبطيخ بيساره فأكل كل الرطب بالبطيخ وكان أحب القاكهة اليه وسنده ضعيف أيضاً وأخرج النسائي بسند صحيح عن حميد عن أنس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخبز وهو بكسر الخاء المثبته وسكون الراء وكسر الواو واحدة بعد هاء زاي نوع من البطيخ الاصفر وقد تكبر القثاء قصفه من شدة الحر قصير كالخبرين كما شاهدته كذلك بالخزفي هذا تعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الاخضر واعتل بأن في الاصغر حرارة كما في الرطب وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفئ حرارة الآخر والجواب عن ذلك بأن في الاصغر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه لخلوة طرف حرارة والله أعلم وفي النسائي أيضاً بسند صحيح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم يأكل البطيخ بالرطب وفي رواية لجمع بين البطيخ والرطب جميعاً وأخرج ابن ماجه عن عائشة أرادت أني تعالني للسمنة فتدخلني على النبي صلى الله عليه وسلم فما استقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمعت كاحسن سمعة والنسائي من حديثه المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم عالمي لغبري ثم قاطعهم في القثاء التي رفعت علمه كاحسن الشجهم وعند أبي نعيم في الطب من وجه آخر عن عائشة إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يؤكل بذلك ولابن ماجه من حديث أبي بمران النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الزيد والتمر الحديث ولا حرج من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه قال دخلت على رجل وهو يشجع لسانه فقال ادن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم صامها الطالسين واسناده قوي قال النووي في حديث الباب جوازاً كل الشئ من التماسكه وغيرهما وجوازاً كل طعام من معاوي يؤخذ منه جواز التوسع في الطعام ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منها لا اعتداد اتوسع والترفع والاكثر لغير مصلحة دينية وقال القرطبي يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطباؤها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب لأن في الرطب حرارة وفي القثاء برودة فإذا أكلهما اعتدلا وهذا أصل كبير من المركبات من الادوية وترجم أبو نعيم في الطب باب الاشياء التي تؤكل مع الرطب لذهب ضرره فساق هذا الحديث لكن لا يذكر الزيادة التي ترجم بها وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلفظ كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول يكسر حمداً بردهذا وروى هذا الخبر هذا والطبيخ بتقديم اللام في البطيخ ووزنه والمراد به الاصفر بدليل ورود الحديث بلفظ الخبز بدل البطيخ وكان يكثر وجوده بارض الحجاز بخلاف البطيخ الاخضر (تنبيه) سقطت هذه الترجمة وحديثه من رواية النسائي ولم يذكرها الاسماعيلي أيضاً (قوله يا) من أدخل الشفان عشرة عشرة والجلبوس على الطعام عشرة عشرة أي اذا احتجبت الى ذلك لضيق الطعام أو لمكان الجلبوس عليه

حديث ابن مقبل أخبرنا
عبد الله أخبرنا ابراهيم بن
سعد عن أبيه عن عبد الله
ابن جعفر رضي الله عنهما
قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأكل الرطب
بالقثاء (باب من أدخل
الشفان عشرة عشرة
والجلبوس على الطعام عشرة
عشرة) هـ

حدثني الصلت بن محمد
حدثنا جابر بن زيد
الجلعي عن عثمان بن أنس
وعنه هشام بن محمد عن
أنس وعن سنان أبي ربيعة
عن أنس أن أم سلمة
عدت إلى مدمن شعر جثته
وجعلت منه خفيفة
وعصرت عكة عندها ثم
بعتني إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فأنبأته وهو في
أحباله فدعوه قال ومن
معي فثقت فقلت انه يقول
ومن معي فخرج إليه أبو
طلحة قال يا رسول الله انما
هو شي صنعته أم سلمة فدخل
فخبر به وقال أدخل علي
عشرة فادخلوا فأتوا حتى
شعوا ثم قال أدخل علي
عشرة فدخلوا فأتوا حتى
شعوا ثم قال أدخل علي
عشرة حتى عدا ربعة عشر
ثم قال النبي صلى الله عليه
عليه وسلم

تغ

٤٩٠ / ٤

(قوله عن الجلعدي عثمان بن أنس وعن هشام بن محمد عن أنس وعن سنان أبي ربيعة عن أنس) هذا الأسانيد الثلاثة لجابر بن زيد وهشام بن حسان ومحمد بن سيرين وسنان أبو ربيعة قال بعض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وانما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته (قلت) الخطأ فيه عن دون ابن السكن وسنان هو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه وليس في البخاري سوى هذا الحديث وهو مقرون بغيره وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي له أ حديث قله وأرجو أنه لا بأس به (قوله جثته) يجيم وشين مبهمة أي جعلته جثشا والجثش دقي غير ناعم (قوله خفيفة) بخاء مبهمة وطاء مهله وزن عسيدة ومعناه كذا تقدم الحزم به في علامات النبوة وقيل أصله أن يؤخذ لبن ويدبر عليه دقيق ويطبخ ويلصقها الناس فيخطفونها بالاصابع والملاعق فسميت بذلك وفي قوله بمعنى مشعولة وقد تقدم شرح هذه التسمية مستوفى في علامات النبوة وساق الحديث هنا ثم عايناه وقوله في هذا الرواية انما هو شي صنعته أم سلمة أي هو شي فليس لأن النبي يتولى صنعته امرأه فبذلك لا يكون كثيرا في العادة وقد قدمت في علامات النبوة أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في ساق الباب اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس فقال أبو طلحة يا رسول الله انما أرسلت أنباء عوك وحداك ولم يكن عندنا ما يسبح من أرى وفي رواية عن ابن عبد الله عن أنس فقال أبو طلحة انما عوك وحداك ولم يكن عندنا سيارك فيه قال ابن بطال الاجتماع على الطعام من أسباب البركة وقد روى أبو داود من حديث وشي بن حرب رفعه اجمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله سيارك لكم قال وانما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لانها كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة ان يقدر واعني تناول منها مع قلة الطعام فغلبهم عشرة عشرة لئلا يكونوا من الاكل ولا يزدجوا قال وليس في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام (قوله ما يكره من الثوم والبقول) أي التي لها رائحة كريهة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم تقديم في حقها على التعميم أو على من أكل إلى منها دون المأخوذ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث * أحدها (قوله فيما يرضع عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في أواخر مصنف الصلاة قبل كتاب الجمعة رواية نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يرضعني ثوم فلا يقرن من مسجدنا ووقع لنا سبب هذا الحديث فخرج عثمان ابن سعيد الداريني كتاب الأطعمة من رواية أبي عمرو وهو بشر بن حرب عنه قال جاء قوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبصل فكأنه يأذي ذلك فقال قد ذكره * ثانيا حديث أنس أورده عن مسدد وقد تقدم في الصلاة عن أبي معمر كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز وهو ابن مسيب * ثالثا حديث جابر وقد تقدم أيضا هناك موصولا وعلاقا وفيه ذكر البقول ولكنه اختصره هنا وقوله كل فأتى بأجنى من لسانج فيه اباحتها لغيره صلى الله عليه وسلم حيث لا يأتي به المصلون فجاء بين الأحاديث واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم فقبل كل ذلك محرم عليه والأصح أن يمشكروه لعموم قوله لا في جواب أ جرام هو وحجة الأول أن العلة في المنع ملازمة للملكة صلى الله عليه وسلم وأنه ما من ساعة الا وملاك يمكن أن يلقاها وفي

حدثنا محمد بن عبد الله بن

الوارث عن عبد العزيز

قال قيل لانس ما جئت

التي صلى الله عليه وسلم

يقول في الترمذي فقال من أكل

فلا يقرب من مسجدنا حديثنا

على بن عبد الله حديثنا

صفوان بن عبد الله بن سعيد

أخبرنا بنوس عن ابن شهاب

قال حديثنا أن جابر بن

عبد الله رضى الله عنهم أجمعين

أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال من أكل ثوماً أو بصلاً

فلم يزلنا ولا يعزل مسجدنا

باب الكاث وهو ورق

الاراك حديثنا

عبد الله بن عبد الله بن

عمر بن عبد الله بن عبد الله بن

ونس عن ابن شهاب قال

أخبرني أوسلة قال أخبرني

جابر بن عبد الله قال كأمع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن الطهران بن يحيى

الكاث فقال عليه السلام

منه فانه أطيب فميسل

أ كنت ترى الغنم قال نعم

وهل مني الارعاها (باب

المضغصة بعد الطعام)

هذه الاحاديث بيان جواز كل الثوم والبصل والكراث الا ان من أكلها يكره له حضور المسجد وقد ألحق بها الفقهاء ما في معناها من القول الكريمة الرائحة الكافور وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقده عباس بن يحيى منه وألحق به بعض الشافعية الشديد البخر ومن به جراحة تنوح رائحتها واختلف في الكراهة فالجمهور على التنزيه وعن الظاهرية التحريم وأغرب عباس فنقل عن أهل الظاهرية تحريم تناول هذه الاشياء مطلقاً لانهم يمنعون حضور الجماعة والجماعة فرض عين ولكن صرح ابن حزم بالجواز فيحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد وهو أعلم بمذهبه من غيره (قوله باب الكاث) بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الالف مثله (قوله وهو ورق الاراك) كذا وقع في رواية أخرى ذكر من مشايخه وقال كذا في الرواية والصابغ غر الاراك انتهى ووقع للنسفي غر الاراك وللإمامين على الوجهين ووقع عند الاسماعيلي وأبي نعيم وابن بطال ورق الاراك وقعه الاسماعيلي فقال انما هو غر الاراك وهو البربر يعني وبوخدة وز الحبر فاذا السودة والكاث وقال ابن بطال الكاث غر الاراك الفض منه والبربر غره والطب والبابس وقال ابن التين قوله ورق الاراك ليس بصبغ والذي في اللغة انه غر الاراك وقيل هو فضجيه فاذا كان طريفاً فهو موز وقيل عكس ذلك وان الكاث الطري وقال أبو عبيد هو غر الاراك اذا يبس وليس له عجمه قال أبو زيد يشبه التبن يا كاه الناس والابل والغنم وقال أبو عمر وهو حار كان فيه معلما انتهى وقال عباس الكاث غر الاراك وقيل فضجيه وقيل غضة قال شيخنا ابن الملقن والذي رأيت من نسخ البخاري وهو غر الاراك على الصواب كذا قال وقال السكرواني وقع في نسخة البخاري وهو ورق الاراك قيل وهو خلاف اللغة (قوله غر الطهران) بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والطاء ميمه بلفظ تنبيه الظهور مكان معروف على مرحلة من مكة (قوله فني أي تقتطف) (قوله فانه أطيب) كذا وقع هنا وهو لغة بمعنى أطيب وهو مقولوه كما قالوا جذب وجذب (قوله فميسل) كذا ترى الغنم في السنن مختصراً والتفديراً كنت ترى الغنم حتى عرفت أطيب الكاث لان رأى القسم يكثر زوده تحت الاشجار يطلب المرمى منها والاستغلال تحتها وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من احاديث الانبياء وتقدم الكلام على الحكمة في رأى الانبياء الغنم في أوائل الاجارة وأما الذين التبن عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تتركب فلا تزهر نفس راكبها قال وقبه باحة أكل غر الشجر الذي لا يملك قال ابن بطال كان هذا في أول الاسلام عند عدم الاقوات فاذا نذر أغنى الله عباده بالنبطة والحبوب وسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى غر الاراك (قلت) ان أراد بهذا الكلام الاشارة إلى كراهة تناوله فليس بعلم ولا يلزم من وجود ما ذكر منعم ما يمنع من كراهة تناول أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول ما يشترى والله أعلم (تكملة) أخرج البيهقي هذا الحديث في كتاب الدلائل من طريق عبد ابن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماض في احاديث الانبياء إلى جابر فذكر هذا الحديث وقال في آخره وقال ان ذلك كان يوم بدر يوم حصة لثلاث عشرة بقيت من رمضان قال البيهقي رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التارخ يعني دون قوله ان ذلك كان المجموع كما قال وإسناد هذه الزيادة من ابن شهاب احذر وانه (قوله باب المضغصة بعد الطعام) ذكر فيه

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا
سفيان سمعت يحيى بن سعيد
عن يثير بن يسار عن سويد
ابن النعمان قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى الخبر فلما كنا
بالصباح دعا بطعام فألقى
الابن سويق فلما انقضى
الصلوة قضى مضغضا
* قال يحيى سمعت بشرا
يقول أخبرنا سويد خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى الخبر فلما كانا بالصباح
قال يحيى وهي من خبر علي
روحة دعا بطعام فألقى
الابن سويق فلما كانا
منه ثم دعا بما يفضض
ومضغضا معه ثم صلى بنا
المغرب ولم يوضأ * وقال
سفيان كان ذلك سمعهم من
يحيى * (باب لعق الأصابع
ومصها قبل أن تمسح
بالماء) * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا سفيان عن
عمر بن دينار عن عطاء عن
ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا أكل
أحدكم فلا يمضغ يده

حدثنا سويد بن النعمان في الحضرة بعد السويق وساقه بن سويد واحد يلفظين قال في أحدهما
فأكلنا وزاد في الآخر فلكاه وقد تقدمه بإسناده ومثله في أوائل الألفية وقال في آخره
عنه قال سمعته منه عودا على يده وقال في آخره هنا قال سفيان كان ذلك سمعهم من يحيى بن سعيد
وهو محمول على أن عليا وهو ابن المثنى سمعهم من سفيان مرارا فرمما غفر في بعضهم بعض الانفاط
* (قوله ما سمع لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالماء) كذا في حديثه بالمندبل
وأشاد بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفيان الثوري عن
أبي الزبير عن جابر يلفظ فلا يمضغ يده بالماء بل حتى يلعق أصابعه لكن حديث جابر المذكور في
الباب الذي يليه صريح في أنهم لم يكن لهم مناديل ومثله يبدل على أنهم لو كانت لهم مناديل
لمسحوا بها فجدل حديث النبي صلى الله عليه وسلم من وجده ولا منه يوم له بل الحكم كذلك لم يوسع بغير
المنديل وأما قوله في الترجمة ومصها فبشرى إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضا وذلك فيها
أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن سفيان عنه باللفظ إذا طعم أحدكم فلا يمضغ يده حتى يمضغها وذكر
القتال في حسان الشريعة أن المراد بالمنديل هنا المنديل المعد لإزالة الزهومة لا المنديل المعد
للمسح بعد النفس * (قوله عن عمر بن دينار عن عطاء) في رواية الجسدي ومن طريقه
الإسماعيلي حدثنا عمر بن دينار أخبرني عطاء * (قوله عن ابن عباس) في رواية ابن جريج عند
مسلم سمعت عطاء سمعت ابن عباس زادا بن أبي عريضة عن سفيان سمعت عمر بن قيس يسأل
عمر بن دينار عن هذا الحديث فقال هو عن ابن عباس قال قال عطاء حدثنا عن جابر قال
حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر اه وهذا كان عمر بن قيس حفظه
أحفظ له أن يكون عطاء سمعهم من جابر بعد أن سمعهم من ابن عباس ويؤيده بثبوته من حديث جابر
عند مسلم وإن كان من غير طريق عطاء وفي ساقه زيادة قلت في حديث ابن عباس في أوله إذا
وقعت لمة أحدكم فلا يطعم ما كان به من أذى ولا يدعها للشيطان ثم ذكر حديث الباب وفي آخره
زيادة أيضا ذكرها فدل ذلك سبب أخذ عطاء عنه عن جابر * (قوله إذا أكل أحدكم) زاد مسلم عن
أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفيان طعاما وفي رواية ابن جريج إذا أكل أحدكم من الطعام
* (قوله فلا يمضغ يده) في حديث كعب بن مالك عند مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل
ثلاث أصابع فإذا فرغ لعقه ما يجفد أن يكون أطاق على الأصابع البدو ويجعل وهو الأول أن
يكون المراد باليد الكف كما في حديث الحكم من أكل بكفه كلها وأصابعه فقط أو بعضها وقال
ابن العرب في شرح الترمذي يدل على الأكل بالكف كلها أنه صلى الله عليه وسلم كان يترقب
الظن ويهش اللحم ولا يمسك ذلك عادة الأكل بالكف كلها وقال شيخنا في نظره لا يمكن الثلاث
سائلا لكن هو عكس بكفه كلها لا أكل بها سائلا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال
ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الأكل ثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها
جائزا وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن أبي زيد أنه رأى ابن عباس إذا
أكل لعق أصابعه الثلاث قال عياض والأكل بأكثر منها من الشره وسوء الأدب وتكبر اللقمة
ولأنه غرم مضطرا إلى ذلك لجمعة اللقمة وأما كراهية الثلاث فإن اضطر إلى ذلك تلخفة
الطعام وعدم تلفيقه بالثلاث فبدعه بالربعة أو الخامسة وقد أخرج سعيد بن منصور عن رسول

حتى يلعقها أو يلعقها

ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس فجمع بين حديث
كعب باختلاف الحال (قوله حتى يلعقها) يفتح أوله من الثلاث أي يلعقها هو (أو يلعقها)
بضم أوله من الر بأى أي يلعقها غيره قال النووي المراد العاق غيره عن لا يتعد ذلك من زوجة
وجارية وخدام وولد وكذا من كان في معانهم كتلميذ يعتقد البركة يلعقها وكذلك الواعظ إذا
وتخوها وقال البيهقي إن قوله أو يلعقها من الراوي ثم قال فإن كانا جعلا يحفظون فأنما أراد أن
يلعقها صغيرا أو نولم أنه لا يتعد ربه ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق أصبعه فليكون بمعنى
يلعقها بي يفتحون أو يلعقها قال ابن دقيق العيد جاء من هذه المينة في بعض الروايات فإنه
لا يدري في أي طعامه البركة وقد يعمل بأن مسحه قبل ذلك فيه زيادة تلوث لما يمسح به مع
الاستغناء عنه بالريق لكن إذا صبح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه (قلت) الحديث صحيح أخرجه
سلم في آخر حديث يابر ولفظه من حديث جابر إذا سقطت لقمة أحدكم فليطأها بأصابع من أذى
ولأكلها ولا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها فإنه لا يدري في أي طعامه البركة زاد في النسائي
من هذا الوجه ولا يرفع الحفصة حتى يلعقها أو يلعقها واحد من حديث ابن عمر نحوه بسند
صحيح والظاهر أن من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ فإنه لا يدري في أي طعامه يار له وسلم نحوه
من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضا والعلة المذكورة لا تمنع ما ذكره الشيخ فقد يكون
للكم عان فأكثروا التمسك على واحدة لا يفتح غيرها وقد أبدى عياض عنه أخرى فقال إنما
أمر بذلك لثلاثين أو ثلثين الطعام قال النووي معنى قوله في أي طعامه البركة أن الطعام الذي
يحضر الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في
أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة فنسب أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اه وقد
وقع لم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من
شأنه حتى يحضره عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليطأ ما كان بها من أذى ثم ليأكلها
ولا يدعها للشيطان وله نحوه في حديث أنس... وزادوا أمر بأن يسلط القصعة قال الخطابي
السلط يبع ما بقي فيها من الطعام قال النووي والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته
من الأذى وقوى على الطاعة والعلم عند الله وفي الحديث رد على من كره لعن الأصابع استقذارا
نعم يحصل ذلك لوقعه في أثناء الأكل لأنه بعد أصابعه في الطعام وعليها أثر بريقه قال الخطابي
عاب قوم أقصد عقابهم الترفه فزعوا وأن لعن الأصابع مستقيم كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي
عليها الأصابع أو الحفصة جرم من أجزاء ما أكلوه وإذا لم يكن سائر أجزاءه مستقدرا لم يكن الجزء
الذي منه مستقدرا وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه ما طن شفتيه ولا يسلط عاقل في أن
لا يأمن بذلك فقد يعضض الإنسان فيدخل أصبعه في فيه فذلك أسنانه وياطن فيه ثم يقل أحد
أن ذلك قذارة أو سوء أدب وقم استحباب مسح اليد بعد الطعام قال عياض محله فيما لم يفتح فيه
إلى الفسل مما ليس فيه غمور ووجه مما لا يذهب إلا الفسل لما بقي في الحديث من الرغبة في
غسله والحذر من تركه كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغیر ليعن لأنه ضريح
في الأمر باللعن دونها لم يخصه إلا البركة ثم قد تبين التدب إلى الفسل بعد اللعن لازلة الرائحة
وعليه يجمل الحديث الذي أشار إليه وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي

هر برتفعه من يات وفيه غم ولم يفسله فأصابه شيء فقلايؤمن الانفسه أخرجه الترمذي دون قوله ولم يفسله وفيه الحافظة على عدم اهمال شيء من فضل الله كلاً كول أو المشروب وان كان نافعاً حقر في العرف (تمكلمه) وقع في حديث كعب بن جحرة عند الطبراني في الأوسط صفة لعق الأصابع ولفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل باصابعه الثلاث بالاجام والتي تأكلها الوسطى ثم رأيت يلعق أصابعه الثلاث قبل أن يصحها الوسطى ثم التي تليها ثم الاجام قال شخصاني شرح الترمذي كان السرفقه أن الوسطى أكثر تلويثاً لانها أطول فبقي فيها من الطعام أكثر من غيرها ولانها أطولها أول ما تزل في الطعام ويحتمل أن الذي يلعق يكون دهن كفه الى جهة وجهه فاذا ابتدأ بالوسطى انتقل الى السبابة على جهة يمينه وكذلك الاجام والله أعلم بقوله

باب المندبل ترجم له ابن ماجه مسخ اليد بالمندبل (قوله حدثني محمد بن فليح) أي ابن سليمان الذي (قوله حدثني أي عن سعد بن الحرث) أي ابن أبي المولى الانصاري وقد أخرجه ابن ماجه من رواية ابن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعد بن جهم بن بونعيم في المستخرج بأن محمد بن أبي يحيى هو ابن فليح لأن فليحاً يكنى أبا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعد بن الحرث وقال غيره هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي والد ابراهيم شيخ الشافعي واسم أبي يحيى سيمان وكان الحامل على ذلك كون ابن وهب روى عن فليح نفسه فاستبعد فأنزل ذلك أن روى عن ابنه محمد بن فليح عنه ولا يجب في ذلك والذي ترجم عندي الاول فان لفظه ما واحد (قوله سأله عن الوضوء مما مست النار) فدرواه الاسماعيلى من طريق أبي عامر عن فليح عن سعد بن جهم بن جابر عن علي فمأست النار وضوء وقد تقدم حكم المسح في الباب الذي قبله وحكم الوضوء مما مست النار في كتاب الطهارة (قوله باب ما يقول اذا فرغ من طعامه) قال ابن بطال اتفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام وردت في ذلك أنواع يعني لا يتعين شيء منها (قوله سفيان) هو الثوري وثوري بن يزيد هو الشامي وأول اسم أبيه يامختاتية وقد ورد البخاري هذا الاسناد عن ثورنا لا ثم وردت عليه ومدايره في أكثر الطرق عليه وقد تابعه في بعضه عامر بن جثيب وهو بفتح الجيم وكسر النون المججمة وآخره موحدة وزن عظيم أخرجه الطبراني وابن أبي عامر من طريقه فقال في ساقه عن عامر بن خالد قال شهدنا ضيعة أبي واهبة في منزل عبد الاعلى ومعنا أبو أمامة وذكر البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال عبد الاعلى بن هلال السلي (قوله اذا رفع مائده) قد ذكر في الباب بلغة اذا فرغ من طعامه وأخرجه الاسماعيلى من طريق وكيع عن ثور بلغة اذا فرغ من طعامه ورفعت مائده فجمع اللفظين ومن وجه آخر عن ثور بلغة اذا رفع طعامه من بين يديه ووقع رواية عامر بن جثيب بسنده عن أبي أمامة عانى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقول عند فرأى من الطعام ورفع المائدة الحديث وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم يأكل على خوان قط وقد فسروا المائدة بأنهم خوان عليه طعام وأن بعضهم أجاب بأن أنساماً في ذلك ورواه غيره والمثبت مقدم على النافي أو الماردا بخوان صفة مخصوصة والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لانها اما من ماد بعيد اذا تحرك أو أظلم ولا يتخص ذلك بصفة مخصوصة وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام أو بقيته أو أثاره وقد نقل عن البخاري أنه قال اذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قبل بفتح المائدة (قوله الحمد لله كثيراً) رواية

د ت س ق
تحفة
٤٨٥٦

غير مكفي ولا مودع ولا
مستغنى عنه ربنا * حدثنا
أبو عاصم عن ثور بن زيد عن
خالد بن معدان عن أبي أمامة
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا فرغ من طعامه
وقال مرة إذا رفع مائدته
قال الحمد لله الذي كفانا
وأروانا غير مكفي ولا مكفور
وقال مرة لك الحمد ربنا غير
مكفي ولا مودع ولا مستغنى
ربنا * (باب الأكل مع
الخدم) * حدثنا حفص بن
عمر حدثنا شعبة عن محمد
ابن زياد قال سمعت أبا
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا أتى
أحدكم خادمه بطعامه فإن
ليقبله معه

٥٤٦٠

تحفة
١٤٢٩٠

الولد عن ثور عبد ابن ماجه الحمد لله جدا كثيرا (قوله غير مكفي) بفتح الميم وسكون الكاف
وكسر الفاء وتشديد التثنية قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كثرة الأفاء فله في غير مردود
عليه النعمة ويحتمل أن يكون من الكفاية أي أن الله غير مكفي بعمه عباده وبكفيم وهذا قول الخطابي
غيره وقال ابن التين أي غير محتاج إلى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده وبكفيم وهذا قول الخطابي
وقال الترمذي أنه مأخوذ من غير مكفي بنفسه عن كفايته وقال الداودي معناه لم أكتف من فضل الله
ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي أولي لأن مفعول لا معنى مقتبل فيه بعد خروج من الظاهر
وهذا كله على أن الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للخدم وقال إبراهيم الحارثي الضمير للطعام
ومكفي بمعنى مغلوب من الأكل وهو القلب غير أنه لا يمكن إلا بالاستغناء عنه وذكر ابن
الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكفيا لأنه أي أن نعمة الله لا تكافأ (قلت)
وثبت هذه النسخة هكذا في حديث أبي هريرة لكن الذي في حديث الباب غير مكفي بالياء أو بكل
معنى (قوله في الرواية الأخرى كفاونا وروانا) هذا يريد عود الضمير إلى الله تعالى لأنه تعالى هو
الكافي لا المكفي وكفانا هو من الكفاية وهي أعم من التسع والرى وغيرهما فأروانا على هذا
من الخاص بعد العام ووقع في رواية ابن السكن عن الفريرى وأبو المظالم الأدياء ووقع في
حديث أبي سعيد عن داود الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ولأبي داود
والترمذي من حديث أبي أنس الحمد لله الذي أطعم وسقنا وسوغه وجعلنا له خراجا وآخر
النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة في حديث أبي سعيد وأبي أمامة
وزياد في حديث طويل وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري أنه حدثه رجل خدم
النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين أنه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرب إليه طعامه
يقول بسم الله فإذا فرغ قال اللهم أطعني وسقني وأعطني وأقربني وهدني وأجبت فلك الحمد
علي ما أعطيت وسند صحيح (قوله في الرواية الأخرى ولا مكفور) أي لم يجز دفعه ونعمته
وهذا مما يشهد أن الضمير لله تعالى (قوله ولا مودع) بفتح الدال الثقيلة أي غير متروك ويحتمل
كسر هاء أي أنه حال من القائل أي غير تارك (قوله ولا مستغنى عنه) بفتح النون والتسوين (قوله
ربنا) بالرفع عن أبي خنيس ميمد المحذوف أي هو ربنا وأعني أنه مبتدأ خبره مقدم ويجوز النصب
على المدح أو الاختصاص أو إضمار أعني قال ابن التين ويجوز الحرجي أنه بدل عن الضمير عنه
وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزي ربنا بالنصب على التسامع
حذف أداة النداء قال الكرماني بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع ربنا ونصبه والاختلاف
في مرجع الضمير تكثر التوجيهات في هذا الحديث (قوله يا) الأكل مع
الخدم أي على قصد التواضع والخدم يطلق على الذكر والأنثى أعم من أن يكون رقفا أو سرا
محبة فيما إذا كان السيد رجلا أن يكون الخادم إذا كان أنثى ملكة أو محرمة أو مافى حكمه
وبالعكس (قوله محمد بن زياد) هو الجاهلي (قوله إذا أتى أحدكم) بالنصب (خادمه) بالرفع (قوله فان
ليقبله معه) في رواية مسلم فليقبله معه فليأكل وفي رواية أحمد بن أبي شاذان عن أبيه عن أبي
هريرة عند أحمد والترمذي فليقبله معه فان لم يقبله معه فليأكل وفي رواية لا جند عن جملان
عن أبي هريرة فادعه فان أبي فاطمه منه ولابن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج

عن أبي هريرة فليدعه فلما كل منه فان لم يفعل وفعل أبى وكذا ان لم يفعل يحتمل أن يكون السيد
والمنى اذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ويحتمل ان يكون الخادم اذا تواضع عن مؤاكلة سيده
ويؤيد الاحتمال الاول أن في رواية جابر عند أحمد أن نأ أن ندعوه فان كره أحدنا أن يطعم معه
فليطعمه في يده واسناده حسن (قوله فليتناوله أكلة أو أكلتين) يضم الهمزة أى اللقمة واللقمة تقسيم
بحسب حال الطعام وحال الخادم وقوله وألقمه أو لقمته من الرأوى وقد رواه
الترمذي بلفظ لقمة فقط وفي رواية مسلم تقيد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا ولفظه فان كان
الطعام مشفوا قليلا وفي رواية أبى داود يعنى قليلا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين قال أبو
داود يعنى لقمة أو لقمته ومقتضى ذلك أن الطعام اذا كان كثيرا فاما أن يعده معه واما أن
يجعل حظه منه كثيرا (قوله فانه لو حره) أى عند الطبخ (وعلاجه) أى عند تحصل لانه وقيل
وضع القدر على النار ويؤخذ من هذا أن معنى الطباخ حامل الطعام لوجود اللغى فيه وهو
أعلق نفسه به بل يؤخذ منه الاستحباب في مطلق خدم الممرى يعانى ذلك والى ذلك يؤى اطلاق
الترجمة وفي هذا تعديل الامر المذكور وإشارة إلى أن اللعين حظا في المأكول فينبغي صرفها باطعام
صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فكأن كثر لشره قال المهلب هذا الحديث يفسر
حديث أبي ذر في الامر بالسوية مع الخادم في المظ والمجلس فانه يجعل الخياط إلى السيد في
اجلاس الخادم معه وتركه (قلت) وليس في الامر في قوله في حديث أبى ذر أطمعوه مما طعموه مما طعموه
الزام عواكلة الخادم بل انه لا يستأثر عليه بشئ بل يشركه في كل شئ لكن يحجب ما يدفع به
شرعيته وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب اطعام الخادم من غائب القوت
الذي يأكل منه مثله في تلك البلد وكذلك القول في الدم والكسوة وان للسيد أن يستأثر
بالنفس من ذلك وان كان الافضل أن يشركه معه الخادم في ذلك والله أعلم واختلف في حكم هذا
الامر بالاجلاس أو المناولة فقال الشافعي بعد ان ذكر الحديث هذا والله أعلم على وجهين
* أولهما اجتماعه أن اجلسه معه أفضل فان لم يفعل فليس بواجب أو يكون بالخيار بين أن
يجلسه أو يناوله وقد يكون أمره اختيارا غير حتم اهـ ورحم الراغب الاحتمال الآخر وجعل
الاول على الوجوب ومعناه أن الاجلاس لا ينعين لكن ان فعله كان أفضل والاتفيف المناولة
ويحتمل ان الواجب أحدهما لا ينعينه * الثاني أن الامر للندب مطلقا * (تنبيه) في قوله في
رواية مسلم فان كان الطعام مشفوا بها الشين المحبة والتفاء ففسره بالقليل وأصله الماء الذى تكثر
عليه الشفاه حتى يقل إشارة إلى أن محل الاجلاس أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلا وانما كان
كذلك لأنه اذا كان كثيرا وسع السيد والخادم وقد تقدم أن العلة في الامر بذلك أن تسكن
نفس الخادم بذلك وهو حاصل مع الكثرة دون القلة فان القلة مظنة أن لا يفضل منه شئ ويؤخذ
من قوله فان كان مشفوا أن الامر الوارد بلن طبخ تكثر المرق لس على سبل الوجوب والله
أعلم ﴿ قوله ﴾ الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر فيه عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم هذا الحديث من الاحاديث المتعلقة التى لم تقع في هذا الكتاب موصولة وقد
أخرجها المصنف في التاريخ والخالف في المستدرک من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله
ابن أحريرة يضم المهمة وتزيد الراعى عن حكمه من أبي حرة عن سليمان الاغر عن أبي هريرة

فليتناوله أكلة أو أكلتين
أولقمة أو لقمته فانه لو
حره وعلاجه * (باب
الطاعم الشاكر مثل الصائم
الصابر) * فيه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم

تغ

٤٩١ / ٤

ولفظه ان للطعام الشاكر من الاجرمثل مال الصائم الصابر وقد اختلف فيه على محمد فأخرج ابن
 ماجه من رواية الدراوردي عنه عن عه حكيم عن سنان بن سنان بن سنان الاسلمى وقيل عن الدراوردي
 عن موسى بن عقبة عن محمد بن عمار عن ربيع بن ربيع عن ربيع بن ربيع عن ربيع بن ربيع عن ربيع بن ربيع
 بأن محمد بن أبي حمزة أخبره فلهذا كان جله عن موسى بن عقبة عنه ثم جمعه منه وقد رجع أبو زرعة
 رواية الدراوردي هذه وذكر البخاري في التاريخ عن رواية وهيب بن موسى بن عقبة عن
 حكيم بن أبي حمزة عن بعض الصحابة وأخرج ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معمر بن محمد
 الغفاري عن أبيه عن حنظلة بن علي الاسلمى عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي وابن ماجه
 والحاكم من رواية محمد بن معمر بن محمد بن سعيد المقبري عن أبي هريرة وأخرج ابن خزيمة
 من رواية عمر بن علي عن معمر بن محمد بن سعيد المقبري قال كنت أبا حنظلة بن علي الاسلمى
 بالقيس مع أبي هريرة فحدثنا أبو هريرة به وهذا المحدثون على أن معمر بن محمد جله عن سعيد ثم جله
 عن حنظلة وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من رواية معمر بن سليمان عن معمر بن سعيد
 المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع خفي على ابن حبان فقد رويناه في مسند مدد عن معمر
 عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر
 وهذا الرجل هو معمر بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتمار الحديث من طريقه قال ابن التين
 الطامع هو الحسن الخليل في الطامع وقال ابن بطلان هذا من فضل الله على عباده أن جعل الطعام
 اذا شكر به على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر وقال الكرماني التشبيه هنا في أصل الثواب
 لافي الكلمة ولا الكيفية والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الوجوه وقال الطبري ربما
 فهم متوهم أن ثواب الشكر يقصر عن ثواب الصبر فاذن بل توهمه أوجه الشبه اشتراكا في
 حسن النفس فالصابر يحسن نفسه على طاعة الممتنع والشاكر يحسن نفسه على محبة الله وفي
 الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه اذ لا يختص ذلك بالاكل وقبه رفع الاختلاف
 المشهور في الغنى الشاكر والتقير الصابر وانهم مساوون كذا قيل ومساو الحديث يقتضي تفضل
 التقير الصابر لان الاصل أن المشبه به أعلى درجة من المشبه والتحقق عند أهل الحديث أن
 لا يجاب في ذلك بجواب كافي بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والاحوال فم عند الاستواء
 من كل جهة وفرض رفع العوارض بأسرها فالفقير أسلم عاقبة في الدار الآخرة ولا ينبغي أن يعدل
 بالسلامة ثمى واقعة أعلم وسكون لنا عودة الى الكلام على هذه المسئلة في كتاب الرقاق ان شاء
 الله تعالى وقد تقدم القول فيها في أوخر صفة الصلاة قيل كتاب الجمعة في الكلام على حديث
 ذهب أهل الدور بالدرجات العلى ﴿قوله ما﴾ الرجل يدعى الى طعام فيقول
 وهذا معنى ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام اللطام وقد مضى شرحه مستوفى قبل
 أكثر من عشرين بابا واعترضه الاسماعيلي فقال ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئا
 وقال وهذا معنى ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكره الرجل تجههم من تلقاء نفسه (قلت) اما
 الجواب عن الاول فكأنه سقط من رواية قول البخاري فيه عن أبي هريرة واما الثاني فأشار
 به البخاري الى حديث أنس في قصة الخياط الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال وهذه بعني
 عائشة وقد تقدم شرح ذلك مستوفى وانما عدل البخاري عن ايراد حديث أنس هنا الى حديث

• (باب الرجل يدعى الى
 طعام فيقول وهذا معنى

تخ ٤٩٤١

٥٤٦١ م ت سن تحفة ٩٩٩٠

٥٤٦٢

وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه * حدثنا عبد الله بن أبي الاسود حدثنا أبو أسامة
حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا أبو مسعود الانصاري قال كان رجل من الانصار يكنى أبا شبيب وكان له غلام لحام فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أصحابه فعرى الجوع في وجه النبي (٥٠٥) صلى الله عليه وسلم فذهب إلى غلامه العام
فقال اصنع لي طعاما يكنى

أبي مسعود إشارة منه إلى تغاير القصة واختلاف الحالين (قوله وقال أنس إذا دخلت على
مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه) وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الانصاري
سمعت أنس يقول مثله لكن قال على رجل لا يتهمه وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه
أحمد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم
فأعطه طعاما فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه قال الطبراني تفريده مسلم بن خالد (قلت) وفيه
مقال لكن أخرجه الحاكم شاهد من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية
بعضه وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقفا ومطابقة لآخر الحديث من جهة كون
الحاكم لم يكن متمازيا كل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يعمل
مطلق حديث أبي هريرة والله أعلم (قوله باب إذا حضر العشاء فلا يجلس عن
عشاءه) قال الكرماني العشاء في الترجمة يعمل أن رواه ضد الغداء وهو بالغت. ويحتمل أن يراد
بصلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ عن عشاءه بالغت لا غير (قلت) الرواية عندنا بالغت وانما في
الترجمة عدول عن المختر إلى الظاهر لعل في قصده ويعد الكسر أن الحديث انما ورد في صلاة
المغرب وقد ورد النبي عن تسمية عشاءه. ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده
المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجمعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ إذا قدم العشاء
فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تجاؤا عن عشاءكم وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ
إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجلس حتى يفرغ منه (قوله وقال
الشيخ حدثني يونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح
عن اللث وأخرجه الاسماعيل من رواية أبي حمزة عن يونس (قوله قالها) أي القطعة
الحم التي كان اجترها وقال الكرماني الضمير للكف وأنت باعتبار أنه اكتسب الثابت
من المضاف إليه وهو مؤنت حمى قال ودلالتة على الترجمة من جهة أنه استنبط عن اشتغاله
صلى الله عليه وسلم بالاكل وقت الصلاة (قلت) ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا
الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام
ليس على الوجوب (قوله وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه)
هو معطوف على السند الذي قبله وهو من رواية وهيب عن أيوب وكذا أثر ابن عمر أنه تعشى
من وهو يسمع قراءة الامام وقد أخرجه الاسماعيل من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن
معلى بن أسد شيخ البخاري فيه هذا الاسناد الثاني ولفظه إذا وضع العشاء الحديث وأخرج
أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه قال تعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة
الامام (قوله في الطريق الأخرى من رواية عائشة قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام)

خسة لعل أدعو النبي صلى
الله عليه وسلم خامس خسة
فصنع له طعاما ثم نادى فدعا
فتمتعهم رجل فقال النبي
صلى الله عليه وسلم يا أبا
شعبان رجلنا تعنانا
شئت أذنته وإن شئت
تركته قال لا بل أذنته
(باب إذا حضر العشاء فلا
يجلس عن عشاءه) * حدثنا
ابو البتان أخبرنا شبيب عن
الزهري وقال اللث حدثني
يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني جعفر بن عمرو بن
أمية أن أبا هريرة بن أمية
أخبره أنه رأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يجتزم
كف شاة في يده فدعى إلى
الصلاة قالها ها والسكن
التي كان يجتزمها ثم قام
فصلى ولم يتوضأ * حدثنا
معلى بن أسد حدثنا وهيب
عن أيوب عن أبي قلابة عن
أنس بن مالك رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا وضع العشاء وأقيمت
الصلاة فابدؤا بالعشاء

(٦٤ - فتح الباري سع)

أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تعشى مره وهو يسمع قراءة الامام * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا شيبان عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء قال وهيب ويحيى بن
سعيد عن هشام

٩٧٢٩٣

٥٤٦٥ تحفة ٩٦٩١ تخ ٤٩٤١ م ت سن تحفة ٩٧٢١

تخ ٩٥١٤

٥٤٦٣

٥٥٢٤

٥٥٦٤

٥٥٢٤

يعني ابن عروة (اذا وضع العشاء) يعني ان هذين روايه عن هشام بلفظ اذا وضع بدل اذا حضر
 وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام فأما رواية وهيب فوصلها
 الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد فالاحد شاذ وهيب به ولفظه اذا وضع العشاء
 وأقيمت الصلاة فأبوا العشاء أو أماروا به يحيى بن سعيد وهو القطن فوصلها أجدع عنه بهذا
 اللفظ أيضاً وقد أخرجها المصنف بلفظ اذا حضر وفي بعض الروايات عنه وضع وأخرجه الاسماعيلي
 من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ اذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلاهما
 صلويا وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ اذا وضع وإن بعضهم قال اذا
 حضر وجاء عن شعبة وضع وحضر وقال ابن اسحق اذا قدم (قات) وقت وقرب ووضع مقاربات
 المعنى فيحمل حضر عليها وإن كان معناها في الأصل أعم والله أعلم ﴿قوله ما﴾ قول
 الله تعالى فاذا طعمتم فانتشروا ذكر فيه حديث أنس في قصة زينب بنت جحش والبناء عليها ونزل
 آية الحجاب وقوله أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا زينب العروس نفت يستوي فيه
 الرجل والمرأة والعرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله الزوم وقد تقدم بيان الاختلاف في الأرض
 بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول السبع في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
 وأما الانتشار هنا بعد الأكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتحقق عن صاحب المنزل كما
 هو مقتضى الآية وقد مر مستوفى في تفسير سورة الاحزاب ﴿خاتمة﴾ اشتمل كتاب الاطعمة
 من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثني عشر حديثا المعلق منها أربع عشرة طريقا
 والباقي موصول المكر منه وفيه وفيه ماضى تسعون حديثا وانخالص ثمانية وعشرون حديثا
 وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة في استقراءه عن الآية وحديث أنس
 ما رأى شاة سمطا وحديث أبي حنيفة لا آكل مسكنا وحديث سهل ما رأى النبي وحديث جابر
 في وقايديه لما انتشر أنها قصة له غير قصة في وقايد بن أبيه وحديث أنس اذا حضر الطعام
 والصلاة وحديث جابر في المناذيل وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الأكل وحديث أبي هريرة
 في الطاعم الشاكر وفيه من الآثار ما راعى العناية في بعدهم ستة آثار والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب العقبة)

فتح العين الهمله هو اسم المذبح عن المولود واختلف في اشتقاقها فقال أبو عبيدوا الاصمعي
 أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود وتبعه الزخمرى وغيره وسمت الشاة التي تذبح
 عنه في تلك الحالة عقبة لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن أحمد أنها مأخوذة من العنق
 وهو الشق والقطع ووجه ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي العقبة اسم الشاة المذووعة عن
 الولد سميت بذلك لانها تعق مذابحها أي تشق وتقطع قال وقيل هي الشعر الذي يحلق عن الشاة
 فارس الشاة التي تذبح والشعر كل منها يسمى عقبة يقال عن يعق اذا حلق عن ابيه عقبته
 وذبح للساكنين شاة وقال القزاز أصل العنق الشق فكان قيل لها عقبة بمعنى معقوفة وهي
 شعر المولود عقبة باسمه ما يعق عنه وقيل باسم المكان الذي انفق عنه فيه وكل مولود من البهائم

اذا وضع العشاء * (باب)
 قول الله تعالى فاذا طعمتم
 فانتشروا * حدثني عبد الله
 ابن محمد حدثنا شعيب بن
 ابراهيم حدثني أي عن صالح
 عن ابن شهاب أن أنسا قال أنا
 أعلم الناس بالحجاب كان أبي
 ابن كعب يسألني عنه أصبح
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عروسا زينب بنت
 جحش وكان تزوجها بالمدينة
 فعدا الناس للطعام بعد
 ارتفاع النهار فجلس رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وجلس معه رجال بعد
 ما قام القوم حتى قام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فثني
 ومثيت معه حتى بلغ باب
 حجر فعاثثة ثم ظن انهم
 خرجوا فرجع فرجعت معه
 فاذا هم جلوس مكانهم
 فرجع ورجعت معه الثانية
 حتى بلغ باب حجر فعاثثة
 فرجع ورجعت معه فاذا هم
 قد قاموا فاضرب بيني وبينه
 سترا وأزل الحجاب

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 (كتاب العقبة)

٥٠٥
٥٠٤
٥٠٣
٥٠٢
٥٠١
٥٠٠

فسموه عقيقة فإذا سقط وبالعبر ذهب عقمه ويقال أعتقت الحامل ببت عقيقة ولها في بطنها
 (قلت) ولما ورد في تسمية الساة عقيقة ما أخرجه النبرا من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه
 للغلام عتيقان ولجارية عتيقة وقال لا نعلم هذا اللفظ إلا بهذا الاسناد اهـ ووقع في عدة
 أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ﴿قوله﴾ باب تسمية المولود غداة
 يولد لمن لم يقع عنه) كذا في رواية أبي ذر عن الكشي وسقط لفظه عن الجمهور والنسقي وان لم
 يقع عنه بدل لمن لم يقع عنه ورواية القريري أولى لأن قصبة رواية النسقي تعين التسمية غداة
 الولادة سواء حصلت العقيقة عن ذلك المولود أم لا وهذا بعرضه الأخبار الواردة في التسمية يوم
 السابع كما سأذكرها قريبا وقصة رواية القريري أن من لم يرد أن يقع عنه لا يؤخر تسميته إلى
 السابع كما وقع قصة إبراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك إبراهيم بن النبي صلى
 الله عليه وسلم وعبد الله بن الربيع فإنه لم يقل أنه عن أحد منهم ومن أريد أن يقع عنه مؤخر
 تسمية إلى السابع كما سياتي في الأحاديث الأخرى وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري (قوله)
 وتحتيك أي غداة يولد كما تقدمت الغداة أو أسمع اللفظ الخبر والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت
 وهو المراهة وانما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع فلما اتفق أنها تالد نصف النهار سلا فوقف
 التحنك والتسمية بعد الغداة قطعاً والحنك مضغ الشيء وضعه في فم السبي وذلك حنكه
 يصنع ذلك السبي ليعثر على الأكل ويتوى عليه وينجي عند التحنك أن ينفخ فادخى ينزل
 جوفه وأولاده الترفان لم يتيسر فترطب والفتى حلو وعسل التحل أولى من غيره ثم ألم به نار
 كافي نظيره مما يقطر الصائم عليه ويستفاد من قوله وان لم يقع عنه الإشارة إلى أن العقيقة
 لا يجب قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة وأشار بقائل
 الوجوب إلى الليث بن سعد ولم يعرف امام الحرمين الوجوب إلا عن داود فقال لعل الشافعي أراد
 غير داود فان داود انما كان بعده وتعب بأنه ليس للعل هنامعني بل هو أمر محقق فان الشافعي
 مات ولدا وأدريع سنين وقد جاء الوجوب أيضا عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد الذي نقل
 عنه أنها بدعة أو عقيقة قال ابن المنذر أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك
 إلا ما رأينا ثبوتاً واستدل بعضهم بعاروا ما لا في الموطأ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة
 عن أبيه شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لا أحب العقوق كأنه كره الاسم
 وقال من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فليقل وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان عن
 زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيقة
 وهو على المنبر يعرفه فذكره وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه
 أبو داود ويقرى أحد الحديثين بالآخر قال أبو عرو لا أعلمه مر فوعا إلا عن هذين (قلت)
 وقد أخرجه الزوارق أو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد لا تخف فمكتفي مشروعيها بل
 آخر الحديث شبهوا وانما غايته أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسكاً أو ذبيحة وان لا تسمى
 عقيقة وقد نقل ابن أبي الدم عن بعض الأصحاب قال كافي تسمية العمامة وادعى محمد بن
 الحسن نسخها بمحدث نسيم الاضحية كل ذبح أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سننه
 ضغف وأما في ابن عبد البر وردده تعقب وعلى تقدير أن ثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ

هـ (باب تسمية المولود غداة
 يولد لمن لم يقع عنه وتحتيك)
 حديثي الحق بن نصر حدثنا
 أبو أسامة حدثني

٥٤٦٧

م

تحفة

٩٠٥٧

٣ قوله نسخة كذا في جميع
النسخ التي بأيدينا والتي
نظروا لنا ثم زائدة لامعني
لها فخر اه

بريد عن أبي بردة عن أبي
موسى رضي الله عنه قال
ولد لي غلام فأنت به النبي
صلى الله عليه وسلم فسماه
ابراهيم فحنكه بفرودعاه
بالبركة ردفه الى وكأني كبر

ولدي موسى • حدثنا
مسدد حدثنا يحيى عن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها قالت أتي
النبي صلى الله عليه وسلم
بصبي يحنكه فقال عليه
فأنت به المله • حدثنا الحق
ابن نصر حدثنا قاسم
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن أسماء بنت أبي بكر
رضي الله عنها أنها قالت

بعث الله من الزبير بركة
قالت فخرجت وأنا معه
فأنت المدينة فتركت قباء
فولدت بقباء ثم أتيت به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فوضعت في حجره ثم دعا
بقرعة فقصها ثم فصل في فيه
فكان أول شيء دخل جوفه
ربق رسول الله صلى الله
عليه وسلم فتحنكه بالقرعة ثم
دعاه فركب عليه وكان أول
مولود ولد في الاسلام ففرحوا
به فرحاشديد الانهم قيل
لهم ان اليهود قد صرحتكم
فلأبولد لكم

وجوه ما فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء فلا حجة فيه أيضا لما في بشر وعيناهم
ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث • الأول حديث أبي موسى (قوله بريد) بالمولود والراه
مصر هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو روى عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخة ٣
وابراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث
وذلك يقتضي أن تكون له رواية • وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال لم يسمع من النبي صلى الله
عليه وسلم شيئا ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضاً منه بل هو بالاعتبار من (قوله) فأنت به
النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فحنكه) فيه اشعار بأنه أسرع باحضاره الى النبي صلى الله
عليه وسلم وإن تحنكه كان بعد تسميته فسمه فحنكه لتجبل تسمية المولود ولا ينظر به الى السابغ
وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن بن عتبة في حديث العقيقة تدعى عنه
يوم السابع ويسمى فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي بسمي أو بدي بالاداء بدل السنن وسبأني
البحث في ذلك في الباب الذي يليه وبدل على أن التسمية لا تختص بالسابع مما تقدم في الكتاب
من حديث أبي أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بانه حين ولد فسماه المنذر وأما أخرجه مسلم
من حديث ثابت عن أنس رفعه قال ولد لي الليلة غلام فسمته باسم أبي ابراهيم ثم ردفه الى أم
سيف الحديث قال البيهقي تسمية المولود حين ولد أسرع من الأحاديث في تسميته يوم السابع
(قالت) قد ردفه غمرا ما ذكر في البزار وصحبي ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وهما ما والتمزدي من طريق
عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمية المولود لابعه
وهذان الحديثان التي تبين فيها أن الجده هو الصحابي لاجد عمر والحق في محمد بن عبد الله بن
عمرو وفي الباب عن ابن عباس قال سبعة من السنة في النبي يوم السابع يسمى ويحن ويغاط عنه
الأذى وتقبأ أنه ويعق عنه ويخلق رأسه ويطبخ من عقيقته ويصدق وزن شهر رأسه ذهباً
أو فضة • أخرجه الطبراني في الاوسط وفي سنده ضعف وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه إذا كان يوم
السابع للمولود فاهرقوا عنه دماً وأسطوا عنه الأذى وجموه وسنده حسن الحديث الثاني
(قوله يحيى) هو القطن وهشام بن عروة (قوله) أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه
تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة وليس فيه ذكر التحنك وينت هناك ما قبل في
احده • الحديث الثالث حديث أسماء في ولادة عبد الله بن الزبير وقد تقدم شرحه متوفى في باب
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وبين الاختلاف في سنده ووقع في آخره هذان
الزيادة ففرحوا به فرحاشديد الانهم قيل لهم ان اليهود قد صرحتكم فكمولد لكم وهذا يدل على
ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقراءهم بالمدينة وما وقع في أول الحديث أنه ولده به بقباء ثم أتت
به النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أنما أحضرته له بقباء وإنما جلت من قباه الى المدينة • وقد أخرج
ابن سعد في الطبقات من رواه أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال لما قدم المهاجرون المدينة
أقاموا لأولادهم فقالوا لاهم فسمواهم حتى كثرت في ذلك القافة فكان أول مولود ولد بهجرة عبد
الله بن الزبير فكمولد لكم فكمولد لكم واحدة حتى ارتجت المدينة تكميلاً وقوله وأما ما تكسر
المتن أي شارفت تعلم الجبل وقوله تغل بمنانة ثم فامورك بالتشديد أي دعاه بالبركة • الحديث

الرابع حديث أنس بن قيس أن ابن طلبة وأحمد بن عبد الله وهو والد الحق ، وقد تقدم شرحه في
الجزء الثاني من كتابه (قوله أعرس) هو استنهام مخدوف الاداءة والعين ساكنة أعرس الرجل
إذا خيأ به ، وأنه يطلق أن يضاعى الوطاة لانه يسبح البناء غالباً ، ووقع في رواية الأصل أعرس ثم يفتح
العين وتشديد الراء افتعال عارض هو غناء لأن العرس الزول وأثبت غنواً لأنه يقال أعرس
وعرس إذا دخل بأهلها والأصح أعرس قاله ابن السجى في كتاب العرس في شرح مسلم (قوله قال
لى أبو طلحة أحفظه) في رواية الكشيح أحفظه والاولى (قوله حديثي بمحمد بن النثى الى أن
قال وساق الحديث) هذا هو أهم خبر يدا الحديث الذي قبله وليس كذلك لأن لفظه مختلفا وهما
حدثان عند ابن عوف ، أحدهما عند ابن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا ، والثاني عنده
عن محمد بن سيرين عن أنس وقد ساقه المصنف في الباب بهذا الاسناد ولطفه أن أسلم قالتلى
يا أنس انظر هذا الغلام فلا تصين شيئا حتى تغدو به الى النبی صلى الله عليه وسلم فتغدو به فإذا
خوف حائله وعلمه خجسته وخوسم الظاهر الذي قدم عليه في الفتح وهو حدث في نسخة الصغاني
بعد قوله وساق الحديث قال أبو عبد الله اختلافنا أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين في أن ابن ابى
عدى وزيد بن هريرة اختلافنا في شيخ عبد الله بن عون وهذا اثنين في أنهم عاصده حديث اختلفت
أنسابه وذكر المزي أن جاد بن سعد وفاق ابن أبى عدى أخرجه مسلم من طريقه لكن لم أرفق
كتاب مسلم يسمى بل قال عن ابن سيرين ويؤيد رواية ابن أبى عدى أن أجد آخر ج الحديث
مطلوأن طريق الهامة عن محمد بن سيرين (قوله ما) عاطلة الاذى عن الصبي في
العقيقة (قوله قاله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله عن سليمان بن عامر) هو الاضحى
والله اعلم بالصواب في الخبر في غيبة الحديث ، وقد أخرجه مسلم عن عذطر موقوفاً
ومرو عامر وولان الطريق الاول للكنية لم يصرح برفعه فيها ومعلقاً في الطريق الاخرى
صرح في طريق نهابوقه وعاصده اذ امر فوع الى الامام على لم يخرج البخارى في الباب حديثاً
صحيحاً على شرطه اما حديث جادين زيد بن عبد الله الذي أورد مسلم لاجابه موقوفاً وليس فيه ذكر
المطاة الاذى الذي ترجمه ، واما حديث جرير بن حازم فذكره بالآخر ، واما حديث جادين سلمة
فليس من شرطه في الاحتجاج (قلت) اما حديث جادين زيد فهو المحدث عليه عند البخارى
لكنه أورد مختصراً فكأنه سمعه كذلك من شيخه أبى النعمان واكتفى به كداته في الاشارة
الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن سيرين عن محمد بن جادين
زيد بن زاذق التثنا فامر بواقعه وداوياً بسطوا عنه الاذى ولم يصرح برفعه ، وأخرجه أيضاً عن
يونس بن محمد عن جادين زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه ، وأخرجه أيضاً عن عبد
الوهاب عن ابن عون وسعيد بن محمد بن سيرين عن سليمان مرفوعاً ، وأخرجه الامام على من
طريق سليمان بن حرب عن جادين زيد عن أبى نفع قال برفعه ، واما حديث جرير بن حازم
وقوله انه ذكره بالآخر يعني بل في أول الاسناد : ناداً ناداً أصبح ، بل في قال قال أصبح لكن أصبح
من شيوخ البخارى قدما كثر عنى الصحيح في قول الاكثر هو موصول كافر بهان المصالح في
علوم الحديث وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الامام على بشرى ما راقته وقد زيف
الناس كلام ابن حزم في ذلك ، واما كون جادين سلمة على شرطه في الاحتجاج فسلم لكن لا يضره

حدثنا ابن عبد هرون أخبرنا
 عبد الله بن عون عن أنس بن
 سيرين عن أنس بن مالك رضى
 الله عنه قال كان ابن لابي
 طلحة يستقي فخرج أبو طلحة
 فقبض الصبي فلقبض أبو
 طلحة قال ما فعل ابني قالت
 أم سلمة هو أسكن ما كان
 فقربت له الماء فشرب فشرب
 ثم أصاب منها فلأفرغ قالت
 وارى الصبي فلما أصبح أبو
 طلحة أتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأنذره فقال
 أعزست الملة قال نعم قال
 اللهم بارك لهما في بلدتهما
 فولدت غلاما قال لابي
 طلحة احفظه حتى تأتي به
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأتى به النبي صلى الله عليه
 وسلم وأرسلت معه بتمرات
 فأخذته النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال أضعه نبي فأرأتم
 ترات فأخذها النبي صلى
 الله عليه وسلم فضعها ثم أخذ
 من فيه فجعلها في الصبي
 وحسبكم وبعاء عبد الله
 * حدثني محمد بن المنذر
 حدثنا ابن أبي عدي عن ابن
 عون عن محمد عن أنس
 وساق الحديث (باب
 إاطاة الأذى عن الصبي في
 عقيقة) * حدثنا أبو الزمان
 حدثنا جابر بن زيد عن أيوب
 عن محمد عن سلمان بن عامر
 قال مع الفلام عقيقة

نغ

٤٩٦/٤

• وقال حجاج حدثنا جاد
أخبرنا أيوب وقتادة
وهشام وحبيب عن ابن
سيرين عن سلمان عن
النبي صلى الله عليه وسلم
وقال غير واحد عن عاصم
وهشام عن حفصة بنت
سيرين عن الرباب عن
سلمان بن عامر التيمي عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ورواه يزيد بن إبراهيم عن
ابن سيرين عن سلمان قوله
• وقال أصبغ أخبرني ابن
وهب عن جرير بن حازم عن
أيوب السجستاني عن محمد
ابن سيرين حدثنا سلمان بن
عامر الضبي قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول

٥٤٧٢

د س س ق

نظرة

٤٤٨٥

نغ

٤٩٦/٤

ابراهم لا يستنجد كما دونه (قوله وقال حجاج) هو ابن مهال وجاد هو ابن سلمة وقد وصله
الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسمعيل بن احمق القاضي عن حجاج بن مهال حدثنا
جابر بن سلمة • وقد أخرجه النسائي من رواية عفان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال
وعبد الأعلى بن جاد وابراهيم بن الحجاج كلهم عن جابر بن سلمة فزادوا مع الاربعة الذين ذكرهم
البخاري وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهد وونس وهو ابن عبيد
ويحيى بن عتيق لكن ذكر بعضهم عن جاد ما لم يذكر الآخر وساق المتن كله على لفظ حبان
وصرح برفعه ونظفه في القلام عقيقة فاهر بقواعه الدم وأمطوا عنه الاذي قال الاسماعيلي
وقدر واه الثوري موصولا بجر داهم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفان عن أيوب كذلك
فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر وخالفهم وحبيب فقال عن أيوب بن محمد عن أم
عطية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع القلام فذكر مثله سواء أخرجه أبو نعيم
في المستخرج من رواية حوثر بن محمد عن أبي هشام عن وحبيب وهو وحبيب من رجال الصحابة
وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا وبقائه بالمدني والنسائي
وغيرهما وحوثر بن مجاهد له ومثله تونز جوهره بصري يكتفي بالازهر احتج به ابن خزيمة في
صحيحه وأخرج عنهم الستة ابن ماجه وذكر أيوب على الجاني ان أبياد ودروري عنه في كتابه
الوحي خارج السنن وذكره ابن حبان في الثقات فالاسناد أقوى الالة شاذ والمحموظ عن محمد بن
سيرين عن سلمان بن عامر فقل بعض رواه دخل عليه حديث في حديث (قوله وقال غير
واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى
الله عليه وسلم) قلت من الذين أنهم مهم عن عاصم سفان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا
الاسناد فصرح برفعه وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين • أحدهما في القطر على التمر
• والثاني في الصدقة على ذي القرابة وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن
عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حبيب وقال النسائي في روايته عن
الرباب عن عمار سلمان به والرباب بنخ الرازي عن جابر بن محمد بن عمار قال سمعت هذا الحديث
وعن رواه عن هشام بن حسان عن عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالاحاديث الثلاثة
وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من
طريقه عن هشام به وأخرجه أحمد بأضع يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام
لكن لم يذكر الرباب في اسناده وكذا أخرجه الدارقي عن سعد بن عامر والحريث بن أبي أسامة عن
عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام (قوله ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان
قوله) قلت وصله الطحاوي في بيان المشكل فقال حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن مهال
حدثنا يزيد بن ابراهيم بموقوف (قوله وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ) وصله الطحاوي عن
ونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الاسماعيلي ذكر البخاري حديث ابن وهب وبلاخير
وقد قال أحد بن خنبل حديث جرير بن حازم كانه على التوهيم أو كمال (قلت) لفظ الأثرع من
أحد حدثنا بالوهيم بمصر ولم يكن يحفظو كذا ذكر الساجي اه وهذا ما حدث به جرير بمصر
لكن قدوافقه غيره على رفته عن أيوب فلم قوله عن محمد حدثنا سلمان بن عامر هو الذي ترد به

وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا والحديث مرفوع لا يضره روايته من وقته (قوله مع
 الغلام عقيقة) تمسك بفهمه الحسن وقد اتفقنا لا يعنى عن الصبي ولا يعنى عن الجارية وبخالفهم
 الجمهور فقالوا لا يعنى عن الجارية أيضا وحجتهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية وسأذكرها بعد
 هذا فلو ولدان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ذكر ابن عبد البر عن الثعلبي وقال لا أعلم
 عن أحد من العلماء خلافه (قوله فأهرقه وأعنه دما) كذا أنهم ما يراقى في هذا الحديث وكذا في
 حديث سمرة الأقرع بعده وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه
 من رواية يوسف بن ماهك أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن أي ابن أبي بكر الصديق
 فقالوا هاءن العقيقة فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان
 وعن الجارية شاة وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كروان سألته النبي صلى الله
 عليه وسلم عن العقيقة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ولا يضر كم ذكرنا أن
 أنا ما قال الترمذي صحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده رفعه في أثناء حديث قال من أحب أن ينسك عن ولده فليقلع عن الغلام
 شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة قال داود بن قيس رآه عن عمرو سألته زيد بن أسلم عن
 قوله مكافئتان فقال متشابهتان تذهبان جميعاً أي لا يؤثر ذبح أحدهما عن الأخرى وحكى
 أبو داود عن أحمد المكافئتان المتقاربتان قال الخطاي أي في السن وقال الرخشي معنى
 متعادلتان لما يجزى في الركاذة وفي الأضحية قواً من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن
 منصور في حديث أم كروان وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد يلفظ شاتان مثلاً ووقع
 عند الطبراني في حديث آخر قيل ما المكافئتان قال المثلان وما أشار إليه زيد بن أسلم
 من ذبح أحدهما عقب الأخرى حسن ويحتمل الحمل على العنيتين معا وروى البراء وأبو
 الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه أن البراء وقع عن الغلام ككباشاً ولا فرق عن الجارية
 ففعلوا عن الغلام ككباشين وعن الجارية كبشاً وعند أحمد من حديث أسماء بنت
 زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا حتى عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة
 وعن أبي سعيد غزو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ وقدم حديث ابن عباس أول
 الباب وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالكهما ما سوا فحقق
 عن كل واحد منهما ما أوجب له بما عايناه أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين
 كبشاً كبشاً أخرجه أبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود
 عن ابن عباس يلفظ كبشين كبشين وأخرج أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده مثله وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في
 التخصيص على التثنية للغلام بل غاية أن يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فإن العبد ليس
 شرطاً بل مستحب وذكر الحلبي أن الحكمة في كون الأثني على النصف من الذكر أن المفسود
 استبقاه النفس فأشبهت الذبابة وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعنت ذكراً عنت كل
 عضو من ومن أعنت جارية عنت كذلك إلى غير ذلك مما ورد ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما تبسر
 العدد واستدل بالطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية وفيه

مع الغلام عقيقة فأهرقوا
 عنه دما

وجهان للشافعية وأصحهما مسترط وهو بالنسب لا بالخبر وبذكر الشافعية والكشي على أنه يعين
 الغتم لادققة وبترجم أبو الشيخ الأصباهي ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي
 بكر وقال السند ينجي من الشافعية لأنص للشافعي في ذلك وعندى أنه لا يجوز غيرها وألجهاور
 على اجزاء الأبل والبقرا أيضا وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفته يعق عنه
 من الأبل والبقرا والغتم ونص أحمد على اشتراط كماله وذكر الرافعي بحثا أنها تأتي بالسبع كما
 في الاصحبة والله أعلم **(قوله وأمطوا)** أي أزيلوا وزاوعى **(قوله الأذى)** وقع عند أبي داود
 من طريق سعيدين أي عروية وابن عون عن محمد بن سيرين قال إن لم يكن الأذى حلق الرأس
 فلا أدري ماهو وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال لم أجد من
 يخبرني عن تفسير الأذى اه وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بسند صحيح
 عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يعاط عن رؤسهما الأذى
 ولكن لا يعين ذلك في حلق الرأس فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويعاط عنه
 الأذى ويحلق رأسه فقطعه عليه فالأولى حل الأذى على ماهو أهم من حلق الرأس وبو بذلك
 أن في بعض طرق حديث عمرو بن شبيب ويعاط عنه أقداره وأبو الشيخ **(قوله)** حدثنا عبد
 الله بن أبي الأسود هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن الأسود بن أبي الأسود بن جلد جده وربما
 نسب لجداه سيف قسطنطين بن عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري وشيخه قريش بن أنس
 بصري ثقة يكتفى بأبي أنس كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين واستمر على ذلك ستين فن جمع منه
 قبل ذلك فسماعه صحيح وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد أخرجه الترمذي عن
 البخاري عن علي بن المديني عنه ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود فكان له فيه
 شيخين وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش وزعم أنه تفرد به وأنه
 وهم وكأنه تسع في ذلك ما سكاها الأثر من أحد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال ما أراه بشئ
 لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والزارع عن أبي هريرة كما ساذكره وأيضاً فسماع علي بن
 المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه فاعل أحد انما ضعفه لأنه ظن أنه انما حدث به بعد
 الاختلاط **(قوله)** حديث العقبة لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن
 إيراد بنهره وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الفلاح من من بعققة تذب عن يوم السابع ويحلق رأسه ويسمي قال
 الترمذي حسن صحيح وقد جاء منه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البرزنجي وأبو الشيخ
 في كتاب العقبة من رواية إسرائيل عن عبد الله بن المختار عنه ورجاله ثقات فكان ابن سيرين
 لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتل عنه أن يكون يرويه
 عن أبي هريرة بأصاوع غيره فقال فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فقوى الحديث برواية
 هذين التابعين الجليلين عن الصحابين ولم يقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي
 ويسمي وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أكثرهم يسمي بالسين وقال همام عن قتادة يدي
 بالمال قال أبو داود وخولف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به قال ويسمي أصح ثم ذكره من رواية
 غير قتادة بلفظ ويسمي واستشكل ما قاله أبو داود وجاعل يقبلة رواه همام عنه أنهم سألوا قتادة

قوله بالسبع بضم السين
 واسكان الباء اه

وأمطوا عنه الأذى
 * حدثني عبد الله بن أبي
 الأسود حدثنا قريش بن
 أنس عن حبيب بن الشهيد
 قال أمرني ابن سيرين أن
 أسأل الحسن عن سمع
 حديث العقبة فسأله
 فقال من سمرة بن جندب

٥٤٧٢
 تس
 تحة
 ٤٥٧٩

عن الله كيف يصنع به فقال اذا زجرت الحقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به وأدجها ثم
 توضع على بالوخ العبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يسفل رأسه بعدد يخلق فيسعد مع
 هذا الضغط ان يقال ان هما ما وهم عن قتادة في قوله ويدي الآن يقال ان أصل الحديث ويسمى
 وان قتادة ذكر الله كما كان أهل الجاهلية يصنعونه ومن ثم قال ابن عبد البر لا يمتثل همام
 في هذا الذي انقربه فان كان حقه فهو منسوخ اه وقد رجع ابن حزم رواية همام وحل
 بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند الذبح لما اخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام
 عن قتادة قال يسمى على العقبة كما يسمى على الاضحية بسم الله عقبة فلان ومن طريق سعيد
 عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك والعقبة فلان بسم الله والله أكبر ثم يذبح وروى عبد
 الرزاق عن معمر عن قتادة يسمى يوم يعق عنه ثم يخلق وكن يقول بطي وأسمه بالله وقد ورد
 ما يدل على التسخير في عدة أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت كانوا في
 الجاهلية اذا عقر واعى الصبي خضوا اظفئه بدم العقبة فاذا حلقوا رأس الصبي وضوها على
 رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا زاد أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس
 المولود بدم وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم وهذا مرسل فان يزيد لا يصح له وقد
 أخرجه البراء بن هذا الوجه فقال عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومع ذلك فقالوا انه مرسل ولا يداود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كافي
 الجاهلية فذ كرمه حديث عائشة لم يصح رفعه قال فلما جاء الله بالاسلام كان يذبح شاة
 ويخلق رأسه وتلخه بزعران وهذا شاهد لحديث عائشة ولهذا ذكره الجمهور التسمية ونقل
 ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحباب الاعن الحسن
 وقاتة بل عن ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التسمية وسيأتي ما يتعلق بالتسمية
 وأدائها في كتاب الادب ان شاء الله تعالى واختلف في معنى قوله مرتهن بعقيقته قال الخطاطي
 اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة يريد أنه
 اذا لم يعق عنه فأت طفل لا يشفع في أيوبه وقيل معناه أن العقيقة لازمة لادبها فاشبه المولود في
 لزومها وعدم انفكاكها بمنابا الرهن في يد المهرن وهذا يقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى
 أنه موهون بأذى شهره ولذلك ما فأميطوا عنه الاذى اه والنبي ينقل عن احمد انه عطا
 انخراساني أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الاسدي قال ان الناس يعرضون يوم
 القسامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت لكان قول آخر تمسك به
 من قال بوجوب العقيقة قال ابن حزم وشبهه عن فاطمة بنت الحسين وقوله يذبح عنه يوم
 السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقفة باليوم السابع وأن من ذبح قبله لم يقع الموضع وأنها
 تقوت بعده وهو قول مالك وقال أيضا ان ما قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية
 ابن وهب عن مالك أن من لم يعق عنه في السابع الاول عاق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب
 ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن يذبح
 العقيقة يوم السابع فان لم يتيسر فيوم الرابع عشر فان لم يتيسر عاق عنه يوم احدى وعشرين ولم

ار هذا صرحا الا عن أبي عبد الله البوشني وتلقه صالح بن احمد عن أبيه وورد فيه حديث
 أخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن يزيد عن أبيه واسمعيل ضعيف
 وذكر الطبراني أنه تفرد به وعند الحنابلة في اعتبار الاسابيع بعد ذلك روايتان وعند الشافعية
 ان ذكر الاسابيع للاختصار لا للثبوت فنقل الرافي أنه يدخل وقتها بالولادة قال وذكر الاسابيع
 في الخبر بمعنى أن لا تؤثر عنه اختصاره قال والاختصار أن لا تؤثر عن البلوغ فان أخرت عن
 البلوغ سقطت عن كل يزيد أن يعق عنه لكن أن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل وأخرج ابن
 أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال لو أعلم أني لم يعق عن نفسي لهقت عن نفسي واختاره الفقهاء ونقل
 عن نص الشافعي في البويطي أنه لا يعق عن كبير وليس هذا انصافي منع أن يعق الشخص عن
 نفسه بل يحتمل أن يزيد أن لا يعق عن غيره إذا كبروكا أنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن
 النبي صلى الله عليه وسلم عني عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك فقد أخرجه البراز من رواية
 عبد الله بن محرز وهو بمهمات عن قتادة عن أنس قال البراز تفرد به عبد الله وهو ضعيف اه
 وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية اسمعيل بن مسلم عن قتادة واسمعيل
 ضعيف أيضا وقد قال عبد الرزاق أنهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث
 فلعل اسمعيل سرقه منه فانهما من رواية أبي بكر السخلي عن الهيثم بن جيل وداود بن الحمر قال
 حدثنا عبد الله بن المثنى عن غلمة عن أنس وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال
 البخاري فالحديث قوي الاستناد وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن إبراهيم بن اسحق
 السراج عن عمرو الناقد وأخرجه الطبراني في الأوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم
 ابن جيل وحديثه فلو لا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال
 ابن معين ليس بشيء وقال الترمذي ليس بشيء وقال أبو داود لا يخرج حديثه وقال الساجي فيه
 ضعف لم يكن من أهل الحديث وروى مناكير وقال العقيلي لا يتابع عني أكثر حديثه وقال ابن
 حبان في الثقات رجما خطأ ووثقه الجليلي والترمذي وغيرهما فهذا من الشيوخ الذين إذا
 انفرد أحدهم بالحديث لم يكن بخير وقد مضى الحافظ الضياء على ظاهر الاستناد فأخرج هذا
 الحديث في الأحاديث المختارة لم يمس في الصحيحين ويحتمل أن يقال إن صرح هذا الخبر كان من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تخليفه عن أبي بضع من أمته وعند عبد الرزاق عن
 معمر عن قتادة من لم يعق عنه أخراته أضيحه وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن
 مجزي عن القلام الأضحية من العقبة وقوله يوم السابع أي من يوم الولادة فهو ليس بحسب يوم
 الولادة قال ابن عبد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة إلا أن ولد قبل
 طلوع الفجر وكذا نقله البويطي عن الشافعي ونقل الرافي وجهين ورجح الحسبان واختلف
 ترجيح التوروي وقوله يذبح بالضم على البناء اللجهول فيه أنه لا يتعين الذابح وعند الشافعية
 يتعين أن يذبح نفقة المولود وعن الحنابلة يتعين الأب إلا أن تعدد زوجات وأستناع قال الرافي
 وكان الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عني عن الحسن والحسين مؤول قال التوروي يحتمل أن
 يكون أبواه حينئذ كآباء عسر بن أوبرع بإذن الأب أو قوله عني أي أمرا وهو من خصائصه صلى
 الله عليه وسلم كما مضى عني لم يضح من أمته وقده بعضهم من خصائصه ونص مالك على أنه

* (باب القرع) * حدثنا
عبدان حدثنا عبد الله
أخبرنا معمر حدثنا الزهري
عن ابن المسيب عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا فرع ولا عترة * والفرع
أول السناج كافوا يجهونه
لطوائعهم والعترة في
رب * (باب العترة) *
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال الزهري
حدثنا عن معمر بن المسيب
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا فرع ولا عترة * قال
والفرع أول السناج

يعني عن التميم من ناله ومنعه الشافعية وقوله ويحلق رأسه أي جمعه لبوت النهي عن القرع
كاستياف في اللباس وحكي الماوردي كراهة حلق رأس المارية وعن بعض الخبالة يحلق وفي
حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين فاطمة الحلق رأسه
وتصدق بزنة شعره قال فوزنا فكلنا درهماً أو بعض درهم وأخرج أحمد من حديث أبي رافع
لما ولدت فاطمة حسناً قالت يا رسول الله ألا أعني عن أبي بدم قال لا ولكن احلق رأسه وتصدق
بوزن شعره ففصة ففعلت فلما ولدت حسينا ففعلت مثل ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي يجعل
على أنه صلى الله عليه وسلم كان عنقه ثم استأذنته فاطمة أن تعق هي عنه أيضاً فعها (قلت)
ويحتمل أن يكون منعه الضيق ما عندهم حينئذ فأرشدوا إلى نوع من الصدقة أخف ثم تسرله
عن قرب ما عنقه عنه وعلى هذا فقد يقال يخص ذلك بمن لم يعق عنه لكن أخرج سعيد بن
منصور عن مرسى أبي جعفر الباقر بهجاء أن فاطمة كانت إذا ولدت ولداً حلق شعره وتصدق
بزنه ورقاً واستدل بقوله يذبح ويحلق ويسمي بالواو على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك وقد
وقع في رواية لابي الشيخ في حديث مرة يذبح يوم سابعه ثم يحلق وأخرج عبد الرزاق عن ابن
جريح يذبح بالذبح قبل الحلق وحكي عن عطاء عكسه ونقله الروائي عن نص الشافعي وقال
الغوري في التهذيب يستحب الذبح قبل الحلق وصححه التوروي في شرح المهذب والله أعلم
❦ (قوله باب القرع) ❦ بفتح القاء والواو بعده ما مله ذكره حديث أبي هريرة
الفرع ولا عترة من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهري وفيه تفسير الفرع
والعترة وظاهر الرفع ووقع في الحكم أن الفرع أول السناج الأبل والتميم كان أهل الجاهلية
يذهبونه لاصنامهم والفرع ذبح كما إذا بلغت الأبل ما غناه صاحبها فذبحوه وكذلك إذا بلغت
الأبل ما لم يعتمر منها ميراً كل عام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته والفرع أيضاً طعام يصنع لتناج
الأبل كالنفس للولادة وسبق في القول في العترة آخر الباب الذي يلزمه يؤخذ من هذا المناسبة
ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيقة ثم قال ❦ باب العترة ❦ وذكره

الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري ووقع في رواية الجدي عن
سفيان حدثنا الزهري وأخبرته أبو نعيم عن طريقه وشذاب بن مرفوعاً عن سفيان عن زيد
ابن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخيراً عن ماجه وقال انه من قرأ ثابن أبي عمر (قوله ولا عترة) بفتح
المهمل وكسر الهمزة وزن عظيمة قال الفراء سمعت عترة بما يفعل من الذبح وهو العترة وفي
فصله بمعنى مقفولة هكذا جاء بلطف النقي والمراد به النهي وقد ورد بصيغة النهي في رواية
التنقي وللأمام علي بلطف نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية لاجد لا فرع
ولا عترة في الاسلام ❦ (قوله قال والفرع) ❦ يعني هذا القائل هنا ووقع في رواية مسلم من
طريق عبد الرزاق عن معمر موصلاً للتفسير بالحديث ولا يداود من رواية عبد الرزاق عن
معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول السناج الحديث جعله موقفاً على سعيد
ابن المسيب وقال الخطابي أحسب التفسير فيه من قول الزهري (قلت) قد أخرج أبو فرقة في السنن
الحديث عن عبد الجدي عن أبي داود عن معمر وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعترة من قول
الزهري والله أعلم ❦ (قوله أول السناج) ❦ في رواية الكشمي سناج بغير ألف ولا هم وهو تكسر النون

كان يفتح لهم
كتابا يذبحونه
لطواغيهم

بعدها مائة خضفة وآخر جيم (قوله كان يفتح لهم) يضم أوله وفتح ثالثة يقال تفت النافقة تضم
النون وكسر المثناة إذا دلت ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيا للفاعل (قوله
كانوا يذبحونه لطواغيهم) زاد أو داود عن بعضهم ثم يا كلونه ويلي جلده على الشجر فبه
إشارة إلى علة التهي واستنبط الشافعي منه الجواب إذا كان الذبح جمعا منه وبين حديث
الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وكذا في رواية الحاكم مثل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الفرع قال الفرع حق وإن تركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فحمل عليه في
سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن تذبحه بلصق لجه وروى له ناقله والحاكم من طريق عامر
ابن أبي عامر عن أبي هريرة عن قوله الفرعة حتى ولا تذبحها وهي تلمص في بطنك ولكن أمكن من
الجن حتى إذا كانت من خيار المال فأذبحها قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه
الفرع حتى كان أهل الجاهلية يذبحونه بطليون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر
ناقة أو شاة وجاء البركة فيها يأتي بعده فسألو النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه
لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحبابا بأن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله وقوله حتى أي
ليس يبطل وهو كلام خرج على جواب السائل ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر لا فرع
ولا عتيرة فان معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وقال غيره معنى قوله لا فرع ولا عتيرة أي ليسا
في تأكد الاستحباب كالأضحية والأول أولى وقال النووي نص الشافعي في حمله على أن الفرع
والعتيرة مستحبان ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر
عن نيشة بنون وموحدة ومجبة مصغر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا كائنات
عتيرة في الجاهلية في رجب فأتاهم نا قال أذبحوا لله في أي شهر كان قال أنا كائنات فرع في الجاهلية
قال في كل سائمة فرع تغذوه ما شئت حتى إذا استجمل ذبحته فصدقت بلمعه فان ذلك خير وفي
رواية أبي داود عن أبي قلابة السائمة مائة ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يبطل الفرع
والعتيرة من أصلها وإنما يبطل صنعة من كل منهن ما من الفرع كونه يذبح أول ما يولد من
العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي
رملة (١) عن مخنف بن محمد بن سليم قال قال قوامع النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه سمعته يقول
يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي يسمنونها
الرجبية فقد ضغفه الخطائي لكن حسنه الترمذي وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن
مخنف بن سليم ويمكن رده إلى ما جمل عليه حديث نيشة وروى النسائي وصححه الحاكم من
حديث الجرح بن عمرو أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله
العنابر والفرائع قال من شاء عترو من شاء لم يعترو من شاء فرع ومن شاء لم يفرع وهذا صريح
في عدم الوجوب لكن لا يثبت الاستحباب ولا يثبت فؤخذ الاستحباب من حديث آخر وقد
أخرج أبو داود من حديث أبي العشاء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة
فحسنها وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن خبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي زرين
المقبلي قال قلت يا رسول الله أنا كائنات يذبح ذبايح في رجب فتأكل ونظم من جاءنا فقال لأبأس به

(١) قال في التقریب مخنف
بكسر أوله وبنون أي سليم
ابن الجرح بن عوف الأزدي
الغامدي صحابي اهـ

قال وكيع بن عديس فلا أدعه وجزم أبو عبيد بأن العترة تسحب وفي هذا تعقب على من قال
ان ابن سيرين تفرد بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان ينفقه وما لب ابن المنذر الى هذا
وقال كانت العرب تفعل ما فعله ما بهض أهل الاسلام الاذن ثم نهى عنهما والنهي لا يكون
الا عن شيء كان يفعله وما قال أحد انه نهى عنهما ثم أذن في فعله ما نهى عن فعله ثم نهى
الا ابن سيرين وكذا ذكره عاصم أن الجمهور على التسخ وبه جزم الحازمي وما تقدم نقله عن
الشافعي يرد عليهم وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظه بسند صحيح عن عائشة أمرا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرع في كل حين واحدة **(قوله والعبرة في رجب)** في رواية
الجبدي والعبرة الشاة تدبج عن أهل بيت في رجب وقال أبو عبيد العترة هي الرخبة دججة
كانوا يجمعونها في الجاهلية في رجب يقرنونهم الأصنامهم وقال غيره العترة نذر كانوا يندرونه
من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب وذكر ابن سيده أن العترة أن الرجل
كان يقول في الجاهلية ان بلغ إلى مائة عترة من غنمة زاد في الصباح في رجب ونقل أبو داود
تفسيره بالفسر الأول من رجب ونقل التورى الاتفاق عليه وفيه نظر **(خاتمة)** أشغل
كتاب العقبة وما به من القرع والعبرة على اثني عشر حديثا للمعلق منها ثلاثة والعبرة
موصولة المكر منها فيه وفيها مضى غناية والخالص أربعة واقفه مسلم على تخريج حديث أنس
وأبي هريرة واخص بفتح حديث سلمان وسيرة وفيه من الآثار قول سلمان في العقبة
وتفسير القرع والعبرة والله أعلم

«(قوله كتاب الذبايح والصيد)»

كذا لكرمة والاصلي ورواية عن أبي ذر وفي أخرى له ولاي الوقت اب وسقط للنسفي وثبت له
السجله لاحقه ولاي الوقت سابقه **(قوله ما)** التسمية على الصيد سقط باب
لكرمة والاصلي وثبت للباقي والصيد في الأصل مصدر صايد يصيد صيدا وعومل
معاملة الانعام فأوقع على الحيوان المصاد **(قوله)** وقال الله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله
فلا تخشوهم واخشون وقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا باليهود فكم الله بشئ من الهدي
كذا لا يذر وقدم وأخر في رواية كريمة والاصلي وزاد بعد قوله الصد تناله أديكم ورواحكم
الا في قوله عذاب آليم وعبد النسفي من قوله أحلت لكم بهيمة الأنعام الا اثنين وكذا لا ي
الوقت لكن قال في قوله فلا تخشوهم واخشون وفرقه في رواية كريمة والاصلي **(قوله)** قال
ابن عباس العقود اليهود ما أحل وحرم وصله إلى أبي حاتم ثم منه من طريق علي بن أبي طلحة
عن ابن عباس قال في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود يعقب اليهود ما أحل الله وما
حرم وما فرض وما حد في القرآن ولا تندروا ولا تسكتوا وأخرجه الطبري من هذا الوجه مقربا
ونقل مثله عن مجاهد البدي رجاعة ونقل عن قتادة المراد ما كان في الجاهلية من الحلف ونقل
عن غيره هي العقود التي تعاقدها الناس قالوا الأولى لأن الله أسبح ذلك البنان عما أحل
وحرم وقال والعقود جمع عقد وأصل عقد الشيء يغير مصلحه كما يعقد الحبل بالحبل **(قوله)** الامايتي

والعترة في رجب

«(كتاب الذبايح والصيد)»

«(باب التسمية على الصيد)»

وقول الله حرمت عليكم

الميتة الى قوله فلا تخشوهم

واخشون وقوله تعالى يا أيها

الذين آمنوا آمنوا باليهود فكم الله

بشئ من الصد وقوله جل

ذكره أحلت لكم بهيمة

الانعام الامايتي عليكم الى

قوله فلا تخشوهم واخشون

وقال ابن عباس العقود

اليهود وما أحل وحرم

مايتي

تغ

٢٩٩/٤

عليكم الخنزير) وصله أيضا بن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بالفظ الامايلى عليكم بمعنى المشقة والدم ولم الخنزير (قوله) يجر منكم يجر منكم بعمليكم) يعني قوله تعالى ولا يجر منكم شيئا قوم أي لا يحمل منكم بغض قوم على العدوان وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور الى ابن عباس وحكى الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع الى المعناه (قوله) المتخفة الخ) وصله البيهقي بقوله من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره ما أدركتم من هذا بجره له ذنب أنظر له عين فأدبج واذكر اسم الله عليه فهو حلال وأخرجه الطبري من هذا الوجه بالنظر المتخفة التي تخفق فتقوت والموقوفة التي تضرب بالحطب حتى يوقظها فتقوت والمترية التي تتردى من الجبل والنطجة الشاة تنطج الشاة وما كل السبع ما أخذ السبع الا ما ذكرتم الا ما أدركتم ذكاته من هذا كله بجره له ذنب أنظر له عين فأدبج واذكر اسم الله عليه فهو حلال ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأوا كل السبع ومن طريق قتادة كل ما ذكر غير الخنزير اذا أدركت منه عينا أنظر أو ذنبا بجره أو فاعنه تركض فذ كنه فقد أحل كل ومن طريق علي بن خرقول ابن عباس ومن طريق قتادة كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالصاحي اذا ماتت أكلوها قال والمترية التي تتردى في البئر (قوله) حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشامي وهذا السند كوفون (قوله) عن عدي بن حاتم) هو الطائي في رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدي قال الاسماعيلي ذكره بقوله حدثنا عامر حدثنا عدي يشير الى أن زكريا ممدلس وقعد عنه (قلت) وسياقي في رواية عبد الله بن أبي السرف عن الشعبي سمعت عدي بن حاتم وفي رواية سمعته بن مسروق حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لئس جارا وديلا وريضا بالنهرين أخرجه مسلم وأبو حاتم هو المشهور بالجو ودكان هو أيضا جواد أو كان اسلامه سنة الفتح وبيت هو وقومه على الاسلام وشهد الفتوح بالعراق ثم كان مع على وعاصم الى سنة ثمان وستين (قوله) المراض) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره مهملة قال الخليل وبعه جماعة منهم لاريشه ولائصل وقال ابن دريد وبعه ابن سيده سمعهم طويل له أربع قذذرقاق فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المراض فصل بعرض له ثقل وورائه وقيل عود رقيق الطرفين غلظ الوسط وهو المسمى بالخذافة وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محددا رأسها وقدا ليمجد وقوى هذا الاخبار لا يورى تعال المراض وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المراض عصا طرفها حديدية ترى الصائدين المصيد ذنبا أصاب بجمده فهو ذكى فبق كل وما أصاب بغير حده فهو وقيد (قوله) وما أصاب بعرضه فهو وقيد في رواية ابن أبي السرف عن الشعبي في الباب الذي يليه بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تاكل وقيد بالناق وآخره ذال معجمة وزن عظيم فعيل بمعنى مقعول وهو ما قتل بعصا أو حجر أو ما لاحته والموقوفة تقدم نفسها وانما التي تضرب بالحشبة حتى تموت ووقع في رواية همام بن الحر عن عدي الاسبعية بدياب قالت انا نرى بالمراض قال كل ما خر وهو رقيق المصبة بدل الزاي وقيل انخرق بالزاي وقيل بدل سينا الخدش ولا يثبت فيه فان قيل بالراء فهو أن يثمه وحاصله أن السهم وما في معناه اذا أصاب الصيد بجمده حل وكانت تلك كانه واذا أصاب بعرضه لم يحل لانه في معنى الحشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المنقل

عليكم الخنزير يجر منكم
يحملكم شيئا عدوا المتخفة
تخفق فتقوت الموقوفة تضرب
بالحطب وقد هذا فتقوت
والمترية تتردى من الجبل
والنطجة تنطج الشاة فما
أدركته بجره ذنبه أو بعنه
فأدبج وكل حدثنا أبو نعيم
حدثنا زكريا عن عامر عن
عدي بن حاتم رضي الله عنه
قال سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن صيد المراض
قال ما أصاب بجمده فكله
وما أصاب بعرضه فهو وقيد

٥٤٧٥

٤ ث س ق

٤٤٤

٩٨٦٠

وقوله بعرضه بفتح العين أي بغرطه المحدود وهو جنة الجمه وور في التفصيل المذكور وعن
 الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك وسبأني في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (قوله)
 وسألت عن صيد الكلب فقال ما أمسك عليك فكل فان أخذ الكلب ذكاة في رواية ابن أبي
 السراة أرسلت كلبك فصمت فكل وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الاية بعد أبواب
 اذا أرسلت كلابك المعلمة ذكرت اسم الله فكل مما أسكن عليك والمراد المعلمة التي اذا غرأها
 صاحبها على الصيد طلبته ولذا جر هانز جرت واذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا
 الثالث يختلف في اشتراطه واختلف حتى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب آله ثلاث
 مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين وقال الرافعي لم يقدره المعظم لاشتراط العرف
 واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع الى العرف وقم في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي
 في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي اما الترمذي فلنقله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل واما أبو داود فلنقله ما علمت من كلب أو يازم أرسلته
 وذكر اسم الله فكل مما أسكن عليك قلت وان قتل قال اذ قتل ولم يأكل منه قال الترمذي
 والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصفور بأسا اه وفي معنى الباز الصقر
 والعقاب والباش والناشين وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكل والطيور وهو قول
 الجمهور الا ما روي عن ابن عمرو بن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور (قوله اذا أرسلت
 كلابك المعلمة فان وجدت مع كلبك كلبا غيره) في رواية بيان وان خاطها كلاب من غيرها فلا
 تأكل وزاد في روايته بعد قوله مما أسكن عليك وان قتل الا أن يأكل الكلب فان أخاف
 أن يكون انما أمسك على نفسه وفي رواية بيان في السفر قلت فان أكل قال فلا تأكل فإنه
 لم أمسك عليك انما أمسك على نفسه وسبأني بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في
 رى الصيد اذا غاب عنه ووجهه بعد يوم أو أكثر وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد
 وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كما سبأني بعد أبواب وما صدت بكلبك الملع قد ذكرت اسم الله فكل
 وقد أجمعوا على مشروعيتهما الا أنهم اختلفوا في كونها شرط في حل الاكل فذهب الشافعي
 وطائفة يروى رواية عن مالك أنها حديث أسامة بن زيد أنها عدا وأسهو لم يشدح في حل الاكل
 وذهب أحمد في الراي عنه وأبو ثور وطائفة الى أنها واجبة لعلها شرط في حديث عدي
 ولا ينافي الاذن في الاكل عليها في حديث أبي ثعلبة والمعلق بالوصف ينتفي عند اتفاقه عند من
 يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف وينتفي كذا القول بالوجوب بأن الاصل تحريم الميتة
 وما أذن فيه منها ترى صفته بالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى يان على أصل التحريم
 وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور وجمهور العلماء الى الجواز لمن تركها ساهيا لا عدا لكن
 اختلف عن المالكية هل تحرم أو تركه وعند الحنفية تحرم وعند الشافعية في العمد ثلاثة أوجه
 أحدها بكرة الاكل وقيل خلاف الاولى وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الاكل والمشهور عن أحمد
 التفرقة بين الصيد الذي يذهب في الذبيحة الى هذا القول الثالث وسبأني حجة من لم يشترطه
 فيها في النماذج مفصلة وفيه اباحة الاصطاد بالكلاب المعلمة واستثنى أجدوا سحق الكلب
 الأسود قال لا يحل الصيد به لانه شيطان وتقل عن الحسن وابراهيم وقنادة نحو ذلك وفيه جواز

وسألت عن صيد الكلب
 فقال ما أمسك عليك فكل
 فان أخذ الكلب ذكاة وان
 وجدت مع كلبك أو كلابك
 كلبا غيره فحسبت أن يكون
 أخذته معه وقد قلته فلا
 تأكل فانما ذكرت اسم الله
 على كلبك ولم تذكره على غيره

أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله إن أخذ الكلب ذكاة فلو قتل الصيد
 بظفروا ونابه حل وكذا يشقه على أحد القولين الثاني وهو الرأج عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب
 لكن تركه به رمق ولم يذبح فمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فإن حل لعموم قوله فإن أخذ
 الكلب ذكاة وهذا في العلم ولو وجد حيأ حياصة مستقرة وأدرك ذكاه لم يحل إلا بالتذكية فلو لم
 يذبح مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختيارا أو اضطرارا كعدم حضور آلة الذبح فإن
 كان الكلب غريم لم يشترط ادراك الذكاة فلو أدركه ميتا لم يحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه
 فيه كاب آخر في اصطصاده ومجمله ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة فإن تحقق
 أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فإن أرسله ما معافاه ولهما والاول وبذلك ذلك
 من التعليل في قوله فإنه سميت على كلبك ولم تسم على غيره فإنه يفهم منه أن المرسل لو سمي على
 الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وإن غلطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ
 منه أنه لو وجدته حاوفا فيه حياصة مستقرة فذكاه لمحل لان الاعتماد في الاباحة على الذكاة لا على
 امساك الكلب وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معما وقد
 علل في الحديث بالخوف من أنه انما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الرأج من قول
 الشعبي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتجوا بما ورد في حديث
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابيا قال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلابا مكنية
 فأنت في صيدها قال كل مما مسكن عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه أخرجه أبو داود
 والباس بسنده وسأل الناس في الجمع بين الحديثين طر فامتنها القائلين بالتحريم حل حديث أبي
 ثعلبة على ما ذكره وخلاه ثم عاذا كل منه ومنها الترجيح في رواية عدى في الصححين متفق على
 صحته ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصححين مختلف في تضعيفها وإيضاف رواية عدى
 صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متأيدة بأن الاصل في
 المنفعة التحريم فإذا شكك في السبب المبيح رجعنا الى الاصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله
 تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فإن مقتضاها أن الذي أمسكه من غير إرسال لا يباح ويقوى أيضا
 بالناخذ من حديث ابن عباس عند أحد إذا ذارسات الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فأنما أمسك
 على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فأنما أمسك على صاحبه وأخرجه البراز من وجه
 آخر عن ابن عباس وابن أبي شبة من حديث أبي رافع نحو بيعتنا ولو كان مجرد الامساك كفا
 لما احتج الى زيادة عليكم ومنها القائلين بالاباحة حل حديث عدى على كراهة التزبه وحديث
 أبي ثعلبة على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عبدًا كان موسرًا فاختاره الجمل على
 الاولى بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان يملكه ولا يفتي بضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل
 في الحديث بخوف الامساك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فحصل على
 الذي أدركه ميتا من شدة العدو ومن الصدمة فأكل منه لأنه صار على صفة لا تتعلق بالارسل
 والامساك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فإن أكل فلا تأكل لا يؤيد منه
 غير مجرد الاكل دون ارسال الصائد وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يفتي بنفسه
 هذا بعده وقال ابن القصار مجرد ارسال الكلب امساك علينا لان الكلب لا يسه ولا يصح

منه مرها واتما تصيد بالتعليم فإذا كان الاعتبار بان عسل علينا أو على نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يميز ذلك بنبه من له بيه وهو مرسله فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله لم يمسك عليه كذا قال ولا يخفى بعده أيضا ومصادمه لساق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى قوله أمسكن عليكم صيدكم وقد جعل الشارع كلمة منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا صاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من دمه فلا تأكل قاله لم يعلم ماعلمته وفي هذا الإشارة الى أنه اذا شرع في أكله دل على أنه ليس يعلم التعليم المسترط وسلك بعض المالكة التراجع فقال هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرهاهمام وعارضها حديث أبي نعليه وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بالاجماع على جواز أكله اذا أخذ منه الكلب بشبه وهم يأكله فأدرك قيل أن يأكل قال فلو كان أكله منه دالا على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بنبه وشروعه في أكله كذلك ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أولا والله أعلم وفيه اباحة الاططاد لا ارتفاع بالصيد لكل والبيع وكذا اللهو بشرط قصد التذيق لا ارتفاع وكزه مالك وخالفه الجمهور وقال الباقون لا أعلم حقاً شبه يابل منه فلو لم يقصد التذيق لم يحرم لانه من الفساد في الارض بان لا يفسد عشا ويتقرب أن يقال يحاق فان لازمه وأكثرت منه كره لانه قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس رفعه من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضا وأخر عند الدارقطني في الاقران من حديث البراء بن عازب وقال يفرق به شريك وفيه جواز اقتناء الكلب للصيد وسأني الجث فيه في حديث من اقتنى كلبا واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله كلبك وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص واستندل به على طهارة سور كلب الصيد دون غيره من الكلاب لاذن في الاكل من الموضع الذي أكل منه ولم يذكر الغسل ولو كان واجبا لنبه لانه وقت الحاجة الى البيان وقال بعض العلماء يعني عن معض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الغسل كان قد اشترع عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره وفيه نظر وقد يتقوى القول بالعفو لانه يشد الجري يخبر بنبه فيؤمن معه ما يخشى من اصابته لعابه موضع العض واستدل بقوله كل ما أمسك عليك بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غره حل للعموم الذي في قوله ما أمسك وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يحل وهو رواية ابو يعقوب عن الشافعي * (تنبيه) قال ابن المنير ليس في جميع ما ذكر من الآتي والاحاديث تعرض للتسمية المترجم عليها الا آخر حديث عدى فكانه عدى ما نال ما أجلته الأدلة من التسمية وعند الاصوليين خلاف في المجل اذا اقترنت به قرينة لفظية معينة هل يكون ذلك الدليل المجل معها وأياها خاصة انتهى وقوله الاحاديث يورهم أن في الباب عدة احاديث وليس كذلك لانه لم يذكر فيه الاحاديث عدى ثم ذكر فيه تناسير ابن عباس فكانه عدة احاديث وجهته في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود وليس ذلك مراد البخاري واتما جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السقر عن الشعبي بلفظ اذا أرسلت كلبك وسعت فكل ومن رواية بيان عن الشعبي اذا أرسلت كلابك المحلة وذكر اسم الله

٥٠٠١٤ / ٥٤٧٦
٩٨٦٣ / ٥٤٧٦
٩٨٧٨ / ٥٠٠١٤

«(باب صيد المعراض)» وقال
وابراهيم وعطاء والحسن
وكره الحسن رى البندق في
القرى والامصار ولا يري به
باسا فمساواه * حدثنا
سلمان بن حرب حدثنا شعبة
عن عبيد الله بن أبي السفر
عن الشعبي قال سمعت
عدي بن حاتم رضى الله عنه
قال سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن المعراض
فقال اذا أصبت بمجده فكل
فاذا أصاب بعرضه فقتل
فانه وقيد فلا تأكل كل
أرسل كلبي قال اذا أرسلت
كلبك وصمت فكل قلت
فان أكل قال فلا تأكل فانه
لم يمسك عليك انما أمسك
على نفسه قلت أرسل كلبي
فأجده معه كلبا آخر قال
لا تأكل فقلت انما سميت
على كلبك ولم نسم على الآخر
«(باب ما أصاب المعراض
بعرضه)» حدثنا شعبة
حدثنا سفيان عن منصور
عن ابراهيم عن هشام بن
الحارث عن عدي بن حاتم
رضي الله عنه قال قلت
يا رسول الله انما ترسل
الكلاب العلىة قال كل
ما أمكن عليك قلت وان
قتل قال وان قتل قلت
وانما رمي بالمعراض قال كل
ما خرق وما أصاب بعرضه

ابن عمر في المقتولة بالبندق تلك الموقوفة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد

فكل فلما كان الاخذ يشد المعلم متقفا عليه وان لم يذكري الطريق الاولى كانت التسمية كذلك
واقه أعلم ﴿٢٠٢٢﴾ (تجمله) باب صيد المعراض تقدمت تفسيره في الذي قبله (قوله) وقال
ابن عمر في المقتولة بالبندق تلك الموقوفة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن
أما ثريان بن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي عاصم العدي عن زهير وهو ابن محمد عن زيد بن أسلم عن
ابن عمر أنه كان يقول المقتولة بالبندق تلك الموقوفة وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن
عمر أنه كان لا يأكل ما أصاب بالبندق ولمسك في الموطاع نافع ربيت طائر بن حجين فأصبت بها
فأما أخذ عاصم فطرحه ابن عمر وأما سالم وهو ابن عبيد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن
أبي بكر لصديق فأنخرج ابن أبي شيبة عن الثقيفي عن عبيد الله بن عمر عما أنما كانا يكرهان
البندق الاما ذكره كانه ولمسك في الموطاع نافع ربيت طائر بن حجين فأصبت بها
بالمعراض والبندق وأما مجاهد فأنخرج ابن أبي شيبة عن وجهين أنه كرهه زاد في أحدهما لا تأكل
الآن يذكي وأما ابراهيم وهو النخعي فأنخرج ابن أبي شيبة عن رواية الاعشى عنه لا تأكل
ما أصبت بالبندق الا أن يذكي وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء ان ربيت
صيدا ببندق فادركت ذكاه فكله والا فلا تأكله وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة
حدثنا عبد الاعلى عن هشام بن الحسن اذا رمي الرجل الصيد بالجلاهة فلا تأكل الا أن تدرك
ذكاه وللجلاهة نضم الجهم وتشديد اللام وكسر الهاء بعد هاء كافى هي البندق الفارسية
والجمع جند هق (قوله) وكره الحسن رى البندق في القرى والامصار ولا يري به باسا فمساواه
وصله ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من طريق ابن عبيد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم
شرحه مستوفى في الباب الذي قبله ﴿٢٠٢٣﴾ (قوله) باب ما أصاب المعراض بعرضه (ذكره)
حدث عدي بن حاتم من طريق همام بن الحارث عنه مختصرا وقد بينت ما فيه في الباب الاول
﴿٢٠٢٤﴾ (قوله) باب صيد القوس القوس معروفة وهي مركبة وغير مركبة ويطبق
لفظ القوس أيضا على النثر الذي يقي في أسفل الخيلة ٢ وليس مرادها (قوله) وقال الحسن
وابراهيم اذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل شيء (قوله) ورواية الكشي
وبأكل سائرهما أما ثريان بن عمر فأنخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب
صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان ولا تأكل ما بان منه الا أن تضربه
فقطعه فبوت من ساعته فاذا كان كذلك فلا تأكله وقوله في الاصل سائر به يعني باقه وأما
أبراهيم فروياه من روايته لامن رأيه لكنه لم يعقبه فكله رضى عنه وقال ابن أبي شيبة
حدثنا أبو بكر بن عباس عن الاعشى عن ابراهيم عن علقمة قال اذا ضرب الرجل الصيد فبان
منه عضو ترك ماسقظ وأكل ما بقي قال ابن المنذر اختلفوا في هذه المسئلة فقال ابن عباس
وعطاء لا يأكل العضو وذلك الصيد وكله وقال عكرمة ان عدا حيا بعد سقوط العضو منه فلا
تأكل العضو وذلك الصيد وكله ان مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال لا فرق ان
يقطع قطعته أو تأكل اذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة ان قطعته منه يبيأ كلا
جنيته وان قطع الثلث على الرأس فكذا ذلك وعلى يبيأ الجنا كل الثلثين على يبيأ الرأس ولا يأكل

فلاناً سكل «(باب صيد القوس)» وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل
لا تأكل الذي بان وكل سائرهما هكذا يابض بأصله ٢ في نسخة الخيلة

الثالث

تغ

٥٠٢/٤

وقال ابراهيم اذا ضربت
عقبة أو وسطه فكه وقال
الاعشى عن زيد استعصى
على رجل من آل عبد الله
جارف امرهم أن يضروه
حيث يسرعو أو ماسقط
منه كواه حدثنا عبد الله
ابن يزيد حدثنا حوثة قال
أخبرني ربيعة بن زيد المصنف
عن أبي أدرس عن أبي
نعلبة الخنسي قال قلت
يا بني الله أنا بأرض قوم أهل
كتاب أننا كل في آيتهم

٥٤٧٨

ع

نظرة

٩١٨٧٥

الثلاث التي إلى العجز (قوله وقال ابراهيم) هو النخعي (اذا ضربت عقبة أو وسطه) هو شق
المهمله واما الوسط بالسكون فهو المكان (قوله وقال الاعشى عن زيد استعصى على رجل من
آل عبد الله جار الخ) وصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن نونس عن الاعشى عن زيد بن وهب قال
سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجل جار وحشي فقطعه فقال دعوا ماسقط وذكروا ما بيني
وكواه فيستفاد منه نسبة زيد وانه ابن وهب التابعي الكبير وأن عبد الله هو ابن مسعود وأن
الجار كان جار وحشي وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه وقد ردد ابن التين في
شرحه النظر هل هو جار وحشي وأهلى وشرع في حكاية الخلاف عن المالك في الجار الأهل
ومطابقة هذا الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاه لا يترك ذكاه فذكر ذكاه فكل فإن
مفهوما أن الصداقات بالصلوة من قبل أن يدرك ذكاه لا يترك ذكاه لا يترك ذكاه لا يترك ذكاه
أن السهم إذا أصاب الصيد فجره جازاً كاه ولو لم يدخل مات بالجرخ أو من سقطه في الهواء
أو من وقوعه على الأرض وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلاً فتردى منه فأت لا يترك ذكاه وإن
السهم إذا لم يتقدم فأت لا يترك ذكاه إلا إذا ترك ذكاه وقال ابن التين إذا قطع من الصيد مالا
يتوهم حيا به بعده فكل أنه أنفذه تلك الضربة فقامت مقام الذكاه وهذا مشهور بهذا مالك
وغیره (قوله) حدثنا عبد الله بن يزيد هو المقرئ وجوه هو ابن شريح (قوله عن أبي نعلبة
الخنسي) يضم الخطأ وفتح النون الجبيلين ثم نون نسبة إلى أبي خنيس بطن من النمرين وبرة في قلب
بفتح الشا وكون المجهية وكسر اللام بعدها موحدة فان حلوان بن عمران بن الحاف بن فضالة
(قوله) قلت يا بني الله أنا بأرض قوم أهل كتاب يعني بالشام وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا
الشام وتصر وامتهم آل غسان وتوخ وبهز أو بطون من فضاعة منهم شوخين آل أبي نعلبة
واختلف في اسم أبي نعلبة فقيل جرثوم وهو قول الأكثر وقيل جرهم وقيل ناشب وقيل خزيم
وهو كالاول لكن بغر اشباع وقيل جرثومة وهو كالاول لكن بزيادة هاء وقيل غرثوق وقيل ناشب
وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشومة واختلف في اسم أبي نعلبة فقيل عمرو وقيل ناشب
وقيل ناسب بجملة وقيل بجملة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشن وقيل لاشن
وقيل لاشم وقيل جلهم وقيل جبر وقيل جرهم وقيل جرثوم ويجمع من اسمه واسم أبيه
بالتركيب أقوال كثيرة جدا وكان اسلامه قبل خيره وشهيد بعة الرضوان ووجه إلى قومه
فاسلموا له أخ يقال له عمرو وأسلم أيضا (قوله في آيتهم) جمع اناه والواو جمع آية وقد وقع الجواب
عنه فان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها فتمسك بهذا الامر من
رأى أن استعمل آية أهل الكتاب تتوقف على الفصل لكثرة استعمالهم النجاسة ومنهم من
يدين بملابسها قال ابن دقيق العيد وقد اختلف الفقهاء في ذلك بسا على تعارض الاصل والغالب
واحتج من قال بادل عليه هذا الحديث بان الظن المستفاد من الغالب راجع على الظن المستفاد
من الاصل وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى يتحقق النجاسة بجوا بين أحد هما أن الامر
بالفصل يحول على الاستحباب احتسابا لجمع بينهما وبين ما دل على التمسك بالأصل والثاني أن المراد
بجدتي أبي نعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه ويؤيده كرايموس لأن وانهم نجسة لكونهم
لا تحل ذبا عنهم وقال النووي المراد بالآية في حديث أبي نعلبة آية من يطبخ فيها لحم الخنزير

و يشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود النخعي وأهل الكتاب وهم يطبخون في قدرهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر فقال قد كرا الجواب وأما الفقهاء فإدعاهم مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في الخمر فانه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم وان كان الأولى الغسل للفرج من الخلاف لا لبس الكراهة في ذلك ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروها وإن شاء على الجواب الأول وهو الظاهر من الحديث وأن استعمالها مع الغسل رخصة إذا وجد غيرها فان لم يجد جاز بلا كراهة للهي عن الأكل فيها مطلقا وتعلق الأذن على عدم غيرها مع غلبتها وتعليل هذا بعض المالكية لقولهم انه يتعين كسرة آنية الخمر على كل حال بناء على أنه لا يظهر بالغسل واستدل بالتفصيل المذكور لأن الغسل لو كان مطهرا لهما لما كان للتفصيل معنى وتعقب بأنه لم ينحصر في كون العين تصرفا بحيث لا تظهر أصلا بل يحتمل أن يكون التفصيل للاخذ بالآلة الأولى فإن الآلة التي يطبخ فيها الخنزير يستقدر ولو غسل كما يكره الشرب في المحجمة ولو غسلت استقدر أو مشي ابن حزم على طاهرته فقال لا يجوز استعمال آنية أهل الكتاب الأبرطين أحدنا أن لا يجد غيرها والآخر الثاني غسلها وأجيب بما تقدم من أن أمره بالغسل عند فقد غيرها دل على طهارتها بالغسل والآخر باجتماعها عند وجود غيرها للمبالغة في التضرع بها كما في حديث سلمة الأتي بعد في الأمر بكسر القدر والاتي طخت فيه المسحة فقال رجل أنفضها فقال أوالذي فامر بالكسر للمبالغة في التضرع بها ثم أذن في الغسل ترخصا فكذا ذلك فيجوز هذا والله أعلم **(قوله وارض صيدا صديقوسي)** فقال في جوابه وما صدت بقوسك وذكر اسم الحديث الذي قيله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصدا بالكل وقوله مباحث في الحديث الذي قيله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصدا بالكل وقوله فكل وقع مقسرا في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله اني كلابا مكية الحديث وفيه واقفي في قوسي قال كل ما ردت شيئا قوسك ذكيا وغير ذك قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل أو تجده في أثره غير سهمك وقوله تصل بصادهم له مكسورة ولا مقله أي بين وسأني مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة وفي الحديث عن الفراء جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة وتفضل الجواب عنها واحدة واحدة بلفظ **أما ما في قوله ما** الخلف والبنطقة **أما الخلف** فمما أتى تفسيره في الباب وأما البنطقة فمعرفة تخرج من طين وتيس فيرى بها وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في باب صيد المفراض **(قوله حديثي يوسف ابن راشد)** وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرأزي زيل بغداد انسبه البخاري الجده وفي طبقته يوسف بن موسى التستري زيل الرأزي فعمل البخاري كان يخشى أن يلتبس به **(قوله والنظا ليزيد)** قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقصرا على المتدرون القصة وأخرجه الأصبغلي من رواية يحيى القطان وكيع كلاهما عن كهمس مقر ونا وقال ان السباق ليحيى والمحق واحد **(قوله أنه رأى رجلا)** لم أنف على اسمه ووقع في رواية مسلم من رواية حماد بن معاذ عن كهمس رأى رجلا من أصحابه وله من رواية يسعد بن جبر عن عبد الله بن مغفل أنه قريب لعبد الله بن مغفل **(قوله يخطف)** بخامسة وآخره فأنى يرى

وارض صيدا صديقوسي ويكفي الذي ليس يعلم ويكفي المعلم فما يصلح لي قال أما ما ذكرت من أهل الكتاب فان وجدت غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاعطوها وكلا فيها وما صدت بقوسك فذكرت اسم الله فكل وما صدت بكليلك العلم فذكرت اسم الله فكل وما صدت بكليلك غير معلم فأدر كنت ذكاه فكل **«(باب الخلف والبنطقة)»** حديثي يوسف بن راشد حدثنا وكيع ويزيد بن هرون واللفظ ليزيد عن كهمس بن الحسن عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رجلا يخطف فقال له لا تخطف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم

٥٤٧٩

م س

نظا

٩٦٥٩

نهي عن الخذف أو كان يكره

الخذف وقال انه لا يصاحبه

صد ولا ينكأ به عدو ولكنها

قد تكسر السن وثقنا العين

ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال

له أخطأ عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أنه نهي

عن الخذف وأكره الخذف

وأنت تخذف لأكل كذا

وكذا (باب من اقنى كلبا

ليس بكل صيدا وماشية)

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا عبد العزيز بن

مسلم حدثنا عبد الله بن

ديثار قال سمعت ابن عمر

رضي الله عنهما عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال من

اقنى كلبا ليس بكل ماشية

أو ضارية تقصر كل يوم

عنه قرطاطان حدثنا المكي

ابن إبراهيم أخبرنا حنظلة

سالم يقول سمعت عبد الله

ابن عمر يقول سمعت النبي

صلى الله عليه وسلم يقول من

اقنى كلبا لا كلبا ضاريا

اصدا أو كلبا ماشية فإنه

يقصر من أجره كل يوم

قرطاطان حدثنا عبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك عن

نافع عن عبد الله بن عرقال

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من اقنى كلبا

الكلب ماشية أو ضاريا

يقصر من أجره كل يوم

قرطاطان

بخصاصة أو زلة بين سياجيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسط وباطن الإبهام وقال ابن فارس خذفت الحصة رمتها بئرا صعدك وقيل في حصي الخذف أن يجعل الحصة بين السبابة من اليدين والإبهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليدين وقال ابن سيده خذف بالشيء يخذف فارسي وخض بعضهم به الحصى قال والخدفة التي يوضع فيها الحجر ويرمي بالطير ويطلق على المقلاع أيضا قاله في الصحاح (قوله نهى عن الخذف) وكان يكره الخذف في رواية أحمد عن وكيع نهى عن الخذف ولم يشك وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهمس بالشك وبين أن الشك من كهمس (قوله انه لا يصاحبه صيد) قال المهبلي أباح الله الصيد على صفة فقال تاله أيد بكم وراحكم وليس الرمي بالبنقة ونحوها من ذلك وانما هو وقيد وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاحبه لا ليس من المجهزات وقد اتفق العلماء إلا من شذ منهم على تحريم أكل مقلته البندقة والخراتني وانما كان كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة راسه لا بجده (قوله ولا ينكأ به عدو) قال غياض الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهي لغة ولا شهر يكسر الكاف بغير همز وقال في شرح مسلم لا ينكأ بفتح الكاف مهموز وروى لا ينكأ بكسر الكاف وسكون التثنية وهو الوجه لأن المهموز وانما هو من نكأت القرحة وليس هذا موضع فانه من النكأة لكن قال في العين نكأت لغة في نكفت فعلها اتوجع هذه الرواية قال ومضناه بالمبالغة في الأذى وقال ابن سيده نكأ العدو نكأة أصاب منه ثم قال نكأت العدو نكؤهم لغة في نكبتهم فظهور أن الرواية بفتح الكاف والمعنى لا معنى لقطعها وأغرب ابن السكيت فلم يرجع على الرواية التي بالهمز أصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ثم قال ونكأت القرحة الهمز (قوله ولكنها) قد تكسر السن أي الرمية وأطلق السن فيشمل سن الرمي وغيره من أذى وغيره (قوله لا أكل كذا وكذا) في رواية معاذ ومحمد بن جعفر لا أكل كلة كذا وكذا وكلة بالنصب والتويز كذا وكذا أيهم الزمان ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم لا أكل أيدا وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فوق ثلاث فإنه يتعلق به هجر حفظ نفسه وسياقه بسط ذلك في كتاب الأدب وفيه تغييرات أكثر ومنع الرمي بالبنقة لأنه إذا نفي الشارع أنه لا يصح فلا معنى للرمي به بل يمتنع رخص الحيوان بالنف لغير مالكم وقد ورد النهي عن ذلك ثم قد قيل ذلك كآلة ماري بالبنقة فعمل أكله ومن ثم اختلف في جواز قصر حجي في الذئب لا يجمعونه بأبي ابن عبد السلام وجرم التويز بجملة لأنه طريق إلى الاستطاد والتعقير في التفصيل فإن كان الأغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث امتنع وإن كان عكسه جاز ولا سيما أن الرمي مما لا يصل إليه الرمي إلا بالذئب ثم لا يقتله غالباً وقد تقدم قبل بانه من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقة في القرى والامصار ومفهومه أنه لا يكره في الفلاة فجعل مداد النهي على خشية ادخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم (قوله باب من اقنى كلبا ليس بكل صيدا وماشية) يقال اقنى الشيء إذا اتخذته لا ذئبار ذكره في حديث ابن عرفة ذلك من ثلاثة طرق عنه ووقع في الرواية الأولى ليس بكل ماشية أو ضارية وفي الثانية الاكلبا ضاريا بالهمز أو كلب ماشية وفي الثالثة الاكلب ماشية أو ضاريا فالرواية الثانية فالأولى والثالثة فالأولى اما الاستعارة أي أن

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٥

ضاربة للجماعة الضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضاربة على الصيد يقال ضار على
 الصيد ضاروة أي تعوذ ذلك واسم عليه وشرا الكلب وأضراره صاحبه أي عودوه وأضراره
 بالصيد والجمع ضار وأما التناسب للنظ ماشية مثل لاديت ولا تلبت والاصل تسكوت
 والرواية الثالثة حذف تقديره وكلها ضاريا ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي
 ذر إلا كلب ضار بالاضافة وهو من اضافة الموصوف الى صفتهم وألفظ ضارى صفة للرجل
 الصائد أي الاكلب رجل معتاد للصيد وثبت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام
 منه لغة وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بدء الخلق
 وأورده فيما أضاف من حديث سفيان بن أبي زهير وتقديم شرح المتن مستوفى في كتاب المزارعة
 وفيه انتبه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث أكلب زرع وفي لفظ حوث
 وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن معقل عند الترمذي ﴿قوله باب اذا
 أكل الكلب﴾ ذكر فيه حديث عبد بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم
 شرحه مستوفى في الباب الاول ﴿قوله وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية مكئين
 الكواكب﴾ في رواية الكشي في الصوائد وجهها في نسخة الصفاي وهو صفة محذوف تقديره
 الكلاب الصوائد أو الكواكب وقوله مكئين أي مؤذيين أو موعدين قبل وليس هو تعبيل من
 الكلاب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرس ثم هو راجع الى الاول
 لانه أصل فيمنع طبع عليه من شدة الحرس ولان الصيغ غالبا إنما يكون بالكلاب فن علم الصيد
 من غيرها كان في معناها وقال أبو عبيدة في قوله مكئين أي أصحاب كلاب وقال الراغب
 الكلاب والمكلب الذي يعلم الكلاب ﴿قوله اجتروا كتبوا﴾ هو تفسيرا أي عبدة وليست
 هذه الآية في هذا الموضع وإنما ذكرها استطراد البيان أن الاجترار يطلق على الاكتساب وان
 المراد بالمكئين المعلمين وهو ان كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطاً فيصح
 الصيغ بغير الكلب من أنواع الجوارح ولفظ أي عبدة وما علمهم من الجوارح أي الصوائد
 ويقال فلان جارحة أهله أي كلبهم وفي رواية أخرى ومن يجترع أي يكتب وفي رواية
 أخرى الذين اجتروا السبات اكتسبوا ﴿تنبيه﴾ اعترض بعض الشراح على قوله
 الكواكب والجوارح فانه قال في تفسيره في الهوا لك ما تقدم ذكره فانه تناقض وليس كما
 قال بل الذي هنا على الاصل في جمع المؤنث ﴿قوله وقال ابن عباس ان أكل الكلب فقد أفدته
 انما أسئل على نفسه والله يقول تعلمون من مما عملكم الله فحضر وتعلم حتى تترك﴾ وصله سعد بن
 منصور ويختصر من طريق عرو بن دينار عن ابن عباس قال اذا أكل الكلب فلا تأكل فأنما
 أسئل على نفسه وأخرج أيضاً من طريق سعد بن جبير عن ابن عباس قال اذا أرسلت كلبك المعلم
 فسميت فأكلك فلا تأكل واذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فامس بهالم لعل الله عز وجل مكئين
 تعلمون من مما عملكم الله يعني اذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق فعرف بهذا المراد
 بقوله حتى تترك أي تترك خلقه في الشره وتترك على الصرع تناول الصيد حتى يجي صاحبه
 ﴿قوله وكرهه ابن عمر﴾ وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال اذا أكل الكلب من
 صيده فانه ليس يعلم وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه وكذا أخرج سعد بن

﴿باب اذا أكل الكلب
 وقوله تعالى يسألونك ماذا
 أحل لهم الآية﴾ مكئين
 الكواكب اجتروا
 اكتسبوا تعلمون من مما
 عملكم الله فكلوا مما أمكن
 عليكم الى قوله سريع
 الحساب وقال ابن عباس ان
 أكل الكلب فقد أفدته
 انما أسئل على نفسه والله
 يقول تعلمون من مما عملكم
 الله فحضر وتعلم حتى تترك
 وكرهه ابن عمر

تغ

٥٠٢/٤

منصور وعبد الرزاق (قوله) وقال عطاء بن شرب الدلم وبأكل فكل) واصله أني شقبة بن
طريق ابن جرجم عنه بلفظ أن أكل فلاناً كل وان شرب فلا وتقدمت مباحث هذه المسئلة
في الباب الاول (قوله) ما لا الصد اذا غاب عنه يومين أو ثلاثة أي عن الصاد
(قوله) ثابت بن زيد) هو أبو زيد البصري الاحول وحكي الكل اذا ذى أو يقل فيه ثابت بن زيد
قال والاول أصح (قلت) زيد كنيته لاسم أبيه وشغفه عاصم هو ابن سلمان الاحول وقدراد
النسفي في حديث عدى قصة السهم (قوله) وان ربت الصد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس
به الاثر سمك فكل) ومفهومه أنه ان وجد فيه أو أثر سمكه لا بأكل وهو نظير ما تقدم في
الكلمين التفسيل فيما اذا خالط الكلب الذي أرسله الصاد كآب لكن التفسيل في
مسئلة الكلب فيما اذا شارك الكلب في قتله كلب آخر وهذا الاثر الذي وجد فيه من غير سم
الرائي أهم أن يكون أثر سمهم رام آخر أو غير ذلك من الاسباب القاتلة فلا يحل أكله مع
التردد وقيداً فيه زاده من رواية سعيد بن جريع عن عدى بن حاتم عند الترمذي والنسائي
والطحاوي بلفظ اذا وجدت سمك فيه ولم يجد فيه أثر سمع وعلم أن سمك قتله فكل منه قال
الرافعي يؤخذ منه أنه لو حرمه ثياب من سمك فيه لم يجد فيه لايحل وهو ظاهر نص الشافعي في
الختصر وقال النووي الحل أصح دللنا وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قول ابن
عباس كل ما أصعبت ودع ما أعيت معنى ما أصعبت ما قتله الكلب ثابت أو ما أعيت ما غاب
عنه قتله قال وهذا لا يجوز فعدي غيره لأن يكون جاعن الذي صلى الله عليه وسلم فيمضى
في سقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقوم معه رأى ولا قياس قال البيهقي وقد
ثبت الخبر يعني حديث الباب فنفسي أن يكون هو قول الشافعي (قوله) وان وقع في الماء فلا
تأكل) يؤخذ من منع أكله من الذي قتله لا نه حث في دفع التردد هل قتله السهم أو الغرق في
الماء فلو تحقق أن السهم أصابه غثات فلم يقع في الماء لابدأن قتله السهم فهذا يحل أكله قال
النووي في شرح مسلم اذا وجد الصد في الماعز يقاوم بالافتراق اه وقد صرح الرافعي بأن
محله ما يشبه الصيد بكل الجراحة حال حركة المذبح فان انتهى اليها بقطع الحلقوم فلا تعد
قتل كانه ويؤيده قوله في رواية مسلم فان لا تدري الما قتله أو سمك فذلل أنه اذا علم أن
سمه هو الذي قتله مات يحل (قوله) وقال عبد الاعلى) يعني ابن عبد الاعلى الساسي بالاهمة
اليسري داود وهو ابن أبي هند وعاصم هو الشعبي وهذا التعليق وصله أبو داود وعن الحسين بن
معاذ عن عبد الاعلى به (قوله) فيفقتر) بانه من شاة أو فاء أي شبع فقار حتى يتمكن منه وعلى
هذه الرواية اقتصر ابن طحال وفي رواية الكشيبي فيقتى أي يبع وكذا السلم والاصيلي
وفي رواية فيقوا هو أوجه (قوله) الومين والثلاثة) فيمن زاد على رواية عاصم بن سليمان
بعد يوم أو يومين ووقع في رواية سعيد بن جبر فيقرب منه الليلة والثلاثين ووقع عند مسلم
في حديث أبي ثعلبة بن عدي في معاوية بن صالح اذا ربت سمك فغاب عنه فأنكره فكل ما لم
يسن وفي لفظ في الذي يدرك الصد بعد ثلاث كاه ما لم يتنوخوه عند أبي داود من طريق عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده كاتقدم التسمية عليه بقا يحفل القاية أن سن الصد فلو وجد
مثلاً بعد ثلاث لم يسن حل وان وجد بعد يومين أو قد أفنت فلا هذا ظاهر الحديث وأجاب النووي

تغ ۵۰۲/۳

وَقَالَ عِطَاءُ اِنْ شَرِبَ الدَّمُ وَلَمْ

ماكل فكل * حداثا قتيبة

ابن سعد حدیثنا محمد بن فضیل

عَنْ يَاسَانَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ

عدي بن حاتم قال سألت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قلت انا قوم نصيدهم هذه

الكلاب قال اذا أرسلت

کلاذیک المعلمة و ذکر اسم

اللہ فکل مما أمسک علیک

وان قدّس الان يأكل

الكلاب فاني أخاف أن يكون

انما امسكه على نفسه وان

خالطها كلاب من غيرها

فَلَا تَأْكُلْ (بَابُ الصَّيْدِ إِذَا

عَابَ عَنْهُ يَوْمَينِ أَوْ ثَلَاثَةٍ *

حیدر علی بن اسماعیل

حد ثما ثابت بن یزید حد ثما

عاصم عن السعدي عن

عدي بن حاتم رضى الله عنه

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال: لا تأكلوا من ثمره حتى يخرج منه
 ما يشاء الله من ثمره.

فَالْأَدَاةُ أَرْسَلَتْ قَبْلَهُ

وَسَمِعْتُ قَائِدًا مِّنَ الْوَحْلِ قَالًا
لَّنَا أَكْ فَلَئِنْ أَكَّا فَنُضَا

أَبَا نُفَيْرٍ هَذَا خَالِدٌ

کلام الہی کہ ایک آیت (آیت)

فَأَمَّا كَـ ۚ وَقَالا ۚ فَلَاتَأْكُلَا

فَإِنَّكَ لَا تَبْدِءُ أَهْلَ سَاقَتِنَا هَٰؤُلَاءِ

وحيث ان الصلوة في حلقه

وَمَأْوَاهُمُ الْمُنَىٰ ۚ إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَآكْفُرٌ إِلَّا أَلَّا يَدْعُو ۚ

سَمِعْتُكَ فَكَلِمَةً وَأَنْ وَقَعَ فِي

الماء فلاتنا كل. وقال عبد

الاعلى، عن: داود، عن: عاصم،

ع: عدي أنه قال للنم، صل.

اللَّهُ عَلِيمٌ وَهَادِي إِلَى الصِّرَاطِ

فمقتة، أثره المودين والثلاثة

ثم يحده مستأوفه سهمه قال

ماکران شاہ

1

9A00 2631P081V / 9A7P 2631P081V

﴿باب إذا وجمع الصيد كلها آخر﴾ * حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله إنني أرسل كلبني وأسني فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت كلبك وصيحت فأخذ يقتل فلا تأكل فأما ما أسكت على نفسه قلت أنني أرسل كلبني أجمعه كلها آخر لا أدري أيهم أخذ فقال لا تأكل فأنا صمت على كلبك ولم نسم على غيره وسأله عن صيد العراض فقال إذا أصبت بحده فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل * ﴿باب ما جافى الصيد﴾ * حدثني محمد بن حنبل عن ابن فضال عن يمان عن عامر عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أناقوم تصيدهم الكلاب فقال إذا أرسلت كلابك الملعونة وكذرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فإني أخاف أن يكون اغتاسك على نفسه وإن خالطها كلب من غيره فلا تأكل * * حدثنا أبو عاصم عن جوق بن شريح وحدثني أحمد (٥٢٨) بن أبي رجا حدثنا سلمة بن سليمان عن ابن المبارك عن جوق بن شريح قال سمعت

أخبرني أبو إدريس عن عائشة
قالت سمعت أبا بعلبة الخشقي
رضي الله عنه يقول آتت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت يا رسول الله أنا
أبراض قوم أهل الكتاب
أكل في آتيتهم وأرض
سبد أصد بقومي وأصيد
كلوا العلو الذي ليس عليا
أخبرني ما الذي فعل لئامن
لك فقال أما ما ذكر من
ذلك أبراض قوم أهل الكتاب
أكل في آتيتهم فإن وجدتم
برأيتهم فلا تأكلوا فيها
إن لم تجدوا فاعطواهم
وأطافوا وأما ما ذكر من
ذلك أبراض صديقات
نوسك فلا تأكلن الله ثم

بأن النبي عن أكله إذا أتت للتزينة وسأد كفي ذلك بخلاف باب صيد البحر واستدل به على أن الراي أولو طلب الصيد بقاب الرمي إلى أن يجده أنه يحمل الشرط والمقدمة ولا يحتاج إلى استئصال عن سبب غيبته عنه كأن مع الطلب وأعمده لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال فيفتي أثره فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال فالخبر بعض الروايات السؤال فلا يتأكد فيه ترك الاستئصال واختلاف صفات الطلب فمن أتى حنيفاً أن أثر ساعة قبل طلب لم يحمل وإن أتته عقب الرمي فوجدته مستاحل وعن الشافعية لا بد أن يتبعه وفي اشتراط العدو وبهان أظهرهما كما في الشيء على عادته حتى لو أصرع وجده حاسل وقال امام الحرمين لا بد من الاسراع قليلا لتحقيق صورة الطلب وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف ﴿ قوله ما ﴾ : ذاو جمع الصيد كما في آخر ذكره حديث عدى بن حاتم من رواه عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول ﴿ قوله ما ﴾ : ما جافى الصيد قال ابن المنير مقصوده هذه الترجمة التنبيه على أن الاشتغال بالصيد لمن هو عيشه بمشروع وإن عرض له ذلك وعيشه بغيره مباح وأما التصدر مجرد الله وهو محل الخلاف ﴿ قلت ﴾ وقد تقدم البحث في ذلك في اناب الاول وذكر فيه أربعة أحداث : الاول حديث عدى بن حاتم من رواه بيان بن عرو عن الشعبي عنه وقد تقدم ما فيه الثاني حديث أبي نعبسة أخرجه ما ناعن أبي عاصم عن جوده وباللهم رواة ابن المبارك عن جوده وهو ابن شرح وسأله على رواية ابن المبارك وسأله لفظ أبي عاصم حيث أورد بعد ذلك ما في أبواب وقد تقدم قبل خمسة أبواب من وجه آخر قاله الثالث حديث أنس أنفعا أنما يأتي شرحه في أو آخر البايع حيث عقد الدلائل بترجمة مفردة ومضى أنفعا أنما وقوله ها للغبابين بحجة

كل وما صدت بكلك الملم فاذا كرام الله ثم كل وما صدت بكلك الذي ليس
بعده

عليه ما أدرك ذكاه فكل * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال
أتينا أبا رباح بن الظهران فسعدوا علينا حتى لقوا أقدميت عليها حتى أخذتها جئت بها إلى أبي طلبة فيعت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم ويتركها أو يخذمها فقبله * حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثني مالك بن أنس عن النضر بن عوف عن عبد الله بن نافع مولى أبي
قحادة عن أبي قحادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه ليمرح من
وهو غير محرم فرأى حمارا وحشا فسأته على فرسه فقال له أصحابه ألا بناولوه مسلطا فأوافقناه هم رجعة فأوافقناهم فشد
على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه
عن ذلك فقال انما هي طعامكم وطعام آل الله * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قحادة
مثله إلا أنه قال هل معكم من لحم شيء

﴿باب التصديق على الجبال﴾ حديث يحيى بن سليمان الجبفي قال حدثني ابن وهب (٥٢٩) أخبرنا عمران بن أبا النضر حده عن نافع مولى أبي قتادة وأبي صالح مولى

بعد الام أي تعبروا وانه ومعناه ثبت بلفظه تعبروا رواية الكشميني وقوله بوركهما كذا
 للابن كثير بالافراد للكشميني بوركهما للتنبيه والاربع حديث أبي قتادة في قصة الجمار الوحشي
 وتقدم شرحه واستوفى في كتاب الحج ﴿قوله ما﴾ التصديق على الجبال هو بالجبل
 جمع جبل البحر يك أو ردفه حديث أبي قتادة في قصة الجمار الوحشي لقوله فيه كنت رفاعي
 الجبال وهو تشديد القاف مهموز أي كثير الصعود عليها ﴿قوله أخبرنا عمرو﴾ هو ابن الخثر
 المصري وأبو النضر هو المدني واسمه سالم ﴿قوله وأبي صالح﴾ هو مولى التوأمة واسمه نهان ليس له
 في البخاري الا هذا الحديث وقربه نافع مولى أبي قتادة وغنم الداودي فظن أن أبا صالح هذا هو
 ولده صالح مولى التوأمة فقال الله تغيب يا خرفن أخذعنه قديما مثل ابن أبي ذئب وعمر بن
 الخثر فهو صحيح وذكر أبو علي الجاني أن أبا جندب على حاشية نسخة مقابل وأبي صالح
 هذا خطأ يعني أن الصواب عن نافع وصالح قال وليس هو باطن فان الحديث محفوظ لنهان
 لا لابنه صالح وقديس على ذلك عبد القتي بن سعيد الحافظ فانه سئل عن روى هذا الحديث فقال
 عن صالح مولى التوأمة فقال هذا خطأ إنما هو عن نافع وأبي صالح وهو الدصالح وبات عنه غير
 هذا الحديث فذلك غلطه والتوأمة مضطرب في بعض النسخ بين التثنية حكاه بعض عن
 المحدثين قال والصواب يشع أوله قال ومنهم من يقل حركة الهمزة فيفتحها الواو وحكي ابن التين
 التومة وزن الخطئة واصل هذه اللفظة أصل ما حكي عن المحدثين وقوله رفاعي على الجبال في رواية
 أبي صالح ونافع مولى أبي قتادة قال ابن المنبر بهذه الترجمة على جواز ارتكاب المشاقل
 لغرض لنفسه وأدائه إذا كان الغرض مباحا وان التصديق على الجبال كهو في السهل وان اجراء
 الخلف في الوعر جائز للعاجلة وليس هو من تعذيب الحيوان ﴿قوله ما﴾ قول الله
 تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم كذا التقي واقتصر بالقول على أحل لكم صيد
 البحر ﴿قوله وقال عمر﴾ هو ابن الخطاب (صيده ما اصطيد وطعامه ما ربي به) وصله المصنف في
 التارخ نوعين جسد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أي هريرة قال لما قدمت البحرين
 سأني أهلها عما قد في البحر فأمرتهم أن يأكلوه فأما قدمت على عمر فذكر قصة قال فقال عمر قال
 الله عز وجل في كتابه أحل لكم صيد البحر وطعامه فصدمه صيد وطعامه ما قد في به ﴿قوله وقال
 أبو بكر﴾ هو الصديق (الطافي حلال) واصله أبو بكر بن أبي شبة والطاعواي والدارقطني من رواية
 عبد الملك بن أبي بشار عن عمر بن عبد العزيز عن ابن عباس قال أشهد على أبي بكر أنه قال السمكة الطافية
 حلال زاد الطاعواي لمن أراد أكله وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن جسد والطبري منها وفي
 بعضها أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي عن الماء اه والطافي بغير همز من طافي يطفو
 اذا علا الماء فربس والدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر ان الله ذبح لكم ما في
 البحر فكلوه فانه ذكي ﴿قوله وقال ابن عباس﴾ طعامه ميتته الاما قدرت منها) وصله الطبري
 من طريق أبي بكر بن حفص عن عمر بن عبد العزيز عن ابن عباس في قوله تعالى أحل لكم صيد البحر
 وطعامه قال طعامه ميتته وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكر صيد البحر
 لا تأكل منه طافيا في شدة الابلج وهو لين وبوه حديث ابن عباس الماضي قبله ﴿قوله﴾
 والجزى لأنما كاه اليهود ونحن نأكله وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجزري

مولى أبي قتادة وأبي صالح مولى التوأمة سمعت أبا قتادة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين مكة والمدينة وهم محمرون وأنا رجل حل على فرسي وكنت رفاعي على الجبال فيينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت أنظر فإذا هو جمار وحش فقلت لهم ما هذا قالوا لا أدري قلت هو جمار وحشي فقالوا هو ما رأيت وكنت نسيت سوطي فقلت لهم ناولوني سوطي فقالوا لا تعبتك عليه فخرت فأخذته ثم خربت في أثره فلم يكن الا اذا لحي عقره فأتيت اليوم فقلت لهم قوموا فاحملوا قالوا لا نعسه فحملته حتى جثتم به فأتى بعضهم وأكل بعضهم فقلت أنا أنه يتوقف لكم النبي صلى الله عليه وسلم فأدركته فحدثته الحديث فقال لي أتبي معكم شيء منته قلت نعم فقال كلوا فهو طعم أطعمكم كاه الله ﴿باب﴾ قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وقال عمر صيده ما اصطيد وطعامه ما ربي به وقال أبو بكر الطافي حلال وقال ابن عباس طعامه ميتته الاما قدرت منها

أكل مأمسه الكلب بالشروط المتقدمة ولولم يذبح لقوله إن أخذ الكلب ذكاة فلو قتل الصيد
 بظفره أو نابه حل وكذا ينقله على أحد القولين للأنبي وهو الراجح عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب
 لكن تركه به ردق ولم يلق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فإن حل لمحوم قوله فإن أخذ
 الكلب ذكاة وهذا في العلم فالجود منه حياة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل إلا بالتذكية فلو لم
 يذبحه مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختصاراً أو اضطراراً لعدم حضور آلة الذبح فإن
 كان الكلب غير معلم اشترط ادراك التذكية فلا أدركه لم يحل ويحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه
 فيه كلب آخر في اصطاده ومجمله ما إذا استرسل بنفسه وأرسله من ليس من أهل الذكاة فإن تحقق
 أنه أرسله من هومن من أهل الذكاة حل ثم ينظر فإن أرسله معاً فهو له ما ولا فلاول ويؤخذ ذلك
 من التعليق في قوله فأنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره فإنه يشهد أن المرسل يسمى على
 الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ
 منه أنه لو وجدته حاوفاً فيه حياته مستقرة فذكاه حل لأن الاعتقاد في الإباحة على التذكية لا على
 امساك الكلب وفيه تحريم كل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معتماً وقد
 علل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الراجح من قول
 الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتملوا بما ورد في حديث
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرًا يقول له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلاباً بكبة
 فأتني في صيدها قال كل مما أسكن عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه أخرجه أبو داود
 ولأبأس بسنده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقاً منها للقاتلين بالتحريم حل حديث أبي
 ثعلبة على ما ذكره وخلاه ثم عاد فأكل منه ومنها الترجيح فرواية عدى في الصحيحين متفق على
 صحته وأرواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها وإيضاف رواية عدى
 صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الأمساك على نفسه متأيدة بأن الأصل في
 المنسبة التحريم فإذا شكك في السبب المبيح رجعت إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله
 تعالى فكلوا مما أسكن عليكم فإن مقتضاها أن الذي يسكن من غير إرسال لا يباح ويتقوى أيضاً
 بالتشديد من حديث ابن عباس عند أحمد إذا أرسات الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فأنما أسكن
 على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فأنما أسكن على صاحبه وأخرجه البزار من وجه
 آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع خوه بمعناه ولو كان مجرد الأمساك كافيًا
 لما احتجوا بزيادة عليكم ومنها للقاتلين بالإباحة حل حديث عدى على كراهة التزويج وحديث
 أبي ثعلبة على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عبدًا كان موسرًا فاختاره الجمل على
 الأولى بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بعبكه ولا يفتي بضعف هذا القول مع التصريح بالتعليل
 في الحديث بخوف الأمساك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيحصل على
 الذي أدركه يستامن شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه لأنه صار على صفة لا يتعلق بالارسل
 ولا الأمساك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فإن أكل فلا تأكل أي لا يؤخذ منه
 غير مجرد الأكل دون ارسال الصائده وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يفتي بضعف
 هذا وبعبه وقال ابن القصار مجرد ارسالنا الكلب أمساك علينا لأن الكلب لا يسه ولا يصح

طهارته وحله يتعدى الى غيره كاللحم حتى يصير الحرام الخس باضافته اليه طاهر احلالا وهذا
 رأى من يجوز تحليل الخمر وهو قول أبي الدرداء ومجاعة وقال ابن الأثير في النهاية استعار الذبح
 لاحلال فكأنه يقول وكأن الذبح يحصل لكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الاشياء اذا
 وضعت في الخمر قامت مقام الذبح فأحلها وقال الضاوي يريد انما حلت بالحوث المطروح فيها
 وطحنه بالمس فكأن ذلك كذا للحيوان وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها وذكر الحاكم
 في التويع انه مبرين من علوم الحديث من حديث ابن وهب عن نوس عن ابن شهاب عن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول اجنبوا الخمر فانها أم النجاسات قال ابن شهاب في
 هذا الحديث أن لا خمر في الخمر وانما اذا أفسدت لا خمر فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها
 فيطيب حينئذ الحلال قال ابن وهب ومعت مالكا يقول سمعت ابن شهاب يستل عن خبر جعلت
 في قله وتعمل معها امل وأخلط كثيرة ثم تجعل في الشمس حتى تعود من يافق قال ابن شهاب شهدت
 قصة بنهي عن بيع الخمر ما إذا أخذوه خمر (قلت) وقصة من كانا التابعين وأبوهم يحاي
 وولده في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر في الصحابة لذلك وهذا يعارض أثر أبي الدرداء
 المذكور ويفسر المراد به والتنانين الأولى مكسورة بينهما متحانة سيما كذا جمعون وهو
 الحوت والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدهما متحانة وضبط في النهاية بفتح الهمزة تصدرا
 نسبة الى المرو هو الطم المشهور وجرم الشيخ يحيى الدين بالاول ونقل الجواليقي في لحن العامة
 انهم يجركون الراء الاصل بسكونها ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جدش الخطيب من
 طريقتين أحدهما رواية ابن جريج أخرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا وقد تقدم بسنده
 وسنه في المغازي وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث
 الطريق الثانية رواية سيفان عن عمرو بن دينار أيضا وفيه من الزيادة وكان فسار رجل فخر ثلاث
 جزائر ثم ثلاث جزائر ثمهاه أبو عبيدة وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عباد كما تقدم أيضا
 في المغازي وكان أشهر الجزير من اعرابي جهني كل جزور يوسق من عمر لوفيه اباه بالمدة فلما رأى
 عمر ذلك وكن في ذلك الجيش سأل أبا عبيدة أن ينهي قيسا عن الخمر فزم عليه أبو عبيدة أن ينهي
 عن ذلك فأذاعه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك هناك أيضا والمراد بقوله جزائر جمع جزور وفيه
 نذر فان جزائر جمع جزيرة والجزور انما يجمع على جزيرتين فعليه جمع الجمع والغرض من
 ابراده هنا قصة الحوت فانه يستفاد منها اجوازاً كل ميتة الجوار تصرح في الحديث بقوله فأتاني
 البحر حوتاً ميتاً لم ير مثله يقال له العنبر وتقدمت في المغازي أن في بعض طرق في الصحيح أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كل ميتة وهذا اتم الدلالة والاختصار كل الصحابة منه وهم في حالة الجماعة
 قد يقال انه تلافوا ولا سيما وفيه قول الى عبيدة ميتة ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا وهذا رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم
 وتقدمت في المغازي من هذا الوجه لكن قال قال أبو عبيدة كلوا ولم يذكر بقية
 وحاصل قول أبي عبيدة أنه ساءه ولا على عموم تحريم الميتة ثم ذكر تخصيص المتطهر بإباحة
 أكلها اذا كان قريبا ولا عاد وهم بهذه الصفة لانهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من
 آخر الحديث أن جهة كونها احلالا ليست سبب الاضطرار بل كونها من صيد البحر في آخره

عندهما جميعا فقد نال المذنب كذا قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كواوز قأ أخرجه
الله أطعمه وتأن كن معكم فأتاه بعضهم بعضوا فأكه فتمين لهم أنه حلال مطلقا وبالغ في البيان
بأأكه منها لأنه لم يكن مضطرا فيستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء ماتت بنفسه أو ماتت بالاصطباد
وهو قول الجمهور وعن الحنفية يكره وفرقوا بين الملقطة فماتت وبين ما ماتت فيه من غير أفة
وتسكروا بحديث أبي الزبير عن جابر ما ألقاه البحر أوجز عنه فكلوه وما ماتت فيه ففقطا فلا
تأكلوه أخرجه أبو داود ومروعا عن رواة يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال
رواه الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث مرفوعا وقد أسند من وجهه ضعيف
عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا قال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس
بمحموقا ويروي عن جابر خلافة ٨١ ويحيى بن سالم صدوق وصوفه وبه الإفظ وقال السائي
ليس بالثوري وقال يعقوب بن شبيب إذا حدث من كتابه حديثه حسن وإذا حدث حفظا يعرف
ويشكروا قال أبو حازم لم يكن بالحافظ وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ وقد يربع على رفعه
وأخرجه الدارقطني من رواة أبي أحمد الزبير عن الثوري مرفوعا لكن قال خاتمه وكيع
وغيره وقد فقهوه عن الثوري وهو الصواب وروي عن ابن أبي ذئب وإسماعيل بن أمية مرفوعا
ولا يصح والصحيح موقوف إذا لم يصح الإدقوقا فقد عارضه قول أبي بكر وغيره والقياس يقتضي
حله لأنه ملك لومات في البر لا كل بغير تذكية ولو نصب عنه الماء أو قلنته مأكلة أخرى فمات لا كل
فكذلك إذا لمات وهو في البحر ويستفاد من قوله أن كذا ميتة نصف شهر جواز كل اللحم ولو أنتم
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكل منه بعد ذلك اللحم لا يبق غالباً لاثنين في هذه المدة لا سيما في
الحجاز مع شدة الحر لكن يحتفل أن يكونوا ملحوقه وقد دونه فلهذا خلتين وقد تقدم قرياقول الثوري
أن النبي عن أكل اللحم إذا أنتم للثنية إلا أن خفي منه الضرر فيصمر وهذا الجواب على مذهبه
وكن المالكية ملحوقه على التحريم مطلق وهو الظاهر والله أعلم وبأن في الطائفي نظير ما قاله في
الثنين إذا خشي منسه الضرر وفيه جواز كل حيوان البحر مطلقا لأنه لم يكن عند الحاجة نص
يخص العنبر وقد أكلوا منه كذا قال بعضهم ويحدث فيه أنهم أكلوا أنما أقدموا عليه
بغير الإضرار ويجب أنهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد البحر ثم فقهوا من
حيث كونه ميتة فدل على إباحة الأقدام على أكل ما صيد من البحر وبين لهم الشارع
آخر أمية أيضا حلالا ولم يفرق بين طاف ولا غيره واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا
ياكلون منه ما فلقوا كالأكلوا منه على أنه ميتة بطريق الإضرار وما داموا عليه لأن
المضطر إذا أكل الميتة بكل منها يجب الحاجة ثم ينتقل لطلب المباح غيرها وجمع بعض
العلماء بين مختلف الأخبار في ذلك يجعل النبي على كراهة التزبه وما عدا ذلك من الجواز
ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وانما الاختلاف فيما كان على صورة
حيوان البر كالأدمى والكلب والنسب وروايتهم في السمك الحنفية وهو قول الشافعية يحرم
مأكلا السمك واحتجوا عليه بهذا الحديث فإن الحوت المأكول لا يسمى سمكا وفيه نظر فإن الخبر
ورد في الحوت أيضا وعن الشافعية الحل مطلقا على الأصح المنصوص وهو مذهب المالكية
الاختر في رواية ويحتمل قوله تعالى أحل لكم سمك البحر وحديثه هو الطهور وماؤه الحل

ميتته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البرجلال وما لا فلا واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوعان * النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع وكذلك استثناه أحمد للهي عن قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وله شاهد من حديث ابن عمر عن عبد الله بن عباس وأخر عن عبد الله بن عمرو أخرجه الطبراني في الأوسط وزاد فان نفقهها تسبب وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان برى وبحرى فالبرى يقتل أكله والبحرى يضرم ومن المستثنى أيضا النحاح لكونه يعدو شابه وعند أحمد فيه رواية ومثله انقرش في البحر الملح خلافا لما أفتى به الحب الطبري والشعبان والعقرب والسرطان والحفافة للاستحسان والضرر إلا حق من السم وليس قيل إن أصله السرطان فان ثبت حرم * النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيصير لكن بشرط التذكية كالبط وطير الماء والله أعلم * (تنبيه) * وقع في آخر صحيح مسلم في الحديث النووي من طريق الوليد بن عبيدة بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في بوب الحديث وفيه قصة الفخامة في المسجد وفيه أنهم خرجوا في غزاة يطين بواط وفيه قصة الخوض وفيه قيام المأمومين خلف الإمام كل ذلك طول وفيه قال سمرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قوت كل رجل منقارة كل يوم فكان يصموا كما تختبئ بقسنا وتاكل وسمرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا وادينا فنجذ ذكر قصة الشجرة بين التين البقايا بآخر النبي صلى الله عليه وسلم حتى تستريح ما عند قضاء الحاجة وفيه قصة القيرين اللذين غرس في كل منهما غصنا وفيه قاتله العكر فقال جابر نادى فؤادى على شقها النار فاطحنوا واشتوا ساوا كتناوش بعنا وذكر أنه دخل هو وجماعة في عيمهارد كرقصة الذي دخل تحت ضلعها ما رباطا طين رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جل وظاهر سياق هذه القصة يقتضي مغايرة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين هذه الواقعة أخرى غير ذلك فان هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكره ليس ينص في ذلك إلا حال أن تكون الفاء في قول جابر فأتينا سيف الجرحى القصة وهي معقبة مخدوف قد بدره فارسانا النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة فأتينا سيف البحر فتجد القصة ان وجد هو الرابع عندي والأصل عدم التعدد وما نسبته عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة تبت أي عبدة كانت في رجب سنة عثمان وهو عندي خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا في رجب سنة عثمان وقريش في سنة ثمان فكانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حذنة وقد ثبت على ذلك في المغازي وجوزت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو ثمانية ما ظهر لي الآن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثامنة من الهجرة قبل ربيعة بدرو كان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في ما تسين من أصحابه يعترض عيرا قريش فيها أمية بن خلف فايقوا بواط وهي تضم الموحدة جبال الحبيسة بمالي الشام بينهما وبين المدينة أربعة فراسخ فلقا حذافا جمع فكانه أفردا بعبدة فحين معه يصدون العير المذكورة ويؤيد

تقدم أمر هاماذ كرفهم من القلة والجهد والواقع انهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع شفع خبر
وغيرها والجهد المذكور في القصة ينسب لاسد الامير فخرج ما ذكره والله أعلم ﴿قوله﴾
باب أكل الجراد بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والاني
سواء كالجامة ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شيء الا جردوه وخلقه الجراد عجيبه فيها
عشرة من الجوارات ذكر بعضها ابن النهر زوري في قوله

لهاخذنا بصر وساقانامة * وقادمانسرو جوجو ضيغم

حبنا بأفامى الرمل بطنا وأنعمت * عليها جباد الخيل بالراس والقم

قبل وفاته عن القبل وعن الثور وقرن الابل وذنب الحية وهو صفان طيار ووثاب ويبيض في
الصخر فتركه حتى يسبس ويستقر فلا يمر بزرع الا ابتاحه وقيل واختلف في أصله وقبل انه
ثمرة حوت فلذلك كان أكله بغير ذكاة ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس
رفعه ان الجراد ثمة حوت من الجعر ومن حديث أبي هريرة أخرجه جماعة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم في حج أو عرة قاله قبل ان يرحل من جراد فمنا ضرب شعانا وأسطنا فقال كاره فانه من
صيد البحر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه حجة قال
لأجرأه ذاقه الحرم وجهور العلماء على خلافه قال ابن المنذر قل لأجرأه فيه غير أبي سعيد
الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الاحبار واذا ثبت فيه الجزاء على أنه يرى وقد
أجمع العلماء على جواز أكله بغير ذكاة إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته واختلفوا
في صفته فقبل بقطع رأسه وقيل ان وقع في قدر أو نار حل وقال ابن وهب أخذته كاهه ووافق
مطرف منهم الجعر وفي أنه لا يقتل إلى كاهه حديث ابن عمر أكلت لنا مستان ودمان السمك
والجراد والكدوا الطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا وقال ابن الموقوف أصم ورج
البيهي أيضا الموقوف لأنه قال انه حكم الرفع ﴿قوله﴾ عن أبي يعفور بفتح التمانية وسكون
الهمزة وضم الناء هو العبدى واسمه وقدان وقيل واقدو قال مسلم واسمه واقدوله وقدان وهو
الاكبر وابو يعفور الاصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد وكلاهما ثمة من أهل الكوفة وليس لأكبر
في البضارى سوى هذا الحديث وأخره تقدم في انصاره في أبواب الركوع من صفة الصلاة وقد
ذكرت كلام النووي ونسبه وجزمه بأنه الاصح وان الصواب أنه الاكبر وبذلك جزم الكلاباذي
وغيره والنووي تسع في ذلك ابن العربي وغيره والذي يرجح كلام الكلاباذي جزم الترمذي بعد
تخريج ابن راوى حديث الجراد هو الذي اسمه واقدو يقال وقدان وهذا هو الاكبر ويؤيده
أيضا ابن أبي حاتم جزم في ترجمة الاصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى ﴿قوله﴾ سبع
غزوات أوستا كذا لاكثر ولاشكال فيه ووقع في رواية النسفي أوست تغير تنوين ووقع في
توضيح ابن مالك سبع غزوات وعني وتكلم عليه فقال الاجود ان يقال سبع غزوات أو غنائيا
بالتنوين لان لفظ غمان وإن كان كلفظ جوار في أن ثالث حرفه ألف بعد هاء حرفان ثمانية مائة
فهو يختلف في أن جوارى جمع وغنائيا ليس بجمع واللفظ بهم في الرفع والجرس سواء ولكن تنوين
ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض وانما يفتقران بالنصب واستمر سكام على ذلك
ثم قال وفي ذكره بالتنوين ثلاثة أوجه أوجهها أن يكون حذف المضاف اليه أو أن المضاف

﴿باب أكل الجراد﴾
حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن أبي يعفور قال
سعت ابن أبي أوفى رضى
الله عنهما قال غزوات مع
النبي صلى الله عليه وسلم
سبع غزوات أوستا

٥٤٩٥

٢٥٤٩٥

نحلة

٥١٨٢

على ما كان عليه قبل الحذف ومثله قول الشاعر * خمس ذود أوست عوّضت منها * البيت
الوجه الثاني أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة وذكر وجه آخر يختص بالنسب
ولم أرفق شي من طرق الحديث لا في البخاري ولا في غيره بالفظ غان فنادى كيف وقع هذا وهذا
الشك في عدل الغزوات من شعبة وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالشك أيضاً والنسب من
روايته بنظر الست من غير شك والترمذي من طريق غنشد عن شعبة فقال غزوات ولم يذكر
عدداً (قوله) وكاننا كل معه الجراد) يحتمل أن يريد بالعبارة الجراد الفزودون ما تبعه من أكل الجراد
ويحتمل أن يريد معاً كله ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب وبأكل معنا
وهذا أن يصح رد على الصيرى من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عاقه كما عاق الضب ثم
وقفت على مستند الصيرى وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان سئل صلى الله عليه وسلم
عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه والصواب مرسل ولأن عدى في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع
عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال
مثل ذلك وهذا ليس ثابتاً لأن ما قال فيه النسابة ليس بثقة ونقل الثوري الإجماع على حل
أكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الأندلس فقال في
جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض وهذا أن ثبت أنه يضراً كله بأن يكون فيه سمية تخصه
دون غيره من جراد البلاد فعين استثنائه والله أعلم (قوله) وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله
الدارقطني عن محمد بن يوسف وهو الثوري عن سفيان بن عيينة وهو الثوري وناصح النبي صلى الله
عليه وسلم سبع غزوات أكل الجراد وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأما
سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضاً عن أبي يعفور ولكن قال ست غزوات (قلت) وكذا
أخرجه محمد بن حنبل عن ابن عينة جازماً بالثالث وقال الترمذي كذا قال ابن عينة ست
وقال غيره سبع (قلت) وذلك رواية شعبة على أن شعبة كان يشك في جعله على أنه هزم مرة
بالسبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يحزم بالثالث لأنه التيقن ويؤيد هذا الحل أن هاج سفيان بن
عيينة عنه متأخرون الثوري ومن ذكره معه ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ
البخاري أنه سمع أوستابن شعبة (قوله) وأوعوانة) وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل
الثوري وذكره البراء بن ربيعة عن أبي يعفور وهو كذلك كما تقدم صرحاً بحاله عند أبي داود
عن الشيباني وأشار إلى ترجيح كونه عن أبي يعفور وهو كذلك كما تقدم صرحاً بحاله عند أبي داود
(قوله) وأوعوانة) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه سبع غزوات فكاننا كل
معه الجراد (قوله) ما آتينا نجوس) قال ابن التين كذا ترجم وأبي يحدث أبي
نعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فله يرى أنهم أهل كتاب وقال ابن المنبر ترجم للجوس والأحاديث
في أهل الكتاب لأنه في على أن الحمد ومنه ما أوحده وعدم توحيهم التحاسبات وقال الكرماني
وأحكمه على أحدهما بالقاسم على الآخر أو باعتبار أن الجوس يزعمون أنهم أهل كتاب (قلت)
وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منه وصاح على الجوس ففقدنا الترمذي
من طريق أبي أخرى عن أبي نعلبة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور الجوس فقال لا تقربها
غسلها وأطبخوا فيها وفي لفظ من وجه آخر عن أبي نعلبة قلت أنا هم هذا اليوم ودوننا نصارى

تغ

٥١١/٤

كاننا كل معه الجراد قال
سفيان وأوعوانة وأوسابن
عن أبي يعفور عن ابن أبي
أوفى سبع غزوات (باب
آتينا نجوس

والمبسة) حدثنا أبو عاصم عن حوثة بن شرح قال حدثني زبدة الدمشقي حدثني أبو أودريس الخولاني حدثني أبو ثعلبة الخشني قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا يا بارض أهل (٥٣٧) الكتاب فتأكل في أيديهم وبارض

صدأ صدقوى وأصد
بكل المعنى وبكل ليس
عليه وسلم أما ما ذكرت أنك
تأكلوا في أيديهم الآن
لا يجدوا إنا فأن لم نجدوا
بدا فافعلوها وكافها
وأما ما ذكرت أنكم بارض
صد فاصدقت بقولك
فأذكر اسم الله وكل
وما صدت بكلك المعلم
فأذكر اسم الله وكل وما صدت
بكل الذي ليس يعلم
فأذكر ذكاته فكله
* حدثني المكي بن إبراهيم
حدثني زبدة بن أبي عبيدة عن
سليمة بن الأكوع قال لما
أسوا يوم فتحوا أخيرا وأوردوا
النيران قال النبي صلى الله
عليه وسلم علام أو قد تم هذه
النيران قالوا الحوم الحمر
الانسية قال أهريرة و
ما فيها وكسر وأقودوها
فقسام رجل من القوم فقال
نهر ريق ما فيها ونفسها
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم أو ذلك (باب التسمية
على الذبحة ومن ترك
متعمدا) وقال ابن عباس
من نسي فلا بأس وقال
الله تعالى ولأنما كوا

والجوس فلا نجد غير أيديهم الحديث وهذه طريقة يكرهونها البخاري فما كان في سنده متال
يترجم به ثم روي في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الحلق ونحوه والحكم في آية الجوس
لا يختلف الحكم في آية أهل الكتاب لأن الآية أن كانت لكونهم يحمل ذنبا عنهم كآهل الكتاب
فلا إشكال ولا يحمل كإسمائيل الصبي بعد أبواب فكأن الآية التي يطعنون فيها إنما هي
وبغرفون قد تحسنت بلا فائدة المبسة فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يسيئون باحتراب
النجاسة بأنهم يطعنون فيها المزبور يوضعون فيها الخمر وغيره ما يؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود
والبارع بن جابر كافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب من آية المشرك فنتجها
فلا يبعد ذلك علنا لفظ أبو داود وفي رواية البراءة ففسها رونا كل فيها (قوله والمبسة) قال ابن
المتبركة يذكر المبسة على أن الجبريل كانت محجمة لم تؤذ فيها الذكاة فكانت مبسة ولذلك أمر
بغسل الآية منها ثم أورد حديثا في ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وساقه على لفظه وقد تقدم شرحه
قبل ثم حدث سلة بن الأكوع في الجبريل الإلهية وأورد عاليا وهو من ثلاثاته وسبق شرحه
بعد ثلاثة عشر بابا (قوله ما) التسمية على الذبحة ومن ترك متعمدا) كذا
للمجمع ووقع في بعض الشروح هنا كآل الذبايح وهو خطأ لأنه ترجم أولا كآل الصمد والذبايح
أو كآل الذبايح والصمد فلا يحتاج إلى تكرار وأشار به قوله متعمدا إلى ترجيح التفرقة بين
المتعمد وترك التسمية فلا يحمل تركه ومن نسي فقل له أنه استظهر ذلك بقول ابن عباس وما
ذكر بعد من قوله تعالى ولأنما كوا ما لم يذكر كرام الله عليه ثم قال والناسي لا يسمى فأما ما يتر
إلى قوله تعالى في الآية وأنه انفق فاستنبط منها أن الوصف للعامة فيخص الحكم به والفرقة
بين الناسي والعامد في الذبحة قول أحد وطائفة وقواء الغزالي في الإحياء محتجبان بظاهر
الآية لا يجب مطلقا وكذلك الأخبار وإن الأخبار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحتل
الاختصاص بالناسي فكان جله عليه أولى تجري الأدلة كلها على ظاهره أو بعدد الناسي دون
العامة (قوله وقال ابن عباس من نسي فلا بأس) وهذه الدار قطن من طريق شعبة عن مغيرة
عن إبراهيم في السلم ذبح ونسي التسمية قال لا بأس به وبه عن شعبة عن عفيان بن عيينة عن
عرو بن دينار عن أبي التمام محمد بن (ع) عن ابن عباس أنه لم يره بأسا وأخرج سعيد بن
موسى عن ابن عيينة بهذا الإسناد فقال في سنده عن (ع) يعني بكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح
ونسي التسمية فقال المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية وسنده صحيح وهو موقوف وذكره
مالك بلا غناء عن ابن عباس وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا وأما قول
المصنف وقوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم فكل ما يشيرون بذلك إلى الزجر عن
الاحتجاج بلوا عن ترك التسمية بتأويل الآية وجعلها على غير ظاهرها لا يكون ذلك من وسوسة
الشیطان لصحة ذكر الله تعالى وكأني لم أعنا أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح
عن ابن عباس في قوله وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك قال كانوا يقولون ماذا
عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فكلوه قال الله تعالى ولأنما كوا ما لم يذكر

(٦٨ - فتح الباري سمع) يذكر اسم الله عليه وأنه انفق والناسي لا يسمى فأستاقوه قوله تعالى وإن الشياطين
ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك وإن أطعتموهم انكم لمسركون

اسم الله عليه وأخرج أبو داود والطبري أيضا من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت اليمانيات
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لنا كل مما قلنا ولا تأكل مما قلنا والله فقلنا كل مما قلنا ولا تأكل مما قلنا
مما يذكركم اسم الله عليه إلى آخر الآية وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة
عن ابن عباس نحوه وساق إلى قوله المشركون أن أطيعوههم فليطاعتكم عنه ومن طريق
معه عن قتادة في هذه الآية وأن الشياطين يوحون إلى أوليائهم ليجادلوك قال جادلهم
المشركون في الذبيحة فذبحوه ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ومن طريق ابن جريج
قلت أعضا ما قوله فكلوا مما ذكر اسم الله عليه قال بأمرهم بذكر اسمه على الطعام والشراب
والذبح قلت فأنقله ولا تأكل مما يذكركم اسم الله عليه قال ينهي عن ذبائح كانت في الجاهلية
على الأوثان قال الطبري من قال إن ما ذبحه المسلم ففسق أن يذبح كاسم الله عليه لا يبيح فيه وقول
بعيد من الصواب لشدة مذهبه ووجه عا عليه الجماعة قال وأما قوله وأنه لفسق فإنه يعني أن
أكل كل يذبح كاسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغیر الله فسق ولم يبحل الطبري عن أحد خلاف
ذلك وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله وأنه لفسق منسوقا على ما قبله لأن الجمله الأولى
طامة وهذه خبرية وهذا غير سائغ ورد هذا القول بأن سببه هو من نفسه من المحققين يميزون
ذلك ولهم شواهد كثيرة وادعى المناع أن الجمله منسوقة عنهم من قال الجمله جالية أي لا تأكلوه
والجمله فسق أي لا تأكلوه في حال كونه فسقا والمراد بالفسق قديين في قوله تعالى في الآية
الأخرى وفسقا أهل لغیر الله به فراجع الزجر إلى النهي عن أكل ما ذبح لغیر الله فليست
الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح لغیر الله اه ولعل هذا القدر هو الذي حذرت منه
الآية وقد نوزع المذركوفي عما جمل عليه الآية ومنع ما أدامه من كون الآية بمنجلة والآخرى
مدينة لأن شرطها ليست هنا (قوله عن سعيد بن مسروق) هو الثوري والدسوقيان ومداورهما
الحديث في الصحيحين عليه (قوله عن عباة) يفتح الملهمة وتخفف الموحدة وبعد ألف تحتيانية
(قوله عن جده رافع بن خديج) كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سأتى في آخر
كتاب الصيد والذباح وقال أبو الاحوص عن سعيد بن عباة عن أبيه عن جده وليس لرافعة
ابن رافع ذكر في كتب الاقدمين عن صف في الرجال وانما ذكروا ولده عباة بن رافعة ثم ذكر ابن
حبان في ثقات التابعين وقال انه يكنى أبا خديج وتابع أبا الاحوص على زيادته في الاسناد
حسان بن ابراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه وهكذا ارواه
ليث بن أبي سليم عن أبي سليم عن عباة عن أبيه عن جده قاله الدارقطني في العمل قال وكذا قال
مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه وتعب بأن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فله يقل في
الاسناد عن أبيه قاله اختلف على المبارك فيه فان الدارقطني لا يكلم في هذا النجرا فاذا
ورواه ليث بن أبي سليم عند الطبراني وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن ابراهيم قال
الجاني روى البخاري حديث رافع بن طريق أبي الاحوص فقال عن سعيد بن مسروق عن
عباة بن رافع عن أبيه عن جده هكذا اعتدأ أكثر الرواة وسقط قوله عن أبيه في رواية أبي علي بن
السكن عن الثوري وحده وأظنه من اصلاح ابن السكن فان ابن أبي شيبة أخرجه عن أبي
الاحوص بأبناة قوله عن أبيه ثم قال أبو بكر لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي

حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا أبو عوانة عن سعيد
ابن مسروق عن عباة بن
رافعة بن رافع عن جده رافع
ابن خديج قال

٥٤٩٨

ع

تحفة

٢٥٦١

الاحوص اه وقد قدمت في باب التسمية على الذبيحة ذكر من تابع ابا الاحوص على ذلك ثم
 نقل الجبائي عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد
 عن أبي الاحوص على الصواب يعني باسقاط عن أبيه قال وهو أصل بعمل به من بعد البخاري
 اذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه قال وانما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فحذف الخطأ
 قال الجبائي وانما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن نظائمه أنه من عمل البخاري
 وليس كذلك لما يتأتى الاكثر روى عن البخاري بثبات قوله عن أبيه (قوله) كأمع النبي صلى الله
 عليه وسلم بشي الخليفة زاد سفيان الثوري عن أبيه من تهامة تقدمت في الشركة وذو الخليفة
 هذا مكان غير ميقنات المدنية لان الميقنات في طريق الذهاب من المدنية ومن الشام الى مكة
 وهذا بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة كذا جزم به أبو بكر الخازمي وباقوت ووقع
 للقاسبي أنهم الميقنات المشهور وكذا ذكر النويري قالوا كان ذلك عند رجوعهم عن الطائف
 سنة ثمان وتهامة اسم لكل ما تزل من بلاد الحجاز سميت بذلك من التهم بفتح المنة والها هو
 شدة الحر وركوب الدار وبقي تغير الهواء (نראה فأصاب الناس جوع) كان الجبائي قال هذا
 بعد ما اندرهم في ذبحهم الابن والعن التي أصابوا (قوله) فأصبنا بالوعثا في رواية أبي
 الاحوص وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المغانم ووقع في رواية الثوري الالية بعد
 أبواب فأصبنا بابل وغم (قوله) وكان النبي صلى الله عليه وسلم في آخر بات الناس) أخبار
 جمع أخرى وفي رواية أبي الاحوص في آخر الناس وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صونا
 للمعكر وحفظ الالية لتقديمه لخشي أن ينقطع الضعف منهم دونه وكان حرصهم على مراعاته
 شديد فافترسهم سبعة في مقام الساقية صون الضعفاء الموجود من متأخر معه قصد من الاقرباء
 (قوله) فجعلوا فاصبوا القذور) يعني من الجوع الذي كانهم فاستجملوا فذبحوا الذي غنموه
 ووضعه في القذور ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق فأنطلق الناس من
 سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قذورهم قبل أن ينقسم وقد تقدم في الشركة من رواية علي بن
 الحكيem عن أبي عوف فجعلوا فذبحوا ونصبوا القذور وفي رواية الثوري فأغلقوا القذور وأرى
 أوقفوا النار تحتها حتى غلت وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عن أبي نعم في المستقر على مسلم
 وساق مسلم أسنادهما فجعل أولهم فذبحوا ونصبوا القذور (قوله) فدفع النبي صلى الله عليه وسلم
 إليهم) دفع بضم أوله على البناء المجهول والمعنى أنه وصل إليهم ووقع في رواية زائدة عن سعيد
 ابن مسروق فأنهى إليهم أخرجه الطبراني (قوله) فأمر بالقذور فأكثفت) بضم الهمزة وسكون
 الكاف أي قلت وأفرغ ما فيها وقد اختلف في هذا المكان في شيئين أحدهما جاب الاراقة
 والثاني هل أتلف إليهم أم لا تأما الاول فقال عياض كانوا انتهوا الى دار الاسلام والمحل الذي
 لا يجوز فيه الاكل من مال الغنمة المشتركة الا بعد القسمة وأن محل جواز ذلك قبل القسمة انما هو
 بناء ما في دار الحرب قال ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهوا هو لم يأخذوها باعتبار الوعى
 قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك بشرا الى ما أخرجه أبو داود من طريق
 عاصم بن كليب عن أبيه وله صحبة عن رجل من الانصار قال أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد
 فأصابوا غنما فأنتمبوهما فان قدورنا تلقى بها الذئب فرسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأتى

كأمع النبي صلى الله عليه
 وسلم بشي الخليفة ذأصاب
 الناس جوع فأصبنا بالوعثا
 وغنما وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم في آخر بات الناس
 فجعلوا فاصبوا القذور
 فدفع النبي صلى الله عليه
 وسلم إليهم فأمر بالقذور
 فأكثفت

ثم قسم فعدل عشرة من
الغنم بغير

يباض بالاصل

قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل الغنم بالتراب ثم قال ان النخبة ليست بأجل من الميتة اه وهذا يدل على أنه عاملهم من أجل استجبالهم بنقض قصدهم كما عومل القاتل بمنع الميراث واما الثاني فقال النورى الماء وره من اراقة القدور وأغاسها وتلاف المرق عقوبة لهم واما الغنم فلم يتفوه بل يحصل على أنه جمع ورذالى المغنم ولا يثنى أنه امر بالتلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعته المال وهذا من مال الغنائم وأيضاً فالحناية تطعنه لم تقع من جميع مستحى الغنمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للغنم فان قيل لم يقل أنهم جملاو الغنم الى المغنم قلنا لم يقل أنهم حرقوه أو أنلفوه فيجب تأويله على وفق القواعد اه ويرد عليه حديث أبى داود فانه جيد لا سناد وترك تسمية الجماعى لا يضر ورجال الاسناد على شرط مسلم ولا يقال لا يابن من تقريب العمل اتلافه لا مكان تداركه الغسل لان السباق يشعر بأنه أراد بالمالعة في الزجر عن ذلك الفعل فلو كان يصدان ينتفع به بعد ذلك لم يكن فيه كبر زجر لان الذى يخص الواحد منهم تزويره فكان افساده عليهم مع تعلق قلوبهم بهم او حاجتهم اليها وشهوتهم لها بالبلغ في الزجر وأبعد الميال فقال انما عاقبهم لانهم استجلبوا وتركوه في آخر القوم متعرضا لم يقصد منهم عدو ونحوه. وتعب بأنه صلى الله عليه وسلم كان مختاراً لذلك كما تقدم تقريره ولا معنى للعمل على الظن مع ورود النص بالسبب وقال الامام على أمره صلى الله عليه وسلم بها كفاء القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا على الشئ كله لا يكون مذكياً ويجوز أن يكون من أجل أنهم تعجلوا الى الاختصاص بالشئ دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الجنس فعاقبهم بالغنم من تناول ما سبقوا اليه زجرهم عن معاودة قتله ثم رجع الثانى وزيف الاول بأنه لو كان كذلك لم يحل أكل البعير الذى رماه أحدهم بينهم اذ لم يأن لهم الكل في رسمه مع أن رسمه كانه كائن على نفسه حديث الباب اه ملخصاً وقد جئنا اخبارنا الى المعنى الاول وترجم عليه كما سأتى فى آخر أبواب الاضاحى ويمكن الجواب عاياً إليه به الاسماعلى من قصة البعير بأن يكون الرأى بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم والجماعة فاقروه فعدل سكوهم على رضائهم بخلاف ما ذهبه أولئك قبل أن يأتى النبى صلى الله عليه وسلم ومن معه فافترقا والله أعلم (قوله) ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بغير) فى رواية وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ ذلك فعدل الابل كانت قليلة أو تقيسة والغنم كانت كثيرة وأهز يله يصحبت كانت قيمة البعير عشريه ولا يخالف ذلك القاعدة فى الاضاحى من أن البعير يجزى عن سبع شياه لان ذلك هو الغالب فى قيمة الشاة والبعير المتبدلين وأما هذه القصة فكانت واقعة عين فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من تفاسد الابل دون الغنم وحديث جابر عند مسلم صريح فى الحكم حيث قال فيه امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك فى الابل والبقر كل سبعية منافى بنية والبدة تطلق على الناقة والبقرة وأما حديث ابن عباس كاسع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر فخصر الاضحية فاشترى البقرة تسعة وفى البدة عشرة فخصه الترمذى وصححه ابن حبان وعنده حديثان فى بن خديج هذا والذى يجرى هذا الاصل أن البعير بسبعة مما يعرض عارض من تناسله وهو هافىة غير الحكم بحسب ذلك وبهمذا تجتمع الاخبار الواردة فى ذلك ثم الذى يظهر من القصة المذكورة أنهم اوقفت فيما عدا ما طبخ وأريق من الابل والغنم التى كانوا

غثوها ويحتمل ان كانت الواقعة تعددت أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أثبت فيها
 الدم لكونه كان قطع اللطخ والقصة التي في حديث رافع طجعت النساء حائل فلما ريق
 مر فيها ضمت الى المنغم لتقسم ثم يبطخها من وقت في سهمه ولعل هذا هو النكتة في الخطاط
 قيمة الشبهة عن العادة والله أعلم **(قوله فقت)** بفتح النون وتشديد الدال أي هرب نافرأ **(قوله منها)**
 أي من الأبل المقسومة **(قوله وكان في اليوم خيل يسيرة)** فيه تعهد لعدوهم في كون البعير الذي
 نذأ عنهم ولم يقدروا على محصله فكأنه يقول لو كان فيهم خيول كثيرة لا يمكنهم أن يحيطوا به
 فإخذه ووقع في رواية أبي الاحوص ولم يكن معهم خيل أي كثيرة وأشددة الجري فيكون
 التي لصقة في الخيل لا لاصل الخيل جمع ابن الرواتبين **(قوله فطلبوه فأعاههم)** أي أتبعهم ولم
 يقدروا على محصله **(قوله فاهوى المرحل)** أي قصد نحوه ورماه ولم أقف على اسم هذا الراي
(قوله فخبه الله) أي أصابه السهم فوقع **(قوله ان لهذا البهايم)** في رواية الثوري وشعبة
 المذكورين بعد ان لهذه الأبل قال بعض شراح المصاييح هذه الالام تقدم معنى من لان البعيرة
 تستفاد من اسم ان لكونه منكر **(قوله أو ابذ)** جمع أبل بالمد وكسر الموحدة أي غريسة يقال جاء
 فلان بأبى بكحة وأفعله منفردة يقال أبذت بفتح الموحدة تأبذ به وهو يجوز الكسر أبودا
 ويقال تأبذ أي توحش والمراد ان لها توحشا **(قوله فأتت عليكم منها فاصعقوا به هكذا)** في
 رواية الثوري فأتت عليكم منها وفي رواية أبي الاحوص فأتت عليكم منها هذا فافعلوا مثل هذا زاد عمر
 ابن عبيدين سرور عن أبيه فاصعقوا به ذلك وكأوه أخرجه الطبراني وفيه جوارأ كل ما روي
 بالسهم فخرج في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً وسأني البحث
 فيه بعد ثمانية أبواب **(قوله وقال حدى)** زاد عبد الرزاق عن الثوري في روايته بإرسول الله
 وهذا صورته مرسل فان عباية بن رفاع لم يدرك زمان القول ونظائر الروايات أن عباية نقل
 ذلك عن جده ففي رواية شعبة عن جده أنه قال بإرسول الله وفي رواية عمر بن عبد الله أيضاً
 قال قلت بإرسول الله وفي رواية أبي الاحوص قلت بإرسول الله **(قوله انالترجوا أو تخاف)**
 هروثن من الراوي وفي التعبير بالجاه إشارة الى حرصهم على لقاء العدو ولما يرجونه من فضل
 الشهادة أو الغنمة وبالخوف إشارة الى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو ويقتله ووقع في
 رواية أبي الاحوص انالترجوا العدو بالجزم ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالرائي وفي
 رواية يزيد بن هرون عن الثوري عند أي نعيم في المستخرج على سلم انالترجوا أو تخاف وانا
 ترجوا كذا يحذف متعلق الرجا ولعل مراده الغنمة **(قوله ولست معنمدي)** انضم أو له تخفف
 مقصور وجمع مدبب بكون الدال بعدها تانثانية وحى السكن محبت بذلك لانها تانثانية مدى
 الحيوان أي عمره والرابط بين قوله نالتي العدو ولست معنمدي يحتمل أن يكون مراده أنهم
 اذا القوا العدو صاروا يصدونان بغير ما يذبونه ويحتمل أن يكون مراده أنهم يمتناجون
 الى ذبح ما ياكلونه ليقبضوا به على العدو اذا اقوه ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والأبل بينهم
 فكان معهم ما يذبونه وكرهوا أن يذبحوا بسببهم ولما يضر ذلك بجهدها والحاجة ماسة له
 فسأل عن الذي يجزئ في الذبح غير السكن والسيف وهذا وجه الحصر في المدينة والقصب
 ونحوه مع إمكان ما في معنى المدينة وهو السيف وقد وقع في حديث غيره هذا انكم لا قوا العدو

فقدمتها بعير وكان في الثور
 خيل يسيرة فطلبوه
 فأعياهم فأهوى اليه رجل
 بسهم فخبه الله فقال اني
 صلى الله عليه وسلم ان لهذه
 البهايم أو ابذ أو ابذ
 فأتت عليكم منها فاصعقوا به
 هكذا قال وقال حدى انا
 لترجوا أو تخاف أن نلقى
 العدو وغدا وليست معنمدي

غدا النظر أقوى لكم فندبهم إلى النظر ليقولوا (قوله أفذبح بالقتل) يأتي البحث فيه بعد
 بابين (قوله ما أنهر الدم) أي أسأله وصبه بكثرة شبه مجرى الماء في النهر قال بعض هذا هو
 المشهور في الروايات بالراء وذكره أفوذرا الحسني بالراء وقال النهر بمعنى الرفع وهو غريب
 وما وصله في وضع رفع اليد وخبره أن يكونوا أو التقدير ما أنهر الدم فهو لال فيكوا
 ويحتمل أن تكون شرطية ووقع في رواية أبي إسحق عن النووي كل ما أنهر الدم ذكره ما في
 هذا موصوفة (قوله وذكر اسم الله) هكذا وقع هنا وكذا هو عند مسلم يحذف قوله عليه وسنت
 هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة وكلام النووي في شرح مسلم بهم أنها
 متفق البخاري إذا قال هكذا هو في النسخ كما يهني من مسلم وفيه محذوف أي ذكر اسم الله
 طسبه أو معه ووقع في رواية أبي داود وغيره وذكر اسم الله عليه اه فكانت للمسلم رها في
 الذبايح من البخاري أيضا عزاها لابي داود أو لا يستحضرها من البخاري ما عدل عن التصريح
 بذكر خافه اشتراط التسمية لانه على الاذن يجمعوع الامرين وهما الانهوار والتسمية والمعلق على
 شئين لا يكتفي فيه الا اجتماعهما واتفقوا بتقديمها وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية
 أول الباب وباتي أيضا قريبا (قوله ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء وليس ويجوز
 الرفع أي ليس السن والظفر مباحا ويجزنا ووقع في رواية أبي الحوص ما لم يكن من أظفر
 وفي رواية غير من عبيد غير السن والظفر وفي رواية داود بن عيسى الاستثناء أظفرا (قوله
 وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير أبي ذر وسأخبركم وسأتي البحث فيه وهل هو من جهة الرفع
 أو مودع في باب إذا أصاب قوم غنية قبيل كآب الاضاحي (قوله أما السن فعظم) قال البيضاوي
 هو قياس حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقدير أما السن فعظم وكل عظم لا يحل
 الذبح به وطوى التسمية للدلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل
 على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله
 فعظم قال ولم أر بعد البحث من نقل المنع من الذبح بالعظم معنى به قل وكذا وقع في كلام ابن عبد
 السلام وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فأنها تنجس بالدم وقد نهىكم عن
 تحميمها لانها اذا خوانكم من الجن اه وهو محتمل ولا يقال كان يكتنظ طهر ما بعد الذبح
 به لان الاستحجام بها كذلك وقد تقرر أنه لا يجزى وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على أن
 الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجزى وقرره الشارع على ذلك وأشار إليه هنا (قلت)
 وسأذكر بعد بابين من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستندا لذلك ثبت (قوله وأما الظفر
 فحدي الحبشة) أي وهم كفار وقد نهىكم عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وبعده النووي وقيل
 نهى عنهم لان الذبح بهم ماعتذب للحيوان ولا يقع به غالب الا لخلق الذي ليس هو على صورة
 الذبح وقد قالوا ان الحبشة تدعى مذايح الشاة للظفر حتى ترهق نفسها خنقا واعترض على
 التحليل الاول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسأمر ما يذبح به الكفار وأجيب بان
 الذبح بالسكين هو الاصل وأما ما يلحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبيه لضعفها ومن ثم كانوا
 يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سأتي وانضمامه وجدت في المعرفة للبيهقي من
 رواية حرمله عن الشافعي أنه جل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الجوز وقال

أفندب بالقتل فقال
 ما أنهر الدم وذكر اسم الله
 فكل ليس السن والظفر
 وسأحدثكم عن ذلك أما
 السن فعظم وأما الظفر
 فحدي الحبشة

﴿يَاب مَأْنَهْرُ اذْهَبْ اِلَيْكَ وَمِنْ الْقَصَبِ﴾

والمرق والحدید) : حدثنا

محمد بن أبي بكر المقيدي

حدثنا معتمر عن عبد الله
عن زاذان عن زاذان عن

عن نافع سمع ابن لعبس
مالك بن خنيس عن عمار أن أبا

آخِرُهُ أَنْ جَارَهُ لَهُمْ كَانَتْ

ترعى غنما يسامع فأبصر

شاة من غنهما و نافع كسرت

حجر افذ بحتابه فقال لاهله

لَنَا كَلَامٌ أَتَى الَّذِي صُلِيَ

لله عليه وسلم فاسأله أو حتى

ارسل اليه ممن يسالونه فاتي
الخمسة صلي الله عليهم وعلوهم

عَبَّاسٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ

اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَهَا

حدثنا موسى حدثنا

جویریہ عن نافع عن رجل

من بني سلمة أخبرنا عبد الله

ن جارية لكعب بن مالك

التي ترعى عماله بالحبيب الذي

لسوق وهو بساع فاصيت
ما تفكر به

فَذَكِّرْهُم بِآيَاتِ اللَّهِ

علیہ فامرہم یا کلہا

حدثنا عبدان قال أخبرني

أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

مسروق عن عبادة بن رفاعه

من جدم أنه قال يا رسول

لله ليس لنا مدي فقال ما

نهر الدم ود تر اسم الله
كامل الطفو والس: أما

لظفر قدي الحشرة وأما

لسن فعظم و تدبیر خفیه

نَقَالَ إِنَّ لِهَذِهِ الْأَبْلِ أَوْابِدَ

كَاوَابِدُ الْوَحْشِ فَاغْلِبْكُمْ

ہا فاصنہ و ابہ ہکذا (باب

بجعة المرأة والامة) ❦

حدثنا صدقة أخبرنا عبد الله
عن عبيد الله عن نافع
عن ابن لكعب بن مالك عن
أبيه أنه أمر أنه بعت شاة
بجحر فبذل النبي صلى الله
عليه وسلم عن ذلك فأمر
بأكلها وقال الليث حدثنا
نافع أنه سمع رجلا من
الانصار يخبر عبيد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم أن
جارية الكعب بهذا
حدثنا جعل حدثني
مالك عن نافع عن رجل من
الانصار عن معاذ بن سعد أو
سعد بن معاذ أخيه أن
جارية لكعب بن مالك كانت
ترعى غنابله فأصبحت شاة
منها فادركها فذبحها بجحر
فبذل النبي صلى الله عليه
وسلم فقال كلوها

الاصحبة وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم الخنسي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي
لا بأس إذا طاف الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور (قوله عتبة) هو ابن سلمان الكلابي
الكوفي وافي معتبر بن سلمان التيمي البصري عن روايته عن عبيد الله بن عروذ كذا راقطى أن
غيرهما رواه عن عبيد الله فقال عن نافع عن ابن رجلا من الانصار (قلت) وكذا تقدم في الباب الذي
قبله من رواية جويرية عن نافع وكذا علقه خنا من رواية الليث عن نافع واصله الاسماعيلي من
رواية أجد بن يونس عن الليث به قال الدارقطني وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع وهو أشبهه
وسلك الحاذقون منهم يزيد بن هرون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر وكذا قال
مرحوم الطبراني داود الطبراني نافع عن كذا راقطى عن نافع عن غيره أنهم مرووه كذلك قال ومنهم
من أرسله عن نافع وهو أشبهه بالهواب وأغفل ما ذكره البخاري وأخر الباب من رواية مالك
عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب وقدا ورده في
الموطأ أنه كذلك من حديث جماعة عن مالك منهم محمد بن الحسن وقال في روايته عن رجل من
الانصار معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أو أشار إلى تفرد محمد بذلك وقال الباقر عن رجل عن معاذ
ابن سعد أو سعد بن معاذ ومنهم ابن زهير أخرجه من طريقه كالجاعة قال وأخرجه ابن زهير في
غير الموطأ قال أخرجه مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية لكعب
ابن مالك فذكره وقال الانصاري في الموطأ يعني عن مالك وأما عن غيره فيجوز أن يكون ابن
زهير أراد الليث ورجل رواه مالك على روايته وأغرب ابن التين فقال فيه رواية يحيى عن تايبي
لان ابن لكعب تايبي وابن زهير (قلت) لكن ليس في شيء من طرق ابن عمر رواه عنه وإنما
فهم أن ابن لكعب حدث ابن عمر بذلك فعمله عنه نافع وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال راوينا
فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر ابن لكعب وقد تقدم أنها شاة والله أعلم وقال الكرماني
الشيخ من الراوي في معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ لا بدح لان الصحابة كلهم عدول وهو كما قال
لكن الراوي الذي لم يسم بقدر في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالبرق في الأثر أن له أصلا (قوله
جارية) وفي لفظ أمة لا تأتي قوله في الرواية الأخرى أمر أنه لأنها أمة فيؤخذ بقول من زاد في
روايته صفة وهي كونها أمة (قوله فذبحها) في رواية الكشي هي فذكتها ووقع في رواية
معين بن عيسى عن مالك في الموطأ أن ذكرت ذكتها بجحر (قوله فبذل النبي صلى الله عليه وسلم) في
رواية الليث فكسرت جحر فذبحها فذاني النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كلوها فاستفاد
من روايته تعين الذي سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من
رواية جويرية عن نافع فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر
فيه على الشيخ والله أعلم وفي الحديث تصدقوا بالخير الاخير الامين فيما اتفق عليه حتى يظهر عليه دليل
الاحتياط وفيه جواز تصرف الامين كل يوم بغير اذن المالك بالصلحة وقد تقدم ترجمة المصنف
بذلك في كتاب الوكالة وقال ابن القاسم اذا ذبح الرعي شاة بغير اذن المالك وقال خشيت عليها
الموت لم يضع على ظاهر هذا الحديث وتوقف بان الجارية كانت أمة لصاحب القسم فلا
يتصور تفهمها على تقدير أن تكون غير ملكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تفهمها وكذلك
أثرى على الامان فلا بغير اذن فهل كنت قال ابن القاسم لا يضع لانه من صلاح المال وقد أوما

على الترتيب من أجل أنهم كانوا يصيدان على مذهب الجاهلية فعملهما الذي صلى الله عليه وسلم
أمر الصيد والذبح فرضه ومدو به لئلا يوافقا شبهة من ذلك وليأخذ بأكل الأمور فيها
بستقلان وأما الذين سألو عن هذه الذبائح فأنهم سألوا عن امر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه
قدرة على الأخذ بالأكل ففرقهم بأصل الخلف فيه وقال ابن التين يحتفل أن يراد بالتسمية هنا عند
الأكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح ولادة غيرهم من غير علمهم فلا
تكليف عليهم فيه وأما العمل على غير العجة إذا تبين خلافها ويحتفل أن يراد أن تسميتكم الآن
تستيجون بها كل ما لم تعلموا أذ كر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح عن نصيح ذبيحته إذا سمى
وبستناد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين يجوز على العجة وكذلك ما ذبحه أعرب
المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه أن ما ذبحه
المسلم يؤكل ويجعل على أنه سمى لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك
وعكس هذا الخطأ فقال فيه دليل على أن التسمية غير شرطية في الذبيحة لأنهم لو كانت شرطاً لم
تستقيم الذبيحة بالامر المشكوك فيه كالوعرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة
المعتبرة أولاً وهذا والمتبادر من سباق الحديث حيث وقع الجواب فيه أنه وأنتم وكلوا كما أنه
قل لهم لا تموتوا بذلك بل الذي معكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلا وهذا من أساليب الحكميم
كأنه عليه الطيبى لم يبدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا (تكملة) وقال الفزاري في الأحياء
في مراتب الشبهات المرة الأولى ما يتأكد الاستجاب في التورع عنه وهو ما بقوى فيه دليل
المخالف فنه التورع عن أكل متروكة التسمية فإن الآية ظاهرة في الإيجاب والاختار متروكة
بالامر بها ولكن لما صرح قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن يذبح على اسم الله سمى أو لم يسم احتفل
أن يكون عاماماً وجباً صرف الآية والاختار عن ظاهر الامر واحتفل أن يخصص بالناسى
ويبقى من عدا على الظاهر وحذا الاحتفال الثاني أولى والله أعلم (قلت) الحديث الذي اعتد
عليه وحكم بهتته بالغ التوروى في إنكاره فقال هو مجمع على ضعفه قال وقد أخرجه
البيهقي من حديث أبي هريرة وقال منكراً لا يحتج به وأخرج أبو داود في المراسيل عن الصلت
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكرا سمى الله أو لم يذكر (قلت) الصلت يقال له
السدي وذكراه ابن حبان في الثقات وهو مرسل جدد حديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو
متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كاتقدم في أبواب التسمية على الذبيحة واختلف في رفعه
ووقفه فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوى ما كونه يبلغ درجة الصحة فلا والله أعلم ﴿قوله﴾
باب ذبائح أهل الكتاب ونحوهم من أهل الحرب وغيرهم أشار إلى جواز ذلك وهو
قول الجهمي وروعن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب للشحوم وقال ابن القاسم لأن
الذي أحياه الله طعامهم وليس الشحوم من طعامهم ولا يقصدون عند الذكاة وتعقب بأن ابن
عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما سألني آخر الباب وإذا أوجب ذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزاء
المنذوح والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المنذوح دون بعض وإن كانت التذكية شائعة في
جميعها دخل الشحم لا محالة وإيضاً فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان

﴿باب ذبائح أهل الكتاب
ونحوهم من أهل الحرب
وغيرهم﴾

نغ

٥١٤/٤

وقوله تعالى أحل لكم
الطيأت * وقال الزهري
لأبأس بذبيحة نصارى
العرب وإن سمعته يسبح
لغير الله فلا تأكل وإن لم
سمعه فقد أحله الله وعلم
كفرهم وبذكر عن علي نحوه
وقال الحسن وأبراهيم
لأبأس بذبيحة الألقاف وقال
ابن عباس طعاهم فباحهم
* حدثنا أبو الزيد حدثنا
شعبة عن جدين هلال بن
عبد الله بن مغفل رضى الله
عنه قال كنا محاصرين قصر
خيبر فرمى انسان بحراب
فيه شعير فزوت لأخذه
فالتفت فإذا النبي صلى الله
عليه وسلم فاستحييت منه

٥٥٠٨

م د س

نخبة

٩٦٥٦

بأنهم على قول هذا القائل أن اليهودى إذا ذبح ماله تقرر لأجل المسلم أكلم وأهل الكتاب أيضا
يحرمون كالإبل فيقع الإلزام كذلك (قوله وقوله تعالى أحل لكم الطيأت) كذا لا ي
ذروا ساق غيره إلى قوله حل لهم وبهذه الرواية يتبين مراده من الاستدلال على الحل لأنه لم يخص
ذمهم من حرى ولا خص الحامى منهم وكون الشهور محرمة على أهل الكتاب لا يضر لأنها محرمة
عليهم لا علينا وغايته بعد أن يقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذى حرم عليهم منها ما سكت في
شرعنا عن تحريمه علينا فيكون على أصل الاناحة (قوله وقال الزهري لأبأس بذبيحة نصارى
العرب وإن سمعته يجل لغير الله فلا تأكل وإن لم سمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم) وصاحبه
الزرقا عن معمر قال سألت الزهري عن ذبائح نصارى العرب فذكر نحوه وروى فى آخره قال وأهله
أن يقول باسم المسيح وكذا قال الشافعى إن كان لهم ذبح يسعون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح
لم يحل وإن ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم وحكى البيهقي عن الحارثي يحمي أن أهل
الكتاب أن يذبحون لله تعالى وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله فإذا كان قصدهم
في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم المسيح لا يربذ ذلك إلا الله
وإن كان قد كفر بذلك الاعتقاد (قوله وبذكر عن علي نحوه) لم أقف على من وصله وكان له لا يصبغ
عنه ولذلك ذكره بصيغة التريض بل قد جاء عن علي من وجسه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض
نصارى العرب أخرجه الشافعى وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن محمد بن سيرين عن عبدة السلماني
عن علي قال لا تأكلوا ذبائح نصارى بغير غلظ فأنهم لم يمسكوا من دينهم إلا بشرط الخمر ولا
تعارض بين الروايتين عن علي لأن منعه الذى منعه فيه أخص من الذى نقل فيه عنه الجواز
(قوله وقال الحسن وأبراهيم لأبأس بذبيحة الألقاف) بالشافعى والقاضى الذى لم يمتنع والقاضى
بأنه باقوف وقال باغين المعجزة القولية وهي الحلة التى تستر الحشفة وأثر الحسن أخرجه عبد
الرزاق عن معمر قال كان الحسن يرضخ في الرجل إذا سلمه دماً يكره تخاف على نفسه أن اختن
أن لا يمتنع وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأساً وأما أثر إبراهيم فأنخرجه أبو بكر الخلال من طريق
سعيد بن أبي عروبة عن معمر عن إبراهيم الخفي قال لأبأس بذبيحة الألقاف وقد ورد ما يخالفه
فأنخرجه ابن المنذر عن ابن عباس الألقاف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته وقال ابن
المنذر قال جهور أهل العلم يذبحونه لأنه لا الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يمتنع
(قوله وقال ابن عباس طعاهم فباحهم) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المسئلة وثبت عند
الشيخين والخوفا في آخر الباب عقب الحديث المرفوع وهو موصول عند البيهقي من طريق
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى وطعام الذين أولوا الكتاب حل لكم قال ذبائحهم
وقائل هذا يابنه أن يميز ذبيحة الألقاف لأن كثيراً من أهل الكتاب لا يمتنعون وقد خاطب النبي
صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقوله يا أهل الكتاب تعالوا إلى صكلة سواء بيننا وبينكم
وفرقل وقومه من لا يمتنع وقد سموا أهل الكتاب ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل كما
محاصر من قصر خيبر فرمى انسان بحراب فيه شعير فزوت بئوت وزاى أى وثبت وفرواية
الكشمرى في بدرت أى سارعت وقد تقدمت مباحثته في فرض الجنس وقبحه حجة على من منع
ما حرم عليهم كالشعير لأن النبي صلى الله عليه وسلم أهرا بن مغفل على الانتفاع بالجراب المذكور

أو وهم بضمة معني آدم الحزمن قولاً رفوت إذا أدمت النظر إلى الشيء أو أراد آدم النظر إليه ورأه بصرك * ثالثاً أن يكون مهموزاً من قولنا أن برئ إذا انشط وخفف كأنه قيل أمر بالاسراع للإسلام والخفاو روي في شرح السنن هذا الوجه الآخر فقال صوابه أن برئ مهموز معناه خفف وأجمل ثلاث خفها فإن الذبح إذا كان بغير الحسد احتاج صاحبه إلى خفية يد وسرعة في أمره تلك الآلة والابتن على الحلقوم والأوداج كلها قيل أن ثم تلك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل قطع مذايحها ثم قال وقد ذكرت هذا الحرف في غريب الحديث وذكرت فيه وجوهاً يحتملها التأويل وكان قال فيه يجوز أن تكون الكلمة تعجفت وكان في الأصل أزر بالزاي من قولنا أزر زلزل رجل أصبعه إذا جعلها في الشيء وأزرت الجراد إذا زاد دخلت فيها في الأرض والمعنى شديداً على النحر وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض أهل النقد فقال أما أخذ من أران القوم فغير ض لأن أران لا يتعدى وإنما يقال أران هو ولا يقال أران الرجل غنمه وأما الوجه الذي صوبه فغير منظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعده وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبعد ما لعدم الرواية به وقال عياض ضبطه الأصملي أن روي فعل أمر من الرؤية ومثله في مسلم لكن الراعي كنهه قال وأقادي بعضهم أنه وقف على هذه اللقطة في مسند علي بن عبد العزيز مضبوطة هكذا أني أو أجعل فكان الراوي شذ في أحد اللقطين وهو ما عني واحد والمصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم ورجح النووي أن أرن بمعنى أعمل وأنه شذ من الراوي وضبطه أجمل بكسر الجيم وبعضهم قال في رواية مسلم أني يسكون الرأه وبعد التوثيق أي أضرني الآلة التي تذبح بها الأراهم أشرب عن ذلك فقال أو أجعل وأوتحي للأضراب فكانه قال قد لا يتيسر احضار الآلة فيناشر السان فتوفي الحكم فقال أجعل ما أنهر الدم الخ قال وهذا أوتي من جعله على الشك وقال المنذري اختلف في هذه اللقطة هل هي بوزن اعط أو بوزن اطم وهي فعل أمر من الرؤية فعلى الأول المعنى ادم الحزمن رفوت إذا أدمت النظر وعلى الثاني أهلكها إذبحاً من أران القوم إذا هلكت مواشيهم وتعقب بأنه لا يتعدى وأجيب بأن المعنى كن ذاشاة هلكة إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم (قلت) ولا ينبغي تكلفه وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فعنما أرن سيلان الدم ومن سكن الرأه اختلس الحركة ومن حذف الياء جاز وقوله وأجمل مهمزة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أي أجمل لا توف الذبيحة خفقا قال ورواه بعضهم بصيغة أفعل التفصيل أي ليكن الذبح أجمل ما أنهر الدم (قلت) وهذا وإن عني على رواية أبي داود بتقديم لفظ أني على أجمل ليس تنقم على رواية البخاري بتأخيرها وجوز بعضهم في رواية أن يسكون الرأه أن يكون من أرناني حسن ما رأته أي جلني على الرنؤاليه والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تظار لك ويؤيده حديث إذا ذبحتم فاحسنوا أخرجه مسلم وقد سبقت مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل وساقه هنالك أتم معاً هنا والله أعلم ﴿ قوله ما النحر والذبح ﴾ في رواية أبي ذر والذنايم بصيغة الجمع وكأنه جمع باعتبار أنه الأكثر فالنحر في الأبل خاصة وأما غير الأبل فبذبح وقد جاءت أحاديث في ذبح الأبل وفي نحر غيرها وقال ابن التين الأصل في الأبل النحر وفي الشاة ونحوها الذبح وأما البقر ففي القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها

(باب النحر والذبح)

واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازوه الجهم وروى عن القاسم (قوله) وقال ابن جريج
 عن عطاء الخ (الح) وصله بعد الرزاق عن ابن جريج مقطعا وقوله والذبح قطع الاوداج جمع وذبح
 بفتح الدال المهملة والجيم وهو العرق الذي في الاخذ وعهما عرقان متقابلان قبل ليس لكل
 جهمه غير وذبحين فقط وهما محيطان بالحقنوم في الاتيان بصيغة الجمع نظروا يمكن أن يكون
 أضاف كل وذبحين الى الانواع كلها هكذا اقتصر عليه بعض الشراح وبني وجه آخر وهو أنه
 أطلق على ما يقطع في العادة وذبحا فلما لم يقطع في كثير الخنفة في كتبهم اذا قطع من الاوداج
 الاربعة ثلاثة حصص التذكية وهما الخنقوم والمرى ومرقان من كل جانب وسكن ابن المنذر
 عن محمد بن الحسن اذا قطع الخنقوم والمرى أو أكثر من نصف الاوداج أجزأ فان قطع أقل فلا خير
 فيها وقال الشافعي يكفي ولولم يقطع من الودجين أجزأ ولولم يقطع الخنقوم والمرى وعن مالك والليث
 فيعش وعن الثوري ان قطع الودجين أجزأ ولولم يقطع الخنقوم والمرى وعن مالك والليث
 بشرط قطع الودجين والخنقوم فقط واحتج له بما حديث رافع ما نهر الدم وانما راجع اياه وذلك
 يكون بقطع الاوداج لانها تجري بالدم والما نهره يجري الطعام وليس به من الدم ما يحصل
 به نهار كذا قال وقوله فأخبرني نافع القائل هو ابن جريج وقوله النخض شق التوت وسكون
 النخض المعجمة فسر في الخبر بأنه قطع ما دون العظم والنخض عرق أيضا فقار الظاهر الى القلب
 يقال لخط الرقبة وقال الشافعي النخض أن تذبح الشاة ثم يمسك رقبة فها من موضع الذبح
 أو يضرب ليحبل بقطع حركتها وأخرج أبو عبيد في التبريد عن عمر الشافعي عن القسري
 الذبيحة ثم حكى عن أبي عبيد أن القسري هو النخض فقال قسرت الشاة ونخضتها وذلك أن ينهي
 بالذبح الى النخض وهو عظم في الرقبة قال وقال أيضا هو الذي يكون في فقار الصلب شبهه بالغنم
 وهو متصل بالفقار فهي أن ينهي بالذبح الى ذلك قال أبو عبيد ما النخض فهو على ما قال وأما
 القسري فقال هو الكسر وانما ينهي أن تكسر رقبة الذبيحة قبل أن تبريد بين ذلك أن في
 الحديث ولا يهلوا الانفس قبل أن ترهق (قلت) يعني في حديث عمر المذكور وكذا ذكره الشافعي
 عن عمر (قوله) وإذا قاله موسى لقومه ان الله بأمركم أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها وما كادوا
 يفعلون زاد في رواية كرمه يقول الله تعالى واذا قال موسى لقومه هذا من علم التوراة وأراد
 ان يفسره بقول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة وفي هذا الاشارة منه الى اختصاص
 البقر بالذبح وقد روى شيخه اسمعيل بن أبي أيوب عن مالك من نحر البقر فمس ماصع ثم تلا
 هذه الآية وعن أنس بن مالك ان ذبح بعيرا من غير ضرورة يؤكل (قوله) وقال سعيد بن ابن عباس
 الذكاة في الحلق واللثة وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي يوب عن سعيد بن جبيرة عن
 ابن عباس أنه قال الذكاة في الحلق واللثة وهذا الاستدراج وأخرجه سفيان الثوري في جامعه
 عن عمر مثله وجاهز فوعا من وجهه واه واللثة شق الام وتشد يد الموحدة هي موضع الفلاة
 من الصدروهي النحر وكان المصنف لم يضعف الحديث الذي أخرجه اصحاب السنن من رواية
 جابر بن سلمة عن أبي العشر الدارني عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة الا في الحلق
 واللثة قال لو طعنت في فخذهما لاجزأ لك من قواء جملة على الوحش والمتوحش (قوله) وقال
 ابن عمرو بن عباس وأنت اذا قطع الرأس فلا بأس (أما) أن ابن عمر فوصله أبو موسى الزمن من

وقال ابن جريج عن عطاء
 لا ذبح ولا نحر الا في الذبح
 والنحر قلت أيجزئ ما يذبح
 أن أنحره قال نعم ذكر الله ذبح
 البقرة فان ذبحت شاة ينحر
 جاز والنحر أحب الى والذي
 قطع الاوداج قلت يخاف
 الاوداج حتى يقطع النخاع
 قال لا الخال وأخبرني نافع
 أن ابن عمر نهى عن النخض
 يقول بقطع ما دون العظم
 ثم يدع حتى يموت واذا قال
 موسى لقومه ان الله بأمركم
 أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها
 وما كادوا يفهمون وقال
 سعيد بن جبيرة عن ابن عباس
 الذكاة في الحلق واللثة وقال
 ابن عمرو بن عباس وأنت
 اذا قطع الرأس فلا بأس

تغ

٥١٨/٤

٥١٩/٤

٥٥١٠
م سن
نخبة
١٥٧٤٦

حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا
سفيان عن هشام بن عروة
قال أخبرني فاطمة بنت
النضر أم أبي عن أسماء
بنت أبي بكر رضى الله عنه
قالت تخبرنا على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم فرسا
قال كناه حديثنا صحيح

٥٥١١ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٢ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٣ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٤ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٥ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٦ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٧ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٨ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥١٩ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٠ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢١ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٢ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٣ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٤ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٥ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٦ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٧ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٨ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٢٩ م سن
نخبة
١٥٧٤٦
٥٥٣٠ م سن
نخبة
١٥٧٤٦

حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا
سفيان عن هشام بن عروة
قال أخبرني فاطمة بنت
النضر أم أبي عن أسماء
بنت أبي بكر رضى الله عنه
قالت تخبرنا على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم فرسا
قال كناه حديثنا صحيح

٥٥١٢
م سن
نخبة
١٦٢٠

رواية أبي حمزة سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكلها وأما أن ابن عباس
فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح أن ابن عباس سئل عن ذبيحة ذبحة فطير رأسها فقال ذكاة
وحية يفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها حاء ثمانية نقية أى سر بعنة منسوبة إلى الواو وهو
الاسراع والجملة وأما أن أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس أن
جزارا أنس ذبح ذبيحة فاططيرت فذبحها من قفاها فأطار رأسها فأرادوا طرحها فأمرهم
أنس بأكلها ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل الفرس أو ردهم
رواية سفيان الثوري ومن رواه جرير كلاهما عن هشام بن عروة وموصولا بلفظ تخبرنا وقال
في آخره تابعه وكعب بن عيينة عن هشام في البحر وأورده أيضا من رواية عبيدة وهو ابن سليمان
عن هشام بلفظ ذبحنا ورواية ابن عيينة التي أشار إليها سفيان موصولة بعدي بن من رواية
الجدى عن سفيان وهو ابن عيينة وقال تخبرنا ورواية وكعب أخرجهما أحمد عنه بلفظ تخبرنا
وأخرجهما مسلم عن محمد بن عبد الله بن غير حدثنا في وحش بن غياث وكعب ثلاثهم عن
هشام بلفظ تخبرنا وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنوري جميعا عن هشام بلفظ تخبرنا وقال
الاسماعيلي قال هشام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ تخبرنا واختلف على جاد
ابن زيد بن عيينة فقالوا كثر أصحابنا تخبرنا وقال بعضهم ذبحنا وأخرجه الدارقطني من
رواية مؤيد بن أسحق عن الثوري ورواه بن خالد ومن رواه ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن
ثابت بن ثوبان ومن رواه يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ ذبحنا ومن رواية أبي معاوية
عن هشام تخبرنا وكذلك أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسبق لفظه وسأله أبو
عوانة عنهما بلفظ تخبرنا وهذا الاختلاف كله عن هشام وفيه اشعار بأنه كان تارة يرويه بلفظ
ذبحنا وتارة بلفظ تخبرنا وهو مصدق له الاستواء للفظ في المعنى وأن الخبر يطلق عليه ذبح
والذبح يطلق عليه تخبر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من المجاز إلا أن روى
أحد الطرفين وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز تخبر المذبح وذبح المحر كما قاله
بعض الشراح فبعدلانه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين والاصل عدم التعدد مع
اتحاد المخبر وقد جرى الثوري على عادة في الحال على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف
الروايات في قولها تخبرنا وذبحنا جميع بين الروايتين بأنهم ما قضيتا فرتو وتخبروها مرة ذبحوها مرة قال
ويجوز أن تكون قصة واحدة فأخذ اللغتين مجازا والاول أصح كذا قال والله أعلم **(قوله)**
باب ما يكره من المثلة بضم الميم وسكون المثناة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها
وهو حي يقال مثلته أو مثل بالتشديد بالمبالغة **(قوله والمصورة)** بصاد المهملة ساكنة ووحدة
مضومة **(والجمعة)** بالجميم والمثناة المتحركة التي تربط وتجعل غرض الربي فاذا ماتت من ذلك لم
يحمل أكلها والجشور والطير ونحوها مثل الزهر واللالل أو فوجت بنسبها فهي جامعة ومجمعة بكسر
المثناة وتلك اذا صدقت على تلك الحالة فقد جازأكلها وان رمت فغاث لم يحز لانها تصير
موقوفة ثم ذكر في الباب أربعة احاديث والاول حديث أنس **(قوله عن هشام بن زيد)** يعني
ابن أنس بن مالك **(قوله دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب)** يعني ابن أبي عقيل التقي ابن عم
الحجاج بن يوسف بن أبي بصرة وزوج أخته بن يوسف وهو الذي يقول فيه جرير

فأرى غلماناً أو قسماً انصبوا
دجاجة يرمونها فقال أنس
نهي النبي صلى الله عليه
وسلم أن تصبر إليهم * حدثنا
أحمد بن يوسف حدثنا
اسحق بن سعيد بن عرو عن
أبيه أنه سمع يحدث عن ابن
عمر رضي الله عنهما أنه
دخل على يحيى بن سعيد
وغلام من بني يحيى رابط
دجاجة يرميها فتخفى إليها ابن
عمر حتى حلها ثم أقبل بها
وبالغلام معه فقال انزروا
غلامكم عن أن يضرب هذا
الطير للقتل قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يحيى أن
تصبر بهمة أو غيرها للقتل
* حدثنا أبو النعمان حدثنا
أبرعانة عن أبي بشر عن
سعيد بن جبيرة قال كنت
عند ابن عمر فقرأوا بقية أو
بقرضيه وادجاجة يرمونها
فلما رأوا ابن عمر يفرقوا عنها
وقال ابن عمر من فعل هذا
إن النبي صلى الله عليه وسلم
لعن من فعل هذا

عنده

حتى أئفناها على باب الحكم * خليفة الحاج غير المتهم
وقد ذكر في عدة أحاديث وكان يضاهي في الجور ابن عمه ولين بد الشبي معه قصة بله تدل على
ذلك أو ردها أو يعل الموصلي في مسند أنس له ووقع رواية الاسماعيلي بلقظ خرجت مع
أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة (قوله قرأ غلماناً أو قسماً) شأن من الراوي
ولم أقف على أسمائهم وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور (قوله أن تصبر)
يضم أوله أي تحبس لترى حتى تموت وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه باللفظ سمعت أنس بن
مالك يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح وأصل الصبر الحبس وأخرج
العقيلي في الضعفاء من طريق الحسن عن سمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر
إليه ثم إن أبو كل لجها إذا صيرت قال العقيلي جافى النبي عن صبر الهمة أو أخذت جناد وأما
النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا (قلت) إن ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير
تذكية كما تقدم في المقتول بالندقة والحدث الثاني حديث ابن عمر (قوله أنه دخل على يحيى
ابن سعيد) أي ابن العاص وهو أخو عمر وعمر بن العاص والدمسعد بن
عمر ورواه عن ابن عمر (قوله وغلام من بني يحيى) أي ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه وكان
يحيى من الذكور وعثمان وعنيسة وأبان وإسماعيل وسعيد ومحمد وهشام وعمر وكان يحيى بن
سعيد قدولى امرأة المذمومة وكذا أخوه عمرو (قوله تخفى إليها ابن عمر حتى حلها) بتشديد
اللام في رواية السرخسي والمستعمل جليها ورواية الكشي في أوضح قوله في أول الحديث رابط
دجاجة ووقع رواية الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج في الدجاجة (قوله انزروا غلامكم) في
رواية الكشي عن غلمانكم (عن أن يصبر) في رواية الكشي عن أن يصبر أو بصغة الجمع وهو على نسق
الذي قبله وزاد أو نعيم في آخر الحديث وإن أردتم ذكرها فاذبحوها (قوله هذا الطير) قال الكرماني
هذا على لغة قلدته وهي إطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد حذو طير والجمع الطير
(قلت) وهو هنا محتمل لأرادة الجمع بل الأولى أنه لأرادة الجنس (قوله أن تصبر بهمة أو غيرها للقتل)
أو للتوبيخ لالساك وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرهما ويحوه حديث
أبي أيوب قال والنبي نفسي يدهو لو كانت دجاجة أصرت بها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهى عن قتل الصبر أخرجه أبو داود بسند قوي ويجمع ذلك حديث شاذ بن أوس عنده مسلم
رفعه إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح بقبعته
قال ابن أبي جرة في بهمة درجة الله لعباده حتى في حال القتل فأمر بالقتل وأمر بالرفق نفسه ويؤخذ
منه فهو يجمع عاده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء إلا وقد حذلقه فيه كيفية (قوله عن أبي
بشر) هو جعفر بن أبي وحشة (قوله افروا بقية أو ستر) شأن من الراوي وفي رواية الاسماعيلي
قافزة نصيب وادجاجة يرمونها وله كل خاطئة يعني الذي يصيبها يأخذ السهم التي ترجى به إذا لم
يصبها (قوله وقال ابن عمر من فعل هذا) زائد في رواية الاسماعيلي فتفرقوا (قوله إن النبي صلى الله
عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم لعن من اتخذ شياً فيه الروح غرضاً يحببتني والفتى أي
منصوب بالبري وفي رواية الاسماعيلي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان وفي
رواية البهائم وفي رواية له من يتجهم واللعن من دلائل التصريم ولا أحد من وجه آخر عن

أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه من مثل بذي روح ثم لم يقبل مثل الله
 به يوم القيامة رجلاه ثقات **(قوله)** تابعه سليمان هو ابن حرب **(قوله)** لعن النبي صلى الله عليه وسلم
 من مثل بالحيوان أي صيره مثله بضم الميم والثلاثة وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق
 اسمعيل بن اسحق التافسي عن سليمان بن حرب وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق
 من طرق المدينة فرأى علما نافذ كرميل رواية أبي بشر وفيه فلما رآوه فروا فغضب الحديث ورواهم
 مغلطاي وتعه شيخنا ابن الملقن وغيره فخرموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسي واستند
 إلى أن أبانعيم أخرجه في مسخره من طريق أبي خليفة عن الطيالسي **(قلت)** وهو غلط ظاهر
 فان الطيالسي الذي يروي عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك لم يدر أبو
 خليفة أن أبان داود الطيالسي فان مولده بعد وفاته بستين مات أبو داود سنة أربع ومائتين على
 الصحيح ولد أبو خليفة سنة ست ومائتين والمنال المذكور في السند هو ابن عروبة يني أنه تابع لأبي
 بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبيرة وخالقه ما عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبيرة
 عن ابن عباس كما ينفى في الطريق التي بعدها الحديث الثالث والرابع **(قوله)** وقال عدي هو
 ابن ثابت **(عن سعيد)** هو ابن جبيرة **(عن ابن عباس)** هو موصول بالأسناد الذي ساقه إلى عدي بن
 ثابت عن عبد الله بن يزيد وقد ساقه البخاري في تاريخه عن ججاج بن منال الذي ساق حديث
 عبد الله بن زيد به ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتخذوا شيئا فيه الروح غرضا **(قوله)**
 سمعت عبد الله بن يزيد **(عن أبيه)** هو الخطمي يفتح المجهج وسكون الهمزة تقدم ذكره في الاستسقاء **(قوله)**
 نهى عن النهي) بضم النون وسكون الهمزة ثم بالوحدة مقصور رأى أخذمال المسلم قهر اجبرها
 ومنه أخذمال الغيبة قبل القسمة اختلافا بغير نسوية **(قوله)** والثلاثة تقدم ضبطها ونفسها
 وتقدم في المغازي في باب قصة عكل وعريته لهذا الحديث طريق أخرى وذكر الاسماعيل
 الاختلاف على شعبة فيه وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال ججاج بن منال لكن
 أدخل بين عبد الله بن زيد والنبي صلى الله عليه وسلم بأبواب ورواه يعقوب بن اسحق المذكور
 وصلها الطبراني وفي هذه الأحاديث يحتمل تعذيب الحيوان الأدنى وغيره وفي الحديث الأول
 قوة أفس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع رفقه بشدة الأمر المذكور لكن كان الخليفة
 عبد الملك بن مروان نهى الججاج عن التعرض له بعد أن كان صديرا من الججاج في حقه خشونة
 فشكاه لعبد الملك فأغلظ الججاج وأمر ما كرامه **(قوله)** باسم الجسم الججاج
 هو اسم جنس مثل الدال ذ كره اللندري في الحاشية وابن مالك وغيرهما ولم يحكم النوى الضم
 والواحدة دجاجة مثلث أيضا وقيل ان الضم فيه ضعف قال الجوهرى دخلت الهاء الواحدة مثل
 الجملة وأقاربا راهيم الحرفي في غريب الحديث أن الدجاج بالكسر اسم للذكر دون الاناث
 والواحدة من دجج وبالفصح الاناث دون الذكر والواحدة دجاجة بالفصح أيضا قال وسمى
 لاسرع في الأقال والأدبار من دجج يدح إذا أسرع **(قلت)** ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح تقط
 ويسمى بها الكعبة من الفزل **(قوله)** حدثنا يحيى هو ابن موسى البجلي نسبة أو على بن السكن
 وجزء الكلابي وأبو نعيم بأنه ابن جعفر **(قوله)** عن أبيه في الرواية الثانية ابن أبي نعيم وهو
 السخني وأبو نعيم عن عبد الله بن الوليد عن سليمان حدثنا أبو جندب **(قوله)** عن

تغ
 ٥٢١/٤
 تغ
 ٥٢١/٤
 قسم
 تحفة

٥٥٦٢-٥٥٥٩

* تابعه سليمان عن شعبة تغ
 * حدثنا المنال عن سعد بن
 ابن عمار عن النبي صلى الله عليه
 وسلم من مثل بالحيوان * وقال
 عدي عن سعيد بن ابن
 عباس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم * حدثنا ججاج بن
 منال حدثنا شعبة قال
 أخبرني عدي بن ثابت قال
 سمعت عبد الله بن زيد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن النهي والمنهية
 * (باب لحم الدجاج) * حدثنا
 يحيى حدثنا وكيع عن
 سفيان عن أبيه عن

تغ
 ٥٥١/٢
 تحفة
 ٩٧٧٤

٥٥١٢
 م
 تحفة
 ٨٩٩٠

أبي قلابه) كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب ووافقه سفيان بن عيينة عن أيوب عند مسلم
وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي وقال عبد الوارث كما في الحديث
الذي يليه عن أيوب عن القاسم يدل أبي قلابه وكذا قال ابن علية عن أيوب كما يأتي في الأيمان
والندور أيضا وقال جادين زيد عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم قال وأما الحديث فاسم أحفظ
أخرجه في فرض الخس وكذا قال وهيب عن أيوب عنه ما عند مسلم (قوله عن زهدم) بفتح
الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وفتح الصاد المجتمعة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة
(الجرى) بفتح الجيم بصري نقلة ليس في البخاري سوى حديثين هذا الحديث وقد أخرجه في
مواضع له وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى
أيضا (قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجا) كذا أورده مختصرا وكذا أسامة أجد
عن وكعب وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان أنهم سمعوه وسأله الترمذي في الشمال من
وجه آخر موطأ لا يكاد كراه المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم
الشمسي وليس في البخاري سوى هذا الحديث فقد أورده عنه في مواضع مقرونا ومفردا
مختصرا وموطأ لا يستقل على قصة الرجل الذي استنع من أكل الدجاج وحفظ على ذلك وقضى
أبي موسى له بأن يكفر عن يمينه ويأكل وقص له الحديث في ذلك وبسببه وهو يطلبه من النبي
صلى الله عليه وسلم أن يجعلهم وقد ورد المصنف قصة الاستجمال بما يليه من حكم العيين وقنارته
دون قصة الدجاج أيضا من رواية غيلان بن جريح عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفاية
الأيمان وأوردها أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن جده أبي بردة أنهم
سأله في قصة الاستجمال وليس فيه ذكر كفاية العيين وقد أحفظ في فرض الخس وفي المغازي
بشرح على كتاب الأيمان والندور فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج (قوله كما عند أبي موسى الأشعري
وكان يثناؤه هذا الحى) بالخفض بدلا من الضمير في سنة كذا قال ابن التين وليس يجده لانه بصير
تقدير الكلام أن زهدما الجري قال كان يثناؤه بين هذا الحى من جرم إخوانه وليس المراد إخوانا
المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وإخوانه لقوم زهدم وهم بنو جرم وقد رجع
هنا في رواية الكشي عن وكان يثناؤه بين هذا الحى وكذا وقع في رواية اسمعيل عن أيوب عن
القاسم وأبي قلابه كملس في كفاية الأيمان وهو يؤيد ما قبله من التين الآن المعنى لا يصح وقد
أخرجه في آخر كتاب التوحيد من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم
كلهما عن زهدم قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعريين وقد أؤاخاه وعنده الرواية
هي المعقدة (قوله أخام) بكسر أوله والمد فال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ (قوله وفي
القوم رجل جالس أجر) أي اللون وفي رواية جادين زيد رجل بن تيم الله أجر كما أنه من
المولى أي العجم وهذا الرجل هو زهدم الراوي أنهم نفسة فقد أخرج الترمذي من طريق قتادة
عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجا فقال ادن فكل فاني رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأكله مختصرا وقد أشكل هذا الكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه
من بني تيم الله وزهدم من بني جرم فقال بعض الناس الظاهر أنهم ما استماعا زهدم والرجل
التميمي وجهه على دعوى التعدد استبعاد أن يكون الشخص الواحد ينسب إلى تيم الله وإلى جرم

أبي قلابه عن زهدم الجري
عن أبي موسى يعني الأشعري
رضي الله عنه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
يأكل دجاجا حدثنا أبو
معمر حدثنا عبد الوارث
حدثنا أيوب بن أبي تميمة عن
القاسم عن زهدم قال كان
عند أبي موسى الأشعري
وكان يثناؤه بينه هذا الحى
من جرم أخاه فاني بطعام
فيه لحم دجاج وفي القوم
رجل جالس أجر فلم يدن من
طعامه فقال ادن فقد
رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يأكل منه قال

٥٥١٨

مات سن
تحفة

٨٩٩٠

ولا بعد ذلك بل قد أخرج أحمد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد وهو العدني عن سفيان هو الثوري فقال في روايته عن رجل من بني تميم الله قال له زهدم قال كاعند أبي موسى فأني بطم حاج ففعل هذا ففعل زهدما كان تارة يسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تميم الله وجرم قبيلة في قضاة ينسبون إلى جرم بن زيان بن زوى وموحدة ثقيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة وتيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى تيم الله بن زفيدة برءوف مصغر ابن ثور بن كعب بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة متخولون عم جرم قال الرضا طي في الانساب وكثيرا ما نسبون الرجل إلى أعمامه (قلت) وربما بهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع فلا بعد أن يكون زهدم صاحب القصة والاصل عدم التعدد وقد أخرج البيهقي من طريق الثوري عن التوري بسنده المذکور في هذا الباب إلى زهدم قال رأيت أبا موسى يأكل الدجاج فدعاني فقلت اني رأيت يأكل تننا قال ادع فكل فذكر الحديث المرفوع ومن طريق الصنع بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل اللحم دجاج فقال ادن فكل فقلت اني خلعت لآكله الحديث وقد أخرجه موسى عن شيبان بن فروخ عن الصنع لكن لم يسق لنظفه وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال في نفسه فقال لي ادن فكل فقلت اني لأريده الحديث فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المعتقد ولا يفكر عليه الاما وقع في الصحيحين بمظاهره الغليظة بين زهدم والمتنع من أكل الدجاج في رواية عن زهدم كاعند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم الله أحرسه بالمال إلى فقال لهم فتكنا الحديث فان ظاهرا أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى لكن يجوز أن يكون امرأه زهدم بقوله كاقومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني خطبنا عمران بن حصين أي خطب أهل البصرة ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة فيجتمل أن يكون زهدم دخل بخبر له ما ذكره في رواية مافيه أنه أتهم نفسه ولا يجب فيه والله أعلم (قوله اني رأيت يأكل شيئا فقد زهدم) بكسر الهمزة والمجعة في رواية أبي عوانة اني رأيت يأكل قد ذرا وكأنتظن أنهم أكثر من ذلك بحسب صارت بحالة فبين له أبو موسى أنها البت كذلك وأنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك (قوله فقال ادن) كذلك أكثر فعل أمر من الدنو ووقع عند المستحي والسرخي إذا بكسر الهمزة وينال المجعة مع التنوين حرف نصب وعلى الاول فقوله أخبرك مجزوم وعلى الثاني وهو منصوب وقوله أو أخذت منك من الراوي (قوله اني أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) سأقي شرحه في الإيمان والتذوذر وقوله فأعطانا خسن ذرود غر الدري الفتر بضم الميم جمع أغرو الأغر الأبيض والذي بضم الميم والقصه فقا أو أراد وصفها بأنها لاعله فيها ولادير ويجوز في غير التصب والجور وقوله خسن ذرود كذلك والاضافة واستنكره أبو القاسم في غريه قال والصواب تنوين خسن وأن يكون ذرود بدل من خسن فإنه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى لأن العدد المتضاف غير المتضاف اليه فلازم أن يكون خسن ذرود خمسة عشر يعبر بالان الابل الذود ثلاثة انتهى وما أدري كيف يحكم نفسا للمعنى إذا كان العدد كذلك أو يكن عددا لابل خمسة عشر يعبر

اني رأيت يأكل شيئا فقد زهدم
خلعت أن لا آكله فقال
ادن أخبرك أو أخذت منك اني
أتيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم في نفر من الاشعرين
فوافقته وهو غضبان وهو
يقسم نعمنا من نعم الصدقة
فأستجملناه خلعت أن لا
يحدثنا قال ما عندى ما
أحلكم عليه ثم أتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بنهب من ابل فقال ان
الاشعريون ابن الاشعريون
قال فأعطانا خسن ذرود غر
الذرى فلبثنا غير بعيد فقلت
لاصحبا نسي رسول الله صلى
الله عليه وسلم عينة فوالله
لئن تفعلنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم عينة لانشطع
أبدا فريحنا إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فقلنا يا رسول
الله اننا استجملنا خلعت
أن لا تحملا فظننا أنك
نسيت عيذك فقال ان الله
هو حاكم اني والله ان شاء
الله لا أحلف على بين فأرى
غيرها خيرا منها لاني أتيت
الذي هو خير وتحملتها

فما الذي يضر وقد ثبت في بعض طرقه مذهب بن القريش والقرنين إلى أن عدست حرات والذي
 قاله انما ثبت أن لوجات رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبعرة وعلى تقدير ذلك فاطلق لفظ
 ذود على الواحد مجازاً كابل وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير وفي الحديث دخول
 المرء على صديقه في حال أكله واستدنا صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان
 قليلاً لان اجتماع الجماعة على الطعام سبب البركة فيه كما تقدم وفيه جواز أكل الدجاج النسبة
 ووحشة وهو بالاتفاق لا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع الآن بعضهم استثنى الخلالة
 وهي ما نأكل كل الاقدار وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يسأل بذلك والخلالة عبارة عن الدابة التي
 تأكل الجمل بكسر الجيم والتشديد وهي البعير واذني ابن حزم اختصاص الخلالة بذوات الأربع
 والمعروف التعميم وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة
 الخلالة ثلاثاً وقال مالك والشافعي لا بأس بأكل الخلالة من الدجاج وغيره وانما جاء النهي عنها
 للتقذر وقد ورد النهي عن أكل الخلالة من طرق أعجمها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود
 والشافعي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الجمجمة وعن ابن الخلالة وعن الشرب من في السقاء وهو على شرط البخاري في رجاله الآن أيوب
 رواه عن عكرمة فقال عن أبي هريرة أخرجه البيهقي والبخاري من وجوه أخر عن أبي هريرة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخلالة وعن شرب لبنها وأكلها وركوبها ولأن أبي شيبة
 بسند حسن عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله ولا يداود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر الأهلية وعن الخلالة عن ركوبها وأكل لحومها وسنده حسن وقد
 أطلق الشافعية كراهة أكل الخلالة إذا تقذر لحماها أكل النجاسة وفي وجه إذا كثرت من ذلك
 ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه وهو قضية صنيع أبي موسى ومن يجهلهم أن العلف الطاهر إذا
 صار في كرشه انتجس فلا تغذى إلا بالنجاسة ومع ذلك فلا يحكم على العلم واللبن بالنجاسة
 فكذلك هذا وتعقب بأن العلف الطاهر إذا انتجس بالمخاورة جاز اطعامه للدابة لأنها إذا أكلته
 لا تغذى بالنجاسة وانما تغذى بالعلق بخلاف الخلالة وهذه جماعة من الشافعية وهو قول
 الحنابلة إلى أن النهي للتحريم به جزم ابن دقيق السعدن الفقهاء وهو الذي صححه أبو إسحق
 المروزي والفتال وامام الحرمين والبخاري والحق واليهما واليهما يضاف معنى الخلالة
 ما يتغذى بالنجس كالنساء ترضع من كلبه والمعتري جواز أكل الخلالة زوال رائحة النجاسة بعد
 أن تعلق بالنهي الطاهر على الصحيح وجاء عن السلف فيه وقت فنحن ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه
 كان يحبس الدجاجة الخلالة ثلاثاً كما تقدم وأخرج البيهقي بسنده نظر عن عبد الله بن عمرو
 مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلق أربعين يوماً **قوله** ما لحوم الخيل قال ابن
 المنذر يذرك الحكم تعارض الأدلة كذا قال ودلل الجواز ظاهر القوة كما سألني **قوله** سفيان
 هو ابن عيينة وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور
 وزوجته وقد تقدم ذلك صريحاً في باب النحر والذبح وقد اختلف في سنده على هشام فقال
 أيوب بن ربيعة عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء وكذا قال ابن توبان من رواية عتيبة بن

* (باب لحوم الخيل) * حدثنا
 الجدي حدثنا سفيان
 حدثنا هشام عن فاطمة عن
 أبيه

٥٥٩

مسق

تحفة

٩٥٧٤٦

جاد عنه عن هشام بن عروة وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه
 البزار وذكر الدارقطني الاختلاف في ترجيح رواية ابن عينة ومن وافقه قوله فخرنا فخرنا ساعلي عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكتناه زاد عدة بن سليمان عن هشام ومحمد بن المديني وقد تقدم
 ذلك قبل بابين وفي رواية للدارقطني فأكتناه فخرنا وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم
 الاختلاف في قوله فخرنا وذكرنا واختلاف الشارحون في توجيهه فقبل بحمل الخبر على الجمع
 مجازا وقبل وقع ذلك مرتين واليه ختم النوى وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والخبر ممتنع
 والاختلاف فيه على هشام فمعض الرواة قال عنه فخرنا وبعضهم قال ذكرنا والمستفاد من ذلك
 جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر والامتناع لهم إلا أن هذا
 موضع هذا وما الذي وقع بعينه فلا يجرى لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك ويستفاد
 من قوله ما يوضح بالمدينة أن ذلك بعد عرض الجهاد فعد على من استند إلى منع أكثاريته أنهم من
 آل الجهاد ومن قولنا فخرنا وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الرد على من زعم أنه ليس بأن
 النبي صلى الله عليه وسلم اطلاع على ذلك مع أن ذلك لو لم يظن بالكلية بكرائهم يقدمون على
 فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والأوعدتهم المعجزات لعد اختلاطهم بالنبي صلى
 الله عليه وسلم وعدم مفارقتهم له هذا مع توفر دعاية العصابة إلى سؤاله عن الأحكام ومن ثم كان
 الرجحان للعصابة إذا قالوا فعلت كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان له حكم الرفع لأن
 الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره وإذا كان ذلك في مطلق العصابة
 فكيف بالكلية بكرائهم الصديق الحديث الثاني (قوله جاد) هو ابن زيد وعروة وابن دينار ومحمد
 ابن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أو جعفر كذا أدخل جاد بن زيد بن عمرو بن دينار وبين
 جابر في هذا الحديث محمد بن علي ولاء أخرجه النسائي قال لا أعلم أحدا وافق جادا على ذلك وأخرجه
 من طريق حسن بن واقد وأخرجه هو والترمذي من رواية سيف بن عينة كلاهما عن عمرو
 ابن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عينة وقال
 سمعت محمد بن يقول ابن عينة أحفظ من جاد (قلت) لكن اقتصر البخاري ومسلم على تخريج
 طريق جاد بن زيد وقد وافقه ابن جرير عن عمرو بن دينار الواسطة بين عمرو وجابر لكنه
 لم يسمه أخرجه أبو داود ومن طريق ابن جرير وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق
 ابن جرير وأبو داود ومن طريق جاد والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه
 وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر أيضا وأخرجه البيهقي فخرنا بأن عمرو بن دينار لم يسمه
 من جابر واستغريب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عينة أصح مع إشارة البيهقي إلى
 أنها منقطعة وهو زدهول فإن كلام الترمذي محمول على أنه صرح عنه اتصاله ولا يلزم من دعوى
 البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك والحق أنه ان وجدته رواية فيها صريح عمرو
 بالسماع من جابر فتكون رواية جاد من الزيد في متصل الأسانيد والافرواية جاد بن زيد هي
 المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فلعل حديث طرق أخرى عن جابر غير هذه فهو
 صحيح على كل حال (قوله يوم خيبر عن لحوم الحمر) زاد مسلم في روايته الإلهية (قوله ورخص في
 لحوم الخيل) في روايته مسلم وأذن بدل رخص وله في رواية ابن جرير أكتناه من خيرنا الخيل وجر

قالت فخرنا فخرنا ساعلي عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأكتناه * حدثنا
 مسدد حدثنا جاد عن
 عمرو بن محمد بن علي عن
 جابر بن عبد الله قال سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر عن لحوم الحمر
 ورخص في لحوم الخيل

٥٥٢٠

م د س

تحفة

٢٦٢٩

الوحش ونحوه انما اتى صلى الله عليه وسلم عن الجمار الالهى وفي حديث ابن عباس عند الدارقطى
أمر قال الطحاوى وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل ومخالفة صاحبه وغيرهما واحتجوا
بالأخبار المتواترة فى حلها ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والجر الالهية
فرق ولكن لا نرى انما اذا صححت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال بها بما يوجب النظر
ولاسما وقد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل فى الوقت الذى منعهم فيه من
لحوم الجر فدل ذلك على اختلاف حكمهما (قلت) وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من
غير استثناء أحد فأنكر ابن جرير قلت له أحسب باسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم يزل سئل
بأن يكونه قال ابن جرير قلت له أحسب باسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم يزل سئل
ذلك عن ابن عباس من كراهته فأنكره ابن أبى شيبه وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ويدل على
ضعف ذلك عنه ما سألنى فى الباب الذى بعده صحيحا عنه أنه استبدل لاجاحة الجر الالهية بقوله
تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى شجر ما فان هذا انما صلي مستسك لحال الجر صلي للخيول ولا فرق
وسألنى فيه أيضا أنه توقف فى سبب المنع من أكل الجر هل كان تحريمه مؤبدا أو بسبب كونها
كانت حولة الناس وهذا باق مثله فى الخيل أيضا فبعد أن ثبت عنه القول بتحريم الخيل
والقول بالتوقف فى الجر الالهية بل أخرج الدارقطى بسند قوى عن ابن عباس من وقوعه فى
حدث جابر ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الالهية وأمر بلحوم الخيل
وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عتيبة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية
والحنفية التحريم وقال الفاكهسى المشهور عند المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم
التحريم وقال أبو حنيفة فى الجامع الصغير كره لحم الخيل فله أبو بكر الرازى على التنزيه وقال
لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنه كالمجرى الالهى وصح عنه أصحاب المحيط والهداية
والذخيرة التحريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم بأنهم آكله ولا يسمى حراما وروى ابن القاسم
وابن وهب عن مالك المنع وانما احتج بالآية لا فى ذكرها وأخرج محمد بن الحسن فى الآثار عن
أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك وقال الدارقطى فى شرح مسلم مذهب مالك الكراهة
واستدل له ابن بطال الآية وقال ابن المنبر الشبهة الخلقى بينها وبين البغال والجرى مما يؤكد
القول بالمنع فمن ذلك هتفتا وزهومة لجهما وغلظه وصفة أرواها وانما لا تجترأ قال واذا تأكد
الشبه الخلقى التحريم فى الفارق وبعد الشبهة الانعام المتفق على أكلها اهـ وقد تقدم من كلام
الطحاوى وما يؤيد منه الجواب عن هذا وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة الدليل فى الجواز مطلقا
واضح لكن سبب كراهة مالك لا كراهة كونها تستعمل غالباً فى الجهاد فلو اتفقت الكراهة لكثر
استعماله ولو كثر لادى الى قتلها فىبقى الى قتلها فىقول الى النقض من ارباب العدو الذى وقع
الامر به فى قوله تعالى ومن رباط الخيل (قلت) فعلى هذا فالكراهة سبب خارج وليس البحث
فيه فان الحيوان المتفق على أكله لو حدث أمر يقتضى أن لا يؤخذ فى لافضى الى ارتكاب محذور
لا يمنع ولا يبرهن من ذلك القول بتحريمه وكذا قوله ان وقوع أكلها فى الزمن النبوى كان نادرا
فأذا قيل بالكراهة قل استعماله فوافق ما وقع قبل انتهى وهذا لا ينقض دليلا للكراهة بل

غاية ما يكون خلاف الأولى ولا يلزم من كون أصل الحيوان حل أكله فتأويله الأكل وأما قول بعض المانعين لو كانت حللا لحالنا الاضحية فهاقتضض يحويان البر فانه ما كحل ولم تنشرع الاضحية له ولعل السبب في كون الخيل لا تنشرع الاضحية بها استتباعا له لانه لو شرع فيها جميع ما جاز في غيرها لكانت المنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجهاد وذكر الطحاوي وأبو بكر الرازي وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر والخيل والبقال قال الطحاوي وأهل الحديث يضعفون عكرمة بن عمار (قلت) لا سيما في يحيى بن أبي كثير فإن عكرمة وإن كان مختلفا في توثيقه فقد أخرج له مسلم لكن انما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير وقد قال يحيى ابن سعد القطان أحاد منه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب وقال النسائي ليس به بأس الا في يحيى وقال أحمد حديثه عن غير أبياس بن سلمة مضطرب وهذا أشد مما قبله ودخل في عموم يحيى بن أبي كثير أيضا وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه الخيل ذكر وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه فأروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والجمر في الحكم أظهر اتصافا بآثار رجالا وأكثر عددا وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما فيه عن ابن إسحاق أنه لم يشهد خيبر وليس به لانه لا غاية أن يكون مرسل يحيى ومن سجع من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل ونعقب بأنه شاذ مشكوك لان في سياقه أنه شهد خيبر وهو خطأ فانه لم يلم الا بهما على الصحيح والذي جرم به الاكثر ان اسلامه كان سنة الفتح والعهد في ذلك على ما قاله مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بقريش قال كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فتر من مكة في غرة القضيبة حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم عكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد وكانت غرة القضيبة بعد خيبر جرموا وعل أيضا بان في السند راوا باجمه ولا يمكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حص قال كلمه خالد فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجمر الاهلية وخبالها وبغالها وأعل بتدليس يحيى وإيهام الرجل وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يمين ناحته وكذا قال النسائي الا حديث في الاباحة أصح وهذا انصح كان منسوخا وكأه لما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد نهى وفي حديث جابر أن جدل الاذن على نسخ التعميم فونه نظر لانه لا يلزم من كون النهي سابقا على الاذن أن يكون اسلام خالد سابقا على فتح خيبر والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال هو شاذي المخرج باس من غير وجه بما ورد في حديث جابر من رخص وأذن لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والاذن متأخرا فيتعين المصير له قال ولولم تر هذه اللفظة لكأت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اه وليس في لفظ رخص وأذن ما يتعين معه المصير الى النسخ بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبقال والجمر كان على المراءة الاصلية فلما نهى المشرع يوم خيبر على الجمر والبقال خشى أن يظنوا أن الخيل كذلك شبهها بما فأذن في أكلها دون الجمر والبقال والرايح أن الاشياء قبل بيان حكمها

في الشرع لا توصف لاجل ولا حرمة فلا ثبت التسخير في هذا ونقل الحازني أيضا تقرير النسخ
 بطريق آخرى فقال ان انتهى عن اكل الخيل والحجر كان عاملا من أجل أخذهم لها قبل القسمة
 والتخمس ولذلك أمر باكفائه القدور ثم بين سداؤه بأن لحوم الجمر رخص أن تحرق بها الذنوب وأن
 انتهى عن الخيل انما كان بسبب ترك القسمة خاصة وبه كبر عليه أن الاصر باكفائه القدور انما
 كان بطعنهم فيها الجركا هو صرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده والحق أن حديث خالد
 ولسان أنه ثابت لا ينهض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز وقد وافقه حديث أسماء وقد
 ضعف حديث خالد الجذاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد
 الحق وآخرون وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة
 وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة لان الخيل في خير كانت عز رقة كانوا محتاجين
 اليها للجهاد فلا يعارض النهي المذكور ولا يلزم وصف اكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلا عن
 التحريم وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء كانت لنا فرس على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فارادت أن تموت فذبحناها فأكلناها وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة فعل
 تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا يتفقع بها في الجهاد فكفون النهي عن الخيل لمعنى خارج
 لالذات وهو جمع جيد وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله رخص
 لان الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب النجاسة التي
 أصابهم بخير فلا يدل ذلك على الحل المطلق وأجيب بأن كثر الروايات جاء بالنقض الاذن وبعضها
 بالافضل دل على أن المارد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد
 الصحابة ونقض أيضا بأن الاذن في اكل الخيل لو كان رخصة لاجل النجاسة لكثرت الجرا الاهلية
 أولى بذلك لكثرة ما وعز الخيل حيث ذل وان الخيل يتفقع بها فيما يتفقع بالجبر من الجمل وغيره
 والجبر لا يتفقع بها فيما يتفقع بالخيل من القتال عليها والواقع كما ساقى صريحاً في الباب الذي يليه
 أنه صلى الله عليه وسلم أمر باراقة القدور التي طيحت فيها الجمر مع ما كان يهيم من الحاجة فدل
 ذلك على أن الاذن في اكل الخيل انما كان للاباحة العامة لا لخصوص الضرورة وأما ما نقل عن
 ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها
 وزنة فقد نسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقرر واذلك بأوجه أحدها أن اللام للتعليل فدل
 على أنها لم تخلق لغرض ذلك لان الاله المنصوصه نفسها لمصرفا فاحداً كلها تقتضي خلاف ظاهر
 الآية ثانياً عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد
 حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى دليل ثالثاً أن الآية سبقت مساق الامتنان فلو كانت
 يتفقع بها في الاكل لكان الامتنان إلى أعظم لأنه يتعلق به بقا البنية وبغير واسطة والحكم بالامتنان
 بأذن الثم وترك أعلاها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالاكل في المذكورات كلها رابعاً لو أبيع
 أكلها لما تمت المنفعة بما فيها لوقع به الامتنان من الركوب والزينة هذا المخلص ما تمسكوا به من
 هذه الآية والجواب على سبيل الاجال أن آية التحل مكينة اتفاقا والاذن في اكل الخيل كان
 بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية التحليل أذن
 في الاكل وأيضاً آية التحل ليست ناصية فمنع الاكل والحديث صريح في جوازها وأيضاً على

نق ٥٢٢/٤ / ٥٥٢١ م تحفة ٦٧٦٩ (٥٦٣) ٨٠٤٩ / ٥٥٢٢ م (باب الحوم الجرا لانسبة) * تحفة

سبل التبرل فاعلم ما ذكر على ترك الاكل والتبرك اجمعهم أن يكون للحرى أو للتبره أو
خلاف الاول واذا لم يتعين واحد منهما بقي التكليف بالادلة المصرح بها لجواز وعلى سبل التفصيل
أما أولاً فلو سلمنا أن اللام للتعديل لم تزل اعادة الحصر في الكوب والزينة فانه ينفع الجليل في
غيرهما وفي غير الاكل اتفاقاً وانما ذكر الكوب والزينة لكونهما ما أغلب ما ينطبق له التبريل
ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راحهما فقالت انما خلقني لهذا انما
خلقنا للعرش فانه مع كونه أصح في الحصر لم يقصده الاغلب والافهى وكل وينتفع بها في
أشياء غير العرش اتفاقاً وايضاً فلو سلم الاستدلال للزمن منع حل الانتقال على الخيل والبغال والخيول
ولا فائده وأما ثانياً فالدلالة العطف انما هي دلالة اقتران وهي ضعيفة وأما ثالثاً فالامتنان انما
قصد به غالباً ما كان يقع به اتفاقاً بهما لخل غطوا بماء الله وأعرفوا لم يكونوا يعرفون أو كل
الخل لعز في بلادهم بخلاف الانعام فان أكثر اتفاقهم بها كان لحل الانتقال ولا ككل
فاقتصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما يتفق به فلو لم يكن ذلك الحصر في هذا الشق
الزمن مثله في الشق الآخر وأما بما عاينوا من الزمن في أكلها أن تغني الزمن في البقر وغيرها
عما ينبغي أو كلفه وقوع الامتنان بمنفعة له أخرى والله أعلم **(قوله)** ما حوم
الجرا لانسبة القول في عدم جرمه بالحكم في هذا كالمقول في الذي قبله لكن الخارج في الجرا للمنع
بخلاف الخيل والانسبة بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة الى الانس ويقال فيه انفسه
بفتحسين وزعم ابن الاثير ان في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أن ما انضم ثم السكون لقوله
الانسبة هي التي تألف البيوت والانس ضد الوحشة ولا حاجة في ذلك لأن أبا موسى انما قاله
بفتحسين وقد صرح الجوهري أن الانس بفتحسين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات
الحديث نعم ثم سكون مع احتمال جواز زعم زعم أبو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون فقال
ابن الاثير ان أراد من جهة الرواية تعس والافوه ثابت في اللغة ونسبته الى الانس وقد وقع في
حديث أبي ثعلبة وغيره الاطيلة بدل الانسية وبوخذين التفسير جوازاً كل الجرا الوحشة
وقد تقدم صريحاً في حديث أبي قتادة في الحج **(قوله)** فيه سلة عوان الاكوع وقد تقدم حديثه
موصولاً في المغازي مطولاً ثم ذكر في الباب أحاديث الأول حديث ابن عمر **(قوله)** عبدة هو
ابن سليمان وعبد الله ذو العمري **(قوله)** عن سالم بن زافع كذا قال عبد الله بن عمر عن عبد الله
عبد سالم ومحمد بن عبيد عنه كاسبق في المغازي ثم ساقه المصنف من طريق يحيى القطان عن
عبد الله بن نافع وسد وقوله تابعه ابن المبارك واصله المرواني في المغازي **(قوله)** وقال أبو أسامة
عن عبد الله بن سالم واصله في المغازي من طريقه وفصل في روايته بن أكل الثوم والجرفين
أن النبي عن الثوم من رواية تافع فقط وأن النبي عن الجر عن سالم فقط وهو تفصيل بالغ
لكن يحيى القطان حافظ فعلم عبد الله بن فضالة الا لا في أسامة وكان يحدث به عن سالم ونافع
معاً مما افاقتصر بعض الرواة عنه على أخذ شيخه فكان ظاهر الاطلاق **(قوله)** الثاني حديث علي
ذكره مختصراً وقد تقدم طولاً في كتاب السكاح **(قوله)** الثالث حديث جابر وقد سبق في الباب الذي قبله
(قوله) الرابع والخامس حديث البراء بن أبي أوفى وأورده مختصراً وقد تقدم عنه أتم سابقاً من هذا
في المغازي وأورده عن ابن أبي أوفى هنا وفي فرض الحس وفيه زيادة اختلافهم في السبب

فيه عن سلة عن النبي صلى
الله عليه وسلم * حدثنا
صدقة أخبرنا عسدة عن
عبد الله بن سالم ونافع عن
ابن عمر رضي الله عنهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم عن
لحوم الجرا الاطيلة يوم خيبر
* حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن عبد الله بن نافع
عن عبد الله بن نافع
صلى الله عليه وسلم عن لحوم
الجرا الاطيلة * تابعه ابن
المبارك عن عبد الله بن
نافع * وقال أبو أسامة عن
عبد الله بن سالم * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن عبد الله
والحسن ابني محمد بن علي
عن أبيهما عن علي رضي
الله عنهم قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
الانسبة * حدثنا سليمان بن
حرب حدثنا جاد عن عمرو
عن محمد بن علي عن جابر بن
عبد الله قال نهى النبي صلى
الله عليه وسلم يوم خيبر عن
لحوم الجرو وخص في لحوم
الحمل * حدثنا مسدد
حدثنا يحيى عن شعبة قال
حدثني عدلى عن البراء
وأن أبا أوفى رضي الله عنهم
قالا نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن لحوم الجرو

* حديثنا الحق اخبرنا

يعقوب بن ابراهيم حديثنا
 اثنى عن صالح عن ابن نهاب
 أن أبا بادر يس أخبرنا أن
 ثعلبة قال حرم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خوم
 الجمر الاهلية * تابعه
 الزيد وعقيل عن ابن
 شهاب * وقال مالك ومعه
 والماجشون ويونس وابن
 ابي عن الزهري نهي
 النبي صلى الله عليه وسلم عن
 كل ذي ناب من السباع
 * حديثنا محمد بن سلام أخبرنا
 عبد الوهاب الثقفي عن
 أيوب بن محمد عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جاءه فقال أكلت
 الجمر ثم جاءه فقال أكلت
 الجمر ثم جاءه فقال أكلت
 الجمر فأمر متابا فنأذى في
 الناس أن الله ورسوله
 ينهاناكم عن لحوم الجمر
 الاهلية فانها رجس فأكلت
 القديروا ثم القديروا بالجمع
 * حدثنا علي بن عبد الله
 حدثنا سفيان قال عمرو
 قلت لجابر بن زيد يزعمون
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهي عن جمر الاهلية
 فقال قد كان يقول ذلك
 الحكم بن عمرو الفسفاوي
 عندنا بالبصرة ولكن أبي
 ذلك الجبر بن عباس

* السادس حديث أبي ثعلبة (قوله حديثنا الحق) هو ابن راهويه ويعقوب بن ابراهيم أي ابن
 سعيد وصالح وهما بن كيسان (قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجمر الاهلية) تابعه
 الزيد وعقيل عن الزهري فرواه الزيد وصحلهما النسائي من طريق ثعلبة قال حدثني
 الزيد وعقيل والنظري عن أبي كل كل ذي ناب من السباع وعن لحوم الجمر الاهلية ورواه
 عقيل وصحلهما أحمد بن حنبل والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي
 ووقع عند النسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة قصة والنظري وناصح النبي صلى الله عليه وسلم
 خير والناس جبايع فوجدوا جمر الانسية فذبحوا منها فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن
 بن عوف فنأذى لأن لحوم الجمر الانسية لا تحل (قوله وقال مالك ومعه والماجشون ويونس
 وابن ابي عن الزهري نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع) يعني
 لم يترضوا فيه لما ذكرنا الجمر فأما حديث مالك فسأني موصولا في الباب الذي يلبسه وأما حديث
 معه ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما وأما حديث
 الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصلهما سلم بن يحيى بن يحيى عنه وأما حديث
 ابن ابي فوصلهما ابي عن راهويه عن عبد بن سليمان ومحمد بن عبد كلاهما عنه * الحديث
 السابع حديث أنس في النداء بالنهي عن لحوم الجمر ووقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو
 طلحة وعزاه الترمذي له وأبو يعلى نسب إلى التفسير ووقع عند مسلم أيضا أن بلال نادى
 بذلك وقد تقدم فريعا عند النسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف وأهل عبد الرحمن
 نادى أولا بالنهي مطلقا ثم نادى أبو طلحة وبلال بن رباح في ذلك وهو قوله فانهم ارجس فأكلت
 القديروا وانهم بالجمع ورواه في الشرح الكبير للرافعي أن المنادى بذلك خالد بن الوليد
 وهو غلط فإنه لم يشهد بخبره وإنما أسلفه مدفعه (قوله جاءه فقال أكلت الجمر) لم أعرف
 اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ويحتمل أن يكونوا واحدا فإنه قال أولا أكلت فأما ما بعده
 النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما روى عن أبيه بن أبي ثعلبة في الثانية فلما قال الثالثة فنأذى
 الجمر لكثرة ما ذبح منها الطبخ صادف نزول الأمر بغيرها وأهل هذا مستند من قال انما
 نهي عنها لكونها كانت حولة للناس كسباي في الحديث الثامن (قوله سفيان) هو ابن
 عيينة وعرو هو ابن دينار (قوله قال جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء عجيبة ومن ثلثة البصري
 (قوله يزعمون) لم أقف على تسمية أحد منهم وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار
 روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة
 (قوله قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الفسفاوي عندنا بالبصرة) زالا لمجد في مسنده
 عن سفيان بهذا السنه قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضمونا إلى حديث جابر بن عبد الله
 في النهي عن لحوم الجمر فعواما لم يصرح برفع حديث الحكم (قوله ولكن أبي ذلك الجبر
 بن عباس) وأبي من الأبناء أي استبع والبصرة لأن عباس قيل له له علمه وهو من تقديم
 الصفة على الموصوف سالعة في تعظيم الموصوف كأنه صار علماء عليه وأما ذكر كثره ثم بعد
 ذلك لاحتقال خفاؤه على بعض الناس ووقع في رواية ابن جريج وأبي ذلك الجبر يربا بن عباس

وهذا يشعر بأن في رواية ابن عينة ادراجاً (قوله وقرأ قل لأجد فيما أوصى إلى تحمراً) في رواية ابن مردويه وصححه الحسائي من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية بأشياء ومترسكون أشياء تنذر أفعث الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فمأخول فيه فوحدلال وما حرم فيه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلا هذا قل لأجد إلى آخرها والاستدلال بهذا العمل انما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحرمة وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النبي عن الحجر هل كان لعن خاص أو لا ثم سدد عنه أنه قد لا أدري أنه صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان جولة الناس فيكره أن تذهب حولهم وأحرمها البينة يوم خير وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاءه بما يلزم بالهالة المذكورة وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الا لهلية تخاف قلة الظاهر وسدده ضعفه وقد تقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى فتحدثنا انه انما نهي عن الانتم الخمس وقال بعضهم نهى عنها لانها كانت تأكل العذرة (قلت) وقد زال هذا الاحتمال من كونهم الخمس أو كانت جلالة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حديث جاء فيه فانها رجس وكذا الامر بفصل الانافي حديث سلمة قال القرطبي قوله فانها رجس ظاهر في عود الضعيف على الحجر لانها المحدث عنها المأمور بها كنهائهم من القسود وروغسلها وهذا حكم المتحسين فيستفاد منه تحريم أكايها وهو دال على تحريمها العيينة الالهي خارج وقال ابن دقيق العيد الامر بها كذا القدر وظاهر أنه سبب تحريم لحرم الحجر وقد وردت على أخرى ان منع رفع نبي منها واجب الصبر اليه لكن لا مانع أن يعال الحكم بأكثر من علة وحديث أبي ثعلبة صريح في التحريم فلا معدل عنه واما التعليل بخشبة قلة الظاهر فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالخيل فان في حديث جابر النبي عن الجرو الاذن في الخيل مقروناً فلو كانت الهالة لاجل الجولة لكأن الخيل أولى بالمنع لقلتها عندهم وعزيمتها وشدة حاجتهم اليها والجواب عن آية الانعام انها مكينة وخبر التحريم متأخر جدها فهو مقدم وايضا فقص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها فانه حينئذ لم يكن نزل في تحريم الماء كقول الامام زكريا وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها وقد نزل بعد ما في الآية أحكام تحريم اشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة وفيها ايضا تحريم ما أهل لغير الله به والمتخفة إلى آخره وكثير من السباع والحشرات قال النووي قال يحرم الحجر الا لهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولم يجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم الا عن ابن عباس وعند المالكية ثلاث روايات تالها الكراهة واما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال أصابته ناسنة فلم يكن في مالي ما أطمع أهلي الا سنان جر فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انك حرمت لحوم الجوار الا لهلية وقد أصابته ناسنة قال أطمع أهلي من حين جررك فأنا حرمت من أجل حوالى القرية يعني الجلالة واسناده ضعيف والمتن شاذ يخالف للاخبار الصحيحة فالاعتقاد علميا واما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نضر المخزومية أنها رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجوار الا لهلية فقال أليس ترى

وقرأ قل لأجد فيما أوصى إلى
محتملا

الكلا وتاكل الشحير قال نعم قال فأصب من لحومها وأخرجها ابن أبي شيبة من طريق رجل
من خمره قال سألت فذكره في السنن ومقال ولوليتا أحتمل أن يكون قبل التبريم قال
الطحاوي لو أنزل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبريم الجرا لاهلته لكان النظر
يقضى حله إلا أن كلبا من الأهل أجمع على تحريمه إذا كان وحشيا كالخنزير وقد أجمع
العلماء على حل الجمار الوحشي فكأن النظر يقتضي حل الجمار الأهل (قلت) ما ادعاه من
الاجماع مردود فإن كلبا من الحيوان الأهل يختلف في نظره من الحيوان الوحشي كالهر وفي
الحديث أن الذكاة لا تظهر ما لا يحل أكله وإن كل شئ ينحس علا فاة الخامسة بكني غدا مرة
واحدة لا طلاق الأمر بالفعل فإنه يصدق الامتنال بالمره والاصل أن لازادة عليها وإن الأصل
في الأشياء الإباحة لكون العداية أفدها على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن
يسلم وأما وفردوا عليهم على السؤال عما يشك وإنه ينبغي لأمر الجاش نقد أحوال رعيته
ومن رآه فعل ما لا يشرع أشاع منعه أما نفسه كان مخاطبهم وأما غيره بأن ما مر ناديا
فيناذير لئلا يغتريه من رآه فظنه جائزا (قوله ما) أكل كل ذي ناب من السباع
لم يمتثل قول بالحكم للاختلاف فيه وأول التصيل كلبا يمتثل (قوله من السباع) يأتي في الطب
بالنظر من السبع وليس المراد حقيقة الأفراد بل هو اسم جنس وفروا وإن عينة في الطب أيضا
عن الزهري قال ولم أسمع حتى أتيت الشام ولمسلم من رواية تونس عن الزهري ولم أسمع ذلك من
علي شيئا لحجاز حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء أهل الشام وكان الزهري لم يبلغه حديث
عبيدة بن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولقظه كل ذي ناب
من السباع فأكله حرام ولمسلم أيضا من طريق يمين بن مهران عن ابن عباس عن النبي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخبط من الطير والخالب بكسر الميم
وسكون المعجمة وفتح اللام بعده ما هو وحده وهو الطير كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأعاط وأحد فهو
له كالب السبع وأخرج الترمذي من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الجرا الأنسية ولحم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخبط من الطير ومن
حدث العرباض بن سارية عنه أنه زاد يوم خيبر (قوله تابعه تونس ومعمروا بن عينة
والمجاوشون عن الزهري) تقدم بيان من وصل حديثهم في الباب قبله إلا ابن عينة فقد أشرت
إليه في هذا الباب قويا قال الترمذي العمل على هذا عند أكثر أهل العلم وعن بعضهم لا يحرم
وشكى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالجور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة
وقال ابن عبد البر اختلف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف وهو
قول الشعبي وسعيد بن جبيرة واحتجوا به موم قل لا أجد والجواب أنها مكنته حديث التحريم
بعد الهجرة ثم ذكره ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكرنا ذلك فلا بأس في ما
مستأنى وعن بعضهم أن الآية الأنعام خاصة ببهيمة الأنعام لانه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية
أنهم كانوا يجرمون أشياء من الأزواج الثمانية بأرائهم فنزلت الآية لئلا يجلدوا ولا يجرمون
محرمات من المذكورات إلا المنيعة منها والهم المسقوح ولا يرد كون لحم الخنزير ذكره ما لا
قرنت به علته تحريمه وهو كونه رجسا ونقل امام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص

٥٥٢٠

ع

تخفة

٩١٨٧٤

باب أكل كل ذي
ناب من السباع * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن أبي
إدريس الخولاني عن أبي
ثعلبة رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن أكل كل
ذي ناب من السباع * تابعه
يونس ومعمروا بن عينة
والمجاوشون عن الزهري

تبع

٥٧٤ / ٤

٥٥٢١
م د س
تحفة
٥٨٢٩

السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يجعل الآية حاضرة لم يلح من المأ كولات مع ورود
صيغة المصوم فيها وذلك انها وردت في الكسار الذين يحلون المسئلة والمسلم الخنزير وما اهل
لغير الله به ويجرمون كثيرا بما اياه الشرع فكان الغرض من الآية ازالة حالهم وانهم يضادون
الحق فكانت قبل الاحرام الاما حلتهم بالغة في الرد عليهم وسبى القرطبي عن قوم ان آية الانعام
المذكورة نزات في حجة الوداع فتكون ناهية ورد بانها مكية كما صرح به كثير من العلماء ويؤيده
ما تقدم قبلها من الايات من الرد على شركى العرب في تحريمهم ما حرموه من الانعام
وتخصيصهم به في ذلك لانهم لم يأتوا في غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كله قبل الهجرة الى المدينة
واختلف القائلون بالتحريم في المرد على نأب ف قيل انه ما يتقوى به ويصل على غيره ويصطاد
و يعدو بطبعه غالبا كالاسد والذئب والقرو والعقاب واما ما لا يعدو كالضبع والثعلب فلا والى
هذا ذهب الشافعي والنبطوسى به وما ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها واما الثعلب
فورد في تحريمه حديث أخرجه بن جرير عن عبد الرزقى ابن ماجه ولكن سنده ضعف ﴿ قوله ﴾
باب جلود الميتة زاد في البيهقي قبل أن تدبغ فقد حمله هناك بالباغ وأطلق هنا فيجعل
مطلقه على ميتته ﴿ قوله عن صالح ﴾ هو ابن كيسان ﴿ قوله مر بشاة ﴾ كذلك كثر عن الزهري
و زاد في بعض الرواة عن الزهري عن ابن عباس عن معوية أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن
عينة والراعي عن عبد الخياط في حديث الباقى ليس فيه معوية ثم أخرجه مسلم والنسائي من
طريق ابن جرير عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أن معوية أخبره ﴿ قوله باهاها ﴾
بكسر الهمزة وتثنية الفاء هو الجلد قبل أن تدبغ وقيل هو الجلد دبغ أو لم يدبغ ووجه أنه
بفتحتين ويجوز بضمين زاد مسلم من طريق ابن عينة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نحوه
وأخرجه مسلم أيضا من طريق ابن عينة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نحوه
قال ألا أخذواهاهم أفدبه وفاقه واه وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال
حسن ﴿ قوله قالوا انها ميتة ﴾ لم أقب على تعيين القاتل ﴿ قوله قال انما حرم أكلها ﴾

قال ابن أبي جرير في مر اجعة الامام فيهم السامع معنى مأمره كأنهم قالوا كيف تأمرنا
بالانتفاع بها وقد حرمت علينا فيه وجه التحريم وبؤذنه حوازل تخصص الكتاب بالميتة
لأن لفظ القرآن حرم عليكم الميتة وخوشامل لجميع أجزائها في كل حال نخصت السنة ذلك
بالاكل وفيه حسن مر اجعة ثم وبلاغتهم في الخطاب لانهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة
وهي قولهم انها ميتة واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا سواء أدبغ أم لم يدبغ
لكن صح انتقيد من طرق أخرى بالباغ وهي حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات
الكلب والخنزير وما ولد منهما للحاسة عنده ولم يستثن أبو يوسف ودأود شأ أخذ المصوم
الخبر وهي رواية عن مالك وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس رفعه اذا دبغ الاهاب فقد
طهر واقتضى الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه أهاب دبغ فقد طهر وأخرجه مسلم
استنادا ولم يسن لفظها فاخرجه أبو نعيم في المستخرج من هذا الوجه باللفظ المذكور وفي لفظ
مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دبغها
وطهره وفي رواية للبخاري من وجه آخر قال دبغ الادم طهره وجرم الزاني وبعض أهل

٥٥٢٢

س

تخفة
٥٤٤٦

الاصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ولكن لم أقف على ذلك صريحاً مع قوة الاحتمال فيه
لكون الجميع من رواية ابن عباس وقد تسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على
الما كقول لورود الخسبر في الشاة وبقية ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يذوق التطهير على
الذ كقول غير الما كقول لودكي لم يطهر بالذ كقول عتد الا كقول كذا الدباغ وأجاب من عدم التسك
بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وبعموم الاذن بالمتعة ولأن الحيوان طاهر ينتفع
به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة والله أعلم وذهب قوم الى أنه لا ينتفع
من الميتة بشئ سواء دبح الخلد ام لم يدبح وتسكروا بحديث عبد الله بن عكيم قال أنا كتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته أن لا تشفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب أخرجه الشافعي
وأجدوا الاربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وفي رواية لثاني ولا جد ولا يداود قبل
موته ثم قال الترمذي كان أحمد ذهب اليه ويقول هذا آخر الامر ثم تركه لما اضطربوا في
الاستناد وكذا قال اللؤلؤ نخوة ورذاً بن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال جمع ابن عكيم
الكتاب بقراءة ومعه من مشايخ من جهنمة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب وأعله
بعضهم بالانقطاع وهو مردود وبعضهم بكونه كتاباً وليس به رسالة فادحة وبعضهم بأن ابن أبي
ليلى رآه بن ابن عكيم لم يسمع منه لما وقع عند أبي داود عنه انه انطلق وناس معه الى عبد الله
ابن عكيم قال قد دخلوا وقد عثت على الباب فخرجوا الى فأخبروني في هذا فقتضى ان في السند من
لم يسم ولكن صرح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضاً
وأقوى ما تسك به من لم يأخذ بظاهره معارضة الاحاديث الصحيحة وانها عن سماعة وهذا عن
كتابة وانها أصح من خارج وأقوى من ذلك الجميع بين الحديثين بحمل الابهام على الخلد قبل الدباغ
وابنه بعد الدباغ لا يسمى اهاباً انما يسمى قرينة وغير ذلك وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن
شميل وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي وأبعد من جمع بين ما يحمل النبي على
جلد الكلب والخسبر لم يكونه ما لا بدقان وكذا من حمل النبي على باطن الخلد والاذن على
ظاهره وحكي الماوردي عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات كان له من الله بن عكيم
ستة وهو كلام باطل فانه كان رجلاً (قوله حديثنا خطاب بن عثمان) هو ابن زوى بن قنفذ الفاء
وسكون الواو وبعد هازاي ومحمد بن جبر بكسر الملهة وسكون الميم وفتح التختانية واخطأ من
قوله بالتفسير وهو قضاي حصي وكذا شيخه والراوى عنه حصيون ما لهم في البخاري سوى هذا
الحديث إلا محمد بن جبر وله أثر سبق في الهجرة الى المدينة فأما ثابت فوثقه ابن معين ورحم
وقال أحمد أنا لو قف فيه وسأله ابن عدى ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي لا يتابع في
حديثه وأما محمد بن جبر فوثقه أيضاً ابن معين ورحم وقال أبو حاتم لا يتبع به وأما مخاطب فوثقه
الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ فهذا الحديث من أجل هو لا من المتابعين لأن
الاصول والاصل فيه الذي قبله ويستفاد منه خروج الحديث عن القرابة وقد ادعى الخطيب
تقدم هؤلاء الرواة فقال بعد أن أخرجه من طريقين عربيين يحيى بن الحر الخزازي حديثاً جدي
خطاب بن عثمان به هذا حديث عزيز ضيق المخرج انتهى وقد وجد محمد بن جبر فيه متابعا

حدثنا خطاب بن عثمان
حدثنا محمد بن جبر عن
ثابت بن عجلان قال سمعت
سعيد بن جبر قال سمعت
ابن عباس رضي الله عنهما
يقول من النبي صلى الله عليه
وسلم

٥٥٢٢

م

تحفة

١٤٩١٢

بعض ميسرة فقال ما عسى
 أهلها لو اتفقوا بأهليها
 (باب المسك) * حدثنا
 مسدد حدثنا عبد الواحد
 حدثنا عمار بن القفاص
 عن أبي زرعة بن عمرو بن
 جرير عن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما من مكروب يكلم
 في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة
 وكله بذي اللون لون دم
 والريح ريح مسك * حدثنا
 محمد بن العلاء حدثنا أبو
 أسامة عن يزيد بن أبي بردة
 عن أبي موسى رضى الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال مثل الخليل الصالح
 والوسم كامل المسك ونافع
 الكبير خامل المسك

٥٥٢٤

م

تحفة

٩٠٥٩

أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصفحاني عن ثابت بن عجلان ووجدت خطابه
 فيه متابعاً أخرجه الاسماعيل من رواية علي بن حجر عن محمد بن جابر ولا بن عباس حديث آخر
 في المعنى سباني في الأيمان والنذور من طريق عمركمة عنه عن سودة قالت ماتت لنشاة فدفننا
 مسكها الحديث والمسك يفتح الميم وسكون المهملة الجلد وهذا غير حديث الباب جزما وهو مما
 يتأيد به من زائد كرواية في الحديث وقد أخرجه احمد بن حنبل ولا من طريق سباني بن حرب عن
 عمركمة عن ابن عباس قال ماتت شاة سودة بنت زبيعة فدفننا رسول الله ما ماتت فدفننا فقال فلولا
 أخذتم مسكها فقلت تأخذ مسك شاة قد ماتت فقال نعم قال الله قل لا أجد فيها أوجي التي تحرمها
 على أطعم بطنهم إلا أن يكون مسك الأية وإني لكم لا تطعمون إن تدبغوه تنفعوا به قال فأرسلت
 اليها نسخت مسكها فدفنتم فالتفت منه قربة الحديث (قوله بعض) يفتح المهملة وسكون النون
 بعد هاء زاي هي الماعزة وهي الأنثى من الغزل ولا ينافي رواية سباني ما ماتت شاة لأنه يطلق عليها
 شاة كالضأن (قوله باب المسك) بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني
 مناسبة ذكره في النبايح عما ذكره قال الجاحظ هو من دوية تكون في الصين تصاد لؤلؤها وسررها
 فإذا سبغت شربت به صابون وهي مذلية يتحقق فيها دمها فإذا صبغت قوت الدرة الذي عصب
 ودفنت في السمرة حتى يستحيل ذلك الدم المختص بالخامد مسكاً كما بهد أن كان لا رام من التين
 ومن ثم قال النعمان أنها تدبغ عظامها من المسك فتظهر كما يظهر غيرها من المدوغات والمتممور
 أن غزال المسك كالطلي لكن لونه أسود وله نابان الطبقان أيضاً في فكه الأسفل وإن المسك دم
 يتجمّع في سرته في وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضوع فرض الغزال أن يسقط منه
 ويقال إن أهل تلك البلاد يجعلون لها وتاداً البرية تحتك بها البقط ونقل ابن الصلاح في
 مشكل الوسيط أن النافقة في خوف الظلمة كالأنثى في خوف الجلد وعن علي بن مهدي
 الطبري السافى أنها تلتهب من خوفها كما تلقي الدجاجة البضة ويمكن الجمع بأنهم تلتهب من
 سرهم أو تغلق بها إلى أن تموت قل النورى أجود وأعلى أن المسك طاهر يجوز راسه عما في
 البدن والذوب ويجوز بيعه ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهب باطل وهو يستثنى من القاعدة
 ما بين من في فهو ميت انتهى وحكي ابن التين عن ابن شعبان من المالكية أن فارة المسك إذا
 تؤخذ في حال الحياتة أو بدكامة لا تصح ذكاته من الكثرة وهي مع ذلك محكوم بطهارته لأنها
 تستحيل عن كونها دماً حتى تصير مسكاً كما يستحيل الدم إلى اللحم فيطهر ويحل أكله وليس
 بحيوان حتى يقال نجس بالزنا وانما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض وقد أجمع المسكون
 على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر بن كراهته وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح
 المنع فيه إلا عن عطاء بن أنس أنه جزم بمنفصل وقد أخرج مسلم في أثناء حديث عن أبي سعيد أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك أطيب الطيب وأخرجه أبو داود ومقتصر امرته على هذا القدر
 (قوله ما من مكروب) أي مجروح (قوله) يفتح الكاف وسكون اللام (يدعى) يفتح أوله وثالثه
 وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد قال النووي ظاهر قوله في سبيل الله اختصاصه

٥٥٢٥

ع

تحفة

١٦٢٩

امان يحذيك وامان يتباع
منه وامان يجده من عجا
طيسة ونافع الكبر امان
يحرق ثياب وامان يجده
ريحا خبيثة (باب الارنب)
حدثنا ابو الوليد حدثنا
شعبة عن هشام بن زيد عن
انس رضى الله عنه قال
انفجنا اربنا ونحن بمصر
الظهران ففسى القوم
فاعتروا فخذتهم اجثت بها
الى ابي طلحة فذبحها فبعث
بوركنها اوقال بنغذنها الى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقبها

عن وقع له ذلك في قتال الكفار لكن يلحق به من قتل في حرب البعثة وقطاع الطريق وقاصمة
المعروف لا شراك الجسيع في كونهم شهداء وقال ابن عبد البر اصل الحديث في الكفار ويلحق
هو لامهم بالمعنى لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ووقوف بعض المتأخرين في
دخول من قاتل دون ماله لانه يقصد صون ماله بداعية الطبع وقد اشار في الحديث الى اختصاص
ذلك بالخلص حيث قال والله أعلم بمن يكلم في سبيله والجواب انه يمكن فيه الاخلاص مع ارادة
صون المال كان يقصد بقتال من اراد اخذه منه صون الذي بقائه عن ارتكاب المعصية وامتنال
امر الشارع بالدفع ولا يمحض التصديصون المال فهو كن قاتل لتكون كلمة الله هي العالم مع
تشوه الى الغنية فان ابن المنبر وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا
بالذي بعده وقوع تشبه دم الشهيد لانه في سياق التكريم والتعظيم فلو كان كتحبس الكان من
الحيات لم يحسن التمثيل في هذا المقام وقد تقدم شرح حديث ابي موسى في المجلس
الصالح في اوائل البروع وقوله فيه يحذيك بضم اوله ومهمله ساكنة وذلك محبة مكسورة
أتى يعطيك وزنا ومعنى (قوله باب الارنب) هودية تعروفة تشبه العناق
لكن في رجلها طول بخلاف يديها والارنب اسم جنس للذ كروالاني ويقال للذ كرو ايضا الحز
وزن عن عرجات ولا تني عكر شدة ولا صغير تني بكسر المجمة وسكون الراء وفتح النون بعدها
قاف وهذا هو المشهور وقال الجاحظ لا يقال اربن الا لا تني ويقال ان اربن شديدة الجين
كثيره الشبق وانما تكون سنة كراوسنة اثنى وانها تحيض وساذكر من خرج به ويقال انها
تنام مفتوحة العين (قوله انفجنا) بنام مفتوحة وجبها كذا في اثرنا وفي رواية مسلم
استنجينا وهو استفعال منه يقال نفخ الارب اذا ماروعدوا ونفخ كذلك وانفجته اذا اضرته من
موضع وروى قال ان التنفاج الاقصر ارفكان المعنى جعلناها بطننا لها لتنفج والانتفاج ايضا
ارتفاع الشعر واتفاشه ووقع في شرح مسلم لما زرى بنجنا وحدة وعن مدحة وفسره
بالش من يعج بطنه اذا شقه وتعقبه عباس بأنه تعجيف وأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لان
فسه انهم سوا في طلب ما بعد ذلك فلو كانوا اشقروا بطنها كيف كانوا يحتاجون الى السبي خلفها
(قوله عن الظهران) من بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح المجمة بلطف تشبة الظهران
موضع على مرحلة من مكة وقد يسمى بأحد الكهنتين تحفقا وهو المكان الذي تسميه عوام
المصريين بطن مرو والصابر بتشديد الراء (قوله ففسى القوم فاعقبوا) محبة وموحدة
تعابوا وزنه ومهناه ووقع بلطف تعبوا في رواية الكهني وتقدم في الهبة بيان ما وقع للادوي
نيه من غلط (قوله فخذتها) زاد في الهبة فادركها فخذتها ولم تستعيت حتى أدركها ولا في
دوامن طريق جادين سلمة عن هشام بن زيد وكنت غلاما محروا وهو بفتح الميم والراء والواو
المشددة بعدها راو يجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراق (قوله الى ابي طلحة) وهو
زوج أمه (قوله فذبحها) زاد في رواية الطيالسي بمرو وزاد في رواية حماد المذكورة تشويها
(قوله فبعث بوركنها) وقال بنغذنها) هوشك من الراوى وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة
ووقع في رواية حماد بن عمار (قوله فقيلها) أى الهدية وتقدم في الهبة من هذا الوجه قلت واسكل

٥٥٢٦

قصة

٧٢١٩

«(باب الضب)» حدثنا
 موسى بن اسمعيل - حدثنا
 عبد العزيز بن مسلم
 حدثنا عبد الله بن دينار
 قال سمعت ابن عمر رضي الله
 عنهما يقول قال النبي صلى
 الله عليه وسلم الضب لست
 آكله ولا أحرمه

منه قال وأكل منه ثم قال فضله ولترمذي من طريق أبي داود الطيالسي فيه فأكله قلت أكله
 قال قبله وهذا التريديد هشام بن زيد وقف حده أنساعلى قوله أكله فكأنه توقف في الجزم به وجرم
 بالقبول وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب
 وأنانة فخبأ في منها العجرج فلما قت أطعمته وهذا الوجه لا شعر بأنه أكل منها لكن سنده ضعيف
 ووقع في الهداية للحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشويا
 وأمر أصحابه بالأكل منه وكأنه تلقاه من حديثين فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه
 والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة جاء أعرابي إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواه فوضعها بين يديه فأشك وأمر أصحابه أن يأكلوا
 ورجاله شفت إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا وفي الحديث جواز أكل
 الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جافى كراهته عن عبد الله بن عمر بن الصحابة وعن عكرمة عن
 التابعين وعن محمد بن أبي لبيس من الققهاء واحتج بحديث خزيمة بن جزء قلت يا رسول الله
 ما تقول في الأرنب قال لا آكله ولا أحرمه قلت فأنى آكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله قال ثبت
 انه أتني وسنده ضعيف ولوصح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره في الباب الذي
 بعده وله شاهد عن عبد الله بن عمرو يلفظ حجيهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم يشه
 عن أنعم انها تبيض أخرجه أبو داود وله شاهد عن عمر بن عبد الله بن رهاويه في مسنده وحكي
 الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وفي الحديث أيضا
 جواز استئثار الصيد والغنم في طلبه وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس
 رفعه من أتبع الصيد غنم فهو محمول على من واطب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح
 الدينية وغيرها وفيه أن أخذ الصيد على كذا أخذ ولا يشارك من آثاره وفيه هدية الصيد
 وقبولها من الصائد واهداء النبي البير الكبير القدير إذا علم من حاله الرضا بذلك وفيه أن ولي
 الصبي يصرف فيما يملكه الصبي بالحلقة وفيه استنبات الطال شيخه عما يقع في حديثه عما
 يحتمل أنه يضطه كأوقع له هشام بن زيد مع أنس رضي الله عنه ﴿قوله﴾ (باب الضب)
 هو رواية تشبه الجرودون لكنه أكبر من الجرودون ويكنى بأحدل مع ملتين مكسورة ثم ما كنته
 ويقال للأنثى ضبوبة سميت القبيلة وبالنحس من بني جليل يقال له ضب والضب داف في خف
 البعير ويقال إن لاصل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران وذكران خالويه إن الضب
 يعيش سبعمائة سنة وأنه لا يشرب الماء يقول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال بل
 أسنانه قطعة واحدة وحكي غيره أن كل لحم يذهب العطش ومن الامثال لا أفعل كذا حتى يرد
 الضب يقول من أراد أن لا يفعل الشيء إلا أن الضب لا يرد بل يكتفى بالنسيم وبرد الهواء ولا يخرج
 من جحره في الشتاء وذكر المصنف في الباب حديثين الأول حديث ابن عمر ﴿قوله﴾ الضب لست
 آكله ولا أحرمه كذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله
 ابن دينار يلفظ سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه ومن طريق نافع
 عن ابن عمر سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد رواية عن نافع أيضا وهو على المنبر

٥٥٢٧
م د س في
تحفة
٢٥٠٤

وهذا السائل يحفل أن يكون خزيمة بن جهم فقد أخرج ابن ماجه من حديثه قلت يا رسول الله ما تقول فقال لا آكله ولا أحرسه قال قلت فاني آكل ما لم يحرم وسند ضعيف وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد قال رجل يا رسول الله انا بأرض مضية بما تأمرنا قال ذكر لي أن أمة من بني اسرائيل مسخت فلم يأمر ولم ينه وقوله مضية بضم أوله وكسر المجهدة أى كثيرة الضباب وهذا يمكن أن يفسر بنابت بن وداعة فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال أصبت ضباباً فشويت منها ضباباً فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عوداً فعد به أصابعه ثم قال ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واني لأدري أى الدواب هي فأبى كل ولم ينه وسنده صحيح الحديث الثاني (قوله عن أبي أمانة بن سهل) أى ابن حنيف الانصاري له رؤية ولا يبه صحبه وتقدم الحديث في أوائل الاطعمة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمانة (قوله عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في رواية يونس المذكرة أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أم من مسنده خالد وكذا اختلف فيه على مالك فقال لا أكثر عن ابن عباس عن خالد وقال يحيى بن بكير في المطاوعة عن مالك بن دند عن ابن عباس وخالد أنهما دخلا وقال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بالفظ عن ابن عباس قال دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بالفظ عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن في بيت ميمونة بنسبت مشروبين وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهور كما تقدم في أوائل الاطعمة والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضراً للقصص في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات وكأنه استتب خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان يباشر السؤال عن حكم النضب وباشر أكله وأضاف كان ابن عباس رعا رواه عنه ويؤيد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به عن أبي أمانة ابن سهل عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد يلطم ضب الحديث أخرجه مسلم وكذا رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يذكر فيه خالد وقد تقدم في الاطعمة (قوله أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خالته وخالة ابن عباس (قلت) واسم أم خالد لباية الصغرى واسم أم ابن عباس لباية الكبرى وكانت تسمى أم الفضل بابنها الفضل بن عباس وهما أختا ميمونة والنسائيات الحارث بن حزن يفتخ الملهة وتسكون الزاي الهلال (قوله فاني بضم مخوذ) بمهمله ساكنة ونون مضعومة وآخره ذال ميمونة أى مشوى بالحجارة النجاسة ووقع في رواية معمر بضم مشوى والمخوذ وأخص والحنيفة بضمها زاد يونس في روايته قدمت به أختا حميدة وهي بهمة وله وفاة مصفرومضي في رواية سعيد بن جبير أن أم حنيفة بنت الحارث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم ثمناً أو قطاً أو ضبا وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عند الطحاوي جاءت أم حنيفة بضمب وقتئذ وذكر القنفذ بضم غريب وقد قيل في اسمها غزيلة بالصغير وهي رواية الموطأ من مسند عطاء بن يسار فان كان مخفوطاً فلهذا اسمها عينا وأسم

والناب وحكي بعض شراح العمدة في اسمها جليدة عجم وفي كنيته أم جديع بغيرها وفي رواية
 بها وبها ولكن برامد البالد وبينهم له بدل الحاء بغيرها وكذا تصحيفات (قوله فاهوى)
 زاد نوس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما يقدمه بطعام حتى يسمى له وأخرج اسحق
 ابن راهويه والبيهقي في الشعب عن طريق يزيد بن الحواري عن عيسى بن عمار عن عمار بن
 جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من
 الهدية حتى يأمر صاحبها فكل من أكل منها من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير الحديث وسنده
 حسن (قوله فقال بعض النسوة) أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمار يدان يأكل فقالوا
 هو ضب) في رواية نوس فقال امرأتان من النسوة الحضور أخبرن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عما قد فعلن له هو الضب يا رسول الله وكان المرأة أرادت أن غيرها بخيرها فلم يجزها وأردت هي
 فأخبرت وسبأني في باب اجازة خبر الواحد من طريق الشعبي عن ابن عمر قال كان ناس من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يهدونهم سعد بن عبيدة بن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فنادتهم
 امرأتان من بعض أثرياء النبي صلى الله عليه وسلم ولمن طريق يزيد بن الاصم عن ابن عباس
 أنه بنى ما هو عندهم يومئذ عند هذا الفصل بن عباس وشاذ بن الوليد وامرأة أخرى اذ قرب اليهم
 خوان عليه لحم فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت لهم مونة انهم ضب فكذب
 وعرف بهذه الرواية اسم التي أمهت في الرواية الأخرى وعند الطبراني في الاوسط من وجه آخر
 صحيح فقالت مونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو (قوله فرفع يده) زاد نوس عن
 الضب ويؤخذ منه أنه كل من غير الضب مما كان يقدم لمن غير الضب كما تقدم أنه كان فيه غير
 الضب وقد جاء صريحاً في رواية سعد بن جبير عن ابن عباس كما تقدم في الاطعمة قال قال
 الاقط وشرب اللبن (قوله لم يكن بأرض قومي) في رواية يزيد بن الاصم هذا اللحم آكله قط قال
 ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة لم يكن بأرض قومي بأن الضباب كثيرة بأرض
 الحجاز قال ابن العربي فان كان أراد تكذيب الخيرة فقد كذب هو فانه ليس بأرض الحجاز منها شيء
 أو ذكرته بغير اسمها أو حدث بعد ذلك وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون بلاد
 الحجاز شيء من الضباب (قلت) ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم
 بأرض قومي قريشاً فقط فيخص النبي بمكة وما حولها ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر
 بلاد الحجاز وقد وقع في رواية يزيد بن الاصم عندهم دعاء ناعروس بالمدينة فقرب البنات
 عندهم ضباً فاكل وتارك الحديث في هذا يدل على كثرة وجودها هناك النيار (قوله فأجفني
 أعافه) بينهم له وقام مخففة أي أنكروا كذبهم قال عنت الشيء أعافه ووقع في رواية سعيد بن
 جبير فتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كالمقدور لهن ولو كن حراماً لما كان علي ما ذكره النبي
 صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن كذا أطلق الامر وكأنه تلقاه من الاذن المستفاد من التقرير
 فانه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الامر الا في رواية يزيد بن الاصم عندهم
 فان فيما افعالهم كلوا فان كل الفضل وخالد المرأة وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم كلوا واطعموا فانه حلال وقال لا بأس به ولكنه ليس طعاً وفي هذا

فاهوى اليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بيده
 فقال بعض النسوة أخبروا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عمار يدان يأكل فقالوا
 هو ضب يا رسول الله فرفع
 يده فقلت أكرام يا رسول
 الله فقال لا ولكن لم يكن
 بأرض قومي فأجفني أعافه

كله بيان سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه اعتاده وقد ورد لذلك سبب آخر
 أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار قد كرمه في حديث ابن عباس وفي آخره فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم كلابي نخل الدواب بن عباس فأتى بحضرة من الله حاضرة قال المازري يعني
 الملائكة وكان لهم الضرب بما فتركوا كله لاجل ربه كترك أكل التوم مع كونه حلالا
 (قلت) وهذا انصح عكن شمه الى الاول ويكون لتركه الاكل من الضب سببان (قوله) قال خالد
 فاجترته (بجيم وراين هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بهض شراح المهذب برأى
 قبل الرأ وقد غلطه النووي (قوله) ينظر زاد نوس في روايته الى وفي هذا الحديث من القوائد
 جواز كل الضب وحكي عباس عن قوم يحججونه عن الحنفية كراهته وأنكر ذلك النووي
 وقال لا أظنه يصح عن أحد فان صح فهو محجج بالخصوص وباجماع من قبله (قلت) قد نقله
 ابن المنذر عن علي فأي اجماع يكون مع مخالفته ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم
 وقال النعاوي في معاني الآثار كره قوم كل الضب منهم أبو خنيفة وأبو يوسف ومحمد بن
 الحسن قال واحتج محمد بن عاتشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له ضب فلم يأكله فقام
 عليهم سائل فأرادت عاتشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أظنني مالا أنا كين
 قال النعاوي مافي هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاتشة فأراد النبي صلى الله عليه
 وسلم أن لا يكون ما يقرب به الى الله الامن خيرا للطعام كأنه يسي أن يتصدق بالقر الردي اه وقد
 جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن فانه من رواية
 اسمعيل بن عباس عن فضيل بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الهيراني عن عبد
 الرحمن بن شبل وحديث ابن عباس عن الشاميين قوى وهو لا شاميين ثقات ولا يفتقر بقول
 الخطابي ليس اسناده بذلك وقول ابن حزم فيه ضعفه ويجهولون وقول البيهقي تفريده اسمعيل بن
 عباس وأليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يصح في كل ذلك تساهل لا يخفى فان رواية اسمعيل عن
 الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها وقد أخرج أبو داود من حديث عبد
 الرحمن بن حنبل زلنا أرضا كثيرة الضباب الحديث وفيه انهم طعموا منها فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض فأخشي أن تكون هذه فأكفوها
 أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط التضيض الا انفعال فلم يضر حاله
 ولا طعمواي من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحارث بن مالك بن زيد بن أي زادو وكسح
 في آخره فقل له ان الناس قد اشتوهوا وكاهوا فلم يأكل ولم شمه عنه والاحاديث الماضية وان
 دلت على الحل تصر بها ولو يباحها تصاوتها لجمع بينهما وبين هذا جمل انتهى فيه على أول
 الحال عند مجوز ان يكون مما مسخ وحديث أخر با كفاء القدور ثم وقف فلم يأكله ثم نه عنه
 وحمل الاذن فيه على ثاني الحال لماعلم أن المسوخ لا نسل له ثم بعد ذلك كان يبتعد عنه فلا
 يأكله ولا يجرمه وأكل على ما ندته فدل على الاباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حق من
 يتقذره وتحمل احاديث الاباحة على من لا يتقذره ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقا وقد أفهم كلام
 ابن العربي أنه لا يحصل في حق من يتقذره لما يقع في أكله من الضرر وهذا لا يختص بهذا

قال خالد فاجترته فأكلته
 ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم ينظر

٥٥٢٨
د ت س
تحفة
١٨٠٦٥

فقلت أففقوا من طبيبات ما كسبت إلا به فان فلهاذا المعنى كره لعائشة الصدقة الضاب لا لكونه
حراما اه وهذا يدل على أنه فهم عن محمد أن الكراهة فيه للتحريم والمعروف عن أكثر الخلفاء
في كراهة التزويج وخبر بعضهم إلى التحريم وقالوا اختلقت الأحاديث وتعددت معرفة المتقدمين
فربما جازب التحريم تقليد لا نسخ اه ودعواه العذر عن وعلم المتقدم والله أعلم به يحب من
ابن العربي حيث قال قولهم ان المسوخ لا ينسل دعوى فانه أمر لا يعرف بالاعتل وانما طرأ به
القتل وليس فيه أمر يقول عليه كذا قال وكان لم يستحضر من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير
ثبوت كون الضب محسوخا فذلك لا يقتضي تحريم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب
له أثر أصلا وانما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب
من مياه نود اه ومسئلة جواز أكل الأذى اذا مسخ حيوانا ما كولا لم أرها في كتب
فقهاءنا وفي الحديث أيضا الاعلام بآكله فيه لا يباح حكمه وأن مطلق النقرة وعدم
الاستطابة لا يستلزم التحريم وان المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يعيب الطعام انما
هو فيما صنعته الأذى لئلا يسخر خاطره وينسب إلى التصفير فيه وأما الذي خلق كذلك
فليس نفور الطبع منه متعنا وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس عيبا ممن يقع منه خلا فالبعض
المتطوعة وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض الكولات وقد يستنطق منه أن اللحم اذا
أنت لم يحرم لان بعض الطباع لاتعافيه وفيه دخول أقارب الزوجة فيها اذا كان باذن الزوج أو
رضاه وذهل ابن عبد البر هذا وهو لا فاحشا فقال كان دخول خالد بن الوليد التي صلى الله
عليه وسلم في هذه القصة قبل نزول الحجاب وغفل عما ذكره هو ان اسلام خالد كان من غير القضية
والفتح وكان الحجاب قبل ذلك اتفاهما وقد وقع في حديث الباب قال خالد أكرام هو يا رسول الله
فلو كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل اسلام خالد ولو كانت قبل اسلام لم يسأل
عن حلال ولا حرام ولا خاطب بقوله يا رسول الله وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر
والصديق وكان خالد من وافقه في الأكل أراد واجهر قلب الذي أهديه أو لتحقق حكم الحلال أو
لامتنال قوله صلى الله عليه وسلم كولو وافهم من لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة وفيه أنه صلى الله
عليه وسلم كان يؤكل كل أحياهو يأكل اللحم حيث يسروا أنه كان لا يعلم من المغيبات إلا ما علمه الله
تعالى وفيه وفور عقول مميونة أم المؤمنين وعظم نصيحتهم التي صلى الله عليه وسلم لانها فوجعت
منظمة تفور عن كمالها بما استقرت منه خشيت أن يكون ذلك كذلك فينادي بأكله لا لمتقذاره
له قصدت فراست ما يؤخذ منه أن من خشيت أن يتقذر شأنا ينبغي أن يدلس لئلا يضربه
وقد شوهد ذلك من بعض الناس **قولاه** باب اذا وقعت النار في السن الجاهد
أو الذائب أي هل يترك الحكم ولا وكأنه ترك الحزم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في
الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتغير وليس هذا هو السر في إيراد طريقتي ونسب
المشعرة بالتفصيل **(قولاه عن مميونة)** تقدم في أو آخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على
الزهري في إثبات مميونة في الاستاد وعدمه وأن الراجح إثباته فيه وتقدم هناك الاختلاف
على مالك في وصله وانقطاعه **(قولاه)** فقال أقولها وما حولها هكذا أورده أكثر أصحاب ابن

٥٥٢٩
د ت س
تحفة
٩٨٠٦٥
٩٨٩٨٧

قيل لسفيان فان معمرا
يحدثه عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة
قال ما سمعت الزهري يقول
الا عن عبد الله عن ابن
عباس عن ميمونة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولقد
سمعت منه صراخا حدثنا
عبدان اخبرنا عبد الله عن
يونس عن الزهري عن
الدابة تموت في الزيت
والسمن وهو جامد وغير
جامد القارة أو غيرها قال
بلغنا ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم امر بفارة
ماتت في سمن فأمر يعاقرب
منها فطرح سمن كل

عينة عنه ووقع في مسند اسحق بن راويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظ ان كان
جامدا قالقوها وما حواها وكلوه وان كان ذائبا فالتقروه وهذه الزيادة في رواية ابن عينة
غريبة وسأقي القول فيها (قوله قبل لسفيان) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني شيخ
البخاري كذلك ذكره في عله (قوله فان معمرا يحدث به الخ) طريق معمرا هذه وصلها أبو
داود عن الحسن بن علي الخوافي وأجد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمرا باسناده
المذكور إلى أبي هريرة ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والمخفوظ رواية
الزهري من طريق ميمونة وحزم الذهلي بأن الطريقين صحيحان وقد قال أبو داود في روايته عن
الحسن بن علي قال الحسن وررعا حدث به معمرا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن
ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود أيضا عن أجد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن
ابن بوفويه عن معمرا كذلك من طريق ميمونة وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن
عبد الرزاق وذكر الأسماعيلي أن النسائي رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا أن
النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن جامد الحديث وهذا يدل على أن رواية
الزهري عن سعيد أصلها لوكون لسفيان بن عينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة
لا يقتضي أن لا يكون له عنده أسناد آخر وقد جاء عن الزهري فيه أسناد ثالث أخرجه الامن طريق ميمونة
من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به وعبد الجبار يختلف فيه قال
البيهقي وجامن رواية ابن جريج عن الزهري كذلك لكن السند إلى ابن جريج ضعيف
والمخفوظ أنه من قول ابن عمر (قوله قال ما سمعت الزهري) القائل هوشيان وقوله واقد بعته
من معمرا إلى من طريق ميمونة فقط ووقع في رواية الاسماعيلي عن جعفر القزويني عن علي بن
المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان كم معناه من الزهري بعده ويدنه (قوله عبد الله) هو
ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله عن الزهري عن الدابة) أي في حكم الدابة تموت في الزيت
والسمن الخ ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه
والذائب لانه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن فأما غير السمن فالخاف به في
القياس عليه واضح وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا نه لهذا في اللفظ الذي استدل
به وبهذا يتقدح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر
قبل عن اسحق وهو مشهور ومن رواية معمرا عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما
وتحججه ابن حبان وغيره على أنه اختلف عن معمرا في ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الاعلى عن
معمرا في تفصيل نعم وقع عندا للنسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث
بأنه جامد وتقدم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عندا جدم من رواية الوازعي عن الزهري
وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عينة وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في
مسنده عن سفيان وتقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية اسحق بن راويه عن سفيان
وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أجد والحديث ومسدود وغيرهم ووقع
التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وقد تقدم أن
الصواب في هذا الاسناد أنه موقوف وهذا الذي يتصل به الحكم فيما ينظر لي بأن التقيد عن

٥٥٤٠
د ت ص
تحفة
٩٨٠٦٥

الزهرى عن سالم عن أبيه من قوله والاطلاق من روايته مر فوالله لو كان عنده مر فوالله ما سوى
في فتواه بين الجامد وغير الجامد وليس الزهرى عن من يقال في حقه لعلة نسي الطريق المفصلة
المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره فخفاً ذلك عنه في غاية البعد (قوله عن حديث عبيد
الله بن عبد الله) يعنى بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أولاً وقد أخرجه الإجماع على من
طريق نعم بن جاد عن ابن المبارك فقال فيه عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
فذكره مر سلاً وأعرب أبو نعيم في المستخرج فساقتهم من طريق القربرى عن البخارى عن عبدان
موصولاً بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقف وقال أخرجه البخارى عن عبيد الله بن
وذكره كلاً ما واستدل بهذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المانع إذا حلت فيه
الحاجة لا ينحس إلا بالتغير وهو اختيار البخارى وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك وقد
أخرج أحمد عن اسمعيل بن علية عن عمار بن أنس في حقه عن عمره أن ابن عباس سئل عن فارة
ماتت في سمن قال تؤخذ الفارة وما حولها فقتل ان اثرها كان في السمن كله قال إنما كان وحى
حبة وإنما ماتت حيث وجدت ورجاله رجال الصحيح وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن
برفسه زيت وقع فيه برزوفه أليس جال في الحركة قال إنما جال فيه الروح ثم استقر حيث
مات ففرق الجمهور بين المائع والجامد عملاً بالتفصيل المتقدم ذكره وقد تسلك ابن العربى به قوله وما
حولها على أنه كان جامداً قال لأنه لو كان مائعاً لم يكن له حول لأنه لنقل من أى جانب هما نقل
لخلفه مفرقه في الحال فصير مما حولها فيحتاج الى القائه كله كذا قال وماذا كان السمن والفارة فلا
عمل بفقهوه وما وجد ابن حزم على عادته يخص التفرقة بالفارة فلو وقع غير جنس الفار من
الدواب في مائع لم ينحس إلا بالتغير وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرة إذا أخذ منه شيء
واستدل بقوله فماتت على أن تأثرها في المائع إنما يكون بموتها فلو وقعت فيه وخرجت بلا
موت لم يضره ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت فباز من لا يقول يحمل المطلق على التقييد أن
يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة وقد التزمه ابن حزم مخالف الجمهور أيضاً (قوله ألقوها
وما حولها) لم يرد في طريق صحيحة تحديد ما يلقى لكن أخرج ابن أبى شبة من مرسل عطاء بن
يسار أنه يكون قدر الكف وسند جيد لولا إرساله وقد وقع عند الدارقطى من روايته يعنى
القطان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يقول وما حولها فماتت به وهذا أظهر في كونه جامداً
من قوله وما حولها فيقوى ما تسلك به ابن العربى وأما ما أخرجه الطبرانى عن أبى الدرداء مر فوالله
من التقييد في المأخوذ منه ثلاث غرفات بالكفين فسند ضعیف ولو ثبت لكان ظاهره في
المائع واستدل بقوله في الرواية المفصلة وإن كان ما مائعاً فتر بوه على أنه لا يجوز الاتصاف به في
شيء فيحتاج من أجاز الاتصاف به في غير الأكل كالشافعية وأجاز يعمه كالحنفية الى الجواب
أعني الحديث فأنهم استحبوا في التفرقة بين الجامد والمائع وقد أحج به ضمهم عاوقع في رواية
عبد الحار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمران كان السمن مائعاً انتفعوا به ولو تأكلوا وعنده
في رواية ابن جريج أنه قد تقدم أن الصحيح وقفه وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع
عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال استصحبوا به واهتوا به آدمكم وهذا السند على شرط
الشيخين لأنه موقوف واستدل به على أن الفارة طاهرة العين وأعرب ابن العربى حكى عن

عن حديث عبيد الله بن
عبد الله حدثنا عبد العزيز
ابن عبد الله حدثنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله عن ابن عباس عن
ميمونة رضى الله عنهم قالت
سئل النبي صلى الله عليه
وسلم عن فارة سقطت في
سمن فقال ألقوها وما حولها
وكلوها

سعد شامعة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخى بنحنكه وهو في مرضه فبأشبهه بسم

شاة حسنة قال في آذانها
 * (باب إذا أصاب قوم غنمة
 فذبح بعضهم غنما أو إبلا
 بغير أمر أصحابهم فزول كل)
 الحديث رافع عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وقال طاوس
 وعكرمة في ذبيحة السارق
 أطرحوه * حديث مسدد
 حدثنا أبو الأحوص حدثنا
 سعد بن مسروق عن عباة
 ابن رافعة عن أبيه عن جده
 رافع بن خديج قال قلت
 للنبي صلى الله عليه وسلم إننا
 نلقى العدو غدا وليس معنا
 مدى فقال ما أنظر إليهم وذكر

٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩
 ١٠٠٠

الكثير أو من نقص من قصر به والحكم لهم ومثل هذا لا يسمى اضرا بانى الاصطلاح لان شرط
 الاضطراب أن يهذر الترجيح بعد تعدد الجمع وليس الامر هنا كذلك وبما في ذكر الوسم في الوجه
 صريحاً حديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بجمادى رافعة وسفي في وجهه فقال لعن الله من
 فعل هذا لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي وهو
 شاهد جيد لحديث ابن عمرو تقدم البحث في ضرب وجه الآدمي في كتاب الجهاد في الكلام على
 حديث أبي هريرة وتقدم قبل أبواب النبي عن صير البهية وعن المنلة (قوله عن هشام بن
 زيد) أي ابن أنس بن مالك (قوله عن أنس) هو جده (قوله بأخى بنحنكه) هو أخوه من أمه وهو
 عبد الله بن أبي طلحة وسابق مطولا في اللباس من وجه آخر (قوله في مرهبة) بكسر الميم وسكون
 الراء وقع الموصدة بعد هاءه مله مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الابل (قوله وهو يسم
 شاة) في رواية الكشي شاة بالهمزة وهو جمع شاة مثل شاة وسابق في الرواية التي في اللباس لفظنا
 وهو يسم الظاهر الذي قدم عليه وفيه ما يدل على أن ذلك بعد رجوعهم من غزوة النخع وحسن
 والمراد بالظاهر الابل وكأنه كان يسم الابل والغنم فصافق أول دخول أنس وهو يسم شاة ورأه
 يسم غير ذلك وقد تقدم في الحقيقة بيان شيء من هذا (قوله حفيته) القائل شعبة والضمر له هشام
 ابن زيد وقع مينا في رواية مسلم (قوله في آذانها) هذا محل الترجمة وهو المدلول عن الوسم في
 الوجه إلى الوسم في الأذن فيستفاد منه أن الأذن ليست من الوجه وفيه شبهة للجهور في جواز
 وسم البهائم بالتي وخالف فيه الحنفية عكس كما به يوم النبي عن التعذيب بالنازور منهم من ادعى
 نزع وسم البهائم وجعله للجهور ومخضوصا من عموم النبي والله أعلم (قوله ما
 إذا أصاب قوم غنمة) بفتح أوله وزن عظيمة (قوله فذبح بعضهم غنما أو إبلا بغير أمر أصحابهم
 قول كل حديث رافع) هذا مصير من الضاري إلى أن يسب مع الأكل من الغنم التي طجعت في
 التهمة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم وقد تقدم البحث في ذلك في باب التهمة على
 الذبيحة وقوله فيه وسأحدثكم عن ذلك جزم التووي بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من السياق وجرم أو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم
 والاهتمام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر وذكر ما حمله أن أكثر الرواة عن سعيد
 ومسروق أو روى على ظاهر الرفع وأن أبا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله أو ظفر قال رافع
 وسأحدثكم عن ذلك ونسب ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبدا وأخرجه عن مسدد
 وليس في شيء من نسخ السنين قوله قال رافع وانما فيه كاعتداه لصفه هناد وهو أشبه أبي داود وفيه
 مسدد ما عو شيع الجازي فيه شاة وقد أوردته البخاري في الباب الذي بعده المدقق المقتض غير السنن
 والظفر فإن السنن عظم إلى آخره وهو ظاهر حديثي أن الجميع مرفوع (قوله وقال طاوس
 وعكرمة في ذبيحة السارق أطرحوه) وصلة عبد الرزاق من حديثهما لفظنا أنهم استلوا عن ذلك
 فكرهاهون بما عاها وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة ثم ذكر المصنف حديث رافع بن
 خديج وقد تقدم شرحه متوفى قبل (قوله ما) إذا دبيرة قوم فرما بعضهم
 بهم قوله فأراد أصلاحه فهو جائز في رواية الكشي بهي أصلاحه وكبره صلاحه بغير ألك

جائز * غير رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم * حديثي محمد بن سلام أخبرنا عن عبد الطاف عن سعيد بالافراد
 ابن مسروق عن عباة بن رافعة عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فتد بعير من
 قول الشارح وهو يسم في ذبيحة المني التي يابى ما فرأته يسم

بالأفراد أى العبر وضهر الجمع للقوم ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم التنبيه عليه فى الذى قبله ومضى فى باب ذبيحة المرأة يبحث فى خصوص هذه الترجمة وقوله فى هذه الرواية ما أنهر الدم وأنهر شئ من الراوى والصواب أنهر بالهمز وقد أزمه الاسماعيلي التناقض فى هذه الترجمة والتى قبلها وأشار الى عدم الفرق بين الصورتين والجامع أن كلامه من حيث اعتبار ذلك وأوجب بان الذين يجهوا فى القصة الأولى يجهوا ما يقسم لخصه واه فوقعوا بجرمهم أنه اذ ذلك حتى يقسم والذى يرى العبر اذ ابقاء منفعته للملكة فافتقر ما وقال ابن المنبر بهم هذه الترجمة على أن ذبح غير المالك اذا كان بطريق التعدي كما فى القصة الأولى فاسد وإن ذبح غير المالك اذا كان بطريق الاصلاح للمالك خشية أن تقوت عليه المنفعة ليس بفاسد ﴿قوله﴾
 يا سـ اذا اكل المضطر أى من الميتة وكأنه أشار الى ان السلاق فى ذلك وهو فى موضعين * أحدهما فى الحالة التى يصح الوصف بالاضطرار فيها السباح الاكل * والثانى فى مقصد أرمأى كل قاتل الأول فهو أن يصل به الجوع الى حد الهلاك أو الى مرض يقتضى اليه هذا قول الجمهور وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام قال ابن أبى جبر الحكيمة فى ذلك أن فى الميتة حمة شديدة فلما أكلها ابتدأ خلطته فشرع له أن يجموع ليعصر فيه بالجموع حمة أشد من حمة الميتة فإذا أكل منها خشيته لا يضطر اه وهذا ان ثبت حسن بالغ فى غاية الحسن وأما الثانى فذكر فى تفسير قوله تعالى تحباف لائم وقد فسره قتادة بالمعدي وهو تفسيره منى وقال غيره الاثمن بأكل قوت سد الرمق وقيل فوق العادة وهو الرجز لا طلاق الآية ثم حمل جواز التسبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب فإن وقع امتنع أن قوى على الجوع الآن يجده وذ كراما الحرمين أن المراد بالتسبع ما ينتفى الجوع لا الامتلاء حتى لا يلقى طعام آخر مساع فان ذلك حرام واستشكل عما فى حديث جابر فى قصة العنبر حيث قال أبو عبدة وقد اضطررت فكلوا قال كنا حتى سمنا وقد تقدم البحث فيه مبسوطا ﴿قوله﴾ لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فكلوا من طيبات ما رزقناكم الى كل الميتة وجعل للجهوم من البنى العصيان فنه والعاصى بسفره أن يأكل الميتة وقالوا طريفة أن يثوب ثم يأكل وجوز بعضهم مطلقا ﴿قوله﴾ وقال ابن اضطر فى محصة أى جماعة (غير متجانف) أى مائل ﴿قوله﴾ وقوله فكلوا عما ذكر اسم الله عليه ان كنتم يا أيها المؤمنون زائد فى رواية كريمة الآية التى بعدها الى قوله ما اضطررت اليه وفى نسخة الى بالمعتدين وبه تظهر مناسبة ذكر ذلك هنا واطلاق الاضطرار هنا من أجازاً كل الميتة للعاصى وجعل الجمهور المطابق على المقصد فى الآيتين الاخيرتين ﴿قوله﴾ وقوله جل وعلا لا لأجد فيما أوى الى محترما) ساقى رواية كريمة الى آخر الآية وهى قوله غفور رحيم وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله فى اضطر ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس مهرانا أى فسر ابن عباس المسفوح بالمهراق وهو موصول عند الطبرانى عن طريق عن أبى طلحة عنه ﴿قوله﴾ وقوله فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا) كذا ثبت عن الكريمة والاصح على وسقط الباقي وساقى فى نسخة الصغاني الى قوله خبز ثم قال الى قوله فان الله غفور رحيم قال الكرماني وغيره عقد البخارى هذه الترجمة وليذكر فيها حديثا لشاره الى أن الذى ورد فيها ليس فيه شئ على شرطه فاكفى

الابل قال فرما رجل بهم
 خمسة قال ثم قال ان لها
 أو ابد أو ابد الوحش فما
 عليكم منها فاصنعوا به
 هكذا قال قلت يا رسول الله
 انا نكون فى المغازى
 والا سفر فريد أن ندرم فلا
 يكون مدى قال أرت ما أنهر
 الدم وأنهر سوز كراسم الله
 فكل غير السن والظفر فان
 السن عظم والظفر مدى
 الخشنة ﴿باب أكل
 المضطر﴾ ﴿قوله﴾ تعالى يا أيها
 الذين آمنوا فكلوا من طيبات
 ما رزقناكم الى قوله فكلوا
 من طيبات ما رزقناكم
 فى محصة غير متجانف لائم
 فان الله غفور رحيم وقوله
 فكلوا عما ذكر اسم الله
 عليه ان كنتم يا أيها
 مؤمنون وقوله جل وعلا
 قل لا أجد فيما أوى الى
 محترما وقال ابن عباس
 مهرانا وقوله فكلوا مما
 رزقكم الله حلالا طيبا

تج

٥٢٦/٤

بحساق فيها من الايات ويجعل أن يكون يرض فانضم بهض ذلك الى بعض عند تبويض الكتاب
 (قلت) والثاني أوجه واللائق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر فلهذا قصد
 أن يذكره طريقاً أخرى * (خاتمة) * اشتمل كتاب الذبايح والصيد من الاحاديث المرفوعة
 على ثلاثة ونهين حديثاً المعلق منها أحد وعشرون حديثاً والبقية موصولة المكرر
 منها فيه وفيها مائة وتسعون حديثاً وانما الص أربعة عشر حديثاً
 وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر
 الهمة وحديث ابن عباس فيه وحديث عبد الله بن زبدي
 النهي عن المسئلة وحديث ابن عباس والحكم بن
 عمرو في الجر الاهلية وحديث ابن عمر في النهي
 عن ضرب الصورة وفيه من الآثار عن
 الصحابة فمن بعدهم أربعة
 وأربعون أثراً والله سبحانه
 وتعالى أعلم

()

* (تم الجزء التاسع ويليهِ الجزء العاشر وأوله كتاب الاضاحي) *

«فهرست الجزء التاسع من فتح الباري»

صحيفة	صحيفة
٢	* (كتاب فضائل القرآن)
٢	باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل
٧	باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب
٨	باب جمع القرآن
١٩	باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم
٢٠	باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
٢٦	باب تأليف القرآن
٢٩	باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم
٤٢	باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٩	باب فضل فاتحة الكتاب
٥٠	باب فضل سورة البقرة
٥٢	باب فضل الكهف
٥٢	باب فضل سورة الفتح
٥٣	باب فضل قل هو الله أحد
٥٦	باب فضل المعوذات
٥٦	باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن
٥٨	باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين يدين
٥٨	باب فضل القرآن على سائر الكلام
٦٠	باب الوصاة بكتاب الله عز وجل
٦٠	باب من لم يتغن بالقرآن
٦٥	باب اغتباط صاحب القرآن
٦٦	باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه
٦٩	باب القراءة عن ظهر القلب
٧٠	باب استدكار القرآن وتعاهده
٧٣	باب القراءة على الدابة
٧٤	باب تعليم الصبيان القرآن
٧٥	باب نسيان القرآن وهل يقول نسيته
٧٦	آية كذا وكذا
٧٦	باب من لم يربأسان يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا
٧٧	باب الترتيل في القراءة الخ
٧٩	باب مد القراءة
٨٠	باب الترجيع
٨٠	باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن
٨١	باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره
٨١	باب قول المقرئ للقارئ حسبك
٨٢	باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه الخ
٨٥	باب الكساء عند قراءة القرآن
٨٦	باب أنتم من راي بقراءة القرآن أو تأكل به الخ
٨٧	باب اقروا القرآن ما تلتفت عليه قلوبكم
٨٨	(كتاب النكاح)
٨٩	باب الترغيب في النكاح الخ
٩١	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع البائة فليزوج الخ
٩٧	باب من لم يستطع البائة فليصم
٩٧	باب كثرة النساء
١٠٠	باب من هاجر أو عمل خيرا تزوج امرأته فله ما نوى
١٠٠	باب تزويج المهر الذي معه القرآن والاسلام
١٠٠	باب قول الرجل لانيه انظرأي زوجتي شئت حتى أمز لك عنها
١٠١	باب ما يكره من التبتل
١٤٤	باب نكاح الابكار

صحيفة	صحيفة
باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم	١٠٤ باب تزويج الثيبات
فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية	١٠٦ باب تزويج الصغار من الكبار
باب النظر إلى المرأة قبل التزويج	١٠٧ باب إلى من يشكخ وأي النساء خير الخ
باب من قال لا نكاح الا بولي	١٠٨ باب اتخاذ السراري الخ
باب اذا كان الولي هو الخاطب	١١١ باب من جعل عتق الامة صداقها
باب انكاح الرجل ولده الصغار	١١٢ باب تزويج المعسر
باب تزويج الاب ابنته من الامام	١١٣ باب الاكتفاء في الدين
باب السلطان وولي	١١٧ باب الاكتفاء في المال وتزويج المقلد
باب لا يشكخ الاب وغيره البكر والثيب	المثيرة
الابرضاهما	١١٨ باب ما يتى من شؤم المرأة الخ
باب اذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة	١١٨ باب الطرة تحت العبد
فناكحهم مردود	١١٩ باب لا يتزوج أكثر من أربع
باب تزويج التيممة	١١٩ باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم
باب اذا قال الخاطب زوجني فسلانة	ويصر من الرضاع ما يحرم من النسب
فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز	١٢٥ باب من قال لأرضع بعد الحولين
النكاح وان لم يقبل للزوج أرضيت	١٢٩ باب لبن الفعل
أو قبلت	١٣١ باب شهادة المرضعة
باب لا يختب على خطبة أخيه حتى	١٣٢ باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله
تشكم أو يدع	تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية
باب تفسير ترك الخطبة	١٣٦ باب ووراثيتكم اللاتي في حجوركم من
باب الخطبة	نساءكم اللاتي دخلتم بهن
باب ضرب الدق في النكاح والولية	١٣٧ باب وان يجمعوا بين الاختين
باب قول الله تعالى وآوا النساء	١٣٧ باب لا تشكخ المرأة على عمتها
صداقهن نكحة وكثرة المهر وأدى	١٣٩ باب الشغار
ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيتن	١٤١ باب هل للمرأة ان تهب نفسها لاحد
احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا	١٤٢ باب نكاح المحرم
وقوله جل ذكره أو تفرضوا لهن فريضة	١٤٣ باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
باب التزويج على القرآن وبغير صداق	نكاح المتعة أخرا
باب المهر بالعروض وخاتم من حديد	١٥١ باب عرض المرأة نفسها على الرجل
باب الشروط في النكاح	الصالح
باب الشرط التي لا تحل في النكاح	١٥٢ باب عرض الانسان ابنته أو أخته على
باب الصفرة للمتزوج	أهل الخير

صحيفة	صحيفة
١٩١ باب	٢١٨ باب المداراة مع النساء وقول النبي صلى
١٩٢ باب كيف يدعى للمتزوج	الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع
١٩٣ باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين	٢١٨ باب الوصاة بالنساء
العروس والعروس	٢٢٠ باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا
١٩٣ باب من أحب البناء قبل الفز	٢٢٠ باب حسن المعاشرة مع الاهل
١٩٤ باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع	٢٤٣ باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها
سنتين	٢٥٧ باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا
١٩٤ باب البناء في السفر	٢٥٨ باب اذا ماتت المرأة مهاجرة فرائس
١٩٤ باب البناء بالنهار بغير مرض كبد ولا نيران	زوجها
١٩٤ باب الاغماط ونحوها للنساء	٢٥٩ باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لاحد
١٩٤ باب النسوة اللاتي يهدين المرأة الى	الابانه
زوجها الخ	٢٦١ باب
١٩٦ باب الهدية للعروس	٢٦١ باب كفران المشير
١٩٦ باب استعارة الشاب للعروس وغيرها	٢٦٢ باب لزوجهك عليك حق
١٩٧ باب ما يقول الرجل اذا أتى أهله	٢٦٢ باب المرأة راعية في بيت زوجها
١٩٨ باب الولية حق	٢٦٢ باب قول الله تعالى الرجال قوامون على
١٩٩ باب الولية ولو يشاة	النساء
٢٠٥ باب من أولم على بعض نسائه أكثر من	٢٦٣ باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساء
بعض	في غير زوجتهن
٢٠٦ باب من أولم بأقل من شاة	٢٦٤ باب ما يكره من ضرب النساء
٢٠٨ باب حق اجابة الولية والدعوة الخ	٢٦٦ باب لا تطع المرأة زوجها في معصية الله
٢١١ باب من ترك الدعوة فقد عصى الله	٢٦٦ باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا
ورسوله	أو اعراضا
٢١٢ باب من أجاب الى كراع	٢٦٦ باب العزل
٢١٣ باب اجابة الداعي في العرس وغيره	٢٧٢ باب القرعة بين النساء اذا أراد سقرا
٢١٥ باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس	٢٧٣ باب المرأة تهب يومها من زوجها
٢١٥ باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة	لغيرها
٢١٧ باب قيام المرأة على الرجل في العرس	٢٧٤ باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا
وخدمتهما بالنفس	ان تعدلوا بين النساء الا آية
٢١٨ باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في	٢٧٤ باب اذا تزوج البكر على الثيب
العرس	٢٧٥ باب اذا تزوج الثيب على البكر
	٢٧٧ باب من طاف على نسائه في غسل واحد

صحيفة	صحيفة
٢٧٧ باب دخول الرجل على نسائه في اليوم	٢٧٧ باب ولا يدين زيفتهن الا بعولتهن
٢٧٧ باب اذا استأذن الرجل نساءه في ان	٢٧٧ باب والذين لم يبلغوا الحلم
يترضى في بيت بعضهن فأذن له	٢٧٩ باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند
٢٧٧ باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من	العتاب
بعض	٣٠٠ * (كتاب الطلاق)
٢٧٨ باب المتشيع عمال يسئل وما ينهى من	٣٠٦ باب اذا طلقت الحائض تعتد بذلك
افتحار الضر	الطلاق
٢٧٩ باب الغيرة	٣١٠ باب من طلق وهل يواجهه الرجل
٢٨٤ باب غيرة النساء ووجدهن	أمر أنه بالطلاق
٢٨٥ باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة	٣١٥ باب من جوز الطلاق الثلاث
والانصاف	٣٢١ باب من خسر أزواجه وقل الله تعالى
٢٨٨ باب بقل الرجال ويكثر النساء	قل لازواجه ان كنتم تردن الحياة
٢٨٩ باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم	النيا وزينتها الخ
والدخول على المفية	٣٢٣ باب اذا قال فارقتك أو سرحتك أو
٢٩١ باب ما يجوز ان يخلوا الرجل بالمرأة عند	الغلبة أو البرية أو ما عني به الطلاق
الناس	فهو على نيته
٢٩١ باب ما ينهى من دخول المتشيعين بالنساء	٣٢٥ باب من قال لامرأته انت على حرام
على المرأة	٣٢٧ باب لم تحرم ما أحل الله لك
٢٩٤ باب تنظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من	٣٢٣ باب لا طلاق قبل نكاح وقل الله
غيرية	تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم
٢٩٥ باب خروج النساء لحوائجهن	المؤمنات الآية
٢٩٥ باب استئذان المرأة زوجها في الخروج	٣٤٠ باب اذا قال لامرأته وهو مكره هذه
الى المسجد وغيره	أختي فلا شيء عليه
٢٩٥ باب ما يحل من الدخول والتظلم الى	٣٤٠ باب الطلاق في الاغلاق والسكر
النساء في الرضاع	والسكران والمجنون وأمرهما والغلط
٢٩٥ باب لا يباشر المرأة المرأة فتسقطها زوجها	والنكاح في الطلاق والشرك وغيره
٢٩٦ باب قول الرجل لا طوفن اليسله على	٣٤٦ باب الخلع
نساء	٣٥٤ باب الشقاق وهل يشرب الخلع عند
٢٩٦ باب لا يترك أهله لئلا اذا أطال الغيبة	الضرورة وقوله تعالى وان خفتم شقاق
مخافة أن يخونهم أو يلبس عثراتهم	بينهما الآية
٢٩٧ باب طلب الولد	٣٥٥ باب لا يكون بيع الأمه مطلقا
٢٩٨ باب تسعد المفية وتقتط الشعة	٣٥٧ باب خيار الأمه تحت العبد

صحيفة	صحيفة
باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة	٣٥٩
باب	٣٦٠
باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تشكروا المشركت	٣٦٧
باب نكاح من أسلم من المشركت وعدمتهن	٣٦٨
باب اذا أسلمت المشركه أو النصرانية تحت الذمي أو الحر في	٣٧٠
باب قول الله تعالى للذين يؤولون من نسائم تربص أربعة أشهر	٣٧٥
باب حكم المفقود في أهله وماله	٣٧٩
باب الطهارة وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الخ	٣٨١
باب الاشارة في الطلاق والأموار	٣٨٤
باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهم الخ	٣٨٦
باب اذا عرض بنى الولد	٣٨٩
باب احلاف الملاعن	٣٩١
باب يدا الرجل بالتلاعن	٣٩٢
باب المعان ومن طلق بعد اللعان	٣٩٣
باب التلاعن في المسجد	٣٩٩
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجبا لغير بنته	٤٠٠
باب صداق الملاعنة	٤٠١
باب قول الامام الممتلacen ان احدا كما كاذب فله نكاحين تأب	٤٠٢
باب التفریق بين المتلاعنين	٤٠٣
باب يلحق الوانبا الملاعنة	٤٠٤
باب قول الامام اللهم بين	٤٠٥
باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة وزاجيره فلم عسها	٤٠٨
باب والا الذي يئسن من المحيض من نسائك ان ارضيت	٤١٤
باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	٤٢٠
(قصة فاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجنوهن من بيوتهن الا بة	٤٢١
باب المطلقة اذا اختبى عليها فيمكن زوجها ان يقتحم عليها أو تبذرعلى أهلها بقاحشة	٤٢٥
باب قول الله تعالى ولا يحل لهن أن يكثن ما خلق الله في أرحامهن	٤٢٥
باب ويعولن أحق بردهن الخ	٤٢٦
باب مراجعة المأخض	٤٢٦
باب تحدة المتوفى عنها اربعة أشهر وعشرا	٤٢٦
باب الكحل للعادة	٤٣٢
باب القسط للعبادة عند الطهر	٤٣٢
باب تلبس الحادة ثياب العصب	٤٣٣
باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير	٤٣٣
باب مهر البقي والنكاح الفاسد	٤٣٤
باب المهر للمدخل عليها	٤٣٥
باب المتعة للتي يفرض لها	٤٣٥
(كتاب النفقات وفضل النفقة على الاهل)	٤٣٦
باب وجوب النفقة على الاهل والعيال	٤٣٩
باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكف نفقات العيال	٤٤٠
باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد	٤٤١

صحيفة	صحيفة
٤٤٢ باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين ٤٧٢ باب الاكل متكثرا	٤٤٢ باب كملين الى قوله يصبر
٤٧٣ باب الشواء ٤٧٣ باب الخبزيرة	٤٤٣ باب عمل المرأة في بيت زوجها
٤٧٤ باب الاقط ٤٧٥ باب السلق والشعير	٤٤٣ باب خادم المرأة
٤٧٥ باب التمش وانتشال اللحم ٤٧٦ باب تغرق العضد	٤٤٤ باب خدمة الرجل في أهله
٤٧٦ باب قطع اللحم بالسكين ٤٧٧ باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما	٤٤٤ باب اذا لم ينق الرجل فللمرأة ان تأخذ الخ
٤٧٧ باب النخ في الشعر ٤٧٨ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون	٤٤٨ باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والتفقة
٤٧٩ باب التلبينة ٤٧٩ باب التريد	٤٤٩ باب كسوة المرأة المعروف
٤٨٠ باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم ٤٨١ باب الحس	٤٤٩ باب عون المرأة زوجها في ولده
٤٨١ باب الاكل في اثناء مفطر ٤٨١ باب ذكر الطعام	٤٥٠ باب نفقة المعسر على أهله
٤٨٢ باب الادم ٤٨٣ باب الحلوى والعسل	٤٥٠ باب وعلى الوارث مثل ذلك الخ
٤٨٤ باب الدباء ٤٨٤ باب الرجل يتكاف الطعام لآخراته	٤٥١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كлада أو ضا غافا الى
٤٨٥ باب من أضاف رجلا وأقبل هو على عمله ٤٨٧ باب المرق	٤٥١ باب المراضع من المواليد وغيرهن
٤٨٨ باب التقديد ٤٨٨ باب من ناول أو قدمت الى صاحبه على المائدة شيا	٤٥٢ (كتاب الاطعمة)
٤٨٨ باب التثايل الرطب ٤٨٩ باب	٤٥٥ باب التسمية على الطعام والاكل باليمين
	٤٥٨ باب الاكل مما يليه وقال أنس الخ
	٤٥٨ باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه الخ
	٤٦٠ باب التين في الاكل وغيره
	٤٦٠ باب من أكل حتى شبع
	٤٦٢ باب ليس على الاعمى حرج
	٤٦٣ باب الخبز المرقق والاكل على الخوان والسفرة
	٤٦٦ باب السويق
	٤٦٦ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو
	٤٦٧ باب طعام الواحد يكفي الاثنين
	٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد
	٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد الخ

صفحة	صفحة
٤٩٠	باب الرطب والتمر
٤٩٢	باب أكل الجار
٤٩٣	باب العجوة
٤٩٣	باب القران
٤٩٥	باب القشاة
٤٩٥	باب بركة النخلة
٤٩٥	باب جمع اللونين والطعامين مرة
٤٩٦	باب من أدخل الفم سبع عشرة عشرة
٤٩٧	باب ما يكره من الثوم والبقول
٤٩٨	باب الكباش
٤٩٨	باب المضضة بعد الطعام
٤٩٩	باب لعق الاصابع ومصها قبل ان تمسح بالتمديد
٥٠١	باب التمديد
٥٠١	باب ما يقول اذا فرغ من طعامه
٥٠٢	باب الاكل مع الخادم
٥٠٣	باب الطعام الشاكر مثل الصائم الصابر
٥٠٤	باب الرجل يدعى الى طعام فيقول وهذا معي
٥٠٥	باب اذا حضر العشاء فلا يجلس عن عشاءه
٥٠٦	باب قول الله تعالى فاذا طعمتم فانشرروا
٥٠٦	(كتاب العقبة)
٥٠٧	باب تسمية المولود غداة يولد ان لم يعق عنه
٥٠٩	باب اماطة الاذى عن الصبي في العقبة
٥١٥	باب الفرع
٥١٥	باب القبرة
٥١٧	(كتاب الذبايح والصيد)
٥١٧	باب التسمية على الصيد
٥٢٢	باب صيد المراض
٥٢٢	باب ما اصاب المراض بعرضه
٥٢٢	باب صيد القوس
٥٢٤	باب الخنزير والبندقية
٥٢٥	باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية
٥٢٦	باب اذا اكل الكلب وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية
٥٢٧	باب الصيد اذا شاب عنه يومين أو ثلاثة
٥٢٨	باب اذا وجد مع الصيد كلبا آخر
٥٢٨	باب ما جاء في التصيد
٥٢٩	باب التصيد على الجبال
٥٢٩	باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم
٥٣٥	باب أكل الجراد
٥٣٦	باب آية الجحوش
٥٣٧	باب التسمية على الذبيحة ومن تركها متعمدا
٥٤٣	باب ما يباح على النصب والاصنام
٥٤٣	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله
٥٤٤	باب ما أمر الدم من القصب والمسرة والحديد
٥٤٤	باب ذبيحة الامة والمرأة
٥٤٦	باب لا يذبح بالسن والعظم والظفر
٥٤٦	باب ذبيحة الاعراب وتحومهم
٥٤٨	باب ذبايح أهل الكتاب وشحومهم
٥٥٠	باب ما يكره من البهائم فهو بمنزلة الوحش
٥٥١	باب النحر والذبح
٥٥٣	باب ما يكره من المثله والمصورة والمجسمة
٥٥٥	باب لحم الدجاج
٥٥٨	باب لحوم الخيل

صحيفة	صحيفة
٥٧٦ باب اذا وقعت القارة في السمن الجسامد	٥٦٣ باب لحوم الحجر الاتسية
أو الذائب	٥٦٦ باب كل ذي ناب من السباع
٥٧٩ باب الوسم والعلم في الصورة	٥٦٧ باب جلود الميتة
٥٨٠ باب اذا أصاب قوم غنمية الخ	٥٦٩ باب المسك
٥٨٠ باب اذا تدبعر لقوم الخ	٥٧٠ باب الارنب
٥٨١ باب كل المضطر الخ	٥٧١ باب الضب
(تمت)	

صيفة	صيفة
٥٢٢ باب ما أصاب المعراض بعرضه	٤٩٠ باب الرطب والتر
٥٢٢ باب صيد القوس	٤٩٢ باب أكل الجبار
٥٢٤ باب الخنزف والبندقية	٤٩٣ باب العجوة
٥٢٥ باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية	٤٩٣ باب القران
٥٢٦ باب إذا أكل الكلب وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية	٤٩٥ باب الفشاء
٥٢٧ باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة	٤٩٥ باب بركة الخلعة
٥٢٨ باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر	٤٩٥ باب جمع اللوتين والطعامين مرة
٥٢٨ باب ما جاف في الصيد	٤٩٦ باب من أدخل الضيفان عشرة عشر الخ
٥٢٩ باب الصيد على الجبال	٤٩٧ باب ما يكره من الثوم والبقول
٥٢٩ باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم	٤٩٨ باب الكاث
٥٣٥ باب أكل الجراد	٤٩٨ باب المخضبة بعد الطعام
٥٣٦ باب آية الجورس	٤٩٩ باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تسمع بالمدنيل
٥٣٧ باب التسمية على الذبيحة ومن تركها متعمدا	٥٠١ باب المذبل
٥٤٣ باب ما ذبح على النصب والأصنام	٥٠١ باب ما يقول إذا فرغ من طعامه
٥٤٣ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله	٥٠٢ باب الأكل مع الخادم
٥٤٤ باب ما أنهر الدم من القصب والمروعة والحديد	٥٠٣ باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر
٥٤٤ باب ذبيحة الأمة والمرأة	٥٠٤ باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول وهذا مبي
٥٤٦ باب لا يذبح بالسن والعظم والظفر	٥٠٥ باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشاءه
٥٤٦ باب ذبيحة الأعراب ونحوهم	٥٠٦ باب قول الله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا
٥٤٨ باب ذبائح أهل الكتاب ونحوهم	٥٠٦ (كتاب العقبة)
٥٤٨ باب ما يكره من المشقة والمصورة والجحمة	٥٠٧ باب تسمية المولود وعدة بولدين لم يبق عنه
٥٥٠ باب ما نكح البهائم فهو بمنزلة الوحش	٥٠٩ باب إماطة الأذى عن الصبي في العقبة
٥٥١ باب الخمر والذبح	٥١٥ باب الفرع
٥٥٣ باب ما يكره من المشقة والمصورة والجحمة	٥١٥ باب العترة
٥٥٥ باب لحم الذباج	٥١٧ (كتاب الذبائح والصيد)
٥٥٨ باب لحوم الخيل	٥١٧ باب التسمية على الصيد
	٥٢٢ باب صيد المعراض

صحيفة	صحيفة
٥٧٦ باب اذا رقت الفأرة في السمن الحامد	٥٦٣ باب لحوم الجمر الاثنية
أو الذائب	٥٦٦ باب أكل كل ذي ناب من السباع
٥٧٩ باب الوسم والعلم في الصورة	٥٦٧ باب جلود الميتة
٥٨٠ باب اذا أصاب قوم غنمية الخ	٥٦٩ باب المسك
٥٨٠ باب اذا تدبهر لقوم الخ	٥٧٠ باب الارنب
٥٨١ باب اكل المضطرا الخ	٥٧١ باب الضب
(تمت)	